

مَسَلَمَةُ الرِّسَالَةِ وَالْإِسْلَامِ فِي الْعَامِ

# مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

تأليف

بِرْهَانُ الدِّينِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الطَّرَائِيقِيِّ  
المتوفى سنة ٩٢٢ هـ ١٥١٦ م

دراسة وتحقيق

الدكتور

يَحْيَى حَطَّانُ الدَّوْرِيِّ

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشر

بيروت - لبنان

**MAWĀHIB AR-RAHMĀN FĪ MADHAB  
ABĪ ḤANĪFA AN-NU'MĀN**

مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة التميمي

**Author :** *Burhan Al-Deen Abi Ishaq Ibrahim  
Ibn Musa Al-Tarabulusi (D. 922 H.)*

**المؤلف :** برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم  
بن موسى الطرابلسي (ت ٩٢٢ هـ)

**Editor :** *Dr. Yala Kahtan Al-Douri*

**المحقق :** الدكتور يعلى قحطان الدوري

**Classification :** *Hanafit jurisprudence*

**التصنيف :** فقه حنفي

**Year :** *1439 H. - 2018 A.D*

**سنة الطباعة :** ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

**Pages:** *1008*

**عدد الصفحات :** ١٠٠٨

**Size:** *17 × 24 cm*

**القياس :** ٢٤ × ١٧ cm

**Printed in :** *Lebanon*

**بلد الطباعة :** لبنان

**Edition :** *First edition*

**الطبعة :** الأولى

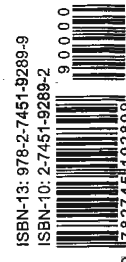
**ISBN :** *978-2-7451-9289-9*

**All Rights Reserved**



Mazraa, Ras Nabaa, Mohamad Al Hout Street,  
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon  
Tel : +961 76 944 855-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Solah  
E-mail: books.publisher@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة  
2018 A.D. - 1439 H.



# مَوَاهِبُ الرَّجْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ

تأليف

بُرْهَانُ الدِّينِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى الطُّرَايْسِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٢هـ = ١٥١٦م

دراسة وتحقيق

الدكتور

يَعْلَى قحطان الدُّوْرِي

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية



BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | Beirut - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ①  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ③ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④  
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑤ أَهْدِنَا  
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑥ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ  
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا  
الضَّالِّينَ ⑦



## الإهداء

إلى والدي الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدُّوري حفظه الله ورعاه،  
 أستاذي وشيخي، الذي تابع عملي في هذه الأطروحة من مبدئه إلى منتهاه.  
 إلى والدي رحمه الله تعالى، التي كانت تتطلع إلى أن أصل إلى هذه المرحلة.  
 إلى إخواني الأعزاء: الأستاذ الدكتور يعرب، والدكتورة أسماء، والدكتور يعمر.  
 أنار الله تعالى لهم دروب العلم والمعرفة، ووفقهم إلى كل خير.  
 أهدي لهم جهدي هذا.

الدكتور

يَعْلَى قحطان الدُّوري





## مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْأُولَى

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الْكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

لا يخفى ما لتحقيق كتب المتقدمين من علمائنا من أهمية بالغة في نفوس التراب عن تراثنا العريق، الذي نشعر بالفخر والكبرياء والغبطة حين نباهي به الأمم.

وكم من محاولة أرادت النيل من تراثنا، ورامت هدم هذا الصرح الكبير الذي شاده علماءنا في مختلف الميادين، في اللغة والفقه والأصول وغيرها، لكنها باءت بالفشل الذريع بفضل جهود المدرسين والمحققين.

ومن هذا الوفاء الواجب علينا هو أن نقوم بهذا العبء، اعتزازاً بتراثنا، وافتخاراً به.

ومتن (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ) لبُرْهَانَ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ، أحد الكتب المعتمدة في فقه الحنفية، والذي يشمل على أبواب الفقه كلها، لم يُنشر سابقاً، مما دعاني إلى تحقيقه.

فكان أصل هذا التحقيق هو الأطروحة التي نلت بها شهادة الدكتوراه بدرجة (ناجح)<sup>(١)</sup>، وبمعدل (امتياز)، في الفقه وأصوله، من جامعة العلوم الإسلامية

(١) سُلِّمَ منح الدرجات العلمية لرسائل الدراسات العليا في الجامعة هو:

١- ناجح. ٢- ناجح مع تعديلات طفيفة. ٣- ناجح مع تعديلات جوهريّة. ٤- راسب.

العَالَمِيَّة، فِي الْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِّيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ.

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من السَّادَةِ الْأَفْضَالِ:

أ. د. مَحْمُودُ عَلِيَّ السَّرَطَاوِي	رئيساً ومشرفاً (جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّة).
أ. د. الشَّيْخُ عَبْدُ الْمَلِكِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِي	عضواً (جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّة).
أ. د. صَالِحُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْحَاجِّ	عضواً (جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّة).
أ. د. مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ سَمِيرَان	عضواً خارجياً (جَامِعَةُ آلِ الْبَيْت).

ونوقشت الرِّسَالَةُ فِي صَبَاحِ الْاِثْنَيْنِ ٢٤ / رَجَبِ (٧) / ١٤٣٧هـ = ٢ / أيار (٥) /

٢٠١٦م.

فلهم جَزِيلُ الشُّكْرِ وَعَظِيمُ الْاِمْتِنَانِ، وحفظهم الله ورعاهم، وجزاهم عنا خير الجزاء، إنه سَمِيعٌ مُجِيبُ الدُّعَاءِ.

### خطة البَحْث:

اشتمل هَذَا الْكِتَابُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

القسم الأول: الدراسة. وفيه الْفُصُولُ الْآتِيَةُ:

الفصل الأول: عَصْرُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ (العَصْرُ الْمَمْلُوكِي).

الفصل الثاني: حياة بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ وَمُصَنَّفَاتِهِ.

الفصل الثالث: مَنَهْجُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ فِي كِتَابِهِ: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ)، ووصف نسخه المخطوطة.



القسم الثاني: تَحْقِيقُ نص كتاب: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ).

وعدتُ في القسم الأول إلى جميع المصادر التي ذكرت الطَّرَابُلسِيَّ.

وفي القسم الثاني قارنتُ بين النسخ المخطوطة للكتاب، التي سيرد وصفها، وأثبتُ جميع الخلافات بينها بالهامش، وأرجعتُ مَسَائِلَ الكتاب إلى مصادر الحَنَفِيَّةِ الرَّئِيسَةِ، كما دونتُ ذَلِكَ في (عَمَلِي فِي التَّحْقِيقِ).

ولم أدخر وسعاً في متابعة جزئياته وتوثيقها، كما هو ظاهر في هوامش الكتاب.

راجياً الباري عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يجعلَ عَمَلِي هَذَا خالِصاً لوجهه الكَرِيمِ، وأن ينفع به، إنه بالإجابة جدير.

عَمَّانُ المَحْرُوسَةُ

الدكتور

١٤٣٩هـ = ٢٠١٧م

يَعْلَى قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِي



# القسم الأول

## الدراسة

وفيه ما يأتي:

تمهيد: مناهج كتابة شخصية المؤلف وعصره.

الفصل الأول: عصر بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيم الطَّرَابُلسِيّ (العصر المملوكي).

الفصل الثاني: حياة بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيم الطَّرَابُلسِيّ ومُصَنَّفَاتِهِ.

الفصل الثالث: مَنَهْج بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيم الطَّرَابُلسِيّ في كتابه: (مَوَاهِب الرِّحْمَن فِي مَذْهَب أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَان)، ووصف نُسخه المخطوطة.





## تَمْهِيد

### مناهج كتابة شخصية المؤلف وعصره

اختلف الباحثون عند دراسة شخصية المؤلف، هل يُقَدَّم البَحْث عن عصره على البَحْث عن شخصيته، أو العكس؟  
في ذَلِكَ مِنْهَاجَان:

#### الْمَنْهَج الأول:

يُقَدَّم الكلام عن عصر المؤلف أولاً، ثم يأتي الكلام عن شخصيته.  
وهذا ما جرى عليه غالب الباحثين والمحققين، منهم: مؤلفو سلسلة أعلام العرب، التي صدرت عن المؤسَّسة المِصْرِيَّة العامة للتأليف والنشر، والتي صدر منها أكثر من مائة كتاب.

ومؤلفوها من أعيان الأساتذة في مصر.  
وجرى عليه أيضاً باحثون ومحققون كثيرون.

وحجتهم:

أن شخصية المؤلف تتشكل بناءً على العصر والبيئة التي نشأ بها، فهو يتأثر عادةً بالحياة السياسية والاجتماعية والاقتصاديَّة والعلميَّة، التي لها الدور الأكبر في تكوين شخصيته وتوجيهها.

### الْمَنْهَجُ الثَّانِي :

يُقَدِّمُ الكلام عن شخصية المؤلِّف أولاً، ثم يأتي الكلام عن عَصْرِهِ.

وهو ما جرى عليه بعض الباحثين والمحققين.

وحجتهم:

أن التعريف بالمؤلِّف مُقَدِّم، أما الكلام عن عَصْرِهِ فهو تَبَعٌ للمؤلِّف.

### الْمَنْهَجُ الْمُخْتَارُ :

والذي اخترته هو الْمَنْهَجُ الأول، لأن تصوّر الحياة والعصر الذي عاش فيه المؤلِّف هو الذي يعطي صورةً واضحةً عن تكوين شخصيته.

لذلك:

سأبدأ في الفصل الأول بالكلام عن العصر المملوكي الذي عاش فيه الشيخ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ الطَّرَابُلُسِيُّ.

وسأجعل الفصل الثاني للكلام عن حياة الطَّرَابُلُسِيِّ، ومُصَنَّفَاتِهِ ... .

ويأتي بعده الفصل الثالث في بَيَانِ مَنْهَجِ بُرْهَانِ الدِّينِ إِبْرَاهِيمِ الطَّرَابُلُسِيِّ في كتابه: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ)، ووصف نُسخِهِ المخطوطة.

# الفصل الأول

عَصْرُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلسِيِّ

(العصر المملوكي)

وفيه المباحث الآتية:

تَمْهِيد: الملوك الذين عاصروهم الطَّرَابُلسِيِّ.

المَبْحَثُ الأول: المَمَالِيكُ وأصلهم ودولتاهم.

المَبْحَثُ الثاني: إِيْجَابِيَّاتُ حُكْمِ المَمَالِيكِ وسُلبِيَّاته.

المَبْحَثُ الثالث: الحُرْكََةُ العِلْمِيَّةُ فِي العَصْرِ المَمْلُوكِيِّ.





## تَمْهِيدٌ

### الملوك الذين عاصروهم الطَّرَابُلُسِيُّ

نشأت دولة المَمَالِيك في مِصْرَ، وكان أول سَلَاطِينِهِم عِزُّ الدِّينِ أَيْبَكُ، الذي تَسَلَّطَنَ سنة ٦٤٨هـ. وظهر منهم سَلَاطِينُ كَبَارِ بَسَطُوا نَفُوذَهُمْ عَلَى مِصْرَ وَبِلَادِ الشَّامِ كُلِّهَا.

ثم انتهت دولتهم سنة ٩٢٣هـ، أي: قاربت ثلاثة قرون.

وَعَصَّ عَصْرُهُمْ بِأَحْدَاثِ جَسَامٍ، وَحَيَاةِ اجْتِمَاعِيَّةٍ وَاقْتِصَادِيَّةٍ مُضْطَرِبَةٍ أحياناً، وَمُسْتَقَرَّةٍ أحياناً أُخْرَى، وَحَرَكَةٍ عِلْمِيَّةٍ كَبِيرَةٍ جَدًّا.

ولا بد وأنا أبحث في حياة الشَّيْخِ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ، أَنْ أُحَدِّدَ الْفَتْرَةَ الزَّمَنِيَّةَ الَّتِي عَاشَهَا، كَيْ أَبِينَ مَلَاحِظَهَا الْعَامَّةَ، وَمَدَى تَأْثِيرِهَا عَلَى حَيَاةِ الشَّيْخِ الطَّرَابُلُسِيِّ.

ففي ولادة الشَّيْخِ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ رَوَايَتَانِ:

أُولَاهُمَا: أَنَّهُ وُلِدَ فِي سَنَةِ ٨٤٣هـ.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ وُلِدَ فِي سَنَةِ ٨٥٣هـ.

وَتُوفِيَ فِي يَوْمِ الْأَحَدِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ٩٢٢هـ، كَمَا سَيَأْتِي.

وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّهُ عَاشَ فِي فِتْرَةِ آخِرِ مَلُوكِ الدَّوْلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ دَوْلَتِي المَمَالِيكِ، وَهِيَ دَوْلَةُ مَلُوكِ الْجَرَاسِيَةِ الْآتِيَةِ أَسْمَاؤُهُمْ:

١- الْمَلِكُ الظَّاهِرُ سَيْفُ الدِّينِ أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدٌ جَقْمَقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَايِّيِّ

الظَّاهِرِيُّ، الذي حكم من ١٩ ربيع الأول سنة ٨٤٢هـ، إلى ٢١ محرم سنة ٨٥٧هـ<sup>(١)</sup>.  
وعليه: فولادة الشَّيْخ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ عَلَى الروايتين الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ  
هي في فترة حكم الملك الظَّاهِرِ سَيْفِ الدِّينِ جَقْمَقَ.

٢- ولده الملك المَنْصُورُ أَبُو السَّعَادَاتِ فخر الدِّينِ عُثْمَانُ بن جَقْمَقَ. وحكمه  
في سنة ٨٥٧هـ<sup>(٢)</sup>.

٣- الملك الْأَشْرَفُ سَيْفِ الدِّينِ أَبُو النَّصْرِ إِيْنَالُ بن عَبْدِ اللَّهِ الْعَلَايِّيَّ. وحكمه  
من سنة ٨٥٧هـ إلى سنة ٨٦٥هـ<sup>(٣)</sup>.

٤- ولده الملك الْمُؤَيَّدُ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْفَتْحِ أَحْمَدُ بن إِيْنَالِ الْعَلَايِّيَّ. وحكمه  
في سنة ٨٦٥هـ<sup>(٤)</sup>.

٥- الملك الظَّاهِرِ سَيْفِ الدِّينِ أَبُو سَعِيدٍ خُشَقْدَمَ بن عَبْدِ اللَّهِ النَّاصِرِيِّ الْمُؤَيَّدِيِّ.  
وحكمه من سنة ٨٦٥هـ إلى سنة ٨٧٢هـ<sup>(٥)</sup>.

(١) الضَّوْءُ اللَّامِعُ ج ٣ ص ٧١-٧٤. والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ١٥ ص ٢٥٦ و ٤٥٢. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ  
ج ٩ ص ٤٢٥-٤٢٦. وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ٢ ص ١٩٨ و ٣٠١. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١  
ص ٤٩.

(٢) الضَّوْءُ اللَّامِعُ ج ٣ ص ٧٢. والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ١٦ ص ٢٣. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٩ ص ٤٢٦.  
وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ٢ ص ٣٠١ و ٣٠٧. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٥٠.

(٣) الضَّوْءُ اللَّامِعُ ج ٢ ص ٣٢٨. والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ١٦ ص ٥٧ و ١٥٦. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٩  
ص ٤٤٩. وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ٢ ص ٣٠٧ و ٣٦٧. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٥٠.

(٤) الضَّوْءُ اللَّامِعُ ج ٢ ص ٣٢٨. والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ١٦ ص ٢١٨. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٩  
ص ٤٤٩. وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ٢ ص ٣٦٩ و ٣٧٨. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٥٠.

(٥) الضَّوْءُ اللَّامِعُ ج ٣ ص ١٧٥-١٧٦. والنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ ج ١٦ ص ٢٥٣ و ٣٠٦. وَشَذَرَاتُ  
الذَّهَبِ ج ٩ ص ٤٦٧. وَبَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ٢ ص ٣٧٨ و ٤٥٥. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ  
ج ١ ص ٥١.

٦- الملك الظاهر سيف الدين أبو النصر يلباي الإينالي المؤيدي. وحكمه في سنة ٨٧٢هـ<sup>(١)</sup>.

٧- الملك الظاهر أبو سعيد تمربغا الظاهري. وحكمه في سنة ٨٧٢هـ<sup>(٢)</sup>.

٨- الملك الأشرف سيف الدين أبو النصر بن عبد الله قايتباي المحمودي الظاهري. وحكمه من سنة ٨٧٢هـ إلى سنة ٩٠١هـ<sup>(٣)</sup>.

٩- ولده الملك الناصر أبو السعادات محمد بن الأشرف قايتباي. وحكمه من سنة ٩٠١هـ إلى سنة ٩٠٤هـ<sup>(٤)</sup>.

١٠- الملك الأشرف قانصوه مملوك قايتباي (خال السلطان). وحكمه من سنة ٩٠٤هـ إلى سنة ٩٠٥هـ<sup>(٥)</sup>.

١١- الملك الأشرف أبو النصر جان بلاط بن عبد الله الأشرفي قايتباي. وحكمه من سنة ٩٠٥هـ إلى سنة ٩٠٦هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٣٥٦ و ٣٧٠. وشذرات الذهب ج ٩ ص ٤٦٨. وبدائع الزهور ج ٢ ص ٤٥٨. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٢.

(٢) النجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٣٧٣. وشذرات الذهب ج ٩ ص ٤٦٨. وبدائع الزهور ج ٢ ص ٤٦٧. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٢.

(٣) الضوء اللامع ج ٦ ص ٢٠١-٢١١. والنجوم الزاهرة ج ١٦ ص ٣٩٤. وشذرات الذهب ج ٩ ص ٤٦٨ و ج ١٠ ص ١٢. وبدائع الزهور ج ٣ ص ٣٢٤ و ٣٢٤. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٢.

(٤) شذرات الذهب ج ١٠ ص ١٤ و ٣٣-٣٤. وبدائع الزهور ج ٣ ص ٣٣٢ و ٤٠٣. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٥.

(٥) بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٠٤ و ٤٣٦. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٦.

(٦) شذرات الذهب ج ١٠ ص ٤١. وبدائع الزهور ج ٣ ص ٤٣٨ و ٤٦٣. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٧.

١٢- الملك العادل أبو النضر طومان باي الأشرفي قايتباي. وحكمه سنة

٩٠٦هـ<sup>(١)</sup>.

١٣- الملك الأشرف أبو النضر قانصوه الغوري الأشرفي قايتباي. وحكمه من

مستهل شوال سنة ٩٠٦هـ إلى ٢٥ رجب سنة ٩٢٢هـ<sup>(٢)</sup>.

١٤- الأشرف أبو النضر طومان باي ابن أخي الغوري، وولّي في ١٤ رَمَضَانَ

سنة ٩٢٢هـ. ووقعت بينه وبين السلطان العثماني سليم الأول حروب، وشنق بباب زويلة في ربيع الأول سنة ٩٢٣هـ، وعلّق ثلاثة أيام على الباب، ثم أنزلوه، وغسلوه، وصلّوا عليه، ودفنوه في الحوش الذي خلف مدرسة عمّه السلطان الغوري. وبه انتهت دولة الجراكسة<sup>(٣)</sup>.

فالشيخ الطرابلسي عاش الشهرين الأولين من حكم آخر ملوك دولة الجراكسة.

وهذا يدعو إلى الكتابة عن أصل المماليك، وعن دولتهم، وأشهر سلاطينهم فيما يأتي:

- 
- (١) بدائع الزهور ج ٣ ص ٤٦٣. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٧.  
 (٢) شذرات الذهب ج ١٠ ص ١٥٩-١٦٠. وبدائع الزهور ج ٤ ص ٢، وج ٥ ص ٧١. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٥٨.  
 (٣) بدائع الزهور ج ٥ ص ٨٥ و١٠٢ و١٧٧.

وانظر: شذرات الذهب ج ١٠ ص ١٦١. وعصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٦٢، وفي ص ٦٣: (ولما قبض عليه، شُنق أشنع شنقة على باب زويلة في المحرم عام ٩٢٣هـ)، وهو خلاف ما في بدائع الزهور.

زويلة: محلة بالقاهرة، وهي بالتصغير، يُنسب إليها أحد أبواب القاهرة. / مرّاصد الاطلاع ج ٢ ص ٦٧٧.



## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### الْمَمَالِيكُ وَأَصْلُهُمْ وَدَوْلَتَاهُمَا

الْمَمَالِيكُ أَرْقَاءٌ، جلبهم الفاطميون إلى مِصْرَ، ثم السَّلاطِين المتأخرون من الأيُّوبِيِّينَ، كي يُدَرِّبُوا عَلَى الْجُنْدِيَّةِ وَخِدْمَةِ السُّلْطَانِ<sup>(١)</sup>.

وَأَسَّسَ الْمَمَالِيكُ فِي مِصْرَ دَوْلَتَيْنِ:

الدَّوْلَةُ الْأُولَى: دَوْلَةُ الْمَمَالِيكِ الْبَحْرِيَّةِ. وَكَانَ الْمَلِكُ الصَّالِحُ نَجْمُ الدِّينِ أَيُّوبُ قَدْ أَسْكَنَ الْمَمَالِيكُ مَعَهُ فِي قَلْعَةِ الرُّوْضَةِ، وَسَمَّاهُمُ الْبَحْرِيَّةِ. وَكَانُوا دُونَ الْأَلْفِ مَمْلُوكٌ: قِيلَ: ثَمَانِيَةٌ، وَقِيلَ: سَبْعُمِائَةٌ وَخَمْسُونَ، كُلُّهُمْ أَتْرَاكُ<sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ أَوَّلُهُمْ مِنَ السَّلاطِينِ: عِزُّ الدِّينِ الْمُعِزُّ أَيْبُكُ، الَّذِي تَسَلَّطَنَ سَنَةَ ٦٤٨ هـ.

وَكَانَتْ مَدَّةُ دَوْلَةِ الْمَمَالِيكِ الْبَحْرِيَّةِ الْأَتْرَاكِ وَأَوَّلَادِهِمْ ١٣٦ سَنَةً، وَسَبْعَةَ شُهُورٍ، وَتِسْعَةَ أَيَّامٍ. أَوَّلُهَا: يَوْمُ الْخَمِيسِ ١٠ صَفَرٍ، سَنَةَ ٦٤٨ هـ. وَآخِرُهَا: يَوْمُ الثَّلَاثَاءِ ١٨ رَمَضَانَ، سَنَةَ ٧٨٤ هـ.

وَعَدَّةُ مَلُوكِهِمْ ٢٤ مَلَكًا<sup>(٣)</sup>.

(١) الْمَوْسُوعَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمِيَسْرَةُ ج ٢ ص ١٧٤٣.

(٢) الْخِطَاطُ الْمَقْرِيْزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٦. وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلشُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٣٤، وَفِيهِ: (...) وَعَمَرُ قَلْعَةَ بِالرُّوْضَةِ، وَاشْتَرَى أَلْفَ مَمْلُوكٍ، وَأَسْكَنَهُمْ بِهَا، وَسَمَّاهُمُ الْبَحْرِيَّةَ (...).

(٣) الْخِطَاطُ الْمَقْرِيْزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٧-٢٤١.

وَانْظُرْ: عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٢٢ وما بعدها.

الدولة الثانية: دولة المماليك الجراكسة. حيث أكثر المنصور قلاوون من شراء المماليك، وجعلهم في أبراج القلعة، وسّمّاهم البرجّية، وبلغت عدّتهم ثلاثة آلاف وسبعمئة مملوك.

وكان أولهم من السلاطين: الملك الظاهر أبو سعيد برقوق بن أنص الجركسي، الذي تسلّط سنة ٧٨٤هـ.

وكانت مدة سلاطين الجراكسة ١٤٨ سنة. أولها: يوم الأربعاء ١٩ رَمَضان، سنة ٧٨٤هـ. وآخرها: ربيع الأول، سنة ٩٢٣هـ.

وعدّة ملوكهم ٢٢ ملكاً<sup>(١)</sup>.

وكان آخر سلاطين الدولة الأيوبية الملك الصالح نجم الدين أيوب قد استكثر من المماليك الأتراك، ونشأهم تنشئة عسكريّة، فكانوا عضداً قوياً له، وأبلوا بعده بلاءً عظيماً في موقعة المنصورة<sup>(٢)</sup>.

وكان الملك الصالح قد مات من مرضه أثناء المعركة، فأخفي موته، لئلا يتخاذل الجند، وقام أمراء المماليك بتدبير الأمور، وأرسلوا إلى تُورَان شاه ابن الملك الصالح، وكان مقيماً في الشام، وأقاموا عليهم زوجة الملك الصالح شجرة الدرّ أم خليل<sup>(٣)</sup>.

وحين جاء تُورَان شاه، نودي له بالسّلطنة، ولُقّب بالمعظم، وأذيع موت أبيه، واجتمع المماليك حوله، وعاضده الناس، فشتوا شمل العدو بالمنصورة، وبلغ قتلى

(١) شذرات الذهب ج ١٠ ص ١٦٢.

وانظر: عصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٤١-٤٢.

(٢) الخطط المقرّية ج ٢ ص ٢٣٦.

وانظر: حُسن المُحاضرة للسُّيوطي ج ٢ ص ٣٤-٣٥.

(٣) الخطط المقرّية ج ٢ ص ٢٣٦-٢٣٧. وحُسن المُحاضرة للسُّيوطي ج ٢ ص ٣٥.

الإفرنج ثلاثين ألفاً، وأسروا الكثير، ومنهم ملك فرنسا لويس التاسع سنة ٦٤٧هـ، حتى افتدى نفسه بالمال<sup>(١)</sup>.

وحين فضل تُورَانُ شاهَ أَخِصَّاءه الوافدين من الشَّامِ على المَمَالِيك، وكَفَّ عنهم الخير، وتوعَّدهم، ائتمروا به، فقتلوه سنة ٦٤٨هـ=١٢٥٠م، وكانت مملكته شهرين<sup>(٢)</sup>، ومَلَكُوا عليهم شَجَرَةَ الدَّرَّ زوجة أبيه، ورَتَّبُوا الأميرَ الْمُعِزَّ عَزَّ الدِّينَ أَبِيكَ التُّرْكْمَانِيَّ الصَّالِحِيَّ أَتَابَكَ الْعَسْكَرُ، أي: قائد الجند، فكان هو المدبر لشؤون المَمْلَكَةِ<sup>(٣)</sup>.

وتزوَّجَ الأميرُ الْمُعِزَّ عَزَّ الدِّينَ أَبِيكَ بالملكة شَجَرَةَ الدَّرَّ، ونزلت له عن السُّلْطَنَةِ، فأركبوه بشعار السُّلْطَنَةِ سنة ٦٤٨هـ. وكانت مدة حكم شَجَرَةَ الدَّرَّ ثَمَانِينَ يوماً<sup>(٤)</sup>.

فكان الأميرُ الْمُعِزَّ عَزَّ الدِّينَ أَبِيكَ أولَ سَلَاطِينِ المَمَالِيكِ البَحْرِيَّةِ بِمِصْرَ، وفي ذَلِكَ إِعْلَانُ بزوال دولة الأيوبيين<sup>(٥)</sup>.

وتتابع بعد موت الأميرِ الْمُعِزَّ عَزَّ الدِّينَ سنة ٦٥٥هـ سَلَاطِينُ المَمَالِيكِ، وظهر منهم رِجَالُ أَفْذَادٍ، كان لهم الأثر الكبير في تَارِيخِ مِصْرَ، مثل:

المُظَفَّرُ قُطْرُ سَيْفِ الدِّينِ، كان أنبلَ مَمَالِيكِ الْمُعِزَّ عَزَّ الدِّينِ، ثم صار نائب السُّلْطَنَةِ لولده المَنْصُورِ عَلِيٍّ، فعزله وصار سُلْطَاناً، وكانت سلطنته من سنة ٦٥٧هـ إلى سنة ٦٥٨هـ=١٢٦٠م، وهو قاهر التتار في موقعة عَيْنِ جَالُوت<sup>(٦)</sup>، الكائنة يوم

(١) حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٣٥.

(٢) حُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٣٥.

(٣) الْخِطَطُ الْمَقْرِيْزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٧. وحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلسُّيُوطِيِّ ج ٢ ص ٣٦.

وانظر: عَصْرُ سَلَاطِينِ المَمَالِيكِ ج ١ ص ١٩ و ٢١.

(٤) الْخِطَطُ الْمَقْرِيْزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٧.

(٥) انظر: عَصْرُ سَلَاطِينِ المَمَالِيكِ ج ١ ص ٢١-٢٣.

(٦) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ج ٢٣ ص ٢٠٠-٢٠١. وَالْخِطَطُ الْمَقْرِيْزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٨. وحُسْنُ

الجمعة ٢٥ رَمَضَانَ، سنة ٦٥٨هـ<sup>(١)</sup>، ولم يكمل سنة في سلطنته<sup>(٢)</sup>.

والظّاهر بيبرس رُكن الدّين البُنْدُقْدَارِيّ، وسلطنته من سنة ٦٥٨هـ إلى سنة ٦٧٦هـ، وهو الذي أقام الخِلافة العبّاسيّة<sup>(٣)</sup>، وصيّر القاهرَة مركزاً للعالم الإسلاميّ

المُحَاصِرَة للسُّيُوطِيّ ج ٢ ص ٣٩.

عَيْن جَالُوت: (عَيْن الجَالُوت) بلدة لَطِيفَة بين نابُلُس وبَيْسَان، من أَعْمَالِ فِلَسْطِين، إليها انتهى عَسْكَر المَغْل، فلقِيهم بها البُنْدُقْدَار، فكسرهم، وكان ذلكَ انتهاء فتوحهم. / مَرَاصِدُ الاطَّلَاع ج ٢ ص ٩٧٧.

(١) البِدَايَة والنّهَايَة ج ١٧ ص ٤٠١. والنُّجُوم الزّاهِرَة ج ٧ ص ٧٩، وفيه: (الجمعة خامس عشرين شهر رَمَضَانَ). وفي كل من: الخِطَطُ المَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٢٣٨، وحُسْنُ المُحَاصِرَة للسُّيُوطِيّ ج ٢ ص ٣٩، وتَارِيخُ الخُلَفَاء للسُّيُوطِيّ ص ٧٢٠: (الجمعة خامس عَشْرِي رَمَضَانَ، سنة ٦٥٨هـ). وفي ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) على الإنترنت: وقعت المعركة في ٢٥ / رَمَضَانَ / ٦٥٨هـ = ٣ / أيلول / ١٢٦٠م.

(٢) سِير أَعْلَام النُّبَلَاء ج ٢٣ ص ٢٠١.

وانظر: الخِطَطُ المَقْرِيزِيَّة ج ٢ ص ٢٣٨. وَعَصْر سَلَاطِين المَمَالِيك ج ١ ص ٢٥. تسنّم منصب الخِلافة العبّاسيّة في مِصْر ستة عشر أو سبعة عشر خَلِيفَة عَبَّاسِيًّا، أولهم: الخَلِيفَة المستنصر بالله في سنة ٦٥٩-٦٦٠هـ، الذي يسقطه بعض المؤرخين، ويجعل أولهم الحَاكِم بأمر الله في سنة ٦٦١-٧٠١هـ، وهو الذي يليه. وآخرهم: المتوكل على الله، الذي حمله السُّلْطَان سَلِيم الأول معه إلى القُسْطَنْطِينِيَّة.

وكان من أهم الأَعْمَال التي يقوم بها الخَلِيفَة هو مبايعة السُّلْطَان الجديد، فكان بعض الملوك المُسْلِمِينَ في البلاد البعيدة يطلبون من الخَلِيفَة أن يمنحهم أمراً بولايتهم لتكون شَرْعِيَّة، كما حدث في عهد قَائِمْبَاي سنة ٨٧٦هـ، حين أرسل صاحب الهند الملك غِيَاث الدّين بهدايا إلى السُّلْطَان والخَلِيفَة، يطلب تقليداً بولايته على الهند، فكتب له الخَلِيفَة تقليداً بما سأل.

عَصْر سَلَاطِين المَمَالِيك ج ٢ ص ٩ وما بعدها. وحُسْنُ المُحَاصِرَة للسُّيُوطِيّ ج ٢ ص ٥٢ وما بعدها. وتَارِيخُ الخُلَفَاء للسُّيُوطِيّ ص ٧٢٣ وما بعدها. والكَمَال بن الهمّام: د. فَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ ص ١٥ نقلاً عن المصادر السَّابِقَة.

بعد سقوط بَغْدَاد<sup>(١)</sup>.

وَالْمَنْصُورُ سَيْفُ الدِّينِ قَلَاوُونَ، الَّذِي تَسَلَّطَنَ فِي سَنَةِ ٦٧٨ هـ إِلَى سَنَةِ ٦٨٩ هـ، وَيُعْتَبَرُ مِنْ أَعَاظِمِ السَّلَاطِينِ، وَرَأْسُ أُسْرَةٍ، حَكَمَ مِنْهَا مِصْرَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَلِكًا<sup>(٢)</sup>.

وَالنَّاصِرُ مُحَمَّدُ بْنُ قَلَاوُونَ الَّذِي تَوَلَّى الْحُكْمَ أَوَّلَ مَرَّةٍ سَنَةَ ٦٩٣ هـ، وَأُخْرِجَ مِنَ السَّلْطَنَةِ مَرَّتَيْنِ، وَأُعِيدَ إِلَيْهَا، وَكَانَ مَجْمُوعُ السَّنَوَاتِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا فِي الْمَرَّاتِ الثَّلَاثِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَتِسْعَةَ أَشْهُرٍ، وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ<sup>(٣)</sup>.

وَالظَّاهِرُ سَيْفُ الدِّينِ بَرْقُوقُ الْعُثْمَانِيِّ، أَوَّلُ مَلُوكِ الْجِرَاكِسَةِ، الَّذِي تَسَلَّطَنَ فِي سَنَةِ ٧٨٤ هـ إِلَى سَنَةِ ٧٩٠ هـ، وَعَادَ فَحَكَمَ مِنْ سَنَةِ ٧٩٢ هـ إِلَى سَنَةِ ٨٠١ هـ = ١٣٩٨ م، وَعَصْرُهُ شَبِيهُ بَعْضِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ قَلَاوُونَ فِي كَثْرَةِ مَنْ عَاشُوا فِيهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَفْذَاذِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْأَشْرَفُ بَرْسَبَايُ الدُّقْمَاقِيِّ الظَّاهِرِيِّ، الَّذِي حَكَمَ مِنْ سَنَةِ ٨٢٥ هـ إِلَى سَنَةِ ٨٤١ هـ = ١٤٣٨ م، وَقَدْ بَنَى الْمَدَارِسَ، وَاشْتَهَرَ بِدَنَانِيرِهِ الْأَشْرَفِيَّةِ، وَغَزَا قُبْرُصَ، وَهَزَمَ مَلِكَهَا، وَأَسَرَ جُنُودَهُ، وَكَانَتْ أَيَّامُهُ أَيَّامَ هَدُوءٍ وَسُكُونٍ<sup>(٥)</sup>.

وَالظَّاهِرُ جَقْمَقُ أَبُو سَعِيدِ الْعَلَايِيِّ، الَّذِي تَسَلَّطَنَ سَنَةَ ٨٤٢ هـ، بَعْدَ أَنْ كَانَ

(١) عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٢٦ و ٢٨.

(٢) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٨. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٢٩.

(٣) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٩.

وَانْظُرْ: عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٣١-٣٤.

(٤) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٤١.

وَانْظُرْ: عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٤٢-٤٤.

(٥) الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ٣ ص ٨-١٠. وَالْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٤٤.

وَانْظُرْ: عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٤٨.

أَتَابَكِيًّا أَيَّامَ الْأَشْرَفِ بَرْسَبَايَ، وَوَصِيًّا عَلَى ابْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَبَقِيَ مُلْكُهُ إِلَى سَنَةِ ٨٥٧ هـ، وَعَاشَتْ الْبِلَادُ فِي زَمَنِهِ عَيْشًا هَادِنًا بِالنِّسْبَةِ لِسَابِقِيهِ، وَكَانَ كَرِيمًا مَحَبًّا لِلْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup>.

وَالْأَشْرَفُ إِيْنَالُ الْعَلَايِيِّ الظَّاهِرِيِّ، الَّذِي تَوَلَّى السُّلْطَنَةَ سَنَةَ ٨٥٧ هـ، وَسَادَ الْهُدُوءُ فِي عَهْدِهِ، وَعُرِفَ بِالْكَرَمِ وَهُدُوءِ النَّفْسِ، وَامْتَدَّ حُكْمُهُ إِلَى سَنَةِ ٨٦٥ هـ = ١٤٦١ م<sup>(٢)</sup>.

وَتَوَلَّى السُّلَاطِينَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سَنَةِ ٩٢٣ هـ، حَيْثُ دَخَلَ الْعُثْمَانِيُّونَ مِصْرَ، الَّذِي يُعْتَبَرُ عَامَ انْتِهَاءِ حُكْمِ الْمَمَالِيكِ فِي مِصْرَ<sup>(٣)</sup>.

(١) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ٣ ص ٧١-٧٤. وَعَصْرُ سَلَاطِينَ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٤٩-٥٠.

(٢) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ٢ ص ٣٢٨. وَعَصْرُ سَلَاطِينَ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ٥٠.

(٣) انظر عن سَلَاطِينَ الْمَمَالِيكِ فِي:

الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٦-٢٤٤. وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ مِنْ أَوَّلِ ج ٧ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ ج ١٦. وَحُسْنُ الْمُحَاضَرَةِ لِلشَّيْطُوبِيِّ ج ٢ ص ٣-١٢٤. وَعَصْرُ سَلَاطِينَ الْمَمَالِيكِ ج ١ ص ١١ وما بعدها. وَالْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ: د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ ص ١٣ وما بعدها.

## المبحث الثاني

### إِجَابَاتُ حُكْمِ الْمَمَالِيكِ وَسُلبَاتِهِ

#### الجواب الإيجابية:

حين حُكِمَ الْمَمَالِيكُ قَدَّمُوا الْكَثِيرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِلَى الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَامَةً، وَمِصْرَ وَالشَّامِ خَاصَّةً. فَأَهَمُّ تِلْكَ الْإِجَابَاتِ:

#### ١ - رَدُّ التَّارِ عَنْ اقْتِحَامِ الْبِلَادِ الْمِصْرِيَّةِ.

جاء التَّارُ مِنْ أَوَاسِطِ آسِيَا إِلَى غَرْبِهَا، فَأَذَاقُوا الْبِلَادَ الذَّلَّ، وَأَرَاقُوا الدَّمَاءَ بِلَا رَوِيَّةٍ، وَأَحْرَقُوا بَغْدَادَ، وَقَتَلُوا الْخَلِيفَةَ وَوَلِيَّ عَهْدِهِ، وَصَارُوا عَلَى حُدُودِ الْمَمْلَكَةِ الْمِصْرِيَّةِ فِي الشَّامِ وَحَلَبَ.

فَحَشَدَ الْمَمَالِيكُ جِيُوشَهُمْ، وَهَبَ النَّاسُ إِلَى التَّبَرُّعِ بِالْمَالِ وَالرِّجَالِ جِهَاداً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَا سِوَمَا أَنَّ التَّارَ وَثْنِيُونَ، وَمِنْهُمْ عَبْدَةُ الشَّمْسِ.

فَانْتَصَرَ الْمَمَالِيكُ عَلَيْهِمْ فِي مَوْقِعَةٍ عَيْنَ جَالُوتَ فِي ٢٥ رَمَضَانَ سَنَةِ ٦٥٨ هـ بِقِيَادَةِ السُّلْطَانِ قُطُزَ، وَتَتَبَعُوا التَّارَ، وَأَوْقَعُوا بِهِمْ فِي مَعْرَكَةٍ أُخْرَى أُحَرَّ مِنَ الْأُوَلَى فِي بَيْسَانَ، قَتَلَ فِيهَا نِصْفَ التَّارِ، وَحَقَّقَ بَعْدَهَا الْمَمَالِيكُ انْتِصَارَاتٍ رَائِعَةً عَلَى التَّارِ فِي:

سَنَةِ ٦٧٠ وَ ٦٧٥ هـ عَلَى يَدِ الظَّاهِرِ بَيْبَرْسَ، وَفِي سَنَةِ ٦٨٠ هـ فِي عَهْدِ الْمَنْصُورِ قَلَاوُونَ، وَفِي سَنَةِ ٧٠٠ وَ ٧٠٢ وَ ٧١٢ هـ عَلَى عَهْدِ النَّاصِرِ، وَفِي سَنَةِ ٧٨٩ وَ ٧٩٦ هـ فِي عَهْدِ بَرْقُوقَ، وَفِي سَنَةِ ٨٠٣ هـ عَلَى عَهْدِ السُّلْطَانِ فَرْجَ بْنِ بَرْقُوقَ.

#### ٢ - رَدُّ الْإِفْرَنْجِ عَنْ مَمْلَكَاتِ مِصْرَ، الَّذِينَ جَاءُوا امْتِدَاداً لِلْحُرُوبِ الصَّلِيبِيَّةِ، وَكَانُوا

قد أسسوا مدناً في سواحل البحر المتوسط، وفي داخل بلاد الشام وحلب.

ومن أشهر من قاومهم من السلاطين:

الظاهر بيبرس، الذي انتزع كثيراً من هذه المدن منهم، ومنها: صفد في سنة ٦٦٤هـ، وأنطاكية سنة ٦٦٦هـ، وقيسارية سنة ٦٧٥هـ، وأرسوف، وطبرية، ويافا، والشقيف، والقصير، وبغراس، وحصن الأكراد، والقرين، وحصن عكا، وصافيا، والمرقية، وحلب، وبنائس، وطرشوس.

والمَنْصُور قلاوون، الذي فتح طرابلس سنة ٦٨٨هـ، وفتح حصن المرقب، وجبلة.

والأشرف خليل بن قلاوون، فاتح عكا سنة ٦٩٠هـ، وجبت، وبيروت.

والأشرف برسباي، فاتح قبرص سنة ٨٢٩هـ.

وبعث الغوري عمارة بحرية، لمعاونة ملوك الهند والعرب على الفرنج العابثين بسواحلهم. وأرسل الغوري أيضاً رُسُلَهُ إلى الإفرنج، يلفتهم إلى ضرورة الفرق بمسلمي الأندلس، والكف عن محاصرة مدنها، نظير أن يعامل رعاياه الفرنجة مُعامَلةَ حَسَنَةٍ، مهدداً بالإساءة إلى هؤلاء الرعايا إذا لم يستجب الإفرنج لندائه، وذلك تلبيةً لاستغاثة مسلمي الأندلس به.

### ٣- المحافظة على استقلال مِصر والشَّام وبسط نفوذهما.

ولذلك حاربوا التتار والإفرنج وأمراء التُّركُمَان وملوك فارس وأمراء الأرمن وعربان الحجاز... الذين طمعوا في أملاك الدولة.

٤- إنشاء المستشفيات وإعمار البلاد وبناء الأربطة والمدارس والمساجد ورصد الأوقاف عليها من الدور والأراضي، وتشجيعهم حركة إحياء العلوم والآداب،



وإغداقهم الأموال على الفقراء في العيد والمناسبات<sup>(١)</sup>.

### الجوانب السلبية:

بالرغم من تلك الجوانب الإيجابية الجليّة لعَصْرِ المَمَالِيك، التي تغتفر إزاءها كثيرٌ من السلبات، إلّا أنه تلاحظ عليه أمور عديدة، وإن بلغ أَوْجَ عظمتها في مختلف نواحي الحياة. فمن تلك السلبات:

١ - إهمال حقوق الشعب السياسية، الذي يتجلى في عدة مظاهر، منها:

أن التَّعْلِيمَ العَسْكَرِيَّ مقصورٌ على طائفة المَمَالِيك، وهذا أحدث جفوة بين الناس والجيش.

والأرض بيد الإقطاعي، وجميع الفلاحين خَدَمٌ عنده. وفي حال رِضا السُّلْطَان أو غضبه، قد يمنحه إقطاعاً جديداً، أو يحرمه منه.

وأن السُّلْطَان وأُمَرَاءَهُ ومَمَالِيكِهِ، هم رِجَالُ الحكم وأرباب المناصب والجيش. ومؤهلات الأَمِير وبلاؤه في الحروب وعَصَبِيَّتُهُ تُرْقِيهِ إلى المناصب الكُبْرَى، كاتَّابِكِ العَسْكَرِ، أو نائب السُّلْطَنَةِ، الذي قد يؤهله هذا إلى تولي السلطة.

ومبايعة السُّلْطَان لا تتم إلّا بعد تشاور الأُمَرَاء فيما بينهم.

وإذا وقع اختيَارُهُم على معهود إليه بالملك من أبيه أو أخيه، أقاموا له رسوم التولية، ولو كان رضيعاً أو صَغِيرًا، ولا يستمرون على طاعته إلّا بمقدار ما يجلبه إليهم من نفع، ويقرر من يعاونه أحد كبار الأُمَرَاء، وقد يَنْقُضُ عليه الاتَّابِكِيُّ أو نائبه، فيصير

(١) عَصْرُ سَلَاطِينِ المَمَالِيك ج ٢ ص ٢٤٧ وما بعدها. والكَمَالُ بنُ الهُمَام: د. قَحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ ص ١٧-١٨ نَقْلًا عن عَصْرِ سَلَاطِينِ المَمَالِيك السَّابِق.

بَيْسَانَ: مَدِينَةُ الأَرْدُنَّ بِالغُورِ الشَّامِيِّ. يقال: هِيَ لِسَانُ الأَرْضِ بَيْنَ حَوْرَانَ وَفِلَسْطِينَ. / مَرَايِدُ الأَطْلَاح ج ١ ص ٢٤١.

سُلْطَانًا.

ولا بد من تقدم الخليفة عند تولية السلطان، ويتبعه القضاة الشرعيون في حفلة المبايعه، ثم من بعدهم الأمراء.

أما الشعب فلا رأي له في إدارة بلاده.

وبعزل المماليك الشعب عن ممارسة حقه في سياسة بلاده، ظهر ضعفهم السياسي.

ثم إن الناس يرون أن هؤلاء دخلاء على البلاد، مماليك يبعوا في سوق الرقيق، وتسلموا الحكم، فهم ليسوا أهلاً له، ويرون أن نزاعهم الكبير فيما بينهم لم يكن إلا على السلطة والمال.

لذلك لجأ المماليك إلى إرضاء الناس، بفتح المدارس وإنشاء المستشفيات، وغيرها من الأساليب المختلفة.

٢- فداحة الضرائب، وتعدد ألوانها.

٣- الجور والعسف في معاملته العامة، وتسخيرهم بلا أجر في الأعمال الحكومية، والتماس التهمة عند البريء، وإغفال الجاني، والقسوة في تنفيذ العقوبات.

٤- كثرة الفتن الداخلية، التي تؤدي في حالة نجاح الفتنة أو فشلها إلى قتل شنيع، وتمثيل غريب، وإضاعة الأموال، وإضعاف الجند.

وكلها عن هوى شخصي، وطلب الرتب العالية<sup>(١)</sup>.

وهذه الفتن أدت إلى اضطرابات وتقلبات انتهت بخلع السلطان بعد تعيينه بمدة

(١) عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ ج ٢ ص ٢٦٧ وما بعدها، وج ١ ص ٦٥ وما بعدها. وابن حجر العسقلاني: د. شَاكِرٌ مَحْمُودٌ عَبْدُ الْمُنْعِمِ ج ١ ص ٥٠. وَالْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ: د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ ص ١٨-٢٠ نَقْلًا عَنْ عَصْرِ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ.

يَسِيرَةً، فَمَثَلًا:

كانت مدة حكم الملك العادل بَدْر الدِّين سَلَامَش بن الظَّاهِر بَيْبَرَس، ١٠٠ يوم، حيث خُلِعَ سنة ٦٧٨ هـ<sup>(١)</sup>.

والملك المَنْصُور سَيْف الدِّين أَبِي بَكْر، ٥٩ يوماً، حيث خُلِعَ سنة ٧٤٢ هـ<sup>(٢)</sup>.

والملك الْأَشْرَف عَلَاء الدِّين كَجَك بن النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوُون، ٥ شهور و ١٠ أيام، حيث خُلِعَ سنة ٧٤٢ هـ<sup>(٣)</sup>.

والملك النَّاصِر شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوُون، ٣ شهور و ١٣ يوماً، حيث خُلِعَ سنة ٧٤٣ هـ<sup>(٤)</sup>.

وكانت مدة حكم الملك العَزِيز جَهَال الدِّين يُوسُف بن بَرَسْبَاي، نحو ٣ شهور وخمسة أيام، حيث خُلِعَ سنة ٨٤٢ هـ<sup>(٥)</sup>.

والملك المَنْصُور فَخْر الدِّين عُثْمَان بن جَقْمَق، ٤١ يوماً، حيث خُلِعَ سنة ٨٥٧ هـ<sup>(٦)</sup>.

والملك الْمُؤَيَّد شَهَاب الدِّين أَحْمَد بن إِيْنَال، ٥ شهور و ٥ أيام، حيث خُلِعَ سنة ٨٦٥ هـ<sup>(٧)</sup>.

(١) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٨.

(٢) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٩.

(٣) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٣٩.

(٤) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٤٠.

(٥) بَدَائِعُ الزُّهُور ج ٢ ص ١٩٨. وَعَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِيك ج ١ ص ٤٩.

(٦) شَذَرَاتُ الدَّهَب ج ٩ ص ٤٢٦، وفيه: (خُلِعَ بعد أَرْبَعِينَ يَوْمًا).

(٧) شَذَرَاتُ الدَّهَب ج ٩ ص ٤٤٩. وَالضُّوءُ اللَّامِع ج ٢ ص ٣٢٨.

والملك الظَّاهِرُ سَيْفُ الدِّينِ أَبُو النَّصْرِ يَلْبَاي، ٥٦ يوماً، حيث خُلِعَ سنة ٨٧٢هـ<sup>(١)</sup>.

والملك الظَّاهِرُ أَبُو سَعِيدٍ تَمْرُبُغَا الظَّاهِرِيُّ، ٥٩ يوماً، حيث خُلِعَ سنة ٨٧٢هـ<sup>(٢)</sup>.

والملك العادل طومان باي، ٤ شهور و ١٥ يوماً، حيث خُلِعَ سنة ٩٠٦هـ<sup>(٣)</sup>.

ونتج عن هذه الأحوال سوء الأحوال الاقتصادية، حيث انتشر القحط والغلاء في أزمان مُخْتَلِفَةٍ وبنسب متفاوتة، فمثلاً:

كانت أيام الملك النَّاصِرِ أَبُو السَّعَادَاتِ فَرَجُ بْنُ بَرْقُوقَ، الذي قُتِلَ سنة ٨١٥هـ، كثيرة الفتن والشرور والغلاء والوباء. وطرق بلاد الشَّامِ تَيَمُّورْلُوكَ، فخرَّبها كلها، وحرَّقها، وعمَّها بالقتل والنهب والأسر، حتى قُتِلَ منها جميع أنواع الحيوانات، وتمزَّق أهلها في جميع أقطار الأرض. ثم دهمها بعد رحيله عنها جرادٌ لم يترك بها خضراء، فاشتد بها الغلاء على من تراجع إليها من أهلها. وقَصُرَ مَدُّ النِّيلِ بِمِصْرَ، حتى شَرِقَتْ<sup>(٤)</sup> الأراضي إلا قليلاً، وعظم الغلاء والفناء، فباع أهل الصَّعِيدِ أولادهم من الجوع، وصاروا أرقاء مَمْلُوكِينَ، وشمل الخراب الشنيع عامة أرض مِصْرَ وبلاد الشَّامِ...<sup>(٥)</sup>.

وفي عهد السُّلْطَانِ قَايْتَبَايَ سنة ٨٧٥هـ، ارتفعت الأسعار في جميع المأكولات، وصار الناس يستعملون خبز الدُّرَّةِ والدُّخْنِ<sup>(٦)</sup>.

(١) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٩ ص ٤٦٨.

(٢) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ٩ ص ٤٦٨.

(٣) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ٤٠.

(٤) شَرِقَتْ الْأَرْضُ: جَفَّتْ مِنْ عَدَمِ الرِّيِّ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (ش ر ق ت) ص ٥٢٧.

(٥) الْخِطَطُ الْمَقْرِيزِيَّةُ ج ٢ ص ٢٤١.

(٦) بَدَائِعُ الزُّهُورِ ج ٣ ص ٤٧.

## الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

### الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ فِي الْعَصْرِ الْمَمْلُوكِيِّ

الحركة العلمية في عصر المماليك ذات نشاط وإنتاج كبير.

وأسباب ذلك خارجية وداخلية:

#### ١- الأسباب الخارجية، منها:

أ. استيلاء المغول والصليبيين على بلاد المسلمين، مما دفع المسلمين إلى الوقوف وراء الزعيم الذي يدافع عنهم، فوجدوا بغيتهم في المماليك بعد سقوط الدولة العباسية، فدعم العلماء ملكهم بأهم الوسائل، وهي: إحياء العلوم والمعارف والوعظ والإرشاد.

ب. قتل العلماء وإتلاف الكتب ودورها في بغداد وغيرها، أدى إلى ظهور الحماية في الأمة، وإلى أن يعدوا أنفسهم مسؤولين أمام الله سبحانه عن دينه وعن إحياء العلوم والقيام بنشرها.

ج. وفود العلماء والأدباء إلى مصر والشام، فراراً من الطغيان الذي شاع بعد سقوط الخلافة العباسية واستيلاء المغول والصليبيين على كثير من بلاد المسلمين، والتماساً للأمان، فكان منهم القاضي والمفتي والفقيه والأديب.

#### ٢- الأسباب الداخلية، منها:

أ. الغيرة الدينية عند السلاطين والأمراء؛ لشعورهم بأنهم الدولة الوحيدة المدافعة عن بلاد المسلمين بعد دولة بني أيوب، ولذلك حاربوا الصليبيين والتتار، ورعوا البيت الحرام وسكان الحجاز.

ب. تَعْظِيمُهُم لِلْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، واستشارتهم في كثير من القضايا، وإجابة ما يطلبون، وكان السّلاطين يتوجسون خيفةً من بعضهم.

وكان العلّماء قدوةً حسنّة للناس، ولقوا الرعاية والتكرمة من السّلطان. ومن هؤلاء العلّماء: العزّ بن عبد السّلام، وتقيّ الدّين بن دقيّ العيد، وتقيّ الدّين بن تيمية، وتقيّ الدّين الشّبيكي، وابن بنت الأعزّ، وعلاء الدّين السّيرامي... وغيرهم كثير.

ج. شعور العلّماء بواجبهم، وتنافسهم في أدائه بالتأليف والمُناظرات، حين استشرى خطر الوثنية التي جاء بها التتار، وخطر النّصرانيّة التي جاء بها الصليبيون.

د. انتقال الخِلافة العبّاسيّة من بَغداد إلى القَاهِرة على يد الظّاهر بيبرس في رَجَب سنة ٦٥٩هـ، وبذلك أصبحت القَاهِرة مركز العالم الإسلاميّ بعد سقوط بَغداد.

هـ. عناية السّلاطين باللّغة العربيّة؛ لأنّ لُغة المحكومين والعالم الإسلاميّ كله عربيّة، فلا بد من كتابة تقاليد معينة، وما يخصّ القضاة والتّشريع... بالعربيّة.

و. إنشاء دور التّعليم في مختلف أنحاء مِصر والشّام، فعمّرت المدارس والمساجد والخوانق وأربطة الصّوفيّة وزواياها، وإلى جوارها معاهد تعليميّة تعنى بتعليم الصّبية مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم... وقد رصدت لها الأوقاف الواسعة، وألحقت بها دور الكتب، واختير لها أفاضل العلّماء.

وسُبل التّعليم مفتوحة مجاناً، يقد إليها الجاهل والعالم، والصّغير والكبير، وكان المشايخ والطلبة يجدون من صنوف البر ألواناً شتى، تعينهم على طلب العلم.

ويمنح الطّلاب بعد إكمال دراستهم شهاداتٍ من أعلام العلّماء، يشهد فيها الشّيخ: أن الطّالب الفلانيّ قرأ عليه كذا وكذا... فأصبح أهلاً للفتيا أو للقضاء... .

فزخر هذا العصر بأجلّة المُحدّثين، كزين الدّين العراقيّ، وابن حَجَر العسقلانيّ، اللّذين حافظا على إسناده الحديث إلى النّبي ﷺ، بقصد التبرك خاصّة، في

حين أن الرواية الشفهية كادت تنقرض.

وعكف الكثير منهم على استيعاب كتب الحديث الأولى وعلومه، فظهرت كتب الجوامع والأطراف والتخريج والزوائد والشروح المختلفة للصحاح وغيرها، وكتب أصول الحديث ورجاله.

كما زخر بعلماء الفقه على المذاهب المختلفة، كالعزّ بن عبد السلام، وابن المنير الإسكندراني، وابن الرّفعة، والكمال بن الهمام، وتقي الدين محمد بن دقيق العيد، وسراج الدين البلقيني، وابن حجر العسقلاني، وابن تيمية، وابن القيم... وبلغ بعضهم مرتبة الاجتهاد المطلق.

وزخر بكبار المؤرخين كالذهبي، وابن الوردي، وابن خلدون، والمقريزي، وابن تغري بردي، والسخاوي، والسيوطي.

كما زخر بالعلماء الكثيرين في علوم اللغة من نحو وبلاغة ومعاجم ولغة، وفي الفلك والطب والهندسة، والكلام والمنطق والفلسفة والجغرافية... ومختلف الفنون.

وفي الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني البالغ ستة أجزاء<sup>(١)</sup>، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي البالغ اثني عشر جزءاً، وغيرهما من كتب التراجم، أخبار هؤلاء العلماء الأعلام وأمثالهم، بما يبهر العقل، ويحير الألباب، من دقة تعلمهم، وسعة علمهم.

حتى أن بعض السلاطين قد تصدر للإقراء والتدريس، كالسلطان برقوق، والسلطان المؤيد أبي النصر شيخ بن عبد الله المحمودي الظاهري، الذي روى الصحيح عن البلقيني، وأن ابن حجر العسقلاني قد سمع الحديث من المؤيد، وترجم له في عداد مشايخه في كتابه المجمع المؤسس<sup>(٢)</sup>.

(١) وهي الطبعة الثانية الهندية التي رجعت إليها.

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ج ٣ ص ١٢٩.

واتساع حركة التأليف، وظهور الكتب الموسوعية الضخمة، يدل على خصوبة الفكر في هذه الفترة.

أما ما ذكره فيليب حتي بأن عصر المماليك (عصر جمع وشرح وتفسير، لا عصر إبداع واستنباط)، وأنه: (كان عصر جمود عقلي وسياسي، واشتغل المتأدبون فيه بتوافه الأمور)<sup>(١)</sup>، فهذا رأي لا دليل له من الواقع، لأن في تلك الموسوعات أموراً منها:

حفظها للتراث الفكري السابق، كالكتب التي تعد الآن مفقودة. وقد أطلق الأوروبيون على حركة إحياء العلوم القديمة في القرن الثاني عشر الميلادي اسم (النهضة).

ومنها: تصويب هفوات المصنفين القدامى، وبروز النقد والتحليل والموازنة، وشرح الغامض في تلك التصانيف.

وبيان الحلول لكثير من مشاكل الحياة المستجدة بطريق الاجتهاد، وهذا ظاهر في كتب الفقه وأصوله بوضوح.

وبذلك استكملت القاهرة كل العناصر اللازمة للنشاط العلمي، فهاجت بالعلماء في كل فرع من فروع المعرفة.

وكانت الكتب الوفرة في مختلف العلوم قد زخرت بها المكتبات، التي لا زال العدد الكبير منها في دور الكتب المنتشرة في أنحاء العالم، وبعضها قد فقد أو حرق أو اندرس، في تلك الولايات والحروب الطاحنة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مقدمة نظم العقيان للسيوطي التي كتبها محققه: فيليب حتي، صفحة خ، ط.

(٢) انظر عن الحركة العلمية في هذه الفترة:

عصر سلاطين المماليك ج ٣ ص ١٦ وما بعدها. وابن حجر العسقلاني: د. شاكر محمود عبد المنعم ج ١ ص ٥٢-٥٣. والكمال بن الهمام: د. قحطان عبد الرحمن الدويري ص ٢٠-٢٤.



# الفصل الثاني

حياة بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلسِيِّ

وَمُصَنَّفَاتِهِ

وفيه المَبْحَثَانِ الآتيان:

المَبْحَثُ الأول: حياة بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلسِيِّ.

المَبْحَثُ الثاني: مُصَنَّفَاتُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلسِيِّ.



## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### حياة بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ

#### اسمه ونسبه:

أَبُو إِسْحَاقَ<sup>(١)</sup> بُرْهَانَ الدِّينِ<sup>(٢)</sup> إِبْرَاهِيمَ بنِ مُوسَى بنِ أَبِي بَكْرٍ ابنِ

(١) مُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤.

(٢) النُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَكَشَفُ الظُّنُونِ ج ١ ص ٨٥. وَالْعُقُودُ الدُّرِّيَّةُ لابنِ عَابِدِينَ ج ١ ص ٢٩٤. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤ نَقْلًا عَنْ كَشَفِ الظُّنُونِ. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ. وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤، وَفِي ص ٤٥٥ نَقْلُ كُلِّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْعِمَادِ فِي شَذَرَاتِ الذَّهَبِ فِي تَرْجُمَةِ الطَّرَابُلُسِيِّ، لَكِنْ فِيهِ: (أَخْرَجَهُ الْحَكْرِيُّ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: (أَخْرَجَ الْعَكْرِيُّ) وَهُوَ ابْنُ الْعِمَادِ صَاحِبُ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ. وَفِيهِ أَخْطَاءُ أُخْرَى سَأْنِبُهُ عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَرَدَّ الْمُحْتَارُ ج ٤ ص ٤٦٦ عَنْ الْمَقْدِسِيِّ، وَج ٤ ص ٤٦٧، وَفِي ج ١ ص ٤٨٥: (الْبُرْهَانُ). وَفَهْرُسْتُ الْكُتُبَ الْعَرَبِيَّةَ الْمَحْفُوظَةَ بِالْكَتَبْخَانَةِ الْمُصْرِیَّةِ (الْكَتَبْخَانَةُ الْخَدِيوِيَّةُ) ج ٣ ص ٥. وَمُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥. وَفَهْرُسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ج ٢ ص ٩٩. وَفَهْرُسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ (مِلْحَقُ الْجُزْءِ الثَّانِي) ج ٧ ص ٣٠. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلِمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦، وَأَحَالُ إِلَيْهِ فِي ج ٢ ص ٥٠. وَالْمَوْسُوعَةُ الْفِقْهِيَّةُ الْكُؤَيْتِيَّةُ ج ١٨ ص ٣٤١، وَج ٣٢ ص ٣٦٧، وَفِي كِلَا الْمَوْضِعَيْنِ مِنْهَا نُقِلَتِ التَّرْجُمَةُ مِنْ: كَشَفِ الظُّنُونِ لِحَاجِي خَلِيفَةَ، وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ لِكَحَّالَةٍ. وَمَعْلُومَاتُ هَذِهِ الْمَوَادِّ الثَّلَاثَةِ كُلُّهَا أَثْبَتَتْهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ عِنْدَمَا رَجَعْتُ إِلَيْهَا، فَلَا دَاعِيَ لَتَكَرَّارِهَا.

السَّيِّخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ<sup>(١)</sup>، الشَّامِيِّ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ الْمِصْرِيِّ<sup>(٤)</sup>،

(١) الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، الصَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ وَهِيَ مِنْ لَوْحَةٍ ٤٨٦، بِخَطٍ مَوْلَاهُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ، سَنَةِ ٩٢٠ هـ، وَهِيَ الْأَصْلُ الَّذِي نَقَلْتُ عَنْهُ النُّسخَ الْأُخْرَى الَّتِي سَيَأْتِي وَصْفُهَا. وَالْإِسْعَافُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ ص ١٤٦ آخِرُ الْكِتَابِ، وَفِيهِ: قَالَ الْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ... وَذَكَرَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ. وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. وَالطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلغَزَّيِّ ج ١ ص ٢٤٣. وَالنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ. وَكَشَفُ الظُّنُونِ ج ١ ص ٨٥، وَج ٢ ص ١٨٩٥، وَفِي الْمَوْضِعِينَ: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الطَّرَابُلُسِيِّ). وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ لِلْحَصَكِيِّ ج ٤ ص ٤٧٥ لَكِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: (ابْنُ السَّيِّخِ عَلِيٍّ). وَرَدَّ الْمُخْتَارُ ج ١ ص ٧٦، وَج ١ ص ٥٠٩، وَج ٤ ص ٤٦٧، وَفِيهَا جَمِيعًا: (إِبْرَاهِيمُ الطَّرَابُلُسِيِّ). وَالْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ لِابْنِ عَابِدِينَ ج ١ ص ٢٩٤، وَفِيهِ: (الطَّرَابُلُسِيُّ) فَقَطْ وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهُ. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤، وَنَقَلَ أَيْضًا عَنْ كَشَفِ الظُّنُونِ عِبَارَةَ حَاجِي خَلِيفَةِ فِي الْمَوْضِعِينَ الْمَذْكُورِينَ. وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥، وَفِيهِ زِيَادَةُ (عَبْدُ اللَّهِ) بَيْنَ (مُوسَى) وَبَيْنَ (أَبِي بَكْرٍ)، وَهِيَ زِيَادَةٌ لَمْ أَجِدْهَا فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي تَرَجَمَتْ لَهُ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ. وَلَمْ يَذْكُرْ كَلِمَةَ (السَّيِّخِ). وَفَهْرِسْتُ الْكُتُبَ الْعَرَبِيَّةَ الْمَحْفُوظَةَ بِالْكَتَبَخَانَةِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣ ص ٥، وَحُذِفَتْ فِيهِ كَلِمَةُ (السَّيِّخِ). وَمُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥، وَسَقَطَ مِنْهُ (مُوسَى). وَفَهْرِسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ج ٢ ص ٩٩، وَمُلْحَقُهُ ج ٧ ص ٣٠، وَلَمْ يَذْكُرْ كَلِمَةَ (السَّيِّخِ) فِي الْمَوْضِعِينَ. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦، وَفِيهِ: (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الطَّرَابُلُسِيِّ). وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦، وَلَمْ يَذْكُرْ (ابْنَ السَّيِّخِ عَلِيٍّ). وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦، وَلَمْ يَذْكُرْ كَلِمَةَ (السَّيِّخِ).

(٢) الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ ح، الصَّفْحَةُ الْأُولَى مِنَ الْمَجْلَدِ الثَّانِي، الْمَكْتُوبَةُ سَنَةِ ١١١١ هـ، الَّتِي سَيَأْتِي وَصْفُهَا لَاحِقًا فِي وَصْفِ النُّسخِ.

(٣) الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ.

(٤) الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، الصَّفْحَةُ الْأَخِيرَةُ وَهِيَ مِنْ لَوْحَةٍ ٤٨٦. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤.

القَاهِرِيِّ<sup>(١)</sup>، الحَنَفِيِّ<sup>(٢)</sup>.

### مولده:

ولد في طَرَابُلُس (٣) الشَّام<sup>(٤)</sup>، وأصله منها<sup>(٥)</sup>.

وفي تاريخ مولده روايتان:

الرَّوَايَةُ الْأُولَى: وُلِدَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِ مِائَةً ٨٥٣ هـ = ١٤٤٩ م<sup>(٦)</sup>.

- (١) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ.
- (٢) البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، الصفحة الْأَخِيرَةُ وهي من لوحة ٤٨٦. وَالْإِسْعَافُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ ص ١٤٦ آخر الكتاب. وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. وَالطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٣. وَالنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَكَشَفُ الظُّنُونِ ج ١ ص ٨٥. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤ نَقْلًا عَنْ كَشَفِ الظُّنُونِ. وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ لِلْحَصَكْفِيِّ ج ٤ ص ٤٧٥. وَالْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ لابن عَابِدِينَ ج ١ ص ٢٩٤. وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥. وَمُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥. وَفَهْرَسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ (المُلْحَق) ج ٧ ص ٣٠. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦، وفيه: (فقيه حَنَفِيّ). وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.
- (٣) النُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.
- (٤) الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦.
- (٥) مُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤.
- (٦) النُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦. بِالْهَامِشِ نَقْلًا عَنْ الْأَعْلَامِ.
- (٧) الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦.

الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: وُلِدَ سَنَةَ ٨٤٣ هـ <sup>(١)</sup> = ١٤٣٩ م <sup>(٢)</sup>.

### رحلاته:

انتقل الشَّيْخُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلسِيَّ مِنْ طَرَابُلسَ إِلَى دِمَشْقَ، وَدَرَسَ فِيهَا <sup>(٣)</sup>، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ، كَمَا سَيَتَضَحَّ ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ شَيْوْخِهِ.

وَكَانَ نَزِيلَ الْقَاهِرَةِ <sup>(٤)</sup> فِي الْمُؤَيَّدِيَّةِ <sup>(٥)</sup>.

ثُمَّ جَاوَرَ بِمَكَّةَ، وَأَقْرَفَ فِي سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةٍ وَتِسْعِمِائَةٍ (٩١٥ هـ)، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْقَاهِرَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٦)</sup>.

- (١) مُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرُوكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.
- (٢) تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرُوكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.
- (٣) تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرُوكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦، وَفِيهِ: (دَرَسَ فِي دِمَشْقَ).
- (٤) الْإِسْعَافُ لِلطَّرَابُلسِيِّ ص ١٤٦ آخِرُ الْكِتَابِ. وَالضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. وَالطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٣. وَالنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَكَشَفُ الظُّنُونِ ج ١ ص ٨٥، وَج ٢ ص ١٨٩٥. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤ وَ٤٥٥، وَفِيهِ: (نَزِيلُ الْقَاهِرَةِ) نَقْلًا عَنْ كَشَفِ الظُّنُونِ. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَالذُّرُّ الْمُخْتَارُ لِلْحَصَكَفِيِّ ج ٤ ص ٤٧٥، وَفِيهِ: (نَزِيلُ الْقَاهِرَةِ بَعْدَ دِمَشْقَ). وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤، وَفِيهِ: (نَزَلَ بِمِصْرَ). وَفَهْرِسْتُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَحْفُوظَةِ بِالْكُتُبَخَانَةِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣ ص ٥. وَمُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥. وَفَهْرِسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ (الْمُلْحَقُ) ج ٧ ص ٣٠. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.
- (٥) الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. وَالنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢، وَفِيهِ: (نَزِيلُ الرِّيْدِيَّةِ)، وَفِي (الرِّيْدِيَّةِ) تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: (الْمُؤَيَّدِيَّةِ).
- (٦) النُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢ نَقْلًا عَنْ الشَّيْخِ جَارِ اللَّهِ بْنِ فَهْدٍ.

### شُيُوخُهُ:

أَخَذَ الشَّيْخُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيَّ عَنْ شُيُوخِ أَعْلَامٍ، هُمْ:

١ - الشَّرَفُ بْنُ عَيْدٍ: قَاضِي الشَّامِ وَمُضَرٌّ<sup>(١)</sup>. وَقَدْ أَخَذَ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيَّ عَنْهُ فِي دِمَشْقَ. وَقَدْ مَعَ الْقَاهِرَةَ حِينَ طَلَبَ لِقَضَائِهَا<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ شُيُوخِ الشَّرَفِ بْنِ عَيْدٍ:

يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَانُوغِيِّ الْمَغْرِبِيِّ الْحَنْفِيِّ، الَّذِي قَدِمَ دِمَشْقَ وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْفَضْلَاءُ فُنُونُ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ الشَّرَفُ بْنُ عَيْدٍ، حَيْثُ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي التَّصَوُّفِ وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ تَلَامِيذِ الشَّرَفِ بْنِ عَيْدٍ:

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ، أَبُو الْفَتْحِ الْعَبَّاسِيُّ، الْحَمَوِيُّ الْأَصْلُ، الْقَاهِرِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، الَّذِي وُلِدَ سَنَةَ ٨٦٦ هـ بِالْقَاهِرَةِ. وَسَافَرَ إِلَى الشَّامِ فَأَخَذَ فِي الْأَصْلِينَ مَعَ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَنْطِقِ وَالْعُرُوضِ عَنِ الشَّرَفِ بْنِ عَيْدٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) الضَّوُّ اللَّامِعُ ج ١ ص ٩٧.

(٢) الضَّوُّ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. وَالطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٤. وَالنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢، وَفِيهِ: (الشَّرَفُ بْنُ عَيْدٍ)، وَفِي (عَبْدٍ) تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: (عَيْدٍ). وَالْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ ج ١ ص ٧٦، وَفِيهِ: (أَخَذَ بِدِمَشْقَ عَنْ جَمَاعَةٍ، وَانْتَقَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ).

(٣) الضَّوُّ اللَّامِعُ ج ١٠ ص ٢٩٣.

وَمِنْ شُيُوخِ الشَّرَفِ بْنِ عَيْدٍ:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ... بْنِ ظَهِيرَةَ بْنِ مَرْزُوقٍ، الْبُرْهَانُ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ ٨٢٥ هـ بِمَكَّةَ. وَكَانَ أَكْبَرُ الْعُلَمَاءِ يَتَشَرَّفُونَ بِحَضُورِ مَجَالِسِهِ، وَيَسْتَمِدُّونَ مِنْ عُلُومِهِ وَنَفَائِسِهِ، كَالشَّرَفِ بْنِ عَيْدٍ قَاضِي مِصْرَ وَالشَّامِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَمَنْ لَا أَحْصَاهُ مِنْ أَعْيَانِ الْعَصْرِ، وَيَلْتَمِسُونَ مِنْهُ الْإِجَازَةَ. / الضَّوُّ اللَّامِعُ ج ١ ص ٨٨-٩٧.

(٤) الضَّوُّ اللَّامِعُ ج ٤ ص ١٧٨-١٧٩.

ومن رفقاء الشّرف بن عيّد:

قاسم الزّين التّركمانيّ الدّمشقيّ الحنفيّ، جاور سنة ٨٧٤هـ رفيقاً للشّرف بن عيّد<sup>(١)</sup>.

وكان محمّد بن عليّ بن أحمد بن هلال الدّمشقيّ الحنفيّ ابن القصيف، قد ناب عن الشّرف بن عيّد أياماً، ثم عزله<sup>(٢)</sup>.

٢- الصّلاح الطّرابُلُسيّ: لازمه بُرّهان الدّين إبراهيم الطّرابُلُسيّ، ورغب له عن تصوفه بالمؤيّدية لما أُعطي مشيخة الأشرفية<sup>(٣)</sup>.

ومن تلاميذ الشّرف بن عيّد:

- عبد الرّزاق بن أحمد بن أحمد بن محمّد بن موسى، المقدّسيّ الأصل، الدّمشقيّ الشّافعيّ الحريريّ، المولود سنة ٨٤٢هـ بالقبيبات من دِمَشق. أخذ في بلده عن الشّرف بن عيّد، ولازمه في العربيّة وغيرها. / الضّوء اللامع ج ٤ ص ١٩١-١٩٢.

- عليّ بن محمّد بن أبي بكر بن عليّ بن إبراهيم الحسينيّ الدّمشقيّ الحنفيّ، سبط البرّهان الباعونيّ، وكان يُعرف بابن نقيب الأشراف. وُلِدَ سنة ٨٥٢هـ بدِمَشق، وأخذ في الفقه عن الشّرف بن عيّد. / الضّوء اللامع ج ٥ ص ٢٩٤.

- عمّر الزّين الشاغوريّ الدّمشقيّ الشّافعيّ الفرّضيّ، المولود سنة ٨١٥هـ تقرّيباً. قدم القاهرة مع الشّرف بن عيّد حين طُلِبَ لِقضاء الحنفيّة بمصر لمصاهرة بينهما، بل ربما أخذ عنه ابن عيّد في الفرائض والحساب. / الضّوء اللامع ج ٦ ص ١٤٥.

(١) الضّوء اللامع ج ٦ ص ١٩٣.

(٢) الضّوء اللامع ج ٨ ص ١٦٧.

(٣) الضّوء اللامع ج ١ ص ١٧٨. والطّبقات السّنية للغزّيّ ج ١ ص ٢٤٤، وفيها: (...) ورغب له عن تصرفه بالمؤيّدية (...). والثّور السّافر ص ١٦٢، وفيه: (عن تصوفها بالريديّة لما أخذ مشيخة الأشرف)، وفي (بالريديّة) تحريف، وصوابه: (بالمؤيّدية)، وفي (الأشرف) تحريف، وصوابه: (الأشرفيّة). والكواكب السّائرة ج ١ ص ١١٢، وفيه: (وكان مُنْقَطِعاً في خلوة بالمؤيّدية عند الشّيخ صلاح الدّين الطّرابُلُسيّ). وعبارة الغزّيّ نجم الدّين نفسها، ذكرها:



وَالصَّلَاحُ الطَّرَابُلُسِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ بْنِ سَعِيدِ الصَّلَاحِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

وُلِدَ سَنَةَ ٨٣٣ هـ بِطَرَابُلُسَ، وَنَشَأَ بِهَا، فَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالشَّاطِئِيَّةَ، وَالْفَيْيَةَ الْحَدِيثَ، وَالْمُخْتَارَ، وَأُصُولَ الْأَخْسِيكِيِّ الْمُنْتَخَبِ، وَالْمُلْحَةَ.

وَعَرَضَ بِهَا وَبِالْقَاهِرَةِ حِينَ أَحْضَرَهُ أَبُوهُ إِلَيْهَا سَنَةَ ٨٤٦ هـ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ:

فِي بَلَدِهِ: الشَّمْسُ بْنُ زُهْرَةَ، وَالْحِمَصِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ النِّينِيِّ، الشَّافِعِيُّونَ. وَحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ النُّوَيْرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَعْبَرِ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنَ فَتْحَ الْمَوْصِلِيِّ النَّاصِحِ، الْحَنْفِيُّونَ. وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنَ الصَّدْرَ الْحَنْبَلِيَّ.

وَفِي الْقَاهِرَةِ: ابْنُ حَجَرَ، وَالْعَلَمُ الْبُلْقَيْنِيُّ، وَابُوتَيْجِي...، الشَّافِعِيُّونَ. وَالْعَيْنِيُّ، وَابْنُ الدَّيْرِيِّ، وَالْأَقْصَرَايِيُّ، وَالشُّمْنِيُّ...، الْحَنْفِيُّونَ. وَابْنُ التَّنْسِيِّ، وَابْنُ الْمُخَلَطَةِ، وَيَعْقُوبُ، الْمَالِكِيُّونَ. وَابْنُ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيَّ. وَأَجَازُوهُ.

وَرَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ وَحَضَرَ دُرُوسَ عَالِمِهَا ابْنِ زُهْرَةَ لِعَدَمِ وَجُودِ حَنْفِيٍّ بِهَا. وَلَمَّا مَاتَ ابْنُ زُهْرَةَ صَارَ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ طَلَبَةِ الْحَنْفِيَّةِ، مَعَ عِلْمِهِ بِنَقْصِ نَفْسِهِ فِي الْمَذْهَبِ، فَكَانَ ذَلِكَ حَامِلًا لَهُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى مِصْرَ، فَوَصَلَهَا سَنَةَ ٨٥٧ هـ، فَتَزَلَّ النَّظَامِيَّةُ تَحْتَ الْقَلْعَةِ، وَلاَزَمَ الْأَمِينُ الْأَقْصَرَايُّ أَمَّ مَلَازِمَةً، حَتَّى أَخَذَ عَنْهُ كِتَابًا جَمًّا مَا بَيْنَ قِرَاءَةِ وَسَمَاعٍ فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ دِرَايَةٍ وَرِوَايَةٍ. وَلَمْ يَنْفَكْ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، بِحَيْثُ كَانَ جُلَّ انْتِفَاعِهِ بِهِ. وَعَدَدُ السَّخَاوِيِّ مِنْهَا جُمْلَةٌ مِنَ الْكُتُبِ فِي الْحَدِيثِ وَفَقْهِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْأُصُولِ وَالْعَرَبِيَّةِ. وَأَجَازَهُ الْأَمِينُ الْأَقْصَرَايُّ، وَأَذِنَ لَهُ فِي الْإِفْتَاءِ، وَوَصَفَهُ بِالشَّيْخِ الْعَالِمِ الْمُحَصِّلِ.

وَلَمَّا مَاتَ الْأَمِينُ اسْتَقَرَّ فِي تَدْرِيسِ الْفِقْهِ بِالصَّرْعَتْمُشِيَّةِ، ثُمَّ أَخَذَتْ مِنْهُ لِلتَّاجِ بْنِ

---

ابْنِ الْعِمَادِ فِي: شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥، وَفِيهِ: (وَكَانَ مُنْقَطِعًا عَنِ النَّاسِ بِالْمُؤَيَّدِيَّةِ عِنْدَ الشَّيْخِ صَالِحِ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ) نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ.

عربشاه، لما أعطى الأشرافية برّسبای تدریساً ومشیخة، وصار المعلّ عليه في الفتاوى.

وحج غير مرة، منها مع قجماس سنة تأمره على المحمل<sup>(١)</sup>.

(١) الضّوء اللّامع ج ١٠ ص ٢٩-٣١.

وانظر ترجمة مُختصرة له في: نَظْم العُقَيَان للسُّيُوطِيّ ص ١٧٢-١٧٣.

ومن شُيُوخ الصّالِح الطّرابُلسيّ:

- أَحْمَد بن إبراهِيم بن أَحْمَد بن رَجَب البِقَاعِيّ ثم الدَّمَشَقِيّ الشّافِعِيّ. وُلِدَ سنة ٨٠٦هـ بالبِقَاع العَزِيزِيّ، وانتقل صحبة والده إلى دِمَشَق، فنشأ بها، ثم سكن صَفَد مع والده، ثم سافر إلى القَاهِرَة. توفي سنة ٨٧٨هـ. عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ الحَنَفِيّ محافظه في ذي الحِجّة سنة ٨٤٧هـ. / الضّوء اللّامع ج ١ ص ١٩٢-١٩٣.

- أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ بن عُمَر الصّفَدِيّ الحَنَفِيّ. ولي قَضَاء طَرَابُلُس. عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ في سنة ٨٤٩هـ. / الضّوء اللّامع ج ٢ ص ١٥٠.

- الحسن بن أَحْمَد النُّوَيْرِيّ الطّرابُلسيّ الحَنَفِيّ. عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ الشّاطِبيّة سنة ٨٤٧هـ. / الضّوء اللّامع ج ٣ ص ٩٦.

- عَلِيّ بن مُحَمَّد بن فَتْح المَوْصِلِيّ الحَنَفِيّ، نزيل طَرَابُلُس. كان يفتي على المَذَاهِب الأربعة. ممن عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ بطَرَابُلُس سنة ٨٤٦هـ. / الضّوء اللّامع ج ٦ ص ٦.

- مُحَمَّد بن عُمَر بن أَحْمَد بن سَيْف بن أَحْمَد الطّرابُلسيّ الشّافِعِيّ، ويُعرف بابن النّيني. عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ الحَنَفِيّ سنة ٨٤٨هـ، وكتب له إجازة. / الضّوء اللّامع ج ٨ ص ٢٣٦-٢٣٧.

- مُحَمَّد بن قوام الحَنَفِيّ، قاضي الحَنَفِيّة بِدِمَشَق. عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ سنة ٨٤٦هـ، ولم يجزه. / الضّوء اللّامع ج ٨ ص ٢٩٣.

- مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سُلَيْمَان الحَنَفِيّ المَعْبَر، صدر الدّين. عرض عليه الصّالِح الطّرابُلسيّ المُخْتَار والأَخْسِيكْتِيّ والمُلْحَة. قال عنه الصّالِح: كان عالماً فقيهاً مدرساً ورعاً زَاهِداً متقدماً في التعبير. / الضّوء اللّامع ج ٩ ص ٨٥.

وتزوج الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ ابنة مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد المَوْفَّق، المَحَلِّي الأصل، الغَزِّي المولد والدار، الحَنَفِيّ، بعد موت أبيها، واستولدها<sup>(١)</sup>.

وتوفيت أُم الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ شَيْخ الأَشْرَفِيَّة في ذي القعدة، سنة ٨٨٨هـ<sup>(٢)</sup>.

ومن تلاميذ الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ:

إِبْرَاهِيم بن مُوسَى بن أَبِي بَكْر الطَّرَابُلُسِيِّ، الذي نترجم له<sup>(٣)</sup>.

(١) الضَّوء اللَّامِع ج ٨ ص ١٧٠.

(٢) الضَّوء اللَّامِع ج ١٢ ص ١٦٥.

(٣) الضَّوء اللَّامِع ج ١ ص ١٧٨.

ومصادر أخرى، وتقدم ذَلِكَ آنفًا.

ومن تلاميذ الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ:

- أَحْمَد بن تاني بك، الشَّهَاب بن أَبِي الأَمِير الإِيَّاسِي الحَنَفِيّ ثم الشَّافِعِيّ. المولود سنة ٨٦٣هـ، قرأ على الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ في الفقه. / الضَّوء اللَّامِع ج ١ ص ٢٦٥-٢٦٦.

- إِيْنَال بَاي الفَقِيْه الحَسَنِيّ الظَّاهِرِيّ بَرْقُوق الحَاجِب الثاني. كان ممن يتردد له الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ ليقرئه. / الضَّوء اللَّامِع ج ٢ ص ٣٢٦.

- شَاهِيْن الجَمَالِي ناظر الخاص، يُوسُف بن كَاتِب جُكَم. وُلِدَ تَقْرِيْبًا سنة ٨٣٨هـ. قرأ على الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ، وعلى الزَّيْن قَاسِم بن قُطْلُوبَغَا. / الضَّوء اللَّامِع ج ٣ ص ٢٩٣.

- عَبْد الرَّحْمَن بن التَّقِيّ أَحْمَد بن الكَمَال الشُّمْنِيّ الأصل، القَاهِرِيّ الحَنَفِيّ. قرأ على الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ، وَجَلَال الدِّين الشُّيُوطِيّ. / الضَّوء اللَّامِع ج ٤ ص ٥٨.

- عَلِيّ بن عَبْد الغَنِيّ النُّور المَنُوفِيّ ثم القَاهِرِيّ الحَنَفِيّ. اشتغل عند الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ. / الضَّوء اللَّامِع ج ٥ ص ٢٤١.

- فَتْح الله بن عَبْد الرَّحِيم بن أَبِي بَكْر بن أَحْمَد المَنْفَلُوطِيّ الحَنَفِيّ. وُلِدَ سنة ٨٥٦هـ بِمَنْفَلُوط، ونشأ بها، ثم قدم القَاهِرَة سنة ٨٧٩هـ. تَفَقَّه على الصَّالِح الطَّرَابُلُسِيِّ ولازمه

.....

كثيراً. وما أخذه عن الصّلاح أوقاف الخصّاف، وختم عليه كتابه. / الضّوء اللّامع ج ٦ ص ١٦٤-١٦٥.

- مُحمّد بن أحمد بن عليّ بن إدريس البدر أبو الفضل ابن البدر العلّائيّ، الرّوميّ الأصل، القاهريّ الحنفيّ. وُلِدَ سنة ٨٥٦ هـ. أخذ عن الصّلاح الطّرابُلُسيّ في الفقه. / الضّوء اللّامع ج ٧ ص ١٠.

- مُحمّد ناصر الدّين بن الأمير دولات باي النّجمي. وُلِدَ سنة ٨٧١ هـ بدمياط. قرأ على الصّلاح الطّرابُلُسيّ الكنز وشرحه للعينيّ بحثاً. / الضّوء اللّامع ج ٧ ص ٢٤٣.

- مُحمّد بن سعيد بن مُحمّد بن عبد الوّهّاب بن عليّ الأنصاريّ الزّرنديّ المدنيّ الحنفيّ. وُلِدَ في المديّنة المنوّرة، ونشأ بها، وتكرّر دخوله القاهرة، وأخذ عن الصّلاح الطّرابُلُسيّ. / الضّوء اللّامع ج ٧ ص ٢٥٢-٢٥٣.

- مُحمّد بن عبد الله بن مُحمّد بن عبد الوّهّاب بن عليّ الأنصاريّ الزّرنديّ المدنيّ الحنفيّ. قدم القاهرة، وأخذ عن الصّلاح الطّرابُلُسيّ. / الضّوء اللّامع ج ٨ ص ١٠٩-١١٠. والتّحفة اللّطيفة في تاريخ المديّنة الشّريفة ج ٣ ص ٦٠٨-٦٠٩.

- مُحمّد بن مُحمّد بن يوسُف بن مُحمّد بن معالي الجمال المدنيّ ثم المكيّ الحنفيّ. وُلِدَ سنة ٨٥٨ هـ بالمديّنة النّبويّة. قدم القاهرة فأخذ عن الصّلاح الطّرابُلُسيّ. / الضّوء اللّامع ج ١٠ ص ٣٣.

- يحيى بن شاهين القيّسيّ الحنفيّ، إمام جامع سنقر. لازم الصّلاح الطّرابُلُسيّ في قراءة كثير من الكتب الكبار وغيرها وسَماع دروسه، بحيث تميز في الجُملة. / الضّوء اللّامع ج ١٠ ص ٢٢٩.

- عبد الله بن مُحمّد بن محمّود بن عبد الحفيظ بن عادل الشّريف جمال الدّين بن الجلال أبي السّعادات الحُسَيْنيّ المدنيّ الحنفيّ. اشتغل بالمديّنة عند عُثمان الطّرابُلُسيّ، وبالقاهرة على الصّلاح الطّرابُلُسيّ في الفقه وأصوله وغيرهما. / التّحفة اللّطيفة في تاريخ المديّنة الشّريفة ج ٢ ص ٤١١.

ومَنْ رَافَقَهُ الصَّلَاحُ الطَّرَابُلُسِيُّ بَعْدَ الْخَمْسِينَ فِي الْأَخْذِ لَمَّا قَرَأَهُ مِنَ التَّحْقِيقِ فِي الْأُصُولِ عَلَى الْقَاضِي سَعْدِ الدِّينِ، هُوَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقَاضِي زَيْنُ الدِّينِ الزُّرْعِيُّ الْحَنْفِيُّ<sup>(١)</sup>.

٣- الدِّيَمِيُّ: أَخَذَ عَنْهُ الشَّيْخُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيُّ شَرْحَ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ لِلنَّازِمِ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَالدِّيَمِيُّ: هُوَ عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ نَاصِرٍ، أَبُو عَمْرٍو فَخْرُ الدِّينِ، الدِّيَمِيُّ الْأَصْلُ، الطَّبْنَائِيُّ الْأَزْهَرِيُّ الْقَاهِرِيُّ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ. وُلِدَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَمَانِ مِائَةً (٨٢١هـ).

قَالَ السَّخَاوِيُّ: قَرَأَ عَلَى شَيْخِنَا - أَي: ابْنِ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ - مُسْنَدَ الشُّهَابِ وَغَالِبَ النِّسَائِيِّ<sup>(٣)</sup>.

- عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمِصْرِيُّ الْأَصْلُ، الْمَدَنِيُّ الْحَنْفِيُّ. دَخَلَ الْقَاهِرَةَ، وَقَرَأَ عَلَى الصَّلَاحِ الطَّرَابُلُسِيِّ الْمَنَارَ. / التُّحْفَةُ اللَّطِيفَةُ فِي تَارِيخِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ ج ٣ ص ٤٨-٤٩.

- قَامَ أَبُو عَلِيٍّ الْمُحَمَّدِيُّ الظَّاهِرِيُّ جَقَمَق. قَرَأَ بِالْقَاهِرَةِ عَلَى الصَّلَاحِ الطَّرَابُلُسِيِّ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ وَالْقُدُورِيِّ بِكَامِلِهَا. / التُّحْفَةُ اللَّطِيفَةُ فِي تَارِيخِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ ج ٣ ص ٤٠٨-٤٠٩.

(١) الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ٤ ص ١٦٣.

(٢) الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. وَالطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٤. وَالنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢، وَفِيهِ: (أَخَذَ عَنِ الرِّيمِيِّ) وَفِي (الرِّيمِيِّ) تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: (الدِّيَمِيُّ). وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢، وَفِيهِ: (أَخَذَ عَنِ الدِّيَمِيِّ). وَعِبَارَةُ الْغَزِّيِّ نَجْمُ الدِّينِ نَفْسَهَا، ذَكَرَهَا ابْنُ الْعِمَادِ فِي: شَذَرَاتِ الدَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَنَقَلَهَا التَّوْنُكِيُّ فِي: مُعْجَمِ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥، عَنْ شَذَرَاتِ الدَّهَبِ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ بِاسْمِ: (الدِّيَلْمِيِّ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: (الدِّيَمِيُّ).

(٣) الضُّوءُ اللَّامِعُ ج ٥ ص ١٤٠-١٤١.

وَانْظُرْ: الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٥٩.

ووصفه النَّجْمُ الغَزِّيُّ بأنه: الشَّيْخُ الإمامُ العَلَّامةُ المُحَدِّثُ المُسْنِدُ الحافظُ شَيْخُ السُّنَّةِ<sup>(١)</sup>.

وقال جَلالُ الدِّينِ الشُّيُوطِيُّ: كانَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ الدَّيْمِيُّ يحفظُ عشرين ألفَ حَدِيثٍ.

وهو الذي عناه الشُّيُوطِيُّ أيضاً بقوله:

قَلْ لِلسَّخَاوِيِّ إِنْ تَعْرُوكَ نَائِبَةً      عِلْمِي كَبَحْرٍ مِنَ الْأَمْوَاجِ مُلْتَطِمٍ

والحافظُ الدَّيْمِيُّ غَيْثُ السَّحَابِ فَخُذْ      غُرْفًا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ رَشْفًا مِنَ الدَّيْمِ<sup>(٢)</sup>

ذكر ابن طولون أنه صلي عليه غائبة بدمشق بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة ثاني رَجَب سنة ثمان وتسعمئة<sup>(٣)</sup>.

ومن شيوخ الدَّيْمِيِّ:

قال نَجْمُ الدِّينِ الغَزِّيُّ: قرأت بخطه أنه قرأ جميع البخاري على الشَّيْخِ الإمامِ المُسْنِدِ المُعَمَّرِ الحَبْرِ بُرْهَانَ الدِّينِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ ابنِ الشَّيْخِ فَتَحَ الدِّينِ صَدَقَةَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ إِسْمَاعِيلَ الحَنْبَلِيِّ الصَّالِحِيِّ، وجميع مُسْلِمٍ على الشَّيْخِ المُسْنِدِ المُعَمَّرِ شمسِ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ ابنِ الشَّيْخِ الإمامِ المُحَدِّثِ جمالِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدَ ابنِ شَيْخِ الإسلامِ أَبِي إِسْحَاقَ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ (الحَبْرِ) الخَطِيبِ الرَّشِيدِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٥٩.

(٢) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٦٠.

(٤) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٥٩.

وللدَّيْمِيِّ شُيُوخٌ آخرون درس عليهم العُلُومُ الْمُخْتَلِفَةُ:

.....

فحفظ القرآن الكريم عن جماعة منهم:

أبو بكر بن البواب البانوني، نزيل ديمة.

والجمال عبد الله بن السمرقي البهوتي.

وأحمد بن عباس، وعبد الله بن عبد الواحد، الطنبغاويان الضيران.

وجود القراءات على الشهاب السكندري.

وأخذ الفقه عن العبادي، وكان أحد قرائه.

وأخذ اليسير عن الجمال بن المجبر، وابن المجدي، وكذا عن القاياتي، والونائي.

وقرأ على النور الوراق المالكي في ابن عقيل.

وحضر في العريية عند الزين طاهر.

ولازم الشهاب الهيتي، وأكثر معه من مطالعة شرح مسلم للنووي، فعلق بذهنه الكثير منه، وصار يستعير منه ما كان عنده من الإكمال لابن مأكولا، فيدرس فيه بحيث يأتي على الورقة منه سرداً.

وقرأ نحو نصف البخاري على الشمس محمد بن عمر الدنجي الأزهري خازن المؤيدية.

وقرأ على ابن الفرات، وسارة ابنة ابن جماعة، والزين رضوان، والصالح الحكري، ومجير الدين بن الذهبي الدمشقي، والزين بن السفاح.

وحج في سنة ٨٥٣هـ، فرار أولاً المدينة، وأخذ بها يسيراً عن المحب المطري، وأبي الفرج الكازروني، والجمال التستري، وعبد الوهاب بن محمد بن صلح.

وسمع الشفا من لفظ البدر البغدادي قاضي الحنابلة.

ثم أخذ بمكة اليسير أيضاً عن أبي الفتح المراغي، والزين الأميوطي، وكان قد أخذ عنه أيضاً بالقاهرة.

وأخذ عن آخرين.

انظر هؤلاء وغيرهم في: الضوء اللامع ج ٥ ص ١٤٠-١٤١.

ومن تلاميذ الدِّيَمِيِّ:

جَلال الدِّين السُّيُوطِيُّ، ومدحه بقوله:

والحافظُ الدِّيَمِيُّ عَيْثُ السحابِ فَحُذُّ  
غَرَفاً من البَحْرِ أو رَشْفاً من الدِّيمِ<sup>(١)</sup>

(١) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٥٤ و ٢٥٩.

ومن تلاميذ الدِّيَمِيِّ:

- إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى الطَّرَابُلُسِيُّ، وهو صاحب كتاب مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ في مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، الذي أقوم بتحقيقه الآن. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢.

- مُحَمَّدُ التُّرْكُمَانِيُّ، كان يختلف إلى الحافظ فَخْر الدِّين عُثْمَانَ الدِّيَمِيِّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٨٦.

- إِبْرَاهِيمُ بن مُحَمَّدٍ الهَلَالِيِّ بن سُلَيْمَانَ بن عَوْنِ بُرْهَانَ الدِّين، مفتي الحَنَفِيَّةِ بدمشق. أخذ الحديث عن جَمَاعَةٍ منهم الحافظ الدِّيَمِيُّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١٠١ و ٢٦٠.

- حسن بن مُحَمَّد بن الشويخ المَقْدِسِيُّ الشَّافِعِيُّ. أخذ الحديث عن الحافظ الدِّيَمِيِّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١٧٥.

- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن مُحَمَّد بن يُوسُف، الكَلْبِيُّ الأصل، الحَلَبِيُّ المولد، الحَنَفِيُّ، المُتَوَفَّى بِحَلَب سنة ٩٣٠ هـ. أجاز له الحافظ الدِّيَمِيُّ سنة ٩٠٧ هـ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٢٤-٢٢٥.

- أبو الفرج فَخْر الحَلَبِيِّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٦٠.

- شمس الدِّين الدَّوْدِيُّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٦٠.

- المَقْرِي الكَرِيم السَّيِّد عَبْدُ الرَّحِيمِ العَبَّاسِيُّ الإسْلَامْبُولِيُّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٦٠.

- مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَبْدُ الرَّحْمَنِ الحَلَبِيُّ التَّادِفِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَاضِي القُضَاةِ، ممن أجاز له الحافظ الدِّيَمِيُّ. / الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ٢ ص ٦٣.



#### ٤ - السُّنْبَاطِيُّ: أخذ عنه أشياء<sup>(١)</sup>.

٥- السَّخَاوِيُّ: سمع عليه شرح معاني الآثار، والآثار لمُحَمَّد بن الحسن، وغيرهما. وعلق عن السَّخَاوِيِّ بعض التأليف<sup>(٢)</sup>.

- إِبْرَاهِيم بن يُوسُف بن الحَنْبَلِيِّ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الشهير بابن الحَنْبَلِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٩ هـ، أجازَه الحافظ الدِّيَمِيُّ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٢ ص ٨١-٨٢.

- عَلِيُّ بن عَطِيَّة بن علوان الحَمَوِيِّ الهَيْتِيِّ الشَّافِعِيِّ الصُّوفِيِّ، المُتَوَفَّى بِحَمَاة سنة ٩٣٦ هـ، أخذ عن الفَخْر الدِّيَمِيِّ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢١٢.

- يَحْيَى بن يُوسُف التَّادِفِيِّ الحَنْبَلِيِّ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَاضِي القُضَاة، وهو عم ابن الحَنْبَلِيِّ، ممن أجازَه الحافظ الدِّيَمِيُّ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٢ ص ٢٦٠.

- مُحَمَّد بن عَبْدِ اللَّهِ بهاء الدِّين المِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ. وُلِدَ سنة ٨٨٨ هـ تَقْرِيْبًا. أخذ عن الدِّيَمِيِّ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٣ ص ٦١.

- مُحَمَّد بن عَلِيّ الشَّبَشِيرِيِّ بن سالم. أخذ عن الدِّيَمِيِّ. توفي في حدود ٩٩٠ هـ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٣ ص ٦٦.

- عَبْدُ اللَّهِ الشَّنْشُورِيُّ بن مُحَمَّد المِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ. أخذ عن الدِّيَمِيِّ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٣ ص ١٦١.

- عَلِيّ بن أَحْمَد القَرَّافِيِّ بن عَلِيّ بن عَبْدِ الْمُهِيمَنِ القَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ. لعله مات قبل سنة ٩٨٠ هـ. أخذ عن الدِّيَمِيِّ. / الكَوَاكِب السَّائِرَة ج ٣ ص ١٨٢.

(١) الضُّوء اللّامع ج ١ ص ١٧٨. والطَّبَقَات السَّنِيَّة للغَزِّي ج ١ ص ٢٤٤. والنُّور السَّافِر ص ١٦٢، وفيه: (عن الشَّيْبَانِيِّ). وفي (الشَّيْبَانِيِّ) تحريف، وصوابه: (السُّنْبَاطِيُّ).

(٢) الضُّوء اللّامع ج ١ ص ١٧٨. والنُّور السَّافِر ص ١٦٢. والطَّبَقَات السَّنِيَّة للغَزِّي ج ١ ص ٢٤٤ نَقْلًا عن السَّخَاوِيِّ، لَكِنْ سَقَطَتْ مِنْهُ كَلِمَةٌ: (والآثار)، فصارت العبارة: (شرح معاني الآثار لمُحَمَّد بن الحسن)، وهذا غير صَحِيح، لأن كتاب (الآثار) هو لمُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٨٩ هـ= ٨٠٤ م، وهو كتاب يختلف عن كتاب (شرح معاني الآثار) للطَّحَاوِيِّ أَبِي جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة بن عَبْدِ الْمَلِك بن سَلَمَة الْأَزْدِيِّ

وَالسَّخَاوِيُّ: هُوَ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُثْمَانَ، السَّخَاوِيُّ الْأَصْلُ، الْقَاهِرِيُّ الْمَوْلَدُ، الشَّافِعِيُّ. وَالسَّخَاوِيُّ نِسْبَةً إِلَى (سَخَا)، وَهُوَ بَلَدٌ غَرْبِي الْفُسْطَاطِ. وُلِدَ سَنَةَ ٨٣١ هـ بِالْقَاهِرَةِ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالْقِرَاءَاتِ، وَكَتَبَ فِي النَّحْوِ وَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ.

وَكَانَ كَلِمًا أَنْتَهَى حِفْظَهُ لِكِتَابٍ، عَرْضَهُ عَلَى شَيْوُخِ عَصْرِهِ. وَتَرَجَمَ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ: الضَّوْءُ اللَّامِعُ، تَرْجَمَةً حَافِلَةً، ذَكَرَ فِيهَا شَيْوُخَهُ وَمَا قَرَأَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُتُبٍ، وَذَكَرَ مَحْفُوظَاتِهِ، وَإِجَازَاتِهِ، وَالْمَدَارِسَ الَّتِي دَرَسَ فِيهَا، وَاجْتَمَعَ لَهُ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ بِالسَّمَاعِ وَالْقِرَاءَةِ مَا يَفُوقُ الْوَصْفَ مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ. وَذَكَرَ شَهَادَاتُ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ فِيهِ مِنْ مُخْتَلَفِ الْمَذَاهِبِ.

وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ الْكَثِيرَةِ: فَتَحَ الْمُغِيثُ بِشَرْحِ أَلْفِيَّةِ الْحَدِيثِ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ نَظْمِ الْعِرَاقِيِّ لِلْأَقْتِرَاحِ، وَالْإِعْلَانُ بِالتَّوْبِيخِ لِمَنْ ذَمَّ التَّوْبِيخَ، وَالتَّبَرُّ الْمَسْبُوكُ فِي الذِّيلِ عَلَى تَارِيخِ الْمَقْرِزِيِّ السُّلُوكِ، وَالضَّوْءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقُرْنِ التَّاسِعِ (طُبِعَ فِي ١٢ جُزْأً)، وَالْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ فِي بَيَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْتَهَرَةِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ<sup>(١)</sup>.

تُوفِيَ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ سَنَةَ ٩٠٢ هـ = ١٤٩٧ م بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، يَوْمَ الْأَحَدِ الثَّامِنِ

---

الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢١ هـ = ٩٣٣ م. وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢، وَفِيهِ: (أَخَذَ عَنِ السَّخَاوِيِّ). وَعِبَارَةُ الْغَزِّيِّ نَجْمُ الدِّينِ نَفْسُهَا، ذَكَرَهَا ابْنُ الْعِمَادِ فِي: شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَنَقَلَهَا التَّوْنُكِيُّ فِي: مُعْجَمِ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ. (١) الضَّوْءُ اللَّامِعُ ج ٨ ص ٢-٣٢.

وَتَرَجَمَ لَهُ أَيْضًا:

الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٥٣-٥٤. وَشَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ٢٣-٢٥. وَابْدَرُ الطَّلَاعِ ج ٢ ص ١٨٤-١٨٧. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٣ ص ٣٩٩-٤٠٠.

والعشرين من شُعْبَانَ. وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ بجوار مشهد الإمام مَالِك<sup>(١)</sup>.

وَمِنْ شُيُوخِ السَّخَاوِيِّ: جَمَاعَةٌ لَا يُحْصَوْنَ، يَزِيدُونَ عَلَى أَرْبَعِائَةِ نَفْسٍ، وَأُذِنَ لَهُ  
غَيْرُ وَاحِدٍ بِالْإِفْتَاءِ والتدريس والإملاء<sup>(٢)</sup>.

(١) شَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ١٠ ص ٢٥.

(٢) شَذَرَاتُ الدَّهَبِ ج ١٠ ص ٢٣.

وَمِنْ شُيُوخِ السَّخَاوِيِّ:

قرأ بعض القرآن الكريم على الثَّوَرِ البُلْبُوسِيِّ إِمَامَ الْأَزْهَرِ، وَالزَّيْنِ عَبْدَ الْغَنِيِّ الْهَيْثُمِيَّ.  
لزم الأستاذ الفريد البُرْهَانُ بْنُ خَضِرٍ أَحَدَ أَصْحَابِ عَمِّهِ وَوَالِدِهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ غَالِبَ شَرْحِ  
الْأَلْفِيَّةِ لابن عَقِيلٍ.

وقرأ على أُوْحِدِ النُّحَاةِ الشَّهَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْخَنَاوِيِّ مُقَدِّمَتَهُ الْمُسَمَّاةَ: الدَّرَّةُ الْمُضِيَّةُ،  
وكتبها له بخطه إكراماً لجدّه.

وحضر عند الشمسِ الْوَنَائِيَّ الدُّرُوسِ الطَّنَانَةَ الَّتِي أَقْرَأَهَا فِي الرَّوْضَةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ الْفَقْهَ  
عَنْ أَفْصَحَ مِنْهُ وَلَا أَجْمَعَ.

وحضر الیسیر جداً عند الْقَائِيَاتِيِّ.

وأخذ الكثير من الْفَقْهِ عَنْ الْعَلَمِ صَالِحِ الْبُلْقِينِيِّ.

وتردد عند الزَّيْنِ الْبُوتَيْجِيِّ فِي الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا.

وأخذ عن الشَّهَابِ بْنِ الْمَجْدِيِّ طَرَفًا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْحِسَابِ وَالْمِيقَاتِ وَغَيْرِهَا.

وقرأ الْأُصُولَ عَلَى الْكَمَالِ بْنِ إِمَامِ الْكَامِلِيَّةِ، قرأ عليه غالب شرحه الصَّغِيرَ عَلَى  
الْبَيْضَاوِيِّ، وسمع عليه الْفَقْهَ وَغَيْرَهُ. وَقَرَأَ عَلَى غَيْرِهِ فِي مَتْنِ الْبَيْضَاوِيِّ.

وحضر كثيراً من دروس التَّقِيِّ الشُّمْنِيِّ فِي الْأَصْلِينَ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانَ وَالتَّفْسِيرِ.

وأخذ عن الْعَزِّ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالصَّرْفِ وَالْمَنْطِقِ.

وأخذ دروساً كثيرةً عن الْأَمِينِ الْأَقْصَرَاءِيِّ.

تلاميذ السَّخَاوِيِّ:

أخذ عنه من الخَلَائِقِ من لا يُحصى كثرة<sup>(١)</sup>.

وكان السَّخَاوِيُّ كلما أورد ترجمة أحد من هؤلاء العُلَمَاءِ، وهم كثيرون جداً، ذكر: قرأ عليّ، أخذ عني، ونحو ذلك من العبارات، وهي تفيد كثرة من قرأ عليه.

٦- أبو السُّعُود الغَرَّاقِيّ: سمع عليه بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ الطَّرَابُلُسِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وأبو السُّعُود الغَرَّاقِيّ: هو مُحَمَّدُ الشَّمْسِ بن مُحَمَّدِ بن مُحَمَّدِ بن عَلِيِّ بن يُوسُفَ.

وُلِدَ سنة ٨٠١هـ بالعِرَاقَة، وتحوّل منها مع أبيه وأخيه، وهو مميّز في سنة تسع، فنزلوا الصحراء بتربة يلبغا.

وحفظ القرآن وجوّده، وحفظ العُمدة، والمُلحة، وألفيّة النّحو، والمنهاج الفرعي... إلخ.

وحج مراراً، وحَدَّثَ بالصَّحِيحِ والنِّسَائِيّ والشُّفَا والعُمدة.

وأخذ كثيراً من التَّفْسِيرِ وغيره عن السَّعْدِ بن الدِّيرِيّ.

وأخذ شرح أَلْفِيَةِ العِرَاقِيّ بتمامه على الزَّيْنِ قَاسِمِ الحَنَفِيِّ.

وأخذ قطعة من القَامُوسِ في اللُّغَةِ تَحْرِيراً وإِتْقَاناً مع المُحِبِّ بن الشُّحْنَةِ.

وسمع مع والده ليلاً الكثير من الحَدِيثِ على شَيْخِهِ إِمَامِ الأَئِمَّةِ الشَّهَابِ بن حَجَرِ العَسْقَلَانِيِّ، وداوم الملازمة له، واختص به، وحمل عنه علماً جَمّاً، وكان من أكثر الآخذين عنه، وأعانه على ذلك قرب منزله منه.

الضُّوء اللّامع ج ٨ ص ٣-٦.

(١) الضُّوء اللّامع ج ٨ ص ١٥.

(٢) الضُّوء اللّامع ج ١ ص ١٧٨. والنُّور السَّافِر ص ١٦٢، وفيه: (على أبي السُّعُود القُرْآن)، وصوابه: (على أبي السُّعُود الغَرَّاقِيّ).

مات سنة ٨٨٩هـ بقنطرة الموسكي، ودفن بحَوْش الْأَشْرَفِ بِرُسْبَايِ المجاور لتربته رَحْمَةُ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

وَالْغَرَّاقِيُّ نُسَبَةٌ إِلَى غَرَّاقَةٍ، بَلَدٌ بِقَرَبِ الْحَوْفِ مِنَ الْوَجْهِ الْبَحْرِيِّ مِنَ الشَّرْقِيَّةِ بِمِصْرَ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ شُيُوخِ الْغَرَّاقِيِّ:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ نُوحٍ الْهَرِيبِيُّ الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيُّ، كَانَ مِمَّنْ قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ<sup>(٣)</sup>، وَحَفَظَهُ عِنْدَهُ<sup>(٤)</sup>.

وَمِنْ تَلَامِيذِ الْغَرَّاقِيِّ:

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرَشِيِّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ ٨٨٢هـ. أَسْمَعَهُ أَبُوهُ

(١) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ٩ ص ٢٥٥، وَوَرَدَ اسْمُهُ فَقَطْ فِي: الضَّوُّءُ اللَّامِعُ - جُزْءُ الْكِتَابِ، ج ١١ ص ١١٦.

(٢) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ٩ ص ٢٥٣.

(٣) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٩.

(٤) الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ٩ ص ٢٥٥.

وَمِنْ شُيُوخِ الْغَرَّاقِيِّ:

جَوَدُ الْقُرْآنِ عَلِيُّ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ آدَمَ الْمَقْرِيِّ.

وَسَمِعَ عَلِيُّ ابْنَ الْكُوَيْكِ مِنْ لَفْظِ ابْنِ حَجَرَ: السُّنَنُ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ، وَالْعُمْدَةُ، وَالرَّائِيَّةُ، وَالشَّفَاءُ، وَمَعْظَمُ مُسْلِمٍ.

وَسَمِعَ عَلِيُّ الْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ خَتَمَ مُسْنَدَ أَبِي يَعْلَى.

وَأَجَازَ لَهُ آخَرُونَ.

الضَّوُّءُ اللَّامِعُ ج ٩ ص ٢٥٥.

على أبي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ<sup>(١)</sup>.

(١) الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ٣٥٠.

ومن تلاميذ الْغَرَّاقِيِّ:

- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، الْقَسْطَلَانِيُّ الْأَصْلُ، الْمُصَرِّى الشَّافِعِيّ.  
وُلِدَ سَنَةَ ٨٥١ هـ بِمُصْرَ، وَنَشَأَ بِهَا، وَسَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٢  
ص ١٠٣.

- خَلِيلُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ، الْجَعْبَرِيُّ الْأَصْلُ، الْخَلِيلِيُّ  
الشَّافِعِيّ. سَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٣ ص ١٩٨.

- عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّطُوسِي الْقَاهِرِيُّ الْأَزْهَرِيُّ الشَّافِعِيّ  
الضَّرِير. سَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ فِي النَّسَائِيِّ الْكَبِيرِ وَمُسْلِمٍ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٤  
ص ٢٤١-٢٤٢.

- عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ حُسَيْنَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عُمَرَ الْمُخَيَوِي الْقَاهِرِيُّ الشَّافِعِيّ الشَّاذِلِيّ. مِمَّا  
سَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ بَعْضُ الشُّنَنِ الْكُبْرَى لِلنَّسَائِيِّ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٤ ص ٢٦٦.

- عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْفَخْرِ عُثْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُخَيَوِي، الْمَارِدِينِيُّ الْأَصْلُ، الْحَلَبِيُّ  
الشَّافِعِيّ. سَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ فِي الشُّفَا وَغَيْرِهِ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٤ ص ٢٩٠-٢٩١.

- مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، الْغَزِّي الْأَصْلُ، الشَّارِقَاشِي (نَسَبُهُ لَبْلَدُهُ بِالْغَرْبِيَّةِ)،  
ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ الْأَزْهَرِيُّ الشَّافِعِيّ. وُلِدَ سَنَةَ ٨٥٠ هـ، سَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ. / الضَّوءُ  
اللَّامِعُ ج ٨ ص ٢٠٣-٢٠٤.

- مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَسَمِ، الْمَكْنَى بِأَبِي الْفَضْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الشَّمْسِ  
الْبَرْتَنِيَشِيِّ (نَسَبُهُ لِحِصْنٍ مِنْ عَرَبِ الْأَنْدَلُسِ مِنْ أَعْمَالِ كَشْبُونَةَ) الْمَغْرِبِيِّ الْمَالِكِيِّ. الْمَوْلُودُ  
أَوَّلَ سَنَةِ ٨٥٩ هـ. سَمِعَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٨ ص ٢٨٩.

- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ مَنْصُورِ الْحُسَيْنِيِّ الْمُوسَوِيِّ الْحَلَبِيِّ الْحَنْبَلِيِّ.  
وُلِدَ سَنَةَ ٨٦٣ هـ بِحَلَبَ، وَنَشَأَ بِهَا. قَرَأَ عَلَى أَبِي السُّعُودِ الْغَرَّاقِيِّ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٩ ص ١٦٤.

٧- الرِّضِيِّ الأَوْجَاقِيِّ: سمع عليه بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ<sup>(١)</sup>.

والأَوْجَاقِيُّ: هو لقب على الذي يتولَّى ركوب الخيول للتسيير والرياضة<sup>(٢)</sup>.

ومن تلاميذ الرِّضِيِّ الأَوْجَاقِيِّ:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، الْقَسْطَلَانِيُّ الْأَصْلُ، الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ. ولد سنة ٨٥١ هـ بمِصْرَ، ونشأ بها. وسمع على الرِّضِيِّ الأَوْجَاقِيِّ<sup>(٣)</sup>.

#### تلاميذه:

أخذ عن الشَّيْخِ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ الكثير، منهم:

١- مُحَمَّدُ التُّرْكْمَانِيُّ: مُحَمَّدُ الشَّيْخِ مُحِبِّ الدِّينِ التُّرْكْمَانِيِّ الْأَصْلُ، مِنْ جِبَالِ طَرَابُلُسَ، الْحَلَبِيُّ الْحَنْفِيُّ إِمَامُ السُّلْطَانِ الْغُورِيِّ، وَشَيْخُ قُبَّةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ. ورد القاهرة غريباً فقيراً، فانضم إلى الشَّيْخِ بُرْهَانَ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ شَيْخَ الْقَجْمَاسِيَّةِ.

(١) الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨، وفيه: (الرضا). والنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢، وفيه: (الأَوْجَاقِيُّ)، وصوابه: (الأَوْجَاقِيُّ).

(٢) صُبْحُ الْأَعَشَى ج ٥ ص ٤٥٤، وفيه: (الأَوْجَاقِيُّ لفظه عجمي، لم أقف على معناه).

(٣) الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٢ ص ١٠٣.

ومن تلاميذ الرِّضِيِّ الأَوْجَاقِيِّ:

- مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَدْرُ الْفَرَنْجِيُّ الْأَزْهَرِيُّ الْمَالِكِيُّ. وُلِدَ سنة ٨٦٣ هـ تَقْرِيْباً بِفَرَنْوَةِ مِنَ الْبَحْيِرَةِ، وَنَشَأَ بِهَا. سَمِعَ عَلَى الرِّضِيِّ الْأَوْجَاقِيِّ. / الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ٩ ص ٨٤.

- مُحَمَّدُ الْمَشْهَدِيُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ. وُلِدَ سنة ٨٦٢ هـ. وتوفي سنة ٩٣٢ هـ، وَدُفِنَ فِي تَرْبَةِ الصَّلَاحِيَّةِ. أخذ عن الرِّضِيِّ الْأَوْجَاقِيِّ. / الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٢٧-٢٨.

وكان يختلف إلى الحافظ فخر الدين عثمان الديلمي.

ثم لا زال يترقى حتى ولي مشيخة أشرفية برسبائي وغير ذلك.

وكان حسن الصورة معتدلاً عارفاً باللغة الترككية.

توفي في ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بمصر - رحمه الله تعالى -<sup>(١)</sup>.

٢- السيد تاج الدين عبد الوهاب بن أحمد السيد الشريف<sup>(٢)</sup> تاج الدين ابن

السيد شهاب الدين<sup>(٣)</sup> ابن نقيب الأشراف<sup>(٤)</sup>، المتوفى في ليلة السبت، في ربيع الأول، سنة ٩٢٥هـ<sup>(٥)</sup> بصالحية دمشق<sup>(٦)</sup> عن نحو ثلاثين سنة.

أخذ عن الشيخ برهان الدين الطرابلسي الحنفي الفقه، وقرأ عليه مصنفه في الفقه على طريقة المجمع<sup>(٧)</sup>. ويريد به (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، لأن الطرابلسي ألفه على قاعدة مجمع البحرين.

وأُمّه الفاضلة البارعة زينب بنت الباعوني.

وصلى عليه الشيخ شهاب الدين الشويكي بمدرسة أبي عمر، ودفن بأعلى الروضة من سفح قاسيون رحمه الله تعالى<sup>(٨)</sup>.

٣- عمر الصعدي: زين الدين الصعدي، الحنفي. إمام الصخرة المعظمة

(١) الكواكب السائرة ج ١ ص ٨٦-٨٧.

(٢) الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٥٧. وشذرات الذهب ج ١٠ ص ١٨٩.

(٣) الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٥٧.

(٤) الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٥٧. وشذرات الذهب ج ١٠ ص ١٨٩.

(٥) الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٥٧. وشذرات الذهب ج ١٠ ص ١٨٩.

(٦) شذرات الذهب ج ١٠ ص ١٨٩.

(٧) الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٥٧. وشذرات الذهب ج ١٠ ص ١٨٩.

(٨) الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٥٧.



بالقُدُس الشَّريْف.

قال ابن طولون: كان من أهل العلم والعمل، وقرأ بمِصْرَ على جَمَاعَةٍ منهم  
البُرْهَانَ الطَّرَابُلُسِيَّ.

مات سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة.

وصلي عليه غائبة بِجَامِعِ دِمَشْقَ يوم الجمعة ثالث عشر جمادى الآخرة منها<sup>(١)</sup>.

٤ - بِشْرُ الْحَنْفِيِّ: المِصْرِيّ، الْحَنْفِيّ.

أخذ العلم عن البُرْهَانَ والنُّورِ الطَّرَابُلُسِيِّينَ، وعن شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَبْدِ الْبَرِّ بن  
الشُّحْنَةِ، وأجازوه بالإفتاء والتدريس.

درس وأفتى وانتفع به خَلَائِقُ.

غلب عليه في آخِرَةِ عُمُرِهِ محنة الجفاء، والخمول، والجلوس، وعدم التردد إلى  
الناس.

ناب في الْقَضَاءِ مدة، ثم ترك ذَلِكَ، وأقبل على الْعِبَادَةِ، وكان يديم الصيام والقيام.

مات بعد سنة ستين وتسعمائة<sup>(٢)</sup>.

٥ - مُحَمَّدُ بن عَبْدِ الْعَالِ الْحَنْفِيِّ، أمين الدِّينِ ابن الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ عَبْدِ الْعَالِ  
الْحَنْفِيِّ.

كانت أمه حَبَشِيَّةً، ونشأ في علم وخير وفضل قبل موت أبيه.

أخذ الْعُلُومَ عن جَمَاعَةٍ منهم: الشَّيْخُ بُرْهَانَ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ، وأجازوه  
بالإفتاء، والتدريس، فدرس، وأفتى في حياتهم بإذنهم.

(١) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ٢ ص ٢٢٨.

(٢) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ٢ ص ١٢٨.

وقف الناس عند قوله، وأجمعوا على ورعه، وزهده، وحفظ جوارحه من المخالفات.

كان مُؤَثِّرًا لِلْعُزْلَةِ، مشغول الفكر بالله، وبأحوال يوم القيامة، يعرف ذَلِكَ من أحواله.

له قدم راسخة في فهم كلام القوم، لا سِيَّما كلام الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَرَبِيِّ. عرضت عليه عدة وظائف من تدريس وغيره فأبى.

كان لا يعتني بشيء من الملابس، ولا من المراكب، يركب الحِمَارَ، وأكثر خروجه إلى السوق بلا رداء، ثيابه في بيته هي ثيابه في درسه، طارحاً للتكَلُّفِ في جميع أحواله.

كان ممن أخذ عنه الشَّيْخُ العلامة شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ الْعَلَمِيُّ الْقُدْسِيُّ نزيل دِمَشْقَ. قال نَجْمُ الدِّينِ الْغَزِّيُّ: حَدَّثَنِي ببعض أوصافه، وأخبرني أنه مات في سنة ثمان وستين وتسع مائة، ورأيت بخط بعض المِصْرِيِّين أنه مات في سنة إحدى وسبعين وتسعمائة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup>.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ، الْمُلقَّبُ شمس الدِّينِ، بن شَهَابِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْمَنُوفِيِّ الْمِصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، الشهير بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ.

وذهب جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ مَجْدِدُ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، ووقع الاتفاق على المغالاة بمدحه، وهو أستاذ الأُستاذين، وأحد أساطين الْعُلَمَاءِ، وأعلام نحاريهم. اشتغل على أبيه في الفقه والتفسير والنحو والصرف والمعاني والبيان والتأريخ، وبه استغنى عن التردد إلى غيره<sup>(٢)</sup>.

(١) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ٣ ص ٦٥.

(٢) خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٣ ص ٣٤٢-٣٤٣.

وله رِوَايَةٌ عن شَيْخِ الإِسْلَامِ الطَّرَابُلُسِيِّ الحَنْفِيِّ<sup>(١)</sup>.

وُلِدَ بِالقَاهِرَةِ سنة ٩١٩هـ = ١٥١٣م، وولي إفتاء الشَّافِعِيَّة، وتوفي سنة ١٠٠٤هـ = ١٥٩٦م.

من تصانيفه: نَهَايَةُ الْمُحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمَنْهَاجِ لِلنَّوَوِيِّ، وَالْفَتَاوَى، وَغَايَةُ الْبَيَانِ فِي شَرْحِ زُبْدَةِ الْكَلَامِ، وَكُلُّهَا فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ. وغيرها<sup>(٢)</sup>.

### رفقاؤه:

من رفقاء الشَّيْخِ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ:

أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ الشَّلْبِيِّ: أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، شَهَابُ الدِّينِ الْمِصْرِيُّ الْحَنْفِيُّ، المعروف بابن الشَّلْبِيِّ. كان عالماً، كَرِيمَ النَّفْسِ، كَثِيرَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي أَقْرَانِهِ أَكْثَرُ صَدَقَةً مِنْهُ، وَكَانَ لَهُ اعْتِقَادٌ فِي الصَّالِحِينَ وَالْمَجَازِيبِ، ذَا حَيَاءٍ وَعِلْمٍ وَعَفْوٍ، وَكَانَ رَفِيقاً لِمَفْتِي دِمَشْقِ الْقُطْبِ ابْنِ سُلْطَانَ فِي الطَّلَبِ عَلَى قَاضِي الْقُضَاةِ سَرِيِّ الدِّينِ ابْنِ الشُّحْنَةِ، وَالشَّيْخِ الْعَلَامَةِ بُرْهَانَ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ، ثُمَّ الْمِصْرِيِّ فِي الْفِقْهِ، وَعَلَى الشَّيْخِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْهَرِيِّ فِي النَّحْوِ.

توفي في سنة سبع - بتقديم السين - وأربعين وتسعمائة، وكانت جنازته حافلة بالأُمَرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالتَّجَارِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى مَا وَجَدَ أَحَدُ بَابِ النَّصْرِ مَكَاناً خَالِياً مِنَ النَّاسِ، وَدَفَنَ فِي حَارَةِ بَابِ النَّصْرِ تَجَاهَ الْحَوَازِيَّةِ، وَمَاتَ وَلَهُ مِنَ الْعُمَرِ بَضْعٌ وَسِتُونَ سَنَةً.

وصلي عليه غائبة بجامع دِمَشْقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَاشِرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) خُلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٣ ص ٣٤٣ نَقْلًا عَنِ النَّجْمِ الْغَزِيِّ.

(٢) مُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ٣ ص ٦١.

(٣) الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ٢ ص ١١٥-١١٦.

### صفاته وثناء العلماء عليه:

وُصِفَ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيُّ بِأَنَّهُ:

الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْعَلَّامَةُ<sup>(١)</sup>.

وَالْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ أَفَاضِلِ الْحَنَفِيَّةِ<sup>(٣)</sup>.

وَالْعَلَّامَةُ<sup>(٤)</sup>.

وَالشَّيْخُ الْعَالِمُ الصَّالِحُ<sup>(٥)</sup>.

وَالشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْمُحَدِّثُ الْإِمَامُ<sup>(٦)</sup>.

وَأَنَّهُ فَاضِلٌ سَاكِنٌ دِينٍ<sup>(٧)</sup>.

وَأَجْمَعُوا عَلَى عِلْمِهِ وَخَيْرِهِ وَصَلَاحِهِ<sup>(٨)</sup>.

(١) الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢.

(٢) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ.

(٣) رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٤٦٦ نَقْلًا عَنْ الْعَلَّامَةِ الْمَقْدِسِيِّ.

(٤) رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ١ ص ٧٦ و ٥٠٩، وَج ٤ ص ٤٦٧.

(٥) الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ لِابْنِ عَابِدِينَ ج ١ ص ٢٩٤.

(٦) مُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦، وَفِيهِ: (فقيه).

(٧) الصُّوَرُ اللَّامِعَةُ ج ١ ص ١٧٨. وَالطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٤ نَقْلًا عَنْ السَّخَاوِيِّ.

وَالنُّوْرُ السَّافِرُ ص ١٦٢ نَقْلًا عَنْ السَّخَاوِيِّ.

(٨) النُّوْرُ السَّافِرُ ص ١٦٢ نَقْلًا عَنْ الشَّيْخِ جَارِ اللَّهِ بْنِ فَهْدٍ.

وكان عالماً، فقيهاً، مُحَدِّثاً، وَاسِعَ الرِّوَايَةِ، كثيرَ الحِفْظِ<sup>(١)</sup>.

وثناء العُلَمَاءِ عليه بهذا الشكل، يَدُلُّ على مكانته العِلْمِيَّةِ العاليةِ بين فُقَهَاءِ الحَنَفِيَّةِ.

### وظائفه:

الشَّيْخُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ ممن حضر بَعْدُ في أثناء سنة أربع وتسعين بالقُبَّةِ الدَّوَادِرِيَّةِ بين يدي السُّلْطَانِ، وعلم بحاله وفضله، فأُنعِمَ عليه بشيء، ثم قرره في الجوالي المِصْرِيَّةِ عن الكوراني<sup>(٢)</sup>.

قال السَّخَاوِيُّ: ونعم الصنع<sup>(٣)</sup>.

ثم ترقى مقامه عند الأتراك بواسطة اللِّسَانِ<sup>(٤)</sup>.

قال الشَّيْخُ جَارُ اللَّهِ بن فَهْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أقول: صار من أكابر الحَنَفِيَّةِ، وتولى مَشِيخَةَ المدرسة القُجَاسِيَّةِ، وفصل كل قضية<sup>(٥)</sup>.

(١) مُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤.

(٢) الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨. والنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢ نَقْلًا عن السَّخَاوِيِّ. وفيه: (... وتسعين مع الحَنَفِيَّةِ بالقُبَّةِ... فأُنعِمَ عليه بأشياء...).

(٣) الضَّوءُ اللَّامِعُ ج ١ ص ١٧٨.

(٤) الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عن شَذَرَاتِ الذَّهَبِ.

(٥) النُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢، وفيه: (القُجَاسِيَّةِ) بالحاء المُهْمَلَّةِ، وهو تحريف. وصوابه: (القجاسية) بالجيم المُعْجَمَةِ.

وانظر: الكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ٨٦، وفيه: (شَيْخُ القُجَاسِيَّةِ). وفي ج ١ ص ١١٢: (صار شَيْخُ القُجَاسِيَّةِ). وعبارة العَزَّيْ نَجْمُ الدِّينِ نفسها (صار شَيْخُ القُجَاسِيَّةِ)، ذكرها ابن العِمَادِ في: شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥، وفيه:

## وفاته:

توفي الشّيخ بُرّهان الدّين إبراهيم الطّرابُلُسيّ  
يوم الأحد رابع عشر من ذي القعدة، سنة ٩٢٢هـ<sup>(١)</sup> =

(ثم صار شيخ القحجاسية)، نقلاً عن شذرات الذهب. وهو تحريف، وصوابه: (ثم صار شيخ القحجاسية).

القحجاسية: هي مدرسة بناها قحجاس الإسحاقّي.

قحجاس الإسحاقّي الظّاهريّ جفّمق: نائب الشّام، نشأ في خدمة أستاذه، وجوّد الخط، وتولّى مهام عديدة، وسافر أمير الحاج، وكان معه من الفقهاء الصّلاح الطّرابُلُسيّ، والشمس النوبي. وعمر لنفسه حين نيابته بها جامعاً ظاهراً باب إسكندريّة المسمى بباب رشيد، مع تربة وخان وبستان هائل. وبنى وهو أمير آخور مدرسة هائلة (وهي المدرسة القحجاسية).

ونُقِلَ إلى نيابة الشّام، وجدّد بها مدرسة وغيرها، وأرصد لكل ما بناه وجدده أوقافاً.

كان ساكناً، خيراً من خيار أبناء جنسه، متبثّاً، متواضعاً، متأدّباً مع العلّماء الصّالحين، شجاعاً. مات سنة ٨٩٢هـ.

الضّوء اللامع ج ٦ ص ٢١٣-٢١٤.

وإلى قحجاس الإسحاقّي هذا تُنسب المدرسة القحجاسية التي بناها في دِمَشق حين كان نائب الشّام، التي أشار إليها السّخاوي. وكان حكمه الشّام في صفر، سنة ٨٨٦هـ، وبقي فيها حتى وفاته في شوال، سنة ٨٩٢هـ. ودُفِنَ في مدرسته بدِمَشق.

وكان السّلطان قايتباي يثق فيه ثقة تامة.

خِطَط دِمَشق للعلبي ص ٢٠٨.

(١) البُرّهان للطّرابُلُسيّ، نسخة م، هامش لوحة ٢١٩، مقابل (باب الصرف)، الذي كتبه: مُحَمَّد بن عَبْد القادر الحنفيّ، الخطيب بالجامع القحجاسي. والنُّور السّافر ص ١٦٢. والكواكب السّائرة ج ١ ص ١١٢، وفيه: (توفي في أواخر سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة). وعبرة الغزّي نجم الدّين نفسها، ذكرها ابن العماد في: شذرات الذهب ج ١٠ ص ١٥٠.

١٥١٦ م<sup>(١)</sup>، بمدرسته بالقاهرة، وصلي عليه فيها، ودفن بالقرافة<sup>(٢)</sup>.

وَصُلِّيَ عَلَيْهِ غَائِبَةً بِجَامِعِ دِمَشْقَ، وَعَلَى الْبُرْهَانَيْنِ: ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ، وَابْنُ الْكَرْكِيِّ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٣)</sup>، فِي سَنَةِ ٩٢٣ هـ<sup>(٤)</sup>.

- والتونكي في: مُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ، وَقَالَ: (تُوفِي فِي آخِرِ هَذِهِ السَّنَةِ ٩٢٢ هـ). وَذَكَرَ حَاجِي خَلِيفَةَ فِي: كَشْفُ الظُّنُونِ ج ١ ص ٨٥، السَّنَةِ فَقَطْ (٩٢٢ هـ). وَفِي: ج ٢ ص ١٨٩٥، السَّنَةِ وَالشَّهْرِ (٩٢٢ هـ فِي ذِي الْقَعْدَةِ). وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤ نَقْلًا عَنْ كَشْفِ الظُّنُونِ، وَذَكَرَ السَّنَةَ فَقَطْ. وَفِي ص ٤٥٥ ذَكَرَ السَّنَةَ وَشَهْرَ (ذِي الْحِجَّةِ) بِخِلَافِ كَشْفِ الظُّنُونِ. وَالدُّرُّ الْمُخْتَارُ لِلْحَصَكْفِيِّ ج ٤ ص ٤٧٥، وَفِيهِ: (الْمُتَوَفَّى فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، سَنَةِ ٩٢٢). وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥، وَفِيهِ السَّنَةُ فَقَطْ (٩٢٢ هـ). وَفَهْرِسْتُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَحْفُوظَةِ بِالْكُتُبْخَانَةِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣ ص ٥، وَذَكَرَ السَّنَةَ فَقَطْ. وَفَهْرِسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ج ٢ ص ٩٩، وَمُلْحَقُهُ ج ٧ ص ٣٠، وَذَكَرَ السَّنَةَ فَقَطْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَانِ، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦، وَذَكَرَ السَّنَةَ فَقَطْ. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦، وَذَكَرَ السَّنَةَ فَقَطْ. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦، وَذَكَرَ السَّنَةَ فَقَطْ.
- (١) تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَانِ، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦، وَأَشَارَ فِي تَرْجُمَتِهِ إِلَى: الضُّوْءِ اللَّامِعِ لِلْسَّخَاوِيِّ، وَالنُّورِ السَّافِرِ لِلْعَيْدَرُوسِيِّ، وَمُنْتَخَبِ النَّهْرَوَانِيِّ. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.
- (٢) النُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤، وَفِيهِ: (ثُمَّ نَزَلَ مِصْرَ، وَبِهَا مَاتَ). وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ج ١ ص ٧٦، وَفِيهِ: (تُوفِي بِالْقَاهِرَةِ).
- (٣) الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ ج ١ ص ١١٢. وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ، لَكِنْ فِيهِ: (وَصُلِّيَ عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ ابْنُ الْكَرْكِيِّ وَابْنُ أَبِي شَرِيفٍ)، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَصَوَابُهُ: كَمَا فِي شَذَرَاتِ الذَّهَبِ: (وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبُرْهَانَيْنِ...) كَمَا هُوَ مُثَبَّتٌ فِي الْمَتْنِ.
- (٤) شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ج ١٠ ص ١٥٠.





## المبحث الثاني

### مُصَنَّفَاتُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ

للشيخ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ مُصَنَّفَاتٌ، هي:

١- كتاب: **الإسعاف في أَحْكَامِ الأَوْقَافِ**<sup>(١)</sup>، وهو مُختَصَرٌ جمع فيه وقفي هلال والخَصَاف<sup>(٢)</sup>، أوله: الحمد لله الذي خلق الإنسان في

(١) الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٤، وفيه: (ورأيتُ بخط الشيخ العلامة عَلِيِّ بْنِ غَانِمِ المَقْدِسِيِّ مفتي الديار المِصْرِيَّةِ، أن من تأليف صاحب الترجمة كتاب: **الإسعاف في أَحْكَامِ الأَوْقَافِ**، وكتاب **مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ**، وشرحه سماه **البُرْهَانُ**). والنُّورُ السَّافِرُ ص ١٦٢، وفيه: (في حكم الأَوْقَافِ). وكَشَفُ الطُّنُونِ ج ١ ص ٨٥. وَرَدَّ الْمُحْتَارُ ج ١ ص ٧٦، وفيه: (**الإسعاف في الأَوْقَافِ**)، وفي ج ١ ص ٥٠٩، وج ٤ ص ٤٦٧ و٤٧٥: (**الإسعاف**). ومُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٤ نَقْلًا عَنْ كَشَفِ الطُّنُونِ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ بِاسْمِ: (**الإسعاف في مَعْرِفَةِ الأَوْقَافِ**). وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥. وَفَهْرَسْتُ الْكُتُبَ الْعَرَبِيَّةَ الْمُحْفُوظَةَ بِالْكَتَبْخَانَةِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣ ص ٥، وفيه: (**الإسعاف لأَحْكَامِ الأَوْقَافِ**). ومُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥، وفيه: (**الإسعاف لأَحْكَامِ الأَوْقَافِ**). وَفَهْرَسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ج ٢ ص ٩٩، وفيه: (**الإسعاف لأَحْكَامِ الأَوْقَافِ**). وَفَهْرَسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ (الملحق) ج ٧ ص ٣٠. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بروكلمان، القسم السادس ص ٣٢٦. وَالْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَوِيِّ ج ١ ص ٧٦، وفيه: (**الإسعاف لأَحْكَامِ الأَوْقَافِ**، مطبوع). ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.

(٢) كَشَفُ الطُّنُونِ ج ١ ص ٨٥. ومُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَقْلًا عَنْ كَشَفِ الطُّنُونِ. ومُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥. وَفَهْرَسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ (الملحق) ج ٧ ص ٣٠، وفيه: (اختصر فيه وقفي هلال والخَصَاف). وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بروكلمان، القسم السادس ص ٣٢٦، وفيه: (من أَعْمَالِ الخَصَافِ وَهَلَالِ).

أحسن تقويم... إلخ<sup>(١)</sup>.

وضم إليه كثيراً من المسائل والأصول، ورتبه على أبواب وفصول<sup>(٢)</sup>.

ومن أحوجه حوادث زمانه إلى ما خفي من مسائل الأوقاف، فلي نظر إلى كتاب الإسعاف، المخصوص بأحكام الأوقاف، الملخص من كتاب هلال والخصاف<sup>(٣)</sup>.

فرغ الطرابلسي من تأليفه سنة ٩٠٥هـ<sup>(٤)</sup>.

والكتابان مطبوعان، وهما:

١- أَحْكَامُ الْوَقْفِ: لِهَالِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ، الرَّأْيِ، الْبَصْرِيِّ. أخذ العلم عن أبي يُوسُفَ وَزُفَرَ، وَرَوَى الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَلُقِّبَ بِالرَّأْيِ لِسَعَةِ عِلْمِهِ وَكَثْرَةِ فِقْهِهِ. له مصنف في الشروط. مات بالبصرة، سنة ٢٤٥هـ=٨٥٩م.

الجواهر المضية ج ٣ ص ٥٧٢-٥٧٣. وكشف الظنون ج ١ ص ٢١. والفوائد البهية ص ٣٦٨. ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ٤ ص ٦٥.

٢- أَحْكَامُ الْوَقْفِ: لِأَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو، وَقِيلَ: عُمَرُ، بْنُ مُهَيَّرٍ، وَقِيلَ: مِهْرَانُ، الشَّيْبَانِيُّ، الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ، الْخَصَّافُ. كان فاضلاً فاضلاً حاسباً، عارفاً بمذهب أصحابه، زاهداً، ورعاً، يأكل من كسب يده. وكان مُقَدِّماً عند المهتدي بالله، وصنّف له كتابه في الخراج. من كتبه: الشروط الكبير، والشروط الصغير، والمحاضر والسجلات، والنفقات على الأقارب. مات ببغداد، سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

الجواهر المضية ج ١ ص ٢٣٠-٢٣٢. وكشف الظنون ج ١ ص ٢١. والفوائد البهية ص ٥٦. وهديّة العارفين ج ١ ص ٤٩. ومُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٢١٩.

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٨٥. ومُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نقلاً عن كشف الظنون. وفهرست الكتب العربيّة المحفوظة بالكتبخانة المصريّة ج ٣ ص ٥.

(٢) فهرس المكتبة الأزهرية (الملحق) ج ٧ ص ٣٠.

(٣) الدر المختار للحصكفي ج ٤ ص ٤٧٥ نقلاً عن البرهان شرح مواهب الرحمن للطرابلسي.

(٤) فهرس المكتبة الأزهرية (الملحق) ج ٧ ص ٣٠. وتاريخ الأدب العربيّ: بروكلمان، القسم

وطُبِعَ بِمَطْبَعَةِ بُولَاق سَنَةَ ١٢٩٢ هـ<sup>(١)</sup>، فِي ١٢٣ صَفْحَةً<sup>(٢)</sup>.

وَحَقَّقَهُ أ. د. صَاحِبُ مُحَمَّدَ أَبُو الْحَاجِّ، وَكُتِبَ لَهُ مُقَدِّمَةٌ، تَضَمَّنَتْ فَصْلَيْنِ: الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: دَرَاةٌ فِقْهِيَّةٌ عَنِ الْوَقْفِ، وَعَنِ اسْتِثْمَارِهِ. وَالْفَصْلُ الثَّانِي: دَرَاةٌ عَنِ الْمُؤَلَّفِ، وَعَنِ الْكِتَابِ. وَطُبِعَ فِي دَارِ الْفَارُوقِ، فِي عَمَّانَ، الْأُرْدُنَّ، سَنَةَ ١٤٣٦ هـ = ٢٠١٥ م.

٢- كِتَابُ: كَشَفُ الْمَعَانِي. طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، سَنَةَ ١٨٩٠ م<sup>(٣)</sup>.

٣- كِتَابُ: مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ<sup>(٤)</sup>. وَأَوَّلُهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مَوَاهِبَ الْفَقْهِ... إلخ، قَالَ: وَقَدْ صَنَفْتُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى نَحْوِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي

السادس ص ٣٢٦، وفيه: (ألفه سنة ٩٠٥ هـ = ١٤٩٩ م)، وذكر بعض مواطن مخطوطاته.

(١) فِهْرِسْتُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَحْفُوظَةِ بِالْكَتَبْخَانَةِ الْمِصْرِيَّةِ ج ٣ ص ٥. وَمُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ ج ٢ ص ١٢٣٥. وَفِهْرِسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ج ٢ ص ٩٩، وملحقه ج ٧ ص ٣٠.

(٢) فِهْرِسُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ ج ٢ ص ٩٩، وملحقه ج ٧ ص ٣٠، وَعَدَدٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ نَسْخًا مَخْطُوطَةً وَمَطْبُوعَةً مِنْهُ.

(٣) تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦.

(٤) الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، صَفْحَةُ الْغُلَافِ، وَهِيَ الْأَصْلُ الَّذِي نَقَلْتُ عَنْهُ النِّسْخَ الْأُخْرَى الَّتِي سِيَّاقِي وَصَفْتُهَا.

وَوُرِدَ الْكِتَابُ بِاسْمِ: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ) فِي: الطَّبَقَاتِ السَّنِيَّةِ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٤. وَكَشَفُ الظُّنُونِ ج ٢ ص ١٨٩٥. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥ نَفْلًا عَنْ كَشَفِ الظُّنُونِ. وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ ج ١ ص ٧٦.

وَوُرِدَ الْكِتَابُ بِاسْمِ: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) فِي: رَدِّ الْمُحْتَارِ ج ١ ص ٧٦، وَج ٤ ص ٤٦٧.

وَوُرِدَ الْكِتَابُ بِاسْمِ (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي الْفُرُوعِ) فِي: تَارِيخِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرْوَكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦، وَذَكَرَ بَعْضُ مَوَاطِنِ مَخْطُوطَاتِهِ.

اخترعها صاحب مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، وهو في مجلدين<sup>(١)</sup>.

وهو هذا الكتاب.

٤- كتاب: الْبُرْهَان. وهو شرح كتاب: مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ<sup>(٢)</sup>.

وأوله: الحمد لله الذي أحكم شريعته الغراء<sup>(٣)</sup>.

(١) كَشَفُ الطُّنُونِ ج ٢ ص ١٨٩٥. وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥، وفيه: (له مُخْتَصَرٌ مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ لابن السَّاعَاتِيِّ فِي الْفُرُوعِ)، وصوابه: أن كتاب الطَّرَائِيسِي مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ هو على قاعدة كتاب مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ لابن السَّاعَاتِيِّ فِي الْفُرُوعِ، وليس مُخْتَصَرًا له. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥، ونقل كل ما ذكره حاجي خَلِيفَةُ فِي كَشَفِ الطُّنُونِ عن كتاب (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ)، لَكِنَّه قَالَ: (وَأَوَّلُ الْمَتْنِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَاهِبِ الْفِقْهِ، وَالصَّوَابُ: (وَأَوَّلُ الْمَتْنِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ مَوَاهِبَ الْفِقْهِ)، وهو الموجود في المخطوطة م، وهي نسخة المؤلف، الآتي وصفها.

مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَمُلْتَقَى النَّهْرَيْنِ: فِي فُرُوعِ الْحَنَفِيَّةِ، لِلْإِمَامِ مُظَفَّرِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ ثَعْلَبٍ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ السَّاعَاتِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٤هـ. جَمَعَ فِيهِ مَسَائِلَ الْقُدُورِيِّ، وَالْمَنْظُومَةَ، مَعَ زِيَادَاتٍ، وَرَتَّبَهُ فَأَحْسَنَ تَرْتِيبَهُ، وَأَبْدَعَ فِي اخْتِصَارِهِ، وَيَذْكُرُ فِي آخِرِ كُلِّ كِتَابٍ مِنْهُ مَا شَدَّ عَنْهُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِذَلِكَ الْكِتَابِ. وَلَهُ شُرُوحٌ عَدِيدَةٌ. / كَشَفُ الطُّنُونِ ج ٢ ص ١٥٩٩-١٦٠١، وفيه ذكر شروحه.

(٢) الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ لِلْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٤. وَكَشَفُ الطُّنُونِ ج ٢ ص ١٨٩٥، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي ج ١ ص ٢٤٢. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ١ ص ٧٦، وَج ٤ ص ٤٧٥. وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ج ١ ص ٢٥. وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ: بَرُوكْلَمَان، الْقِسْمُ السَّادِسُ ص ٣٢٦، وَذَكَرَ بَعْضُ مَوَاطِنَ مَخْطُوطَاتِهِ. وَمُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ج ١ ص ٧٦.

(٣) كَشَفُ الطُّنُونِ ج ٢ ص ١٨٩٥. وَمُعْجَمُ الْمُصَنِّفِينَ ج ٤ ص ٤٥٥، وَنَقَلَ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةُ فِي كَشَفِ الطُّنُونِ عَنْ كِتَابِ (الْبُرْهَان).

## الفصل الثالث

مَنْهَجُ بَرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ

فِي كِتَابِهِ

(مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ)

وَوَصَفُ نُسْخِهِ الْمَخْطُوطَةِ

وفيه المَبْحَثَانِ الآتِيَانِ:

المَبْحَثُ الأولُ: مَنْهَجُ بَرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ فِي كِتَابِهِ:

(مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ).

المَبْحَثُ الثاني: وصفُ نُسْخِ مَخْطُوطِ (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ

أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ).



## الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

### مَنْهَجُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ

فِي كِتَابِهِ: (مَوَاهِب الرِّحْمَنِ فِي مَذْهَب أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ)

أولاً:

(مَوَاهِب الرِّحْمَنِ فِي مَذْهَب أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ) هُوَ أَحَدُ الْمَتُونِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ، أَلَفَهُ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ الطَّرَابُلُسِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٢ هـ، مُقْتَفِياً أَثَرَ أَصْحَابِ الْمَتُونِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَهِيَ:

مَتْنُ الْقُدُورِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٨ هـ، وَبِدَايَةِ الْمُبْتَدِي وَشَرْحُهُ الْهَدَايَةَ لِلْمَرْغِينَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٣ هـ، وَالْمُخْتَارَ لِابْنِ مَوْدُودِ الْمَوْصِلِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٣ هـ، وَكَزَرَ الدَّقَائِقَ لِلنَّسْفِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧١٠ هـ، وَالنُّقَايَةَ لَصَدْرِ الشَّرِيعَةِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٧ هـ. وَرَأَيْتُ كَثِيراً مِنْ عِبَارَاتِهِ جَاءَتْ مُتَّفِقَةً مَعَ عِبَارَاتِ هَذِهِ الْمَتُونِ.

وَعِنْدَ مُتَابَعَتِي تِلْكَ الْمَتُونِ الْفِقْهِيَّةِ، وَجَدْتُ أَنَّ كِتَابَ (مَوَاهِب الرِّحْمَنِ) وَاسِعٌ مِنْ غَيْرِ إِمْلَالٍ.

وَشَرَحَ الشَّيْخُ بُرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ الطَّرَابُلُسِيُّ كِتَابَهُ: (مَوَاهِب الرِّحْمَنِ)، بِكِتَابِهِ الْحَافِلِ: (الْبُرْهَانِ).

وَهَذَانِ الْكِتَابَانِ: الْمَتْنُ، وَالشَّرْحُ، أَثْنَىٰ عَلَيْهِمَا الْعُلَمَاءُ، وَاسْتَفَادُوا مِنْهُمَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا ذَكَرْتُ مِنْ هَوَاشِ الْمَبْحَثِ الثَّانِي الْمَتَقَدِّمِ أَنْفَاءً، الْمَوْسُومُ بِ: مُصَنَّفَاتِ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ.

ثانياً:

بَيَّنَ الشَّيْخُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ مَنَهِجَهُ فِي كِتَابِهِ: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، فِي أَوَّلِ مُقَدِّمَتِهِ لَهُ، فَكَانَ هَذَا الْمَنَهِجُ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١- وَضَعَ الشَّيْخُ الطَّرَابُلُسِيُّ كِتَابَهُ: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، عَلَى نَحْوِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي اخْتَرَعَهَا الْإِمَامُ مُظَفَّرُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَعْلَبٍ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّاعَاتِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٩٤ هـ، فِي كِتَابِهِ: (مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ وَمُلْتَقَى النَّهْرَيْنِ)، لِيَسْتَفِيدَ مِنْهُ قَارِئُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنَّهَا تُشِيرُ إِلَى خِلَافٍ أَوْ لَا، وَإِذَا أَشَارَتْ يَعْلَمُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ عَلَى التَّفْصِيلِ بِأَتَمِّ وَجْهِ التَّحْصِيلِ، وَذَلِكَ بِمَجَرَّدِ قِرَاءَتِهَا، مِنْ غَيْرِ تَلْوِيحٍ بِرَقْمٍ، أَوْ تَصْرِيحٍ بِاسْمٍ، وَالرُّقُومُ الْمَوْضُوعَةُ إِنَّهَا هِيَ كَحَاشِيَةٍ يَنْفَعُ وَجُودُهَا، وَلَا يَضُرُّ الْمَقْصُودَ عَدَمُهَا.

٢- اتَّخَذَ الشَّيْخُ الطَّرَابُلُسِيُّ اصْطِلَاحَاتٍ خَاصَّةً دَلَّتْ عَلَى عَزْوِ الْقَوْلِ إِلَى قَائِلِهِ،

فَقَالَ:

دَلَّلْنَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبَاهُ بِجُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً أَوْ مُقَدِّمًا، إِلَّا أَنْ تَقَعَ تَعْرِيفًا لِمَعَانِي الْكُتُبِ أَوْ الْحَقَائِقِ، خَالِيَةً عَنِ الْإِرْدَافِ، أَوْ حَالًا، أَوْ يُذَكَّرُ فِيهَا لَفْظٌ عِنْدَنَا بِلاِ إِرْدَافٍ أَحَدُ أَثْمَتِنَا، أَوْ تَتَضَمَّنُ نِسْبَةَ رِوَايَةٍ إِلَيْهِ، فَلَا تَدُلُّ حِينَئِذٍ عَلَى خِلَافٍ صَاحِبِيهِ.

فَإِنْ اقْتَسَمَ الْقَوْلَانِ طَرَفِي النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، لَمْ نَرُدْفِ إِلَّا لِتَشْبِيهِ أَوْ تَوْضِيحٍ. وَإِلَّا أَرْدَفْنَاهَا بِضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ لِبَيَانِ مَذْهَبِهَا بِأَيِّ الْجُمْلِ شِئْنَا، لِأَمْنِ اللَّبْسِ.

وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِذَا خَالَفَ صَاحِبِيهِ بِمُضَارِعٍ اسْتَرَفَاعِلُهُ الْغَائِبِ.

وَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ إِذَا خَالَفَ شَيْخِيهِ بِمَاضٍ اسْتَرَفَاعِلُهُ الْغَائِبِ.

وَالْإِرْدَافُ وَعَدَمُهُ فِيهِمَا كَمَا سَبَقَ.



وعلى قول أبي حَنِيفَةَ إِذَا خَالَفَهُ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّانِي بِالْأَسْمِيَّةِ، وَإِرْدَافُهَا بِالْمُضَارِعِ. أَوِ الثَّانِي وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَوَّلُ بِالْأَسْمِيَّةِ، وَإِرْدَافُهَا بِالْمَاضِي.

وعلى اختلافهما بلا نسبة إلى إِمَامَهُمَا بِفَعْلِيَهُمَا، أَوْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا وَنَفِي قَوْلِ الْآخَرِ.

وعلى أَقْوَاهُمْ بِأَوْضَاعِهِمْ، أَوْ بَوَاضِعِينَ وَنَفِي قَوْلِ الْآخَرِ، أَوْ بِأَحْكَامِ ثَلَاثَةِ مَرْتَبَةٍ.

وَمَتَى أُرْدِفْتُ بَلَا تَرَدُّدٍ وَنَحْوِهِ، كَانَ إِشَارَةً إِلَى رَوَايَتَيْنِ عَمَّنْ أُرْدَفَ لَهُ.

وعلى خِلَافِ زُفَرٍ بِمَاضٍ أَلْحَقَ بِهِ نُونُ الْجَمَاعَةِ، نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا.

وَإِذَا كَانَ مَعَ أَبِي يُوسُفَ أَوْ مُحَمَّدَ، ذَكَرْتُ وَضَعِيَهُمَا.

وعلى خِلَافِ الشَّافِعِيِّ لَنَا، وَمَالِكٍ مَعْنَا، بِمُضَارِعٍ مُصَدَّرٍ بِالنُّونِ كَذَلِكَ.

وعلى خِلَافِ مَالِكٍ لَنَا، وَالشَّافِعِيِّ مَعْنَا، بِفَعْلٍ أَلْحَقَ بِهِ وَאו الْجَمْعِ.

وعلى خِلَافِهَا لَنَا بَعْنَدَنَا.

وَإِذَا وَافَقَهُمَا أَحَدُ مَنَا، أُرْدِفْتُ فَعْلَهُ.

وَنَقْتَصِرُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْضَاعِ إِنْ فَهَمْتَ أَقْوَاهُمْ، وَإِلَّا أُرْدِفْنَاهَا بِالنَّفْيِ.

وعلى خِلَافِهَا لَنَا، وَاخْتِلَافِهَا بِفَعْلِيَهُمَا، أَوْ بِتَعْيِينِ الْأَوَّلِ لِلشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِي لِمَالِكٍ.

وَأَشْرْتُ بِكَافِ التَّشْبِيهِ إِلَى أَنَّ الْمِشَبَّهَ بِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَدَلَّلْنَا عَلَى مَا لَمْ نَشْرُ فِيهِ إِلَى اخْتِلَافِ بِجُمْلَةٍ شَرْطِيَّةٍ عَارِيَّةٍ عَنِ الْأَوْضَاعِ السَّابِقَةِ،

وَالْإِرْدَافِ، أَوْ بِفَعْلٍ ظَهَرَ فَاعِلُهُ أَوْ اسْتَرَى لِلْعِلْمِ بِهِ، أَوْ بِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَرَقَمْنَا الْحَاءَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَالسِّينَ وَالْمِيمَ عَلَى الْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي وَعَلَى

الْمَنْفِيِّ، وَالزَّايَ وَالْفَاءَ وَالْكَافَ عَلَى الْجَمْلِ الَّتِي يَخَالِفُ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ الْحَكَمِ فِيهَا.

وَقَدْ أَثَرْنَا أَنَّ لَا يَخْلُ الْكَاتِبُ بِهَا لِتَكُونَ فَارِقَةً بَيْنَ مَا يَلْتَبَسُ فِي الْخَطِّ مِنَ الْجَمْلِ

الفعليّة، صوناً للكُتّاب عن غلط الكُتّاب، وإعانةً للمبتدئ والقاصر في علم العربيّة، ولسرعة الوقوف على المسائل الخلافية.

٣- اعتمد الشَّيْخ الطَّرَابُلسِيّ في الاختِيَار والتَّصْحِيح على محققي الروايات والدرايات من أهل التَّرجِيح، وأشار بأصح ما يُفتى به إلى أنه أصح تَصْحِيح.

٤- نسخة الأُمّ من كتاب: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، وشرحه: (البُرْهَان)، والتي سيأتي رمزها بالحرف (م)، تتصف بما يأتي:

أ. المتن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) مكتوب بالحبر الأحمر. أما شرحه (البُرْهَان) فمكتوب بالحبر الأسود.

ب. هي نسخة نفيسة كاملة لا نقص فيها، كتبها المؤلف وقرئت عليه، ووجدتُ على كثيرٍ من هوامش صفحاتها كلمة (صح).

ج. وضعت خطوط فوق الكلمات التي يمكن أن تكون بِدَايَةِ فقرة جديدة.

د. في الغالب، لا ينقط المؤلف الحرف المنقوط.

هـ. أحياناً، يكون التنقيط في غير موضعه، خاصةً عندما تتجاور حروف منقوطة.

و. كثيراً ما يجعل الألف المقصورة ياءً، مثل: ينقط حرف الجر (على)، فتكون (علي). وكذلك (إلى) وهكذَا.

ز. لا ينقط الياء النهائية كثيراً، مثل: (يعطي) كتبها (يعطى).

ح. يحذف الهمزة كثيراً من الممدود، مثل: (عُلَمَاء) يكتبها (علما)، أو يقلب الهمزة ياءً، مثل: (شئنا) يكتبها (شينا)، و(الغائب) يكتبها (الغايب).

ط. لما كان كتاب (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) متناً، فهو خالٍ من الأدلّة.

## الْمَبْحَثُ الثَّانِي

### وصف نسخ مخطوط

#### (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ)

موضوع هذا الكتاب هو دراسة وتحقيق كتاب: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ) لِابْنِ الْبُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٢٢هـ = ١٥١٦م.

وهو متن في الفقه الحنفي.

وشرحهُ مُؤَلِّفُهُ بِكِتَابِ سَمَاءِ: (الْبُرْهَانِ).

وقد حصلتُ على نسختين مخطوطتين من المتن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ)، وعلى ثمانين نسخة من شرحه (الْبُرْهَانِ)، والذي تضمّن متن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) كاملاً.

فأكونُ بذلك قد حصلتُ على عشر نسخ من كتاب (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ).

ووصف هذه النسخ على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

(١) رتبتُ هذه النسخ حسب سنوات نسخها.

## النسخة الأولى:

عُنوان المخطوطة: البُرْهَانُ شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ،  
أَسْكَنَهُ اللهُ فِسِيحَ الْجَنَانِ.

مصدرها: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (السُّعُودِيَّة)،  
مَكْتَبَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ.

رقم تصنيفها: ٢٥٤ / ٣١.

أصلها: من مجموعة مَكْتَبَةِ الشَّيْخِ عَارِفِ حَكَمْت. رقم الحفظ: ١١٤٧.

اسم الناسخ: المؤلف نفسه.

تاريخ النسخ: ٩٢٠ هـ.

نوع الخط: معتاد.

شكلها: هي نسخة نفيسة مزخرفة ومذهبة، وعليها تَصْحِيحَات وتَعْلِيْقَات.  
وَكُتِبَ الْمَتْنُ (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ) بِالْحَبْرِ الْأَحْمَرِ. وَكُتِبَ شَرْحُهُ (الْبُرْهَانُ) بِالْحَبْرِ  
الْأَسْوَدِ.

عدد أوراقها: ٤٨٦ ورقة، أي: ٩٧٢ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٣٣ سطراً.

عدد كلمات السطر: ١٤ كلمة تقريباً.

المقاس: ٢٨ سم × ١٩ سم.

كمالها: النسخة كاملة.

## صفحة العُنوان: فيها:

حَرَزَ الْفَقِيرُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ زَيْنُ الْعَابِدِينَ، غُفِرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ. مَعَ خَتْمِهِ.  
وَمَعَهُ خَتَمٌ وَقْفِيَّةٌ عَارِفٌ حَكَمَتْ.

وَمَعَهُ تَرْجُمةُ الْمُؤَلِّفِ. أَخَذَهَا عَنِ التَّيْمِيَّ<sup>(١)</sup>.

أَخِرُ الْكِتَابِ: (انْتَهَى نَقْلُهُ مِنَ الْمَسُودَةِ فِي خَامِسِ عَشَرَ جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةَ عَشْرِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ. وَهِيَ أَوَّلُ نَسْخَةٍ نُقِلَتْ مِنَ الْمَسُودَةِ عَلَى يَدِ جَامِعِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ، ثُمَّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيِّ).

وَنَسْخَةُ الْمُؤَلِّفِ هَذِهِ قُرِئَتْ أَيْضاً عَلَى الْمُؤَلِّفِ قَبْلَ وَفَاتِهِ، حَيْثُ وَرَدَ فِي هَامِشٍ أَوَّلِ (بَابِ الصَّرْفِ) مِنْهَا مَا يَأْتِي:

(بَلَغَ قِرَاءَةً وَتَضَحُّيحاً بِحَسَبِ الطَّاقَةِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى كِتَابِ الصَّرْفِ، وَمِنْ كِتَابِ الْإِعْتِقَاقِ إِلَى آخِرِ الشَّرْحِ، وَتَأَخَّرَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ كِرَاساً لَمْ تُقْرَأْ بَعْدَ. وَذَلِكَ بِقِرَاءَةِ الْفَقِيرِ الْمُقْصِرِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَنْفِيِّ، الْخَطِيبِ بِالْجَامِعِ الْقُجَاسِيِّ، فِي أَوَائِلِ ذِي قَعْدَةِ الْحَرَامِ، سَنَةِ اثْنَيْ وَعَشْرِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ، وَتَوَفَّى الْمُؤَلِّفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ فِي رَابِعِ عَشْرِهِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَإِنْ تَجِدَ عَيْباً فَسُدَّ الْخَلْلاً جَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا).

لِذَلِكَ كَانَتْ هَذِهِ النُّسخَةُ مَصْحُوحَةً، وَنَفِيسَةً.

وَقَدْ تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْصَارٍ مُصَوِّرَتَهَا مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ (عَلَى الْقُرْصِ الْمُدْمَجِ)، الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُنِيرُ حَمِيدِ الْبَيَّاتِيِّ حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ، الْأُسْتَاذُ فِي الْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ

(١) التَّيْمِيَّ: هُوَ تَقِيُّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ التَّيْمِيَّ الدَّارِيِّ الْغَزِّيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٠٥ هـ. وَتَرْجُمةُ الْمُؤَلِّفِ هَذِهِ بِنَصِّهَا مَنَقُولَةٌ مِنْ كِتَابِ الطَّبَقَاتِ السَّنِيَّةِ فِي تَرَاجُمِ الْحَنْفِيَّةِ لِلتَّيْمِيَّ الْغَزِّيِّ ج ١ ص ٢٤٣.

لِلقَضَاءِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ بْنِ سُعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الرِّيَاضِ، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ  
السُّعُودِيَّةِ. فَلَهُ كُلُّ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ، وَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

رمزها: رمزتُ لهذه النسخة بحرف (م).



صفحة عنوان نسخة (م)



下  
2  
1

١٥٨

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

١٠٠

[illegible]

9225

25





## النسخة الثانية:

عُنْوَان المخطوطة: كِتَاب مَوَاهِب الرِّحْمَنِ فِي مَذْهَب أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَان.  
لَكِن المخطوط هو: البُرْهَان شَرْح مَوَاهِب الرِّحْمَنِ فِي مَذْهَب أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَان،  
أَسْكَنَهُ اللهُ فِسِيحَ الْجَنَان.

مصدرها: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دُبَي.

الرقم: ٥٧٥٢.

أصلها: مُصَوَّرَةٌ عَنْ نَسْخَةٍ: تُؤَنَس، مَدِينَةُ تُؤَنَس، مَكْتَبَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْوَطْنِيَّةِ.

اسم مُصَوِّرِ المخطوطة: مُحَمَّدٌ حَنِيفَةَ.

تَارِيخُ تَصْوِيرِ المخطوطة: ٢٣ / ٠٢ / ١٩٩٩ م.

تَارِيخُ النسخ: ٩٦٨ هـ.

نوع الخط: نسخي معتاد.

شكلها: العُنْوَانُ فِي دَائِرَةِ مَزْخَرَفَةٍ.

وهي نسخة جيدة، ومكتوبة كلها بالخير الأسود، بشكل واضح.

ولعل متنها (مَوَاهِب الرِّحْمَنِ) فِي المخطوطة الأصلية مُمِيزٌ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ، لَكِنِهَا لَمْ تُصَوَّرْ مَلَوْنَةً، فَظَهَرَ الْمَتْنُ وَالشَّرْحُ بِاللَّوْنِ الْأَسْوَدِ، مَعَ أَنَّ آثَارَ اللَّوْنِ الْأَحْمَرِ ظَاهِرَةٌ بِخَفَةِ سَوَادِ حَبْرِ الْمَتْنِ مُقَارَنَةً مَعَ سَوَادِ الشَّرْحِ.

عدد أوراقها: ٦٢٣ ورقة، أي: ١٢٤٦ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٣٣ سطراً.

عدد كلمات السطر: ١٥ كلمة تقريباً.

المقاس: ٢٠ سم × ٣٠ سم.

كَمَالُهَا: النسخة كَامِلَةٌ.

صفحة العُنْوَان: فيها تَمَلُّكات عديدة.

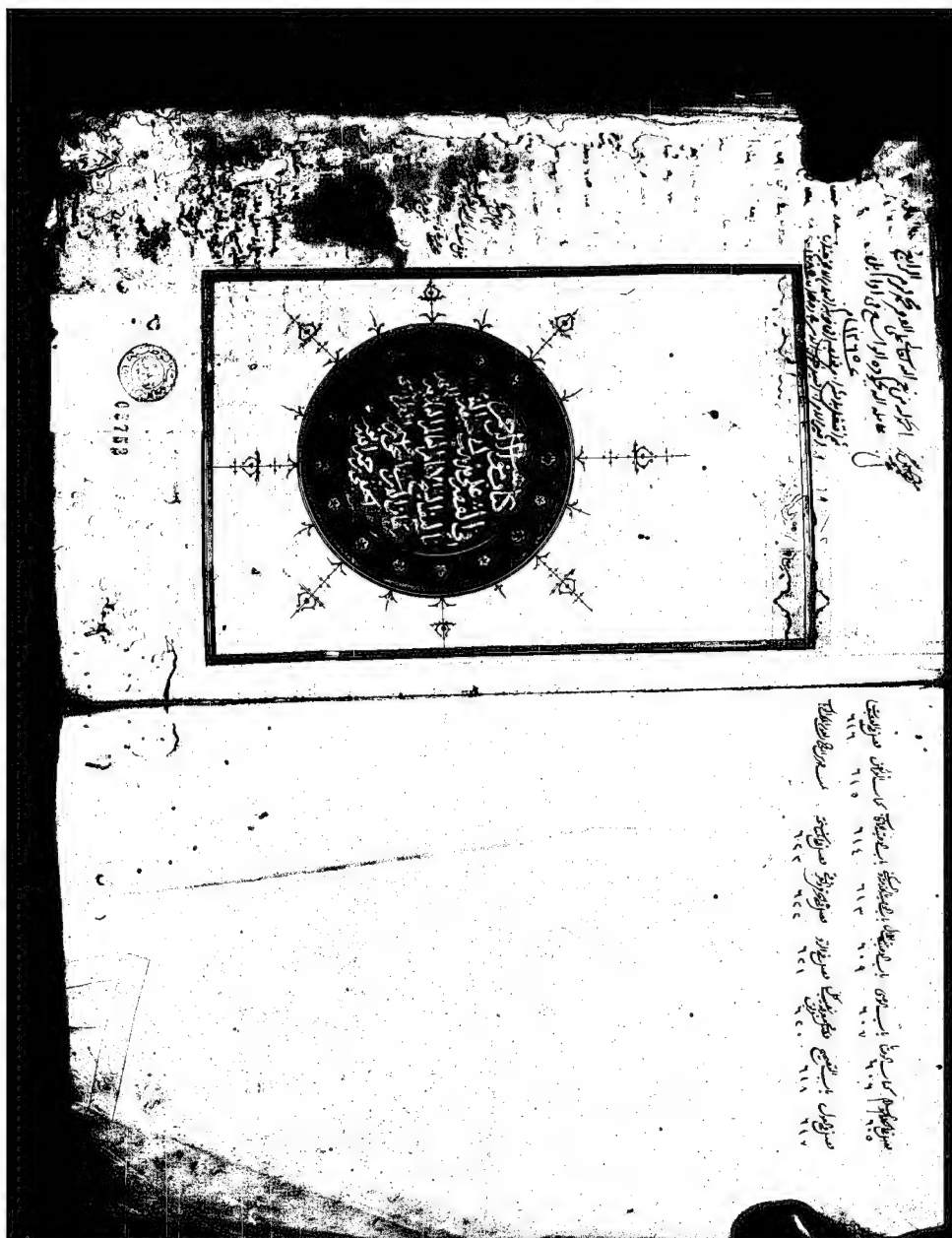
آخر الكتاب: (انتهى الكتاب المُبَارَك بحول الله وقوته، وَمَنَّهُ وَلطفه، في اليوم المُبَارَك من شهر جمادى الأول، يوم الاثنين من شهور سنة ثمان وستين وتسعمائة، ختمها الله بالصالحات، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

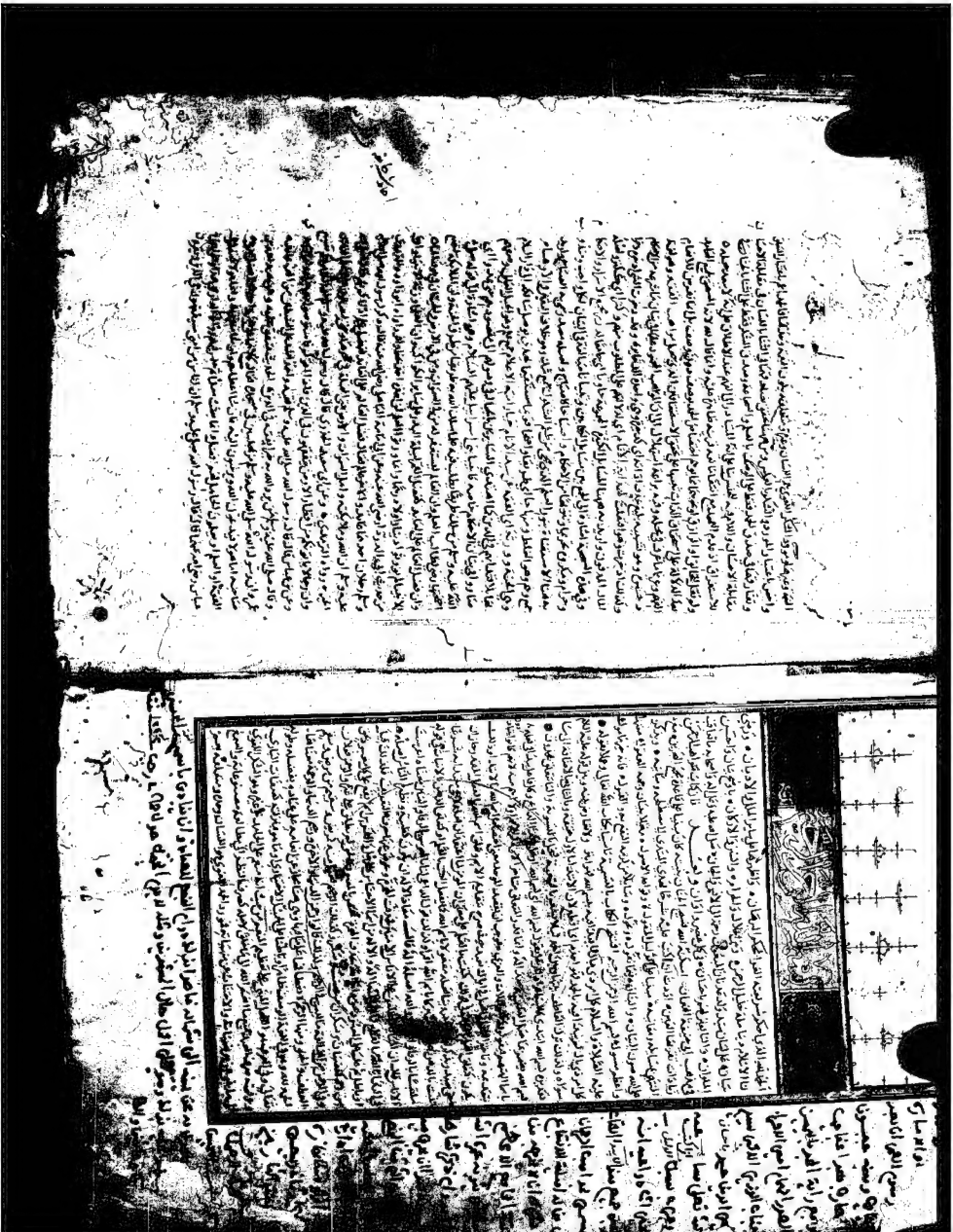
نقلت هذه النسخة المُبَارَكَة من نسخة بخط مؤلفها، وهو سيدنا الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى بن أَبِي بَكْر بن الشَّيْخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ، ثم المِصْرِيِّ الحَنَفِيِّ. وكان بدأ به في كتابتها في سادس عشر جمادى الأول سنة عشرين، وتمامها في ثاني عشر محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة. وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا أَبَدًا.

وهو نزيل القَاهِرَة بعد دِمَشْق، المُتَوَفَّى في أوائل القرن العاشر، سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة، وهو أيضاً صاحب الإسعاف، والله أعلم، كذا في الدُّرِّ المُمَخَّار، وهو في بَيَان أَحْكَام الأَوْقاف الملخص من كتابي هَلَال والخَصَّاف، كذا في الدُّرِّ المُمَخَّار شرح تَنْوِير الأبْصَار ملخصاً).

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بها (على القرص الصلب)، الأستاذ الدكتور صلاح مُحَمَّد أبو الحاج حفظه الله ورعاه، في جَامِعَة العُلُوم الإسلاميَّة العالميَّة، في عَمَّان، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهاشِمِيَّة. فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزت لهذه النسخة بحرف (ت).





الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (ت)



## النسخة الثالثة:

عُنْوَانُ المخطوطة: كتاب البرهان شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: مَكْتَبَةُ السُّلَيْمَانِيَّةِ، تُرْكِيَا.

قسم: Birinci Serez.

رقم تصنيفها: ٢٩٧، ٤.

رقم الحفظ: ٦٩٠.

اسم الناسخ: رضي الدين مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد القَازَانِي المِصْرِيّ.

تاريخ النسخ: الخميس، سابع شَوَّال المُبَارَك، سنة ٩٧١هـ.

نوع الخط: معتاد.

شكلها: هي نسخة جيدة.

وَكُتِبَ المتن (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ) بالخير الأحمر. وَكُتِبَ شرحه (البرهان) بالخير

الأسود.

عدد أوراقها: ٥٥٥ ورقة، أي: ١١١٠ صفحات.

عدد أسطر الصفحة: ٣١ سطراً.

عدد كلمات السطر: ١٧ كلمة تقريباً.

كَمَالُهَا: النسخة كَامِلَةٌ.

صفحة العُنْوَان: فيها:

كتاب البرهان شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، ابتغاءً لمرضاة الملك الديان، وقف لزاوية

صُوفِيٍّ عَلِيٍّ بك، وأنا الفَقِيرُ مُحَمَّدُ الشَّامِيِّ الشَّيْخِ فِي الزاوية المزبورة.

وفيهَا أَخْتَام.

آخر الكتاب: (نجزت هذه النسخة المباركة، وهي: البُرْهَانُ عَلَى مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ، تأليف: الشَّيْخِ الإمام العلامة العالم العامل، إمام أهل وقته، والمفرد في وصفه ونعته، سيدنا ومولانا الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ بن مُوسَى بن أَبِي بَكْرٍ بن الشَّيْخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ، ثم المَصْرِيِّ الحَنَفِيِّ، سقى الله تعالى ثراه صوب رحمته ورضوانه، وبوَّاه أعلى فَراديس جَنَانِهِ، ونفعنا بعلمه، ورفعنا به، ووقفنا لفهم حسن القول وصوابه، وجعلنا ممن لا ذِبحنا به، ولازم الوقوف على بابهِ، بجاه سيدنا مُحَمَّد وآله وأصحابه.

قال مؤلفه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وكانت البَدَاءَةُ في كتابتها في سادس عشر جمادى الأولى، سنة ٩٢٠هـ، وانتهأؤها في ثاني عشر المحرم الحرام، سنة ٩٢٢هـ.

نفع الله تعالى بها من طالعها، وقرأها، واستكتبها، وكتبها، وجميع المُسْلِمِينَ، آمين.

كُتِبَتْ لسيدنا ومولانا قَاضِي قُضَاةِ الإِسْلَام، وَوَاحِدَ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ، النَّاظِرِ عَلَى المسجد الحرام، وَالخَطِيبِ بتلك المشاعر الفخام، والمَوَاقِفِ الجسام، مولانا أَفندي فضيل چَلْبِي أدام الله تعالى علوه، وَأَبَدَ سُمُوهُ، وَبَلَّغَهُ مَرَجُوهُ، وَكَبَتْ حَاسِدُهُ وَعَدُوهُ، وجعله معاناً في الدَّارَيْنِ بالحوال والقوة، آمين. على يد أَقْلٍ عَيَّيْدُ الله تعالى وأحوجهم إلى مغفرته رضي الدِّينُ مُحَمَّدُ بن أَحْمَدَ بن مُحَمَّدٍ القَازَانِيِّ المِصْرِيِّ، نَزِيلِ مَكَّةِ المشرفة، ووافق ختامها يوم الخميس، سابع شَوَّالِ المُبَارَكِ، سنة ٩٧١هـ، ختمها الله تعالى بالخير، آمين).

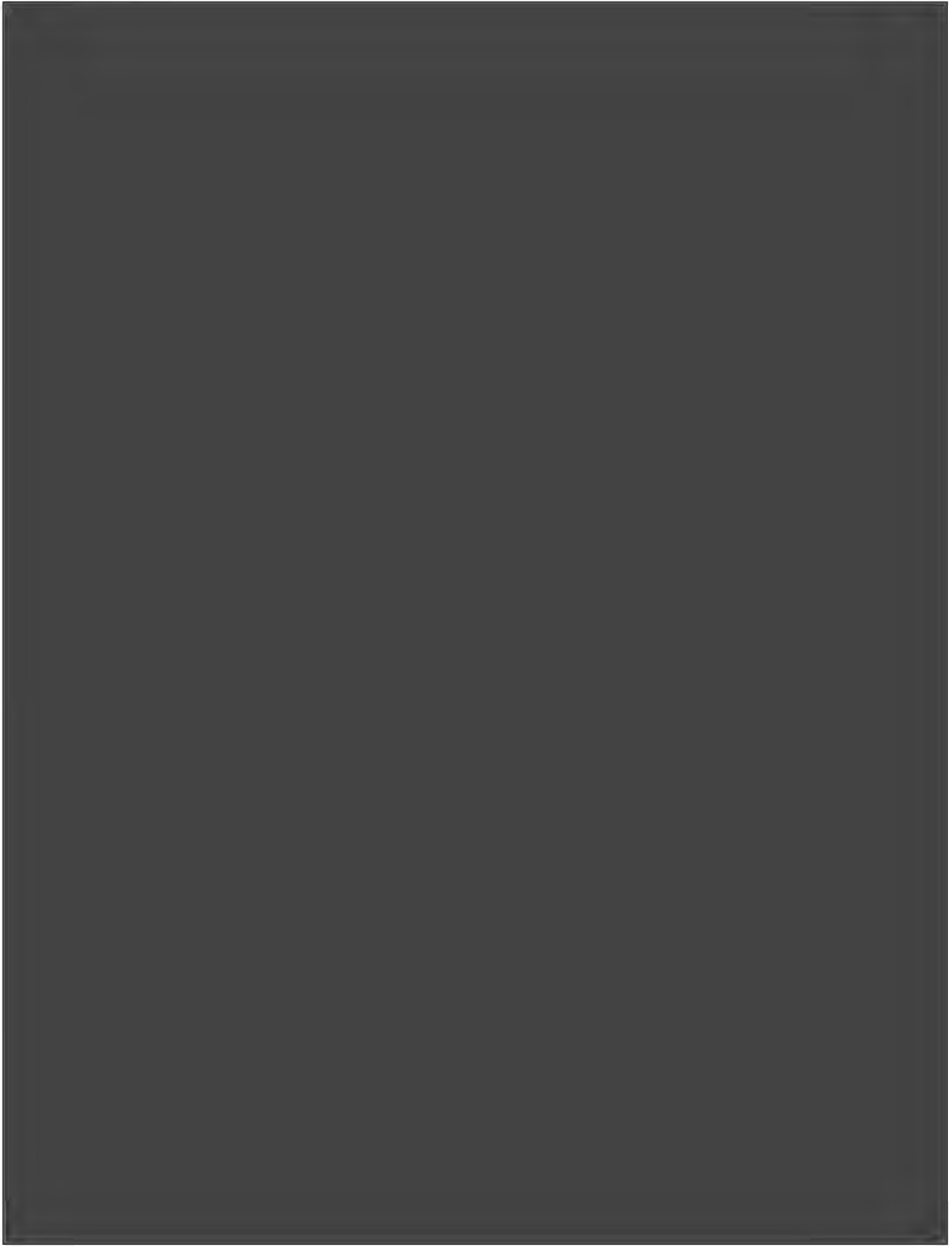
وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْصَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنْ تَرْكِيبًا (على القرص المدمج)، الأخ الفاضل الدكتور إِسْمَاعِيلُ عَبْدَ الرِّحْمَنِ نَجْمُ الدِّينِ الكُورَانِي حفظه الله ورعاه، زَمِيلِي فِي مَرَحَلَةِ الدكتوراه، والمدرس في كُلِّيَّةِ القَانُونِ والسِّيَاسَةِ، جَامِعَةِ دَهوَك، العِرَاق. فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزت لهذه النسخة بحرف (س).









## النسخة الرابعة:

عُنْوَانُ المخطوطة: مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: مديرية الآثار العامة، حيازة المخطوطات، بَغْدَاد، العِرَاق.

رقم تصنيفها: ٣٣٣٩.

اسم الناسخ: عَبْدُ الْقَادِرِ بن عَبْدِ اللّطِيفِ بن يُوْسُفَ بن مولانا قَاضِي بُرْهَانِ الدِّينِ بن مُحَمَّدَ بن تاجِ الدِّينِ بن يُوْسُفَ بن مولانا أَحْمَدَ عَرَفَةَ مُحَمَّدَ (?) بك بن مُحَمَّدَ بن قَاسِمَ بن حَسَنَ بن (?) بن السُوْهِي المُلْتَانِيّ، ثم الكُجَرَاتِيّ.

تَارِيخُ النسخ: ٥ صَفَر، سنة ٩٩٥ هـ.

نوع الخط: معتاد.

شكلها: هي نسخة جيدة، وعلى صفحاتها الأوْلَى تَعْلِيْقَاتٌ مأخوذة من شرحه (البُرْهَان).

عدد أوراقها: ٢٥٦ ورقة، أي: ٥١٢ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ١١ سطراً.

عدد كلمات السطر: ٦ كلمات تقريباً.

كَمَالُهَا: النسخة كَامِلَةٌ.

صفحة العُنْوَان: فيها تَمَلُّكَاتٌ، مثل:

١ - ملكتها بالشراء وأنا العبد الآثم مُحَمَّد بن عَبْد النَّبِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ عفي عنهما.

مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ در<sup>(١)</sup> مَذْهَبِ إِمَامِ أَبُو حَنِيفَةَ.

(١) در: تعني (في) بِاللُّغَةِ الْفَارِسِيَّةِ. / انظر: ترجمة جوجل، شبكة الإنترنت.

٢- قد دخل في نوبة الأقل (؟) صالح (؟) بن عَبْدَ اللهِ (؟) كاتب الأوقاف، عُفي عنه، في سنة ٢٥٧<sup>(١)</sup>.

٣- قد أوقف هَذَا الكتاب، المسمى مَوَاهِب، على مدرستي الكائنة بِمَحَلَّةٍ جَدِيدٍ حَسَنٍ بِأَشَاءٍ، بِقَرَبِ جَامِعِ الْحَيْدَرِ خَانَةِ مِنْ مَحَلَّاتِ بَغْدَادٍ، وَقَفَاءً صَحِيحاً مُسَجَّلاً فِي ٥ رَمَضَانَ، سَنَةِ ١٢٩١ هـ.

وفيهَا أَخْتَامٌ لَمْ تَبَيَّنْ كَلِمَاتُهَا.

آخر الكتاب: (تمت كتاب<sup>(٢)</sup> مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، بِيَدِ أَفْقَرِ الْفُقَرَاءِ إِلَى اللَّهِ الْمَنَانِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَوْلَانَا قَاضِي بُرْهَانَ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ تَاجِ الدِّينِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مَوْلَانَا أَحْمَدَ عَرَفَةَ مُحَمَّدَ (؟) بَكِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ حَسَنِ بْنِ (؟) بْنِ السُّوهِيِّ الْمُتَلَتَانِيِّ، ثُمَّ الْكُجَرَاتِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَهُمْ وَأَبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ وَأَسْتَاذِهِ وَمَشَايِخِهِ، بِجَمْعَةِ النَّبِيِّ وَآلِهِ، مُؤَرَّخاً ٥ صَفَرِ خْتَمَ اللَّهُ الْخَيْرَ (؟)، سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ).

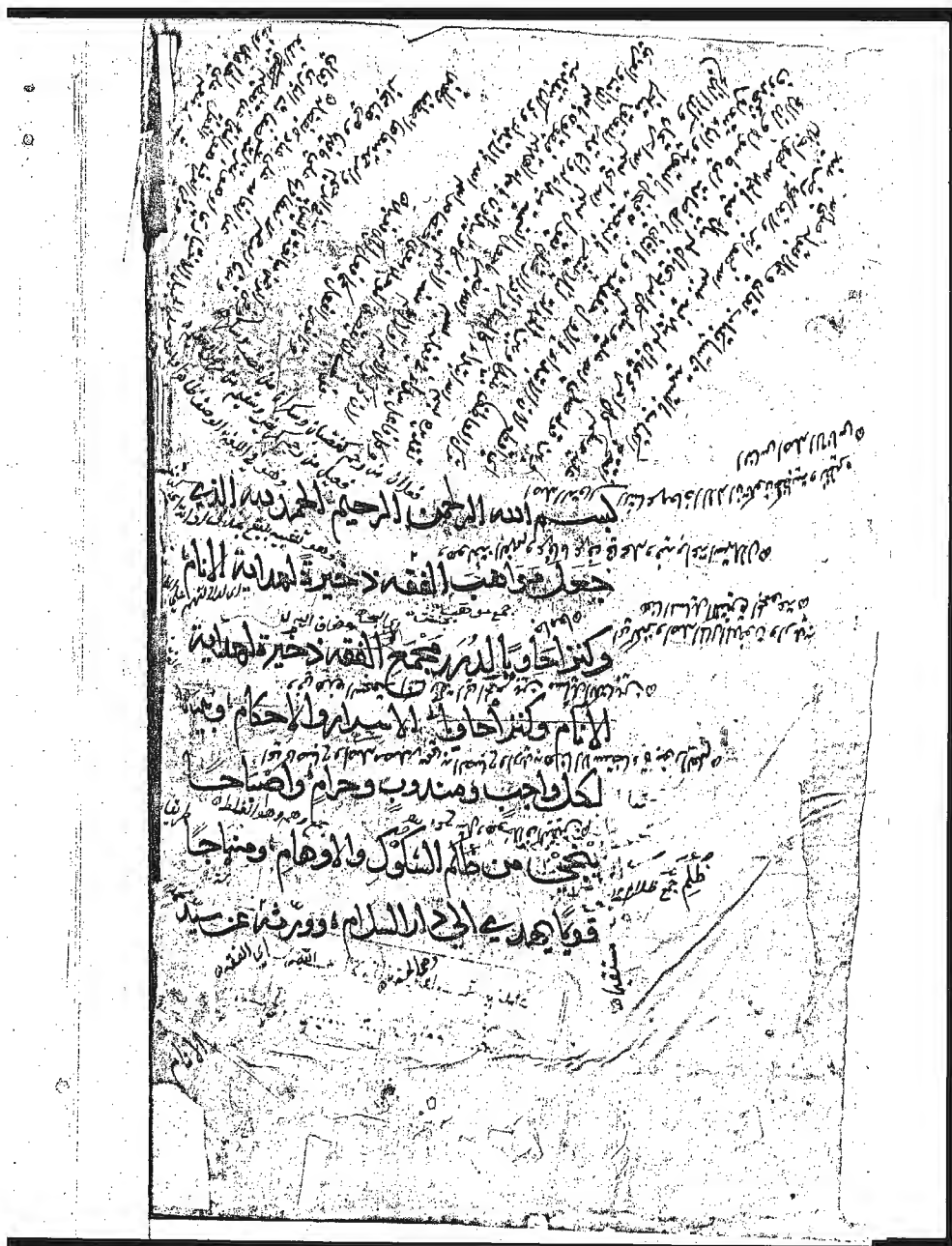
وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِصُورَتِهَا الْوَرَقِيَّةَ، الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ صَالِحُ مُحَمَّدَ أَبُو الْحَاجِّ حَفْظُهُ اللَّهُ وَرِعَاةُ، فِي جَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ، فِي عَمَّانَ، الْمَمْلَكَةِ الْأُرْدُنِّيَّةِ الْهَاشِمِيَّةِ، وَكَانَ قَدْ صَوَّرَهَا فِي بَغْدَادٍ، وَوَضَعَ خَتَمَهُ الشَّخْصِيَّ عَلَى صَفْحَةِ الْعُنْوَانِ. فَلَهُ كُلُّ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ، وَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

رَمَزَهَا: رَمَزْتُ لَهُذِهِ النُّسخة بِحَرْفِ (غ).

(١) أي: ١٢٥٧ هـ.

(٢) صوابه: تمت كتابة، أو: تم كتاب.







## النسخة الخامسة:

عُنْوَانُ المخطوطة: كتاب البُرْهَانِ شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: مَكْتَبَةُ السُّلَيْمَانِيَّةِ، تُرْكِيَا.

قسم: Yeni Cami.

رقم تصنيفها: ٢٩٧، ٤.

رقم الحفظ: ٤٧٨.

تَارِيخُ النسخ: يوم الأربعاء، سلخ شهر ربيع الأول، عام خمس وأربعين وألف.

نوع الخط: معتاد.

شكلها: هي نسخة جيدة.

وَكُتِبَ المتن (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ) بالحرر الأَحْمَر. وَكُتِبَ شرحه (البُرْهَان) بالحرر

الْأَسْوَد.

عدد أوراقها: ٤١١ ورقة، أي: ٨٢٢ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٣٥ سطراً.

عدد كلمات السطر: ٢٠ كلمة تقريباً.

كَمَالُهَا: النسخة كَامِلَةٌ.

صفحة العُنْوَان: فيها:

١ - ختم: وقف سُلْطَانِ أَحْمَد خان بن غازي سُلْطَانِ مُحَمَّد خان.



## ٢- ترجمة المصنف من طَبَقَات التَّمِيمِيّ<sup>(١)</sup>.

٣- كِتَاب مَوَاهِب الرِّحْمَنِ، تَارِيخ تَأْلِفِهَا: ثَامِن عَشْر المَحْرَم، افْتِتَاح سَنَةِ تِسْعَةِ عَشْر وَتِسْعِمَايَةِ، فَهُوَ فِي أَوَائِلِ القَرْنِ العَاشِر، وَكَانَ بِالقَاهِرَةِ المَحْرُوسَةِ. وَشَرَحَهُ مُؤَلِّفُهُ، وَسَمَّاهُ: البُرْهَانُ شَرَحَ مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ، بِاعْتِبَارِ المَأْخُذِ مِنْ اسْمِهِ إِبرَاهِيمَ. وَلَهُ الإِسْعَافُ فِي أَحْكَامِ الأَوْقَافِ. مِنْ رِسَالَةِ لِبْسِ الأَحْمَرِ لِلْمَرْحُومِ شَيْخِ حَسَنِ الشُّرُنْبِلَالِيِّ مُحَشِّي الدَّرَرِ وَالْغَرَرِ.

## ٤- التَّعْرِيفُ بِكِتَابِ الإِسْعَافِ نَقْلًا عَنْ كَشَفِ الظُّنُونِ.

٥- تَمَلَّكَاتٌ، مِنْهَا: سَرٌّ بِتَمَلُّكِه الفَقِيرُ إِلَى لُطْفِ رَبِّهِ الصَّمَدِ، مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي أَحْمَدَ، عَفَا عَنْهَا الْعَفْوُ الأَحَدُ. خِلَالِ سَنَةِ ١٠٧٩ هـ.

آخِرُ الكِتَابِ: (تَمَ هَذَا الكِتَابُ فِي يَوْمِ الأَرْبَعَاءِ، سَلَخَ شَهْرَ رَبِيعِ الأولِ، عَامَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَلْفَ، مِنْ نَسْخَةٍ بِخَطِ المَصْنَفِ. انْتَهَى نَقْلُهُ مِنَ المَسْوَدَةِ فِي ١٤ جُمَادَى الأولَى، سَنَةِ عَشْرِينَ وَتِسْعِمَايَةِ، وَعَنْ أَوَّلِ نَسْخَةٍ نَقَلْتُ مِنَ المَسْوَدَةِ عَلَى يَدِ جَامِعِهَا إِبرَاهِيمَ بنِ مُوسَى بنِ أَبِي بَكْرٍ بنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ، ثُمَّ المِصْرِيِّ الحَنْفِيِّ).

وَبَعْدَ الصَّفْحَةِ الأَخِيرَةِ، تَوْجَدُ صَفْحَةٌ بِيضَاءَ، فِيهَا:

١- (اشْتَرَيْتُهُ بِسِتْمَاةٍ نِصْفِ فِضَّةٍ مِنْ مَتْرُوكَاتِ عُمَرَ أَفَنْدِي المِفْتَى، فِي أَوَائِلِ شَهْرِ رَجَبِ الفَرْدِ مِنْ شَهْوَ رَسَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ بَعْدَ الأَلْفِ).

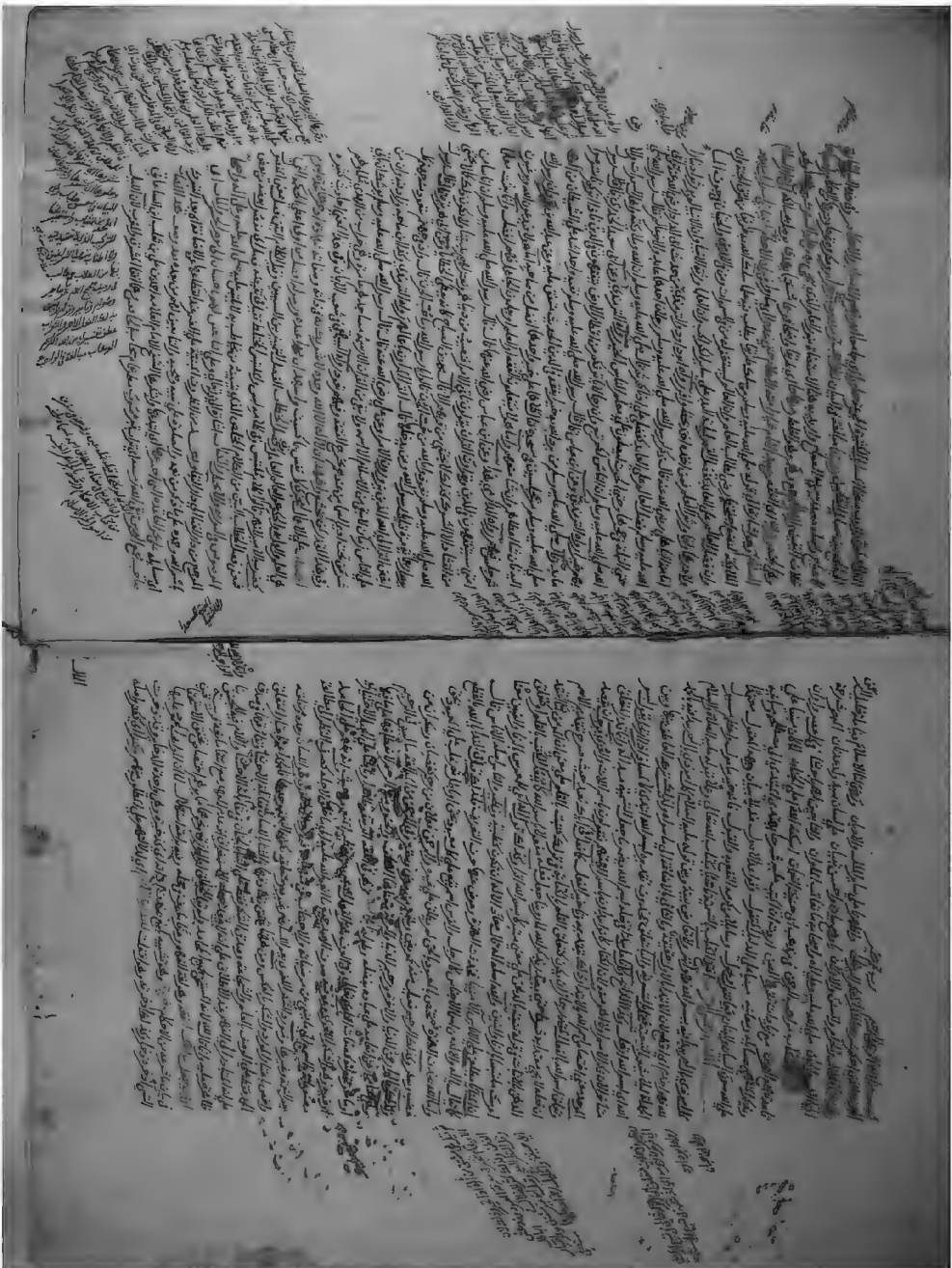
## ٢- خَتَمُ المَكْتَبَةِ السُّلَيْمَانِيَّةِ.

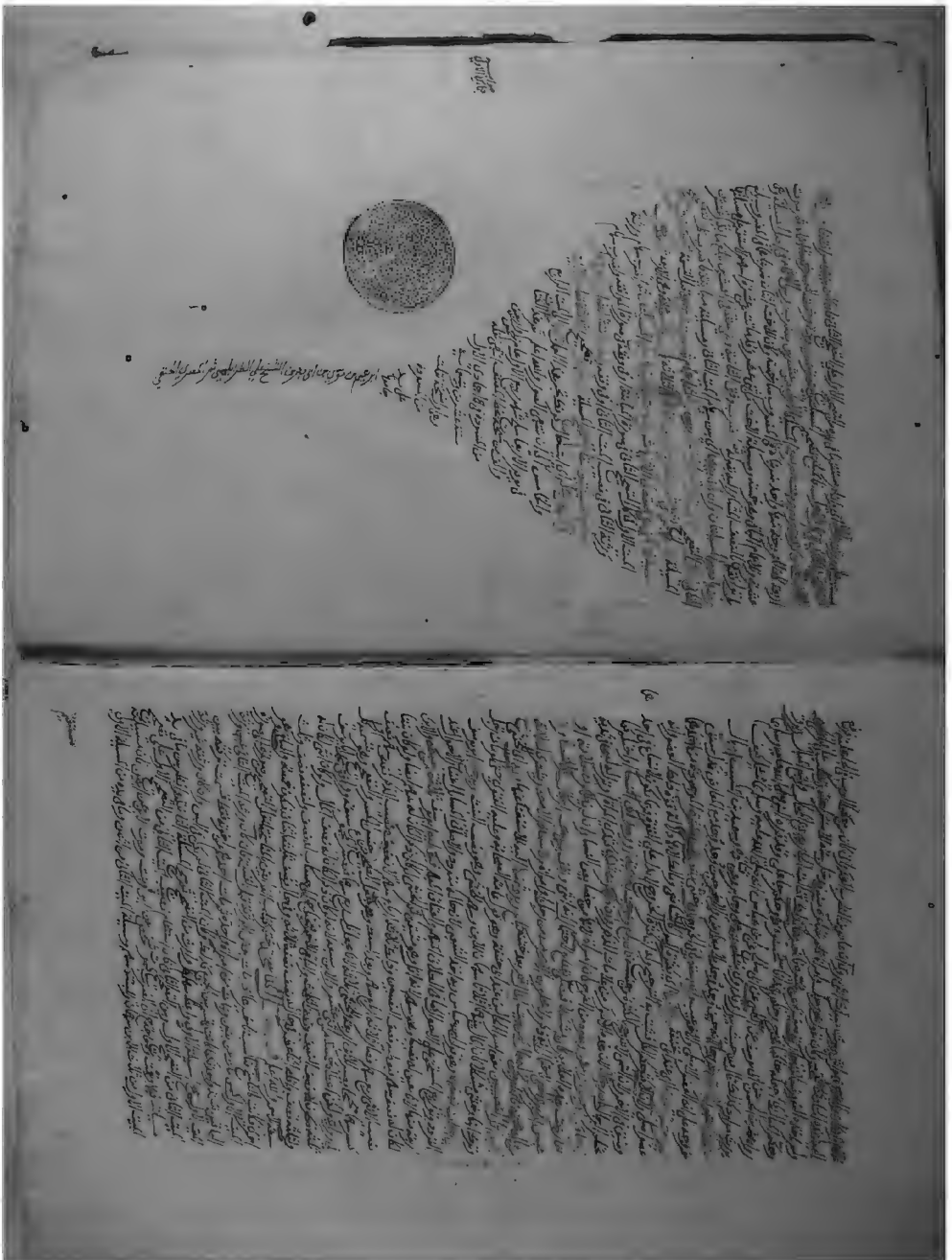
وَقَدْ تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنْ تُرْكِيَا (عَلَى القَرَصِ المَدْمُجِ)، الأَخُ الفَاضِلُ الدُّكْتُورُ إِسْمَاعِيلُ عَبْدَ الرِّحْمَنِ نَجْمُ الدِّينِ الكُورَانِيّ حَفِظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ، زَمِيلِي فِي مَرَحَلَةِ الدُّكْتُورَاةِ، وَالمَدْرَسِ فِي كُليَّةِ القَانُونِ وَالسِّيَاسَةِ، جَامِعَةِ دَهْوَك، العِرَاقِ. فَلَهُ

(١) طَبَقَاتُ التَّمِيمِيّ: هِيَ الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الحَنْفِيَّةِ.

كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.  
رمزها: رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ن).







## النسخة السادسة:

عُنْوَان المخطوطة: كِتَاب مَوَاهِب الرِّحْمَنِ فِي مَذْهَب أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ.

تَأْلِيف: الشَّيْخ الإمام العالم العامل إبراهيم بن مُوسَى بن أَبِي بَكْر بن عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ الحَنْفِيِّ، تَعَمَدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، آمِينَ.

مصدرها: مَكْتَبَةُ السُّلَيْمَانِيَّةِ، تُرْكِيَا.

قسم: Laleli.

رقم تصنيفها: ١٢٢٦.

تَارِيخ النسخ: فِي آخِر صَفْحَةٍ مِنَ المخطوطة، يُوْجَد كَلَامٌ بِاللُّغَةِ التُّرْكِيَّةِ، وَمَعَهُ تَارِيخَان:

أولهما: سَنَةُ ١٠٤٥ هـ.

وثانيهما: تَحْرِيرًا فِي ١٨ جُمَادَى الْأُولَى، لِسَنَةِ ١٠٤٨ هـ.

نوع الخط: نَسْتَعْلِيق.

شكلها: هِيَ نَسْخَةٌ جَيِّدَةٌ.

وَكُتِبَتِ الكُتُب، وَالأَبْوَاب، وَبَعْضُ رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ بِالْحَبَرِ الْأَحْمَرِ. وَكُتِبَ الْبَاقِي بِالْحَبَرِ الْأَسْوَدِ.

عدد أوراقها: ١٣٢ ورقة، أَي: ٢٦٣ صَفْحَةٍ.

عدد أسطر الصَفْحَةِ: ١٩ سَطْرًا.

عدد كلمات السطر: ١٠ كَلِمَاتٍ تَقْرِيبًا.

كَمَالُهَا: النسخة ناقصة الآخر بضع صفحات.

صفحة العُنْوَان: فيها، وفي الورقة التي قبلها، مَسَائِلُ فِقْهِيَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ، باللغتين العَرَبِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ.  
وَأَخْتَامُ.

آخر الكتاب: (فصل في مَعْرِفَةِ نَصِيبِ كُلِّ فَرِيقٍ، وكل فرد منهم، يعرف خط كل فريق).

وهو الفصل الرابع من سبعة فُصُولٍ، من كتاب الفرائض، وهو آخر كتاب في (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ).

وفي الصفحات الأربع الأَخِيرَةِ من نِهَآيَةِ الكتاب، توجد مَسَائِلُ فِقْهِيَّةٌ مُخْتَلِفَةٌ، باللغتين العَرَبِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ.

ويوجد ختم فيه: هَذَا وَقَفَ سُلْطَانُ الزَّمَانِ، الْغَازِي سُلْطَانُ سَلِيمِ خَانِ ابْنِ السُّلْطَانِ مُصْطَفَى خَانٍ، عَفَى عَنْهُمَا الرَّحْمَانُ، سنة ١٢١٧.

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنْ تُرْكِيَا (على القرص المدمج)، الأخ الفاضل الدكتور إِسْمَاعِيلُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ نَجْمُ الدِّينِ الْكُورَانِي حفظه الله ورعاه، زَمِيلِي فِي مَرَحَلَةِ الدُّكْتُورَاهِ، وَالمدرس فِي كَلِّيَّةِ الْقَانُونِ وَالسِّيَاسَةِ، جَامِعَةِ دَهْلُو، الْعِرَاقِ. فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ي).



صفحة عنوان نسخة (ي)



الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (ي)







### النسخة السابعة:

وهي مجلدان بينهما تشابه في الخط.

### المجلد الأول:

عُتْوَانُ المخطوطة: البُرْهَانُ شَرْحُ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (السُّعُودِيَّة)، مَكْتَبَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ.

رقم تصنيفها: ٢٥٤.

أصلها: مَكْتَبَةُ الْمَحْمُودِيَّة. رقم الحفظ: ١٠٦١.

نوع الخط: نسخ.

شكلها: هي نسخة جيدة.

وُكِّتَبَ الْمَتْنُ (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) بِالْحَبْرِ الْأَحْمَرِ. وَكُتِبَ شَرْحُهُ (البُرْهَانُ) بِالْحَبْرِ الْأَسْوَدِ.

عدد أوراقها: ٣٤٠ ورقة، أي: ٦٨٠ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٢٤ سطراً.

عدد كلمات السطر: ١٨ كلمة تقريباً.

المقاس: ٢٩ سم × ١٩ سم.

كَمَالُهَا: مِنْ بَدَايَةِ كِتَابِ الْبُرْهَانِ، إِلَى نِهَايَةِ بَابِ الرَّهْنِ.

صفحة العُتْوَانِ: فيها:

١ - وقفية مُحَمَّدَ عَابِدِ السَّنْدِيِّ، فِي رَيْبَعِ الْآخِرِ، سَنَةِ ١٢٤٩ هـ.

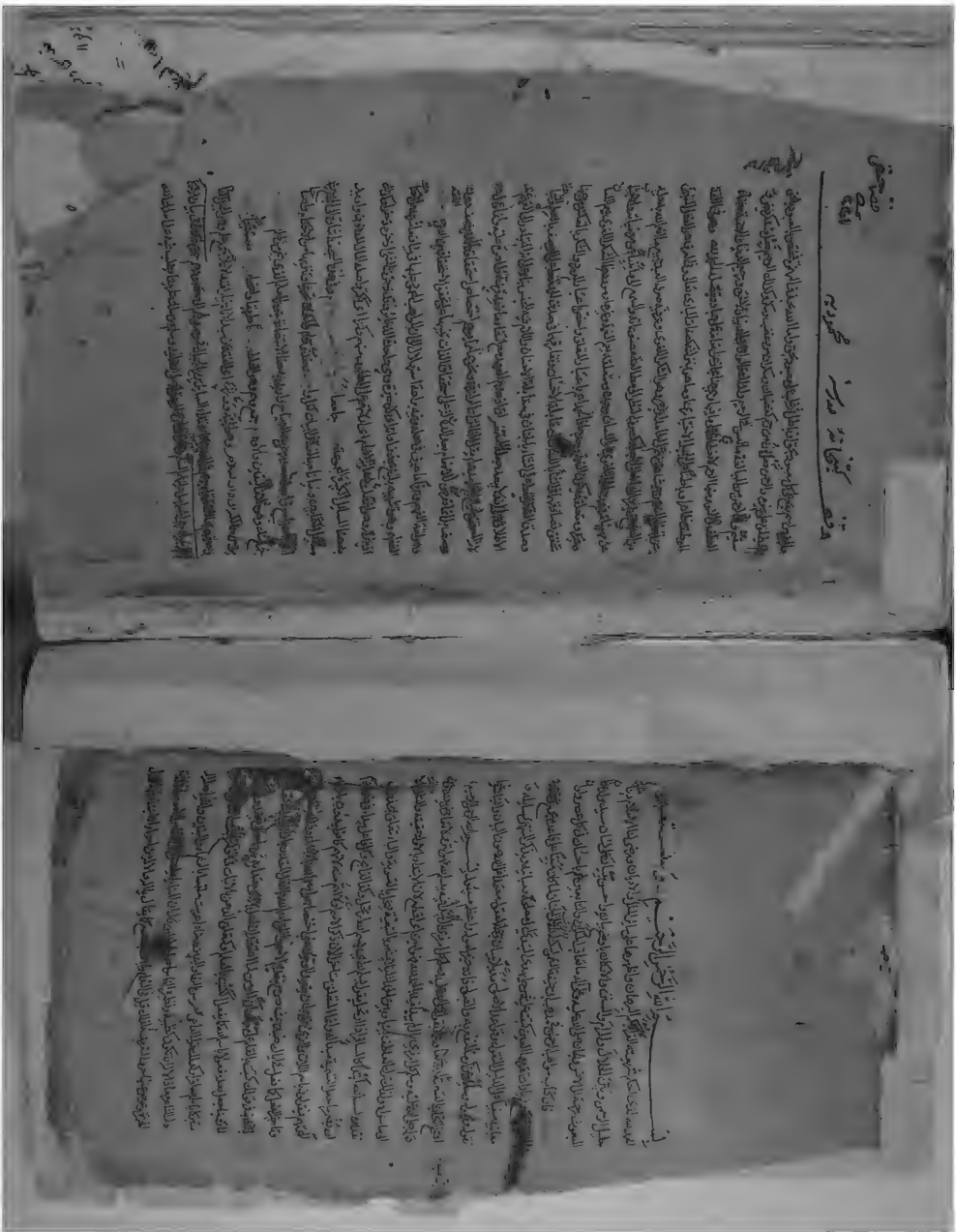
٢- وقفية المكتبة المحمودية.

٣- ختم.

آخر الكتاب: (بخلاف ما إذا أدى بأمرهم، لأنه يرجع عليهم بما أدى، فملكوه بالضم، والله أعلم).

وقد تفضل عليّ بإحضار مصورتها من المملكة العربية السعودية (على القرص المدمج)، الأستاذ الدكتور منير حميد البياتي حفظه الله ورعاه، الأستاذ في المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية. فله كل الشكر والتقدير، جزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزت لهذه النسخة بحرف (ح).





## المجلد الثاني:

عُنْوَان المخطوطة: البُرْهَانُ شَرْحُ مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ.

مصدرها: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (السُّعُودِيَّة)، مَكْتَبَةُ المَلِكِ عَبْدِ العَزِيزِ، المَدِينَةُ المُنَوَّرَةُ.

رقم تصنيفها: ٢٥٤.

أصلها: مَكْتَبَةُ المَحْمُودِيَّة. رقم الحفظ: ٩٦٠.

اسم الناسخ: الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ، الشَّهْرُ بِالقَبَانِي، الدَّمِيَّاطِيُّ بِلْدًا، الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا.

تَارِيخ النسخ: يوم السبت المُبَارَك، ستة وعشرون خلت من جمادى الثاني، سنة ١١١١هـ.

نوع الخط: نسخ.

شكلها: هي نسخة جيدة.

وُكِّتَبَ المَتْنُ (مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ) بِالْحَبْرِ الْأَحْمَرِ. وَكُتِبَ شَرْحُهُ (البُرْهَانُ) بِالْحَبْرِ الْأَسْوَدِ.

عدد أوراقها: ٣٥٧ ورقة، أي: ٧١٤ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٣٣ سطرًا.

عدد كلمات السطر: ١٦ كلمة تقريبًا.

المقاس: ٢٩ سم × ٢٠ سم.

كَمَالُهَا: من كتاب النكاح، إِلَى نِهَآيَةِ الكِتَابِ.

صفحة العُنْوَان: فيها:

١ - وقفية مُحَمَّدَ عَابِدِ السَّنْدِيِّ، فِي رَبِيعِ الْآخِرِ، سَنَةِ ١٢٤٩هـ.

٢- وقفية المكتبة المحمودية.

٣- ختم.

آخر الكتاب: (وقد تم هذا الجزء الثاني من شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، وهذا الشرح المسمى بالْبُرْهَان، كلا الشرح والمتن للعلامة خاتمة المحققين، ورئيس الحذاق، والجهابذة المدققين، العلامة الْبُرْهَان الترابلسي<sup>(١)</sup>، أعاد الله علينا وعلى الْمُسْلِمِينَ من بَرَكَاتِهِ، ونفعنا بإمداداته، آمين.

وكان الفراغ من نسخ هذا الجزء الْمُبَارَك، يوم السبت الْمُبَارَك، ستة وعشرون خلت من جمادى الثاني، سنة ألف ومائة وأحد عشر هِجْرِيَّة، على يد الْفَقِير الْفَانِي عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُؤُنْس، الشهير بِالْقَبَانِيِّ، الدُّمِيَّاطِيِّ بِلْدَا، الشَّافِعِيِّ مَذْهَبًا.

وكان كتابته من نسخة قد كُتِبَتْ من نسخة نُقِلَتْ من مسوِّدة مؤلفها، وحسبنا الله ونعم الْوَكِيل، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وصحبه، عدد خلق الله بدوام<sup>(٢)</sup> ملك عَزَّ وَجَلَّ، آمين<sup>(٣)</sup>، تم<sup>(٤)</sup>.

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارٍ مُصَوِّرَتِهَا من الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ (على القرص المدمج)، الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُنِيرُ حَمِيدِ الْبَيَّاتِيِّ حفظه الله ورعاه، الْأُسْتَاذُ فِي الْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْقَضَاءِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الرِّيَّاض، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ. فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزت لهذه النسخة بحرف (ح).

(١) صوابه: الطَّرَابُلْسِيُّ.

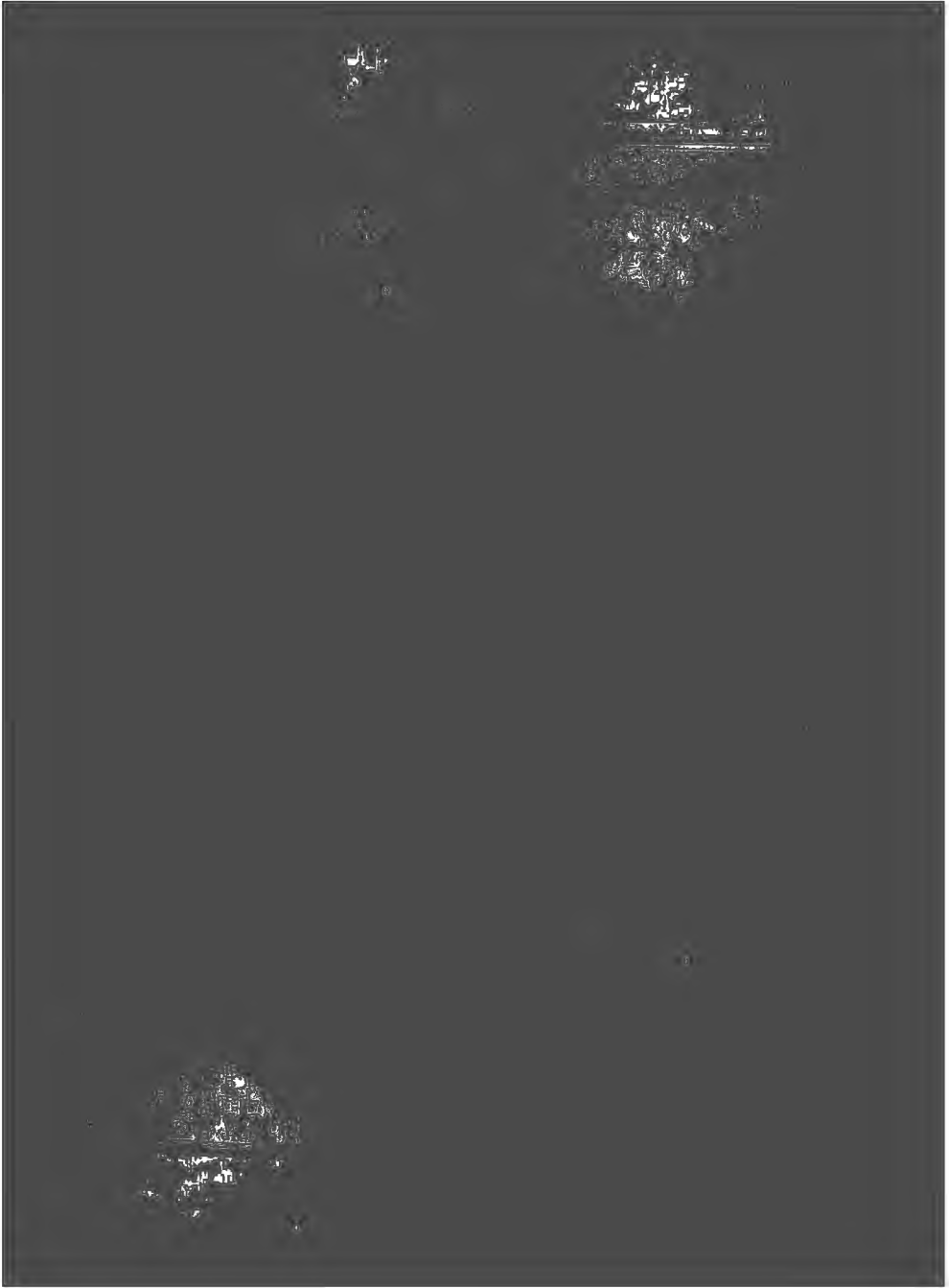
(٢) بدوام: كُرِّرَتْ مرتين.

(٣) آمين: كُرِّرَتْ سبع مرات.

(٤) تم: كُرِّرَتْ مرتين.



صفحة عُنْوَان نسخة (ح)، القسم الثاني



الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (ح)، القسم الثاني



## النسخة الثامنة:

وهي جلدان.

## الجلد الأول:

عُتُوَانُ المخطوطة: شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: مَكْتَبَةُ الفاتح، إسطنبول، تُرْكِيَا.

رقم تصنيفها: K, 1937.

رقم الحفظ: ١٨٣٩.

نوع الخط: نسخ.

شكلها: هي نسخة جيدة.

وَكُتِبَ المتن (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ) بالحبر الأَحْمَر. وَكُتِبَ شرحه (البُرْهَان) بالحبر

الْأَسْوَد.

عدد أوراقها: ٣٥٩ ورقة، أي: ٧١٨ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٢٥ سطراً.

عدد كلمات السطر: ١١ كلمة تقريباً.

كَمَالُهَا: من بَدَايَةِ الكتاب، إلى آخر شرح الْعِبَادَات.

صفحة الْعُنْوَان: فيها أَخْتَام.

آخر الكتاب: (والتقرب هو المقصود للرب المَعْبُود. هَذَا آخر شرح الْعِبَادَات،

ويتلوه الْبَيُوتُ من المعاملات، وفقنا الله لأقوم الطرقات).

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنْ تُرْكِيَّا (على القرص المدمج)، الأخ  
الفاضل الدكتور إِسْمَاعِيلُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ نَجْمُ الدِّينِ الْكُورَانِيَّ حَفَظَهُ اللهُ وَرَعَاهُ، زَمِيلِي  
فِي مَرَحَلَةِ الدُّكْتُورَاهِ، وَالْمُدْرَسِ فِي كُلِّيَّةِ الْقَانُونِ وَالسِّيَاسَةِ، جَامِعَةِ دَهْلُو، الْعِرَاقِ. فَلَهُ  
كُلُّ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ، وَجَزَاهُ اللهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

رَمَزَهَا: رَمَزْتُ لِهَذِهِ النُّسخَةِ بِحَرْفِ (ف).





## الجلد الثاني:

عُنْوَانُ المَخْطُوطَةِ: شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: مَكْتَبَةُ الفَاتِح، إِسْطَنْبُول، تُرْكِيَا.

رقم تصنيفها: K, 1938.

رقم الحفظ: ١٨٤٠.

تَارِيخُ النسخ: سنة ١١٨ هـ<sup>(١)</sup>.

نوع الخط: معتاد.

شكلها: هي نسخة جيدة.

وَكُتِبَ المِتن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) بِالْحَبْرِ الْأَحْمَرِ. وَكُتِبَ شَرْحُهُ (الْبُرْهَانُ) بِالْحَبْرِ الْأَسْوَدِ.

عدد أوراقها: ٦٥٢ ورقة، أي: ١٣٠٤ صفحات.

عدد أسطر الصفحة: ٢٥ سطراً.

عدد كلمات السطر: ٩ كلمات تقريباً.

كَمَالُهَا: من كتاب البَيُوع، إِلَى نِهَايَةِ الكِتَابِ.

صفحة العُنْوَان: فيها:

مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ، فُرُوعُ، الجزء الثاني.

جلد ثاني شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

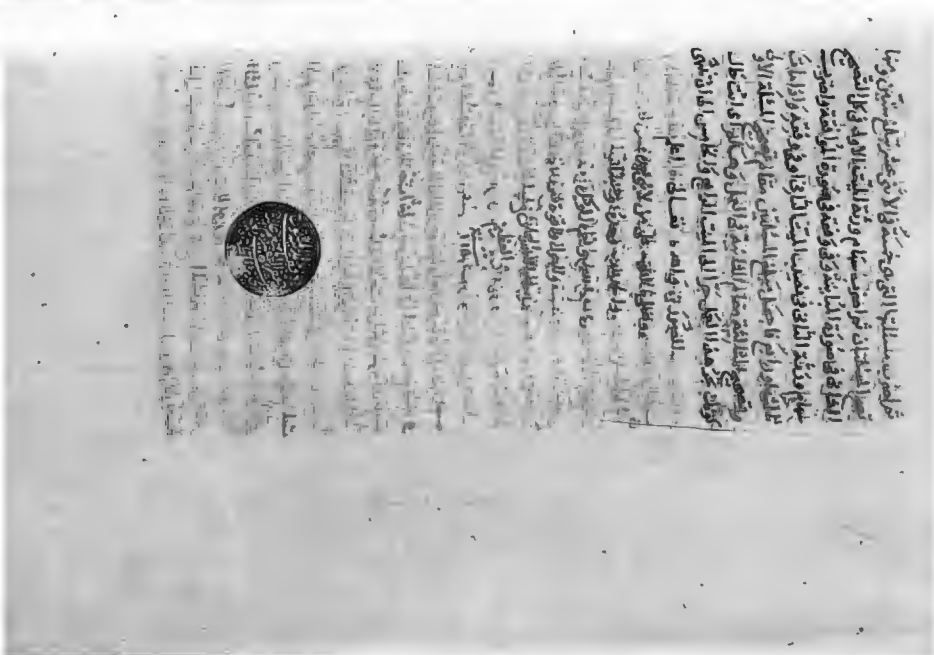
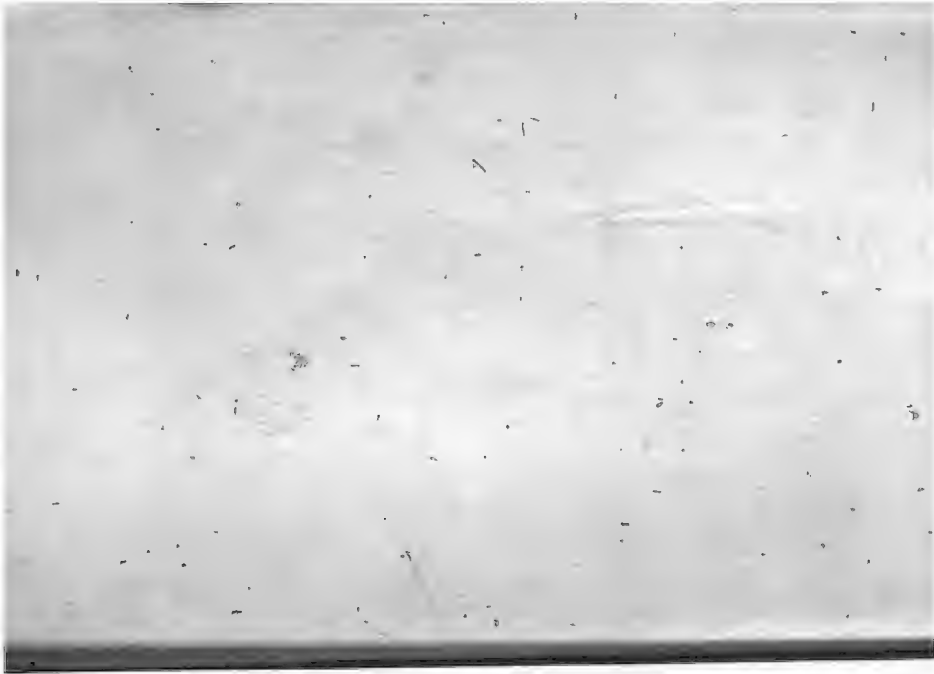


آخر الكتاب: (والله تعالى أعلم. وصلى الله على من لا نبي بعده، والحمد لله وحده، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. سنة ١١٨<sup>(١)</sup>).  
وبعده ختم الوقف.

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنْ تُرْكِيَّا (على القرص المدمج)، الأخ  
الفاضل الدكتور إِسْمَاعِيلُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ نَجْمُ الدِّينِ الْكُورَانِي حفظه الله ورعاه، زَمِيلِي  
فِي مَرَحَلَةِ الدُّكْتُورَاةِ، والمدرس فِي كُليَّةِ الْقَانُونِ وَالسِّيَاسَةِ، جَامِعَةِ دَهوك، الْعِرَاقِ. فله  
كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزت لهذه النسخة بحرف (ف).





## النسخة التاسعة:

عُنْوَانُ المَخْطُوطَةِ: كِتَابُ الْبُرْهَانِ شَرْحُ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، كَلَامُ الْمَتْنِ وَالشَّرْحُ لِمَوْلَانَا خَاتَمَةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَرَأْسِ الْمَدْقِقِينَ، الْعَلَامَةِ الْفَهَامَةِ، الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ، الشَّهِيرِ بِالْبُرْهَانِ التَّرَابِلْسِيِّ<sup>(١)</sup>.

مَصْدَرُهَا: عِمَادَةُ سُؤُونَ الْمَكْتَبَاتِ، الْمَكْتَبَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ، قِسْمُ الْمَخْطُوطَاتِ، جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ بْنِ سُعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ.

رَقْمُ تَصْنِيفِهَا: هَذِهِ الْمَخْطُوطَةُ تَمَثِّلُ النِّصْفَ الْأَوَّلَ مِنْ كِتَابِ الْبُرْهَانِ، وَمُقَسَّمَةٌ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، وَأَرْقَامُ تَصْنِيفِهَا هِيَ: ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١.

أَصْلُهَا بِأَقْسَامِهَا الْأَرْبَعَةِ: رَوْضَةُ خَيْرِي، مِصْر. رَقْمُ الْحِفْظِ: ٧٥٣.

اسْمُ النَّاسِخِ: مُحَمَّدُ يُوسُفَ عَلِيَّ بْنِ حَافِظِ أَحْمَدَ عَلِيَّ الْبُهَوَالِي، ثُمَّ الْمَدَنِيِّ.

تَارِيخُ النَّسْخِ: ١٧ شَهْرُ شَعْبَانَ الْمُعْظَمِ، سَنَةِ ١٣٧٤ هِجْرِي.

نَوْعُ الْخَطِّ: نَسْخٌ.

شَكْلُهَا: هِيَ نَسْخَةٌ جَيِّدَةٌ.

وَكُتِبَ الْمَتْنُ (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) بِالْخَبْرِ الْأَحْمَرِ. وَكُتِبَ شَرْحُهُ (الْبُرْهَانُ) بِالْخَبْرِ الْأَسْوَدِ.

عَدَدُ أَوْرَاقِهَا:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: ٤٠٥ صَفَحَاتٍ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: ٤١٣ صَفْحَةً.

(١) صَوَابُهُ: الطَّرَابِلْسِيُّ.

والقسم الثالث: ٤٠٢ صفحة.

والقسم الرابع: ٢٤٢ صفحة.

عدد أسطر الصفحة في الأقسام الأربعة: ٢٢ سطراً.

عدد كلمات السطر في الأقسام الأربعة: ٨ كلمات تقريباً.

مقاس الأقسام الأربعة: ٢٣ سم × ١٧ سم.

كَمَالُهَا: النسخة ناقصة.

وهي من بِدَايَةِ الكتاب، إِلَى قولهِ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا أَدَى بِأَمْرِهِمْ، لِأَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ بِمَا أَدَى، فَمَلِكُوهُ بِالضَّمَانِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)، وَهُوَ نِهَآيَةُ النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِتَابِ.

صفحة العُنْوَانِ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ: فِيهَا:

كِتَابُ الْبُرْهَانِ شَرْحُ مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ، كِلَا الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ لِمَوْلَانَا خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ، وَرئيس المدققين، العلامة الفهامة، الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ، الشَّهِيرُ بِالْبُرْهَانِ التَّرَابُلُسِيِّ<sup>(١)</sup> الْحَنْفِيِّ، نَفَعْنَا اللَّهُ بِهِ، وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ، وَبَرَكَاتِ عُلُومِهِ، فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

آخِرُ الْكِتَابِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: (وَتَمَامُ أَحْكَامِهِ مَذْكُورَةٌ فِي بَابِ الْمَسْجِدِ مِنْ قَاضِي خَانَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. قَدْ تَمَّ الْجُلْدُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ الْبُرْهَانِ شَرْحُ مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ. وَيَلِيهِ الْجُلْدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْبُرْهَانِ، أَوَّلُهُ: بَابُ الْوَتْرِ وَالنَّوَافِلِ إلخ).

الْقِسْمُ الثَّانِي: (وَسَنَذَكُرُ سُنَنَهُ وَأَدَابَهُ وَمَا يَكْرَهُ فَعْلُهُ فِي فَصْلِ أَفْعَالِ الْحَجِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَدْ تَمَّ الْجُلْدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْبُرْهَانِ شَرْحُ مَوَاهِبِ الرِّحْمَنِ. وَيَلِيهِ الْجُلْدُ الثَّالِثُ،

(١) صَوَابُهُ: الطَّرَابُلُسِيُّ.

أوله: فصل في وقت الحج ومَوَاقِيتُ الإحرام).

القسم الثالث: (وإنما اختلفا في مقدار المسافة، والمستأجر يثبتها ببيته، فتقبل ويقضى له، والله أعلم. قد تم الجلد الثالث من كتاب البُرْهَانِ شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ. ويليه الجلد الرابع، أوله: باب تنويع الأجير وحكمه وتَوَابِعُ الإجارة).

القسم الرابع: (بخلاف ما إذا أدى بأمرهم، لأنه يرجع عليهم بما أدى، فملكوه بالضمان، والله تعالى أعلم. تم النصف الأول من كتاب البُرْهَانِ شرح مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، ويليه: كتاب النكاح في الجلد الثاني، وبه يتم الكتاب إن شاء الله تعالى، في يوم الجمعة المُبَارَك، وقت العَصْرِ، ثالث عشر شهر شَوَّال، أحد شهور سنة ١١٢٢ اثنين وعشرين ومائة وألف، على يد كاتبه لنفسه، ثم لمن شاء الله من بعده، الفقير إلى رحمة ربه الغني، إبراهيم بن حسن بن مُحَمَّد أمين بن ميرغني البُخَارِيِّ الحُسَيْنِيِّ الحِذْرِيِّ، كان الله له ورحم والده والديه، وغفر له ولهم ولإخوانه المُسْلِمِينَ، أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

ناسخه: الفقير إلى الله تعالى، مُحَمَّد يُوْسُف عَلِي بن حافظ أَحْمَد عَلِي البهوبالي، ثم المَدَنِيِّ. ١٧ شهر شَعْبَانَ المعظم، سنة ١٣٧٤ هِجْرِي).

وهذا يعني أن مُحَمَّد يُوْسُف البهوبالي نقلها من النسخة التي كتبها إبراهيم بن حسن بن مُحَمَّد أمين البُخَارِيِّ الحُسَيْنِيِّ المذكور آنفاً.

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ (على فلاش USB)، الأستاذ الدكتور مُنِير حَمِيد البَيَاتِي حفظه الله ورعاه، الأستاذ في المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سَعُود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية. فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ر).





الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (ر)





## النسخة العاشرة:

عُنْوَانُ المخطوطة: بُرْهَانُ شَرْحِ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

مصدرها: مَكْتَبَةُ الغَزَالِيِّ، مخطوطات وكتب قديم، مدير إحسان الله، باكستان.

رقم تصنيفها: P-739.

نوع الخط: معتاد.

شكلها: هي نسخة جيدة.

ومكتوبة كلها بالحرر الأسود.

عدد أوراقها: ٤٨١ صفحة.

عدد أسطر الصفحة: ٢٥ سطراً.

عدد كلمات السطر: ١٤ كلمة تقريباً.

كمالها: النسخة ناقصة.

وهي الجلد الثاني، من بداية كتاب النكاح.

وآخر المخطوطة قوله: (وشرط إحصان الرجم الحرية، لأن الإحصان ينطلق

عليهما، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾).

وهذه الجملة من كتاب الحدود، وسقط ما بعدها.

صفحة العُنْوَان: فيها:

١ - فِهْرِسْتُ الجلد الثاني من بُرْهَانِ شَرْحِ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

٢ - ختم مَكْتَبَةِ الغَزَالِيِّ.

آخر الكتاب: (وشرط إحصان الرجم الحرية، لأن الإحصان ينطلق عليهما، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾).

وقد تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِإِحْضَارِ مُصَوِّرَتِهَا مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ (على القرص المدمج)، الأستاذ الدكتور مُنِير حَمِيد الْبَيَّاتِي حفظه الله ورعاه، الأستاذ في المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سَعُود الإسلامية، الرياض، الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ. فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله خير الجزاء.

رمزها: رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ك).







### عَمَلِي فِي التَّحْقِيقِ

يتلخص عَمَلِي فِي تَحْقِيقِ الْكِتَابِ بِمَا يَأْتِي:

- ١- قَابَلْتُ النُّسخَ الْخَطِيَّةَ، وَأَشَرْتُ إِلَى جَمِيعِ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا فِي الْهَامِشِ.
- ٢- جَعَلْتُ الْأَصْلَ فِي التَّرْجِيحِ عِنْدَ اخْتِلَافِ النُّسخِ فِي كَلِمَةٍ مَا، هُوَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الطَّرَابُلُسِيُّ فِي النُّسخَةِ الْأُمِّ، إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ نَادِرَةٍ يَتَضَحُّ سَبْقُ الْقَلَمِ فِيهَا جَلِيًّا، وَأَشَرْتُ إِلَيْهَا فِي مَوَاضِعِهَا.
- ٣- تَلْتَبَسُ أحيانًا عَلَيَّ قِرَاءَةُ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ مِنَ النُّسخَةِ الْأُمِّ، فَتَتَضَحُّ لِي قِرَاءَتُهَا بَعْدَ مَقَارَنَتِهَا بِالنُّسخِ الْأُخْرَى.
- فَفِي مَرَّاتٍ عَدِيدَةٍ، كُنْتُ أَقْرَأُ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ مِنَ النُّسخَةِ الْأُمِّ بِشَكْلِ مَعِينٍ، لَكِنْ لَمْ يَتَضَحَّ لِي صَوَابُهَا إِلَّا بَعْدَ أَنْ قَابَلْتُ جَمِيعَ النُّسخِ الْأُخْرَى. مِثْلُ: كَتَبَ (بِقَاعِدَتِهَا)، وَرَأَيْتُ مِثْلَهَا فِي نُسْخٍ أُخْرَى، لَكِنْ بَعْدَ إِتْمَامِ مُقَابَلَةِ كُلِّ النُّسخِ وَفَهْمِ الْمَعْنَى مِنَ (الْبُرْهَانِ)، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ صَوَابَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ هُوَ (بِقَاءُ عَدَّتِهَا).
- ٤- كَتَبْتُ النَّصَّ حَسَبَ الرِّسْمِ الْإِمْلَائِيِّ الْحَدِيثِ، وَضَبَطْتُ كِتَابَةَ الْهَمْزَةِ.
- ٥- فَصَلْتُ الْفُقَرَاتِ عَنْ بَعْضِهَا وَفُقَّ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى، مِمَّا يَسَاعِدُ عَلَى فَهْمِ النَّصِّ وَتَوْضِيحِهِ.
- ٦- وَضَعْتُ عِلَامَاتِ التَّرْقِيمِ فِي مَوَاضِعِهَا.
- ٧- ضَبَطْتُ كَثِيرًا مِنَ الْكَلِمَاتِ بِالشَّكْلِ، إِبْعَادًا لِلِالْتِبَاسِ فِي قِرَاءَتِهَا.
- ٨- شَرَحْتُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ لُغَوِيٍّ، مِنْ قَوَامِيسِ اللُّغَةِ، وَخَاصَّةً كِتَابِي:

(المُصْبَاحُ الْمُنِيرُ لِلْفَيُومِيِّ)، و(المُغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ لِلْمُطَرِّزِيِّ)، الْمُخْتَصَّصَيْنِ بِلُغَةِ كِتَابِ الْفِقْهِ.

٩- شَرَحْتُ كَثِيرًا مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، مِنْ كِتَابِ الْفِقْهِ الْحَنْفِيِّ خَاصَّةً، أَوْ مِنْ كِتَابِ (الْبُرْهَانِ).

١٠- تَرَجَمْتُ لِلْأَعْلَامِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَتْنِ، سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ أَعْلَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالْفُقَهَاءِ، أَوْ أَعْلَامِ الْأَمَاكِنِ.

١١- بَيَّنْتُ الْخِلَافَاتِ الْفِقْهِيَّةَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ.

١٢- ذَكَرْتُ أَدِلَّةً لَكَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ، اقْتَبَسْتُهَا مِنْ كِتَابِ (الْبُرْهَانِ)، وَكِتَابِ الْفِقْهِ الْأُخْرَى.

١٣- وَضَعْتُ الرَّمْزَ (●) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنْ مَا بَعْدَهُ هُوَ فِي لَوْحَةٍ نَسَخَةٌ (م) الْمَذْكُورَ رَقْمَهَا فِي مُسْتَطِيلٍ، بِجَانِبِ صَفْحَةِ الْكِتَابِ، تَسْهِيلًا لِلرُّجُوعِ إِلَيْهَا.

١٤- الْعَنَاوِينَ الَّتِي وَضَعْتُهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ [ ] هَكَذَا، هِيَ إِضَافَةٌ مِنْ عِنْدِي، وَلَيْسَتْ مِنْ (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ)، أَرَدْتُ بِهَا التَّوْضِيحَ.

١٥- أُسْلُوبُ الشَّيْخِ الطَّرَابُلسِيِّ فِي كِتَابِهِ: (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ) الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي مُقَدِّمَتِهِ، هُوَ أُسْلُوبٌ عَسِيرٌ، تَصْعَبُ الْإِحَاطَةُ بِهِ، مِمَّا جَعَلَ كَثِيرًا مِنْ عِبَارَاتِهِ مَغْلَقَةً، فَقَوْلُهُ مِثْلًا فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَقْوَالِ:

(فَدَلَّلْنَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا خَالَفَهُ صَاحِبَاهُ بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً أَوْ مُقَدِّمًا، إِلَّا أَنْ تَقَعَ تَعْرِيفًا لِمَعَانِي الْكُتُبِ أَوْ الْحَقَائِقِ، خَالِيَةً عَنِ الْإِرْدَافِ، أَوْ حَالًا، أَوْ يَذْكَرُ فِيهَا لَفْظٌ عِنْدَنَا بِلا إِرْدَافٍ أَحَدُ أَثْمَتِنَا ...).

فَإِنْ اقْتَسَمَ الْقَوْلَانِ طَرَفِي النِّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، لَمْ نَرُدْفِ إِلَّا لِتَشْبِيهِهِ أَوْ تَوْضِيحِهِ، وَإِلَّا أَرَدَفْنَاهَا بِضَمِيرِ التَّنْيَةِ لِبَيَانِ مَذْهَبِهَا بِأَيِّ الْجَمْلِ شِئْنَا لِأَمْنِ اللَّبْسِ.



ويدل على قول أبي يُوسُف إذا خالف صاحبيه بمُضَارِع استتر فاعله الغائب.

وعلى قول مُحَمَّد إذا خالف شَيْخِيهِ بِمَاضٍ استتر فاعله الغائب.

والإرداف وعدمه فيهما كما سبق).

وهذه الرموز هي شأن المُقَدِّمَة كلها، التي أشار بها إلى الخلافات الفقهية.

وهذا هو السبب فيما أرى في عزوف الكثير عن العناية به.

إلا أن الشَّيْخ الطَّرَابُلسِيَّ حين شرح كتابه: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، بكتابه الحافل: (الْبُرْهَان)، فتح مغاليق هذه الرموز في كل مسألة ذكرها في (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، وعزاها إلى أصحابها.

فصار الكتاب بهذا الشَّرْح واضحاً جداً لا لبس فيه.

لذلك رأيت من الضروري:

أن أثبت ما شرحه في كتابه (الْبُرْهَان)، وأعزو كل قول إلى صاحبه من خلاله، وأشرح عباراته من كلامه، (وأهل مكة أدرى بشعابها)، فهو الذي اختار ألفاظه، وأسند الأقوال إلى أصحابها، واختار الأدلة التي احتج بها لذلك القول.

وهو وإن أخذ مني جهداً ليس بالقليل، وأكثر من الهوامش، لكنه صار الآن كتاباً يستفيد منه العامي، والمبتدئ، والمتنهي.

١٦- في كثير من مسائل كتاب (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، أشرت إلى كتب الفقه التي تناولتها، مثل: الأصل، والجامع الصغير، ومختصر الطحاوي، وشرحه للجصاص، والقُدُورِيَّ وشروحه، والمبسوط، وبدائع الصنائع، والهداية وشروحها، والكنز وشروحه، وغيرها من كتب الحنفية.

١٧- حصلت على عشر نسخ من المخطوط، هي:

نسخة م وهي نسخة المؤلف الأصلية، ونسخة س، ونسخة ن، ونسخة ف، وهذه

النسخ الأربعة هي مخطوط: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ، وشرحه: البُرْهَان)، وقد تميز فيها المتن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ)، حيث كُتِبَ باللون الأحمر.

ونسختان من متن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) فقط، وهما: نسخة غ، ونسخة ي.

أما النسخ الأربعة الباقية فهي:

نسخة ت، وهي مُصَوَّرَةٌ من ثُوْنُس، لَكِنِ التصوير غير ملون، فلم يتميز فيها المتن عن الشَّرْح.

ونسخة ح، وهي نسخة المَحْمُودِيَّة، وهي مُتَعَبَةٌ لكثرة ما ورد فيها من تَصْحِيفٍ وتحريف.

ونسخة ر، مكتوبة بقلم حَدِيث سنة ١٣٧٤ هـ، وتمثل النصف الأول من البُرْهَان.

ونسخة ك، مكتوبة بقلم حَدِيث أيضاً، بدون تَارِيخ، وتصويرها غير ملون، فكان متن (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ) فيها غير مميز.

وقد ابتدأتُ بِتَحْقِيقِ الكتابِ على هَذِهِ النسخ جميعاً، ووصلتُ بالمُقَابَلَةِ بين النسخ إلى: (باب المسح على الخُفَيْن).

لَكِنِّي استبعدتُ النسخ الأربعة الأَخِيرَةَ، وهي: (ت، ح، ر، ك)، لما ذكرتُ من حالها آنفاً.

واكتفيتُ أخيراً بِسِتِ نسخ، هي: م، س، غ، ن، ي، ف.

وكانت نسخة م هي نسخة المؤلف، واستعنتُ بِبَاقِي النسخ الأُخْرَى في إزالة الاشتباه في قِرَاءَةِ بعض كلمات نسخة م، وقابلتُ بين هَذِهِ النسخ جميعها، وحرصتُ على ذكر جميع الخلافات بينها، فلو لم أَعْتَمِدِ النسخ الأُخْرَى غير نسخة الأم (م)، لأمكن أن يشك في صحة عَمَلِي مَنْ وقف على نسخة أُخْرَى ووجد فيها نصاً مخالفاً لما في نسخة م.

# القسم الثاني

تحقيق نص كتاب

مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ



## ● بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup>

نسخة م  
لوحة  
٢

(١) (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ):

افتتح الكتاب بالتسمية تأسيساً بكتاب الله تعالى، وعملاً بقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ). / البرهان للطربالسي، نسخة م، لوحة ٢.  
والحديث رواه أحمد في مسنده، ج ١٤ ص ٣٢٩، رقم ٨٧١٢، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ، - أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ -).

الباء: إما للاستعانة أو المصاحبة، واختلفوا في الأرجح منهما. فذهب الزمخشري إلى أرجحية المصاحبة. وذهب الألوسي إلى أن الاستعانة أولى، بل يكاد أن تكون متعينة، إذ فيها من الأدب والاستكانة وإظهار العبودية ما ليس في دعوى المصاحبة.

واختلف في مُتَعَلِّق الجار:

فذهب الطبري إلى تقديره أتلو.

وذهب النحويون إلى تقديره أبتدى، بدليل قوله ﷺ: كل أمر ذي بال لا يُبْدَأُ فيه باسم الله فهو أقطع.

رُوح المَعَانِي ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٦، وفيه حجج القولين. والكشاف للزمخشري ص ٢٥.

واختلفوا في اشتقاق الاسم على وجهين:

فقال البصريون: هو مشتق من السُّمُو، وهو العلو والرَّفْعَة، لأن صاحبه بمنزلة المرتفع به.

وقال الكوفيون: مشتق من السَّمَة، وهي العلامة، لأن الاسم علامة لمن وُضِعَ له.

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٥٤.

## [مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ وَمَنْهَجُهُ]

الحمد لله الذي جعل

واختلفوا في اشتقاق لفظ الجلالة (الله) على قولين:

**القول الأول:** إنها لفظة غير مشتقة من شيء أصلاً، بل هو اسم عَلَم انفرد به الحق سبحانه، كَأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ. وهو قول الشافعي، وأبي حنيفة، والخطابي، والغزالي، واختاره الرازي، وهو أحد قولي الخليل، وسيبويه، والمبرد، وأكثر المحققين.

**القول الثاني:** هي لفظة من الأسماء المشتقة. وهو قول جمهور المعتزلة، وكثير من الأدباء.

شرح أسماء الله الحسنى للرازي ص ١٠٦.

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، اسمان مشتقان من الرحمة. وفي تفسيرهما أقوال، منها:

الرَّحْمَنُ أخص من الرَّحِيمِ، ولذلك لا يُسَمَّى به غير الله تعالى، والرَّحِيمُ قد يُطلق على غيره، فيقال: رجل رَحِيمٌ، ولا يقال: رَحْمَنٌ.

وقيل: الرَّحْمَنُ هو رَحْمَنٌ بجميع الخلق في الدنيا والآخرة، والرَّحِيمُ بالمؤمنين خاصة.

المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ص ٦١. والعقيدة الإسلامية ومذاهبها: د. فحطان عبد الرحمن الدوري ص ٣٣٢.

(١) الحمد لغة: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل، أي: التعظيم.

فخرج باللسان: الثناء بغيره، كالحمد النفسي.

وخرج بالاختياري: المدح، فإنه يعم الاختياري وغيره، فتقول: مدحت اللؤلؤة على حسنها، دون حمدتها.

وخرج بالتبجيل: ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية، نحو قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ - الدخان: ٤٩.

والحمد عرفاً: هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره، سواء كان ذكراً باللسان، أم اعتقاداً ومحبةً بالجنان، أم عملاً وخدمةً بالأركان.

فمورد اللغوي هو اللسان وحده، ومتعلقه يعم النعمة وغيرها.

مَوَاهِب<sup>(١)</sup> الْفِقْهِ<sup>(٢)</sup> ذَخِيرَةٌ لِهَدَايَةِ الْأَنَامِ، وَكَنْزٌ حَاطِيٌّ لِدُرَرِ مَجْمَعِ الْأَسْرَارِ وَالْأَحْكَامِ، وَتَبَيَّانًا لِكُلِّ وَاجِبٍ وَمَنْدُوبٍ وَحَرَامٍ، وَإِصْبَاحًا يَنْجِي مِنْ ظُلَمِ الشُّكُوكِ وَالْأَوْهَامِ، وَمِنْهَا جَأٌ قَوِيًّا يَهْدِي إِلَى دَارِ السَّلَامِ، وَوَرِثَةٌ عَنْ سَيِّدِ الْأَنَامِ، خِيَارُ أُمَّتِهِ الْأَعْلَامِ<sup>(٣)</sup>، حَتَّى غَدُوا فِي بَيَانِ الْأَحْكَامِ، كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ<sup>(٤)</sup>.

ومورد العرفي يعم اللسان وغيره، ومتعلقه تكون النعمة وحدها.

فَاللُّغَوِيُّ أَخْصَ بِاعْتِبَارِ الْمَوْرَدِ، وَأَعَمَّ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ. والعرفي بالعكس.

مُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٤.

وانظر: أَسْنَى الْمَطَالِبِ ج ١ ص ٣. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ص ٤٣.

(١) مَوَاهِب: جمعٌ، مفردة: مَوْهَبَةٌ، وهي الْعَطِيَّةُ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (وَهَبَ) ص ١١١٧.

(٢) الْفِقْهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ: الْفَهْمُ.

لَكِنْ وَرَدَتْ عَلَيْهِ قِيُودٌ، فَقَالَ الشَّيْرَازِيُّ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ: الْفِقْهُ فَهْمُ الْأَشْيَاءِ الدَّقِيقَةِ، فَلَا يُقَالُ: فَفْهْتُ أَنْ السَّاءَ فَوْقَنَا. / شَرْحُ اللَّمَعِ لِلشَّيْرَازِيِّ ج ١ ص ١٥٧.

وَذَهَبَ الرَّازِيُّ فِي الْمَحْصُولِ، وَابْنُ الْقَيِّمِ فِي إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ، وَالْجُرْجَانِيُّ فِي تَعْرِيفَاتِهِ، إِلَى أَنَّ الْفِقْهَ عِبَارَةٌ عَنْ فَهْمِ غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ. / الْمَحْصُولُ لِلرَّازِيِّ ج ١ ص ٧٨. وَإِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ ج ١ ص ٢٩٨. وَالتَّعْرِيفَاتُ لِلْجُرْجَانِيِّ ص ١٦٨.

وَالْفِقْهُ اضْطِلَاحًا: هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمَكْتَسَبِ مِنْ أَدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ.

انظر تفصيل هذه التعاريف، وغيرها، في: مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام وأسباب اختلافهم: د. قُحْطَانُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ ص ٩ وما بعدها.

(٣) الْأَعْلَامُ: جمعٌ، مفردة عَلَمٌ، وهو الجبل العالي. وصفهم بها للاقتداء بهم في الدين، كاهتداء السائرين بالجبال في وُصُولِهِمْ إِلَى مَقْصُودِهِمْ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢.

وانظر: الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (علمه) ص ٦٧٥.

(٤) يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: (كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: فُؤَا بَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَلَا أَوَّلَ، أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ).

● ودونها السلف في أسفار<sup>(١)</sup> جسام، ليبقى نفعها العام على ممر الليالي والأيام، وتلقاها عنهم الخلف الكرام، حتى غدت علماء أمته العظام كأنبيا بني إسرائيل في التعلّم والإفهام.

ونظموا منشورها في فصول وأبواب، وجلّوها ببيان البيان في أحسن جلباب، تسهلاً للراغبين فيها من الطلاب، راجين بذلك الأجر والثواب، من الله الكريم الوهاب<sup>(٢)</sup>.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة أدّخرها عدة<sup>(٣)</sup> ليوم الحساب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، صلى الله

والحديث بهذا اللفظ في:

صحيح البخاري: ٦٠ كتاب أحاديث الأنبياء، ٥٠ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم ٣٤٥٥، ص ٧٣٢ عن أبي هريرة.

وانظره بألفاظ متقاربة في:

صحيح مسلم: ٣٣ كتاب الإمارة، ١٠ باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم ١٨٤٢ ص ٩١٦ عن أبي هريرة.

وسنن ابن ماجة: ٢٤ أبواب الجهاد، ٤٢ باب الوفاء بالبيعة، رقم ٢٨٧١، ج ٤ ص ١٢٦ عن أبي هريرة. قال الشيخ شعيب: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، وخرجه.

(١) السُّفَرُ: الكتاب، والجمع: أسفار، قال الله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَتَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ - الجمعة: ٥. / مُخْتَارُ الصُّحَااح، مادة (سفر) ص ١٢٧.

(٢) قوله: (ودونها السلف... الكريم الوهاب)، مثبت في نسخة م، لكن المؤلف أحاطها بخطوط، كأنه حذفها.

وهذا القول لم يثبت في النسخ: س، ت، غ، ن، ي، ح، ف، ر.

(٣) س، ح، ف، ر: كتب (عدة) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من ي: عدة.



عليه<sup>(١)</sup> وعلى آله وأصحابه<sup>(٢)</sup> المَوْصُوفِينَ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْكِتَابِ، وَالتَّابِعِينَ<sup>(٣)</sup> لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ<sup>(٤)</sup> الْحِشْرِ وَالْمَأْبِ.

وبعد:

فقد وضعتُ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى نَحْوِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي اخْتَرَعَهَا صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ<sup>(٥)</sup>، سَقَى اللَّهُ رَمْسَهُ<sup>(٦)</sup> صَوْبَ<sup>(٧)</sup> غَمَامِ<sup>(٨)</sup> الْخَافِقَيْنِ<sup>(٩)</sup>، بَحِثْ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ قَارِئُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنَهَا تُشِيرُ إِلَى خِلَافٍ أَوْ لَا<sup>(١٠)</sup>، وَإِذَا أَشَارَتْ<sup>(١١)</sup> يَعْلَمُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ عَلَى التَّفْصِيلِ بِأَتَمِّ وَجْهِهِ التَّخْصِيلِ، وَذَلِكَ بِمَجَرَّدِ قِرَاءَتِهَا، مِنْ غَيْرِ تَلْوِيحٍ بِرَقْمٍ، أَوْ تَصْرِيحٍ بِاسْمٍ، وَالرَّقُومِ<sup>(١٢)</sup> الْمَوْضُوعَةِ إِنَّهَا هِيَ كَحَاشِيَةٍ يَنْفَعُ وَجُودُهَا، وَلَا يَضُرُّ الْمَقْصُودَ عَدَمُهَا.

(١) س، ي، ف، ر: صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ.

غ: ﷺ.

(٢) سقط من ي: وأصحابه.

(٣) ف: وعلى التَّابِعِينَ. و (على) هي من الْبُرْهَانِ.

(٤) سقط من ح: يوم.

(٥) تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، وَبِمُؤَلَّفِهِ ابْنَ السَّاعَاتِيِّ، عِنْدَ الْكَلَامِ عَنْ مُؤَلَّفَاتِ الطَّرَافِلِيِّ.

(٦) الرَّئِيسُ: التَّرَابُ، تَسْمِيَةً بِالمَصْدَرِ، ثُمَّ سُمِّيَ الْقَبْرُ بِهِ. / الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (رَمَسْتُ) ص ٢٣٨.

(٧) الصَّوْبُ: المَطَرُ. / الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (صَوْبَ) ص ٣٥٠.

(٨) الْغَمَامُ: السَّحَابُ. / الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (غَمَمَ) ص ٤٥٤.

(٩) الْخَافِقَانِ: أَفُقَا المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ، لِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَخْفِقَانِ فِيهِمَا، أَي: يَضْطَرَبَانِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (خَفِقَ) ص ٧٧.

(١٠) ح: أَوْلَا.

(١١) ر: أَشَارَتْ إِلَيْهِ. و (إِلَيْهِ) هِيَ مِنَ الْبُرْهَانِ.

(١٢) ر: أَوِ الرَّقُومِ.

فدلّلنا على قول أبي حنيفة (رحمته الله) (١) إذا خالفه صاحبه (٢) بجملة اسميّة،

(١) سقط من ت، ي: رحمه الله عنه.

أبو حنيفة: هو النّعمان بن ثابت بن زوطى التّيميّ الكوفيّ. فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي. قيل: إنه من أبناء فارس. رأى أنس بن مالك وبعض الصحابة. كان خزاناً. قال الإمام الشّافعيّ: قيل لمالك بن أنس، هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السّارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحجته. وقال يونس بن عبد الأعلى: سمعت الشّافعيّ يقول: ما طلب أحد الفقه إلا كان عيلاً على أبي حنيفة. وإليه ينسب المذهب الحنفيّ. توفي سنة ١٥٠هـ على الصّحيح، في بغداد، ودُفن في الأعظميّة، وقبره مشهود.

الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ص ١٨٣ وما بعدها. وتَهذِبُ الكَمال ج ٧ ص ٣٣٩-٣٤٥. والجواهر المضية ج ١ ص ٤٩-٦٣. وتبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة النّعمان. والخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان. وأبو حنيفة لأبي زهرة.

(٢) (صاحبه) أبو يوسف، ومحمّد، رحمهما الله تعالى. / البرهان للطرابلسيّ، نسخة م، لوحة ٣.

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنّبة الأنصاريّ. أخذ عن أبي حنيفة، وهو المُقَدَّم من أصحابه. وولي القضاء لثلاثة خلفاء: المهديّ، والهادي، والرّشيد. كان إليه تولية القضاة في المشرق والمغرب. وهو أول من خوطب بقاضي القضاة، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة. وأملّى المسائل ونشرها، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض. قال أحمد وابن معين وابن المدينيّ: ثقة. مات ببغداد، سنة ١٨٢هـ، وقبره ظاهر معروف.

الجواهر المضية ج ٣ ص ٦١١-٦١٣. والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ص ٣٢٩-٣٣٤. وتاج التّراجم ص ٢٨٢-٢٨٣. وطبقات الحنفيّة لابن الجنايّ ص ١٠٣-١٠٥. والفوائد البهيّة ص ٣٧٢-٣٧٣. وأبو يوسف: محمّد مطلوب.

محمّد بن الحسن: بن فرقد الشّيبانيّ. أصله من دمشق من قرية حرستا. قدّم أبوه العراق، فولد محمّد في واسط. وصحب أبا حنيفة، وأخذ عنه الفقه، ثم عن أبي يوسف. وصنّف الكتب، ونشر علم أبي حنيفة. وروى الحديث عن مالك، ودون الموطأ، وحدّث به عن مالك. ولي قضاء الرّقة للرّشيد، ثم قضاء الرّيّ، وبها مات سنة ١٨٩هـ في اليوم الذي مات فيه الكسائيّ، فقال الرّشيد: دفنت الفقه والعريّة بالرّيّ. من كتبه: الأصل، والجامع

وإن<sup>(١)</sup> كان الخبر جُمْلَةً<sup>(٢)</sup> أو مُقَدِّمًا<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنْ تَقَعَ<sup>(٤)</sup> تعريفاً لمعاني الكتب<sup>(٥)</sup> أو الحَقَائِقِ<sup>(٦)</sup>، خالية عن الإرداف<sup>(٧)</sup>، أو حالاً<sup>(٨)</sup>، أو يُذَكَّر فيها لفظ عندنا<sup>(٩)</sup> بلا إرداف أحد أئمتنا<sup>(١٠)</sup>، أو تتضمن<sup>(١١)</sup> نسبة

الكَبِيرِ، والجَامِعِ الصَّغِيرِ، والسَّيَرِ الكَبِيرِ، والسَّيَرِ الصَّغِيرِ، والزِّيَادَاتِ، وهي كتب ظاهِر الروَاية الستة، والآثار، وغيرها.

الجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ٣ ص ١٢٢-١٢٧. وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ١٨٧-١٨٩. وَالِاتِّقَاءُ فِي فَصَائِلِ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ الْفَقْهَاءُ ص ٣٣٧-٣٣٨. وَطَبَقَاتُ الْحَنَفِيَّةِ لِابْنِ الْجَنَائِيٍّ ص ١٠٥-١٠٧. وَالْفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ ص ٢٦٨-٢٧٠.

- (١) ي: سواء. بدلاً من: (وإن).
- (٢) (وإن كان الخبر جُمْلَةً) نحو: والجُنُبُ المقيم إذا خاف أن يقتله البرد أو يمرضه، يَتِمِّمُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٣) (أو مُقَدِّمًا) نحو: وللعجائز حضور الجماعة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٤) (إِلَّا أَنْ تَقَعَ) الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٥) (تعريفاً لمعاني الكتب) أي: كقولنا في تعريف الصوم: هو ترك الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى الغروب، وفي الشفعة: هي تملك العقار جبراً على مشتريه بما قام عليه، وفي النكاح: هو عقد يرد على ملك المتعة قصداً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٦) (أو الحَقَائِقِ) نحو: والبياض المنتشر في الأفق. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٧) (عن الإرداف) الدال على الخلاف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٨) (أو) تَقَعَ (حَالاً). / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (٩) (لفظ عندنا) نحو: وجلد الميتة مدبوغاً، وقرنها، وظفرها، طاهر عندنا. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (١٠) (أحد أئمتنا) فإنها تدل على خلاف الشافعي ومالك لنا خاصة. ومتى أردف صيغة أحد من أئمتنا، دل على أن قوله كقولها، نحو: وصلاته به ناسياً للماء في رحله، جائزة عندنا، ويؤمر بإعادتها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.
- (١١) ح: يتضمن.

ف: أو تضمن. و (أو) كتبها بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(أو تتضمن) الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

رِوَايَةِ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، فَلَا تَدُلُّ<sup>(٣)</sup> حَيْثُ<sup>(٤)</sup> عَلَى خِلَافِ صَاحِبِيهِ<sup>(٥)</sup>.

فَإِنْ اقْتَسَمَ الْقَوْلَانِ<sup>(٦)</sup> طَرَفِي النِّفْيِ<sup>(٧)</sup> وَالْإِثْبَاتِ<sup>(٨)</sup>، لَمْ تُرَدِّفْ<sup>(٩)</sup> إِلَّا لِتَشْبِيهِ<sup>(١٠)</sup> أَوْ تَوْضِيحِ<sup>(١١)</sup>. وَإِلَّا<sup>(١٢)</sup> أَرَدَفْنَاهَا<sup>(١٣)</sup> بِضَمِيرِ التَّشْيَةِ لِبَيَانِ مَذْهَبِهَا بِأَيِّ الْجَمْلِ شَتْنَا<sup>(١٤)</sup>، لَأَمِّنَ اللَّبْسَ.

(١) سقط من ت: نسبة رِوَايَةٍ.

(٢) (رِوَايَةِ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(٣) ت، ن: يدل.

(٤) سقط من س: فَلَا تَدُلُّ حَيْثُ.

(٥) (فَلَا تَدُلُّ حَيْثُ) أَي: حِينَ وَجُودِ أَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(٥) ت: صَاحِبِهِ.

(عَلَى خِلَافِ صَاحِبِيهِ) أَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدَ، كَقَوْلِهِ: وَوَجُوبَ غَسْلِ ظَاهِرِ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ

أَصَحُّ مَا يُفْتَى بِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(٦) ر: كَتَبَ (الْقَوْلَانِ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(فَإِنْ اقْتَسَمَ الْقَوْلَانِ) فِي الْمَسْأَلَةِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(٧) (طَرَفِي النِّفْيِ) مِنْ جِهَةِ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(٨) (وَالْإِثْبَاتِ) مِنْ جِهَتَيْهَا، أَوْ بَعْكَسِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(٩) (لَمْ تُرَدِّفْ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ شَيْئًا، وَيَجْعَلُ مَا فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ دَالًّا عَلَى ضَدِّهِ، كَقَوْلِهِ:

وَالْتَصَاقِ الْغُبَارِ مَلْعَى. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(١٠) (إِلَّا لِتَشْبِيهِ) كَقَوْلِهِ: وَالْوَعْدُ بِالثُّوبِ أَوْ السَّقَاءِ يُوجِبُ التَّأْخِيرَ مَا لَمْ يَخَفِ الْقَضَاءُ، وَأَطْلَقَاهُ

كَالْوَعْدِ بِالْمَاءِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(١١) (أَوْ تَوْضِيحِ) وَهُوَ قَلِيلٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(١٢) (وَإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَقْتَسِمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(١٣) (أَرَدَفْنَاهَا) أَي: الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَةُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

(١٤) (بِأَيِّ الْجَمْلِ شَتْنَا) مِنَ الْأَسْمِيَةِ أَوْ الْفَعْلِيَةِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣.

وعلى<sup>(١)</sup> قول أبي يُوسُفَ إذا خالف صاحبيه<sup>(٢)</sup> بِمُضَارِعٍ استتر فاعله الغائب<sup>(٣)</sup>.

وعلى<sup>(٤)</sup> قول مُحَمَّدٍ إذا خالف شَيْخِيهِ<sup>(٥)</sup> بِمَا ضٍ استتر فاعله الغائب<sup>(٦)</sup>.

والإرداف<sup>(٧)</sup> وعدمه فيها<sup>(٨)</sup> كما<sup>(٩)</sup> سبق<sup>(١٠)</sup>.

وعلى<sup>(١١)</sup> قول أبي حَنِيفَةَ • إذا خالفه

(١) (و) دللنا (على). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٢) (إذا خالف صاحبيه) أبا حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدًا. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٣) (بِمُضَارِعٍ استتر فاعله الغائب) نحو: وقيل: يُخْرِجُ ما وراء العِدَارِ منه. وإنما شُرِطَ استتار الفاعل، لأن ظهوره أو استتاره مع العلم به لا يَدُلُّ على خلافه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٤) (و) دللنا (على). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٥) (إذا خالف شَيْخِيهِ) أبا حَنِيفَةَ وَأبا يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٦) (بِما ضٍ استتر فاعله الغائب) نحو: ومنعه بالمباشرة الفاحشة، وتخصيص كل منهم بجملته ظَاهِرُ المناسبة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٧) (والإرداف) أي: إرداف وضع أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٨) (وعدمه فيها) أي: في وضع قول أبي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(٩) سقط من ح: كما.

(١٠) (كما سبق) في وضع أبي حَنِيفَةَ من أنه إن فُهِمَ قول أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ من إطلاق الفعل الْمُضَارِعِ لم يحتج إلى إرداف، نحو: وقيل: يُخْرِجُ ما وراء العِدَارِ، وإلا أُرْدِفَ بضمير التثنية لبيَّان قولهما، نحو: ويسن تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ كالأصابع ويفضلانه.

وإن فُهِمَ قول أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ من إطلاق الفعل الماضي لم يحتج إليه، نحو: وطهرها قبل انفصال الآخر عن فم البئر، وإلا أُرْدِفَ لبيَّان قولهما، نحو: وجعل الفيل نجس العين كالتخزير، وألحقاه بالسباع.

البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

(١١) (و) دللنا (على). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣.

الأول<sup>(١)</sup> ولم يذكر الثاني<sup>(٢)</sup> بالاسميّة<sup>(٣)</sup>، وإردافها بالمُضَارِع<sup>(٤)</sup>. أو الثاني<sup>(٥)</sup> ولم يذكر الأول بالاسميّة، وإردافها بالماضي<sup>(٦)</sup>.

وعلى<sup>(٧)</sup> اختلافهما<sup>(٨)</sup> بلا نسبة<sup>(٩)</sup> إلى إمامهما بفعليهما<sup>(١٠)</sup>، أو فعل أحدهما ونفي قول<sup>(١١)</sup> الآخر<sup>(١٢)</sup>.

وعلى<sup>(١٣)</sup> أقوالهم

- (١) (إذا خالفه الأول) أي: أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٢) (ولم يذكر الثاني) يعني: مُحَمَّدًا. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٣) (با) لجُمْلَةٍ (الاسمية). / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٤) (با) لفعل (المُضَارِع) لِيَدُلَّ على أن الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٥) ح، ف: أو إذا خالفه الثاني. و (إذا خالفه) هي من البرهان.
- (أو) إذا خالفه (الثاني). / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٦) (الأول بالاسمية) لِيَبَانَ قول الإمام (وإردافها بالماضي) لِيَدُلَّ على أن الخلاف بينه وبين مُحَمَّد. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٧) ف: على.
- (و) دللنا (على). / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٨) (اختلافهما) أي: اختلاف أبي يوسف ومُحَمَّد. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٩) (بلا نسبة) ذَلِكَ. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (١٠) (بفعليهما) نحو: ويعتبرها من حيث الأجزاء الخ، واعتبر اللون. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (١١) سقط من ي: قول.
- (١٢) (ونفي قول الآخر) نحو: واعتبر لجمع المتفرق اتحاد السبب، لا المجلس. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.
- (١٣) ن: كتب (على) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.
- (و) دللنا (على). / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤.

بأوضاعهم<sup>(١)</sup>، أو بوضعين<sup>(٢)</sup> ونفي قول الآخر<sup>(٣)</sup>، أو بأحكام ثلاثة مرتبة<sup>(٤)</sup>.

ومتى أردفت<sup>(٥)</sup> بلا تردد ونحوه<sup>(٦)</sup>، كان إشارةً إلى روايتين عمن أردف له<sup>(٧)</sup>.

وعلى<sup>(٨)</sup> خلاف زُفَر<sup>(٩)</sup> — بماضٍ ألحق به نون

- (١) (بأوضاعهم) نحو: فهي على قرى يجبى خراجها مع المضر، ويوجبها على من كان داخل حد الإقامة وشرط سماع النداء. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٢) (أو بوضعين) يعني: الاسمية، وأحد الفعلين. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٣) (ونفي قول الآخر) نحو: والمضر كل بلدة فيها سَكْ وأسواق إلخ، ويحده بكل موضع له أمير وقاضٍ إلخ، لا بكل موضع مَصْرُهُ الإمام إلخ. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٤) (ثلاثة مرتبة) على ترتيبهم، كقوله: وهو مغلظ النجاسة ومخففها، وطاهر غير طهور. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (٥) ف، ر: أردف.

- (ومتى أردفت) الجملة. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (بلا تردد ونحوه) كَبَلًا اضطراب. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (عمن أردف له) نحو: وخُرء طيور محرمة مخفف النجاسة في الأصح، أو طاهر، وغلظها بلا تردد. وهذا من الزوائد على أوضاع المجمع. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (و) دللنا (على). / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.
- (خلاف زُفَر) لنا. / البرهان للطربلسي، نسخة م، لوحة ٤.

زُفَر بن الهذيل: بن قيس العنبري البصري. صاحب الإمام أبي حنيفة، وكان يفضل، ويقول: هو أقيس أصحابي. وتزوج، فحضره أبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، فقال له زُفَر: تكلم. فقال أبو حنيفة في خطبته: هذا زُفَر بن الهذيل إمام من أئمة المسلمين، وعلم من أعلامهم، في شرفه وحسبه وعلمه. دخل البصرة في ميراث أخيه، فشبَّ به أهل البصرة، فمعه من الخروج. ولي قضاء البصرة، وتوفي بها، سنة ١٥٨ هـ. قال ابن معين: ثقة مأمون.

الجواهر المضية ج ٢ ص ٢٠٧-٢٠٩. وتاج التراجم ص ١٠٢-١٠٣. وطبقات الحنفية لابن الجناي ص ١٠٧-١٠٨. والانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء ص ٣٣٥-٣٣٦. والفوائد البهية

الْجَمَاعَةِ<sup>(١)</sup>، نَفِيًّا<sup>(٢)</sup> أَوْ إِثْبَاتًا<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا كَانَ مَعَ أَبِي يُوسُفَ أَوْ مُحَمَّدَ<sup>(٤)</sup>، ذَكَرْتُ وَضَعِيهِمَا<sup>(٥)</sup>.

وَعَلَى<sup>(٦)</sup> خِلَافِ الشَّافِعِيِّ<sup>(٧)</sup> لَنَا،

ص ١٣٢-١٣٣. وَالْإِمَامُ زُفَرٌ وَأَرَاؤُهُ الْفِقْهِيَّةُ: د. أَبُو الْيَقْظَانِ عَطِيَّة. وَالْإِمَامُ زُفَرُ بْنُ الْهَدَيْلِ، أَصُولُهُ وَفِقْهُهُ: د. عَبْدُ السَّاتَرِ حَامِد.

(١) ي: نون الجمع.

(٢) (نَفِيًّا) نَحْوُ: وَمَا عَتَبْنَا قُرْبَهُ بِالْوُصُولِ إِلَيْهِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٣) ن: كُتِبَ (نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(أَوْ إِثْبَاتًا) نَحْوُ: وَفَرَضْنَا النِّيةَ فِيهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٤) (وَإِذَا كَانَ) زُفَرٌ (مَعَ أَبِي يُوسُفَ أَوْ) مَعَ (مُحَمَّدَ). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٥) (ذَكَرْتُ وَضَعِيهِمَا) نَحْوُ: وَجَعَلْنَا النِّفَاسَ مِنْ أَوَّلِ التَّوَأْمِينَ، وَقَالَ: مِنْ آخِرِهِمَا، وَهَذَا مِنَ الزَّوَائِدِ أَيْضًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٦) (و) دَلَّلْنَا (عَلَى). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٧) ح: الشَّافِي.

الشَّافِعِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ. يَجْتَمِعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيِّ. وَالنَّبِيُّ ﷺ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيِّ. فَالنَّبِيُّ ﷺ هَاشِمِيٌّ، وَالشَّافِعِيُّ مُطَّلِبِيٌّ، وَهَاشِمُ وَالْمُطَّلِبُ أَخَوَانُ، ابْنَا عَبْدِ مَنَافٍ. وَلِعَبْدِ مَنَافٍ أَرْبَعَةُ بَنُونَ: هَاشِمُ، وَالْمُطَّلِبُ، وَنُوفَلٌ، وَعَبْدُ شَمْسٍ. وَوُلِدَ الشَّافِعِيُّ بَغْرَةَ سَنَةِ ١٥٠ هـ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ، وَحَفِظْتُ الْمُوطَأَ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَعْقَلَ مِنَ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: الشَّافِعِيُّ إِمَامٌ. وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ الشَّافِعِيُّ. وَمَنَاقِبُهُ وَفَضَائِلُهُ كَثِيرَةٌ جَدًّا. تَوَفِيَ سَنَةَ ٢٠٤ هـ فِي الْقَاهِرَةِ، وَقَبْرُهُ ظَاهِرٌ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٦ ص ٢٠٩-٢١٥. وَالِاتِّفَاءُ فِي فَصَائِلِ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ الْمُفْهَمَاءِ ص ١١٥-١٨٢.



وَمَالِكٌ<sup>(١)</sup> معنا، بِمُضَارِعِ مُصَدَّرِ الْنُونِ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وعلى<sup>(٣)</sup> خلاف مَالِكٍ لَنَا<sup>(٤)</sup>، وَالشَّافِعِيُّ معنا، بفعل ألحق به<sup>(٥)</sup> واو الجمع<sup>(٦)</sup>.

وعلى<sup>(٧)</sup> خلافهما لَنَا<sup>(٨)</sup> بعندنا<sup>(٩)</sup>.

وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلشُّبْكِيِّ ج ١ ص ١٩٢ وما بعدها. وَالشَّافِعِيُّ لِأَبِي زُهْرَةَ.

(١) مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: بَنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ الْحِمَيْرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ. إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا جَاءَ الْأَثَرُ، فَمَالِكُ النَّجْمِ، وَمَالِكُ وَابْنِ عُيَيْنَةَ الْقَرِينَانِ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: كَانَ وَهَيْبٌ لَا يَعْدِلُ بِمَالِكٍ أَحَدًا. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: كَانَ مَالِكٌ ثِقَةً مَأْمُونًا ثَبَتًا وَرِعًا فَقِيهًا عَالِمًا حُجَّةً. وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَتَوَفَّى بِهَا، سَنَةَ ١٧٩ هـ. لَهُ كِتَابُ: الْمُوطَأُ، وَالْمُدَوَّنَةُ. وَإِلَيْهِ يُنسَبُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ.

تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ج ٧ ص ٦-١٤. وَالِانْتِقَاءُ فِي فَصَائِلِ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاءَ ص ٣٦-٩١. وَتَرْيِيزُ الْمَسَالِكِ بِمَنَاقِبِ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ مَالِكٍ لِلشُّيُوطِيِّ، مَطْبُوعٌ فِي بَدَايَةِ كِتَابِ الْمُدَوَّنَةِ الْكُبْرَى لِلْإِمَامِ مَالِكٍ، ج ١ ص ٢-٦١. وَمَنَاقِبُ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ مَالِكٍ لِلزَّوَاوِيِّ، مَطْبُوعٌ فِي بَدَايَةِ كِتَابِ الْمُدَوَّنَةِ الْكُبْرَى لِلْإِمَامِ مَالِكٍ، ج ١ ص ٢-٦١ أَسْفَلَ صَفَحَاتِ تَرْيِيزِ الْمَسَالِكِ. وَمَالِكٌ لِأَبِي زُهْرَةَ.

(٢) (بِالنُّونِ كَذَلِكَ) يَعْنِي نَفِيًّا نَحْوُ: وَلَمْ نَسْتَشِرِ الْمَنِي، أَوْ إِثْبَاتًا نَحْوُ: وَتَوَحَّدَ إِلَى الْمَسْحِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٣) (و) دَلَّلْنَا (عَلَى). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٤) سَقَطَ مِنْ ي: لَنَا.

(٥) سَقَطَ مِنْ ر: بِهِ.

(٦) (وَإِوَاوِ الْجَمْعِ) مَا ضِيًّا كَانَ نَحْوُ: وَمَنْعَوْهَا التَّلَاوَةَ، أَوْ مُضَارِعًا نَحْوُ: وَلَمْ يَحْيِزُوهُ بِمُسْتَعْمَلٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٧) (و) دَلَّلْنَا (عَلَى). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٨) (خِلَافَهُمَا لَنَا) مَعَ اتِّفَاقِهِمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٩) (بِعِنْدِنَا) نَحْوُ: وَالْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ لِكُلِّ عِنْدِنَا، لَا بِثَلَاثِ لَهَا. وَهَذَا مِنَ الزَّوَائِدِ أَيْضًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

وَإِذَا<sup>(١)</sup> وَافَقَهُمَا<sup>(٢)</sup> أَحَدُ مَنَا<sup>(٣)</sup>، أَرَدْتُ فَعْلَهُ<sup>(٤)</sup>.

ونقتصر<sup>(٥)</sup> على هَذِهِ الْأَوْضَاعِ إِنْ فَهَمْتَ أَقْوَاهُمْ<sup>(٦)</sup>، وَإِلَّا أَرَدْنَاهَا بِالنَّفْيِ.

وعلى<sup>(٧)</sup> خِلَافَهُمَا<sup>(٨)</sup> لَنَا، وَاخْتِلَافَهُمَا<sup>(٩)</sup> بِفَعْلِيهِمَا، أَوْ بِتَعْيِينِ<sup>(١٠)</sup> الْأَوَّلِ لِلشَّافِعِيِّ،

وَالثَّانِي لِمَالِكٍ<sup>(١١)</sup>.

(١) ن: وَإِنْ.

(٢) (وَإِذَا وَافَقَهُمَا) أَي: الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٣) (أَحَدُ مَنَا) أَي: مِنْ أَثْمَتِنَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٤) س: كَتَبَ بِالْمَتْنِ (فَعْلَهُ)، لَكِنَّهُ صَحَّحَهُ فِي الْهَامِشِ بِكَلِمَةِ (وَضَعَهُ).

غ: كَتَبَ بِالْمَتْنِ (وَضَعَهُ) لَكِنَّهُ صَحَّحَهُ فِي الْهَامِشِ بِكَلِمَةِ (فَعْلَهُ).

ر: أَرَدْتُ وَضَعَهُمَا فَعْلَهُ.

(أَرَدْتُ) وَضَعَهُمَا (فَعْلَهُ) لِيَدُلَّ عَلَى مُوَافَقَتِهِ لَهَا، نَحْو: وَكَذَا بِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ

كَالْحَلِّ وَمَاءِ الْوَرْدِ عِنْدَنَا، وَخَالَفْنَا وَخَصَّصَهَا بِالْمَطْلُوقِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٥) ح: وَيَقْتَصِرُ.

ف: وَتَقْتَصِرُ.

(٦) (أَقْوَاهُمْ) مِنْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٧) (و) دَلَّلْنَا (عَلَى). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٨) ح: وَدَلَّلْنَا عَلَى خِلَافِهِمَا. (و) دَلَّلْنَا) هِيَ مِنَ الْبُرْهَانِ.

(خِلَافَهُمَا) أَي: الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(٩) (وَاخْتِلَافَهُمَا) فِيمَا بَيْنَهُمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

(١٠) س، ن، ي، ر: تَعْيِينُ.

غ، ح، ف: نَفْيِينَ.

(١١) (وَالثَّانِي لِمَالِكٍ) نَحْو: وَفَرَضَهُ يَقْدَرُ عِنْدَنَا عَلَى أَعْلَى كُلِّ خُفٍّ ثَلَاثَةَ مِنْ أَصْغَرِ أَصَابِعِ الْيَدِ،

لَا بِجُزْءٍ مَا، وَلَا بِأَكْثَرِ السَّاتِرِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤.

وأشرتُ بكاف<sup>(١)</sup> التشبيه إلى أن المشبّه به<sup>(٢)</sup> مُتَّفَقٌ عليه.

ودللتنا<sup>(٣)</sup> على ما لم نشر فيه إلى اختلاف بجملة شرطية عارية عن الأوضاع السابقة، والإرداف<sup>(٤)</sup>، أو بفعل ظهر فاعله<sup>(٥)</sup> أو استتر للعلم به<sup>(٦)</sup>، أو بما<sup>(٧)</sup> لم يُسمَّ فاعله<sup>(٨)</sup>.

ورقمنا الحاء<sup>(٩)</sup> على الجملة الاسمية، والسين<sup>(١٠)</sup> والميم على المضارع والماضي وعلى المنفي<sup>(١١)</sup>، والزاي<sup>(١٢)</sup> والفاء<sup>(١٣)</sup> والكاف على الجمل التي يخالف زُفَر<sup>(١٤)</sup> والشافعي ومالك الحكم فيها.

وقد آثرنا<sup>(١٥)</sup> أن لا يخل الكاتب بها<sup>(١٦)</sup> لتكون فارقة بين ما يلتبس في الخط من

(١) ح: بكافي.

(٢) (إلى أن) الحكم (المُشَبَّه بِهِ). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(٣) س، ر: كتب (دللتنا) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٤) (السَّابِقَةُ وَ) عن (الإرداف) بوضع يَدَّلُ على خلاف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(٥) (بفعل ظهر فاعله) نحو: يَتَيَمَّمُ عَادِمُ الْمَاءِ لِبَعْدِهِ مِيلاً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(٦) (أو استتر للعلم به) نحو: وإذا أراد الدخول في الصلاة، كَبَّرَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(٧) (أو بما) أي: بفعل. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(٨) (لم يُسمَّ فاعله) كَفَرَضَ فِي الْوُضُوءِ غَسْلَ الْوَجْهِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(٩) (ورقمنا الحاء) الْمُهِمَلَةُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(١٠) (والسين) الْمُهِمَلَةُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(١١) (وعلى) الحكم (المنفي) المَرْدَفُ، وعلى المعطوف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(١٢) (و) رقمنا (الزاي). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

(١٣) ن: والفاء والزاي.

(١٤) ر: الزفر.

(١٥) سقط من ن: وقد آثرنا.

(١٦) (أن لا يخل الكاتب بها) أي: بالرقوم. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤.

الجملة الفعلية<sup>(١)</sup>، صوناً للكِتَاب عن غلط الكِتَاب<sup>(٢)</sup>، وإعانةً للمبتدئ والقاصر في علم العَرَبِيَّة، ولسرعة الوقوف على المَسَائِل الخلافية.

هَذَا وقد اعتمدتُ في الاختِيَار والتَّصْحِيح<sup>(٣)</sup> على محققي الروايات والدرايات<sup>(٤)</sup> من أهل التَّرْجِيح<sup>(٥)</sup>، وأشرتُ بأصح ما يُفتى به إلى أنه أصح تَصْحِيح<sup>(٦)</sup>، وسميته: مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ<sup>(٧)</sup>، أسكنه الله فسيح الجَنَان.

والله أسأل أن ينفع به النفع العميم، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه على ما يشاء قَدِير، وبالإجابة جَدِير، وهو حسبي ونعم الوَكِيل.

- 
- (١) (من الجملة الفعلية) مثل: يَحْكُم بالياء، ونَحْكُم بالنون، ويُحْكَم على بناء المجهول، وهذه أهم الفَوَائِد وأقواها. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤.
- (٢) (عن غلط الكِتَاب) إذ الفارق بينها إنما هو النقط، ولا وثوق بها، فمتى أُهْمِل الرقم يقع الالتباس، وتفوت الدلالة على أقوال الأئمة. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤.
- (٣) (في الاختِيَار والتَّصْحِيح) في المَسَائِل الخلافية. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤.
- (٤) (على) تَرْجِيح (محققي الروايات) نَقْلًا (والدرايات) تَحْرِيرًا. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤.
- (٥) (من أهل التَّرْجِيح) كشمس الأئمة السَّرْحَسِيّ، وصاحب الهداية، والكافي، وقاضي خان، وغيرهم، رحمة الله عليهم. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤.
- (٦) (إلى أنه أصح) من (تَصْحِيح) آخر يقابله. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤.
- (٧) سقط من ف، ر: النُّعْمَان.

كِتَاب الطَّهَّارَةِ<sup>(١)</sup>

فَرَضَ فِي<sup>(٢)</sup> الْوُضُوءِ<sup>(٣)</sup> غَسْلُ<sup>(٤)</sup> الْوَجْهِ، وَهُوَ مَا<sup>(٥)</sup> بَيْنَ مَنَابِتِ

(١) طَهَّرَ: مِنْ بَابِي قَتَلَ وَقَرَّبَ طَهَّارَةً، وَالاسْمُ الطُّهْرُ، وَهُوَ النِّقَاءُ مِنَ الدَّنَسِ وَالنَّجَسِ، وَهُوَ طَاهِرُ الْعَرَضِ، أَيِ: بَرِيءٍ مِنَ الْعَيْبِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَالَةِ الْمُنَاقِضَةِ لِلْحَيْضِ: طُهْرٌ، وَالْجَمْعُ أَطْهَارٌ.

وَالطَّهُّورُ: قَالَ ثَعْلَبٌ: الطَّهُّورُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ، الْمُطَهَّرُ لغيره.

الْمِصْبَاحُ الْمُثَبِّرُ، مَادَّةُ (طَهْر) ص ٣٧٩. وَانْظُرْ: الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (طَهْر) ص ١٦٦.

(٢) سَقَطَ مِنْ ي: فِي.

(٣) وَضُوءٌ: الْوَجْهَ مَهْمُوزَ وَضَاءَةٍ، وَزَانَ ضَخْمَ ضَخَامَةٍ، فَهُوَ وَضِيءٌ، وَهُوَ الْحُسْنُ وَالْبَهْجَةُ.

وَالْوُضُوءُ: الْمَاءُ يُتَوَضَّأُ بِهِ.

وَالْوُضُوءُ: الْفِعْلُ.

الْمِصْبَاحُ الْمُثَبِّرُ، مَادَّةُ (وَضُوءٌ) ص ٦٦٣. وَالْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (وَضُوءٌ) ص ٢٦٦.

(٤) غَسَلَ الشَّيْءَ: إِزَالَةَ الْوَسْخِ وَنَحْوَهُ عَنْهُ، بِإِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَيْهِ.

وَالْغُسْلُ: بِالضَّمِّ، اسْمٌ مِنَ الْإِغْتِسَالِ، وَهُوَ تَمَامُ غَسْلِ الْجَسَدِ. وَاسْمٌ لِلْمَاءِ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ أَيْضًا، وَمِنْهُ: (فَسَكَبْتَ لَهُ غُسْلًا)، وَفِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: (فَوَضَعْتَ غُسْلًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: (أَقْسَمَ لَا يَمَسُّ رَأْسَهُ غُسْلٌ).

وَالْغُسْلُ: بِالْكَسْرِ، مَا يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ مِنْ خِطْمِيٍّ وَنَحْوِهِ، كَطِينَةِ الرَّأْسِ.

الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (غَسَلَ) ص ١٨٩.

وَوَسَلَ الشَّيْءَ: مِنْ بَابِ ضَرَبَ، وَالاسْمُ الْغُسْلُ، بِضَمِّ السِّينِ وَسُكُونِهَا. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ،

مَادَّةُ (غَسَلَ) ص ١٩٨.

(٥) ف: كَتَبَ (وَهُوَ مَا) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

النَّاصِيَّةُ<sup>(١)</sup> غَالِبًا، وَأَسْفَلَ الذَّقْنَ، وَشَحْمَتِي الْأُذُنِينَ، وَقِيلَ: يَخْرُجُ ❶ مَا وَرَاءَ الْعِذَارِ<sup>(٢)</sup>.

وَوُجُوبَ غَسْلِ ظَاهِرِ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ<sup>(٣)</sup> أَصَحُّ مَا يَفْتَى بِهِ، وَالْاِكْتِفَاءُ بِثُلُثِهَا أَوْ رُبُعِهَا غَسْلًا<sup>(٤)</sup> أَوْ<sup>(٥)</sup> مَسْحًا مَتْرُوكٌ.

وَيَجِبُ غَسْلُ بَشْرَةِ لَمْ يَسْتَرِهَا الشَّعْرُ<sup>(٦)</sup> فِي الْمُخْتَارِ، لَا مَا اسْتَرْسَلَ عَنْ دَارَةِ الْوَجْهِ عِنْدَنَا، وَلَا مَا انْكَنَمَ مِنْ<sup>(٧)</sup> الشَّفَتَيْنِ عِنْدَ الْاِنْضِمَامِ فِي الْأَصْحَ، وَلَا بَاطِنَ الْعَيْنَيْنِ وَلَوْ فِي الْغُسْلِ، وَلَا دَاخِلَ قَرْحَةٍ بَرَأَتْ وَلَمْ يَنْفَصِلْ مِنْ<sup>(٨)</sup> قَشْرِهَا سِوَى خُرُوجِ الْقَيْحِ.

وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ<sup>(٩)</sup>، وَأَدْخَلْنَا الْمَرْفَقَيْنِ وَالْكَعْبَيْنِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) النَّاصِيَّةُ: قُصَاصُ الشَّعْرِ، وَجَمْعُهَا: نَوَاصِي. / الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (النَّاصِيَّةِ) ص ٦٠٩.

(٢) عِذَارُ اللَّحْيَةِ: الشَّعْرُ النَّازِلُ عَلَى اللَّحْيَيْنِ. / الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (عِذْرَتِهِ) ص ٣٩٩.

مَا وَرَاءَ الْعِذَارِ: هُوَ الْبَيَاضُ الْمَعْتَرِضُ بَيْنَ الْأُذُنِ وَالشَّعْرِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٥.

(يَخْرُجُ) أَبُو يُوسُفَ (مَا وَرَاءَ الْعِذَارِ) وَأَبْقَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ عَلَى فَرَضِيَّتِهِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤-٥.

(٣) الْكَثَّةُ: الْكَثِيفُ، وَرَجُلٌ كَثَّ اللَّحْيَةُ وَكَثِثَهَا، وَلِحْيَةُ كَثَّةٌ وَكَثَاءٌ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (الْكُثِّ) ص ٢٢٣.

(الْكُثَّةُ) هِيَ الَّتِي لَا تُرَى الْبَشْرَةُ مِنْ تَحْتِهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٥.

(٤) سَقَطَ مِنْ ت: غَسْلًا.

(٥) غ، ح: وَ.

(٦) لَمْ يَسْتَرِهَا الشَّعْرُ (كَحَاجِبٍ وَشَارِبٍ وَعَنْقَقَةٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٥.

(٧) ي: مِنْ بَيْنِ.

(٨) غ، ح: فِي.

(٩) س: وَالرِّجْلَيْنِ وَقَوْلُ النَّابِغَةِ.

(١٠) الْأَصْلُ لِمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ ج ١ ص ٦. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرَحَهُ اللَّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١

ولو انضمت الأصابع أو طال الظُّفْر فغطى الأَنْمَلَةُ<sup>(١)</sup>، أو كان فيه ما يمنع الماء كعجين ونحوه، يجب غسل ما تحته. واختلف في التراب<sup>(٢)</sup>.

ولا يمنع الدَّرَنُ وَخُرُّ البَرَاغِيثِ ونحوه<sup>(٣)</sup>.

ويجب تحريك الخَاتَمِ الضَّيِّقِ، في الْمُخْتَارِ<sup>(٤)</sup>.

ولو ضره غسل شقوق رجله، أجرى الماء على ظاهر الدواء.

ويجب غَسْلُ ما بقي من عضو الوُضُوء بعد القطع، وإن قل.

ولو شلت يده، وعجز<sup>(٥)</sup> عن الطهورين، يمسح وجهه وذراعيه بالحائط، ولا يدَعُ الصلاة.

ولم يفرضوا مسح كل الرأس، فنقدره<sup>(٦)</sup> بثلاث<sup>(٧)</sup> أصابع، أو رבעه، لا بمسمى

ص ٣١. والمَبْسُوطُ لِلسَّرْحِيَّ ج ١ ص ١٢. وَتُحَفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ٣. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيَّ ج ١ ص ١٦١.

قال زُفَرٌ: لا يدخل المرفقان والكعبان في الغسل، لأن (إلى) للغاية. / الاختيار ج ١ ص ٤٠. (١) الأَنْمَلَةُ: المَفْصِلُ الذي فيه الظُّفْر. / المَصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الأنملة) ص ٦٢٦.

(٢) (واختلف في التراب) فقل: يُمنع لظَّاهِرِ حيلولته. وقيل: لا، لعدم لُزُوجته. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٥.

(٣) ي: ونحوها.

(٤) (الضيق، في الْمُخْتَارِ) من الرِّوَايَةِ، لأن النَّبِيَّ ﷺ كان إذا توضأ وُضُوءَ الصلاة حَرَّكَ خَاتَمَهُ فِي إصْبَعِهِ، رواه ابن مَاجَةَ، ولأنه يمنع الوُضُوءَ ظَاهِراً عند عدمه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٥.

(٥) ف: وعجزة.

(٦) ت: فتقديره.

ر: فنقدره نحن.

(٧) ت: بثلاثة.

مسح<sup>(١)</sup>.● ولا يعاد الغسل والمسح على موضع الحلق ونحوه<sup>(٢)</sup>.نسخة م  
لوحة  
٦وسن<sup>(٣)</sup> فيه: غَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ابْتِدَاءً<sup>(٤)</sup>، كالتسمية<sup>(٥)</sup> والسَّوَاكُ<sup>(٦)</sup>.

(١) (فنقدته) نحن (بثلاث أصابع) على رِوَايَةِ الْأَصْلِ، واختارها أئمة الْأَصُولِ (أو ريعه) على رِوَايَةِ الْحَسَنِ (لا بمسمى مسح) وإن قل، كما قدره الشَّافِعِيُّ به. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥. ومُغْنِي الْمُحْتَاجِ ج ١ ص ٥٣.

وانظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ١ ص ٣. والكتاب لِلْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٣٢.

وفي تُحْفَةِ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٩-١٠: واختلف الْعُلَمَاءُ فِي مِقْدَارِ الْمَفْرُوضِ مِنْهُ: فَعَنِ أَصْحَابِنَا فِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ:

فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ: مِقْدَرُ ثَلَاثَةِ أَصَابِعِ الْيَدِ مُطْلَقًا.

وَفِي اخْتِلَافِ زُفَرٍ وَيَعْقُوبَ: مِقْدَرُ بَرِيعِ الرَّأْسِ، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ.

وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ مِقْدَارَ النَّاصِيَةِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: مَا لَمْ يُمَسَّحْ بِجَمِيعِ الرَّأْسِ أَوْ أَكْثَرِهِ لَا يَجُوزُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا مَسَحَ مِقْدَارَ مَا يُسَمَّى مَسْحًا جَازَ.

(٢) (على موضع الحلق ونحوه) مِنْ قِصْ ظَفَرٍ وَشَبْهِهِ. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦.

(٣) ي: وَيَسْنُ.

(٤) ن: اللَّوْحَةُ ٤ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَصَوِّرَةِ، وَهِيَ مِنْ قَوْلِهِ: (غَسَلَ الْوَجْهَ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنْابِتِ النَّاصِيَةِ)، إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَى الرُّسْغَيْنِ ابْتِدَاءً).

(٥) يَعْنِي: كَمَا أَنَّ التَّسْمِيَةَ سَنَةً فِي الْإِبْتِدَاءِ مُطْلَقًا، فَكَذَا غَسَلَ الْيَدَيْنِ سَنَةً مُطْلَقًا. / تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ١ ص ٣-٤.

(٦) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٢٩-٣٠.



وَالْمُضْمَضَةُ<sup>(١)</sup> وَالِاسْتِنْشَاقُ بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ لِكُلِّ، عِنْدَنَا، لَا ثَلَاثَ لَهَا. وَالْمُبَالِغَةُ  
لِلْمَفْطَرِ فِيهَا.

وَيُسْنُ: تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ كَالْأَصَابِعِ، وَيُفَضِّلَانِهِ<sup>(٢)</sup>.  
وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ.

● وَاسْتَيْعَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ، وَنُوحْدُهُ<sup>(٣)</sup>.

وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ وَلَوْ بِهَائِهِ عِنْدَنَا.

وَالدَّلْكُ<sup>(٤)</sup> وَالْوِلَاءُ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَشْتَرِطُوهُمَا<sup>(٦)</sup>.

وَالنِّيةُ وَالتَّرْتِيبُ، وَلَا يَجِبَانِ عِنْدَنَا.

وَالْبَدَاءَةُ بِالْيَمَانِ، وَرُؤُوسُ الْأَصَابِعِ، وَمُقَدِّمُ الرَّأْسِ، وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ، وَقِيلَ: <sup>(٧)</sup> إِنَّهَا  
مُسْتَحَبَاتٌ<sup>(٨)</sup>.

(١) ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) (ويسن) أبو يوسف (تخليل اللحية كالأصابع) أي: كما يسن تخليل أصابع اليدين والرجلين اتفاقاً (و) أبو حنيفة ومحمد (يفضلان). / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦.

(٣) (واستيعاب مسح الرأس) لما حكى الربيع بنت معوذ أنها رأت النبي ﷺ يتوضأ، قالت: فمسح رأسه ما أقبل منه، وما أدبر، وصدغيه، وأذنيه، مرة واحدة (ونوحده) نحن ومالك لتوافر الطرق الصحيحة على مسحه مرة واحدة، وإلحاقاً له بالجبيزة والتيمم، وثله الشافعي. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٧.

(٤) الدلك: هو إمرار اليد على الأعضاء المغسولة. / البحر الرائق ج ١ ص ٣٠ نقلاً عن شرح المنيّة.

(٥) الولاء: المتابعة، وهو أن يغسل الثاني قبل جفاف الأول في زمان معتدل. وقيل: أن لا يشتغل بينهما بعمل آخر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٧.

(٦) ت، ف: يشراطوهما.

(٧) ن: كتب (وقيل) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٨) الهداية وشرحاها فتح القدير والعناية ج ١ ص ٢٠. وكُنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق

ويستحب الأُدعية المأثورة، وأن يقول بعد فراغه وقيامه<sup>(١)</sup> مستقبلاً: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

ويشرب من فَضْل وَضُوءِهِ قائماً.

ويصلي ركعتين<sup>(٢)</sup>.

ويكره الإسراف في الماء، والتقتير فيه، وضرب الوجه ● به، والتكلم<sup>(٣)</sup> بكلام الناس، والاستعانة بغيره<sup>(٤)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٨

### فصل في نواقض الوُضوء

ينتقض الوُضوء<sup>(٥)</sup> بما يخرج من السَّيْلَيْنِ، إِلَّا رِيحَ الْقُبُلِ فِي الْأَصَحِّ<sup>(٦)</sup>، ولم نَسْتَشِنْ

ج ١ ص ٣. والنَّقَايةُ وشرحها فتح باب العِنَاية ج ١ ص ٤٦. والفتاوى الهنديَّة ج ١ ص ٦. والدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته ردَّ الْمُخْتَار ج ١ ص ١٠٢.

(١) ن: قيامه.

(٢) ي: ركعتين قبل الجفاف.

(٣) ف: التكلم.

(٤) ي: بغيره، والله أعلم.

بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ٢٣. وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ١ ص ٣٠. وزاد الفَقِيرُ وشرحه إسعاف المَوْلَى الْقَدِيرِ ص ٢٦٥. والدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته ردَّ الْمُخْتَار ج ١ ص ١٣١.

(٥) س، ح، ف، ر: كتب (الوُضوء) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

وسقط من ي: الوُضوء.

(٦) (إِلَّا رِيحَ الْقُبُلِ فِي الْأَصَحِّ) لأنه اختلاج، لا ريح، فلا ينقض، ولئن كان فلا يَنْبُعْثُ من محل

النجاسة، إذ ليس فيه نجاسة ليتنجس الريح بمروره عليها. / البرهان للطَّائِلِيَّ، نسخة م، لوحة

المني، وطرده<sup>(١)</sup> في الدودة والخصي والاستحاضة ونحوها.

وبنجسِ سَائِلٍ من غيرهما إلى ما يجب تطهيره في الْجُمْلَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَقِيءَ مَلَأَ فَاهُ عِنْدَنَا.

وما أطلقناهما.

● وبغلبة الدم البُرَاق<sup>(٣)</sup>، ومساواته<sup>(٤)</sup>.

وَبِمَصِّ قُرَادٍ وَذَبَابٍ<sup>(٥)</sup> دَمَ جُرْحٍ<sup>(٦)</sup> بحيث لو شرط القُرَادُ أو ترك الدم<sup>(٧)</sup>، سال<sup>(٨)</sup>.

(١) طَرَدَ: طَرَدْتُ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ طَرْدًا: أَجَرَيْتُهُ، كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَطَارِدَةِ، وَهِيَ الْإِجْرَاءُ لِلْسَبَاقِ. / الْمُضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (طَرَدَ) ص ٣٧٠.

وَطَرَدَ يَطْرُدُ الْقَاعِدَةَ وَنَحْوَهَا: عَمَّمَهَا، أَوْ أَرْسَلَهَا عَامَةً، مِثْلُ: طَرَدَ الْقَاضِي الْحُكْمَ عَلَى جَمِيعِ الْقَضَايَا الْمِشَابِهَةِ لِتِلْكَ الْقَضِيَةِ.

وَاطَّرَدَ يَطْرُدُ اطَّرَادًا: الْكَلَامَ وَنَحْوَهُ جَرَى جَرًى وَاحِدًا.

وَاطَّرَدَتِ الْقَاعِدَةُ: عَمَّتْ وَخَلَّتْ مِنَ الشَّدُوذِ.

بِاطَّرَادٍ: بِتَتَابَعٍ وَبصُورَةٍ مُنْتَظِمَةٍ.

الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ، مَادَّةُ (طَرَدَ) ص ٧٨٩-٧٩٠.

(٢) (وَبِنَجْسِ سَائِلٍ) كَدَمٍ وَقِيحٍ وَصَدِيدٍ (مِنْ غَيْرِهِمَا) أَيِ: مِنْ غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ (إِلَى مَا) أَيِ: إِلَى مَوْضِعٍ (يَجِبُ تَطْهِيرُهُ فِي الْجُمْلَةِ) يَعْنِي: وَلَوْ فِي الْجَنَابَةِ، كَالْمَارَنِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ ظَهَرَ فِي مَوْضِعِهِ، وَلَمْ يَرْتَقِ كَنْفِطَةٌ قَشْرَةً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٨.

(٣) كَنَزَ الدَّقَائِقَ وَشَرَحَهُ لِمُنْأَلَا مُسْكِنِينَ ج ١ ص ١٠.

(٤) ت: أَوْ مَسَاوَاتِهِ.

(٥) ي: أَوْ ذَبَابٍ.

(٦) س: جَرِيحٍ.

(٧) (أَوْ تَرَكَ الدَّمَ) أَيِ: دَمَ الْجُرْحِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٩.

(٨) س، غ، ن، ح، ف، ر: لَسَالٍ.

لا يسقوط لحم ودُّود<sup>(١)</sup>.

وقِيءُ دم مائع ناقض<sup>(٢)</sup>، وشرط الامتلاء<sup>(٣)</sup>، واعتبر لجمع<sup>(٤)</sup> المتفرق اتحاد السبب لا<sup>(٥)</sup> المجلس<sup>(٦)</sup>.

وينقضه بَقِيءٌ بَلْغَمٌ<sup>(٧)</sup>.

وكذا قهقهة<sup>(٨)</sup> بالغ، متبهِ، في صلاة ذات ركوع وسجود عندنا، كإغماء، وجنون، وسكر، ونوم مضطجع، ومتكى، وكذا ارتفاع مقعدة نائم قبل انتباهه، وإن لم يسقط في

(١) ح: كتب (لا يسقوط لحم ودُّود) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

ر: ودُّود منه.

(٢) (مائع ناقض) عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، وإن لم يملأ الفم. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٩.

(٣) (وشرط) مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ (الامتلاء) لكونه قيئاً، فيعتبر بسائر أنواعه. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٩.

(٤) ح: الامتلاء.

(٥) ت: إلّا.

(٦) (واعتبر) مُحَمَّدٌ (لجمع) القيء (المتفرق) الذي خرج قليلاً بحيث لو خرج دفعة كان ملء الفم (اتحاد السبب) أي: الغثيان، لأن اتحاده مظنة اتحاد الحكم (لا) اتحاد (المجلس) كما اعتبره أبو يوسف. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٩.

(٧) (وينقضه) أبو يوسف (بقيء بلغم) وأبو حنيفة ومحمد لم ينقضا به. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٩.

(٨) غ، ح: وكذا ينقضه قهقهة.

لما رواه البيهقي في الخلافات من قوله ﷺ: (يُعاد الوُضوءُ من سبع: من إقطار البول، والدم السائل، والقيح، ومن دَسعة تملأ الفم، ونوم المضطجع، وقهقهة الرجل في الصلاة، وخروج الدم)، وقوله ﷺ: (من ضحك في الصلاة قهقهة، فَلْيُعِدِ الوُضوءَ والصلاة)، وهذا الحديث رَوِي مُرْسَلاً ومُسْنَدًا. / فتح باب العناية ج ١ ص ٦٨.

الطَّاهِرُ<sup>(١)</sup>.

لا تمايل نائم احتمال زوالها، ولا نوم متمكن من الأرض، ولو مستنداً<sup>(٢)</sup> إلى شيء لو أُزيل لسقط<sup>(٣)</sup> على الطَّاهِرِ فيها، ولا نوم مُصَلٍّ ولو راکعاً أو ساجداً على وجه السَّنة في ظَاهر المَذْهَب.

● وينقضه<sup>(٤)</sup> بتعمُّد النوم في سجودها. والنوم خارجها على هيئة الركوع أو<sup>(٥)</sup> السجود لا ينقض، وقيل: ينقض. ولم<sup>(٦)</sup> يعتبروا في النوم الثقل. ومنعه<sup>(٧)</sup> بالمباشرة الفاحشة<sup>(٨)</sup>.

(١) (وإن لم يسقط) على الأرض (في الطَّاهِرِ) من مَذْهَب أبي حَنِيفَةَ لزوال القوة وخلفها، وعند أبي حَنِيفَةَ إن انتبه قبل وُصُول جنبه إلى الأرض أو عند إصابتها بلا فصل لم ينقض. وعن أبي يُوسُفَ ينقض. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٩.

(٢) ف: مسنداً.

(٣) ت، ي: سقط.

(٤) (وينقضه) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠.

(٥) ت، ح، ر: و.

(٦) ح: لم.

(٧) ح: ومنع.

(ومنعه) أي: منع مُحمَّد النقض. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠.

(٨) س: الفاحشة ونقضا. وكتب (ونقضا) بالأحمر، فأوهم أنها من مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

ر: الفاحشة ونقضا بها. وكتب (ونقضا بها) بالأحمر، فأوهم أنها من مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

(بالمباشرة الفاحشة) ونقضا بها، وهي أن يعانقها متجردين متماسي الفرجين في رِوَايَةِ الحسن مع انتشار الآلة. وفي ظَاهر الرِّوَايَةِ ليس التماس بشرط، والأول أظهر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠.

ولم ننقضه بلمس امرأة غير محرم<sup>(١)</sup>.

وَمَسَّ قَبْلَ بَيْطُنِ كَفِّ، وطروده<sup>(٢)</sup> في لمس يلتذ<sup>(٣)</sup> به صاحبه عادة.

وَمَسَّ ذَكَرَهُ بَيْطُنِ كَفِّه<sup>(٤)</sup>.

### فصل في الغُسل

يفترض فيه غُسل فمه وأنفه عندنا<sup>(٥)</sup>، وبدنه مرة<sup>(٦)</sup>، وداخل القُلْفَةِ، والمضفور

من شعره على الصَّحِيحِ فيهما، والمنقوض من شعرها، ولا يلزمها نقض ضفائرها، ولا

(١) لما ورد في الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: كنتُ أنام بين يدي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ورجلاي في قبلته، فإذا سجد غَمَزَنِي فقبضْتُ رِجْلَيَّ، وإذا قام بسطْتُهما.

وما في السُّنَنِ الأربعة عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُقَبِّلُ بعضَ أزواجه، ثم يصلي، ولا يتوضأ. ورواه البَرَّاز في مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

فتح باب العناية ج ١ ص ٧٠.

(٢) وطروده) أي: عدم النقض. / البُرْهَانُ لِلطَّرِافِلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠.

(٣) ت، ر: يستلذ.

(٤) ي: كفه، والله أعلم.

الهِدَايَةِ وشرحها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةِ ج ١ ص ٣٦. والاختيار ج ١ ص ٤٩. والبحر الرائق ج ١ ص ٣١. ومُلْتَقَى الأَبْحُرِ وشرحاه مَجْمَعُ الأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُتَّقَى ج ١ ص ١٧.

(٥) قال أبو جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ: فإذا ترك المَضْمَضَةَ والاستِنْشَاقَ في الوُضُوءِ، كره له، ولم يعد الصلاة. وإن تركهما في الجنابة، أعاد الصلاة. قال أبو بَكْرُ الْجَصَّاصُ: إنها لم يكونا فرضاً في الوُضُوءِ، لأن فرض الوُضُوءِ ورد مُفسِّراً غير مفتقر إلى البَيَانِ، فلو جعلنا المَضْمَضَةَ والاستِنْشَاقَ فرضاً فيه كان زيَادَةً في النَّصِّ، ولا يجوز ذلكُ عندنا. / مُختَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ١ ص ٣٣٨.

(٦) سقط من س: وبدنه مرة.

بَلَّهَا<sup>(١)</sup> إِنْ بُلَّ أَصْلُهَا، وَوَجُوبُهُ<sup>(٢)</sup> رِوَايَةٌ<sup>(٣)</sup>.

وَلَمْ يَشْتَرُطُوا<sup>(٤)</sup> الدَّلَّكَ، وَقِيلَ: يَوْجِبُهُ<sup>(٥)</sup>.

وَيَسْنُ فِيهِ أَنْ يَغْسَلَ يَدَيْهِ<sup>(٦)</sup>، وَفَرَجَهُ، وَنَجَاسَةً<sup>(٧)</sup> لَوْ كَانَتْ.

ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يُفَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى بَدَنِهِ ثَلَاثًا.

وَفَرَضَ بِخُرُوجِ مَنِيِّ، وَنَشَرَطِ الشَّهْوَةِ، وَيَعْتَبَرُ بَقَاءُهَا إِلَى خُرُوجِهِ<sup>(٨)</sup>.

وَلَا يَوْجِبُهُ<sup>(٩)</sup> عَلَى مَنْ اسْتَيْقِظَ فَوَجَدَ مَاءً رَقِيقًا وَلَمْ يَتَذَكَّرْ احْتِلَامًا، كَمَا لَوْ تَذَكَّرَهُ وَلَمْ يَرَ بَلَلًا، أَوْ انْتَشَرَ ذَكَرُهُ قَبْلَ النَّوْمِ، أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ، أَوْ سَكَرَ ثُمَّ أَفَاقَ وَرَأَى بَلَلًا وَلَمْ يَظْنِهِ مَنِيًّا.

● وَالْمَرَأَةُ فِيهِ<sup>(١٠)</sup> كَالرَّجُلِ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَقِيلَ: يَلْزِمُهَا إِذَا وَجَدَتْ لَذَةً<sup>(١١)</sup> وَإِنْ

نسخة م  
لوحة  
١٢

(١) ح: وَلَا يَلْزِمُهَا بَلَّهَا.

(٢) سقط من ح: وَوَجُوبُهُ.

(٣) (ووجوبه رِوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١١.

(٤) ن، ف: يَشْتَرُطُوا.

(٥) (وقيل: يوجب) أَبُو يُوسُفَ / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١١.

(٦) ف: يَدَاهُ. وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٧) ح: نَجَاسَةٌ.

(٨) (ويعتبر) أَبُو يُوسُفَ (بَقَاءُهَا) أَي: الشَّهْوَةُ (إِلَى) حِينَ (خُرُوجِهِ) أَي: خُرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْ

ذَكَرِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١١.

(٩) (وَلَا يَوْجِبُهُ) أَبُو يُوسُفَ الْغُسْلُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١١.

(١٠) سقط من ي: فِيهِ.

(١١) ي: لَذَةُ الْإِنْزَالِ.

ح، ف، ر: اللَّذَةُ.

لم تَر ماءً<sup>(١)</sup>.

وبتواري حَشَفَةً أو قدرها<sup>(٢)</sup> في<sup>(٣)</sup> قُبُل أو دُبُر عليهما<sup>(٤)</sup>.

ويُشترط الإنزال في وطء ميتة أو<sup>(٥)</sup> بهيمة عندنا، وطرده<sup>(٦)</sup> في صَغِيرَةٍ لَا يُجَامَع

مثلها.

وبحيض، ونفاس، وببُلُوغ صبي باحتلام<sup>(٧)</sup>، وإِسْلَام كافر من<sup>(٨)</sup> بعد جَنَابَةٍ،

وانقطاع حيض في الأصح، ولميت<sup>(٩)</sup>.

(١) ي: وإن لم تنزل.

(٢) ح، ف، ر: أو قدرها ولو من خصي.

الحَشَفَةُ: رأس الذَّكَر. / المِصْبَاحُ المُنِير، مادة (الحشف) ص ١٣٧.

(حَشَفَةً) وهي ما فوق الخِتَان من رأس الذَّكَر (أو قدرها) إذا كانت مقطوعة. / البُرْهَان للطرَّابُلَيْسِي، نسخة م، لوحة ١٢.

(٣) ف: من.

(٤) ت: اللوحة ١٢ غير موجودة، وهي من قوله: (والمُنْقُوض من شعرها)، إلى قوله: (أو دبر عليهما).

سقط من ح، ف: عليهما.

(٥) ح، ف، ر: و.

(٦) ي: وطرده.

(٧) ر: بالاحتلام.

(٨) سقط من ي: من.

ت، ر: كافرين.

(٩) ح: لميت مسلم.



وُسْنٌ لِلْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِحْرَامِ، وَعَرَفَةَ<sup>(١)</sup>. وَقِيلَ: يَسْتَحَبُّ<sup>(٢)</sup>.

وَيَحْرَمُ بِالْحَدَّثَيْنِ<sup>(٣)</sup> الطَّوَافُ<sup>(٤)</sup>، وَمَسُّ الْمَصْحَفِ، وَدِرْهَمٌ فِيهِ سُورَةٌ، وَيَجُوزُ أَخْذُهُ

بِغِلَافٍ مُتَجَافٍ، عِنْدَنَا.

وَلَا نَجِيزُ مَعَ الْأَكْبَرِ<sup>(٥)</sup> دُخُولَ مَسْجِدٍ، كَالْتَلَاوَةِ مُطْلَقًا<sup>(٦)</sup>، فِي الْمُخْتَارِ.

وَيَجُوزُ الذِّكْرُ وَالتَّسْبِيحُ وَالدُّعَاءُ<sup>(٧)</sup>.

### ● بَابُ الْمِيَاهِ<sup>(٨)</sup>

يُرْفَعُ الْحَدَّثُ بِهَاءٍ مُطْلَقٍ، وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى أَوْصَافِ خِلْقَتِهِ، كِهَاءِ السَّمَاءِ، وَالْعُيُونِ،

(١) عَرَفَةُ، وَعَرَفَاتُ: وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَوْقِفُ فِي الْحَجِّ، وَحَدُّهُ مِنَ الْجَبَلِ الْمَشْرِفِ عَلَى بَطْنِ عَرَفَةَ إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ إِلَى مَا يَلِي حَوَائِطَ بَنِي عَامِرٍ. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاعِ ج ٢ ص ٩٣٠.

(٢) ح: كَتَبَ (وَقِيلَ يَسْتَحَبُّ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٣) ي: بِالْحَدَثِ.

(بِالْحَدَّثَيْنِ) الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٢.

(٤) س: وَالطَّوَافُ.

(٥) ي: بِالْأَكْبَرِ.

(٦) (دُخُولَ مَسْجِدٍ) مَا، لِقَوْلِهِ ﷺ: لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لَجُنُبٍ وَلَا حَائِضٍ (كَالْتَلَاوَةِ) أَي: كَحَرَمَةِ تَلَاوَةِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ (مُطْلَقًا) يَعْنِي: آيَةٌ فَمَا دُونَهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٢.

(٧) ي: وَالِدُّعَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْهِدَايَةِ وَشَرَحَاهَا فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةِ ج ١، ٥٦. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٥٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرَحَاهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٢٣.

(٨) ت: بَابُ رَفْعِ الْحَدَثِ.

والآبار، والبحار<sup>(١)</sup>، والغُدْران، وإن أنتن بطول المكث، أو تغير بها<sup>(٢)</sup> لا ينفكُّ عنه كالتراب ونحوه، وبغالب على طاهر كأشنان<sup>(٣)</sup> وصابون وزَعْفَران، عندنا<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر الغلبة من حيث الأجزاء في الصَّحِيح، فيجيزه<sup>(٥)</sup> بهاء طُبَخَ به<sup>(٦)</sup> الباقلاء والجمص<sup>(٧)</sup>، وإن غَيَّر أوصافه الثلاثة<sup>(٨)</sup>، ما لم يشخن إذا برد<sup>(٩)</sup>.

وبهاء الزَّاج<sup>(١٠)</sup> ونحوه، ما لم ينقش<sup>(١١)</sup> إذا كتب به.

(١) س: والبحر.

(٢) ت: ما.

(٣) الأشنان: بضم الهمزة، والكسر لُغَةً، مُعَرَّب. يُقال له بالعَرَبِيَّة: الحُرْض. وتَأَشَّن: غسل يده بالأشنان. / المصباح المُنِير، مادة (الأشنان) ص ١٦.

والأشنان: هو شجر ينبت في الأرض الرَّمْلِيَّة، يُستعمل في غسل الأيدي والثياب. / الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ، مادة (أشنان) ص ٩٣.

(٤) تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ١٢٥. والاختيار ج ١ ص ٦٤. والنُّقَاة وشرحها فتح باب العِنَايَةِ ج ١ ص ٨١. والكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيّ ج ١ ص ٤٢.

(٥) ر: فنجزه.

(ويعتبر) أبو يُوسُف (الغلبة من حيث الأجزاء في الصَّحِيح) عنه، وقيل: يعتبرها من حيث اللون (فيجيزه) أي: رفع الحدث. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(٦) ف، ر: فيه.

(٧) سقط من ي: والجمص.

(٨) ف: كتب (الثلاثة) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٩) ح: كتب (بهاء طبخ فيه الباقلاء والجمص وإن غَيَّر أوصافه الثلاثة ما لم يشخن إذا برد) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(١٠) الزاج: اسمٌ شاملٌ يُستعمل للدلالة على بعض الأملاح يُصبغ بها. / الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ، مادة (زاج) ص ٥٦٧.

(١١) ي: ينشق.

واعتبر<sup>(١)</sup> اللون، فمنعه بهاء طبخ فيه<sup>(٢)</sup> الأُشْنَانُ أو<sup>(٣)</sup> الرِّيحَانُ فاحْمَرَّ أو اسْوَدَّ.

ولا<sup>(٤)</sup> بهاء<sup>(٥)</sup> شجر وثمر وإن قطر<sup>(٦)</sup> بنفسه، في الأظهر.

ولم<sup>(٧)</sup> يرفعوه بهاء أزيل به حَدَثٌ أو تُقَرَّبَ به<sup>(٨)</sup>، وقيل: عَيْنَ<sup>(٩)</sup> الثاني.

ويصير مستعملاً بانفصاله، وإن لم يستقر في الصَّحِيح<sup>(١٠)</sup>، وهو مغلظ النجاسة<sup>(١١)</sup>،

(١) (واعتبر) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(٢) ت، س، ي: به.

(٣) ت، س، ر: و.

(٤) س، ح: لا.

(٥) ف: كتب (بهاء) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

(٦) غ: اللوحة التي تبدأ من قوله: (كما لو تذكره ولم يَرَبَلًا) إلى قوله: (ولا بهاء شجر وثمر وإن قطر)، غير موجودة في الْمُصَوَّرَة.

(٧) ن: لم.

(٨) (أو تُقَرَّبَ به) كَالْوُضُوءِ عَلَى الْوُضُوءِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(٩) ف: كتب (عَيْنَ) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

ر: اعتبر.

(عَيْنَ) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(١٠) ح: كتب (وإن لم يستقر في الصَّحِيح) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

(بانفصاله) عن العضو (وإن لم يستقر) في محل (في الصَّحِيح). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(١١) (وهو) أي: الماء المستعمل (مغلظ النجاسة) في رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وبها أخذ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

ونخففها<sup>(١)</sup>، وطاهر غير طهور<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر الرواية<sup>(٣)</sup>.

● وما قلنا بطهورية ماء توضأ به غير مُحدث<sup>(٤)</sup>.

وماء البئر، والجنب المنغمس فيه لطلب السقاء<sup>(٥)</sup>، طاهران في الأصح<sup>(٦)</sup>.

وعلى حالهما، وطاهر، وطهور<sup>(٧)</sup>.

ولو وقعت نجاسة في غدير، لو حرك جانب الوقوع بالتوضي، لا يتحرك الآخر من حينه، ولا تنحسر<sup>(٨)</sup> الأرض بالغرف منه على الصَّحِيح، يجوز<sup>(٩)</sup> الوضوء<sup>(١٠)</sup> من الجانب الآخر، وقيل: يميزه مطلقاً إذا لم تكن مرئية<sup>(١١)</sup>، ولم يظهر لها<sup>(١٢)</sup> طعم أو لون أو ريح<sup>(١٣)</sup>.

(١) ونخففها) في رواية أبي يوسف عنه، وبها قال. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(٢) (وطاهر غير طهور) في رواية مُحَمَّدٍ عنه، وبها قال. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(٣) (وهو ظاهر الرواية) عن أبي حنيفة، وعليه الفتوى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣.

(٤) (غير مُحدث) وقال زُفَرٌ ببقائها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤.

(٥) س: السمقا.

(طلب السقاء) لا لرفع الحدث. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤.

(٦) ح: كتب (وماء البئر... في الأصح) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٧) (وعلى حالهما) عند أبي يوسف (وطاهر، وطهور) عند مُحَمَّدٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤.

(٨) ر: تنجس.

(٩) ف: ويجوز.

(١٠) ر: التوضي.

(١١) (وقيل: يميزه) أبو يوسف (مطلقاً) يعني: ولو من موضع الوقوع (إذا لم تكن مرئية) وبه أخذ مشايخ بخاري وبلغ توسعة على الناس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤.

(١٢) ت: بها.

(١٣) في نسخة م، وضع المؤلف على قوله: (ولم يظهر لها طعم أو لون أو ريح) خطأ، كأنه حذفها.

كما يجوز<sup>(١)</sup> من<sup>(٢)</sup> موضع الاغتسال، وقَدَّرَهُ<sup>(٣)</sup> أولاً<sup>(٤)</sup> بعشرة<sup>(٥)</sup> أَذْرُعٍ في مثلها، ولا نقدره بِقُلْتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، ● ولا اعتبروا الأوصاف مطلقاً.

وهي مثبتة في نسخة غ.

(١) ر: نجيز.

(٢) غ: كما يجوز الوضوء من.

(٣) سقط من ف: وقدره.

(٤) ن: كتب (أولاً) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) ف: أو عشرة.

ر: عشرة.

(٦) ف: بالقتين.

(ولا نقدره بِقُلْتَيْنِ) وقدره الشَّافِعِيُّ بهما، وهما خمسمائة رطل بالعِرَاقِيِّ، وقيل: ستائة رطل. وقال: إذا بلغهما لا يتنجس إلا بالتغير، لقوله ﷺ: «إذا بلغ الماء قُلْتَيْنِ لم يحمل الخَبَثَ»، رواه أصحاب السُّنَنِ الأربعة عن ابن عُمر، وفي رواية أخرى لأبي ذَاوُد: «فإنه لا ينجس»، وأَخْرَجَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ والْحَاكِمُ في صَحِيحِيهما. قلنا: ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ منهم: الحافظ ابن عبد البر، والقاضي إِسْمَاعِيلُ بن إِسْحَاق، وأبو بَكْر بن العَرَبِيِّ، المَالِكِيُّونَ، وقال البيهقي: إنه ليس بقَوِيٍّ، وقد تركه العَرَالِيُّ والرُّوْيَانِيُّ مع شدة اتباعهما للشَّافِعِيَّ، وعن أستاذ البُخَارِيِّ عَلِيِّ ابن المَدِينِيِّ أنه قال: لم يثبت حَدِيثُ القُلْتَيْنِ. / البرهان للطِّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤.

القُلَّةُ: مفرد، جمعها: قَلَال، وقُلُل، وهي إناء للعَرَب كالجرة الكبيِّرة. وقَلَال هَجَر: شبيهة بالحبَاب.

هَجَر: قَرْيَةٌ كانت قرب المَدِينَةِ، إليها تُنسب القَلَال، أو تُنسب إلى هَجَر اليَمَن، أو إلى هَجَر البَحْرَيْن.

المُصْبَاحُ المُبَيِّر، مادة (قل) ص ٥١٤، ومادة (هجر) ص ٦٣٤. والقَامُوسُ المُحِيط، مادة (القل) ص ١٣٥٦، ومادة (هجر) ص ٦٣٨.

الرطل: مثله الرء، كان في صدر الإسلام يساوي الرطل الواحد بِمَكَّةَ ١٢ أُوقِيَّةً، وكل أُوقِيَّة ٤٠ درهماً، أي: يساوي كيلو غرام ونصف. / المكايل والأوزان الإسلامية: هتس ص ٣٠.

وَيَجُوزُ مِنْ جَارٍ<sup>(١)</sup> وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلَمْ تَوْثُرْ<sup>(٢)</sup> فِيهِ.

وَحُدَّ بِمَاءٍ لَا يَتَكَرَّرُ اسْتِعْمَالُهُ، أَوْ<sup>(٣)</sup> بِمَاءٍ يَذْهَبُ بِتَبْنَةٍ.

وَلَا يَنْجَسُ<sup>(٤)</sup> الْمَاءُ وَنَحْوَهُ بِمَوْتِ مَا لَيْسَ لَهُ دَمٌ سَائِلٌ<sup>(٥)</sup> كَالْبَقِّ وَالذَّبَابِ<sup>(٦)</sup>، وَمَا<sup>(٧)</sup>

يُولَدُ<sup>(٨)</sup> فِيهِ كَالسَّمَكِ وَالسَّرَطَانِ.

● وَجِلْدُ الْمَيِّتَةِ مَدْبُوعًا، وَقَرْنُهَا، وَظَفَرُهَا، طَاهِرٌ عِنْدَنَا، إِلَّا جِلْدَ الْخَنَزِيرِ

لِنَجَاسَتِهِ<sup>(٩)</sup>، وَالْأَدَمِيُّ لِكِرَامَتِهِ، وَالْكَلْبُ عَلَى الْقَوْلِ بِنَجَاسَةِ عَيْنِهِ.

وَالْحَقُّ الْفِيلُ بِالْخَنَزِيرِ، وَهُمَا بِالسَّبَاعِ<sup>(١٠)</sup>.

وَنُظْهِرُ مِنَ الْمَيِّتَةِ الصُّوفَ وَالشَّعْرَ وَالْوَبَرَ وَنَحْوَهُ مَجْزُوزًا.

وَعَصَبُهَا نَجَسٌ فِي الصَّحِيحِ.

نسخة م  
لوحة  
١٦

(١) س: كتب (ماء جار) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

غ: من ماء جار.

(٢) ت، س: يؤثر.

(٣) ف، ر: و.

(٤) ر: يتنجس.

(٥) سقط من ت: سائل.

(٦) ح: كتب (كالبق والذباب) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٧) ت، س: وبها.

(٨) ف: تولد.

(٩) لقوله ﷺ: (أيما إهاب دُبِغَ فَقَدْ طَهِّرَ). / الهداية وشرحاها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ٩٢.

(١٠) ح: كتب (بالسباع) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(وَأَلْحَقَ) مُحَمَّدُ (الْفِيلُ بِالْخَنَزِيرِ) فِي حُكْمِهِ، لَكُونِهِ حَرَامَ اللَّحْمِ، غَيْرَ مُتَنَفِعٍ بِهِ (وَهُمَا) أَي:

أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ، أَخْلَقَاهُ (بِالسَّبَاعِ). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٦.

ورخص الانتفاع بشعر الخنزير<sup>(١)</sup>.

وَتُطَهَّرُ الذِّكَاةُ<sup>(٢)</sup> الشَّرْعِيَّةُ جِلْدَ غَيْرِ الْمَأْكُولِ، دُونَ لَحْمِهِ عَلَى أَصَحِّ مَا يُفْتَى بِهِ<sup>(٣)</sup>.

## ❶ فصل في الآبار

إذا وقع<sup>(٤)</sup> في بئر<sup>(٥)</sup> نجاسة كدم، أو مات فيها كلب أو شاة أو آدمي أو نحو فارة فانتفخت، وجب نزح كل<sup>(٦)</sup> مائها إن أمكن، وإِلَّا فَقَدْرُهُ، يُؤْخَذُ فِيهِ<sup>(٧)</sup> بقول رجلين لهما بصارة في الماء، وهو الأشبه.

(١) ر: الخنزير ومنعا. وكتب (ومنعا) بالأحمر، فأوهم أنها من مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ.

(ورخص) مُحَمَّدٌ (الانتفاع بشعر الخنزير) لثُبُوتِ الضَّرُورَةِ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ. ومنعا منه لعدم تحققها. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦.

وانظر: الاختيار ج ١ ص ٧٢.

(٢) غ، ح، ف: ويظهر بالذكاة.

ن: للذكاة.

ر: وتطهر بالذكاة.

(٣) ي: يفتى به، والله أعلم.

الهِدَايَةُ وشرحاها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ٧١. وَالْأَخْتِيَارُ ج ١ ص ٦٦. وَاللُّبَّابُ لِلْمَعِينِ ج ١ ص ٤٧ عَنْ الْهِدَايَةِ.

(٤) ي: وقعت.

(٥) ف: البئر.

(٦) سقط من س: كل.

(٧) (فَقَدْرُهُ) أَي: فَيُنْزَحُ قَدْرُ مَا كَانَ فِيهَا وَقْتُ الْوُقُوعِ (يُؤْخَذُ فِيهِ) أَي: فِي تَقْدِيرِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧.

وَقَدَّرَهُ بِمَائَتِي دَلْوٍ إِلَى ثَلَاثَمِائَةٍ، لَا<sup>(١)</sup> بِقَصْبَةِ أَوْ حَفْرَةٍ<sup>(٢)</sup>.  
وَأِنْ مَاتَ فِيهَا حَمَامَةٌ أَوْ دَجَاجَةٌ أَوْ هَرَّةٌ، وَلَمْ تَنْتَفَخْ<sup>(٣)</sup>، وَجَبَ نَزْحُ أَرْبَعِينَ دَلْوًا،  
وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةَ إِلَى خَمْسِينَ أَوْ سِتِينَ<sup>(٤)</sup>.  
وَلَوْ فَأَرَةً أَوْ عَصْفُورًا<sup>(٥)</sup> أَوْ سَامَ أْبْرَصٍ وَنَحْوَهُ، نَزَحَ<sup>(٦)</sup> عَشْرُونَ<sup>(٧)</sup> إِلَى ثَلَاثِينَ<sup>(٨)</sup>.  
وَكَانَ ذَلِكَ<sup>(٩)</sup> طَهَارَةً لَهَا، وَلِلدَّلْوِ، وَالرِّشَاءِ<sup>(١٠)</sup>، وَيدُ الْمُسْتَقِيِّ<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: إلا.

(٢) (وَقَدَّرَهُ) أَي: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَدَّرَهُ (بِمَائَتِي دَلْوٍ) وَجَوِبًا، وَاسْتَحَبَّ تَكْمِيلَهُ (إِلَى ثَلَاثَمِائَةٍ) وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى مَا شَهِدَ فِي بَلَدِهِ (لَا بِقَصْبَةٍ أَوْ حَفْرَةٍ) كَمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَحْفَرُ حَفِيرَةً مِثْلَ مَوْضِعِ الْمَاءِ مِنَ الْبُئْرِ، وَيَنْزَحُ مِنْهَا، وَيَصُبُّ فِيهَا حَتَّى تَمْتَلِئَ، أَوْ يَرْسِلُ فِيهَا قَصْبَةً، وَيَجْعَلُ لِمَبْلُغِ الْمَاءِ عِلَامَةً ثُمَّ يَنْزَحُ مِنْهَا عَشْرَ دَلَاءٍ مِثْلًا، ثُمَّ يَنْظُرُ كَمْ انْتَقَصَ، فَيَنْزَحُ بِنِسْبَتِهِ. وَهَذَا لَا يُمْكِنُ إِلَّا فِي بئرٍ مُنْتَسِبَةٍ، وَعَلَى تَقْدِيرِهَا لَا يَخْلُو الْحَفْرُ عَنْ كَلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.

(٣) س، ح: ولم ينتفخ.

(٤) الكتابُ لِلْقُدُّورِيِّ وشرحُه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٥٨.

(٥) ي: عصفورة.

(٦) ف: ينزح.

ر: نزحت.

(٧) ر: عشرون دلوًا.

(٨) (نَزَحَ عَشْرُونَ دَلْوًا وَجَوِبًا، وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةَ إِلَى ثَلَاثِينَ). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.

(٩) س: وكان ذلك النزح.

(١٠) الرِّشَاءُ: الْحَبْلُ. وَالْجَمْعُ أَرْشِيَّةٌ، مِثْلُ: كِسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ. / الْمُضْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الرَّشْوَةُ) ص ٢٢٨.

(١١) (وَكَانَ ذَلِكَ) النَّزْحُ (طَهَارَةً لَهَا وَلِلدَّلْوِ وَالرِّشَاءِ) وَالْبَكْرَةُ (وَيْدُ الْمُسْتَقِيِّ) رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَالْحَسَنُ، إِذْ نَجَّاسَةٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَانَتْ لِنَجَّاسَةِ الْمَاءِ، فَيَكُونُ طَهَارَتُهَا بِطَهَارَتِهِ نَفِيًّا لِلْحَرَجِ، كَطَهَارَةِ دَنِّ الْخَمْرِ بِتَخْلِيلِهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.



وَأَلْحَقَ الثَّلَاثَ مِنْهَا إِلَى الْخُمْسِ بِأَهْرَةَ<sup>(١)</sup>، وَالسَّتْ بِالْكَلْبِ، لَا<sup>(٢)</sup> الْخُمْسَ إِلَى التَّسْعِ بِهَا، وَالْعَشْرَ<sup>(٣)</sup> بِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَتَعْتَبِرُ<sup>(٥)</sup> الدَّلَاءَ<sup>(٦)</sup> بِالْوَسْطِ، وَقِيلَ: بِالصَّاعِ<sup>(٧)</sup>.

وَطَهَّرَهَا<sup>(٨)</sup> قَبْلَ انْفِصَالِ ● الْأَخِيرِ عَنْ فَمِهَا<sup>(٩)</sup>.

وَلَوْ غَارَ الْمَاءُ قَبْلَ التَّرْحِ، ثُمَّ عَادَ، يَطْهَرُ<sup>(١٠)</sup> فِي الصَّحِيحِ<sup>(١١)</sup>.

أَوْ فَرَّغَ قَبْلَ تَمَامِ الْعَدَدِ، ثُمَّ نَبَعَ، لَا يَنْزَحُ شَيْءٌ.

(١) س: باهرة.

(وَأَلْحَقَ) مُحَمَّدٌ (الثَّلَاثَ مِنْهَا) أَي: مِنَ الْفَأْرِ (إِلَى الْخُمْسِ بِأَهْرَةَ) لِمَسَاوَاتِهَا فِي الْجُثَّةِ. / الْبُرْهَانَ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.

(٢) غ، ح: لَا أُنْ.

ف: لَا أُنْ.

(٣) غ، ف، ر: وَالْعَشْرَةَ.

(٤) سَقَطَ مِنْ ف، ر: بِهِ.

(إِلَى التَّسْعِ بِهَا) أَي: بِأَهْرَةَ، كَمَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ... (وَالْعَشْرَ بِهِ) أَي: بِالْكَلْبِ. / الْبُرْهَانَ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.

(٥) غ: وَيَعْتَبِرُ.

(٦) س: الدَّلَاءُ الَّتِي تَبْرَحُ.

(٧) (وَقِيلَ: بِالصَّاعِ) وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانَ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.

(٨) (وَطَهَّرَهَا) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانَ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧.

(٩) ي: عَنْ فَمِ الْبُتْرِ.

(١٠) غ، ح، ر: تَطْهَرُ.

(١١) غ، ح، ف، ر: فِي الْأَصْح.

وإذا أثر ماءً بالوعةٍ في بئر بجانبها<sup>(١)</sup> نَجَسَهَا، ولا عبْرَة بتقدير خمسة أذرع أو سبعة. ولو وقع البعر والرّوث والخثي<sup>(٢)</sup> في الآبار، لا ينجسها، إلا أن يستكثره الناظر، أو أن لا يخلو دلو عن بعة<sup>(٣)</sup>.

وقيل: الرّوث والخثي كالبول.

ولو بعرت الشاة في المِخلَب، فرمي<sup>(٤)</sup> من حينه، لا يَنْجَس<sup>(٥)</sup> اللَّبَن. ولا يفسد الماء بخرء حمام وعصفور.

ولا بوقوع<sup>(٦)</sup> آدمي أو<sup>(٧)</sup> ما يؤكل لحمه إذا خرج حياً، ولم يكن عليه نجاسة. وقيل: ينزح الكل لو جُنُباً، وأربعون<sup>(٨)</sup>

(١) س: في جانبها. وكتبها بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

ن: كتب (بجانبها) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

سقط من ي: بجانبها.

(٢) الخِثْيُ: خَثَى البقر خَثِياً، من باب رَمَى، وهو كالتغوط للإنسان. والاسم: الخَثَى، وَزَان حَصَى، والخِثْيُ، وَزَان حِمْل. والجمع: أَخْثَاء. / البَصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (خثى) ص ١٦٤.

(٣) ح: كتب (أو أن لا يخلو دلو عن بعة) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(دلو عن بعة) وهو رواية عن مُحَمَّد بن سَلَمَة، وصححها في الْمَبْسُوط، وعن بعضهم الثلاث كثير، وعن مُحَمَّد أنه ما يغطي ربع وجه الماء. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٨.

(٤) ر: فرمي بها.

(٥) غ، ح، ف، ر: يتنجس.

(٦) ر: وقوع.

(٧) ي: و.

(٨) غ: وقيل أربعون دلواً.

ف: وأربعون دلواً.



الكلب<sup>(١)</sup> والخنزير، وكذا<sup>(٢)</sup> الحكم في سباع البهائم عندنا.

● وأوجبوا غسل الإناء بالوُلوغ، ونراه ثلاثاً لا سبعاً، إحداهن<sup>(٣)</sup> بالتراب<sup>(٤)</sup>.

ولم<sup>(٥)</sup> يجعلوه مندوباً<sup>(٦)</sup> من وُلوغ الكلب فقط.

والسبع<sup>(٧)</sup> تعبدُ مع إراقة الماء لا الطعام، ولا يكرهه من هرة<sup>(٨)</sup>.

وكره من دجاجة مُخَلَّاة<sup>(٩)</sup>، وإبل وبقر جَلَّالَة<sup>(١٠)</sup> جُهِلَ حالها<sup>(١١)</sup>، ومن سباع

(١) رجل لم يجد ماءً إلا سُورَ الكلب، قال: لا يتوضأ به، ولكنّه يَتَيْمَّمُ لأنه نجس بدلالة الإجماع، وهو غسل الإناء من ولوغه. / الجامع الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وشرحه لابن مَازَةَ ص ١٢٠.

(٢) ر: وكذلك.

(٣) ر: وإحداهن.

(٤) (وأوجبوا غسل الإناء بالوُلوغ) أي: بولوغ الكلب فيه لنجاسته عندنا، ولم يوجب مَالِكَ لعدمها عنده (ونراه) أي: غسل الإناء (ثلاثاً لا سبعاً، إحداهن بالتراب) كما رآه الشَّافِعِيُّ، لما رواه الستة عن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهَا أَوْ السَّابِعَةَ بِالْتَرَابِ» شك الراوي.

وأورد الطَّرَابُلسِيُّ روايات عديدة تؤيد مَذْهَبَ الْحَنْفِيَّةِ في غسله ثلاثاً.

البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩.

(٥) س: وإذا ولم.

(٦) س: منه وبهاء.

(٧) (و لم يجعلوا) (السبع). / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩.

(٨) (ولا يكرهه) أي: أَبُو يُوسُفَ السُّوْرَةَ (من هرة) وكرهه أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩.

(٩) (وكره) السُّوْر (من دجاجة مُخَلَّاة) وهي التي يصل منقارها إلى النجاسة، ولم تعلم طهارته من نجاسته. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩.

(١٠) ي: وجلالة.

(١١) سقط من ف: جهل حالها.

الطير<sup>(١)</sup>، ● وسواكن البيوت<sup>(٢)</sup>.

وإن لم يجد غير سُورِ الْحِمَارِ أو<sup>(٣)</sup> البغل، توضأ به وتيمم، وأجزنا تقديم التيمم<sup>(٤)</sup>.

وطهارة عرق الحمير، ونجاسة لبنها، ظاهر الرواية<sup>(٥)</sup>.

ولو اختلط أوانٍ أكثرها طاهر، تحرّى<sup>(٦)</sup> للتوضي

والشرب<sup>(٧)</sup>. أو أكثرها نجس نخصه<sup>(٨)</sup> بالشرب<sup>(٩)</sup>. أو ثياب<sup>(١٠)</sup>

(و) كره سُور (إبل وبقر جَلَالَة) وهي التي تأكل النجاسة إذا (جُهِلَ حالها) فأما إذا عَلِمَ حال فمها طهارة ونجاسة كان السُّور كذلك. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩.

(١) كره (من سباع الطير) كالصقر والبازي والشَّاهِين. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩.

(٢) كره سُور (سواكن البيوت) مثل: الحية والفأرة. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠.

(٣) س، غ، ن، ي، ح، ف، ر: و.

(٤) (وأجزنا تقديم التيمم) على التوضي به، وأوجب زُفَرَ تقديم التوضي. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠.

(٥) س: ظاهر الرواية الصَّحِيح.

(٦) ف: تحرز.

(٧) (ولو اختلط أوانٍ اختلاط مجاورة) أكثرها طاهر) وأقلها نجس (تحري) للتوضي والشرب عند الاحتياج إليه، فيريق ما غلب على ظنه نجاسته، ويستعمل ما غلب على ظنه طهارته. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠.

(٨) ي: نخص.

(٩) ف: للشرب. وكتبها بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(نخصه) أي: نخص التحري (بالشرب). / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠.

(١٠) سقط من ف: ثياب.

تَحَرَّى<sup>(١)</sup> للصلاة فيها<sup>(٢)</sup> مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

## باب التَّيَمُّمِ

يَتَيَمَّمُ عَادِمُ الْمَاءِ لِبَعْدِهِ مِيلاً، فِي الْمُخْتَارِ.

وَيَعْتَبَرُ غَيْبَةُ رُفْقَتِهِ<sup>(٤)</sup> عَنْ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ. وَمَا عَاطَبْنَا قُرْبَهُ بِالْوُصُولِ إِلَيْهِ فِي الْوَقْتِ، وَبُعْدُهُ بَعْدَهُ مِطْلَقاً، بَلْ فِيهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بَعْدَهُ مِيلٌ أَوْ دُونَهُ، وَلَفَقْدَ آلَةٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ خَوْفِ عَدُوٍّ، أَوْ سَبْعٍ، أَوْ عَطَشٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ رَفِيقِهِ أَوْ حَيْوَانِهِ وَلَوْ كَلْباً، فِي الْحَالِ أَوْ الْمَالِ، أَوْ احتِياجٍ لِعَجْنٍ<sup>(٦)</sup> لَا طَبَخَ<sup>(٧)</sup> مَرَقٍ، وَمَرِيضٍ خَافَ شِدَّةَ الْمَرَضِ بِاسْتِعْمَالِهِ، كَالْمَحْمُومِ،

(١) غ: تجري.

ي: تجرى.

(٢) س: كتب (للصلاة فيها) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

غ، ن، ح، ر: الصلاة فيها.

لكن في ن، كتب (الصلاة فيها) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٣) (أو) اختلط (ثياب تحرى للصلاة فيها مطلقاً) أي: سواء كان الأكثر طاهراً أو نجساً. / البرهان

للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠.

وانظر: بدائع الصنائع ج ١ ص ٦٣. والهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ١

ص ١٠٧. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ١ ص ٢٢٢.

(٤) ر: رفيقه.

(ويعتبر) أبو يوسف لجواز التيمم (غيبه رفيقه). / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠.

(٥) (و) يتيمم (لفقد آلة) يستقي بها. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠.

(٦) ر: لعجين.

(٧) ف: كتب (طبخ) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

أو<sup>(١)</sup> بالتحرك<sup>(٢)</sup> إليه كالمبطون<sup>(٣)</sup>.

ولو وجد من يُوَضِّيه، لَا يَتَيَمَّمُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ<sup>(٤)</sup>.

● والجُنُبُ الْمُقِيمُ إِذَا خَافَ أَنْ يَقْتُلَهُ الْبَرْدُ أَوْ يَمْرُضَهُ، يَتَيَمَّمُ، كَالْمَسَافِرِ<sup>(٥)</sup>، وَمَنْعَاهُ<sup>(٦)</sup> كَالْمُحْدِثِ عَلَى الصَّحِيحِ، بِضَرْبَتَيْنِ: يَمْسَحُ بِأَحَدِيهِمَا<sup>(٧)</sup> وَجْهَهُ، وَبِالْأُخْرَى<sup>(٨)</sup> يَدَيْهِ مَعَ مَرْفَاقَيْهِ مُسْتَوْعِبًا. وَقِيلَ: يَكْفِي مَسْحُ الْأَكْثَرِ.

وخصَّوه بصعيد طاهر غير منطبع و مترمد<sup>(٩)</sup>.

(١) ن: أي.

(٢) غ، ح، ف، ر: بالحركة.

(٣) س: كالمطبوخ.

(٤) ر: كتب (في ظاهر المذهب) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(لا يَتَيَمَّمُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ) لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْوُضُوءِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٠.

(٥) (يَتَيَمَّمُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَالْمَسَافِرِ) لِتَحَقُّقِ الْضَّرُورَةِ فِي حَقِّهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢١.

(٦) س: ومنعناه.

(٧) غ: بأحدهما.

ح، ف، ر: بإحدهما.

(٨) ر: والأخرى.

(٩) ح: و مترمل.

(منطبع) احتز به عن الذهب والفضة ونحوهما (و) غير (مترمد) خرج به نحو الخشب. /

الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢١.

ولم نعين التراب، ويخصه به<sup>(١)</sup>، ويرجع<sup>(٢)</sup> عن الرمل، ويتردد في الغبار عند عدمه<sup>(٣)</sup>، وأطلقاه<sup>(٤)</sup>.

● وَيَصِحُّ بِالْمَلْحِ الْجَبَلِيِّ فِي<sup>(٥)</sup> الصَّحِيحِ، والتصاق الغبار ملغى<sup>(٦)</sup>، وشرطه في رِوَايَةٍ<sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٢

وفرضنا<sup>(٨)</sup> النية فيه<sup>(٩)</sup>.

وإرادة الصلاة به شرط لصحته في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ، فلو تيمَّم لقراءة القرآن، أو مس<sup>(١٠)</sup> المصحف، أو دخول المسجد، لا تصحَّ به الصلاة<sup>(١١)</sup> في الصَّحِيحِ.

(١) (ولم نعين التراب) فيجوز بالرمل والحجر والزَّيْنِخ والنُّوْرَة (ويخصه) أبو يُوسُفَ (به) أي: بالتراب. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١.

(٢) ف: ورجع.

(٣) (ويتردد) أبو يُوسُفَ (في الغبار عند عدمه) أي: عدم التراب، كما لو كان في وحل. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١.

(٤) (و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ (أطلقاه). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١.

(٥) غ، ح، ف، ر: على.

(٦) س: قلعي.

(٧) ر: كتب (في رِوَايَةٍ) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(والتصاق الغبار) باليد عند الضرب (ملغى) عند أبي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حتى لو ضرب يده على صَخْرَةٍ صماء لا غبار عليها، أو على أرض ندية، أو طين، جاز، لأنه من جنس الأرض (وشرطه) مُحَمَّدٌ (في رِوَايَةٍ). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢.

(٨) ي: وطرنا.

(٩) الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٧١.

(١٠) ي: أو قصد مس.

(١١) ي: (الصلاة به) بدلاً من (به الصلاة).



ويعتبره من كافر لإسلامه<sup>(١)</sup>.

وينقضه ناقض الأصل<sup>(٢)</sup>، والقدرة على استعمال الماء.

وما<sup>(٣)</sup> أبطلناه بالارتداد كالوضوء.

ومرور ناعس به، ناقض، وأبقياه، وهو رواية<sup>(٤)</sup>.

وصلاته به ناسياً للماء في رحله<sup>(٥)</sup>، جائزة عندنا، ويأمر بإعادتها<sup>(٦)</sup>، كظن نفاده.

● وأبطلنا صلاة متوضئ رآه مقتدياً بمُتِمِّم<sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٣

(١) (ويعتبره) أي: أبو يُوُسُف، التَّيْمَم (من كافر) لأجل (إسلامه)، ولم يعتبره أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّد،

وهو الأصح. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٢.

(٢) سقط من س: الأصل.

ي: الوضوء.

(٣) س: وما.

(٤) غ، ح، ف، ر: رواية عنه.

ن: كتب (وهو رواية) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(وما أبطلناه) أي: التَّيْمَم (بالارتداد، كالوضوء) أي: كعدم بطلان الوضوء به، حتى

إذا عاد إلى الإسلام جاز له أن يصلي بذلك التَّيْمَم (ومرور) مُتِمِّم (ناعس به) أي: بالماء

(ناقض) للتَّيْمَم عند أبي حَنِيفَةَ (وأبقياه) أي: التَّيْمَم، (وهو رواية) عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان

للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٢.

(٥) سقط من غ: في رحله.

ر: كتب (في رحله) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٦) ي: بإعادة.

(ويأمر) أبو يُوُسُف (بإعادتها) أي: الصلاة ولو بعد الوقت. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة

م، لوحة ٢٢.

(٧) ر: بمُتِمِّم لم يره.

والتَّيَمُّمُ مع وجود نَبِيذِ التمر متعين في الأصح، كما يفتى به، والعكس رِوَايَةٌ،  
 فرويته فيها يبطلها<sup>(١)</sup>، وروى<sup>(٢)</sup> الجمع بينهما، فيمضي فيها<sup>(٣)</sup> ويعيد<sup>(٤)</sup>.  
 والمحصور فاقد الطهورين<sup>(٥)</sup> لا يتشبه، ويأمر<sup>(٦)</sup> به بلا تردد، وجزموا بالقضاء  
 وإن تشبه، وإعادتها لازمة عندنا، ويتردد فيها، وما منعناه من الصلاة بالتَّيَمُّمِ، في ظاهر  
 الرِّوَايَةِ<sup>(٧)</sup>.

(وأبطلنا صلاة متوضئ رآه) أي: الماء حال كونه (مقتدياً بمُتَيَمِّمٍ) لم يره. ولم يبطلها زُفَرٌ،  
 وهو رِوَايَةٌ عن أبي يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣.

(١) غ، ي، ح، ر: تبطلها.

(٢) ر: ورأى.

(٣) سقط من ي: فيها.

(٤) (والتَّيَمُّمُ مع وجود نَبِيذِ التمر متعين) عند أبي حَنِيفَةَ (في الأصح) وهو رِوَايَةُ نُوحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ  
 عنده (كما يفتي) أبو يُوسُفَ (به) أي: بالتَّيَمُّمِ، فرويته إياه في الصلاة لا تبطلها. (والعكس)  
 أي: تعين الوُضُوءُ به (رِوَايَةٌ) عن أبي حَنِيفَةَ (فرويته) أي: رؤية النَّبِيذِ (فيها) أي: في الصلاة  
 (يبطلها، وروى) مُحَمَّدٌ (الجمع بينهما) واختاره هو (فيمضي) رائيه (فيها) أي: في صلاته، ثم  
 يتوضأ به (ويعيد) تلك الصلاة احتياطاً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣.

(٥) ي: الطرفين.

(٦) غ، ح، ف، ر: ويأمره.

(٧) س: وإن تشبه، وما منعناه من الصلاة بالتَّيَمُّمِ في ظاهر الرِّوَايَةِ، وإعادتها لازمة عندنا، ويتردد  
 فيه.

ن، ي: وإن تشبه، وما منعناه من الصلاة بالتَّيَمُّمِ في ظاهر الرِّوَايَةِ، وإعادتها لازمة عندنا،  
 ويتردد فيها.

لكن في ن، كتب (من الصلاة بالتَّيَمُّمِ) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(والمحصور) أي: المحبوس في المَصْرَ (فاقد) أي: عادم (الطهورين) أي: الماء والتراب  
 (لا يتشبه) بالمصلين عند أبي حَنِيفَةَ (ويأمر) أبو يُوسُفَ (به) أي: بالتشبه بالمصلين (بلا تردد)

ولا يجب طلب الماء على المسافر عندنا إلا إذا ظن وجوده، وَقَدَّرَ بَعْلُوهُ<sup>(١)</sup> من جانب ظنه، وجوازه<sup>(٢)</sup> قبل طلب الماء أو الرِّشَاء من رفيقه<sup>(٣)</sup> رِوَايَةً<sup>(٤)</sup>، ونفياه، وهو الأظهر.

● والوعد بالثوب أو السقاء يوجب التَّأْخِيرُ ما لم يخفِ الْقَضَاءُ<sup>(٥)</sup>، وأطلقاه، كالوعد بالماء.

ويجب أن يشتري الماء والثوب بمثل الثَّمَنِ إن فضل عن<sup>(٦)</sup> نفقته، لا بزيادة غبن فاحش، وهي<sup>(٧)</sup> ضَعْفُ الْقِيَمَةِ، وقيل:

يعني: اختلفت الرِّوَايَةُ عن مُحَمَّدٍ، فذكر في الزِّيَادَاتِ ونسخ أبي حَفْصٍ من الأصل أن قوله كقول الإمام، وفي نسخ أبي سُلَيْمَانَ أن قوله كقول أبي يُوسُفَ، والاعتماد على الأول، (و) علماؤنا (جزموا بالقَضَاءِ وإن تشبه، وإعادتها) أي: الصلاة بعد الخلاص (لازمة عندنا، ويتردد) أبو يُوسُفَ (فيها) أي: في الإعادة... (في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ) ومنعه زُفَرٌ، وهو رِوَايَةُ الحسن عن أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣.

(١) (وَقَدَّرَ) الْطَّلَبُ (بَعْلُوهُ) وهي ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣.

وَتَفْسِيرُ الْغَلْوَةِ هَذَا ذَكَرَهُ الْفَيُّومِيُّ فِي: الْمِصْبَاحِ الْمُتَنِيرِ، مادة (الْغَلْوَةِ) ص ٤٥٢.

(٢) غ، ح: وإجازته.

ف: وإجازة.

(٣) م: رقيقه.

غ، ح: رفقته.

(٤) (رِوَايَةُ) حَسَنَةُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣.

(٥) (يُوجِبُ التَّأْخِيرُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (مَا لَمْ يَخَفِ الْقَضَاءَ) فَإِذَا خَافَهُ يَتَيَمَّمُ، لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى

الثوب والماء، واحتمال عدم الوفاء. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤.

(٦) س: أن.

(٧) غ، ي، ح، ف، ر: وهو.

شطره<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>(٢)</sup>: ما لا يدخل تحت تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ.

ونَجِيزُ التَّيَمُّمِ مَنْ خَافَ<sup>(٣)</sup> فُوتَ<sup>(٤)</sup> جَنَازَةً أَوْ عِيدَ إِنْ اشْتَغَلَ بِالطَّهَارَةِ، وَحَكَمَ بِإِعَادَتِهِ لَوْ فَاجَأَتْهُ أُخْرَى، كَمَا لَوْ قَدَّرَ ثُمَّ عَجَزَ، وَلَا يَجُوزُ لِفُوتِ<sup>(٥)</sup> وَقْتِيَةٍ وَجُمُعَةٍ خَافَ فُوتَهُمَا<sup>(٦)</sup>.

وَنَكْتَفِي بِالتَّيَمُّمِ لِمَنْ وَجَدَ مَاءً غَيْرَ كَافٍ لِرَفْعِ حَدْثِهِ<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ بَدَنِهِ صَحِيحًا غَسَلَهُ، وَمَسَحَ الْجَرِيحَ<sup>(٨)</sup>، وَتَيَمَّمَ<sup>(٩)</sup> لَوْ بَعَكَسَهُ،

(١) لَا بَزِيَاةَ غَبْنٍ فَاحِشٍ، وَهِيَ ضَعْفُ الْقِيَمَةِ فِي رِوَايَةِ النَّوَادِرِ (وقيل: شطره) فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، كَشْرَاءَ مَا يَسَاوِي دَرَاهِمًا بِدَرَاهِمٍ وَنَصْفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤.

(٢) ر: كَتَبَ (قِيلَ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٣) ي: لَخَوْفٍ.

(٤) ر: فُوتَ صَلَاةٍ.

(٥) ر: لِفَوَاتٍ.

(٦) س، ف، ر: كَتَبَ (خَافَ فُوتَهُمَا) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

ن: فُوتَهَا.

سَقَطَ مِنْ ي: خَافَ فُوتَهَا.

(وَحَكَمَ) مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (بِإِعَادَتِهِ) أَي: بِإِعَادَةِ التَّيَمُّمِ (لَوْ فَاجَأَتْهُ) جَنَازَةٌ (أُخْرَى)... (وَلَا يَجُوزُ) التَّيَمُّمُ (لِفُوتِ) أَي: خَشْيَةِ فُوتِ (وَقْتِيَةٍ) أَي: صَلَاةٍ مُؤَقَّتَةٍ (و) لَا لَصَلَاةٍ (جُمُعَةٍ) خَافَ فُوتَهُمَا إِنْ تَوَضَّأَ لَهَا، وَإِنْ تَيَمَّمَ أَدْرَكَهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤.

(٧) سَقَطَ مِنْ ي: لِرَفْعِ حَدْثِهِ.

(٨) (وَمَسَحَ الْجَرِيحَ) أَي: عَلَى الْمَجْرُوحِ إِنْ لَمْ يَضُرْهُ، وَعَلَى الْخَرْقَةِ إِنْ ضَرَّهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤.

(٩) ر: وَيَتَيَمَّمُ.

والمساوي<sup>(١)</sup> كالثاني في الأصح<sup>(٢)</sup>، ولا نَجْمَع بينهما.

ولا غسلوا ومسحوا مطلقاً، ولو بقيت لُمْعَةٌ<sup>(٣)</sup> من جَنَابَةٍ، فَيَتِمُّ لها ثم أحدث فَيَتِمُّ له، ثم وجد ماءً يكفي أحدهما، يصرف إليها، ويبقى تَيَمُّمٌ حدثه، وأبطله، وإن لم يكن تَيَمُّمٌ له، يجوز تقديمه على صرفه إليها، ومنعه<sup>(٤)</sup>.

ويستحب تأخيرُه<sup>(٥)</sup> لمن يظن<sup>(٦)</sup> وجود الماء بعد الميل في الوقت.

● ويجوز قبل الوقت<sup>(٧)</sup>، وأداء ما شاء به<sup>(٨)</sup> من الفرائض عندنا كالنوافل<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٥

- (١) ي: ومسح الجريح، أو جريحاً، تيمم، والمساوي.
- (٢) (والمساوي كالثاني في الأصح) ذكره في النوادر، وقيل: يغسل الصَّحِيح، ويمسح الجريح. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤.
- (٣) اللُّمْعَةُ: هي الموضع الذي لا يصيبه الماء في الغسل أو الوُضُوء، من الجسد. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (لمع) ص ٥٥٩.
- (٤) (ويبقى) أبو يُوسُفَ (تَيَمُّمٌ حدثه، وأبطله) أي: أبطل مُحَمَّدٌ تَيَمُّمَ حدثه أيضاً (وإن لم يكن تَيَمُّمٌ له) أي: للحدث (يجوز) أبو يُوسُفَ (تقديمه) أي: تقديم التَّيَمُّمِ (على صرفه إليها، ومنعه) أي: منع مُحَمَّدَ جواز تقديمه على صرفه إليها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤.
- (٥) (ويستحب تأخيرُه) أي: التَّيَمُّمُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤.
- (٦) ي: لظن.
- (٧) ي: قبل دخول الوقت.
- (ويجوز) التَّيَمُّمُ (قبل الوقت) أي: دخول الوقت. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥.
- (٨) ي: وأن يصلي به ما شاء.
- (٩) ي: كالنوافل، والله أعلم.

الهِدَايَةُ وشرحها فتح القدير والعناية ج ١ ص ١٢١. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ١ ص ٣٦. وَرَمَزُ الحَقَائِقِ ج ١ ص ٢٤. وَمُلْتَقى الأَبْحُرِ وشرحاه مَجْمَعُ الأَنْهَرِ والدَّرُّ المُنْتَقَى ج ١ ص ٣٧.

## باب المسح على الخُفَّيْنِ

جاز بالسُّنَّة<sup>(١)</sup> لِمُحَدِّثٍ لَا جُنْبَ، إِنْ لَبِسَهَا عَلَى طَهْرٍ تَامٍ قَبْلَ الْحَدَثِ، وَلَا يَشْتَرِطُ تَمَامَهُ قَبْلَ اللَّبْسِ عِنْدَنَا.

فَيَمْسَحُ<sup>(٢)</sup> الْمَقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمَسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا، مِنْ حِينَ الْحَدَثِ<sup>(٣)</sup>.

● وَلَمْ يَزِيدُوا<sup>(٤)</sup> إِطْلَاقَهُ لَهَا<sup>(٥)</sup>، أَوْ تَقْدِيرَهُ لِلْمَقِيمِ بِجُمُعَةٍ، أَوْ مَنَعَهُ مِنْهُ<sup>(٦)</sup>.

وَيَصِحَّ<sup>(٨)</sup> عَلَى<sup>(٩)</sup> الْمَغْصُوبِ، وَفِي سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ، عِنْدَنَا.

وَفَرَضَهُ مُقَدَّرٌ عِنْدَنَا عَلَى أَعْلَى كُلِّ خُفٍّ بِثَلَاثَةِ<sup>(١٠)</sup> مِنْ أَصْغَرِ<sup>(١١)</sup> أَصَابِعِ الْيَدِ، لَا بِجُزْءٍ مَا، وَلَا بِأَكْثَرِ السَّاتِرِ أَوْ كَلِهِ.

(١) (جاز) المسح على الخُفَّيْنِ (بالسُّنَّة) المشهورة لا بالكتاب، على قول أكثر العلّماء. قال أبو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ عَنَّا: مَا قُلْتُ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ حَتَّى جَاءَنِي فِيهِ مِثْلُ ضَوْءِ النَّهَارِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: خَبَرَ الْمَسْحَ يَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِهِ لَشَهْرَتِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٥.

(٢) س: ويمسح.

(٣) انظر: الكتاب للْقُدُّورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٧٧.

(٤) (ولم يزيدوا) أي: علماؤنا على التقدير المذكور. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٦.

(٥) سقط من ي: لهما.

(٦) ي: و.

(٧) (أو تقديره للمقيم بجمعة) في قول آخر (أو منعه) أي: منع المقيم (منه) أي: من المسح، لأنه رخصة فتختص بالمسافر كالقصر والفطر، وهذان القولان غير مشهورين عنه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٦.

(٨) ي: ويجوز.

(٩) ف: كتب (على) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(١٠) س: بثلاث.

(١١) سقط من غ: من أصغر.

وَتُسَنُّ الْبَدَاءَةُ مِنَ الْأَصَابِعِ إِلَى السَّاقِ مَرَّةً، لَا مَسْحَ أَسْفَلَهُ، عِنْدَنَا.

وَنَجِيزُهُ لِلْمَعْدُورِ فِي الْوَقْتِ، وَمَنْعَنَاهُ خَارِجَهُ<sup>(١)</sup>.

وَيَجُوزُ آخِرًا عَلَى الْجَوْرِبِ الثَّخِينِ الْمُسْتَمْسِكِ كَالْمُنْعَلِ<sup>(٢)</sup>.

وَنَجِيزُهُ عَلَى الْمُوقِينَ<sup>(٣)</sup>، وَمَعَ الْخَرْقِ الْيَسِيرِ، وَمَا نَفِينَاهُ.

(١) (ومنعه) منه (خارج) أي: خارج الوقت، وأجازه زُفِرَ إلى تمام المدة، مسافراً كان أو مقيماً. /  
الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦.

(٢) (ويجوز) المسح (آخرًا على الجورب الثخين المستمسك) على الساق بلا ربط (كالمنعل)  
أسفله، والمجملد أعلاه وأسفله. رجع إليه أبو حنيفة قبل موته بسبعة أيام، وفي النوازل بثلاثة  
أيام. وهو قولهما، وعليه الفتوى، لما رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ وَأَبُو مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ  
وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ، وَرَوَى بَلَالٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمَسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ  
وَالْجَوْرَبَيْنِ.

وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ، رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ، وَقَالَ  
التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَخَالَفُوهُ جَمَاعَةٌ وَضَعْفُوهُ.

وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ عِيسَى بْنِ شَيْبَانَ.  
وَحَدِيثُ بَلَالٍ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَالْبَرَاءُ بْنُ  
عَازِبٍ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ كَانَ يَمَسَحُ عَلَى جَوْرَبَيْهِ وَنَعْلَيْهِ.  
الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦.

(٣) س: الجرموقين.

الْمُوقُ: الْخُفُّ، مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ: أَمْوَاقٌ، مِثْلُ: قُفْلٌ، وَأَقْفَالٌ. / الْمَصْبَاحُ الْمُثِيرُ، مَادَّةُ  
(الموق) ص ٥٨٥.

وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْمُوقِ: فَقِيلَ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَفَافِ، وَالْجَمْعُ أَمْوَاقٌ، عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ.  
وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ عَنْ اللَّيْثِ مِثْلَهُ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْمُوقُ الَّذِي يُلبَسُ فَوْقَ الْخُفِّ، فَارِسِيٌّ

ومنعوه بظهور قدر ثلاث من أصغر أصابع <sup>(١)</sup> القدم، ● لا <sup>(٢)</sup> بأكثره.

وتجمع <sup>(٣)</sup> خروق كل خُفٍّ على حِدَةٍ، بخلاف النجاسة والانكِشاف <sup>(٤)</sup>.

ولا يجوز على عِمَامَةٍ، وَلَنْسُوءٍ، وَبُرْقُعٍ، وَقَفَّازَيْنِ <sup>(٥)</sup>.

وينقضه <sup>(٦)</sup> ناقض الوُضُوءِ، ومضي المدة، ونزع خُفٍّ.

واكتفوا بغسل رجله وإن لم يبادر إليه <sup>(٧)</sup>.

مُعَرَّب. وقال الهَرَوِيُّ: الْمُوقُ الْخُفِّ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، ولأنَّ الْجُرْمُوقَ فوق الْخُفِّ في معنى خُفٍّ ذي طاقين، ولو لَبَسَ خُفًّا ذا طاقين، كان له أن يمسح عليهما، فهذا مثله. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦.

(١) سقط من س: أصابع.

(٢) غ: ولا.

(٣) غ، ف: ويجمع.

(٤) (بخلاف النجاسة) المحمولة في الصلاة (والانكِشاف) أي: انكِشاف العورة فيها، فإنه يُجْمَع بين أفراد كُلِّ منها إلى جنسه مطلقاً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.

(٥) (ولا يجوز) المسح. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.

الْقَلَنْسُوءُ: تُلْبَسُ في الرأس، وجمعها: قَلَانِس، وَقَلَانِيس، وَقَلَانِيسِي. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (الفلس) ص ٧٣١. والمِصْبَاحُ الْمُثِيرُ، مادة (قلس) ص ٥١٣.

الْبُرْقُعُ: هو الْقِنَاعُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (برقع) ص ٢٠.

الْقَفَّاز: بوزن الْعُكَّاز: شيء يُعْمَلُ لليدين، يُحْشَى بقطن، ويكون له أضرار يُزَرُّ على السَّاعِدَيْنِ من البرد، تلبسه المرأة في يديها، وهما: قَفَّازَان. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (قفز) ص ٢٢٨.

(٦) وينقضه أي: المسح. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.

(٧) (وإن لم يبادر إليه) أي: إلى غسلها بعد النزاع. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.



وإِخْرَاجِ الْعَقَبِ<sup>(١)</sup> أو أكثره إلى الساق نزع<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر خروج أغلب القدم في الصَّحِيح، لا نقص الباقي عن قدر الفرض<sup>(٣)</sup>.

ولو نزع أحد الموقنين أعدناه على الباقي<sup>(٤)</sup>، وقيل: ينزعه<sup>(٥)</sup>.

ونجيز لمن مسح ثم سافر تكميل مدة السفر.

ولو أقام بعد يوم وليلة نزع.

والمسح على الجَبِيْرَةِ وَخِرْقَةِ الْقَرْحَةِ واجب<sup>(٦)</sup> على الصَّحِيح، وبه قال، ● واستحبابه رواية.

وصار<sup>(٧)</sup> كالغسل، فلا يفتقر إلى النية، كمسح الخُفِّ والرَّاسِ، ولا يتوقت<sup>(٨)</sup>،  
ويجمع معه، ولا يبطل بسقوطها إلا عن بُرء، ويجوز وإن شُدَّتْ بلا وُضُوء.

(١) الْعَقَب: مُؤَخَّرُ الْقَدَم. / المصْبَاح المُنِير، مادة (العقب) ص ٤١٩.

(٢) (إلى الساق) أي: ساق الخُفِّ (نزع) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.

(٣) (ويعتبر) أَبُو يُوسُفَ (خروج أغلب القدم في الصَّحِيح) لنقص المسح. وفي رواية عنه أنه  
ينتقص بخروج نصفه، وعنه إذا نزع من ظهر القدم قدر ثلاثة أصابع انتقض مسحه (لا نقص  
الباقي) من القدم في الخُفِّ (عن قدر الفرض) كما قال مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،  
لوحة ٢٧.

(٤) سقط من ي: (عن قدر الفرض. ولو نزع أحد الموقنين أعدناه على الباقي).

(٥) (ولو نزع أحد الموقنين) بعد مسحها (أعدناه على الباقي) وهو ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ، واكتفى  
زُفَرٌ بمسح ما نَزَعَ عنه الموق، وهو رواية الحسن عن أبي حَنِيفَةَ (وقيل: ينزعه) أي: الموق  
الباقي، ويمسح على الخُفَّيْنِ، وهو رواية عن أبي يُوسُفَ، وبعض روايات الأصل. / الْبُرْهَانُ  
لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.

(٦) (واجب) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧.

(٧) ف: فصار.

(٨) ي: ولا يتوقف.

ويمسح على كل العصابة مع فرجتها إن ضره حلها، وإلا حلها، وغسل الصحيح، ومسح الجريح<sup>(١)</sup>.

### باب الحيض والنفس

الحيض دم ينفضه رحم بالغة لا داء بها، ولا حبل، ولم تبلغ سن الإياس<sup>(٢)</sup>. وأقله عندنا ثلاثة أيام ولياليها<sup>(٣)</sup>، وأكثره آخر<sup>(٤)</sup> عشرة، لا خمسة عشر، كأقل الطهر. ويكتفي لأقله بأكثر الثالث<sup>(٥)</sup>، ولم نكتف له بيوم وليلة، ولا تركوا تحديده.

● ونجعل حيض من بلغت مستحاضة أكثر المدة، لا يوماً<sup>(٦)</sup> وليلة.

والنفس دم يعقب الولادة.

وأكثره عندنا أربعون، لا ستون، ولا حد لأقله.

نسخة م  
لوحة  
٢٩

(١) ي: الجريح، والله أعلم.

الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ١ ص ١٤٣. والكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ٥٦. والاختيار ج ١ ص ٨٩. والمحيط البرهاني ج ١ ص ٣٣٩. والبحر الرائق ج ١ ص ١٧٣. وملتقى الأبحر وشرحه مجمع الأنهر والدرر المنتقى ج ١ ص ٤٤.

(٢) ي: اليأس.

(٣) غ: ولياليها.

(٤) س: آخر.

(٥) (ويكتفي) أبو يوسف (لأقله بأكثر) اليوم (الثالث) إقامة للأكثر مقام الكل، ولم ينقصه عن ثلاثة أيام ولياليها. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨.

(٦) ف: يوم.

ولو كان لها عادة، ثم زاد<sup>(١)</sup> على أكثر الحيض والنفاس<sup>(٢)</sup>، كان الزائد عليها استحاضة.

وإن تجاوز العادة فقط، كان حيضاً ونفاساً.

وجعلنا النفاس من أول التوأمين، وقال<sup>(٣)</sup> من آخرهما كأنقضاء العدة.

وتثبت أحكام الولادة بسقط بآن بعض خلقه<sup>(٤)</sup>.

وعليها الغسل<sup>(٥)</sup> وإن لم تر دمًا.

واكتفيا بالوضوء آخرًا، وهو الصحيح<sup>(٦)</sup>.

وما تراه الحامل استحاضة عندنا، لا حيض إن صلح.

والطهر المتخلل بين الدَّمَيْنِ في الأربعين غير فاصل<sup>(٧)</sup>، وجعلنا الخمسة عشر منه

فاصلة، وما<sup>(٨)</sup> بعدها من الدم حيضاً إن صلح.

(١) ي: زاد الدم.

(٢) س، غ، ن، ي: أو النفاس.

(٣) (وقال) مُحَمَّدٌ وَزُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩.

(٤) (وتثبت أحكام الولادة) من نفاس، وأنقضاء عدة، وأمومية ولد، ووقوع طلاق وعتق مُعَلَّقَيْنِ بها (بسقط) أي: بوضع سقط (بآن بعض خلقه) كرأس، أو يد، أو رجل. وإن لم يظهر شيء من خلقه، فلا نفاس. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩.

السَّقَطُ: الولد ذكرًا كان أو أنثى يسقط قبل تمامه، وهو مستبين الخلق. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (سقط) ص ٢٨٠.

(٥) (وعليها الغسل) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩.

(٦) (واكتفيا بالوضوء آخرًا) أي: في قولهما الآخر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩.

(٧) (غير فاصل) عند أبي حنيفة مطلقاً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩.

(٨) ف: وما جعل.

وكذا الحكم في المتخلل في أكثر مدة الحيض<sup>(١)</sup>، ● أو في أقل الطُّهر<sup>(٢)</sup>.

وحكم بفصل الثلاثة في الحيض إن زادت على الدَّمِين<sup>(٣)</sup>.

ومنع بدأه<sup>(٤)</sup> وختمه بالطهر، وأجازاه إن اكتنفهما الدم، فجعل<sup>(٥)</sup> حيض معتادة بعشرة رأت طرفها<sup>(٦)</sup> طهراً بين دَمِين ثَمَانِيَّة، وهما عشرة<sup>(٧)</sup>.

ولا نميز باللون عند اتصال الدَّمِين، ولا يعد الكُدْرَة<sup>(٨)</sup> منه إلا بسبق حمرة أو صفرة.

● ولا يشترط العود<sup>(٩)</sup> لنقل العادة، وبه يفتى.

ولو رأت فيها وقبلها نصاباً، فهو موقوف<sup>(١٠)</sup> على نوبة أخرى.

(١) وكذا الحكم في الطهر (المتخلل) بين الدَّمِين (في أكثر مدة الحيض) في رواية مُحَمَّد عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩.

(٢) (أو في) الطهر المتخلل بين الدَّمِين في (أقل) مدة (الطهر) فإنه لا يكون فَاصِلاً بينهما في رواية أبي يُوسُف عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠.

(٣) (وحكم) مُحَمَّد (بفصل الثلاثة) من الطهر (في) مدة (الحيض إن زادت على الدَّمِين). / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠.

(٤) (ومنع) مُحَمَّد (بدأه) أي: الحيض. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠.

(٥) (فجعل) مُحَمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠.

(٦) س: غ: طرفيها.

ف: طرفيها.

(٧) ي: وهما عشرة، ونفاه لو رأت قبلها وبعدها فقط، وجعلا العشرة حيضاً.

(٨) (ولا يعد) أبو يُوسُف (الكُدْرَة). / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠.

(٩) (ولا يشترط) أبو يُوسُف (العود) أي: عود الدم وتكراره. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١.

٣١

(١٠) (موقوف) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١.

وجعلناه حيضاً، كما لو رآته فيها وبعدها<sup>(١)</sup>.

ولا حَدَّ لأكثر الطهر، إلا إذا بلغت فحاضت عشرة وطهرت سنة، ثم استمر دمها، فإنه يقدر عند العامة بثلاثي الشهر، وقيل: بسبعة وعشرين يوماً. وقيل: يكون حيضها<sup>(٢)</sup> وطهرها بقدر ما رأت.

ولو كان لها عادة ثم<sup>(٣)</sup> نسيت قدرها ووقتها، تمضي على أكبر ظنها، فإن لم يكن لها ظن، لا يحكم لها بحيض ولا طهر معين، فتجتنب التلاوة، ومس المصحف، ودخول المسجد.

ولا يقربها زوجها كالحائض والنفساء.

وتغتسل لكل صلاة، فتصلي به الفرض والوتر.

● وتقرأ مقدار الفرض فقط، وقيل: الفاتحة وسورة<sup>(٤)</sup>.

وتطوف للزيارة، ثم تعيده بعد عشرة أيام، وللوداع.

وتصوم رَمَضَانَ، ثم تقضي خمسة وعشرين يوماً.

ولا تنقضي عدتها من الطلاق، وقيل: تنقضي بناءً على تقدير الطهر وعدمه.

ولا تَصِحَّ صلاةٌ وصومٌ مع حَيْضٍ وَنَفَاسٍ، وتقضيه دونها.

ولا نوجب قَضَاءَها على من حاضت بعد تمكنها في أول الوقت.

ونفيناها عمن حاضت بعد تضيقه عن الأداء<sup>(٥)</sup>.

(١) ي: ولو بعدها.

(٢) ف: حيضا.

(٣) سقط من س: ثم.

(٤) ف: والسورة.

(٥) (ونفيناها) أي: القَضَاء (عمن حاضت بعد تضيقه عن الأداء) وأوجه زُفَرِ رَحْمَةُ اللَّهِ. / الْبُرْهَان

لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٣٢.

ولو طهرت وقد بقي من وقت العَصْرِ أو العِشَاء قدر تحريمه، نوجبها، لا<sup>(١)</sup> الظهر والمَغْرِب معها<sup>(٢)</sup>، ومنعوها التلاوة.

وَقُرْبَان ما تحت الإزار<sup>(٣)</sup> حرام<sup>(٤)</sup>.

وخصَّ شعار الدم<sup>(٥)</sup>، وتوطأ عندنا بلا غسل إذا انقطع دمها بعد العشرة.

ولو قبلها لتمام عاداتها لا، إلا أن تغتسل أو تصير الصلاة ديناً في ذمتها.

وما أوقفناه على الغسل مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

● وأوجبوا الوُضُوء<sup>(٧)</sup> على مستحاضة، ومن به سَلَسَ بَوْل<sup>(٨)</sup>، أو<sup>(٩)</sup> انطلاق<sup>(١٠)</sup>

نسخة م  
لوحة  
٣٣

(١) س، غ، ي، ف: (لا نعدي الوجوب منها إلى) بدلاً من: (نوجبها، لا).

(٢) سقط من س، غ، ي، ف: معها.

(٣) ف: إزارها.

(٤) (وَقُرْبَان ما تحت الإزار) أي: إزار الحائض والنفساء (حرام) عند أبي حَنِيفَةَ، وهو رواية عن

أبي يُوسُف. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢.

(٥) (وخصَّ) مُحمَّد بالحرمة (شعار الدم) أي: الفرج على الكِنَايَةِ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م،

لوحة ٣٢.

(٦) (وما أوقفناه) أي: حل الوطء (على الغسل مطلقاً) أي: في الصور كلها، وأوقفه عليه زُفَر. /

البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢.

(٧) ي: الصلاة.

(٨) سقط من ي: بول. وكتب محلها (به).

(٩) ف: و.

(١٠) ي: انقطاع.

بطن، أو<sup>(١)</sup> انفلات ريح<sup>(٢)</sup>، أو جرح لا يَرَقَأُ<sup>(٣)</sup>. ونراه لوقت كل صلاة، لا لكل صلاة.  
ونقضناه بخروج الوقت، لا بدخوله، وينقضه بهما<sup>(٤)</sup>.  
وشرط لثبوت العذر استيعابه وقت الصلاة<sup>(٥)</sup> في ابتدائه، لا في بقاءه.  
ولزواله ضد ابتدائه<sup>(٦)</sup>.

### باب الأنجاس والطهارة منها

نسخة م  
لوحة  
٣٤

● تنقسم النجاسة إلى غليظة كالخمر، والدم المسفوح، ولحم الميتة، وإهابها، وبول  
ما لا يؤكل، ونَجْوُ<sup>(٧)</sup> الكلب، وَرَجِيعُ<sup>(٨)</sup> السباع ولعابها، وَخُرءُ الدجاج والبط والإوز،  
وما ينقض<sup>(٩)</sup> بخروجه من بدن الإنسان.

- (١) ف: و.
- (٢) ي: ريح، أو رعاف دائم.
- (٣) رَقَأَ الدم والدمع رَقَأً، مهموز من باب نَفَعَ، وَرُقُوءًا: انقطع بعد جريانه. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (رقأ) ص ٢٣٦.
- (٤) (بخروج الوقت) أي: عند خروجه (لا بدخوله) ونقضه زُفَر به (وينقضه) أَبُو يُوسُفَ (بهما) أي: بدخول الوقت وخروجه، وهو رِوَايَةٌ عَنْ زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِ، نسخة م، لوحة ٣٣.
- (٥) غ: وقت الصلاة كَامِلًا. وكتب (كَامِلًا) في نسخة م بالأسود، مما يعني أنها من البُرْهَان.
- (٦) ي: ابتدائه، والله أعلم.
- الهِدَايَةُ وشرحاها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ١٦٠. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ١ ص ٣٩٢.
- وَالِاخْتِيَارُ ج ١ ص ٩٨. وَمُلْتَقَى الْبَحْرِ وَشَرَاهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَقَى ج ١ ص ٥١.
- (٧) النَّجْوُ: الْخُرءُ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (نجا) ص ٥٩٥.
- (٨) الرَّجِيعُ: الرَّوْثُ وَالْعَذْرَةُ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، لِأَنَّهُ رَجَعَ عَنْ حَالِهِ الْأَوَّلِيِّ، بَعْدَ أَنْ كَانَ طَعَامًا أَوْ عَلْفًا. وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ يُرَدُّ فَهُوَ رَجِيعٌ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بِالتَّخْفِيفِ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (رجع) ص ٢٢٠.
- (٩) غ: وما ينقض الطهارة. وكتب (الطهارة) في نسخة م بالأسود، مما يعني أنها من البُرْهَان.

وإلى خفيفة، كبول الفرس وما يؤكل لحمه، وطَهَرَهُ، وشُرْبُهُ حرام، ويجيزه للتداوي لا<sup>(١)</sup> مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

ويخفف<sup>(٣)</sup> لُعَابُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، ودم<sup>(٤)</sup> السمك، وما يسيل من فم النائم، وطَهَرَاهَا<sup>(٥)</sup>.

ونجاسة البعر والرَّوْث والخِثْي غليظة<sup>(٦)</sup>، وقالوا: خفيفة، وهو الأظهر، وطَهَرَهَا<sup>(٧)</sup> آخرًا.

وما قلنا بتخفيفها من المأكول وتغليظها من<sup>(٨)</sup> غيره، أو طهارتها مطلقاً. وخُرء طيور محرمة مخفف<sup>(٩)</sup> النجاسة في الأصح، أو طاهر، وغَلَطَهَا بلا تردد<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) سقط من ن: لا.
- (٢) (وإلى خفيفة كبول الفرس وما يؤكل لحمه) وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وطَهَرَهُ) أي: قال مُحَمَّد بطهارة بول مأكول اللحم لقصة العُرَيْنَيْن (وشُرْبُهُ) أي: شرب بول مأكول اللحم (حرام) عند أبي حنيفة (ويجيزه) أي: يجيز أبو يوسف شربه (للتداوي) فقط لقصة العُرَيْنَيْن (لا مطلقاً) كما أطلقه مُحَمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٤.
- (٣) (ويخفف) أبو يوسف. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٤.
- (٤) سقط من ن: دم.
- (٥) (وطَهَرَاهَا) أي: أبو حنيفة ومُحَمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٤.
- (٦) (البعر) هو ما يخرج من الإبل والغنم (والرَّوْث) هو ما يخرج من الخيل والبغال والحمير (والخِثْي) هو ما يخرج من البقر والجاموس (غليظة) عند أبي حنيفة. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٤.
- (٧) (وطَهَرَهَا) مُحَمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٤.
- (٨) ف: في.
- (٩) ي: مخففة.
- (١٠) (وخُرء طيور محرمة) كالصَّقْر والبازي والعُقاب والنَّسْر (مخفف النجاسة في الأصح) عند أبي حنيفة (أو طاهر) في رواية (وغَلَطَهَا) أي: حكم مُحَمَّد بتغليظ النجاسة (بلا تردد) يعني:



ونظيره من المأكولة<sup>(١)</sup> سوى ما تقدم.

وبيضها بعد موتها طاهر عندنا، وكذا ضعيف القشر، ولبن الميتة، وإِنْفَحَتْهَا<sup>(٢)</sup>، وَنَجَسَاهَا<sup>(٣)</sup>، وهو الأظهر، ● إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَامِدَةً فَتُطَهَّرَ بِالْغَسْلِ.

وتعتبر<sup>(٤)</sup> مرارة كل حيوان ببوله.

وننجس المنى، واكتفوا بفرك يابسه في<sup>(٥)</sup> الثوب، وما عَيْنًا غسله، والبدن مثله في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وهو مُقْلَلٌ أو مُزِيلٌ، وبها<sup>(٦)</sup> قالوا<sup>(٧)</sup>، وكذا نظائره.

وننجس الماء الوارد عليها، كالمورود.

وعَفَوْنَا عَنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الْغَلِيظَةِ<sup>(٨)</sup>،

رُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ كَمَا رُويَ عَنْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤.

(١) ي: المأكول.

(٢) (وَأِنْفَحَتْهَا) طاهر عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤.

الْإِنْفَحَةُ: قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هِيَ الْكَرْشُ. وَفِي التَّهْذِيبِ: لَا تَكُونُ الْإِنْفَحَةُ إِلَّا لِكُلِّ ذِي كَرَشٍ، وَهُوَ شَيْءٌ يُسْتَخْرَجُ مِنْ بَطْنِهِ أَصْفَرٌ، يُعَصَّرُ فِي صُوفَةٍ مُبْتَلَةٍ فِي اللَّبَنِ، فَيَغْلُظُ كَالْجُبْنِ. وَلَا يُسَمَّى إِنْفَحَةً إِلَّا وَهُوَ رَضِيعٌ، فَإِذَا رَعَى قَبْلَ اسْتِكْرَاشٍ، أَيْ: صَارَتْ إِنْفَحَتُهُ كَرِشًا. / الْمَوْصِبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (نَفَحَتْ) ص ٦١٦.

(٣) (وَنَجَسَاهَا) أَيْ: أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤.

(٤) غ، ف: ويعتبر.

(٥) ف: إلى.

(٦) ي: وبها.

(٧) (وهو) أَيْ: الْفَرْكُ (مَقْلَلٌ) لِلنَّجَاسَةِ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمُ الْأَظْهَرَ، لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِ الْمَائِعِ الْقَالِعِ (أَوْ) هُوَ (مُزِيلٌ) فِي أُخْرَى عَنْهُ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمُ الْأَصَحَّ (وَبِهَا قَالَا) أَيْ: أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ، لِذَهَابِ عَيْنِهِ بِالتَّفَتُّتِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥.

(٨) (وعفونا) نحن خلافاً لَزُفَرٍ (عن قدر الدرهم) وزناً في النجاسة الكثيفة، ومساحة كعرض الكف في المائعة (من) النجاسة (الغليظة). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥.

● وعمّا<sup>(١)</sup> دون ربع الثوب أو البدن من الخفيفة<sup>(٢)</sup>.

ولم تقتصر على ما لا<sup>(٣)</sup> يمكن الاحتراز عنه، ولا أطلقوه<sup>(٤)</sup> في الخارج من غير السَّيْلَيْنِ ما لم يفحش.

وعفي عن رشاش بول كُرُؤُوس الإبر<sup>(٥)</sup>.

ولو ابتل فراش أو تراب نجسان من عرق نائم أو بلل قدم، وظهر أثرها في البدن والقدم، تنجسا، وإلا لا، كثوب تندى من لفه في ثوب نجس رطب لا يَنْعَصِرُ لو عَصِرَ، وثوب رطب نشر على أرض نجسة يابسة<sup>(٦)</sup> فتندت منه، وكريح هبت على نجاسة فأصابت ثوباً، إلا أن يظهر أثرها فيه، وقيل: ينجس إن كان مبلولاً.

### [وَسَائِلُ التَّطْهِيرِ]

وتزول عن الثوب والبدن<sup>(٧)</sup> بالماء المطلق، وبكل مائع طاهر مُزِيلٍ، كالخل وماء الورد، عندنا.

وخالفنا وخصّه بالمطلق<sup>(٨)</sup>، ويتردد في البدن.

ويطهر محل المرئية بقلعها، ولو بمرة، في الأصح.

ولا يضر بقاء أثر يشق زواله.

(١) ف: وعفونا عما.

(٢) (الخفيفة) على الصَّحِيح من قول أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦.

(٣) سقط من س: لا.

(٤) ي، ف: ولا أطلقوا.

(٥) ي: الإبر، وقيل: يعتبره إن روي أثره.

(٦) سقط من ي: يابسة.

(٧) ي: والبدن والمكان.

(٨) ف: بالماء المطلق.

● ونعتبر في غيرها<sup>(١)</sup> غلبة الظن، لا المرة، وتقدر<sup>(٢)</sup> بالثلاث مع العَصْرِ في<sup>(٣)</sup> كل مرة، في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. وقيل: في الثالثة. وقيل: يطهر<sup>(٤)</sup> إن ظنها بالثلاث بلا عَصْرِ.

ويشترط<sup>(٥)</sup> الصب لطهارة العضو، وألحقاه بالثوب حيث يطهر بغسله ثلاثاً بمياه ولو في إناء<sup>(٦)</sup>.

وَيُطَهَّرُ مَا لَا يَنْعَصِرُ بِغَسْلِهِ وَتَجْفِيفِهِ ثَلَاثًا<sup>(٧)</sup>.

وَنَجَسَهُ أَبَدًا<sup>(٨)</sup>، وَالصَّحِيحُ الِاعْتِبَارُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، وَدَلِيلُ عَيْنِيَّةِ جَفَّتْ بِخُفٍّ وَنَحْوِهِ، مُطَهَّرٌ<sup>(٩)</sup>.

وَيُعَدِّيهِ<sup>(١٠)</sup> إِلَى الرُّطْبَةِ فِي رَوَايَةٍ،

(١) ي: غيرها لا.

(٢) غ: وتقدر غلبة الظن. وكتب (غلبة الظن) في نسخة م بالأسود، مما يعني أنها من البرهان.

(٣) سقط من ي: في.

(٤) ن، ي، ف: تطهر.

(وقيل) عن مُحَمَّدٍ فِي غَيْرِ رَوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِهِ (فِي) الْمَرَّةِ (الثَّالِثَةِ) وَهُوَ أَرْفَقَ

(وقيل: يطهر) عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَيْضًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

(٥) (ويشترط) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

(٦) (وَأَلْحَقَاهُ) أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ الْعَضْوُ (بِالثُّوبِ) (النَّجَسِ) (حَيْثُ يَطْهَرُ بِغَسْلِهِ ثَلَاثًا بِمِيَاهٍ) ثَلَاثَ

(ولو في إناء) وَاحِدٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

(٧) (وَيُطَهَّرُ) أَبُو يُوسُفَ (مَا لَا يَنْعَصِرُ) إِذَا تَنَجَّسَ (بِغَسْلِهِ وَتَجْفِيفِهِ ثَلَاثًا) كَالْحِنْطَةِ الْمُتَنَجَّسَةِ

وَالْخَزْفِ وَالْخَشَبِ الْجَدِيدِينَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

(٨) (وَنَجَسَهُ أَبَدًا) أَي: نَجَسَ مُحَمَّدٌ مَا لَا يَنْعَصِرُ أَبَدًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

(٩) (وَدَلِيلُ) نَجَاسَةِ (عَيْنِيَّةِ) أَي: مَرْتِيَّةٍ، كَرُوثٍ وَعَذْرَةٍ... (مُطَهَّرٌ) لَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ

لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

(١٠) (وَيُعَدِّيهِ) أَي: يُعَدِّي أَبُو يُوسُفَ التَّطْهِيرَ بِالذَّلِكَ بِالْأَرْضِ عَلَيَّ وَجْهِ الْمُبَالِغَةِ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى

لَهَا أَثَرٌ (إِلَى) (النَّجَاسَةِ) (الرُّطْبَةِ). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧.

وعليها<sup>(١)</sup> الفتوى.

وأوجب<sup>(٢)</sup> غسله أولاً<sup>(٣)</sup> كالمائة<sup>(٤)</sup>، وطرده في السَّيْف ونحوه<sup>(٥)</sup>.

واكتفيا<sup>(٦)</sup> بمسحه.

● وتطهر الأرض عندنا بيبسها، وذهب أثرها<sup>(٧)</sup>، فأجزنا الصلاة فيها دون التيمم منها<sup>(٨)</sup> في الأظهر.

نسخة م  
لوحة  
٣٨

والشجر والكلأ القائم فيها بجفافه، في المُخْتَار.

ولا يختار طهارة ما احترق بالنار، أو استحال<sup>(٩)</sup> حَمَاءُ<sup>(١٠)</sup>، أو ملحاً، وخالفه<sup>(١١)</sup>، وهو المُخْتَار.

(١) ن: وعليه.

(٢) (وأوجب) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧.

(٣) سقط من ي: أولاً.

(٤) ي: كالمائة، وقيل رجع إليهما.

(٥) (وطرده) أي: طرد مُحَمَّد وجوب الغسل (في) تطهير (السَّيْف) الصَّقِيل (ونحوه) من مُدْيَةٍ، وَأَوَانٍ مُزَجَّجَةٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧.

(٦) (واكتفيا) أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧.

(٧) ي: الأثر.

(٨) سقط من ي: منها.

(٩) ي: (واستحالته) بدلاً عن (أو استحال).

(١٠) (ولا يختار) أَبُو يُوسُفَ (طهارة ما احترق بالنار) من الأجسام النجسة، كالرَّوْث والعَذْرَةِ (أو استحال حَمَاءً) ثم جَفَّت وصارت تراباً، ولم يبقَ فيها شيء من أثرها. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨.

الْحَمَاءُ: طين أسود. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (حمى) ص ١٥٣.

(١١) (وخالفه) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨.

## [الاستنجاء]

وسن الاستنجاء بنحو حجر مُنْتَقٍ، وَفُضِّلَ بالماء، ولا يجب عندنا به<sup>(١)</sup>، أو بثلاثة أحجار.

ويكره بعْظُم، وَرَوْثٍ، وطعام، وَيَمِينٍ<sup>(٢)</sup>.

وأوجبه<sup>(٣)</sup> بالماء إذا جاوز<sup>(٤)</sup> المخرج، وقيدا<sup>(٥)</sup> المجاوز بقدر الدرهم.

ويكره استقبال القبلة واستدبارها عندنا في البناء، كالصحراء، والتكلم<sup>(٦)</sup>، واستقبال عَيْنِ الشمس والقمر، ● ومهب الريح، والتخلي في الطريق، ومجتمع الناس، وتحت مشمر.

ويستحب غسل يده قبله وبعده، وتقديم الاستعاذة، والتسمية، واليُسْرَى في الدخول، واليُمْنَى في الخروج، وأن يقول بعده: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني<sup>(٧)</sup>.

(١) (به) أي: بالماء. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٨.

(٢) ف: وييمين.

(٣) (وأوجبه) مُحَمَّد. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٨.

(٤) ي: إن جاوز النجس.

(٥) ي: وقبل.

ف: وقيد.

(وقيدا) أبو حنيفة وأبو يوسف. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٨.

(٦) سقط من م، ن: و.

(٧) ي: وعافاني، والله أعلم.

النقاية وشرحها فتح باب العناية ج ١ ص ١٥١. ومُلْتَقَى الأَبْحُر وشرحاه مَجْمَع الأنهر والدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٥٧. والبَحْرُ الرَّائِق ج ١ ص ٢٣١. والدَّرُّ الْمُخْتَار وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ١ ص ٣٠٨.



كِتَابُ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>

## بَابُ مَوَاقِيتِهَا

يدخل الصُّبْحُ بالفَجْرِ الصَّادِقِ<sup>(٢)</sup>، ويمتد إلى طلوع الشمس.

(١) الصَّلَاةُ: قيل أصلها في اللُّغَةِ: الدعاء، لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ - التوبة: ١٠٣، أي: ادْعُ لَهُمْ.

وقيل: الصلاة في اللُّغَةِ مشتركة بين الدعاء والتَّعْظِيمِ والرحمة والبركة، ومنه: (اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى)، أي: بارك عليهم أو ارحمهم. وعلى هذا فلا يكون قوله: ﴿يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ - الأحزاب: ٥٦، مشتركاً بين معنيين، بل مفرد في معنى واحد وهو التَّعْظِيمُ.

المُضْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (صلي) ص ٣٤٦.

وقيل: اشتقاقها من الصَّلَا، وهو العظم الذي عليه الأَلَيْتَانِ، لأنَّ المُصَلِّيَّ يُحَرِّكُ صَلَوَيْهِ في الركوع والسجود. / المُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (صلو) ص ١٥٥.

والصلاة في الشَّرْعِ: عبارة عن أركان مخصوصة، وأذكار معلومة، بشرائط محصورة، في أوقات مقدرة. / الاختيار ج ١ ص ١٢٣.

(٢) الفجر: هو فجران:

١- فجر كاذب: وهو الذي يبدو طويلاً، ثم تَعُفُّهُ ظُلْمَةٌ، فلا يخرج به وقت العِشَاءِ، ولا يحرم الأكل على الصائم.

٢- فجر صَادِقٌ: وهو البياض المعترض في الأفق، فيدخل به وقت الفجر، ويحرم به السحور.

قال ﷺ: (لا يَغُرَّتْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير).

وَالظُّهْرُ بِزَوَالِهَا إِلَى الْعَصْرِ، ❶ وَهُوَ بِصَيْرُورَةِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى ظِلِّ ❷

الاستواء ❷، أو مثله، وبه قالوا، واختاره الطَّحَاوِيُّ ❸، ولم يشر كوا بينهما، وبين العِشَاءَيْنِ بقدر إحديهما ❹، ويبقى إلى الغروب.

وَالْمَغْرِبُ مِنْهُ إِلَى غَيْبِوَةِ الشَّفَقِ، وَهُوَ الْبَيَاضُ أَوْ الْحُمْرَةُ، وَبِهَا ❺ قَالُوا، وَعَلَيْهَا الْفَتْوَى.

الِاخْتِيَارُ ج ١ ص ١٢٤.

وَانْظُرْ: تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ١٧٧.

(١) سَقَطَ مِنْ ي: ظِلٌّ.

(٢) (وهو) أي: أول وقت العصر (بصَيْرُورَةِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ) قائم على مكانٍ مستوي السطح (مثليه سوى ظلِّ) القائم وقت (الاستواء) أي: استواء الشمس في بطن السماء، في رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي أُخْرَى: إِذَا بَلَغَ طُولُ الْقَائِمِ مَعَ ظِلِّ الْاِسْتِوَاءِ يَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَلَا يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ حَتَّى يَبْلُغَ مِثْلِيهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٠.

وَانْظُرْ: تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ١٧٨.

(٣) الطَّحَاوِيُّ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ سَلَمَةَ الْأَزْدِيِّ الْحَجَرِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْفِيَّ. مِنْ قَرْيَةِ طَحَا بِصَعِيدِ مِصْرَ. انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْحَنْفِيَّةِ بِمِصْرَ. وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْمُزْنِيِّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى صَاحِبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ. مِنْ كُتُبِهِ: اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ، وَالشُّرُوطُ الْكَبِيرُ، وَالشُّرُوطُ الْأَوْسَطُ، وَالشُّرُوطُ الصَّغِيرُ، وَمَعَانِي الْأَثَارِ، وَالْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ. مَاتَ سَنَةَ ٣٢١ هـ بِمِصْرَ.

الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ج ١ ص ٢٧١. وَتَاجُ التَّرَاجُمِ ص ٢١.

(٤) ي: إِحْدَاهُمَا.

(٥) (الشَّفَقُ، وَهُوَ الْبَيَاضُ) فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ (أَوْ الْحُمْرَةُ) فِي أُخْرَى عَنْهُ (وَبِهَا) أَي: بِالْحُمْرَةِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٠.



وَالْعِشَاءُ مِنْهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَهُوَ وَقْتُ الْوَتْرِ<sup>(١)</sup>، وَلَا<sup>(٢)</sup> يَقْدُمُ عَلَيْهَا لِلتَّرْتِيبِ،  
وَقَالَا<sup>(٣)</sup>: وَقْتُهُ بَعْدُهَا<sup>(٤)</sup>.

وَلَا يَجْمَعُ عِنْدَنَا بَيْنَ ظَهْرَيْنِ وَعِشَاءَيْنِ<sup>(٥)</sup>، بِسَفَرٍ أَوْ مَطَرٍ وَقْتًا، إِلَّا فِي عَرَفَةِ  
وَمُزْدَلِفَةٍ<sup>(٦)</sup>.

- (١) (وهو) أي: وقت العِشَاء (وقت الوتر) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠.  
(٢) ف: وَلَكِنْ لَا.  
(٣) (وقالا) أي: أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠.  
(٤) انظر: الْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٢٤. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٧١.  
وَبِدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ١٢٢. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ٢١٧.  
وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢ ص ٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٧٩. وَالْبَحْرُ  
الرَّائِقُ ج ١ ص ٢٥٧. وَالنَّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ١٧٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ  
وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٦٨. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ  
ج ١ ص ٣٥٧.  
(٥) ف: وَلَا بَيْنَ عِشَاءَيْنِ.

- (ولا يجمع بين ظَهْرَيْنِ) أي: ظَهْرٌ وَعَصْرٌ (و) لَا بَيْنَ (عِشَاءَيْنِ) أي: عِشَاءٌ وَمَغْرِبٌ. /  
الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠.  
(٦) مُزْدَلِفَةٌ: قِيلَ: مَاخُذَةٌ مِنَ الْأَزْدَلِافِ، وَهُوَ الْإِقْتِرَابُ، لِأَنَّهَا بِالْقُرْبِ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْى. وَتُسَمَّى:  
جَمْعًا، لِأَنَّهُ يُجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَهِيَ أَرْضٌ وَاسِعَةٌ بَيْنَ جِبَالٍ، دُونَ عَرَفَةِ إِلَى  
مَكَّةَ، وَبِهَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ، وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، فِي وَسْطِهَا يَقِفُ الْإِمَامُ، وَعَلَيْهِ مَسْجِدٌ يُصَلِّي بِهِ  
الصَّبْحَ، وَيَقِفُ بِهِ، ثُمَّ يَسِيرُ إِلَى مِنْى بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاعِ ج ٣ ص ١٢٦٥.  
وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَشْعَرٌ إِلَّا بَطْنَ مُحَسَّرٍ. وَلَا يَتْرَكَ التَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ فِي النَّزُولِ بِالْمُزْدَلِفَةِ  
وَفِي الدَّفْعِ مِنْهَا إِلَى مِنْى، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ جَوَامِعَ الْخَيْرِ كُلِّهِ. وَتُؤْخَذُ حَصَى الْجَمَرَاتِ  
مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ. / الرَّوْضُ الْمِعْطَارُ ص ٥٤٢.

● ويستحب الإسفار بالفجر<sup>(١)</sup> عندنا، كالإبراد<sup>(٢)</sup> بالظهر في شدة الحر، وتأخير العصر عندنا ما لم تتغير الشمس، لا التقديم، كظهر الشتاء، ومغرب الصحو، والعشاء إلى ما قبل ثلث الليل أو إليه.

وتعجيلها<sup>(٣)</sup> كالعصر<sup>(٤)</sup> يوم الغيم، وتأخير غيرهما فيه، كوتر المتهجد آخر الليل، فإن لم يثق بالانتباه أوتر قبل النوم<sup>(٥)</sup>.

● ولا يقتل تاركها عمداً عندنا بلا جحد، كالصوم.

### [الأوقات التي يُكره فيها التَّنْفُل]

ويكره التنفل تحريماً مع الشروق، والاستواء، والغروب<sup>(٦)</sup>. وقيل:

(١) أسفر الصبح إسفاراً: أضاء. / المصباح المُنِير، مادة (سفر) ص ٢٧٩.

و (ويستحب الإسفار بالفجر عندنا) أي: تأخيرها، بحيث يقدر على الصلاة بقرأة مسنونة، وعلى إعادتها مع وضوء آخر قبل طلوع الشمس لو ظهر فساد. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤١.

(٢) أبردنا: دخلنا في البرد، مثل: أصبحنا: دخلنا في الصباح. وأبردوا بالظهر، معناه: أدخلوا صلاة الظهر في البرد، وهو سكون شدة الحر. / المصباح المُنِير، مادة (برد) ص ٤٢.

(٣) أي: ويستحب تعجيلها، أي: صلاة العشاء. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤١.

(٤) ي: مع العصر.

(٥) انظر: الاختيار ج ١ ص ١٣٠-١٣٣. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ١ ص ٢٢٥. والمُحِيطُ البرهاني ج ٢ ص ٧.

(٦) ويكره التنفل تحريماً) وهو مفسر عند أبي حنيفة وأبي يوسف بما كان إلى الحرام أقرب، وعند مُحَمَّدٍ بالحرام (مع الشروق) أي: طلوع الشمس (والاستواء) أي: استواءها في بطن السماء (و) مع (الغروب) لما رَوَى الطَّحَاوِيُّ وَالْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نَصْلِيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبَرَ فِيهِنَّ مَوَاتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمٌ

لَا يَصِحُّ<sup>(١)</sup>.

ونظردها في ذات سبب<sup>(٢)</sup>، وفي مَكَّةَ.

ويخرج استواء يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>.

ولا يَصِحُّ فيها شيء من الفرائض والواجبات<sup>(٤)</sup> عندنا، سوى عَصْرِ يومه، وسجدة تلاوة، وصلاة جنازة، وجبتا فيها، مع الكراهة.

● ويكره<sup>(٥)</sup> بعد صلاة الفجر والعَصْرِ<sup>(٦)</sup>، وقبل أداء الْمَغْرِبِ.

● وبعد الفجر سوى ركعتيه، ووقت<sup>(٧)</sup> الْخُطْبَةِ.

ولا بأس بالقضاء فيها، وسجدة التلاوة، وصلاة الجنازة، بخلاف ركعتي الطواف، وقضاء النافلة<sup>(٨)</sup>، وينفيها عن المندورة<sup>(٩)</sup>.

الظَّهْرِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وحين تضيف الشمس إلى الغروب حتى تغرب. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢.

وانظر: تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ١٨٧. والاختيار ج ١ ص ١٣٤.

(١) س: تصح.

(٢) (ونظردها) أي: الكراهة (في) صلاة (ذات سبب) كركعتي الوُضُوءِ، وتحية المسجد، والطواف، والمندورات، والسُّنَنُ الرواتب. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢.

(٣) (ويخرج) أَبُو يُوسُفَ (استواء) الشمس في وسط السماء (يوم الجمعة) من كراهة التنفل فيه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢.

(٤) س: الواجبات والفرائض.

(٥) ي: ونكرهه.

(٦) ي: كَالْعَصْرِ.

(٧) ي: كوقت.

(٨) ي: نافلة.

(٩) (وينفيها) أي: ينفي أَبُو يُوسُفَ الكراهة (عن) الصلاة (المندورة). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤.

وكرهوا المتهجد نام عن حزبه، أن يأتي به ما بين طلوع الفجر وصلاته<sup>(١)</sup>.

### فصل في الأذان والإقامة

سن<sup>(٢)</sup> الأذان والإقامة للصلوات الخمس، ولو منفرداً، أداءً أو قضاءً، سَفَرًا أو حَضَرًا، بلا مشي وكلام، ولو رَدَّ سَلَامَ.

● وَكَبَّرُوا أَوَّلًا أَرْبَعًا، وَقِيلَ: يَثْنِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا تَرْجِيعُ<sup>(٤)</sup> فِي<sup>(٥)</sup> الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَنَا.

وَيَزِيدُ بَعْدَ الْفَلَاحِ فِي الْفَجْرِ، الصَّلَاةَ خَيْرَ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

وَفِي الْإِقَامَةِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، مَرَّتَيْنِ.

وَلَمْ نَشْفَعْ مِنْهَا هَذِهِ وَحْدَهَا، وَلَا أَفْرَدُوهَا كُلَّهَا.

وَيَسْتَقْبِلُ بِيَمَانِهِ، وَيُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي الْحَيَعَلَتَيْنِ، وَيَسْتَدِيرُ فِي صَوْمَعَتِهِ،

وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِلَا تَلْحِينٍ، جَاعِلًا إَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَيَتَرَسَّلُ فِيهِ، وَيَحْدُرُ فِيهَا<sup>(٧)</sup>.

(١) ي: وصلاته، والله أعلم.

(٢) س: وسن.

ي: يسن.

(٣) (وقيل: يثنيه) أبو يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥.

(٤) التَّرْجِيعُ: أَنْ يَبْتَدِئَ الْمُؤَذِّنُ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَيَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَرَّتَيْنِ، «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» مَرَّتَيْنِ، وَيُخَفِّضُ بِيَمَانِهِ صَوْتَهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَيَرْفَعُ بِيَمَانِهِ صَوْتَهُ. / تُخْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ١٩٦. وانظر: الْهَدَايَةُ ج ١ ص ٢٤١.

(٥) سقط من ف: في.

(٦) الْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ ج ١ ص ١٢٣. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٤١.

(٧) (ويترسل فيه) وهو أن يفصل بين كل كلمتين بسكتة (ويحدر) أي: يسرع (فيها) أي: في

ولا يكره التَّثْوِيبُ<sup>(١)</sup> في الصُّبْحِ<sup>(٢)</sup>، عندنا.

ويطرده في الكلِّ لِمُسْتَعْرِقِ الهَمِّ، كَالْأَمِيرِ ونحوه<sup>(٣)</sup>.

● ويستحب أن يكون صالحاً، تَقِيّاً<sup>(٤)</sup>، عالماً بالسنة وأوقات الصلوات<sup>(٥)</sup>، وعلى وُضوء، وفي كراهة خلوهما عنه روايتان، والأصح كراهتها دونه.

الإقامة، بأن لا يسكت بين كلماتها. ويكره الترسُّل فيها لقوله ﷺ: «يَا بَلالُ إِذَا أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدِرْ، واجعل بين أذانك وإقامتك قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكُلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شَرْبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ» - رواه الترمذي. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٥.

قال الترمذي في سننه: أبواب الصلاة، ٣٠ باب ما جاء في الترسُّل في الأذان، رقم ١٩٣، ج ١ ص ٢٤٦ عن جابر: حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ. وقال محققه الشيخ شُعَيْب: إسناده ضعيف جداً، وخَرَجَهُ.

انظر: تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ١٩٧. والاختيار ج ١ ص ١٤٢. والكتاب للقدوري وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٧٥.

(١) التَّثْوِيبُ: هو أن يُقال في أذان الفجر «الصلاة خير من النوم» مرتين، بعد قوله «حي على الفلاح». / تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ١٩٦.

(٢) ف: كتب (الصبح) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٣) (ويطرده) أي: أبو يُوسُف التَّثْوِيبُ (في الكل) أي: كل الصلوات (لِمُسْتَعْرِقِ الهَمِّ) في مصالح المُسْلِمِينَ وضرورتهم (كَالْأَمِيرِ ونحوه) من قاضٍ ومفتٍ بأن يقول: السَّلامُ عليك أيها الأمير، أو أيها القاضي، حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح، يرحمك الله، لأنهم خُلَفَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فاستحبَّ تخصيصهم بها كان يخص به. فأما إذا اشتغلوا بغير ذلك فلا. وقال أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: لا يخصهم به، لأن جميع الناس سواء في أمر الجماعة. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٥-٤٦.

(٤) سقط من ي: تَقِيّاً.

(٥) ي: الصلاة.

ويكره أذان الجُنُب، والصبي الذي لا يعقل<sup>(١)</sup>، والمجنون، والسكران، والمرأة، وإقامتهم.

وتستحب إعادته دونها، وهو أشبه من شمول الإعادة والعدم، لا أذان الأعمى، والعبد، والأعرابي<sup>(٢)</sup>، وولد الزنا.

والفصل<sup>(٣)</sup> بينهما، ولم يقدر بشيء في ظاهر الرواية.

وينبغي أن يقعد بقدر ما يحضر القوم<sup>(٤)</sup>، مع مراعاة الوقت المستحب، وهو في المغرب بسكتة، وقالوا: بجلسة خفيفة.

ولا نكره إقامة غير المؤذن برضاه<sup>(٥)</sup>.

ولا يؤذن قبل الوقت، ويعاد فيه، ولو للصبح<sup>(٦)</sup> عندنا، ويجيزه<sup>(٧)</sup> آخراً في النصف الأخير.

● وَيُؤذَّنُ لِأَوَّلِي الْفَوَائِتِ، وَيَقِيمُ.

نسخة م  
لوحة  
٤٧

وكره له تركها دونه، للبواقي إن اتحد مجلس القضاء، كالمسافر، لا لمُصْرِيٍّ صلى في بيته.

وَلَا نَسْنُهَا لَهُنَّ، كَالْأَذَانِ.

(١) سقط من س، غ، ف: والصبي الذي لا يعقل.

(٢) ي: والأعرابي، والعبد.

(٣) ي: وأن يفصل.

(٤) ف: القوم الملازمون.

(٥) ن: برضاهم.

(٦) ي: في الصبح.

(٧) (ويجيزه) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٦.

ولا نجزي<sup>(١)</sup> بالفارسيّة<sup>(٢)</sup>، وإن علم أنه أذان، في الأصح.

وإذا سمع المسنون منه، أمسك عن التلاوة، وقال مثله، وحوَقَلَ في الحَيَعَلَتَيْنِ، وقال: صدقت وبررت، أو: ما شاء الله لا قوة إلا بالله<sup>(٣)</sup>، في الصلاة خير من النوم.

وأجاب الأول إن تكرر.

ثم دعا بالوسيلة<sup>(٤)</sup>.

وكره خروجه من مسجد<sup>(٥)</sup> أذن فيه قبل أن يصلي، إلا أن يكون مقيم جماعةً أُخرى، أو قد صلى إلا في الظُّهْر والعِشاء وقت الإقامة<sup>(٦)</sup>.

### فصل في شروط الصلاة<sup>(٧)</sup>

فرض على المصلي طهارة بدنه من الحَدَث والخَبَث، وثوبه، ومكانه، ● وستر عورته، واستقبال القبلة، والنية.

(١) ف: ولا يجزئ الأذان.

(٢) (ولا نجزي) الأذان (بالفارسيّة) لأنه سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، فلا تُغَيَّر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِ، نسخة م، لوحة ٤٧.

(٣) سقط من س: الله لا قوة إلا بالله.

(٤) ف: كتب (بالوسيلة) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٥) ف: مسجده.

(٦) ي: وقت الإقامة، والله أعلم.

(٧) انظر شروط الصلاة في: الكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيّ ج ١ ص ٧٦. وبَدَائِعِ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ١١٤. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ١ ص ٢٥٥. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ١ ص ٢٨١.

وفرض<sup>(١)</sup> في المكان<sup>(٢)</sup> طهارة موضع القدمين، وموضع<sup>(٣)</sup> اليدين والركبتين، والجبهة على الأصح.

ولو كان أحد وجهي اللبد نجساً، فَقَلَبَهُ وَصَلَى عَلَى<sup>(٤)</sup> الطاهر، يفسدها، وأجازها<sup>(٥)</sup>.

كما يجوز<sup>(٦)</sup> على وجه ثوب نجس البطانة غير مضرب، وعلى طرفه الطاهر، وإن تحرك النجس بحركته، على الصَّحِيح.

بخلاف ما إذا كانت في طرف عمامته، وكان على الأرض وتحرك بحركته. ولو كان له ثَوْبَان: أحدهما نجس، وربيع الآخر طاهر، تجب الصلاة<sup>(٧)</sup> فيما رבעه طاهر.

ولا تجوز عرياناً، وتستحب في نجس الكل، وخالفنا، وأوجبها فيه<sup>(٨)</sup>. ولم تجز في إهاب.

(١) سقط من ي: فرض.

(٢) سقط من س، غ، ن، ي، ف: في المكان.

(٣) سقط من س، غ، ي: موضع.

ن، ف: كتب (موضع) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٤) س، غ، ف: على الوجه. وفي نسخة م كتب (الوجه) بالأسود، فهي من البرهان.

(٥) (يفسدها) أبو يوسف، لأنه شيء واحد (و) أبو حنيفة ومحمد (أجازها) لمنع ثخنه نفوذها إلى الوجه الآخر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٨.

(٦) غ: تجوز.

(٧) سقط من ف: الصلاة.

(٨) (وتستحب) الصلاة (في) ثوب (نجس الكل) عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وخالفنا) زفر (وأوجبها) محمد وزفر (فيه) أي: في نجس الكل بركوع وسجود. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٨.



وإيهاء العاري بالركوع والسجود قاعداً أفضل عندنا.

وما أوجبنا القيام بركوع وسجود.

وعورة الرجل في الظَّاهِر<sup>(١)</sup> ما بين الشَّرَّة والرُّكْبَةِ<sup>(٢)</sup>.

● وقيل: من الشَّرَّة.

وقيل: من المنبت.

ولم نخرج الرُّكْبَةَ، ولم يَزِيدُوا قصرها على السَّوَاتَيْنِ.

وزِيدَ في الأُمَّة بطنها وظهرها.

وفي الحرة غير الوجه، والكفين، وغير القدمين في<sup>(٣)</sup> أصح الروايتين.

ولا تفسد<sup>(٤)</sup> بانكشاف القليل في الزمن الطَّوِيل، عندنا<sup>(٥)</sup>، كعكسه، بل بربع العضو

كساقها، ورُكْبَتَهُ مع فَخْذِهِ، في الأصح، وقيل بدونه<sup>(٦)</sup>، وشعرها النازل في الْمُخْتَار، والذكر والأنثيين بلا ضم، في الصَّحِيح.

ويجيزها مع ما دون النصف، ومعه في رِوَايَةٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) سقط من غ، ي: في الظَّاهِر.

س، ف: كتب (في الظَّاهِر) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٢) غ، ي: ومنتهى الركبة.

انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ١ ص ٢٥٧.

(٣) ي: وخروج قدمها، بدلاً من (وغير القدمين في).

(٤) ف: ولا تفسد الصلاة.

(٥) ن: (وهذا)، بدلاً من (عندنا).

(٦) سقط من ي: وقيل بدونه.

(٧) (ويجيزها) أي: يجيز أبو يوسف الصلاة (مع) انكشاف (ما دون النصف) جزماً، لأنه قليل

ويفسدها<sup>(١)</sup> إن انكشفت، أو قام في صف النساء للزحمة، أو على نجاسة مانعة قدر أداء رُكن، وأجازها ما<sup>(٢)</sup> لم يؤده<sup>(٣)</sup>.

● وشُرِّطَ في الاستقبال عَيْنُ الكَعْبَةِ للمَكِّيِّ المُشَاهِدِ، وقيل: مطلقاً.

نسخة م  
لوحة  
٥٠

وكفى' النَّائِي جَهْتَهَا، فِي الصَّحِيحِ<sup>(٤)</sup>، وَالْخَائِفُ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ سَبْعٍ، وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَجِدُ مَنْ يُحَوِّلُهُ إِلَيْهَا، وَالْعَاجِزُ عَنِ النَّزُولِ عَنْ دَابَّةٍ، جَهَةٌ قَدْرَتُهُ.  
وَجَاهِلُهَا غَيْرٌ وَاجِدٌ مُخْبِرٌ أَجْهَةً اجْتِهَادَهُ.

وَلَمْ يَعِيدُوهَا بِظُهُورِ خَطَأٍ بِهِ<sup>(٥)</sup> فِي الْوَقْتِ، وَلَمْ نَطْلُقِ الْإِعَادَةَ.  
وَيَجِيزُهَا<sup>(٦)</sup> لِلْإِصَابَةِ<sup>(٧)</sup> فِي الْعَدُولِ عَنْ جَهَةِ التَّحَرِّيِّ، كَمَنْ<sup>(٨)</sup> شَرَعَ بِدُونِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَهَا أَنَّهُ أَصَابَ، وَكَمَصِلِينَ خَلْفَ إِمَامٍ تَحَرَّوْا جِهَاتٍ جَاهِلِينَ جَهْتَهُ.  
وَلَوْ عَلِمَ خَطَأَ تَحَرِّيِّهِ فِيهَا، اسْتَدَارَ، وَأَتَمَّ، أَوْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى أُخْرَى تَوَجَّهَ إِلَيْهَا،

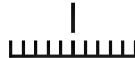
بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُقَابِلِهِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا فَوْقَهُ لِكَثْرَتِهِ (و) يَجِيزُهَا أَبُو يُوسُفَ (مَعَهُ) أَي: مَعَ انْكِشَافِ النِّصْفِ (فِي رِوَايَةٍ) وَيَمْنَعُهَا فِي أُخْرَى. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٩.

(١) (ويفسدها) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٩.

(٢) س، غ، ف: إن.

(٣) (وأجازها) مُحَمَّدٌ (مَا لَمْ يُوْدِهِ) أَي: مَا لَمْ يُوْدِرْ رُكْنًا مِنْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٩.

(٤) فِي هَامِشٍ م: رَسَمَ الشَّكْلَ الْآتِي مُقَابِلَهَا: كَعْبَةٌ



(٥) ف: خطائه.

(٦) غ: ونجيزها.

(٧) (ويجيزها) أَي: يَحْكُمُ أَبُو يُوسُفَ بِجَوَازِ الصَّلَاةِ (لِلْإِصَابَةِ) أَي: إِصَابَةِ الْقِبْلَةِ. / الْبُرْهَانُ

لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٥٠.

(٨) ف: وكمن.

وبنى، ثم، وثم<sup>(١)</sup>، وهكذَا<sup>(٢)</sup>.

وفي<sup>(٣)</sup> النية، وصلها بالتحريمة، ولا عِبْرَةَ بِاللِّسَانِ وحده، ● ولا بالمتأخرة<sup>(٤)</sup> في ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ.

ونجيزها بالمتقدمة<sup>(٥)</sup> بلا قاطع.

ويكفي للنفل مطلق النية، وكذا للسنن، والتراويح<sup>(٦)</sup> في اخْتِيَارِ الْعَامَّةِ.

وَشُرْطٌ لِلْفَرْضِ تَعْيِينُهُ كَالظَّهْرِ مَثَلًا، لَا أَعْدَادَ رَكَعَاتِهِ.

وللاقتداء<sup>(٧)</sup> نية المتابعة أَيْضًا.

ولو نوى في الوقت فرضه، يجوز<sup>(٨)</sup>، فإن خرج ولم يعلم، لا، في الصَّحِيحِ.

وإن نوى ظهر يومه، يجوز<sup>(٩)</sup> مطلقًا، وإن لم يعرف الفرض من النفل.

فإن ظن الكل فرضًا، أو نوى صلاة إمامه، جاز، وإلا لا.

ولو اقتدى بإمام يظنه زيدًا فكان عَمْرًا، جاز. أو<sup>(١٠)</sup> بزيدٍ فكان عَمْرًا لم يجز.

(١) سقط من ي: ثم، وثم.

(٢) سقط من س، غ، ن، ي، ف: وهكذَا.

(٣) سقط من س: في.

(٤) ف: ولا المتأخرة.

(٥) ف: بالنية المتقدمة.

(٦) ن: كتب (التراويح) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٧) ن: للاقتداء.

(٨) س، ف: تجوز.

(٩) س، ف: تجوز.

(١٠) ي، ف: و.

وفي الجنازة ينوي الصلاة لله والدعاء للميت<sup>(١)</sup>.

### باب صفة الصلاة

تفترض التحريمة، وهي شرط عندنا.

وقال رُكْن، واختاره الطَّحَاوِيُّ.

والقيام، والقراءة، والركوع، والسجود، والرفع منه إلى قُرْبِ القعود في الأصح، ووضع اليدين والرُّكْبَتَيْنِ عَلَى الصَّحِيح.

وَالْقَعْدَةُ الْآخِرَةُ، ❶ وَقَدَّرُوهَا بِالتَّشْهَدِ، لَا بِقَدْرِ إِيقَاعِ السَّلَامِ<sup>(٢)</sup>.

ويجب<sup>(٣)</sup> قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ، وَضَمُّ سُورَةٍ أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ عِنْدَنَا، لَا أَنَّهَا فَرْضٌ، وَالضَّمُّ سُنَّةٌ.

وتعيين القِرَاءَةِ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ فِي فِعْلٍ مَكْرَرٍ، وَمَا فَرَضْنَاهُ.

وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ، وَقِيلَ: تَسْنِ<sup>(٤)</sup>، وَيَفْرُضُهَا مَعَ إِتْمَامِ الْقَوْمَةِ، وَالْقَعْدَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

(١) ي: للميت، والله أعلم.

انظر: الاختيار ج ١ ص ١٤٦.

(٢) فرائض الصلاة في: الكتاب للقدوري وشرحه اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ٧٩. والهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقُدَيْرِ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ٢٧٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ١ ص ٣٠٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٥٢. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ١ ص ٤٤٢. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٦٨.

(٣) س، ف: وتجب.

(٤) ف: يسن.

(٥) غ: بين السجدة السجديتين.

● والقعود الأول، وتشهده في الصَّحِيح، كالشَّهْدِ الْآخِرِ.

ولفظ السَّلَام، ولم يفرض عندنا.

وجهر الإمام في الفجر وأُولَيِّ<sup>(١)</sup> الْعِشَاءَيْنِ، ولو قَضَاءً، وفي الجمعة، والعِيدَيْنِ.

والإِسْرَارُ فِي غَيْرِهَا، كَنَفْلِ النَّهَارِ.

وَحَيْرُ الْمَنْفَرَدِ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ، كَنَفْلِ اللَّيْلِ.

### [سُنَنُ الصَّلَاةِ]

وَيُسَنُّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلتَّحْرِيمَةِ، وَنَشْرُ الْأَصَابِعِ، وَالْوَضْعُ، وَجْهَرُ الْإِمَامِ بِالتَّكْبِيرِ<sup>(٢)</sup>،  
وَالنِّسَاءُ، وَالتَّعْوِذُ، وَالتَّسْمِيَةُ، وَالتَّأْمِينُ سِرًّا، وَتَكْبِيرُ الرُّكُوعِ، وَتَسْبِيحُهُ ثَلَاثًا، وَبَسْطُ  
ظَهْرِهِ<sup>(٣)</sup>، ● وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَتَفْرِيجُ أَصَابِعِهِ، وَتَسْوِيَةُ رَأْسِهِ بِعَجْزِهِ، وَالرَّفْعُ  
مِنْهُ، وَالتَّسْمِيعُ، وَالتَّحْمِيدُ، وَتَكْبِيرُ السُّجُودِ، وَتَسْبِيحُهُ ثَلَاثًا، وَمَجَافَاةُ مَرْفَاقِهِ عَنْ  
جَنْبِهِ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَذِرَاعِيهِ عَنِ الْأَرْضِ، وَتَكْبِيرُ الْقُعُودِ وَالْقِيَامِ، وَافْتِرَاشُ  
الْيُسْرِى، وَنَصَبُ الْيُمْنَى فِي الْقَعْدَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَبَسْطُ الْأَصَابِعِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ، وَالْجُلُوسَةُ بَيْنَ

(و) تَجِبُ (الطَّمَأْنِينَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) بِنَاءً عَلَى تَخْرِيجِ الْكَرْخِيِّ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ  
(وَقِيلَ: تَسَنُّ) سُنَّةً مُؤَكَّدَةً بِنَاءً عَلَى تَخْرِيجِ الْجُرْجَانِيِّ (وَيَفْرَضُهَا) أَبُو يُوسُفَ فِيهَا (مَعَ)  
فَرْضِ (إِتْمَامِ الْقَوْمَةِ) مِنَ الرُّكُوعِ (و) إِتْمَامِ (الْقَعْدَةِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ). / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،  
نسخة م، لوحة ٥٢.

(١) غ: وأولي.

(٢) ن: للتَّكْبِيرِ.

ي: وجهر الإمام بالتَّكْبِيرِ والوَضْعِ.

(٣) ي: وردت (وبسط ظهره) بعد (وتفريج أصابعه).

(٤) س: القعدين.

السجدين<sup>(١)</sup>، وقراءة الفاتحة فيما بعد الأوكيين، وقيل: تجب، والصلاة على النبي ﷺ، والأدعية المأثورة.

● ويستحب نظره في القيام إلى موضع سجوده، وكظم فمه عند الثأوب، وإخراج كفيه من كُمَيْهِ عند إحرامه، ودفع السعال ما استطاع، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٥٥

### فصل في بيان<sup>(٣)</sup> تركيبتها

وإذا أراد الدخول في الصلاة كَبَّرَ بعد رفع يديه حِذَاءَ أُذُنِهِ<sup>(٤)</sup> عندنا، لا مَنْكِبِيهِ، كالمرأة.

ويراه<sup>(٥)</sup> مع التَّكْبِيرِ، ولم يقتصر على الله أكبر.

ولا نخص الزيادة بالله الأكبر، فيزيد<sup>(٦)</sup> الكبير، ويتردد في كَبِير<sup>(٧)</sup>.

وأجازه<sup>(٨)</sup> بسائر كَلِمِ التَّعْظِيمِ<sup>(٩)</sup> الخالية عن الحاجة، كالله أَجَلٌّ، أو الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ، لا باللهم ● اغفر لي.

نسخة م  
لوحة  
٥٦

(١) (و) نسن (الجلسة) مطمئناً (بين السجدين) بناءً على قول أبي حنيفة ومحمد، ويفرض عند أبي يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٤.

(٢) سقط من غ: والله أعلم.

س، ن، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود.

(٣) سقط من غ، ي: بيان.

(٤) الْمَبْسُوطُ لِلسَّرَاحِصِيِّ ج ١ ص ١٤.

(٥) (ويراه) أي: أبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٥.

(٦) (في زيد) أبو يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٥.

(٧) ف: الكبير.

(٨) (و) أبو حنيفة ومحمد (أجازه) أي: الافتتاح. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٥.

(٩) ي: وأجازه بسائرهما لتعظيم.

والأصح رجوعه إليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسيّة لغير العاجز<sup>(١)</sup>  
 عن العربيّة<sup>(٢)</sup>، وعدم الاختصار على الأنف بلا عذر في الجبهة.  
 ولم يُرسلوا، فنضع<sup>(٣)</sup> اليُمْنَى على اليُسْرَى تحت السُرّة، لا على الصدر كالمرأة.  
 وجعله<sup>(٤)</sup> للقراءة، وهما<sup>(٥)</sup> لقيام فيه ذكر<sup>(٦)</sup> مسنون، وأثنوا<sup>(٧)</sup>.  
 فنختار سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، دُونَ وَجْهَتُ، ويجمع<sup>(٨)</sup> بينهما آخرًا.  
 واستعاذوا<sup>(٩)</sup>، وَيَجْعَلُهَا<sup>(١٠)</sup> للصلاة، وهما للقراءة.  
 فيأتي بها المسبوق، لا المقتدي، وسَمَّوْا، ولا نجهر بها، وبالتأمين<sup>(١١)</sup>.  
 ● وَلَا تُعَدُّهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، فَهِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْزَلْتَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ،  
 عَلَى الْأَصَحِّ.

نسخة م  
لوحة  
٥٨

(١) س: (العارض) بدلًا من (العاجز).

(٢) انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ١ ص ١١٢.

وفي رَدِّ الْمُحْتَار ج ١ ص ٤٨٥: (وفي الخزائن: بل خفي أيضاً على الْبُرْهَانِ الطَّرَائِضِيِّ  
 في مِثْنَةِ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، حيث قال: والأصح رجوعه إليهما في عدم جواز الشروع والقراءة  
 بالفارسيّة لغير العاجز عن العربيّة).

(٣) ن: فيضع.

(٤) (وجعله) مُحَمَّدٌ سُنَّةً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٦.

(٥) (وهما) أَي: أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ جَعَلَاهُ سُنَّةً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٦.

(٦) غ: ذكره.

(٧) ف: وعلمواؤنا أثنوا.

(٨) (ويجمع) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٦.

(٩) ي: واستعاذوا بالله.

(١٠) (ويجعلها) أَبُو يُوسُفَ سُنَّةً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٥٦.

(١١) غ: ولا بالتأمين. وفي نسخة م كتب (لا) بالأسود، فهي من الْبُرْهَانِ.

ومحلها أول الصلاة، أو أول كل ركعة، وبها قال<sup>(١)</sup>، وزادها بين السُّور السرية<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الفاتحة، وسورة.

وفرض القراءة آية، وقالوا: طَوِيلَة، أو ثلاث، وهو رواية<sup>(٣)</sup>.

ولم نفرضها في الكل، ولا عَيَّنُوها في الأكثر.

ففرضناها في شَفْع، لا ركعة.

وفرضت في جميع النَّفْل والوِثْر.

ونكره تعيين سورة لصلاة.

ونكره<sup>(٤)</sup> الانتقال منها إلى ما فوقها، وقراءة الْمُؤْتَمَّ<sup>(٥)</sup>.

ولم يَسْنُوها في السرية، دون الجهرية.

(١) ف: كتب (وبها قال) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) (ومحلها) أي: محل قراءة البسملة (أول الصلاة) فقط عند أبي حنيفة، وهي رواية الحسن ورواية هشام عن أبي يوسف عنه (أو) محلها (أول كل ركعة) عنده في رواية المَعْلَى عن أبي يوسف عنه (وزادها) مُحَمَّد (بين السُّور السرية) في رواية ابن أبي رجاء عنه. / البرهان للطَّائِلِي، نسخة م، لوحة ٥٨.

(٣) انظر: الهداية وشرحها فَتْح الْقَدِير والعناية ج ١ ص ٢٩٣. وَكُنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ١ ص ١٠٥.

(وَفَرَضَ الْقِرَاءَةَ) في الصلاة (آية) عند أبي حنيفة على رواية الأصل، ولو قصيرة في رواية (وقالوا) الفرض آية (طَوِيلَة، أو ثلاث) قصار تعدل آية طَوِيلَة (وهو رواية) عن أبي حنيفة. / البرهان للطَّائِلِي، نسخة م، لوحة ٥٨.

(٤) سقط من غ، ي: نكره.

س، ف: كتب (نكره) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) سقط من ي: وقراءة الْمُؤْتَمَّ.



● وَسَنَّ فِي الْفَجْرِ<sup>(١)</sup> وَالظَّهْرِ طَوَالَ الْمُفْصَلِ، قِيلَ: مِنَ الْحُجَرَاتِ، ● إِلَى الْبُرُوجِ.

وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ أَوْسَاطُهُ<sup>(٢)</sup> إِلَى لَمْ يَكُنْ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْمَغْرِبِ قِصَارُهُ.

وَفِي السَّفَرِ وَالضَّرُورَةِ بِحَسَبِ الْحَالِ.

وَكَبَّرَ بِلَا مَدٍّ، وَرَكَعَ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ، وَبَسَطَ ظَهْرَهُ، وَسَوَّى رَأْسَهُ بَعْجُزِهِ، وَقَالَ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةُ لِلْمَنْفَرْدِ مَعَ الْإِيتَارِ.

ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، وَالْمُؤْتَمَّ<sup>(٤)</sup>: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.

وَالْإِمَامُ يَكْتَفِي بِالتَّسْمِيعِ، كَالْقَوْمِ بِالتَّحْمِيدِ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَا: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، كَالْمَنْفَرْدِ، عَلَى الْأَصَحِّ.

وَلَا نَأْمُرُ الْكُلَّ بِالْجَمْعِ.

وَلَا يُسَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي حَالَتِي<sup>(٦)</sup> الرُّكُوعِ وَقِيَامِهِ، عِنْدَنَا.

(١) ي: الصبح.

(٢) ي: أوساطه منها.

(٣) سقط من ف: وفي العصر والعشاء أوساطه إلى لم يكن.

(٤) ف: وقال المؤتم.

(٥) (يكتفي بالتسميع) عند أبي حنيفة (ك) اكتفاء (القوم) المقتدين به (بالتحميد) اتفاقاً. / البرهان

للطبراني، نسخة م، لوحة ٦٠.

(٦) سقط من ي: حالتي.

● بل في (١) فقفس صممعج (٢).

ثم كَبَّرَ وَوَضَعَ رُكْبَتَيْهِ، ثم يديه، بعكس النهوض، ولم يستحسنوا عكسهما.

وسجد بأنفه، وَجَبْهَتُهُ بَيْنَ كَفَّيْهِ، وقال: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثلاثاً.

وشرط وَجَدَانُ (٣) حَجَمَ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، وَأَبْدَى صَبْعِيَهُ (٤)، في غير زحمة.

(١) سقط من ف: في.

(٢) (بل) يسن رفعهما (في فقفس صممعج) فقط. فأشير:

بالفء إلى افتتاح الصلاة.

وبالقاف إلى الفنون.

وبالعين إلى العيدين ومعاينة البيت.

وبالسين إلى استلام الحجر.

وبالصاد والميم إلى الصَّفا والمروة.

وبالعين الثانية إلى عَرَقات.

وبالجيم إلى الجَمَرَات.

لما رَوَى الطَّبْرَانِيُّ بسنده إلى ابن أبي لَيْلَى عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عَبَّاسٍ عن النَّبِيِّ ﷺ قال: لا ترفع الأيدي إلَّا في سبع مواطن: حين يفتتح الصلاة، وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت، وحين يقوم على الصَّفا، وحين يقوم على المروة، وحين يقف مع الناس عشية عَرَقة، وجمع، والمقامين حين يرمي الجَمرة.

البُرْهَانُ لِلطَّرِيقِ، نسخة م، لوحة ٦١.

(٣) ف: في وجدان.

(٤) الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْخِيسِيِّ ج ١ ص ٢١.

الضَّبع: العَضْدُ كلها وأوسطها بلحمها، أو: الإبط، أو: ما بين الإبط إلى نصف العَضْدِ

من أعلاه. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (الضبع) ص ٩٥٦.

وجافى بطنه عن فخذيه.

ووجه أصابع يديه ورجليه نحو القبلة.

وتنخفض المرأة فتلزيق بطنها بفخذيه.

ونجيزه على فاضل ثوبه وكور عمامته.

● ولم يكرهوه على جلد ومسح<sup>(١)</sup>.

وكمل السجدة بالرفع، لا بالوضع<sup>(٢)</sup>.

ثم رفع رأسه مكبراً.

وجلس مطمئناً، ثم كبر.

وسجد مطمئناً.

ولا نسن بعدها جلسة خفيفة.

فيكبر للنهوض بلا اعتماد على الأرض.

وتوافق الثانية الأولى إلا في الشاء<sup>(٣)</sup> والتعوذ.

واستحب إطالة الأولى<sup>(٤)</sup> على الثانية، وخصاها<sup>(٥)</sup> بالفجر، وكرة العكس.

(١) المسح: بوزن الملح: البلاس. وجمعه: أمساح ومُسوح. / مختار الصحاح، مادة (مسح) ص ٢٦٠. وفي هامشه فسّر البلاس بأنه: ثوب من الشعر غليظ. من تاج العروس.

(٢) (وكمل) مُحَمَّد (السجدة بالرفع) أي: برفع الجبهة عن الأرض، وعليه الفتوى، لأن نهاية السجود بالرفع، ونهاية الشيء جزؤه الأخير فيكون داخلاً فيه (لا بالوضع) كما قال أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٢.

(٣) ي: الثانية.

(٤) س: في الأولى.

(٥) (وخصاها) أي: خص أبو حنيفة وأبو يوسف إطالة الأولى على الثانية. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٢.

وإذا فرغ من سجدي الثانية، افترش اليُسْرَى وجلس عليها، ونصب اليُمْنَى، وَجَّهَ أصابعها<sup>(١)</sup> نحو القبلة، وَوَضَعَ يديه على فِخْذَيْهِ، وبسط أصابعه، وأشار في الصَّحِيح. ولا يعقد يمينه عندنا، قيل: إِلَّا عند الإشارة<sup>(٢)</sup>.  
ولا نَتَوَرَّكُ في الأَخِيرَةَ<sup>(٣)</sup>.

● ولا تَوَرَّكُوا<sup>(٤)</sup> مطلقاً، كالمرأة.

ولا قرأوا تَشْهَدُ ابن الخطَّاب<sup>(٥)</sup>، فنقرأ تَشْهَدُ ابن مَسْعُود<sup>(٦)</sup>، لا ابن عَبَّاس<sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٦٣

- (١) ن: أصابعه.  
(٢) قيل: إِلَّا عند الإشارة) فيما يُرَوَى عن أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، لما في مُسْلِمٍ: (كان) النَّبِيُّ ﷺ (إذا) جلس في الصلاة وضع كفه اليُمْنَى على فِخْذِهِ اليُمْنَى، وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليُسْرَى على فِخْذِهِ اليُسْرَى). / البُرْهَانُ لِلطَّرْائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦٢.  
وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ: ٥ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ٢١ باب صفة الجلوس في الصلاة...، رقم ٥٨٠ ص ٢٦٤ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
(٣) ف: في القعدة الأخيرة.  
(٤) ي: تركوا.  
(٥) عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بن نُفَيْلِ الْعَدَوِيِّ الْقُرَشِيِّ، أَبُو حَفْصٍ. ثاني الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ بِالْعَدْلِ. كان في الجاهلية من أبطال قُرَيْشٍ وأشرفهم. قتله أَبُو لُؤْلُؤَةَ الْفَارِسِيُّ الْمَجُوسِيُّ سنة ٢٣ هـ.

- الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٤٥٨. والإصَابَةُ ج ٢ ص ٥١٨. وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٤ ص ٥٢.  
(٦) عَبْدُ اللَّهِ بن مَسْعُودٍ: بن غَافِلِ الْهَذَلِيِّ. من أكابر الصَّحَابَةِ عَلِيًّا، شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مع النَّبِيِّ ﷺ. بعثه عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْكُوفَةِ. وفي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وتوفي بها سنة ٣٢ هـ.

- الاسْتِيعَابُ ج ٢ ص ٣١٦. والإصَابَةُ ج ٢ ص ٣٦٨. وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ٢٥٦.  
(٧) عَبْدُ اللَّهِ بن عَبَّاسٍ: بن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ. وُلِدَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بثلاث سنين. وكان

ولا يَزِيدُ<sup>(١)</sup> عليه في الأوَّلَى.

وقرأ الفاتحة فيما بعد الأوَّلَيْن.

ولا يرى قَضَاءُ السورة في الآخرَيْن<sup>(٢)</sup>، كالفاتحة.

وتشهد في الأخير، وصلى على النبي ﷺ، ولا نفرضهما<sup>(٣)</sup>.

بل فرضت في العُمُر مرة، أو كلما ذكر<sup>(٤)</sup>.

وندعو بما يشبه القرآن، وبما يستحيل طلبه من الناس، لا مطلقاً.

ثم يقول: السَّلَام عليكم ورحمة الله، وأمروا به يميناً وشمالاً، لا مَرَّةً تَلْقَاء وجهه.

وينوي الإمام الرِّجَال والحَفَظَةَ بالتَّسْلِيمَتَيْنِ، في الأصح.

● والمأموم<sup>(٥)</sup> إمامه أيضاً في جهته.

نسخة م  
لوحة  
٦٤

ابن ثلاث عشرة سنة حين توفي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. دعا له الرَّسُولُ ﷺ، فقال: اللهم فَقِّهْهُ في الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ. فكان حَبْرَ الْأُمَّةِ. شَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعْرَكَتِي الْجَمَلِ وَصِفِّينَ. مات سنة ٦٨ هـ بالطائف.

الاسْتِيعَاب ج ٢ ص ٣٥٠. والإصَابَة ج ٢ ص ٣٣٠. وأُسْدُ الْغَابَةِ ج ٣ ص ١٩٢.

(١) غ، ف: ولا يزيد.

ن: ولا يزيدوا.

(٢) غ: الأخيرين.

(٣) س، ن: ولا نفرضها فيه.

ي، ف: ولا نفرضها فيه.

(٤) غ: ذكر اسمه ﷺ. وفي نسخة م كتب (اسمه ﷺ) بالأسود، فهي من البرهان.

(٥) ف: وينوي المأموم.

وإن حاذاه أمره بنيته فيها، لا في الأولى فقط<sup>(١)</sup>، والمنفرد<sup>(٢)</sup> المَلَك فقط.  
وأخرج<sup>(٣)</sup> بسلامه المذكر.  
وعكسه فيمن عليه سجود سهو<sup>(٤)</sup>، وأوقفا خروجه.  
فإن سجد عاد، وإلا لا<sup>(٥)</sup>.

### باب الإمامة

صلاة الفرائض بجماعة سنة<sup>(٦)</sup> على التوكيد، في الأصح، وقيل: واجبة<sup>(٧)</sup>، أو فرض كفاية<sup>(٨)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٦٥

ولا نكررها في مسجد محلّة بأذانٍ ثانٍ وإقامة.  
ويُقدّم الأقرأ على الأعلم، وعكسا<sup>(٩)</sup>.

- (١) (وإن حاذاه) بأن كان خلف ظهره (أمره) مُحَمَّد (بنيته فيها) أي: في التسليمتين، لأنه ذو حظ من الجانبين، وهو رواية عن أبي حنيفة (لا في) التسليمة (الأولى فقط) كما اقتصر أبو يوسف عليها ترجيحاً للجانب الأيمن. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٤.
- (٢) ف: وينوي المنفرد.
- (٣) (وأخرج) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٤.
- (٤) (وعكسه) أي: عكس مُحَمَّد الحكم المذكور (فيمن عليه سجود سهو) وقال بعدم خروجه منها بسلامة أصله، وهو قول زفر رحمه الله. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٤.
- (٥) ي: وإلا لا، والله أعلم.
- (٦) ي: سنة للرجال.
- (٧) سقط من ن: وقيل واجبة.
- (٨) (أو فرض كفاية) وهو قول الكرخي والطحاوي. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٥.
- (٩) غ: وعكسها.

(ويُقدّم) أبو يوسف في الإمامة (الأقرأ) للقرآن (على الأعلم) بالسنة والأحكام

فَإِنْ تَسَاوَوْا، يُؤَمُّ الْأَوْرَعُ، ثُمَّ الْأَسَنُّ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ خُلُقًا، ثُمَّ خَلَقًا.  
وَكُرِهَ إِمَامَةُ الْعَبْدِ<sup>(١)</sup>، وَالْأَعْرَابِي، وَالْأَعْمَى، وَوُلِدَ الزَّانَا الْجَاهِلُ<sup>(٢)</sup>.  
وَجَعَلُوهَا<sup>(٣)</sup> مِنْ فَاسِقٍ، وَمُبْتَدِعٍ لَمْ يَكْفِرْ، مَكْرُوهَةٌ لَا فَاسِدَةٌ.  
وَنَظَرُهَا فِي جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، وَالْعُرَاةِ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ فَعَلُوا، ● يَقِفُ الْإِمَامُ فِي الصَّفِّ، وَيَقُومُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَالْاِثْنَانِ خَلْفَهُ.

المشروعة، لقوله ﷺ: يُؤَمُّ الْقَوْمَ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ  
بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ  
سِلْمًا، وَلَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ. رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ  
إِلَّا الْبُخَارِيُّ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ (عَكْسًا) فَقَدَّمَ الْأَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ عَلَى  
الْأَقْرَأِ إِذَا كَانَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْقَدْرَ الْمُسْنُونِ، لقوله ﷺ: يُؤَمُّ الْقَوْمَ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي  
الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِقْهِ سَوَاءً فَأَقْرَبُهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَلَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ  
فِي سُلْطَانِهِ. الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَسَكَتَ عَنْهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٦٥.

وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ: ٥ كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعُ الصَّلَاةِ، ٥٣ بَابٌ مِنْ أَحَقِّ  
بِالْإِمَامَةِ، رَقْمٌ ٦٧٣ ص ٣٠١ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَفِيهِ: (وَلَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ  
فِي سُلْطَانِهِ).

- (١) ف: كتب (العبد) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.
- (٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٢ ص ٦٢. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه  
اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٩٠. وَبِدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ١٥٧. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ  
الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ٣٤٤. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢ ص ١٧٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ١٩٧.  
وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ١٣٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ لِمُنْثَلَا مَسْكُونِ  
ج ١ ص ٥٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ١ ص ٣٦٥.
- (٣) ف: وعلماؤنا جعلوها.
- (٤) ف: وفي العرابة.

وتصف<sup>(١)</sup> الرِّجَال، ثم الصَّبِيَّان، ثم النساء، ولا يطيلها<sup>(٢)</sup> بهم.  
وللعجوز حضور الجَمَاعَةِ سوى العَصْرَيْن والجمعة، وأطلقها لها، وأفتى  
المتأخرون بمنعها.

ويسري فساد صلاة الإمام إلى المأموم، عندنا.

ويعفو عن الخطأ في الإعراب مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ويعتبر<sup>(٤)</sup> للفساد<sup>(٥)</sup> في وضع حرف مكان حرف خطأ<sup>(٦)</sup>، أو كلمة مكان أخرى، وفي  
التقديم والتأخير، والزيادة والنقص، عدم المثل في القرآن.

● واعتبرا<sup>(٧)</sup> فُحِشَ تَغْيِيرُ<sup>(٨)</sup> المعنى.

ولو كان أُلْفَغ، وعجز بعد جهد<sup>(٩)</sup>، ولم يحفظ غيره، لم تفسد<sup>(١٠)</sup>، في المُخْتَار.  
ولا ينبغي لغيره أن يقتدي به، وبالفأفاء<sup>(١١)</sup>،

نسخة م  
لوحة  
٦٧

(١) ف: ويصف.

(٢) ي: ولا يطيلها.

(٣) (ويعفو) أبو يُوسُف (عن الخطأ في الإعراب) أي: إعراب القرآن في الصلاة (مطلقاً)  
يعني: وإن غَيَّرَ المعنى تغييراً فاحشاً مما اعتقده كفر. وأفسدها أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّدٌ بفاحشه  
كال المذكور. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦٦.

(٤) (ويعتبر) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦٦.

(٥) ي: الفساد.

(٦) س: آخر.

(٧) (و) أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّدٌ (اعتبرا). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦٧.

(٨) غ: تغيير.

(٩) ي: جهده.

(١٠) ي: لم يفسد.

(١١) ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.



والتَّمَامُ<sup>(١)</sup>.

ونفسد اقتداء مفترض بمتنفل، وبمفترض آخر، ومُكْتَسٍ بَعَارٍ، وغير مُؤْمٍ بِمُؤْمٍ، ورجل بصبي، ولو في نَفْلٍ مطلق، على الْمُخْتَارِ، وطاهر بمعذور، وخالفنا فيه<sup>(٢)</sup>.

وفي بنائه بزواله، وبناء<sup>(٣)</sup> العاري، والمومئ.

● وأفسد<sup>(٤)</sup> اقتداء متوضئ<sup>(٥)</sup> بِمُتَمِّمٍ، وقائم بِقَاعِدٍ وبأحدب، كرجل بامرأة، وقارئ بِأُمِّيٍّ وبأخرس، ومتقدم بمتأخر، وراجل براكب، وراكب براكب دابة أُخْرَى، في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ<sup>(٦)</sup>، ومسبوق بغيره مطلقاً، وبعكسه، وصاح بسكران غير مميز.

ويمنع صحة الاقتداء طريقاً، أو نهرً، تَمُرُّ فِيهِ الْعَجَلَةُ، والزورق، أو صَفٌّ من النساء، لا حائط قصير، ولا كَبِيرٌ فِيهِ باب مفتوح أو نَقْبٌ يُمْكِنُ الْوُصُولُ مِنْهُ إِلَى الْإِمَامِ. ولو لم يمكن، وَلَكِنْ لَا يَشْتَبِهُ حَالَهُ عَلَيْهِ بِسَمَاعٍ أو رُؤْيَا، لا يمنع، في الصَّحِيحِ.

وصح اقتداء غاسل بماسح، ومُؤْمٍ بِمِثْلِهِ، ومتنفل بمفترض.

وإن حاذته مشتهاة في صلاة مطلقة مشتركة في مكان مُتَّحِدٍ بلا حائل، فسدت صلاته عندنا.

الفَأْفَاءُ: الرجل يتردد في الفاء. والفَأْفَاءُ: حُبْسَةٌ فِي اللِّسَانِ. / البِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (فَأْفَاءٌ)، ص ٤٨٣.

(١) التَّمَامُ: الرجل يتردد في التاء. وقال أبو زَيْدٍ: هو الذي يَعْجَلُ فِي الْكَلَامِ وَلَا يُفْهِمُكَ. / البِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (تَمَّ)، ص ٧٧.

(٢) (وخالفنا) زُفِرَ (فيه) أي: في المعذور. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦٧.

(٣) غ: وفي بناء. وفي نسخة م كتب (في) بالأسود، فهي من البُرْهَانِ.

(٤) (وأفسد) مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٦٨.

(٥) غ: متوضئ.

(٦) ي: وردت (في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ) بعد (وبأخرس).

وشرطنا نية إمامتهن لصحة اقتدائهن.

ولو أمّ أمّي مثله<sup>(١)</sup> وقارئاً، فصلاتهم فاسدة، وخصاه بالقاري.

● ويجوز فتحه على إمامه، ولو<sup>(٢)</sup> بعدما قرأ<sup>(٣)</sup> قدر الفرض في الصّحيح.

ولا يؤخر الشروع إلى الفراغ من الإقامة واستواء الصفوف، عندنا، ولا أخرناه إلى الثانية من قد قامت، فيراه عقيب الفراغ، وهما مع الأولى<sup>(٤)</sup>.

وإحرامه مقارناً للإمام جائز، وقيل: هو الأفضل<sup>(٥)</sup>.

ولو ركع قبل إمامه، فلحقه قبل قيامه، اعتبرناه.

أو اقتدى براكع، فرفع، فرقع<sup>(٦)</sup>، عكسناه.

ولو سلم إمامه أو تكلم قبل فراغه من التشهد، يُكْمَلُهُ<sup>(٧)</sup>، أو قبل صلاته على النبي<sup>(٨)</sup>، أو رفع رأسه<sup>(٩)</sup> من الركوع أو السجود قبل تسبيحه ثلاثاً، يتبعه في الصّحيح.

كما لو ركع قبل فراغه من القنوت، أو شروعه فيه وخاف فوت الركوع، وإلاّ قنت.

(١) ي: بمثله.

(٢) ف: ولو كان الفتح.

(٣) غ: قرأه.

(٤) (فيراها) أبو يوسف (عقيب) أي: بعد (الفراغ) منها (وهما) أي: أبو حنيفة ومحمد رأياها (مع الأولى) أي: مقارناً للأولى. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٩.

(٥) (وقيل) القرآن (هو الأفضل) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٦٩.

(٦) سقط من ي: فرقع.

(٧) ي: يكلمه.

(٨) س، غ، ي، ف: النبي ﷺ. وفي نسخة م كتب (ﷺ) بالأسود، فهي من البرهان.

ي: النبي ﷺ سلم معه.

(٩) سقط من ي: رأسه.

ولو زاد<sup>(١)</sup> فيها سجدة أو قام بعد قعود السَّلام سهواً<sup>(٢)</sup> لا يتبعه، بل يمكن.  
 فإن عاد قبل أن يقيد الركعة بسجدة<sup>(٣)</sup>، سلم معه.  
 وإن قيدها سلم<sup>(٤)</sup>.  
 وإن قام قبله انتظره.  
 فإن<sup>(٥)</sup> سلم قبل أن يقيدها بسجدة، فسد فرضه.  
 وكره سَلَامه بعد تشهد الإمام قبل سَلَامه.  
 ولو سَبَقَ بركة ونام في ثنتين، يصلي معه<sup>(٦)</sup> مما نام ركعة<sup>(٧)</sup>.  
 فإذا سلم يصلي أُخْرَيْنِ بلا قِرَاءة، ثم ما سبق فيه بقِرَاءة.  
 ويقعد بعد كل ركعة.

ولو تابعه فيما بقي، ● ثم قضى الفائتة، ثم ما<sup>(٨)</sup> نام فيه<sup>(٩)</sup>، أجزأها<sup>(١٠)</sup>.  
 ولو نام فسَهَا إِمَامه عن القعود الأول، فاستيقظ بعد فراغه، أمرناه بتركه.

(١) ف: ولو زاد الإمام.

(٢) ي: ساهياً.

(٣) ي: بالسجدة.

(٤) سقط من ي: وإن قيدها سلم.

(٥) ي: وإن قيدها.

(٦) غ: يصلي به معه.

(٧) ي: ركعة مما نام.

(٨) سقط من ي: ما.

(٩) سقط من ي: فيه.

(١٠) ن: أجزأها.

وَلَمْ يُصَلِّ الظَّهْرَ جَمَاعَةً بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ، بَلْ أَدْرَكَ فَضْلَهَا.

وَيَسْتَحِبُّ لَهُ بَعْدَ السَّلَامِ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى يَمِينٍ<sup>(١)</sup> الْقِبْلَةَ الْمُحَاذِي لِيَسَارِ الْمُسْتَقْبَلِ  
إِنْ تَطَوَّعَ، وَأَنْ<sup>(٢)</sup> يَسْتَقْبِلَ النَّاسَ، وَيَسْتَغْفِرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَيَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، وَالْمُعَوِّذَاتِ،  
وَيَسْبِحَ اللَّهَ، وَيُحَمِّدَهُ، وَيَكْبِرَهُ، وَيَهْلِلَهُ، ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ رَافِعًا يَدَيْهِ، وَيَمْسَحُ  
بِهِمَا وَجْهَهُ فِي آخِرِهِ<sup>(٣)</sup>.

### بَابُ الْبِنَاءِ وَعَدَمُهُ بِسَبْقِ الْوَحْدِ

إِذَا سَبَقَ الْمُصَلِّي حَدَّثٌ، تَوْضُأً، وَبَنَى، وَاسْتَخْلَفَ لَوْ إِمَامًا.

وَيُطْرَدُ<sup>(٤)</sup> فِي انْتِزَاحِ بُولٍ، وَدَمٍ جُرْحٍ، مَا نَعَيْنٍ، وَالِاسْتِنَافِ أَفْضَلَ عِنْدَنَا، لَا  
وَاجِبَ.

وَحَصَرَهُ عَنْ فَرْضِ الْقِرَاءَةِ بِحَيْزِ الْإِسْتِخْلَافِ<sup>(٥)</sup>.

● وَيَتَعَيَّنُ الْمَأْمُومُ الْوَاحِدَ لَهُ بِلَا نِيَّتِهِ، إِنْ صَلَحَ، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ فُسَادُ صَلَاةِ الْمُقْتَدِي  
دُونِهِ.

نسخة م  
لوحة  
٧١

وَأُجَازَ لَهُ<sup>(٦)</sup> اسْتِخْلَافُ<sup>(٧)</sup> مُقْتَدٍ بِهِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ.

(١) سقط من ي: يمين.

(٢) سقط من ن: أن.

(٣) ي: في آخره، والله أعلم.

(٤) ي: ويطرقة.

(٥) (يحيى الاستخلاف) عند أبي حنيفة، ونفياها. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٧٠.

(٦) (وأجاز) مُحَمَّد (له) أي: للإمام. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٧١.

(٧) ف: استخلافًا.

ويجيز<sup>(١)</sup> الأُمِّيَّ بعد التلاوة في الأوَّلَيْنِ.

وصلاته لو تعلَّم بعدهما<sup>(٢)</sup> فتلا في الآخرَيْنِ.

وتفسد لو تعلم بعد ركعة.

وأبطلنا استخلافه امرأة في حقهن أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ولو استخلف مسبقاً ففَقَّهَهُ<sup>(٤)</sup> عند إتمام صلاة الإمام، يفسد صلاته مع القوم، وقصره عليه<sup>(٥)</sup>.

ولو خافه فانصرف، ثم وجد، فالاستئناف واجب، ويفضله<sup>(٦)</sup>.

ولو جُن، أو أغمي عليه، أو احتلم، أو قَهَقَه، أو أحدث عمداً، أو خرج من المسجد أو من الصفوف في غيره، بظن<sup>(٧)</sup> الحَدَث، استقبل، كما لو ظن أنه شرع بلا وُضوء، أو كان<sup>(٨)</sup> مُتِمِّمًا فظن السَّرَابَ ماءً فانصرف، وإن لم يخرج من المسجد أو الصفوف.

وقَهَقَهَ الإمام، وحَدَّثَهُ عمداً بعد<sup>(٩)</sup> التشهد، تفسد صلاة المسبوق<sup>(١٠)</sup>، وفي اللاحق

(١) (ويجيز) أبو يُوْسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧١.

(٢) س: بعدها.

(٣) سقط من غ: أيضاً.

(٤) ي: فقهه.

(٥) ن: محل (وقصره عليه) بياض.

(٦) (يفضله) أبو يُوْسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧١.

(٧) س: أو بظن.

(٨) سقط من غ، ف: كان.

(٩) س: بغير.

(١٠) (تفسد صلاة المسبوق) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧١.

روايتان، ونفياه، كسَلَامِه، وخروجه من المسجد، وكلامه<sup>(١)</sup>.

● ونقضنا بها وُضُوءَه.

نسخة م  
لوحة  
٧٢

ولو أحدث في ركوعه أو<sup>(٢)</sup> سجوده، وبنى، تجب<sup>(٣)</sup> إعادته.

وإن تذكر فيهما سجدة فسجدها، يستحب<sup>(٤)</sup> إعادتها<sup>(٥)</sup> عندنا، وما أوجبناها.

ولو سبقه حَدَثٌ بعد التشهد، تَوْضُأً وسلم.

وإن تعمده<sup>(٦)</sup>، أو ما ينافيها بعده<sup>(٧)</sup>، جازت ناقصة<sup>(٨)</sup>، فتجب إعادتها<sup>(٩)</sup>.

### [مبطلات الصلاة]

ولو رأى الْمُتَيَمِّمُ الْمَاءَ بعدما قَدَرَ التشهد، أو تمت مدة مسح خُفِّه أو نزعه بعمل يسير، أو تعلم أُمِّي سورة، أو وَجَدَ عَارِ ثوباً، أو قَدَرَ مُؤَمَّ عَلَى الرُّكُوعِ والسُّجُودِ، أو تذكر فائتةً، أو استخلف<sup>(١٠)</sup> القارئ<sup>(١١)</sup> أُمِّيًّا<sup>(١٢)</sup>، أو طلعت الشمس في الفجر، أو

(١) ي: وكلامه، فهو الأظهر.

(٢) س، غ: و.

(٣) غ: يجب.

(٤) غ، ف: تستحب.

(٥) ي: إعادتها.

(٦) ي: تعمده.

(٧) سقط من غ، ي: بعده.

(٨) ف: ناقضة.

(٩) غ: إعادتها.

(١٠) غ: ستخلف.

(١١) ف: القاي.

(١٢) سقط من غ: أُمِّيًّا.

دخل وقت العَصْرِ في الجمعة، أو سقطت الجَبِيرَةُ عن بُرء، أو زال عذر المعذور، فصلاته باطلة، وقالوا: صَحِيحَةٌ، وهو<sup>(١)</sup> الأظهر<sup>(٢)</sup>.

### باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

تفسد الصلاة عندنا بالكلمة، كالكلام<sup>(٣)</sup>، ● وبالأكل أو<sup>(٤)</sup> الشرب اليسيرين، ولو سهواً.

وبدعاء يشبه كلامنا.

وتفسد بالسَّلام عمداً، وردّه بلسانه.

وفتحه على غير إمامه.

وافتح العَصْر أو النَّفْل لا الظهر بعد ركعة الظهر.

وبالعَمَل الكثير.

وكذا القِرَاءَة من مُصَحَف<sup>(٥)</sup>، ونفياه<sup>(٦)</sup>، كفهم مكتوب نظر إليه، لا بأكل ما بين أسنانه لو ما دون الحِمَصَة، ولا بالمرور في موضع سجوده وإن أثم المار.

● ويدروّه بإشارة أو تسبيح إن مر فيه أو دون سُتْرَتِهِ<sup>(٧)</sup>.

(١) ي: فهو.

(٢) ي: الأظهر، والله أعلم.

(٣) الهداية وشرحاها ففتح القدير والعناية ج ١ ص ٣٩٥.

(٤) س، ي: و.

(٥) (وكذا القِرَاءَة من مُصَحَف) مفسدة عند أبي حنيفة. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٧٣.

(٦) الهداية وشرحاها ففتح القدير والعناية ج ١ ص ٤٠٢.

(٧) سقط من ي: إن مر فيه أو دون سُتْرَتِهِ.

ولا يفسدها<sup>(١)</sup> لو سجد على طاهر بعد نجس، أو أجاب عاطساً بريحك الله، أو مستفهماً عن نِدِّ بلا إله إلا الله، أو مخبراً بالحمد لله، أو بلا<sup>(٢)</sup> حول ولا قوة إلا بالله، أو<sup>(٣)</sup> بِسُبْحَانَ<sup>(٤)</sup> الله<sup>(٥)</sup>، أو أَنْ<sup>(٦)</sup>، أو تَأَوَّه، أو تنحج، بغير عذر، أو ارتفع بكأؤه من وجع أو مصيبة، كما لو كان من ذكر جنة أو نار. وأفسداها في الكل<sup>(٧)</sup>، وأبطلها بتذكر فائتة<sup>(٨)</sup>، أو طلوع<sup>(٩)</sup> الشمس قبل تمامها، وهما<sup>(١٠)</sup> فرضيتها.

● ويبقيها إن أمسك وأتمها بعده<sup>(١١)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٧٥

وتفسد لو قرأ وركع وسجد نائماً، وكذا لو قرأ أو ركع أو سجد أو قعد ولم يُعِدْهُ، في المُخْتَار، وقيل: المُخْتَارُ عدمه.

- (١) (ولا يفسدها) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧٤.
- (٢) ي: لا.
- (٣) ن: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.
- (٤) ي: سبحان.
- (٥) ي: تقدمت (أو سُبْحَانَ الله) على (أو لا حول ولا قوة إلا بالله).
- (٦) سقط من ي: أَنْ.
- (٧) (و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ (أفسداها) أي: الصلاة (في الكل) أي: كل الصور. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧٤.
- (٨) (وأبطلها) أي: أبطل مُحَمَّدَ الصلاة أصلاً (بتذكر) المصلي (فائتة). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧٤.
- (٩) س، ي: وبطلوع.
- ف: وطلوع.
- (١٠) (وهما) أي: أبو حَنِيفَةَ، وأبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧٤.
- (١١) (ويبقى) أي: يبقى أبو يُوسُفَ الْفَرَضِيَّةَ (إن أمسك) عن الصلاة (وأتمها بعده) أي: بعد طلوع الشمس قَبْلَ رُوحٍ أو رحين. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٧٥.



ويكره عبثه بثوبه أو جسده<sup>(١)</sup>، وقلب الحصى إلا مرةً للسجود، وفرقة<sup>(٢)</sup> الأصابع، والتَّخْصُّر، والتفاتة<sup>(٣)</sup>، والإقعاء، والتربع بلا عذر، وافتراش<sup>(٤)</sup> ذراعيه، وتشمير كُمَيْهِ عنهما، ورد السَّلام بيده، والعَمَل القليل، وتغميض عينيه، ورفعها إلى السماء، وتغطية أنفه وفمه، ووضع شيء فيه يمنع القِرَاءَةَ المسنونة، وتمطّيه<sup>(٥)</sup>، والتثاؤب، وعَقْص<sup>(٦)</sup> شعره، وكَفَّ ثوبه و ● سَدْلُهُ<sup>(٧)</sup>، وكشف رأسه إلا للتذلل، والسجود على كَوْر عِمَامَتِهِ، وعلى صورةٍ في بساط.

وقيل: على ما فيه صورة، كما لو كانت فوق رأسه أو بين يديه أو بحذائه، إلا أن تكون صَغِيرَةً لا تبدو، أو مقطوعة الرأس، أو لغير ذي روح.

وقيام الإمام<sup>(٨)</sup> لا سجوده في الطاق، وانفراده على الدكان، وعكسه في ظَهِر الرَّوَايَةِ.

وقيامه خلف صف فيه فرجة، وصلاته في الطريق وأرض<sup>(٩)</sup> الغير بلا رضاه، وفي

(١) ي: بدنه.

(٢) ف: وتكره فرقة.

(٣) ي: والالتفات.

(٤) ف: وافتراض.

(٥) ي: والتمطي.

(٦) عَقْصُ الشَّعْرِ: ضَفَرُهُ وَلَيْئُهُ عَلَى الرَّأْسِ. وبابه ضَرَبَ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (عقص)، ص ١٨٧.

(٧) سَدَلٌ ثَوْبُهُ: أَرْخَاؤُهُ. وبابه نَصَرَ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (سدل)، ص ١٢٣.

(٨) سقط من س: الإمام.

(٩) غ: وفي أرض. وفي نسخة م كتب (في) بالأسود، فهي من الْبُرْهَانِ.

ف: وتكره في أرض.

ثِيَابِ الْبَذْلَةِ، وَبِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَمِيلُ إِلَيْهِ، وَمَعَ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَانِعَةٍ<sup>(١)</sup>، إِلَّا إِذَا خَافَ فُوتَ الْوَقْتَ أَوْ الْجَمَاعَةَ<sup>(٢)</sup>، وَإِلَّا نَدَبَ قَطْعَهَا، كَمَا فِي مَدَافِعَةِ الْأَخْبَثِيِّينَ.

وَيَجُوزُ قَطْعُهَا بِسَرَقَةٍ مَا يَسَاوِي دِرْهَمًا وَلَوْ لْغَيْرِهِ، وَخَوْفَ ذَنْبٍ عَلَى غَنَمٍ، أَوْ تَرَدِّي أَعْمَى فِي بَثْرٍ وَنَحْوِهِ.

وَيَجِبُ بِاسْتِغَاثَةِ<sup>(٣)</sup> مُلْهَوِّفٍ بِهِ، لَا بِنِدَاءٍ أَحَدٍ أَبُويِهِ.

وَعَدُّ الْآيِ وَالتَّسْبِيحِ بِالْيَدِ مَكْرُوهٌ، وَنَفْيَاهَا فِي رِوَايَةٍ<sup>(٤)</sup>، ❶ كَالصَّلَاةِ مُشْدُودِ الْوَسْطِ، أَوْ مُتَقَلِّدًا بِنَحْوِ سَيْفٍ إِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِحَرَكَتِهِ، أَوْ مُتَوَجِّهًا إِلَى مُصْحَفٍ أَوْ سَيْفٍ مَعْلُوقٍ<sup>(٥)</sup>، أَوْ ظَهَرَ قَاعِدٌ يَتَحَدَّثُ فِي الْمُخْتَارِ<sup>(٦)</sup>، أَوْ إِلَى شَمْعٍ أَوْ سِرَاجٍ مَوْقَدٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَكَقْتَلِ حَيَّةٍ أَوْ عَقْرَبٍ خَافَ أَذَاهُمَا وَلَوْ بِضَرْبَاتٍ فِي الْأَظْهَرِ<sup>(٧)</sup>، وَقِيلَ: تَفْسُدُ<sup>(٨)</sup> بِهَا<sup>(٩)</sup> يَكْثَرُ.

وَيَكْرَهُ غَلْقَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَالْوُطْءَ، وَالتَّخْلِيَّ، فَوْقَهُ.

نسخة م  
لوحة  
٧٧

- (١) ن: مایعة.
- (٢) سقط من ي: أو الجماعة.
- (٣) ف: باستغاثة شخص.
- (٤) (وعد الآي والتسبيح باليد) فيها (مكروه) عند أبي حنيفة، لأنه ليس من أعمال الصلاة (ونفياها) أي: الكراهة (في رواية) لأن المصلي يضطر إلى ذلك لمراعاة سنة القراءة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٧٦.
- (٥) سقط من ي: معلق.
- (٦) سقط من ي: في المختار.
- (٧) سقط من ي: في الأظهر.
- (٨) ي: يفسد.
- (٩) ي: فيها.

ويباح نقشه<sup>(١)</sup> بالجِصِّ وماء الذَّهَب من غير وقفه<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو<sup>(٣)</sup> قُرْبَة<sup>(٤)</sup>، وقيل: مكروه<sup>(٥)</sup>.

### باب الوُتْر والنوافل ومنذور الصلاة<sup>(٦)</sup>

الوُتْر عندنا ثلاث ركعات بتسليمَة، لا وَاحِدَة<sup>(٧)</sup>، إلى ثلاث عشرة، مَثْنَى مَثْنَى.

● وهو واجب<sup>(٨)</sup>، وكذا قنوته، وتَرْتِيبُه مع الفرائض، أو سُنَّة، وبها قالوا.

ويقرأ في كل<sup>(٩)</sup> منه الفاتحة وسورة<sup>(١٠)</sup>، ثم يقنت في الثالثة بعد التَّكْبِير ورفع اليدين. ونقدمه على الركوع.

ولا نخصه بالنصف الأَخِير من رَمَضَانَ.

(١) ي: (لا نقشه) بدلاً من (ويباح نقشه).

(٢) ي: غير وقفه على المذهب.

(٣) ف: هي.

(٤) ن: كتب (وقيل: هو قُرْبَة) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) سقط من ي: وقيل هو قُرْبَة، وقيل مكروه.

ي: والله أعلم.

(٦) سقط من ن: ومنذور الصلاة.

(٧) بِدَايَةِ الْمُتَبَدِّي - الْهِدَايَةِ، ج ١ ص ٤٢٦: الوُتْر ثلاث ركعات، لا يُفصل بينهما بسلام.

(٨) (وهو) أي: الوُتْر (واجب) عند أبي حَنِيفَةَ في آخر أقواله، وهو رِوَايَةُ يُوْسُفَ بن خَالِدِ

السَّمْتِيِّ. وقيل: هو فرض، وهو رِوَايَةُ حَمَّادِ بن زَيْد، وبها أخذ زُفَر. / البرهان للطَّزَابُلْسِيِّ،

نسخة م، لوحة ٧٨.

(٩) ي: كل ركعة.

(١٠) ن: والسورة.

نسخة م  
لوحة  
٧٩

● وما<sup>(١)</sup> رجحوا تركه، ويأمر الإمام به سرّاً لا جهراً<sup>(٢)</sup>.

ويتابعه المقتدي.

وقنوت الفجر منسوخ عندنا.

نسخة م  
لوحة  
٨٠

● فإن قنت إمامه، يسكت قائماً في الأظهر، ويأمر بمتابعته<sup>(٣)</sup>.

وسُنَّ قبل الفجر، وبعد الظهر، والمغرب، والعشاء، ركعتان.

وقبل الظهر والجمعة وبعدها أربع بتسليمَة.

ويجعل ما بعدها ستاً<sup>(٤)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٨١

● وندب أربع قبل العصر والعشاء، وبعدها.

وست بعد المغرب.

ولم يتركوا التعيين في غير الفجر.

والأربع في نفل الليل بتسليمَة أفضل، كنفل النهار، وقالوا بتسليمَتين<sup>(٥)</sup>.

(١) سقط من س: ما.

(٢) (ويأمر) أبو يوسف (الإمام به) أي: بالقنوت (سرّاً) لأنه دعاء حقيقة (لا جهراً) كما قال مُحَمَّد، لأن له شبهة القُرْآنيّة، لاختلاف الصّحابة في أنه من القرآن. / البرّهان للطّرابُلسيّ، نسخة م، لوحة ٧٩.

(٣) (ويأمر) أبو يوسف (بمتابعته) في قِرَاءة القنوت لالتزامه متابعته بالاقتداء به. / البرّهان للطّرابُلسيّ، نسخة م، لوحة ٨٠.

(٤) (ويجعل) أبو يوسف (ما بعدها) أي: الجمعة (ستاً) أي: ست ركعات، وهما جعلها أربعاً. / البرّهان للطّرابُلسيّ، نسخة م، لوحة ٨٠.

(٥) (والأربع في نفل الليل بتسليمَة أفضل) عند أبي حنيفة من المثنى (كنفل النهار) المُتَّفَق

ولم نفضل المثنى فيها.

وتكره الزيادة على أربع بتسليمته نهاراً، وعلى ثمان ليلاً، في اختيار الأكثر.

ونفضل طول القيام على كثرة السجود، ولم يقولوا بهما.

وسجدة الشكر غير مشروعة، وقالوا: قُرْبَةٌ<sup>(١)</sup>.

ويقضى ما قبل الظهر في الصحيح.

ويراه<sup>(٢)</sup> بعد شفعه لا قبله، وقيل الخلاف بالعكس، ● لا سُنَّة الفجر إن فاتت وحدها.

وأمر<sup>(٣)</sup> به قبل الزوال كقضائها معه قبله، ولا غيرها بعد الوقت وإن فاتت<sup>(٤)</sup> معه، على الصحيح.

ولو أدرك الإمام في ثانية الفجر ولم يخف فوتها، يأتي بالسنة عندنا خارج المسجد أو خلف سارية، لا<sup>(٥)</sup> أن يقتدي مطلقاً كالظهر.

وإذا<sup>(٦)</sup> أقيمت بعد شروعه في النفل أو الفرض الرباعي، أتم شفعاً، واقتدى.

وإن قيد الثالثة بسجدة، أتمه، وأتم متنعلاً، إلا في العصر أو بعدما صلى ركعة من

عليه (وقالوا: بتسليمتين) أفضل. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٨١.

(١) (وسجدة الشكر) عند سماع خبر مفرح (غير مشروعة) أي: لا يتقرب بها وحدها عند أبي حنيفة ومعه مالك (وقالوا) ومعهما الشافعي هي قُرْبَةٌ. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٨١.

(٢) (ويراه) أي: أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٨١.

(٣) (وأمر) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٨٢.

(٤) ي: فاتته.

(٥) ي: إلا.

(٦) ي: ولو.

الفجر أو المَغْرِب<sup>(١)</sup>، قطع وأتَمَّ.

وإن قيد الثانية فيها بسجدة، أتمَّ، ولا يقتدي.

ويلزم النَّفْل بالشروع، عندنا.

● فلو صلى أربعاً، وقرأ في الأولَيْن أو الآخرَيْن<sup>(٢)</sup>، أو الأولَيْن وإحدى الآخرَيْن<sup>(٣)</sup>، أو بالعكس شفعاً<sup>(٤)</sup>، قضى ركعتين، أو قرأ في<sup>(٥)</sup> ركعة من كل شفع أو في إحدى الأولَيْن فقط، أو جب شفعاً، وهما أربعاً. أو في إحدى الآخرَيْن<sup>(٦)</sup>، أو لم يقرأ فيهن شيئاً<sup>(٧)</sup>، يوجب أربعاً، وهما<sup>(٨)</sup> شفعاً.

والأصل أن ترك القراءة في الأولَيْن يفسد التحريمة، ويخالفه. وفي إحداهما لا، وخالفه<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٨٣

(١) سقط من ي: أو المَغْرِب.

(٢) ف: الآخرتين.

(٣) ف: الآخرتين.

(٤) سقط من س، غ، ن، ي، ف: شفعاً.

(٥) ي: في كل.

(٦) ف: الآخرتين.

(٧) ي: شيئاً فيهن.

(٨) (أوجب) مُحَمَّد (شفعاً) لا غير في هاتين الصورتين (وهما) أي: أبو حَنِيفَةَ وأبو يُوسُف أوجبا (أربعاً) لما يأتي (أو) قرأ (في إحدى الآخرَيْن، أو لم يقرأ فيهن شيئاً يوجب) أبو يُوسُف في هاتين الصورتين (أربعاً، وهما) أي: أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّد. / الْبُرْهَان لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٨٣.

(٩) (يفسد التحريمة) عند أبي حَنِيفَةَ (ويخالفه) أبو يُوسُف، ويحكم ببقائها (و) أن تركها (في إحداهما) أي: إحدى الأولَيْن (لا) يفسدها عند أبي حَنِيفَةَ (وخالفه) مُحَمَّد، وحكم بفسادها. / الْبُرْهَان لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٨٣.

ولو أحرم ناوياً ما فوق أربع، يلزمه<sup>(١)</sup> به، أو بأربع، ويرجع إلى شفع كما قالوا<sup>(٢)</sup>.

فلو<sup>(٣)</sup> نوى أربعاً وأفسد الأول أو الثاني بعد<sup>(٤)</sup> القعود، قضى شفعاً.

ولو لم يقعد وأفسد الثاني، قضى أربعاً، وخالفنا وأفسد<sup>(٥)</sup> نفلاً ترك قعوده.

ولو اقتدى متنفلاً بمفترض فأفسده ثم قضاه معه، أجزأه. أو بمن قام إلى الخامسة

بعد القعود، يلزمه بشفع لا بست<sup>(٦)</sup>، وبقضائه<sup>(٧)</sup> لو أفسده، لا بعدمه.

● ويجعل<sup>(٨)</sup> المنوي فرضاً ونفلاً فرضاً، والمنذور بغير طهر واجباً به، لا لغواً فيها.

وألزماً<sup>(٩)</sup> بنذر<sup>(١٠)</sup> ركعة، أو ركعتين بلا قراءة شفعاً بها، وبنذر<sup>(١١)</sup> ثلاث أربعاً لا

شفعاً.

وأجزأ لمن نذر قربة في مكان شريف<sup>(١٢)</sup> أداها فيما دونه<sup>(١٣)</sup>

(١) يلزمه أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٨٣.

(٢) (ويرجع) أبو يوسف (إلى) لزوم (شفع) واحد (كما قالوا) أي: أبو حنيفة ومحمد. / البرهان

للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٨٣.

(٣) ي: ولو.

(٤) ف: بعد بعد.

(٥) (وخالفنا وأفسد) محمد وزفر. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٨٣.

(٦) ي: (بالنفل لا بالكل) بدلاً من (بشفع لا بست).

(٧) ف: ويلزمه بقضائه.

(٨) (ويجعل) أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٨٤.

(٩) س: وألزمناه.

(١٠) ي: ناذر.

(١١) ي: (أو) بدلاً من (وبنذر).

(١٢) سقط من ي: شريف.

(١٣) ف: دون.

شرفاً<sup>(١)</sup>، ولم يتعين عندنا<sup>(٢)</sup>.

ويتنفل<sup>(٣)</sup> قاعداً مع قدرة القيام ابتداءً، وكذا حكم البناء.

ويقعد كالمشهد<sup>(٤)</sup> في الْمُخْتَارِ<sup>(٥)</sup>.

ويومئ<sup>(٦)</sup> على دابته في موضع القصر على الأصح، وكيفما<sup>(٧)</sup> توجهت، ويجيزه في

المُضَرِّ في رِوَايَةٍ، وتردد في كراهته.

ويبني بعد نُزُولِهِ لا ركوبه، في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَعَكْسُهُ<sup>(٨)</sup> في رِوَايَةٍ، وقيل: يمنعه<sup>(٩)</sup>

بعد نُزُولِهِ<sup>(١٠)</sup> مطلقاً، لا بعد ركعة، وما بنينا فيها.

وُنِدِبَ ركعتا الضحى<sup>(١١)</sup>، وتحية المسجد قبل الجلوس.

(١) سقط من غ: شرفاً.

س: كتب (شرفاً) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

ي: (في أقل منه شرفاً) بدلاً من (فيما دونه شرفاً).

(٢) ن: عنده.

(٣) س، غ، ف: ويتنفل.

(٤) ف: كالمشهدين.

(٥) (في الْمُخْتَارِ) من الرِّوَايَةِ عن أَبِي حَنِيفَةَ وصاحبيه. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٨٤.

(٦) ي: ويومئ المتنفل.

(٧) س، غ، ن، ي، ف: كيفما.

(٨) (وعكسه) مُحَمَّد. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٨٤.

(٩) (وقيل: يمنعه) أَبُو يُوسُفَ منه. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٨٤.

(١٠) ي: الزوال.

(١١) ي: (ركعتان للوضوء) بدلاً من (ركعتا الضحى).



## [صلاة التراويح]

- وَسُنَّ فِي رَمَضَانَ عَشْرُونَ رَكْعَةً، بَعَشَرَ تَسْلِيمَاتٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ، قَبْلَ الْوُتْرِ وَبَعْدَهُ، بِجَمَاعَةٍ<sup>(١)</sup> فِي الْأَصْحِ<sup>(٢)</sup>.
- وَالْخْتِمُ مَرَّةً عَلَى الْأَصْحِ<sup>(٣)</sup>.
- وَنَدَبُ الْجُلُوسِ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعٍ بِقَدْرِهَا.
- وَيُوتَرُ<sup>(٤)</sup> بِجَمَاعَةٍ فِي رَمَضَانَ فَقَطْ.

## بَابُ قَضَاءِ الْفَوَائِتِ

- الْأَدَاءُ تَسْلِيمِ عَيْنِ الْوَاجِبِ بِالْأَمْرِ.
- وَالْقَضَاءُ تَسْلِيمِ مِثْلِهِ بِهِ.

- نَوْجِبُ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْفَائِتَةِ وَالْوَقْتِيَةِ<sup>(٥)</sup> وَبَيْنَ الْفَوَائِتِ<sup>(٦)</sup>.
- وَأَسْقَطُوهُ بِضِيقِ الْوَقْتِ وَالنِّسْيَانِ<sup>(٧)</sup>، لَا بِصَيْرُورَتِهَا خَمْسًا، وَهُوَ رَوَايَةُ<sup>(٨)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٨٥نسخة م  
لوحة  
٨٦نسخة م  
لوحة  
٨٧

- (١) ن: وتصلّى بجماعة.
- (٢) الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ١ ص ٤٦٦-٤٦٩. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحاه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ١٣٥. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٤٣.
- (٣) ي: الصحيح.
- (٤) ي: ويوتر بعدها.
- (٥) ف: أو الوقتية.
- (٦) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ١٨٠.
- (٧) ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.
- (٨) (وهو) أي: سقطه بالخمس (رواية) عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٨٧.

فأسقطناه بست لا شهر.

والمعتبر خروج وقت السادسة في ظاهر الرواية، واكتفى<sup>(١)</sup> بدخوله في رواية<sup>(٢)</sup>.

ولم يعد بعودها إلى القلة، ولا بفوت حديثه بعد ست قديمة، على الأصح فيهما.

ولو صلى ستاً ذاكراً فائتة، فعليه قضاؤها وحدها<sup>(٣)</sup>، وألزمه بخمس معها.

أو فاته ظهر وعصر من يومين ولم يدر أُولاهما<sup>(٤)</sup>، قضاها، ثم عليه إعادة أُولاهما<sup>(٥)</sup>، ونفياها، كفوت ثلاث من ثلاثة أيام، على الأصح.

ولو صلى الظهر بلا ظهر، ثم العصر به ذاكراً، ثم قضى الظهر، ثم صلى المغرب ذاكراً للعصر، أجزأها<sup>(٦)</sup>، وأمرناه بإعادة العصر وإن ظن جوازها.

ونلزم المتردد عقيب فرض أداه وأسلم في الوقت بإعادته.

● ولا نلزمه<sup>(٧)</sup> بقضاء ما فاته زمن الردة.

وعذرنا من أسلم في دار الحرب بجهل الشرائع<sup>(٨)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٨٨

(١) واكتفى) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٨٧.

(٢) سقط من ي: في رواية.

(٣) وحدها) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٨٧.

(٤) ف: أوليها.

(٥) عليه إعادة أُولاهما) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٨٧.

(٦) ن: أجزأها.

(٧) ن: محل (ولا نلزمه) بياض.

(٨) ي: الشرائع، والله أعلم.

## بَابُ سَجُودِ السَّهْوِ

يُجِبُ<sup>(١)</sup> أَنْ يَسْجُدَ لِلْسَّهْوِ سَجْدَتَيْنِ، وَقِيلَ: يَسْنُ<sup>(٢)</sup>، إِذَا تَرَكَ وَاجِبًا، وَلَوْ مَرَارًا، أَوْ آخَرَ، أَوْ آخَرَ سَجْدَةً، أَوْ زَادَ فَعَلًا مِنْ جِنْسِهَا<sup>(٣)</sup>، أَوْ خَافَتْ الْإِمَامُ أَوْ جَهَرَ فِيهَا يُجْهَرُ وَيُسْرُ وَإِنْ قَلَّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَقِيلَ: فِيهَا تَجُوزُ بِهِ الصَّلَاةُ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَلْزَمُ بِسَهْوِ إِمَامِهِ، لَا بِسَهْوِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَلَمْ يَوْجِبْهُ بِتَرْكِ ثَلَاثِ تَكْبِيرَاتٍ مِنْ أَثْنَائِهَا.

● وَلَوْ سَهَا عَنْ الْقُعُودِ الْأَوَّلِ، عَادَ مَا لَمْ يَسْتَوْ قَائِمًا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَهِيَ الْأَصَحُّ. وَيُقَيِّدُهُ<sup>(٥)</sup> بِمَا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ فِي رَوَايَةٍ، وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ. وَإِنْ اسْتَوَى لَا، وَيَسْجُدُ<sup>(٦)</sup> لِلْسَّهْوِ.

وَتَفْسُدُ بِالْعُودِ فِي الصَّحِيحِ، أَوْ عَنِ الْآخِرِ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ، وَسَجْدَ لِلْسَّهْوِ، فَإِنْ سَجَدَ يَجْعَلُهَا<sup>(٧)</sup> نَفْلًا بَوَاضِعَهُ، فَيُضْمُ سَادِسَةً، وَأَبْطَلَهَا<sup>(٨)</sup> أَصْلًا بِرَفْعِهِ.

وَلَوْ قَعْدَ ثَمَّ قَامَ، عَادَ وَسَلِمَ.

(١) ي: يجب، وقيل يسن.

(٢) سقط من ي: وقيل يسن.

(٣) ي: جنسها.

(٤) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٠٢. والهِدَايَةُ وشرحيها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ١ ص ٤٩٨. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ١٩١.

(٥) (ويقيده) أي: يقيد أَبُو يُوسُفَ جَوَازَ الْعُودِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٨٩.

(٦) ي: (وَلَا لَا يَسْجُدُ) بَدَلًا مِنْ (وَإِنْ اسْتَوَى لَا، وَيَسْجُدُ).

(٧) (يجعلها) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٨٩.

(٨) (وأبطلها) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٨٩.

فإن سجد لم ييطل فرضه، وضم سادسة، ولو في العَصْرِ على الْمُخْتَار، وسجد للسهو.

ويستحب لمن سجد لسهو النَّفْل أن لا يني عليه.

ولو قرأ في الركوع، أو السجود، أو <sup>(١)</sup> الْقُعُود، أو زاد على قدر التشهد في القعود الأول، ساهياً، أو شك في تكبيرة الافتتاح فأعادها مع الشاء، ثم تذكر، أو شك في ركوعه أو سجوده، وطال تفكره، أو كرر الفاتحة في إحدى الأُولَيَيْن متوالية، سجد للسهو، لا إن <sup>(٢)</sup> خلل بينهما سورة، في الأصح، أو كررها في الأخرَيْن، أو سبح في قيامه.

ولو شك أنه صلى ركعة أو شفعاً، فلحظ من خلفه ليفعل مثله، لا بأس به.

ولو سلم الإمام وعليه سهو، فقام المسبوق فقرأ وركع <sup>(٣)</sup>، فسجد الإمام يتابعه، ثم يعيد القيام والركوع، وإن سجد قبله، لا، ويسجد في آخر صلاته لسهو الإمام. ولا يزيّد عليه لو سها فيما يقضيه.

ولو سلم المسبوق مع الإمام ساهياً، لا يلزمه السجود <sup>(٤)</sup>، ولو بعده، يلزمه <sup>(٥)</sup>، ولا سهو على اللاحق فيما يقضي، ويجعله <sup>(٦)</sup> بعد السَّلام أو لى، وقيل: واجباً، لا قبله.

● ولم يجعلوه في النقص قبله، وفي الزيادة بعده.

(١) ف: أو في.

(٢) ف: (لأن) بدلاً من (لا إن).

(٣) ي: وركع ولم يسجد.

(٤) ي: (السهو) بدلاً من (السجود).

(٥) ي: لزمه.

(٦) غ، ي، ف: ونجعله.

وجعل<sup>(١)</sup> السَّلَامَ الأول عن<sup>(٢)</sup> اليمين فقط، وهما عنهما.

والصلاة والدعاء في التشهد الثاني، وهما في الأول، وقيل: الأحوط أن يؤتى<sup>(٣)</sup> بهما فيها.

وليس القعود بعد السجود فرضاً.

ويمنعه ما يمنع البناء بعد السَّلَام، لا السَّلَام بنية القطع.

ولو شك أنه<sup>(٤)</sup> كم صَلَّى أول مرة، استأنف.

وإن كثر تَحَرَّى، وبنى على ظنه.

فإن لم يكن له ظن، بنى على الأقل، وقعد في كل موضع توهمه آخر صلاته.

ولو توهم أنه أتم صلاته فسلم، ثم علم أنه صَلَّى ركعتين، أتمها، وسجد للسهو<sup>(٥)</sup>.

### ● باب سجود التلاوة

سجود التلاوة واجب عندنا، لا سُنَّة، بأربع عشرة آية.

ونعد منها ص، لا ثانية الحج، وأثبتوا النَّجْم وما بعدها، بلا تردد<sup>(٦)</sup>.

(١) (وجعل) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٠.

(٢) ي: على.

(٣) ي: يأتي.

(٤) سقط من ي: أنه.

(٥) ي: للسهو، والله أعلم.

(٦) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٠٨. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ١٩٣. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ١١.

ولم يشرطوا ذكورة التالي، وتكليفه<sup>(١)</sup>.

فيجب عليه لو مكلفاً بالصلاة، وعلى سامع مثله، وإن لم يقصد سَمَاعَهَا<sup>(٢)</sup>، أو لم يفهم معناها.

وكذا الحكم في سَمَاعَهَا<sup>(٣)</sup> بِالْفَارِسِيَّةِ إِذَا أُخْبِرَ<sup>(٤)</sup> بِهَا<sup>(٥)</sup>، وشرطاً ففهمها، وعليه الاعتقاد<sup>(٦)</sup>.

❶ فَإِنْ تَلَاهَا فِي الصَّلَاةِ، وَرَكَعٌ<sup>(٧)</sup> نَاوِيًا لَهَا، أَوْ سَجَدَ عَلَى فُورِهَا، أَجْزَأُ.

وإن قرأ بعدها مقدار ثلاث آيات، سجد لها قصداً، ولم تُقْضَ خَارِجَهَا.

وأوجبها<sup>(٨)</sup> بتلاوة أحد المقتدين<sup>(٩)</sup> عليهم وعلى إمامهم، كسَمَاعِهَا مِنْ خَارِجٍ.

ويسجدون بعدها، فلو سجدوا فيها، لم تجزئهم<sup>(١٠)</sup>، ولم تفسد صلاتهم في ظاهِرِ

الرُّوَايَةِ.

(١) م: كتب (و) بالأسود، وصوابه بالأحمر.

(٢) ي: سَمَاعاً.

(٣) ي: سامعها.

(٤) ف: خبر.

(٥) (إذا أُخْبِرَ بِهَا) أنها آية سجدة، وإن لم يفهم معناها، عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩١.

(٦) سقط من غ: وعليه الاعتقاد.

(٧) ي: فرَكَع.

(٨) (وأوجبها) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٢.

(٩) س: المقتدين.

(١٠) غ: لم تجزئهم.

ي: لم تجزئهم.

ولو تلا أو سمع آيةً مراراً في مجلسٍ واحدٍ كالمسجد أو البيت<sup>(١)</sup> أو على دابةٍ سائرة وهو في الصلاة، كَفَتَهُ وَاحِدَةً عِنْدَنَا، وإن قام أو قعد.

● وتستتبع الصَّلُوةُ<sup>(٢)</sup> الخارجِيةَ<sup>(٣)</sup>، وقيل: لا، كالعكس.

ويفتي بواحدةٍ لا ثنتين<sup>(٤)</sup> لو كررها في ركعتين.

وتكرر<sup>(٥)</sup> بالانتقال من غصنٍ إلى غصنٍ، وبتسدية ثوبٍ، ودياسٍ، وعَوْمٍ في نهرٍ أو حوضٍ كبيرٍ، في الأصح، وبتبدل مجلس السامع<sup>(٦)</sup>، قيل<sup>(٧)</sup>: وبتبدل مجلس المُسْمِعِ<sup>(٨)</sup>.  
وأجزنا لمن<sup>(٩)</sup> تلا<sup>(١٠)</sup> وقت الشروق أن يسجدها<sup>(١١)</sup> وقت الزَّوالِ، أو الغروب<sup>(١٢)</sup>.

(١) ف: البيت الصغير.

(٢) س، غ، ف: الصلّاتية.

ي: الصلاة.

الصلّاتية: معناها أن تكون التلاوة الموجبة لها من أفعال الصلاة، ولها مَزِيَّةُ الصلاة. /  
العِنَايَةُ ج ٢ ص ١٩.

(٣) ي: الخارجة.

(٤) (ويفتي) أبو يُوسُفَ (بواحدة) أي: بسجدة واحدة (لا ثنتين) كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَانُ  
للطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٣.

(٥) س، ف: وتكرر.

(٦) ي: السامع فقط.

(٧) س: وقيل.

(٨) ي: المستمع.

(٩) ي: كمن.

(١٠) ي: تلا في.

(١١) ف: يسجد.

(١٢) س: المغرب.

ف: كتب (الغروب) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

ولمن<sup>(١)</sup> تلا ركباً، فنزل، ثم ركب، أن يؤمى بها<sup>(٢)</sup>.  
ولا يجوز<sup>(٣)</sup> عندنا بالإيماء ركباً بعدما تلاها راجلاً.  
ولو سمعها من إمام<sup>(٤)</sup> فدخل معه في تلك الركعة قبل سجوده، سجد معه، وبعده لا.  
ولو دخل<sup>(٥)</sup> في أخرى، سجد لها بعد الفراغ في الأظهر.  
ويكره<sup>(٦)</sup> أن يقرأ سورة ويدع آية السجدة، لا عكسه.  
ويستحب أن يقرأ معها آية فما فوقها.  
وشرط لصحتها شرائط الصلاة.  
ويُكَبَّرُ للوضع<sup>(٧)</sup> والرفع، في الأظهر، بلا تحريم ولا<sup>(٨)</sup> تحليل<sup>(٩)</sup>.

### ● باب صلاة المريض

إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى الْمَرِيضِ كُلِّ الْقِيَامِ، أَوْ خَافَ زِيَادَةَ الْمَرَضِ<sup>(١٠)</sup>، أَوْ بَطْأَهُ، صَلَّى قَاعِداً

- (١) ف: وإن.
- (٢) سقط من س، ي: بها.
- (٣) س، غ: ولا تجوز.
- (٤) غ: أيام.
- (٥) ف: دخل معه.
- (٦) ي: وكره.
- (٧) غ: لوضع.
- (٨) سقط من ي: ولا.
- (٩) ي: تحليل، والله أعلم.
- (١٠) سقط من ي: المرض.



بركوع وسجود، وإلا قام بقدر ما يمكنه.

وإن تعذرا أَوْماً بهما وجعل سجوده أخفض، ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه.

وإن<sup>(١)</sup> تعذر القعود أَوْماً مستلقياً<sup>(٢)</sup> على وسادة، أو على جنبه الأيمن، والأول أوّلُ عندنا<sup>(٣)</sup>.

وإن تعذر الإيماء، أخرت<sup>(٤)</sup> ما فهم<sup>(٥)</sup> الخطاب هو الصحيح.

وقيل: الأصح السقوط إن زاد على يوم وليلة.

وخصّصناه برأسه فلا يومئ بحاجبه<sup>(٦)</sup> وعينه وقلبه، عندنا.

وأجزنا الإيماء قاعداً لمن قدر على القيام، وعجز عن الركوع والسجود.

ولا يلزمه القيام عندنا، وقيل: يومئ للركوع قائماً.

ويتم إن عرض مرض بما قدر، ولو بالإيماء في المشهور.

(١) ف: إن.

(٢) ي: مستقبلاً.

(٣) انظر: الكتاب للقُدُوريّ وشرحه اللُّبَابُ للمَيِّدَانِيّ ج ١ ص ١٠٥.

ورد في: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٣: (لقوله ﷺ لعمران بن حصين رَحِمَ اللَّهُ عَنْهُ: صَلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى الجنب تومئ إيماءً).

وهو في: الفتاوى الحانية بهامش الفتاوى الهندية ج ١ ص ١٧١.

(٤) ي: اجزات.

(٥) س: فهم من.

(٦) ف: بحاجبيه.

ونفاه<sup>(١)</sup> إن صح بعدما صلى قاعداً بركوع وسجود.  
 كما نفينا بناء<sup>(٢)</sup> مُؤْمٍ قدر عليهما.  
 والصلاة قاعداً في فُلْكَ سائر بلا عذر، جائزة<sup>(٣)</sup>، وقيداهُ به، وهو الأظهر.  
 والإغماء وقت صلاة لا يسقط قضاؤها عندنا، فأسقطه بمضي أوقات ست  
 صلوات، لا بزيادة ساعاته<sup>(٤)</sup> على يوم وليلة، وهو رواية<sup>(٥)</sup>.  
 والبَنَج غير مُسْقِطٍ<sup>(٦)</sup>، ● وخالفه<sup>(٧)</sup>.  
 والجنون كالإغماء في رواية.

نسخة م  
لوحة  
٩٥

ويقضي<sup>(٨)</sup> فائتة المرض في الصحة كَامِلَةً، وبالعكس بحسب القدرة.  
 وفي كراهة اتِّكَاء المتنفل بلا عذر روايتان<sup>(٩)</sup>، وكرهاه بدونه، وهو الأظهر<sup>(١٠)</sup>.

- (١) (ونفاه) أي: نفى مُحمَّد البناء، وأمر بالاستقبال. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٤.  
 (٢) ي: بما.  
 (٣) (جائزة) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٤.  
 (٤) غ: ساعة.

ي: ساعات.

- (٥) (فأسقطه) مُحمَّد (بمضي أوقات ست صلوات، لا بزيادة ساعاته على يوم وليلة) كما قال أبو  
 يُوسُف (وهو رواية) عن أبي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٤.  
 (٦) (والبَنَج غير مُسْقِطٍ) للقضاء عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٤.  
 (٧) (وخالفه) مُحمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٥.  
 (٨) س، ف: وتقضى.

غ: ونقضي.

- (٩) (روايتان) عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٥.  
 (١٠) ي: الأظهر، والله أعلم.

باب صلاة<sup>(١)</sup> المسافر

أقل سفر تتغير<sup>(٢)</sup> به الأحكام عندنا، ثلاثة أيام بسير الإبل ومشى الأقدام<sup>(٣)</sup> في أقصر<sup>(٤)</sup> الأيام، لا ثمانية وأربعون ميلاً.

واختار الأكثر تقديره بالأميل.

فقليل: بثلاثة<sup>(٥)</sup> وستين<sup>(٦)</sup>، وقيل: يفتى بأربعة وخمسين، وقيل: بخمسة وأربعين.

ويترخص العاصي عندنا كغيره.

والقصر عزيمة عندنا لا رخصة<sup>(٧)</sup>.

● فإذا جاوز البيوت ناوياً السفر، قصر الفرض الرباعي.

فلو أتم وقعد بعد الثانية، صح، وإلا لا.

(١) سقط من ن: صلاة.

(٢) غ: يتغير.

(٣) الهداية وشرحاها ففتح القدير والعناية ج ٢ ص ٢٧.

(٤) ي: أقصى.

(٥) س: بثلاث.

(٦) ي: وستين ميلاً.

(٧) بدائع الصنائع ج ١ ص ٩١-٩٢، وفيه: روي عن أبي حنيفة أنه قال: من أتم الصلاة في السفر

فقد أساء، وخالف السنة، بدليل: ما روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: صلاة المسافر ركعتان،

وصلاة الجمعة ركعتان، تام غير قصر، على لسان نبيكم مُحَمَّد ﷺ.

وانظر: مختصر الطحاوي وشرحه للجصاص ج ٢ ص ٩١.

ولا يزال كذلك حتى يدخل وطنه<sup>(١)</sup>، أو ينوي أقل مدة الإقامة في قَرْيَةٍ أو بلدة<sup>(٢)</sup>، وهي<sup>(٣)</sup> خمسة عشر يوماً عندنا، لا أربعة.

ولا تَصِحَّ في موضعين، ولا في مَفَازَةٍ، ولا من عَسْكَرنا في دار الحَرْب<sup>(٤)</sup>، أو بغى في غير مِصْر<sup>(٥)</sup>، ففصرنا وإن كانت الشُّوْكَ لَنَا، كما لو نوى مسافر أقل منها، أو لم ينو<sup>(٦)</sup> وبقي<sup>(٧)</sup> سنين<sup>(٨)</sup>.

وتَصِحَّ من أهل الأَخْبِيَةِ<sup>(٩)</sup>، في الأصح.

ويصير التَّبَعُ ① مسافراً ومقيماً بنية المتبوع بشرط علمه، في الأصح.

ولو اقتدى مسافر بمقيم في الوقت، صح<sup>(١٠)</sup>، وأتم. وبعده لا.

وبعكسه، صح فيها، ويستحب الإعلام للإتمام.

ولو سافر بعدما بقي من الوقت أقل من قدر أداء شَفْعٍ، أو شرع في العَصْر ثم غربت، فنوى الإقامة، أو دخل اللاحق مِصْرَهُ للوُضُوءِ، أمرنا بِشَفْعٍ لا بأربع<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: مصره.

(٢) ي: بيته.

(٣) سقط من ن: وهي.

(٤) س، غ، ف: حرب.

(٥) س: المصر.

(٦) غ: ينوي.

(٧) ف: وبقي على ذلك.

(٨) س: ستين.

(٩) الخَبَاء: ما يُعْمَل من وَبَرٍ أو صوف، وقد يكون من شَعْر، والجمع: أَخْبِيَّة، مثل: كِسَاء وَأَكْسِيَّة، ويكون على عَمُودَيْنِ أو ثلاثة، وما فوق ذلك فهو بَيْت. / المِصْبَاح المُنِير، مادة (خبأت) ص ١٦٣.

(١٠) سقط من ي: صح.

(١١) ي: أربع.

وأفسدها<sup>(١)</sup> بترك القراءة من شفعه، وإن نوى الإقامة في قعوده، وحولها رباعية، والقراءة<sup>(٢)</sup> إلى الثاني.

ولا نغير<sup>(٣)</sup> فائتة السفر في الحضر، كالعكس. ويعتبر فيهما آخر الوقت. ويبطل الوطن الأصلي الذي ولد فيه أو تزوج<sup>(٤)</sup> بمثله فقط، ووطن الإقامة الذي نوى الإقامة فيه نصف شهر بمثله وبالأصلي والسفر. ولم يعتبر المحققون وطن السكنى الذي نوى أن يقيم فيه أقل من نصف شهر<sup>(٥)</sup>.

### ● باب صلاة<sup>(٦)</sup> الجمعة

يشترط لوجوبها: الإقامة، والذكورة، والحرية، والصحة، وكذا سلامة العَيْنَيْن، كالرَّجْلَيْن<sup>(٧)</sup>.

ولصحتها: المِضْرُ أو فناؤه، والسُّلْطَانُ أو نائبه، عندنا، ووقت<sup>(٨)</sup> الظهر، والخُطْبَةُ قبلها، والجماعة، والإذن العام<sup>(٩)</sup>.

(لا بأربع) كما قال زُفَر. / البرهان للطَّائِبِي، نسخة م، لوحة ٩٧.

(١) (وأفسدها) أي: حكم مُحَمَّدُ بفساد صلاة المسافر. / البرهان للطَّائِبِي، نسخة م، لوحة ٩٧.

(٢) سقط من س: والقراءة.

(٣) ي: ولا نعتبر.

(٤) ي: تزوج فيه.

(٥) ي: نصف شهر، والله أعلم.

(٦) سقط من ن: صلاة.

(٧) ف: كتب (ك) بالأسود، فأوهم أنه من البرهان.

(٨) ف: وشرط وقت.

(٩) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١١٣. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١

ص ٢٧١. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ١ ص ٢٥٨. وَالْهِدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢

ص ٥٠. وَالتَّنْقَايَةُ وَشرحها فَتْحُ باب الْعِنَايَةُ ج ١ ص ٤٠٠.

● والمِصْرُ<sup>(١)</sup> كل بلدة فيها سِكَكٌ<sup>(٢)</sup> وأسواق، ولها رَسَاتِيقٌ<sup>(٣)</sup>، ووالٍ<sup>(٤)</sup> ينصف

المظلوم من ظالمه، وعالم يرجع إليه في الحوادث، قيل: هو الأصح.

ويجده<sup>(٥)</sup> بكل موضع له أَمِيرٌ وقاضٍ ينفذ الأحكامَ ويقيم الحدود<sup>(٦)</sup>، وهو الظاهر،

لا بكل موضع مَصْرُهُ الإمام بإرسال نائب لإقامة الحدود والقصاص.

ولم يتركوا تحديد الجماعة.

ولم نشترط أربعين أحراراً<sup>(٧)</sup> مقيمين، فيكتفي<sup>(٨)</sup> باثنين فيها، وفي المحاذاة، واتصال

الصفوف.

وشرطاً ثلاثة سوى الإمام<sup>(٩)</sup>.

وبقاؤها إلى الإتيان بسجدة شرط<sup>(١٠)</sup>، واكتفيا بالشرع، وما شرطناه إلى تمامها.

(١) معنى المِصْرُ في: الهداية ج ٢ ص ٥١.

(٢) (والمِصْرُ) عند أبي حَنِيفَةَ (كل بلدة فيها سِكَكٌ) أي: أَرْقَعة. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

(٣) رَسَاتِيقٌ: جمع مفردة رُسْتَاق، والرُسْتَاقُ مُعَرَّبٌ، ويُستعمل في الناحية التي هي طرف الإقليم. / المِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الرستاق) ص ٢٢٦.

(٤) ف: ولها والٍ.

(٥) (ويجده) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

(٦) ي: الحدود والقصاص.

(٧) س: أحرار.

(٨) (فيكتفي) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

(٩) الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١١٤، وفيه: ثلاثة سوى الإمام عند أبي حَنِيفَةَ. وقال أبو يُوسُف ومُحَمَّد: اثنان سوى الإمام.

(١٠) (شرط) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

ومنعها<sup>(١)</sup> بِمَنَى، ولو في الموسم كَعَرَفَات.

ومدوا وقتها إلى الْعَصْرِ لا<sup>(٢)</sup> الْمَغْرِب.

فلو خرج الوقت وهو فيها، نأمره<sup>(٣)</sup> باستئناف الظهر.

ونفينا إتمامها أربعاً.

والاقتصار في الْخُطْبَةِ عَلَى ذكر الله<sup>(٤)</sup> كافٍ<sup>(٥)</sup> مع<sup>(٦)</sup> الكراهة، وشرطاً كلاماً يسمى خُطْبَةً عرفاً، والطهارة، والقيام، وتلاوة آية، وذكر مَوْعِظَةٍ، والجلسة بين الخطبتين، والصلاة على النَّبِيِّ ﷺ سُنَّةٌ عندنا لا شرط.

ويشترط الطهارة في رِوَايَةٍ.

ونجعل السُّتْرَ<sup>(٧)</sup> سُنَّةً لا شرطاً.

وهي بدل عن الظهر عندنا، وما عكسناه.

● ويجب إسقاطه<sup>(٨)</sup> بها، وأبهمها<sup>(٩)</sup> تارةً، وعَيْنَهَا أُخْرَى، وَرَخَّصَ<sup>(١٠)</sup> إسقاطها به.

(١) (ومنعها) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

(٢) ف: كتب (لا) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

(٣) ن: نأمر.

(٤) ي: والاقتصار على ذكر الله في الْخُطْبَةِ.

(٥) (كافٍ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

(٦) ف: كتب (مع) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

(٧) (السُّتْر) أي: سِتْرُ الْخَطِيبِ عورته فيها. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٩٩.

(٨) ي: إسقاطها.

(٩) (وأبهمها) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٠.

(١٠) س: ورخص في.

وأوقفنا ظهر غير المعذور مكروهاً، ولم تبطل<sup>(١)</sup> عندنا، فسعيه إليها والإمام فيها يبطله، وشرط إدراكها، وقيل: الفراغ منها<sup>(٢)</sup>.

ويكره لمن لا جمعة عليهم<sup>(٣)</sup> أداء الظهر بجماعة في المِصْر عندنا، فلو حضروها<sup>(٤)</sup> بعده، جعلناها فرضهم، وتفسد<sup>(٥)</sup> ظهرهم عندنا.

وأجزنا إمامتهم فيها سوى المرأة.

ومن أدرك الإمام فيما دون ركعة، يصلي عندنا شفعاً، وقال<sup>(٦)</sup>: أربعاً.

وأمر<sup>(٧)</sup> من تذكّر الفجر فيها وخاف فوتها لا الظهر بالمضي، وقَدَّمَا<sup>(٨)</sup> الفجر.

وتعددها في مواضع، جائز في الصَّحِيح، وبه قال<sup>(٩)</sup>.

ويشترط<sup>(١٠)</sup> لجواز<sup>(١١)</sup> ثنتين حيلولة نهر.

(١) ف: يبطل.

(٢) سقط من ي: منها.

(٣) ن: عليه.

(٤) ن: حضروا.

(٥) ي: ويفسد.

(٦) (وقال) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٠.

(٧) (وأمر) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٠.

(٨) (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ (قدما الفجر). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٠.

(٩) ف: قال مُحَمَّد.

(جائز) عند أبي حَنِيفَةَ، قال السَّرْحُصِيُّ (في الصَّحِيح) من مذهبه (وبه قال) مُحَمَّد، وفي

رَوَايَةٍ: لا يجوز في مِصْرٍ وَاحِدٍ إِلَّا فِي جَامِعٍ وَاحِدٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٠.

(١٠) (ويشترط) أَبُو يُوسُفَ آخراً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٠.

(١١) غ: الجواز.



ولم يوجبوها على من بَعْدَ فَرَسَخًا<sup>(١)</sup>.

● فهي<sup>(٢)</sup> على قري يُجْبَى خَرَّاجها مع المِصْر.

ويوجبها<sup>(٣)</sup> على من كان داخل حد الإقامة، وهو الأصح.

وشرط<sup>(٤)</sup> سَمَاع النداء من أعلى مكان فيه.

ويجب السعي وترك البيع بالأذان الأول، في الأصح.

وخروج الإمام قاطع للكلام كالصلاة<sup>(٥)</sup>، وقالوا: الخطبة.

ونظرده في رد السَّلام، وبالسُّنَّة<sup>(٦)</sup> للدَّاخل.

وإذا جلس على المنبر أذن بين يديه، وأقيم بعد تمام الخطبة<sup>(٧)</sup>.

### باب صلاة العيدين

صلاة العيد<sup>(٨)</sup> واجبة عندنا في الأصح، لا سُنَّة، على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة.

(١) الفَرَسَخ: هو ثلاثة أميالٍ بالهَاشِمِيّ. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (الفَرَسَخ) ص ٤٦٨.

(٢) فهي واجبة عند أبي حَنِيفَةَ في رِوَايَةٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ١٠١.

(٣) (ويوجبها) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ١٠١.

(٤) (وشرط) مُحَمَّدٌ لوجوبها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ١٠١.

(٥) (وخروج الإمام) أي: صعوده المنبر (قاطع) أي: مانع (للكلام) أي: كلام الناس عند أبي

حَنِيفَةَ (كالصلاة) النافلة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ١٠١.

(٦) غ، ن، ي: والسنة.

ف: والسنة، وكتبها بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٧) ي: الخطبة، والله أعلم.

(٨) ي: العيدين.

ونذب في الفطر أن يَطْعَمَ، ويستاك، وَيَغْتَسِلَ، وَيَتَطَيَّبَ، ويلبس أحسن ثيابه، ● ويؤدي صَدَقَةَ الفطر<sup>(١)</sup>.

وفي<sup>(٢)</sup> الأُضحى كَذَلِكَ، إِلَّا<sup>(٣)</sup> الأكل، ثم يتوجه إلى المُصَلَّى راجلاً، ويرجع من طريق أُخرى.

والتَّكْبِيرُ في الطريق جهراً ليس بسُنَّة، وقالوا: سُنَّة، كالأُضحى، وهو رِوَايَةٌ<sup>(٤)</sup>.

ويكره التنفل قبلها مطلقاً، وبعدها، في المُصَلَّى، في اختيار الجُمُهور.

ويدخل وقتها بارتفاع الشمس قيد<sup>(٥)</sup> رُمَح.

ويخرج بزوالها.

فيصلي ركعتين.

ونكبر في الأوَّلَى بعد الشاء ثلاثاً، لا سبعاً، يتخللها ذكر، ولم يجعلوه ستاً.

وفي الثانية يكبر<sup>(٦)</sup> ثلاثاً بعد القِرَاءَةِ عندنا<sup>(٧)</sup>، لا خمساً قبلها.

(١) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١١٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١

ص ٢٨٣. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ١ ص ٢٧٤. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢

ص ٧٠. وَالْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيُّ ج ٢ ص ٤٧٦.

(٢) سقط من س: في.

(٣) ي: سوى.

(٤) (والتَّكْبِيرُ) يوم الفطر (في الطريق) أي: طريق المُصَلَّى (جهراً ليس بسُنَّة) عند أبي حَنِيفَةَ في رِوَايَةِ الْمُعَلَّى عنه (وقالوا) هو (سُنَّة كالأُضحى)، وهو رِوَايَةٌ حكاه الطَّحَاوِيُّ عن أستاذه

ابن عِمْرَانَ الْبَغْدَادِيِّ عنه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَايُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٢.

(٥) ف: قدر.

(٦) سقط من ي: يكبر.

(٧) ي: (عندنا بعد القِرَاءَةِ) بدلاً من (بعد القِرَاءَةِ عندنا).

● ورفعوا اليدين في الزَّوَائِد<sup>(١)</sup>.

ويأمر<sup>(٢)</sup> مدرك الركوع بالتسبيح فيه، وهما بالتَّكْيِير، ولا نقضيها إن فاتت مع الإمام.

ويؤخر<sup>(٣)</sup> الفطر بعذر إلى الثاني، والأضحى إلى الثالث.

وتسن<sup>(٤)</sup> خطبتان بعدهما، يعلم في كل منهما حكمه.

ويكبر المعهود من فجر عَرَفَة، ويراه<sup>(٥)</sup> آخراً من ظهرها، والختم بعَصْرِ النحر، وقال: بعَصْرِ آخر أيام التَّشْرِيق، وعليه العمل.

وهو واجب على المقيمين في الأَمْصَار عَقِيب<sup>(٦)</sup> أداء المكتوبات بجماعة مستحبة<sup>(٧)</sup>، واكتفيا بالأداء<sup>(٨)</sup>.

### باب صلاة الكسوف

يصلي للكسوف<sup>(٩)</sup> إمام الجمعة عندنا، لا غيره، ركعتين بركوعين، لا بأربع.

(١) ف: كتب (الزَّوَائِد) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) (ويأمر) أبو يونس. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٠٣.

(٣) ف: وتؤخر.

(٤) ي: ويسن.

(٥) (ويراه) أبو يونس. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٠٣.

(٦) س: وعقيب.

ي: عقب.

(٧) (بجماعة مستحبة) لا على منفرد وجماعة النساء عند أبي حنيفة. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٠٣.

(٨) ي: بالأداء، والله أعلم.

(٩) غ، ي، ف: الكسوف.

● ويُطِيلُ<sup>(١)</sup> الْقِرَاءَةَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

وَهِيَ سِرِّيَّةٌ، وَيَرَاهَا جَهْرِيَّةً بَلَا تَرَدُّدٍ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ صَلَّوْا فَرَادَى، كَالْخُسُوفِ، وَالظُّلْمَةِ، وَالرِّيحِ، وَالْفَزَعِ، فِي وَقْتٍ غَيْرِ مَكْرُوهٍ<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ يَدْعُو<sup>(٤)</sup> جَالِسًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ، حَتَّى تُنْجَلِيَ.  
وَلَا نَخْطُبُ بَعْدَهَا<sup>(٥)</sup>.

### ● بَابُ الْإِسْتِسْقَاءِ

هُوَ دَعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ<sup>(٦)</sup>.

(١) س: ونطيل.

(٢) ي: بلا تردد، ولا نسن تكبير الزوائد في الأصح.

فِي الْكِتَابِ لِلْقُدُّورِيِّ - اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٢١: (وَيُخْفِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَجْهَرُ). وَكَذَلِكَ فِي الْهِدَايَةِ، لِلْمَرْغِينَانِيِّ، ج ٢ ص ٨٤، وَزَادَ فِي الْهِدَايَةِ: (وَعَنْ مُحَمَّدٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ).

(وهي) أي: الْقِرَاءَةُ (سِرِّيَّةٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (وَيَرَاهَا) أي: أَبُو يُوسُفَ (جَهْرِيَّةً بَلَا تَرَدُّدٍ) يعني: رُؤْيٍ عَنْ مُحَمَّدٍ الْجَهْرَ وَعَدَمَهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ١٠٤.

(٣) سَقَطَ مِنْ س: فِي وَقْتٍ غَيْرِ مَكْرُوهٍ.

(٤) ف: يَدْعُوا.

(٥) سَقَطَ مِنْ س: ثُمَّ يَدْعُو جَالِسًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، أَوْ قَائِمًا مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ، حَتَّى تُنْجَلِيَ. وَلَا نَخْطُبُ بَعْدَهَا.

ي: بَعْدَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ ج ١ ص ٢٤٠.

(٦) قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي: الْكِتَابِ - اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٢٢: (قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ:

وإن صَلَّوْا<sup>(١)</sup> وَحَدَانَا، جاز.  
 وَسَنَ<sup>(٢)</sup> ركعتين جهريتين بلا تردد<sup>(٣)</sup>.  
 ولا نسن تَكْيِيرَ الزَّوَائِدِ، في الأصح.  
 وجعلنا بعدهما<sup>(٤)</sup> خُطْبَةً وَاحِدَةً<sup>(٥)</sup>، وقيل: ثنتين.  
 والإمام لا يقلب رداءه<sup>(٦)</sup>، وأمره<sup>(٧)</sup> به بعد

ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة، إنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار).  
 وعلل الميّداني ذلك في اللّباب: (لقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝١١﴾ - نُوح، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ استسقى ولم يرو عنه الصلاة. هداية).  
 وهو في: الهداية ج ٢ ص ٩١.

(هو دعاء واستغفار) فقط عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٠٥.

- (١) ف: صلوا.  
 (٢) (وسن) محمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٠٥.  
 (٣) في الكتاب للقُدوري - اللّباب للميّداني ج ١ ص ١٢٣: وقال أبو يوسف ومحمد: يصلي الإمام بالناس ركعتين، يجهر فيها بالقرأة، ثم يخطف.  
 وانظر: تحفة الفقهاء ج ١ ص ٣٠٠. وبدائع الصنائع ج ١ ص ٢٨٢. والاختيار ج ١ ص ٢٤٥.

(بلا تردد) يعني: روي عن أبي يوسف الصلاة وعدمها. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٠٥.

- (٤) (و) أبو يوسف ومحمد (جعلنا بعدهما) أي: بعد الركعتين. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٠٥.

(٥) سقط من ي: واحدة.

(٦) ي: رداء.

- (٧) (والإمام لا يقلب رداءه) عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمروي كان تفاؤلاً، ولأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة (و) محمد (أمره). / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٠٥.

مضي<sup>(١)</sup> صَدْرٍ مِنْ خُطْبَتِهِ، وَلَا يَقْلِبُ النَّاسَ عِنْدَنَا.

ثُمَّ دَعَا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قَائِماً، وَالنَّاسَ قَعُودَ مُسْتَقْبِلِينَ، بِاللَّهِمَّ اسْقِنَا غَيْثاً مُغِيثاً هَيْنُئِثاً مَرِيئاً غَدَقاً عَاجِلاً غَيْرَ رَائِثٍ.

وَمَا أَشْبَهَهُ<sup>(٢)</sup> مِبَالِغاً سِرّاً وَجَهراً.

وَلَا تَحْضُرُ<sup>(٣)</sup> أَهْلَ الذِّمَّةِ عِنْدَنَا.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

### باب صلاة الخوف

● صَفَتْهَا عِنْدَنَا: أَنْ يَفْتَرِقَ<sup>(٥)</sup> النَّاسُ لِلصَّلَاةِ، وَالْعَدُو، فَيَصِلِي الْإِمَامُ بِفِرْقَةٍ رُكْعَةً لَوْ مُسَافِراً، وَشَفْعاً لَوْ مُقِماً أَوْ مَغْرِباً، وَتَمْضِي إِلَى الْعَدُو.

وَبِالْأُخْرَى مَا بَقِيَ، فَإِذَا سَلِمَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، وَجَاءَتْ الْأُولَى وَأَتَمَّتْ بِلَا قِرَاءَةٍ، وَذَهَبَتْ إِلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَتْ الْأُخْرَى وَأَتَمَّتْ بِقِرَاءَةٍ، لَا أَنْ يَصِلِي بِالْأُولَى شَطْرَهَا.

فَإِذَا قَامَ فَارِقَتَهُ، وَأَتَمَّتْ، وَذَهَبَتْ<sup>(٦)</sup> إِلَيْهِ، وَجَاءَتْ الْأُخْرَى فَاقْتَدَتْ بِهِ.

فَإِذَا جَلَسَ<sup>(٧)</sup> لِلتَّشْهَدِ قَامَتْ، وَأَتَمَّتْ، وَلَحِقَتْهُ، وَسَلَمَ بِهِمْ، وَلَا أَنْ يَسْلَمَ وَحْدَهُ، وَتُتِمُّ

نسخة م  
لوحة  
١٠٦

(١) سقط من ي: مضي.

(٢) ف: وما أشبهه.

(٣) ي: ولا يحضر.

(٤) سقط من غ: والله أعلم.

س، ن: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) س، غ: تفترق.

(٦) ي: وذهب.

(٧) ي: قعد.

هَذِهِ بَعْدَهُ <sup>(١)</sup>.وَلَا يَجِيزُهَا <sup>(٢)</sup> آخِرًا <sup>(٣)</sup> بَعْدَهُ ﷺ <sup>(٤)</sup>.

وَحَمَلَ السِّلَاحَ عِنْدَ الْخَوْفِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَنَا، لَا وَاجِبٌ.

وَإِنْ اشْتَدَّ الْخَوْفُ، صَلَّوْا رَجَالًا، أَوْ رُكْبَانًا، فَرَادَى بِالْإِيْمَاءِ، إِلَى أَيْ <sup>(٥)</sup> جِهَةٍ قَدَرُوا،وَلَا تَجُوزُ <sup>(٦)</sup> بِجَمَاعَةٍ عِنْدَنَا، وَأَجَازُهَا <sup>(٧)</sup> فِي رِوَايَةٍ <sup>(٨)</sup>.

وَتَفْسُدُ بِالْقِتَالِ وَالرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ.

وَلَمْ تَجْزِ بِلَا حَضُورِ عَدُوٍّ <sup>(٩)</sup>.

## بَابُ الْجَنَازِ

● يَسُنُّ تَوْجِيهَ الْمُحْتَضَرِّ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى يَمِينِهِ، وَتَلْقِينَهُ الشَّهَادَةَ، بِلَا إِلْحَاحٍ.

(١) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحُه لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ١٦٨.

(٢) ي: وَلَا يَجِيزُهُ.

(٣) (وَلَا يَجِيزُهَا) أَبُو يُوسُفَ (آخِرًا) أَيْ: فِي قَوْلِهِ الْآخِر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٠٦.

(٤) ي: (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بَدَلًا مِنْ (ﷺ).

(٥) سَقَطَ مِنْ ي: أَيْ.

(٦) غ: وَلَا يَجُوزُ.

(٧) (وَأَجَازُهَا) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٠٦.

(٨) انظر: الْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٢٩٧.

(٩) ي: عَدُوٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر صلاة الخوف في: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ٢٤٢. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ  
وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٩٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٢ ص ١٨٢.

واختير الاستلقاء، فإذا مات شدَّ لَحْيَاهُ<sup>(١)</sup>، وَغَمَضَ عَيْنَاهُ، وَوَضَعَ عَلَى سَرِيرِ مُجَمَّرٍ<sup>(٢)</sup> وَتَرَأً، وَسَتَرَتْ عَوْرَتَهُ، وَجُرَّدَ، وَوُضِيَ.

وَلَا نَرَى مَضْمُضَتَهُ<sup>(٣)</sup>، وَتَنْشِيقَهُ، وَقَصَّ ظَفْرَهُ وَشَارِبَهُ، وَتَسْرِيحَ لَحْيَتِهِ وَشَعْرَهُ، وَغَسَلَهُ فِي قَمِيصٍ<sup>(٤)</sup> بِمَاءٍ بَارِدٍ، بَلَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ مَغْلِيٍّ بِسِدْرٍ<sup>(٥)</sup> أَوْ حُرْضٍ<sup>(٦)</sup>، وَإِلَّا فَالْقَرَّاحُ<sup>(٧)</sup>.

وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ بِالْخِطْمِيِّ<sup>(٨)</sup>.

وَيَضْجَعُ عَلَى يَسَارِهِ، فَيَغْسِلُ<sup>(٩)</sup> حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ. ثُمَّ<sup>(١٠)</sup> عَلَى يَمِينِهِ كَذَلِكَ.

ثُمَّ يَجْلِسُهُ<sup>(١١)</sup> مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَيَمْسَحُ بَطْنَهُ بِرَفْقٍ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ كَفَى<sup>(١٢)</sup> غَسْلَ مَوْضِعِهِ.

(١) اللَّحْيُ: مَنِتِ اللَّحْيَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (لَحْي) ص ٢٤٨.

(٢) جَمَرٌ نَوْبُهُ تَجْمِيرًا: بَخْرُهُ. / الْمِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (جَمَر) ص ١٠٨.

(٣) غ: مضمضة.

(٤) ي: قميصه.

(٥) السِّدْرَةُ: شَجَرَةُ النَّبَقِ، وَالْجَمْعُ سِدْرٌ. وَإِذَا أُطْلِقَ السِّدْرُ فِي الْغَسْلِ، فَالْمُرَادُ الْوَرَقُ الْمَطْحُونُ. / الْمِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (السِّدْرَةُ) ص ٢٧١.

(٦) الْحُرْضُ: الْإِسْتِنَانُ. / الْمِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (حُرْض) ص ١٣٠.

(٧) الْقَرَّاحُ: الْمَاءُ الَّذِي لَا يَشْوِيهِ شَيْءٌ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (قَرَح) ص ٢٢١.

(٨) الْخِطْمِيُّ: الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (خِطْم) ص ٧٦.

(٩) ف: ويغسل.

(١٠) ف: ثم يَضْجَعُهُ.

(١١) ي: أجلس.

(١٢) سقط من س: كفى.



ثم ينشف بثوب، ويجعل الحَنُوط<sup>(١)</sup> على رأسه ولحيته، والكافور على مساجده.

● وَلَا يُغَسِّلُ زَوْجَتَهُ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>، وَتَغْسِلُهُ هِيَ، وَمَنْعَنَا أُمُّ وَلَدِهِ مِنْهُ آخِرًا.

وَتَيَمَّمُ امْرَأَةٌ مَاتَتْ مَعَ الرِّجَالِ، وَبَعْكُهَا، وَكَذَا الْخَنَثِيُّ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

وَيُغَسِّلُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ صَبِيَّةً وَصَبِيًّا لَا يُشْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

وَيُلْزِمُهُ<sup>(٤)</sup> بِتَجْهِيزِ امْرَأَتِهِ لَوْ مَعْسِرَةٌ، أَوْ مُطْلَقًا.

وَخَصَّهُ<sup>(٥)</sup> بِوَلَدِهَا، ثُمَّ بِمَنْ يُلْزِمُهُ<sup>(٦)</sup> نَفَقَتَهَا مِنْ أَقَارِبِهَا، ثُمَّ بَيْتِ<sup>(٧)</sup> الْمَالِ.

وَيَكْفِنُ الرَّجُلُ سُنَّةً مِمَّا يَلْبِسُهُ حَيًّا بِقَمِيصٍ، وَإِزَارٍ، وَلِفَافَةٍ، وَكِفَايَةٍ بِالْأَخِيرِينَ، وَفُضِّلَ الْبَيَاضُ مِنَ الْقَطَنِ.

وُلِفَّ مِنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَمِينِهِ.

وَعُقِدَ إِنْ خِيفَ انْتِشَارُهُ.

وَضَرُورَةٌ<sup>(٨)</sup> بِهَا يَوْجَدُ.

(١) الْحَنُوطُ، وَالْحِنَاطُ: طَيِّبٌ يُخْلَطُ لِلْمَيْتِ خَاصَّةً، وَكُلُّ مَا يُطَيَّبُ بِهِ الْمَيْتُ مِنْ مِسْكِ وَذَرِيرَةٍ

وَصَنْدَلٍ وَعَنْبَرٍ وَكَافُورٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُدْرُ عَلَيْهِ تَطْيِيبًا لَهُ، وَتَجْفِيفًا لِرُطُوبَتِهِ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الْحِنِطَةُ) ص ١٥٤.

(٢) سَقَطَ مِنْ يَ: عِنْدَنَا.

(٣) سَقَطَ مِنْ فَ: لَا يُشْتَهَى.

(٤) (و) أَبُو يُوسُفَ (يُلْزِمُهُ) أَيُ: الزَّوْجُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٠٨.

(٥) (وَخَصَّهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٠٨.

(٦) س، غ، ي: تَلْزِمُهُ.

(٧) ي: بَيْت.

(٨) ف: وَيَكْفِنُ ضَرُورَةً.

وتزاد المرأة في السُّنَّةِ خِمَاراً وَخِرْقَةً، لوجهها وثنديها<sup>(١)</sup>، وفي الكِفَايَةِ خِمَاراً<sup>(٢)</sup>.  
ويجعل<sup>(٣)</sup> شعرها ضفيرتين على صدرها فوق القَمِيصِ، ثم الخِمَارَ فوقه<sup>(٤)</sup> تحت  
اللفافة، ثم الخِرْقَةَ فوقها.  
وَتُجَمَّرُ الْأَكْفَانُ وَتُرَاقِبُ أَنْ يَدْرَجَ<sup>(٥)</sup> فِيهَا<sup>(٦)</sup>.  
والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

### ❶ فصل في الصلاة عليه

نسخة م  
لوحة  
١٠٩

فرضت كِفَايَةً، بشرط إسلام الميت، وطهارته.  
ونقدم السُّلْطَانُ إِنْ حَضَرَ، لَا الْوَلِيَّ كَمَا يَقُولُهُ<sup>(٨)</sup>، ثم يليه الْقَاضِي، ثم إِمَامُ الْحَيِّ،  
ثم الْوَلِيُّ.  
ويُعِيدُ هُوَ إِنْ صَلَّى غَيْرَهُمْ بِلَا إِذْنِهِ، وَلَا يَصِلِي مَعَهُ مِنْ صَلَاتِهِ قَبْلَهُ<sup>(٩)</sup>، ونمنعها بعده.

- (١) ي: وثنديها.
- (٢) (و) تزداد (في) كفن (الكِفَايَةِ خِمَاراً). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٠٨.
- (٣) ي: ويجعل فوقها.
- (٤) سقط من س، غ، ف: فوقه.
- (٥) ي: تدرج.
- (٦) انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ٢٩٩. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ١٠٥.  
والاخْتِيَارُ ج ١ ص ٣٠٢.
- (٧) سقط من س، غ: والله أعلم.

- ن: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.
- (٨) (لا الْوَلِيَّ كَمَا يَقُولُهُ) أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،  
نسخة م، لوحة ١٠٩.
  - (٩) سقط من ف: ولا يصلي معه من صلى قبله.

وإن دفن بلا صلاة، صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يُظَنَّ تَفْسُخَهُ، وَقِيلَ: إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.  
وَيُحَاذِي الْإِمَامُ صَدْرَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَقِيلَ: رَأْسُهُ <sup>(١)</sup> وَوَسْطُهَا.  
وَيَكْبَرُ أَرْبَعًا، ❁ وَلَا يَرْفَعُ يَدًا <sup>(٢)</sup> فِي الظَّاهِرِ عِنْدَنَا <sup>(٣)</sup>.

وَلَا نُوْجِبُ الْفَاتِحَةَ.

وَيَسْنُ الثَّنَاءَ بَعْدَ الْأَوَّلَى، وَالصَّلَاةَ <sup>(٤)</sup> عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الثَّانِيَةِ، وَالِدُعَاءَ بَعْدَ  
الثَّالِثَةِ، وَيَسْلُمُ ثَنَتَيْنِ <sup>(٦)</sup> بَعْدَ الرَّابِعَةِ بِلَا دُعَاءٍ، فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ.  
وَلَوْ خَمْسَ، مَنَعْنَا <sup>(٧)</sup> مَتَابَعَتَهُ، وَيَنْتَظِرُ تَسْلِيمَهُ، فِي الْمُخْتَارِ <sup>(٨)</sup>.  
وَيَأْمُرُ <sup>(٩)</sup> الْمَسْبُوقَ بِالتَّكْبِيرِ لِلْحَالِ كَالْحَاضِرِ، وَهُمَا بَانْتِظَارِ تَكْبِيرِهِ.  
وَنَكْرَهُ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ تَنْزِيهًا أَوْ <sup>(١٠)</sup> تَحْرِيمًا.

وَلَا نَصْلِي عَلَى غَائِبٍ، وَعَضِي ❁ عِلْمَ مَوْتِ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ أَكْثَرَ بَدَنِهِ أَوْ  
نِصْفَهُ مَعَ رَأْسِهِ، لَا مَطْلَقًا <sup>(١١)</sup>.

(١) سَقَطَ مِنْ ف: رَأْسُهُ وَ.

(٢) غ: يَد.

(٣) سَقَطَ مِنْ ي: عِنْدَنَا.

(٤) ف: كَتَبَ (و) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهُ مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٥) ف: (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بَدَلًا مِنْ (ﷺ).

(٦) سَقَطَ مِنْ ي: ثَنَتَيْنِ.

(٧) ف: مَنَعْنَاهُ.

(٨) (فِي الْمُخْتَارِ) مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ١١٠.

(٩) (وَيَأْمُرُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ١١٠.

(١٠) س: وَ.

(١١) سَقَطَ مِنْ ي: لَا مَطْلَقًا.

ولو صَلَّيَ عَلَى جَنَائِزِ جُمْلَةٍ، قُدِّمَ الْأَفْضَلُ، فالأفضل، إلى الإمام، ثم الصبي، ثم المرأة.

وَيُغَسَّلُ مُسْتَهْلٌ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ.

ويأمر بغسل سِقْطٍ تَمَّ خَلْقُهُ، ونفياه<sup>(١)</sup>، كالصلاة.

ولو مات كافر وله قريب مُسْلِمٌ، غسله كالثوب<sup>(٢)</sup> النجس، وَلَفَّهُ فِي خِرْقَةٍ، وألقاه في حفرة، أو دفعه إلى أهل دينه، كصبي سُبِّيَ مع أحد أبويه، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُهُمَا، أو هو، أو لم يُسَبَّ معه أحدهما<sup>(٣)</sup>.

والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

### فصل في حمل الجنازة

نُعَيِّنَ لِحَمْلِهَا أَرْبَعَةً، لا ثلاثة.

ويسرعون بلا خَبَبٍ<sup>(٥)</sup>.

(١) ي: ونفيناها.

(ويأمر) أبو يُوسُفَ (بغسل سِقْطٍ تَمَّ خَلْقُهُ) أي: أعضاؤه إكراماً لبني آدم (و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ (نفياه) أي: الغسل، لأنه في حكم الجزء. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١١١.

(٢) غ: كثوب.

(٣) ي: (أحدهما معه) بدلاً من (معه أحدهما).

انظر: الْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ١١٦.

(٤) سقط من غ: والله أعلم.

س، ن: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(٥) الْخَبَبُ: ضرب من العَدُو، وهو خَطُوطٌ فسيحٌ دون الْعَنْقِ. / الْمُضْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (الخب) ص ١٦٢.

نسخة م  
لوحة  
١١٢

ونفضل<sup>(١)</sup> تقديمها، ● لا تقدمها<sup>(٢)</sup>، وما<sup>(٣)</sup> قدموها على الركاب<sup>(٤)</sup> دون المشاة.

ويكره الجلوس قبل وضعها.

وَيُحْفَرُ الْقَبْرُ نِصْفَ قَامَةٍ أَوْ إِلَى الصُّدُرِ، وَإِنْ زِيدَ كَانَ حَسَنًا، وَيُلْحَدُ.

وندخله<sup>(٥)</sup> من جهة الْقِبْلَةِ، لَا سَلًّا<sup>(٦)</sup>.

ويقول واضعه: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيُوجَّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، وَتُحَلُّ الْعُقْدَةُ.

وَيُسَوَّى اللَّبْنُ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> وَالْقَصَبُ<sup>(٨)</sup>.

● ويكره الْأَجْرُ وَالْحَشَبُ.

وَيُسَجَّى قَبْرُهَا لَا قَبْرَهُ.

ويهل التراب، وَيُسَنَّمُ، عِنْدَنَا.

نسخة م  
لوحة  
١١٣

(١) ي: ويفضل.

(٢) ي: (التقدم عليها) بدلًا من (تقدمها).

(٣) ف: وعلمناؤنا ما.

(٤) ي: الركبان.

وفي هامش م أيضاً: الركبان.

(٥) ف: ندخله.

(٦) السَّلُّ: وصورته أن توضع الجنازة على يمين الْقِبْلَةِ، وتُجْعَلُ رجلًا الميت إلى القبر طولًا، ثم تؤخذ رجله وتدخل رجلاه في القبر، ويُذهب به إلى أن يصير رجلاه إلى موضعها، ويدخل رأسه القبر. / بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ١ ص ٣١٨-٣١٩. وانظر: فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْكَمَالِ بْنِ الْهَمَامِ ج ٢ ص ١٣٧.

(٧) (عليه) أي: للحد، بَأَنْ يُسَدَّ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ، وَيُقَامُ اللَّبْنُ فِيهِ اتِّقَاءً لَوَجْهِهِ عَنِ التُّرَابِ. / اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٣٢.

(٨) غ: والقصب والقصب.

ولا يربع.

ويحرم البناء عليه للزينة.

ويكره للإحكام بعد الدفن، لا قبله.

ولا يخرج منه إلا أن تكون الأرض مغصوبة أو تؤخذ بشفعة.

ولا بأس بدفن اثنين أو أكثر في قَبْرٍ عند الضرورة، ويُحْجَزُ<sup>(١)</sup> بين كل اثنين

بالتراب.

ويلقى الميت في البحر إن بَعُدَ البرُّ<sup>(٢)</sup>.

### باب الشهيد

من قتله أهل الحرب، أو<sup>(٣)</sup> البغي، أو<sup>(٤)</sup> قطاع الطريق، أو وُجِدَ في المعركة وبه أثر

جراحة، أو قتله مُسْلِمٌ ظُلماً ولم تجب<sup>(٥)</sup> به دية ابتداءً، ● كان شهيداً.

ولا يخص<sup>(٦)</sup> عندنا بمن مات في قتال الكفار بسببه.

فيكفن بلا غسل بدمه وثيابه<sup>(٧)</sup>، وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن، ويزاد وينقص.

ويصلى عليه عندنا.

نسخة م  
لوحة  
١١٤

(١) ن: وتحجز.

(٢) ي: البر، والله أعلم.

(٣) ف: أو أهل.

(٤) ن، ي: و.

(٥) س، غ: ولم يجب.

(٦) س: ولا نخص.

(٧) ي: فيكفن بدمه وثيابه بلا غسل.

والصبي، والمجنون، والجنب، والحائض، والنفساء، والمقتول بالمتقل، يُغَسَّلُونَ<sup>(١)</sup>،  
 ❶ كمن ارْتُثَّ<sup>(٢)</sup> بعد انْقِضَاءِ الْحَرْبِ، بأن أكل، أو<sup>(٣)</sup> شرب، أو تداوى، أو نقل من  
 المعركة حياً، أو آوته خيمة، أو نام، أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل.  
 وزاد بَقَاءَهُ حَيًّا<sup>(٤)</sup> غير عاقل يوماً كاملاً.

ويكتفي<sup>(٥)</sup> بأكثره<sup>(٦)</sup>.

ويطرده<sup>(٧)</sup> في الوصية بأمور الدنيا، أو مطلقاً، وخالفه<sup>(٨)</sup> في وصية الآخرة، أو مطلقاً.  
 وَيُغَسَّلُ المقتول بحدٍّ أو قودٍ، ويصلى عليه، لا ببغي وقطع طريق، ويُلْحَقُ بهما<sup>(٩)</sup>  
 قاتل نفسه.

والله أعلم<sup>(١٠)</sup>.

(١) (يُغَسَّلُونَ) عند أبي حنيفة، وعندهما لا يُغَسَّلُونَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٤.

(٢) معنى ارْتُثَّ هَذَا فِي: تَحْقِيقَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤٠٦. وَالْهِدَايَةُ ج ٢ ص ١٤٨.

(٣) غ، ف: و.

(٤) سقط من ي: حياً.

(وَزَادَ) مُحَمَّدٌ لَصِيْرُورَتِهِ مُرْتَبَأً (بَقَاءَهُ حَيًّا). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٥.

(٥) (ويكتفي) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٥.

(٦) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٢ ص ٢٠٢.

(٧) (ويطرده) أي: أَبُو يُوسُفَ الْارْتَنَات. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٥.

(٨) (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٥.

(٩) (ويلحق) أَبُو يُوسُفَ (بهما) أي: بِالْبَاغِي، وَقَاطِعِ الطَّرِيق. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٥.

(١٠) سقط من س، غ: والله أعلم.

ن: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

### بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

أجازوا<sup>(١)</sup> الفرض فيها وفوقها<sup>(٢)</sup>، كالنفل<sup>(٣)</sup>.

ولم نشترط<sup>(٤)</sup> سُتْرَةً.

ولو<sup>(٥)</sup> جعل ظهره إلى ظهر إمامه فيها، تَصَحَّحَ، وإلى وجهه لا.

وإن صَلَّوْا حولها تَصَحَّحَ صلاة الأقرب إليها من إمامه إن لم يكن في جانبه<sup>(٦)</sup>.

(١) غ، ف: وأجازوا.

(٢) ف: وفوقها.

(٣) الهداية ج ٢ ص ١٥٠.

(٤) ي: ولم نشرط.

(٥) ي: ومن.

(٦) ي: جانبه، والله أعلم.



### ● كِتَابُ الزَّكَاةِ (١)

نسخة م  
لوحة  
١١٦

شرط لوجوبها التكليف عندنا، كالإسلام، والحرية، وملك نصاب حوليّ، فارغ عن حاجته الأصلية، نام ولو تقديرًا<sup>(٢)</sup>.

ولأدائها نية مقارنة له، أو لعزل ما وجب، أو تصدّق ب كله.

ويبقىها إن تصدق ببعضه، وأسقط منها<sup>(٣)</sup> بقدره، وقسمها<sup>(٤)</sup> على النصاب

(١) الزَّكَاةُ لُغَةً: النَّمَاءُ، والطَّهَارَةُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرَّرِيّ، مادة (زكو) ص ١٢٢.

١ - النَّمَاءُ، يقال: زكا الزرع إذا نما وزاد، وُسِّمَتِ الزكاة بذلك لأنها سبب نماء المال بالخلف في الدنيا، والثواب في العقبى.

٢ - الطَّهَارَةُ، قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً﴾ - مريم: ١٣، أي: طهارة، وُسِّمَتِ بها لأنها تُطَهَّرُ المزكي عن الذنوب.

والزَّكَاةُ شرعاً: هي تملك المال من فقير مُسْلِمٍ غير هاشمي ولا مولاة، بشرط قطع المنفعة عن الممْلَك من كل وجه.

كُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمُزُ الحَقَائِقِ ج ١ ص ١١٦.

(٢) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ١٥٣. والاختيار ج ١ ص ٣٢٩. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لِمُنْثَلَا مُسْكِينٍ ج ١ ص ٩٣. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٢١٧. والنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب العناية ج ١ ص ٤٧٤. والدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته ردّ المُخْتَار ج ٢ ص ٢٥٨.

(٣) ف: كتب (منها) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٤) (ويبقىها) أي: أبو يُوسُفُ الزكاة (إن تصدق ببعضه، وأسقط) مُحَمَّدٌ (منها بقدره) أي: حصة ما تصدق به (وقسمها) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٦.

والعفو، فأسقط<sup>(١)</sup> منها بقدر الهالك.

وخصاها<sup>(٢)</sup> بالنصاب، والهالك<sup>(٣)</sup> بالعفو.

وتسقط عندنا بهلاكه<sup>(٤)</sup> بعد الحَوْل، وإن تمكّن من الأداء.

● ولا نوجبها على مديون مستغرق.

نسخة م  
لوحة  
١١٧

وتجب على من أفاق من الجنون بعض الحَوْل، ولو أصلياً في ظَهِرِ الرَّوَايَةِ، وقيل:

يعتبر<sup>(٥)</sup> أكثره، وقيل: ابتداء حَوْلِ الْأَصْلِيِّ من وقت الإفاقة<sup>(٦)</sup>.

ونفاها<sup>(٧)</sup> عمن قبض دينه بعد أعوام من مُفْلَس<sup>(٨)</sup> مُقَرَّرٍ، وعمن لحقه دين مستغرق

في أثناء الحَوْل فاكْتَسَب فيه ما يفیه.

ولو ملك نَصَاباً وعليه مثله فأبرئ عنه في<sup>(٩)</sup> الحَوْل، لم يوجبها، وخالفه<sup>(١٠)</sup>.

(١) ف: وأسقط.

(٢) (وخصاها) أي: أبو حَنِيفَةَ وأبو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٦.

(٣) ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنه من الْبُرْهَانِ.

(٤) ي: بهلاكه كالعفو.

(٥) غ: معتبر.

(يعتبر) أبو يُوسُفَ، يعني: في رَوَايَةِ هِشَامٍ عنه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٧.

(٦) (الإفاقة) منه في رَوَايَةِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٧.

(٧) (ونفاها) أي: مُحَمَّدُ الزَّكَاة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٧.

(٨) س: مفلس.

(٩) ف: في أثناء.

(١٠) (لم يوجبها) أبو يُوسُفَ (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٧.

ولا يرى' في رِوَايَةٍ<sup>(١)</sup> دين زكاة نصاب مستهلك مَانِعاً<sup>(٢)</sup> لوجوبها في مُسْتَفَاد، كدين النذر والكفارة، ومنعاً به<sup>(٣)</sup>.

كما منعنا بزكاة نصاب لم يهلك.

وتجب عن أعوام مضت على ديون أو عُرُوض، ثم قبضت ونَضَّت<sup>(٤)</sup>، ولم يخصوها<sup>(٥)</sup> بعام القبض والنَّضِّ.

ونفيهاها<sup>(٦)</sup> عن الضَّمَار<sup>(٧)</sup> وهو<sup>(٨)</sup> ما أيسر صاحبه منه بَغْضَب، أو جُحُود بلا حُجَّة، أو إِبَاق، أو سقوط في البَحْر، فلا نوجبها عما مضى إذا وصل إليه.

● ولا أوجبها عن سنة الوُصُول.

ونوجبها<sup>(٩)</sup> في نصيب المُضَارِب قبل القسمة.

ولا تجب عندنا في نصاب سَائِمَة صحت الخُلْطَة فيه<sup>(١٠)</sup> باتحاد المَسْرَح، والمَرَعَى، والراعي.

(١) (ولا يرى) أَبُو يُوسُفَ (في رِوَايَةٍ) أَي: رِوَايَةُ أَصْحَابِ الْإِمْلَاءِ عَنْهُ، لَا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١١٧.

(٢) ن: مانع.

(٣) (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ (منعاً به) أَي: بِدِينِ زَكَاةِ النَّصَابِ الْمُسْتَهْلِكِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١١٧.

(٤) نَضَّ: صَارَ وَرِقاً وَعَيْنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَاعاً. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (نَضَضَ) ص ٢٥١.

(٥) ي: ولم يخصوا.

(٦) ف: ونفيها.

(٧) ف: الضمان.

(٨) ف: هو.

(٩) سقط من ي: إذا وصل إليه. ولا أوجبها عن سنة الوُصُول. ونوجبها.

(١٠) سقط من ي: فيه.

وقبض أربعين درهماً من بدل مال<sup>(١)</sup> تجارة يوجب درهماً، ومائتين من ثمن عبد خدمة ونحوه يوجب خمسة.

وحَوْلَانِ الحَوْلَ بعد<sup>(٢)</sup> قبض مائتين من مهر أو بدل خُلْعٍ شرط، كما في الدِّية، والأَرْش<sup>(٣)</sup>، وبدل الكتابة.

وإِلْحَاقِ الأَوْسَطِ بِالْأَخِيرِ رِوَايَةٌ<sup>(٤)</sup>، وأَوْجَبَا عَنْ<sup>(٥)</sup> المقبوض مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

ولا تُؤْخَذُ عندنا كرهاً من سائمة، وتركه<sup>(٧)</sup> بلا<sup>(٨)</sup> وصية.

ويجوز عندنا أخذ الْقِيَمَةِ<sup>(٩)</sup> فيها، وفي صَدَقَةِ الْفَطْرِ، والعُشْرِ، والخَرَاجِ، والكفارة، والنَّذْرِ.

واعتبرنا في الواجب الكَيْلِيِّ والْوِزْنِيِّ<sup>(١٠)</sup> القَدْرَ لَا الْقِيَمَةَ.

● واعتبر<sup>(١١)</sup> الأَنْفَعُ لِلْفَقِيرِ.

نسخة م  
لوحة  
١١٩

(١) سقط من ي: مال.

(٢) ف: بعد ما.

(٣) الأَرْشُ: دِيَّةُ الْجَرَاحَاتِ، والجمع: أَرْوُشٌ وَإِرَاشٌ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (أرش) ص ١٨. وطلبية الطلبية، مادة (الأرش) ص ١٣٥.

(٤) رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، واختارها الكَرْخِيُّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٨.

(٥) ي: على.

(٦) ي: مطلقاً وإن قل.

(٧) ي: أو تركه.

(٨) غ: بل.

(٩) ي: (دفع القيمة عندنا) بدلاً من (عندنا أخذ القيمة).

(١٠) ف: الوزني.

(١١) (و) أما عند مُحَمَّدٍ، فلأنه (اعتبر). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ١١٩.

ولا تجوز<sup>(١)</sup> هِبَة دين عن زكاة<sup>(٢)</sup> عَيْن أو دين.

وأجازوا<sup>(٣)</sup> تعجيلها، ويطرده<sup>(٤)</sup> في العُشْر قبل خروج الثمرة، وقبل نبات<sup>(٥)</sup>

الزرع<sup>(٦)</sup>.

وأجزأه عن نُصْبٍ تستفاد بعد ملكٍ نَصَاب.

ولا يضمن العامل عندنا بتعجيله<sup>(٧)</sup> إلى فقيرٍ استغنى آخر الحول.

وأداء المأمور مع أمره أو بعده يوجب الضمان<sup>(٨)</sup>، ونفياه إن لم يعلم به، وقيل:

مطلقاً.

ولا يؤخذ خراج آخر<sup>(٩)</sup>، أو عُشْر، أو زكاة، أخذه<sup>(١٠)</sup> بغاة<sup>(١١)</sup>.

(١) غ: ولا يجوز.

(٢) غ: ذكاة.

(٣) ف: وعلماؤنا أجازوا.

(٤) ويطرده) أبو يوسف، أي: جواز التعجيل. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١١٩.

(٥) ن: كتب (قبل نبات) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٦) غ: الذرع.

(٧) ف: بتعجيل.

(٨) (يوجب الضمان) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١١٩.

(٩) سقط من ي: آخر.

(١٠) غ: أخذ.

(١١) ي: بغاة، والله أعلم.

فصل في زكاة سائمة<sup>(١)</sup> الإبل<sup>(٢)</sup>

وشرطوا<sup>(٣)</sup> لوجوب الزكاة في الماشية أن تكون سائمة<sup>(٤)</sup> للدر والنسل، وأن لا تكون عوامل ولا<sup>(٥)</sup> حوامل.

ونشترط<sup>(٦)</sup> رعيها في أكثر السنة لا كلها.

## [أنصبة الإبل]

فيجب<sup>(٧)</sup> في خمس وعشرين من الإبل بُخْتاً<sup>(٨)</sup> كانت<sup>(٩)</sup> أو

(١) السَّائِمَةُ: سَامَتِ الماشية سَوْماً، أي: رعت، والمُرَاد: التي تُسَام للدر والنسل، فإن أسامها للحمل والركوب فلا زكاة فيها، وإن أسامها للبيع والتجارة ففيها زكاة التجارة لا زكاة السَّائِمَةُ.

والسَّائِمَةُ هي التي تكتفي بالرعي في أكثر السنة، حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة فلا تجب فيها الزكاة. وقال الشافعي في وجهه: يُشترط الرعي في جميع الحول.

كُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمُزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ١١٨.

(٢) غ: الاباح.

(٣) ي: شرطوا.

(٤) انظر: اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٣٧. والاختيار ج ١ ص ٣٤٥. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٢٥٩. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمُزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ١١٨. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَتَقَى ج ١ ص ١٩٧.

(٥) ي: أو.

(٦) ي: أو نشترط.

(٧) ف: فتجب.

(٨) البُخْتُ: جمع البُخْتِيِّ، وهو المتولد بين العربي والعجمي، منسوب إلى بُخْتِ نَصْر. / اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٣٩.

(٩) سقط من ي: كانت.

نسخة م  
لوحة  
١٣٠  
(زبدت  
عشر  
صفحات  
في الترتيم  
خطاً)

عَرَاباً<sup>(١)</sup> بِنْتُ مَخَاضٍ<sup>(٢)</sup> ذَاتُ سَنَةٍ، وَفِيهَا<sup>(٣)</sup> دُونَهَا فِي كُلِّ<sup>(٤)</sup> خَمْسٍ شَاةٌ، وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ<sup>(٥)</sup>، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً<sup>(٦)</sup>، ● وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً<sup>(٧)</sup>، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتاً<sup>(٨)</sup> لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةِ وَعَشْرِينَ.

ثُمَّ تَسْتَأْنَفُ الْفَرِيضَةَ عِنْدَنَا، فَتَجِبُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، إِلَى مِائَةِ وَخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَيَجِبُ فِيهَا حِقَّتَانِ وَبِنْتُ مَخَاضٍ، وَفِي مِائَةِ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ.

ثُمَّ تَسْتَأْنَفُ<sup>(٩)</sup> أَيْضاً، فَتَجِبُ<sup>(١٠)</sup> فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي مِائَةِ وَسِتٍّ وَتِسْعِينَ أَرْبَعُ حِقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ<sup>(١١)</sup>.

ثُمَّ تَسْتَأْنَفُ أَيْضاً<sup>(١٢)</sup> كَمَا بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ.

- 
- (١) الْعَرَابُ: جَمْعُ عَرَبِيٍّ. / اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٣٩.
- (٢) بِنْتُ مَخَاضٍ: هِيَ الَّتِي طَعَنْتُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ. / اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٣٨.
- (٣) ف: وَتَجِبُ فِيهَا.
- (٤) سَقَطَ مِنْ غ: كُل.
- (٥) بِنْتُ لَبُونٍ: هِيَ الَّتِي طَعَنْتُ فِي الثَّالِثَةِ. / اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٣٨.
- (٦) الْحِقَّةُ: هِيَ الَّتِي طَعَنْتُ فِي الرَّابِعَةِ. / اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٣٨.
- (٧) غ: جَزَعَةٌ.
- (٨) الْجَذَعَةُ: هِيَ الَّتِي طَعَنْتُ فِي الْخَامِسَةِ. / اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٣٨.
- (٩) غ: بِنْتُ.
- (١٠) ي: تَسْتَأْنَفُ الْفَرَاثِصَ.
- (١١) س، غ: فَيَجِبُ.
- (١٢) سَقَطَ مِنْ ي: إِلَى مِائَتَيْنِ.
- (١٣) ف: (أَيْضاً) بَدَلًا مِنْ (أَبْدَأَ).

● ولم تجب<sup>(١)</sup> عندنا في<sup>(٢)</sup> مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون، ثم في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة<sup>(٣)</sup>.

ولو فقد<sup>(٤)</sup> الواجب أخذ العامل الأعلى إن شاء، أو الأدنى، ورد واسترد<sup>(٥)</sup>.

### فصل في زكاة سائمة البقر والغنم والخيول<sup>(٦)</sup>

يجب<sup>(٧)</sup> في ثلاثين بقراً أو<sup>(٨)</sup> جاموساً أو مختلطاً تباع<sup>(٩)</sup> ذو سنة أو تبعة.

وفي أربعين ميسن<sup>(١٠)</sup> ذو سنتين أو ميسنة.

والزائد بحسابه كرُبع عشرها في الواحدة، أو عفو إلى خمسين فميسنة<sup>(١١)</sup> ورُبعها،

(١) غ: ولم يجب.

(٢) غ: وفي.

(٣) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ١٣٧. وتُحفة الفقهاء ج ١ ص ٤٣٧. والهداية ج ٢ ص ١٧١. والاختيار ج ١ ص ٣٤٦. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ١ ص ٢٥٩.

(٤) ي: فقد السن.

(٥) ي: واسترد، والله أعلم.

(٦) ف: (والخيل والغنم) بدلاً من (والغنم والخيول).

(٧) ف: تجب.

(٨) ف: و.

(٩) التباع: هو ذو سنة، وسمي تباعاً لأنه يتبع أمه. / اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٠. وانظر: الهداية ج ٢ ص ١٧٨.

(١٠) الميسن: هو ذو سنتين كاملتين. / اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٠.

(١١) غ: فسنة.



أو ستين، وبه قالوا، فَتَبِيعَانَ<sup>(١)</sup>.

● وفي سبعين مُسِنَّةً وَتَبِيعٌ، وفي ثَمَانِينَ مُسِنَّتَانِ، وفي تسعين ثَلَاثَةً<sup>(٢)</sup> أَتْبَعَةٍ، وفي مائة تَبِيعَانَ وَمُسِنَّةً، فيتغير الفَرَضُ هَكَذَا في كل<sup>(٣)</sup> عشرة<sup>(٤)</sup>.

وتجب شاةٌ في أَرْبَعِينَ من الغَنَمِ، وشاتان في مائة وإحدى وعشرين، وثلاثٌ في مائتين وَوَاحِدَةً، وأربعٌ في أربعمائة، ثم في كل مائة شاةٌ.

ويؤخذ<sup>(٥)</sup> الثَّغْيِي<sup>(٦)</sup> في زكاتها.

والجَذَعُ الذي مضى عليه أكثر السنة لا يجزئ<sup>(٧)</sup>، وأجازاه<sup>(٨)</sup> كالأُضْحِيَّةِ، وهو رِوَايَةٌ<sup>(٩)</sup>.

وَرَبُّ الخِيُولِ المختلطة للتناسل بالخِيَارِ، إن شاء أعطى عن كل فرس دِينَاراً، وإن

(١) ي: (فتبيعان، وبه قالوا) بدلاً من (وبه قالوا، فتبيعان).

(٢) غ: ثلاث.

(٣) سقط من ي: كل.

(٤) انظر: الهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ١٧٨.

(٥) ي، ف: وتؤخذ.

(٦) الثَّغْيِي من الغنم: ما تم له حَوْل. / اللُّبَاب للميداني ج ١ ص ١٣٧.

(٧) (لا يجزئ) عند أبي حنيفة على ظاهر الرواية. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٢.

(٨) ي: واكتفيا به.

ف: وأجازاه.

(٩) (وهو) أي: جواز الجَذَع (رواية) عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٢.

شَاءَ قَوْمَهَا وَأَعْطَى عَنْ كُلِّ مَائَتِي دِرْهَمَ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ<sup>(١)</sup>، وَفِي الْإِنَاثِ وَالذَّكُورِ الْخُلْصَ رَوَايَتَانِ<sup>(٢)</sup>، وَنَفْيَاهَا مُطْلَقًا، كَالْحَمِيرِ وَالْبَعَالِ، وَهُوَ أَصَحُّ مَا يَفْتَى بِهِ.

وَلَا تَجِبُ فِي الْفُضْلَانِ<sup>(٣)</sup> وَالْحُمْلَانِ<sup>(٤)</sup> وَالْعَجَاجِيلِ<sup>(٥)</sup>، وَيُرَى<sup>(٦)</sup> فِيهَا وَاحِدًا<sup>(٧)</sup>

منها.

● وَنَفَيْنَا أَخْذَ<sup>(٨)</sup> مَا يَجِبُ فِي الْمَسَانِّ<sup>(٩)</sup>، وَهُمَا رَوَايَتَانِ<sup>(١٠)</sup> أَوْلَيَانِ<sup>(١١)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٣٣

- (١) (خمسۃ دراهم) عند أبي حنيفة ومعه زفر. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ١٣٢.
- (٢) (روايتان) عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ١٣٢.
- (٣) الفضلان: جمع فصيل، وهو ولد الناقة إذا فصل من أمه، ولم يبلغ الحول. / اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٢.
- (٤) غ: ولا الحملان.
- الحملان: جمع حمل، بفتحيتين، وهو ولد الضأن في السنة الأولى. / اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٢.
- (٥) العجاجيل: جمع عجول، بوزن سنور، وهو ولد البقر. / اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٢. وهو من حين تضعه أمه إلى شهر. / العناية ج ٢ ص ١٨٦.
- (٦) ن: ويروي.
- (ويرى) أبو يوسف (فيها). / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ١٣٢.
- (٧) س: واحد.
- ي: واحدة.
- (٨) سقط من ي: أخذ.
- (٩) المسان: جمع مسن، وهي من الإبل الكبار. / القاموس المحيط، مادة (السن) ص ١٥٥٨.
- (١٠) (ونفينا) نحن (أخذ ما يجب في المسان) وأوجهه زفر (وهما) أي: قول أبي يوسف، وقول زفر (روايتان). / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ١٣٣.
- (١١) ي: أوليان، والله أعلم.

## باب زكاة النِّقْدَيْنِ والعُرُوضِ

تجب خمسةٌ في مائتي<sup>(١)</sup> درهم، توزن عشرتها بسبعة<sup>(٢)</sup>.  
وتعتبر غلبةُ الفضة.

وإن<sup>(٣)</sup> غلب الغش التحقت بالعُرُوض<sup>(٤)</sup>.

وإن تساويا، قيل بالوجوب، وعدمه، وهو الأظهر، وقيل بوجوب نصفه<sup>(٥)</sup>.

وفي عشرين مثقالاً من ذهب رُبْعُ العُشْرِ<sup>(٦)</sup>.

ثم الواجب في كل خمس بحسابه<sup>(٧)</sup>.

وأوجبا فيما زاد مطلقاً.

(١) ف: مائة.

(٢) ي: بسبعة مثاقيل.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ٢ ص ٩٠. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ  
للمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٤٤. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٣. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٢ ص ١٦.  
والهَدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٠٨. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٣٥٩. وَكَنْزُ  
الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٢٧٦. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١  
ص ٤٩٧.

(٣) ي: فإن.

(٤) الْعَرُضُ: بالسكون: الْمَتَاع. قالوا: والدراهم والدنانير عَيْنٌ، وما سواهما عَرُضٌ. والجمع:  
عُرُوضٌ، مثل: فُلُسٌ وفُلُوسٌ. / الْمِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (عرض)، ص ٤٠٤.

(٥) ي: النصف.

(٦) تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤١٦، وفيه: لما رُوِيَ عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال لِعَلِيِّ: (يا عَلِيُّ، ليس في  
الذَّهَبِ زكاة ما لم يبلغ عشرين مثقالاً، فإذا بلغ عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال).

(٧) غ: بخمسمائة.

(بحسابه) وما دونه عفو عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٣.

نسخة م  
لوحة  
١٣٤

وَيُزَكَّى الْحُلِيِّ عِنْدَنَا، وَإِنْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى وَجْهِ الْحُلِّ، كَثِيرُهُ <sup>(١)</sup> وَأَنِيَّتُهُ.

● ونضم الورق إلى الذهب كالعروض، وهو بالقيمة، أو بالأجزاء، وبه قال <sup>(٢)</sup>.

وثن السوائم المزكاة لا يضم، وأمر به <sup>(٣)</sup>، كثن <sup>(٤)</sup> أرض أدَّى عُشرها، أو خراجها، أو <sup>(٥)</sup> ثمن عبد أدَّى صدقة فطره، وكُمستفاد في أثناء الحول من جنسه <sup>(٦)</sup> عندنا، كالأولاد والأزواج.

ويزكي <sup>(٧)</sup> عروض تجارة بلغت <sup>(٨)</sup> نصاباً، وتقويمه بأنفع ● النقدين للمصارف، وقيل: بأيها شاء <sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٣٥

(١) ي: كالتبر.

التبر: ما كان غير مضروب من الذهب والفضة. / المغرب للمطري، مادة (تبر) ص ٣٨. واللباب للميداني ج ١ ص ١٤٥ نقلاً عن المغرب.

(٢) الكتاب للقُدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٥. وتُحفة الفقهاء ج ١ ص ٤١٨. ويَدَائِع الصَّنَائِع ج ٢ ص ١٨. والاختيار ج ١ ص ٣٥٧.

(وهو) أي: الضم (بالقيمة) عند أبي حنيفة (أو بالأجزاء) في قوله الأول (وبه) أي: بالضم أجزاء. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٤.

(٣) (وثن السوائم المزكاة) قبل البيع (لا يضم) عند أبي حنيفة إلى ما عنده من نصاب النقدين أو قيمة عروض التجارة، وهما (أمر به) أي: بالضم، لأن علة ضم المُستفاد إلى النصاب المجانسة، وقد وجدت فيضم. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٤.

(٤) س: كضم.

(٥) س، غ، ن، ف: و.

(٦) ي: جنس الصدقات.

(٧) س، غ: وتزكى.

(٨) ي: بلغ.

(٩) (النقدين للمصارف) عند أبي حنيفة احتياطاً لحق الفقراء (وقيل) يقومه المالك على رواية الأصل يوم تمام الحول في المضّر الذي هو فيه (بأيها شاء) لأنهما في تقدير قيم الأشياء بهما

وَقَوْمُهُ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ، لَا بِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ إِنْ كَانَ <sup>(١)</sup> نَقْدًا <sup>(٢)</sup>، وَإِلَّا فَبِالْغَالِبِ.

وَيَشْتَرِطُ <sup>(٣)</sup> كَمَالَ النَّصَابِ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ عِنْدَنَا، لَا كُلَّهُ فِي السَّائِمَةِ وَالنَّقْدِينَ، وَآخِرُهُ فَقَطْ <sup>(٤)</sup> فِي الْعَرَضِ <sup>(٥)</sup>.

وَلَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا بِنَيْتِهَا عِنْدَ الشِّرَاءِ، ثُمَّ إِذَا نَوَاهُ لغيرها لَا يَبْقَى لَهَا وَإِنْ نَوَاهَا <sup>(٦)</sup> ثَانِيًا، إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ <sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ اشْتَرَى لَهَا أَرْضَ عَشْرِ زَكَاهَا إِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا، وَكَفَى الْعَشْرَ إِنْ زَرَعَهَا، وَأَوْجِبَهَا مَعَهُ <sup>(٨)</sup>، أَوْ خَرَجَ <sup>(٩)</sup> وَجِبَ وَإِنْ <sup>(١٠)</sup> لَمْ يَزْرَعْهَا <sup>(١١)</sup>.

سواء. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٣٥.

(١) غ: كا.

(٢) (و) مُحَمَّدٌ (قَوْمُهُ) أَيُّ: الْعَرَضُ (بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ) لِأَنَّ التَّقْوِيمَ فِي حَقِّ اللَّهِ مُعْتَبَرٌ بِالتَّقْوِيمِ فِي حَقِّ الْعِبَادِ، وَمَتَى وَقَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى تَقْوِيمِ الْمَغْصُوبِ وَالْمُسْتَهْلَكِ، يَقُومُ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ بِالْبَلَدِ، فَكَذَا هَذَا (لَا بِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ إِنْ كَانَ) الثَّمَنُ (نَقْدًا) كَمَا قَوْمُهُ أَبُو يُوسُفَ بِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٣٥.

(٣) ي: يَشْتَرِطُ.

(٤) سَقَطَ مِنْ ي: فَقَطْ.

(٥) ي: الْعَرُوضُ.

انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٤٥.

(٦) غ: نَوَاهَا.

(٧) انظر: تَحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤٢٣.

(٨) (وَأَوْجِبَهَا) أَيُّ: مُحَمَّدٌ الزَّكَاةَ (مَعَهُ) أَيُّ: مَعَ الْعَشْرِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٣٥.

(٩) ف: كَتَبَ (خَرَجَ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(١٠) س: إِنْ.

(١١) ي: (الْخَرَجَ فَقَطْ زَرَعَ أَوْ لَا) بَدَلًا مِنْ (وَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا).

ويجعل<sup>(١)</sup> للتجارة ما قبله لها بهبة أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح عن قود، ومنعه، كموروث<sup>(٢)</sup> نواه لها، وقيل: الاختلاف<sup>(٣)</sup> بالعكس.

ولو تم حول على مائتي قفيز تساوي مائتين<sup>(٤)</sup>، ثم غلا السعر أو رخص: فإن أدى<sup>(٥)</sup> من عينها زكاها بخمسة منها<sup>(٦)</sup>.

وإن أدى<sup>(٧)</sup> من قيمتها فالمعتبر<sup>(٨)</sup> يوم الوجوب، كما لو بيعت العفنة فزادت<sup>(٩)</sup>. واعتبرا يوم الأداء، كما لو نقصت بعفونة<sup>(١٠)</sup>، وكالسوائم، وهو الأظهر. ولو اشترى نصاب سائمة للتجارة يزكي بالقيمة<sup>(١١)</sup> عندنا لا السوم. ولو باعه نجيزه في حصتها<sup>(١٢)</sup>.

(١) (ويجعل) أبو يوسف. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٣٥.

(٢) غ، ي: كمورث.

(٣) ي: الخلاف.

(٤) ي: (مائة ذود وتساوي نصاباً) بدلاً من (مائتي قفيز تساوي مائتين).

(٥) ي: (زكاها) بدلاً من (أدى).

(٦) ي: (فبخمسة) بدلاً من (زكاها بخمسة منها).

(٧) ي: (أو) بدلاً من (وإن أدى).

(٨) (فالمعتبر) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٣٥.

(٩) ي: (زادت بزوال العفونة) بدلاً من (بيست العفنة فزادت).

سقط من ف: كما لو بيعت العفنة فزادت.

(١٠) غ: بعونة.

ي: (بها) بدلاً من (بعفونة).

(١١) غ: القيمة.

(١٢) ي: حصتها، والله أعلم.

## فصل في العاشر

يَأْخُذُ مِنْ نَصْبِهِ الْإِمَامُ لِأَخْذِ الصَّدَقَاتِ الْعُشْرَ مِنَ الْحَرْبِيِّ، وَنَصْفَهُ مِنَ الذَّمِّيِّ، وَرُبْعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِ<sup>(١)</sup>.

وَصَدَقَ بِيَمِينِهِ مَنْ قَالَ: لَمْ يَتِمَّ الْحَوْلُ، أَوْ عَلَيَّ دِينَ، أَوْ الْمَالُ بَضَاعَةٌ أَوْ مُضَارَبَةٌ، أَوْ أَدَيْتُ أَنَا إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمِصْرِ.  
إِلَّا فِي السَّوَائِمِ عِنْدَنَا.

وَلَا يَرَى<sup>(٢)</sup> تَحْلِيفَ مَدْعَى تَسْلِيمِهِ<sup>(٣)</sup> إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ وَمَعَهُ مِنْهُ بَرَاءَةٌ<sup>(٤)</sup>، ○  
وَاسْتَحْلَفَاهُ<sup>(٥)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٣٦

(١) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٢٧٥. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤٨٦. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٢٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٢٨٢. وَالنُّفَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٥١٠. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٣٠٩.

وَفِي تُحْفَةِ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٤٨٩:

وَأَصْلُ هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْعَشَّارِ، وَقَالَ: (خُذُوا مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعُشْرِ، وَمِنَ الذَّمِّيِّ نِصْفَ الْعُشْرِ، وَمِنَ الْحَرْبِيِّ الْعُشْرَ).

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: (خُذُوا مِنْهُمْ مَا يَأْخُذُونَ مِنْ تِجَارَتِنَا)، فَقِيلَ لَهُ: (إِنْ لَمْ نَعْلَمْ مَا يَأْخُذُونَ مِنْ تِجَارَتِنَا؟)، قَالَ: (خُذُوا الْعُشْرَ).

(٢) ي: وَلَا يَرَى مَدْعَى.

(وَلَا يَرَى) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلْسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٣٥.

(٣) ي: التَّسْلِيمُ.

(٤) ي: (بَرَاءَةٌ مِنْهُ) بَدَلًا مِنْ (مِنْهُ بَرَاءَةٌ).

(٥) (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ (اسْتَحْلَفَاهُ). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلْسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٣٦.

وإِخْرَاجُهَا لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي الْأَصَحِّ.

وَفِيهَا صَدَقَ الْمُسْلِمُ، صَدَقَ الذَّمِّيُّ لَا الْحَرْبِيُّ، إِلَّا فِي قَوْلِهِ عَنْ أُمِّهِ هِيَ <sup>(١)</sup> أُمُّ وَلَدِي، وَعَنْ مَنْ <sup>(٢)</sup> يُولَدُ لِمِثْلِهِ هُوَ وَلَدِي <sup>(٣)</sup>.

وَشَرَطَ لِلْأَخْذِ مِنْهُ أَنْ يَبْلُغَ مَا فِي يَدِهِ نَصَابًا، وَأَنْ لَا يُعْلَمَ قَدْرَ مَا يَأْخُذُونَ مِنْهَا، وَإِنْ عَلِمَ أَخْذَ بِقَدْرِهِ إِنْ كَانَ <sup>(٤)</sup> بَعْضًا لَا كَلًّا فِي الْأَصَحِّ.

وَإِنْ تَرَكَوْا تَرَكَوْا، وَلَمْ يَثْنِ فِي حَوْلِ بَلَا عَوْدٍ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ قِيَمَةِ خَمْرِهِ <sup>(٥)</sup>، وَنَفِينَاهُ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْخَنْزِيرِ <sup>(٧)</sup>، وَيَأْخُذُ <sup>(٨)</sup> عَنْهَا <sup>(٩)</sup> إِنْ مَرَّ بِهَا مَعًا.

وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ <sup>(١٠)</sup> تَعَشِيرِ <sup>(١١)</sup> الْعِنَبِ، وَالْبَطِيخِ، وَالسَّفَرَجَلِ، وَالرُّمَّانِ، وَنَحْوِهَا مِنَ الرُّطَابِ <sup>(١٢)</sup>.

(١) ي: (هذه) بدلًا من (عن أمته هي).

(٢) س: (وعمن) بدلًا من (وعن من).

(٣) ي: (أو هذا ولدي وهو يولد لمثله) بدلًا من (وعن من يولد لمثله هو ولدي).

(٤) ي: (لو) بدلًا من (إن كان).

(٥) ي: الخمر.

(٦) ي: ونفيناها.

(٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ٢ ص ١٠٧. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٢٣٠. والاختيار ج ١ ص ٣٧٣. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ١ ص ٥١٢.

(٨) (ويأخذ) أبو يوسف العشر. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٣٦.

(٩) ي: (ويراه فيهما) بدلًا من (ويأخذ عنهما).

(١٠) سقط من ي: وهو ممنوع من.

(١١) ي: وتعشير.

(١٢) ي: الرطاب ساقط وإن بلغ نصابًا. والله أعلم.



فصل في الرِّكَاز<sup>(١)</sup>

يؤخذ الخمس عندنا من معدن ذهب وفضة، ونحو<sup>(٢)</sup> حديد، وجد في أرض عُشْر أو<sup>(٣)</sup> خَرَج، لا رُبْع العُشْر من النقد فقط إن بلغ نصاباً.

● وهو ساقط<sup>(٤)</sup> إن وجدته في داره<sup>(٥)</sup>، كِرْكَاز صحراء<sup>(٦)</sup> دار الحَرْب، وفي أرضه روايتان<sup>(٧)</sup>.

وخمّساه مطلقاً كالكَنْز الكُفْرِي<sup>(٨)</sup>.

ويأخذ الباقي في الأرض المباحة<sup>(٩)</sup>.

(١) الرِّكَاز لُغَةً: من الرِّكَز، أي: الإثبات، يقال: رَكَزَ رُمُحَهُ في الأرض إذا أثبتته.

وشرعاً: هو اسم لما يكون تحت الأرض خِلْقَةً، أو يدفنه العباد، فالأول يُسمى مَعْدِناً، والثاني كَنْزاً.

المُعْزَبُ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (ركز) ص ١١٥. وكُنْز الدَّقَائِقُ وشرحه رُمُز الحَقَائِقُ ج ١ ص ١٢٧.

(٢) غ: نحو.

(٣) ف: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٤) (وهو) أي: الخمس (ساقط) أي: غير واجب عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٥) ي: دار.

(٦) ي: صحراء كصحراء.

(٧) (وفي) وجوبه فيما وجدته (في أرضه روايتان) عن أبي حَنِيفَةَ: في رِوَايَةِ الأَصْل لا يجب كما في الدار، وفي رِوَايَةِ الجَامِع الصَّغِير يجب. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٨) ي: (وإن وجد كنز كفري خمس) بدلاً من (وخمّساه مطلقاً كالكَنْز الكُفْرِي).

الكَنْز الكُفْرِي: المنقوش عليه صنم، أو اسم مَلِكٍ معروف بالكُفْرِ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٩) ي: (الواجد ما بقي إن كانت الأرض مباحة) بدلاً من (الباقي في الأرض المباحة).

ويطرده<sup>(١)</sup> في المَمْلُوكَةِ لغيره<sup>(٢)</sup>.

وجعلاه<sup>(٣)</sup> لمن ملكها أول فتحها<sup>(٤)</sup>، ثم لورثته إن عُرِفُوا، وإلا فلاقصي مَالِك يعرف<sup>(٥)</sup> في الإسلام، ثم لورثته.

وإن وجد فيه علامة الإسلام كان لِقَطَّة، فإن أشكل جعل جاهلياً، وقيل: إسلامياً إن تقادم الفتح<sup>(٦)</sup>.

وإن وجدته حَرْبِيَّ<sup>(٧)</sup> في دار الإسلام<sup>(٨)</sup> كان فَيْئاً، فلا يُعْطَى منه<sup>(٩)</sup> شيئاً<sup>(١٠)</sup>.

ولا يوجبه<sup>(١١)</sup> في الزُّبُقِ المصاب في مَعْدِنِهِ، كالقَيْرِ، والنَّفْطِ، والجِصِّ، واليَاقُوتِ، والفيَرُوزِ<sup>(١٢)</sup>.

(١) ويطرده) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٢) ي: (أرض الغير) بدلاً من (المَمْلُوكَةِ لغيره).

(٣) (و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّد (جعلاه). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٤) ي: الفتح.

(٥) غ: ويعرف.

(٦) سقط من ي: وإلا فلاقصي مَالِك... إن تقادم الفتح.

(٧) ي: (وإن كان الواجد حربياً) بدلاً من (وإن وجدته حَرْبِيَّ).

(٨) غ: إسلام.

سقط من ي: في دار الإسلام.

(٩) سقط من ي: منه.

(١٠) ي: شيئاً. وإن وجدت فيه علامته الإسلام كان لقطعة، فإن أشكل جعل جاهلياً، وقيل: إسلامياً، إن تقادم الفتح.

(١١) (ولا يوجبه) أي: أبو يُوسُف الخمس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(١٢) غ، ي: والفيروزج.

ويوجبه آخراً<sup>(١)</sup> في<sup>(٢)</sup> كل ما يخرج من البحر من لؤلؤ، ومرجان، وعنبر<sup>(٣)</sup>، ونحوه.

وعكسا<sup>(٤)</sup> فيهما، ونصرفه<sup>(٥)</sup> مَصْرِفَ الْغَنِيْمَةِ لَا الزَّكَاةِ، والله أعلم<sup>(٦)</sup>.

### باب العُشْرِ

العُشْر واجب<sup>(٧)</sup> في مستقَى سماء وسَبَّح، قصد إنباته. ونصفه فيما سقي بآلة<sup>(٨)</sup>، وشرطاً بُلُوْغُه خمسة أَوْسُق، وبَقَاءُه حَوْلًا بلا كُفْلَةٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) (ويوجبه) أي: أبو يُوسُفَ الخمس (آخرًا) وهو قول أبي حَنِيفَةَ أولاً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٢) س: وفي.

(٣) ف: عنبر.

(٤) ف: وعكسها.

(و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّد (عكسا). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٥) س: ونصرفه في.

(٦) سقط من غ: والله أعلم.

س، ن، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

انظر: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٢٨٢. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥٠٢. وَالْهَدَايَةُ وشرحها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٣٢. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٣٦٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ١ ص ٢٨٧. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتَحُ باب الْعِنَايَةُ ج ١ ص ٥١٦. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٣١٨.

(٧) (العُشْر واجب) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٧.

(٨) غ: آلة.

(٩) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُّوْرِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٤٦. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٣٦٢. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتَحُ باب الْعِنَايَةُ ج ١ ص ٥٢١.

● ويحكم<sup>(١)</sup> بضم أحد النوعين من<sup>(٢)</sup> الحبوب إلى الآخر. وقيل<sup>(٣)</sup>: إن<sup>(٤)</sup> أدركا معاً.

ونفاه<sup>(٥)</sup> مطلقاً.

ويُعتبر أكثر المدة في السقي بَسِيح وآلة<sup>(٦)</sup>.

ويؤخذ قبل رَفْع المُوْن في الأصح.

ووجوبه باشتداد الحَبِّ وبُدُو صلاح الثمرة، ويراه بالحصاد لا الجمع في الجُرْن<sup>(٧)</sup>.

ويسقط عشر ما تلف بلا صنع.

وعشر المأكول والمطعوم واجب<sup>(٨)</sup>، واعتبراه في حق<sup>(٩)</sup> تكميل<sup>(١٠)</sup> الأوسُق لا الوجوب<sup>(١١)</sup>.

ويشترط<sup>(١٢)</sup> فيما لا يوسُق كالقطن بُلُوغُه

(١) (ويحكم) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٢) ي: (نوعي) بدلاً من (النوعين من).

(٣) (وقيل) عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٤) غ: إن كان.

(٥) (و) مُحَمَّد (نفاه). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٦) ي: (بالسيح والآلة) بدلاً من (بسيح وآلة).

(٧) الجُرْن: جمع، مفردة: الجَرِين، مثل: بَرِيدٌ وبُرْدٌ، وهو الموضع الذي يُجَفَّف فيه الثمار. / الموضَّبَحُ المُنِيرُ، مادة (الجرين) ص ٩٧.

(٨) (واجب) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٩) سقط من ي: في حق.

(١٠) ي: لتكميل.

(١١) ي: للوجوب فيه.

(١٢) (ويشترط) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

قيمة<sup>(١)</sup> نصاب من أدنى الموسوق<sup>(٢)</sup>، لا خمسة أمثال أعلى<sup>(٣)</sup> ما يُقَدَّرُ به نوعه<sup>(٤)</sup>.

فشرط في القطن خمسة أحمال، كل حمل ثلاثمائة مَنِّ عِرَاقِيٍّ، وفي الزَّعْفَرَانِ والسُّكَّرِ خمسة أمناء.

وجعل<sup>(٥)</sup> المسقية من الأنهار العظام كدجلة عشرية، لا خراجية<sup>(٦)</sup>.

ويجب العشر في عَسَلِ العشرية عندنا، وينفيه<sup>(٧)</sup> في رِوَايَةٍ<sup>(٨)</sup>. وهو مطلق<sup>(٩)</sup>.

ويعتبره<sup>(١٠)</sup> بقيمة<sup>(١١)</sup> أدنى الموسوق، أو بعشر<sup>(١٢)</sup> قَرَبٍ، كل قَرَبَةٍ خمسون مَنًّا، أو بخمسة<sup>(١٣)</sup> أمناء لا بخمسة<sup>(١٤)</sup> أَفْرَاقٍ<sup>(١٥)</sup>، كل فَرَقٍ ستة وثلاثون رِطْلًا.

(١) سقط من س: قيمة.

(٢) ف: الوسوق.

(٣) غ: على.

(٤) (نوعه) كما قال مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٥) (وجعل) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٦) (لا خراجية) كما قال أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٧) (وينفيه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(٨) سقط من ي: وينفيه في رِوَايَةٍ.

(٩) انظر: النُّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٥١٩.

(١٠) (ويعتبره) أَبُو يُوسُفَ في رِوَايَةٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

(١١) ي: (ويعتبر فيه قيمة) بدلًا من (ويعتبره بقيمة).

(١٢) ي: عشر.

(١٣) ي: خمسة.

(١٤) ي: خمسة.

(١٥) (أو) يعتبره في رِوَايَةٍ أُخْرَى (بخمسة أمناء) وهو رِوَايَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ (لا بخمسة أَفْرَاقٍ) كما قَدَّرَهُ مُحَمَّدٌ بِذَلِكَ فِي أُخْرَى. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٣٨.

- ولا عشر في خارج أرض الخراج عندنا، كما لا خراج في العشرية<sup>(١)</sup>.
- وملك الذمّي عشرية يقلبها خراجية، وأبقاه بلا تضعيف<sup>(٢)</sup>.
- وتبقى عشرية لو أخذها منه مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> بشُفْعَةٍ، أو فسخ البيع لفساده.
- ولو آجر<sup>(٤)</sup> أو زارع<sup>(٥)</sup> فالعشر عليه<sup>(٦)</sup>، وقالوا: في الخارج.
- وأوجبناه على المستعير المسلم لا المعير.
- ولو اشترى زرعاً<sup>(٧)</sup> فقَصَلَهُ لزم العشر البائع<sup>(٨)</sup>، وإن تركه بإذنه حتى أدرك يحكم<sup>(٩)</sup> بعشر<sup>(١٠)</sup> قدر القصيل<sup>(١١)</sup> على البائع، وبالباقى على المشتري.
- وجعلا كله<sup>(١٢)</sup> على المشتري<sup>(١٣)</sup> كالمتروك بلا إذنه<sup>(١٤)</sup>.
- ولو جعل مُسْلِمٌ داره بُسْتَاناً تدور<sup>(١٥)</sup> مُؤْنَتُهُ
- 
- (١) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ١٤٧.
- (٢) (و) مُحَمَّد (أبقاه بلا تضعيف) كما قال أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٩.
- (٣) سقط من ن: مُسْلِم.
- (٤) ي: آجر المالك.
- (٥) غ: زرع.
- (٦) (فالعشر عليه) أي: على المالك عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٩.
- (٧) ي: زرعاً بقلًا.
- (٨) ي: (البائع العشر) بدلاً من (العشر البائع).
- (٩) (يحكم) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٣٩.
- (١٠) ي: بعشره.
- (١١) القصيل: الشعير يُجَزَّ أَخْضَرَ لَعَلَّ الدَّوَابَّ. / المصباح المئير، مادة (قصلته) ص ٥٠٦.
- (١٢) ي: الكل.
- (١٣) سقط من ف: وجعلا كله على المشتري.
- (١٤) ي: إذن.
- (١٥) س: تدور منه.

مع <sup>(١)</sup> مائه، ويتعين الخراج لو <sup>(٢)</sup> ذِمِّيًّا <sup>(٣)</sup>.

### باب مصارف الزكاة

تصرف إلى <sup>(٤)</sup>:

فَقِيرٍ مُقِلٍّ.

وَمُسْكِينٍ مُعْدَمٍ.

وعكس الوصف رَوَايَةٌ.

وعامل <sup>(٥)</sup> الصَّدَقَةِ بِقَدْرِ عمله.

وغارم <sup>(٦)</sup> لزمه دَيْنٌ، لا يفضل بعده نصاب.

(١) ن: على.

(٢) ف: لو كان.

(٣) ي: ذمياً، والله أعلم.

(٤) مصارف الزكاة هي الواردة في الآية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَافَةِ لِقُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ - التوبة: ٦٠.

انظرها في: الكتاب للقدوري وشرحه اللُّبَابُ للميداني ج ١ ص ١٤٨. والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ٢٩٠. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٤٦٣. وبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٢ ص ٤٣. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٥٨. والاختيار ج ١ ص ٣٧٦. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٢٩٦. والنُّقَايَةُ وشرحها فَتْحُ باب العِنَايَةُ ج ١ ص ٥٢٩.

(٥) ف: وإلى عامل.

(٦) غ: وإلى غارم.

وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَيُخَصِّصُهُ بِمُنْقَطَعِ الْغُرَاةِ الَّذِي لَمْ يَبْقَ لَهُ زَادٌ فِي الطَّرِيقِ، وَزَادَ مُنْقَطَعُ الْحَاجِّ، وَلَا تَدْفَعُ إِلَى أَغْنِيائِهِمْ<sup>(١)</sup> عِنْدَنَا.

● وَابْنُ السَّبِيلِ، الَّذِي لَا يَصِلُ إِلَى مَالِهِ.

وَفِي فَكِّ رَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ، وَمَنْعُوا شِرَاءَ قَيْنٍ<sup>(٢)</sup> بِهَا لِيُعْتَقَ.

وَسَقَطَتِ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ عِنْدَنَا بِلَا تَرَدُّدٍ.

وَنَجِيزَ صَرْفِهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا نُوَجِّبُ قِسْمَتَهَا عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ.

وَأَجْزَنَا دَفْعَ<sup>(٤)</sup> نَصَابٍ لَوَاحِدٍ دَفْعَةً<sup>(٥)</sup>.

● وَنَدَبَ الْإِغْنَاءَ عَنِ السُّؤَالِ يَوْمًا.

وَنَفِينَا صَرْفِهَا إِلَى ذِمِّيِّ كَحَرْبِيِّ، وَبِنَاءِ<sup>(٦)</sup> مَسْجِدٍ، وَتَكْفِينِ مَيْتٍ، وَقَضَاءِ<sup>(٧)</sup> دَيْنِهِ،

نسخة م  
لوحة  
١٤٠

نسخة م  
لوحة  
١٤١

(١) ي: غنيهم.

(٢) القَيْنُ: مِنَ الْعَبِيدِ الَّذِي مُلِكَ هُوَ وَأَبَوَاهُ، وَكَذَلِكَ الْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ وَالْمُؤْنَثُ، وَقَدْ جَاءَ قَيْنَانٌ، أَقْنَانٌ، أَقْنَةً. وَعَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ: عَبْدٌ قَيْنٌ، أَيُّ: خَالِصِ الْعُبُودَةِ، وَعَلَى هَذَا صَحَّ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ، لِأَنَّهُمْ يَعْنُونَ بِهِ خِلَافَ الْمُدَبَّرِ وَالْمُكَاتَبِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (قَيْن) ص ٢١٧.

(٣) ي: (أَحَدُهُمْ) بَدَلًا مِنْ (وَاحِدٍ مِنْهُمْ).

انظر: الْكِتَابَ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحَهُ اللَّبَابَ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٤٩. وَالْاِخْتِيَارَ ج ١ ص ٣٧٩. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحِيهِ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢١٩.

(٤) ي: أَدَاءٌ.

(٥) ي: دَفْعَةٌ بِكَرَاهَةٍ.

(٦) ي: (كِبْنَاءٌ) بَدَلًا مِنْ (كَحَرْبِيِّ وَبِنَاءٍ).

(٧) ف: كَتَبَ (وَقَضَاءً) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.



وَكَعْبِدِهِ، وَمُكَاتِبِهِ، وَمُدَبِّرِهِ، وَأُمُّ وَلَدِهِ، وَأَصْلُهُ وَإِنْ عَلَا، وَفِرْعُهُ وَإِنْ نَزَلَ<sup>(١)</sup>، وَزَوْجَتُهُ<sup>(٢)</sup>، وَكَذَا زَوْجُهَا<sup>(٣)</sup>.

وَلَا تَدْفَعُ إِلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَلَا إِلَىٰ<sup>(٤)</sup> مَوَالِيهِمْ، وَلَا إِلَىٰ<sup>(٥)</sup> غَنِيِّ، وَطِفْلِهِ، وَعَبْدِهِ<sup>(٦)</sup>.

وَيُجُوزُ صَرَفُهَا<sup>(٧)</sup> لَوْلَدِهِ الْكَبِيرِ، وَزَوْجَتِهِ، الْفَقِيرِينَ.

وَيُوجِبُ إِعَادَتَهَا آخِرًا<sup>(٨)</sup> عَلَىٰ مَنْ دَفَعَ عَلَىٰ<sup>(٩)</sup> ظَنٍّ أَنَّهُ مَحَلٌّ<sup>(١٠)</sup> فَظَهَرَ بِخِلَافِهِ، كَظُهُورِهِ عَبْدُهُ أَوْ مُكَاتِبُهُ، وَكَشْكُهُ بِلَا تَحَرٍّ، وَكَتَحْرِيهِ وَغَلْبَةِ ظَنِّهِ عَدَمَ مَحَلِّيَّتِهِ، إِلَّا إِذَا عَلِمْتَ عَلَىٰ<sup>(١١)</sup> الصَّحِيحِ.

(١) ي: كتب (وأصله وإن علا، وفرعه وإن نزل) قبل (وكعبده، ومكاتبه).

(٢) غ: فزوجته.

(٣) (وكذا زوجها) يعني: لا يجزيها دفع زكاتها إلى زوجها عند أبي حنيفة، وأجازها ذلك. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤١.

(٤) سقط من ي: لا إلى.

(٥) سقط من ي: لا إلى.

(٦) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ١٢٢. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٥٠. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٦٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٣٨٠. وَالنُّفَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٥٣٦.

(٧) سقط من ي: صرفها.

(٨) (ويوجب) أَبُو يُوسُفَ (إعادتها آخرًا) أي: في قوله الآخر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤١.

(٩) سقط من ي: دفع على.

(١٠) ي: يجعل.

(١١) س، غ، ف: في.

● ونجيز نقلها إلى مسافة القصر بكَرَاهَةٍ، إِلَّا لِقَرِيبٍ أَوْ<sup>(١)</sup> أَحْوَجٍ.

ويحرم سؤال<sup>(٢)</sup> من له قوت يومه، وما يقيه الحرَّ والبرد، لا الأخذ<sup>(٣)</sup>.

### باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ

تجب<sup>(٤)</sup> على حرٍّ، مُسْلِمٍ، مَالِكٍ قَدَرَ نَصَابٍ، فاضل عن حوائجه الأصلية، صُبَحَ يوم الفطر عندنا، لا على من يملك ما زاد على<sup>(٥)</sup> قوت يومه لنفسه وعياله بدخول ليلته، عن نفسه، وطفله الفقير، وعَبْدِهِ لِلْخِدْمَةِ، وَمُدَبَّرِهِ، وَأُمٍّ وَلَدِهِ، ولو كفاراً عندنا، ● وعن طفله الغني من ماله، وخالفنا وألحقه<sup>(٦)</sup> بالفقير، لا عن زوجته، وولده<sup>(٧)</sup> الكبير وإن لزمه نفقته، وعبد تجارة، وآبق، ومُشْتَرِكٌ<sup>(٨)</sup>، عندنا، وكذا عبيد مشتركة<sup>(٩)</sup>.

وأوجبنا عن<sup>(١٠)</sup> الصَّحَّاحِ فِي الْمَشْهُورِ، وقيل: لا<sup>(١١)</sup>،

(١) ف: أو إلى قوم.

(٢) ي: السؤال على.

(٣) ي: الأخذ، والله أعلم.

(٤) غ: يجب.

(٥) سقط من غ: على.

(٦) (وخالفنا وألحقه) مُحَمَّدٌ وَزُقَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٣.

(٧) ن: وعن ولده.

(٨) ف: كتب (مُشْتَرِكٌ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٩) سقط من ي: مشتركة.

ن: كتب (مُشْتَرِكَةٌ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(١٠) ي: على.

(١١) سقط من غ، ي: وقيل: لا.

س، ن، ف: كتب (وقيل: لا) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

وَالصَّحِيحُ<sup>(١)</sup> وَجُوبُهَا حَيْثُ هُوَ كَمَا اخْتَارَهُ<sup>(٢)</sup>.

وَيَرْجِعُ<sup>(٣)</sup> إِلَى وَجُوبِهَا<sup>(٤)</sup> حَيْثُ هُمْ كَالزَّكَاةِ.

وَجَعَلْنَاهَا فِي الْمَبِيعِ<sup>(٥)</sup> بِالْخِيَارِ<sup>(٦)</sup> عَلَى مَنْ يَصِيرُ لَهُ، لَا عَلَى ذِي الْخِيَارِ<sup>(٧)</sup>.

وَأَوْجِبُ<sup>(٨)</sup> وَاحِدَةً، لَا ثَنَيْنِ<sup>(٩)</sup> بَدَعُوا هُمَا وَلَدَ<sup>(١٠)</sup> أُمْتَهُمَا.

● وَقَدَّرْتُ بِصَاعٍ<sup>(١١)</sup> مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ سَوِيْقَةٍ<sup>(١٢)</sup>، وَيُجْزَى<sup>(١٣)</sup> نِصْفُهُ مِنْ بُرٍّ أَوْ

دَقِيقَةٍ عِنْدَنَا.

(١) (وَالصَّحِيحُ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٣.

(٢) (اخْتَارَهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٣.

(٣) (وَيَرْجِعُ) أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٣.

(٤) ي: (أَنَّهُ) بَدَلًا مِنْ (وَجُوبِهَا).

(٥) ي: الْبَيْع.

(٦) ن: بِخِيَار.

(٧) س: الْحَال.

(٨) (وَأَوْجِبُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٣.

(٩) (لَا ثَنَيْنِ) كَمَا أَوْجِبُ أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٣.

(١٠) غ: وَوَلَدَ وَلَدَ.

(١١) الصَّاعُ: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: خَمْسَةُ أَرْطَالٍ

وِثْلُ ثَلَاثِ رِطْلٍ. / الْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٥٣. وَعَلَّقَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ

عَبْدَ الرَّزَّاقِ الْمَهْدِيُّ بِقَوْلِهِ: الرِّطْلُ الْعِرَاقِيُّ يَسَاوِي ٤٦٤ غَرَامَ.

(١٢) السَّوِيقُ: طَعَامٌ يُتَّخَذُ مِنْ مَدْقُوقِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنِّي سَاقَهُ فِي الْحَلْقِ. وَجَمْعُهُ:

أَسْوِيقَةٌ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مَادَّةُ (سَاقُ) ص ٤٥٨.

(١٣) غ: يُجْزَى.

- وَالزَّيْبُ كَالْبُرِّ أَوْ كَالْتَّمْرِ<sup>(١)</sup>، وَبِهِ قَالَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.  
وَهُوَ ثَمَانِيَّةُ أَرْطَالٍ عِنْدَنَا، وَيُقَدَّرُهُ<sup>(٢)</sup> بِخَمْسَةِ وَثَلثٍ.  
● وَيَجُوزُ دَفْعُ هَذِهِ، وَالْمَنْذُورِ، وَالْكَفَّارَةِ، لِذِمِّيٍّ، عِنْدَنَا، وَيَتَرَدَّدُ فِيهِ<sup>(٣)</sup>.  
وَيَسْتَحِبُّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ.  
وَلَا تَسْقُطُ بِالتَّأَخِيرِ فِي الْأَصَحِّ، وَإِنْ افْتَقَرَ.  
وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا.  
وَأَخَذَ<sup>(٤)</sup> وَاحِدًا مِنْ جَمْعٍ، وَدَفَعَ وَاحِدَةً<sup>(٥)</sup> لْجَمْعِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا<sup>(٦)</sup>.

- (١) (وَالزَّيْبُ كَالْبُرِّ) فِي تَقْدِيرِهِ بِنِصْفِ صَاعٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، لَتَقَارِبِهَا فِي الْأَكْلِ بِجَمِيعِ الْأَجْزَاءِ (أَوْ) هُوَ (كَالتَّمْرِ) فِي أُخْرَى عَنْهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٤.  
(٢) (وَيُقَدَّرُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٤.  
(٣) (وَيَتَرَدَّدُ فِيهِ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٤٥.  
(٤) غ: وَيَجُوزُ أَخْذُ.  
(٥) غ، ي: وَاحِدًا.  
(٦) ي: فِيهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: تَحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥١٠. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٢٨١. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٣٨٧. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهَا الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٢٧٠. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٥٤٤.

كِتَابُ الصَّوْمِ<sup>(١)</sup>

وَحُدَّ<sup>(٢)</sup> بترك الأكل والشرب والجَمَاع، من الصبح إلى الغروب، بِنِيَّة<sup>(٣)</sup> من أهله<sup>(٤)</sup>.

وَفُرِضَ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ<sup>(٥)</sup> عاقل بالغ، أداءً، وقضاءً، والكفارات<sup>(٦)</sup>،

(١) الصَّوْمُ: لُغَةً ترك الإنسان الأكل وإمساكه عنه، ثم جُعِلَ عبارةً عن هذه العبادة المخصوصة. ومن مجازة: صام الفرس على آريّة: إذا لم يكن يعتلف. ومنه قول النابغة:

خَيْلٌ صِيَامٌ وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ      تحت العجاج وأخرى تَعْلُكُ اللَّجْمَا

المُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (صوم) ص ١٥٧.

(٢) ي: حد.

(٣) ي: بنيته.

سقط من غ: بنية.

س، ف: (بنيته)، وكتبها بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٤) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ١ ص ٣١٢. وَكَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٢٧٨.

وانظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٥٦. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٥٢١ و ٥٣٧. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ٧٥ و ٩٠. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب العناية ج ١ ص ٥٥٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُتَقَيُّ ج ١ ص ٢٣٠. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٣٧١. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ١٩٤.

(٥) ي: مسلم حر.

(٦) غ: والكفارة.

ي: وصوم الكفارات.

وكذا المندور، في الأظهر<sup>(١)</sup>.

وحرّم صوم العيدين، وأيام التشريق، ويتنفل فيما سواها<sup>(٢)</sup>.

وشُرط لوجوب أدائه الصحة والإقامة، ولصحته<sup>(٣)</sup> الطهارة من الحيض ●  
والنفاس لا الجنابة.

نسخة م  
لوحة  
١٤٦

ولكل<sup>(٤)</sup> يوم نيّة، ولم يكتفوا لکله<sup>(٥)</sup> بواحدة<sup>(٦)</sup>.

ولا يجب تعيينه<sup>(٧)</sup> من الليل<sup>(٨)</sup> عندنا.

فِيَصَحَّ<sup>(٩)</sup> بِنِيَّتِهِ<sup>(١٠)</sup>، وبمطلقها<sup>(١١)</sup>، وبِنِيَّةِ النَّفْلِ<sup>(١٢)</sup>،

(١) انظر: الاختيار ج ١ ص ٣٩٤.

(٢) س، ف: (ويتنفل فيما سواهما) وكتبها بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ: ويتنفل فيما سواها.

(٣) س، ف: كتب (لصحته) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ: لصحته.

(٤) س، غ: وشُرط لكل.

(٥) غ: أكله.

سقط من ي: لکله.

(٦) ي: بواحدة للشهر.

(٧) س، غ، ف: تعيينه الحاضر.

(٨) س، ف: كتب (من الليل) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ: من الليل.

(٩) س، غ، ف: ويصح.

(١٠) سقط من س، غ، ف: بنيته.

(١١) س، غ، ف: بمطلقها.

(١٢) س، ف: التنفل.

و<sup>(١)</sup> واجب آخر، من الغروب إلى ما قبل نصف النهار فقط، وقيل: إلى ما قبل<sup>(٢)</sup> الزوال.  
والنذر المعين بغير الأَخِيرَةِ، والقَضَاء والكفارة، والنَّذر المطلق بنيته<sup>(٣)</sup> من الليل.  
وما شرطوا للنفل<sup>(٤)</sup> بيئاتاً، فنَجِيزه بها وقت نية الفرض لا بعده.  
وفضل صوم رَمَضَانَ لمسافر لا يضره، وله صوم واجب آخر فيه<sup>(٥)</sup>.  
وأوقعاه عن رَمَضَانَ، كما لو نوى نفلاً ❶ أو مريض واجباً<sup>(٦)</sup>، على الأصح فيها.  
وكمّن جهله<sup>(٧)</sup> فنوى غيره.

ويثبت برؤية هلاله، أو بعد شَعْبَانَ ثلاثين إن غُم<sup>(٨)</sup>.  
ونجيز صوم يوم الشك تطوّعاً<sup>(٩)</sup>، ولو بلا سبب<sup>(١٠)</sup>.

(١) ف: كتب (الواو) بالأسود، فأوهم أنها من البرّهان.

(٢) سقط من غ: ما قبل.

(٣) غ، ن: بنية.

(٤) ف: للنفل.

(٥) (واجب آخر فيه) أي: في رَمَضَانَ، عند أبي حنيفة. / البرّهان للطّرْبُلُسِيّ، نسخة م، لوحة ١٤٦.

(٦) غ، ي: واجب.

(٧) غ: جهل.

(٨) الكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَاب للميدانيّ ج ١ ص ١٥٥. والفتاوى الحانيّة ج ١ ص ١٩٦.  
والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٣١٣. والاختيار ج ١ ص ٤٠٣. وكُنْز  
الدقائق وشرحه تبيين الحقائق ج ١ ص ٣١٦. وكُنْز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٢  
ص ٢٨٣. ومُلْتَقَى الأَبْحُر وشرحاه مَجْمَعُ الأَنْهَر والدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٢٣٨. والفتاوى  
الهنديّة ج ١ ص ١٩٧.

(٩) الجامع الصّغير لمحمد بن الحسن وشرحه النَّافِع الكبير ص ١٣٧. والهداية وشرحها فتح  
القدير والعناية ج ٢ ص ٣١٤. والاختيار ج ١ ص ٤٠٥.

(١٠) غ: أسباب.

ولو رأى هِلَالَ رَمَضَانَ، أو الفطر، ورُدَّ قوله، صام، فإن أفطر<sup>(١)</sup> قضى، ولا كفارة عليه<sup>(٢)</sup> في الصَّحِيح.

وأثبتوه<sup>(٣)</sup> بقولِ عَدْلٍ إن اعتل المطلع.

● ولم نشترط فيه الذكورة والحرية.

وشرط للفطر حُرَّان<sup>(٤)</sup> أو حُرٌّ وحُرَّتَان.

والأضحى كالفطر في ظاهر الرواية.

وإلا فبجمع<sup>(٥)</sup> عَظِيمٍ للكل، والاكتفاء باثنين<sup>(٦)</sup> رِوَايَةً<sup>(٧)</sup>، والأصح تفويضه إلى الإمام.

ويجعل<sup>(٨)</sup> المرئي قبل الزوال للماضية، وهما<sup>(٩)</sup> للمستقبل.

وإذا<sup>(١٠)</sup> ثبت في بلد لزم سائر الناس، وقيل: يختلف<sup>(١١)</sup> باختلاف المَطَالع.

(١) س: فإذا فطر.

(٢) سقط من غ: عليه.

(٣) غ، ف: ويثبتوه.

(٤) سقط من ف: حران.

(٥) ي: (وإن لم يعتل فجمع) بدلاً من (وإلا فبجمع).

(٦) ي: بالاثنتين.

(٧) (رِوَايَةً) عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٨.

(٨) (ويجعل) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٨.

(٩) (وهما) أي: أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٨.

(١٠) ف: فإذا.

(١١) ف: تختلف.



وأجاز<sup>(١)</sup> الفطر بعد صوم<sup>(٢)</sup> ثلاثين بقول عدل كعدلين<sup>(٣)</sup>.

### باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

لم يوجبوا القضاء على من أكل، أو شرب، أو جامع، ناسياً<sup>(٤)</sup>، أو أنزل بإدامة نظر أو فكر<sup>(٥)</sup>.

كما لو دخل حلقه غبار، أو ذباب<sup>(٦)</sup>، أو طعم الأدوية، أو ادهن، أو اكتحل، أو قبل، أو لمس، أو احتجم، أو نام<sup>(٧)</sup> فاحتلم<sup>(٨)</sup>، أو أصبح جنباً، أو اغتاب، أو نوى الفطر، أو ذرعه القيء<sup>(٩)</sup> ملاً فاه<sup>(١٠)</sup>، ويوجبه<sup>(١١)</sup> إن عاد، وخالفه<sup>(١٢)</sup>، وهو الصحيح.

(١) (وأجاز) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٨.

(٢) سقط من س: صوم.

(٣) ي: كعدلين، والله أعلم.

(٤) الأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ٢ ص ١٥٠. والجامع الصَّغِير لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه لابن

مَازَة ص ٢٣٢. والفتاوى الخَانيَّة ج ١ ص ٢٠٧. وكُنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الحَقَائِق ج ١

ص ٣٢٢. والدَّر الْمُخْتَار وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ٢ ص ٣٩٤.

(٥) ي: (النظر أو الفكر) بدلاً من (نظر أو فكر).

(٦) تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥٤٠.

(٧) س: كتب (نام) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

سقط من غ، ي: نام.

(٨) غ، ي: احتلم.

(٩) س، غ، ي، ف: قيء.

انظر: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٣١٩. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥٤٥.

(١٠) ن: كتب (فاه) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

(١١) (ويوجبه) أَبُو يُوسُف، أي: الْقَضَاء. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(١٢) (وخالفه) مُحَمَّد، فلم يوجبه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٤٩.

ويشترط<sup>(١)</sup> في التعمد امتلاء الفم، واكتفى<sup>(٢)</sup> بالتعمد، وهو الظاهر.

ويجب على من ابتلع حصاة، أو حديدًا، أو احتقن، أو استعط، أو أقطر في أذنه دواء أو ماء<sup>(٣)</sup> في الأصب، أو أفطر بظن بقاء الليل أو حدوثه فاسد في الطلوع أو الغروب<sup>(٤)</sup>، أو دخل حلقه ثلج أو مطر في الأصب، أو جامع مكرهاً، أو ابتلع نحو سمسمة من خارج بلا مضغ، وكذا مداواة جائفة<sup>(٥)</sup> أو آمة<sup>(٦)</sup> بدواء رطب<sup>(٧)</sup>، ونفياه<sup>(٨)</sup>.

وأوجبناه على نائم صب في حلقه ماء، ونائمة<sup>(٩)</sup> وطئت، ولم نسقطه.

وطردناه في متطوعة أفطرت ثم حاضت<sup>(١٠)</sup>.

(١) (ويشترط) أبو يوسف للفساد. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(٢) (واكتفى) محمد. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(٣) الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٣٣٠. والاختيار ج ١ ص ٤١٠. وكنز الدقائق وشرحه رمز الحقائق ج ١ ص ١٣٩. وملتقى الأبحر وشرحه مجمع الأنهر والدّر المنتقى ج ١ ص ٢٤٠.

(٤) سقط من س، غ، ف: فاسد في الطلوع أو الغروب.

(٥) الجائفة: الطعنة التي بلغت الجوف أو نفذته. وفي الأكمل: الجائفة ما يكون في اللبة والعانة، ولا تكون في العنق والحلق، ولا في الفخذ والرجلين. / المغرب للمطري، مادة (جوف) ص ٦١.

لأن عظم الفخذ لا يعد مجوفاً. / المصباح المنير، مادة (الجوف) ص ١١٥.

(٦) الآمة: أممته بالعصا أمماً، من باب طلب، إذا ضربت أم رأسه، وهي الجلدة التي تجمع الدماغ، وإنما قيل للشجة آمة ومأمومة على معنى ذات أم. / المغرب للمطري، مادة (أمم) ص ٢١.

(٧) (رطب) مفسدة عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(٨) (و) أبو يوسف ومحمد (نفياه) أي: الفساد. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(٩) سقط من غ: نائمة.

ف: كتب (نائمة) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(١٠) المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٣٣٥.

ونوجه بدخول ماء المضمضة والاستنشاق، وإن لم يبالغ.  
ويوجه<sup>(١)</sup> بالإقطار في<sup>(٢)</sup> إحليله، كالإقطار<sup>(٣)</sup> في قبيلها، على الأصح<sup>(٤)</sup>.  
وبالنزع لطلوع الفجر، وخالفه<sup>(٥)</sup>.

● ونفيها لو نزع لتذكره، أو أكل ما دون الحمصة من بين أسنانه.

وكره ذوق شيء ومضغُه بلا عذر، ومضغُ  
عَلَيْكَ<sup>(٦)</sup>، لا كحل، ودهن شارب، وقُبْلَة آمِن<sup>(٧)</sup>، وكذا

(١) (ويوجهه) أبو يوسف، أي: القضاء. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(٢) ف: إلى.

(٣) س: كإقطار.

غ: كإقطار.

(٤) ي: الصحيح.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه للباب للميداني ج ١ ص ١٥٨. وثُخفة الفقهاء ج ١  
ص ٥٤٤. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٣٤٤.

(٥) ي: وخالفه فيه.

(وخالفه) محمد، وهو ظاهر المذهب. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٤٩.

(٦) غ: عليك.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه للباب للميداني ج ١ ص ١٥٨. والمبسوط للسرخسي  
ج ١ ص ٣٤٦. وثُخفة الفقهاء ج ١ ص ٥٦٢.

(٧) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه للباب للميداني ج ١ ص ١٥٧. والمبسوط للسرخسي  
ج ١ ص ٣٢٠. والفتاوى الخانية ج ١ ص ٢٠٤. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢  
ص ٣٤٥. والاختيار ج ١ ص ٤١٥. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ١ ص ٣٣٠.  
وكنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ١ ص ٣٠١. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ  
وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٤٧. والفتاوى الهندية ج ١ ص ١٩٨.

المباشرة<sup>(١)</sup>، في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ.

ولا نكره السَّوَاكَ آخرَ النهار، ولا كرهوا الرُّطْبَ منه، ويكره<sup>(٢)</sup> المبلول بالماء<sup>(٣)</sup>.

قيل<sup>(٤)</sup>: والمَضْمَضَةُ لغير الوُضُوءِ<sup>(٥)</sup>، والاستِنْشَاقُ<sup>(٦)</sup>، والَاغْتِسَالُ، والتلفف بثوب مُبْتَلٍ<sup>(٧)</sup> للتَّبَرُّدِ<sup>(٨)</sup>، مكروه<sup>(٩)</sup>. وينفيها<sup>(١٠)</sup>، وبه يفتي.

ويستحب السُّحُورُ، وتَأْخِيرُهُ، وصيام الأيام البِيضِ<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: المباشرة الفاحشة.

(٢) (ويكره) أبو يُوسُفَ السَّوَاكَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٠.

(٣) تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥٦٣. والْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٢٠٤. والْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ١٩٩.

(٤) ي: وقيل.

(٥) ي: عبارة (قيل: والمَضْمَضَةُ لغير الوُضُوءِ) تأخرت بعد قوله (وبه يفتي) الآتي.

(٦) ي: وكذا الاستنشاق.

(٧) س، ي: مبلول.

(٨) سقط من س: للتبرد.

(٩) سقط من ي: مكروه.

(١٠) (وينفيها) أبو يُوسُفَ، أي: الكراهة. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٠.

(١١) الأيام البِيض: اختلفوا في تحديد الأيام البِيض على أقوال:

القول الأول: الأيام البِيض هي: الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، من كل شهر.

وهو قول الجُمهُور. / نِيلُ الْأَوَطَار ص ٨٨٤.

وهذا القول في: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٤٦٢. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٢ ص ٧٨.

والْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٢٠٥. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْكَمَالِ بْنِ الْهَمَام ج ٢ ص ٣٠٣ و ٣٥٠.

وفتح باب العِنَايَةِ ج ١ ص ٥٨٠. والْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ٢٠١ نَقْلًا عَنْ قَاضِيخَانَ. وَرَدَ

الْمُحْتَار ج ٢ ص ٣٧٥.

بدليل:

.....

١- عن ابن مِلْحَانَ الْقَيْسِيِّ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة. قال: وقال: هو كهيئة الدهر. بهذا اللفظ في:

سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ: أول كتاب الصوم، ٦٨ باب في صوم الثلاث من كل شهر، رقم ٢٤٤٩، ج ٤ ص ١٠٩. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة ابن مِلْحَانَ الْقَيْسِيِّ، وهو عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قَتَادَةَ، وَخَرَّجَهُ.

وبلفظ: (هو كصوم الدهر)، أو (كهيئة صوم الدهر)، في:

سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ: أبواب الصيام، ٢٩ باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر، رقم ١٧٠٧، ج ٢ ص ٦٠٥. قال الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة ابن مِلْحَانَ.

٢- عن أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ.

بهذا اللفظ في:

سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ: أبواب الصوم، ٥٤ باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر، رقم ٧٧١، ج ٢ ص ٢٨٧. قال التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَخَرَّجَهُ.

**القول الثاني:** الأيام البيض هي: الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، من كل شهر.

وَرَدَّهُ الشُّوْكَانِيُّ بِقَوْلِهِ: وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ يَرِدُ ذَلِكَ. / تَيْلُ الْأَوْطَارِ ص ٨٨٤.

**القول الثالث:** الأيام البيض هي: الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، من كل شهر. / الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٤٦٢.

وُسَمِّيَتِ الْأَيَّامُ الْبَيْضُ بَيْضًا، لَطُلُوعِ الْقَمَرِ فِي لَيَالِيهَا مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ، فَكَانَ اللَّيْلُ يَسْتَوِي بِالنَّهَارِ فِي الْبَيَاضِ. / الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٤٦٢.

والاثنين، والخميس<sup>(١)</sup>، ويوم عاشوراء مع يوم قبله أو بعده.

● ولم يكرهوا إِتِّبَاعَ الفطر بست من شَوَّال.

نسخة م  
لوحة  
١٥١

وكره أفراد الجمعة، أو السبت، أو النَّيْرُوزُ<sup>(٢)</sup> والمِهْرَجَانُ<sup>(٣)</sup> به<sup>(٤)</sup>، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ

عادته<sup>(٥)</sup>.

أَوْ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ ضَوْءِ الْهَلَالِ، وَشِدَّةِ الْبَيَاضِ. / رَدَّ الْمُحْتَارِ ج ٢ ص ٣٧٥ نَقْلًا عَنْ الْأُمْدَادِ.

(١) سقط من س: والاثنين والخميس.

(٢) النَّوْرُوزُ، أَوْ النَّيْرُوزُ (بِالْفَارِسِيَّةِ): الْيَوْمُ الْجَدِيدُ، وَهُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ السَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةِ، وَيُوَافِقُ الْيَوْمَ الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ مَارَسٍ مِنَ السَّنَةِ الْمِيلَادِيَّةِ. وَعِيدُ النَّوْرُوزِ أَوْ النَّيْرُوزِ أَكْبَرُ الْأَعْيَادِ الْقَوْمِيَّةِ لِلْفَرَسِ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مَادَّةُ (النَّوْرُوزُ) ص ١٠٢.

(٣) ف: أَوْ الْمِهْرَجَانِ.

الْمِهْرَجَانُ: عِيدٌ لِلْفَرَسِ، وَهِيَ كَلِمَتَانِ: مِهْرَ وَزَانِ حِمْلٍ، وَجَانُ. لَكِنْ تَرَكِبْتَ الْكَلِمَتَانِ حَتَّى صَارَتَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَمَعْنَاهَا: مَحَبَّةُ الرُّوحِ. وَفِي بَعْضِ التَّوَارِيخِ كَانَ (الْمِهْرَجَانُ) يُوَافِقُ أَوَّلَ الشَّتَاءِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ عِنْدَ إِهْمَالِ الْكَبْسِ، حَتَّى بَقِيَ فِي الْخَرِيفِ، وَهُوَ الْيَوْمُ السَّادِسُ عَشَرَ مِنْ مَهْرَمَاهُ، وَذَلِكَ عِنْدَ نُزُولِ الشَّمْسِ أَوَّلَ الْمِيزَانِ. / الْوَصْبَاحُ الْمُثْنِيرُ، مَادَّةُ (الْمِهْرَجَانِ) ص ٥٨٣.

وَفِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ: هُوَ احْتِفَالُ الْاِعْتِدَالِ الْخَرِيفِيِّ، وَهِيَ كَلِمَةٌ فَارِسِيَّةٌ مَرْكَبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ: الْأَوَّلَى: مِهْرٌ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الشَّمْسُ. وَالثَّانِيَّةُ: جَانُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: الْحَيَاةُ أَوْ الرُّوحُ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مَادَّةُ (الْمِهْرَجَانِ) ص ٩٤٥.

(٤) سقط من ن: به.

(٥) ي: عادته، والله الموفق.

بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ٧٩ و ١٠٥.

## فصل فيما يوجب الكفارة

تجب <sup>(١)</sup> الكفارة على <sup>(٢)</sup> صائم أكل <sup>(٣)</sup> أو شرب في رَمَضَانَ <sup>(٤)</sup> عمدًا، من جنس ما يُتَغَذَّى به، أو يتداوى <sup>(٥)</sup>، ككفارة الظَّهَار <sup>(٦)</sup>.

ولا نخصها بالإيلاج <sup>(٧)</sup> في أحد السَّبِيلَيْن عمدًا.

وكفت عندنا واحدة <sup>(٨)</sup> عن وطأت لم يتخلل بينها تكفير، ولو في رَمَضَانَيْن، على الصَّحِيح، وإن تخلل لا، في ظاهر الرواية.

وتجب على المطاوعة عندنا.

● وتسقط لو طرأ حيض، أو نفاس، أو مرض مبيح.

وما أسقطناها عن سوفر به كرهاً بعد لزومها، في ظاهر الرواية.

ولا تجب على من سافر بعد <sup>(٩)</sup> الفجر ثم أفطر.

ولا على من أنزل فيها دون الفرج، أو أفسد صوم غير رَمَضَانَ.

(١) سقط من ف: تجب.

(٢) سقط من ي: تجب الكفارة على.

(٣) ي: (إذا أكل الصائم) بدلاً من (صائم أكل).

(٤) ف: كتب (رَمَضَانَ) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) ي: يتداوى، لزمه مع القضاء وكفارة.

(٦) كنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٢ ص ٢٩٧. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ١ ص ٥٦٨. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ٢ ص ٤١٢.

(٧) س: بإيلاج.

(٨) ي: (واحدة عندنا) بدلاً من (عندنا واحدة).

(٩) غ: بعد طلوع.

وكذا حكم من أكل عامداً بعد أكله ناسياً، وإن علم ببقاء الصوم، في ظاهر الرواية.

أو أفطر بعدما أصبح بلا نية، ولو بعدها<sup>(١)</sup>، وأوجباها عليه فيهما.

وعلى من أفطر في وقتها، ولو قبلها<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن نوى، ونفيناها لو أفطر بعد

فوتها.

ولو ظن أن الحجامة<sup>(٣)</sup> ونحوها<sup>(٤)</sup> مفطرة فتعمده بعدها<sup>(٥)</sup> قضى وكفر، إلا إذا

أفتاه به فقيه، أو سمع الحديث ولم يعرف تأويله على المذهب، وتجب إن عرف.

ولا كفارة على من أفطرت خوفاً<sup>(٦)</sup> على نفسها من الخدمة<sup>(٧)</sup>.

### فصل في العوارض<sup>(٨)</sup>

يجوز الفطر لمسافر، ومريض، والمبيح منه<sup>(٩)</sup> خوف ازدياده

(١) (ولو بعدها) أي: بعد نيته في وقتها، عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلسي، نسخة م، لوحة ١٥٢.

(٢) سقط من س، ي: ولو قبلها.

(٣) الحجامة: هي امتصاص الدم بالمحجم. والحجام: هو الذي يعالج المريض بالحجامة. /  
المُعْجَمُ الوَسِيطُ، مادة (حَجَم) ص ٢٠٢.

(٤) سقط من غ: ونحوها.

(٥) ي: (فأكل) بدلاً من (فتعمده بعدها).

(٦) ي: لخوف.

(٧) ي: الخدمة، والله أعلم.

(٨) العوارض: هي جمع عارض، والمراد به هنا: ما يحدث للإنسان مما يبيح له عدم الصوم، أي:

الأعذار المبيحة للفطر. قال ابن عابدين: وهي تسع نظمها بقولي:

وعوارض الصوم التي قد يُغْتَفَرُ	للمرء فيها الفطر تسع تُسْتَطَرُّ
حَبَلٌ وإِرْضَاعٌ وإِكْرَاهٌ سَقَرٌ	مَرَضٌ جِهَادٌ جَوْعُهُ عَطَشٌ كِبَرٌ

رَدُّ الْمُحْتَار ج ٢ ص ٤٢١. وانظر: حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ج ١ ص ٣٣٣.

(٩) سقط من ي: منه.



بالصوم<sup>(١)</sup>، وقالوا: عجزه عن القيام في الصلاة.

فإن أفطرا<sup>(٢)</sup>، وماتا على حالهما، لا شيء عليهما، وإلا قضا بقدر الصحة والإقامة بلا شرط ولاءٍ.

وإن<sup>(٣)</sup> لم يقضيا حتى مرضا لزمهما الإيصاء.

ويطعم وليهما لكل يوم كالفطرة من الثلث بوصية عندنا لا من كلها مطلقاً، ولا نجيز له الصوم عنه.

● فإن جاء رَمَضانَ قَدَمَهُ<sup>(٤)</sup> على القِضاء.

ولا تجب فدية بالتأخير عندنا.

ولحامل، ومرضع، خافتا على النفس<sup>(٥)</sup>، وتقضيان<sup>(٦)</sup> فقط.

وشَيْخُ فَانٍ، وتلزمه<sup>(٧)</sup> الفدية<sup>(٨)</sup>.

لا لمسافر قدم وقت النية، وإن نوى الفطر قبله.

(١) (بالصوم) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٢.

(٢) ف: أفطر.

(٣) ي: فإن.

(٤) ي: قدم.

(٥) ي: النفس أو الولد.

(٦) س: ويقضيان.

(٧) غ: ويلزمه.

(٨) الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٥٩-١٦٠. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٣٥٦. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٤١٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٠٨. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٥٨٢. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحاه مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُنْتَقَى ج ١ ص ٢٥٠.

- ولا لمتطوع<sup>(١)</sup> بلا عذر في الظَّاهِر، والضيافة منه في الأظهر.
- ولو بلغ صبي أو أسلم كافر، أمسك بقية يومه ولا يقضي، وإن<sup>(٢)</sup> كان<sup>(٣)</sup> قبل الزوال، في الصَّحِيح<sup>(٤)</sup>، وقيل: يوجهه<sup>(٥)</sup>.
- ويقضي بإغماء سوى يوم حدث في ليلته<sup>(٦)</sup>، ولو استوعب الشهر قضاؤه<sup>(٧)</sup>، ونفوه إن<sup>(٨)</sup> استوعبه الجنون.
- وألزمناه بالقضاء لو أفاق بعضه، ولم نسقطه، إلَّا في الأصلي، على الأصح.
- ويجب التشبه عندنا في الصَّحِيح على مجنون أفاق، ومريض برأ، ومسافر قدم بعد نصف النهار ● أو<sup>(٩)</sup> قبله بعد الإفطار.
- كما يجب على من أكل عمدًا، أو بظن فاسد، أو يوم الشك<sup>(١٠)</sup> ثم ظهر أنه منه<sup>(١١)</sup>.
- 
- (١) ي: المتطوع.
- (٢) س، غ، ي، ف: ولو.
- (٣) سقط من غ، ي: كان.
- ف: كتب (كان) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.
- (٤) الفتاوى الخائنة ج ١ ص ٢١٧. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٣٦٣. والاختيار ج ١ ص ٤٢٠. وكنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٢ ص ٣١٠.
- (٥) (يوجه) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٥٣.
- (٦) غ: ليلة.
- (٧) ف: كتب (قضاؤه) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.
- (٨) ي: (ونفاه لو) بدلًا من (ونفوه إن).
- (٩) ي: و.
- (١٠) ف: كتب (يوم الشك) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.
- (١١) ي: منه، والله أعلم.

## باب المندورات

يلزم<sup>(١)</sup> الوفاء بنَذْرٍ ما، من جنسه واجب مقصود وليس بواجب، وبالعق والاعتكاف فلا يلزم الوُضُوءُ، وعبادة المريض، والواجبات به.

فإن كان مطلقاً وفي به، أو معلقاً بشرط ووجد فكذلك، في ظاهر الرواية<sup>(٢)</sup>. وأجاز<sup>(٣)</sup> الاكتفاء بالكفارة.

ولو قال: إن لَيْسَتْ من غَزَلِكِ فهو هَدْيٌ، فملك قطعاً فغزله ولبس فهو هَدْيٌ<sup>(٤)</sup>، وشرطا ملكه يوم النذر.

وصح نَذْرُ صوم العيدين، وأيام التَّشْرِيقِ<sup>(٥)</sup>، عندنا، في الْمُخْتَارِ، وما أَلْغِيْنَاهُ، ويجب الفطر والقضاء، ويجزيه إن صام مع الحرمة، والشروع فيها غير ملزم، في ظاهر الرواية.

ولو نذر صوم يوم قدوم زَيْدٍ، فقدم بعد فطره، أو فوت وقت النية، يلزمه<sup>(٦)</sup> بقضائه، ونفاه<sup>(٧)</sup>.

وفعل المندور البدني قبل وقته المضاف إليه جائز عندنا، وخالفنا ونفاه<sup>(٨)</sup>، كقبل

نسخة م  
لوحة  
١٥٥

(١) ي: يلزمه.

(٢) (في ظاهر الرواية) عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٤.

(٣) (وأجاز) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٤.

(٤) (ولبس فهو هدي) عند أبي حَنِيفَةَ، ومعنى الهدى هنا: ما يُتَصَدَّقُ به بِمَكَّةَ، لأنه اسم لما يُهْدَى إليها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٤.

(٥) ف: تشریق.

(٦) (يلزمه) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٤.

(٧) (ونفاه) أي: مُحَمَّد وجوب القضاء. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٥.

(٨) (وخالفنا ونفاه) مُحَمَّد وَزُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٥.

شرطه.

وألغينا تعيينه الدرهم والفقير<sup>(١)</sup>.

ولو نذر مريض<sup>(٢)</sup> صوم شهر فمات قبل الصحة لا شيء عليه، وإن صح يوماً ثم مرض لزمه الإيضاء بكله كَنَذَرِ الصَّحِيحِ، وألحقه<sup>(٣)</sup> بالفرض.

وإن نذر أن يصوم جمعة، وأراد اليوم، لزمه وحده<sup>(٤)</sup>، وإلا لزمه سبعة، أو سنة متتابعة أفطر الأيام المنهية وقضاها فقط<sup>(٥)</sup>، وإن أطلقها<sup>(٦)</sup> قضى رَمَضَانَ معها<sup>(٧)</sup>.

أو هذه السنة، أو الشهر، لزمه بآقيهما.

أو الأبد وضعف عنه، أفطر وأطعم كالفرض، واستغفر<sup>(٨)</sup> الله إن عجز عنه<sup>(٩)</sup>.

أو في<sup>(١٠)</sup> الحرّ وعجز، قضاها<sup>(١١)</sup> في القرّ<sup>(١٢)</sup>، أو<sup>(١٣)</sup> متتابعاً لا يجزيه متفرقاً، بخلاف

(١) س: الفقير.

(٢) سقط من ف: مريض.

(٣) (وألحقه) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٥.

(٤) سقط من ي: وحده.

(٥) سقط من ي: فقط.

(٦) ي: طلق.

(٧) ي: (أيضاً) بدلاً من (معها).

سقط من س: أو سنة متتابعة... رَمَضَانَ معها.

(٨) ي: (فإن لم يجد) بدلاً من (واستغفر).

(٩) سقط من ي: إن عجز عنه.

(١٠) ف: في شديد.

(١١) غ: قضا.

(١٢) الْقُرّ: الْبَرْد. / الْقَامُوسُ الْمُحِيط، مادة (القر) ص ٥٩٢.

(١٣) ف: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَان.

عكسه.

أو نذرت صوم سنة معينة، تقضي أيام حيضها أيضاً، وطردناه في غداً أو يوم كذا فحاضت فيه، بخلاف ما لو أضافته إلى أيام حيضها أو فطرها<sup>(١)</sup>.

ولزم<sup>(٢)</sup> بعَلَيِّ المَشِيِّ إلى بيت الله، أو الكَعْبَةِ، حُجَّةً أو عُمَرَةً ماشياً، فإن ركب أراق دماً.

لا بعَلَيِّ الخروج، أو الذهاب إلى بيت الله، أو<sup>(٣)</sup> إلى الصَّفَا، أو المَرْوَةِ.

وكذا حكم<sup>(٤)</sup> عَلَيِّ المَشِيِّ إلى الحَرَمِ<sup>(٥)</sup>، وأوجبا نُسْكَاءً.

ولو نذر حِجْجاً وعلم أن الموت يسبقها لا يلزمه الإيصاء.

أو جرى على لِسَانِهِ نذر صومٍ يومٍ معين<sup>(٦)</sup> من غير نية، أو نواه فقط<sup>(٧)</sup>، أو نواه ونوى أن لا يكون يمينا<sup>(٨)</sup>، كان نذراً، فإن أفطر قضاها، وإن نواه يمينا مع نفي النذر كان يمينا، فإن أفطر كَفَّرَ، وإن<sup>(٩)</sup> نواهها أو نوى اليمين وما نفي النذر، كان نذراً ويمينا،

(١) س، ف: كتب (أو فطرها) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

سقط من غ، ي: أو فطرها.

(٢) ي: ولزمها.

(٣) ي: (والمشي) بدلاً من (أو).

(٤) سقط من ن: حكم.

(٥) (عَلَيِّ المَشِيِّ إلى الحَرَمِ) أو إلى المسجد الحرام، عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٥.

(٦) ي: بعينه.

(٧) سقط من س: فقط.

(٨) س: يمينا أو نواه فقط.

(٩) ف: فإن.

ويجعله<sup>(١)</sup> نذراً في الأول، ويميناً في الثاني.

ويسقط النَّذْرُ بهلاك المندور، والزائد<sup>(٢)</sup> على خمسة في قوله: إِنْ رَزَقَنِي اللَّهُ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَعَلَيْ زَكَاتِهَا عَشْرَةٌ فَمَلِكُهَا، وَعَلَيَّ<sup>(٣)</sup> مِائَةٌ فِي قَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَعَلَيْ أَلْفٍ<sup>(٤)</sup> مِنْ<sup>(٥)</sup> مَالِي، ففعله وهو لا يملك غير مائة في الصَّحِيح، ولا يلزمه شيء إن لم يملك شيئاً. ولا يدخل الدَّيْنُ<sup>(٦)</sup> في قوله: مَالِي أَوْ مَا أَمْلَكَهُ صَدَقَةٌ فِي الْمَسَاكِينِ<sup>(٧)</sup>، ولا يتعين الثُّلُثُ عِنْدَنَا، ولا عَمَمْنَاهُ.

فيختص بجنس مال الزكاة في الأول، وكذا في الثاني، على الصَّحِيح.

ويُدْخَلُ فِيهِ<sup>(٨)</sup> الْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ، وَأَخْرَجَاهَا كَالْخَرَاجِيَّةِ<sup>(٩)</sup>.

● وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ أَمْسَكَ مِنْهُ قُوَّتُهُ.

وَإِذَا مَلَكَ مَا لَا أَخْرَجَ قَدْرَهُ<sup>(١٠)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٥٦

(١) نَذْرًا وَيَمِينًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (وَيَجْعَلُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٥٥.

(٢) ف: وَيَسْقُطُ الزَّائِدُ.

(٣) ي: أَوْ عَلَيَّ.

(٤) ي: أَلْفُ دِرْهَمٍ.

(٥) غ: مِنْهُ.

(٦) غ: الَّذِينَ.

(٧) سَقَطَ مِنْ ن: فِي الْمَسَاكِينِ.

(٨) (وَيُدْخَلُ) أَبُو يُوسُفَ (فِيهِ) أَي: فِي النَّذْرِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٥٥.

(٩) ي: بِخَرَاஜِهَا.

ف: كَتَبَ (الْكَافُ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهُ مِنَ الْبُرْهَانِ.

(١٠) ي: مَوْضِعَ (أَخْرَجَ قَدْرَهُ) بَيَاضَ.

ولو قال: كلما أكلت<sup>(١)</sup> اللَّحْمُ أو شربتُ<sup>(٢)</sup> الماءَ فعَلَيَّْ درهم، لزمه لكل<sup>(٣)</sup> لقمةٍ ونَفَسٍ درهمٌ، لا لكل مَصَّةٍ<sup>(٤)</sup>.

ولا نخص البدنة المطلقة<sup>(٥)</sup> بالإبل، ولا شرطوا فقدانها لجواز البقر، ويخص<sup>(٦)</sup> ذبحها بالحرَم، وقالوا: إن نواه.

ويلغي<sup>(٧)</sup> نذر ذبح ولده كقتله وكذبح<sup>(٨)</sup> أبيه أو أمه<sup>(٩)</sup> أو أمه<sup>(١٠)</sup>.

وأوجبا ذبح شاة في الحرَم، أو أيام النحر في غيره.

وطرده<sup>(١١)</sup> في نفسه وعَبْدِهِ<sup>(١٢)</sup>، وألغياه كصنوه<sup>(١٣)</sup>.

(١) ي: موضع (ولو قال: كلما أكلت) بياض.

(٢) ي: (دونه) بدلاً من (شربت).

(٣) ن: كل.

(٤) ي: موضع (ونفس درهم، لا لكل مصة) بياض.

(٥) سقط من ي: المطلقة.

(٦) ي: (ويجعل) بدلاً من (ويخص).

(ويخص) أبو يوسف. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٥٦.

(٧) (ويلغي) أبو يوسف، ومعه زفر والشافعي. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٥٦.

(٨) غ: وكذا ذبح.

(٩) س، ف: و.

(١٠) ي: موضع (أبيه أو أمه) بياض.

(١١) (وطرده) أي: مُحَمَد وجوب ذبح الشاة. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٥٦.

(١٢) سقط من ي: وعَبْدِهِ.

ف: كتب (وعَبْدِهِ) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(١٣) ي: كصوم.

(كصنوه) أي: أخيه. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٥٦.

والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### باب الاعتكاف<sup>(٢)</sup>

يُسْنُ لَبْثُ فِي مَسْجِدِ بَنِيَّةٍ، عَلَى الْكِفَايَةِ<sup>(٣)</sup>، فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ<sup>(٤)</sup>، وَيَسْتَحِبُّ فِي غَيْرِهِ.

وَأَدَاءُ صَلَاةٍ بِجَمَاعَةٍ أَوْ الْخَمْسِ فِيهِ، شَرْطُ عِنْدَنَا<sup>(٥)</sup>، وَقَالَا: مُسْتَحِبُّ.

وَنَوْجِبُ الصَّوْمَ لِلْمَنْذُورِ، وَلَمْ يَوْجِبُوهُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِلنَّفْلِ.

(١) س، ن، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ: والله أعلم.

(٢) الاعتكاف لغة: افتعال من عَكَفَ إذا دام، من باب طَلَبَ، وَعَكَفَهُ: حَبَسَهُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (عَكَفَ) ص ١٨١.

والاعتكاف شرعاً: هو لبث في مسجدٍ مع الصوم والنية. والمعنى اللغوي موجود فيه مع زيادة. / كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمُزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ١٤٧.

(٣) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٦٢. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٥٦٧. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٣٥٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٠٨. وَالْفَتَاوَى الْخَائِنَةِ ج ١ ص ٢٢١. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٣٨٩. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٤٢٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٣٤٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٢٢. وَالتُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٥٩٢. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٥٥. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٤٤٠. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢١٠.

(٤) غ: كرر (من رمضان).

(٥) (وأداء صلاة) في المسجد (بجماعة) شرط في رواية عن أبي حنيفة (أو) أداء الصلوات (الخمس فيه شرط عندنا) لصحة الاعتكاف في رواية أخرى عنه. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٥٦.



● ويشترط<sup>(١)</sup> له أكثر النهار، واكتفى<sup>(٢)</sup> بساعة، وبه يفتى<sup>(٣)</sup>.

وتعتكف<sup>(٤)</sup> المرأة في مسجد بيتها عندنا.

ومطلق الخروج مفسد<sup>(٥)</sup>، ولو لِعِيَادَةِ مريض، أو صلاة جنازة، أو أداء شهادة، أو<sup>(٦)</sup> كرهاً، إلا لحاجة شرعية كجمعة<sup>(٧)</sup>، أو طبعية كبول وغائط. وقيداه بأكثر اليوم<sup>(٨)</sup>.

ونبطله بوطء الناسي في الأصح كالعامد، ولم يبطلوه بالإنزال من نظر، أو فكر، وبدواعيه<sup>(٩)</sup>، بدونه<sup>(١٠)</sup>.

ويجوز أكله، وشربه، ونومه، ومبايعته<sup>(١١)</sup> فيه.

(١) ي، ف: ويشترط.

(ويشترط) أبو يونسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(٢) (واكتفى) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(٣) ي: ويصح اعتكاف.

(٤) غ: ومفسد.

(مفسد) له عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(٥) ف: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٦) سقط من س: كجمعة.

(٧) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ٢ ص ١٨٣.

ي: بأكثر اليوم، ولا يفسد بصعود المنارة، وإن كان بابها من خارج في ظاهر الرواية، أو غير المؤذن في الصحيح.

(٨) ي: وبالذواعي.

(٩) ي: (بلا إنزال) بدلاً من (بدونه).

انظر: تحفة الفقهاء ج ١ ص ٥٧٢. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ١ ص ٣٥٢. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِّ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَتَقَى ج ١ ص ٢٥٧.

(١٠) ي: (ومبايعته ونومه) بدلاً من (ونومه ومبايعته).

وكره إحصار المبيع، والصمت، والتكلم إلا بخير<sup>(١)</sup>.

ونذر اعتكاف يومين يوجب ليلتيهما<sup>(٢)</sup> عندنا، ويكتفي<sup>(٣)</sup> بالثانية<sup>(٤)</sup> في رواية،  
وندخل الليلة الأولى في نذر أيام كشهري، ونجعله متتابعاً<sup>(٥)</sup> وإن لم يصرح به<sup>(٦)</sup>، في ظاهر  
الرواية.

وإن نوى بالشهر أيامه دون ليليه، لا تصح<sup>(٧)</sup> نيته.

ولو قال: ثلاثين يوماً، ونوى الأيام دونها، صحت.

وإن نوى الليالي لزمته معها.

ويبطل<sup>(٨)</sup> نذر اعتكاف ليلتين، وأوجباهما<sup>(٩)</sup> مع يومين.

ونذره بعد الفجر غير صحيح<sup>(١٠)</sup>، ويلحقه بالصوم<sup>(١١)</sup>.

● ولو نذر اعتكاف رَمَضَانَ فصامه بدونه، يقضيه بصوم مقصود، إلا إذا فاتا

نسخة م  
لوحة  
١٥٨

(١) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٢ ص ٣٩٨. والاختيار ج ١ ص ٤٢٩.

وكنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٢ ص ٣٢٧. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ١  
ص ٥٩٧. والدر المختار وحاشيته رد المحتار ج ٢ ص ٤٤٩.

(٢) ف: ليلتها.

(٣) (ويكتفي) أبو يوسف. / البرهان للطرايس، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(٤) ف: كتب (الباء) بالأسود، فأوهم أنه من البرهان.

(٥) ي: متتابعاً وندخل.

(٦) سقط من ي: به.

(٧) غ: لا يصح.

(٨) (ويبطل) أبو يوسف. / البرهان للطرايس، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(٩) (و) أبو حنيفة ومحمد (أوجباهما). / البرهان للطرايس، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(١٠) (غير صحيح) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايس، نسخة م، لوحة ١٥٧.

(١١) (و) أبو يوسف (يلحقه بالصوم). / البرهان للطرايس، نسخة م، لوحة ١٥٧.

وقضيا معاً، وما قلنا بسقوطه أو بجوازه<sup>(١)</sup> في رَمَضَانَ آخر<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ي: جوازه.

(٢) ي: آخر، والله أعلم.



كِتَاب الْحَجِّ<sup>(١)</sup>

فرض في العُمُر مرة.  
ويختار كونه مضيّقاً لا موسّعاً<sup>(٢)</sup>.

(١) الْحَجُّ لُغَةً: الْقَصْدُ، وَمِنْهُ: الْمَحَجَّةُ: الطَّرِيقُ. قَالَ الْمُخَبَّلُ السَّعْدِيُّ:

يَحُجُّونَ سَبَّ الزُّبْرِقَانِ الْمَزْعُفَرَا

أي: يقصدونه ويختلفون إليه. والسَّبُّ: الْعِمَامَةُ. وَالزُّبْرِقَانُ: لِقَبِ حُصَيْنِ بْنِ بَدْرٍ. وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: الْقَمَرُ. وَقَدْ غَلَبَ الْحَجُّ عَلَى قَصْدِ الْكَعْبَةِ لِلنُّسْكِ الْمَعْرُوفِ. / الْمَغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (حَجَج) ص ٦٤.

وَالْحَجُّ شَرْعاً: هُوَ زِيَارَةُ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الْبَيْتُ شَرَّفَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي زَمَانٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ أَشْهُرُ الْحَجِّ، بِفَعْلٍ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَالْوُقُوفُ مُحَرِّمًا. / كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ١٤٩.

(٢) (وَيُخْتَارُ) أَبُو يُوسُفَ (كَوْنَهُ مَضِيقًا) أَي: إِيجَادُهُ فِي عَامٍ وَجُوبِهِ، وَهُوَ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ (لَا مُوسِعًا) أَي: كَوْنَهُ عَلَى التَّرَاخِيِّ، كَمَا اخْتَارَهُ مُحَمَّدٌ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفُوتَهُ بِالْمَوْتِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٥٨.

وَفِي تَحْفَةِ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٥٧٨:

اختلفت الرواية عن أصحابنا أنه يجب وجوباً موسعاً أو مضيقاً.

ذكر الكرخي أنه يجب على الفور، وكذا كل فرض ثبت مطلقاً عن الوقت، كالكفارات، وقضاء رمضان، ونحوها.

وذكر محمد بن شجاع أنه على التراخي.

وذكر الزجاجي مسألة الحج على الاختلاف، فقال: على قول أبي يوسف: يجب على الفور، وعلى قول محمد: يجب على التراخي.

بشرط حرية، وعقل، وبُلُوغ.

وكذا الصحة في مشهوره لا مشهورهما<sup>(١)</sup>.

● وشرطوا ملك الزاد لمسافة يعتاد حمله لمثلها، والراحلة ولو<sup>(٢)</sup> شَقَّ مَحْمِل، أو<sup>(٣)</sup> رأس زَامِلَةٍ<sup>(٤)</sup> لمسافة القصر، فاضلاً عن مسكنه، وعملاً لا بد منه<sup>(٥)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٥٩

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ الثَّلَجِيُّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ.

وفائدة الخلاف أن من أَخَّرَ الحج عن أول أحوال الإمكان، هل يَأْتِمُ أم لا؟ أما لا خلاف أنه إذا أَخَّرَ ثم أَدَّى في سنة أُخْرَى، فإنه يكون مؤدياً، ولا يكون قَاضِياً، بخلاف العِبَادَاتِ المؤقتة إذا فاتت عن أوقاتها ثم أُدِّيت، يكون قَضَاءً بالإجماع. وهذا حُجَّةٌ مُحَمَّدٌ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وهما يقولان: إنا نقول بالوجوب على الفور، مع إطلاق الصيغة عن الوقت، احتياطاً، فيظهر في حق الآثم، حتى يكون حَامِلاً على الأداء، وبقي الإطلاق فيها وراء ذلك. ف: مشهورها. (١)

(وكذا الصحة) أي: صحة الجوارح شرط عند أبي حَنِيفَةَ (في مشهوره) وهو رَوَايَةٌ عنهما (لا) في (مشهورهما) يعني: أن ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ عنهما وجوب الحج على هُؤُلَاءِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٥٨.

(٢) ف: ولو كان.

(٣) ف: أو كان.

(٤) الزَّامِلَةُ: هي البعير يَحْمِلُ عليه المسافرُ مَتَاعَهُ وطعامه. ومنها قوله: (تَكَازَى شَقَّ مَحْمِلٍ أَوْ رَأْسَ زَامِلَةٍ). / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (زمل) ص ١٢٢، وفي هامشه: الْمَحْمِلُ بوزن الْمَجْلِسِ: وَاحِدٌ مَحَامِلِ الْحَاجِ.

(٥) انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٢٢. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٤١٠. والاختيار ج ١ ص ٤٣٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٣٤. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتْحُ بابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦٠٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذُّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٥٩. وَالذُّرُّ الْمُخْتَارُ

ونفقة عياله إلى حين إيابه، لا إمكان الوُصُول بصنعة تقوم به.

وقدرة على المشي بلا مشقة عظيمة.

وأمن طريق بغلبة السلامة برأ كان أو بحرأ على المفتي به.

وزوج أو محرّم تقيّ، لا مرأة، في مدة سفر، والأظهر أنها شرط لوجوب الأداء،

كملك<sup>(١)</sup> الزاد وغيره وقت خروج أهل بلده<sup>(٢)</sup>.

ولا عبّرة<sup>(٣)</sup> بالنساء الأمينات، ومنع<sup>(٤)</sup> الزوج عندنا.

● وأجزنا وصية صبي بلغ، وكافر<sup>(٥)</sup> أسلم قبل وقته.

### [فروض الحجّ]

وفرض فيه الإحرام، والوقوف بعرفة، وطواف الإفاضة، ولا يضم السعي عندنا.

ووجب الوقوف بالمزْدَلِفَة، ورمي الجمار، والحلق<sup>(٦)</sup>، والسعي بين الصّفا

والمرّوة، وطواف الوداع، والإحرام من الميقات، ومدّ الوقوف بعرفة إلى<sup>(٧)</sup> الغروب،

وكذا الرمي، والحلق، وطواف الزيارة في أيام النحر، وتقديم الرمي على الحلق، ونحر

وحاشيته ردّ المُحتار ج ٢ ص ٤٥٨.

(١) غ: كمل.

(٢) انظر: كنز الدقائق وشرحه لمُنْلا مسكين ج ١ ص ١١٨.

(٣) سقط من س: عبّرة.

(٤) ن: ولا منع.

(٥) ي: أو كافر.

(٦) سقط من ن: ورمي الجمار والحلق.

(٧) سقط من ي: بعرفة إلى.

غ: إلى أمر.

القارن والمتمتع بينهما، وسَنَّاهَا<sup>(١)</sup>.

ويجب الحلق في الحرَم، ● وَيُسْنُهُ<sup>(٢)</sup>، وما وَقَّتْناه بالزمان دون المكان.

والاستقامة في الطواف، والطهارة<sup>(٣)</sup> له، والستر، واجبات عندنا لا شرائط.

وستُذكر<sup>(٤)</sup> سُنَّته وآدابه<sup>(٥)</sup>.

### فصل في وقت الحجِّ ومَوَاقِيتِ الإحرام

يكره تقديم إحرام الحج على أشهره<sup>(٦)</sup>: شَوَّال، وذِي الْقَعْدَةِ، وعشر ذِي الْحِجَّةِ، ولم يكملوه.

وَيُحْرِمُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَنَجْدٍ، وَالْيَمَنِ، مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَذَاتِ عِرْقٍ، وَالْجُحْفَةِ، وَقُرْنٍ، وَيَكْمَلُمُ<sup>(٧)</sup>.

(١) (بينهما) من الواجبات عند أَبِي حَنِيفَةَ (وسناها) أي: حكما بأنها سُنَّة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٠.

(٢) (ويجب الحلق في الحرَم) عند أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (ويسنه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٠-١٦١.

(٣) ف: وكذا الطهارة.

(٤) ي: وستأتي.

(٥) ي: وآدابه، والله أعلم.

(٦) غ: أشهر.

(٧) الكتاب لِلْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٦٥. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٥١٣. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٥٩٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٦٣. وَالْهَدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٤٢٤. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٤٤٠. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦١٨. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحاه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٦٥. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُحْتَار ج ٢ ص ٤٧٤. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٢١.



● وأهل داخل الميقات من الحِلِّ، وأهل مَكَّة للحج من الحرم، وللعُمرة من الحِلِّ.

ويستحب للمار على ميقاتين أو بينهما أن يُحرم من أولهما، وقيل: يجب.  
ونفضل إحرام الآفَاقِيّ<sup>(١)</sup> من دُويرة أهله

المَوَاقِيت: هي المواضع التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان مريداً مَكَّةَ إلا مُحرماً بأحد النُّسُكَيْن، وهي خمسة:

١- ميقات أهل المَدِينَةِ: ذو الحُلَيْفَةِ: وهو موضع على ستة أميال من المَدِينَةِ، وعشر مراحل من مَكَّة، وتُعرف الآن بآبار عَلِيٍّ. (وتبعد عن مَكَّة ٤٥٠ كيلو متراً تقريباً، وتُسمى أَبْيَار عَلِيٍّ).

٢- ميقات أهل العِرَاق: ذات عِرْق: وهو على مرحلتين من مَكَّة. (وتبعد عن مَكَّة ٩٤ كيلو متراً، وهي في الشمال الشرقي لمَكَّة).

٣- ميقات أهل الشَّام: الجُحْفَةِ: وهي على ثلاث مراحل من مَكَّة بقرب رَابِع. (وهي موضع في الشمال الغربي من مَكَّة، قريبة من رَابِع، فَنَابَت عنها. وبين مَكَّة ورَابِع ٢٠٤ كيلو متر).

٤- ميقات أهل نجد: قَرْن المَنَازِل: وهو على مرحلتين من مَكَّة. (تبعد عن مَكَّة ٩٤ كيلو متراً، وهو جبل شرقي مَكَّة يُطَلُّ على عَرَفَات).

٥- ميقات أهل اليَمَن: يَكْلَم: جبل على مرحلتين أيضاً. (بينها وبين مَكَّة ٥٤ كيلو متراً، وهي جبل يقع جنوبي مَكَّة).

الكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَاب للمَيْدَانِيّ ج ١ ص ١٦٥، والمسافات المذكورة بين قوسين هي من هامشه.

(١) الآفَاقِيّ: هو الخارج من المَوَاقِيت.

قال أهل اللُّغَةِ: الآفاق: النواحي، والواحد أَفُق، والنسبة إليه أَفُقِيّ. وأما الآفَاقِيّ فمُنْكَر، فإن الجمع إذا لم يُسَمَّ به لا يُنسب إليه، وإنما يُنسب إلى واحد.

ويمكن أن يُقال: إن الجمع بالاشتهار، وغلبة الاستعمال يأخذ حكم التسمية به، فيجوز

على<sup>(١)</sup> الميقات إذا قدر على اجتباب محظوره بلا تردد، ولم يكرهوه<sup>(٢)</sup>.

ونوجهه للقضاء من الميقات لا من حيث أحرم.

وإذا قصد مكة وتجاوزه بلا إحرام، لزمه دم، فإن دخلها لزمه حج أو عُمْرة أيضاً.

ولم نجز دخولها لمن لم<sup>(٣)</sup> يُردُّ نُسْكَاً بدونه، ولا أباحوه لمن تكررت حاجته، بل لمن في داخله<sup>(٤)</sup>، ولا فاقِي قصد البُستان<sup>(٥)</sup>.

وألزمتنا القارن بعد المجاوزة<sup>(٦)</sup> بدم لا دميين، وأسقطناه بالعود إليه بعد إحرامه، والتلبية في الميقات شرط، وبالعود بعد فساد نُسْكه، وإحرامه منه للقضاء، أو بعد دخولها بلا إحرام لو حج عما عليه في عامه، بخلاف رجوعه بعدما طاف شوطاً، أو حج في غيره.

ولو أحرم صبي أو عبد، فبلغ وعُتِقَ، فمضيا، لم يُجْزَ عن فرضهما، فإن جدده الصبي لفرضه قبل الوقوف<sup>(٧)</sup>، جاز، بخلاف المعتق وإحرامه عن رفيقه المغمى عليه بعد الإحرام لنفسه<sup>(٨)</sup> جائز<sup>(٩)</sup>، وإن لم يأمره، كالطواف به، ورمي الجِمَار بيده، وخصّاه

النسبة إليه بعد ذلك.

ويمكن أيضاً أن يُقال: إن الآفاق ليس بجمع حتى وجب رده في النسبة إلى الواحد، فعن سَيِّبُوهِ أن الأفعال للواحد.

مَجْمَعُ الْأَنْهَرَجِ ١ ص ٢٦٤.

(١) ف: في.

(٢) سقط من ف: ولم يكرهوه.

(٣) سقط من س: لم.

(٤) ي: (داخل الميقات) بدلاً من (داخله).

(٥) ي: البستان، ثم دخلها لحاجة.

(٦) ي: (ولو جاوزه غير محرم ثم قرن ألزمتناه) بدلاً من (وألزمتنا القارن بعد المجاوزة).

(٧) سقط من ي: قبل الوقوف.

(٨) ي: عن نفسه.

(٩) (جائز) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَايُسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٢.

بِإِذْنِهِ<sup>(١)</sup>.

### ○ باب الإحرام<sup>(٢)</sup>

وَإِذَا<sup>(٣)</sup> أَرَدْتَ أَنْ تُحْرِمَ، فَتَوَضَّأْ، وَفُضِّلَ الْغُسْلُ<sup>(٤)</sup>، وَالْبَسُ إِزَاراً وَرَدَاءَ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ، وَتَطَيَّبْ، وَكْرَهَهُ<sup>(٥)</sup> بِمَا تَبْقَى عَيْنُهُ، وَالْأَصَحُّ عَدَمُهَا، وَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَيَسِّرْهُ لِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي، وَلَبَّ دُبْرَ صَلَاتِكَ<sup>(٦)</sup> نَاوِيّاً فِيهَا<sup>(٧)</sup>، وَهِيَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ، وَلَا تَنْقُصُ مِنْهَا، وَزِدْ نَحْوَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

(١) ي: بِالْإِذْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٤٠.

(٢) الإحرام ومحظوراته من تقليم الأظفار، وحلق الشعر،... إلخ، في:

الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ١٥٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ١ ص ٥٩٥ و ٦٠٥. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٤٠. وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلْكَمَالِ بْنِ الْهَمَامِ ج ٢ ص ٤١٠. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٤٤٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١١. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٤٧. وَالنُّفَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦٢٩. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٢٦٨. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٤٨٦.

(٣) س، غ، ن، ف: إِذَا.

(٤) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٢ ص ٥١٩.

(٥) (وَكْرَهَهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٦٣.

(٦) ي: صَلَوَاتِكَ.

(٧) سَقَطَ مِنْ س، غ، ن، ي: فِيهَا.

ولا ينعقد عندنا بالنية وحدها، كالتلبية، فإذا لَبَّيْتَ أو<sup>(١)</sup> سَقَتَ هَدِيًّا ناوياً، فقد أحرمت، فَاتَّقِ الرَّفَثَ، وَالْفُسُوقَ، ● وَالْجِدَالَ، وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ، وَالِدَلَالَةَ عَلَيْهِ، وَمَسَّ طَيْبٍ، وَقَصَّ ظُفْرٍ وَشَعْرٍ، وَحَلَقَهُ، وَلَبَسَ قَمِيصٍ، وَسَرَاوِيلَ، وَعِمَامَةٍ، وَقَلَنْسُوَّةَ، وَقَبَاءَ<sup>(٢)</sup>، وَخُفَيْنَ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدَ نَعْلَيْنِ فَاقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ، وَثَوْبَ مَصْبُوغٍ بَوْرَسٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ زَعْفَرَانٍ<sup>(٤)</sup> أَوْ عُصْفُرٍ<sup>(٥)</sup>، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَسِيلاً لَا يَنْفُضُ، وَتَغْطِيَةَ الرَّأْسِ، وَنَظْرَدَهُ فِي الْوَجْهِ، وَلَمْ يَتَرَدَّدُوا<sup>(٦)</sup>، وَنَمْنَعُ غَسْلَهُمَا بِالْخِطْمِيِّ.

وَيَجُوزُ الْاِغْتِسَالُ، وَدُخُولُ الْحَمَّامِ، وَالِاسْتِظْلَالُ بِالْأُبْنِيَةِ وَالْأَخْبِيَةِ، وَقِتَالُ عَدُوِّ، وَشَدُّ هِمْيَانٍ فِي وَسْطِهِ.

وَلَمْ يَكْرَهُهُ بِمَا فِيهِ نَفَقَةٌ غَيْرُهُ.

وَأَكْثَرُ التَّلْبِيَةِ جَهْرًا عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، وَكَلِمَا عَلَوْتَ شَرَفًا، أَوْ هَبَطْتَ وَادِيًّا، أَوْ لَقِيتَ رَكْبًا، وَبِالْأَسْحَارِ<sup>(٧)</sup>، وَعِنْدَ كُلِّ رُكُوبٍ وَنُزُولٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) ي: و.

(٢) الْقَبَاءُ: ثَوْبٌ يُلْبَسُ فَوْقَ الثِّيَابِ وَيَتَمَنَّقُ عَلَيْهِ، أَي: يُوضَعُ لَهُ نِطَاقٌ، أَي: حِزَامٌ. / هَامِشٌ مُحَقِّقٌ كِتَابُ النُّقَايَةِ وَشَرَحَهَا فَتَحَ بَابَ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٤٢٢ نَقْلًا عَنْ مُعْجَمِ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٣٥٥.

(٣) الْوَرَسُ: بَوِزَنُ الْفُلْسِ، نَبْتٌ أَصْفَرٌ يَكُونُ بِالْيَمَنِ تُتَّخَذُ مِنْهُ الْغُمَرَةُ لِلْوَجْهِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (وَرَس) ص ٢٩٨.

وَالْغُمَرَةُ: طِلَاءٌ يُتَّخَذُ مِنَ الْوَرَسِ. وَقَدْ غَمَرَتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا تَغْمِيرًا، أَي: طَلَّتْ بِهِ وَجْهَهَا لِيَصْفُوَ لَوْنُهَا. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (غَمَر) ص ٢٠١.

(٤) الزَّعْفَرَانُ: زَعْفَرُ الثَّوْبِ: صَبْغُهُ بِهِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (زَعْفَر) ص ١١٥.

(٥) الْعُصْفُرُ: صِبْغٌ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (عُصْفَر) ص ١٨٣.

(٦) غ: وَلَمْ يَتَرَدَّدْ.

(٧) س: وَالتَّلْبِيَةُ بِالْأَسْحَارِ.

(٨) ي: وَنَزُولٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرَحَهُ اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٦٦. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ

## فصل في أفعال الحجَّ والعُمْرَة

ويستحب أن تقول عند دخول مَكَّة: اللهم <sup>(١)</sup> هَذَا حَرَمُكَ ومَأْمَنُكَ، وقلتَ وقَوْلُكَ الحق ومن دخله كان آمناً، اللهم حَرِّم لحمي ودمي على النار، وقِنِي ❶ عذابك يوم تبعث عِبَادَكَ.

وتدخل من باب بني شَيْبَةَ حَافِياً إن لم يضررك، وتقول: بِسْمِ اللَّهِ، وعلى ملة رَسُولِ اللَّهِ، الحمد لله الذي بَلَغَنِي بيته الحرام، اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وأدخلني فيها.

وتقول إذا عاينت البيت: الله أكبر، رَافِعاً يديك، اللهم أنت السَّلَام، ومنك السَّلَام، حِينَا <sup>(٢)</sup> رَبَّنَا بِالسَّلَام، وأدخلنا دار السَّلَام، اللهم زد بيتك هَذَا تَشْرِيفاً وَمَهَابَةً وَتَعْظِيماً، اللهم تقبل توبتي، وأقِلْنِي عَثْرَتِي، واغفر لي خطيئتي.

وابداً بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، فاستقبله، وَكَبِّرْ، وَهَلِّلْ، رَافِعاً يديك، وَقَبِّلْهُ إن أمكن، وإِلَّا استلمه بلا إِيْذَاء.

ج ١ ص ٤١٧. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٦١. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٤٢٩. وَالْأَخْتِيَارُ ج ١ ص ٤٤٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٤٧. وَالنُّفَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٦٢٣. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٦٨. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٤٨٤. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٢٤.

(١) س: اللهم إن.

قال الطَّرَائِصِيُّ فِي: الْبُرْهَانِ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ١٦٥: وَلَمْ يَعْنِ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ شَيْئاً مِنَ الْأَدْعِيَةِ فِي مَشَاهِدِ الْحَجِّ، لِأَنَّ التَّوْقِيتَ فِي الدَّعَاءِ يَذْهَبُ رَقَّةَ الْقَلْبِ. فَاسْتَحَبُّوا أَنْ يَدْعُوا بِكُلِّ مَا يَحْضُرُهُ، لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الْخُشُوعِ، وَإِنْ تَبَرَّكَ بِمَا نَقَلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَسَنٌ.

(٢) س: فحِينَا.

وُطِفَ مُضْطَبِعاً بِجَعْلٍ<sup>(١)</sup> وَسَطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ إِبْطِكَ الْيَمَنِ، وَطَرَفِيهِ عَلَى كَتِفِكَ الْاَيْسَرِ، وَرَاءَ الْحَظِيمِ، أَخْذاً<sup>(٢)</sup> عَنْ يَمِينِكَ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، تَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، بِأَنْ تَسْرَعَ فِي الْمَشْيِ مَعَ تَقَارِبِ الْخُطَا وَهَزِّ الْكَتِفَيْنِ.

وَاسْتَلِمَ الْحَجَرَ كُلَّمَا مَرَرْتَ بِهِ إِنْ قَدَرْتَ.

وَاسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ حَسَنٌ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَا: سَنَةٌ.

وَاخْتَمَهُ<sup>(٤)</sup> بِهِ، وَبِرَكَعَتَيْنِ فِي الْمَقَامِ، أَوْ حَيْثُ تَيْسَرُ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَنَجْعَلُهُمَا<sup>(٥)</sup> وَاجِبَتَيْنِ بَعْدَ<sup>(٦)</sup> كُلِّ أُسْبُوعٍ<sup>(٧)</sup>.

وَجْعَلُوا طَوَافَ الْقُدُومِ سُنَّةً لَا وَاجِباً.

وَلَا يَكْرَهُ وَصْلَ الْأَسَابِيعِ إِذَا صَدَرَ عَنْ وَتَرٍ.

ثُمَّ اسْتَلِمَ<sup>(٨)</sup> الْحَجَرَ، وَاخْرُجْ إِلَى الصَّفَا، وَقُمْ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ، مُكَبِّراً، مَهْلَلاً، مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَافِعاً، دَاعِياً<sup>(٩)</sup> رَبِّكَ بِحَاجَتِكَ، ثُمَّ اهْبِطْ نَحْوَ الْمَرْوَةِ سَاعِياً بَيْنَ الْمِيلَيْنِ فَقَطْ.

(١) ي: تجعل.

(٢) ف: آخذ.

(٣) (ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَايُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٦٥.

(٤) ي: (وَاخْتَمَ الطَّوَافَ) بَدَلًا مِنْ (وَاخْتَمَهُ).

(٥) ف: وَنَجْعَلُهُمَا نَحْنُ.

(٦) ف: بَيْنَ.

(٧) ي: بَعْدَ (كُلِّ أُسْبُوعٍ) نَقْلَ السُّطْرِ السَّابِقِ (وَاسْتِلَامِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ حَسَنٌ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَقَالَا: سَنَةٌ).

(٨) صِفَةُ الْاِسْتِلَامِ: أَنْ يَضَعَ كَفِيهِ عَلَى الْحَجَرِ، وَيَضَعُ فَمَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ، وَيُقَبِّلُهُ. / رَدُّ الْمُحْتَارِ ج ٢ ص ٤٩٣ نَقْلًا عَنِ اللَّبَّابِ.

(٩) ف: كَتَبَ (دَاعِياً) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

وافعل عليها<sup>(١)</sup> فَعَلَّكَ عَلَى الصَّفَا، وقد تم شوط في الصَّحِيح.

● فَطَفُ بَيْنَهَا سَبْعَةً هَكَذَا.

ثم أقم بمَكَّة حراماً، وطُف بالبيت كلما بدا لك، ثم اخطب في اليوم السابع، والتاسع، والحادى عشر، وعلم فيها المناسك.

وما قلنا بها<sup>(٢)</sup> يوم التَّروِيَةِ<sup>(٣)</sup> وتَلَوِيهِ.

ثم رُحْ يوم التَّروِيَةِ إِلَى مَنَى، ثم إِلَى عَرَفَةَ بعد صلاة فجرها، ثم اخطب كالجمعة في مسجد نَمْرَةٍ<sup>(٤)</sup>، والأذان بعد صعود المنبر في ظَاهِر المَذْهَب، وقيل<sup>(٥)</sup>: يراه<sup>(٦)</sup> قبله أو بعد الخُطْبَةِ.

ثم صَلَّ الظهر والعَصْر جَمْعاً<sup>(٧)</sup> بِإِقَامَتَيْنِ، وإن فصل بينهما بنفل ثنى الأذان.

والإمام والإحرام فيهما شرط<sup>(٨)</sup> عندنا<sup>(٩)</sup>، واقتصر<sup>(١٠)</sup> على الثاني، وهو الأظهر،

(١) غ: عليها ما.

(٢) ي: به.

(وما قلنا بها) أي: بالخطب. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٦.

(٣) يوم التَّروِيَةِ: هو ثامن ذي الحِجَّة، لأن الماء كان قليلاً بِمَنَى، فكانوا يرتوون من الماء لما بعد. / المِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (رَوِيَ) ص ٢٤٦.

(٤) نَمْرَةٍ: موضع، قيل: من عَرَفَات، وقيل: بقرها خارج عنها. / المِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (النمر) ص ٦٢٦.

(٥) ن: وقد.

(٦) (وقيل: يراه) أي: أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٦.

(٧) ي: جميعاً.

(٨) ي: (شرط فيهما) بدلاً من (فيهما شرط).

(٩) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٦.

(١٠) س: واقتصروا.

وما قصرناهما على العَصْرِ.

ثم إلى الموقف، وقف<sup>(١)</sup> على راحلتك بقرب جبل الرحمة، لا في بطن عُرْنَةٍ<sup>(٢)</sup>، واجتهد في الدعاء مستقبل الكعبة، حامداً، مكبراً، مهللاً، مصلياً على النبي ﷺ، رافعاً يديك.

ولم يفرضوا جزءاً من الليل، فإذا أدركه محرماً ما بين الزوال وفجر النحر، ولو ماراً أو نائماً أو مغمى عليه، فقد أدرك الحج<sup>(٣)</sup>، وإلا فاته، فيتحلل بعُمْرَةٍ، ويقضيه من قابل، ولا نلزمه بدم.

● ولو شهدوا أنهم وقفوا قبل يومه تقبل، وبعده<sup>(٤)</sup> لا.

ثم إلى المَزْدَلِفَةِ بعد الغروب<sup>(٥)</sup> على هَيْئَتِكَ، وانزل بقرب قُزَح<sup>(٦)</sup>، وصل بالناس العِشَاءَيْنِ بإقامة واحدة عندنا كالأذان، وما ثناها إلا بفواصل.

ويجيز<sup>(٧)</sup> المغرب قبل المَزْدَلِفَةِ مع الإساءة، وتعاد فيها عندنا ما لم يطلع الفجر.

ثم صل الفجر بعكس، ● وقف بها مكبراً، مهللاً، مليياً<sup>(٨)</sup>، مُصلياً، داعياً، لا في بطن مُحَسَّر<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٦٧

نسخة م  
لوحة  
١٦٨

(١) سقط من س: وقف.

(٢) عُرْنَةٌ: وادٍ بجذاء عَرَقات. / اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٧١.

(٣) ي: (فمن أدرك الوقوف ساعةً من الزوال إلى فجر النحر، وهو محرم، فقد أدرك الحج، ولو ماراً أو جاهلاً أو نائماً أو مغمى عليه) بدلاً من (فإذا أدركه محرماً... فقد أدرك الحج).

(٤) ف: (ولو شهدوا أنه بعده) بدلاً من (وبعده).

(٥) ف: المغرب.

(٦) قُزَح: هو المَشْعَرُ الْحَرَامُ. / اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٧٢.

(٧) (ويجيز) أبو يُوْسُف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٦٧.

(٨) سقط من ف: مليياً.

(٩) مُحَسَّر: وادٍ بين منى ومَزْدَلِفَةٍ. / اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٧٢.



ثم إلى مِنَى بعدما أسفر، فارمِ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ من بطن الوادي بسبع حَصَيَّات كحصى الخَذْف<sup>(١)</sup>، وكبر مع كل حصاة، ولا تقف بعده.

ولا نجيزه قبل الفجر.

ويجوز بجنس الأرض من مَدَر<sup>(٢)</sup> ونحوه، ولا يختص بالحجر عندنا.

وقطعوا التلبية بأوله<sup>(٣)</sup>، لا بالرجوع من عَرَفَات.

وهو غير محلل عندنا في المشهور.

ثم احلق أو<sup>(٤)</sup> قَصِّر.

وحلَّ لك<sup>(٥)</sup> غير النساء.

واذبح إن شئت.

ثم إلى مَكَّة يوم النحر، أو تِلْوِيهِ، فَطُفَ الرُّكْنَ سَبْعاً بلا رَمَل وسعي<sup>(٦)</sup> إن<sup>(٧)</sup>

(١) حصى الخَذْف: معناه حصى الرمي، والمُرَاد: الحصى الصغار، لِكِنِّهِ أُطْلِقَ مجازاً. / المِصْبَاح المُنِير، مادة (خذفت) ص ١٦٥.

(٢) المَدَر: جمع مَدْرَةٍ، مثل: قَصَب وقَصَبَةٍ. وهو التراب المْتَلَبَّد. قال الأزهري: المَدَرِ قَطَعَ الطَّيْن. / المِصْبَاح المُنِير، مادة (المدر) ص ٥٦٦.

(٣) غ: وله.

ي: بأول الرمي.

(٤) ي: و.

(٥) ف: له.

سقط من ي: لك.

(٦) ف: ولا سعي.

(٧) غ: وإن.

قدمتهما<sup>(١)</sup>، وَإِلَّا فَعِلَا.

وَحَلَّتْ لَكَ النِّسَاءَ.

● وَكَرِهَ تَأْخِيرَهُ عَنْ أَيَّامِ النُّحْرِ.

ثم إلى منى، فأرم الجمار<sup>(٢)</sup> الثلاث في ثانيه بعد الزوال بادئاً بما تلي<sup>(٣)</sup> المسجد، ثم بما يليها، ثم بجمرة العقبة، ثم غداً كذلك، ثم بعده كذلك، إن مكثت إلى الفجر.

ورمي الرابع قبل الزوال جائز<sup>(٤)</sup>، ونفيه<sup>(٥)</sup> كالثاني والثالث على المشهور.

وارم الكل راكباً، ويرا<sup>(٦)</sup> فيما بعده رمى راجلاً.

وقف بعد كل<sup>(٧)</sup> رمي بعده رمي داعياً رافعاً<sup>(٨)</sup>، وإلا فلا.

وترتيبها والمبيت بمنى في لياليه سنتان عندنا، لا واجبان<sup>(٩)</sup>.

وكره أن تقدم ثقلك<sup>(١٠)</sup> زمن<sup>(١١)</sup> الإقامة للرمي.

نسخة م  
لوحة  
١٦٩

(١) ف: قدمتهما.

(٢) الجمار: هي الصغار من الأحجار، جمع جمرة، وبها سموا المواضع التي ترمى جماراً وجمرات، لما بينهما من الملازمة، وقيل: لتجمع ما هنالك من الحصا، من تجمّر القوم إذا تجمعوا. / المغرب للمطري، مادة (جمر) ص ٥٧.

(٣) ف: يلي.

(٤) (جائز) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٦٩.

(٥) ي: ونفيه.

(٦) (راكباً) في قاضي خان: قال أبو حنيفة ومحمد: الرمي كله راكباً أفضل (ويراه) أبو يوسف. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٦٩.

(٧) سقط من ف: كل.

(٨) ف: رافعاً يديك.

(٩) ن، ف: واجبتان.

(١٠) الثقل: بفتحيتين، المتاع والخدم. / اللباب للميداني ج ١ ص ١٧٥.

(١١) غ، ي: من.

ثم إلى الْمُحَصَّب<sup>(١)</sup>.

وُطِفَ لِلْوَدَاعِ<sup>(٢)</sup> سَبْعاً، وأُوجِبَوه على الْآفَاقِيّ، ويسقطه<sup>(٣)</sup> عَمَّن استوطن مَكَّةَ بعد النَّفَر، كسقوطه بالحِض، وخالفه<sup>(٤)</sup>.

ثم اشرب من<sup>(٥)</sup> زَمْرَم.

● والتَزِمِ الْمُلتَزِمَ، وتَشَبَّثْ بِالْأَسْتَارِ، والتَّصَقَّ بِالْجِدَارِ، والمجاورة فيها مكروهة عندنا<sup>(٦)</sup>، ونفياها، وهو الأظهر.

وتساوي المرأة الرجل، غير أنها لا تَكْشِفُ رَأْسَهَا، ولا تُلَبِّي جَهراً<sup>(٧)</sup>، ولا تسعى بين المِيلَيْنِ، ولا تَحْلِقُ، وتُقَصِّرُ، وتلبس المَخِيْطَ، ولا يمنع الحيض شيئاً غير الطواف<sup>(٨)</sup>.

(١) الْمُحَصَّب: الْأَبْطَحُ، وليست المقبرة منه، ويُقال لِلْأَبْطَحِ: الْبَطْحَاءُ، وَالْحَيْفُ. قال في الْفَتْح: وهو فَنَاءُ مَكَّةَ، حَدَّه ما بين الْجَبَلَيْنِ الْمُتَّصِلَيْنِ بِالْمَقَابِرِ إِلَى الْجِبَالِ الْمُقَابِلَةِ لَذَلِكَ، مُصْعِداً فِي الشَّقِ الْأَيْسَرِ، وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مِنْى، مُرْتَفِعاً عَنْ بَطْنِ الْوَادِي. / الدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٢٣.

(٢) طَوَافُ الْوَدَاعِ: وَيُسَمَّى: طَوَافِ آخِرِ الْعَهْدِ، وَطَوَافِ الصَّدَرِ، وَمَعْنَى الصَّدَرِ: رَجُوعُ الْمَسَافِرِ مِنْ مَقْصِدِهِ، وَالشَّارِبِ مِنْ مَوْرَدِهِ. / رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٢٣ نَقْلًا عَنْ الْقُهْصَانِيِّ.

(٣) (ويسقطه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٦٩.

(٤) (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٦٩.

(٥) ي: مِنْ مَاءٍ.

(٦) ن: كَتَبَ (عندنا) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(مكروهة عندنا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٧٠.

(٧) ي: جَهراً وَلَا تَرْمَلِ.

(٨) انظر مناسك الحج في: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٦٩. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٤٤٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٤٥٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٥٠. وَالنُّفَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦٣٧. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ

## [عَمَلُ الْعُمْرَةِ]

ونجعل العُمْرَةَ سُنَّةً مؤكدة<sup>(١)</sup>، وقيل: فرض كِفَايَةً لا عَيْنَ.

وفرض فيها الإحرام، والطواف.

وَوَجَبَ السَّعْيُ، وكذا الحلق، في الصَّحِيح.

وتَصَحَّحَ في<sup>(٢)</sup> السَّنَةِ.

وتكره يوم عَرَفَةَ، ويوم النحر، وأيام التَّشْرِيقِ، فإنَّ أَهْلَهَا فيها رَفَضُهَا، وإن مَضَى

عليها صَح، ولزمه دم في الوجهين<sup>(٣)</sup>.

## فصل في الْحَجِّ عن الْغَيْرِ وإِحْرَامِ الرَّقِيقِ وَالْمَنْكُوحَةِ

● تجري النيابة في الْعِبَادَةِ الْمَالِيَةِ، وفي<sup>(٤)</sup> نفل<sup>(٥)</sup> الْحَجِّ عند الْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ<sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
١٧١

وَالدَّرُّ الْمُتَقَيُّ ج ١ ص ٢٧٠. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٤٩٢. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٢٤.

(١) انظر: تَحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥٩٥. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٤٩٠. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦١٦. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٧.

(٢) ف: في جميع.

(٣) ي: الوجهين، والله أعلم.

انظر الْعُمْرَةَ فِي: تَحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٥٩٥. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٤٩٠. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦١٦. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٣٧.

(٤) س، ف: كتب (في) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

سقط من غ، ن، ي: في.

(٥) ف: كتب (نفل) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٦) سقط من ف: والقُدْرَةِ.

ولا تجري في البدنية بحال.

وتجري في فرض الحج عند العجز<sup>(١)</sup>، بشرط دوامه إلى الموت.

والمأمور بالإنفراد<sup>(٢)</sup> مُخَالَفٌ بِالْقِرَانِ، وإن<sup>(٣)</sup> نواه للآمر<sup>(٤)</sup> كالتمتع له، وقالوا:

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٨٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٦٣. وَالتَّنْقِيَّةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٧٣١. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدُّرُّ الْمُتَنَقِّى ج ١ ص ٣٠٧. وَالدُّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٩٤.

قال الزَّيْلَعِيُّ: الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ:

أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوَابَ عَمَلِهِ لغيره عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، صَلَاةً كَانَ أَوْ صَوْمًا أَوْ حَجًّا أَوْ صَدَقَةً أَوْ قِرَاءَةً قُرْآنٍ أَوْ أَذْكَارٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبِرِّ، وَيَصِلُ ذَلِكَ إِلَى الْمَيِّتِ وَيَنْفَعُهُ.

وَقَالَتِ الْمُعْتَرِزَةُ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٣٩) وَأَنْ سَعْيُهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ - النَّجْمُ، وَلَأَنَّ الثَّوَابَ هُوَ الْجَنَّةُ، وَلَيْسَ فِي قُدْرَةِ الْعَبْدِ أَنْ يَجْعَلَهَا لِنَفْسِهِ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الصَّدَقَةِ وَالْعِبَادَةِ الْمَالِيَةِ وَفِي الْحَجِّ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

وَأُورِدَ الزَّيْلَعِيُّ الْأَدِلَّةَ عَلَى ذَلِكَ.

تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٨٣.

(١) سقط من ف: ولا تجري في البدنية بحال، وتجري في فرض الحج عند العجز.

(٢) س: بإفراد.

ن: بالانفراد.

(٣) ف: فإن.

(٤) (للآمر) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧١.

موافق.

ولو أبهم الإحرام عن<sup>(١)</sup> آمريّه ثم عيّنه قبل المضي، يجعله<sup>(٢)</sup> عن نفسه كما لو أحرم عنها، واعتبرا<sup>(٣)</sup> تعيينه، كما لو أهلّ بحج عن أبويه ثم عيّنه لأحدهما.

ويحج عن الموصي ركباً من بلده إن كفت نفقته، وإلا فمّن حيث<sup>(٤)</sup> تبلغه.

فإن مات المأمور في الطريق، أو الحاج لنفسه وأوصى، فاستثناه من بلده عندنا<sup>(٥)</sup>، وقالوا: ● من حيث مات.

نسخة م  
لوحة  
١٧٢

وإن أوصى به، فأفرز له الوصي سدس التركة فهلك، فالإحجاج من ثلث باقيها<sup>(٦)</sup>، وهكذا، ويأمر<sup>(٧)</sup> به<sup>(٨)</sup> إلى تمام ثلثها، وأبطلها<sup>(٩)</sup>، كما لو أفرزه بنفسه.

ولو نوى الصّرورة<sup>(١٠)</sup> الحجّ نفلاً أو<sup>(١١)</sup> عن غيره، صح عما نوى عندنا، لا عن فرضه<sup>(١٢)</sup>.

(١) ي: عن أحد.

(٢) يجعله أبو يوسف. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٧١.

(٣) (و) أبو حنيفة ومحمد (اعتبرا). / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٧١.

(٤) ف: حديث.

(٥) عندنا أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٧١.

(٦) من ثلث باقيها أي: باقي التركة عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٧٢.

(٧) (ويأمر) أبو يوسف. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٧٢.

(٨) ي: (ويأمره) بدلاً من (ويأمر به).

(٩) س: وأبطله.

(و) أبطلها محمد إن هلك المفرز كله. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ١٧٢.

(١٠) الصّرورة: الذي لم يحج عن نفسه حجة الإسلام. / الدر المختار وحاشيته ردّ المختار ج ٢ ص ٦٠٣.

(١١) س: و.

(١٢) انظر: تحفة الفقهاء ج ١ ص ٦٥٤. والدر المختار وحاشيته ردّ المختار ج ٢ ص ٦٠٣.

وله تحليل أمة اشتراها محرمة بإذن مولاهما عندنا.

وما فسخنا البيع إن لم يعلم بإحرامها.

وأجزناه في عبده المحرم بإذنه، وفي حرة تزوجت بعد إحرامها بنفل كما في زوجته.

وجعلنا حجها في عامها<sup>(١)</sup> بإذنه قضاء عنه، وإن لم تنوه، وأسقطنا عنها العُمْرة<sup>(٢)</sup>.

### فصل في القرآن<sup>(٣)</sup> والتَّمَتُّع<sup>(٤)</sup> وإضافة الإحرام إلى الإحرام

القرآن أفضل من التَّمَتُّع والإفراد عندنا، لا الإفراد<sup>(٥)</sup>.

(١) ف: عامها ذلك.

(٢) ي: العمرة، والله أعلم.

(٣) القرآن لُغَةً: مصدر (قَرَن) بين الحج والعمرة إذا جمع بينهما. / الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (قرن) ص ٢١٠. وهو الجمع بين الشيئين مطلقاً.

وشرعاً: الجمع بين إحرام العمرة والحج في سفر واحد.

اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٧٦.

(٤) التَّمَتُّعُ لُغَةً: التمتع كل ما انتفع به. / الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (متع) ص ٢٣٥.

وشرعاً: الجمع بين إحرام العمرة وأفعالها أو أكثرها، وإحرام الحج وأفعاله، في أشهر

الحج، من غير إمام صحيح بأهله. / اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٧٧ نُقْلًا عن الجَوْهَرَةِ.

(٥) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ١ ص ١٧٦. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١

ص ٦١٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٢ ص ١٧٢. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٣٠١. وَالْهَدَايَةُ

وشرحها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٥١٨. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٤٩٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ

وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٢ ص ٤٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٢ ص ٣٨٣.

وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتَحَ بَابُ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦٧٣. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ

وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٨٦. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٢٩. وَالْفَتَاوَى

الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ٢٣٧.

نسخة م  
لوحة  
١٧٣

❶ فَيُهْلُ الْآفَاقِيُّ لَهُ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ.

ويطوف لها، ويسعى، ثم يحج كما مر.

ولم<sup>(١)</sup> تندرج أفعالها فيه عندنا.

نسخة م  
لوحة  
١٧٤

❷ فَإِنْ طَافَ لَهَا طَوَافِينَ، وَسَعَى سَعِينَ، جَازَ، وَأَسَاءَ، وَيَلْزِمُهُ هَدْيٌ.

ونمنع<sup>(٢)</sup> ذبحه قبل يوم النَّحْرِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ، صَامَ ثَلَاثَةَ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ، وَنَجِيزَهَا بِمَكَّةَ.

فَإِنْ لَمْ يَصُمْ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ، تَعَيَّنَ الدَّمُ عِنْدَنَا لَا الصَّوْمَ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَلَا فِيهَا.

وإن قدر على الهدي قبل الحلق، لزمه وبطل الصوم.

وإن لم يدخل مكة، ارتفعت عُمرته بالوقوف، وقيل: بالتوجه.

ولزمه قضاؤها، ودم لرفضها، وسقط دم القران، ويُهْلُ للتمتع بالعمرة منه، فيطوف لها، ويسعى، ويحلق أو يقصر، وقد حل.

وقطعوا التلبية بأول الطواف، لا المشاهدة.

وهو أفضل من الأفراد في ظاهر الرواية.

ثم يُحْرَمُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ مِنَ الْحَرَمِ، وَنَفْضُ تَقْدِيمِهِ لِلْقَادِرِ عَلَى الْهَدْيِ كَالْعَاجِزِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَيَحُجُّ كَالْمُفْرَدِ<sup>(٤)</sup>، وَيَذْبَحُ، فَإِنْ عَجَزَ فَقَدْ مَرَّ.

(١) سقط من ي: لم.

(٢) غ: ويمنع.

(٣) سقط من ي: عنه.

(٤) ي: كالمفرد.



ولو صام ثلاثة من شَوَّال ثم اعتمر، لم تجز عن الثلاثة.  
 وإن صامها بعدما أحرم بها قبل أن يحرم به، جاز عندنا.  
 وإن ساق الهدي كان أفضل.  
 وَقَلَّدَ الْبَدَنَةَ بِمَزَادَةٍ أَوْ نَعْلٍ.

❶ ولا يتحلل بعد عُمرته<sup>(١)</sup>، ويحرم بالحج كما مر.

فإذا حلق يوم النحر، حل<sup>(٢)</sup> من إحراميه.

ولا تَمَتَّعَ ولا قِرَانَ لأهل مَكَّةَ ومن يليها إلى الميقات.

فإذا<sup>(٣)</sup> أتى الآفَاقِيَّ بِعُمْرَةٍ في أشهر الحج وتحلل، ثم عاد إلى وطنه، ثم حج في عامه، بطل تمتعه إن لم يكن ساق هدياً.

وإن ساق، أو آخر الحلق، أو ترك أربعة أشواط، لم يبطل<sup>(٤)</sup> عندنا، وأبطله<sup>(٥)</sup>.

وإن أحرم بها قبل أشهره، وطاف أقلها، ثم أتمها فيها، وحج، نجعله متمتعاً، ونفوه إن طاف الأكثر قبلها.

ولو خرج المعتمر فيها إلى<sup>(٦)</sup> غير وطنه وأقام فيه نصف شهر، وحج في عامه، فهو متمتع عندنا<sup>(٧)</sup>، ونفياه على الأصح.

(١) ن: كتب (عُمرته) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) ي: فقد حل.

(٣) س، ي: وإذا.

(٤) ف: لم تبطل.

(٥) (وأبطله) مُحَمَّدٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ١٧٥.

(٦) ف: إلى مكان.

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ١٧٥.

فلو خرج بعد فسادها، ثم عاد فقضى، وحج فيه، فهو بالعكس عندنا<sup>(١)</sup>، كعدم خروجه، وحكما بتمتعته، كما في<sup>(٢)</sup> عوده إلى أهله.

والأولى<sup>(٣)</sup> للمكّي ومن في حكمه، إذا طاف أقلها في أشهره<sup>(٤)</sup>، ثم أحرم به<sup>(٥)</sup>، تركه، ثم قضاؤه<sup>(٦)</sup>، كما لو طاف أكثرها، وقالوا: تركها.

ثم قضاؤها<sup>(٧)</sup> كما لو أحرم به قبل أن يطوف لها.

وكره له أن يمضي عليهما<sup>(٨)</sup>، ولزمه دم على كل حال.

ويمضي المحرم فيما أفسد<sup>(٩)</sup> من حج أو عمرة.

ولو أحرم بنسكَيْن متجانسين<sup>(١٠)</sup>، لزمه<sup>(١١)</sup> عندنا، وخالفنا، وألزم<sup>(١٢)</sup> بواحد.

(١) (فهو بالعكس عندنا) أي: ليس بتمتع عند أبي حنيفة رحمه الله. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٧٥.

(٢) ف: في صورة.

(٣) ي: والأولى أن.

(٤) غ: شهره.

(٥) ف: كتب (ثم أحرم به) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٦) ي: قضاؤه.

(ثم قضاؤه) من قابل عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٧٥.

(٧) ي: قضاها.

(٨) ي: عليها.

(٩) ي: أفسده.

(١٠) سقط من س، غ، ف: متجانسين.

(١١) ن: لزمه.

(١٢) ي: وألزمه.

(وخالفنا، وألزم) محمد وزفر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٧٥.

● ثم ارتفاض أحدهما يتأخر إلى التوجه للأداء، أو <sup>(١)</sup> إلى الشروع في أحدهما، ويحكم به <sup>(٢)</sup> من حينه.

أو بحَجَّةٍ أُخْرَى يوم النحر قبل الحلق، لزمته، وعليه دم <sup>(٣)</sup>، قَصَرَ أو لا، وخصاه بالتقصير.

أو بَعُمْرَةٍ بعد فراغ الأُولَى قبل التقصير، لزمه دم <sup>(٤)</sup>.

### باب الإجنيات

تجب شاة إن طَيَّبَ مُحْرِمٌ مَكْلَفٌ عضواً <sup>(٥)</sup>، أو لبس مَخِيطاً، أو غَطَّى رأسه يوماً أو ليلة، وإلا فعليه صدقة عندنا <sup>(٦)</sup>، لا دم.

وكذا لو طَيَّبَ رُبْعَ عضو، في ظاهر الرواية.

وأجزنا وضع القباء على مَنْكَبَيْهِ إذا لم يُدْخِلْ يديه من <sup>(٧)</sup> كَمِيَّهِ، ولا دم عليه عندنا. ونوجبه على الناسي، والجاهل <sup>(٨)</sup> بالحرمة <sup>(٩)</sup>،

(١) ي: و.

(٢) (للأداء) عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية (أو إلى) زمن (الشروع في أحدهما) أي: في أحد النسكين في رواية (ويحكم) أبو يوسف (به) أي: بالارتفاض. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٧٦.

(٣) (وعليه دم) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٧٦.

(٤) ي: لزمه دم، والله أعلم.

(٥) سقط من غ: عضواً.

(٦) سقط من غ: عندنا.

(٧) س: في.

(٨) ف: وعلى الجاهل. وكتب (الجاهل) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٩) ف: بإحرامه.

ولابس<sup>(١)</sup> السراويل بلا فتق وإن لم يجد غيره.

ويكره<sup>(٢)</sup> شم الطَّيِّبِ قصداً، ولا دم عليه عندنا.

وَأَكَلَ كَثِيرُهُ مُوجِبٌ لَهُ<sup>(٣)</sup>، وَفِي قَلِيلِهِ صَدَقَةٌ بِقَدْرِهِ، وَلَمْ يَوْجِبْ شَيْئاً، كَأَكْلِهِ مَعَ غَيْرِهِ.

● وَالغَسْلُ بِخِطْمِيٍّ، وَالْإِدْهَانُ بِنَحْوِ زَيْتٍ، وَحَلَقُ مَوْضِعِ الْمُحَاجِمِ، يَوْجِبُ دَمًا<sup>(٤)</sup>، وَقَالَا: صَدَقَةٌ.

نسخة م  
لوحة  
١٧٧

وَيَجِبُ دَمٌ بِحَلْقِ رَقَبَتِهِ، أَوْ<sup>(٥)</sup> إِبْطِيهِ<sup>(٦)</sup>، أَوْ أَحَدَهُمَا، أَوْ رُبْعَ رَأْسِهِ، أَوْ لَحْيَتِهِ.

وَصَدَقَةٌ بِثَلَاثِ شَعْرَاتٍ، وَلَا نَوْجِبُ دَمًا.

وَالْزَمُوا بِأَخْذِ شَارِبٍ وَنَحْوِهِ حَكُومَةً، لَا دَمًا.

وَنَوْجِبُ صَدَقَةً بِحَلْقِهِ غَيْرُهُ.

وَمَنْعَنَا الْمَحْلُوقَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِنَ الرَّجُوعِ عَلَى حَالِقِهِ.

وَيَلْزَمُ بَقْصَ أَظْفِيرِ يَدَيْهِ<sup>(٧)</sup> وَرَجْلَيْهِ فِي مَجْلَسٍ، دَمٌ، عِنْدَنَا، لَا أَرْبَعَةَ، إِلَّا إِذَا<sup>(٨)</sup> فِي

(١) ف: ونوجهه لابس.

(٢) ي: وكره.

(٣) غ: أ.

(وَأَكَلَ كَثِيرُهُ مُوجِبٌ لَهُ) أي: للدم، عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة

١٧٦.

(٤) (يُوجِبُ دَمًا) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٧.

(٥) ف: أو بحلق.

(٦) ي: بطنه.

(٧) ي: يده.

(٨) س، ف: كتب (إذا) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

سقط من ي: إذا.

أربعة مجالس، وأفردته<sup>(١)</sup> مطلقاً.

وَأَلْحَقَ<sup>(٢)</sup> خمسة متفرقة بمجموعة، وأوجبا<sup>(٣)</sup> عن كل ظُفْرِ صَدَقَةٍ.

● كما أوجبنا آخراً<sup>(٤)</sup> صاعاً ونصفاً عن ثلاثة من يد، لا دماً.

ولا شيء بأخذ<sup>(٥)</sup> المنكسر.

وإن تطيب، أو لیس، أو حلق، بعذر، ذبح شاة<sup>(٦)</sup>، أو تصدق بثلاثة<sup>(٧)</sup> أَصُوعَ<sup>(٨)</sup> على ستة مساكين<sup>(٩)</sup>، أو صام ثلاثة أيام، ويرى<sup>(١٠)</sup> الإباحة في الإطعام، وخالفه<sup>(١١)</sup>.

(١) (وأفردته) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٧.

(٢) (وألحق) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٧.

(٣) س: وأوجبنا.

(و) أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ (أوجبا). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٧.

(٤) (كما أوجبنا آخراً) أي: أوجب أبو حَنِيفَةَ في قوله الآخر، وهو قولها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٨.

(٥) غ: يأخذ.

(٦) سقط من س، غ، ف: شاة.

(٧) س: ثلاثة.

(٨) ي: آصع.

(٩) سقط من ي: مساكين.

(١٠) (ويرى) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٨.

(١١) انظر: الكتاب للْقُدُّورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٨٢. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٨٩. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةِ ج ١ ص ٢٨٨. وَالْهَدَايَةُ وَشرحها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٢٤. وَالْاِخْتِيَارُ ج ١ ص ٤٩٩. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحها تَبَيَّنُ الْحَقَائِقُ ج ٢ ص ٥٢. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحها الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٢. وَالنُّفَايَةُ وَشرحها فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٦٨٨. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشرحها مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٢٩١. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٤٢. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ١ ص ٢٤٠.

(وخالفه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٧٨.

والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### فصل في المفسد وغيره

يَفْسُدُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ بِالْجَمَاعِ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَطَوَافِ<sup>(٢)</sup> الْأَكْثَرِ لَهَا، وَلَوْ<sup>(٣)</sup> نَاسِيًا، وَيَلْزِمُهُ دَمٌ، وَيَمْضِي، وَيَقْضِي، لَا بَعْدَهَا<sup>(٤)</sup>، عِنْدَنَا.

وَلَوْ قَبْلَ الْحَلْقِ تَجِبُ بَدَنَةٌ لَهُ، وَشَاةٌ لَهَا.

وَبَعْدَهُ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، تَجِبُ شَاةٌ، وَقِيلَ<sup>(٥)</sup>: بَدَنَةٌ، ● كَطَوَافِهِ جُنُبًا.

وَلَا يَفْتَرِقُ الزَّوْجَانِ فِي الْقَصَاءِ عِنْدَنَا، لَا مِنْ مَحَلِّ الْجَنَائَةِ، وَلَا مِنْ مَوْضِعِ الْإِقَامَةِ أَوْ الْإِحْرَامِ، وَلَا عَيْنًا الْأَخِيرَ.

وَيَلْزِمُ دَمٌ بِقُبْلَةٍ، أَوْ لَمَسٍ بِشَهْوَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْلِ، لَا بِإِمْتَاءٍ<sup>(٦)</sup> بِنَظَرٍ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ بِشَهْوَةٍ<sup>(٧)</sup>.

وَصَدَقَةٌ بِطَوَافِ الْقُدُومِ، أَوْ الصَّدَرِ، مُحْدَثًا.

وَدَمٌ<sup>(٨)</sup> لَوْ جُنُبًا، كَطَوَافِ الرُّكْنِ مُحْدَثًا، أَوْ مَكْشُوفِ الْعَوْرَةِ، أَوْ مَنْكُوسًا، أَوْ رَاكِبًا بِلَا عَذْرِ.

نسخة م  
لوحة  
١٧٩

(١) س، ف: كتب (أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ، ن: أعلم.

(٢) غ: وقبل طواف.

(٣) ف: ولو كان.

(٤) غ: بعدها.

(٥) ف: وقيل تجب.

(٦) غ: مناء.

(٧) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٨٣. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ١٩٥ و٢١٦. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ١ ص ٢٨٧.

(٨) ف: ويلزم دم.

ويسقط بإعادته، وتستحب ما دام بمَكَّة في الحَدَث، وتجب في الجَنَابَةِ<sup>(١)</sup>.

ولو ترك أكثر طواف الرُّكْن بقي محرماً حتى يطوفه<sup>(٢)</sup>.

وإن ترك أقله، أو أكثر الصَّدَر، أو السَّعْي، أو الوقوف بالمُزْدَلِفَةِ، أو رمي الجِمَار كلها، أو رمي<sup>(٣)</sup> يوم، أو<sup>(٤)</sup> أكثره، أو أفاض من عَرَفَةِ قبل الغروب، أو طاف للْعُمْرَةِ بغير طهارة، تجب شاة.

وإن ترك أقل الصَّدَر، أو إحدى الجِمَار الثلاث، تلزم صدقة.

والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

### فصل في جزاء الصيد<sup>(٦)</sup>

● إذا قتل مُحْرِمٌ صيدَ البرِّ، ولو ناسياً أو عائداً<sup>(٧)</sup>، لزمه الجزاء،

(١) ي: الجَنَابَةُ على الأصح.

(٢) س: يطوف.

(٣) سقط من ي: رمي.

(٤) ف: أو ترك.

(٥) س، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ: والله أعلم.

(٦) جزاء الصيد في: الجامع الصَّغِير لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه النَّافِع الكَبِير ص ١٥٠.

والكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّاب للمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٨٦. والمَبْسُوط للسَّرْحَسِيِّ ج ١

ص ٤٦٦ و٥٢٦. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٦٤٣. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٢ ص ١٩٥. وَالْفَتَاوَى

الْخَانِيَّة ج ١ ص ٢٩٠. وَالْهِدَايَةُ وشرحها فَتْح الْقَدِير وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٦٦. وَالْاِخْتِيَار ج ١

ص ٥١٠. وَكُنْزُ الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ٢ ص ٦٣. وَكُنْزُ الدَّقَائِق وشرحه الْبَحْر

الرَّائِق ج ٣ ص ٢٨. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتْح باب الْعِنَايَةُ ج ١ ص ٧٠٤. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُر

وشرحيه مَجْمَع الْأَنْهَر وَالذَّرُّ الْمُتَقَى ج ١ ص ٢٩٧. وَالذَّرُّ الْمُخْتَار وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار

ج ٢ ص ٥٦٠. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ٢٤٧.

(٧) ي: عامداً.

وكذا<sup>(١)</sup> لو قتل بإشارته، أو دلالته، عندنا، بَتَقْوِيمِ عَدْلَيْنِ فِي مَقْتَلِهِ، إِنْ كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ فِيهِ، وَإِلَّا فَنَفِي<sup>(٢)</sup> أَقْرَبُ مَوْضِع<sup>(٣)</sup> مِنْهُ.

والخيار عندنا لقاتله في شراء هَدْيٍ بِقِيَمَتِهِ، أو طعام ويتصدق<sup>(٤)</sup> به كالفِطْرَةِ، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً، فَإِنْ فَضَلَ أَقْلَ مِنْهَا، صَامَ<sup>(٥)</sup> يَوْمًا، أو تصدَّقَ به وجعله للْعَدْلَيْنِ.

وأوجب إن حكماً بالهَدْيِ<sup>(٦)</sup> نظيره من الأهلِي صورة كالشاة للطَّيِّبِ، والعَنَاقَ لِلأَرْنبِ، والجَفْرَةَ<sup>(٧)</sup> لِلْيَرْبُوعِ، والجَمَلَ لِلنَّعَامَةِ، والبقرة لِحِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرِهِ، وَإِلَّا فَكَمَا أَطْلَقْنَا مِنْ لَزُومِ قِيَمَتِهِ.

● وأوجبناه على التَّخْيِيرِ، لَا التَّرْتِيبِ<sup>(٨)</sup>.

وَبُلُوغُ مَا يَجْزِي فِي الْأُضْحِيَّةِ شَرْطٌ، وَنِفَاهُ<sup>(٩)</sup> بَلَا تَرَدُّدٍ.

وبطل بيعه الصيد وشراؤه.

نسخة م  
لوحة  
١٨١

(١) سقط من ي: كذا.

(٢) ي: في.

(٣) غ: وضع.

(٤) ي: أو يتصدق.

(٥) سقط من ي: يصوم عن طعام كل مسكين يوماً، فَإِنْ فَضَلَ أَقْلَ مِنْهَا، صَامَ.

(٦) ي: بِالْعَدْلِ.

(٧) سقط من ف: لِلأَرْنبِ، والجفرة.

(٨) (لا) على (التَّرتِيبِ) كما قال زُفَرٌ، فأوجب الهدي أولاً، ثم الإطعام، ثم الصيام. / الْبُرْهَانُ

لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٨١.

(٩) (شرط) لجواز كونه هدياً عند أَبِي حَنِيفَةَ (ونفاه) أي: نفى مُحَمَّدَ اشترط ما يجزئ فيها. /

الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٨١.



وإن جرحه، أو قطع عضوه، أو نتف<sup>(١)</sup> شعره، ضمن ما نقصه، وتما<sup>(٢)</sup> قيمته  
 إن أخرجه من<sup>(٣)</sup> حيز الامتناع بتنف ريشه أو قطع قوائمه، وقيمة لبنه وبيضه بحلبه  
 وكسره.

وإن خرج منه فرخ ميت، ضمنه.

ويتضاعف الجزء على القارن.

ولا شيء بقتل<sup>(٤)</sup> غراب، وحداة، وذئب، وحيّة، وعقرب، وفأرة، وكلب عقور،  
 وبعوض، ونمل، وبرغوث<sup>(٥)</sup>، وقراد، وسلحفاة<sup>(٦)</sup>.  
 وتصدق بما شاء بقتل جرادة، أو قملة جسده.

ونوجب<sup>(٧)</sup> الجزء بقتل السباع، في ظاهر الرواية، وما جاوزنا به دماً، ● وأهدرناه  
 إن صال<sup>(٨)</sup>.

وأوجبناه<sup>(٩)</sup> في خنزير، وقرد، وفيل.

ونلحق ولد شاة نزا عليها ظبي بأمه لا بأبيه، ولم يترددوا فيه<sup>(١٠)</sup>.

(١) سقط من س، غ، ف: نتف.

(٢) ف: وضمن تمام.

(٣) ي: عن.

(٤) ي: في قتل.

(٥) س: (وبرغوث، ونمل) بدلاً من (ونمل، وبرغوث).

(٦) ف: ولا سلحفاة.

(٧) ف: ونوجب نحن ومالك.

(٨) ي: صالت.

(٩) ي: وأوجبنا.

(١٠) ف: كتب (ولم يترددوا فيه) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

وحل بذبحه<sup>(١)</sup> الإبل، والبقر، والغنم، والدجاج، والبط، والإوز، الأهليان.

وحرّم الصيد ولو مُسْتَأْنَساً، أو مُسَرَّوْلاً<sup>(٢)</sup>.

وأكله منه<sup>(٤)</sup> بعد أداء الجزاء يوجب قيمة ما أكل<sup>(٥)</sup>، ونفياه كغيره، وكأكل حلال

صيد الحرّم<sup>(٦)</sup>.

وَحَلَّ لَحْمُ مَا اصْطَادَهُ حَلَالٌ، وَذَبَحَهُ.

وَحَرَّمَ إِنْ أَمَرَهُ بِهِ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ، فِي الرَّاجِحِ.

وَأَكَلَ الْمُضْطَرُّ مَيْتَةً أَوْلَى مِنْ أَكَلِ صَيْدٍ، وَيَعْكَسُ<sup>(٨)</sup>، وَيَلْزِمُهُ الْجَزَاءُ.

وَنَعَدُّهُ بِقَتْلِ<sup>(٩)</sup> مُخْرَمِينَ صَيْدًا<sup>(١٠)</sup>.

وَيَتَّحِدُ<sup>(١١)</sup> بِقَتْلِ حَلَائِينَ صَيْدَ الْحَرَمِ.

(١) غ: بذبح.

(٢) ي: أوهماً.

(٣) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللّباب للميداني ج ١ ص ١٨٩.

(٤) سقط من غ: منه.

(٥) (يوجب قيمة ما أكل) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٨٢.

(٦) ي: الحرم، وهو الأظهر.

(٧) ي: و.

(٨) (من أكل صيد) يصيده هو عند أبي حنيفة (ويعكس) أبو يوسف. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ١٨٢.

(٩) ي: بأكل.

(١٠) ف: كتب (صيداً) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(١١) ي: ويتحلل.

● وَتَتَعَيَّن<sup>(١)</sup> قِيمَتُهُ عِنْدَنَا، وَمَا أَجْزَأَنَا الصُّومَ، وَفِي الْهَدْيِ رَوَايَتَانِ.

وَلَوْ سُرِقَ الْجِزَاءُ بَعْدَ مَا ذَبَحَ، لَا يَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهِ، عِنْدَنَا.

وَأَوْجِبْنَاهَا عَلَى حَلَالِ رَمَى مِنْ<sup>(٢)</sup> الْحَرَمِ فَأَصَابَ فِي الْحِلِّ، كَعَكْسِهِ.

وَنَفَيْنَاهَا عَنْهُ إِنْ دَلَّ عَلَى صَيْدِهِ.

وَيَعْتَبَرُ مَحَلُّ قِيَامِهِ لِلضَّمَانِ وَعَدَمِهِ، وَجِسْمُهُ حَالُ رَقُودِهِ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْبِتُ الشَّجَرَةِ<sup>(٤)</sup> فِي حَقِّهَا<sup>(٥)</sup>، وَأَغْصَانُهَا فِي حَقِّ صَيْدِ عَلَيْهَا.

وَلَوْ أَخْرَجَ طَبِيَّةَ الْحَرَمِ فَوَلَدَتْ وَمَاتَا، ضَمْنُهُمَا<sup>(٦)</sup>.

فَإِنْ أَدَّى جِزَاءَهَا فَوَلَدَتْ، لَمْ<sup>(٧)</sup> يَضْمَنْهُ، أَوْ<sup>(٨)</sup> دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ أَرْسَلَهُ، عِنْدَنَا.

فَإِنْ بَاعَهُ، رَدَّ الْبَيْعِ<sup>(٩)</sup> إِنْ بَقِيَ، وَإِلَّا لَزِمَهُ<sup>(١٠)</sup> قِيمَتُهُ.

وَإِنْ ذَبَحَهُ<sup>(١١)</sup>، حَرُمَ<sup>(١٢)</sup> أَكْلُهُ.

(١) ف: ويتعين.

(٢) س: في.

(٣) ي: وقوده.

(٤) ن: الشجر.

(٥) ف: كتب (وجسمه حال رقوده، ومنبت الشجرة في حقها) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٦) غ: ضمهما.

(٧) ي: لا.

(٨) ي: ولو.

(٩) ي: المبيع.

(١٠) غ: لزم.

(١١) ي: ذبح.

(١٢) غ: حرام.

ولو أحرَمَ وفي بيته أو<sup>(١)</sup> قفصه صيد، لا نأمر<sup>(٢)</sup> بإرساله، ● وأمرُوا به لو في يده<sup>(٣)</sup>.  
وَمُرَّسَلُهُ من يده ضامن<sup>(٤)</sup> كَالْمُرَّسَلِ من قفصه، ونفياه<sup>(٥)</sup>، كَالْمَصِيدِ بعد الإحرام.  
ولو قتل مُحَرِّمٌ صَيْدَ مُحَرِّمٍ، ضَمِنَا جزاءين، وأَجْزَنَّا له الرجوع على قاتله.  
أو قتل صيوداً على قصد التحلل، يكفيه جزاء، عندنا.  
وَحَرَّمَ قطع ما نبت<sup>(٦)</sup> في الحرم إِلَّا الإذْخِرَ<sup>(٧)</sup>، والجاف، والمَمْلُوكُ، وما نبتته<sup>(٨)</sup>  
الناس.

ورعي حشيشه حرام عندنا، ويحيزه<sup>(٩)</sup>، كأخذ كَمَاتِهِ<sup>(١٠)</sup>، ● ويملكه خبيثاً،  
بخلاف صيده.

ويجوز نكاح المحرم، وصيد المَدِينَةِ، عندنا.  
وفضلوا مَكَّةَ عليها إِلَّا الصريح<sup>(١١)</sup> المَكْرَمَ.

- (١) ي: أو في.  
(٢) ف: نأمره.  
(٣) ف: كتب (لو في يده) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.  
(٤) ي: كامن.  
(٥) غ: ونفيا.  
(٦) س، ف: ينبت.  
(٧) الإذْخِرُ: بكسر الهمزة والخاء: نبات معروف ذكيُّ الريح. وإذا جَفَّ أَبْيَضَ. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (ذخرته) ص ٢٠٧.  
(٨) س، ف: ينبته.  
(٩) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ (ويحيزه) أبو يُوْسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيَّ، نسخة م، لوحة ١٨٤.  
(١٠) ي: كماته، وأوجبوا قيمة ما قطعه.  
(١١) غ: الصريح.

وتسن زيارته ﷺ قبل الحج أو بعده<sup>(١)</sup>.

والله الموفق<sup>(٢)</sup>.

### ○ باب الإحصار<sup>(٣)</sup>

يتحقق الإحصار بالمرض عندنا، كالعدو.

ويطرده<sup>(٤)</sup> في سرقة نفقته، وإن<sup>(٥)</sup> قدر على المشي إذا خاف العجز في الاستقبال، ونفاه<sup>(٦)</sup> وخالفه<sup>(٧)</sup>.

فبيعت القارن دَمَيْن، وغيره دماً، يذبح عنه في وقت بعينه، ويختص بالحرم عندنا.

(١) سقط من ي: قبل الحج أو بعده.

(٢) سقط من غ: والله الموفق.

(٣) الإحصار لُغَةً: الحصر: المنع. / المَغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (حصر) ص ٧٢.

وشرعاً: منع المحرم عن أداء الرُّكْنَيْن. / اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ١٩١.

وانظر الإحصار في: تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ١ ص ٦٣٢. وَبِدَائِعُ الصَّنَائِع ج ١ ص ١٧٥. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٣٠٥. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ١٢٤. وَالْاِخْتِيَار ج ١ ص ٥١٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٧٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٥٧. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ١ ص ٧٢٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٣٠٥. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٥٩٠. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ٢٥٥.

(٤) (ويطرده) أي: يحقق أبو يوسف الإحصار. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٨٦.

(٥) ف: فإن.

(٦) سقط من س، غ، ي، ف: ونفاه.

(٧) (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٨٦.

وهو قبل يوم النحر جائز<sup>(١)</sup> كدم الجناية، ويتحلل به<sup>(٢)</sup>.

ويوجب<sup>(٣)</sup> الحلق بعده، وسنَّاه<sup>(٤)</sup>.

ولا نرى الصوم للمُعْسِر.

ويرى<sup>(٥)</sup> في رِوَايَةِ تَقْوِيمِ الدَّمِ بطعام يتصدق به، وعند عجزه يصوم<sup>(٦)</sup> عن كل صدقة يوماً، ويلزمه القضاء عندنا.

فإن حل من حج لزمه حج وعُمْرَة، ● أو من عُمْرَة عُمْرَة، أو منها حَجَّة وعُمْرَتَان.

نسخة م  
لوحة  
١٨٧

فإن بعث، ثم زال الإحصار وقدر على الهدى والحج<sup>(٧)</sup>، توجه.

وإن قدر على الهدى وحده، تحلل إن شاء.

وأجزناه إن أدرك الحج دونه.

ولا إحصار عندنا لمن بمكة، إلا بمنع الركنين، لا بأحدهما، وقيل: يراه<sup>(٨)</sup>.

(١) (جائز) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٨٦.

(٢) ف: منه.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ١٩١.

(٣) (ويوجب) أبو يوسف. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٨٦.

(٤) (و) أبو حنيفة ومحمد (سنَّاه) أي: حكماً بسنَّيته. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٨٦.

(٥) (ويرى) أبو يوسف. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٨٦.

(٦) ف: بصوم.

(٧) غ: والحج معاً.

(٨) سقط من ي: وقيل يراه.

(وقيل: يراه) أبو يوسف كالشافعي ومالك. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ١٨٧.

ويوجب<sup>(١)</sup> دمه على المأمور، كدم الممتعة والجناية، وهما على الأمر.  
ولو أحرمت بحجة الإسلام ولا محرّم لها، تحللت بدم.  
والله أعلم.

### باب الهدى

لا يجزئ في الهدايا<sup>(٢)</sup>، والضحايا<sup>(٣)</sup>، ما دون ثنْيِ الإبل، و<sup>(٤)</sup>البقر، والغنم، وجذع  
الضأن ذي خمس سنين، وخمسيها، وخمسةا، ونصفه.  
ويُجزئ الخَصِيّ، والثولاء<sup>(٥)</sup>، والجرباء السمين، والجَمَاء<sup>(٦)</sup>.  
لا السكّاء<sup>(٧)</sup>، والعوراء، والعجفاء<sup>(٨)</sup>، والعرجاء التي لا تبلغ المنسك، والهتماء  
التي ذهب أكثر أسنانها أو<sup>(٩)</sup> لا يمكنها الاعتلاف، ومقطوعة الذنب أو<sup>(١٠)</sup> الأذن،

(١) (ويوجب) أبو يوسف. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٨٧.

(٢) غ: في الهدى في الهدايا.

(٣) ف: وفي الضحايا.

(٤) ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) الثول: بفتحين، جنون يُصيبُ الشاة فلا تتبع الغنم، وتستدير في مرتعها. وشاة ثولاء،  
وتيس أثول. / مختار الصحاح، مادة (ثول) ص ٣٨.

(٦) الجماء: شاة جماء لا قرن لها. / مختار الصحاح، مادة (جسم) ص ٤٧.

(٧) السكّاء: هي التي لا أذن لها خلقة. / المغرب للمطري، مادة (سكك) ص ١٣٤.

(٨) العجف: الهزال، وبابه طرب. فهو أعجف، والأنثى عجفاء. / مختار الصحاح، مادة (عجف)  
ص ١٧٤.

(٩) ي: و.

ف: أو هي.

(١٠) ي: و.

وَالْمَانِعِ قَطَعَ أَكْثَرَهُمَا، وَبِهِ قَالَا، وَقِيلَ: الرَّبْعُ، أَوِ الثُّلُثُ، وَالزَّائِدُ<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.  
وَتَجْزِي الشَّاةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي طَوَافِ الرُّكْنِ جُنْبًا، ● وَالْوُطْءُ بَعْدَ الْوُقُوفِ قَبْلَ  
الْحَلْقِ.

وَأَجَازُوا اشْتِرَاكَ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، لَا أَهْلَ بَيْتٍ فَقَطْ، وَإِنْ كَثُرُوا.  
وَنَشَرَطُ قَصْدَ الْقُرْبَةِ فِيهَا وَفِي الْأُضْحِيَّةِ.  
وَالْغِنَا اتِّحَادَ الْجَهَةِ<sup>(٣)</sup>.  
وَنَجْعَلُ دَمَ الْمُتَمَتَّةِ وَالْقِرَانَ دَمَ شُكْرٍ، فَيَأْكُلُ مِنْهُ كَهْدِي التَّطَوُّعِ، لَا جَبَرَ فَيَمْتَنَعُ.  
وَيَخْتَصُّ ذَبْحَهُمَا<sup>(٤)</sup> يَوْمَ النَحْرِ<sup>(٥)</sup>، وَيَجُوزُ التَّطَوُّعُ قَبْلَهُ فِي الصَّحِيحِ، وَذَبْحُ الْكَلِّ  
بِالْحَرَمِ لَا<sup>(٦)</sup> بِفَقِيرِهِ عِنْدَنَا.  
وَيَقْلُدُ<sup>(٧)</sup> بُذْنَ الْمُتَمَتَّةِ، وَالْقِرَانَ، وَالتَّطَوُّعِ، فَقَطْ.

(١) س، ي، ف: أو الزائد.

(٢) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٩٣. والهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ١٦٠. وَالْأَخْتِيَارُ ج ١ ص ٥٢٧. وَكَتَزَ الدَّقَائِقُ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٨٩. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٣١٠. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٢ ص ٦١٤. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٦١.

(٣) ن: (وَالْغِنَا اتِّحَادَ الْجَهَةِ) مَكْرَرَةٌ.

(٤) ي: ذَبْحُهَا.

(٥) ن: كَتَبَ (النَّحْرَ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٦) سَقَطَ مِنْ ن: لَا.

(٧) س: وَيَقْلُدُونَ.

ف: وَتَقْلُدُ.



ولا يجب التعريف بها، ولا يَحْلِبُهَا<sup>(١)</sup>، وَيَنْضَحُ ضَرْعَهَا بالماء البارد، فإن ضررها حَلَبُهَا وتصدق به.

ولا نجيز ركوبها بلا ضرورة.

فإن عَطِيتُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ تَعَيَّيْتُ، أَقَامَ غَيْرُهَا مَقَامَهَا لَوْ<sup>(٢)</sup> وَاجِبَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَصَنَعَ بِالْمَعْيَبَةِ مَا شَاءَ، وَإِلَّا نَحَرَهَا وَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا كَالْأَغْنِيَاءِ<sup>(٤)</sup>.

(١) غ: يجعلها.

(٢) غ: لر.

(٣) ف: كتب (لو واجبة) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٤) ي: كالأغنياء، والله أعلم.



## (١) كِتَابُ الْبَيْعِ (٢)

نسخة م  
لوحة  
١٨٩

● يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ (٣)، كَبِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ، وَمَا يَدُلُّ عَلَىٰ مَعْنَاهُمَا،

(١) ي، ف: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

(٢) الْبَيْعُ لُغَةً: مِنَ الْأَضْدَادِ، يُقَالُ: بَاعَ الشَّيْءَ إِذَا شَرَاهُ أَوْ اشْتَرَاهُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مَادَّةُ (بَيْع) ص ٣٧.

وَهُوَ مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ سِوَاءٍ كَانَ مَالًا أَوْ لَا. وَالْبَيْعُ مِنَ الْأَضْدَادِ مِثْلَ الشَّرَاءِ، وَيُطْلَقُ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ أَنَّهُ بَائِعٌ، لَكِنْ إِذَا أُطْلِقَ الْبَائِعُ فَلْيُتَبَادَرِ إِلَى الدَّهْنِ بِاذِلِ السَّلْعَةِ. قَالَ ابْنُ الْقَطَّاعِ: بَعْتُ زَيْدًا الدَّارَ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

وَقَدْ تَدَخَّلَ (مَنْ) عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، عَلَى وَجْهِ التَّكْيِيدِ، فَيُقَالُ: بَعْتُ مِنْ زَيْدٍ الدَّارَ.

وَرَبَّمَا دَخَلَتْ (اللام) مَكَانَ (مَنْ)، فَيُقَالُ: بَعْتُكَ الشَّيْءَ وَبَعْتُ لَكَ، فَهِيَ زَائِدَةٌ.

وَابْتِاعَ زَيْدٌ الدَّارَ، بِمَعْنَى اشْتَرَاهَا. وَبَاعَ عَلَيْهِ الْقَاضِي، أَي: مِنْ غَيْرِ رِضَاهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ، أَي: لَا يَشْتَرِي، لِأَنَّ النَّهْيَ فِيهِ عَلَى الْمُشْتَرِي لَا عَلَى الْبَائِعِ، بِدَلِيلِ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: لَا يَبْتَاعُ أَحَدُكُمْ. وَيُرِيدُ: يَحْرُمُ سَوْمُ الرَّجُلِ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ مِبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ، لِقَوْلِهِمْ: يَبِيعُ رَابِحٌ، وَيَبِيعُ خَاسِرٌ، وَذَلِكَ حَقِيقَةٌ فِي وَصْفِ الْأَعْيَانِ، لَكِنَّهُ أُطْلِقَ عَلَى الْعَقْدِ مُجَازًا، لِأَنَّهُ سَبَبُ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلِكِ.

وَقَوْلُهُمْ: صَحَّ الْبَيْعُ أَوْ بَطَلَ، أَي: صِيغَتُهُ، لَكِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامُهُ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ، أَسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ.

وَالْبَيْعُ اصْطِلَاحًا: هُوَ مِبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ بِالْتَرَاظِي.

كَثُرَ الدَّقَائِقُ وَشَرَحَهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٥ ص ٢٧٧.

(٣) س، غ، ي، ف: وَقَبُولَ مَاضِيَيْنِ. وَ (مَاضِيَيْنِ) مَوْجُودَةٌ فِي هَامِشٍ م بِالْأَسْوَدِ.

كَأَعْطِيَتْ وَرَضِيَتْ<sup>(١)</sup>.

ونجيزه بالتعاطي في النَّفِيس، على الأصح، كَالْخَسِيس، ولو من جانب، في الصَّحِيح.

فإذا أوجب أحدهما قَبْلَ الآخر، أو رَدَّ ما دام في المجلس من غير قَبُول في البعض إلا برضى، أو تفصيل الثَّمَن<sup>(٢)</sup>، في الْمُخْتَار<sup>(٣)</sup>.

وَيَبْطُلُ بقيام أحدهما قبل قَبُول الآخر.

ويلزم بالقبول، ونلغي خِيَار المجلس.

ويشترط<sup>(٤)</sup> مَعْرِفَةَ المبيع بما ينفي جهالته، وقدر الثَّمَن، ووصفه لو في الذِّمَّة، لا المشار إليه.

ونفينا تعيين النَّقْدَيْنِ، فيجوز دفع غير<sup>(٥)</sup> الْمُعَيَّن عندنا.

(١) البيع لا ينعقد إلا بلفظين يُبَيِّنَانِ عن التملك والتملك على صيغة الماضي أو الحال، نحو أن يقول البائع: بعتُ منك هَذَا بكذا، أو يقول: أبيعك هَذَا بكذا، ويقول المشتري: اشتريتُ أو قَبِلْتُ أو رَضِيْتُ أو أَجَزْتُ. ولا ينعقد بلفظة الأمر. / الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ١٢٦.

(٢) ي: ثمن.

(٣) انظر: الكتاب للْقُدُّورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ١٩٦. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٥٤٥. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٣٧. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٥ ص ١٣٣. وَالْهَدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ٢٤٨. وَالْاِخْتِيَار ج ٢ ص ٥. وَالنُّقَايَةُ وَشرحها فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٢٩٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٣. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ٤ ص ٥٠٠. وَالْمَوَاد ١٠١-١٠٥ و ١٦٧-١٧٠ من مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّة - دُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ١ ص ١٠٣ و ١٣٣.

(٤) غ: وتشترط.

(٥) ن: عين.

● ويتعين<sup>(١)</sup> المقبوض للرد في البيع الفاسد، لا فيما فسد بعد صحته.

وإذا اختلفت<sup>(٢)</sup> النقود وراج أحدها، ينصرف مطلقه إليه، وإلا فسد إن لم يبين.

ولو باع بألف مثقال ذهب وفضة، يجب من كل نصفه.

أو<sup>(٣)</sup> بألف من الذهب والفضة، من الذهب مثاقيل، ومن الفضة دراهم.

ويصحّ بحال، ومؤجل بأجل معلوم.

وللمشتري أجل سنة أخرى بمنع<sup>(٤)</sup> المبيع سنة الأجل<sup>(٥)</sup>، ونفياه، كبيعه إلى رجب.

ويجوز بيع المكيّل، والموزون، كيلاً، ووزناً، وجزأفاً، وبناء وحجر<sup>(٦)</sup> بعينه وإن لم يُدرَ قدره، في الأصح، بخلاف السلم.

وبيع صبرة<sup>(٧)</sup> مجهولة القدر، كل صاع بدرهم.

وثلّة<sup>(٨)</sup> أو ثوب، كل شاة أو ذراع بدرهم صحيح في واحد في الأولي، فاسد في كل

(١) ف: ويتعين النقد.

(٢) ي: اختلفت مالية.

(٣) س: أو باع.

(٤) غ: يمنع.

(٥) (سنة الأجل) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٠.

(٦) س: وحجرا.

(٧) الصبرة: كومة طعام، بلا كيل ولا وزن. / فتح باب العناية ج ٢ ص ٣٠٤.

(٨) الثلّة: جماعة الغنم. / القاموس المحيط، مادة (الثلّة) ص ١٢٥٧. والدر المختار للحصكفي ج ٤ ص ٥٤٠.

الثانية والثالثة<sup>(١)</sup>، وأجازاه في الكل<sup>(٢)</sup>، كما لو علم في المجلس بكيل أو قول، وبه يفتى.  
 وبيع عشرة أذرع من دار مائة ذراع، فاسد<sup>(٣)</sup>، وأجازاه، كعشرة أسهم من مائة.  
 ● وإذا اشترى صُبْرَةً على أنها عشرة أَقْفِزَةٍ بعشرة، فظهرت أقل، فسخ، أو أخذه بحصته، ولو أكثر، كان للبائع.

نسخة م  
لوحة  
١٩١

أو ثوباً أو أرضاً على أنه عشرة أذرع بعشرة، فظهر أقل، فسخ، أو أخذ<sup>(٤)</sup> بكل الثمن، ولو أكثر كان للمشتري، ولا خيار للبائع<sup>(٥)</sup>.  
 وإن زاد كل ذراع بدرهم، فظهر تسعة أو أحد عشر، أخذ كل ذراع بدرهم، أو ترك.  
 وإن ظهر تسعة ونصفاً أو عشرة ونصفاً، فالمشهور<sup>(٦)</sup> أخذ النصف مجاناً، ووافق<sup>(٧)</sup> في رواية، ولا خيار للبائع فيهما، بل للمشتري في الأولي، ويحكم<sup>(٨)</sup> فيه بدرهم إن شاء المشتري، وهو رواية<sup>(٩)</sup>، وقيل<sup>(١٠)</sup>: بنصفه إن شاء، كما أفتى به<sup>(١١)</sup>.

- (١) (والثالثة) عند أبي حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَسْمِيَ الْجُمْلَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٠.
- (٢) غ: الكل مطلقاً.
- (٣) (فاسد) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٠.
- (٤) ي: أخذه.
- (٥) انظر: الْهِدَايَةُ وَشَرَحُهَا فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ٢٧١. وَتَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٧. وَالْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٥ ص ٣٠٧.
- (٦) (فالمشهور) عن أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩١.
- (٧) (ووافق) مُحَمَّدٌ أَبَا حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩١.
- (٨) (ويحكم) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩١.
- (٩) (رواية) عن أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩١.
- (١٠) (وقيل) يحكم أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩١.
- (١١) (كما أفتى به) مُحَمَّدٌ، واختاره. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩١.

أو أثواباً على أنها عشرة بمائة، فنقصت أو زادت، فسد<sup>(١)</sup>.

وإن بَيَّن ثمن كل ثوب ونقصت، صح بقدره، وخَيْرٌ، وإن زادت، فسد.

ولو تواضعا سِرّاً<sup>(٢)</sup> على البيع تَلَحُّجَةً<sup>(٣)</sup>، وأطلقاه عَلَانِيَةً، ثم اختلفا في البناء والابتداء، أو اتفقا أنه لم يحضرهما شيء، فالعقد صَحِيحٌ<sup>(٤)</sup>، كما لو أعرضا، وأبطلاه، كما لو بنيا<sup>(٥)</sup>، أو على البيع بألف، وعقدا بألفين، فالثَّمَنُ ألفان<sup>(٦)</sup>، وقالوا<sup>(٧)</sup>: ألف، إلا إذا اتفقا<sup>(٨)</sup> على الإعراض.

ولا نلغي تصرف الفُضُولِيَّ<sup>(٩)</sup>، فيتوقف على إجازة ۞ المَعْقُود له إن بقي العاقدان والمَعْقُود عليه، وبه، لو عرضاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) غ: فسدت.

(٢) سقط من ي: سراً.

(٣) البيع تَلَحُّجَةً: هي عقد يباشره الإنسان لضرورة خوف أن يؤخذ منه متاعه ظلماً، مثل: أن يقول الآخر: أبيع هذا منك بكذا ظاهراً لا حقيقة، ويشهد على ذلك، وهو نوع من الهزل. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ١٩١.

(٤) (فالعقد صَحِيحٌ) عند أبي حنيفة. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ١٩١.

(٥) غ: بينا.

(٦) (فالثَّمَنُ ألفان) عند أبي حنيفة. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ١٩١.

(٧) ن: ولا.

(٨) غ: اتفقنا.

(٩) الفُضُولِيَّ: بضم الفاء، نسبة لفُضُول، جمع فَضْل، بمعنى الزيادة.

وفي اصطلاح الفقهاء: هو من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي، كالأجنبي يزوج أو يبيع.

حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ج ٤ ص ١٠٣.

(١٠) سقط من ن: عرضاً.

ويملك كل فسخه<sup>(١)</sup> قبل الإجازة.

ولو باع ملك اثنين لواحد، فأجاز أحدهما، ألزمه<sup>(٢)</sup> بحصته<sup>(٣)</sup>، وخيراه<sup>(٤)</sup>.  
والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

### فصل فيما يدخل تبعاً وما لا يدخل، وزيادة المبيع قبل قبضه، وبيع الثمار

يدخل البناء والمفاتيح والشجر<sup>(٦)</sup> في بيع الدار والأرض بلا ذكر.

لا الزرع والثمر إلا به.

ولا الطريق والشرب والمسيل، والمنزل الأعلى ببيع الأسفل، إلا بذكر الحقوق ونحوها.

ولا علو بيت بيعه، إلا أن ينص عليه.

انظر: تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٤٥. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٥٠. والهداية وشرحها فتح  
القدر والعناية ج ٧ ص ٥١. والاختيار ج ٢ ص ٤٠. والبحر الرائق ج ٦ ص ١٦٠. والنقاية  
وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٣٧٣. والدّر المختار وحاشيته ردّ المختار ج ٥ ص ١٠٦.  
والمادة ١١٢ من مجلة الأحكام العدلية - دُرر الحُكَّام لِعَلِي حَيْدَر ج ١ ص ١٠٩.

(١) سقط من ن: ويملك كل فسخه.

(٢) (ألزمه) أي: مُحمَّد المشتري. / البرهان للطَّرابُلسي، نسخة م، لوحة ١٩٢.

(٣) ف: بحصة.

(٤) (و) أبو حنيفة وأبو يوسف (خيراه) بين الرد والقبول. / البرهان للطَّرابُلسي، نسخة م، لوحة ١٩٢.

(٥) س، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ، ن: والله أعلم.

(٦) سقط من س: والشجر.



وُظْلَةٌ دَارِ بَابِهَا مِنْهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِذِكْرِ الْحَقِّوَق<sup>(١)</sup>.

وَيَدْخُلُ مَلْبُوسُ الْغَلَامِ وَالْجَارِيَةِ لَوْ<sup>(٢)</sup> خَسِيسًا.

وَزِمَامُ الْبَعِيرِ وَالْحَبْلُ فِي عُنُقِ الْحِمَارِ وَالْإِكَافِ<sup>(٣)</sup> وَنَحْوِهِ، لَا السَّرَجَ وَاللَّجَامَ

وَالْحَبْلُ فِي قَرْنِ<sup>(٤)</sup> الْبَقَرِ، إِلَّا بِالذِّكْرِ بِنَاءً عَلَى الْعَرَفِ.

وَيَدْخُلُ بَشْرَاءُ نَخْلَةٍ لِلْبَقَاءِ قَدَرِ غُلْظِهَا مِنَ الْأَرْضِ وَلِلْقَطْعِ<sup>(٥)</sup> لَا، وَالْحَقُّ<sup>(٦)</sup> الْمَطْلُوقُ

بِالْأَوَّلِ<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، لَا بِالثَّانِي<sup>(٨)</sup>.

(١) ي: (وَكَذَا الظِّلَّةُ بَيْعُ الدَّارِ، وَأَدْخَلَهَا إِذَا كَانَ بَابُهَا مِنْهَا) بَدَلًا مِنْ (وُظْلَةٌ دَارِ بَابِهَا مِنْهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا بِذِكْرِ الْحَقِّوَق).

الظُّلَّةُ: قَوْلُ الْفُقَهَاءِ: ظُلَّةُ الدَّارِ: يَرِيدُونَ بِهَا السُّدَّةَ الَّتِي فَوْقَ الْبَابِ. وَعَنْ صَاحِبِ الْخَصْرِ: هِيَ الَّتِي أَحَدُ طَرَفَيْ جَنْدُوعِهَا عَلَى هَذِهِ الدَّارِ، وَطَرَفُهَا الْآخَرُ عَلَى حَائِطِ الْجَارِ الْمُقَابِلِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرَّرِيِّ، مَادَّةُ (ظَلَّلَ) ص ١٦٨.

وَانْظُرْ مَعْنَى الظُّلَّةِ فِي: مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٩٠.

(٢) ن: وَلَوْ.

(٣) الْإِكَافُ: إِكَافُ الْحِمَارِ، كَكِتَابٍ وَغُرَابٍ، وَوِكَافُهُ: بَرْدَعَتُهُ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (إِكَافُ) ص ١٠٢٤.

(٤) غ: قَرَان.

(٥) ن: وَلِلْقَلْعِ.

(٦) ي: وَيَلْحَقُ.

(وَالْحَقُّ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ١٩٢.

(٧) ي: (بِالثَّانِي وَعَكْسِهِ) بَدَلًا مِنْ (بِالْأَوَّلِ).

(٨) سَقَطَ مِنْ ي: لَا بِالثَّانِي.

وعلم المتعاقدين بنصيب<sup>(١)</sup> من دار شرط<sup>(٢)</sup>، ● وينفيه<sup>(٣)</sup>.

وشرط علم المشتري<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر الرواية<sup>(٥)</sup>.

وشراؤها بفنائها فاسد، ويجيزه<sup>(٦)</sup>، كما أجزأه بطريقها.

ولو باع أرضاً بشجرها، فأثمرت ثمرة قبل تسليمها، وقیمها<sup>(٧)</sup> سواء<sup>(٨)</sup>،

فاستهلكها<sup>(٩)</sup> يسقط<sup>(١٠)</sup> ربع الثمن، وهما ثلثه<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: بنصيب البائع.

(٢) ن: وشرط.

(شرط) لصحة العقد في رواية عن أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٢.

(٣) سقط من ن، ف: وينفيه.

(وينفيه) أي: ينفي أبو يوسف اشتراط علمها لصحته، وهو رواية أيضاً عن أبي حنيفة. /

البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٤) ي: المشتري وحده.

(٥) (وشرط) محمد لصحته (علم المشتري) وحده (وهو ظاهر الرواية) عن أبي حنيفة. /

البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٦) (فاسد) عند أبي حنيفة، لجهالة مقداره (ويجيزه) أبو يوسف، لأنه يعبر به عن حق المرور. /

البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٧) ي: وقيمتها.

(وقيمها) أي: قيمة الأرض والشجر والثمر. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٨) سقط من ن: سواء.

(٩) ن: فاستهلكها البائع.

(١٠) (يسقط) أبو يوسف. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(١١) (وهما) أي: أبو حنيفة ومحمد أسقطا (ثلثه) أي: ثلث الثمن. / البرهان للطرايبي، نسخة م،

لوحة ١٩٣.

أو<sup>(١)</sup> ثمرتين<sup>(٢)</sup> كَذَلِكَ، فثَلْثُهُ<sup>(٣)</sup>، وهما نصفه.

ونوزع الثَّمَنَ على الأصل، والزائد، عند القبض.

فلو<sup>(٤)</sup> اشترى نخلة بصاع تمر فأثمرت قبل قبضها، أو أَمَّةٌ فزادت قيمتها قبله، فقتلت خطأ، واختار المشتري البيع، وتضمن القاتل، نُحَرِّمُ ما زاد من الثمرة على ما قابلها<sup>(٥)</sup> منه، وما زاد من الْقِيَمَةِ، فيتصدق به.

أو ولدت قبله، نرد المعيبَ منهما بالحصّة لا الأُمَّ بكله.

أو شاة فولدت فاستهلكه البائع قبل التَّسْلِيمِ، نسقط حصته من الثَّمَنِ، والبيع لازم<sup>(٦)</sup>، وخَيْرَاهُ، كما في الأَمَّةِ.

وتلزم<sup>(٧)</sup> البائعُ أَجْرَةَ الكيال ونحوه، والمشتري أَجْرَ وزن الثَّمَنِ، وكذا أَجْرُ<sup>(٨)</sup> نقده في الصَّحِيحِ.

وتَسْلِيْمُهُ أَوَّلًا لو حالًا، ومَعَالُو مقايضة، أو صرفًا.

وإن غاب قبل قبض المبيع، ونقد ثَمَنِهِ<sup>(٩)</sup>، فبرهن البائع على البيع وجهل مكانه بيع

(١) ي: ولو.

(٢) ن: ثمرتين.

(٣) (فثَلْثُهُ) أي: يسقط أبو يُوسُفُ ثلث الثَّمَنِ، وهذه فرع سابقتها. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأُبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٤) ي: ولو.

(٥) ن: قبلها.

(٦) (لازم) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأُبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٧) غ، ن، ي، ف: ويلزم.

(٨) غ: أَجْرَةَ.

(٩) ن: الثمن.

في دينه، وإلا لا.

أو<sup>(١)</sup> أحد المشتريين يدفع الحاضر كل الثمن، ويقبض المبيع، ويحبسه حتى ينقد شريكه، ويحكم<sup>(٢)</sup> بتبرعه، وعدم قبض حصة صاحبه، ومنعناه<sup>(٣)</sup> من استرداد المبيع وحبسه<sup>(٤)</sup> لظهور الثمن زيفاً.

ويجيز<sup>(٥)</sup> له رد<sup>(٦)</sup> مثل زُيُوف<sup>(٧)</sup> أتلّفها بلا علم، والمُطالَبَة بحقه.

ويصحّ بيع الجوز واللوز في قشره، والبرّ والباقلَاء والأرز والسّمسم في سنبله<sup>(٨)</sup>.

● ويلزم البائع تخليصه بدياسة وتذرية<sup>(٩)</sup>، والمشتري جُذاذ الثمرة، وقطع الرطبة

نسخة م  
لوحة  
١٩٤

(١) ي: أو غالب.

(٢) (حتى ينقد) أي: يدفع (شريكه) إليه ثمن حصته، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد (ويحكم) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٣) ن: ومنعناه.

(٤) ن: وحبسه عنده.

(٥) (ويجيز) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٣.

(٦) ي: الرد.

(٧) الزيف: زافت عليه دراهمه، أي: صارت مردودة عليه لغش فيها، ودرهم زيف وزائف، ودراهم زُيُوف وزيف، وقيل: هي دون البهرج في الرداءة، لأن الزيف ما يرده بيت المال، والبهرج ما يرده التجار. / المغرب للمطري، مادة (زيف) ص ١٢٥.

(٨) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ٢٩٣. والاختيار ج ٢ ص ١٤. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ٩. وكنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٥ ص ٣١٧. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٣٧٠. ومُلْتَقَى الْأَبْحُر وشرحها مَجْمَع الْأَنْهَر والدَّر الْمُتَقَى ج ٢ ص ١٤ و ٩٠. والدَّر الْمُخْتَار وحاشيته ردّ المختار ج ٤ ص ٥٤٧.

(٩) س، ن، ف: كتب (بدياسة وتذرية) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ، ي: بدياسة وتذرية.

وقلع الجَزَر والبَصَل ونحوه.

وبيع الثمار قبل بُدْو صلاحها عندنا<sup>(١)</sup> كالمشروط قطعها<sup>(٢)</sup>.

ويجب قطعها<sup>(٣)</sup> في الحال كبيع الشجر دون الثمر، فإن رضي<sup>(٤)</sup> ببقائها يطيب الفضل للمشتري، وإن شرط فسد.

وأجاز<sup>(٥)</sup> شرط بقاءها متناهية العِظَم<sup>(٦)</sup>.

ولو باعها واستثنى منها أرطالاً معلومة، صح، في ظاهر الرواية.

وقيل: يَفْسُد<sup>(٧)</sup>، كما لو أثمر الشجر ثمراً آخر قبل التسليم<sup>(٨)</sup>.

● ولو بعده، يشتركان.

ويكون القول للمشتري في القَدَر<sup>(٩)</sup>.

(١) ي: عندنا جائز.

(٢) ي: وقطعها.

(٣) ي: القطع.

(٤) ي: رضي البائع.

(٥) (وأجاز) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٤.

(٦) ي: العظم، وعليه الفتوى.

(٧) (وقيل: يَفْسُد) وهو رواية الحر، واختارها الطَّحَاوِيُّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٤.

(٨) ن: التسليم فظاهر المذهب.

ي: التسليم وإن كان أقل في الأصح.

(٩) ي: القدر، والله أعلم.

## باب خِيَارِ الشَّرْطِ

صح للمتبايعين أو<sup>(١)</sup> لأحدهما ثلاثة أيام فما دونها.  
والزِّيَادَةُ مفسدة<sup>(٢)</sup> إِلَّا أَنْ يَجِيزَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَأَجَازَاهُ إِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً<sup>(٣)</sup>.  
وإِسْقَاطُ خِيَارِ الْأَبَدِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ لَا يَرْفَعُ الْفُسَادَ<sup>(٤)</sup>، وَرَفَعْنَاهُ بِإِسْقَاطِهِ قَبْلُهَا.  
وَلَوْ شَرَطَ الْعَاقِدُ الْخِيَارَ لغيره أَجْزَانَهُ، وَيُثَبِّتُ لِكُلِّ مِنْهُمَا<sup>(٥)</sup>.  
فَإِنْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا وَفَسَخَ الْآخَرُ، يَعْتَبَرُ الْأَسْبَقُ، وَإِنْ<sup>(٦)</sup> وَجَدَا مَعًا فَالْفَسْخُ عَلَى  
الْأَصَحِّ، وَقِيلَ<sup>(٧)</sup>: تَصْرِفُ الْعَاقِدُ.

(١) س، ن: و.

(٢) (وَالزِّيَادَةُ) أَي: اشْتَرَاطُ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثَةِ (مفسدة) لِلْعَقْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ١٩٥.

(٣) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٤٤٣.

(٤) (لَا يَرْفَعُ الْفُسَادَ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَرْفَعُهُ عِنْدَهُمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ١٩٥.

(٥) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ٣٤٣. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٢٠٢. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٦٣١. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٩٢. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٢ ص ١٧٨. وَالْإِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٢٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٣. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٣٠٨. وَتُلْتَقَى الْأُبْحُرُ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالْدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٢٣. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٥٦٨. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِإِلْيَاسِ بْنِ حَيْدَرَ ج ١ ص ٢٩٠، م ٣٠٠.

(٦) ف: فَإِنْ.

سقط من ن: وَإِنْ.

(٧) ن: وَقَدْ.

● ولو باع على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع، أجزناه.

والزِّيَادَة مفسدة<sup>(١)</sup> إلا أن ينقد فيها، ويلحقه آخر<sup>(٢)</sup> بالخيار، وبه أفتى<sup>(٣)</sup>، وغايته داخله<sup>(٤)</sup>، وأخرجها كغاية أجل الثمن.

والخيار للبائع يمنع دخول الثمن في ملكه<sup>(٥)</sup>، كمنع خروج المبيع.

وللمشتري يمنع<sup>(٦)</sup> دخول المبيع في ملكه، كمنع خروج الثمن.

فشاء عرسه<sup>(٧)</sup> به لا يفسد النكاح<sup>(٨)</sup>، ووطؤها لا يمنع ردّها بعيب، إلا أن يزيل عذرتها.

وولادتها في يد البائع لا يصيرها<sup>(٩)</sup> أمّ ولد، وخالفاه في الأصل<sup>(١٠)</sup>، وفروعه.

فإن هلك عند المشتري والخيار له، نوجب<sup>(١١)</sup> الثمن لا القيمة.

ولو للبائع، تجب القيمة.

(١) (مفسدة) للعقد عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٢) (ويلحقه) أبو يوسف (آخرًا) أي: في قوله الآخر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٣) (وبه أفتى) محمد، ولم يقيد بمدة كشرط الخيار. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٤) (داخله) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٥) (في ملكه) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٦) ف: يمنع.

(٧) العرس: امرأة الرجل، والجمع: أعراس، وربما سُمّي الذكّر والأنثى عرسين. / مختار الصحاح، مادة (عرس) ص ١٧٨.

(٨) (النكاح) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٩) ف: تصيرها.

(١٠) ي: الأصلي.

(١١) ي: يوجب.

نسخة م  
لوحة  
١٩٧

والقول لِمُنْكَرِ الخيارِ في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ<sup>(١)</sup>، وبه قالوا، وقيل: لمدعيه.

● ويتم العقد بالإجازة قولاً أو<sup>(٢)</sup> دلالةً، كالإعتاق ونحوه، والوطء أو<sup>(٣)</sup> دواعيه.

والأخذ بشفعة أو ضرورة<sup>(٤)</sup> كتعيبه، ومضي المدة، وموت صاحبه، ولا يورث عندنا، بخلاف خيار العيب والتعيين.

ورضى أحد المشتريين بالخيار يمنع رد الآخر عندنا<sup>(٥)</sup>، وأجازاه<sup>(٦)</sup>.

وعلى هَذَا خِيَارِ الرَّوَايَةِ والعَيْب.

ولا يشترط<sup>(٧)</sup> للفسخ بالقول علم الآخر، كالإجازة والفسخ بالفعل.

ولو باع وصي ملك صبي بالخيار، فبلغ في مدته، يحكم<sup>(٨)</sup> باللزوم.

نسخة م  
لوحة  
١٩٨

● وأجاز<sup>(٩)</sup> له الفسخ فقط، والإجازة أيضاً، أو نقله إلى الصبي فيفسخ، أو يجيز في المدة أو مطلقاً.

(١) ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ عن أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٦.

(٢) س، غ، ن، ي، ف: (ولو) بدلاً من (قولاً أو).

(٣) ي: و.

(٤) س، غ، ن، ف: (وبالضرورة) بدلاً من (أو ضرورة).

(٥) (عندنا) أي: عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٧.

(٦) ن: وأجازاه.

ف: وهما أجازاه.

(٧) (ولا يشترط) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٧.

(٨) (يحكم) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٧.

(٩) ن: وأجازاه.

(وَأَجَازَ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ١٩٨.



ولو باع عَبْدَيْنِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا إِنَّ<sup>(١)</sup> فَصَّلَ الثَّمَنَ، وَعَيَّنَ مَحَلَّ الْخِيَارِ، صَحَّ، وَإِلَّا لَا.

أو<sup>(٢)</sup> اشْتَرَى ثَوْبًا مِنْ ثَوْبَيْنِ أَوْ<sup>(٣)</sup> ثَلَاثَةً<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّ يَعْينَ أَيًّا شَاءَ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَجْزَنَاهُ. أَوْ عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَازٌ أَوْ كَاتِبٌ فَكَانَ بِخِلَافِهِ، أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ<sup>(٥)</sup>.

### بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ

يُثْبِتُ فِي كُلِّ عَيْنٍ مُلْكَتْ بَعْدَ يَحْتَمِلُ الْفَسْخَ كَالشِّرَاءِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالْقِسْمَةِ، وَالصُّلْحِ عَنْ<sup>(٦)</sup> دَعْوَى الْمَالِ، لَا فِيهَا<sup>(٧)</sup> لَا يَحْتَمِلُهُ كَالْمَهْرِ، وَبَدَلَ الْخُلْعِ، وَالصُّلْحِ عَنِ الْقِصَاصِ.

فَلَوْ تَبَايَعَا مَا لَمْ يَرِيَا، جَازَ عِنْدَنَا بَلَا تَرَدُّدٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) سَقَطَ مِنْ ن: إِنْ.

(٢) ن: وَإِنْ.

(٣) ن: أَوْ مِنْ.

(٤) ي: ثَلَاثَةٌ فَقَطْ.

(٥) ي: تَرَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

انظر: الْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٣٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٣.

(٦) ن: مِنْ.

(٧) ن: كَتَبَ (فِيهَا) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٨) انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ٢٩٢. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٢ ص ١٨٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٣٦.

وَكََنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦

ص ٢٨. وَالنَّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحَ بَابُ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٣١٤. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ

الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٣٤. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٥٩٢. وَذُرَّرَ

الْحُكَّامُ لِعَلِيِّ حَيْدَرَ ج ١ ص ٣١٩ م ٣٢٠.

● وخَيْرُ المشتري فقط<sup>(١)</sup> عند الرؤية وإن رضي قبلها<sup>(٢)</sup>.

وإذا رأى وجه الصُّبْرَةِ، أو الرَّقِيقِ، أو بعض ما لا يتفاوت، أو جَسَّ ما يعرف به كشاة اللحم أو شم المسموم أو ذاق المطعوم، ورضي به، أو تعيَّبَ عنده قبلها، أو تصرف فيه تصرفاً لازماً بإعتاق<sup>(٣)</sup> ونحوه، أو مات، سقط خياره، ولا يورث، ويضم إلى وجه الدابة كفلها، وهو الصَّحِيح<sup>(٤)</sup>، واكتفى<sup>(٥)</sup> بوجهها.

كما اكتفينا بظاهر ثوب مطوي لا علم فيه، وصحن دار وإن لم يشاهد بيوتها، والأصح اشتراط رؤيتها.

ونظر الوكيل بالقبض مسقط<sup>(٦)</sup>، كالوكيل بالشراء، وأبقياه، كالرسول.

ولو اشترى أعمى<sup>(٧)</sup> ما يعرف بالوصف كالعقار<sup>(٨)</sup>، فوصف له، أو بالجسّ فجسَّه، أو بالدوق أو الشم<sup>(٩)</sup> فذاقه وشمه، ورضي، سقط خياره<sup>(١٠)</sup>.

(١) (فقط) في قول أبي حنيفة الآخر، ورجع عن ثبوته للبائع أيضاً. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ١٩٩.

(٢) م: (وإن رضي قبلها) مكررة، ولم تكرر في النسخ الأخرى س، غ، ن، ي، ف.

(٣) غ: باعتاق.

ي: كالإعتاق.

(٤) ف: الصحيح وشرط.

(٥) (واكتفى) مُحَمَّد. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ١٩٩.

(٦) ي: مسقط عندنا.

(مسقط) لخيار الموكل عند أبي حنيفة. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ١٩٩.

(٧) ي: الأعمى.

(٨) سقط من ن: كالعقار.

(٩) س، غ، ن: بالشم.

(١٠) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه النافع الكبير ص ٣٤٢. والكتاب

ولو رأى أحد ثوبين فاشترهما، ثم رأى الآخر، ردهما أو أخذهما.  
أو اشترى ما رأى، تخير إن تغير<sup>(١)</sup>، وإلا لا.  
وإن اختلفا<sup>(٢)</sup> في التغير، كان القول للبائع في مدة لا يحتمل التغير فيها.  
وللمشتري فيما<sup>(٣)</sup> يحتمله أو في الرؤية، كان له.  
وإن اشترى أثواباً في عدلٍ فقبضه<sup>(٤)</sup>، وباع منها ثوباً، أو وهبه، وسلمه، سقط خيار  
الرؤية والشرط، لا العيب.

أو دهنًا في زجاج<sup>(٥)</sup>، أو سمكًا في ماء قليل، لا يسقط الخيار، في الأصح<sup>(٦)</sup>.  
● أو لؤلؤاً<sup>(٧)</sup> في صدفٍ، يخيره<sup>(٨)</sup> عند رؤيته، وأفسده<sup>(٩)</sup>، وهو المفتى به<sup>(١٠)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٠٠

للقدوريّ وشرحه اللّباب للميدانيّ ج ١ ص ٢٠٦. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ١٣٢. والاختيار  
ج ٢ ص ٢٣. وكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٨. وكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه  
الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٣٤. والنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب العِنَايَةِ ج ٢ ص ٣١٨. والدَّرُّ الْمُخْتَارُ  
وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٦٠٠.

- (١) سقط من ن: تخير إن تغير.
- (٢) س: (راه) بدلاً من (اختلفا).
- (٣) ن: كتب (وللمشتري فيما) بالأسود، فأوهم أنها من البرّهان.
- (٤) ن: (فعنه) بدلاً من (فقبضه).
- (٥) ف: الزجاج.
- (٦) (لا يسقط الخيار) برؤيته فيه (في الأصح) عن أبي حنيفة، ومعه مُحَمَّدٌ في رواية هشام عنه. /  
البرّهان للطّرابُلسيّ، نسخة م، لوحة ١٩٩.
- (٧) ن: لؤلؤ.
- (٨) س: يخيّره.

(يخيّره) أبو يونس. / البرّهان للطّرابُلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٠٠.

(٩) (وأفسده) مُحَمَّدٌ. / البرّهان للطّرابُلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٠٠.

(١٠) ي: به، والله أعلم.

## باب خِيَارِ الْعَيْبِ

إذا أُطلق الشراء، يحمل على سلامة المبيع، فإن وجد به <sup>(١)</sup> عيباً <sup>(٢)</sup>، أخذه بكل الثمن أو رده.

ولا يمسكه، ويأخذ النقصان، إلا برضى البائع.

وهو ما يُنقَضُ الثمن عند التجار، كالشعال القديم، والشعر، والماء في العين، والإباق، والسرقه، والبول في الفراش من صغير مُمَيِّز، فإن عاوده بعد البلوغ كان عيباً آخر، وكالحبل في الأمة لا البهيمه، وكالاستحاضه وعدم الحيض، وكالدفر <sup>(٣)</sup>، والبخر <sup>(٤)</sup>، والزنا، وولده في الأمة مطلقاً، وفي الغلام لداء، وعادة، ● وكالتزوج <sup>(٥)</sup>، والكفر، والجنون فيهما، وقُدِّرَ <sup>(٦)</sup> بأكثر من يوم وليلة، وقيل: بساعة <sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٠١

- (١) سقط من ف: به.
- (٢) ي: عيب.
- (٣) الدفر: التتن خاصة، يقال: دفرأله، أي: تننأ، وهو اسم، والمصدر بفتح الفاء، وبابه طرب. / مختار الصحاح، مادة (دفر) ص ٨٦.
- (٤) البخر: تنن الفم، وبابه طرب، فهو أبخر. / مختار الصحاح، مادة (بخر) ص ١٧.
- (٥) س: وكالتزوج.
- (٦) وقُدِّرَ (الجنون). / البرهان للطرا بلسي، نسخة م، لوحة ٢٠١.
- (٧) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه النافع الكبير ص ٣٤٩. والكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ٢٠٨. وتُخَفَةُ الفقهاء ج ٢ ص ١٣٦. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ٢٧٦. والفتاوى الحانية ج ٢ ص ١٩٤. والاختيار ج ٢ ص ٤٢. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ٣١. وكنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٦ ص ٣٨. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٣١٩. ومُلْتَقَى الأبحر وشرحه مَجْمَع الأنهر والدُرِّ الْمُتَتَقَى ج ٢ ص ٤٠. والدُرِّ الْمُخْتَار وحاشيته ردَّ الْمُخْتَار ج ٥ ص ٥. ودُرَر الحُكَّام لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ١ ص ٣٣٥ م ٣٣٦.

ولا يرد به ما لم<sup>(١)</sup> يعاوده عند المشتري في الصَّحِيح.

فإن حدث عيب آخر عنده، رجع بنقصانه، أو رده برضى بائعه، ولا يرده عندنا مع ضمان النقص<sup>(٢)</sup>.

ويرى<sup>(٣)</sup> تحليف المشتري على نفي الرضى بالعيب وإن<sup>(٤)</sup> لم يدعه البائع.

ولو اشترى ثوباً وقطعه، فوجد به عيباً، رجع بنقصانه، إلا أن يقبله البائع كذلك<sup>(٥)</sup>.

وإن باعه لم يرجع بشيء ولو قبل العلم<sup>(٦)</sup> به.

وطردناه في بيع نصفه.

فإن خاطه، أو صبغه أحمر، أو لَتَّ السَّوِيقَ بِسَمْنٍ<sup>(٧)</sup>، أو انفصل منه زوائد كالولد

والثمر، فاطلع على عيب، رجع بنقصانه<sup>(٨)</sup> وإن باعه بعد العلم به.

ولا يمنع السَّمْنُ والجَمَالُ الرَّدَّ في الصَّحِيح، ولا الكسب قبل العلم به.

ويسلم له مجاناً إن ردَّ الأصل.

ولو وجده مباح الدم، أو الطرف، فقتل أو قطع عنده، له الرجوع في الأول بكل

(١) غ: لا.

(٢) غ: النقض.

(٣) (ويرى) أبو يوسف في رواية. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠١.

(٤) سقط من ن: إن.

(٥) سقط من ي: إلا أن يقبله البائع كذلك.

(٦) ن: البيع.

(٧) غ: بثمان.

(٨) سقط من ي: (وإن باعه لم يرجع بشيء... رجع بنقصانه).

الثَّمَنُ، والرد في الثاني أو الإمساك واسترداد نصفه، والعلم به كعدمه في الأصح<sup>(١)</sup>، وقالوا: يرجع بفضل ما بين كونه مباح الدم أو الطرف، ومعصومه، إن جهله، وإلا لا. وإن سرق عند المشتري أيضاً وقطع بهما، فإن قبله البائع فالرجوع بثلاثة أرباع الثَّمَن<sup>(٢)</sup>، وإلا فبرُّبعه<sup>(٣)</sup>، وقالوا: يرجع<sup>(٤)</sup> في الأول ب كله، وفي<sup>(٥)</sup> الثاني بنقصان العيب. ولو ظهر بعد الموت، أو الإعتاق<sup>(٦)</sup>، أو التدبير، أو الاستيلاد، رجع بالنقصان. ● أو بعد الإباق، أو الكتابة<sup>(٧)</sup>، أو الإعتاق على مال، فالرجوع ممتنع<sup>(٨)</sup>، ويجيزه، وهو رواية<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٠٢

والقتل مانع منه في ظاهر الرواية، وعنهما<sup>(١٠)</sup> جوازه. وكذا تخرُّق الثوب من اللبس، وأكل الطعام<sup>(١١)</sup>، وأجازاه، وبه يفتى. وأكل بعضه مانع من الرد والرجوع<sup>(١٢)</sup>، وقالوا: يرجع بنقص الكل، وعنهما أنه

- (١) (في الأصح) من الروایتين عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠١.
- (٢) (بثلاثة أرباع الثَّمَن) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠١.
- (٣) ي: فربعه.
- (٤) س: (لا يرجع) بدلاً من (يرجع).
- (٥) ن: ويرجع في.
- (٦) ي: العتاق.
- (٧) سقط من ي: أو بعد الإباق، أو الكتابة.
- (٨) (ممتنع) في رواية عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.
- (٩) سقط من س، ن: ويجيزه، وهو رواية.
- (١٠) (ويجيزه) أبو يوسف (وهو رواية) أخرى عنه. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.
- (١١) (وعنهما) أي: عن أبي يوسف ومحمد. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.
- (١٢) (وأكل الطعام) مانع من الرجوع عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.
- (١٢) (والرجوع) بالنقصان عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.

يرجع ينقص<sup>(١)</sup> المأكول ويرد الباقي.

ولو باع بعضه منعنا الرجوع بنقص الباقي كالزائل<sup>(٢)</sup>، وعنهما<sup>(٣)</sup> رد الباقي<sup>(٤)</sup>،  
وبها<sup>(٥)</sup> يفتى.

ولو اشترى قيمين صفقة، وقبض أحدهما، ثم وجد بأحدهما عيباً، أخذهما أو  
ردهما.

وأجزنا ردّ المَعْيَب وحده إن قبضهما.

ولو مثلياً من نوع، رد كله أو أخذه، ولو في إناءين على الأظهر، فإن استحق بعضه  
بعد القبض، لم يخير في رد الباقي، وقيل<sup>(٦)</sup>: يخير، كما<sup>(٧)</sup> في الثوب ونحوه.

ولو تصرف في المَعْيَب بعد العلم به بإجارة<sup>(٨)</sup>، أو لبس، أو مداواة، أو ركوب  
لحاجة، يكون رضى، بخلاف الركوب للرد، أو السقي<sup>(٩)</sup>، أو شراء العلف مطلقاً، في  
الأظهر.

ونمنع ردّ ثيب بوطئها كالبكّر، ويرجع بالنقص.

(١) س، غ، ي: بنقص.

ف: ببعض.

(٢) ن: كالزائل عن ملكه.

(٣) (وعنها) أي: عن أبي يونس ومحمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.

(٤) ي: (وأجاز رد الثاني في رواية) بدلاً من (وعنها رد الباقي).

(٥) ن: بهما.

(٦) (وقيل) في رواية عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.

(٧) ن: كما يخير.

(٨) ف: بإجارة.

(٩) ف: الشقي.

ولو باع ما اشتراه فأراد<sup>(١)</sup> المشتري رده بعيب، فأنكر، فبرهن<sup>(٢)</sup>، ورَدَّه، يَجِيزُ<sup>(٣)</sup> له رده على الأول، وهو رواية، ومنعه<sup>(٤)</sup> كما لو رده برضاه.

● ولو مات أحد البائعين فورثه الآخر، وأراد المشتري الرد بعيب فأنكره، يكتفي<sup>(٥)</sup> بيمين البتات<sup>(٦)</sup> في حصته.

نسخة م  
لوحة  
٢٠٣

وضم<sup>(٧)</sup> نفي العلم في حصة مورثه، كما لو كان بعقدين.

ولو وجد بالمُسْلَم فيه عيباً، وحدث آخر، فإن قَبِلَهُ المُسْلَمُ إليه عاد المُسْلَمُ<sup>(٨)</sup>، وإن أبى فالرجوع بالنقص ممتنع.

ويجيز<sup>(٩)</sup> رد مثل ما قبض، وأخذ ما شرط<sup>(١٠)</sup>، لا الرجوع بالنقص من رأس المال.

ولم يخصصوا صحة البيع بشرط البراءة من كل عيب بالرقيق.

(١) ن: (فإن راد) بدلاً من (فأراد).

(٢) ف: وبرهن.

(٣) (يجيز) أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.

(٤) (وهو رواية) عن أبي حنيفة (ومنعه) محمد. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٢.

(٥) (يكتفي) أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٣.

(٦) يمين البتات: أن يحلف: والله لقد بعثُ هذا وما للمشتري حق الرد عليّ من الوجه الذي

يدعيه، لأن اليمين على العلم تحصل في ضمن اليمين على البتات. / البرهان للطبرائلي، نسخة

م، لوحة ٢٠٣.

(٧) ي: وضم يمين.

(وضم) محمد. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٣.

(٨) ي، ف: السلم.

(٩) (ويجيز) أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٠٣.

(١٠) سقط من ن: ويجيز رد مثل ما قبض، وأخذ ما شرط.



ولم يفسد الشرط، فأجزأناه<sup>(١)</sup>، كالبيع<sup>(٢)</sup>، وكما لو سَمِيَ العيوب.

ولو صالحه ليبرئه من كل عيب، أو باعه<sup>(٣)</sup> بشرط البراءة منه، ثم حدث<sup>(٤)</sup> آخر قبل القبض، يدخله فيها، وخالفنا، وأخرج<sup>(٥)</sup>، كما لو قال من كل عيب به.

ولو برئ من شجة فإذا به شجتان، يخيره<sup>(٦)</sup> في تعيين المبرأ عنها<sup>(٧)</sup>، لا المشتري.

ولا ترد المصراة عندنا مع لبنها، أو صاع من<sup>(٨)</sup> تمر لفقده، والرجوع بالنقص هو المختار.

ولو اشترى بيضاً، أو جوزاً، أو قثاءً، أو بطيخاً، ونحوه، وكسره فوجده فاسداً<sup>(٩)</sup> ينتفع به، رجع بالنقصان، وإلا<sup>(١٠)</sup> بكل الثمن إن لم يكن لقشره قيمة، وإن كان فبقيمة لُبِّه، وقيل: يرده ويرجع بالثمن<sup>(١١)</sup>.

(١) س، ف: وأجزأناه.

ي: فأجزأناه.

(٢) ي: (البيع بشرط البراءة) بدلاً من (كالبيع).

(٣) ف: (فباعه) بدلاً من (أو باعه).

(٤) سقط من ن: ثم حدث.

(٥) (وخالفنا، وأخرج<sup>(٥)</sup>، ومحمد وزفر الحادث من البراءة بعد العقد قبل القبض، وهو رواية عن

أبي يوسف، وقول الشافعي ومالك. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٣.

(٦) (يخيره) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٣.

(٧) ن: عنها إذا بقدر رده.

(٨) سقط من ي: من.

(٩) غ: فاسد.

(١٠) ن: وإلا كالثقاء والقرع المر والحمص المور.

(١١) ن: كتب (ويرجع بالثمن) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

ولو وجد في كل مائة وَاحِدَةً أو ثنتين<sup>(١)</sup>، لا يرجع بشيء، كالتراب<sup>(٢)</sup> القليل في

الْحِنْطَةِ.

● ولو أكثر، فالبيع فاسد في الكل<sup>(٣)</sup>، وأجازه في غير الفاسد بحصته من الثَّمَنِ،

نسخة م  
لوحة  
٢٠٤

على الصَّحِيح.

وإن ادعى عيباً بعد القبض، لم يجبر على دفع الثَّمَنِ، بل يبرهن، وإلاَّ يحلف البائع<sup>(٤)</sup>،

فإن قال: شهودي بالشَّام، دفعه إن حلف البائع.

وإن ادعى إيباقاً، لم يحلف حتى يبرهن المشتري أنه أَبَقَ عنده، فإن برهن، حلف بالله

ما أَبَقَ عندك قط، وإلاَّ فالْبَائِعُ لا يحلف أنه ما يعلم أنه أَبَقَ<sup>(٥)</sup> عند المشتري، وقيل<sup>(٦)</sup>:

يحلف. وبه قال<sup>(٧)</sup>.

ولو اختلفا في قدر المقبوض من الثَّمَنِ، أو المثل<sup>(٨)</sup>، يكون القول للقَابِضِ بيمينه<sup>(٩)</sup>.

(١) ن: اثنتين.

(٢) غ: كالتراب.

(٣) (في الكل) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠٤.

(٤) ن: للبائع.

(٥) سقط من ن: أَبَقَ.

(٦) (عند المشتري) في الأصح عن أبي حَنِيفَةَ (وقيل) أي: زَوِيَ عنه أنه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة

م، لوحة ٢٠٤.

(٧) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وشرحه النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ٣٥٠.

(٨) ن: كتب (المثل) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(٩) ي: بيمينه، والله أعلم.

## فصل في كسب المبيع

كسب المَبِيعَةَ بَيْعاً بَاتاً قَبْلَ قَبْضِهَا لِلْمَشْتَرِي<sup>(١)</sup> وَإِنْ نَقَضَ بِمَوْتِهَا أَوْ خِيَارَ عَيْبٍ أَوْ رُؤْيَا، وَجَعَلَاهُ<sup>(٢)</sup> لَهُ بِخُبْرٍ إِنْ تَمَّ<sup>(٣)</sup> الْبَيْعُ، وَإِلَّا فَلِلْبَائِعِ، وَلَا قِسْطَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ بِخِلَافِ الثَّمَرَةِ وَالْوَلَدِ.

وَلَوْ فُسِّخَ بِخِيَارِ عَيْبٍ أَوْ رُؤْيَا فَاكْتَسَبَتْ<sup>(٤)</sup> عِنْدَ الْمَشْتَرِي، فَهُوَ لِلْبَائِعِ<sup>(٥)</sup>، بَقِيَ الْفُسْخُ أَوْ<sup>(٦)</sup> ارْتَفَعَ، وَوُافَقَاهُ إِنْ بَقِيَ، وَإِلَّا فَلِلْمَشْتَرِي، وَإِنْ اكْتَسَبَتْ<sup>(٧)</sup> عِنْدَهُ، وَالْخِيَارُ لِلْبَائِعِ، يَتَوَقَّفُ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ يَكُونُ لِلْمَشْتَرِي خَبِثاً، وَإِنْ نَقَضَ<sup>(٨)</sup> كَانَ لِلْبَائِعِ طَيِّباً<sup>(٩)</sup>.

وَلَوْ<sup>(١٠)</sup> لِلْمَشْتَرِي فَهُوَ مَوْقُوفٌ<sup>(١١)</sup>، وَجَعَلَاهُ لَهُ.

وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَحَدُهُمَا، لَمْ يَضْمَنْ فِي الْأَوَّلَى<sup>(١٢)</sup>.

(١) (للمشتري) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٤.

(٢) ف: وجعلاه.

(٣) غ: (انتم) بدلاً من (إن تم).

(٤) س: فاكْتَسَبَ.

(٥) (للبائع) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٤.

(٦) ن: و.

(٧) س: اكتسب.

(٨) س، ف: نقض.

(٩) ف: طيباً كمغصوبة.

(١٠) غ: ولو كان الخيار.

(١١) (فهو) أي: الكسب (موقوف) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٤.

(١٢) سقط من ن: ولو للمشتري فهو موقوف، وجعلاه له. وإن أتلفه أحدهما، لم يضمن في الأولى.

وكذا الحكم في الثانية مطلقاً، وضمناً<sup>(١)</sup> المشتري إن نقض، والخيار للبائع. ولو اكتسبت أو ولدت عند البائع والخيار للمشتري، ثم قبضهما، يكون موقوفاً<sup>(٢)</sup>. فإن أتلغه المشتري، لم يضمن بحال. وإن أتلغه البائع، ضمن إن تم العقد، وإلا فالضمان منتفٍ<sup>(٣)</sup>.

### باب البيع الباطل والفساد والمكروه<sup>(٤)</sup>، والتصرف في البدلين والزيادة فيهما

بطل بيع:

ما ليس بهال كالميتة، والدم، والحُرُّ، وأُمُّ الولد، والبيع به. وما ليس بمُتَقَوِّمٍ كالخمر والخنزير بالثمن.

(١) ن: وضمان.

(٢) ي: (ولو) اكتسب عند المشتري بعد الفسخ بخيار عيب أو رؤية، فهو للبائع، بقي الفسخ أو ارتفع، وأوقفاه إن بقي، وإلا فللمشتري، أو اكتسب عنده، والخيار له، فهو موقوف، وجعله له، ولو للبائع كان له طيباً، أي: فسخ وإلا للمشتري خيباً) بدلاً من (ولو فسخ بخيار عيب أو رؤية... ولدت عند البائع والخيار للمشتري).

(٣) ي: منتفٍ، والله أعلم.

(٤) سقط من ي: والمكروه.

#### البيع ثلاثة أنواع:

- ١- البيع الباطل: هو ما لا يكون مشروعاً بأصله ووصفه.
  - ٢- البيع الفاسد: هو ما يكون مشروعاً بأصله دون وصفه.
  - ٣- المكروه: هو مشروع بأصله ووصفه، لكن جاوره شيء آخر منهي عنه.
- وقد يُطلق الفاسد على الباطل، لأنه أعم، إذ كل باطل فاسد، ولا عكس.

والمُكَاتَّبَ بلا رضاه، ولم يطلقوا جوازه.

والمُدَبِّرَ الْمُطْلَقَ، ولم نلحقه بالمُقَيَّدَ.

والْحَمْلَ، والتَّاجَ.

والسَّمَكَ قبل صيده، والطير في <sup>(١)</sup> الهواء بالنقد، وفسد ● بالعرض فيها.

وضربة القَانِصِ.

والمراعي، وإجارتها.

وَشَعَرَ الْخِنْزِيرِ، وإن حل الانتفاع به <sup>(٢)</sup>.

وَشَعَرَ الْإِنْسَانِ، وَرَجِيعُهُ فِي الْأَصْحِ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ التَّرَابُ أَوْ السَّرْقِينِ <sup>(٣)</sup> عَلَى الصَّحِيحِ.

وجلد الميتة قبل دَبْغِهِ <sup>(٤)</sup>، وإن جاز بيعه والانتفاع به بعده.

وَعُلُوَّ سَقَطَ.

وَيَأْقُوتٌ <sup>(٥)</sup> ظهر زجاجاً، وطردهاه بلا تخيير في الوصف المتفاحش كأمة تبين عبداً وعكسه، وَهَرَوِيٌّ <sup>(٦)</sup> فظهر مَرَوِيًّا <sup>(٧)</sup>.

(١) سقط من ن: في.

(٢) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ لِابْنِ مَازَةَ ص ٤٢٧.

(٣) السَّرْقِينِ وَالسَّرْجِينِ: الزُّبْلُ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (سرقن) ص ٤٧٦، ومادة (سرجن) ص ٤٧٤.

(٤) ي: دبغه في الأظهر.

(٥) ن: وياقوتا.

(٦) هَرَاءُ: بَلَدٌ مِنْ خُرَاسَانَ. وَفِي كِتَابِ الْمَسَالِكِ: هَرَاءُ وَنَيْسَابُورُ وَمَرُؤُ وَسِجِسْتَانُ، بَيْنَ كُلِّ وَاحِدَةٍ وَبَيْنَ الْأُخْرَى أَحَدُ عَشَرَ يَوْمًا. وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهَا (هَرَوِيٌّ) بِقَلْبِ الْأَلْفِ وَآوًا. / الْمُصْبَحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (هَرَاءُ) ص ٦٣٧.

(٧) مَرُؤُ: بَلَدٌ مِنْ خُرَاسَانَ، وَنَسْبَةُ الثَّوْبِ إِلَيْهِ (مَرَوِيٌّ) بِسُكُونِ الرَّاءِ عَلَى لَفْظِهِ. / الْمُصْبَحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (المَرِيءُ) ص ٥٧٠.

وَقَنَّ ضَمَّ إِلَى حُرٍّ.

وَذَكِيَّةٌ إِلَى مَيْتَةٍ، إِنْ <sup>(١)</sup> لَمْ يَفْصَلْ <sup>(٢)</sup> الثَّمَنَ.

وَكَذَا الْحُكْمَ لَوْ فَصَلَهُ <sup>(٣)</sup>، وَأَجْزَاهُ.

كَمَا أَجْزَاهُ فِي الْمُضْمُومِ إِلَى نَاقِصِ الرِّقِّ، وَكَذَا <sup>(٤)</sup> فِي الْمُضْمُومِ <sup>(٥)</sup> إِلَى <sup>(٦)</sup> وَقَفٍّ، عَلَى الْأَصَحِّ <sup>(٧)</sup>.

وَنَفِيُّ الثَّمَنِ مُبْطِلٌ، وَقِيلَ: مُفْسِدٌ، كَمَا لَوْ سَكَتَ <sup>(٨)</sup> عَنْهُ.

وَلَا يَفِيدُ الْمَلِكُ بِالْقَبْضِ وَلَوْ بِإِذْنٍ <sup>(٩)</sup>، وَهُوَ أَمَانَةٌ <sup>(١٠)</sup>، وَقَالَا: مُضْمُونٌ بِالْقِيَمَةِ، كَالْفَاسِدِ، وَالْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ.

وَفَسَدٌ <sup>(١١)</sup> بَيْعٌ مَا هُوَ مَحَلٌّ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ دُونَ وَصْفِهِ، بِزِيَادَةِ شَرْطٍ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ، وَلَا يُلَاطِمُهُ، وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ الشَّرْعُ، وَفِيهِ مَنَفْعَةٌ لِأَحَدٍ، كَأَنْ يَسْكُنَ فِيهَا بَاعَهُ أَوْ <sup>(١٢)</sup> يَسْتَخْدِمُهُ،

(١) ف: وإن.

(٢) ن: يفضل.

(٣) ن: فضله.

(لو فصله) أي: الثَّمَنُ عليهما عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٠٥.

(٤) ف: فكذا.

(٥) سقط من ي: وكذا في المضموم.

(٦) ي: أو إلى.

(٧) ي: الصحيح.

(٨) ي: (كالمسكوت) بدلاً من (كما لو سكت).

(٩) سقط من س: ولا يفيد الملك بالقبض ولو بإذن.

(١٠) (أمانة) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٠٥.

(١١) ن: ونفسد.

(١٢) سقط من س: يسكن فيما باعه أو.

أو<sup>(١)</sup> لَا يُسَلِّمُهُ<sup>(٢)</sup> شهراً، أو يُقْرِضُهُ درهماً، أو يُهْدِي له، أو يُخِيطُ الْمَبِيعَ قَمِيصاً<sup>(٣)</sup>، أو يعتق العبد، أو يكاتبه، أو يدبره.

❶ فَإِنْ أَعْتَقَهُ<sup>(٤)</sup> فَالْثَّمَنُ لَازِمٌ<sup>(٥)</sup> أو الْقِيَمَةُ<sup>(٦)</sup>، وبها قالوا.

وأجزنا بيع نعل على أَنْ يَحْذَوْهَا وَيُشَرِّكَهَا<sup>(٧)</sup>.

وبشرط أن الشاة حَامِلٌ أو تحلب كذا، أو أن الأَمَّةُ تخبز كل يوم كذا<sup>(٨)</sup>، أو<sup>(٩)</sup> أَنْ يَزِنَهُ<sup>(١٠)</sup> بظرفه، ويطرح عنه رَطَلاً<sup>(١١)</sup>.

ولو اختلفا في الظرف كان القول للمشتري.

(١) ي: و.

(٢) ن: يسلمه المبيع.

(٣) ف: (قميصاً المبيع) بدلاً من (المبيع قميصاً).

(٤) ن: أعتقه المشتري.

(٥) س، ن، ي، ف: (فاللزام الثمن) بدلاً من (فالثمن لازم).

(فالثمن لازم) في رواية الحسن عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٦.

(٦) الْقِيَمَةُ: ما قُومَ به الشيء، بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان.

وَالْثَّمَنُ: ما تراضى عليه المتعاقدان، سواء زاد على الْقِيَمَةِ أو نقص.

فالفرق بين الْقِيَمَةِ وَالثَّمَنِ: أن الْقِيَمَةَ عبارة عن ثَمَنٍ المِثْل. وَالثَّمَنُ المتراضى عليه قد يساوي الْقِيَمَةَ أو يَزِيدُ عنها أو ينقص.

الموسوعة الفقهية الكويتية ج ١٥ ص ٢٥.

(٧) ن: (وكسر لها) بدلاً من (ويشركها).

(٨) سقط من ن: أو أن الأَمَّةُ تخبز كل يوم كذا.

(٩) ن: و.

(١٠) ف: (أنه) بدلاً من (يَزِنُهُ).

(١١) ي: رطلاً، وصح إن شرط أن يطرح بوزنه.

وَبَتَعْلِيْقِهِ، كَانَ قَدَمَ زَيْدٍ.

وإضافته <sup>(١)</sup> إلى مستقبل.

وباستثناء الحمل كبعثتها إلا حملها.

وبذكر أجل مجهول كالحصاد، والدياس، والقطاف، وقدم الحاج، وكالنيروز <sup>(٢)</sup>،  
والمهرجان، وصوم النصارى، وفطر اليهود، والعطاء، إلا أن يعلماه. فإن أسقطه قبل  
حلوله، أجزناه.

وبجهالة المبيع كثوب <sup>(٣)</sup> من ثوبين، وإلقاء الحجر <sup>(٤)</sup>، والملاسة، والمنابدة، وكذا  
المزابنة عندنا ولو فيما دون خمسة أوُسُق بأن يبيع التمر على النخل بتمر مثله على  
الأرض حزرًا.

وبيع إليه من شاة، ولبن في صرع.

● ونظرده في محلوب من حرة، ويحيز <sup>(٥)</sup> بيعه لو من أمة في رواية.

وبيع صوف على ظهر غنم كقصيل <sup>(٦)</sup>، وأغصان الخلاف.

ونفسد شراء ما باع بعد تسليمه قبل قبض الثمن بأقل <sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٠٧

(١) غ: وبإضافته.

(٢) غ: وكالنيروز.

(٣) ن: (الثمن) بدلًا من (كثوب).

(٤) ي: حجر.

(٥) ن: ويحيزه.

(ويحيز) أبو يوسف. / البرهان للطرايبسي، نسخة م، لوحة ٢٠٧.

(٦) قَصَل الدابة: علفها القصيل، وهو ما اقتَصِلَ (أي: قُطِع) من الزرع أخضر. / القاموس المحيط،  
مادة (قصله) ص ١٣٥٤.

(٧) س، غ، ن، ي، ف: بأقل منه. وفي م: كتب (منه) بالأسود، فهي من البرهان.



وَصَحَّ فِيهَا ضَمُّ إِلَيْهِ.

وَالْتَوَكُّيلُ بِهِ جَائِزٌ، وَيَبْطُلُهُ، وَأَجَازُهُ<sup>(١)</sup> وَأَفْسَدَ الْعَقْدُ.

وَبَيْعُ أَمَةٍ بِشَرْطٍ وَطءِ الْمُشْتَرِي فَاسِدٌ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَا: جَائِزٌ<sup>(٣)</sup>.

وَعَدَاهُ<sup>(٤)</sup> إِلَى شَرْطٍ<sup>(٥)</sup> عَدَمُهُ، وَإِلَى<sup>(٦)</sup> بَيْعِ النَّخْلِ<sup>(٧)</sup> الْمُحْرَزِ، وَدَوْدُ الْقَرْزِ وَيَبْضُهُ<sup>(٨)</sup> مَطْلَقًا، وَخَصَاهُ بِالْأَوَّلِينَ<sup>(٩)</sup> تَبَعًا<sup>(١٠)</sup>.

وَيُجِيزُ<sup>(١١)</sup> لِمَجْزُوسِيٍّ بَيْعَ الْمَخْنُوقَةِ مِنْ مِثْلِهِ، وَمَنْعُهُ<sup>(١٢)</sup>.

وَنَجِيزُ بَيْعِ كَلْبٍ، وَشِرَاءُ ذِمِّيٍّ مُسْلِمًا وَمُصْحَفًا<sup>(١٣)</sup>، وَيَجْبِرُ عَلَى إِخْرَاجِهَا<sup>(١٤)</sup> عَنْ مَلِكِهِ.

(١) (جائز) عند أبي حنيفة، (و) أبو يوسف (يبطله)، (و) محمد (أجازه). / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٧.

(٢) (فاسد) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٧.

(٣) ي: (وأجازه بشرط) بدلاً من (وقالا: جائز).

(٤) (وعده) أي: عدى محمد الجواز. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٧.

(٥) سقط من ي: وعده إلى شرط.

(٦) سقط من ي: إلى.

(٧) ف: النخل.

(٨) ي: (وتبعه) بدلاً من (ويبضه).

(٩) ي: (وهما الأولين) بدلاً من (وخصاه بالأولين).

(١٠) ي: تبعاً، وتوكيل مسلم ذمياً بشراء خمر وبيعها، ومحرم حلالاً ببيع صيد بكر من عندنا، وأبطلاه، فهو الأظهر.

(١١) (ويجيز) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٧.

(١٢) (ومنع) محمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٠٧.

(١٣) سقط من ن: وشراء ذمّي مسلماً ومصحفاً.

(١٤) ي: إخراجها.

وأفسدوا تمليك الدَّيْن من غير المديون بلا تَوَكُّيل.

وإذا قبض المبيع ببيع فاسد بإذن البائع<sup>(١)</sup>، ملكه عندنا<sup>(٢)</sup> خبيثاً بالقيِّمة، ❶ وقيل: التصرف<sup>(٣)</sup>.

ويجب على كل منهما فسخه<sup>(٤)</sup> ولو بعد القبض إن كان الفساد في صلب العقد كيبيع درهم بدرهمين.

وإن كان بشرط زائد<sup>(٥)</sup> كالأجل المجهول، خصَّه<sup>(٦)</sup> بمن هو له.

ويمنع<sup>(٧)</sup> إن باع المشتري، أو وهب، أو حرَّر، أو كَاتَبَ، أو رَهَنَ.

والبناء والغرس<sup>(٨)</sup> مَآنِع<sup>(٩)</sup>، وأبقياه<sup>(١٠)</sup>، كالإجارة والتزويج.

ويجوز حبسه حتى يسترد الثَّمَن.

ويطيب للبائع ما ربح، لا<sup>(١١)</sup> للمشتري<sup>(١٢)</sup>، ويُلْحَقُهُ به<sup>(١٣)</sup>.

(١) سقط من ف: بإذن البائع.

(٢) ي: (وقبل التصرف) بدلاً من (عندنا).

(٣) سقط من ي: وقيل التصرف.

(٤) سقط من ن: فسخه.

(٥) ن: زيد.

(٦) (خصَّه) أي: خصَّ مُحَمَّدَ الفسخ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠٨.

(٧) ن: ويمنع.

(٨) ي: والغراس.

(٩) (مَآنِع) من الفسخ عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٠٨.

(١٠) ن: وإبقياه.

(١١) سقط من ن: لا.

(١٢) ي: المشتري.

(١٣) (وَيُلْحَقُهُ) أي: يُلْحَقُ أَبُو يُوسُفَ المشتري (به) أي: بالبائع. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،

وفسد بيع المَنْقُول قبل قبضه، ولم يخصوه بالمطعوم، وطرده في العقار<sup>(١)</sup>.

وصح الإعتاق والتزويج.

ويصير بوطء الزوج<sup>(٢)</sup> قابضاً لا بالعقد.

● وإذا اشترى مَكِيناً أو موزوناً كَيْلاً ووزناً<sup>(٣)</sup>، حرم بيعه وأكله، حتى يكيله أو

يزنه.

والعددي المتقارب كالموزون<sup>(٤)</sup>، وقالوا: كالمذروع، وهو رَوَايَة.

وكرهوا النَّجَش<sup>(٥)</sup>، والسَّوْمُ بأن يزيد في الثَّمَن بعد استقراره، وتَلَقَّى الجَلَب

إذا<sup>(٦)</sup> أضر بالبلد أو لبس عليهم السعر، وبيع الحاضر للبادي في القَحْط<sup>(٧)</sup>، وعند أذان الجمعة، ولم يفسدوه.

ويكره تحريماً تفريق غير مستحق بين صَغِير وذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ منه، بخلاف

لوحة ٢٠٨.

(١) (وطرده) أي: طرد مُحَمَّد الفساد (في) بيع (العقار) قبل قبضه، وبه قال زُفَر والشَّافِعِي. /  
الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٠٨.

(٢) ي: الزوج لا.

(٣) ي: أو وزناً.

(٤) (كالموزون) في أظهر الروايتين عن أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٠٩.

(٥) النَّجَش: بفتحين، ويُروى بالسكون. وقيل: بالتحريك اسمٌ، وبالسكون مصدرٌ. وهو: أن يَسْتَأَم السلعة بأزيد من ثمنها ولا يريد شراءها، بل ترغيباً لغيره في الثَّمَن الزائد. / الْمُغْرِب لِلْمُطَرِّزِي، مادة (نجش) ص ٢٤٥. والْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٠٩.

(٦) ن: إن.

(٧) سقط من ن: في القَحْط.

الكَبِيرِينَ، والزَّوْجِينَ<sup>(١)</sup>، ويفسده<sup>(٢)</sup> في الولاد، وقيل: مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

وصح التصرف في الثَّمَن قبل قبضه في غير الصَّرْف والسَّلَم، والزِّيَادَة فيه، والخط

منه، والزِّيَادَة في المَبِيع، ونُعَلِّقُ الاستحقاق بها أيضاً<sup>(٤)</sup>، وما جعلناها<sup>(٥)</sup> هِبَة.

● وصح<sup>(٦)</sup> ويمتنع طلب كل دين بتأجيله، ولم<sup>(٧)</sup> يطردوه<sup>(٨)</sup> في القرض<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢١٠

(١) ن: والزوجتين.

ي: كتب (بخلاف الكَبِيرِينَ والزَّوْجِينَ) بعد (وقيل: مطلقاً).

(٢) ن: ويفسد.

(و) أَبُو يُوسُف (يفسده) أي: البيع. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِي، نسخة م، لوحة ٢٠٩.

(٣) (مطلقاً) أي: بلا شرط ولاد، وهو قول الحسن بن زياد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِي، نسخة م، لوحة ٢٠٩.

(٤) ي: (بكله) بدلاً من (بها أيضاً).

(٥) ي: جعلناها.

(٦) سقط من س، غ، ن، ف: وصح.

(٧) ن: لم.

(٨) ي: (تأجيل كل دين ومنعوه) بدلاً من (ويمتنع طلب كل دين بتأجيله، ولم يطردوه).

(٩) ي: القرض، والله أعلم.

انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ٢١١. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٦٢. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٥ ص ٣٠٥. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ١٣٣ و ١٣٥. وَالْهِدَايَة وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَة ج ٦ ص ٤٠٠. وَالْاِخْتِيَار ج ٢ ص ٥٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٤٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٧٤. وَالنُّقَايَة وشرحها فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَة ج ٢ ص ٣٣١. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٥٣. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٤٩. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ١ ص ٣٨٢ م ٣٦١.

فصل في الإقالة<sup>(١)</sup>

تَصَحَّ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ وَتَعَاظٍ.

وشرط<sup>(٢)</sup> المضي في لفظيهما، وألحقها بالنكاح.

وهي فسخٌ في حق المتعاقدين، بَيْعٌ في حق ثالث<sup>(٣)</sup>.

فشرط جنس آخر أو أكثر أو أقل<sup>(٤)</sup> بلا تَعْيِيبٍ لَغَوٍ<sup>(٥)</sup>.

والاستبراء والشفعة فيها بعد القبض لازم<sup>(٦)</sup>، إلا إذا تعذر جعلها فسخاً بأن ولدت

(١) الإقالة: في اللغة: هي الرفع. وفي الشرع: عبارة عن رفع العقد. / الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧. وانظر: مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (قِيلَ) ص ٢٣٣، وفيه: (أَقَالَهُ الْبَيْعُ إِقَالََةً، هُوَ فَسْخُهُ).

(٢) ي: وبشرط.

ف: وشرط مُحَمَّد.

(وشرط) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٠.

(٣) ي: ثالث، وتصح بمثل الثمن الأول.

انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٣ ص ٥٦. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وشرحه لُمُنَلا مَسْكُونِ ج ٢ ص ٢٢.

(ثالث) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٠.

(٤) ن: (أو أقل أو أكثر) بدلاً من (أو أكثر أو أقل).

سقط من ي: أو أقل.

(٥) (لَغَوٌ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٠.

(٦) (لازم) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٠.

الْمَبِيعَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ، فَتَبْطُلُ وَيَبْقَى الْبَيْعُ، وَيَجْعَلُهَا<sup>(١)</sup> بَعْدَ الْقَبْضِ بَيْعًا، وَ<sup>(٢)</sup> قَبْلَهُ فَسْخًا، إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَا<sup>(٣)</sup>، بَأَنْ تَقَايَلَا قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْمَنْقُولِ عَلَى خِلَافِ الْجِنْسِ أَوْ الْمَقْدَارِ، فَتَبْطُلُ<sup>(٤)</sup> وَيَبْقَى الْبَيْعُ.

وَجْعَلُهَا<sup>(٥)</sup> بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ أَوْ أَقْلَ فَسْخًا، وَبِأَكْثَرِ أَوْ خِلَافِ الْجِنْسِ بَعْدَ الْقَبْضِ بَيْعًا، وَقَبْلَهُ بَاطِلَةٌ<sup>(٦)</sup> فَيَبْقَى الْبَيْعُ<sup>(٧)</sup>.

وَيَمْتَنِعُ<sup>(٨)</sup> بِهَلَاكِ الْمُبِيعِ، وَيَبْعُضُهُ بِقَدْرِهِ.

وَتَبْطُلُ<sup>(٩)</sup> بِهَلَاكِهَا بَعْدَهَا قَبْلَ الرَّدِّ، لَا بِهَلَاكِ الثَّمَنِ وَلَوْ صَرَفًا، وَلَا<sup>(١٠)</sup> بِهَلَاكِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ<sup>(١١)</sup> وَلَوْ عَرْضًا.

(١) ن: كتب (ويجعلها) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(ويجعلها) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢١٠.

(٢) سقط من ن: بعد القبض بيعًا، و.

(٣) ن، ف: تعذر.

(٤) ي: فيبطل.

ف: فتبطل الإقالة.

(٥) (وجعلها) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢١٠.

(٦) ي: باطل.

(٧) ن: فيبقى البيع على حاله.

(٨) س، غ، ن: ويمتنع.

(٩) غ، ن: ويبطل.

(١٠) ن: ولا يبطل.

(١١) ي: (المال للسلم) بدلًا من (مال السلم).

والشرط الفاسد لا يبطلها<sup>(١)</sup>، ويخالفه<sup>(٢)</sup>.

### باب البيع مَرَابَحَةً وَتَوَلِيَّةً وَوَضِيعَةً<sup>(٣)</sup>

البيع بمثل الثَّمَنِ الأول مع زِيَادَةِ مَرَابَحَةٍ.

وبدونها تَوَلِيَّةً.

وبأقل منه وَضِيعَةً.

ولا بد أن يكون الثَّمَنِ الأول مثلياً أو مَمْلُوكاً للمشتري.

● ويضم إلى رأس المال ما تَزِيدُ به قيمة العين، كأجر القَصَّار<sup>(٤)</sup> والصَّبْغ والطَّرَاز

والقَتْل وحَمْل الطعام وسَوِّق الغنم، ويقول: قام عَلَيَّ بكذا.

(١) ف: يبطله.

(٢) ي: ويخالفه، والله أعلم.

انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٢١٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ١٦٣. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ٢٢٢. وَالْهَدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ٤٨٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٧٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ١١٠. وَالنُّفَايَةُ وشرحها فَتْحُ باب الْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٣٥١. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٧١. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ١١٩.

(لا يبطلها) عند أبي حَنِيفَةَ، لأنها فسخ عنده (ويخالفه) أبو يُوسُفَ ويحكم بفسادها بناءً

على أنها بيع عنده. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٠.

(٣) ي: (أو تولية أو وضعية) بدلاً من (وتولية ووضعية).

(٤) الْقَصَّار: الْمُبَيِّضُ لِلثِّيَاب. وهو الذي يُهَيِّئُ النسيجَ بعد نسجه بِلَهٍّ وَدَقَّه بِالْقَصْرَةِ، (وَالْقَصْرَةُ

هي مِدَقَّةُ الْقَصَّار). / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (قَصَرَ) ص ٧٩٢.

لا ما لا يَزِيدُ<sup>(١)</sup>، كأجر الراعي والطبيب والمُعَلِّمِ<sup>(٢)</sup>، وكِرَى بيت الحفظ، ونفقة<sup>(٣)</sup> نفسه.

والخيانة في التَّوَلَّى توجب الحَطَّ<sup>(٤)</sup>، وفي المُرَابَحَةِ الأخذ بكل الثَّمَنِ أو الفسخ، ويَحُطُّ فيهما مع حصتها من الربح، وخيره فيهما<sup>(٥)</sup>.

فلو هلك أو امتنع الفسخ بعيب ونحوه، لزم الثَّمَن وسقط الخيار.

وكره<sup>(٦)</sup> المُرَابَحَةَ والتَّوَلَّى بلا بَيَان في أحد ثوبين شراهما صَفَقَةً كُلاًّ بخمسة، ونفياها، كما في المثليين<sup>(٧)</sup> والعدي المتقارب<sup>(٨)</sup>.

ولو أسلم عشرة في ثوبين، فبيع أحدهما مُرَابَحَةً على خمسة مكروه<sup>(٩)</sup>، ونفياها كما لو فُضِّل الثَّمَن.

ولو تعيب عنده أو ظهر مَعِيْباً، ورابع<sup>(١٠)</sup> بلا بَيَان، جاز عندنا، وما شرطناه<sup>(١١)</sup>،

(١) س، ي، ف: يزيد به.

(٢) ي: والتعليم.

(٣) ي: ونفقة على.

(٤) ن: الحفظ.

(٥) (بكل الثَّمَن أو الفسخ) عند أبي حَنِيفَةَ (ويَحُطُّ) أَبُو يُوسُفَ (فيها) أي: في خيانة المُرَابَحَةِ والتَّوَلَّى (مع حصتها) أي: حصة الخيانة (من الربح) ولا يفسخ (وخيره فيها) مُحَمَّدٌ بين الأخذ بكل الثَّمَن والفسخ، ومنعه من الحَطِّ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١١.

(٦) (وكره) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١١.

(٧) غ: المثليين.

(٨) سقط من ن: ونفياها كما في المثليين والعدي المتقارب.

(٩) (مكروه) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١١.

(١٠) ن: وأربع.

(١١) سقط من ن: وما شرطناه.



وَيَشْرُطُهُ<sup>(١)</sup> فِي رِوَايَةٍ، كَمَا لَوْ عَيَّه.

وَلَوْ اشْتَرَى مُكَاتَبٌ أَوْ مَأْذُونٌ ثَوْبًا بَعَشْرَةً<sup>(٢)</sup>، فَبَاعَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ، يَرَابِيعَ عَلَى عَشْرَةٍ كَعَكْسِهِ.

وَلَوْ كَانَ مُضَارِبًا بِالنِّصْفِ فَبَاعَهُ مِنْ رَبِّ الْمَالِ، يَرَابِيعَ عَلَى اثْنِي عَشَرَ وَنِصْفٍ، وَمَا نَفَيْنَاهَا.

وَلَوْ بَاعَ مَا اشْتَرَاهُ بَعَشْرَةً بِخَمْسَةِ عَشَرَ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعَشْرَةً، فَمُرَابِحَتُهُ<sup>(٤)</sup> عَلَى خَمْسَةٍ<sup>(٥)</sup>.

وَإِنْ بَاعَهُ بَعَشْرِينَ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعَشْرَةً<sup>(٦)</sup>، فَهِيَ مَمْتَنَعَةٌ<sup>(٧)</sup> عِنْدَنَا<sup>(٨)</sup>، وَأَجَازَاهَا بَعَشْرَةً فِيهِمَا.

● وَلَوْ اشْتَرَى بِأَلْفِ مَوْجِلَةٍ، وَبَاعَ بِرَبْحِ مِائَةِ بَلَا بَيَانٍ، خَيْرٌ الْمَشْتَرِي. فَإِنْ<sup>(٩)</sup> عَلِمَ بِهِ

نسخة م  
لوحة  
٢١٢

(١) ن: ويشترطه.

(ويشترطه) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢١١.

(٢) سقط من ي: ولو اشترى مكاتب أو مأذون ثوباً بعشرة.

(٣) غ: عشرة.

(٤) غ، ي: فمرايحة.

(٥) (على خمسة) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢١١.

(٦) سقط من ن: فمرايحته على خمسة. وإن باعه بعشرين، ثم اشتراه بعشرة.

(٧) ن: ممتعة.

(٨) سقط من ي: عندنا.

(عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢١١.

(٩) ن: وإن.

بعد تلفه، لزمه تمام الثَّمَن، وقيل<sup>(١)</sup>: يحكمَان برد الْقِيَمَةِ واسترداد الثَّمَن<sup>(٢)</sup>.  
وإن<sup>(٣)</sup> باعه بما قام عليه، خَيْرَ المشتري إن علم به في المجلس، وإلا ففسد<sup>(٤)</sup>.

### باب الرِّبَا<sup>(٥)</sup>

عَلَّتُهُ الْقَدْرُ مَعَ الْجِنْسِ، عِنْدَنَا، لَا الطَّعْمَ وَالثَّمَنِيَّةَ، وَلَا الْقُوْتَ وَالْأَدْحَارُ<sup>(٦)</sup>.  
● فحرم الفضل والنساء بهما<sup>(٧)</sup> وإن تفاوتا وصفاً.

نسخة م  
لوحة  
٢١٣

- (١) (وقيل) أي: رُوِيَ عن أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٢.  
(٢) سقط من ي: علم به بعد تلفه، لزمه تمام الثَّمَن، وقيل: يحكمَان برد الْقِيَمَةِ واسترداد الثَّمَن.  
(٣) سقط من ي: وإن.  
(٤) ي: فسد، والله أعلم.  
انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٢١٨. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ١٥٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٥ ص ٢٢٠. وَالْهِدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ٤٩٤. وَالْاِخْتِيَار ج ٢ ص ٦٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٧٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ١١٦. وَالتَّقَايَةُ وَشرحها فَتْحُ باب الْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٣٥٣. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقِّى ج ٢ ص ٧٤. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ١٣٢. وَذَرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ١ ص ٣٧٣.  
(٥) الرِّبَا: لُغَةً: الْفَضْلُ وَالزِّيَادَةُ، وَيُثْنَى: رَبَوَانُ بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ يُقَالُ: رَبَّيَانُ عَلَى التَّخْفِيفِ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ، فَيُقَالُ: رَبَوَيْ. وَرَبَا الشَّيْءُ يَرْبُو إِذَا زَادَ، وَأَرْبَى الرَّجُلُ: دَخَلَ فِي الرِّبَا. / الْمِصْبَاحُ الْمُتَنَبِّهُ، مادة (الربا) ص ٢١٧.

ومنه سُمِّيَ المكان المرتفع رُبُوعًا، لَزِيَادَةِ ارتفاعه عَلَى سائر الأماكن.  
وَالرِّبَا: شَرْعًا: هُوَ فَضْلُ مَالٍ لَا عَوَظَ فِي مَقَابِلَتِهِ، فِي مَعَاوِضَةِ مَالٍ بِمَالٍ.

- كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه رَمُزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٥٧.  
(٦) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٣ ص ١٨.  
(٧) ي: بهما كالبر بالبر.

وَالنِّسَاءَ فَقَطْ بِأَحَدِهِمَا<sup>(١)</sup>، كَالْبُرِّ بِالشَّعِيرِ، وَجَعَلُوهُمَا جَنَسِينَ.

وَحَلًّا إِنْ عُدِمَا، كَالْوَزْنِيِّ بِالْكَيْلِيِّ.

وَكَذَا مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْكِيلِ أَوْ<sup>(٢)</sup> الْوِزْنِ<sup>(٣)</sup>، كَالْحَفْنَةِ بِالْحَفْنَتَيْنِ، وَالتَّمْرَةِ  
بِالتَّمْرَتَيْنِ، وَالتُّفَاحَةِ بِالتُّفَاحَتَيْنِ، وَالجَوْزَةِ بِالْجَوْزَتَيْنِ.

وَيُعْرَفُ الْكَيْلِيُّ وَالْوَزْنِيُّ بِالنَّصِّ، وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ بِالْعُرْفِ.

وَلَا يَتَغَيَّرُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ بِالْعُرْفِ<sup>(٤)</sup>، وَقِيلَ: يُغَيَّرُهُ بِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَيَكْفِي التَّعْيِينَ فِي بَيْعِ الرَّبَوِيِّ بِمِثْلِهِ، وَلَا يَشْتَرِطُ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، عِنْدَنَا.

❶ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحِنْطَةِ بِالدَّقِيقِ أَوْ السَّوِيقِ، وَلَا الْمَقْلَبَةِ بِغَيْرِهَا<sup>(٦)</sup>، وَكَذَا الدَّقِيقُ

بِالسَّوِيقِ<sup>(٧)</sup>، وَأَجْزَاهُ<sup>(٨)</sup>، كَالْخَبْزِ بِالْبُرِّ<sup>(٩)</sup>، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَبِهِ يَفْتَى.

(١) ن: بأحد.

(٢) ن: و.

(٣) ي: الوزن عندنا.

(٤) سقط من ي: ولا يتغير المنصوص عليه بالعرف.

(٥) (يُغَيَّرُهُ بِهِ) يعني: رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَغَيِّرُ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ بِتَغْيِيرِ الْعُرْفِ. / الْبُرْهَانُ  
لِلطَّرِائِضِيِّ، نَسَخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢١٣.

(٦) ن: بغيرها في الأصح.

(٧) (وَكَذَا الدَّقِيقُ) أَي: بَيْعُهُ (بِالسَّوِيقِ) غَيْرُ صَحِيحٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نَسَخَةٌ  
م، لَوْحَةٌ ٢١٤.

(٨) س: وأجزاه.

(٩) فِي هَامِشِ م: كَتَبَ (بِالْحِنْطَةِ) مُقَابِلَهَا.

واستقراض الخُبْز غير جائز، ويميزه زناً<sup>(١)</sup> لا مطلقاً<sup>(٢)</sup>.  
 وبيع الرُّطْب بالتَّمْر، والعِنَب بالزَّيْب، متساويين<sup>(٣)</sup>، جائز<sup>(٤)</sup>، كالرُّطْب بالرُّطْب،  
 والعِنَب بالعِنَب، وزناً<sup>(٥)</sup>، وإن علم تفاوتهما بالجفاف.  
 وقيل: جواز العِنَب بالزَّيْب، أو عدمه، وفاق.  
 وبيع الحِنْطَة المبلولة أو الرُّطْبَة بمثلها<sup>(٦)</sup> أو بياسة، والزَّيْب أو التَّمْر المُنْقَع بمثله  
 أو بياس<sup>(٧)</sup>، جائز<sup>(٨)</sup> متماثلاً، ومنعه<sup>(٩)</sup> في الكل إن لم<sup>(١٠)</sup> يعلم تساويهما بعد الجفاف<sup>(١١)</sup>.  
 وبيع الزَّيْتُون بزيْت، والسَّمْسِم بشِيرَج<sup>(١٢)</sup> أكثر مما فيهما، جائز عندنا، لا باطل

(١) ن: وزناً، قال في الكافي: وعليه الفتوى.

وكتب (وزناً) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) (واستقراض الخبز غير جائز) عند أبي حنيفة مطلقاً (ويميزه) أبو يوسف (وزناً، لا مطلقاً)  
 يعني: قال مُحَمَّد: يَصَحُّ بالعد. / البرهان للطَّائِلِي، نسخة م، لوحة ٢١٤.

(٣) سقط من ي: متساويين.

(٤) (جائز) عند أبي حنيفة. / البرهان للطَّائِلِي، نسخة م، لوحة ٢١٤.

(٥) سقط من ن: وزناً.

(٦) ي: بمثلها.

(٧) سقط من ن: والزَّيْب أو التَّمْر المُنْقَع بمثله أو بياس.

(٨) ن: جائزاً.

(٩) (جائز متماثلاً) عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذا عند أبي يوسف في قوله الآخر (ومنعه)  
 مُحَمَّد. / البرهان للطَّائِلِي، نسخة م، لوحة ٢١٤.

(١٠) غ: (إلا أن) بدلاً من (إن لم).

(١١) ي: الجفاف لا في البر الرطب باليابس فقط.

(١٢) غ: بشيرج.

الشَّيْرَج: مُعَرَّب من شَيْرَه، وهو دُهْن السَّمْسِم، وربما قيل للدُّهْن الأبيض، وللعصير

مطلقاً، ولا أجزأه مطلقاً.

وَشَرَطَ <sup>(١)</sup> فَضْلَ اللَّحْمِ لِبَيْعِهِ بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَأَجَازَاهُ مُطْلَقاً، كَمَا فِي الْمَذْبُوحِ بِمِثْلِهِ <sup>(٢)</sup> أَوْ بِحَيٍّ <sup>(٣)</sup>، وَكَاللَّحْمِ وَالْأَلْبَانِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَخَلَّ الدَّقْلَ <sup>(٤)</sup> بِخَلِّ الْعِنَبِ، وَشَحْمَ الْبَطْنِ بِالْإِلْيَةِ أَوْ بِاللَّحْمِ، وَهُوَ بِهَا.

وَلَا رَبَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَحَرَبِيٍّ <sup>(٥)</sup> فِي دَارِهِ عِنْدَنَا، كَالْمَوْلَى وَعَبْدِهِ، وَيَحْكُمُ <sup>(٦)</sup> بِهِ.

● وَيَجُوزُ بَيْعُ الْقُطْنِ أَوْ الْغَزْلِ بِالْكَرْبَاسِ <sup>(٧)</sup> مُتَفَاضِلاً، وَلَا يُجِيزُ الْقُطْنَ بِالْغَزْلِ إِلَّا مُتَمَاثِلاً، وَزَادَ <sup>(٨)</sup> التَّفَاضُلَ، وَالْمَنْعَ مُطْلَقاً <sup>(٩)</sup>.

قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ شَيْرَجٌ تَشْبِيهًا بِهِ لَصَفَائِهِ. وَهُوَ بَفَتْحِ الشَّيْنِ مِثَالِ زَيْنَبَ وَصَيْقَلٍ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الشَّرَج) ص ٣٠٨. وَانْظُرْ: الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِي، مَادَّةُ (شَرَج) ص ١٤٣.

(١) (وَشَرَطَ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢١٤.

(٢) ن: بِمِثْلٍ.

(٣) ي: (وَالْحَيِّ) بَدَلًا مِنْ (أَوْ بِحَيٍّ).

(٤) الدَّقْلُ: بَفَتْحَتَيْنِ، أَرْدَا التَّمْرَ. الْوَاحِدَةُ دَقْلَةٌ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الدَّقْل) ص ١٩٧.

(٥) ي: (حَرَبِيٍّ وَمُسْلِمٍ) بَدَلًا مِنْ (مُسْلِمٍ وَحَرَبِيٍّ).

(٦) (وَيَحْكُمُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢١٤.

(٧) الْكَرْبَاسُ: الثُّوبُ الْخَشَنُ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ كَرَابِيسٌ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ بَيَّاعُهُ، فَيُقَالُ:

كَرَابِيسِيٌّ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الْكِرْبَاس) ص ٥٢٩.

(٨) غ: أَوْ زَادَ.

(٩) (وَلَا يُجِيزُ) أَبُو يُوسُفَ (الْقُطْنَ بِالْغَزْلِ إِلَّا مُتَمَاثِلاً) لِأَنَّهُ أَصْلُهُمَا وَاحِدٌ، وَكِلَاهُمَا مُوزُونٌ،

وَوَافَقَهُ مُحَمَّدٌ فِي رِوَايَةِ (وَزَادَ) فِي أُخْرَى (التَّفَاضُلِ) أَي: جَوَازُ بَيْعِهِ مُطْلَقًا لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ

بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْغَزْلَ لَا يَنْقُضُ فِعْوَودَ قُطْنًا، وَهُوَ الْأَظْهَرُ (و) زَادَ أَيْضًا (الْمَنْعَ مُطْلَقًا) وَعَنْهُ أَنَّ بَيْعَ

الْقُطْنِ بِالثُّوبِ لَا يَجُوزُ مُتَفَاضِلًا، وَعَنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَهَكَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا. /

الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢١٥.

والله أعلم<sup>(١)</sup>.

## باب السِّلْمِ<sup>(٢)</sup>

يَصِحُّ<sup>(٣)</sup> فيما يمكن ضبط صفته ومَعْرِفَةُ قدره، وما لا<sup>(٤)</sup> فلا.

فِيَصِحُّ<sup>(٥)</sup> فِي الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ<sup>(٦)</sup>، وَخَصَّوهُ بِالْمُثْمَنِ<sup>(٧)</sup>.

(١) ن، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ٢٢١. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٣١. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٥ ص ١٨٣. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٣. وَالْاِخْتِيَار ج ٢ ص ٦٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٨٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقِ ج ٦ ص ١٣٥. وَالنَّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٣٥٥. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٨٣. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ١٦٨.

(٢) السِّلْمُ: فِي الْبَيْعِ مِثْلُ السَّلَفِ وَزَنًا وَمَعْنَى، وَأَسْلَمْتُ إِلَيْهِ بِمَعْنَى أَسْلَفْتُ. / الْمَوْضَبَاحُ الْمُتَنَبِّرُ، مَادَّةُ (السلم) ص ٢٨٦.

وَفِي تُحْفَةِ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٥: تَفْسِيرُ السِّلْمِ لُغَةً هُوَ: عَقْدٌ يَثْبِتُ بِهِ الْمَلِكُ فِي الثَّمَنِ عَاجِلًا، وَفِي الْمُثْمَنِ آجِلًا. وَيُسَمَّى سَلَمًا، وَإِسْلَامًا، وَسَلَفًا، وَإِسْلَافًا، لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ لِلْحَالِ. وَفِي عُرْفِ الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنْ هَذَا أَيْضًا مَعَ زِيَادَةِ شُرَائِطٍ وَرَدَ بِهَا الشَّرْعُ، لَمْ يَعْرِفْهَا أَهْلُ اللُّغَةِ.

(٣) ف: ويصح.

(٤) ف: كتب (لا) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) ي: يصح.

(٦) سقط من ن: والموزون.

(٧) ن، ي: بالثمن.

وفي المذروع إن بَيْنَ الذَّرْعِ، والصفة<sup>(١)</sup>، والصنعة، والوزن أيضاً لو<sup>(٢)</sup> حريراً.

وفي المَعْدُودِ المتقارب، كالجوز والبيض.

والآجُرَّ واللِّينَ إن سُمِّيَ مِلْبَنَ مَعْلُومٍ، وأجزناه بلفظ البيع، كعكسه<sup>(٣)</sup>، وبإسقاط خيار الشرط قبل التفرق.

ولا يَصِحَّ عندنا في الحيوان، وأطرافه<sup>(٤)</sup>، والجلود عدداً<sup>(٥)</sup>، كالحَطَبِ حُزْماً، والرَّطْبَةِ جُرْزاً<sup>(٦)</sup>، إن لم يبين<sup>(٧)</sup> ما يشد به.

ولا في بُرِّ قَرْيَةٍ، وثَمَرِ نَخْلَةٍ معينة.

● ولا بِمِكْيَالٍ أو ذراع بعينه لم يُدَرَّ قَدْرُهُ.

ولا في الْخَرَزِ<sup>(٩)</sup> والجَوَاهِرِ الْكِبَارِ، وَيَصِحَّ<sup>(١٠)</sup> وزناً في الصغار، ولا نجيزه إلا

نسخة م  
لوحة  
٢١٦

(١) ن: وبين الصفة.

(٢) ن: لو كان.

(٣) سقط من ن: وفي المَعْدُودِ المتقارب كالجوز والبيض. والآجُرَّ واللِّينَ إن سُمِّيَ مِلْبَنَ مَعْلُومٍ، وأجزناه بلفظ البيع، كعكسه.

(٤) ف: وفي أطرافه.

(٥) ن: كتب (عدداً) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(٦) ي: جوازاً.

الْجُرْزَةُ: الْقُبْضَةُ مِنَ الْقَتِّ ونحوه، أو الْحُزْمَةُ لأنها قطعة، ومنها قوله: باع الْقَتَّ جُرْزاً. / الْمُغْرِبَ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (جرز) ص ٥١.

(٧) ي: يبين طول.

(٨) س، غ، ن، ي، ف: وتمر.

(٩) ن: خرز.

(١٠) ن: يصح.

مؤجلاً، وأدناه شهر على الْمُخْتَار<sup>(١)</sup>.

وهو ممتنع في اللَّحْمِ عندنا<sup>(٢)</sup>، ولو منزوع العظم على الأصح، وأجازاه مطلقاً<sup>(٣)</sup>، كالإليّة والشحم والسّمك وزناً، وبه يفتى.

ويشترط وجود المُسَلَّم فيه في أيدي الناس من وقت العقد إلى حُلُولِ الأجل عندنا، لا<sup>(٤)</sup> وقت حُلُولِهِ فقط.

ونفينا الانفساخ بانقطاعه بعد الأجل، فيفسخ<sup>(٥)</sup> أو يصبر حتى يوجد.

وبَيَّان قدر رأس المال في المَكِيل والموزون والمَعْدُود، ومكان الإيفاء فيما له حمل من الأشياء، شرط<sup>(٦)</sup>، كَبَيَّان الجنس والنوع والصفة والقَدْر<sup>(٧)</sup> والأجل، واكتفيا بالإشارة إليه<sup>(٨)</sup> كالمَذْرُوع، وبمحل العقد للإيفاء، أو أقرب موضع منه إن عقدا<sup>(٩)</sup> في بحر أو جبل.

● وكذا الخلاف في محل إيفاء الأجر، والثَّمَن<sup>(١٠)</sup> المؤجل، وما زيد في القسمة، إذا

نسخة م  
لوحة  
٢١٧

(١) (على الْمُخْتَار) وبه يفتى، وهو مَرْوِيٌّ عَنْ مُحَمَّدٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٦.

(٢) الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ لِابْنِ مَازَةَ ص ٤٢٢.

(عندنا) أي: عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٦.

(٣) ف: مطلقاً كشاة.

(٤) ف: إلّا.

(٥) غ: فيفسخ العقد.

(٦) (شرط) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٦.

(٧) ن: القدر.

(٨) سقط من ي: إليه.

(٩) غ: عقد.

(١٠) ن: وفي الثمن.



كان لحملها مُؤَنَةً<sup>(١)</sup>.

وشرطوا قبض رأس المال قبل التفرق.

ولا يَصِحُّ التصرف فيه، ولا في المُسَلَّم فيه، قبل القبض بشركة أو تَوَلِيَّة.

وإن تقايلا، منعناه شراء شيء منه برأس المال.

وما نقضناه بقدر<sup>(٢)</sup> زُيُوف ردت<sup>(٣)</sup> في غير مجلس العقد، فهو في المردود<sup>(٤)</sup> لو نصفاً،

أو إن<sup>(٥)</sup> جاوزه، وحَكَمًا باستبداله في مجلس الرد مطلقاً.

ولو أسلم النقدين عَيْنًا وَدَيْنًا عليه في كُرٍّ<sup>(٦)</sup>، أو حِنْطَةً في زَيْتٍ وَشَعِيرٍ، فالفساد

(١) ي: مؤنة على الصحيح.

(٢) ن: بغير.

(٣) سقط من ن: ردت.

(٤) سقط من ن: في المردود.

(٥) ن: لمن.

(٦) الكُرُّ: مِكْيَالٌ بَابِلِيٌّ الْأَصْلُ، وكان يساوي في الْعِرَاقِ من حيث الْأَسَاسُ ٣٠ كَارَةً، ويساوي ٦٠ قَفِيزًا، كل قَفِيز ٨ مَكَايِكُ.

وفي القرن العاشر المِيلَادِيّ، كان الكُرُّ الْكَبِيرُ أو الْوَافِي في بَغْدَادِ وَالْكُوفَةِ يساوي ٦٠ قَفِيزًا، كل قَفِيز ٨ مَكَايِكُ، كل مَكُوك ٣ كَيْلَجَات، كل كَيْلَجَة ٦٠٠ درهم من القمح، ويساوي ٢٧٠٠ كيلو غرام.

وفي وَاسِطِ الْبَصْرَةِ حَيْثُ، كان الكُرُّ الْوَاحِدُ يساوي ١٢٠ قَفِيزًا، كل قَفِيز ٤ مَكَايِكُ، كل مَكُوك ١٥ رَطْلًا، كل رَطْل ١٢٨ درهمًا، ويساوي ٢٨٨٠ كيلو غرام قمح. وفي الكُرِّ أَقْوَالٌ أُخْرَى.

المكايل والأوزان الإسلامية: هنتس ص ٦٩.

سَارٍ<sup>(١)</sup> إن لم يبين قسط كل منهما، وأجازاه في حصة العين والزيت كما لو كانا من أحد<sup>(٢)</sup> التقدين.

ولو اختلفا في قَدْر الأجل، حكمنا بالقول لمدعي الأقل لا بالتحالف.

أو مكان الإيفاء، فالقول للمطلوب، والبينة على الطالب<sup>(٣)</sup>، ● وحلفاها.

والقول لرب السَّلَم في ذكر<sup>(٤)</sup> الرديء<sup>(٥)</sup> كالمُسَلَّم إليه، وللمُسَلَّم إليه<sup>(٦)</sup> في ذكر الأجل كَرَبِّ السَّلَم<sup>(٧)</sup>.

ويجيز<sup>(٨)</sup> صلح أحد رَبِّي<sup>(٩)</sup> السَّلَم عن نصيبه على مثل ما دفع<sup>(١٠)</sup>، وأوقفاه<sup>(١١)</sup> على إجازة الآخر كما لو<sup>(١٢)</sup> كان رأس المال قيمياً<sup>(١٣)</sup>، فإن أجازاه نفذ عليهما، وإلا بطل.

ولو أسلم في مائة ذراع ولم يقسم الثَّمَن، أو في مائة قَفِيز، ثم جاء بثوب أنقص

نسخة م  
لوحة  
٢١٨

(١) سَارٍ عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٧.

(٢) ن: حد.

(٣) (على الطالب) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٧-٢١٨.

(٤) ي: اشتراط.

(٥) (الرديء) عند أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٨.

(٦) ف: فيه.

(٧) انظر: الجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وشرحه النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ٣٢٢.

(٨) (ويجيز) أبو يُونُسُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٨.

(٩) غ: (وفي) بدلاً من (ربي).

(١٠) ن: دفع إليه.

(١١) (و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ (أوقفاه) أي: الصلح. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٨.

(١٢) سقط من ن: لو.

(١٣) ي: قِيماً.

ذراعاً<sup>(١)</sup> أو قيمة<sup>(٢)</sup>، أو بحِنْطَةٍ<sup>(٣)</sup> أردى، ورد حصة النقص<sup>(٤)</sup> أو أجود واسترد، يجيزه<sup>(٥)</sup>،

كما في زيادة القدر، وقيمة<sup>(٦)</sup> الثوب، ويَبَانُ<sup>(٧)</sup> حصة كل ذراع، وأبْطَلَاهُ<sup>(٨)</sup>.

ولو اشترى كُرّاً، وأمر رب السِّلَمِ بقبضه<sup>(٩)</sup> قَضَاءً، لم يَصِحَّ، إِلَّا أن يأمره<sup>(١٠)</sup> بقبضه

له كيلاً، ثم لنفسه كذلك، وصح لو<sup>(١١)</sup> قرضاً.

وأجزنا الاستِصْنَاعَ في نحو خُفٍّ وطُسْتٍ وقُمُقم<sup>(١٢)</sup>.

(١) غ، ي: ذراعاً.

(٢) ي: قيمته.

(٣) ي: بحنطته.

(٤) ي: النقص من رأس المال.

(٥) (يجيزه) أبو يونسف. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢١٨.

(٦) ن: وفي قيمة.

(٧) ن: وفي بيان.

(٨) (و) أبو حنيفة ومحمد (أبطلاه). / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢١٨.

(٩) ن: (نقضه) بدلاً من (بقبضه).

(١٠) ن: يأمر.

(١١) سقط من ن: لو.

(١٢) الاستِصْنَاع: استعمال من الصنع، وهو العمل من نحو خُفٍّ وطُسْتٍ. وصورته: أن يقول

لخفاف: اخْرِزْ لي خُفّاً من أدِيمِكَ يوافق رجلي، ويريه رجله، بكذا، بأجل يُضرب مثله

للسلَم. / النقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٣٨٣.

وانظر: تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٥٣٨. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ٢. والاختيار ج ٢ ص ٩٤.

والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٣٨٣. والذّر المختار وحاشيته ردّ المختار ج ٥

ص ٢٢٣. وذّرر الحُكّام لعليّ حيدر ج ١ ص ٤٢٢ م ٣٨٨.

وَيَجُوزُ لِلصَّانِعِ بَيْعُهُ قَبْلَ <sup>(١)</sup> أَنْ يَرَاهُ الْمُسْتَصْنِعَ <sup>(٢)</sup>، وَيُخِيرُ بِرُؤْيَيْهِ <sup>(٣)</sup>.  
وَمَوْجَلٌ صَحِيحُهُ سَلَمٌ <sup>(٤)</sup> كَفَاسَدُهُ <sup>(٥)</sup>، ❶ وَقِيلَ: إِنَّهُ عَلَى الْخِلَافِ <sup>(٦)</sup>.

### باب الصرف <sup>(٧)</sup>

هُوَ بَيْعُ ثَمَنِ بِثَمَنِ <sup>(٨)</sup>.

- (١) ي: قبلها. وكتب (ويجوز للصانع بيعه قبلها) بعد (ويخير برؤيته) الآتية.
  - (٢) سقط من ي: أن يراه المستصنع.
  - (٣) غ: ويخير رؤيته.
  - (٤) (سَلَمٌ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٨.
  - (٥) ن: كفساده.
  - (٦) ي: الخلاف، والله أعلم.
- انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٢٢٥. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٦. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٦٩. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٨٠. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١١٠. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ١٦٨. وَالنَّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٣٧٥. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٩٧. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٢٠٩. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ١ ص ٤١١، م ٣٨٠.
- (٧) كتب في هامش م مقابلها ما يأتي:

بلغ قِرَاءَةً وَتَصْحِيحًا بِحَسَبِ الطَّاقَةِ عَلَى مُؤَلِّفِهِ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى كِتَابِ الصَّرْفِ، وَمِنْ كِتَابِ الْإِعْتِقَاقِ إِلَى آخِرِ الشَّرْحِ، وَتَأَخَّرَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ عَشَرَ كِرَاسًا لَمْ تُقْرَأْ بَعْدَ. وَذَلِكَ بِقِرَاءَةِ الْفَقِيرِ الْمُقَصِّرِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَنْفِيِّ، الْخَطِيبِ بِالْجَامِعِ الْقَجْمَاسِيِّ، فِي أَوَائِلِ ذِي قَعْدَةِ الْحَرَامِ، سَنَةِ اثْنَيْ وَعِشْرِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ، وَتَوَفَّى الْمَوْلَفَ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ فِي رَابِعِ عَشْرِهِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَأِنْ تَجِدَ عَيْبًا فَسَدَّ الْخَلَلَ جَلَّ مَنْ لَا فِيهِ عَيْبٌ وَعَلَا

- (٨) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٧٢٥. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٣٣. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٢

فإن تجانسا شُرِطَ التساوي والتَّقَابُضُ، وإن اختلفا جَوْدَةً وصِيَاغَةً، وإِلَّا<sup>(١)</sup> شُرِطَ التَّقَابُضُ.

وإن تفرقا قبل قبض أحد البديلين، فسد ولم يبطل، وتعيّن المقبوض للرد في<sup>(٢)</sup> رِوَايَةٍ، كالمودَع، والمغصوب<sup>(٣)</sup>.

ويفسد<sup>(٤)</sup> بالتصرف<sup>(٥)</sup> في أحد بدليه<sup>(٦)</sup> قبل قبضه.

ولو شُرِطَ فيه أجل أو شُرِطَ<sup>(٧)</sup> خيار، ثم أسقط في المجلس، أجزأه، ونقضوه بقدر الزَّيْفِ المردود فقط.

ولو باع سَيْفًا حَلِيَّتُهُ خمسون بائة، ونقد خمسين يكون<sup>(٨)</sup> حصتها وإن لم يبين، أو قال: من ثمنهما<sup>(٩)</sup>.

ص ٩٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ٤ ص ١٣٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٢٠٩. وَالنُّفَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٣٨٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ١١٦. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٢٥٧.

(١) سقط من ن: وإِلَّا.

(٢) ي: فيه.

(٣) انظر: الْهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةِ ج ٧ ص ١٣٣.

(٤) ي: وأفسدنا.

(٥) ي: التصرف.

(٦) ي: (فيه) بدلًا من (في أحد بدليه).

(٧) سقط من ي: شرط.

(٨) س: تكون.

(٩) ن: ثمنها.

وإن<sup>(١)</sup> افترقا<sup>(٢)</sup> بلا قبض صح فيه دونها إن تخلصت بلا ضرر، وإلا فسد فيها<sup>(٣)</sup>.  
 وبيع أمة مع طَوْقٍ بنقد نسيئة<sup>(٤)</sup> فاسد فيها<sup>(٥)</sup>، وخصاه به<sup>(٦)</sup>.  
 ولو تبايعا قُلْباً<sup>(٧)</sup>، فأُتلف<sup>(٨)</sup> قبل القبض، واختار<sup>(٩)</sup> المشتري تضمين القِيَمَةِ، وتفرقا  
 قبل قبضها، حَكَمَ بنقضه<sup>(١٠)</sup>، ومنع<sup>(١١)</sup> الاستبدال بها قبل قبضها.  
 والْحَطَّ<sup>(١٢)</sup> من ثمنه بعد التَّقَابُضِ صَحِيحٌ<sup>(١٣)</sup>، والعقد فاسد.  
 ويحكم بعكسه لا بجوازهما<sup>(١٤)</sup>.

(١) س: وإذا.

(٢) ي: تفرقا.

(٣) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ٢٢٩.

(٤) سقط من س: نسيئة.

(٥) سقط من ن: وبيع أمة مع طَوْقٍ بنقد نسيئة فاسد فيها.

(فاسد فيهما) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٩.

(٦) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٢١٢. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُتَقَى ج ٢ ص ١١٧.

(٧) الْقُلْبُ: قُلْبُ الْفُضَّةِ سِوَارٍ غَيْرِ مَلَوِيٍّ، مستعار من قُلْبِ النخلة لبياضه. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (قلبه) ص ٥١٢.

(٨) ن: فأُتلف أي أُلْغِيَ إنسان.

(٩) ف: فاختار.

(١٠) ي: بنقصه.

(١١) (حكم) مُحَمَّدٌ (بنقضه) وهو قول أبي يُوسُفَ (ومنع) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٩.

(١٢) ي: والخط بثمانها قبل.

(١٣) (صَحِيحٌ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٩.

(١٤) (ويحكم) أبو يُوسُفَ (بعكسه) أي: بعدم صحة الْحَطِّ، وببقاء العقد على الصحة، ومعه زُفَرٌ

وَالزِّيَادَةُ كَالْحَطِّ<sup>(١)</sup>، وَأَبْطَلَاهَا.

وإن افترقا بعد قبض بعض<sup>(٢)</sup> ثمنه، صار مشتركا بقدره.

وإن استحق<sup>(٣)</sup> بعضه، رد ما بقي، أو أخذه بقسطه.

ولو كان قطعة نُقْرَةً<sup>(٤)</sup>، لزمه ما بقي بحصته<sup>(٥)</sup>.

وإن اشتراه بذهب، ثم وجد به عيباً فصالحه بدينار، وقبضه في المجلس، فهو جائز،

وإن زاد على حصة العيب<sup>(٦)</sup>، كما لو صالح ● بدراهم، وأبطلاه إن زاد<sup>(٧)</sup> بما<sup>(٨)</sup> لا يتغابن فيه<sup>(٩)</sup>.

ولو استهلك حلّي ذهب، ففضى عليه بقيمته فضة، وتفرقا قبل قبضها، أو دراهم

وَالشَّافِعِيُّ (لا بجوازهما) كما قال مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٩.

(١) (وَالزِّيَادَةُ) فِي الثَّمَنِ بَعْدَ التَّقَابُضِ (كَالْحَطِّ) فِي الْحُكْمِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٩.

(٢) سَقَطَ مِنْ ي: بَعْضٌ.

(٣) ي: (لَمْ يَسْتَحِقْ) بَدَلًا مِنْ (اسْتَحَقَّ).

(٤) النُّقْرَةُ: فَضَةٌ غَيْرُ مَضْرُوبَةٍ. / اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ٢٣٠.

(٥) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ٢٣٠. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ١٤٤. وَالدُّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٢٦٤.

(٦) (عَلَى حِصَّةِ الْعَيْبِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢١٩.

(٧) سَقَطَ مِنْ ن: عَلَى حِصَّةِ الْعَيْبِ، كَمَا لَوْ صَالَحَ بِدِرَاهِمٍ، وَأَبْطَلَاهُ إِنْ زَادَ.

(٨) ي: مَا.

(٩) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٧٦٤.

فضمناها فَأَجَلَّتْ، أو اشترى من له عليه عشرة دِينَاراً<sup>(١)</sup> بعشرة مطلقاً<sup>(٢)</sup>، ثم تقاصاً<sup>(٣)</sup>، أجزنا القِضاء والتأجيل والمُقاصَّة، كما لو اشتراه بها.

وتجوز المُقاصَّة بدين حدث بعد الشراء، في الأصح<sup>(٤)</sup>.

ونجيز بيع درهمين صَحِيحَيْنِ ودرهم غَلَّة<sup>(٥)</sup> بدرهم صَحِيح ودرهمين غَلَّة، ودينارين ودرهم بدرهمين<sup>(٦)</sup> ودينار، وأحد عشر<sup>(٧)</sup> درهماً بعشرة دراهم ودينار، وكُرِّ بُرٌّ وَشَعِيرٌ بضعفهما، وما أفسدناه<sup>(٨)</sup>.

ويجري في النقد المغلوب غشه حكم الخالص، فإن<sup>(٩)</sup> غلب صح بيعه بجنسه متفاضلاً، والتبايع والاستقراض<sup>(١٠)</sup> برائجه وزناً أو عدداً<sup>(١١)</sup> أو بهما.

(١) ن: دينار.

(٢) غ: مطلقاً.

ي: مطلقه وقبضه.

(٣) ف: تقاسا.

(٤) (في الأصح) من الروايتين عند أبي حَنِيفَةَ، وهي رِوَايَةُ أَبِي سُلَيْمَانَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٠.

(٥) الغَلَّة: الغَلَّة من الدراهم هي الْمُقَطَّعة التي في القطعة، منها قِيرَاط أو طُسُوج أو حَبَّة، فيردها بيت المال لا لِزِيَاْفَتِهَا، بل لكونها قطعاً، ويأخذها التجار. / العِنَايَةُ ج ٧ ص ١٥١.

(٦) غ: بدرهم.

(٧) ن: عشرة.

(٨) س، ن، ف: أفسدناها.

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٣٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٢١٥. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٢٦٤.

(٩) غ: وإن.

(١٠) س: والإقراض.

(١١) ي: عدداً.



ولا يتعين بالتعيين ما دام رائجاً كالفلوس النافقة.

ويشترط<sup>(١)</sup> التعيين لو كاسداً<sup>(٢)</sup>.

ولو اشترى به أو بفلوس نافقة وكسد، فالبيع فاسد عندنا<sup>(٣)</sup>، وأجازاه، وأوجب<sup>(٤)</sup> قيمته آخر التعامل لا يوم العقد<sup>(٥)</sup>.

ولو غلاً أو رخص، لا يتغير القدر المعقود به، ● ويُلحَقُه<sup>(٦)</sup> بالكساد.

ويلتحق المتساوي في البيع والقرض بالغالب<sup>(٧)</sup> نقده، وفي الصَّرف به أو<sup>(٨)</sup> بالمغلوب.

ولو كسدت أفلس<sup>(٩)</sup> القرض، يُردّ القائم، وعليه مثل الهالك<sup>(١٠)</sup>، وألحقها بالثمن.

سقط من ن: أو عدأ.

(١) غ: ونشترط.

(٢) ن: فاسداً.

(٣) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢٠.

(٤) ن: ووجب.

(وَأَوْجِب) مُحَمَّد. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢٠.

(٥) (لا يوم العقد) يعني: يعتبر أبو يوسف القيمة يوم البيع، لأن الثمن مضمون به كالمغصوب،

فإنه يعتبر قيمته يوم الغصب، لأنه مضمون به، إذ الأصل في الأحكام أن تضاف إلى أسبابها.

قال في الذخيرة: وعليه الفتوى. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢٠.

(٦) (وَيُلْحَقُه) أبو يوسف. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢١.

(٧) س: والغالب.

(٨) ن: و.

(٩) سقط من ن: أفلس.

(١٠) (مثل الهالك) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢١.

ومنع<sup>(١)</sup> بيع<sup>(٢)</sup> فَلَسْ بِفَلَسَيْنِ معينين<sup>(٣)</sup> كغير المعينين<sup>(٤)</sup>، وأجزنا الشراء بنصف درهم فلوس، ويؤدي منها<sup>(٥)</sup> ما يباع به، ويحيزه بدرهم أيضاً، ومنعه<sup>(٦)</sup>.  
ولو أعطى صِرْفِيًّا درهماً، وقال: أعطني به نصف درهم فُلُوساً<sup>(٧)</sup> ونصفاً إِلَّا حَبَّةَ فضة، صح فيها<sup>(٨)</sup>.  
ولو قال: أعطني بنصفه<sup>(٩)</sup> فُلُوساً، وبنصفه نصفاً إِلَّا حَبَّةً، فهو فاسد فيها<sup>(١٠)</sup>، وأجازاه في الفُلُوسِ، كما لو كرر الإِعْطَاءَ على<sup>(١١)</sup> اخْتِيَارِ الأكثر<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) (ومنع) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢١.  
(٢) سقط من ن: بيع.  
(٣) سقط من ي: معينين.  
(٤) ن: المعين.  
(٥) سقط من ن: منها.  
(٦) (ويحيزه) أَبُو يُوسُفَ (بدرهم) وبدرهمين فلوس (أيضاً، ومنعه) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢١.  
(٧) غ: فلوس.  
(٨) انظر: الكتاب لِلْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ١ ص ٢٣٢. والاختيار ج ٢ ص ١٠٠. وَكَتَزَ الدَّقَائِقُ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٤٤. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٢٧١.  
(٩) ي: بنصف.  
(١٠) (فاسد فيها) أي: في قياس قول أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢١.  
(١١) ي: في.  
(١٢) ي: الأكثر، والله أعلم.

انظر: الْهِدَايَةُ وشرحيها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ١٦٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُتَقَى ج ٢ ص ١٢٢.

## كِتَابُ الشُّفْعَةِ

هِيَ تَمْلِكُ الْعَقَارَ جَبْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي بِمَا قَامَ عَلَيْهِ لَوْ مَالًا.  
وَتَبْتَ:

لِلشَّرِيكَ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ، وَلَوْ ذِمِّيًّا.  
ثُمَّ لَهُ فِي حَقِّهِ، كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ الْخَاصِّينَ.  
ثُمَّ لِلجَارِ الْمَلَاصِقِ عِنْدَنَا.  
وَلِلْمَوْكَلِّ عَلَى مَا ذُونُهُ الْمَدْيُونِ، وَبِالْعَكْسِ.  
وَتَسْتَقِرُّ بِالْإِشْهَادِ<sup>(١)</sup>.

وَتَمْلِكُ<sup>(٢)</sup> بِالْأَخْذِ بِالْتَرَاذِي، أَوْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٦٠٠. والكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه  
اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ١ ص ٤٢. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٦٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ٤.  
وَالْهَدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٣٦٩. وَالْأَخْتِيَارُ ج ٢ ص ١٠٣. وَكَنْزُ  
الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٣٩. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢  
ص ٣٨٩. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٢١٩. وَدُرَرُ الْحُكَامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر  
ج ٢ ص ٧٥٣، ١٠٠٨.

(٢) ف: وَيَمْلِكُ.

(٣) انظر: الْأَخْتِيَارُ ج ٢ ص ١٠٣. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢  
ص ٤٧٢.

ويقسم على الرُّؤُوس لا<sup>(١)</sup> السَّهَام.

● وثبت في المَنْقُولُ تَبَعاً لِلْعَقَارِ، وكذا فيما لا<sup>(٢)</sup> ينقسم<sup>(٣)</sup> كَحَمَامٍ وَبِئْرٍ وَرَحَاً،

عندنا.

لا في عَرَضٍ<sup>(٤)</sup> وَفُلْكَ<sup>(٥)</sup>، ولا في دار جعلت مهراً، أو أجرة، أو صلحاً عن دم

عمد<sup>(٦)</sup>، أو بدل خُلْعٍ، أو عِتْقٍ، عندنا<sup>(٧)</sup>.

أو وُهِبَتْ بلا عوض مشروط، أو قسمت بين الشركاء، أو بيعت فاسداً، أو بخيار

للبائع ما لم يسقط الخيار، وحق الفسخ بالبيع، ونحوه، أو سُلِّمَتِ الشُّفْعَةُ، ثم رُدَّتْ

بخيار رؤية أو<sup>(٨)</sup> شرط<sup>(٩)</sup>، أو بيعب بقضاء<sup>(١٠)</sup>.

(١) ي: لا على.

(٢) ف: لم.

(٣) ن: يقسم.

(٤) س: عروض.

العَرَضُ: بوزن الفُلْس: المَتَاع. وكل شيء عَرَضٌ إِلَّا الدِراهم والدنانير فإنها عَيْنٌ. وقال أبو عُبَيْدٍ: العَرُوضُ: الأَمْتَعَةُ التي لَا يَدْخُلُهَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ، وَلَا تَكُونُ حَيَوَاناً وَلَا عَقَاراً. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (عرض) ص ١٧٨.

(٥) ي: وفلك وبناء ونخل تبعاً بلا عريضة.

(٦) سقط من ي: عمد.

(٧) انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٢. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٢ ص ٧٦٧، م ١٠١٧.

(٨) ف: و.

(٩) ي: (الشرط) بدلاً من (رؤية أو شرط).

(١٠) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٥٥.

وتجب إن ردت بدونه، أو تَقَايَلًا، أو صالح عليها<sup>(١)</sup> مطلقاً، أو عنها بإقرار، لا<sup>(٢)</sup> بسكوت أو إنكار<sup>(٣)</sup>.

### فصل في طلبها والخصومة فيها

يَصِحُّ طلبها بما يفهم منه الطلب<sup>(٤)</sup>، ولو<sup>(٥)</sup> ماضياً، في الأصح، كما علم، وقيل: في مجلس علمه<sup>(٦)</sup>.

ثم يشهد على البائع لو في يده، وقيل: مطلقاً.

أو على المشتري، أو عند العقار<sup>(٧)</sup>.

ويخاصم المشتري، ولو وَكِيلًا ما دام في يده، عندنا، والبائع لو في يده.

ولا تسمع بيّنته حتى يحضر المشتري فيتحول العقد إليه ويبرأ المشتري عن العَهْدَةِ عندنا.

(١) ي: عنها.

(عليها) أي: على الدار. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٢.

(٢) سقط من ن: لا.

(٣) ي: إنكار، والله أعلم.

(٤) ف: (الطلب منه) بدلاً من (منه الطلب).

(٥) ن: لو.

(٦) (وقيل: في مجلس علمه) وهو رِوَايَةُ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٢.

(٧) انظر: الهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٣٨٢. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٤٢. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٢٢٤. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٢ ص ٧٨٩، م ١٠٢٨.

وإذا<sup>(١)</sup> طلبها عند القاضي، سأل خصمه عن ملك ما يشفع به، وما اكتفينا بظاهر يده<sup>(٢)</sup>.

فإن أقر<sup>(٣)</sup> أو نكل أو برهن الشفيع، سألته عن الشراء، فإن أقر<sup>(٤)</sup> أو نكل عن الحلف على السبب، أو الحاصل، أو برهن<sup>(٥)</sup>، قضي<sup>(٦)</sup> بها، وإن لم يحضر الثمن، وألزمه بإحضاره قبل القضاء، وهو رواية<sup>(٧)</sup>.

ولو اختلفا فيه، كان القول للمشتري<sup>(٨)</sup>.

وإن برهنا، يُقدّم<sup>(٩)</sup> بينته، وهما بينة الشفيع.

● وإن قال اشتريت الأرض والبناء بعقدين، وقال الشفيع بعقد، كان القول للشفيع.

نسخة م  
لوحة  
٢٢٣

وإن برهنا بلا تاريخ، يُرجح<sup>(١٠)</sup> بينة المشتري، وهما الشفيع.

(١) ف: فإذا.

(٢) بظاهر يده) واكتفى به زفر، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٢.

(٣) س: قر.

(٤) س: (إذا قر) بدلاً من (فإن أقر).

(٥) ي: برهن الشفيع.

(٦) ف: قضى.

(٧) (وألزمه) مُحَمَّد (بإحضاره قبل القضاء) له بها (وهو رواية) الحسن عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٢.

(٨) انظر: الهداية وشرحيها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٣٩٠.

(٩) ي: تقدم.

(يقدم) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٢.

(١٠) (يُرجح) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٣.

ولو ادعى المشتري ثمناً، والبائع أقل منه قبل قبضه، أخذها بما قال البائع. ولو بعده، فيما قال المشتري<sup>(١)</sup>.

ويظهر حط بعض الثمن في حق الشفيع لا الزيادة، وحط<sup>(٢)</sup> كله.

ويأخذها بمثل الثمن لو مثلياً، وبقيمته لو قيمياً.

وبحال لو مؤجلاً إن أخذها قبل مضيه، وما أجّلناه.

وبمثل الخمر وقيمة الخنزير إن<sup>(٣)</sup> كان الشفيع ذمياً.

وبقيمتها لو مسلماً.

وبكل الثمن إن خربت الدار، أو جف<sup>(٤)</sup> الشجر بأفة سماوية واطمحل النقض.

وبحصة العرصة<sup>(٥)</sup> إن نقض<sup>(٦)</sup> البناء، ويبقى النقض له.

ويأخذ الثمرة وإن حدثت عند المشتري، فإن جدها سلم له الحديثة<sup>(٧)</sup> مجاناً،

وسقط عن الشفيع حصة القديمة<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ٤٨.

(٢) ف: ولا حط.

(٣) ي: لو.

(٤) غ: جفت.

(٥) العرصة: بوزن الضربة، كلُّ بُعْعة بين الدُّورِ واسعةٍ ليس فيها بناءٌ، والجمع: العِراض والعِراضات. / مُختار الصحاح، مادة (عرص) ص ١٧٨.

(٦) ي: نقض المشتري.

(٧) ي، ف: الحديثة.

(٨) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٣٩٧. والاختيار ج ٢ ص ١١٩. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٤٩. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ والدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٤٧٩.

ولو بنى أو غرس، ثم قضى بها، أخذها<sup>(١)</sup> بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين، أو كلفه قلعهما عندنا، وقيل: بخيره<sup>(٢)</sup> بين أخذهما بالقيمة قائمين أو تركها<sup>(٣)</sup>، كما لو صبغ الدار<sup>(٤)</sup>.

ولو فعلهما الشفيع، ثم استحقت، رجع بالثمن فقط، وقيل: يلحقه<sup>(٥)</sup> بالمشتري.

ويأخذ حظ البعض بتعدد المشتري، ونمنعه في تعدد البائع بعقد<sup>(٦)</sup>.

ومنعناه<sup>(٧)</sup> من أخذ إحدى أرضين في مضرين، بيعتا بعقد.

ولو اشترى سهماً وقاسم البائع، أخذه الشفيع، وإن لم يقع في جانبه، على المشتري

به.

● ويرد بخيار رؤية أو عيب، وإن شرط المشتري البراءة منه.

ولو باع أرضاً فيها شفعة لطفله، يأخذها إذا بلغ، ولو<sup>(٨)</sup> اشتراها لنفسه لا، وأجزنا

له أخذها إن اشتراها لطفله، بخلاف الوصي.

نسخة م  
لوحة  
٢٢٤

(١) ي: أخذها الشفيع.

(٢) (بخيره) أبو يوسف في رواية كاشف عي ومالك. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٣.

(٣) ي: تركها.

(٤) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٣٩٨. والنقاية وشرحها فتح باب

العناية ج ٢ ص ٣٩٦. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ٦ ص ٢٣٣.

(٥) (وقيل: يلحقه) أبو يوسف في رواية. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٣.

(٦) سقط من ي: بعقد.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ١ ص ٥١.

(٧) غ: ومعناه.

(٨) ي: وإن.



ولو غاب المشتري بعدما وهب أو باع، فادعى الشفيع على الحاضر، فأنكر، يجعله<sup>(١)</sup> خصماً، كما لو صدّقه.

وإن قال<sup>(٢)</sup> المشتري لو كُيل الشفيع: قد سلّم الأصيل، يأمر<sup>(٣)</sup> بتأخير القضاء حتى يحضر، وقضى<sup>(٤)</sup> بها في الحال.

ولو انهدم علوّ ثم بيع سُفْلُهُ، لا يشتها لذي العلوّ، وخالفه<sup>(٥)</sup>.  
وإن انهدما بعد طلبهما شفعة، يجعلها لذي السفّل، لا لهما<sup>(٦)</sup>.

### فصل فيما يبطل الشُّفْعَةُ وما لا يبطلها

تبطل:

بترك طلب<sup>(٧)</sup> المَوَاقِبَةِ أو التَّقْرِيرِ مع القدرة.  
وببيع ما يشفع به بلا خيار، وإن لم يعلم بالبيع.

(١) ن: (يحطه) بدلاً من (يجعله).

(يجعله) أبو يوسف. / البرّهان للطّرأبلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.

(٢) سقط من ي: وإن قال.

(٣) (يأمر) أبو يوسف. / البرّهان للطّرأبلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.

(٤) (وقضى) مُحَمَّد. / البرّهان للطّرأبلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.

(٥) (لا يشتها) أبو يوسف (لذي العلوّ) في السفّل (وخالفه) مُحَمَّد. / البرّهان للطّرأبلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.

(٦) ي: لا لهما، والله أعلم.

(يجعلها) أبو يوسف (لذي السفّل) وحده (لا لهما) كما قال مُحَمَّد لأبي يوسف. / البرّهان

للطّرأبلسيّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.

(٧) سقط من ي: طلب.

وبمساومته المشتري، واستتجاره، وأخذه<sup>(١)</sup> مُزَارَعَةً أو مُسَاقَاةً، عالماً به<sup>(٢)</sup>.

و<sup>(٣)</sup> بالصلح عنها بعوض، ويلزمه رده.

وبِضْمَانِ الدَّرَكِ<sup>(٤)</sup> عن البائع.

وبييعه وكالة، لا بشرائه لغيره<sup>(٥)</sup>.

ولا تورث عندنا.

وصح تَسْلِيمُ الأب<sup>(٦)</sup> والوصي شُفْعَةُ الصبي عندنا، وخالفنا وأبطله<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) ي: (أو استتجار منه أو أخذه) بدلاً من (واستتجاره، وأخذه).  
 (٢) سقط من س، غ، ف: وبمساومته المشتري، واستتجاره، وأخذه مُزَارَعَةً أو مُسَاقَاةً، عالماً به.  
 (٣) ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.  
 (٤) ضَمَانُ الدَّرَكِ: قَصْرُ الْحَنْفِيَّةِ ضَمَانُ الدَّرَكِ عَلَى ضِمَانِ الثَّمَنِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِ الْمَبِيعِ. وقالوا: هو الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع.  
 والدَّرَكُ: هو الْمُطَالَبَةُ، وَالتَّبِعَةُ، وَالْمُؤَاخَذَةُ.  
 ويُقال له: ضَمَانُ الْعُهُدَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.  
 وعرفوه: بأنه ضَمَانُ الثَّمَنِ لِلْمَشْتَرِي إِنْ ظَهَرَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا أو مَعِيْبًا أو نَاقِصًا بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ.

وَضَمَانُ الدَّرَكِ صَحِيحٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْفُقَهَاءِ.

المَوْسُوعَةُ الْفَقْهِيَّةُ الْكُوَيْتِيَّةُ ج ٢٨ ص ٢٣٧.

- (٥) انظر: الاختيار ج ٢ ص ١١٤. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٤١٣.  
 وَكَتَزَ الدَّقَاتِقُ وَشَرَحَهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٥٧. وَالنَّفَايَةُ وَشَرَحَهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٣٩٨.

(٦) ي: (تَسْلِيمُ الْوَكِيلِ بِطَلْبِهَا وَلِلْأَبِ) بدلاً من (تَسْلِيمُ الْأَبِ).

(٧) (وخالفنا وأبطله) مُحَمَّدٌ وَرُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.

وجعل<sup>(١)</sup> قوله أخذ نصفها تَسْلِيمًا، ويخالفه<sup>(٢)</sup>، وهو الأصح.

ولو قيل: إن المشتري فُلَان، أو أنها بيعت بألف، فسلم، فبان أنه غيره، أو أنها بيعت بأقل، أو بمَكِيل أو موزون أو مَعْدُود متقارب قيمته ألف<sup>(٣)</sup> أو أكثر، لم تسقط.

ولو بان أنه دنانير، أو عرض قيمته ألف، بطلت.

ولو باعها إلا ذراعاً<sup>(٤)</sup> من جانب الشفيع، امتنعت.

وإن ابتاع منها سَهْمًا بَثْمَن<sup>(٥)</sup>، ثم ابتاع بقيتها، تجب في السَّهْم الأول فقط.

وإن ابتاعها بثمان، ثم دفع ثوباً عنه، يؤخذ<sup>(٦)</sup> بالثَمَن لا بالثوب.

وتَأْخِير الخصومة بعد الإِشْهَاد لا يبطلها<sup>(٧)</sup>، كما لو كان بعذر، وأبطلها بشهر<sup>(٨)</sup>، وهو أصح ما يفتى به، وَيَزِيد<sup>(٩)</sup> عليها تركها مجلس قاضٍ<sup>(١٠)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٢٥

- (١) (وجعل) مُحَمَّد. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.
- (٢) (ويخالفه) أَبُو يُوسُف. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٤.
- (٣) ف: أَلْفًا.
- (٤) س: ذراعان.
- (٥) سقط من غ، ف: بثمان.
- (٦) س: تَوْخِذ.
- (٧) (لا يبطلها) عند أَبِي حَنِيفَةَ، وإن طال، وهو رِوَايَةٌ عن أَبِي يُوسُف. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٥.
- (٨) (وأبطلها) مُحَمَّد (بشهر) أي: بترك الخصومة بعده شهراً، وهو قول زُفَر، ورِوَايَةٌ عن أَبِي يُوسُف. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٥.
- (٩) (ويزيد) أَبُو يُوسُف. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٥.
- (١٠) ي: قاضٍ. ولا تكره الحيلة لإسقاط الشفعة والزكاة. والله أعلم.



## كِتَابُ الْإِجَارَةِ

هي بيع منفعة، معلومة، حلال، غير عبادة، بأجرة معلومة<sup>(١)</sup>، ولو منفعة لو مخالفة<sup>(٢)</sup>.

وتنقذ بأجر داري، وأكريت، ووهبت، وملكت، وأعرت منفعتها، بكذا<sup>(٣)</sup>.  
لا يبعث، وكذا بأجر منفعتها، وقيل: ينقذ<sup>(٤)</sup> به<sup>(٥)</sup>.

وتعلم المنفعة ببيان المدة، كاستئجار الأراضي والدور للزراعة والسكنى، وإن طالت المدة على المذهب<sup>(٦)</sup>.

ولم تزد في الوقف الخالي عن التقدير على ثلاث سنين في المختار.  
وبالتسمية، كصنع هذا الثوب أحمر<sup>(٧)</sup>، أو خياطته قباء<sup>(٨)</sup>.

- (١) ي: (بأجر معلوم) بدلاً من (بأجرة معلومة). وهكذا ورد في هامش م.
- (٢) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٥٧٤. والكتاب للقدوري وشرحه اللب لب للميداني ج ٢ ص ٢٨. والاختيار ج ٢ ص ١٢١. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٥٨. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١٠٥. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٤٢١. ومُلْتَقَى الْأَبْحُر وشرحيه مَجْمَع الْأَنْهَر والدَّرُّ الْمُتَقَيَّ ج ٢ ص ٣٦٨. ودُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ١ ص ٤٤١، م ٤٠٥.
- (٣) الدَّرُّ الْمُخْتَار وحاشيته ردَّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٤.
- (٤) ي: تنقذ.
- (٥) سقط من س، غ، ف: وقيل: ينقذ به.
- (٦) انظر: الاختيار ج ٢ ص ١٢٤.
- (٧) سقط من س، ف: أَحْمَر.
- (٨) الْقَبَاء: ثوب يُلبَس فوق الثياب، ويُتَمَنَطُ عليه، أي: يُوضَع له نِطَاق، أي: حِزَام. / هامش كتاب النُقَايَةِ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٤٢٢ نُقْلًا عَنْ مُعْجَم لُغَةِ الْفُقَهَاء ص ٣٥٥.

وبالإشارة، كنقل هذا الطعام إلى كذا.  
ولا نوجب الأجر بالعقد، بل بالتعجيل، أو بشرطه، أو بالاستيفاء، أو بالتمكن منه  
إن قبض العين في المدة بعقد صحيح.  
فإن غصبت منه، أو غرقت الأرض قبل زرعها، سقط الأجر.  
وإن اصطلمه آفة، لزمه تاماً، أو<sup>(١)</sup> أجر ما مضى<sup>(٢)</sup> فقط، وبه يفتى<sup>(٣)</sup>، إن لم يتمكّن  
من زرع مثله ثانياً.

ويطلب رب الدار الأرض الأجر كل يوم.  
والجَمَال كل مَرَحَلَة، وما أخرناه آخرّاً إلى انتهاء المدة<sup>(٤)</sup>.  
والقَصَار والخِيَّاط بعد الفراغ لو<sup>(٥)</sup> في بيته.  
وحِصَّة ما خاط لو في بيت المستأجر، على المشهور.  
● وطَبَّاخ الوليْمَة بعد الغَرْف.

والحَبَّاز بعد إخراج الخبز من التَّنُور<sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٢٦

- (١) ي: (وقيل) بدلاً من (أو).  
(٢) ي: مضى من المدة.  
(٣) سقط من ي: وبه يفتى.  
(آفة) سماوية (لزمه) الأجر (تاماً) في رواية عن مُحَمَّد، لأنه قد زرعها (أو) يلزمه (أجر ما مضى) من المدة (فقط، وبه يفتى) ذكره قاضي خان، وبه قال شيخ الإسلام المعروف بخَوَاهِر زَادَه. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٢٥.  
(٤) (وما أخرناه آخرّاً) كما أخره زُفَر (إلى انتهاء المدة) وهو قول أبي حَنِيفَةَ الأول. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٢٥.  
(٥) ي: ولو.  
(٦) انظر: الاختيار ج ٢ ص ١٣٥.

والفراغ من اللبن في<sup>(١)</sup> غير ملك المستأجر بتسليمه منصوباً، وفي ملكه بإقامته<sup>(٢)</sup>، وقالوا بجمعه فيها.

وأجزنا للصَّبَاغ والقَصَّار بالنَّشَا والبيض، وقيل: مطلقاً، حبس العين للأجر<sup>(٣)</sup>.

ولا يحبسها من لا أثر لعمله، كالجمَّال والملاح.

وإن شرط عمله بنفسه، لا يستعمل غيره، وإلاَّ جاز.

وإن<sup>(٤)</sup> استأجره ليجيء بعياله العشرة أو بعياله، فمات بعضهم وجاء بمن بقي، استحق الأجر<sup>(٥)</sup> بحسابه في الأوَّلَى، وكله في الثانية<sup>(٦)</sup>.

أو لحمل طعام، أو كتاب، وردَّ جواب، فردهما لغيبه أو موت، فالأجر<sup>(٧)</sup> للذهاب في الكتاب منتفٍ<sup>(٨)</sup> عندنا، وحكم<sup>(٩)</sup> به بلا تردد<sup>(١٠)</sup>، ونفيناه في الطعام.

ولو قال: استأجرتك من هنا لحمل كُرْبُرٍ من القرية، أو قال<sup>(١١)</sup>: لحمله منها،

(١) ي: وفي.

(٢) (إقامته) إياه عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢٦.

(٣) ي: للأجر. فإن هلك بعده، فالغرم والأجر منتفیان، وخيراه بين تضمينه معمولاً بأجر أو غير معمول بدونه.

(٤) ي: ولو.

(٥) سقط من س، غ، ف: الأجر.

(٦) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٧٩. ومُلْتَقَى الْبَحْرِ وشرحه مَجْمَع الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٣٧٣. والذَّرُّ الْمُخْتَار وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ١٩.

(٧) ي: (لا أجر) بدلاً من (فالأجر).

(٨) سقط من ي: منتفٍ.

(٩) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة (وحكم) مُحَمَّد. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٢٦.

(١٠) ي: (كدفعه ورجوعه بلا جواب) بدلاً من (بلا تردد).

(١١) سقط من ي: ولو قال: استأجرتك من هنا لحمل كُرْبُرٍ من القرية، أو قال.

فذهب ولم يجده وعاد، استحق نصف الأجر في الأولى<sup>(١)</sup>، دون الثانية.

ولو أجر بأكثر مما استأجر، تصدّق بالفضل عندنا إن اتحد الجنس.

ولو قال لغاصب دارٍ مُقَرَّر بها، أو لمن انقضت مدته: اخرج منها وإلاّ فهي بدرهم كل يوم، فمكث، لزمه.

ولو قال المؤجّر: هي عشرة، وقال المستأجر: بخمسة، وافترقا، لزمه<sup>(٢)</sup> عشرة<sup>(٣)</sup>.

وإن قال: بل بخمسة، خمسة في الصحيح، وقيل: أجر المثل، ولا يزداد على عشرة، ولا ينقص عن<sup>(٤)</sup> خمسة.

وتصحّ الإجارة والمزارعة والمعاملة بشرط الخيار، ومضافة لا معلقة بشرط.

وقيل: يصحّ تعلّقها، وتعلّق فسخها بالوقت.

● ولو قال: أجرتك<sup>(٥)</sup> غداً بدرهم، ثم أجرها في يومه لغيره، أو باعها، تبطل المضافة<sup>(٦)</sup>، على المفتي بها<sup>(٧)</sup>.

وأجاز<sup>(٨)</sup> هبة جميع الأجر، والإبراء منه في أول المدة كهبة البعض والمشروط تعجيله،

- (١) ي: الأولى عندنا.
- (٢) سقط من ي: ولو قال المؤجر: هي عشرة، وقال المستأجر: بخمسة، وافترقا، لزمه.
- (٣) غ: عشرة، وإن قال لزمه عشرة.
- (٤) ف: من.
- (٥) ي: أجرتك داري.
- (٦) ي: (لا يفسخها الأول في الغد) بدلاً من (تبطل المضافة).
- (٧) ي: به.
- (٨) (وأجاز) مُحَمَّد. / البرّهان للطّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٢٢٧.



وَيُلْغِيهِ<sup>(١)</sup> آخِرًا<sup>(٢)</sup>.

### باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها

تَصَحَّ:

إجارة الدور والخوانيت، وإن لم يبين ما يعمل فيها، ويعمل كل شيء إلا القَصَارَةَ والحِدَادَةَ والطحن.

والأَرْضُ<sup>(٣)</sup> للزراعة، إن بَيَّنَّ ما يزرع فيها، أو يفوضه<sup>(٤)</sup> إليه<sup>(٥)</sup>، ويدخل الشُّرْب والطريق تَبَعًا<sup>(٦)</sup>.

وللبِنَاء والغرس، فإذا مضت المدة قلعهما وسلمهما<sup>(٧)</sup> فارغة، فإن نقصت تملكهما<sup>(٨)</sup> بالقيِّمَةِ مقلوعين، وإلا توقف على رضاه، أو تراضيا على الترك، ويترك الزرع بأجر المثل إلى أن يدرك.

والدابة للركوب والحَمَل، والثوب للْبُس، فإن أطلق ركب أو أركب من شاء.

(١) ي: (بتعجيله، ويمنعه) بدلاً من (تعجيله، ويُلغيه).

(ويلغيه) أي: يلغي أبو يوسف جوازهما. / البُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٧.

(٢) ي: آخرًا. والله أعلم.

(٣) ي: والأراضي.

(٤) ي: فوضه.

(٥) سقط من س، ف: أو يفوضه إليه.

(٦) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٨٠. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ٥ ص ١١٣. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ والدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٣٧٥. والدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٢٧.

(٧) ف: أو سلمها.

(٨) ي: (فإذا تملكها) بدلاً من (فإن نقصت تملكها).

وإذا أركب أو ألبس واحداً، تعين. وإن قيد براكب ولا بس فخالف، ضمن ولا أجر<sup>(١)</sup>.

ولا يعتبر التعيين فيما لا يختلف بالمستعمل، فلو شرط سكنى واحد، جاز له أن يسكن غيره، ويعتبره في الفسْطاط ونحوه، وخالفه<sup>(٢)</sup>.

ولو سمى نوعاً وقدرًا ككُرْبُرٍ، جاز تحميل مثله<sup>(٣)</sup> وأخف كالسَّمْسِم، لا أضر كالمُح، ولا وزن البرّ قطناً أو صُفراً<sup>(٤)</sup>.

ولو عطبت بالإرداف، ضمن نصف القيمة وإن تفاوتتا ثقلًا.

وبالزيادة على الحمل<sup>(٥)</sup> المسمى ما زاد لو مطيقة لهما، وإلا ضمن الكل فيها.

والتلف بالكبح أو الضرب بلا إذن يوجب الضمان عندنا<sup>(٦)</sup>، كهلاك المستعارة

والعبد المستأجر به، وقيداه بغير المعتاد<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه للباب للميداني ج ٢ ص ٢٩.

(٢) (ويعتبره) أي: يعتبر أبو يوسف التقييد (في الفسْطاط ونحوه) لتفاوت الناس في نصبه، واختيار مكانه، وضرب أوتاده (وخالفه) مُحَمَّد في ذلك، لأنه للسكنى فصار كالدار. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٧.

(٣) ي: مثل.

(٤) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٨٤. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١١٦.

(٥) سقط من س، غ، ف: الحمل.

(٦) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٢٧.

(٧) انظر: الاختيار ج ٢ ص ١٢٧. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١١٨. ومُلْتَقَى الأبحر وشرحه مَجْمَع الأثر والذُرُّ المُنْتَقَى ج ٢ ص ٣٧٩. والذُرُّ الْمُخْتَار وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٣٦.

● وكذا تبديل سَرْجِ الْحِمَارِ بِكَافٍ يُوكَفُ بِمِثْلِهِ<sup>(١)</sup>، وَصَمَّنَاهُ الزِّيَادَةَ<sup>(٢)</sup>، وهو رِوَايَةٌ<sup>(٣)</sup>، كِاسْرَاجُهُ بِأَثْقَلٍ مِنْ سَرْجِهِ.

ولو استأجره عرياناً للركوب خارج المِصْرَ أو فيه، وهو من الأشراف، فَأَوْكَفَهُ أو أَسْرَجَهُ بِمَعْتَادٍ وتلف، لم يضمن.

ولو أمره بطريق فسلك غيره وتفاوتا، أو حمّله في البَحْرِ وتَلِفَ، ضمن. وإن بلغ، استحق الأجر.

أو بزرع حِنْطَةٍ فزرع رطبة، ضمن النقص.

أو بِقَمِيصٍ فخاطه قَبَاءً، أو بصبغه أَحْمَرَ فصبغه<sup>(٤)</sup> أصفر، أخذه ودفع أجر مثله، أو وَصَمَّنَهُ قيمة ثوبه<sup>(٥)</sup>. وإن خاطه سراويل، خَيْرٌ<sup>(٦)</sup>، في الأصح.

ولو استأجر دابة، أو استعارها للركوب إلى الكُوفَةِ<sup>(٧)</sup> فتجاوزها<sup>(٨)</sup>

(١) (يُوكَفُ بِمِثْلِهِ) يوجب الضمان عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٨.

(٢) ف: بالزيادة.

(٣) (وهو رِوَايَةٌ) عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٨.

(٤) ي: فصاغه.

(٥) غ: ثوب.

(٦) سقط من س: خَيْرٌ.

(٧) الكُوفَةُ: المِصْرُ المشهور بأرض بَابِلَ من سَوَادِ الْعِرَاقِ، سُمِّيَتِ الكُوفَةُ لاستدارتها أو لاجتماع الناس بها. وقيل: سُمِّيَتِ كُوفَةً بموضعها من الأرض، وذلك أن كل رَمْلَةٍ يخالطها حَصَى سُمِّيَ كُوفَةً، وقيل غير ذلك. / مَرَاصِدُ الْأَطْلَاعِ ج ٣ ص ١١٨٧.

والكُوفَةُ في التقسيم الإداري الحديث مَدِينَةُ تَقَعُ في محافظة النَّجَفِ على جانب الْفُرَاتِ الأوسط غرباً، وتبعد ١٧٠ كم جنوب بَغْدَادِ، و ١٠ كم شمال شرق النَّجَفِ. / ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الكُوفَةُ، شبكة الإنترنت.

(٨) س: (فتجاوز بها) بدلاً من (فتجاوزها).

قَدْرًا<sup>(١)</sup> لا يتسامح بمثله، لزمه الأجر إليها والضمان، ما لم يردّها إلى مَالِكِهَا، وما أسقطناه بالعود إليها آخرًا<sup>(٢)</sup>.

وقيل: إن استأجرها ذهاباً وإياباً، يبرأ<sup>(٣)</sup> بالرد إليها.

وصح استئجار جَمَلٍ لِمَحْمِلٍ وراكبين إلى مَكَّةَ، ويتعين المعتاد، وتستحب المشاهدة، ولا نشترطها.

ولزاد معلوم، ويجوز ردُّ ما نقص<sup>(٤)</sup>.

### باب الإجارة الفاسدة والمختلف فيها

تفسد بشرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين، ككَرْيٍ أو كِرَابٍ يبقى نفعه بعد المدة.

وبجهالة المَعْقُود عليه، أو<sup>(٥)</sup> المدة، أو الأجر.

وبجعله<sup>(٦)</sup> مما يعمل، كاستئجاره لطحن كُرٍّ بِقَفِيزٍ من دقيقه<sup>(٧)</sup> أو لحمه، أو نسج غزلٍ بثلثه<sup>(٨)</sup>.

(١) ي: قدر.

(٢) سقط من ي: آخرًا.

(٣) ف: يراه.

(٤) ي: نقص. والله أعلم.

(٥) س: و.

(٦) ي: ونجعله.

(٧) ي: دقيق.

(٨) هُذِهِ مَسْأَلَةُ قَفِيزِ الطَّحَّانِ، وهو أن يستأجر ثوراً أو رَحاً ليطحن له حِنْطَةً بِقَفِيزٍ منها. /

وبجعله من جنس منفعة المستأجر، كالسكنى بالسكنى<sup>(١)</sup>، والزرع بالزرع، واللُّبْس باللُّبْس.

● ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى عندنا، وما أوجبناه بالغاً ما بلغ، إلا إذا لم يسم أو جهل كله أو بعضه.

واستئجار شريكه لحمل مشترك بينهما فاسد<sup>(٢)</sup> عندنا، ولا يستحق أجراً.

وكذا استئجار أرض فيها زرع في ظاهر الرواية، وقيل: يصح إن أدرك، ويؤمر بالحصاد والتسليم<sup>(٣)</sup>، كإجارة بيت مشغول ليس في تفرغه ضرر فاحش، على المفتى به.

ولو قبض ما استأجره فاسداً، يملك إيجاره جائزاً<sup>(٤)</sup>، وقيل: لا.

وإجارة المشاع فاسدة<sup>(٥)</sup> عندنا<sup>(٦)</sup>، إلا من الشريك، على الأصح<sup>(٧)</sup>، وأجازها إن بين نصيبه، وإلا لا، على الصحيح.

وذكر الشيخ شُعَيْبُ مُحَقِّقُ الْاِخْتِيَارِ: جاء في الْمُغْنِي لابن قُدَامَةَ: قال ابن عَقِيلٍ: نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن قَفِيزِ الطَّحَّانِ، وهو أن يُعْطِيَ الطَّحَّانُ أَقْفِزَةً مَعْلُومَةً يَطْحَنُهَا بِقَفِيزٍ دَقِيقٍ مِنْهَا. وَعِلَّةُ الْمَنْعِ أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ بَعْضُ مَعْمُولِهِ أَجْراً لَعَمَلِهِ، فَيَصِيرُ الطَّحْنُ مُسْتَحَقّاً لَهُ عَلَيْهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْرِفُهُ، وَلَا يَثْبُتُ عِنْدَنَا صَحَّتُهُ، وَقِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ.

وانظر مَسْأَلَةَ قَفِيزِ الطَّحَّانِ فِي: كَنْزِ الدَّقَائِقِ وَشَرْحِهِ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٢٩.

(١) ن: كتب (بالسكنى) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٢) في هامش م: كتب (باطل) مقابلها.

(٣) (والتسليم) وهو رواية عن مُحَمَّدٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٢٩.

(٤) ن: جائز.

(٥) ي: (غير جائزة) بدلاً من (فاسدة).

(٦) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ فيما يقسم وفيما لا يقسم، وبه أخذ زُفَرٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة

م، لوحة ٢٢٩.

(٧) سقط من ي: على الأصح.

● وكذا إجارة طريق غير محدود للمرور.

ولو مات أحد المؤجّرين أو <sup>(١)</sup> المُستأجرين، أبقيناها في حصّة الحي، في ظاهر الرواية.

ولو آجر داره كل شهر بكذا، تصحّ في شهر فقط، إلّا أن يسمى شهوراً معلومة أو <sup>(٢)</sup> يعجل أجرتها.

فإن سكن ساعة من الثاني، صحت فيه، وظاهر الرواية بقاء خيار الفسخ لكل منهما في الليلة الأولى ويومها.

أو سنة بألف، تصحّ وإن لم يبين قسط كل شهر، وتقسم على الشهور بالسوية وإن تفاوت أجرها <sup>(٣)</sup>.

وتبدأ المدة من وقت العقد.

فإن كان حين يهلّ، تعتبر <sup>(٤)</sup> الأهلة، وإلّا فكلها أيام، وجعل الأول أياماً، والبواقي أهلة، بلا تردد <sup>(٥)</sup>.

(١) ف: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) س: و.

(٣) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٩٣. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١٢٢.

(٤) غ: يعتبر.

(٥) (فكلها) أي: فكل الأشهر (أيام) عند أبي حنيفة (وجعل) مُحَمَّداً (الأول) من الشهور (أياماً، والبواقي) منها (أهلة بلا تردد) يعني: روي عن أبي يوسف كل من القولين. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٣٠.

وإجارة مُسْلِمٍ بَيْتَهُ لِبَاعٍ فِيهِ خمر، أو نَفْسُهُ لِحَمَلِهَا، مكروه<sup>(١)</sup>، وأفسداها<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: إِنْ سَكَنْتُ عَطَّاراً فَبَدْرَهُمْ، أو حَدَّاداً فَبَدْرَهُمِينَ، فهو جائز<sup>(٣)</sup>.

أو<sup>(٤)</sup> إِنْ خِطَّتُهُ فَارِسِيّاً فَبَدْرَهُمْ، أو رُومِيّاً فَبَدْرَهُمِينَ، أَجْزَنَاهُ، ولم يفسد<sup>(٥)</sup> عندنا<sup>(٦)</sup>.

أو<sup>(٧)</sup> إِنْ خِطَّتُهُ الْيَوْمَ فَبَدْرَهُمْ، أو غَدَاً فَبَدْرَهُمْ، أَجْزَنَاهُ، وهو فِي غَدَاً<sup>(٩)</sup> فاسد<sup>(١٠)</sup>.

● وكذا استتجاره لِيَخِيْطُهُ الْيَوْمَ بِدْرَهُمْ<sup>(١١)</sup>.

(١) (مكروه) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٠.

(٢) ي: وأفسداها، وقالوا.

(٣) انظر: الْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ١٣٦.

(جائز) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٠.

(٤) ي: و.

(٥) س، غ، ف: تفسد.

(٦) (ولم يفسد عندنا) وأفسده زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وهو قول أبي حَنِيفَةَ الْأَوَّلِ، لجهالة

الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٠.

(٧) غ، ي: و.

(٨) ي: فنصفه.

(٩) غ: غد.

(١٠) انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٤ ص ١٨٥. وَالْهِدَايَةُ وشرحيها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩

ص ١٣٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَقَيُّ ج ٢ ص ٣٩٤.

(فاسد) عند أبي حَنِيفَةَ، وجائز عندهما فيه، وفاسد عند زُفَرٍ فِيْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،

نسخة م، لوحة ٢٣٠.

(١١) (بدرهم) فاسد عند أبي حَنِيفَةَ، وجائز عندهما. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

والقول لرب الثوب في عدم الأجر<sup>(١)</sup>، كما لو<sup>(٢)</sup> اختلفا<sup>(٣)</sup> في القَمِيصِ والقَبَاءِ،  
والحمرة والصفرة.

ويجعله<sup>(٤)</sup> للصانع إن كان حَرِيفاً له، وحكم<sup>(٥)</sup> به<sup>(٦)</sup> إن صَدَقَهُ العُرْفُ، وبه يفتى.  
ويحكم<sup>(٧)</sup>:

بِبَقَاءِ إِجَارَةِ الْمُكَاتَّبِ<sup>(٨)</sup> بعد عجزه.

وبجواز<sup>(٩)</sup> إِجَارَةِ الْأُمِّ ابْنِهَا وهو في عيال عمه<sup>(١٠)</sup>.

وبمنع مصارفة الأجير بما في ذِمَّةِ المستأجر بلا شرط تعجيل أو<sup>(١١)</sup> انقضاء المدة.  
وخالفه فيها<sup>(١٢)</sup>.

واستئجار الظُّرِّ بطعامها وكسوتها، جائز<sup>(١٣)</sup>، كالأجر المَعْلُومِ، وأفسداه، كما لو

(١) (في عدم الأجر) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

(٢) سقط من ي: لو.

(٣) ف: اختلف.

(٤) (ويجعله) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

(٥) (وحكم) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

(٦) ف: وبه.

(٧) (ويحكم) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

(٨) ي: المكاتب نفسه.

(٩) ي: ويجوز.

(١٠) ف: عمه لأنها.

(١١) س: و.

(١٢) س: فيهما.

(وخالفه) مُحَمَّدٌ (فيها) أي: في الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

(١٣) ن: لم تتضح (واستئجار الظُّرِّ بطعامها وكسوتها، جائز).



كان للطبخ أو الخبز.

ولا يمنع الزوج من ● وطئها، فإن حبلى أو مرضت وخيف على الولد، فسخت. ويجب عليها إصلاح غذائه، وغسل ثيابه. فإن أرضعته بلبن شاة، فلا أجر لها. ويجوز أخذ أجر الحَمَّام، والحَجَّام، لا عَسْب<sup>(١)</sup> التَّيس، والغناء، والنَّوح، والملاهي، والحج، والأذان، والإمامة، وتعليم الفقه<sup>(٢)</sup>. والفتوى اليوم على جوازه لتعليم القرآن<sup>(٣)</sup>. وأجازه<sup>(٤)</sup> لاستيفاء القصاص في النفس كالطَّرَف.

(جائز) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرِافِلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣١.

(١) ي: (لا أجر عسيب) بدلاً من (لا عَسْب).

عَسَبَ الْفَعْلُ النَّاقَةَ عَسْبًا، من باب ضَرَبَ: طَرَفَهَا.

وُجِيَّ عن عَسَبِ الْفَعْلِ، وهو على حذف مضاف، والأصل: عن كِرَاءِ عَسَبِ الْفَعْلِ، لأن ثمرته المقصودة غير معلومة، فإنه قد يُلْقَحُ وقد لا يُلْقَحُ، فهو غَرَرٌ.

المِضْبَاحُ الْمُتَبَرِّجُ، مادة (عَسَب) ص ٤٠٨.

(٢) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه للباب للميداني ج ٢ ص ٣٦. والمبسوط للسرخسي ج ٢ ص ١٩٦٤.

(٣) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٩٦. والاختيار ج ٢ ص ١٤٢. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١٢٤. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٤٣٤. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَثَرِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٣٨٣. والذَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٥٢.

(٤) ي: (وأجاز الاستئجار) بدلاً من (وأجازه).

سقط من ن: وأجازه.

(وأجازه) أي: مُحَمَّدُ الاستئجار. / البُرْهَانُ لِلطَّرِافِلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٢.

ولو استأجر أرضاً ولم يذكر أنه يزرعها أو أي شيء يزرع، فزرعها ومضى الأجل، أو حِمَاراً<sup>(١)</sup> إلى مَكَّة ولم يُسَمَّ ما يحمل، فحَمَلَ المعتاد، وبلغها، أو جبننا المسمّى، لا أجر المثل، وإن نفق لم يضمن.

وإن تَشَاحَّ قبل الزرع والتحميل<sup>(٢)</sup>، نقضت.

أو دابة، ثم جحد الإجارة في بعض الطريق، يوجب<sup>(٣)</sup> أجر ما ركب قبله، لا أجر<sup>(٤)</sup> ما بعده أيضاً<sup>(٥)</sup>.

ولو ادعاها قبل الركوب إلى كذا بعشرة، وقال المؤجر إلى نصفه ولا بينة، تحالفا وترادّا. ولو بعده، يصدق المستأجر بيمينه.

وإن برهنا، قضينا آخر<sup>(٦)</sup> للمستأجر إلى مقصده بعشرة لا بخمسة عشر<sup>(٧)</sup>.

### ● باب تنوع الأجير وحكمه وتوابع الإجارة

نسخة م  
لوحة  
٢٣٣

إن<sup>(٨)</sup> استؤجر لمنفعة تعلم بذكر المدة، كالخدمة

(١) غ: حمار.

(٢) ي: والحمل.

(٣) (يوجب) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٢.

(٤) سقط من ي: أجر.

(٥) (لا أجر ما بعده أيضاً) كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٢.

(٦) سقط من ي: آخراً.

(٧) ي: عشر. والله أعلم.

(لا بخمسة عشر) كما قال زُفَر، وهو قول أبي حَنِيفَةَ الأول. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،

لوحة ٢٣٢.

(٨) ف: وإن.

سنة<sup>(١)</sup>، كان خاصاً<sup>(٢)</sup>.

ويستحق الأجر بتسليم نفسه فيها<sup>(٣)</sup> وإن لم يعمل، ولا يضمن ما تلف في يده، أو بالعمَل المعتاد<sup>(٤)</sup>.

ولمنفعة تعلم ببيان المحل، كخياطة هذا الثوب<sup>(٥)</sup>، كان مشتركاً<sup>(٦)</sup>.

ولا يستحق الأجر إلا بالعمَل، والمَتَاع في يده أمانة<sup>(٧)</sup>، وقالوا: مضمون<sup>(٨)</sup>.

وغير مناه ما تلف بدقه، أو زلقه، أو بانقطاع حبل شد الحِمْل<sup>(٩)</sup> به، أو ما في السفينة

(١) ي: (إن لم يعمل الأجير إلا لواحد) بدلاً من (إن استؤجر لمنفعة تعلم بذكر المدة، كالخدمة سنة).

(٢) ي: خاصاً، كالمستأجر شهراً للخدمة أو رعي الغنم.

(٣) ي: (في المدة) بدلاً من (فيها).

(٤) ي: (بالمعتاد من العمل فلهذا) بدلاً من (بالعمَل المعتاد).

(٥) ي: (وإن عمل لغير واحد) بدلاً من (ولمنفعة تعلم ببيان المحل، كخياطة هذا الثوب).

(٦) ي: مشتركاً، كالصباغ والخياط.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللباب للميداني ج ٢ ص ٣٢. والمبسوط للسرخسي

ج ٢ ص ١٨٨. والاختيار ج ٢ ص ١٢٨. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩

ص ١٢٠. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١٣٣. والنقاية وشرحها فتح باب

العناية ج ٢ ص ٤٣٩. ومُلْتَقَى الأبحر وشرحه مَجْمَع الأنهر والدُرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٣٩١.

والدُرُّ الْمُخْتَار وحاشيته ردُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٦٤.

(٧) (أمانة) عند أبي حنيفة، وبه أخذ زُفَر والحسن بن زياد. / البُرْهَان للطَّرابُلسي، نسخة م، لوحة

٢٣٣.

(٨) ي: مضمون. وضمناه ما تلف بعمله، كتخرق الثوب من دقه، وانكسار الدن من زلقه،

وانقطاع الحبل الذي يشد به الحمل، وغرق السفينة بمدّه إلّا ما غرق من آدمي أو سقط من

الدابة.

(٩) ف: الحبل.

من الْأُمْتَعَةِ بِمَدَّةٍ<sup>(١)</sup>.

فلو كسر<sup>(٢)</sup> في الطريق دَنًّا<sup>(٣)</sup> عمدًا، أو انكسر بوقوعه، ضَمَنَهُ الْمَالِكُ قيمته في مكان حمله، ولا أجر له، أو في موضع كسره، ويلزمه الأجر بحسابه.

وما قصرنا الضمان على كسره، والتَّقْوِيمُ على مكانه.

ولا يضمن حَجَّامٌ وَفَصَّادٌ<sup>(٤)</sup> وَبَزَّاعٌ<sup>(٥)</sup> لم يتجاوز المعتاد<sup>(٦)</sup>.

ولو استأجر عبداً<sup>(٧)</sup> محجوراً أو مغصوباً من نفسه، لا يسترد ما دفع إليه من الأجر<sup>(٨)</sup>.

● وإتلاف الغاصب إياه هَدَرٌ<sup>(٩)</sup>.

ويأخذه سيده إن وجده في يده، أو عبداً للخدمة هُذَيْنِ الشهرين، شهراً بأربعة،

نسخة م  
لوحة  
٢٣٤

(١) غ: بمدة.

سقط من ي: وَغَرَمَنَاهُ مَا تَلَفَ بَدَقِهِ، أو زَلَقِهِ، أو بانقطاع حَبْلِ شَدِّ الْحِمْلِ به، أو ما في السفينة من الْأُمْتَعَةِ بِمَدَّةٍ.

(٢) ي: كسره.

(٣) سقط من ي: دَنًّا.

(٤) ي: أو فصاد.

الْفَصَّادُ: فَصَدَ الْعِرْقَ فَصْدًا وَفَصَادًا: شَقَّهُ. وَيُقَالُ: فَصَدَ الْمَرِيضُ: أَخْرَجَ مَقْدَارًا مِنْ دَمٍ وَرِيْدِهِ بِقَصْدِ الْعِلَاجِ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (فَصَدَ) ص ٧٤١.

(٥) الْبَزَّاعُ: بَزَغَ الطَّبِيبُ الْجِلْدَ بَزْغًا: شَرَطَهُ، فَاسَّالَ دَمَهُ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (بَزَغَ) ص ٨٨.

(٦) انظر: الْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ١٣٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحِيهِ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالْدَّرُّ الْمُتَنَقِّي ج ٢ ص ٣٩٢.

(٧) ن: عبداً أو صبيّاً.

(٨) انظر: الْهِدَايَةُ وَشَرْحِيهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةِ ج ٩ ص ١٣٩. وَكَتَنَزَ الدَّقَائِقُ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٤١.

(٩) ي: كتب (وإتلاف الغاصب إياه هَدَر) بعد (ويأخذه سيده إن وجده في يده) الآية.

وشهراً بخمسة، صح، ويكون الأول بأربعة، والثاني بخمسة.

ولا يسافر به بلا شرط.

ولو اختلفا في إبقائه أو مرضه أو انقطاع ماء الرَّحَا، حكم الحال.

ويضمن الطَّحَّان ما سأل من حَلَقِهَا في الماء إن استؤجر للطحن، وإن أجراها لا<sup>(١)</sup>.

ولا<sup>(٢)</sup> يضمن الأجير لحفظ الخان أو السوق ما سُرِقَ منها<sup>(٣)</sup>، في الصَّحِيح.

ويضمن الخاتن بقطع الحَشَفَةِ نصف الدية إن مات، وإلاَّ كلها<sup>(٤)</sup>.

وقال السن أرشه إن قال: أمرتك بقلع غيره.

ويلزم الأجير الآلة، كالإبرة، والمِلْبَن، والحَبْل، والجَوَالِق<sup>(٥)</sup>، لا التراب، ودقيق الغَزَل.

ويحكم في السِّلَك<sup>(٦)</sup> بالعرْف.

والحَمَّال إدخال الحِمْل إلى البيت، لا الصعود به إلى السطح ونحوه<sup>(٧)</sup>، إلا بالشرط<sup>(٨)</sup>.

(١) سقط من ي: لا.

(٢) ي، ف: لا.

(٣) ي: منها.

(٤) انظر: الدرُّ الْمُخْتَار وحاشيته ردَّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٦٩.

(٥) الجَوَالِق: وعاء. والجمع: الجَوَالِق، والجَوَالِقُ أيضاً. / مُخْتَار الصَّحاح، مادة (جق) ص ٤٥.

(٦) السِّلَك: بالكسر الحَيْطُ. وبالفَتْح مصدرٌ سَلَكَ الشَّيْءُ في الشَّيْءِ فَانْسَلَكَ، أي: أَدْخَلَهُ فِيهِ فَدَخَلَ. وبابه نَصَرَ. / مُخْتَار الصَّحاح، مادة (سلك) ص ١٣٠.

(٧) ي: (وغيره) بدلاً من (ونحوه).

(٨) ي: بشرط.

وَالْقَصَّارُ حَمَلَ الثِّيَابَ، إِلَّا إِذَا شَرَطَ عَلَى مَالِكِهَا.

وَمَوْجَرُ الدَّارِ فَعَلَ مَا يَخْلُ تَرْكُهُ بِالسَّكْنَى، كَالْعِمَارَةِ، وَإِصْلَاحُ الْمِيزَابِ،  
وَالْغَلَقُ<sup>(١)</sup>، وَالشُّتْرَةُ<sup>(٢)</sup>، وَالسَّلَمُ<sup>(٣)</sup>.

وَإِخْرَاجُ مَا فِي الْمَخْرَجِ وَلَوْ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ، فَإِنْ أَبَى لَا يَجِبُ.

وَيَجُوزُ لِسَاكِنِهَا الْخُرُوجُ حَيْثُ<sup>(٤)</sup>.

وَمُسْتَأْجَرُ الْحَمَّامِ نَقَلَ الرَّمَادَ<sup>(٥)</sup>، وَالسَّرْقِينَ<sup>(٦)</sup>، وَتَفْرِيقُ مَوْضِعِ الْغَسَّالَةِ<sup>(٧)</sup>.

### فصل في الحَمَامِيِّ وَالنَّسَاجِ وَالْحَفَّارِ

لَوْ اسْتَحْفَظَ الْحَمَّامِيُّ ثِيَابَهُ، وَخَرَجَ<sup>(٨)</sup> فَلَمْ يَجِدْهَا، ضَمِنَ إِنْ عَلِمَ بِالْأَخْذِ، وَإِلَّا لَا،  
إِلَّا<sup>(٩)</sup> إِذَا قَصَرَ فِي الْحِفْظِ بِأَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً، أَوْ خَرَجَ وَلَمْ يَسْتَحْفَظْ أَحَدًا مِنْ جِهَتِهِ.  
وَرُؤْيَا الثِّيَابِ كَالْإِسْتِحْفَافِ فِي الصَّحِيحِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) الْغَلَقُ: بِالتَّحْرِيكِ، الْمِغْلَاقُ، وَهُوَ مَا يُغْلَقُ وَيُفْتَحُ بِالْمِفْتَاحِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م،  
لَوْحَةٌ ٢٣٤. وَاَنْظُرْ: مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (غَلَقَ) ص ٢٠٠.

(٢) الشُّتْرَةُ: هِيَ مَا يَبْنِي حَوْلَ السَّطْحِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٣٤.

(٣) السَّلَمُ: هُوَ مَا يُعْرَجُ فِيهِ، وَيُرْتَقَى عَلَيْهِ، وَالْجَمْعُ سَلَالِيمٌ. وَسُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ يُسَلَّمُ إِلَى حَيْثُ  
تَرِيدُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٣٤. وَاَنْظُرْ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (سَلَمَ) ص ١٤٤٨.

(٤) س: (ح) بَدَلًا مِنْ (حَيْثُ).

(٥) ي: رَمَادٌ.

(٦) ي: وَسَرْقِينَ.

(٧) ي: الْغَسَّالَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) ي: فَخَرَجَ.

(٩) سَقَطَ مِنْ ي: إِلَّا.

(١٠) (فِي الصَّحِيحِ) وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَمَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٣٤.

ولا يضمن الدراهم ونحوها إلا إذا صدَّقه على وجودها، وقَصَرَ في الحفظ.

ولو وضع قَصَّارٌ ثوباً<sup>(١)</sup> على حُبٍّ<sup>(٢)</sup> في الحانوت، ودخله حتى غاب عن بصره وسرق، ضمن، لا حائك دفع غَزْلاً<sup>(٣)</sup> إلى أجيره فسرق منه، ودلال دفع المَتَاعِ إلى من يشتريه، فذهب من بين يديه ولم يَظْفَرْ به، أو أمره صاحبه بإمساك ثمنه<sup>(٤)</sup> حتى يعطيه أجره<sup>(٥)</sup>، فسرق منه.

ولو أمر النساج بزيادة غَزْل، ثم أنكرها، ❶ وحلف، برئ، وإلا لزمه مثلها، كما لو اتفقا أن الغَزْل كان رَطَلاً، والثوب رَطْلَان<sup>(٦)</sup>، وادعى أن الزيادة من الدقيق، أو بنسجه سبعةً في أربع، فعمله<sup>(٧)</sup> أكبر أو أصغر، ضمنه مثل غزله، أو أخذه وأعطاه في الزيادة المسمى، وفي النقصان بحسابه.

ولو استقبل الحَفَّار جبلاً وماء، وشق عليه التكميل، يجبر، وإن تعذر لا.

ولا يزداد<sup>(٨)</sup> الأجر ولا ينقص بشدة الأرض ولينها.

فإن شرط حفر عشر في عشر، فحفر خمساً في خمس<sup>(٩)</sup>، استحق ربع الأجر.

(١) ي: الثوب.

(٢) الحُب: الحَايِيَّة، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وجمعه حِبَاب. / المَصْبَاحُ الْمُثْنِي، مادة (أحببت) ص ١١٧.

والحُب: الجَرَّة، أو الضخمة منها، أو الخشبَات الأربع توضع عليها الجَرَّة ذات العُرْوَتَيْن. / الْقَامُوسُ الْمُحِيط، مادة (الحُب) ص ٩١.

(٣) ي: الغزل.

(٤) سقط من غ: ثمنه.

(٥) ي: الأجر.

(٦) ن: رطلاً.

(٧) ي: فعمل.

(٨) س: يزداد.

(٩) غ: (خساية خمساً في) بدلاً من (خمساً في خمس).

وإن عَيَّنَ له مكان القبر، فحفر في غيره، لم يستحق شيئاً. وإن لم يذكر مكانه ووصفه، انصرف إلى مقبرة محلته، والمعتاد من صفته، واستحق الأجر<sup>(١)</sup>.

### فصل في المُكَارِي وراعي البقر وفسخ الإجارة وبقائها للعذر وحرق الحصائد

لو استقبل المُكَارِي لصوص لم يمكنه دفعهم، فطرح الحِمل وفرّ بدابته، لم يضمن. ولو استأجر حِمَاراً فتركه على باب بيت ودخله، أو تخلف عنه في الطريق لحاجة حتى غاب عن بصره، أو ضل في الطريق فلم يطلبه مع عدم يأسه، أو أوقفه وصلّى الفرض فذهب، أو انتهب وهو ينظر ولم يقطعه، ضمن.

وإن لم يرغب عنه، أو كان في موضع لا يُعَدُّ فيه هذا الذهاب تضييعاً بأن كان في سَكَّة غير نافذة أو بعض القرى، لم يضمن.

ولو أرسله في كَرْمِهِ<sup>(٢)</sup>، فَسَرَقَتْ بَرْدَعَتُهُ<sup>(٣)</sup>، فمرض من البرد، فردّه ومات منه، لم يضمنها إن كان حصيناً والبرد لا يضره معها. وإن ضره<sup>(٤)</sup>، ضمنه فقط. وإن لم يكن حصيناً وضره معها، ضمنها، وإلا ضمنها ونقصانه إلى حين رده<sup>(٥)</sup>.

وإذا سلم بقرة إلى راعٍ، فجاء ليلاً وزعم أنه أدخلها القرية، فطلبها ربها فوجدها

(١) انظر: الفتاوى الخائية ج ٢ ص ٣٤٢.

(٢) الكرم: شجر العنب. / مختار الصحاح، مادة (كرم) ص ٢٣٧.

(٣) البردعة: حِلْسٌ يُجْعَلُ تحت الرَّحْلِ، بالذال والذال، والجمع البراذع، هذا هو الأصل. وفي عُرْفِ زماننا هي للحِمَار ما يُركب عليه بمنزلة السَّرَج للفرس. / المصباح المُنِير، مادة (البردعة) ص ٤٣.

(٤) ي: ضره معها.

(٥) ن: محل (إلى حين رده) بياض.

انظر: الفتاوى الخائية ج ٢ ص ٣٤٩.



ميتة في نهر، كان القول له إن كان في<sup>(١)</sup> عُرْفَهُمْ إِدْخَالُ<sup>(٢)</sup> الْبَقَرِ<sup>(٣)</sup> إِلَى الْقَرْيَةِ دون المنازل. ولو أرسلها في سِكََّةٍ صاحبها، فضاعت قبل وُصُولِهَا<sup>(٤)</sup>، لم يضمن. ولو أتلقت زرعاً وهو معها، ضمن، وإلا لا، ويضمن منها ما تلف بالسَّوْقِ السَّرِيعِ. وإن تفرقت فرقاً ولم يقدر على اتباع كلها، أو ندَّ بعضها فلم يتبعه<sup>(٥)</sup> خوفاً على الباقي، فهو هَدْرٌ<sup>(٦)</sup>، وضمنه، كما لو أخرج بعضها إلى المفازة، وعاد ليخرج الباقي، فهلك بعضها في غيبته، أو نام مضطجعاً، وعطبها بنزْوِ الْفَحْلِ، لا يوجب ضماناً<sup>(٧)</sup>، وأوجبها، كما لو أنزاه بلا إذن، أو ذبح ما يرجى<sup>(٨)</sup> حياته، لا ما خاف<sup>(٩)</sup> موته<sup>(١٠)</sup>، في الْمُخْتَارِ.

وتفسخ:

بالعيب المضر بالسكنى.

(١) سقط من ي: في.

(٢) غ: (إدخال) مكررة.

(٣) ي: البقور.

(٤) ف: وُصُولُهُ.

ي: وُصُولُهَا إِلَيْهِ.

(٥) ف: (ولم يتبعها) بدلاً من (فلم يتبعه).

(٦) (هَدْرٌ) عند أبي حَنِيفَةَ، لأنها ضاعت بغير فعله. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٥.

(٧) (لا يوجب ضماناً) على الراعي عند أبي حَنِيفَةَ لعدم صنعه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٥.

(٨) ي، ف: ترجى.

(٩) ي: يخاف.

(١٠) س: فوته.

ومرض العبدِ ودَبَرِ الدَّابَّةِ<sup>(١)</sup>، فإن زال أو انتفع، لزمه تمام الأجر.  
وبخرابِ الدار، وانقطاع ماء الضَّيْعَةِ والرَّحَى، على الأصح، وقيل: تنفسخ  
كنقض السفينة.

وبالعُدْرِ<sup>(٢)</sup>، كمن استأجر إنساناً لقلع ضرسه فسكن الوجع، أو لطبخ<sup>(٣)</sup> الوليمة  
فاختلعت منه، أو دابة لطلب عبد أو غريم فحضر، أو للسفر فبدا له منه لا للمُكَارِي،  
أو حانوتاً ليتجر فأفلس، أو بدا له السفر<sup>(٤)</sup>، وكمن أجر ولزمه دين بعيان أو بيان، وكذا  
الإقرار<sup>(٥)</sup>.

ولو أجز في مدة المستأجر، فسسخ، أو أجاز واستحق الأجر.

● وإن باع، لا يفسخه، في ظاهر الرواية.

وإن أجزاه، تبطل فيما بقي من المدة.

وتنفسخ عندنا بموت أحد المتعاقدين إن عقدها لنفسه، إلا أن يكون الزرع<sup>(٦)</sup> بَقْلًا،

نسخة م  
لوحة  
٢٣٦

(١) دَبَرِ الدَّابَّةِ: قَرَحَةُ الدَّابَّةِ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيط، مادة (الدُّبَر) ص ٤٩٩.

(٢) سقط من س: بالعُدْرِ.

(٣) ي: لطبخ طعام.

(٤) ي: سفر.

(٥) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ النَّافِعُ الْكَبِيرُ ص ٤٣٨. والكتاب  
لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٢ ص ٤٠. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٥٣٣. وَالْفَتَاوَى  
الْحَاثِيَّة ج ٢ ص ٣٥٢. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ١٤٤. وَالْاِخْتِيَارُ  
ج ٢ ص ١٤٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٤٣. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ  
بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٤٤٢. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢  
ص ٣٩٨. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٧٦.

(وكذا الإقرار) بِالذَّيْنِ مِنَ الْأَعْذَارِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة

(٦) سقط من غ، ف: الزرع.

أو بموت المُكَارِي في بعض الطريق.

ولو أحرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعارة فاحترق شيء في أرض<sup>(١)</sup> غيره، لم يضمن. وينبغي أن يضمن إذا كانت مُضْطَرَبَةً<sup>(٢)</sup>.

### فصل في المزارعة<sup>(٣)</sup> والمعاملة

هي عقد على الزرع ببعض الخارج.

وهي فاسدة<sup>(٤)</sup>، كدفع الغنم ونحوها بنصف الزوائد، وجوزاها، وبه يُفْتَى.

بشرط صلاحية الأرض للزرع.

وتسليمها إلى العامل<sup>(٥)</sup>.

والشركة في الخارج.

وبَيَّان المدة، ورب البذر<sup>(٦)</sup>، وجنسه، وحظ الآخر.

وكون الأرض والبذر من واحد، والعمل والبقر من آخر، أو الأرض أو<sup>(٧)</sup> العمل

(١) ي: الأرض.

(٢) ي: مضطربة. والله أعلم.

انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ١٤٩. ومُلْتَقَى الأَبْحُر وشرحيه مَجْمَع الأنهر والذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٤٠٢. والذَّرُّ الْمُخْتَار وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ٦ ص ٨٨.

(٣) المزارعة: تُسَمَّى الْمُخَابَرَةُ وَالْمُحَاقَلَةُ. / اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٢ ص ١٣٤.

(٤) (وهي فاسدة) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٦.

(٥) ي: (للعامل) بدلاً من (إلى العامل).

(٦) ف: (الأرض) بدلاً من (البذر).

(٧) ي: و.

من وَاحِدِ الْبَاقِي من آخر.

● ويكون الخارج على الشرط.

نسخة م  
لوحة  
٢٣٧

وإن لم يخرج شيء، فلا شيء للعامل.

فإن كانت الأرض والبقر لَوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ والبذر لآخر، أو البذر لَوَاحِدٍ وَالْبَاقِي لآخر، أو البذر<sup>(١)</sup> منهما والأرض لأحدهما وَالْعَمَلُ على غير ذي الأرض، أو شرط لأحدهما قَفْزَانِ مُسَمَّاةٍ، أو ما على الْمَآذِيَّاتِ<sup>(٢)</sup> والسواقي، أو أن يرفع رب البذر بذره أو الخراج الموظف والْبَاقِي بينهما، أو يكون التبن للعامل، فسدت. فيكون الخارج<sup>(٣)</sup> لرب البذر، وللآخر أجرة أرضه أو عمله. ولا يزداد على ما شَرِطَ، وأوجبها<sup>(٤)</sup>.

ويطيب الخارج لرب البذر<sup>(٥)</sup> إن كانت الأرض له، وإلا تصدق بما زاد على البذر والمُؤْن<sup>(٦)</sup>.

(١) ي: البذر، والبقر لواحد والباقي لآخر، أو البذر.

(٢) الْمَآذِيَّات: جمع الْمَآذِيَّان، وهو أصغر من النهر، وأعظم من الجدول. فَارِسِيٌّ مُعَرَّب. وقيل: ما يجتمع فيه السَّيْلُ ثم يُسْقَى منه الأرض. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (مذن) ص ٢٣٧.

(٣) ف: الخارج في صور الفساد.

(٤) (ولا يزداد) الأجر (على) مقدار (ما شرط) له في العقد عند أبي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ لرضاه بسقوط الزِّيَادَةِ (وأوجبها) مُحَمَّدٌ بِالْغَةِ ما بلغت، لأنه استوفى مَنَافِعَهُ بعقدٍ فاسدٍ، فيجب عليه قيمتها إذ لا مثل لها. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٣٧.

(٥) ف: (الأرض) بدلاً من (البذر).

سقط من ي: وللآخر أجرة أرضه أو عمله. ولا يزداد على ما شَرِطَ، وأوجبها. ويطيب الخارج لرب البذر.

(٦) سقط من ن: والمُؤْن.

ويجبر من أبى عن المضي إلا رب البذر قبل رميه في الأرض.

ولا يلزمه أجر الكِرَاب قِضَاءً.

وتبطل<sup>(١)</sup> بموت أحدهما قبل الزرع.

فإن مضت المدة قبل إدراكه، لزم العامل من أجر الأرض حِصَّة نصيبه.

ويلزمهما أجرة الحَصَاد، والرِّفَاع، والدِّيَاسَة، والتَّذْرِية<sup>(٢)</sup>، بالحِصَّة، فإن شرطت على العامل فسدت، ويجيزها<sup>(٣)</sup> في رِوَاية<sup>(٤)</sup>.

### [المُسَاقَاة]

● والمُسَاقَاة<sup>(٥)</sup> بجزء من الثمر فاسدة<sup>(٦)</sup>، وأجازها إن ذكرا مدة معلومة،

نسخة م  
لوحة  
٢٣٨

(١) غ: ويبطل.

(٢) (والرِّفَاع) بالفتح والكسر لُغَةً، هو أن يرفع إلى البَيْدَر (والدِّيَاسَة) هي أن يوطأ الطعام بقوائم الدَّوَابِّ، أو يكرر عليه المِدَّوس، حتى يصير تَبْنًا (والتَّذْرِية) هي تَمْيِيز الحَبِّ من التَّبْنِ بالريح. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٢٣٧.

(٣) غ: ويجيز.

(٤) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَاب للميدانيّ ج ٢ ص ١٣٤. وتُحْفَة الفقهاء ج ٣ ص ٤٤٢. وبَدَائِع الصَّنَائِع ج ٦ ص ١٧٥. والهِدَايَة وشرحها نَتَائِج الْأَفْكَار والعِنَايَة ج ٩ ص ٤٦٢. والنُّقَايَة وشرحها فتح باب العِنَايَة ج ٢ ص ٥٤٦. وَكَنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ٥ ص ٢٧٨. ومُلْتَقَى الْأَبْحُر وشرحه مَجْمَع الْأَنْهَار والدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٤٩٨. والدَّرُّ الْمُخْتَار وحاشيته ردّ المُخْتَار ج ٦ ص ٢٧٤.

(ويجيزها) أبو يُوُسُف، إذا شرط ذلك على المزارع (في رِوَاية) وهي رِوَاية أصحاب الأمالي عنه. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٢٣٧.

(٥) المُسَاقَاة: تُسَمَّى الْمُعَامَلَة. وهي لُغَةً مُفَاعَلَة من السقي. وشرعاً: دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء من ثمره. / اللُّبَاب للميدانيّ ج ٢ ص ١٣٩.

(٦) (فاسدة) عند أبي حَنِيفَةَ كالمُزَارَعَة، وبه أخذ زُفَر. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٢٣٨.

وجزاءاً<sup>(١)</sup> شائعاً منه.

وَتَصَحَّحَ<sup>(٢)</sup> فِي الشَّجَرِ، وَالرُّطَابَ<sup>(٣)</sup>، وَأُصُولَ الْبَاذِنَجَانِ، وَنَحْوَهَا.

وَلَا نَقْصَرُهَا عَلَى النَّخْلِ وَالكَرْمِ.

فَإِنْ دَفَعَ نَخْلاً فِيهِ ثَمَرٌ يَزِيدُ بِالْعَمَلِ، صَحَّتْ، وَإِلَّا لَا، وَيَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ.

وَتَبْطُلُ<sup>(٤)</sup> بِالْمَوْتِ كَالْمَزَارَعَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ بُسْراً أَوْ بَقْلاً.

فَإِنْ كَانَ رَبُّ الْأَرْضِ، كَانَ لِلْعَامِلِ الْقِيَامُ عَلَيْهِ حَتَّى يَدْرِكَ وَإِنْ كَرِهَ الْوَارِثُ<sup>(٥)</sup>.

وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ، كَانَ لَوَارِثِهِ ذَلِكَ. وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَجُذَّهُ قَاسَمَهُ الْمَالِكُ، أَوْ<sup>(٦)</sup> أَعْطَاهُ

قِيَمَةً نَصِيْبِهِ، أَوْ أَنْفَقَ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيَرْجِعَ بِهَا فِي حِصَّتِهِ. وَلَوْ انْقَضَتْ الْمُدَّةُ، كَانَ

كَذَلِكَ. وَلَا يَلْزَمُهُ أَجْرُ الشَّجَرِ لَوْ قَامَ عَلَيْهِ.

وَتُنْفَسَخُ<sup>(٨)</sup> بِالْعُذْرِ بَأَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ سَارِقاً، أَوْ مَرِيضاً لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ.

(١) ف: وأجزاء.

(٢) ف: تصح.

غ: يصح.

(٣) الرُّطَاب: جمع رَطْبَةٍ، وهي القُضْب ما دام رطباً، كما في الصَّحَاح. والمُرَاد هنا: جميع البقول، كما في الدُّرِّ. / اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٢ ص ١٣٩.

(٤) غ: ويبطل.

(٥) ي: الورثة.

(٦) ف: و.

(٧) ي: اتفق.

(٨) غ: ويفسخ.

والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(١) س، ف: كتب (والله أعلم) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

سقط من غ: والله أعلم.

انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه اللُّبَاب للميدانيّ ج ٢ ص ١٣٩. وبَدَائِعِ الصَّنَائِع ج ٦ ص ١٨٥. والهِدَايَةِ وشرحيها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ والعِنَايَةِ ج ٩ ص ٤٧٨. والنُّقَايَةِ وشرحها فتح باب العِنَايَةِ ج ٢ ص ٥٥٤. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٨٤. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ والدُّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٥٠٤. والدُّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٢٨٥.





## كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

هي أرض تَعَذَّرَ زرعها لكثرة الشجر أو الحجر، أو لانقطاع الماء عنها، أو لِعَلْبَتِهِ<sup>(١)</sup> عليها، غير مَمْلُوكَةٍ<sup>(٢)</sup>، بعيدة عن العامِر، ويُقَدَّرُهُ<sup>(٣)</sup> بما لا يصل إليه صياحٌ مَنْ بأقصى العامِر، لا بانقطاع<sup>(٤)</sup> ارتفاع أهل القرية وإن قرب منها.

ويلحق به ما عدل نحو الفرات عنه ولم يحتمل عوده إليه، وإن احتمل لا.

وإذن الإمام بالإحياء شرط الملك<sup>(٥)</sup> عندنا<sup>(٦)</sup>، ونفياه.

ولو حَجَرَ أرضاً ثلاث سنين ولم يزرعها، دفعها إلى غيره.

وَحَرِيمٌ<sup>(٧)</sup> بئر النَّاضِحِ<sup>(٨)</sup> أربعون ذراعاً<sup>(٩)</sup> من كل جانب في الصَّحِيحِ، كَالْعَطَنِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) ي: لغلبيه.

(٢) غ: مملوطة.

(٣) غ: ولا يقدره.

(وَيُقَدَّرُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٨.

(٤) ي: (لو صاح من بأقصى العامِر لا يسمع صوته لانقطاع) بدلاً من (لا يصل إليه صياح من بأقصى العامِر لا بانقطاع).

(٥) سقط من ي: الملك.

(٦) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٨.

(٧) حَرِيمُ الْبَيْرِ وَغَيْرِهَا: مَا حَوْلَهَا مِنْ مَرَافِقِهَا وَحُقُوقِهَا. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (حرم) ص ٥٦.

(٨) النَّاضِحُ: الْبَعِيرُ يُسْتَقَى عَلَيْهِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (نضح) ص ٢٢٧.

(٩) (ذراعاً) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٨.

(١٠) الْعَطَنُ: لِلإِبِلِ الْمُنَاحِ وَالْمَبْرَكِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَوْلَ الْمَاءِ، وَالْجَمْعُ أَعْطَانٌ مِثْلَ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ، وَالْمَعْطَنُ وَرَآنٌ مَجْلِسٌ مِثْلُهُ. وَعَطَنُ الْغَنَمِ وَمَعْطَنُهَا أَيْضاً مَرْبُضُهَا حَوْلَ الْمَاءِ. / الْمِضْبَاحُ

● وقالوا: ستون، كخمسائة للعين<sup>(١)</sup> من كل جانب على الأصح.  
وقُدِّرَ حَرِيمُ القَنَاة بِقَدْرِ مَا يَصْلَحُهَا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالشَّجَرَةُ بِخَمْسَةِ أَذْرَعٍ.  
وَيَمْنَعُ الْغَيْرَ مِنَ الْحَفْرِ وَالْغَرَسِ فِيهِ.  
وَالنَّهْرُ الْكَبِيرُ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ لَا حَرِيمَ لَهُ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup> إِلَّا بِحُجَّةٍ أَوْ دَلَالَةٍ.  
وَجَعَلَا لَهُ الْمُسْنَأَةَ<sup>(٣)</sup>، وَيَقْدِرُهَا<sup>(٤)</sup> بِنِصْفِ عَرْضِ النَّهْرِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَقِيلَ<sup>(٥)</sup>: لَا  
بِكُلِّهِ، وَقِيلَ: الْخِلَافُ، بَعَكْسِهِ<sup>(٦)</sup>.

### مَسَائِلُ الشَّرْبِ<sup>(٧)</sup>

تشترك الناس:

المُنِيرُ، مادة (العطن) ص ٤١٦.

- (١) ي: العين.
  - (٢) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٩.
  - (٣) الْمُسْنَأَةُ: حَائِطٌ يُبْنَى فِي وَجْهِ الْمَاءِ، وَيُسَمَّى السَّدُّ. / الْمُصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (السن) ص ٢٩٢.
  - (٤) (ويقدرها) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٣٩.
  - (٥) سقط من ن، ي، ف: وقيل.
  - (٦) ي: بعكسه. والله أعلم.
- انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٢ ص ١٢٧. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٦ ص ١٩٤. وَالْإِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٥٨١. وَالنَّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٥٥٧. وَكَتَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٣٤. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ٢ ص ٥٥٦. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٤٣١.
- (٧) الشَّرْبُ: لُغَةً: بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، النَّصِيبُ مِنَ الْمَاءِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (شرب) ص ١٤٣.

وشرعاً: هو الانتفاع بالماء سقياً للمزارع أو الدواب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهَا شَرَبٌ وَلَكُمْ شَرَبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ﴾ - الشعراء: ١٥٥. / النَّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٥٦٠.

وانظر: كَتَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لِمُنَافَا مَسْكُونٍ ج ٢ ص ٢١٣.

في الأنهار العظام كالنَّيْل والفُرَات، في الشَّفَّة<sup>(١)</sup>، وسقي الأراضي، ونصب الأَرْحِيَّة<sup>(٢)</sup>، وإجراء الماء إليهما إن لم يضر بالعامَّة.

وفي الأنهار المملوكة والآبار والحياض في الشَّفَّة لا غير، ولا يمنع شيء منها وإن أتت عليه، في المُخْتَار، إلَّا إذا خيف تخريب النهر لكثرة البقور<sup>(٣)</sup>.

ويؤخذ منها بالجرار لسقي شجر، أو خُصِر في الدار<sup>(٤)</sup>، على الأصح، وللؤُضوء، وغسل الثياب، في الصَّحِيح.

ولا ينتفع بالمُحْرَز في الإناء إلَّا بإذن صاحبه.

ولو حفر بئراً في ملكه، جاز له منع الغير من الدخول للشرب.

فإن لم يوجد غيره، مكنه منه، أو أَخْرَجَهُ إليه. فإن منعه وخاف العطش، قاتله بالسلاح، وقيل: بغيره، كما في<sup>(٥)</sup> المُحْرَز بالإناء.

وتَصَحَّ دعوى الشرب بلا أرض، ويُوْرَث، ويُوَصَّى بالانتفاع به، ولا يباع، ولا يوهب، ولا يُتَصَدَّقُ به.

ولو اختصم الشركاء فيه، كان بينهم على قدر أراضيهم. وليس لأحدهم أن يشق منه نهراً، أو يَنْصِبَ عليه رَحاً، أو دالية، أو جسراً، أو يُوسِّعَ فَمَ نَهْرِهِ، ❶ أو يقسم

(١) الشَّفَّة: شُرْب (بضم الشين) بني آدم، والبهائم، أي: الذين لهم حق الشرب بشفاههم. / التَّغَايَةِ وشرحها فتح باب العنَايَةِ ج ٢ ص ٥٦١.

(٢) الأَرْحِيَّة: جَمْعٌ، مفردُه: رَحَى. / مُخْتَار الصَّحَاح، مادة (رحي) ص ١٠٠.

(٣) ي: البقر.

(٤) ي: الدور.

(٥) غ: في الماء.

بالأيام بعد القسمة بالكَوَى<sup>(١)</sup>، أو<sup>(٢)</sup> يسوق شَرِبَهُ إِلَى أرض له أُخْرَى ليس لها فيه شرب بلا رضاهم.

ولو ملأ أرضه ماءً، فنَزَّتْ أرض جاره أو غرقت، لم يضمن، إِلَّا إذا كان فيها نقب علم به ولم يَسُدَّهُ، أو كانت أرض<sup>(٣)</sup> جاره في هَبْطَةٍ بحيث يتعدى الماء إليها ولم يضع مُسْنَأَةً.

وتكرى الأنهار العظام من بيت المال، فإن لم يكن<sup>(٤)</sup> فيه شيء، تجبر<sup>(٥)</sup> الناس على الكَرَى إن احتاجوا إليه.

والمشركة من مال الشركاء دون أهل الشَّفَةِ، ويجبر الآبِي منهم.  
ونَهَايَةُ الكَرَى بمجاورة أرض كُلِّ<sup>(٦)</sup>، وقالوا: بِنَهَايَةِ النهر<sup>(٧)</sup>.

(١) الكَوَى: بكسر الكاف، جمع كَوَّة بفتحها. وقد يُضم الكاف في المفرد، فالجمع كَوَى، كَعُرْوَة وَعُرَى. ويجوز فيه المد والقصر. والمُرَاد: ثقب في الخشب أو الحجر، ليجري الماء إلى المزارع أو الجداول. / مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ج ٢ ص ٥٦٦.

(٢) س: و.

(٣) ي: الأرض.

(٤) غ: تكن.

(٥) غ، ف: يجبر.

(٦) (أرض كُلِّ) منهم عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٠.

(٧) ي: النهر. والله أعلم.

انظر: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٦ ص ١٨٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ٣٩. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٥٦٠. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٥٦٢. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٤٣٨.

## كِتَابُ الشَّرِكَةِ

تنقسم الشركة إلى أملاك، وعُقُود<sup>(١)</sup>.

(١) الشركة نوعان: شركة أملاك، وشركة عُقُود.

١ - شركة أملاك: وهي نوعان:

النوع الأول: جَبْرِيَّة	النوع الثاني: اخْتِيَارِيَّة
هي أن يَخْلُطَ مالان لرجلين اختلاطاً لا يمكن التَّمْيِيزُ بينهما، أو يرثان مالاً.	هي أن يشتريا عَيْناً، أو يَتَّهَبَا، أو يُوصَىٰ لهما فيَقْبَلان، أو يستوليا على مالٍ، أو يَخْلُطَا ماليهما.

حكم شركة الأملاك:

كل من الشَّرِيكِينَ فِي هَذِهِ الشَّرِكَةِ بنوعيهما:

أَجْنَبِي فِي مَالِ صَاحِبِهِ، لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَيُجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَ نَفْسِهِ مِنْ شَرِيكَهِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ.

وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِ:

فَمَا يَثْبِتُ الشَّرِكَةَ فِيهِ بِالْخُلُطِ أَوْ الْاِخْتِلَاطِ، لَا يُجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكَهِ.

وَمَا يَثْبِتُ بِالْمِيرَاثِ، وَالْبَيْعِ، وَالْهَبَةِ، وَالْوَصِيَّةِ، يُجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا نَصِيبَهُ مِنْ أَجْنَبِي بغيرِ إِذْنِ

صَاحِبِهِ، لِأَنَّ مَلِكًا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَائِمٌ فِي نَصِيبِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

٢ - شركة عُقُود:

ركنُها: الإِيجَابُ وَالْقَبُولُ.

وشرطُها: أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ قَابِلًا لِلْوَكَاةِ، حَتَّى لَا يُجُوزَ عَلَى الْاِحْتِطَابِ

وَأَشْبَاهِهِ، لِيَكُونَ الْحَاصِلُ بِالتَّصَرُّفِ مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا.

.....

وهي نوعان:

النوع الأول: شركة في الأموال، وهي أنواع:		النوع الثاني: شركة في الأعمال، وهي نوعان:	
شركة الْمُفَاوَضَةِ	شركة الْعَيْنَانِ	شركة الْوُجُوهِ، وتسمى: شركة الْمَقَالِيسِ	شركة فِي الْعُرُوضِ
هي أن يتساويا في التصرف، والدين، والمال الذي تَصَحَّ به الشركة. لأن هذه الشركة تقتضي المساواة في هذه الثلاثة.	هي شركة في كل تجارة أو نوع.	وهي أن يشتركا بلا مال على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا.	هي أن يبيع أحدهما نصف عُرُوضه بنصف عُرُوض الآخر إذا كانت قيمتهما على السواء.
إذا فُتِحَتْ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْمُفَاوَضَةِ صَارَتْ عَيْنَانًا إِذَا أَمَكْنَ، كَشْرَكَةِ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ، فَالذَّمِّيُّ يَمْلِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ وَشَرَائِهِمَا مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُسْلِمُ، فَلَا مَسَاوَاةَ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا عَقَدَا الْمُفَاوَضَةَ بَيْنَهُمَا صَارَتْ عَيْنَانًا.	تَصَحَّ بَعْضُ مَالٍ أَحَدَهُمَا مَعَ فَضْلٍ مَالٍ الْآخَرَ.	تَنْعَقِدُ عَلَى الْوَكَاةِ.	تَنْعَقِدُ بِشْرَكَةِ أَمْلاكَ، ثُمَّ يَعْقِدَانِ الشَّرَكَةَ عَلَى قِيَمَتَيْهَا.
			هي أن يشترك صانعان اتفاقاً في الصنعة أو اختلافاً على أن يتقبلا الأعمال، ويكون الكسب بينهما، فيجوز.
			ما يَتَقَبَّلُهُ أَحَدُهُمَا يَلْزَمُهُمَا، فَيُطَالَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْعَمَلِ، وَيُطَالَبُ بِالْأَجْرِ.

.....

النوع الأول: شركة في الأموال، وهي أنواع:		النوع الثاني: شركة في الأعمال، وهي نوعان:	
شركة المُفَاوَضَةِ	شركة العِئَان	شركة الوُجُوه، وتسمى: شركة المُمَالِيْس	شركة في العُرُوض
لا تَصِحَّ إِلَّا بين الْبَالِغِيْنَ الْعَاقِلِيْنَ الْحُرِّيْنَ الْمُسْلِمِيْنَ أَوْ الدَّمِيَّةِيْنَ.	تَصِحَّ مع تساوي ماليهما مع تفاوت الربح، وبالعكس.	تتعدد على الْوَكَالَةِ.	شركة الصَّنَائِعِ، وتسمى: شركة الأَعْمَالِ، والتَّقْبُلِ، والأَبْدَانِ
لا تتعدد إِلَّا بلفظ الْمُفَاوَضَةِ أو بَتْنِيْنِ جَمِيعِ مقتضاها.	كل من الشَّرِيكِيْنَ مُطْلَبٌ بِثَمَنِ مَشْرِيهِ لَا غير، ثم يرجع على شَرِيكِهِ بحصته إن أداه من ماله.		
لا يشترط تَسْلِيْمُ المال ولا خلطهما.	تتعدد مع الْوَكَالَةِ، ولا تتعدد على الْكِفَالَةِ.		
تتعدد على الْوَكَالَةِ وَالْكَفَالَةِ.	لا تَصِحَّ فيها لَا تَصِحَّ الْوَكَالَةُ بِهِ، كَالِاحْتِطَابِ وَالِاحْتِشَاشِ.		

.....

النوع الأول: شركة في الأموال، وهي أنواع:		النوع الثاني: شركة في الأعمال، وهي نوعان:	
شركة الْمُفَاوَضَةِ	شركة الْعَيْنَانِ	شركة الْوُجُوهِ، وتسمى: شركة الْمَفَالِيسِ	شركة فِي الْعُرُوضِ
شركة الصَّنَائِعِ، وتسمى: شركة الْأَعْمَالِ، وَالتَّقَبُّلِ، وَالْأَكْبَادَانِ	الشركة في المباحات		
لا تعتقد الْمُفَاوَضَةُ وَالْعَيْنَانِ إِلَّا بِالْأَرْهَامِ وَالْأَدْنَانِ وَتَبْرَهُمَا إِنْ جَرَى التَّعَامُلُ بِهِ وَبِالْفُلُوسِ الرَّائِجَةِ.	ما جمعه كل وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ لَهُ، فَإِنْ أَعَانَهُ الْآخَرُ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ.		
لَشَرِيكَ الْمُفَاوِضِ وَالْعَيْنَانِ أَنْ يُؤَكَّلَ وَيُبْذَعَ وَيُضَارَبَ وَيُودَعَ وَيَسْتَأْجَرَ عَلَى الْعَمَلِ. وَهُوَ أَمِينٌ فِي الْمَالِ.	إِنْ هَلَكَ الْمَالَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الشَّرَاءِ، بَطَلَتِ الشَّرْكَةُ. وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِمَالِهِ، ثُمَّ هَلَكَ مَالُ الْآخَرِ، فَالْمُشْتَرَى بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا، وَيَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِحَصَّتَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ.		



.....

النوع الأول: شركة في الأموال، وهي أنواع:		النوع الثاني: شركة في الأعمال، وهي نوعان:	
شركة الْمُفَاوَضَةِ	شركة الْعِنَانِ	شركة الْوُجُوهِ، وتسمى: شركة الْمَقَالِيسِ	شركة في الْعُرُوضِ
		شركة الصَّنَائِعِ، وتسمى: شركة الْأَعْمَالِ، والتَّجَارَةِ، والأَبْدَانِ	الشركة في المباحات
	وإن هلك أحد المالكين، ثم اشترى أحدهما، فالمشترى لصاحب المال خاصة، ولا يجوز أن يشترط لأحدهما دراهم مُسَمَّاة من الربح.		
	لشريك العنان والمفاوض أن يوكَّل ويُبْذَعَ ويضارب ويؤدَّع ويستأجر على العمل. وهو أمين في المال.		

هَذَا التَّقْسِيمُ مِنْ: الْاِخْتِيَارِ ج ٢ ص ٤٣٩-٤٥٥.

فإن<sup>(١)</sup> ملكاً عَيْناً إرثاً، أو وصيةً، أو شراءً، أو هبةً، أو صدقةً، أو استيلاءً، أو خلطاً ماليهما، أو اختلطاً، بحيث يعسر التَّمْيِيزُ، كانت شركة مِلْكٍ، ويتصرف كُلُّ في نصيبه فقط<sup>(٢)</sup> بلا إذن الآخر، إلّا في الخلط والاختلاط.

وإن قال أحدهما: شاركتك في كذا، وقَبِلَ الآخر، انعقدت مُفَاوَضَةٌ إن تضمنت وكالة وكفالة، وتساويا مالاً، وتَصَرُّفاً، وِدِيناً، فلا تَصِحَّ بين حر وعبد، وصبي وبالغ، ومُسْلِمٍ وكافر<sup>(٣)</sup>، ويميزها<sup>(٤)</sup> مع اختلاف الدِّين بكَرَاهَةٍ.

ويقع ما يشتره كُلُّ مشتركاً، إلّا طعام أهله وكسوتهم.

وانظر الشركة وأقسامها في: الأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ٤ ص ٤٩. ومُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ٢٤٣. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه للباب للميداني ج ٢ ص ٥٣. والتَّنْف للسُّعْدِيِّ ج ١ ص ٥٢٩. والمَبْسُوط للسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٤١٥. وتُحْفَةُ الفُقَهَاء ج ٣ ص ٣. وبَدَائِع الصَّنَائِع ج ٦ ص ٥٦. والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٦١١. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ١٥٢. وكُنز الدَّقَائِق وشرحه تبيين الحقائق ج ٣ ص ٣١٢. وكُنز الدَّقَائِق وشرحه رَمَز الحَقَائِق ج ١ ص ٤٦٤. وكُنز الدَّقَائِق وشرحه البحر الرائق ج ٥ ص ١٧٩. والنُّقَايَة وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٥٢٦. ومُلْتَقَى الأَبْحَر وشرحه مَجْمَع الأنهر والدَّر المُنْتَقَى ج ١ ص ٧١٤. والدَّر المُنْتَقَى وحاشيته ردَّ المُخْتَار ج ٤ ص ٢٩٨. والفتاوى الهنديَّة ج ٢ ص ٣٠١. ودُرَر الحُكَام لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ٣ ص ٥، م ١٠٤٥.

(١) ي: فإن كان.

(٢) سقط من ي: التَّمْيِيزُ، كانت شركة مِلْكٍ، ويتصرف كُلُّ في نصيبه فقط.

(٣) سقط من س، غ، ف: ومُسْلِمٍ وكافر.

قال القُدُورِيُّ: (ولا - تجوز - بين المسلم والكافر)، وقال ابن قُطُوبُغَا: وهذا عند أبي حَنِيفَةَ ومُحَمَّد، وقال أبو يُوسُف: يجوز، والمعتمد قولهما عند الكل كما نطقت المَصَنَّفَات للفتوى وغيرها. / الكتاب للقُدُورِيِّ وبهامشه التَّرْجِيح والتَّصْحِيح ص ٢٤٦.

(٤) (ويميزها) أبو يُوسُف. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٠.

ويلزم كلاً ما لزم الآخر بدلاً عما تصح فيه الشركة.

وكفالة أحدهما بهما عن أجنبي<sup>(١)</sup> بإذنه، تلزم<sup>(٢)</sup> ● شريكه أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وإقراره بدَيْنٍ لِنَحْوِ أَبِيهِ، مقصور عليه<sup>(٤)</sup>.

وشراؤه أمةً للوطء بإذن شريكه، لا يوجب ضمان<sup>(٥)</sup> حصّته<sup>(٦)</sup>.

ويخص<sup>(٧)</sup> الغاصب بضمان ما غصبه.

ولو ادعى عيباً فيما اشتراه من أحدهما، وأراد ردّه على

غير البائع، فأنكر<sup>(٨)</sup>، يكتفي<sup>(٩)</sup> بيمين البائع على البتات<sup>(١٠)</sup>،

(١) ي: عن أجنبي بهما.

(٢) غ، ن: يلزم.

ف: ويلزم.

ي: تلزمه.

س: تلزم في.

(٣) (شريكه أيضاً) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤١.

(٤) ي: (بعكسه) بدلاً من (مقصور عليه).

(مقصور عليه) أي: على المقر عند أبي حنيفة، وقالوا: يتعدى حكمه إلى شريكه. / البرهان

للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤١.

(٥) ف: (الضمان ضمان) بدلاً من (ضمان).

(٦) (ضمان حصّته) أي: حصّة شريكه عند أبي حنيفة، وأوجبها عليه. / البرهان للطرابلسي،

نسخة م، لوحة ٢٤١.

(٧) (ويخص) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤١.

(٨) ف: فأنكر.

(٩) (يكتفي) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤١.

(١٠) ي: الثبات.

وَضُمَ <sup>(١)</sup> يَمِينُ الْآخَرِ.

أَوْ مُفَاوَضَةً عَلَى آخَرٍ، فَأَنْكَرَ، فَبَرَهَنَ، فَادْعَى مُلْكِيَّةَ عَيْنٍ فِي يَدِهِ بَيْنَهُ يَرُدُّهَا، وَقَبْلَهَا <sup>(٢)</sup>.

وَتَنْقَلِبُ عِنَانًا بِمَلِكٍ مَا تَصِحُّ فِيهِ الشَّرْكَةُ.

وَلَا يَصِحُّانِ <sup>(٣)</sup> إِلَّا بِالنَّقْدِينَ وَالتَّبَرِّ النَّافِقِ.

وَأَجَازُهَا <sup>(٤)</sup> بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ بَلَا تَرُدُّ <sup>(٥)</sup>.

وَيَمْنَعُهَا <sup>(٦)</sup> بِالْمَكِيلِ، وَالْمُوزُونِ الْمُتَجَانِسِينَ، وَالْمَعْدُودِ الْمُتَقَارِبِ بَعْدَ الْخُلْطِ كَقَبْلِهِ، وَأَجَازُهَا <sup>(٧)</sup>.

وَتَصِحُّ <sup>(٨)</sup> إِنْ بَاعَ كُلُّ <sup>(٩)</sup> نِصْفَ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ، فِي الْمُخْتَارِ.

وَعِنَانًا إِنْ تَضَمَّنَتْ وَكَالَةً فَقَطْ.

وَتَصِحُّ عِنْدَنَا مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَالِ دُونَ الرِّبْحِ، وَعَكْسُهُ، وَمَعَ اخْتِلَافِ الْجَنْسِينَ <sup>(١٠)</sup>،

(١) (وَضُمَ) إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤١.

(٢) (يَرُدُّهَا) أَبُو يُوسُفَ (وَقَبْلَهَا) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤١.

(٣) غ، ف: وَلَا تَصِحُّانِ.

(٤) (وَأَجَازُهَا) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤١.

(٥) (بَلَا تَرُدُّ) يَعْنِي: رُؤْيٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْجَوَازِ بِهَا وَعَدَمُهُ، وَكَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤١.

(٦) (وَيَمْنَعُهَا) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤١.

(٧) (وَأَجَازُهَا) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤١.

(٨) غ: وَيَصِحُّ.

(٩) سَقَطَ مِنْ ي: كُلُّ.

(١٠) س، ف: الْجَنْسِ.

ومع<sup>(١)</sup> عدم الخلط، وما أفسدناها.

● وطولب المشتري فقط بالثمن، ورجع على شريكه بحصته.

وصح تأجيله ثمن ما باع شريكه إن قيل: اعمل برأيك، وإلا فهو باطل<sup>(٢)</sup>.  
وأجازاه في حصته.

وتبطل بموت أحدهما ولو حكماً، وبهلاك المالين أو أحدهما قبل الشراء لا بعده.

وتفسد إن شرط لأحدهما دراهم مُسمّاة من الربح، فيقسم بقدر المال.

ويجوز لكل من شريكي المفاوضة والعنان أن يبيع، ويستأجر، ويودع،  
ويؤكل، وأن يضارب في الأصح.

ويكون المال أمانة، وتتبعه الوضيعة وإن شرط الفضل.

وصنائع إن اشترك خياطان أو صباغان على أن يتقبلا العمل، ويكون الكسب  
بينهما.

وما شرطنا اتحاد الصنعة والمكان.

وأجزناها مع التفاضل في الربح، والتساوي في العمل.

ويلزمهما ما يتقبله أحدهما.

ويكون كسب أحدهما بينهما.

● ولو أقر أحدهما بقبضهما ثوباً، وأنكر الآخر، ينفذه<sup>(٣)</sup> عليهما، وقصره عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) سقط من ي: مع.

(٢) (باطل) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤٢.

(٣) ينفذه أي: ينفذ أبو يوسف الإقرار. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤٣.

(٤) (وقصره) مُحَمَّد (عليه) أي: على المقر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤٣.

ووجوهاً<sup>(١)</sup> إن اشتركا بلا مال، على أن يشتريا بوجوههما ويبيعا.  
وتتضمن الوكالة، ويُقسم الربح على قدر الشركة في المشتري.  
ويبطل شرط الفضل.  
ولا تصح في الاحتطاب، والاصطياد، والاستقاء، ونحوه.  
فيؤدِّي المحرز أجر مثل المعين، أو<sup>(٢)</sup> البغل، أو الراوية.  
ولا يزيد<sup>(٣)</sup> على نصف قيمة الحاصل، وحكم به<sup>(٤)</sup> بالغاً ما بلغ.  
ولا يزكي أحدهما مال الآخر بلا إذنه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ف: كتب في الهامش (شركة الوجوه).

(٢) ي: و.

(٣) (ولا يزيد) أبو يوسف. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٤٣.

(٤) (وحكم) محمد (به) أي: بأجر المثل. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٢٤٣.

(٥) ي: إذنه، والله أعلم.

كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ<sup>(١)</sup>

هي شركة في الربح بالمال من جانب، وعمل من جانب<sup>(٢)</sup>.

وتنقصد بقوله<sup>(٣)</sup>: دفعْتُ هَذَا الْمَالَ إِلَيْكَ مُضَارَبَةً، أو مُعَامَلَةً. أو: خُذْهُ وَاْعْمَلْ<sup>(٤)</sup>

به على أن لك نصف الربح. وقَوْلُهُ: بَعِ هَذَا الْعَرَضَ، أو اقْبِضْ مَالِي عَلَى فُلَانٍ وَاْعْمَلْ به، لا بِمَالِي عَلَيْكَ.

وَلَا تَصِحَّ إِلَّا بِمَا تَصِحُّ بِهِ<sup>(٥)</sup> الشَّرْكَةُ، وَتَسْلِيْمُهُ إِلَى الْمُضَارِبِ، وَشِوَعِ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا.

(١) الْمُضَارَبَةُ: ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ: سَارَ فِيهَا، وَمِنْهُ: ﴿وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ - الْمُزْمَلُ: ٢٠، يَعْنِي: الَّذِينَ يَسَافِرُونَ لِلتَّجَارَةِ. وَمِنْهُ: الْمُضَارَبَةُ لِهَذَا الْعَقْدِ الْمَعْرُوفِ، لِأَنَّ الْمُضَارِبَ يَسِيرُ فِي الْأَرْضِ غَالِبًا طَلَبًا لِلرِّبْحِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مَادَّةُ (ضَرْب) ص ١٦٠.

(٢) الْمُضَارَبَةُ لَا تَجُوزُ بِغَيْرِ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، مَكِّيًّا كَانَ أَوْ مُوزُونًا أَوْ عُرْوضًا، فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: تَجُوزُ بِالْفُلُوسِ الرَّائِجَةِ عَدَدًا، وَلَا تَجُوزُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَضْرُوبَةً فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ، وَتَجُوزُ بِالدَّرَاهِمِ النَّهْرَجَةِ وَالزُّيُوفِ، وَلَا تَجُوزُ بِالسُّتُوقَةِ، فَإِنْ كَانَتْ تَرُوجُ فِيهِ كَالْفُلُوسِ. / الْفَتَاوَى الْخَائِيَّةُ ج ٣ ص ١٦١.

وَانْظُرْ: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٤ ص ٢٨٥.

(٣) سَقَطَ مِنْ س: بِقَوْلِهِ.

(٤) ي: عَامِلٌ.

(٥) سَقَطَ مِنْ ف: بِهِ.

وتفسد بكل شرط يقطع الشركة في الربح، أو يوجب جهالته، وإلا لا<sup>(١)</sup>.

ويبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب.

ويكون الربح في الفاسدة لرب المال.

ويشترط<sup>(٢)</sup> وجود الربح لاستحقاق أجر المثل، ولا يزيد على المسمى. وخالفه

فيهما<sup>(٣)</sup>.

ولا يضمن المال فيها<sup>(٤)</sup>، إلا إذا خالف.

وإذا أطلقت، يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة المعروفة، ويؤكل، ويسافر، ويُبضع،

ويؤدع، ويؤجر، ويستأجر، ويرهن، ويرتهن.

ولا يضارب، ولا يشارك به، ولا يخلطه به، إلا بإذن، أو باعمل برأيك، ولا

يُقْرِض، ولا يَهَب، ولا يتصدق، ولا يستدين، إلا إذا صرح بذلك، ولا يتعدى ما عُيِّن

له من وقت وبلد ومعامل<sup>(٥)</sup> وسلعة كما في الشركة، إلا إذا عُيِّن الشراء من الصيارفة، أو

نسخة م  
لوحة  
٢٤٤

(١) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ٣٦٧. والكتاب للقدوري وشرحه

الجهرة النيرة ج ١ ص ٦٢٥. والنف للسعدي ج ١ ص ٥٤٠. والمبسوط للسرخسي ج ٢

ص ٢٦١٥. وروضة القضاة ج ٢ ص ٥٨٠. وثخفة الفقهاء ج ٣ ص ٢٢. وبدائع الصنائع

ج ٦ ص ٧٩. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ٤٤٧. والاختيار ج ٢

ص ٤٥٩. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ٥٢. ومجمع الصمانات ج ٢

ص ٦٥١. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ٥ ص ٦٤٥. ودرر الحكام لعلي حيدر

ج ٣ ص ٤٢٥، م ١٤٠٤.

(٢) قيل (يشترط) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤٣.

(٣) (ولا يزيده) أبو يوسف (على) القدر (المسمى) في المضاربة (وخالفه) محمد (فيهما) أي:

في المسألتين. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٤٣.

(٤) ي: فيها كالصحيحة.

(٥) غ: معامل.



أهل الكُوفَةِ أو سوقها، إلّا إذا صرح بالنهي.

وألغوا إمضاء<sup>(١)</sup> ما اشتروه<sup>(٢)</sup> بعد النهي عنه.

ولا يزوج عبداً ولا أمة. ويجيز<sup>(٣)</sup> تزويجها في رواية.

ولا يشتري من يعتق على المالك، أو عليه إن ظهر ربح، وضمن إن فعل.

وصح إن لم يظهر. ولا يضمن بظهوره بعده.

ويَسْعَى<sup>(٤)</sup> الْمُعْتَقُ في قيمة نصيب رب المال.

ولو كان معه ألف بالنصف، فاشتري بها أمة تعدلها، فولدت ولداً يساويها، فادعاه

موسراً، فزادت قيمته خمسمائة، استسعا<sup>(٥)</sup> رب المال في ألف، ورُبّعها، أو أعتقه.

فإن قبض الألف منه، ضمن<sup>(٦)</sup> نصف قيمتها.

ولو أذن له بالمُضَارَبَةِ، وقال: ما رزق الله بيننا نصفان، أو: فلي نصفه. فضارب

بالثلث، أخذ المالك نصف الربح، والأول سُدُسُه، والثاني ثُلُثُه. أو بالنصف، فلا شيء

له<sup>(٧)</sup>، أو بالثلثين، ضمن للثاني سُدُسُه.

ي: تعامل.

(١) ي: (إلغاء) بدلاً من (إمضاء).

(٢) ف: اشتراه.

(٣) (ويجيز) أبو يونسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٤.

(٤) س، ي: وسعى.

(٥) الاستسعاء: سَعَى الْمُكَاتَبُ فِي فَكِّ رَقَبَتِهِ سَعَايَةً، وهو اكتساب المال لِيَتَخَلَّصَ بِهِ.

واستسعيته في قيمته: طلبت منه السَّعْيَ. / المَوْصِبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (سعى) ص ٢٧٧.

(٦) ي: ضمن المدعي.

(٧) سقط من ف: أو بالنصف، فلا شيء له.

ولو قال: ما رزقك الله أو ما ربحتَ بيننا نصفان، أخذ الثاني ما شرط<sup>(١)</sup>، وقسم الباقي<sup>(٢)</sup> بين الأول ورب المال نصفين.

● ويحيز<sup>(٣)</sup> لرب المال أن يزيد في الربح بعد القسمة كالمُضَارِبِ، وخالفه<sup>(٤)</sup>.

ولا تنفسخ<sup>(٥)</sup> الإجارة بمُضَارَبَةِ أجيره، فيعطيه<sup>(٦)</sup> الأجر، ويجعل الربح لرب المال، وأعطاه<sup>(٧)</sup> ما<sup>(٨)</sup> شرط له، وأسقط من الأجر بقدر عمله في المُضَارَبَةِ.

ولو قال: جعلتُ ثلثي الربح لك ولعبيدي، صح إن شرط عمله معه<sup>(٩)</sup>.

### فصل

تبطل<sup>(١٠)</sup> بموت أحدهما، ويلحق رب المال مُرْتَدًّا، لا المُضَارِبِ.

ويتوقف عزله على علمه، وبعده لا يتصرف فيما في يده إن جانس رأس المال، وإلَّا جعله من جنسه.

ويجبر على اقتضاء الديون لو في المال ربح، وإلَّا لا.

(١) ي: شرط له.

(٢) س: (الأول) بدلًا من (الباقي).

(٣) (ويحيز) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٥.

(٤) (وخالفه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٥.

(٥) غ: ولا ينفسخ.

(٦) ن: ويعطيه.

(فيعطيه) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٥.

(٧) (وأعطاه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٥.

(٨) غ: مما.

(٩) ي: معه، والله أعلم.

(١٠) ي: وتبطل.

ويوكل المَالِك به<sup>(١)</sup> رب المال به<sup>(٢)</sup>.

ويجعل الهالك من الربح، فإن زاد عليه لم يضمن.

ولو اقتسما الربح والعقد باقٍ، ثم هلك المال أو بعضه، تراداً<sup>(٣)</sup> الربح<sup>(٤)</sup>، ليأخذ المَالِك رأس ماله ولو<sup>(٥)</sup> بعد فسخه، وتجديده لا<sup>(٦)</sup>.

ولا ينفق المُضَارِب والشَّرِيكَ من المال ما دام في مِصْرِهِ، ولا في الفاسدة مطلقاً.

فإن سافر يكون<sup>(٧)</sup> طعامه وشرابه وكسوته وركوبه منه، لا الدواء في ظَهِرِ الرِّوَايَةِ. فإن زاد على العادة، ضمن.

وإن سافر بهاله وما لها، أو بهال<sup>(٨)</sup> رجلين، أنفق بالحِصَّة، ويأخذ المَالِك بدله من الربح.

وإن قصره أو حمله بهاله كان متبرعاً، وإن قيل له: اعمل برأيك.

ولو صَبَغَهُ، صار شَرِيكاً بما زاد الصَّبْغ فيه.

(١) سقط من س، غ، ف: المَالِك به.

(٢) سقط من ي: رب المال به.

(٣) س: يراد.

(٤) ف: لربح.

سقط من ي: الربح.

(٥) سقط من ي: لو.

(٦) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِق وشرحه رَمَزُ الحَقَائِق ج ٢ ص ٢٤٦.

(٧) س: تكون.

(٨) ي: مال.

● ولو اقترض مائة، وحمل بها<sup>(١)</sup> ما اشتراه بألف، له المُرَابَحَةُ على الكل<sup>(٢)</sup>، وَحِصَّةُ المِائَةِ له، وقالوا: على الألف.

ولو دفع إليه ألفاً بالنصف، فاشترى بها بَرّاً، وباعه بألفين، ثم اشترى بهما عبداً، فضاعا، غرماً ألفاً، والمَالِكُ ألفاً، ويكون<sup>(٣)</sup> رُبْعُ العبدِ للمُضَارِبِ، وبَاقِيهِ على المُضَارِبَةِ<sup>(٤)</sup>.

وإن جنى خطأ وفدياه، خرج منها.

ولو اشترى بها شيئاً، فهلك قبل النقد، دفع المَالِكُ ألفاً أخرى ثم وثم<sup>(٥)</sup>، ويصير الكل رأس المال<sup>(٦)</sup>.

ولو قال: دفعت إلي ألفاً، وربحت ألفاً. وقال المَالِكُ: دفعت ألفين. اعتبرنا قول المُضَارِبِ آخراً.

بخلاف ما لو قال: مُضَارِبَةٌ، أو قَرْضاً. وقال المَالِكُ: بضاعة. وجعلنا القول له في الإطلاق بعد التصرف، لا لرب المال في التَّقْيِيدِ، إلّا إذا ادعى<sup>(٧)</sup> نوعاً.

وأجزنا بيع سلعتها من رب المال، وما فسخناها بدفع المال إليه بضاعة، أو مُضَارِبَةٌ. ولا تَصِحُّ<sup>(٨)</sup> الثانية.

(١) سقط من ف: بها.

(٢) (على الكل) عند أبي حَنِيفَةَ. / البرهان للطَّائِفِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٦.

(٣) س: ولا يكون.

(٤) ي: المضاربة، ورأس المال ألفين وخمسمائة.

(٥) سقط من ي: وثم.

(٦) ي: مال.

(٧) ي: ادعى كل.

(٨) سقط من س، غ، ف: تَصِحُّ.

وَيُضَمُّهُ آخَرًا<sup>(١)</sup> بِتَسْلِيمِ الْمَالِ مُضَارَبَةً بغيرِ إِذْنٍ، وَنَفِينَاهُ، فَيُضَمَّنُ بِالْعَمَلِ فِي ظَاهِرِ  
الرُّوَايَةِ، وَقِيلَ: بِالرِّبْحِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُضَمَّنُ أَيُّهَا شَاءَ فِي الْأَصَحِّ. وَقِيلَ: الْأَوَّلُ<sup>(٣)</sup>.

(١) (وَيُضَمُّهُ) أَبُو يُوسُفَ (آخَرًا) أَي: فِي قَوْلِهِ الْآخِرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤٦.

(٢) (وَقِيلَ) يَصِيرُ مَضمُونًا (بِالرِّبْحِ) أَي: بِحَصُولِهِ، وَهُوَ رَوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ  
لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤٦.

(٣) ي: الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَاب الْقِسْمَةِ

نسخة م  
لوحة  
٢٤٧

● هي تعيين الحق الشائع<sup>(١)</sup>.

وتشتمل على الإفراز، والمبادلة، ويغلب الإفراز<sup>(٢)</sup> في المِثْلِيِّ، والمبادلة في القِيَمِيِّ، فيأخذ كُلُّ حظه حال غيبة صاحبه في<sup>(٣)</sup> الأول دون الثاني.

ونذب نصب قَاسِمٍ، يُرَزَّقُ من بيت المال، ليقسم بلا أجر، وإِلَّا فبأجر، وهو على الرُّؤُوس<sup>(٤)</sup>، وقالوا: على السهام، وهو رِوَايَةٌ.

ويجب أن يكون عدلاً، عَالِماً بالقِسْمَةِ، ولا يتعين قَاسِمٌ وَاحِدٌ، ولا تشترك الْقَسَامُ<sup>(٥)</sup>.

ويقسم مَقُولٌ يَدْعُونَ إرثه، وَعَقَارٌ يَدْعُونَ شراؤه، في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، أو ملكه في رِوَايَةٍ.

فإن ادَّعَوْا فيه الإرث، فالْقِسْمَةُ موقوفة<sup>(٦)</sup> حتى يقيموا البَيِّنَةَ على الموت وعدد

(١) الْقِسْمَةُ: إفراز النَّصِيبَيْنِ أو الأنصباء. / طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص ٢٥٦.

(٢) ن: الإفراز به.

(٣) سقط من س: في.

(٤) (وهو) أي: الأجر (على الرُّؤُوس) أي: على عدد رُؤُوس المتقاسمين عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٧.

(٥) الهداية وشرحاها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٤٢٨. والاختيار ج ٢ ص ١٧٧. وكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٦٤. وكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لِمُنَلا مَسْكِينِ ج ٢ ص ١٨٣.

(٦) (موقوفة) عند أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٧.

الورثة، وقالوا: يقسم.

ويذكر في كتاب الْقِسْمَةِ أنها باعترافهم.

ولو برهننا على الموت، وعدد الورثة، والعَقَار في يدهما، وبعضهم غائب، أو طفل، قسم، ونصب من يقبض<sup>(١)</sup> حظه.

ولو كانوا<sup>(٢)</sup> مشترين<sup>(٣)</sup>، وغاب أحدهم، أو كان العَقَار<sup>(٤)</sup> أو بعضه في يد الْوَارِثِ الغائب أو الصبي، أو حضر وَارِثٌ وَاحِدٌ، لم يقسم. ويُلْحَقُ<sup>(٥)</sup> المشتري بالموروث.

وقسم بطلب أحدهم إن انتفع، كُلُّ بحظه، وإن تضرروا لا، إِلَّا برضاهم. وإن<sup>(٦)</sup> انتفع البعض وتضرر البعض لقلّة حظه، قسم بطلب ذي الكثير، ● والعكس.

نسخة م  
لوحة  
٢٤٨

والإطلاق روايتان.

ولا يُقَسَّمُ حَمَامٌ، وَبِئْرٌ، وَرَحَى، ومختلف الجنس من العُرُوض، إِلَّا برضاهم، وكذا العبيد أو الإماء عندنا<sup>(٧)</sup>.

وقسما بطلب أحدهما كعبيد مغنم، ومختلطين بإبل أو غنم، والدور المشتركة في

(١) ي: (يقسم) بدلاً من (يقبض).

(٢) ي: كان.

(٣) س: مشتركين.

ي، ف: مشترين.

(٤) غ: العقار كله.

(٥) (وَيُلْحَقُ) أَبُو يُوسُفَ الْعَقَّارِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٧.

(٦) ن: وإذا.

(٧) الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٣ ص ١٦٧. والنَّتْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٦١٥.

والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٤٣٧. والاختيار ج ٢ ص ١٨٢.

(عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٨.



مِصْر، يَقْسَمُ<sup>(١)</sup> كُلُّ عَلَى حِدَةٍ كِدَارٍ وَضَيْعَةٍ، أَوْ دَارٍ وَحَانُوتٍ، وَقَسَمَهَا جُمْلَةً لَوْ أَصْلَحَ.  
وَلَا تَفْسَخُ بِاسْتِحْقَاقِ بَعْضٍ مَعِينَ مِنْ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا.  
وَتَفْسَخُ بِاسْتِحْقَاقِ بَعْضٍ<sup>(٢)</sup> شَائِعٍ فِي النَّصِيبِينَ.  
وَلَوْ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا، لَهُ الْفَسْخُ أَوْ الرَّجُوعُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَيَفْسَخُهَا بِلَا تَرَدُّدٍ<sup>(٣)</sup>.

### فصل في كيفية القسمة ودعوى الغلط والتهاؤ

يُصَوِّرُ الْقَاسِمُ مَا يَقْسِمُهُ، وَيُعَدِّلُهُ، وَيَذَرَعُهُ، وَيَقْوِمُ الْبِنَاءَ، وَيَفْرِزُ كُلَّ نَصِيبٍ  
بَطَرِيقَةٍ وَشَرْبِهِ، وَيَلْقِبُ الْأَنْصِبَاءَ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ، وَيَكْتُبُ أَسْمَاءَهُمْ، وَيَقْرَعُ،  
وَيُعْطِي الْأَوَّلَ لِمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا، ثُمَّ وَثْمٌ<sup>(٤)</sup>.  
وَلَا يُدْخِلُ فِي الْقِسْمَةِ<sup>(٥)</sup> دِرَاهِمَ<sup>(٦)</sup> إِلَّا بِرِضَاهُمْ<sup>(٧)</sup>.

(١) غ، ف: تقسم.

(٢) سقط من ي: بعض.

(٣) ي: بلا تردد، والله أعلم.

(على صاحبه) عند أبي حنيفة بحسابه (ويفسخها) أبو يوسف (بلا تردد) يعني: روي عن  
مُحَمَّدٍ الْفَسْخَ وَعَدَمَهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤٨.

(٤) الْهِدَايَةُ وَشَرَحَهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٤٤٠.

(٥) س: قسمة.

(٦) ف: دراهم.

(٧) (وَلَا يُدْخِلُ) الْقَاسِمُ (فِي الْقِسْمَةِ) دِرَاهِمَ إِلَّا بِرِضَاهُمْ) وَصُورَتُهُ: دَارٌ عَنْ جَمَاعَةٍ فَأَرَادُوا  
قِسْمَتَهَا، وَفِي أَحَدِ الْجَانِبِينَ فَضْلُ بِنَاءٍ، فَأَرَادَ أَحَدَ الشَّرَكَاءِ أَنْ يَكُونَ عَوَاضَ الْبِنَاءِ دِرَاهِمَ، وَأَرَادَ  
الْآخَرَ أَنْ يَكُونَ عَوَاضُهُ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ عَوَاضَهُ مِنْهَا، وَلَا يَكْلِفُ الَّذِي يَقَعُ الْبِنَاءُ فِي  
نَصِيبِهِ أَنْ يَرِدَ بِإِزَائِهِ دِرَاهِمَ، لِأَنَّ الْقِسْمَةَ مِنْ حَقُوقِ الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ، وَالشَّرَكَةُ بَيْنَهُمْ فِي الدَّارِ لَا  
فِي الدَّرَاهِمِ، إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ، فَحِينَئِذٍ لَهُ ذَلِكَ لَطَلِبِهِمُ الْقِسْمَةَ مِنْهُ وَعَدَمُ إِمْكَانِهَا بِدُونِ الدَّرَاهِمِ. /  
الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٤٨-٢٤٩.

● واختار<sup>(١)</sup> قِسْمَةَ السُّفْلِ وَالْعُلُوِّ بِالْقِيَمَةِ، وَبِهِ يُقْتَى.

وَجَعَلَ السُّفْلَ ضَعْفَ الْعُلُوِّ رَوَايَةً، وَيُسَوِّي بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ بَقِيَ لِأَحَدِهِمَا مَسِيلٌ أَوْ طَرِيقٌ فِي حِظِّ الْآخَرِ بِلَا شَرَطٍ، صُرِفَ عَنْهُ إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا فُسِّخَتْ.

وَلَوْ أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِالِاسْتِيفَاءِ، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ حِظِّهِ شَيْءٌ فِي يَدِ صَاحِبِهِ غُلَطًا، وَأَقَامَ بَيْنَةً، تُقْبَلُ، وَقِيلَ: لَا.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَاسِمِينَ عِنْدَنَا، وَرَدَّهَا<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ أَقَرَّ بِالِاسْتِيفَاءِ، ثُمَّ قَالَ: أَخَذْتُ بَعْضَهُ، حُلِّفَ.

وَإِنْ لَمْ يَقَرِّ بِهِ، وَادَّعَى أَنْ ذَا حِظِّهِ، وَلَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ، وَكَذَبَهُ شَرِيكُهُ، تَحَالَفَا، وَفُسِّخَتْ، كَمَا لَوْ ظَهَرَ فِيهَا غَبْنٌ فَاحِشٌ وَإِنْ كَانَتْ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَكَذَا بِالْتِرَاضِي، فِي الصَّحِيحِ.

### [المُهَيَّأَةُ]

وَتَجُوزُ الْمُهَيَّأَةُ<sup>(٤)</sup> فِي سَكْنَى دَارٍ أَوْ دَارَيْنِ، أَوْ خِدْمَةِ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ، وَفِي غَلَّةِ دَارٍ

(١) (واختار) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٤٩.

(٢) (رَوَايَةً) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ (وَيُسَوِّي) أَبُو يُوسُفَ (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٤٩.

(٣) (وردها) مُحَمَّدٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، وَذَكَرَ الْخَصَّافُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ قَوْلِهِمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٤٩.

(٤) الْمُهَيَّأَةُ: التَّهَيُّؤُ هُوَ أَنْ يَتَوَاضَعُوا عَلَى أَمْرٍ فَيَتَرَضَّوْا بِهِ، وَحَقِيقَتُهُ: أَنْ كُلاًّ مِنْهُمْ يَرْضَى بِحَالَةِ وَاحِدَةٍ وَيَخْتَارُهَا، يَقَالُ: هَآيَا فُلَانٌ فُلَانًا، وَتَهَيَّأَ الْقَوْمُ. وَمِنْهُ: (الْمُودَعَانِ يَتَهَيَّأَانِ). وَأَمَّا الْمُهَيَّأَةُ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ أَلْفًا فَلُغَةٌ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (هَيَّا) ص ٢٧٦.

وَالْمُهَيَّأَةُ فِي الدَّارِ وَنَحْوِهَا: مُقَاسَمَةُ الْمَنَافِعِ، وَهِيَ أَنْ يَتَرَاضَى الشَّرِيكَانِ أَنْ يَنْتَفِعَ هَذَا بِهَذَا النِّصْفِ الْمُفَرَّزِ، وَذَاكَ بِذَاكَ النِّصْفِ، أَوْ هَذَا بِكُلِّهِ فِي كَذَا مِنَ الزَّمَانِ، وَذَاكَ بِكُلِّهِ فِي كَذَا

أَوْ دَارَيْنِ، فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، لَا فِي غَلَّةِ عَبْدٍ أَوْ بَعْلٍ. وَكَذَا الْحَكَمُ <sup>(١)</sup> فِي غَلَّةِ عَبْدَيْنِ أَوْ بَعْلَيْنِ، أَوْ رَكُوبِ بَعْلٍ أَوْ بَعْلَيْنِ، ● كَمَا فِي ثَمَرِ شَجَرٍ أَوْ لَبَنِ غَنَمٍ. وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ وَالْآخَرُ الْمُهَيَّأَةَ، تَقْسِمُ <sup>(٢)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٥٠

من الزمان بقدر مدة الأول. / طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ، مادة (المهياة) ص ٢٦٦.

(١) (وكذا الحكم) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٤٩.

(٢) س، غ، ف: يقسم.

ي: تقسم، والله أعلم.

انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٣ ص ١٧٢.



## كِتَابُ الْهَبَةِ

هي تملك العين بلا عوض.

وَتَصِحَّ بِإِجَابٍ، كَوَهَبْتُ، وَنَحَلْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَأَطْعَمْتُكَ هَذَا الطَّعَامَ، وَأَعْمَرْتُكَ هَذَا الشَّيْءَ، وَجَعَلْتُهُ لَكَ عُمْرِي، وَحَمَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الدَّابَّةِ نَاقِيًا بِهِ<sup>(١)</sup> الْهَبَةُ<sup>(٢)</sup>، وَكَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ، وَدَارِي لَكَ هِبَةً تَسْكُنُهَا.

وقبول.

وقبض في المجلس بلا<sup>(٣)</sup> إذن، وبعده به، ولم يثبتوا الملك بلا قبض<sup>(٤)</sup>.

وتجوز<sup>(٥)</sup> هِبَةُ الْمُشَاعِ فِيمَا لَا يُقْسَمُ، لَا فِيمَا يُقْسَمُ عِنْدَنَا، إِلَّا إِذَا قُسِمَ<sup>(٦)</sup> وَسَلِّمَ<sup>(٧)</sup>.

(١) ي: بها.

(٢) سقط من ف: الهبة.

(٣) ف: بلا إلى.

(٤) الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ١٤. والنُّتْفُ للسُّعْدِيِّ ج ١ ص ٥١٢. وَتُحَفَّةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٢٥٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٦ ص ١١٥. وَالْهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ١٨. وَالذُّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٨ ص ٤٢٠. وَذُرَّرَ الْحُكَّامُ لِإِلْيَ حَيْدَرِ ج ٢ ص ٣٨٩، م ٨٣٣.

(٥) غ: ويجوز.

(٦) سقط من ي: قسم.

(٧) طَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ٢٩١. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٩١. وَالنُّقَايَةُ وَشرحها فتح باب الْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٤٠٩.

وَلَا تَصِحَّ <sup>(١)</sup> هِبَةٌ دَقِيقٌ، وَدُهْنٌ فِي حَبِّهِ، وَسَمْنٌ فِي لَبْنِهِ <sup>(٢)</sup>، وَإِنْ ❶ أُخْرِجَ وَسَلِّمَ.

وَلَا هِبَةٌ الدَّيْنِ لَغَيْرِ الْمَدْيُونِ، إِلَّا إِذَا أَمَرَهُ بِقَبْضِهِ لَهُ <sup>(٣)</sup>، ثُمَّ لِنَفْسِهِ.

وَأَوْقَفْنَا هَبَتَهُ لِلْمَدْيُونِ عَلَى قَبُولِهِ.

وَلَوْ قَالَ لَهُ: إِذَا جَاءَ غَدٌ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنَ الدَّيْنِ، أَوْ: إِنْ أَدَيْتَ <sup>(٤)</sup> نَصْفَهُ فَلَكَ نَصْفَهُ،

أَوْ: أَنْتَ بَرِيءٌ مِنَ الْبَاقِي، كَانَ بَاطِلًا.

وَهِبَةٌ وَاحِدٌ دَارًا لاثْنَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ <sup>(٥)</sup>، كَهِبَةٌ اثْنَيْنِ لاثْنَيْنِ، وَأَجَازَاهَا كَعَكْسِهِ.

وَأَجَازَ هِبَةً ثُلُثِيهَا لَوَاحِدٍ، وَثُلُثِيهَا لِآخَرٍ <sup>(٦)</sup>.

وَتَمَّ هِبَةُ الْأَبِ لَطِفْلِهِ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ، كَالْهَبَةِ لِلْغَاصِبِ، أَوْ <sup>(٧)</sup> الْمُسْتَعِيرِ <sup>(٨)</sup>، وَنَحْوِهِ.

وَهِبَةُ الْأَجْنَبِيِّ لَهُ بِقَبْضِ وَلِيهِ، أَوْ مِنْهُ فِي حِجْرِهِ، وَبِقَبْضِهِ لَوْ عَاقِلًا.

وَيَأْمُرُ <sup>(٩)</sup> بِقِسْمَةِ مَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ وَبِتَّةِ أَنْصَافًا لَا أَثْلَاثًا <sup>(١٠)</sup>.

(١) ف: ولا يصح.

(٢) ي: لبن.

(٣) سقط من ي: له.

(٤) ي: أديت إلي.

(٥) (غير صحيحة) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٥١.

(٦) (وأجاز) مُحَمَّدٌ (هِبَةً ثُلُثِيهَا) أَي: ثُلُثُ الدَّارِ (لَوَاحِدٍ، وَ) هِبَةً (ثُلُثِيهَا لِآخَرٍ) وَلَمْ تَجْزِ عِنْدَ أَبِي

حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٥١.

(٧) ن، ي: و.

(٨) ي: للمستعير.

(٩) (ويأمر) أَبُو يُوسُفَ. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٥١.

(١٠) (لا أثلاثًا) كَمَا أَمَرَ بِهِ مُحَمَّدٌ. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٢٥١.

وأجاز<sup>(١)</sup> هَبَةَ مال طفله بِعَوَضٍ يساويه.

ولو قال: جميع مالي أو ما أملكه لفلان، كان هَبَةً، أو ما ينسب إليّ، أو ما يعرف بي، كان إقراراً.

ولو وهب أمةً إِلَّا حَمَلَهَا، أو على أن يردّها إليه، أو يستولدها، أو داراً على أن يعوضه شيئاً منها، صحت الهبة<sup>(٢)</sup>، وبطل الاستثناء والشرط.

❶ ولو أعتق حَمَلَهَا، ثم وهبها، صحت.

ولو دبّره، ثم وهبها، لا<sup>(٣)</sup>.

### فصل في الرجوع وعدمه

يَصَحُّ الرجوع فيها بكَرَاهَةٍ، وجعلناه بالتراضي فسخاً، كالرجوع بقضاء لا هَبَةَ مُبْتَدَأَةٍ<sup>(٤)</sup>.

ويمتنع عندنا<sup>(٥)</sup> في حروف دمع خزقه<sup>(٦)</sup>، لا في غير الوالد لولده،

(١) (وأجاز) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥١.

(٢) سقط من س، غ: الهبة.

(٣) ي: لا، والله أعلم.

(٤) ي: ابتداء.

(٥) سقط من س: عندنا.

(٦) موانع الرجوع في الهبة أشياء تجمعها حروف (دمع خزقه) الْوَارِدَةُ فِي الْبَيْتِ الْآتِي:

وَمَنَاعٍ عَنِ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ يَا صَاحِبِي حُرُوفِ دَمْعِ خَزَقِهِ

فَالدَّالُ: الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ، كَالْغَرَسِ، وَالْبِنَاءِ، وَالسَّمَنِ، لِأَنَّ الرَّجُوعَ لَا يَصَحُّ إِلَّا فِي الْمَوْهُوبِ، وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ بِمَوْهُوبَةٍ، فَلَا رَجُوعَ فِيهَا، وَالْفَصْلُ مُتَعَذِّرٌ.

وَالْمِيمُ: مَوْتُ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ.

فتلزم<sup>(١)</sup> بالزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ وَالْبِنَاءِ وَالْغَرَسِ، لَا الْمُتَفَصِّلَةَ كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَةِ<sup>(٢)</sup>.

واعتبرنا إنكار الواهب حدوثها، لا دعواها.

وبموت أحد المتعاقدين، وبعوض عنها مقبوض ولو من أجنبي تبرعاً.

ولو استحق نصف الهبة، رجع بنصف العِوَضِ، ولو بالعكس نفيناها، إِلَّا أَنْ يَرِدَ

البَاقِي.

ولو عَوَّضَ عَنِ النِّصْفِ رَجَعَ بِمَا لَمْ يَعُوضْ عَنْهُ وَبِخُرُوجِهَا عَنْ مَلِكِهِ. فَإِنْ خَرَجَ

بَعْضُهَا، رَجَعَ بِمَا بَقِيَ.

وَبِالزَّوْجِيَةِ إِلَّا إِذَا وَهَبَ، ثُمَّ نَكَحَ.

وَبِالْقِرَابَةِ الْمَحْرُمَةِ إِلَّا لِأَخِيهِ الْقَرْنِ. وَكَذَا الْحَكْمُ فِي عَبْدِ أَخِيهِ.

وَالْعَيْنُ: الْعِوَضُ، فَإِنْ قَالَ: خَذْهُ عِوَضَ هِبَتِكَ أَوْ بَدِّلْهَا أَوْ بِمُقَابَلَتِهَا، فَقَبِضْهُ الْوَاهِبُ، سَقَطَ

الرَّجُوعُ.

وَالْخَاءُ: خُرُوجُ الْهَبَةِ عَنْ مَلِكِ الْمُوَهِّبِ لَهُ.

وَالزَّايُ: الزَّوْجِيَّةُ، فَلَوْ وَهَبَ ثُمَّ نَكَحَ، رَجَعَ، وَبِالْعَكْسِ لَا.

وَالْقَافُ: الْقِرَابَةُ، فَلَوْ وَهَبَ لِذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ، لَا يَرْجِعُ فِيهَا.

وَالهَاءُ: هَلَاكُ الْعَيْنِ الْمُوَهَّوبَةِ، فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ لِتَعَذُّرِهِ بَعْدَ الْهَلَاكِ.

كَتَبْنَا الدَّقَائِقَ وَشَرَحْنَا تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٩٨.

وَانظُرْ: كَتَبْنَا الدَّقَائِقَ وَشَرَحْنَا رَمَزَ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٦٢.

(١) ي: فيلزم.

(٢) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرَحَهُ لِلْجَسَّاصِ ج ٤ ص ٣٢. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرَحَهُ الْجَوْهَرَةُ

النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٢١. وَالتَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ١ ص ٥١٥. وَالْهِدَايَةُ وَشَرَحَهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ

وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٣٨. وَكَتَبْنَا الدَّقَائِقَ وَشَرَحْنَا تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٩٧. وَكَتَبْنَا الدَّقَائِقَ

وَشَرَحْنَا رَمَزَ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٦٢. وَالنُّقَايَةُ وَشَرَحَهَا فَتَحَ بَابَ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٤١٦.



● وبالهلاك.

فإن ادعاه صُدِّقَ بلا يمين، وجعلناها<sup>(١)</sup> بشرط العِوَضِ هِبَةً ابتداءً.

فيشترط<sup>(٢)</sup> التَّقَابُضُ في العِوَضَيْنِ.

وتبطل بالشُّيُوعِ بيعاً انتهائاً، فترد بخيار العيب والرؤية، وتؤخذ بالشُّفْعَةِ لا بيعاً مطلقاً.

ويسقط<sup>(٣)</sup> الرجوع بتضحيته أو نذر التَّصَدُّقِ بها، كما لو ملكها<sup>(٤)</sup> وسلمها. وأبقاه<sup>(٥)</sup> كذبها لغير قُرْبَةٍ، وهو رِوَايَةٌ<sup>(٦)</sup>.

ولو وهب عبده المديون لرب الدين، سقط دينه. فلو رجع فيه، يُعِيدُهُ. وخالفه، أو<sup>(٧)</sup> منعه من الرجوع<sup>(٨)</sup>.

ويُجِيزُهُ<sup>(٩)</sup> لو وهب لِمُكَاتِبٍ، ثم عجز، كما لو عتق. وخالفه<sup>(١٠)</sup>.

(١) ي: وجعلناه.

(٢) ف: فنشترط.

(٣) (ويسقط) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

(٤) ف: كتب (كما لو ملكها) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

سقط من ي: ملكها.

(٥) (وأبقاه) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

(٦) (وهو) أي: جواز الرجوع (رِوَايَةٌ) عن أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

(٧) ي: و.

(٨) (يُعِيدُهُ) أي: يعيد أبو يُوسُفَ الدَّيْنَ (وخالفه) مُحَمَّدٌ (أو منعه من الرجوع) في رِوَايَةٍ أُخْرَى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

(٩) (ويُجِيزُهُ) أي: أبو يُوسُفَ الرجوع. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

(١٠) (وخالفه) مُحَمَّدٌ، ومنعه منه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

ولو تلفت الموهوبة فاستحقت، وضمن قيمتها، لم يرجع بها على الواهب<sup>(١)</sup>.

## فصل

تجوز<sup>(٢)</sup> العُمَرَى<sup>(٣)</sup> للمُعَمَّر له<sup>(٤)</sup> حال حياته، وجعلوها لورثته بعده، وإن شرط العود أو سكت.

وَيُجِيزُ<sup>(٥)</sup> الرُّقْبَى<sup>(٦)</sup>، وأبطلها<sup>(٧)</sup>.

ولا تَصِحَّ<sup>(٨)</sup> صدقة في مُشَاعٍ يُقْسَم.

(١) ي: (المذهب، والله أعلم) بدلاً من (الواهب).

(٢) غ: يجوز.

(٣) العُمَرَى: أن يجعل داره له عُمَرُهُ، وإذا مات يردها عليه، فيصح التملك ويبطل الشرط. والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة. / الجَوْهَرَةُ النِّيْرَةُ ج ٢ ص ٢٧.

(٤) سقط من ي: له.

ف: كتب (له) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٥) (وَيُجِيزُ) أَبُو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٢٥٣.

(٦) الرُّقْبَى: أن يقول: إِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فَهَذِهِ الدَّارُ لَكَ، وَإِنْ مِتَّ قَبْلِي عَادَتْ إِلَيَّ. / الجَوْهَرَةُ النِّيْرَةُ ج ٢ ص ٢٧.

(٧) قال القُدُورِيُّ: (والرُّقْبَى باطلة عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّد، وقال أَبُو يُوسُف: جائزة)، وقال ابن قُطْلُوبُغَا: (قال الأُسَيْبِيُّ: وهو قول الشَّافِعِيِّ، وصفته أن يقول: هَذِهِ الدَّارُ لَكَ رُقْبَى. والصَّحِيح قولنا). / الكتاب للقُدُورِيِّ وبهامشه التَّرْجِيح والتَّصْحِيح ص ٢٨١.

وانظر: الأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ٣ ص ٣٩٦. ومُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجَصَّاص ج ٤ ص ٣٤. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النِّيْرَةُ ج ٢ ص ٢٧. والنَّتَف للسَّعْدِيِّ ج ١ ص ٥٢١. والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِج الْأَفْكَار والعِنَايَةُ ج ٩ ص ٥٥. وَكَنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ٥ ص ١٠٤.

(٨) غ: ولا يصح.

ولا تتم إلا بالقبض، ولا رجوع فيها، وفي الهبة<sup>(١)</sup> لِفَقِير<sup>(٢)</sup>، ❶ وَصَدَقَ عَلَى غَنِيٍّ.  
وهي عَلَى غَنِيَّيْنِ باطلة، وكذا عَلَى فُقَيْرَيْنِ فِي رِوَايَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) ي: هبة.

(٢) ف: للفقير.

(٣) ي: رواية، والله أعلم.

(فِي رِوَايَةٍ) الْأَصْلُ، أَي: رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةٌ



## كِتَابُ الْوَقْفِ

هو حبس العين على ملك الواقف، والتَّصَدُّقُ بالمنفعة<sup>(١)</sup>.

وقال: على حكم ملك الله<sup>(٢)</sup>.

وهو جائز على الأصح<sup>(٣)</sup>.

ولزومه بالقضاء<sup>(٤)</sup>، أو بالموت إن عُلِّقَ به. ويكتفي<sup>(٥)</sup> بمجرد القول، وشرط<sup>(٦)</sup> معه ذكر التأييد والتسليم إلى متول<sup>(٧)</sup>.

ويجيز<sup>(٨)</sup> وقف المُشَاع<sup>(٩)</sup>، إِلَّا ● مسجداً أو مقبرة، ونفاه<sup>(١٠)</sup> فيما يُقَسَم مطلقاً.

ولا يملك، ولا يرهن، ولا يُعار، ولا يُباع بعضه لِعِمَارَةِ بَاقِيهِ في الأصح، ولا

نسخة م  
لوحة  
٢٥٥

(١) (والتَّصَدُّقُ بالمنفعة) عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٤.

(٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٤ ص ٥. والمَبْسُوطُ للسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٤٩٥. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ٢٠٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٣٢٥. وَالنَّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةُ ج ٢ ص ٥٦٥.

(٣) (وهو جائز) عند أبي حنيفة (على الأصح) عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٤.

(٤) ف: القضاء.

(٥) (ويكتفي) أبو يُوْسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٤.

(٦) (وشرط) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٤.

(٧) ي: (المتولي مفرزاً) بدلاً من (متول).

(٨) (ويجيز) أبو يُوْسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٤.

(٩) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٣٦٥.

(١٠) (ونفاه) أي: مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

يعيد<sup>(١)</sup> المسجد ملكاً بخراب<sup>(٢)</sup> ما حوله والاستغناء<sup>(٣)</sup> عنه، وخالفه<sup>(٤)</sup>.

ويزيل<sup>(٥)</sup> ملكه عما بناه مسجداً بقوله<sup>(٦)</sup>.

وشرطاً إفرازه، وصلاةً واحد أو جماعة فيه بإذنه.

وإفراز الطريق شرط<sup>(٧)</sup>، واتخاذ مسجد تحته سرّداب غير موقوف عليه، أو فوقه

بيت<sup>(٨)</sup>، ليس بصحيح<sup>(٩)</sup>.

ويجوز توسعته من الطريق، وعكسه، ومن وقفه، وملك الغير بقيمته عند الحاجة.

ولزوم الرّباط، والخان، والسّقاية، والمقبرة، بالحكم<sup>(١٠)</sup>.

ويكتفي<sup>(١١)</sup> بالقول.

وشرط<sup>(١٢)</sup> استعمالها فيما وضعت له.

(١) (ولا يعيد) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(٢) ي: (وإن خرب) بدلاً من (بخراب).

(٣) ي: واستغنى.

(٤) (وخالفه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(٥) (ويزيل) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(٦) ن: (بدله) بدلاً من (بقوله).

(٧) ف: كتب (شرط) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(شرط) لصيرورته مسجداً عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(٨) سقط من ي: بيت.

(٩) (ليس بصحيح) عند أبي حَنِيفَةَ، وهو ظاهر الرواية. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(١٠) (بالحكم) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(١١) (ويكتفي) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(١٢) (وشرط) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

ومحل الوقف العَقَار<sup>(١)</sup>. وأجازاه في البقر، والعبيد الأَكَرَة<sup>(٢)</sup>، وآلة الحراثة<sup>(٣)</sup> تبعاً. وزاد<sup>(٤)</sup> ما تُعُورَف وقفُه كالمصاحف، والكتب، والقُدُور، والقُدُوم، والفأس، والجِنَازَة<sup>(٥)</sup>، كما<sup>(٦)</sup> في السلاح والكُرَاع<sup>(٧)</sup>، وبه يُفْتَى<sup>(٨)</sup>.

ويبدأ من غَلَّتِه بِعِمَارَتِه وإن لم يشرطها. فإن كان على غَنِيٍّ أو سكنى ولده، عَمَرَه من ماله. فإن امتنع أو كان فقيراً، أجره القاضي، وعَمَرَه بها، ثم رَدَّه إليه. ويُعاد نقضه في مَرَمَّتِه.

وإن استغنى عنه، حبس لوقت الحاجة.

وإن تعذرت<sup>(٩)</sup> إعادته، بيع وصُرف ثمنه في عِمَارَتِه.

ولا يقسم بين مستحقي الغلَّة<sup>(١٠)</sup>.

(١) (ومحل الوقف العَقَار) لا غير، عند أبي حَنِيفَةَ، لأنه المتأبد دون غيره. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(٢) الأَكَرَة: جمع أَكَّار، وهو الحَرَاث. / مُخْتَار الصَّحَاح، مادة (أكر) ص ٨.

(٣) ف: الحراسة.

(٤) (وزاد) مُحَمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٥.

(٥) الجِنَازَة: بالفتح والكسر، والكسر أفصح. وقال الأصمعي وابن الأعرابي: بالكسر: المَيِّت نفسه، وبالفتح: السَّرِير. ورُوي عن ثَعْلَب عكس هَذَا، فقال: بالكسر: السَّرِير، وبالفتح: المَيِّت نفسه. / الْمُصْبَاح الْمُنِير، مادة (جرت) ص ١١١.

(٦) سقط من ن: كما.

(٧) الكُرَاع: جَمَاعَة الخَيْل خاصة. / الْمُصْبَاح الْمُنِير، مادة (كرع) ص ٥٣١.

(٨) الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَة النِّيَّرة ج ٢ ص ٣٤. والنَّتْف للسُّعْدِيِّ ج ١ ص ٥٢٣. وتُحَفَّةُ الفُقَهَاء ج ٣ ص ٦٥٢.

(٩) ن: تعذر.

(١٠) ي: الغلة، والله أعلم.

### ● فصل في إجارته وشرط استبداله والزيادة والنقص والشهادة به

إن شرط لإجارته مدة لا يَزَادُ عليها، وإلَّا فالْمُخْتَارُ أن لا يَزِيدَ<sup>(١)</sup> في الدورِ على سنة، والأراضي على ثلاث، ولا تُؤَجَّرُ<sup>(٢)</sup> إلَّا بأجر المِثْلِ، ولا تُنْقَضُ<sup>(٣)</sup> إن زادت الأجرة في المدة بكثرة الرغبة، بخلاف غُلُوِّ السعر.

ولا يؤجره الموقوف عليه إلَّا بولاية أو نيابة.

ولا تنسخ بموته، وتضمن<sup>(٤)</sup> منافعُه بالغصب في الْمُخْتَارِ.

وأبطل شرط استبداله<sup>(٥)</sup>، ويُجِيزُهُ<sup>(٦)</sup>.

فإن شرط أرض قَرِيَّةً، أو أرضاً، أو داراً، تعين، وإلَّا جاز من جنس العقار.

وإن لم يشرطه<sup>(٧)</sup>، لا يملكه إلَّا القَاضِي العالم العامل إذا رآه مصلحةً.

ويجوز شرط الزيادة والنقص في الوظائف ومعاليمها.

وشرط تفضيل بعض الموقوف عليهم، أو تخصيصهم بالغلة في وقت دون وقت.

وينتهي بفعله مرةً، إلَّا إذا زاد<sup>(٨)</sup> مرةً بعد أخرى كلما أراد.

الغَلَّة: الدَّخْل من كِرَاءِ دارٍ أو رَيْعِ أرضٍ. جمعها: غَلَّات، وَغَلَال. / الْمُعْجَمُ الوَسِيط، مادة

(غل) ص ٧٠٨.

(١) ي: يَزَادُ.

(٢) س، غ، ف: يُؤَجَّرُ.

(٣) ي: يَنْقَضُ.

(٤) ف: وَيُضْمَنُ.

(٥) انظر: رسالة: تَحْرِيرُ الْمَقَالِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِبْدَالِ - رَسَائِلُ ابْنِ نُجَيْمِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ ص ١٦١.

(٦) (وأبطل) مُحَمَّدٌ (شرط استبداله) وهو قول أهل البَصْرَةِ (وَيُجِيزُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبَرْهَانُ

لِلطَّرِائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٦.

(٧) ف: يَشْرُطُ.

(٨) ي: أَرَادَ.



وتجوز<sup>(١)</sup> الشهادة بالتَّسَامُع<sup>(٢)</sup> لإثبات أصل الوقف في الأصح، لا لإثبات شرطه و<sup>(٣)</sup>جهته في الصَّحِيح.

وإن شهدا<sup>(٤)</sup> على إقراره بوقف نصيبه من أرض كذا، وهو ثُلُثُهَا، فوجد<sup>(٥)</sup> أكثر، كان جميعه وقفاً كالوصية، بخلاف البيع<sup>(٦)</sup>.

### فصل في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه

وَيَرَى<sup>(٧)</sup> جَعَلَ غَلَّتِهِ لِنَفْسِهِ<sup>(٨)</sup> أيام حياته جائزاً، وبه يُفْتَى<sup>(٩)</sup>، لا باطلاً.

وإذا وقف على ولده ونسله، يدخل فيه<sup>(١٠)</sup> قُرُوعه.

أو على عقبه، يختص بالولد وبولد الولد من الذكور.

ولو قال: على بَنِيّ، يدخل<sup>(١١)</sup> البنات في رِوَايَةٍ<sup>(١٢)</sup>.

(١) غ: ويجوز.

(٢) ي: بالتسامع الرجال.

(٣) ي: أو.

(٤) س: شهدوا.

(٥) ي: فوجده.

(٦) ي: البيع، والله أعلم.

(٧) (ويرى) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٦.

(٨) ي: (ويراه على نفسه) بدلاً من (ويرى جعل غلته لنفسه).

(٩) ي: نفتي.

(١٠) سقط من ي: فيه.

(١١) ي، ف: تدخل.

(١٢) (في رِوَايَةٍ) عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٦.

● أو: على بناتي، لا يدخل<sup>(١)</sup> البنون.

ولو قال: على بنِّي وله بنات، أو: على بناتي وله بنون، تكون<sup>(٢)</sup> الغلّة<sup>(٣)</sup> للمساكين.  
فإن حَدَثَ له ما ذُكِرَ، تعود إليه.

وإن قال: على وَلَدِي وَوَلَدَ وَلَدِي، اقتصر عليهما.

فإن ذكرَ بطناً ثالثاً، عَمَّ نسله كما في<sup>(٤)</sup> أولادي وأولاد أولادي.

ويدخل في القِسْمَةِ مَنْ وُلِدَ لأقل من ستة أشهر من حين طلوع الغلّة، لا<sup>(٥)</sup>  
لأكثر<sup>(٦)</sup>، إِلَّا إذا ولدت مُبَانَّتُهُ أو أُمُّ ولده الْمُعْتَقَةُ لأقل من سنتين، وتكون<sup>(٧)</sup> بينهم  
بالسَّوِيَّةِ إن<sup>(٨)</sup> لم يُرْتَبِ البُطُونُ.

وإن قال: للذكر مثل حظ الأنثيين، قسمت بينهم على ما شرط:

فإن كانوا<sup>(٩)</sup> ذكوراً فقط أو إناثاً، قسمت بينهم<sup>(١٠)</sup> بالسَّوِيَّةِ.

وإن قال: على ولدي ونسلي أبداً، وكلما مات واحد منهم كان نصيبه لنسله،

(١) ي: تدخل.

(٢) غ: يكون.

(٣) غ: النلة.

(٤) ف: كتب (في) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٥) ي: (و) بدلاً من (لا).

(٦) ي: لأكثر لا.

(٧) غ، ي: ويكون.

(٨) ف: وإن.

(٩) غ: كانوا.

(١٠) سقط من ي: على ما شرط: فإن كانوا ذكوراً فقط أو إناثاً، قسمت بينهم.

تقسم<sup>(١)</sup> على الموجود، والميت منهم<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: و<sup>(٣)</sup> كل من مات منهم عن غير نسل، كان نصيبه لمن فوقه، ولم يكن فوقه أحد<sup>(٤)</sup>، أو لم يقل في سهمه شيئاً، يكون راجعاً إلى أصل الغلّة، ولا يكون للمساكين ما دام نسله باقياً.

ولو وقف على:

أهل بيته أو<sup>(٥)</sup> آله أو جنسه، تكون<sup>(٦)</sup> لكل من مناسبه<sup>(٧)</sup> بآبائه<sup>(٨)</sup> إلى أقصى أب له في الإسلام.

أو: على قرابته، أو أرحامه، تكون<sup>(٩)</sup> لكل من يناسبه إلى أقصى أب في الإسلام<sup>(١٠)</sup> من قبل أبويه، خلا ولده لصلبه وأبويه<sup>(١١)</sup>.

(١) غ، ي: يقسم.

(٢) سقط من س، غ، ف: منهم.

ي: منهم، ثم يأخذ ولد الميت ما أصاب أباه أيضاً.

(٣) سقط من ف: و.

(٤) سقط من ف: أحد.

(٥) غ: أو على.

(٦) غ، ي: يكون.

(٧) س، غ، ي، ف: ينسب.

(٨) ف: بآبائه.

(٩) س، غ، ي، ف: يكون.

(١٠) ي: (له) بدلاً من (في الإسلام).

(١١) ف: أبويه.

وإن قَيْدَهُ<sup>(١)</sup> بفقرائهم، يعتبر الفقر وقت وجود الغَلَّة. فلو<sup>(٢)</sup> تأخر صرفها سنين لعارض، فافتقر الغَنِيُّ، واستغنى الفقير، شارك المفتقر<sup>(٣)</sup> وقت القِسْمَةِ الفقير وقت وجود الغَلَّة.

ولو قيده بصلحائهم، أو بالأقرب فالأقرب، أو<sup>(٤)</sup> فالأحوج، أو بمن جاوره منهم، أو سكن مِصْر، تقيّد<sup>(٥)</sup> الاستحقاق به<sup>(٦)</sup>.

---

(١) غ: قيد.

(٢) ف: ولو.

(٣) ي: الفقير.

(٤) ي: أو الأحوج.

(٥) ي: يقيد.

(٦) ي: به، والله أعلم.

## كِتَابُ الْوَكَاةِ

هي تفويض<sup>(١)</sup> الحرِّ المُكَلَّفِ أو المأذون التصرف إلى من يعقل العقد، ولو صبيّاً أو عبداً<sup>(٢)</sup> محجوراً عليه<sup>(٣)</sup> بكل ما يعقده بنفسه.  
وتوكيل مُسْلِمٍ ذِمِّيّاً بشراء خمر أو<sup>(٤)</sup> خنزيرٍ وبيعهما، ومُحْرَمٍ حلالاً ببيع صيده، مكروه عندنا<sup>(٥)</sup>، وأبطلاه<sup>(٦)</sup>، وهو الأظهر.

● وبالخصوصة في الحقوق، ورضا الخصم شرط عندنا<sup>(٧)</sup>، ونفياه، كما لو كان المُوَكَّلُ مريضاً أو مسافراً أو مُخَدَّرَةً، وبإيفائها واستيفائها، إلّا في حَدٍّ أو قَوْدٍ إن غاب المُوَكَّلُ<sup>(٨)</sup>.

والتوكيل بإثباتها جائز، ويُخَالِفُهُ بلا تردد<sup>(٩)</sup>.

(١) ي: تفويض التصرف من.

(٢) ي: عبداً أو.

(٣) سقط من ي: عليه.

(٤) ي: و.

(٥) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٧.

(٦) ف: وأبطلاها.

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٨.

(٨) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ٢٦٥. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٦٣٦. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٧ ص ٤٩٩. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ٣. والدرر المختار وحاشيته تكملة ردّ المحتار ج ٧ ص ٢٧٢. ودُرَرُ الحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٣ ص ٤٩٣، م ١٤٤٩.

(٩) (جائز) عند أبي حنيفة (ويُخَالِفُهُ) أبو يُوسُفَ (بلا تردد) يعني: زُوي عن مُحَمَّدٍ الجواز وعدمه، والأظهر أنه مع أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٨.

وقيل: الخلاف في الغيبة فقط.

وتتعلق<sup>(١)</sup> حقوق العقد بالوكيل<sup>(٢)</sup> فيما لا يحتاج أن يضيفه إلى موكله، كالبيع والإجارة والصلح<sup>(٣)</sup> عن إقراره<sup>(٤)</sup> إن لم يكن محجوراً، فيسلم المبيع، ويقبضه، ويقبض الثمن، ويرجع به عند الاستحقاق.

ويخاصم بالعيب، وبالموكل، فيما يحتاج أن يضيفه إليه، كالنكاح، والخلع، والصلح عن دم عمد أو إنكار<sup>(٥)</sup>، وكالعتق على مال، والكتابة، والهبة. ويبرأ المشتري بدفع الثمن إلى الموكل، وإن امتنع لا يجبر<sup>(٦)</sup>.

### باب الوكالة بالبيع والشراء

يصحّ بشراء ثوب هرّوي، أو فرس، أو بغل، وإن لم يُسمّ ثمنًا.

● وبشراء عبد، أو أمة، أو دار، إن سماه.

لا بشراء ثوب، أو دابة، أو رقيق، وإن سماه، إلا أن يفوض الأمر إلى رأيه<sup>(٧)</sup>.

ولا بالمباح كالاحتطاب والاستقاء.

ولا بالاستقراض، إلا أن يضيفه إلى موكله.

نسخة م  
لوحة  
٢٥٩

(١) غ، ف: ويتعلق.

(٢) ي: (بالتوكيل عندنا) بدلاً من (بالوكيل).

(٣) ف: كالصلح.

(٤) ي: إقرار.

(٥) س، غ، ف: (إنكار أو دم عمد) بدلاً من (دم عمد أو إنكار).

ن: (إنكار عن دم عمد) بدلاً من (دم عمد أو إنكار).

(٦) ي: يجبر، والله أعلم.

(٧) كنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٥٩.

ولا تبطل بالشروط الفاسدة.

ولا يَصَحُّ فيها شرط الخيار.

ولو دفع الثَّمَنُ من ماله، له حبس المَبِيعِ عندنا حتى يستوفيه. وما جعلناه به كالمغصوب، فيجعله<sup>(١)</sup> كالمرهون، وهما كالمَبِيعِ.

وإن هلك في يده قبل حبسه، لزم الأمر ثمنه، ويرده بالعيب ما دام في يده، لا بعد تَسْلِيمِهِ إلى الأمر إلا بإذنه.

وتعتبر مفارقة الوَكِيلِ في الصَّرْفِ والسَّلَمِ دون المُوَكَّلِ.

ولو وُكِّلَ بشيء بعينه، يكون للأمر وإن عناه لنفسه، إلا أن يشتريه بغير النقود، أو بخلاف<sup>(٢)</sup> ما سمى له من الثَّمَنِ، أو يشتريه غيره بأمره في غيبته<sup>(٣)</sup>.

ولو بغير عينه، يكون له، إلا أن ينويه للأمر أو يضيفه إلى ماله.

أو بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى به عشرين مما يباع منه عشرة بدرهم، فللموَكَّلِ النصف عندنا بحِصَّتِهِ<sup>(٤)</sup>، وألزمناه<sup>(٥)</sup> الكل به.

أو بشراء عَبدَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ولم يُسَمَّ ثَمَنًا، فاشترى له أحدهما، نفذ على المُوَكَّلِ<sup>(٦)</sup>.

(١) (كالمغصوب) في الحكم، كما جعله زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ (فيجعله) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٩.

(٢) سقط من س: أو بخلاف.

(٣) سقط من س، غ، ف: ما سمى له من الثَّمَنِ، أو يشتريه غيره بأمره في غيبته.

(٤) (بحِصَّتِهِ) من الدرهم عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٥٩.

(٥) س، غ: وألزمنا.

(٦) سقط من ي: له أحدهما، نفذ على المُوَكَّلِ.

أو سَمِي' أَلْفًا وَقِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ، فَاشْتَرَى' <sup>(١)</sup> أَحَدَهُمَا بِأَكْثَرِ مِنْ خَمْسِمِائَةٍ، فَهُوَ لِلْمَأْمُورِ <sup>(٢)</sup>،  
إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْآخَرَ بِمَا بَقِيَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ، ● وَقَالَا لِلْأَمْرِ: إِنْ زَادَ مَا يَتَغَابَنُ بِهِ، وَبَقِيَ مَا  
يَشْتَرِي بِهِ الْآخَرُ <sup>(٣)</sup>.

أو بِشَرَاءِ هَذَا الْعَبْدِ، أَوْ <sup>(٤)</sup> بَيْعِهِ بِأَلْفٍ، فَاشْتَرَى' أَوْ بَاعَ مَعَهُ آخَرَ بِأَلْفَيْنِ، وَقِيمَتُهُمَا  
سَوَاءٌ، فَهُوَ غَيْرُ نَافِذٍ عَلَى الْأَمْرِ <sup>(٥)</sup>.

أو بِشَرَاءِ عَبْدٍ <sup>(٦)</sup> بَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ، فَاشْتَرَى'، فَهُوَ لِلْمَأْمُورِ <sup>(٧)</sup>. وَقَالَا: هُوَ <sup>(٨)</sup> لِلْأَمْرِ  
كَالْمَعِينِ <sup>(٩)</sup>.

أَوْ بِأَلْفٍ <sup>(١٠)</sup>، فَجَاءَهُ بَعِيدٌ، وَقَالَ: أَخَذْتَهُ لَكَ بِهَا، فَقَالَ: بَلْ لِنَفْسِكَ. فَالْقَوْلُ  
لِلْأَمْرِ <sup>(١١)</sup>. وَقَالَا: لِلْمَأْمُورِ كَمَا فِي الْمَعِينِ.

وإن قال: بَلْ بَنَصْفِهَا، صُدِّقَ الْمَأْمُورُ إِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ مَدْفُوعَةً إِلَيْهِ، وَهُوَ يَسَاوِيهَا.

(١) سقط من ي: أو سَمِي' أَلْفًا وَقِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ، فَاشْتَرَى'.

(٢) (لِلْمَأْمُورِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٥٩.

(٣) سقط من ي: بِمَا بَقِيَ قَبْلَ الْخُصُومَةِ، وَقَالَا لِلْأَمْرِ: إِنْ زَادَ مَا يَتَغَابَنُ بِهِ، وَبَقِيَ مَا يَشْتَرِي بِهِ  
الْآخَرِ.

(٤) س: و.

(٥) (عَلَى الْأَمْرِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُمَا أَنْفَذَاهُ عَلَى الْمَوْكَلِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٦٠.

(٦) ي: عَبْدَيْنِ.

(٧) (لِلْمَأْمُورِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٦٠.

(٨) س، ن، ف: كَتَبَ (هُوَ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

سقط من غ: هُوَ.

(٩) سقط من ي: عَلَيْهِ، فَاشْتَرَى'، فَهُوَ لِلْمَأْمُورِ. وَقَالَا: هُوَ لِلْأَمْرِ كَالْمَعِينِ.

(١٠) سقط من ي: أَوْ بِأَلْفٍ.

(١١) (لِلْأَمْرِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٦٠.



وإن لم تكن مدفوعةً، تحالفاً.

أو بشراء هذا ولم يُسَمِّ ثمنًا، فاشتراه، ثم اختلفا فيه، تحالفاً وإن صدَّق البائع المأمور في الأظهر.

أو بشراء نفس الأمر من سيده بألفٍ، ودفعها إليه. فإن قال لسيده: اشتريته لنفسه، فباعه على هذا، عتق عليه. وإن قال: اشتريته، يكون العبد للمشتري، ويلزمه ثمنه، وردَّ الألف لسيده.

أو بشراء نفسه له من سيده. فإن قال: بعني نفسي لفلان، كان له. وإن لم يقل لفلان، عتق.

ولو قال: بعني هذا لفلان، فباعه، ثم أنكر توكيّله، أخذه فلان. وإن<sup>(١)</sup> صدقه لا، إلا أن يسلمه إليه.

وتوكيّله بشراء أمة يشمل العمياء<sup>(٢)</sup> كالعوراء، وخصاه بما يصلح للخدمة<sup>(٣)</sup>.

### فصل في الوكالة بالخصومة والقبض

وجعلنا الوكيل بالخصومة وكيلاً بالقبض، ويمنعه في رواية<sup>(٤)</sup>، وبها يُفتى<sup>(٥)</sup>.

(١) ف: فإن.

(٢) يشمل العمياء والشلاء ومقطوعة اليدين أو الرجلين عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٦٠.

(٣) ي: للخدمة، والله أعلم.

(٤) (ويمنعه) أبو يوسف منه (في رواية) كزفر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٦٠.

(٥) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ١١ ص ٢٠٦. والكتاب للقُدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٦٥٤. وبدايع الصنائع ج ٦ ص ٢٢. والهداية وشرحيها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ١٠٦. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ٢٧٨.

وللوكيل قبض الدين الخصومة، والمنع رواية<sup>(١)</sup>، وبها قالوا، كالوكيل قبض العين.

● ولو ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه، فصَدَقَهُ الْغَرِيمُ، أُمِرَ بدفعه إليه<sup>(٢)</sup>.

فإن حضر ولم يصدقه، دفعه إليه ثانياً، ورجع به على الوكيل لو باقياً. وإن هلك لا، إلا إذا<sup>(٣)</sup> ضمنه عند الدفع، أو لم يصدقه على الوكالة، ودفعه على ادعائه.

ولو أقر بالدين، وأنكر الوكالة، يُحْلَفُ على نفي العلم، كما هو الظاهر<sup>(٤)</sup>.

ولو أقر بها، وادعى أن رب الدين قبضه، دفعه إليه، واتبع رب المال وحلفه.

ويحكم<sup>(٥)</sup> بتأخير القضاء في رواية، وما حلفنا الوكيل<sup>(٦)</sup>.

ولو ادعى الوكالة بقبض الوديعة أو شرائها<sup>(٧)</sup>، لم يؤمر بدفعها إليه وإن صدقه عليها.

أو ادعى أن المودع مات وتركها ميراثاً له وحده، دفع إن صدقه.

أو أنه وكيل بالقبض، فبرهن ذو اليد أن الموكِّلَ باعه أو المرأة والأمة على الطلاق

(١) (الخصومة) والدعوى عند أبي حنيفة (والمنع رواية) عنه. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٢٦٠.

(٢) ن: إليهما.

(٣) غ: إذ.

(٤) (يُحْلَفُ) أبو يوسف (على نفي العلم، كما هو الظاهر) عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٢٦١.

(٥) (ويحكم) أبو يوسف. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٢٦١.

(٦) ن: الموكل.

(٧) غ: شرائها من المالك.

والإعتاق، وقف الأمر حتى يحضر.

وكذا الحكم لو وكل برد معيب، فادعى<sup>(١)</sup> رِضًا المشتري به، ورده بلا تردد<sup>(٢)</sup>.

وإقراره على موكله في مجلس الحكم نافذ عندنا<sup>(٣)</sup>، وما ألغيناه مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

ويرجع<sup>(٥)</sup> عن إلغائه<sup>(٦)</sup> إلى اعتباره مطلقاً.

● ولو وكل، واستثنى الإقرار والصلح وتعديل الشهود، صح. وقيل: يلغي<sup>(٧)</sup> الوكالة أو الاستثناء<sup>(٨)</sup>.

### فصل في تصرف الوكيل وعزله

الوكيل بالبيع والشراء والتزويج، لا يعقد مع من ترد شهادته له، عندنا<sup>(٩)</sup>، كماأذونه ومُكاتبه. وأجازاه بمثل القيمة.

(١) ي: فادعى البائع.

(٢) (ورده) مُحَمَّد في الحال من غير توقف على حضور الموكل وحلفه (بلا تردد) يعني: رُوي عن أبي يُوسُف التوقف كقول أبي حَنِيفَةَ... ورُوي عنه عدمه كقول مُحَمَّد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦١.

(٣) س: كتب (عندنا) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٤) سقط من ي: مطلقاً.

(مطلقاً) يعني: وألغاه زُفَر كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِك في مجلس الحكم وغيره، وهو القياس. /

البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦١.

(٥) (ويرجع) أبو يُوسُف. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦١.

(٦) سقط من ي: عن إلغائه.

(٧) (يلغي) أبو يُوسُف. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٨) ي: الاستثناء، والله أعلم.

(٩) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

وبيعه، وإجارته، وصلحه عن دم عمد، وتزويجه بما قل<sup>(١)</sup>، وبِعَرَضٍ، وبغير<sup>(٢)</sup> كُفء، جائز عندنا<sup>(٣)</sup>. وقيداه بالغبن اليسير، كالشراء، وبالنقد، والكُفء.

واستجاره أرضاً بِكَيْلِيٍّ أو وَزْنِيٍّ غير معين، جائز<sup>(٤)</sup>. وخصاه بالأثمان، أو بعض الخارج.

وتأجيله ثمن التجارة، جائز<sup>(٥)</sup> وإن طال، وقيداه بالمعارف.

ولو وكله:

بيع عبدٍ، فباع نصفه، فهو جائز عندنا<sup>(٦)</sup>. وقيداه ببيع بَاقِيهِ قبل الخصومة.

أو: بشرائه، فاشترى نصفه، ثم بقيته قبل الخصومة، جعلناه للآمر، لا للمأمور مطلقاً<sup>(٧)</sup>.

أو: ببيعه<sup>(٨)</sup> في السوق، أو بآلفٍ فباعه في البيت، أو بألفين، أجزأه.

ولا ينفرد أحد الوكيلين بالتصرف<sup>(٩)</sup> إلا في طلاق، وإعتاق بلا مال<sup>(١٠)</sup>، ورد

(١) ي: قل وكثر.

(٢) ف: بغير.

(٣) عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٤) (جائز) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٥) (جائز) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٦) عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٧) (مطلقاً) كما قال زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٨) غ: بيبه.

(٩) ي: (واحد منها التصرف) بدلاً من (أحد الوكيلين بالتصرف).

(١٠) ي: (بمال) بدلاً من (بلا مال).

وَذِيْعَةً، وَقَضَاءَ دَيْنٍ. وَأَجْزَنَا الْإِنْفِرَاد بِالْخُصُومَةِ<sup>(١)</sup>.

ولا يُوَكَّل إِلَّا بِإِذْنٍ، ● أو باعمل برأيك.

فإن وكل بدونه، وعقد الثاني بحضرة الأول، أجزناه<sup>(٢)</sup>، كما لو أجاز ما عقده في غيبته.

ولو رُدَّ عليه الْمَبِيعُ بَعِيٍّ يحدث مثله بَيِّنَةٌ أو نُكُؤْلٍ، رَدَّهُ عَلَى الْمُوَكَّل. وبإقرار لا.

أو بما لا يحدث مثله بإقرار يلزم الوكيل<sup>(٣)</sup>، ولزومه الْمُوَكَّل رِوَايَةٌ.

ولو أخذ رهناً بِالثَّمَنِ<sup>(٤)</sup> فضاغ، أو كَفِيلًا فَتَوَيَّ<sup>(٥)</sup> عليه، لم يضمن.

وتبطل بعزله إن لم يتعلق بها حق الغير.

وبافتراق الشَّرِيكَيْنِ، وَعَجَزَ موكله لو مُكَاتَبًا، وحجره لو مأذونًا، وبتصرفه<sup>(٦)</sup> بنفسه، وبموت أحدهما، وجنونه مُطَبِّقًا وَقُدِّرَ بشهرٍ، ورجع<sup>(٧)</sup> إلى سنة، لا إلى أكثرها،

(١) (بالخصوصية) ولم يُجْزُهُ زُفَر. / الْبُرْهَان لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٢.

(٢) (أجزناه) استحسانًا، ولم يُجْزُهُ زُفَر. / الْبُرْهَان لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٣.

(٣) ف: كتب (الوكيل) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٤) ي: (بالثمن رهناً) بدلاً من (رهناً بالثمن).

(٥) التَّوَيَّ: وَزَانَ الْحَصَى، وَقَدْ يُمَدُّ، الْهَلَاكُ. / الْمِصْبَاحُ الْمُتَنَبِّه، مادة (التوى) ص ٧٩.

وَتَوَيَّ الْمَالُ: هَلَكَ وَذَهَبَ. / الْمُعْرَبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (توي) ص ٤١.

وبابه صَدِي. / مُخْتَارُ الصَّحَاح، مادة (توى) ص ٣٣.

وَمُضَارِعُهُ يَصْدِي. / الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ، مادة (صدي) ص ٧٢٩.

(٦) ي: وتصرفه.

(٧) (ورجع) مُحَمَّد. / الْبُرْهَان لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٣.

أو أكثر يوم وليلة<sup>(١)</sup>.

وَعِلْمُهُ بِالْقَصْدِي<sup>(٢)</sup> شرط عندنا، وهو بإخبار اثنين أو واحد عدل<sup>(٣)</sup>، واكتفيا  
بواحد مطلقاً كالرَّسُولِ.

وينعزل مَنْ قِيلَ لَهُ: مَتَى عَزَلْتُكَ، أو كَلِمَا عَرَكَتُكَ<sup>(٤)</sup> فَأَنْتَ وَكِيلِي، بِعَزَلَتِكَ ثُمَّ  
عَزَلْتُكَ، وَبَرَجَعْتُ عَنِ الْمُعَلَّقَةِ، وَعَزَلْتُكَ عَنِ الْمُنَجَّزَةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) (لا إلى أكثرها) أي: أكثر السنة، كما رُوِيَ عن أَبِي يُوسُفَ، إقامة للأكثر مقام الكل (أو أكثر يوم وليلة) وهو رواية أخرى عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٣.

(٢) (وَعِلْمُهُ) أي: الْوَكِيلُ (با) لعزل (لقصدي). / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٣.

(٣) (أو واحد عدل) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٣.

(٤) س، غ، ي، ف: (عزلتك) بدلاً من (عركتك).

(٥) ي: المنجزة، والله أعلم.

## ● كِتَابُ الْكَفَالَةِ

هي ضم ذمّة إلى ذمّة في المُطالَبَة، لا الدّين في الأصح.

وتصحّ بالنفس وإن تعددت، بتكفّلتُ<sup>(١)</sup> بنفسه، وبما يعبر به عن البدن كالوجه والروح، وبجزء شائع، وبضمّنته، وبهو عليّ أو إليّ، أو أنا به زعيم أو قبيل<sup>(٢)</sup>.  
لا بأنا ضامن لمعرفته.

فإن شرط تسليمه في وقت معين، وطلبه فيه، أحضره، وإلاّ حبس.  
فإن غاب، وعلم مكانه، أمهل مدة ذهابه وإيابه. فإذا مضت ولم يحضره، حبس.  
وإن لم يعلم، لا يطالب به.

فإن سلّمه في مكان يقدر على محاكمته، برئ. وإن عيّن مجلس الحكم، فسلمه في

(١) ن: بتكلفت.

ف: وبتكلفت.

(٢) سقط من ي: أو قبيل.

انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٦٥٧. والنّنف للسّغديّ ج ٢ ص ٧٥٧. والمبسوط للسرخسيّ ج ٢ ص ٢٣٧٤ وص ٢٣٨٣. ورؤضة القضاة ج ١ ص ٤٥٠. وتُحفّة الفقهاء ج ٣ ص ٣٩٨. وبدائع الصّنائع ج ٦ ص ٤. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٧ ص ١٦٣. والاختيار ج ٢ ص ٤٠١. وكنز الدّقائِق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ١٤٦. وكنز الدّقائِق وشرحه البحر الرائق ج ٦ ص ٢٢١. ودُرر الحُكّام لعلّليّ حيدر ج ١ ص ٧٢٤، م ٦١٢.

السوق، حكمنا ببراءته، ولا يُفْتَى به<sup>(١)</sup>. وكذا تَسْلِيمُهُ فِي مِصْرٍ آخِرٍ<sup>(٢)</sup>. ونفياها، كالبرية والسواد.

وتبطل بموت المطلوب والكفيل، لا الطَّالِب<sup>(٣)</sup>.  
وَيَبْرَأُ:

بدفعه إليه وإن لم يقل: إذا دفعته إليك فأنا بريء.  
وَبَتَسْلِيمٍ وَكِيلُهُ أَوْ<sup>(٤)</sup> رَسُولُهُ.

وَبَتَسْلِيمٍ الْمَطْلُوبُ نَفْسَهُ عَنِ الْكِفَالَةِ<sup>(٥)</sup>.

فإن قال: إن لم أوف<sup>(٦)</sup> به غداً، فأنا ضامن للألف التي عليه. فلم<sup>(٧)</sup> يواف به،  
يضمنها عندنا، ولا يبرأ من الأولي.

وهي بالنفس، لإثبات القصاص وَحَدَّ الْقَذْفِ جَبْرًا، باطلة عندنا<sup>(٨)</sup> كَبَاقِيِ الْحُدُودِ،  
وعين الحد والقصاص.

وألزما بها كما في الجراحة والقتل خطأ.

(١) (لا يفتى به) وحكم زُفِرَ بعدمها، وبه يفتى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٤.

(٢) (في مِصْرٍ آخِرٍ) يوجب البراءة عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٤.

(٣) ي: المطالب.

(٤) س: و.

(٥) ي: (وبتسليم المطلوب نفسه عن الكفالة. وتسليم وكيله أو رسوله) بدلاً من (وبتسليم  
وكيله أو رسوله. وبتسليم المطلوب نفسه عن الكفالة).

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٩٧.

(٦) ف: أوف.

(٧) غ: (فإن لم) بدلاً من (فلم).

(٨) (باطلة عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٤.



وبالمال<sup>(١)</sup> ولو<sup>(٢)</sup> مجهولاً إذا كان ديناً صَحِيحاً، كَتَكَفَّلْتُ<sup>(٣)</sup> عنه بألفٍ، وبما لك عليه، وبما يدركك في هذا البيع، وبالخراج الموظف، والنوائب الحقة. وقيل: مطلقاً.

● وَيُطَالَبُ الْكَفِيلُ أَوْ الْمَدْيُونُ أَوْ كِلَيْهِمَا، إِلَّا إِذَا شَرَطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ، فَحِينَئِذٍ<sup>(٤)</sup> تكون<sup>(٥)</sup> حوالة، كما تكون<sup>(٦)</sup> الحوالة بشرط أن لا يبرأ الْمُحِيلُ كِفَالَةً.

وَيَصَحُّ تَعْلِيلُهَا بِشَرَطِ مَلَائِمٍ، كَشَرَطِ وَجُوبِ الْحَقِّ كَأَنِ اسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ، أَوْ مَا بَاعَتْهُ فَلَاناً، أَوْ مَا ذَابَ لَكَ عَلَيْهِ، أَوْ مَا غَضِبَكَ فَعَلَيْ، أَوْ إِمَّا كَانَ اسْتِيفَائُهُ، أَوْ تَعَذُّرُهُ، كَإِذَا قَدِمَ الْمَدْيُونُ أَوْ غَابَ عَنِ الْبَلَدِ فَعَلَيْ، لَا بِمَجْرَدِ الشَّرْطِ، كَإِنْ هَبَّتِ الرِّيحُ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ.

وَكَذَا إِنْ جُعِلَ أَحَدُهُمَا آجِلاً، وَيَجِبُ الْمَالُ<sup>(٧)</sup> حَالاً.

وَيَصَحُّ تَأْجِيلُهَا إِلَى الْحَصَادِ، وَالذِّيَّاسِ، وَقُدُومِ الْحَاجِّ.

وَصُدِّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ أَقَرَّ بِهَا مُؤَجَّلَةً<sup>(٨)</sup>.

وَتَصَحَّ<sup>(٩)</sup> بِالْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ بِنَفْسِهَا، كَالْمَغْصُوبِ، وَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ، وَالْمَبِيعِ فَاسِداً.

(١) الكفالة بالمال في: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ٢٤٠٦.

(٢) ن: لو.

(٣) س: كتفلت.

(٤) س: فح.

(٥) غ: يكون.

(٦) غ: يكون.

(٧) ف: (والمال يجب) بدلاً من (ويجب المال).

(٨) سقط من ي: وَيَصَحُّ تَأْجِيلُهَا إِلَى الْحَصَادِ، وَالذِّيَّاسِ، وَقُدُومِ الْحَاجِّ. وَصُدِّقَ بِيَمِينِهِ إِنْ أَقَرَّ بِهَا مُؤَجَّلَةً.

(٩) غ: ويصح.

لا<sup>(١)</sup> بالمضمونة بغيرها، كالمبيع، والمرهون. ولا بالأمانات، كالودائع، ومال المُضَارَبَةِ. ولا بحصة شريكه فيما باعاه<sup>(٢)</sup> صفقة. ولا بثمر ما تَوَكَّلَ ببيعه. ولا بحمل دابة معينة مستأجرة. ولا بمال كتابة. ولا<sup>(٣)</sup> تعليق البراءة منها، بشرط في رواية. ولو تكفل بما لزيد على عمرو، فبرهن على ألف، لزمته<sup>(٤)</sup>، وإلا صدق فيما أقر بحلفه.

ولا ينفذ قول الأصيل عليه.

ولا يُطالبه إلا إذا كانت بأمره، وأُدي عنه. فإن لُوْزِمَ، لازمه حتى يخلصه. وإن دفعه<sup>(٥)</sup> إليه قبل دفعه للطالب، لا يستردّه<sup>(٦)</sup> منه، ويكون له ما ربح منه<sup>(٧)</sup>. ويتبع الأصيل في البراءة والتأجيل، ولا ينعكس، إلا إذا صالح الطالب عن ألف بنصفها.

ولو صالحه بخلاف جنسها، رَجَعَ بها، لا<sup>(٨)</sup> بما أَدَّى.

ولو كفل مأذون عن سيده بأمره أو بالعكس، وأديا بعد العتق، نفينا الرجوع<sup>(٩)</sup>،

(١) سقط من ي: لا.

(٢) س، ي: باعه.

(٣) ي: ولا تصح.

(٤) ف: لزمه.

(٥) ي: دفع.

(٦) ف: يسترد.

(٧) ي: (به) بدلاً من (منه).

(٨) غ: إلا.

(٩) (نفينا الرجوع) وأثبتته زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٥.

● وأجزأه لمن أنكر الكفالة إذا برهن عليه، ودفع<sup>(١)</sup>.

وَيُجِزُّهَا<sup>(٢)</sup> فِي غِيْبَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ، أَوْ يَوْقِفُهَا عَلَى قَبُولِهِ، وَشَرْطًا قَبُولُهُ فِي الْمَجْلِسِ، إِلَّا إِذَا قَالَ الْمَرِيضُ لَوَارِثِهِ: تَكْفُلْ بِهَا عَلَيَّ، فَفَعَلَ فِي غِيْبَةِ الْغَرِيمِ.

وَهِيَ عَنْ مَيِّتٍ مَفْلَسٍ، بَاطِلَةٌ عِنْدَنَا<sup>(٣)</sup>، وَأَجَازَاهَا.

وَإِنْ مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ حُلُولِ الدَّيْنِ عَلَى الْأَصِيلِ، وَأَدَّى وَارِثُهُ مِنْ تَرْكَتِهِ، مَنْعَاهُ مِنَ الرَّجُوعِ فِي الْحَالِ.

وَيَحْكُمُ<sup>(٤)</sup> بِيْطْلَانِ إِبْرَاءَ رَبِّ الدَّيْنِ الْمَيِّتِ بَرْدَ وَارِثِهِ، وَخَالَفَهُ<sup>(٥)</sup>.

وَبَرَجُوعِ غَيْرِ خَلِيطٍ قِيلَ لَهُ: اقْضِ فُلَانًا أَلْفًا، وَإِنْ لَمْ يَقْلَعْ عَنِي.

وَلَوْ أَمَرَ كَفِيلُهُ أَنْ يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ ثَوْبًا، فَفَعَلَ، يَكُونُ لِلْكَفِيلِ، وَالرَّيْحَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ كَفَلَ عَنْ رَجُلٍ بِمَا ذَابَ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَا قَضَى لَهُ عَلَيْهِ، وَغَابَ الْأَصِيلُ، فَبَرَهَنَ

الْمُدْعَى عَلَى الْكَفِيلِ أَنْ لَهُ عَلَى الْأَصِيلِ أَلْفًا، لَمْ يَقْبَلْ<sup>(٦)</sup>.

وَإِنْ بَرَهَنَ أَنْ لَهُ عَلَى<sup>(٧)</sup> زَيْدٍ أَلْفًا، وَأَنْ هَذَا كَفِيلُهُ بِأَمْرِهِ، قَضَى بِهَا عَلَيْهِمَا. وَلَوْ بَلََا

أَمْرٍ، قَضَى عَلَى الْكَفِيلِ فَقَطْ.

(١) (ودفع) المال بحكم القاضي، ونفاه زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٦.

(٢) (وَيُجِزُّهَا) أي: أَبُو يُوسُفُ الْكِفَالَةِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٦.

(٣) (عندنا) أي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٦.

(٤) (ويحكم) أَبُو يُوسُفُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٦.

(٥) (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٦.

(٦) غ: يقبل.

(٧) ي: (عند) بدلًا من (على).

● وضمان الخلاص باطل<sup>(١)</sup>، واعتبراه كضمان الدَّرك، ولا يؤخذ ضامن الدَّرك إذا استحق المبيع حتى يُقضى للمشتري على البائع بالثَّمَن، بخلاف القَضَاء بحرية المبيع<sup>(٢)</sup>.

### باب كفالة الرجلين والعبدَيْن وغير ذلك

إذا كان دين على اثنين، وكفل كُلُّ عن صاحبه، لم يَرَجِع أحدهما على شريكه بها أدى<sup>(٣)</sup>، إِلَّا فيما زاد على حصَّته.

وإن كفلا عن رجل، وكفل كُلُّ عن<sup>(٤)</sup> صاحبه، رجع كُلُّ على رفيقه بنصف ما أدى<sup>(٥)</sup>.

وإن أبرأ أحدهما، طَالِب الآخر ب كله.

ولو كاتب عبديه بعقد واحد، وكفل كُلُّ عن صاحبه، رجع المؤدي على رفيقه بنصف ما أدى.

وإن حرَّر أحدهما، أخذ حصَّة الآخر من أيهما شاء<sup>(٦)</sup>. فإن أخذها من المعتق، رجع بها على رفيقه.

(١) (باطل) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٢٦٧.

(٢) ي: المبيع، والله أعلم.

(٣) سقط من ن: بها أدى.

(٤) سقط من ي: عن.

(٥) انظر: الهداية وشرحيها فَتْح الْقَدِير والعناية ج ٧ ص ٢٢٧. وَكَتَز الدَّقَائِق وشرحه تَبَيَّن الْحَقَائِق ج ٤ ص ١٦٧. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُر وشرحيه مَجْمَع الْأَنْهَر والدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ١٤٣.

(٦) ي: (ماهما) بدلًا من (أيهما شاء).

ولو ادعى<sup>(١)</sup> رَقَبَةً عَبْدٍ، فَكَفَلَ بِهِ رَجُلٌ، وَمَاتَ الْعَبْدُ، فَبَرَهَنَ<sup>(٢)</sup> الْمُدْعَى<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَهُ،  
ضَمَنَ قِيَمَتَهُ.

وإن ادعى عليه، فَكَفَلَ بِنَفْسِهِ رَجُلٌ، فَمَاتَ الْعَبْدُ، بَرِيَ الْكَفِيلُ.  
ولو كفَّلَ عَنْهُ بِهَا<sup>(٤)</sup> يُوْخِذُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ، يَكُونُ حَالًا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّهِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ي: ادعى على.

(٢) ي: وبرهن.

(٣) ي: المدعى له.

(٤) س: (لا) بدلًا من (بها).

(٥) م: كتب في آخر الباب (يتلوه الحوالة).

غ: يسم.

ي: يسمه، والله أعلم.



● كِتَابُ الْحَوَالَةِ

نسخة م  
لوحة  
٢٦٨

هي نقل الدَّيْنِ من ذِمَّةِ إِلَى ذِمَّةٍ.

فَتَصِحَّ <sup>(١)</sup> بِالَّذِينَ لَا الْعَيْنَ، بِرِضَا الْمُحْتَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ، لَا الْمُحِيلَ، عَلَى الْمُخْتَارِ.

وإذا تمت، أبرأنا المُحِيلَ. فلو مات، لا يستوفي المُحْتَالُ من تركته، ولكن يأخذ كفيلاً من ورثته، أو غرمائه مخافة التَّوَيُّ.

وَيُلْغِي <sup>(٢)</sup> إِبْرَاءَ الْمُحْتَالِ الْمُحِيلَ، وَأَجَازَهُ <sup>(٣)</sup>.

ولا يرجع المُحْتَالُ عَلَى الْمُحِيلِ إِلَّا بِالتَّوَيُّ، بَأَنْ يَجْعَدَ الْحَوَالَةَ، وَيَحْلِفَ، وَلَا بَيِّنَةً لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتَ مُفْلِساً <sup>(٤)</sup>.

والحكم بإفلاسه حياً، لغو <sup>(٥)</sup>.

(١) غ: فيصح.

(٢) (وَيُلْغِي) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٨.

(٣) (وَأَجَازَهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٨.

(٤) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ٢٢٢. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٦٦٨. والنَّتَفُ لِلشُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٥٤. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٤٦٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٦ ص ١٦. وَالْهَدَايَةُ وشرحيها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٢٤٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٧١. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ٢ ص ٥، م ٦٧٣.

(٥) (لغو) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٨.

ولو مات المُحِيلُ مديوناً قبل قبض المُحْتَالِ<sup>(١)</sup> الدَّيْنِ، قسمناه بين الغرماء،  
 وحكمنا ببقائها لو أحال على<sup>(٢)</sup> المشتري بضمن مَبِيعٍ، ثم رده بعيبٍ.  
 ولو طَالَبَ الْمُحَالَ عليه المُحِيلُ بما أحال، فقال: إنما أحلتُ بدينٍ لي عليك. أو  
 المُحِيلُ المُحْتَالَ بما أحاله به، فقال: إنما أحلتني بدينٍ لي عليك. لم يُقْبَلْ.

---

(١) ي: المحيل.

(٢) سقط من ي: على.



## كِتَاب الرِّهْن

هو حبس شيءٍ بحقٍّ يمكن استيفاؤه منه كالدين.

وينعقد بإيجاب وقبول.

ويتم بقبضه محوزاً، مُفَرَّغاً، مُمَيَّزاً<sup>(١)</sup>.

● وتكفي التخلية في ظاهر الرواية، وقيل: لا يثبت<sup>(٢)</sup> في المنقول إلا بالنقل<sup>(٣)</sup>.

وشرطوا للزومه القبض<sup>(٤)</sup>.

ولا نجعله أمانة مطلقاً، ولا خصوها فيما لا يغيب منه<sup>(٥)</sup> كحيوان وعقار<sup>(٦)</sup>،

(١) انظر: مُختَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ١٤٧. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٥١٥. والتنف للسعدي ج ٢ ص ٦٠٤. وروضة القضاة ج ١ ص ٤١٨. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٥٠. وبدائع الصنائع ج ٦ ص ١٣٥. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ١٣٦. والاختيار ج ٢ ص ١٥٢. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٦ ص ٦٢. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ٤٧٤. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنْتَقَى ج ٢ ص ٥٨٤. ودُرَرُ الْحُكَّامِ لِإِلْيَاسِ بْنِ حَنْدَرٍ ج ٢ ص ٦٥، ٧٠١.

(٢) (لا يثبت) أي: أبو يوسف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِزِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٦٩.

(٣) انظر: مَجْمَعُ الصَّمَانَاتِ ج ١ ص ٢٤٣.

(٤) سقط من ن: مه القبض.

ف: القبض ولم يجعلوه لازماً به بدون القبض.

(٥) سقط من ي: منه.

(٦) ي: وكعقار.

فجعلناه مضموناً بالأقل من قيمته، ومن الدَّيْنِ لا بتمامها.

فإن هلك وقيمته مثل دَيْنِهِ أو أكثر، صار مستوفياً بقدره. ولو أقل، رجع الْمُرْتَهَنُ بفضل دَيْنِهِ.

ونعدي حكمه إلى ما تولد منه، ولم يخصوا<sup>(١)</sup> الثَّار والألبان. فإن هلك الزِّيَادَةُ وحدها، هلك مجاناً. وإن بقيت وهلك الأصل، افْتَكَّهَا بِحَصَّتِهَا، فيقسم الدَّيْنُ على قيمته يوم القبض، وقيمتها<sup>(٢)</sup> يوم فَكَّهَا، وتسقط حِصَّةُ الأصل.

ولو ارتهن على شطر دَيْنِهِ ثوباً، ثم جعلاه ب كله، لا يَصِحَّ<sup>(٣)</sup> عندنا، ويجيزه<sup>(٤)</sup>، ● كما أجزنا الزِّيَادَةَ في رهن الدَّيْنِ<sup>(٥)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٧٠

ونمنع تصرف الرَّاهِنِ فيه ولو بلا ضررٍ إلا بإذنٍ كالمُرْتَهَنِ.

ولو أكل نماءه بإذنٍ، لم يسقط شيء من دَيْنِهِ، ويرجع بِحَصَّتِهِ إن هلك الأصل.

ولو قال للبائع<sup>(٦)</sup>: أمسك هذا الثوب حتى أوفيك الثَّمنَ، يكون رهناً عندنا، كأمسكه بدينك أو بمالك، وما جعلناه أمانةً، وقيل: يجعله<sup>(٧)</sup>.

وَيُطَالِبُ الرَّاهِنَ بِدَيْنِهِ، ويحبسه به، ويؤمر بإحضار رهنٍ لا مُؤَنَةَ لَحْمِهِ، والرَّاهِنُ

(١) ي: (يخرجوا) بدلاً من (يخصوا).

(٢) ن، ف: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٣) ي: (يجوز) بدلاً من (يصح).

(٤) (ويجيزه) أبو يوسف. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٢٦٩.

(٥) ي: (الرهن) بدلاً من (رهن الدين).

(٦) سقط من ي: للبائع.

(٧) (وما جعلناه) أي: الثوب (أمانةً) كما جعله زُفر والشَّافِعِيُّ ومالك (وقيل: يجعله) أبو يوسف

أمانة. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٢٧٠.

بأداء الدَّيْن أَوْلاً<sup>(١)</sup>.

ولا يلزمه التَّمَكُّين من بيع الرَّهْن للإيفاء من ثمنه.

ويحفظه بما يحفظ به ماله، فإن حفظه بغيره، أو أودعه وتلف، ضمن قيمته<sup>(٢)</sup>، كتعديه<sup>(٣)</sup> بلبس الطَّيْلَسَانِ، وجعل الخَاتَمِ في خِنْصَرِهِ.

وتلزم<sup>(٤)</sup> المُرْتَهَنَ أَجْرَةُ الحَافِظ، وكذا بيت الحفظ في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ<sup>(٥)</sup>.

والرَّاهِن نفقته، وأجرة راعيه، والخَرَاج، وتجهيزه، ودفنه<sup>(٦)</sup>.

وينقسم فِدَاءُ الجَنَايَةِ، والدَّوَاءُ<sup>(٧)</sup>، وجُعِلَ الإِبَاق، على المضمون والأمانة<sup>(٨)</sup>.

### باب ما يجوز رَهْنُهُ والارتهان به وما لا يجوز

لَا يَصَحَّ رَهْنٌ مُدَبَّرٌ، وَمُكَاتَبٌ، وَأُمٌّ وَلَدٌ، وَأَرْضٌ وَشَجَرٌ بَدُونِ مَا فِيهِمَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ

(١) ي: أولى.

انظر: الهداية وشرحيها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ١٤٦.

(٢) س، ف: قيمتها.

(٣) س: لتعديه.

(٤) ن، ي: ويلزم.

(٥) (في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ) لَأَنَّ الحَفْظَ عَلَى المُرْتَهَنِ، وَلَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي مَنْزِلِهِ، فَتَكُونُ مُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا لِأَنَّهُ فِي الحَفْظِ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهِ إِضْجَارَ الرَّاهِنِ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ كَرِيَّ المَأْوَى عَلَى الرَّاهِنِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النِّفْقَةِ لِكَوْنِهِ سَعِيًّا فِي تَبْقِيَّتِهِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٧٠.

(٦) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الحَقَائِقِ ج ٦ ص ٦٨.

(٧) س، غ، ف: وِثْمَنُ الدَّوَاءِ.

(٨) ي: والأمانة، والله أعلم.

ثمر، وبالعكس، ولا مُشَاع عندنا<sup>(١)</sup>.

● ويفسده الطارئ في الصَّحِيح.

ولا بالأمانات، والدَّرَك<sup>(٢)</sup>، والمَبِيع، والعَبْد الجاني، والمديون.

ولا بالكفالة بالنفس، ولا بالقصاص فيها وفيها دونها، ولا بالشفعة.

وإنما يصحّ بدين ولو موعوداً<sup>(٣)</sup>.

ونلحق به الأعيان المضمونة بنفسها.

(١) في التَّنْف للسُّغْدِي ج ٢ ص ٦٠٥: لا يجوز في الرهن تسعة أشياء:

الرهن لا يُبَاعُ.

ولا يُوهَبُ.

ولا يُتَصَدَّقُ به.

ولا يُرَهَّنُ.

ولا يُودَعُ.

ولا يُعَارُ.

ولا يُؤَجَرُ.

ولا يُسْتَعْمَلُ.

ولا يُنْتَفَعُ به بوجه من الوجوه.

وانظر: تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٥٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ٦٨.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ في: رُؤُوسُ الْمَسَائِلِ ص ٣٠١: رهن المُشَاعِ عندنا لا يجوز، وعند الشَّافِعِيِّ يجوز.

وقال الغَزَنَوِيُّ في: الْغُرَّةُ الْمُنِيفَةُ ص ٧٧: لا يجوز رهن المُشَاعِ عند أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ، وعند الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يجوز.

(٢) ف: وبالدرك.

(٣) ي: مودوعاً.

وأجزأه برأس مال السِّلَم، وبذل الصَّرْف، والمُسْلَم فيه. فإن هلك في المجلس، صار مستوفياً. وإن افترقا قبل هلاكه<sup>(١)</sup> وهو برأس<sup>(٢)</sup> المال أو ثمن الصَّرْف، بَطْلاً.

ويبقى الرِّهْن بالمُسْلَم فيه بعد الفسخ رهناً برأس المال.

وإن هلك، يَهْلِكُ بالمُسْلَم فيه<sup>(٣)</sup>.

وَيَصِحَّ رَهْنُ الْحَجَرَيْنِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَكِيلِ، وَالْمُوزُونِ. فإن رهنه بجنسها، هلك بمثلها من الدين<sup>(٥)</sup>.

والجودة ساقطة<sup>(٦)</sup>، فلو رهن قلب فضة، وزنه عشرة، وقيمه ثمانية، بعشرة، فهلك، فهو بها<sup>(٧)</sup>، وضمنا المُرْتَهِنِ قيمته ذهباً، وجعلها<sup>(٨)</sup> رهناً مكانه.

ولو انكسر وقيمه عشرة، فانتقصت<sup>(٩)</sup>، فكَّه بدينه إن شاء، وإلا حكم<sup>(١٠)</sup> بجعله

به. ● وهما بتضمن قيمته رهناً مكانه، ويملك المكسور.

(١) ي: (على هلاك) بدلاً من (قبل هلاكه).

(٢) ي: رأس.

(٣) سقط من ي: وإن هلك، يهلك بالمسلم فيه.

(٤) الْحَجَرَانِ: الذَّهَبُ وَالْفُضَّةُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧١.

(٥) انظر: الاختيار ج ٢ ص ١٦٣. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٧٤.

(٦) (والجودة ساقطة) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧١.

(٧) (فهو بها) أي: بالعشرة عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧١.

(٨) ي: (ويكون) بدلاً من (وجعلها).

(٩) سقط من س: وقيمه عشرة، فانتقصت.

(١٠) (حكم) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧١.

وإن كانت <sup>(١)</sup> اثْنِي عَشَرَ <sup>(٢)</sup>، وانتقص سُدُسًا، فعليه قيمته ذهبًا، ويكون <sup>(٣)</sup> رَهْنًا. ويضمنه <sup>(٤)</sup> خمسة أَسَدَاسِ قيمته، وتكون رَهْنًا مع سُدُسِهِ.

وألزمه <sup>(٥)</sup> بفكه إن لم يزد على السُّدُسِ. وإن زاد، خَيْرُهُ <sup>(٦)</sup> بين جعله بالذَّيْنِ وفكَّهُ به.

ولو باع أرضاً على أن يرهنه المشتري <sup>(٧)</sup> شيئاً بعينه، جاز.

فإن امتنع، نفينا لزوم دفعه، فيترك الرَّهْنُ أو يفسخ البيع، إلا أن يدفع المشتري الثَّمَنَ حالاً، أو قيمة الرَّهْنِ رَهْنًا.

ولو رَهَنَ عَبْدَيْنِ بِأَلْفٍ <sup>(٨)</sup>، لا يأخذ أحدهما بقضاء حصَّته.

وكذا لو سمى لكل قِسْطًا على ما في الأصل لا <sup>(٩)</sup> الزِّيَادَاتِ.

وصح رَهْنُ عَيْنٍ عند رجلين.

(١) ي: كان.

(٢) س، غ: (اثني عشرة) بدلاً من (اثني عشر).

(٣) س: وتكون.

(٤) ي: ويضمن.

(ويضمنه) أبو يُوُسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٢.

(٥) (وألزمه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٢.

(٦) ي: خيره بالثمن.

(خَيْرُهُ) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٢.

(٧) سقط من ي: بين جعله بالذَّيْنِ وفكَّهُ به. ولو باع أرضاً على أن يرهنه المشتري.

(٨) ن: بالألف.

(٩) ي: إلا.

● فإذا قضى دين أحدهما، تبقى<sup>(١)</sup> رهناً عند الآخر.

وإن هلك<sup>(٢)</sup>، ضمن كل حصّة<sup>(٣)</sup> دينه.

ولو برهن كل منهما<sup>(٤)</sup> على ارتهاها، وهي في يدهما، والراهن ميت، تكون<sup>(٥)</sup> رهناً بينهما. وينفيه<sup>(٦)</sup>، كما لو برهن كل على ارتهاها وقبضها من منكر.

أو برهن على أنه وفلاناً ارتها هذا، وكذبهُ فلان، وجحد المدعى عليه، يحكم برده إليه. وأبقاه<sup>(٧)</sup> في يد المدعي مع عدلٍ إلى استيفاء حصّته.

ولو ارتها عيناً بدين، صدقهما الراهن عليه<sup>(٨)</sup>، ثم قال أحدهما: لا دين لنا عليه<sup>(٩)</sup>، وأصرّ الآخر، يبطله، وأبقاه<sup>(١٠)</sup> في حصّة المصّر.

(١) سقط من س: تبقى.

(٢) ف: هلك.

(٣) ف: بحصة.

(٤) سقط من ي: منها.

(٥) غ، ي: يكون.

(٦) ي: (ويبطل) بدلاً من (وينفيه).

(٧) تكون العين (رهناً بينهما) عند أبي حنيفة ومحمد (وينفيه) أي: أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٧٣.

(٨) يحكم أبو يوسف (برده) أي: برد ما ادعى ارتهاه (إليه) أي: إلى الجاحد، وهو رواية عن أبي حنيفة (وأبقاه) محمد رهناً. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٧٣.

(٩) ي: (عليه الراهن) بدلاً من (الراهن عليه).

(١٠) سقط من ي: عليه.

(١٠) (يبطله) أبو يوسف (وأبقاه) محمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٧٣.

ويجعل<sup>(١)</sup> رَهْنٌ مُسْتَأْمِنٌ سُبِّيَ بعده للمُرْتَهِنِ بِدَيْنِهِ، وَأَبْقَاهُ<sup>(٢)</sup> بحاله، فَيُبَاعَ لِإِيفَائِهِ، وَيَأْخُذُ الْغَانِمُ الْفَاضِلَ<sup>(٣)</sup>.

وللأب<sup>(٤)</sup> ووصيه أن يرهن بدينه مال الطفل في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وقيل: ينفيه<sup>(٥)</sup>.  
وجعل<sup>(٦)</sup> الرَّهْنُ بدينٍ مظنون مضموناً، وَيُؤَافِقُهُ<sup>(٧)</sup> في الظَّاهِرِ، كتلف رَهْنٍ عَلَى قيمة عبدٍ قتله خطأً، أو شاةٍ مذبوحةٍ استهلكها، ثم ظهر أحرراً وميتةً<sup>(٨)</sup>.

### باب وضع الرهن على يد عدل، وتوكيله ببيعه

إذا وضع الرهن عند عدلٍ، لا يأخذه<sup>(٩)</sup> أحدهما منه، ولا يبيعه بلا إذن صاحبه. ويهلك في ضمان المُرْتَهِنِ.  
ويصحّ توكيله المُرْتَهِنِ، أو العدل، أو غيرهما، ببيعه عند حُلُولِ الدَّيْنِ. فإن شرط في العقد، لم ينزل بعزله، ولا بموت الرّاهن والمُرْتَهِنِ.

- 
- (١) (ويجعل) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٣.  
(٢) (وأبقاه) مُحَمَّدٌ رهنًا. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٣.  
(٣) ي: (ويعطي الفاضل للغانم) بدلًا من (ويأخذ الغانم الفاضل).  
(الفاضل) من ثمنه، لأن السَّبْيَ كالموت، وبه لا يبطل الرهن، وكلا القولين روايتان عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٣.  
(٤) ي: ويجوز للأب.  
(٥) (وقيل: ينفيه) أي: ينفي أبو يُوسُفَ جواز رهنهما. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٣.  
(٦) (وجعل) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٣.  
(٧) (ويؤافقه) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٣.  
(٨) ي: وميتة، والله أعلم.  
(٩) ف: يأخذ.



ويبيعه الوَكِيل بغيبة ورثة الرَّاهِن للإيفاء.

ويبطل بموته<sup>(١)</sup>.

فإن لم يكن للرَّاهِن وصي، أمر القَاضِي ببيعه.

وإذا حل الدَّيْن، والرَّاهِن غائب، يُجبر الوَكِيل على بيعه.

وإن وكل بعد الرِّهْن في الأصح، فإن ● باعه وأعطى المُرْتَهِن ثمنه<sup>(٢)</sup>، ثم استحق وضمن قيمته، رجع بها على الرَّاهِن، أو بالثَّمَن على المُرْتَهِن.

وإن استحق بعد هلاكه عند<sup>(٣)</sup> المُرْتَهِن، فإن ضَمَّن الرَّاهِن قيمته هلك بالدَّيْن<sup>(٤)</sup>، وإن ضَمَّن المُرْتَهِن رجع على الرَّاهِن بالقيِّمة<sup>(٥)</sup> والدَّيْن<sup>(٦)</sup>.

#### باب التصرف في الرِّهْن والجناية منه وعليه<sup>(٧)</sup>

يتوقف لزوم بيع الرَّاهِن على إجازة المُرْتَهِن<sup>(٨)</sup>، أو قَضَاء دينه. فإن أجازته، انتقل حقه إلى بدله في الصَّحِيح. وإن رده، لم ينفسخ في الأصح. وينفذ إعتاقه عندنا ولو معسراً، كاستيلاده وتدبيره.

(١) انظر: كَنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الحَقَائِق ج ٦ ص ٨٠.

(٢) ي: (الثمن) بدلاً من (المُرْتَهِن ثمنه).

(٣) س: (على) بدلاً من (عند).

(٤) ن: (رجع على الراهن بالقيمة) بدلاً من (هلك بالدَّيْن).

(٥) س: بقيمة.

(٦) ن: وبالدَّيْن.

ي: والدين، والله أعلم.

(٧) ي: (عليه وجنأيته على غيره) بدلاً من (منه وعليه).

(٨) (المُرْتَهِن) وعن أبي يُوسُف أنه نافذ كالإعتاق. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِي، نسخة م، لوحة ٢٧٤.

وَيُطَالِبُهُ<sup>(١)</sup> بِالذَّيْنِ لَوْ حَالًا، وَتَوَخَّذَ مِنْهُ قِيَمَتَهُ، وَيَجْعَلُ<sup>(٢)</sup> رَهْنًا مَكَانَهُ لَوْ<sup>(٣)</sup> مَوْجَلًا.  
 وَلَوْ مَعْسَرًا، سَعَى الْعَبْدُ فِي الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الذَّيْنِ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ.  
 وَلَوْ اسْتَهْلَكَه أَجْنَبِي، ضَمَنَهُ الْمُؤْتَهَنُ قِيَمَتَهُ، وَيَكُونُ<sup>(٤)</sup> رَهْنًا عِنْدَهُ.  
 وَيُخْرَجُ مِنْ ضَمَانِهِ بِإِعَارَتِهِ لِلرَّاهِنِ أَوْ لغيره بِإِذْنِهِ.

● ويعود باستعادته<sup>(٥)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٧٥

وَتَصَحَّ اسْتِعَارَةُ ثَوْبٍ لِرَهْنِهِ. فَإِنْ عَيَّنَ لَهُ<sup>(٦)</sup> قَدْرًا أَوْ جِنْسًا أَوْ شَخْصًا أَوْ بِلَدًا،  
 فَخَالَفَ<sup>(٧)</sup>، ضَمَّنَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُؤْتَهَنُ.  
 وَإِنْ وَاثَقَ وَهَلَكَ عِنْدَ الْمُؤْتَهَنِ، صَارَ مُسْتَوْفِيًّا، وَيُضْمَنُ لِلْمُعِيرِ<sup>(٨)</sup> قَدْرَ مَا سَقَطَ  
 عَنْهُ مِنَ الذَّيْنِ.

وَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ رَهْنِهِ، أَوْ بَعْدَ فَكِّهِ، لَا<sup>(٩)</sup>.

(١) ي: ويطالب.

(٢) س، غ، ف: وتجعل.

(٣) في هامش م: كتب (إن) مقابلها.

ف: ولو.

(٤) س، غ، ف: وتكون.

(٥) ن: باستعارته.

(٦) سقط من غ: له.

(٧) س: وخالف.

غ: فخالفه.

(٨) ن: المعير.

(٩) سقط من ي: لا.

ولا يمتنع<sup>(١)</sup> المُرْتَهَنُ إِذَا افْتَكَّهُ الْمُعِيرُ بِقَضَاءِ دِينِهِ.

وجناية الرِّهْنِ عَلَى المُرْتَهَنِ هَدْرٌ<sup>(٢)</sup>، كجنايته عَلَى الرَّاهِنِ، وَعَلَى مَالِهِمَا، وَاعْتَبَرَاهَا كَالْعَمْدِ، وَجَنَايَتُهُمَا عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ رَهَنَ عَبْدًا يَسَاوِي أَلْفًا بِأَلْفٍ، فَرَجَعَ سَعْرُهُ إِلَى مِائَةِ، فَكَكْنَاهُ بِأَلْفٍ لَا بِمِائَةٍ.

وَإِنْ قَتَلَهُ رَجُلٌ، ضَمَنَهُ المُرْتَهَنُ مِائَةً، وَأَخَذَهَا<sup>(٤)</sup> مِنْ حَقِّهِ، وَسَقَطَ الْبَاقِي.

وَإِنْ بَاعَهُ بِأَمْرِهِ بِمِائَةٍ، قَبَضَهَا<sup>(٥)</sup> مِنْ حَقِّهِ، وَرَجَعَ بِتِسْعِمِائَةٍ.

وَإِنْ قَتَلَهُ عَبْدٌ يَعْدِلُ مِائَةً، فَدَفَعَ بِهِ، افْتَكَّهُ جَبْرًا بِكُلِّ الدَّيْنِ. وَخَيْرُهُ<sup>(٦)</sup> بَيْنَ فَكِّهِ وَجَعْلِهِ بِهِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

وَمَا عَيْنًا فَكَّهُ بِمِائَةٍ وَإِنْ جَنَى خَطَأً، فَدَاهِ المُرْتَهَنُ بِمَا رَجُوعَ. فَإِنْ أَبَى، دَفَعَهُ الرَّاهِنُ أَوْ فَدَاهُ، ● وَسَقَطَ الدَّيْنُ<sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٧٦

(١) ي: يمتنع.

(٢) (هَدْرٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِافِلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٧٥.

(٣) سَقَطَ مِنْ ن: وَجَنَايَتُهُمَا عَلَيْهِ.

انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ ج ١ ص ٥٣٢.

(٤) ن: وَأَخَذْنَا.

(٥) س: وَقَبَضَهَا.

(٦) (بِكُلِّ الدَّيْنِ) وَلَا خِيَارَ لَهُ بَيْنَ أَنْ يَفْتَكَّهُ أَوْ يَدْفَعَهُ بِكُلِّ الدَّيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ (وَخَيْرُهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِافِلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٧٥.

(٧) ي: (وَيَسْقُطُ بِالْدَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بَدَلًا مِنْ (وَيَسْقُطُ الدَّيْنُ).

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُ تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٨٤.

## فصل

رهن عصيراً، قِيمَتُهُ عَشْرَةٌ، بَعَشْرَةٍ، فَتَخَمَّرَ، ثُمَّ صَارَ خَلًّا يَسَاوِي عَشْرَةَ، يَبْقَى رَهْنًا بِهَا.

أَوْ شَاةً كَذَلِكَ، فَهَاتَتْ وَدَبَعَ جُلْدَهَا، فَسَاوَى دَرَهْمًا، يَبْقَى رَهْنًا بِهِ<sup>(١)</sup>.

أَوْ عَبْدًا يَسَاوِي أَلْفًا بِأَلْفٍ، فَدَفَعَ آخِرَ بَدَلِهِ، يَبْقَى الْأَوَّلُ رَهْنًا حَتَّى يَرُدَّهُ إِلَى الرَّاهِنِ، وَالثَّانِي أَمَانَةٌ حَتَّى يَجْعَلَهُ مَكَانَ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ قَبَضَ الْمُرْتَهِنُ الدَّيْنَ، أَوْ بَعْضَهُ، مِنَ الرَّاهِنِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ اشْتَرَى بِهِ عَيْنًا، أَوْ صَالَحَ عَنْهُ بِشَيْءٍ، أَوْ<sup>(٣)</sup> اِحْتَالَ بِهِ عَلَى آخِرٍ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ عِنْدَهُ، هَلَكَ بِالْدَّيْنِ، وَرَدَّ مَا قَبِضَ إِلَى مَنْ أَخَذَهُ<sup>(٥)</sup> مِنْهُ، وَبَطَلَتِ الْحَوَالَةُ.

وَلَوْ عَادَ مَنْ إِبَاقَهُ بَعْدَ مَا حَطَّ الدَّيْنَ بِهِ، أَعْدَنَاهُ رَهْنًا، لَا مَلَكًا لِلْمُرْتَهِنِ، وَقَلْبَنَاهُ أَمَانَةً بِإِبْرَائِهِ مِنَ الدَّيْنِ.

وَلَوْ تَبَرَّعَ أَحَدٌ عَنِ الرَّاهِنِ بِالْدَّيْنِ، أَوْ عَنِ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ، أَوْ عَنِ الزَّوْجِ بِالْمَهْرِ، ثُمَّ هَلَكَ الرَّهْنُ، وَرَدَّ الْمَبِيعُ بَعِيْبٍ، وَطَلَقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ، جَعَلْنَا الدَّيْنَ وَالثَّمَنَ وَنَصَفَ الْمَهْرَ لِلْمُتَبَرِّعِ لَا لِلْمُتَبَرِّعِ عَنْهُ<sup>(٦)</sup>.

(١) سقط من غ: به.

(٢) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِيْنُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٩٣.

(٣) ي: و.

(٤) ي: آخر أو تصادقا على عدمه.

(٥) ي: أخذ.

(٦) ي: (للمتبرع عنه لا للمتبرع، والله أعلم) بدلًا من (للمتبرع لا للمتبرع عنه).

(لا للمتبرع عنه) كما قال زُفَرٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبْلَسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٦.

## كِتَاب النِّكَاح

هو عقد يرد على تملك المُتعة قصدًا<sup>(١)</sup>.

ويسن حالة الاعتدال.

● ويجب عند التَّوَقَّان<sup>(٢)</sup>.

ويكره حال خوف الجور.

وهو أفضل من التخلي للعبادة، عندنا<sup>(٣)</sup>.

وينعقد بإيجاب وقبولٍ وُضِعَا للمضي<sup>(٤)</sup>، كزَوَّجْتُ، وتَزَوَّجْتُ. أو أحدهما، كزَوَّجْنِي، فيقول: زَوَّجْتُكَ.

ولا نقصره على لفظي النكاح والتزويج، فيجوز بالهبة، والصدقة، والتمليك، وبالبيع في الصحيح، لا بالإباحة، والإحلال، والإعارة، ● والوصية، ولا بالإجارة في الصحيح<sup>(٥)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٧٧

نسخة م  
لوحة  
٢٧٨

(١) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٩٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ

ج ٣ ص ٨٥. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٢٦٧ نَقْلًا عَنِ الْكَنْزِ.

(٢) التَّوَقَّان: تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى الشَّيْءِ، تَتَوَقَّ تَوَقًّا وَتُؤَوَّقُ وَتَوَقَّانًا: اشْتَاقَتْ وَنَازَعَتْ إِلَيْهِ. وَنَفْسٌ

تَأَيَّقَتْ وَتَوَاقَعَتْ، أَي: مُشْتَاقَةٌ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (تَأَقَّتْ) ص ٧٨.

وَالْمُرَادُ بِالتَّوَقَّانِ هُنَا: فَرَطَ اشْتِيَاقَهُ إِلَى الْوِطْءِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِيقِ الْبُلْبُيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٧٧.

(٣) طَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ٤٦.

(٤) ف: لَمْ يَمْضِ.

(٥) انظر: طَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ٨٩. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحِيهِ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١

ص ٣١٦.

وأجازوا نكاح السَّرِّ.

وشرطوا الإشهاد لصحته، لا لجواز الدخول<sup>(١)</sup>.

ولا ينعقد إلا بِسَمَاعِ كُلِّ مِنَ الْعَاقِدِينَ كَلَامَ صَاحِبِهِ، وَحُضُورِ مُسْلِمَيْنِ، حُرَّيْنِ، مُكَلَّفَيْنِ، سَامِعَيْنِ مَعًا لَفْظَهُمَا.

ونجيزه برجل وامرأتين، ولو فاسقين، أو محدودين في قذف، أو أعميين كابني العاقدين.

وأجزنا تزوج مُسْلِمٍ ذِمِّيَّةً عِنْدَ ذِمِّيِّينَ، وَأَلْغَاهُ<sup>(٢)</sup>.

ولو زَوَّجَ<sup>(٣)</sup> صَغِيرَةً وَكَيْلُ أَبِيهَا بِحَضْرَتِهِ مَعَ رَجُلٍ، صَحَّ، ● وَإِلَّا لَا.

ولو وصلها كتاب مشهود عليه، ومضمونه نكاحها، ولم يعلموه، فقرأته<sup>(٤)</sup> عليهم،

نسخة م  
لوحة  
٢٧٩

(١) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للخصاص ج ٤ ص ٢٤٣. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٠٦. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ١٧٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٢ ص ٢٢٨. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٣٣١. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ١٨٧. وَالْاِخْتِيَار ج ٣ ص ٣٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٥. وَالدَّرُّ الْمُخْتَار وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَار ج ٣ ص ٣. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ٢٦٧.

(٢) (وَأَلْغَاهُ) مُحَمَّدٌ وَزُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٧٨.

قال القدوري: (فإن تزوج مُسْلِمٍ ذِمِّيَّةً بِشَهَادَةِ ذِمِّيِّينَ، جَازَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجُوزُ)، وَقَالَ قَاسِمُ بْنُ قُطْلُوبُغَا: (قَالَ الْأَسْبَغِيُّ: الصَّحِيحُ قَوْلُهُ، وَمَشَى عَلَيْهِ الْمَحْبُوبِيُّ، وَالنَّسْفِيُّ، وَالْمَوْصِلِيُّ، وَصَدَرَ الشَّرِيعَةُ). / الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَبِهَامِشِهِ التَّرْجِيحُ وَالتَّصْحِيحُ ص ٣٣٣.

وانظر: التَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ١ ص ٢٧٨.

(٣) غ: تزوج.

(٤) ف: وقرأته.

وقبلت، يُجِيزُهُ<sup>(١)</sup>، كما لو علموه، وأبطلاه<sup>(٢)</sup>، كما لو قبلت فقط<sup>(٣)</sup>.

### فصل في المحرمات وغيرها<sup>(٤)</sup>

يحرم التزوج:

بأصله.

وفرعه.

وفرع أصله القريب وإن بُعد.

وَصُلْبِيَّةُ أصله البعيد فقط.

وَأُمُّ امرأته مطلقاً.

وبنتها إن دخل بها، وإن لم تكن في حَجْرِهِ.

وامرأة أصله وفرعه.

وبالكل رضاعاً.

(١) (يُجِيزُهُ) أَبُو يُوسُفَ آخِراً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٩.

(٢) (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ (أَبْطَلَاهُ). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٩.

(٣) ي: فقط، والله أعلم.

(٤) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٤ ص ٣١٩. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٠٨. والتنف للسعدي ج ١ ص ٢٥٢. والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ٥٣٢. وتحفة الفقهاء ج ٢ ص ١٨٠. وبدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٥٦. والفتاوى الخانية ج ١ ص ٣٦٠. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٣ ص ٢٠٨. والاختيار ج ٣ ص ٤٣. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٢ ص ١٠١. وكنز الدقائق وشرحه رمز الحقائق ج ١ ص ١٩٣. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٢ ص ١٠.

والجمع بين أُخْتَيْنِ<sup>(١)</sup> نكاحاً ووطءاً، أو دواعيه بملك يمين<sup>(٢)</sup>.

وبين امرأة<sup>(٣)</sup> وبنت أُخْتِهَا أو أُخِيهَا<sup>(٤)</sup>.

وأجزناه بينهما<sup>(٥)</sup> وبين امرأة أبيها<sup>(٦)</sup>.

● ونُتِبَ حرمة المصاهرة بالزنا<sup>(٧)</sup>، والمَسَّ بشهوة. ويطردها<sup>(٨)</sup> بوطء صَغِيرَةٍ لَا تُشْتَهَى.

نسخة م  
لوحة  
٢٨٠

ولغا تزوج<sup>(٩)</sup> أُمَّتَهُ، وسيدته، ومعتدة غيره، وخامسة في عدة رابعة، ومطلقة ثلاثاً قبل أن تنكح غيره، ومَجْهُوسِيَّةٌ، ووثنية، وأمة على حرة.

● وكذا الحكم في عدتها من بائن<sup>(١٠)</sup>.

ويحل بالكتابية، والصَّابِئِيَّة<sup>(١١)</sup> إن كان لها كتاب.

وَقَصَّرُوا الْعَبْدَ عَلَى ثَنَتَيْنِ.

نسخة م  
لوحة  
٢٨١

(١) ن: الأختين.

(٢) س: اليمين.

(٣) ف: المرأة.

ن: امرأة وبنتها.

(٤) الْمَبْسُوطُ لِلسَّرَخِيسِيِّ ج ١ ص ٥٣٠.

(٥) ي: بينهما.

(٦) (وبين امرأة أبيها) ولم يجزه زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٧٩.

(٧) ف: وبالزنا.

(٨) (ويطردها) أي: أَبُو يُوسُفَ حرمة المصاهرة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٠.

(٩) ن: كتب مقابله (نكاح).

(١٠) (من) طلاق (بائن) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨١.

(١١) ف: والصابئة.



ولغا<sup>(١)</sup> نكاح أخت معتدته من البائن، عندنا، كالرَّجْعِيّ.  
وكذا حكم<sup>(٢)</sup> نكاح أخت أمّ ولده في عدة عتقها<sup>(٣)</sup>، وأجازاه دون وطئها.  
وأجزنا تزوج أربع في عدتها<sup>(٤)</sup>.  
وصدقنا<sup>(٥)</sup> المُخْبِرَ بِانْقِضَاءِ عدة مطلّقتها<sup>(٦)</sup> ليتزوج بأختها مع إنكارها.  
وأبطلنا المؤقت<sup>(٧)</sup> كالْمُتَعَّةِ<sup>(٨)</sup>، لا<sup>(٩)</sup> التّأْقِيتِ<sup>(١٠)</sup>.

- (١) ي: (وحرم) بدلاً من (ولغا).  
(٢) سقط من س: حكم.  
(٣) (عتقها) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٢٨١.  
(٤) (في عدتها) ولم يجهزهُ زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٢٨١.  
(٥) ف: فصدقنا.  
(٦) ي: مطلقة.  
(٧) النكاح المؤقت: هو أن يتزوج امرأة عند شاهدين إلى مدة معينة، طَوِيلَةً أَوْ قَصِيرَةً. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٢٨١.  
(٨) نكاح الْمُتَعَّةِ: هو أن يقول لامرأة خالية عن الموانع: مَتَّعْنِي نَفْسِكَ، أو: أَمْتَم بكَ مَدَّة كَذَا بِكَذَا، فتقول: مَتَّعْتُكَ نَفْسِي عِنْدَ الشَّهَوْدِ.  
ولا بد من لفظ التمتع فيه فرقاً بينه وبين المؤقت.  
البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٢٨١.  
(٩) ف: لأن.  
(١٠) انظر: الأَصْلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ج ١٠ ص ٢٩٣. وَمُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلجَصَّاصِ ج ٤ ص ٣٦٧. وَالكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ١٣٨. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٦٣٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ٢٧٢. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٢٤٨. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ٥٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١١٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ لِمُنْثَلَا مَسْكِينِ ج ١ ص ١٥٣. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٢٧. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحُهُ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالدَّرُّ الْمُتَنَقِّى ج ١ ص ٣٣١.  
(لا التّأْقِيتِ) دون النكاح كما قال زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٢٨١.

نسخة م  
لوحة  
٢٨٢

● وَيَصِحَّ عِنْدَنَا نِكَاحُ الشُّغَارِ<sup>(١)</sup>، وَالْمَعْقُودُ بِالْخِيَارِ، وَالْمُحْرِمُ وَالْمُحْرِمَةُ، وَمَطْلُوقُ الْأُمَةِ، وَلَوْ مَعَ طَوْلِ الْحَرَةِ.

نسخة م  
لوحة  
٢٨٣

● وَيَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> تَزْوِجَ جَبَلِيٍّ مِنْ زَنَا، كَحَامِلٍ بِثَابِتِ النِّسْبِ، وَهُمَا<sup>(٣)</sup> وَطَأَهَا<sup>(٤)</sup> حَتَّى تَضَعُ.

وَمَا جَعَلْنَا الزَّنا وَوِطْءَ الْمَوْلَى مَانِعًا.

وَتَحِلُّ الْمَضْمُومَةُ إِلَى مُحْرَمِهِ، وَالْمَسْمُومَةُ لَهَا<sup>(٥)</sup>، وَقِسْمَاهُ عَلَى مَهْرٍ مِثْلَهُمَا.

وَلَوْ ادْعَى كُلُّ مَنْ نَحْوُ أُخْتَيْنِ سَبَقَ نِكَاحُهَا، وَجَهْلُهُ الزَّوْجَ، فَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا، وَقَسَمَ عَلَيْهِمَا نِصْفَ أَقْلٍ مَا سَمِيَ إِنْ كَانَ قَبْلَ مَسْهَمَا، وَقِيلَ: يَرَى سَقُوطَهُ لَا تَكْمِيلَهُ<sup>(٦)</sup>.

أَوْ ادْعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ، فَادْعَتْ أَنَّهُ مَتَزَوَّجٌ بِأُخْتِهَا الْغَائِبَةِ، وَبَرَهْنَا، فَهَذِهِ زَوْجَتُهُ<sup>(٧)</sup>، وَأَوْقَفَا الْأَمْرَ إِلَى حُضُورِهَا.

(١) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجِصَّاصِ ج ٤ ص ٣٦١. وَرُؤُوسُ الْمَسَائِلِ ص ٣٩٢.

نِكَاحُ الشُّغَارِ: هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَرْوِّجُكَ أُخْتِي عَلَى أَنْ تُزَوِّجَنِي أُخْتَكَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَهْرُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِكَاحُ الْأُخْرَى. أَوْ قَالَا ذَلِكَ فِي ابْتِنِئِهِمَا أَوْ أَمْتِنِئِهِمَا. فَيَصِحُّ النِّكَاحُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عِنْدَنَا، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَهْرٌ مِثْلُهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٨٢.

(٢) (وَيَمْنَعُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٨٣.

(٣) (وَهُمَا) أَيُّ: أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٨٣.

(٤) غ: وَطَأَهَا.

(٥) (وَالْمَسْمُومَةُ) كُلُّهَا (لَهَا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٨٣.

(٦) (وَقِيلَ: يَرَى) أَبُو يُوسُفَ (سَقُوطَهُ) أَيُّ: سَقُوطُ الْمَهْرِ كُلِّهِ (لَا تَكْمِيلَهُ) رَوَى هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ

إِجَابَ مَهْرٍ كَامِلٍ بَيْنَهُمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٨٣.

(٧) (فَهَذِهِ زَوْجَتُهُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٢٨٣.

ومن برهنت عليه امرأة أنه تزوجها، وقضى به، ولم يكن تزوجها، يجوز<sup>(١)</sup> له وطؤها<sup>(٢)</sup>. ● ومنعاه، وعليه الفتوى<sup>(٣)</sup>.

### باب الأولياء

ينعقد النكاح عندنا بعبارة النساء، وبدون إذن الولي. وأوقفه على إجازته<sup>(٤)</sup> في رواية، وبه يقول<sup>(٥)</sup> مطلقاً، أو<sup>(٦)</sup> إن لم يكن الزوج كفوّاً، وهو رواية<sup>(٧)</sup>، واختارها جماعة<sup>(٨)</sup>.

ولا تُجبر بكر بالغة على النكاح عندنا<sup>(٩)</sup>.

● فإن استأذنها الأب أو الجد، وذكر الزوج، أو غيرهما من الأولياء، وذكر المهر أيضاً، فسكت أو ضحكت بلا استهزاء، أو بكت بلا صوت، كان إذناً. أو بلغها<sup>(١٠)</sup> أنه

(١) سقط من ي: يجوز.

(٢) يجوز له وطؤها) ولها تمكينه عند أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف الأول. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٣.

(٣) ي: الفتوى، والله أعلم.

(٤) (وأوقفه) أي: أوقف مُحَمَّد العقد (على إجازته) أي: إجازة الولي. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٤.

(٥) (يقول) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٤.

(٦) س: و.

(٧) سقط من ي: وهو رواية.

(٨) (رواية) حسنة عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٤.

(٩) (جماعة) للفتوى، منهم شمس الأئمة السرخسي. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٤.

(١٠) انظر: المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٥٥٠. وتُحَقِّقُ الفقهاء ج ٢ ص ٢٢٤. وطريقة الخلاف ص ٥٩. والهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ٣ ص ٢٦٠. والاختيار ج ٣ ص ٦٧.

(١٠) ي: بلغا.

زوجهَا فسكتت، كان إجازةً في الأصح.

وإن استأذنها غير الوليِّ، فلا بد من القول كالثيب.

ويكفي سكوت من زالت بكارتها بوثبة، أو حيضة، أو جراحة، أو تغنيس.

وكذا حكم من زالت بزنا خفي<sup>(١)</sup>.

وجعلنا القول لها إن اختلفا في السكوت.

ويرد<sup>(٢)</sup> شهادة ابنه على تزويج بنته<sup>(٣)</sup> الكبيرة، وقبلها<sup>(٤)</sup>.

ووليُّ الصَّغِيرَيْنِ الْعَصْبَةُ عِنْدَنَا بِتَرْتِيبِ الْإِرْثِ، ◉ ولم نقصرها على الأب والجد للبكر، ولا عينوا الأب وحده<sup>(٥)</sup> للصَّغِيرَةِ والبكر، ويثبت لهما خيار الفسخ بالبُلُوغِ في غير الأب والجد<sup>(٦)</sup>، بشرط القضاء، وينفيه آخر<sup>(٧)</sup>.

ويبطل بسكوتها إن علمت به بكراً لا ثيباً ما لم ترَضَ، ولو دلالة، كالغلام.

وليس الجهل بالخيار عُذْراً.

وَيَتَوَارَثَانِ قَبْلَ الْفَسْخِ.

نسخة م  
لوحة  
٢٨٦

(١) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١١٥.

(٢) (يرد) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٥.

(٣) سقط من س: بنته.

(٤) (وقبلها) محمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٥.

(٥) ي: وجده.

(٦) (في غير الأب والجد) من الأولياء عند أبي حنيفة ومحمد، وهو قول أبي يوسف الأول. /

البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٦.

(٧) ي: آخراً مطلقاً.

(وينفيه) أبو يوسف (آخر) يعني: رجع عن قوله الأول، وقال: لا خيار لهما. / البرهان

للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٨٦.

ولزوم تزويج<sup>(١)</sup> القَاضِي رِوَايَةً، وأُفْتِي بالخيار، وهو الْمُخْتَار<sup>(٢)</sup>.

وَأَعَدْنَا وَلَايَةَ الأب بجنون ولده بعد البُلُوغ<sup>(٣)</sup>.

ولا وَلَايَةَ لَصْغِيرٍ، وعَبْدٍ، ومجنونٍ، وكافرٍ على مسلمةٍ.

وإن لم يوجد عَصَبَةٌ، فالوَلَايَةُ لِلأُمِّ، ثم لِلأُخْتِ لأبوين، ثم لأبٍ، ثم لولد الأُمِّ،

ثم لذوي الأرحام، ثم لَمَوَلَى المُوَالَاةِ<sup>(٤)</sup>، والنفي رِوَايَةً<sup>(٥)</sup>، وبه ❶ قال<sup>(٦)</sup> بلا تردد، ثم

نسخة م  
لوحة  
٢٨٧

(١) في هامش م: كتب (إنكاح) مقابلها.

(٢) (رِوَايَةً) عن أَبِي حَنِيفَةَ، رواها خَالِدُ بْنُ صَبِيحٍ المَرْوَزِيُّ عنه، لعموم ولايته في المال والنفس جميعاً، فتكون ولايته في القوة كَوَلَايَةِ الأب (وأُفْتِي) مُحَمَّدُ (بالخيار) لهما (وهو الْمُخْتَار) وظاهر الرِوَايَةِ، لأن وَلَايَةَ القَاضِي متأخرة عن وَلَايَةِ الأخ والعم، فإذا ثبت الخيار في تزويجها ففي تزويجه أَوْلَى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٦.

(٣) (بعد البُلُوغ) ولم يُعِدْهَا زُفَرٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٦.

(٤) انظر مَوَلَى المُوَالَاةِ في: التَّنْفِ لِلشُّعْدِيِّ ج ١ ص ٤٣١. والمَبْسُوطُ لِلشَّرْحِيسِيِّ ج ١ ص ١٠١٦. وَتُحْفَةُ الفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٤٢٧. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٤ ص ١٧٠. والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةِ ج ٩ ص ٢٢٨. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٥ ص ٣٢.

صورة وَلَاءِ المُوَالَاةِ: هي أن يتقدم رجل ويُسَلِّمَ على يدي رجل، ويقول له أو لغيره: وَآلَيْتُكَ عَلَى أَنِي إِنْ مِتُّ فَمِيرَاثِي لَكَ، وَإِذَا جَنَيْتُ فَعَقْلِي عَلَيْكَ وَعَلَى عَاقِلَتِكَ، وَقَبْلَ الْآخِرِ مِنْهُ. وله ثلاث شرائط: إحداها: أن يكون مجهول النسب، بأن لا يُنسَبَ إلى غيره، وأما نسبة غيره إليه فغير مَنَاعٍ. والثانية: أن لا يكون له وَلَاءٌ عَتَاقَةٌ ولا وَلَاءٌ مُوَالَاةٌ مع أحد، وقد عقل عنه. والثالثة: أن لا يكون عَرَبِيًّا. / الْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٢٢٨.

(٥) (ثم لَمَوَلَى المُوَالَاةِ) في روايتها عن أَبِي حَنِيفَةَ (والنفي رِوَايَةً) أَي: رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٦.

(٦) ي: قالوا.

(قال) مُحَمَّدُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٧.

يزوج<sup>(١)</sup> القاضِي.

والجَدُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَخِ<sup>(٢)</sup>، وَسَوِيًّا بَيْنَهُمَا.

ويزوج المجنونة ابْنُهَا، وقال: أبوها<sup>(٣)</sup>.

ولا يزوج أمة طفله بَعْدَهُ، وَيُجِيزُهُ<sup>(٤)</sup> كَعَبْدِ الْغَيْرِ.

وللأبعد التزويج بغية الأقرب غيبة مُنْقَطِعَةً عِنْدَنَا، لا للقاضي<sup>(٥)</sup>. وَفَسَّرْنَاهَا

بمسافة القصر، أو بفوت الكُفء الخاطب بانتظاره، أو بما لا تصل القوافل إليه في السنة إلا مرة، لا بجهل مكانه<sup>(٦)</sup>.

### فصل في الكفاءة والعقد بالوكالة والأصالة وغيرها

تعتبر الكفاءة ديانةً عَلَى الصَّحِيحِ فِي ابتداء النكاح، فلا يكون فاسق كفوًّا لصالحة،

وقيده<sup>(٧)</sup> بالمعلن المُسْتَخَفِّ<sup>(٨)</sup> به، ولم يقصروها، في المشهور، عليها.

نسخة م  
لوحة  
٢٨٨

(١) سقط من ي: يزوج.

(٢) (والجَدُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَخِ) فِي التزويج عِنْد أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٧.

(٣) (ابْنُهَا) فِي قول أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ (وقال) مُحَمَّدٌ: يزوجها (أبوها). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،

نسخة م، لوحة ٢٨٧.

(٤) (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ الطُفْلِ عِنْد أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (وَيُجِيزُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،

نسخة م، لوحة ٢٨٧.

(٥) ي: القاضي.

(٦) ي: مكانه، والله أعلم.

انظر أصناف الأولياء فِي: التَّنْفِ لِلسُّعْدِيِّ ج ١ ص ٢٧٢.

(٧) (كفوًّا لصالحة) فِي الصَّحِيحِ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ (وقيده) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،

لوحة ٢٨٧.

(٨) سقط من ي: المُسْتَخَفِّ.

ونسباً، فليس عَرَبِيٌّ<sup>(١)</sup> كَفُؤاً لُقَرْشِيَّةً، ولا عَجَمِيٌّ لَعَرَبِيَّةً<sup>(٢)</sup>.  
وما لا<sup>(٣)</sup> يملك المَهْرُ المُعَجَّلُ والنفقة، في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ<sup>(٤)</sup>. ويكتفي بالقدرة على  
النفقة في أُخْرَى. ويجعله<sup>(٥)</sup> بملكهما كَفُؤاً لفائقة الغنى، وهو الأصح.  
وإسلاماً وحريةً في العَجَم، ويجعل<sup>(٦)</sup> ذا أَب فيها<sup>(٧)</sup> كَفُؤاً لذات آباء كذي أبوين.  
وحرقةً في رِوَايَةِ عنهم، والنفي<sup>(٨)</sup> رِوَايَةً<sup>(٩)</sup>، وقَيْدَاهُ بغير الفاحشة<sup>(١٠)</sup>.

(١) غ: عربياً.

(٢) انظر: الجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وشرحه لابن مَازَةَ ص ٢٧٦. ومُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ  
وشرحه لِلْجَبَّاصِ ج ٤ ص ٢٥١. والمَبْسُوطُ لِلسَّرَخْسِيِّ ج ١ ص ٥٦٢. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ  
ج ٢ ص ٢٢٧. والْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ١ ص ٣٤٩. والهِدَايَةُ وشرحيها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣  
ص ٢٩١.

(٣) ف: (وماً) بدلاً من (وما لا).

(٤) سقط من غ: في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

(٥) (ويكتفي) أَبُو يُوسُفَ لِلْكَفَاءَةِ (بالقدرة على النفقة في) رِوَايَةٍ (أُخْرَى) عنه (ويجعله) أَبُو  
يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٨.

(٦) (ويجعل) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٨.

(٧) سقط من ي: فيها.

(٨) ي: والنفي في.

(٩) (رِوَايَةٍ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٨.

(١٠) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ١٢٣. وَالتَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ١  
ص ٢٩٠. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٢٢٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ٣١٧. وَالهِدَايَةُ وشرحيها  
فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٢٩٨.

وفي تُحْفَةِ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٢٢٩: (وأما الكفاءة في الحرف والصناعة، فعلى قول أبي  
حَنِيفَةَ: لا يعتبر. وعلى قول أبي يُوسُفَ: يعتبر، حتى لا يكون الحائك كَفُؤاً لِلصَّيْرِفِيِّ والصائغ.  
وبعض مشايخنا قالوا: هَذَا اخْتِلَافٌ عَصَرَ وَزَمَانٌ، فَأَبُو حَنِيفَةَ بَنَى الْأَمْرَ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ:

وإذا انعقد نكاحها بغير كفٍّ، جاز للوليِّ الاعتراض ما لم تلد، وقيل: مطلقاً، إلى<sup>(١)</sup> أن يرضى<sup>(٢)</sup> ولو دلالة.

ورضا البعض كرضا الكل عندنا، ويُجِزُّه<sup>(٣)</sup> لمن لم يرضَ<sup>(٤)</sup>.

وتنقيصها<sup>(٥)</sup> من مَهْرٍ مِثْلِهَا<sup>(٦)</sup> يثبت الاعتراض<sup>(٧)</sup>.

● ونجيز للواحد أن يتولى طرفي العقد، ولياً كان أو وكِلاً، كتزويج بنته بابن أخيه، وموكلته بموكله<sup>(٨)</sup>.

أو أصيلاً ووَكِلاً أو ولياً، كتزوجه بموكلته أو بنت عمه.

وما أبطلناه كبطلان البيع.

وإقرار الوليِّ، والوكيل، وموَلَى العبد، بالنكاح، غير<sup>(٩)</sup> نافذ<sup>(١٠)</sup>، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ،

أن مواليهم يعملون هذه الأَعْمَال، لحاجتهم وحاجة مواليهم، ولا يقصدون بها الحرفة، ولا يُعَيَّرُونَ بها. وأبو يُوسُف أجاب على عادة أهل العَجَم أنهم اتخذوا هذه الصناعات حرفة، ويُعَيَّرُونَ بالدين من ذلك، فلم يكن بينهم خلاف في الحقيقة، ففي كل بلد عاداتهم التعبير والتفاخر في الحرف، يعتبر فيه الكفاءة).

(١) ن: إلا.

(٢) ف: رضي.

(٣) (وَيُجِزُّهُ) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٨.

(٤) س: (يرضى) بدلاً من (لم يرض).

(٥) ي، ف: (ولهم الاعتراض بتنقيصها) بدلاً من (وتنقيصها).

(٦) ف: مثلها وتنقيصها من مهر مثلها.

(٧) سقط من ي: يثبت الاعتراض.

(٨) ي: بموكله وبنته بموكله.

(٩) غ: غيرنا.

(١٠) (غير نافذ) عليه عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٨٩.



وأَمْضِيَاهُ، كَالْإِقْرَارِ بِهِ عَلَى أَمَّتِهِ.

وَنَجِيزُهُ بِفُضُولِيٍّ<sup>(١)</sup> وَأَصِيلٌ مَوْقُوفًا، وَبِفُضُولَيَّيْنِ، وَيَكْتَفِي بِفُضُولِيٍّ آخَرًا<sup>(٢)</sup>.

وَيُجِيزُ<sup>(٣)</sup> لَهُ فَسْخَهُ آخَرًا، وَمَنْعُهُ<sup>(٤)</sup>.

وَالْمَأْمُورُ بِنِكَاحِ امْرَأَةٍ مُوَافِقٌ بِأَمَّةٍ<sup>(٥)</sup>، وَقَالَا: مُخَالَفٌ، كَامِرَاتَيْنِ.

وَتَزْوِيجُ الْأَبِ وَالْجَدِ الصَّغِيرَيْنِ بَعْبَنٍ فَاحِشٍ، وَبِغَيْرِ كُفٍّ، جَائِزٌ<sup>(٦)</sup>. وَأَلْغِيَاهُ،

كَغَيْرِهِمَا<sup>(٧)</sup>.

### ● بَابُ الْمَهْرِ

صَحَّ<sup>(٨)</sup> النِّكَاحُ بِلَا ذِكْرِهِ، وَأُجَازَوْهُ<sup>(٩)</sup> مَعَ نَفِيهِ.

وَأَقْلَهُ<sup>(١٠)</sup> عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ عِنْدَنَا، لَا مَا جَازَ ثَمَنًا، وَلَا رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ،

(١) انظر نكاح الفضُولِيَّ في: رسالة: في نكاح الفضُولِيَّ، هل هو صَحِيحٌ أم لا؟ - رَسَائِلُ ابْنِ نُجَيْمِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ ص ٣٠٣.

(٢) (ويكتفي) أَبُو يُوسُفَ (بِفُضُولِيٍّ) أي: بِعِبَارَةِ فُضُولِيٍّ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ (آخَرًا) أي: فِي قَوْلِهِ الْآخِر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٨٩.

(٣) (وَيُجِيزُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٨٩.

(٤) (وَمَنْعُهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٨٩.

(٥) (بَأَمَّةٍ) أي: بِتَزْوِيجِهِ أَمَّةً لِغَيْرِهِ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٨٩.

(٦) (جَائِزٌ) عَلَيْهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتِحْسَانًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٢٨٩.

(٧) ي: كَغَيْرِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) س، ي، ف: يَصَحُّ.

(٩) ف: وَأُجَازَوْا.

(١٠) ف: فَأَقْلَهُ.

وأوجبناها إن سمي أقل منها، لا مَهْر المِثْل<sup>(١)</sup>.

ويجب المسمى بالدخول أو الموت.

ويتنصّف بالطلاق قبل المس<sup>(٢)</sup>، إلا أن تعفو فترك<sup>(٣)</sup>، أو يعفو الزوج فيكمل<sup>(٤)</sup>.

ولم يميزوه للأب، ولا مُتَعَةً لها.

● وإن لم يسمَّ، يجب مَهْر المِثْل بالوطء، وكذا<sup>(٥)</sup> بالموت عندنا<sup>(٦)</sup>.

وأوجبوا لها المُتَعَةَ إن طلقت قبل الوطء، دِرْعاً وَخِمَاراً وَمِلْحَفَةً، باعتبار حاله في الصَّحِيح.

وتستحب<sup>(٧)</sup> بعده مطلقاً.

ولا تَزَادُ عَلَى نِصْفِ مَهْرِ المِثْلِ<sup>(٨)</sup>، ولا

(١) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ١٢٧. وَالتَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ١ ص ٢٩٥. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ٩١٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٢٠٠. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٢ ص ٢٧٥. وَالهَدَايَةُ وَشَرَحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٣١٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرَحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) س: المساس.

(٣) ي: فيترك.

ف: فترك بالطلاق قبل المس.

(٤) سقط من ف: أو يعفو الزوج فيكمل.

ي: (أو يعفو الزوج فيكمل) وردت بعد (ولم يميزوه للأب) الآتية.

(٥) سقط من ي: بالوطء، وكذا.

(٦) ي: عندنا كالوطء.

(٧) غ: تستحب.

(٨) ي: (المهر) بدلاً من (مَهْر المِثْلِ).

تنقص<sup>(١)</sup> عن<sup>(٢)</sup> خمسة.

وما فرض بعد العقد لا يتنصف<sup>(٣)</sup> عندنا كالمُزاد<sup>(٤)</sup>.

وصح خطُّها، ونصف<sup>(٥)</sup> الزَّيَادَةَ<sup>(٦)</sup> بعد قبض المسمى، كالزَّيَادَةَ الْمُتَّصِلَةَ<sup>(٧)</sup> قبله.

وأوجبا<sup>(٨)</sup> نصف قيمته يوم القبض، وألغينا تَحْرِيرَ مُطْلَقٍ بِلا مَسٍّ مهراً سلمه إليها قبل استرداد نصفه بتراضٍ، أو حكم قاضٍ، وأنفذنا إعتاقها في كله لا في<sup>(٩)</sup> نصفه لو أعتقاه<sup>(١٠)</sup>.

(١) غ، ي: ينقص.

(٢) ف: من.

(٣) غ: يتنصف.

(٤) في هامش م: كتب (كما لو زيد) مقابلها.

ن: كالمزيد.

ي: كما لو زيد.

(٥) (ونصف) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩١.

(٦) ي: الزيادة المتصلة.

(٧) سقط من ي: الْمُتَّصِلَةَ.

(٨) (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ (أوجبا). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩١.

(٩) ف، ن: كتب (في) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(١٠) س: (ولو أعتقاه نفذ إعتاقها في نصفه، وما قصرناه على نصفه) بدلاً من (وأنفذنا إعتاقها في كله لا في نصفه لو أعتقاه).

غ: (ولو أعتقاه نفذ إعتاقها في كله، وما قصرناه على نصفه) بدلاً من (وأنفذنا إعتاقها في كله لا في نصفه لو أعتقاه).

ي: (ولو أعتقاه نفذ إعتاقها في كله، وما قصرناه على نصف بإعتاق كل منهما) بدلاً من (وأنفذنا إعتاقها في كله لا في نصفه لو أعتقاه).

وجعلنا هلاك الرهن المساوي لمهرها بنصفه لا كله.

وَيُبْطَلُ <sup>(١)</sup> الرهن بمهر المثل بطلاقها قبل الدخول، وأبقياه <sup>(٢)</sup> رهناً بالمتعة كبقائه بنصف المسمى.

ولو قبضت ألف <sup>(٣)</sup> المهر، فوهبتها له، ثم طلقها قبل مسها <sup>(٤)</sup>، رجع بالنصف عندنا. أو نصفها فوهبته الباقي، ثم طلقها قبله، فرجوعه بنصف ما قبضت ممتنع <sup>(٥)</sup>.

● فإن وهبتها قبل القبض، أو العرض <sup>(٦)</sup> المهر قبل قبضه أو بعده، ثم طلقها قبله، منعناه من الرجوع.

نسخة م  
لوحة  
٢٩٢

ولو تزوجها على خمر أو خنزير أو دابة أو ثوب، يجب مهر المثل <sup>(٧)</sup>، أو <sup>(٨)</sup> على هذا العبد أو الخلل فكان حراً وخيراً <sup>(٩)</sup>، فلها مهر مثلها <sup>(١٠)</sup>. ويحكم <sup>(١١)</sup> بقيمة الحر لو عبداً،

ف: (ولو أعتقه نفذ إعتاقها في كله، وما قصرناه على نصفه، وأنفذنا إعتاقها في كله لا نصفه لو أعتقاه) بدلاً من (وأنفذنا إعتاقها في كله لا في نصفه لو أعتقاه).

(١) (ويبطل) أبو يوسف في قوله الآخر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٩١.

(٢) (و) أبو حنيفة ومحمد (أبقياه). / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٩١.

(٣) في هامش م: كتب (الألف) مقابلها.

(٤) ي: (وطئها) بدلاً من (مسها).

(٥) (ممتنع) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٩١.

(٦) ي: القرض.

(٧) انظر: تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٠٣.

(٨) ي: و.

(٩) ن: أو خيراً.

(١٠) ي: المثل.

(١١) (ويحكم) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

وبمثل الخمر خَلَاً. ووافق<sup>(١)</sup> الأول في الأول، والثاني في الثاني<sup>(٢)</sup>.

أو على هذا الخمر أو الحر أو الميتة، فكان خَلَاً وعبدًا وذكيةً، يجب المشار إليه، ومهر المِثْلِ رَوَايَةً، وبها قال في الخمر<sup>(٣)</sup>.

أو على هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ فظهر أحدهما حرًا، فمهرها<sup>(٤)</sup> العبد<sup>(٥)</sup> إن ساوى عشرةً، وإِلَّا كملت.

ويضم<sup>(٦)</sup> إليه قيمة الحر لو عبدًا، وكَمَلْ مَهْر مِثْلَهَا<sup>(٨)</sup> إن نقص عنه، وهو رَوَايَةٌ<sup>(٩)</sup>.

أو على هَذِهِ الثِيَابِ الْعَشْرَةَ فَكانت تسعةً، فهي المهر<sup>(١٠)</sup>.

وأمر<sup>(١١)</sup> بتكميل مهر المِثْلِ إن نقصت عنه.

(١) (ووافق) مُحَمَّدٌ إِمَامُهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(٢) ي: (بالثاني) بدلًا من (في الثاني).

(٣) (يجب المشار إليه) في الصور كلها في رَوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وبها قال، وكذا مُحَمَّدٌ في صورتَي الحر والميتة (و) وجوب (مهر المِثْلِ) أي: وجوبه في الكل (رَوَايَةٌ) أُخْرَى رَوَاهَا مُحَمَّدٌ عَنْهُ (وبها قال) مُحَمَّدٌ (في) صورة تسمية (الخمر) وظهوره خَلَاً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(٤) غ: فمهر.

(٥) (فمهرها العبد) فقط عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(٦) (ويضم) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(٧) (وكَمَلْ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(٨) ي: (مهرها) بدلًا من (مهر مِثْلَهَا).

(٩) (رَوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(١٠) (المهر) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

(١١) (وأمر) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٢.

أو على ثوب مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ، لَا يُجْبَرُ<sup>(١)</sup> عَلَى قَبُولِ قِيَمَتِهِ فِي الْأَصْحِ كَمَعِينٍ.

أو على عَبْدٍ أَوْ فَرَسٍ، يُجِبُّ الْوَسْطُ أَوْ قِيَمَتُهُ.

● أو على هَذَا الْعَبْدِ فَاکْتَسَبَ أَمْوَالًا قَبْلَ الْقَبْضِ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ الْوُطْءِ، فَهِيَ لَهَا<sup>(٢)</sup>، وَنَصَّفَهَا مَعَ الْعَبْدِ.

نسخة م  
لوحة  
٢٩٣

أو على أَلْفٍ إِنْ أَقَامَ بَهَا، وَالْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا، فَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ<sup>(٣)</sup>. وَأَجَازَاهُمَا<sup>(٤)</sup> عَلَى أَقَلِّ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا عَلَى أَنْ يَطْلُقَ ضَرَّتَهَا، أَوْ أَنْ<sup>(٥)</sup> لَا يُخْرِجَهَا، أَوْ<sup>(٦)</sup> لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، لَمْ<sup>(٧)</sup> يَفِ، أَمْرَانَا بِتَكْمِيلِهِ<sup>(٨)</sup>.

أو على هَذَا<sup>(٩)</sup> الْعَبْدِ أَوْ ذَاكَ أَوْ عَلَى أَلْفٍ أَوْ أَلْفَيْنِ، فَالْوَاجِبُ مَا شَابَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ<sup>(١٠)</sup>، وَهُوَ لَوْ كَانَ<sup>(١١)</sup> بَيْنَهُمَا. وَقَالَا: الْأَقْلَى، كَوُجُوبِ نَصْفِهِ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْوُطْءِ.

(١) ف: تجبر.

(٢) (لها) أي: للمرأة عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(٣) (هو الصَّحِيحُ) ليس غير، عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(٤) غ، ن، ي، ف: وَأَجَازَاهُمَا أَوْ.

(٥) سقط من ي: أَنْ.

(٦) غ: أَوْ أَنْ.

(٧) س، غ، ن، ي: وَلَمْ.

ف: وَإِنْ لَمْ.

(٨) (أَمْرَانَا بِتَكْمِيلِهِ) وَلَمْ يَأْمُرْهُ زُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(٩) سقط من ي: هَذَا.

(١٠) (مَهْرُ الْمِثْلِ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(١١) سقط من غ، ي: كَانَ.

ن، ف: كَتَبَ (كَانَ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

أو على تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أو خدمتها بنفسه<sup>(١)</sup> وهو حر، يجب مَهْرُ الْمِثْلِ عندنا، لا ما سُمِّيَ، وحكم<sup>(٢)</sup> بقيمة الخدمة.

وفي شرط رعي غنمها روايتان<sup>(٣)</sup>.

ويجعل<sup>(٤)</sup> إعتاقها على أن يتزوج بها<sup>(٥)</sup> صداقها<sup>(٦)</sup>. وألزمناها قيمتها<sup>(٧)</sup> إن امتنعت. ولو زوج طفله الْفَقِيرَ، لا يلزمه المهر عندنا.

● فَإِنْ ضَمَّنَهُ، طَلَبَتْ أَيُّهَا شَاءَتْ<sup>(٨)</sup>.

فإن أخذته من تركة أبيه، أجزنا الرجوع لبقية الورثة في نصيبه.

ولو تزوجها بِالْفِ سِرًّا، ثم بألفين عِلَانِيَةً، ولم يكن أشهد أنه سُمِعَتْ، يجب ألف<sup>(٩)</sup>، وأشار في الأصل إلى وجوب<sup>(١٠)</sup> ألفين<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: بنفسه سنة.

(٢) (وحكم) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(٣) (روايتان) على رِوَايَةِ الْأَصْلِ وَالْجَامِعِ لَا يَجُوزُ، وعلى رِوَايَةِ ابْنِ سَمَاعَةَ يَجُوزُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(٤) (ويجعل) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٣.

(٥) ف: لها.

(٦) ي: صداقها، وأوجبا مهر مثلها كما في الشغار.

(٧) ي: بقيمتها.

(٨) غ: شاء.

(٩) (يجب ألف) فقط على ما حكاه الشَّيْخُ المعروف بِخَوَاهِرِ زَادَهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ، وصاحب الْمُحِيطِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٤.

(١٠) سقط من ي: وجوب.

(١١) ن: الألفين.

والطلاق قبل الوطء بعد إزالته <sup>(١)</sup> عُدَّتْهَا بدفع ونحوه، يوجب نصف المهر، وأفتى بـكله بلا تردد <sup>(٢)</sup>.

والخلوة بلا مرض مانع، وحيض <sup>(٣)</sup>، وصوم رَمَضَانَ، وصلاة فرض، وإحرام بحج أو عُمْرَةٍ، كالوطء عندنا <sup>(٤)</sup>، ولو <sup>(٥)</sup> عَنِينًا أو خَصِيًّا، وكذا المجبوب، وتجب العِدَّةُ. ولا يجبُ مَهْرُ المِثْلِ في النكاح الفاسد إلا بالوطء، وما زدناه على المسمى <sup>(٦)</sup>. ويثبت به النسب، واعتبر <sup>(٧)</sup> مدته من حين الدخول، وبه يُفْتَى.

واعتبرنا العِدَّةَ من وقت التفريق لا من آخر الوطآت.

وَيُعْتَبَرُ مَهْرُ مِثْلِهَا بِقَوْمِ أَبِيهَا ❶ إذا استوتا <sup>(٨)</sup> سَنًا، وجمالًا، ومالًا، وبلدًا، وعَصْرًا، وعقلًا، ودينًا، وبَكَارَةً. فإن لم توجد <sup>(٩)</sup>، فبالأجانب.

ويجوز لها منعه من وطئها، والسفر بها، لقبض مهرها المعجل.

نسخة م  
لوحة  
٢٩٥

- (١) س، ن، ي: إزالة.
- (٢) (نصف المهر) فقط عند أبي حَنِيفَةَ، لأنه طلاق قبل الدخول فيتَنَصَّفُ بالنَّصِّ (وأفتى) مُحَمَّدٌ (بـكله) أي: بوجوب كل المهر، لأنه يعمل عمل الوطء فيتأكد المهر به (بلا تردد) يعني: عن أبي يُوسُفَ روايتان، فِرَوَايَةُ مُحَمَّدٍ عنه أنه معه، وَرَوَايَةُ الْحَسَنِ عنه أنه مع الإمام. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٤.
- (٣) غ: ولا حيض.
- (٤) ف: عندنا، وهي من المجبوب صَحِيحَةٌ كالعنين والخصي.
- (٥) ف: ولو كان.
- (٦) (على المسمى) وأوجبه زُفَرٌ بالغًا ما بلغ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٤.
- (٧) (واعتبر) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٤.
- (٨) س، ي: استويا.
- (٩) ن: يوجد.



وكذا الحكم لو<sup>(١)</sup> وَطَّهَهَا برضاها<sup>(٢)</sup>، فإذا<sup>(٣)</sup> أوفأها نقلها حيث شاء، وقيل إلى بلدها فقط، وقيل: مطلقاً إن أوفأها المؤجَّل أيضاً، وكان مأموناً، وبه أفتى البعض<sup>(٤)</sup>.  
ولو اختلفا أو أحدهما وورثه<sup>(٥)</sup> الآخر مع ورثة<sup>(٦)</sup> في قدر المسمى، قضى لمن برهن.  
فإن برهننا، قضى بما يخالف مَهْر مِثْلَهَا.

وإن خالفاه<sup>(٧)</sup>، قضى به، وإلَّا يحكم<sup>(٨)</sup> بقوله، إلَّا أن يذكر ما يستنكر، وحكَّم مَهْر مِثْلَهَا بعد حلفها أو قبله، فقضيا بقوله إن كان كما قال أو أقل، ويقولها إن كان كما قالت أو أكثر، وبه لو بينهما، أو في التسمية كان القول للمُنْكَر<sup>(٩)</sup>، أو ورثتهما في قدره فالقول لورثة الزوج.

ويستثنى<sup>(١٠)</sup> ما يستنكر، وجعله<sup>(١١)</sup> كاختلافهما حين، أو في تسميته، فalcضاء بشيء

(١) ي: (حكم) بدلاً من (الحكم لو).

(٢) (برضاها) عند أبي حنيفة. / البُرْهَان لِلطَّرَائِيسِي، نسخة م، لوحة ٢٩٥.

(٣) ي: فإن.

(٤) انظر: الجامع الصَّغِير لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه لابن مازة ص ٢٨٧.

(٥) ي: (مع ورثة) بدلاً من (وورثه).

ف: وورثة.

(٦) سقط من س، غ، ن، ي، ف: مع ورثة.

(٧) كتب في هامش ف: وإن خالفها.

(٨) (يحكم) أبو يُوسُف. / البُرْهَان لِلطَّرَائِيسِي، نسخة م، لوحة ٢٩٥.

(٩) ي: للمنكر، ويجب مهر المثل أو ما اختلف.

(١٠) (ويستثنى) أبو يُوسُف. / البُرْهَان لِلطَّرَائِيسِي، نسخة م، لوحة ٢٩٥.

(١١) (وجعله) أي: جعل مُحَمَّد اختلاف ورثتهما فيه. / البُرْهَان لِلطَّرَائِيسِي، نسخة م، لوحة ٢٩٥.

منتفٍ<sup>(١)</sup>، وأوجبا مَهْرٍ مِثْلَهَا<sup>(٢)</sup>، وبه يُفْتَى.

● ولو بعث إلى امرأته شيئاً، فقالت: هو هَدِيَّةٌ، وقال: هو<sup>(٣)</sup> من المَهْرِ، كان القول له في غير المَهْيَأِ<sup>(٤)</sup> للأكل.

نسخة م  
لوحة  
٢٩٦

أو جَهَّز بنته بجهازٍ، ثم قال: كان عاريةً، لم يقبل قوله إن كان من أشراف الناس.

وإن كان ممن لا يجهز بمثله، قبل قوله بيمينه، وقيل: بالقبول<sup>(٥)</sup> وعدمه مطلقاً.

وحكم<sup>(٦)</sup> بأربعة مهور ونصف، وثلاث طلاقات في: كلما<sup>(٧)</sup> نكحتها فهي طالق أو بائن، فنكحها ثلاث مرات، ووطئها في كل مرة. وهما بشتين ومهرين ونصف في الرجعي، وبثلاث وخمسة مهور ونصف في البائن<sup>(٨)</sup>.

### باب نكاح الرقيق

لم يميزوا تزوج العبد بلا إذن السيّد كالأمة<sup>(٩)</sup>، ونجيز له تزويجه بلا رضاه كالأمة، والمنع رواية<sup>(١٠)</sup> كالمكاتبة.

(١) منتفٍ) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٩٥.

(٢) ي: مثلها بلا تحالف.

(٣) سقط من ي: هو.

(٤) ي: المهيأة.

(٥) ي: بالقول.

(٦) (وحكم) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٢٩٦.

(٧) ي: كل ما.

(٨) ي: البائن، والله أعلم.

(٩) انظر: الهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ٣ ص ٣٩٠. وكُنز الدقائق وشرحه تبين

الحقائق ج ٢ ص ١٦١. والفتاوى الهندية ج ١ ص ٣٣١.

(١٠) (رواية) عن أبي حنيفة، وكذا عن أبي يوسف، وبها قال الشافعي. / البرهان للطرابلسي،

نسخة م، لوحة ٢٩٦.

فلو نكح بإذن سيده، بيع للمهر<sup>(١)</sup> إن لم يَفِدِهِ.

وسعي المُدَبَّر والمُكَاتَّب ولو بغير إذنه، فقال: طلقها رجعيةً، كان إجازةً، لا طلقها أو فارقتها.

والإذن به ينتظم الفاسد ● عندنا<sup>(٢)</sup>، وخصاه بالصَّحِيح.

وَيَصَحَّ تزويج العَبْد المديون ولو مستغرقاً، وتساوي امرأته الغرماء في مَهْرِ مِثْلِهَا. ولا يلزمه أن يُبَوِّئَ أَمَتَهُ بيت الزوج، بل يطؤها متى ظَفَرَ بها، ولها خيار الفسخ بالعتق ولو زوجها حراً عندنا.

وطردناه في مُكَاتَّبَةٍ تزوجت بإذنه، أو زَوَّجَهَا بإذنها<sup>(٣)</sup>.

والإذن بالعَزْل للسَّيِّد<sup>(٤)</sup>، وعنهما للأمة كالحره.

وقتله إياها قبل وطء الزوج، يسقط المَهْر<sup>(٥)</sup>، كما لو أعتقها قبله فاختارت نفسها، وأبقيناه<sup>(٦)</sup> كقتلها نفسها أو المَوْكَلِ عِرسها.

وما أسقطناه بقتل الحره نفسها<sup>(٧)</sup>.

(١) ن: المهر.

(٢) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٣) (بإذنها) ونفاه زُفَّر. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٤) (للسَّيِّد) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٥) (يسقط المهر) عنه عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٦) ن، ف: وأبقياه.

ي: وأبقياها.

(٧) (نفسها) قبل الدخول بها، وأسقطه زُفَّر، لأن الحق في المهر لها، وقد فوتت المَعْقُودَ عليه

قبل التَّسْلِيمِ فسقط حق المُطَالَبَةِ بالبدل، كما لو ارتدت قبل الدخول. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِيِّ،

نسخة م، لوحة ٢٩٧.

ولو تزوجت بغير إذنٍ، فعتقت، نفذ بلا خيارٍ، وما أبطلناه<sup>(١)</sup>.

أو ملكها من تحرم عليه، أو أنثى فأجاز، أجزناه<sup>(٢)</sup>.

فإن وطئت قبل العتق، يكون<sup>(٣)</sup> له، وإلا لها.

وجعل<sup>(٤)</sup> ولد العبد المغرور حراً بالقيمة كولد الحر.

● ولو وطئ أمة ولده، فولدت، فادعاه، ثبت نسبه منه، وصارت أمُّ ولده، ولزمه قيمتها، وما ألزمناه مَهْرَهَا<sup>(٥)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٢٩٨

ويثبت للجدِّ حكم الأب عند عدمه.

ويصحَّ تزوجه بأمة ابنه عندنا، ويلزمه المهر، وما صيرناها بالوضع أمُّ ولد، فلا

تلزمه<sup>(٦)</sup> قيمتها<sup>(٧)</sup>، ويعتق ولدها.

ولو قالت لسيد زوجها: أعتقه عني بألف، ففعل، أفسدنا نكاحها، ويفسده<sup>(٨)</sup>، وإن

لم تسم<sup>(٩)</sup> ما لا، وأبقياه<sup>(١٠)</sup>، ويكون الولاء له<sup>(١١)</sup>.

(١) (وما أبطلناه) أي: النكاح، وأبطله زُفر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٢) (أجزناه) وأبطله زُفر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٣) ي: يكون المهر.

(٤) (وجعل) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٧.

(٥) (وما ألزمناه مهرها) وألزمه زُفر به. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٨.

(٦) ن، ي: يلزمه.

(٧) ي: قيمتها.

(٨) (وفسده) أي: أبو يُوسُف النكاح. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٨.

(٩) ي: يسم.

(١٠) (و) أبو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّد (أبقياه) أي: النكاح. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٨.

(١١) ي: له، والله أعلم.

## باب نكاح الكفار

نسخة م  
لوحة  
٢٩٩

لم يُطْلُوا نكاح الكفار، ❶ فهو جائز<sup>(١)</sup> مطلقاً، واستثنى المَحْرَمَ والمُعْتَدَّةَ، وَلَكِنْ لا نتعرض<sup>(٢)</sup> لهم إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا، أَوْ يَتَرَافَعُوا إلينا.

وَتَرَافَعُهَا شرط التفريق<sup>(٣)</sup>، واكتفيا بِمُرَافَعَةِ أَحَدِهِمَا كإِسْلَامِهِ.

وما أَبْطَلْنَاهُ بِلا شهود، فيبقى بعد إِسْلَامِهَا أَوْ إِسْلَامِهِ لَوْ كِتَابِيَةً<sup>(٤)</sup>.

ولو نكح بِمِيتَةٍ، أَوْ بِلا مَهْرٍ، وَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ، فَوُطِئَتْ أَوْ طُلِقَتْ قَبْلَهُ أَوْ مَاتَ، فَالْمَهْرُ مُتَنَفٍ<sup>(٥)</sup>، كَمَا نَفَيْنَاهُ فِي الْحَرْبِيِّينَ ثَمَّةَ.

وَأَوْجِبَا مَهْرَ الْمِثْلِ بِالْوِطْءِ، وَالْمُتَعَةَ بِالطَّلَاقِ قَبْلَهُ، أَوْ بِخَمْرِ أَوْ خَنْزِيرٍ عَيْنٍ فَاسْلَمَا<sup>(٦)</sup> أَوْ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ<sup>(٧)</sup> لَهَا الْخَمْرُ وَالْخَنْزِيرُ<sup>(٨)</sup>.

وَفِي غَيْرِ الْعَيْنِ<sup>(٩)</sup> لَهَا قِيَمَةُ الْخَمْرِ، وَمَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْخَنْزِيرِ<sup>(١٠)</sup>. وَيُوجِبُ<sup>(١١)</sup> مَهْرُ

(١) (جائز) أي: حكمه حكم الصَّحِيحِ عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(٢) ي: يتعرض.

(٣) (التفريق) بينهما عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(٤) (كتابية) وَأَبْطَلَهُ زُفَرٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا أَوْ يَتَرَافَعُوا، فَحِينَئِذٍ يَفْرُقُ

الْقَاضِي بَيْنَهُمْ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(٥) (فالْمَهْرُ مُتَنَفٍ) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(٦) ي: فأسلماه.

(٧) ي: قبضه.

(٨) (والخَنْزِيرُ) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(٩) س، ن: المعين.

(١٠) (فِي الْخَنْزِيرِ) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(١١) (ويُوجِبُ) أَبُو يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ الْآخِرِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

المِثْلُ فِيهِمَا، لَا قِيمَتَهُمَا<sup>(١)</sup>.

● ولو أسلم أحد مَجُوسِيَّينَ أو كتابية، عرض الإسلام على الآخر. فإن أسلم، وإلَّا فرق بينهما. ويجعل<sup>(٢)</sup> الفرقة بإبائه فسخاً كإبائها، وهما طلاقاً بائناً، وجعل<sup>(٣)</sup> رِدَّتَهُ<sup>(٤)</sup> طلاقاً، وهما فسخاً كِرِدَّتِهَا.

نسخة م  
لوحة  
٣٠٠

وتستحق الموطوءة المهر، وغيرها نصفه<sup>(٥)</sup>.

وإن ارتدت لا، كالإباء. وأبقيناها إن ارتدا وأسلم<sup>(٦)</sup> معاً.

وفسد لو متعاقباً.

وتقع<sup>(٧)</sup> الفرقة عندنا بتباين الدَّارَيْنِ لا بالسَّبْيِ، وبمجرد الرِّدَّةِ، وبالتفريق للإباء، لا بَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي الموطوءة، وفي غيرها في الحال.

والمَهْجَرَةُ الحائِلُ، تنكح عندنا<sup>(٨)</sup> بلا عِدَّةٍ، كالمَسِيَّةِ، ونفياها، كالحَامِلِ على الأصح.

● وَلَا يَنْكَحُ مُرْتَدٌّ وَمُرْتَدَّةٌ أَحَدًا.

نسخة م  
لوحة  
٣٠١

ويتبع الولدُ خَيْرَ الأبوين دِينًا، ويتبع الكتابي منهما لا المَجُوسِيَّ.

(١) (لا قيمتهما) يعني: قال مُحَمَّدٌ: لها الْقِيَمَةُ على كل حال. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٢٩٩.

(٢) (ويجعل) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٠.

(٣) (وجعل) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٠.

(٤) ي: إِذْنُهُ.

(٥) ي: نَصْفُهُ إِنْ ارْتَدَّ.

(٦) س، غ: أَوْ أَسْلَمَا.

(٧) غ: وَيَقَعُ.

(٨) (عندنا) أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٠.

ولو أسلم وتحتة خمس نسوة، أو أُخْتَان، أو أُمٌّ<sup>(١)</sup> وبنت، بعقد، بَطْلَ<sup>(٢)</sup> عندنا<sup>(٣)</sup>.  
 وخيرَه<sup>(٤)</sup> في تَبْقِيَةِ<sup>(٥)</sup> أربع، وإحدى الأُخْتَيْنِ، وعَيْنِ البنت.  
 أو أسلمت وزوجها صبي، يؤخر عرض الإسلام عليه إلى أن يعقله.  
 أو مجنون يعرض على أبويه، فإن أسلم أحدهما، وإلا فَرَّقَ بينهما<sup>(٦)</sup>.

### باب الْقَسَمِ<sup>(٧)</sup>

يؤمر بالتسوية<sup>(٨)</sup> بين الحرّتين في المَبيّت عندنا مطلقاً، لا بأن يقيم عند البكر  
 الجديدة سبعاً، والثيب ثلاثاً، ثم يستأنف<sup>(٩)</sup>.

(١) س: أم ولد.

(٢) ي: بطل النكاح.

(٣) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة وأبي يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠١.

(٤) كتب في هامش ف مقابلها: وخالفنا.

(وخيرَه) مُحَمَّد، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَمَعَهُمْ زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠١.

(٥) ي: إبقاء.

(٦) ي: بينهما، والله أعلم.

(٧) الْقَسَمُ: مصدر، قَسَمَ الْقَسَامَ الْمَالَ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ: فَرَّقَهُ بَيْنَهُمْ، وَعَيْنَ أَنْصِبَاءَهُمْ. ومنه: الْقَسَمُ  
 بَيْنَ النِّسَاءِ.

وَالْقَسَمُ: النِّصِيبُ.

الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (قسم) ص ٢١١.

(٨) ف: بالسوية.

(٩) انظر: الْأَصْلَ لِمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ ج ١٠ ص ٣٥٨. وَالكِتَابَ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحَهُ الْجَوْهَرَةَ  
 النَّيِّرَةَ ج ٢ ص ١٥٠. وَالْمَبْسُوطَ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٦٧٧. وَرَوْضَةَ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ٩٣٧.

● ويقسم للحرّة<sup>(١)</sup> ضِعْفَ الأَمَةِ، ويسافر بمن شاء.

وَالْقُرْعَةُ مُسْتَحَبَّةٌ عِنْدَنَا، لَا وَاجِبَةٌ.

وَيَجُوزُ<sup>(٢)</sup> هِبَةٌ قَسَمِهَا لِصَاحِبَتِهَا، وَرُجُوعُهَا فِيهِ<sup>(٣)</sup>.

وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٧٩.

(١) ي: للحر.

(٢) ف: وتجاوز.

(٣) ي: فيه، والله أعلم.



## كِتَاب الرِّضَاع

هُوَ مَصُّ الرِّضِيعِ مِنْ ثَدْيِ أَدَمِيَّةٍ<sup>(١)</sup> فِي ثَلَاثِينَ شَهْرًا عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>، وَخِصَاهُ بِعَامِينَ، وَبِهِ يُفْتَى، وَنَفِينَا الثَّالِثُ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا نَخْصَهُ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، فَيَحْرُمُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ مَا يَحْرُمُ بِهِ<sup>(٤)</sup> بِالنَّسَبِ، إِلَّا أُمُّ أَخِيهِ<sup>(٥)</sup> وَأُخْتُ ابْنِهِ<sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٠٣

وَيَصِيرُ زَوْجٌ مَرْضِعَةٌ، لَبْنُهَا مِنْهُ أَبًا لِلرِّضِيعِ، وَأَوْلَادُهُمَا إِخْوَةٌ، وَإِخْوَتُهُمَا أَعْمَامًا وَأُخُوَالًا.

وَتَحِلُّ أُخْتُ أَخِيهِ رَضَاعًا وَنَسَبًا.

وَإِذَا رَضَعَ صَغِيرَانِ مِنْ امْرَأَةٍ، صَارَا أُخْوَيْنِ.

(١) ي: الآدمية.

(٢) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٢.

(٣) (ونفينا) العام (الثالث) وأثبتته زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٢.

(٤) سقط من س، ن، ي، ف: به.

(٥) ي: أخته.

(٦) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٥ ص ٢٥٧. والكتاب للقدوري وشرحه

الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٥٢. والنُتْفُ لِلشُّغْدِيِّ ج ١ ص ٣١٦. وَرَوْضَةُ الْقَضَاةِ ج ٣

ص ٩٤٢. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٤ ص ٢. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٣

ص ٤٣٨. والاختيار ج ٣ ص ١٢٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٢ ص ١٨١.

وَرُؤُوسُ الْمَسَائِلِ ص ٤٤٣، وفيه: (الرِّضَاعُ عِنْدَنَا يَثْبِتُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا

يَثْبِتُ إِلَّا بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ).

والمغلوب بهاء أو دواء أو لبن شاة، لا يحرم عندنا.

وكذا الممزوج بطعام، وإن غلب<sup>(١)</sup>، كما لو طبخ معه.

ولو امتزج بلبن امرأة أخرى، يختار<sup>(٢)</sup> تَعْلِيْقَهُ بأغلبهما لا بهما<sup>(٣)</sup>.

ونحرّم بلبن الميتة كالبيكر، بخلاف الاحتقان، ولبن الرجل والشاة<sup>(٤)</sup>.

ولو نكحت<sup>(٥)</sup> مطلقة لبّون زوجاً آخر، وحَبِلَتْ منه، فحكم إرضاعها من الأول إلى أن تلد<sup>(٦)</sup>. ويجعله<sup>(٧)</sup> من الثاني إن كان رقيقاً أو مطلقاً لا منها<sup>(٨)</sup>.

ولو دَرَّ<sup>(٩)</sup> بعدما جَفَّ، اختص بها.

ولو أَرْضَعَتْ صَرَّتْهَا، حرمتا<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) (وإن غلب) اللَّبَنُ الطَّعَامَ عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٣.
- (٢) (يختار) أَبُو يُوسُفَ مِنَ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٣.
- (٣) (لا بهما) معاً كما قال مُحَمَّدٌ اخْتِيَاراً مِنْهُ لِلرَّوَايَةِ الْآخَرَى عَنْهُ، وَبِهَا قَالَ زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٣.
- (٤) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٣ ص ٢٤٥.
- (٥) ي: أنكحت.
- (٦) (إلى أن تلد) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٣.
- (٧) (ويجعله) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٣.
- (٨) (لا منها) يعني: قال مُحَمَّدٌ: أَسْتَحْسِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا جَمِيعاً حَتَّى تَضَعَ مِنَ الْآخَرِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٣.
- (٩) غ: رد.
- (١٠) ي: حرمتها.

ولا مهر للكَبِيرَةِ<sup>(١)</sup> إن<sup>(٢)</sup> لم يطأها، ويلزمه نصف<sup>(٣)</sup> مهر الصَّغِيرَةِ<sup>(٤)</sup>، ويرجع به عليها إن تعدت الفساد.

● ولو أرضعتها أجنبية على التعاقب، حرمتا، ولا نخصها بالثانية، ولا خيرَوه. ويثبت بما يثبت<sup>(٥)</sup> به المال.

ولو أقر برضاعٍ أو نسبٍ ثم رجع، صح عندنا، إلا إذا قال: هو حق كما قلتُ<sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٠٤

(١) غ: لكبيرة.

(٢) س: إذا.

(٣) كتب في هامش م، ن مقابلها: وينصف.

(٤) ي: (المهر للصغيرة) بدلاً من (مهر الصَّغِيرَةِ).

(٥) غ: ثبت.

(٦) ي: قلت، والله أعلم.



## كِتَاب الطَّلَاق

هو رفع القيد الثَّابِت شرعاً بالنكاح<sup>(١)</sup>.

ويقع من كل زوج عاقل بالغ، ولو مكرهاً، عندنا، كسكران من مُحَرَّمٍ عَلَى  
الأصح، ● وأخرس بإشارته.

لا من صبي، ومجنون، ونائم، وسيد عَلَى امرأَةِ عَبْدِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيُعْتَبَرُ عدده بالنساء عندنا، لا بالرجال.

فتطلق الحرة ثلاثاً، والأمة ثنتين.

ويتنوع إلى: أحسن، وحسن، وبدعي.

فإن طلق وَاحِدَةً فِي طُهْرٍ لا وطء فيه، وتركها حتى مضت عِدَّتُهَا، كان أحسن.

أو ثلاثاً فِي أَطْهَارٍ لا وطء فيها، كان حسناً، وسُنِّيًّا، ولم يَحْضُرْهُ فِي الْوَاحِدَةِ،  
وَوَافَقَهُ<sup>(٣)</sup> فِي الْحَامِلِ.

ونجعل الثلاث والشتين فِي طُهْرٍ، أو بكلمةٍ، بدعيًّا، كطلاق الموطوءة حائضاً،

(١) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٨٨. وَأُنَيْسُ الْفُقَهَاءِ ص ٥٤.

(٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٥. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ  
لِلْمِيدَانِيِّ ج ٢ ص ١٦٧. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٧١٦. وَطَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ٤٤٥.  
وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ٨٨. وَالْهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٤٨٧.  
وَالنُّفَايَةُ وشرحها فَتْحُ بابِ الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٨٨.

(٣) (وَوَافَقَهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٥.

● وكذا البائن في ظاهر الرواية<sup>(١)</sup>.

لا الخلع ولو<sup>(٢)</sup> في الحيض.

وما كرهنا طلاق غير الموطوءة فيه، ولا طلاق<sup>(٣)</sup> الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ عَقِيبَ الوطء

بلا فصل بشهر<sup>(٤)</sup> كالحامِلِ<sup>(٥)</sup>.

وَيُفَرَّقُ عَلَى الْأَشْهَرِ فِيمَنْ لَا تَحِيضُ.

ولو قال لموطوءته: أنت طالق ثلاثاً للسنَّة، وقع عند كل طهر طَلَقَةٌ.

وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة، أوقعناها<sup>(٦)</sup>.

وتجب<sup>(٧)</sup> مراجعة المطلقة حائضاً في الأصح<sup>(٨)</sup>، وطلاقها في الطُّهْرِ الذي يليه.

(١) انظر: الكتاب للْقُدُّورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّبَرَةِ ج ٢ ص ١٦٠. وَالنَّتْفُ لِلْسَّغْدِيِّ ج ١ ص ٣١٨. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٢٥١. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ٩١. وَالْهِدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٣ ص ٤٦٦. وَالْأَخْتِيَارُ ج ٣ ص ١٣٩. وَكَنَزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٨٩.

(٢) سقط من س، غ، ف: ولو.

(٣) سقط من ي: غير الموطوءة فيه، ولا طلاق.

(٤) سقط من ي: بلا فصل بشهر.

(٥) ي: كالحامل، ولا طلاق غير الموطوءة في الحيض.

(٦) ي: وأوقعناها جملة.

(أوقعناها) وقال زُفَر: لَا تَصِحُّ نِيَةُ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا تَقَعُ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ طَلَقَةٌ. / الْبُرْهَانُ

لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٦.

(٧) غ: ويجب.

(٨) ي: الأصح، وأخرس بإشارته، تم طلاقها.

وطلقتان<sup>(١)</sup> تخللها<sup>(٢)</sup> رجعة في طهر أو شهر، مكروه في ظاهِر الرواية<sup>(٣)</sup>.

### باب الطلاق الصريح والكناية

لا يحتاج الصريح إلى نية<sup>(٤)</sup>، كأنت طالق، ومطلقة، وطلقتك<sup>(٥)</sup>.

وتقع<sup>(٦)</sup> بها واحدة رجعية، وإن نوى الإبانة.

وما اعتبرنا آخراً نية الشتين والثلاث<sup>(٧)</sup>، فبلغوا<sup>(٨)</sup> عندنا<sup>(٩)</sup>، ● وكانت الطلاق، أو

طالق الطلاق، أو طالق طلاقاً، وتقع واحدة رجعية إلا إذا نوى الثلاث.

والعينان نية الشتين في الحرة إلا أن ينوي بكل كلمة طلقة.

ولو نوى، بأنت طالق الطلاق من وثاق لم يصدق قضاء، أو من العمل لم يصدق

(١) س، غ، ي، ف: (وإيقاع طلقتين) بدلاً من (وطلقتان).

(٢) ف: وتخللها.

(٣) ي: الرواية، والله أعلم.

(٤) (ظاهر الرواية) عن أبي حنيفة، وبها قالوا. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٠٦.

(٥) كتب في هامش ف مقابلها: يقع بالصريح وإن لم ينو.

(٦) انظر: مختصر الطحاوي وشرحه للجصاص ج ٥ ص ٥١. والكتاب للقدوري وشرحه

الجوهرية النيرة ج ٢ ص ١٦٥. وبدائع الصنائع ج ٣ ص ٩٨. والهداية وشرحها فتح القدير

والعناية ج ٤ ص ٣. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٢ ص ١٩٧. وكنز الدقائق

وشرحه رمز الحقائق ج ١ ص ٢٣٥. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ٣ ص ٢٤٧.

(٦) س، غ: ويقع.

(٧) ف: أو الثلاث.

(٨) ف: فتلغوا.

(٩) (عندنا) واعتبرها زفر، وأوقع ما نوى كما قال الشافعي ومالك، وهو قول أبي حنيفة الأول. /

البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٠٦.

مطلقاً، وقيل: يُدَيِّنُ<sup>(١)</sup> كما لو صَرَّحَ به.

ويقع بإضافته إلى جملة ما، وإلى ما يعبر<sup>(٢)</sup> به عنها، كالوجه، والعنق<sup>(٣)</sup>، والرقبة، والروح، والبدن، والجسد، والفرج، وإلى جزء شائع منها كنصفها أو ثلثها.

والغينا إضافته<sup>(٤)</sup> إلى نحو اليد، والرجل، والدبر، فلا يقع عندنا<sup>(٥)</sup>، وإلى<sup>(٦)</sup> الظَّهْر، والبطن، في الأظهر.

وتقع<sup>(٧)</sup> طلبةً بإيقاع جزء منها، كالنَّصْفِ والثُّلُثِ، فلو طلق وَاحِدَةً ونصفاً قبل الوطء، أوقعنا ثنتين<sup>(٨)</sup> ● لا وَاحِدَةً<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٠٨

وطلقتان<sup>(١٠)</sup> بثلاثة<sup>(١١)</sup> أنصاف تطليقة، وقيل: ثلاث

(١) (وقيل) يعني: رَوَى الحسن عن أبي حَنِيفَةَ أنه (يُدَيِّنُ) فيما بينه وبين ربه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٧.

(٢) غ: يعبر.

(٣) ن: والعين.

(٤) كتب في هامش م، ن مقابلها: والغينا بإضافته.

س، غ، ي، ف: (والغينا بإضافته) بدلاً من (والغينا إضافته).

(٥) (عندنا) وأوقعه زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ بإضافته إلى وَاحِدٍ منها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٧.

(٦) ي: وكذا إلى.

(٧) س: ويقع.

(٨) ي: ثنتين كثلاثة.

(٩) سقط من ي: لا وَاحِدَةً.

(لا وَاحِدَةً) فقط كما قال زُفَرٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٨.

(١٠) كتب في هامش م، ن مقابلها: ثنتان.

(١١) ن: بثلاث.



كثلاث<sup>(١)</sup> أنصاف تطليقتين<sup>(٢)</sup>.

والواقع بانت كذا من وَاحِدَةٍ. أو<sup>(٣)</sup> ما بين وَاحِدَةٍ إِلَى ثلاث، ثنتان<sup>(٤)</sup>. و<sup>(٥)</sup> إِلَى ثنتين، وَاحِدَةٍ<sup>(٦)</sup>.

وأوقعا ثلاثاً بالأول، وما قَصَرناه على وَاحِدَةٍ<sup>(٧)</sup>، وثنيتين بالثاني، وما أَلْغيناه. ولو قال: أنت كذا وَاحِدَةٍ في ثنتين، أو ثنتين في ثنتين، ونوى الضرب، أوقعنا وَاحِدَةً بالأوَّل<sup>(٨)</sup> لا ثنتين<sup>(٩)</sup>، وثنيتين<sup>(١٠)</sup> بالثانية لا ثلاثاً<sup>(١١)</sup>.

وإن نوى الجمع<sup>(١٢)</sup>، تقع<sup>(١٣)</sup> الثلاث إن كانت موطوءة.

وتنجز بأنت كذا في مَكَّة أو بِمَكَّة.

وتعلق في دخولك، كيذا دخلت.

- 
- (١) سقط من ي: وطلقتان بثلاثة أنصاف تطليقة، وقيل: ثلاث كثلاث.
  - (٢) انظر: الجَامِع الصَّغِير لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه لابن مَازَةَ ص ٢٩٤.
  - (٣) ي: و.
  - (٤) ثنتان عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٠٨.
  - (٥) سقط من ن: و.
  - (٦) (وَاحِدَةٍ) عنده. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٠٨.
  - (٧) (على وَاحِدَةٍ) كما قصره زُفَر، وهو القياس. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٠٨.
  - (٨) ف: كتب (الباء) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.
  - (٩) (لا ثنتين) كما قال زُفَر، وهو قول الحسن، وقول الشَّافِعِي وَمَالِك. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٠٨.
  - (١٠) ف: واثنتين.
  - (١١) (لا ثلاثاً) كما قال زُفَر. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٠٨.
  - (١٢) س: الجميع.
  - (١٣) غ: يقع.

وحكم بَوَاحِدَةٍ في أنت طالق وَاحِدَةً، أو لا، وألغياه<sup>(١)</sup>، كأنك طالق أو لا.

وله جعل الواحدة ثلاثاً في العِدَّة<sup>(٢)</sup>.

وأبطل<sup>(٣)</sup> جعلها بائنة فيها<sup>(٤)</sup>.

وتفتقر الكِنَايَةِ، والكتابة المُسْتَبِينَةِ، إلى نية حالة الرضا، ● كبائن، بَتَّة، بَتْلَة، حرام، خَلِيَّة، بريئة، واخرجني، اذهبني، اغْرِبْني، قُومِي، تَقْنَعِي، تَحْمَرِي، اسْتَتِرِي<sup>(٥)</sup>، ابتغي الأزواج، وسَرَّحْتُكَ، فارقتك، أمْرُك بيدك، اختاري، أنت حُرَّةٌ، وهبتك لأهلك، الحقي بأهلك، اعتدي، استبرئي<sup>(٦)</sup> رَحِمَكِ، أنت واحدة<sup>(٧)</sup>.

فإن أنكرها في حال مُذَاكَرَتِهِ، لم يَصْدَقَ قَضَاءٌ فيما يصلح جواباً فقط، كَسَرَّحْتُكَ إلى آخره.

أو<sup>(٨)</sup> جواباً وسباً، كبائن إلى بريئة.

(١) (وحكم) مُحَمَّدٌ (بَوَاحِدَةٍ) رجعية (في) قوله (أنت طالق وَاحِدَةً أو لا، و) أبو حَنِيفَةَ، وكذا

أبو يُوسُفَ في قوله الآخر (ألغياه). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٨.

(٢) كتب في هامش م مقابلها: الموطوءة.

ي: (الموطوءة) بدلاً من (العدة).

(في العدة) عند أبي حَنِيفَةَ، وهما نفيها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٨.

(٣) (وأبطل) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٨.

(٤) ن: فيه.

ي: (في العدة) بدلاً من (فيها).

(٥) ن: استبرئي.

(٦) ف: استبرئي.

(٧) انظر: مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَّقَى ج ١ ص ٤٠٢.

(٨) ي: أو يصلح.

وَصُدِّقَ فِيهَا يَصْلَحُ جَوَاباً وَرِداً، كَاخْرَجِي، وَنَحْوَهُ.

وَفِي <sup>(١)</sup> حَالِ الْغَضَبِ، لَمْ يَصُدِّقَ فِيهَا يَصْلَحُ جَوَاباً.

وَلَا يَقَعُ بِكَنَايَتِي التَّفْوِيضِ، وَهُمَا: اخْتَارِي، وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ، إِلَّا بِإِقَاعِهَا بَعْدَهُ.

وَالْوَاقِعُ بِهَا وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ عِنْدَنَا، لَا رَجْعِيَّةَ، وَلَا ثَلَاثَ، فِي الظَّاهِرَةِ.

وَأَلْغَيْنَا نِيَّةَ الثَّانِيْنِ، وَإِنْ صَحَّتْ نِيَّةُ الثَّلَاثِ <sup>(٢)</sup>. وَجَعَلْنَاهُ بَاعْتِدِي، وَأُخْتِيهَا، رَجْعِيّاً  
لَا بَائِنَةً <sup>(٣)</sup>.

● وَيَقَعُ بَأْنَا مِنْكَ بَائِنَ، أَوْ عَلَيْكَ حَرَامٌ، إِنْ نَوَاهُ، لَا بَأْنَا مِنْكَ طَالِقٌ عِنْدَنَا.

وَهُوَ وَاقِعٌ بِلَسْتِ بِامْرَأَتِي <sup>(٤)</sup>، أَوْ لَسْتُ <sup>(٥)</sup> أَوْ مَا أَنَا زَوْجُكَ <sup>(٦)</sup>، أَوْ مَا أَنْتَ زَوْجَتِي، إِنْ  
نَوَاهُ <sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ قَالَ: اعْتَدِي ثَلَاثاً، وَنَوَيْ بِالْأُولَى طَلَاقاً وَبِهَا بَقِيَ حَيْضاً، صُدِّقَ، وَتَقَعُ الثَّلَاثُ  
إِنْ لَمْ يَنْوِ بِهَا بَقِيَ شَيْئاً <sup>(٨)</sup>.

(١) سقط من ن: و.

(٢) س: الثلاث بها.

(نِيةُ الثلاث) بها، واعتبرها زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٩.

(٣) (لَا بَائِنَةً) كَمَا قَالَ زُفَر، وَهُوَ قَوْلُ مَالِك. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٠٩.

(٤) ن: (لِي بِامْرَأَةٍ) بَدَلًا مِنْ (بِامْرَأَتِي).

(٥) س: لست زوجك.

ي: لست لك بزواج.

(٦) س: بزواجك.

(٧) (إِنْ نَوَاهُ) أَي: الطَّلَاقُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَغَيْرِ وَاقِعٌ عِنْدَهُمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة

٣١٠.

(٨) ن: شيء.

ويلحق الصَّرِيحُ مثله، والبائنُ.

والبائنُ الصَّرِيحُ لا مثله.

وألحقناه به لو معلقاً<sup>(١)</sup>.

### فصل في إضافة الطلاق ووصفه والشهادة به

وأوقعوه بأنك كذا غداً، أو في غد بطلوع الفجر، لا في الحال<sup>(٢)</sup>.

ونية آخر النهار معتبرة في الثاني قَضَاء<sup>(٣)</sup>، وقالوا: ديانةً، كالأول.

● ويعتبر الأول في أنت كذا اليوم غداً، أو غداً اليوم.

وأوقعنا ثنتين في أنت كذا غداً، واليوم، لا وَاحِدَةً<sup>(٤)</sup>، كعكسه.

ووَاحِدَةً في أنت كذا كل يوم، ولا نية، لا ثلاثاً في ثلاثة أيام<sup>(٥)</sup>.

ولغا أنت كذا مع موتي، أو موتك، أو قبل أن أتزوجك، أو أمس، وقد تزوجها

اليوم.

ولو نكحها قبل أمس، وقع الآن.

ويحكم<sup>(٦)</sup> بتنجز أنت كذا إلى شهر في رواية، كما لو نواه. وأوقفناه إلى منتهاه<sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣١١

(١) ي: معلقاً، والله أعلم.

(٢) الهداية وشرحاها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ٢٦.

(٣) (قضاء) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣١٠.

(٤) (لا واحدة) فقط كما قال زفر، وجعله. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣١١.

(٥) (في ثلاثة أيام) كما قال زفر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣١١.

(٦) (ويحكم) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣١١.

(٧) (وأوقفناه) أي: الوقوع (إلى منتهاه) ونجزه زفر كإحدى الروايتين عن أبي يوسف. / البرهان

ولو قال: أنت كذا ما لم أُطلقك، أو متى لم أُطلقك، أو متى ما<sup>(١)</sup> لم أُطلقك، وسكت، طُلقَت. أو إن لم أُطلقك، لا، حتى يموت أحدهما.

وإذا مثل إن بلا نية<sup>(٢)</sup>، وقالوا كمتي، أو أنت طالق ثلاثاً ما لم أُطلقك، أنت طالق مَوْصُولاً، أوقعنا هذه لا ثلاثاً<sup>(٣)</sup>.

أو أنت كذا قبل قدوم فلان بشهر، أو أطولكما عُمرًا، طالق الآن، أوقعناه مقتصرًا على القدوم، وعلى الباقيّة حال موت الأخرى، لا مستندًا.

أو أنت كذا قبل موت فلان بشهر، فمات لتمامه، فهو مستند<sup>(٤)</sup>، وقالوا: مقتصر.

● أو آخر ما أملكه، أو<sup>(٥)</sup> أتزوجها حر، وطالق<sup>(٦)</sup>، فوقع الجزاء على آخرهما مستند<sup>(٧)</sup> عندنا<sup>(٨)</sup>، وقالوا: مقتصر.

ولو قال لأجنبية: أنت كذا<sup>(٩)</sup> يوم أتزوجك، أو لامرأته: أمرك بيدك يوم يقدم زيد، فكان الزوج والقدوم ليلاً، طُلقَت، ولم يَصِرِ الأمر بيدها.

للطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١١.

(١) غ، ن، ف: (ميتاً) بدلاً من (متى ما).

(٢) (بلا نية) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١١.

(٣) (لا ثلاثاً) كما قال زُفَرٌ، وهو القياس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١١.

(٤) (فهو أي: وقوع الطلاق) مستند أي: عند أبي حَنِيفَةَ، وبه أخذ زُفَرٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١١.

(٥) ف: أو ما.

(٦) ي: أو طالق.

(٧) غ: مستندًا.

(٨) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٢.

(٩) سقط من س: كذا.

أو أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك إياك، فأعتقها، يملك<sup>(١)</sup> الرجعة.

● وطرده<sup>(٢)</sup> فيما<sup>(٣)</sup> لو تعلق عتقها، وطلّقَتَاها بمجيء<sup>(٤)</sup> الغد، فجاء، وتعتد كالحرّة.

ولو علّقهما بموت مولاها، وهو أخوه، فورثها، يوقعهما، وخالفه<sup>(٥)</sup>.

ولو وصفه بضرب من الزيادة والشدة، كأنت طالق، بائن، أو البتّة، أو أفحشه، أو

أخبثه، أو طلاق الشيطان، أو البدعة، أو أشد الطلاق، أو كالف، أو ملء البيت، تقع<sup>(٦)</sup>

بائنة عندنا إن لم ينو ثلاثاً، لا رجعية في الموطوءة، ولا<sup>(٧)</sup> ثلاث<sup>(٨)</sup> في شر الطلاق ونحوه.

ويجعله<sup>(٩)</sup> في كالجبل رجعيّاً.

ولو وصفه بالطول أو العرض، جعلناه بائناً لا رجعيّاً<sup>(١٠)</sup>، وعكسناه في نحو<sup>(١١)</sup>:

(١) ي: ملك.

(٢) وطرده) أي: طرد مُحَمّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(٣) غ: وفيها.

(٤) س: مجيء.

(٥) في هامش م: كتب (ونفاه) مقابلها.

(يوقعهما) أي: أبو يُوسُف (وخالفه) مُحَمّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(٦) غ، ف: يقع.

(٧) سقط من غ: لا.

(٨) ي: ثلاثاً.

(٩) ف: ويجعله أبو يُوسُف.

(ويجعله) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(١٠) (لا رجعيّاً) كما قال زُفر، وهو رواية عن أبي يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِ، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(١١) سقط من ي: نحو.

من هنا إلى الشَّام<sup>(١)</sup>.

ومطلق التشبيه يقتضي<sup>(٢)</sup> البائن<sup>(٣)</sup> كرأس الإبرة، وبقيدته<sup>(٤)</sup> بذكر العِظَم، وإن كان صَغِيرًا كَعِظَم<sup>(٥)</sup> السَّمْسِمَةِ، ووَافَقَهُمَا<sup>(٦)</sup>.

وما شرطنا أن يكون المشبه به مما يوصف بالعِظَم عند الناس، كالجبل ونحوه<sup>(٧)</sup>.

ولو قال: أنت طالق هَكَذَا، مشيراً بالأصابع، تعتبر المنشورة، ● وقيل: المضمومة لو بظهورها، وقيل: النَّشْر لو عن طَيٍّ، والطَّيُّ لو<sup>(٨)</sup> عن نَشْرِ.

ولو نوى الضم في موضع النَّشْر، يصدّق ديانة.

ورددنا الشهادة على طلاق إحداهن عيناً مع نسيانها.

وشهادة واحد بطلقة آخر<sup>(٩)</sup> بثنتين مردودة<sup>(١٠)</sup>، وقبلاًها في واحدة<sup>(١١)</sup>.

(١) لو قال: أنت طالق من هنا إلى الشَّام، فهي واحدة يملك الرجعة. وقال زُفَر رَحِمَهُ اللَّهُ: بائنة لأنه وصفه بالطول. ولنا أنه وصفه بالقصر. / الجامع الصَّغِير لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه لابن مَازَة ص ٢٩٨. وانظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِي وشرحه للجصاص ج ٥ ص ٩٦.

(٢) ي: (يوجب) بدلاً من (يقتضي).

(٣) (البائن) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(٤) (ويقيدته) أبو يُوسُف. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(٥) غ: كالعظم.

(٦) ي: وأوقفهما.

(ووَافَقَهُمَا) مُحَمَّد، يعني: عنه روايتان. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(٧) (ونحوه) وشرطه زُفَر. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣١٣.

(٨) سقط من ف: لو.

(٩) س، ن، ف: وآخر.

(١٠) (مردودة) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣١٤.

(١١) ي: واحدة، والله أعلم.

## فصل في الطلاق قبل الدخول

طلق غير الموطوءة ثلاثاً، وقعن.

وإن فرّق، بانت بالأوّل<sup>(١)</sup>.

وإن قال: أنت طالق واحدةً وواحدةً، أو قبل واحدةً، أو بعدها واحدةً<sup>(٢)</sup>، تقع واحدةً.

أو قبلها واحدةً، أو بعد<sup>(٣)</sup> واحدةً، أو مع، أو معها، تقع ثنتان.

وإن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق<sup>(٤)</sup>، فدخلت، فالواقع واحدةً عندنا<sup>(٥)</sup>، وقالوا: ثلاث، كما لو أّخر الشرط<sup>(٦)</sup>.

● وإن<sup>(٧)</sup> رتبته بثم، وقدم الشرط، فالأوّل<sup>(٨)</sup> معلقة، والثانية منجّزة، والثالثة لغو<sup>(٩)</sup>.

وإن أّخره، فالأوّل<sup>(١٠)</sup> منجّزة، والباقيتان لغو<sup>(١١)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣١٥

(١) سقط من ي: واحدة.

(٢) ي: بعدها.

(٣) سقط من ي: وطالق.

(٤) ف: والواقع.

(٥) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٤.

(٦) انظر: الهداية وشرحيها فتّح القدير والعناية ج ٤ ص ٥٤.

(٧) ف: فإن.

(٨) ف: والأوّل.

(٩) (والثالثة لغو) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٥.

(١٠) (والباقيتان لغو) عنده. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٥.



وإن قدمه في الموطوءة، فالأُولَى معلقة، وما بعدها<sup>(١)</sup> منجَز.

وإن أخره، فالثالثة<sup>(٢)</sup> معلقة، وما قبلها منجَز عندنا<sup>(٣)</sup>. وعلقا الثلاث<sup>(٤)</sup> مطلقاً، وأوقعها بوجود الشرط في الموطوءة مرتباً، والأُولَى فقط في غيرها<sup>(٥)</sup>.

### باب التَّعليق والاستثناء والإيهام

إذا علق الطلاق بلفظ الشرط، كإن، وإذا، وإذا ما، ومتى، ومتى ما<sup>(٦)</sup>، وكل، وكلما، بأن قال لامرأته: إن زرت فأنت كذا، أو فأنت كذا وضرتك، أو وعبدى<sup>(٧)</sup> حر، يقع عند وجود الشرط في الملك.

ولو قال: وضرتك طالق، ينجز<sup>(٨)</sup> طلاق الضرة.

أو لأجنبية: إن نكحتك فأنت كذا، صح التعلُّيق ولا نلغيه<sup>(٩)</sup>.

ولا تنحلَّ اليمين بزوال الملك، بل بوجود الشرط، إلَّا في كلما لاقتضائها عموم الأفعال، وكل لاقتضائها عموم الأسماء.

(١) ي: (بقي) بدلاً من (بعدها).

(٢) س، ف: فالثانية.

غ: فالثانية.

(٣) (منجَز عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣١٥.

(٤) ي: (الكل) بدلاً من (الثلاث).

(٥) ي: غيرها، والله أعلم.

(٦) غ، ن، ف: ومتى.

(٧) سقط من ي: و.

(٨) غ، ف: تنجز.

(٩) سقط من ن: نلغيه.

فلو قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق، يَحْنُثُ<sup>(١)</sup> بكل مرة<sup>(٢)</sup>، ولو بعد زوج آخر. وقيل: يخصه<sup>(٣)</sup> بالمعينة.

وأنهيناه في كلما دخلت بانتهاء الملك<sup>(٤)</sup>.

واكتفينا بالملك عند آخر الشرطين.

● ولو اختلفا في وجود الشرط، كان القول له، إلا إذا برهنت.

وإن لم يعلم إلا منها، كان القول لها في حقها، وإن<sup>(٥)</sup> حضت، أو إن كنت تحبينني، فأنت كذا، وفلانة<sup>(٦)</sup>، فقالت: حضت أو أحبك، طلقت هي مطلقاً، والأخرى إن صدّقها<sup>(٧)</sup>.

ولا يقع برؤية الدم، فإن استمر ثلاثاً، وقع من حين رؤيته.

وفي إن حضت حيضةً، يقع حين تطهر.

ولو علق واحدة بولادة ذكر، وثلثين بولادة أنثى، فولدتها ولم يُدَرَّ الأول، طلقت واحدة قِضاءً، وثلثين تنزهاً، وانقضت العدة، أو ثلاثاً أو عتقاً بالوطء، لا يجب مهر

(١) الحِنْث: الإثم والذنب. والحِنْث: الخُلْف في اليمين. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (حَنْث) ص ٦٦.

وقال الفَيَّومِيُّ في: الْمِصْبَاحِ الْمُنِيرِ، مادة (حَنْث) ص ١٥٤: حَنْثٌ فِي يَمِينِهِ: يَحْنُثُ حِنْثًا، إِذَا لَمْ يَفِ بِمَوْجِبِهَا.

(٢) س: امرأة.

(٣) (وقيل: يخصه) أي: يخص أبو يُوسُفُ تكرار الوقوع. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٥.

(٤) (بانتهاء الملك) بالثلاث، وأبقاه زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٥.

(٥) ي: (كإن) مكررة مرتين.

(٦) ي: أو فلانة.

(٧) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحَهُ لِابْنِ مَازَةَ ص ٣٠٤.

باللبث في ظاهر الرواية. ولا<sup>(١)</sup> تثبت به الرجعة في الرجعي، إلا إذا أولج ثانياً<sup>(٢)</sup>.  
ويثبتها<sup>(٣)</sup> به.

ولا تطلق<sup>(٤)</sup> في: إن<sup>(٥)</sup> نكحتها عليك فهي طالق، فنكحها في عدة البائن.

وفي أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين، تقع<sup>(٦)</sup> واحدة.

وفي إلا واحدة، ثنتان.

وفي إلا ثلاثاً، ثلاث.

وفي أنت طالق عشرة إلا تسعة، أو<sup>(٧)</sup> إلا ثمانية، أو إلا سبعة، تقع<sup>(٨)</sup> واحدة،  
وثنتان، وثلاث.

ويجعل<sup>(٩)</sup> إن شاء الله للتعليق، وهما<sup>(١٠)</sup> للإبطال<sup>(١١)</sup>، وقيل الخلاف بالعكس.

فلو قال: إن شاء الله أنت<sup>(١٢)</sup> كذا بلا فاء<sup>(١٣)</sup>، يقع على الأول، ويلغو على الثاني،

(١) سقط من س، غ: ولا.

(٢) سقط من س، غ، ف: تثبت به الرجعة في الرجعي، إلا إذا أولج ثانياً.

(٣) (ويثبتها) أبو يوسف. / البرهان للطراؤلي، نسخة م، لوحة ٣١٦.

(٤) غ: يطلق.

(٥) غ: إن نكحها.

(٦) غ: يقع.

(٧) سقط من س: أو.

(٨) غ: يقع.

(٩) (ويجعل) أبو يوسف. / البرهان للطراؤلي، نسخة م، لوحة ٣١٦.

(١٠) غ: وهما جعلاه.

(١١) ي: للإبطال، وبه يفتى.

(١٢) سقط من ي: أنت.

(١٣) ي: (فاصل) بدلاً من (فاء).

كما<sup>(١)</sup> أَلْغُوا أَنْتَ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، أَوْ مَا<sup>(٢)</sup> لَمْ يَشَأْ اللَّهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ<sup>(٣)</sup> اللَّهُ مُتَّصِلًا<sup>(٤)</sup>.

● والعطف في أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَثَلَاثًا، أَوْ حَرَّةٌ وَحَرَّةٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَاصِلٌ<sup>(٥)</sup>، فَيَقَعُ، وَنَفِيَاهُ<sup>(٦)</sup>، كَمَا فِي أَنْتَ طَالِقٌ وَعَبْدِي حَرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ طَالِقٌ، أَوْ هَذِهِ وَهَذِهِ، طَلَقْتَ الْأَخِيرَةَ، وَخَيْرٌ فِي الْأَوَّلِينَ<sup>(٧)</sup>.

### بَابُ الْاِخْتِيَارِ وَالْمَشِيئَةِ

قَالَ لَهَا: اخْتَارِي، يَنْوِي بِهِ الطَّلَاقَ، فَقَالَتْ فِي مَجْلِسِهَا: اخْتَرْتُ نَفْسِي، أَوْ أَنَا<sup>(٨)</sup> أَخْتَارُ نَفْسِي، بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ، وَلَا تَقَعُ الثَّلَاثُ عِنْدَنَا، لَا<sup>(٩)</sup> بِالْنِيَّةِ، وَلَا مَطْلَقًا<sup>(١٠)</sup>.

(١) ن: (لا) بدلًا من (كما).

(٢) سقط من غ: ما.

(٣) س، غ، ف: (إِنْ شَاءَ) بدلًا من (أَنْ يَشَاءَ).

(٤) ي: (وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ قَوْلِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) بدلًا من (مُتَّصِلًا).

انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٢ ص ١٧٩. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ١٣٦.

(٥) (فَاصِلٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٧.

(٦) ي: وَنَفِيَاهُ.

(٧) ف: كَتَبَ (الْأَوَّلِينَ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

ي: الْأَوَّلِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) سقط من غ: أَنَا.

(٩) ي: إِلَّا.

(١٠) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرَحَهُ لَابْنُ مَازَةَ ص ٣٠٥. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ٧٦.

فإن قامت أو أخذت في عمل آخر، بطل.

وذكر النفس أو الاختيار<sup>(١)</sup> في أحد كلاميهما شرط عندنا.

ولو كرر اختاري ثلاثاً، فقالت: اخترت الأولى، أو الوسطى، أو الأخيرة، فالواقع ثلاث<sup>(٢)</sup>، كاخترت اختياراً<sup>(٣)</sup>. وقالوا: واحدة بائنة، كطلقت نفسي، أو اخترت نفسي بتطليقة.

● ولو قال أمرك بيدك في تطليقة، أو اختاري تطليقة، فاخترت نفسها<sup>(٤)</sup>، طلقت رجعيةً.

أو قال<sup>(٥)</sup>: أمرك بيدك ناوياً ثلاثاً، فقالت: اخترت نفسي بواحدة، وقعن.

وإن قالت: طلقت نفسي بواحدة<sup>(٦)</sup>، أو اخترت نفسي بتطليقة، بانت بواحدة<sup>(٧)</sup>.

ويدخل الليل في أمرك بيدك اليوم وغداً. فإن<sup>(٨)</sup> رده في يومها، لم يبق في الغد،

(١) م: الاختياره. وهو سبق قلم.

ن، ي: الاختياره.

(٢) (فالواقع ثلاث) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبراني، نسخة م، لوحة ٣١٧.

(٣) سقط من غ: كاخترت اختياراً.

(٤) سقط من غ: نفسها.

(٥) سقط من غ، ي: قال.

ف: كتب (قال) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٦) ي: واحدة.

(٧) انظر: الهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ٨٨.

(٨) ف: وإن.

وقيل: يبقى<sup>(١)</sup>، كما أبقيناه في أمرك بيدك اليوم وبعد غد<sup>(٢)</sup>.

وإن مكثت بعد التفويض يوماً ولم تقم، أو جلست عن قيام، أو اتكأت عن قعود على الأصح، أو عكست، أو دعت أباهاً للمشورة<sup>(٣)</sup>، أو شهوداً للإشهاد، أو كانت على دابة فوقفت، بقي خيارها، وإن سارت، لا.

ولو قال: طلقي نفسك، ولم ينو، أو نوى واحدة، فطلقت، وقعت رجعية.

وإن طلقت ثلاثاً، وقد نواها، وقعن<sup>(٤)</sup>.

وتقع بأبنت نفسي، واحدة رجعية، في ظاهر الرواية، لا باخترت.

ولا يملك الرجوع، ويتقيد بمجلسها، إلا إذا زاد متى شئت<sup>(٥)</sup>.

ولو<sup>(٦)</sup> قال لرجل<sup>(٧)</sup>: طلق امرأتي، لم يتقيد به، وينعزل بعزله، فإن زاد: إن شئت،

قيدناه به، ومنعناه من عزله.

أو قال: أنت طالق غداً إن شئت<sup>(٨)</sup>، أثبتنا المشيئة في الغد، لا في المجلس.

● أو: أنتم طالقان<sup>(٩)</sup> إن شئتما، شرطنا مشيئتهما لطلاق كل منهما.

نسخة م  
لوحة  
٣١٩

(١) (وقيل: يبقى) في رواية عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٣١٨.

(٢) ي: (وغداً) بدلاً من (وبعد غد). وكرر العبارة: (فإن رده في يومها... وغداً).

(٣) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه لابن مازة ص ٣٠٩.

(٤) الكتاب للقُدُوري وشرحه اللُّباب للميداني ج ٢ ص ١٧٨.

(٥) الهداية وشرحاها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ٩٨.

(٦) ي: أو.

(٧) ي: الرجل.

(٨) سقط من ي: إن شئت.

(٩) غ: طالقتان.

- أو: أنت طالق ثلاثاً إِلَّا أَنْ تَشَائِي وَاحِدَةً، فشاءتها، يحكم<sup>(١)</sup> بواحدة. وألغاه<sup>(٢)</sup>.
- أو: أنت كذا متى شئت، أو متى ما<sup>(٣)</sup> شئت، أو إذا، أو إذا ما شئت، فردت الأمر، لا يرتد، ولا يتقيّد بمجلسها، ولا تطلق إِلَّا وَاحِدَةً.
- وتفرق<sup>(٤)</sup> الثلاث في: كلما شئت، ولا تجمع<sup>(٥)</sup>، ولا تملكه لو عادت إليه بعد الثلاث.
- أو: أنت<sup>(٦)</sup> كذا حيث شئت، أو قال<sup>(٧)</sup>: أين شئت، لا تطلق حتى تشاء في مجلسها.
- أو: أنت<sup>(٨)</sup> كذا كم<sup>(٩)</sup> شئت، أو: ما شئت، طلقت ما شاءت فيه، ويرتد برَدَّهَا.
- أو: أنت طالق كيف شئت، فالطلاق واقع عندنا<sup>(١٠)</sup>، والإبَانَةُ والعدد إليها إن نواهما، وأوقفاه على مشيئتها. وكذا الخلاف في العتاق.
- ولو قال: أنت طالق إن شئت، فقالت: شئت إن شئت، فقال: شئت<sup>(١١)</sup>، ينوي

(١) غ: ويحكم.

(يحكم) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٩.

(٢) (وألغاه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٩.

(٣) غ، ن، ف: (متبياً) بدلاً من (متى ما).

(٤) غ: ويفرق.

(٥) غ، ف: يجمع.

(٦) سقط من غ: أنت.

(٧) سقط من ي: قال.

(٨) سقط من غ: أنت.

(٩) س: (إن) بدلاً من (كم).

(١٠) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٩.

(١١) سقط من غ: فقال: شئت.

الطلاق، أو قالت: شئتُ إن كان كذا لمَعْدُوم بطل، وإن كان لشيء مَضَى طلقت.  
أو قال: طلقي نفسك وَاحِدَةً، فطلقت<sup>(١)</sup> ثلاثاً، فهو لغو<sup>(٢)</sup>، كطلقي نفسك ثلاثاً إن شئت، فطلقت وَاحِدَةً، وأوقعا<sup>(٣)</sup> وَاحِدَةً كعكس الخلافية.  
ولو أمرها بالبائن أو الرَّجَعِيَّ فعكست، وقع ما أمر به.  
ومن في: طلقي نفسك من ثلاث ما شئت، للتبعيض<sup>(٤)</sup>، فيطلق<sup>(٥)</sup> ما دون الثلاث، وقالوا: للبيان، كطلق من نسائي ما<sup>(٦)</sup> شئت، وكُل من طعامي ما شئت<sup>(٧)</sup>.

### ● باب طلاق الفَارِّ<sup>(٨)</sup>

نسخة م  
لوحة  
٣٢٠

لو أبان من ترثه بلا رضاها في مرض موته، نورثها منه، كما في الرَّجَعِيَّ<sup>(٩)</sup>.

- (١) ي: وطلقت.
- (٢) (لغو) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٩.
- (٣) غ: وإن أوقعا.
- (٤) (للتبعيض) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣١٩.
- (٥) س، ي، ف: فتطلق.
- (٦) ي، ف: (من) بدلاً من (ما).
- (٧) ي: شئت، والله أعلم.
- (٨) الفَارِّ: لا يكون فَارًّا إِلَّا بخمس شرائط:
  - ١- أن يطلق امرأته المدخول بها.
  - ٢- أن يطلقها بائناً.
  - ٣- أن يطلقها في مرضه الذي مات فيه.
  - ٤- أن يموت قبل انقضاء عدتها.
  - ٥- أن لا يكون فيه فعل من المرأة.
- فإذا طلق الرجل امرأته مع هذه الخصال الخمس، فإن المرأة ترثه، ولا ينفعه ما فعل.
- النُّتْفُ لِلسُّغْدِيِّ ج ١ ص ٣٣٥.
- (٩) انظر: الهِدَايَةُ وشرحيها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ١٤٥. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ١ ص ٤٦٢.



وَشَرَطُوا بَقَاءَ عِدَّتِهَا، وَيَجْعَلُهَا<sup>(١)</sup> بِالْأَقْرَاءِ، وَهِيَ بِأَبْعَدِ الْأَجْلَيْنِ.

ولو علقه بمجيء وقت، أو بفعل أجنبي، والتعليق والشرط في مرضه، أو بفعل نفسه، وهما في مرضه، أو الشرط فقط، ورثت. أو بما لا بد لها منه في صحته وفعلته<sup>(٢)</sup> في مرضه، ورثت<sup>(٣)</sup>، ونفاه<sup>(٤)</sup>، كما لو كان لها منه بد.

أو اختارت نفسها بتفويضه، أو<sup>(٥)</sup> آبائها، فصح، فمات. أو<sup>(٦)</sup> ارتدت بعد الإبانة، فأسلمت، فمات.

بخلاف ما لو طauعت ابن الزوج بعدها.

وإن قذف ولأعن في مرضه، ورثت، ونفاه<sup>(٧)</sup> إن قذفها في صحته.

ولو قالت: طلقني<sup>(٨)</sup> رَجْعِيَّةً، فَتَلَّتْ<sup>(٩)</sup>، أو بَارَزَ رَجُلًا، أو قَدَّمَ لِيَقْتُلَ بِقَوْدٍ أو رَجَمَ، فَأَبَانَهَا، ورثت إن مات بذلك السبب أو غيره على المذهب.

ولو محصوراً، أو في صف القتال، لا.

نَقْلًا عَنِ الْحُجْنَدِيِّ.

- (١) (ويجعلها) أي: أبو يُؤسَفُ العدة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٠.
- (٢) سقط من ن: وفعلته.
- (٣) ي: ورثناها.
- (٤) (ونفاه) أي: مُحَمَّدٌ إرثها منه وصار. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٠.
- (٥) غ: و.
- (٦) ي: و.
- (٧) (ونفاه) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٠.
- (٨) ن: طلقت.
- (٩) ي: (فطلقها ثلاثاً) بدلاً من (فَتَلَّتْ).

ولو أَبَانَهَا بِأمرها في مرضه، فأقر لها، أو <sup>(١)</sup> أوصى، حكمنا لها بالأقل منه، ● ومن إرثها، لا بما أقر به أو أوصى.

وإن تصادقاً على الإبانة، ومضي العدة في الصحة، فأقر أو أوصى، فالحكم كذلك عندنا <sup>(٢)</sup>، وحكما بصحتها <sup>(٣)</sup>.

### باب الرِّجْعَة

هي استدامة القائم في العدة.

وتصح <sup>(٤)</sup> إن لم يطلق <sup>(٥)</sup> ثلاثاً، أو ثنتين لو أمة، وإن لم ترض، بنحو: راجعتك، وراجعتُ امرأتِي <sup>(٦)</sup>.

وبما يوجب حرمة المصاهرة ولو منها <sup>(٧)</sup>.

ويخصه <sup>(٨)</sup> بالرجل، ولا نخصها بالقول.

(١) ي: و.

(٢) (فالحكم كذلك عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٢١.

(٣) ي: بصحتها، والله أعلم.

(٤) غ: ويصح.

(٥) س، غ، ف: تطلق.

ن: يطلقها.

(٦) انظر: مُختَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٥ ص ١٣٩. والكتاب للقدوري وشرحه

الجوهرة النيرة ج ٢ ص ١٩٧. والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ٦٩٥. وروضة القضاء ج ٣

ص ١٠٠٤. والهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ١٥٨. والاختيار ج ٣ ص ١٩٦.

(٧) كنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٢ ص ٢٥١.

(٨) (ويخصه) أي: أبو يوسف، ما يوجب حرمة المصاهرة للرجعة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م،

ونذب الإِشهاد عليها، وإِعلامها بها.

وَأَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُؤْذَنَ، إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الرَّجْعَةَ<sup>(١)</sup>.

وَمَنْعَاهُ مِنَ السَّفَرِ بِهَا حَتَّى يَرَا جِعَهَا<sup>(٢)</sup>.

وَلَوْ قَالَ بَعْدَ الْعِدَّةِ: كُنْتُ رَاجِعْتُكَ فِيهَا، فَصَدَّقَتْهُ، صَحَّتْ، وَإِلَّا لَا. أَوْ قَالَ: رَاجِعْتُكَ، فَأُجَابَتْهُ: انْقَضَتْ عِدَّتِي<sup>(٣)</sup>.

أَوْ قَالَ زَوْجُ الْأَمَةِ<sup>(٤)</sup>: كُنْتُ رَاجِعْتُكَ فِيهَا، فَكَذَبَتْهُ، وَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى، فَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ فِيهَا<sup>(٥)</sup>، كَمَا<sup>(٦)</sup> لَوْ قَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، وَكَذَبَهَا. وَقَالَا لِلْمَوْلَى كَمَا لَوْ صَدَّقَتْهُ وَكَذَبَهُ الْمَوْلَى، عَلَى الصَّحِيحِ.

وَلَوْ انْصَرَمَ الْخِيضُ لِعَشْرَةٍ، قَطَعْنَاهَا، وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ، كَمَا فِي الْكِتَابِيَةِ مُطْلَقًا. وَلَوْ<sup>(٧)</sup> لِأَقْلٍ، لَا، حَتَّى تَغْتَسِلَ<sup>(٨)</sup>، أَوْ يَمْضِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ، أَوْ تَتِمَّمَ وَتَصْلِيَ. ● وَقَطَعَهَا بِهِ وَحْدَهُ<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٢٢

(١) فِي هَامِشِ م، ن: كَتَبَ (رَجَعْتُهَا) مُقَابِلَهَا.

(٢) (حَتَّى يَرَا جِعَهَا) وَأَجَاذَهُ زُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٢١.

(٣) انْظُرْ: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ١٨٣.

(٤) فِي هَامِشِ م: كَتَبَ (أَمَةً) مُقَابِلَهَا.

س، غ، ف: أَمَةً.

(٥) (فَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ فِيهَا) أَي: فِي الصُّورَتَيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٢١.

(٦) س: (و) بَدَلًا مِنْ (كَمَا).

(٧) ف: كَتَبَ (لَوْ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٨) سَقَطَ مِنْ ي: كَمَا فِي الْكِتَابِيَةِ مُطْلَقًا. وَلَوْ لِأَقْلٍ، لَا، حَتَّى تَغْتَسِلَ.

(٩) (وَقَطَعَهَا) أَي: مُحَمَّدُ الرَّجْعَةَ (بِهِ) أَي: بِالتَّيَمُّمِ (وَحْدَهُ) وَهُوَ الْقِيَاسُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٢٢.

ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو، تنقطع ولا تحل لغيره. ولو عضواً، لا.

وإن تركت المضمضة أو الاستنشاق، قطعها بلا تردد<sup>(١)</sup>.

ولو طلق امرأته حاملاً، وأنكر وطأها، فراجعها، ثم جاءت بولد لأقل من نصف

سنة، صحت.

وإن خلا بها، وأنكره، لا<sup>(٢)</sup>، إلا إذا ولدت بعدها لأقل من عامين من حين الطلاق.

ولو قال: إن ولدت فأنت طالق، فولدت، ثم ولدت من بطن آخر، كانت رجعة.

أو قال: كلما ولدت فأنت طالق، فولدت ثلاثة في بطون، يكون الثاني والثالث

رجعة.

وتتزيّن مطلقة الرجعي، وتتشوف<sup>(٣)</sup>.

وينكح<sup>(٤)</sup> مبانته في العدة وبعدها، لا المبانة بالثلاث لو حرّة، وبالثنتين لو أمة وإن

(١) المَبْسُوطُ لِلْسَّرْحِيسِيِّ ج ١ ص ٧٠١.

(قطعها) مُحَمَّدٌ (بلا تردد) يعني: رُوِيَ عن أَبِي يُوسُفَ أنها لا تنقطع لبقاء عضو كامل، وهي رواية هِشَامٍ. ورُوِيَ عنه أنها تنقطع، وهي رواية الفضل بن غانم. ورواية الكرخي عن مُحَمَّدٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٢.

(٢) س: كتب (لا) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٣) تَتَشَوَّفُ: تترأى لزوجها. / اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٢ ص ١٨٢.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه اللُّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٢ ص ١٨٢. والمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحِيسِيِّ ج ٢ ص ٦٩٩. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ١٧٤. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٥٦.

(٤) ي: وتنكح.

ملكها، حتى يطأها غيره ولو مراهقاً بنكاح صَحِيح، لا بملك يمين<sup>(١)</sup>.

❶ وَلَا تَحِلُّ الْمُفْضَاةُ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَحْبَلَ مِنَ الثَّانِي.

ونكاحها بشرط التحليل مكروه عندنا، لا لغو كما يقضي به<sup>(٢)</sup>.

ووطؤه محلل، ونفاه<sup>(٣)</sup>.

والزوج الثاني<sup>(٤)</sup> يهدم ما دون الثلاث عندنا، وخالفنا، وحكم<sup>(٥)</sup> بعودها بما بقي.

ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي العِدَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup>، والمدة تحتمله، جاز له نكاحها إن غلب على ظنه صدقها<sup>(٧)</sup>.

### باب الإيلاء

هو الحلف على ترك قُرْبَانِ المنكوحَة أربعة أشهر أو أكثر لو حرّة، وشهرين لو أمة، كوالله لا أَقْرُبُكَ أربعة أشهر، أو والله لا أَقْرُبُكَ<sup>(٨)</sup>.

(١) س، ف: اليمين.

(٢) (لا لغو كما يقضي به) أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٣.

(٣) (محلل) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (ونفاه) مُحَمَّدٌ مَعَ مُوَافَقَتِهِ لَهُ عَلَى صَحْتِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٣.

(٤) سَقَطَ مِنْ غ، ف: الثَّانِي.

ي: الثَّا.

(٥) (وحكم) مُحَمَّدٌ وَزُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٣.

(٦) ي: (العدة) بَدَلًا مِنْ (العِدَّتَيْنِ).

(٧) ي: صدقها، والله أعلم.

(٨) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلجَصَّاصِ ج ٥ ص ١٤٨. والكتاب لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٢٠٧. وَالتَّنْفِ لِلْسَّغْدِيِّ ج ١ ص ٣٦٨. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٨٣٤. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٠٠٨. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٣٠٥. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ

فَإِنْ وَطِئَ فِي الْمَدَّةِ، كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ وَسَقَطَ الْإِيلَاءُ، وَإِلَّا بَانَتْ بَوَاحِدَةً، وَلَا تَتَوَقَّفُ<sup>(١)</sup> عَلَى تَطْلِيقَةٍ أَوْ تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ عِنْدَنَا.

❶ وَلَا يَسْقُطُ لَوْ عَلَى الْأَبْدِ. فَإِنْ نَكَحَهَا ثَانِيًا وَثَالِثًا وَمَضَتْ الْمَدَّتَانِ بِلَا فَيٍّ، بَانَتْ بِأَخْرِيَيْنِ. وَنَفَيْنَاهُ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ<sup>(٢)</sup>.

وَمَتَى<sup>(٣)</sup> وَطِئَهَا، كَفَّرَ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ.

وَيَصِحُّ مِنَ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ<sup>(٤)</sup>، لَا الْمُبَانَّةَ، وَلَا<sup>(٥)</sup> الْأَجْنِبِيَّةَ.

وَإِيلَاءُ الذَّمِّ بِاللَّهِ مَنْعَقِدٌ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ<sup>(٦)</sup>، كَيْلَاثُهُ بِطُلَاقٍ أَوْ إِعْتَاقٍ<sup>(٧)</sup>، وَأُلْغِيَاهُ، كَيْلَاثُهُ بِحُجٍّ أَوْ صَوْمٍ.

وَيَصِيرُ مُؤَلِيًّا بِاللَّهِ<sup>(٨)</sup> لَا أَقْرَبُكَ شَهْرَيْنِ، وَشَهْرَيْنِ بَعْدَ هَذَيْنِ الشَّهْرَيْنِ.

وَلَوْ مَكَثَ<sup>(٩)</sup> يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ شَهْرَيْنِ<sup>(١٠)</sup> بَعْدَ الشَّهْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، أَوْ قَالَ بِالْبَصْرَةِ: وَاللَّهِ لَا أَدْخُلُ الْكُوفَةَ وَهِيَ بِهَا، لَا.

ج ٣ ص ١٦١. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ١٩٠. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٦١.

(١) ي: يتوقف.

(٢) (ونفيناها) أي: الإيلاء (بعد زوج آخر) وأبقاه زفر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٤.

(٣) ي: (ولو) بدلًا من (ومتى).

(٤) في هامش م: كتب (رجعياً) مقابلها.

(٥) سقط من ي: لا.

(٦) (في حق الطلاق) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٤.

(٧) ن، ي: عتاق.

(٨) ي: بالله.

(٩) ي: مكثت.

(١٠) ف: الشهرين.

ولو قال: والله لا أَقْرُبُكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا، جعلناه مُؤَلِّيًا إن بقيت المدة بعد قُرْبَانِهَا، لا في الحال<sup>(١)</sup>.

وقوله: إن قُرْبَتُكَ فَأَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ بَنِيَّةُ الْيَمِينِ، إِيْلَاءٌ مَنْجَزٌ<sup>(٢)</sup>، كما لو نَوَى به الطلاق. وعلقاه بقُرْبَانِهَا.

ولو كرر اليمين في مجلس بلا نية تكرار، جعلناه إِيْلَاءً وَاحِدًا. وحكم<sup>(٣)</sup> بتعده كاليمين.

● وبالإيلاء لو حَلَفَ بِصَلَاةٍ أَوْ غَزْوٍ، كما لو حلف بحج أو صوم أو صدقة أو إعتاق أو طلاق. وينفيه<sup>(٤)</sup> لو حلف بكل عبد سأمملكه، كما في<sup>(٥)</sup> سأشتريه.

وبالله لا أَقْرُبُكَ حَتَّى أَعْتَقَ هَذَا، أَوْ أَطْلُقَ هَذِهِ.

وقوله في رَجَبٍ: والله لا أَقْرُبُكَ حَتَّى أَصُومَ شَعْبَانَ، ليس بإيلاء. ويخالفه إن فاته صومه، ونَجَزَهُ<sup>(٦)</sup>، وأسقطه بصومه، أو صوم بدله قبل مضي المدة<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: رَوْضَةُ الْقَضَاءِ ج ٣ ص ١٠١٢.

(لا في الحال) كما قال زُفَرٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٤.

(٢) (إيلاء منجز) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٤.

(٣) (وحكم) مُحَمَّدٌ وَزُفَرٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٤.

(٤) (أو طلاق) وقال أبو حَنِيفَةَ: لا يكون مُؤَلِّيًا، ورجع إليه أبو يُوسُفَ (وينفيه) أي: ينفي أبو يُوسُفَ الإيلاء. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٥.

(٥) ي: (أو) بدلًا من (كما في).

(٦) (ليس بإيلاء) عند أبي حَنِيفَةَ (ويخالفه) أبو يُوسُفَ (إن فاته صومه) أي: صوم شَعْبَانَ (ونَجَزَهُ) أي: مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٥.

(٧) غ: العدة.

ولو أَلَى عَاجِزاً<sup>(١)</sup> عن وطئها لمرضه، أو مرضها، أو لَرَّتَقٍ<sup>(٢)</sup>، أو صِغَرٍ، أو بُعْدِ مسافة، فقال في المدة: فُتُّ إِلَيْهَا، سقط الإيلاء على المَذْهَبِ عندنا، ولا يَحْنُثُ إِلَّا بِالْوِطْءِ.

وإن<sup>(٣)</sup> قدر في المدة، لزمه الْفَيْءُ به.

وأبطلناه بالقول لو أحدهما مُحْرِمًا، وبين الإيلاء وتَمَامِ الْحَجِّ أربعة أشهر<sup>(٤)</sup>، وقصرناه في لا أقرب إحديكن<sup>(٥)</sup> على وَاحِدَةٍ.

وجعلناه في لا أقربن مَوْلِيَاً مِنْهُنَّ، لا من الرابعة بعد وطء ثلاثٍ<sup>(٦)</sup>.

ولو قال: لا أقرب إحديكما<sup>(٧)</sup>، فمضت المدة، بانت وَاحِدَةٌ مَبْهَمَةٌ. فإذا مضت مدة أُخْرَى، لا يحكم بَيِّنُونَةُ الْأُخْرَى<sup>(٨)</sup>.

(١) ي: (وإن عجز المولى) بدلاً من (ولو أَلَى عَاجِزاً).

(٢) ي: رتق.

الرَّتَقُ: بفتح التاء، مصدر قولك: امرأة رَتَقَاء، لا يمكن جماعها لارتفاق ذَلِكَ الموضع، أي: لانسدادها، ليس لها خَرْقٌ إِلَّا الْمَبَال. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٣. وانظر: الْمُعْرَبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (رتق) ص ١٠٨.

(٣) س: فإن.

(٤) (أربعة أشهر) أو أكثر وتعين الجماع، وجَوَّزَهُ زُفَرٌ بِاللِّسَانِ، وهو رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٥.

(٥) ي: إحداكن.

(٦) ي: الثلاث.

(٧) س: إحديكن.

ي: إحداكما.

(٨) (لا يحكم) أَبُو يُوسُفَ (بَيِّنُونَةُ الْأُخْرَى) وَحَكَمَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ بَيِّنُونَتَيْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٢٥.



وَلَا يَصِحُّ التَّعِينُ قَبْلَ مَضِيِّ الْمُدَّةِ الْأُولَى، كَمَا لَوْ عُلِقَ طَلَاقُ إِحْدَيْهِمَا<sup>(١)</sup> بِمَجِيءِ  
الْغَدِّ، وَعَيْنُ<sup>(٢)</sup> قَبْلَهُ.

وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ. فَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ يَنْوَ شَيْئاً، كَانَ إِيْلَاءً. أَوْ الطَّلَاقُ،  
كَانَ بَائِئِناً. أَوْ الثَّلَاثَ أَوْ الْكَذْبَ، كَانَ كَمَا نَوَى.

● وَالْغَى<sup>(٣)</sup> نَيْتُهُ ظَهَاراً.

وَصَرَفَ الْمُتَأَخَّرُونَ: كُلَّ حِلٍّ عَلَيَّ حَرَامٌ، إِلَى الطَّلَاقِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ<sup>(٤)</sup>، لِلْعُرْفِ<sup>(٥)</sup>.

### بَابُ الْخُلْعِ

هُوَ إِزَالَةُ النِّكَاحِ<sup>(٦)</sup> بِعَوَضٍ<sup>(٧)</sup>.

وَلَا بِأَسْ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

(١) ي: إحداهما.

(٢) ي: وبين.

(٣) (وَالْغَى) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٢٦.

(٤) ي: ينو.

(٥) ي: للعرف، والله أعلم.

(٦) ف: كتب (النكاح) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٧) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٤ ص ٤٥٤. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه

الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٢١٥. وَالتَّتَفُّ لِلشُّغْدِيِّ ج ١ ص ٣٦٥. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١

ص ٧٨٦. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ٩٥٠. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٢٩٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ

ج ٣ ص ١٥١. وَالْهِدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ٢١١. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣

ص ٢١٦.

- وكره له أخذ شيء إن نشز، لا ما دفع<sup>(١)</sup> إن نشزت، وفي الأكثر روايتان<sup>(٢)</sup>.
- فإذا قالت: اخلعني، أو طلقني على ألف، ففعل، بانت، ولزمها المال.
- ويصح رجوعها قبل إيقاعه<sup>(٣)</sup>، لا رجوعه، ولا قوله: لم أعن به طلاقاً.
- وشرط الخيار لها صحيح عندنا<sup>(٤)</sup>، ونفياها كشرطه له.
- وقوله: أنت طالق وعليك ألف، واقع مجاناً عندنا<sup>(٥)</sup>. وأوقفاه على قبولها.
- ولو خلع<sup>(٦)</sup> بخرم أو خنزير أو ميتة، وقع مجاناً، كخالعني أو<sup>(٧)</sup> طلقني على ما في يدي، ولا شيء فيها<sup>(٨)</sup>.
- وإن زادت من مالٍ ردت مهرها، أو من الدراهم لزمها ثلاثة<sup>(٩)</sup>.
- وإن اختلعت على عبدٍ لها بقي على أنها بريئة من ضمانه، لم تبرأ. وتلزمها<sup>(١٠)</sup> قيمته
- 
- (١) ي: دفع أو أكثر.
- (٢) سقط من ي: وفي الأكثر روايتان.
- (روايتان) في رواية الجامع الصغير لا يكره، وفي رواية الأصل يكره. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٢٦.
- (٣) غ: إيقاعها.
- (٤) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٢٦.
- (٥) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة وإن لم يقبل. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٢٧.
- (٦) ي: خلع أو طلق.
- (٧) ي: و.
- (٨) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه لابن مازة ص ٣١٤. وروضة القضاة ج ٣ ص ٩٥٤.
- (٩) انظر: كنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٤ ص ٨٥.
- (١٠) غ: ويلزمها.

إن لم تصل إليه، كتسمية عبد غيرها. ولو سمت<sup>(١)</sup> عبّده، نفينا قيمته، واعتبرنا بدل الخُلْع في مرضها من الثُّلث<sup>(٢)</sup>.

ولو قالت: طلقني ثلاثاً بألف، فوحد، بانت بثلاثها.

أو<sup>(٣)</sup> على ألفٍ، فوحد، فهي رجعية<sup>(٤)</sup> مجاناً<sup>(٥)</sup>، وقالوا: بائنة بثلاثها.

أو واحدة بألف، فثلث دفعة ولم يذكرها، فهي<sup>(٦)</sup> واقعات مجاناً<sup>(٧)</sup>، وأوجبها<sup>(٨)</sup>.

ولو قال: طلقي<sup>(٩)</sup> نفسك ثلاثاً بألف أو عليها، فوحدت، لم يقع شيء.

والمُبَارَاةُ، والخُلْع على مالٍ معلوم، يسقطان حقوق النكاح من الجانبين عندنا.

وأسقط<sup>(١٠)</sup> بهما ما سميا فقط، ويوافق<sup>(١١)</sup> الأول في الأول<sup>(١٢)</sup>، والثاني في الثاني<sup>(١٣)</sup>.

ي: ولزمها.

(١) غ: سميت.

(٢) (من الثُّلث) واعتبره زُفر من جميع مالها. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢٧.

(٣) ي: أو ثلاثاً.

(٤) ف: كتب (رجعية) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٥) (رجعية مجاناً) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢٧.

(٦) س، ي، ف: فهن.

(٧) (واقعات مجاناً) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢٧.

(٨) ي: وأوجبها وقيل ثلثها.

(٩) غ: طلقني.

(١٠) (وأسقط) مُحَمَّد. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢٧.

(١١) غ: ويوافقه.

(١٢) سقط من س، غ، ف: في الأول.

(١٣) (ويوافق) أَبُو يُوسُفَ الإمام (الأول في الأول) يعني: في المُبَارَاة (و) يوافق (الثاني) يعني:

مُحَمَّدًا (في الثاني) وهو الخُلْع. / البُرْهَان للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٣٢٧.

● ولو خلع صَغِيرَتَهُ بِهَا، لم يلزمها، وطلقت وإن لم تقبل<sup>(١)</sup>، في الأصح. وإن ضمنه، طلقت، ولزمه.

ولو قال: طلقْتُك أَمْسَ بِأَلْفٍ فلم تقبلي، وقالت: قبلت، صُدِّقَ بخلاف البيع.

### باب الظَّهَارِ

هو تشبيه المنكوحة، أو ما يعبر به عنها، أو جزء شائع منها، بما يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه على التأييد ولو رضاعاً<sup>(٢)</sup>، كَأَنْتَ، أو رأسك، أو نصفك<sup>(٣)</sup>، عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أو بطنها أو فخذها أو فرجها، أو كَظْهَرِ أُخْتِي، أو أُمِّكَ.

ويصير مُظَاهِراً وإن<sup>(٤)</sup> لم ينو، أو نوى الطلاق أو التحريم<sup>(٥)</sup>.

وإن قال: عنيتُ به الكذب، لا يُصَدَّقُ قَضَاءُ<sup>(٦)</sup>. فيحرم الوطء ودواغيه حتى يُكْفَر. فإن وَطِئَ قبله، استغفرَ ربه ولا يعود.

ولا نعتبره من ذَمِّي، على المذهب، وألغوه من أُمَّته.

(١) غ: يقبل.

(٢) ف: إرضاعاً.

(٣) ف: (أو نصفك أو رأسك) بدلاً من (أو رأسك أو نصفك).

(٤) غ: أو إن.

(٥) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٥ ص ١٧٣. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٢٢٤. والنتف للسغدري ج ١ ص ٣٧٢. والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ٨١٧. وروضة القضاة ج ٣ ص ١٠١٨. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٣١٦. وبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٣ ص ٢٢٩. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ٢٤٧. وكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ والدَّرُّ الْمُتَنَقَّى ج ١ ص ٤٤٦.

(٦) سقط من ي: قَضَاء.

ونفسر العُود الموجب للكفارة بالعزم على الوطء، لا بإمساكها زمن<sup>(١)</sup> إمكان تطليقها.

● وإن نوى بَأْنْتِ عَلَيَّ مثل أُمِّي بَرًّا أو ظَهَارًا أو طلاقًا، صُدِّقَ.

وإن لم ينو شيئًا، فهو لغو، ويؤاَفقه أو يجعله<sup>(٢)</sup> إيلاءً لا ظَهَارًا<sup>(٣)</sup>.

وإن نوى تحريمًا، كان ظَهَارًا، في الصَّحِيح.

وبَأْنْتِ عَلَيَّ حرام كأُمِّي ظَهَارًا أو طلاقًا، صُدِّقَ.

وإن لم ينو شيئًا، فهو ظَهَار، وبه قال. أو إيلاء، وبه يقول<sup>(٤)</sup>.

وبَأْنْتِ عَلَيَّ حرام كظهر أُمِّي طلاقًا أو إيلاءً، فهو ظَهَار<sup>(٥)</sup>، كما إذا لم ينو شيئًا،

واعتبرا ما نوى.

وفي أنت عَلَيَّ كالميتة أو<sup>(٦)</sup> الدم<sup>(٧)</sup> أو الخنزير، روايات، أصحها أنه إيلاء إن لم ينو

(١) ي: (وطئها لإمساكها لز) بدلًا من (الوطء لا بإمساكها زمن).

(٢) ف: نجعله.

(٣) سقط من غ: لا ظهارًا.

(فهو لغو) عند أبي حنيفة (ويؤاَفقه) أبو يوسف في رواية (أو يجعله إيلاءً) في رواية أخرى

عنه (لا ظهارًا) كما قال مُحَمَّد. / البرهان للطرا بلسي، نسخة م، لوحة ٣٢٩.

(٤) (فهو ظهار) في رواية عن أبي حنيفة (وبه قال) مُحَمَّد (أو إيلاء) في رواية أخرى عنه (وبه

يقول) أبو يوسف، ليكون الثابت به أدنى الحرمتين. وذكر الخَصَّاف الصَّحِيح من مذهب

أبي حنيفة ما قال مُحَمَّد. / البرهان للطرا بلسي، نسخة م، لوحة ٣٢٩.

(٥) (فهو ظهار) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرا بلسي، نسخة م، لوحة ٣٢٩.

(٦) غ: و.

(٧) ي: كالدم.

شَيْئاً، وَطَلَّاقٌ إِنْ نَوَاهُ<sup>(١)</sup>.

وَعَدَّدُوا الْكَفَّارَةَ فِي أَنْتَنَ عَلَيَّ<sup>(٢)</sup> كَظَهَرَ أُمِّي، كَمَا لَوْ ظَاهَرَ مَرَاراً، وَلَوْ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يَبْطُلُ بَطْلَاقُهَا ثَلَاثًا، وَلَا بِشَرَائِهَا.

وَيَكْفُرُ بِإِعْتَاقِ رَقَبَةٍ وَلَوْ كَافِرَةً، أَوْ مُكَاتَبًا لَمْ يُوَدَّ شَيْئًا عِنْدَنَا، وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

● وَأَجْزَا الْخَصِيِّ، وَالْمَجْبُوبِ، وَمَقْطُوعِ الْأَذْنَيْنِ، وَالْأَبِ، وَنَحْوِهِ، لَوْ شَرَاهُ بَنِيَّتَهَا.

نسخة م  
لوحة  
٣٣٠

وَلَمْ يَجْزِ الْأَعْمَى، وَمَقْطُوعُ الْيَدَيْنِ، أَوْ إِبْهَامِيهِمَا، أَوْ الرَّجْلَيْنِ، وَالْمَجْنُونُ الْمُطْبِقُ، وَالْمُدَبِّرُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ، وَالْمَعْلُوقُ<sup>(٤)</sup> عَتَقَهُ بِشَرَائِهِ، وَكَذَا إِعْتَاقُ مُوسِرٍ نِصْفِ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ ضَمَّنَ بَاقِيَهُ، وَأَعْتَقَهُ<sup>(٦)</sup>، وَنِصْفَ عَبْدِهِ، ثُمَّ بَاقِيَهُ، إِنْ تَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا وَطْءٌ<sup>(٧)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَعْتَقُ، صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، لَيْسَ فِيهِمَا رَمَضَانٌ، وَأَيَّامٌ مَنُهِيةٌ. وَلَا يَرَى<sup>(٨)</sup> الْإِسْتِنَافَ بِوَطْئِهَا فِيهِمَا لَيْلًا عَامِدًا، أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا، كَوَطْءِ غَيْرِهَا، وَأَوْجِبَاهُ كَمَا فِي فِطْرِهِ وَلَوْ بَعْذِرٍ.

وَلَمْ يَحْجِزُوا لِلْعَبْدِ إِلَّا الصَّوْمَ، وَإِنْ أَطْعَمَ عَنْهُ مَوْلَاهُ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، أَطْعَمَ سَتِينَ مَسْكِينًا كَالْفِطْرَةِ.

(١) ي: نَوَى.

(٢) سقط من س: عَلَيَّ.

(٣) سقط من ي: وَاحِدٍ.

(٤) غ: وَالْمَعْلُوقُ.

(٥) (مُشْتَرَكٌ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ لَا يَجْزِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِافِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٣٠.

(٦) غ: أَوْ أَعْتَقَهُ.

(٧) (وَطْءٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِافِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٣٠.

(٨) (وَلَا يَرَى) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِافِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٣٠.

ونجيز التكفير<sup>(١)</sup> بإباحة غَدَاء وعَشَاء مشبعين.

ولا بد من إدام في خبز الشَّعِير لا البُرِّ.

وإن أعطى فَقِيراً شهرين، جاز عندنا ولو في يوم، لا إلَّا<sup>(٢)</sup> عن يومه، وإن فرقه فيه<sup>(٣)</sup> على الصَّحِيح.

ويجب تقديم الإطعام على المس، ولا يستأنف بالوْطء في خلاله.

ولو أطعم<sup>(٤)</sup> عن ظَهَارَيْن ۞ ستين مسكيناً، كل مسكين صاعاً، صح عن واحد، وأجازه<sup>(٥)</sup> عنهما، كما لو كان بدفعتين، أو من جنسين، أو عن كفارتين مختلفتين.

ولو حرّر عَبْدَيْنِ، أو صام أربعة أشهر، أو أطعم<sup>(٦)</sup> عن ظَهَارَيْنِ، جاز عنهما وإن لم يعين.

وإن حرّر عنهما، أو صام شهرين، أجزنا له التعيين عن أحدهما<sup>(٧)</sup>. ولو عن ظَهَار

(١) س: التفكير.

(٢) ف: لا.

(٣) سقط من ي: فيه.

(٤) كتب في م تحتها: أعطى.

س، غ، ف: (أعطى) بدلاً من (أطعم).

ف: مقابل (أعطى)، كتب (أطعم) بالهامش، وكتب فوقها (خ)، وتعني: في نسخة.

ن: كتب (أعطى) بالهامش مقابلها.

(٥) (وَاحِد) منهما عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ (وَأَجَازَهُ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣١.

(٦) ي: أطعم مائة وعشرين.

(٧) سقط من ي: أو صام شهرين أجزنا له التعيين عن أحدهما.

وقتل<sup>(١)</sup>، لا<sup>(٢)</sup>.

### باب اللَّعَانِ

هو عندنا شهادات مؤكدات بالأيمان مقرونة باللعن والغضب، قائمة مقام حد القذف في حقه، ومقام حد الزنا في حقها، لا أيمان مؤكدة بالشهادة<sup>(٣)</sup>.

فإذا قذف زوجته بالزنا، وصلحها شاهدين، وهي ممن يجد قاذفها لو<sup>(٤)</sup> نفى نسب ولدها، وطالبته بموجبه، لَاعَنَ، فإن أبى حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد.

فإذا لَاعَنَ، وجب عليها.

فإن أبت، حبست حتى<sup>(٥)</sup> تلاعن، أو تصدقه فيسقط ولا تحد.

فإن لم يصلح شاهداً<sup>(٦)</sup>، حُدَّ.

وإن صلح وهي ممن لا يجد قاذفها، أو أبانها، فلا حد ولا لعان.

ويبتدئ الزوج<sup>(٧)</sup>، فيقول أربع مرات: أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها<sup>(٨)</sup> به

(١) ي: وقيل.

(٢) ي: لا، والله أعلم.

(و) كفارة (قتل، لا) يجوز عن واحد. وقال زُفَر: لا يجزئه عن أحدهما في الفصلين. /

الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِئِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣١.

(٣) ي: بالشهادات.

(٤) س، ن: أو.

(٥) سقط من ي: يلاعن أو يكذب نفسه فيحد. فإذا لَاعَنَ وجب عليها. فإن أبت حبست حتى.

(٦) ف: كتب (شاهداً) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٧) ي: (ويبتدأ بالزوج) بدلاً من (ويبتدئ الزوج).

(٨) غ: رميتها.



من الزنا، وفي الخامسة<sup>(١)</sup>: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رميتها<sup>(٢)</sup> به من الزنا.

وتقول هي أربعاً: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا، وفي الخامسة:

غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا<sup>(٣)</sup>.

ولا ❶ تقع الفُرْقَةُ بِلَعَانِهِ عِنْدَنَا، ولا فرقنا بِلْتَعَانِهِمَا<sup>(٤)</sup>، بل بتفريق الحَاكِمِ.

ويكون طَلَقاً بَائِثَةً، وتستحق نفقة العدة.

وإذا<sup>(٥)</sup> قذف غيرها، أو أكذب نفسه، فحد، أو هي لقذف أو زنا، حل نكاحها

عندنا، وينفيه أبداً<sup>(٦)</sup>.

وإن قذف بولدٍ، نفى نسبه وألحقه<sup>(٧)</sup> بأمه.

ولا لِعَانَ بقذف الأخرس.

(١) ي: (وخامسها) بدلاً من (وفي الخامسة).

(٢) غ: رميتها.

(٣) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٢٣٤. والتنف للسغدّي ج ١

ص ٣٧٦. والمبسوط للسرّخسيّ ج ١ ص ٨٤٦. ورؤضة القضاة ج ٣ ص ١٠٣٠. وثحفة

الفقهاء ج ٢ ص ٣٢٤. وبدائع الصنائع ج ٣ ص ٢٣٧. والهداية وشرحها فتح القدير

والعناية ج ٤ ص ٢٧٦. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٣ ص ١٤.

(٤) (بالتعانها) وفرّق زُفر. / البرّهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٥) ي: ولو.

ف: فإذا.

(٦) (وينفيه) أي: ينفي أبو يوسف حل نكاحها (أبداً) كالشافعي ومالك ومعهم زُفر. / البرّهان

للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٧) س: وألحق.

وكذا الحكم في نفى الحمل آخرًا<sup>(١)</sup>.

وأمرابه<sup>(٢)</sup> إن ولدت لأقل من ستة أشهر.

ولا يجب في الحال عندنا، وقيل: يوجهه<sup>(٣)</sup>، كما في زنيت.

وهذا الحمل منه، ولا ينتفي نسبة عندنا.

ونفي الولد مقصور على التهنتة، وابتياح آلة الولادة<sup>(٤)</sup>، وقيل<sup>(٥)</sup>: على ثلاثة أيام،

أو سبعة<sup>(٦)</sup>، وقَدَّرَاهُ بمدة النفاس.

وإن نفى أول التَّوَأْمَيْنِ، وأَقَرَّ<sup>(٧)</sup> بالثاني حد، ولو<sup>(٨)</sup> عكس لَاعَنَ، وثبت نسبه فيهما.

ولو ماتت البنت المنفية عن ولد، فادعاه، فنسبه غير ثابت<sup>(٩)</sup>، وأثبتاه، كما لو كان ابناً

أو في حياتها، وقيل: الخلاف بالعكس<sup>(١٠)</sup>.

(١) (آخرًا) أي: في قول أبي حَنِيفَةَ الآخر، وبه أخذ زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٢) س، ن، ي: وامراته.

غ: وأمر به.

(٣) (وقيل: يوجهه) أَبُو يُوسُفَ قَبْلَ الْوِلَادَةِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٤) (وابتياح آلة الولادة) له عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٥) (وقيل) يعني: رُوِيَ عَنْهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٦) (سبعة) وهي رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(٧) غ: وأقرنا.

(٨) ي: وإن.

(٩) (غير ثابت) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٢.

(١٠) ي: بالعكس، والله أعلم.

● فصل في العيوب والعنَّين<sup>(١)</sup>

لا يفسخ النكاح عندنا بجنون، وجذام، وبرص، وقرن<sup>(٢)</sup>، ورتق، وأجازه<sup>(٣)</sup> لها بالثلاثة الأول.

ويؤجل العنَّين سنة قمرية في ظاهر الرواية، لا المَجْبُوب. فإن وصل إليها، وإلا فالتفريق للحاكم<sup>(٤)</sup> بطلبها لو حرة، أو لها، وهو ظاهر الرواية، وبها قالوا. وللمولى لو أمة، ويحكم به لها بلا تردد<sup>(٥)</sup>.

ونجعله بائناً لا فسخاً.

فإن قال: وطئت، وأنكرت، وقلن: بكر، خيرت. وإن كانت ثيباً، صدق بحلفه. فإن<sup>(٦)</sup> اختارته، بطل حقها، كما لو علمت بها، قبل التزوج<sup>(٧)</sup>، أو حدثت به بعد<sup>(٨)</sup> الوطء<sup>(٩)</sup>.

(١) العنَّين: رجل عَنَيْنٌ: لا يقدر على إتيان النساء، أو لا يشتهي النساء. وامرأة عَنِينَة: لا تشتهي الرجال. / المصباح المُنِير، مادة (عنين) ص ٤٣٣.

(٢) القرن: بسكون الراء، هو إما غُدَّة غليظة، أو لحمة مرتقية، أو عظم يمنع سلوك الذكر. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٣. وانظر: المصباح المُنِير، مادة (قرن) ص ٥٠٠.

(٣) وأجازه) مُحَمَّد. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٣.

(٤) (للكايم) في رواية الحسن عن أبي حنيفة. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٣.

(٥) (ويحكم) أبو يوسف (به) أي: بالتفريق (لها) أي: للأمة، لأن الوطء حقها (بلا تردد) يعني: روي عن مُحَمَّد كُلُّ من القولين. / البرهان للطرايُلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٣.

(٦) ي: (بيمينه وإن) بدلاً من (بحلفه فإن).

(٧) ي: التزويج.

(٨) ي: (بهذا) بدلاً من (به بعد).

(٩) ي: الوطء، والله أعلم.

## باب الْعِدَّة

تعتد الموطوءة للطلاق أو الفسخ بثلاثة قُرُوء، والأمة بقُرَائِن<sup>(١)</sup>.

ويؤول<sup>(٢)</sup> بالحيض عندنا، لا بالأطهار<sup>(٣)</sup>.

❶ ولا يعتد بحیضة طلقت فيها.

وَالصَّغِيرَةُ وَالْأَيَّسَةُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ طَلَّقَتْ فِي غُرَّتِهِ، وَإِلَّا فَهِيَ بِالْأَيَّامِ<sup>(٤)</sup>، وَجَعَلَا

الثاني والثالث بالأهله.

وَأَمَرُوا مُمْتَدَّةَ الطَّهْرِ بِالْأَقْرَاءِ، لَا بِالتَّرْبِصِ سَنَةً.

وَالْأُمَّةُ الْإَيَّسَةُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ، لَا بِثَلَاثَةِ.

وَتَعْتَدُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْحَائِلُ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ وَعَشَرَ<sup>(٥)</sup>.

وَالْحَامِلُ<sup>(٦)</sup> بِالْوَضْعِ.

وَالْمُنْكَوْحَةُ فَاسِدًا، وَالْمَوْطُوءَةُ بِشِبْهَةِ الْحَيْضِ لِلْمَوْتِ وَغَيْرِهِ بِلَا نَفَقَةٍ.

(١) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٥ ص ٢٢٦. والكتاب للقدوري وشرحه

الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٢٤٢. وَالتُّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ١ ص ٣٢٩. وَرَوْضَةُ الْقَضَاءِ ج ٣

ص ٩٩٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٣٦١. وَالْهِدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٤

ص ٣٠٧. وَكَتَزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٦.

(٢) غ، ف: وتؤول.

(٣) طَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ١٤١. وَالْغُرَّةُ الْمُئِنَّةُ ص ١٣٧.

(٤) ي: بالأم.

(٥) (بالأيام) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٤.

(٦) سقط من ي: الْمُتَوَفَّى عَنْهَا الْحَائِلُ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ وَعَشَرَ.

(٦) سقط من ي: و.

وَأُمُّ الْوَلَدِ لِلْعَتَقِ<sup>(١)</sup> أَوْ الْمَوْتِ، بِثَلَاثِ حِيضٍ عِنْدَنَا، لَا وَاحِدَةً.

وَجَعَلُوا عِدَّةَ الْمَعْتَقَةِ فِي الرَّجْعِيِّ كَالْحُرَّةِ.

● وَتَعْتَدُ حَامِلٌ مَاتَ زَوْجُهَا صَغِيرًا بَوَضْعِهِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ لَمْ يَلْتَحِقْ بِهِ. وَيَجْعَلُهَا<sup>(٣)</sup> بِالشُّهُورِ كَمَا فِي الْحَادِثِ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَلَوْ أَبَانَ إِحْدَى امْرَأَتَيْهِ فِي الصَّحَةِ، وَمَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ، تَعْتَدَانِ<sup>(٥)</sup> بِأَبْعَدِ<sup>(٦)</sup> الْأَجَلَيْنِ. وَتَجِبُ عِدَّةٌ أُخْرَى<sup>(٧)</sup> بِوَطْءٍ مُعْتَدَّةٍ بِشَبْهَةٍ<sup>(٨)</sup>، وَتَدَاخَلْتَا عِنْدَنَا، وَجَعَلْنَا مَبْدَأَهَا فِي الْفَاسِدِ عَقِبَ التَّفْرِيقِ أَوْ الْعِزْمِ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ، لَا مِنْ آخِرِ الْوَطْآتِ.

وَلَوْ ظَنَّتِ الْإِيَّاسَ، فَاعْتَدَتْ بِالشُّهُورِ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ، تَعْتَدُ بِالْحِيضِ، وَإِنْ بَلَغَتْ خَمْسًا وَخَمْسِينَ سَنَةً<sup>(٩)</sup> عَلَى الصَّحِيحِ.

أَوْ أَيْسَتْ بَعْدَ حِيضَتَيْنِ<sup>(١٠)</sup>، تَعْتَدُ<sup>(١١)</sup> بِالشُّهُورِ.

(١) ن: المعتق.

(٢) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة ومحمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٥.

(٣) (ويجعلها) أبو يوسف والشافعي ومالك، وكذا زفر، وهو رواية عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٣٥.

(٤) س، غ، ف: الحامل.

(٥) ف: يعتدان.

(٦) س: بعد.

(٧) غ: آخر.

(٨) غ: بشبهته.

(٩) سقط من ي: سنة.

(١٠) ف: الحيضتين.

(١١) س: تعد.

وأقل ما تصدق فيه المعتدة لأنقضاء العدة، شهران<sup>(١)</sup>، وقالوا: تسعة وثلاثون يوماً.

والمعلق طلاقها بالولادة، خمسة وثمانون يوماً<sup>(٢)</sup>، والمائة رواية<sup>(٣)</sup>.

ويصدقها<sup>(٤)</sup> في خمسة<sup>(٥)</sup> وستين، لا أربعة وخمسين<sup>(٦)</sup>.

ولو نكح معتدته، ثم طلقها قبل المس، يجب مهر تام، وعدة مبتدأة. وأوجب<sup>(٧)</sup>

نصفه، وتكمل الأولي، وما أسقطناها<sup>(٨)</sup>.

وطلاق ذمّي ذمّي، وخروج حربيّة إلينا مسلمة، لا يوجب عدة<sup>(٩)</sup>. وأوجبها<sup>(١٠)</sup>

كالحامل، على الأصح.

ولو أقر بطلاقها منذ سنين، وكذبته<sup>(١١)</sup>، أو قالت: لا أدري، تعدت من وقت الإقرار،

وتستحق النفقة والسكنى. وإن صدقته، اعتدت من حين الطلاق، وقيل: الفتوى على

(١) (شهران) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٥.

(٢) (يوماً) في رواية محمد عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٥.

(٣) (والمائة رواية) عنه، رواها الحسن. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٦.

(٤) (ويصدقها) أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٦.

(٥) ي: (مائة) بدلاً من (خمس).

(٦) (أربعة وخمسين) يوماً وساعة، كما قال محمد: نفاسها ساعة. والباقي كما قال أبو يوسف. /

البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٦.

(٧) (وأوجب) محمد. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٦.

(٨) (وما أسقطناها) وأسقطها زفر. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٦.

(٩) (عدة) عند أبي حنيفة إذا كان معتقدهم عدم وجوبها. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٣٣٦.

(١٠) سقط من غ: وأوجبها.

(١١) ي: فكذبته.

وجوبها من وقت <sup>(١)</sup> الإقرار بلا نفقة <sup>(٢)</sup>.

### فصل في الحَدَاد

تُحَدُّ <sup>(٣)</sup> معتدة <sup>(٤)</sup> البَتِّ عندنا كالموت، بترك الزَّيْنَةِ، والطَّيِّبِ، والكُحْلِ، والدُّهْنِ،  
والجَنَاءِ، إِلَّا بَعْذِرٍ، ولبس المُرْعَفَر <sup>(٥)</sup>، والمُعْصَفَر <sup>(٦)</sup>، بشرط إسلام وبلوغ عندنا <sup>(٧)</sup>.

ولا تُحَدُّ معتدة العتق، والنكاح الفاسد.

ولا تخطب معتدة بائنٍ أو موتٍ إِلَّا تَعْرِضاً.

● ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها، بل الرجل إن ضاق المنزل، أو خيف عليها

منه لفسقه.

وتخرج <sup>(٨)</sup> معتدة الموت نهائياً، وبعض <sup>(٩)</sup> الليل.

(١) سقط من س، غ: وقت.

(٢) ي: نفقة، والله أعلم.

(٣) غ: تجدد.

(٤) غ: معتدة.

(٥) الزَّعْفَرَان: معروف، وزَعْفَرْتُ الثوب: صبغته بالزَّعْفَرَان، فهو مَزْعَفَر، بالفتح اسم مفعول. / المِصْبَاح المُنِير، مادة (الزعفران) ص ٢٥٣.

(٦) الْمُعْصَفَر: العُصْفُر: نبت معروف، وَعَصَفَرْتُ الثوب: صبغته بالعُصْفُر، فهو مُعْصَفَر، اسم مفعول. / المِصْبَاح المُنِير، مادة (عصفت) ص ٤١٤.

(٧) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحِيسِيِّ ج ٢ ص ٧١٨. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ٣٣٦. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٣٤. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٣٠٠.

(٨) ف: ولا تخرج.

(٩) غ: أو بعض.

وتعتدان<sup>(١)</sup> في بيت وجبت<sup>(٢)</sup> فيه إلا أن ينهدم، أو تُخْرَجَ منه.  
ولو بانَت أو مات عنها في سفرٍ، ومِصْرُها دون مدته، رجعت.  
ولو بينها وبين مِصْرُها ومقصدِها مدته، رجعت أو مضت ولو بلا ولي.  
وإن كانت في مِصْرٍ، فعليها العدة فيه<sup>(٣)</sup>.  
وأجازا<sup>(٤)</sup> الخروج بمَحْرَمٍ.  
ولو طلق ذو الخِباء، وأراد الانتقال بها<sup>(٥)</sup> للماء والكَلأ، لا ينقلها، إلا أن يلحقه  
ضررٌ بين بتركه<sup>(٦)</sup>.

### باب ثُبُوتِ النَّسَبِ

قَدَّرَ أَقْلَ مدة الحمل بستة أشهر، وأكثرها بستين عندنا لا بأربع<sup>(٧)</sup>.  
فلو نكح أمة فطلقها بعد الدخول، ثم اشتراها، فولدت لأقل من ستة أشهر مذ<sup>(٨)</sup>

(١) س: ويعتدان.

(٢) غ: (فيه) بدلاً من (وجبت).

(٣) ي: فيها.

(العدة فيه) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٧.

(٤) غ: وأجاز.

(٥) سقط من غ: بها.

(٦) ي: بتركه، والله أعلم.

(٧) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٢٥٦. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ  
القَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ٤ ص ٣٤٨. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ والدَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١  
ص ٤٧٤.

(٨) ي: منذ.



شراها، لزمه نسبُه، وإلَّا توقف علىٰ دعوته<sup>(١)</sup>.

وإن طلقها ثنتين، لزمه<sup>(٢)</sup> إن ولدت لأقل من سنتين.

● ولو قال: إن نكحتُ امرأةً فهي طالق، فولدت لستة أشهر مذ<sup>(٣)</sup> نكحها، ألزمناه نسبه ومهرها<sup>(٤)</sup>.

أو قال لأمته: إن كان في بطنك ولد فهو مني، فشهدت امرأةً بولادتها لأقل من نصف سنة مذ<sup>(٥)</sup> أقر، ثبت نسبُه، وصارت أمٌ ولده.

أو قال عن غلامٍ: هو<sup>(٦)</sup> ابني، ومات، فقالت<sup>(٧)</sup> أمُّه: وأنا امرأته، يرثانه. فإن جهلت حريتها، فقال وارثه: أنت أمٌ ولده، لم ترث.

ولو أقرت بمضي عدتها، ثم جاءت بولدٍ لأقل من ستة أشهر مذ<sup>(٨)</sup> أقرت، ثبت نسبُه، ولستة لا.

(١) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه لابن مازة ص ٣٣٣.

(٢) سقط من ي: نسبه وإلَّا توقف علىٰ دعوته. وإن طلقها ثنتين لزمه.

(٣) س، ي: منذ.

(٤) غ، ف: وكملنا مهرها.

ي: وكمل مهرها.

(نسبه ومهرها) كاملاً، ونفاه زُفر، وألزمه نصف المهر. / البرهان للطرايُسي، نسخة م، لوحة

٣٣٨.

(٥) س، ي: منذ.

(٦) غ: هي.

(٧) س: وقالت.

(٨) س: منذ.

ويثبت نسب<sup>(١)</sup> مُعْتَدَّةِ الرَّجْعِيِّ وإن ولدت لأكثر من ستين ما لم تقرر بمضي العدة، وتكون<sup>(٢)</sup> رجعة في الأكثر لا في الأقل.

والبت لأقل منهما، ولأكثر لا، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ.

والمُتَوَفَّى عنها البَالِغَةُ لأقل منهما، وما قصرناه على ما دون عشرة أشهر وعشرة أيام<sup>(٣)</sup>.

والمراهقة في الطلاق لأقل من تسعة أشهر.

وفي الموت لأقل من العشرين. ويثبت<sup>(٤)</sup> في الموت، والبت، لأقل من ستين، وفي الرَّجْعِيِّ لأقل من سبعة وعشرين شهراً.

ولو جَحَدَ ولادة معتدته، فثُبُوتُها بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو<sup>(٥)</sup> حَبَلٍ ظَاهِرٍ، أو اعترافه به، أو تَصْدِيقِ الورثة<sup>(٦)</sup>، واكتفيا بحرة ثقة كتعيّنه بها.

● والطلاق المعلق بالولادة، لا يقع بشهادة وَاحِدَةٍ عليها<sup>(٧)</sup>.

وإقراره بالحَبَلِ كافٍ<sup>(٨)</sup> بلا شهادة.

نسخة م  
لوحة  
٣٣٩

(١) ي: نسب ولد.

(٢) غ: ويكون.

(٣) (وعشرة أيام) كما قصره زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٨.

(٤) (لأقل من العشرين) الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (ويثبته) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٨.

(٥) س، غ، ي: و.

(٦) (تَصْدِيقُ الورثة) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٨.

(٧) (وَاحِدَةٍ عليها) أي: على الولادة عند أبي حَنِيفَةَ إذا لم يكن حبل ظَاهِرٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٣٩.

(٨) سقط من ي: كاف.

ويثبت بدعوته نسبٌ ولدٍ مجهولٍ يولد مثله لمثله بتَصْدِيقِ المَعْبَرِ عن نفسه، ومطلقاً في غيره.

وبوطئه لشبهة في المحل، كأمة ولده، ومكاتبه، والمشاركة، والمبيعة قبل تسليمها إن ادعاه، لا لشبهة في الفعل، كأمة أصله وعرسه وإن ادعاه، إلا<sup>(١)</sup> المزفوفة<sup>(٢)</sup>، والمطلقة<sup>(٣)</sup> ثلاثاً، أو على مال، أو<sup>(٤)</sup> أم ولده المعتقة في العدة<sup>(٥)</sup>.

### باب الحَصَانَةِ

تقدم الأم على الأب في الحَصَانَةِ، قبل الفرقة<sup>(٦)</sup> وبعدها، ثم أمها وإن بعدت، ثم أم الأب، وقدمناها على الخالة، ثم الأخت لأبوين، ثم لأم، ثم لأب، ثم بنت الأخت، ثم الخالات، ثم العمات كذلك<sup>(٧)</sup>، ثم العَصَبَات بترتيب الإرث<sup>(٨)</sup>.

(١) س، ف: إلا في.

غ، ي: إلا في وطء.

(٢) ي: المزفوفة بلا عقد.

(٣) ن: أو المطلقة.

(٤) س، غ، ي، ف: و.

(٥) س، غ، ي، ف: (في عدة الطلاق والعق) بدلاً من (المعتقة في العدة).

(٦) ي: التفرقة.

(٧) سقط من غ: كذلك.

(٨) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٥ ص ٣٢١. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٢٧٢. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٣٥٠. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٤ ص ٤١. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٤٢٢. وَالْهَدَايَةُ وشرحيها فَتْح الْقَدِير وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ٣٦٧. وَالْاِخْتِيَار ج ٣ ص ٢٩٧. وَكُنْزُ الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ٣ ص ٤٦. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ١ ص ٥٤١. وَرِسَالَةُ: الْإِبَانَةُ عَنْ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْحَصَانَةِ - مجموعة رسائل ابن عابدين، ج ١ ص ٢٦٤.

وإن استووا في الدرجة، قُدِّمَ الأورع، ثم الأكبر، إلا أن الجارية لا تدفع لغير محرم، ولا الغلام لفاسق<sup>(١)</sup>، ولا لغير مأمونة.

ويسقط حق من نكحت غير محرم، ثم يعود بالفرقة ولو ادعاه الأب، وأنكرت<sup>(٢)</sup>، كان القول لها.

ولو أقربت به لغير معين، ● كان القول لها في الفرقة، ولمعين، لا حتى يصدقها، ولا حق لأمّة، وأمّ ولد، قبل العتق.

نسخة م  
لوحة  
٣٤٠

وإذا<sup>(٣)</sup> استغنى عن الخدمة بسبع سنين على المفتى به، دفع إلى وليه أو وصيه جبراً، وتبقى الجارية عند الأمّ والجلدة حتى تحيض. وقال<sup>(٤)</sup>: حتى تُشْتَهَى كغيرهما، وبه يُقْتَى. وعند<sup>(٥)</sup> الذمّية، ما لم يعقل ديناً.

ولا يخرج الأب به قبل استغنائه، ولا هي من المضّر إلا<sup>(٦)</sup> إلى وطنها الذي نكحها فيه، أو مضّر آخر بحيث لو خرج إليه أمكنه أن يبيت في أهله.

ويضم الأب إليه بنته البكر البالغة، لا الثيب، والغلام البالغ، إلا أن لا<sup>(٧)</sup> يؤتمنا<sup>(٨)</sup> على أنفسهما.

وكذا الأخ، والعم، إلا أن يكونا مفسدين، فتوضع عند امرأة ثقة.

(١) ن: الفاسق.

(٢) ي: وأنكرت الأم.

(٣) ي: وإن.

(٤) (و) لهذا (قال) مُحَمَّد: تبقى عندهما. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٣٤٠.

(٥) ي: والولد عند.

(٦) س: (و) بدلاً من (إلا).

(٧) سقط من ي: لا.

(٨) غ: يموتنا.

ولو كان له أُمُّ شابة أَيْم، تخرج للولائم ونحوها، يمنعها بإذن القاضي<sup>(١)</sup>.

### باب النفقة

تجب<sup>(٢)</sup> النفقة على الرجل لامرأته، ولو ذميمة، أو غنية، أو صغيرة يُجَامَع مثلها، وإن لم تُزَفْ إليه<sup>(٣)</sup>، في ظاهر الرواية.

ولخادم الحرة لو موسراً، على الأصح، وأطلقه، ويحكم<sup>(٤)</sup> باثنين.  
وهي باعتبار حاله في ظاهر الرواية، أو حالهما، بلا إسراف ولا تقتير.  
ولا تقدر<sup>(٥)</sup> بالنقدين أو الحبّ.

والكسوة في كل نصف سنة بما يدفع الحر والبرد بحسب العادة.

● ولو قضى لها بكسوة فضل<sup>(٦)</sup> أو نفقته<sup>(٧)</sup>، فضاقت، أو بليت بغير معتاد قبل مضيه، لا يقضى بأخرى.

ولو مضى وهما قائلان، أو ضاقت نفقة الأقارب قبله<sup>(٨)</sup>، قضى بأخرى.

(١) ي: القاضي، والله أعلم.

(٢) غ: ويجب.

(٣) سقط من غ: إليه.

(٤) (على الأصح) وهو رواية الحسن (وأطلقه) مُحَمَّد (ويحكم) أَبُو يُوسُف. / البُرْهَان

للطَّرَابُلسِي، نسخة م، لوحة ٣٤٠.

(٥) غ: يقدر.

(٦) س، غ، ف: فصل.

(٧) ن: نفقة.

(٨) ي: قيل.

والسكنى في بيت كامل المرافق، خالٍ عن أهله لا عن أمته، في الْمُخْتَار<sup>(١)</sup>.

ويمنع<sup>(٢)</sup> محارمها من الدخول عليها، لا من الكلام والنظر.

ويُفْتَى بدخول أبيوها، أو<sup>(٣)</sup> خروجها إليهما، في الجمعة مرة.

وغيرهما في السنة مرة.

ولا تخرج بغير إذنه إلا لفرض الحج، أو خوف سقوط المنزل، أو سؤال نازلة لم يجبها

عنها.

ولا تجب لناشرة، ومحبوسة<sup>(٤)</sup> بدين، ومغصوبة، ومريضة<sup>(٥)</sup> لم تُزَفَّ، ومعتدة<sup>(٦)</sup>

لوطء بشبهة<sup>(٧)</sup>، ومَانِعَة من دخوله عليها وهو ساكن في بيتها معها، وحَاجَّة مع غيره<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٥ ص ٢٨٩. وَرَوْضَةُ الْقُضَاة ج ٣ ص ١٠٤٨. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٤ ص ٢٢. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ١ ص ٤٢٤. وَالْهِدَايَةُ وَشرحها فَتْح الْقَدِير وَالْعِنَايَةُ ج ٤ ص ٣٧٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِق وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٣ ص ٥٠. وَالدَّرُّ الْمُخْتَار وَحاشيته رَدُّ الْمُخْتَار ج ٣ ص ٥٧١.

(٢) غ: وتمنع.

(٣) ف: و.

(٤) س: ولمحبوسة.

(٥) س: ولمريضة.

(٦) س: ولمعتدة.

(٧) ي: شبهة.

(٨) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٢٦٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِق وَشرحه رَمَزُ الْحَقَائِق ج ١ ص ٣١١.

(و) لا حَاجَّة مع غيره) وإن كان محرماً لها عند أبي حنيفة ومحمد، لفوت الاحتباس من

جهتها. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٤١.

ويوجبها<sup>(١)</sup> لو مع محرمها.

ولا يفرق بينهما<sup>(٢)</sup> بالعجز عن النفقة عندنا.

وتؤمر بالاستدانة عليه.

وتتم لها نفقة اليَسَارِ لِطُرُوِّهِ، وإن قضى بنفقة الإِيسَارِ، وبالعكس.

وتسقط الماضية عندنا، إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الْقَضَاءُ، أَوْ الرِّضَاءُ، وَالْمَقْضِيَّةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا.

وأجاز<sup>(٣)</sup> ● استرداد المعجل بحسابه للموت.

وترد<sup>(٤)</sup> حظ<sup>(٥)</sup> ستة أشهر مبانة استوفت<sup>(٦)</sup> نفقة العدة غير مقررة<sup>(٧)</sup> بمضيها لو جاءت بولدٍ لأكثر من سنتين، ويحكم<sup>(٨)</sup> بعدمه.

وُيَبَّاعُ قِنْ تَزَوَّجَ بِإِذْنِ مَوْلَاهُ لِلْمَهْرِ مَرَّةً، وَلِلنَّفَقَةِ<sup>(٩)</sup> كَلِمًا وَجِبَتْ، وَلَا<sup>(١٠)</sup> لِلْأَمَةِ إِلَّا

(١) ويوجبها) أبو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤١.

(٢) سقط من ي: بينهما.

(٣) (وأجاز) مُحَمَّدُ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤١.

(٤) غ: وتردد.

(٥) غ: حظ.

(٦) غ: استوفت.

(٧) غ: معتررة.

(٨) (لأكثر من سنتين) عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (ويحكم) أبو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٢.

(٩) س: (للمنفقة) بدلاً من (وللنفقة).

(١٠) ي: ولا تجب.

بِالتَّبَوُّة<sup>(١)</sup>، ونفيناها لو بُوِّتْ بعد الإِبَانَةِ<sup>(٢)</sup>.

وفرضناها لزوجة الغائب<sup>(٣)</sup>، وطفله، وأبويه، في وَدِيعَةٍ له عند مقر بها، وبالزوجة إذا كانت من جنس حقهم كالذَّيْنِ، ولا تفرض<sup>(٤)</sup> لغيرهم فيها.

ويؤخذ منها كفيل بعد الحلف على عدمها، ورَدَدْنَا بيئتها على الزوجة لِتَفْرُضَ<sup>(٥)</sup> لها، والأصح قبولها<sup>(٦)</sup>.

ولو تكفل عنه بنفقة كل شهر، يلزمه<sup>(٧)</sup> بها ما دام النكاح، وخصاه بشهر.

وطلبها منه كفيلًا<sup>(٨)</sup> لغييته لغو، ويأمر<sup>(٩)</sup> به شهرًا<sup>(١٠)</sup>.

(١) غ: لتبوة.

ي: (بالبينة) بدلاً من (بالتبوة).

التَّبَوُّة: بَوَّأَتْهُ دَارًا: أَسْكَنْتَهُ إِيَّاهَا. / الوَضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (باء) ص ٦٧.

(٢) (بعد الإِبَانَةِ) وأوجبها زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٢.

(٣) غ: لغاب.

(٤) غ، ي: نفرض.

(٥) س، ي: ليفرض.

(٦) (لتفرض لها) النفقة في ماله، أو لتؤمر بالاستدانة عليه، وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ الآخر، وقول مُحَمَّد، رَحِمَهُمُ اللَّهُ (والأصح قبولها) وهو قولها الأول، وبه قال زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٢.

(٧) (يلزمه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٢.

(٨) غ: كفيل.

(٩) (لغو) أَي: غير مسموع، عند أَبِي حَنِيفَةَ (ويأمر) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٢.

(١٠) س: شهر.

ف: بشهر.



نسخة م  
لوحة  
٣٤٣

ولمبائنه الحائل<sup>(١)</sup> عندنا كالحَامِل والمطلقة رجعيًّا، ● لا لمعتدة موت، وفرقة جاءت منها بمعصية، ولطفله الحر الفقير، وطفل ابنه لو فقيرين، وللبالغ<sup>(٢)</sup> لو زَمَنًا، أو أنثى، أو طَالِب علم، أو من ذوي البيوت. ولا تشاركه<sup>(٣)</sup> الأم في ظَاهر الرِّوَايَةِ، ولم يلزموها بالارضاع وإن لم تكن شَرِيفَةً، إِلَّا إذا تعينت، على الْمُخْتَار.

ويستأجر<sup>(٤)</sup> من ترضعه<sup>(٥)</sup> عندها<sup>(٦)</sup>، ولا نجيز استئجارها له<sup>(٧)</sup>.

وفي معتدة البائن روايتان<sup>(٨)</sup>، وتقدم بعدها على غيرها ما لم تطلب زيَادَةً، ولأبويه وأجداده وجداته لو فقراء وهو موسر.

نسخة م  
لوحة  
٣٤٤

● وتجب على الذكر والأنثى بالسَّوِيَّةِ، وقيل: بقدر الإرث<sup>(٩)</sup>.

ولا تجب مع اختلاف الدِّين إِلَّا بالزَّوجِيَّةِ، والوَلَادِ، ولقريب محرم، فقير<sup>(١٠)</sup>، عَاجِز عن الكسب، بقدر الإرث.

ولا نخصها بعَصَبَةِ الوَلَادِ<sup>(١١)</sup>، ولا قصروها على الصُّلْبِيِّ.

(١) سقط من ي: الحائل.

(٢) سقط من ن: و.

(٣) ف: يشاركه.

(٤) س، ي: وتستأجر.

(٥) غ: يرضعه.

(٦) ف: عندها.

(٧) سقط من غ: له.

(٨) (روايتان) عن أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٣.

(٩) (بقدر الإرث) وهي رَوَايَةُ الحسن عن أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٤.

(١٠) سقط من غ: فقير.

(١١) سقط من ي: ولقريب محرم، فقير، عَاجِز عن الكسب، بقدر الإرث. ولا نخصها بعَصَبَةِ الوَلَادِ.

ويفسر<sup>(١)</sup> اليسر بملك نصابٍ يحرم الصدقة، لا بالفاضل عن نفسه وعياله شهراً، أو كل يوم<sup>(٢)</sup>.

وله بيع عَرَض ابنه الكبير الغائب، لنفقته<sup>(٣)</sup>، ونفياه كَعَقَارِهِ.

ولو أنفق الوديعة على أبي المودع بلا أمر، ضمن.

ولو قضي بنفقة الولاد<sup>(٤)</sup>، أو القريب، ومضت<sup>(٥)</sup> مدة، سقطت، إلا أن يأذن القاضي بالاستدانة.

● ولمملوكه، فإن أبي، ففي كسبه إن كان، وإلا أمر ببيعه.

ولبهائمه ديانة، ولا يقضى بها<sup>(٦)</sup> عندنا، وقيل: يوجبها<sup>(٧)</sup>، كما في المشتركة.

نسخة م  
لوحة  
٣٤٥

- 
- (١) ويفسر) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٤.
- (٢) (شهراً) في رواية عن مُحَمَّد (أو) بالفاضل عن نفسه وعياله (كل يوم) في أخرى عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٤.
- (٣) (لنفقته) بقدر حاجته عند أبي حَنِيفَةَ استحساناً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٤.
- (٤) ي: (نفقة الولادة) بدلاً من (بنفقة الولاد).
- (٥) سقط من ي: ومضت.
- (٦) ي: (بعدها) بدلاً من (بها).
- (٧) (وقيل: يوجبها) أبو يُوسُف كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِك. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٥.

كِتَابُ الْإِعْتَاقِ<sup>(١)</sup>

هو إزالة المِلْك عن المَمْلُوك<sup>(٢)</sup>، فيتجزأ، وكذا الكتابة والتدبير.

وقالا: إثبات قوة شَرْعِيَّة، فلا يتجزأ كالْعِتْق والرَّق.

وَيَصِحَّ من حر مكلف<sup>(٣)</sup>، ولو سكران، بَأَنْتَ حُرٌّ، ومُحَرَّرٌ، وَحَرَّرْتُكَ، وَعَتِيقٌ، ومعتقٌ، وأعتقتك، ولو مكرهاً عندنا.

وبإضافته إلى ما يُعَبَّرُ به عن البدن.

وألغيناه لو أضافه إلى ما لا يُعَبَّرُ به عنه<sup>(٤)</sup>.

وبهذا مولاي أو<sup>(٥)</sup> مولاتي.

وكذا حكم هَذَا ابني، أو أبي، أو أُمِّي، أَجْزَأُ<sup>(٦)</sup> عندنا<sup>(٧)</sup>. وشرطا إمكان ولادة مثله لمثله<sup>(٨)</sup>.

(١) العتق والعتاق والعتاقة: زوال الرِّق. والإعتاق: إزالة الرِّق. / طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص ١٦٠.

(٢) (المَمْلُوك) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٥.

(٣) الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٤ ص ٤٢٩.

(٤) (عنه) أي: عن البدن كاليد والرجل والدبر، واعتبره زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٥.

(٥) س، غ، ف: أو هذه.

(٦) س، ن، ي، ف: (آخرًا) بدلًا من (أجزأ).

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٥.

(٨) (لمثله) وهو قوله الأول، وقول الشَّافِعِيِّ وَمَالِك. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٥.

● وبيا مولاي عندنا، وما شرطنا النية فيه<sup>(١)</sup>.

وبيا حرّ، أو<sup>(٢)</sup> يا عَتِيق، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لَهُ<sup>(٣)</sup>.

وبالْكِنَايَةِ<sup>(٤)</sup> إِنْ نَوَاه، كَلَا مِلْكًا، وَلَا رَقًا، وَلَا سَبِيلًا لِي عَلَيْكَ، لَا بَلَا<sup>(٥)</sup> سُلْطَانًا لِي

عَلَيْكَ عِنْدَنَا، وَقِيلَ: يَعْتَقُ إِنْ نَوَاه، كَمَا فِي أَنْتَ مِثْلَ الْحُرِّ<sup>(٦)</sup>.

وَلَا بِيَا مَالِكِي، أَوْ<sup>(٧)</sup> أَنَا عَبْدُكَ، وَلَا بِيَا<sup>(٨)</sup> ابْنِي، وَيَا أَخِي، عَلَى الظَّاهِرِ.

وَلَا بِهِذَا أَخِي<sup>(٩)</sup>، أَوْ هَذِهِ بِنْتِي، لِعَبْدِهِ، فِي الْأَظْهَرِ<sup>(١٠)</sup>.

وَلَا نَوَقَعَهُ بِالْفَاظِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ نَوَاه.

● وَكَذَا حَكَمَ<sup>(١١)</sup> أَنْتَ لِلَّهِ، وَإِنْ نَوَى<sup>(١٢)</sup>، أَوْ إِنْ لَمْ

(١) (النية فيه) وشرطها زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٦.

(٢) غ: و.

(٣) س، غ، ي، ف: كتب (وبيا حرّ، أو يا عَتِيق، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا لَهُ) قَبْلَ (وبهذا مولاي أو مولاتي) الْمُتَقَدِّمِ.

(٤) ف: وبالكتابة.

(٥) غ: لا.

(٦) ي: حر.

(٧) ي: و.

(٨) غ: يا.

(٩) (ولا) يَصِحُّ (بهذا أخي) فِي الْأَظْهَرِ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَعْتَقُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٦.

(١٠) انظر: تَحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٣٨١. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٤ ص ٤٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٦٧.

(١١) ف: الحكم.

(١٢) سقط من غ: وَإِنْ نَوَى.

يَنْوُ<sup>(١)</sup>.وأوقعا<sup>(٢)</sup> به إن نوى، أو مطلقاً.وعبدي حر، أو حِمَارِي، إعتاق<sup>(٣)</sup>، وألغياه كما لو أشار إليهما.  
ونجيز تَعْلِيْقَه بالملك.ومن ملك ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ منه، عتق عليه، عندنا<sup>(٤)</sup>.ولا يختص بقرابة الولاد، ولا<sup>(٥)</sup> بها، وبالإخوة والأخوات<sup>(٦)</sup>.  
ويُعتَق الحَمْلُ بَعْتَقِ أُمِّه، ولا ينعكس.ويتبعها في الحرية، والرَّقُّ<sup>(٧)</sup>، والتدبير، والاستيلاد، والكتابة<sup>(٨)</sup>، إذا لم يكن من  
مولاها.ولو قال: أول ولد تلدينه حر، فولدت ميتاً، ثم حياً<sup>(٩)</sup>، فالحْيُ

(وإن نوى) العتق في رِوَايَةٍ عن أَبِي حَنِيفَةَ وعن مُحَمَّدٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة

٣٤٧.

(١) (لم يَنْوُ) به العتق في أخرى. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٧.

(٢) ف: وأوقعا.

(٣) (إعتاق) للعبد عند أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٧.

(٤) طَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ١٤٤.

(٥) ي: ولو.

(٦) غ: والأخوة.

(٧) غ: والرقعة.

(٨) سقط من ي: والكتابة.

ف: (والكفاية) بدلاً من (والكتابة).

(٩) ي: (فأنت بميت ثم حي) بدلاً من (فولدت ميتاً ثم حياً).

حر<sup>(١)</sup>.وإعتاق حُرَيْبٍ مثله ثَمَّةً، بلا تخلّيته<sup>(٢)</sup>، لغو<sup>(٣)</sup>.وإدخال مُسْتَأْمِن عَبْدَهُ المسلم دار الحرب، إعتاق<sup>(٤)</sup> بلا ولائ.وكذا بيعه ثَمَّةً بعد إسلامه، ونفياه فيها<sup>(٥)</sup>.

## باب العتق على مالٍ والحلف به

حَرَّرَ عَبْدُهُ عَلَى مَالٍ، فَقَبِلَ، عَتَقَ، ولزمه<sup>(٦)</sup>.

وإن عَلَّقَ عتقه بأدائه، صار مأذوناً.

واعتقناه بالتخلية.

● ويقتصر المعلق بإن على الأداء في المجلس، وقيل: يطلقه، كإذا، ومتى<sup>(٧)</sup>.أو على خدمته سنةً، فَقَبِلَ، عَتَقَ<sup>(٨)</sup> وخدمه.

فإن مات قبلها، أو أعتقه على خمر، فأسلم أحدهما قبل قبضها، أو على عَيْنٍ

نسخة م  
لوحة  
٣٤٨

(١) (حُرٌّ) عند أبي حَنِيفَةَ، وقالوا: عبد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٧.

(٢) ن، ي، ف: تخلية.

(٣) (لغوٌ) عند أبي حَنِيفَةَ، وقالوا: صَحِيح. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٧.

(٤) (إعتاق) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٧.

(٥) ي: فيها، والله أعلم.

(٦) ف: ولزمه المال.

(٧) مُلْتَقَى الْبَحْرِ وشرّاه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَقَى ج ١ ص ٥٢٨.

(٨) غ: عتقه.

فهلكت، تجب قيمته<sup>(١)</sup>. وأوجب قيمتها<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: اعتقها بألفٍ على أن تزوجنيها<sup>(٣)</sup>، ففعل، فأبت، عتقت مجاناً.

وإن<sup>(٤)</sup> زاد عني<sup>(٥)</sup>، قسمت الألف على قيمتها، ومهر مثلها، ولزمه ما أصاب القيمة.

وإن رضيت، أخذت حصة مهرها في الوجهين.

ولو قال: إن دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر، عتق ما يملكه بعد الحلف أيضاً.

وإن لم يقل يومئذ لا، كما لو قال: كل عبد لي أو أملكه حر بعد غد. ويخص<sup>(٦)</sup> ما أملكه غداً بما يحدث فيه. وأطلقه<sup>(٧)</sup>.

ولو قال: كل مملوك لي أو أملكه حر بعد موتي، يصير الموجود مُدبراً مطلقاً، والحادث مقيداً.

وعتقا بموته من الثلث، وقيل: يخصه<sup>(٨)</sup> بالموجود، ويعتق بكل مملوك لي حر

(١) ي: قيمته وخالفنا.

(٢) س، غ، ف: قيمتها.

(تجب قيمته) أي: قيمة العبد نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وأوجب) مُحَمَّد (قيمها). / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٨.

(٣) غ: تزوجها.

(٤) ف: فإن.

(٥) سقط من س: عني.

(٦) (ويخص) أبو يوسف. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٨.

(٧) (وأطلقه) مُحَمَّد. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٨.

(٨) (وقيل: يخصه) أي: يخص أبو يوسف العتق بعد الموت. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٨.

عبيده، ومُدَبَّرُوهُ، وَأُمَهَاتُ أَوْلَادِهِ.

وَأَخْرَجْنَا الْمُكَاتَبَ <sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يَنْوِيهِ.

وَلَا يَتَنَاوَلُ الْحَمْلَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

وَلَوْ قَالَ: أَوَّلُ عَبْدٍ أَمْلَكَهُ فَهُوَ حُرٌّ، فَمَلِكٌ عَبْدًا، عَتَقَ.

وَإِنْ مَلَكَ اثْنَيْنِ مَعًا، ثُمَّ <sup>(٢)</sup> آخَرَ، لَمْ يَعْتَقْ وَاحِدَ مِنْهُمَا.

وَإِنْ زَادَ وَحْدَهُ، عَتَقَ الثَّلَاثَ.

أَوْ آخَرَ عَبْدٍ أَمْلَكَهُ، فَمَلِكٌ عَبْدًا، ثُمَّ آخَرَ، وَمَاتَ <sup>(٣)</sup>، عَتَقَ الْآخَرَ، وَهُوَ مُسْتَنْدٌ،

وَقَالَا: مُقْتَصَرٌ <sup>(٤)</sup>.

● أَوْ <sup>(٥)</sup>: كُلُّ عَبْدٍ بَشَّرَنِي بِكَذَا فَهُوَ حُرٌّ، فَبَشَّرُهُ ثَلَاثَةَ مَرَّاتٍ مَعًا، عَتَقُوا. وَإِنْ بَشَّرُوهُ  
مُتَفَرِّقِينَ، عَتَقَ الْأَوَّلَ فَقَطْ <sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٤٩

### بَابُ عَتَقِ الْبَعْضِ وَغَيْرِهِ

مَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ، لَهُ اسْتِسْعَاؤُهُ فِيمَا بَقِيَ عِنْدَنَا <sup>(٧)</sup>، وَحَكْمًا بَعْتَقَهُ مَجَانًا.

(١) (الْمُكَاتَبُ) وَحَكْمُ زُفْرِ بَعْتَقَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٤٨.

(٢) غ: (مَرَحًا) بَدَلًا مِنْ (مَعَاثِمَ).

(٣) سَقَطَ مِنْ س: وَمَاتَ.

(٤) (وَهُوَ) أَي: عَتَقَهُ (مُسْتَنْدٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى يُعْتَبَرَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِذَا كَانَ الشِّرَاءُ وَقْتُ

الصَّحَّةِ (وَقَالَا) هُوَ (مُقْتَصَرٌ) عَلَى يَوْمِ مَوْتِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٤٨.

(٥) ي: وَ.

(٦) ي: فَقَطْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) (عِنْدَنَا) أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٤٩.



وإن أعتق نصيبه، فلشريكه الإعتاق، أو الاستِسْعاء، لو<sup>(١)</sup> معسراً، والتضمين أيضاً لو مؤسراً<sup>(٢)</sup>. وعَيْنَا الضَّمَانِ فِي الْيَسَارِ، وَالسَّعَايَةِ فِي الْإِعْسَارِ، وَالْوَلَاءُ لَهَا<sup>(٣)</sup> إِنْ<sup>(٤)</sup> أعتق، أو<sup>(٥)</sup> اسْتَسْعَى. وخصاه بالمعتق، كما لو ضُمِّنَ.

وشهادة كل منهما بإعتاق شريكه، توجب لهما السَّعَايَةِ، وَالْوَلَاءَ. ونفياها للموسرين، وللمعسر لو مختلفين.

وأوقفا<sup>(٦)</sup> الْوَلَاءَ عَلَى تَصَادُفِهَا.

وشهادة اثنين على حاضرٍ بإعتاق شريكه الغائب، مردودة<sup>(٧)</sup>.

وتملكُ ابنه مع آخر، لا يوجب عليه ضمناً<sup>(٨)</sup> كإرثه، وكذا شراء نصفه من<sup>(٩)</sup> مَالِكِهِ، وألحقاهما بمعتق البعض.

وإن اشترى أجنبي نصفه، ثم<sup>(١٠)</sup> الأب ما بقي، ضمن لو موسراً.

ولو علّق أحد الشريكين عتقه بفعل فلان غداً، والآخر بعده، ومضى، ولم يدر،

(١) ي: أو.

(٢) (مؤسراً) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٣) (لها) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٤) ي: إذا.

(٥) ي: و.

(٦) غ: وأوقف.

(٧) (مردودة) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٨) (ضمناً) لشريكه عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٩) ف: عن.

(١٠) ي: (و) بدلاً من (ثم).

عتق<sup>(١)</sup> نصفه، وعليه السَّعَايَةُ لهما في نصف قيمته، ويُوَافِقُهُ فِي الْمُعْسِرَيْنِ<sup>(٢)</sup>، وأمر بكلها<sup>(٣)</sup>.

ويوجب<sup>(٤)</sup> ربعها للموسر لو<sup>(٥)</sup> مختلفين، لا نصفها.

ولو حلف كل<sup>(٦)</sup> واحد بعترك عبده كذلك، لم يعتق واحد.

ولو ادعى المشتري أن البائع دبّره قبل البيع فأنكره<sup>(٧)</sup>، ثم جنى<sup>(٨)</sup> العبد، فالأمر موقوف<sup>(٩)</sup>، واستسعياءه<sup>(١٠)</sup>.

أو حلف بعترقه إن قيده رطلان، وأن لا يحل<sup>(١١)</sup>، فشهد اثنان أنه رطل، وحكم به، فحل، فوجد رطلين، فالضمان عليهما<sup>(١٢)</sup>، ونفياها، وهو الأظهر.

ودعوى القين العتق شرط لقبول الشهادة عندنا<sup>(١٣)</sup>. ونفياها كالأمة.

(١) ي: عترقه.

(٢) ي: (نصفها) بدلاً من (في المعسرين).

(٣) (نصف قيمته) عند أبي حنيفة مؤسرين كانا أو معسرين أو مختلفين (ويوافقه) أبو يوسف (في المعسرين) دون المؤسرين (وأمر) محمد (بكلها) أي: بالسعاية في كل قيمته. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٤) (ويوجب) أبو يوسف. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٥) سقط من غ: لو.

(٦) سقط من ي: كل.

(٧) ي: فأنكر.

(٨) س: جنى على.

(٩) (موقوف) عند أبي حنيفة. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(١٠) ي: واستسعاؤه.

(١١) س، غ، ي، ف: (إن لم يكن قيده رطلين، وبه إن حل) بدلاً من (إن قيده رطلان، وأن لا يحل).

(١٢) (فالضمان عليهما) عند أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف الأول. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(١٣) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

ولو حكم بالعتق بشهادة اثنين، ثم رَجَعَا، فضمننا، فشَهِدَ آخِرَانِ بِهِ قَبْلَهَا، فهي مردودة<sup>(١)</sup>.

● وكذا الشهادة بِتَحْرِيرِ أَحَدِ عِبْدَيْهِ أَوْ أَمَتَيْهِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>، وَقَبْلَهَا كَمَا لَوْ كَانَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ بِطَلَاقِ مَبْهُمٍ.

وَالْوَطْءُ بَعْدَ الْعَتَقِ الْمَبْهُمِ لَا يَكُونُ بَيَانًا عِنْدَنَا<sup>(٣)</sup>، كَمَا بَعْدَ التَّدْبِيرِ. وَجَعَلَاهُ بَيَانًا كَالْبَيْعِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَوْتَ، وَالتَّحْرِيرِ، وَالتَّدْبِيرِ<sup>(٥)</sup>، وَالْوَطْءُ فِي الطَّلَاقِ الْمَبْهُمِ، وَبِهِ يُفْتَى.

وَلَوْ دَبَّرَ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ حَصَّتَهُ<sup>(٦)</sup>، ثُمَّ حَرَّرَهُ<sup>(٧)</sup> الْآخَرَ، فَالْسَاكِتُ يَضْمَنُ الْمُدَبِّرَ، وَالْمُدَبِّرُ الْمُعْتَقَ ثَلَاثَةَ مُدَبِّرَاتٍ<sup>(٨)</sup>، لَا مَا ضَمِنَ<sup>(٩)</sup>. وَضَمْنَا الْمُدَبِّرَ ثَلَاثِي قِيمَتِهِ لَهَا، وَلَوْ مَعْسَرًا.

وَلَوْ قَالَ لِعَبْدَيْهِ: أَحَدُكُمَا حَرٌّ، فَخَرَجَ وَاحِدٌ<sup>(١٠)</sup>، وَدَخَلَ آخَرُ<sup>(١١)</sup>، فَكَرَّرَهُ، وَمَاتَ بِلَا بَيَانٍ، عَتَقَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الثَّابِتِ، وَنَصَفَ كُلَّ مِنَ الْآخَرِينَ. وَأَعْتَقَ<sup>(١٢)</sup> مِنَ الدَّخْلِ رُبْعَهُ.

(١) (مردودة) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٤٩.

(٢) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٠.

(٣) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٠.

(٤) غ: كالمبيع.

(٥) سقط من ي: والتدبير.

(٦) غ: حصّة.

(٧) ي: حرر.

(٨) س: (والمدير المعتق ثلثة مدبراً) مكررة.

(٩) (ما ضمن) للساكت، ولهذا كله عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٠.

(١٠) سقط من غ: واحد.

(١١) ي: الآخر.

(١٢) (كل من الآخرين) عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وأعتق) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٠.

ولو في المرض، قُسِمَ الثُّلُثُ عَلَى هَذَا.

ولو طلق كَذَلِكَ قبل المس، يسقط رُبْع مهر من خرجت، وثلاثة أَثْنَانٍ من ثبتت،  
وُثْمَنٌ من <sup>(١)</sup> دخلت.

ولو أعتق عبده الثلاثة في مرض موته، وليس له غيرهم، عتق من كل ثُلْثِهِ، وسعى  
في ثُلْثَيْهِ، ولا يقرع بينهم عندنا.

● ولو <sup>(٢)</sup> قال عبد أو مُكَاتَّب: ما سأملكه حر، فعتق، فملك عبداً، فهو قِنْ <sup>(٣)</sup>.

ولو <sup>(٤)</sup> قال: إن كلمت زيدا فأنت حر، فادَّعَاهُ زَيْدٌ، وشهد ابنه، يردّها، وقبَلَهَا <sup>(٥)</sup>.

أو <sup>(٦)</sup>: إن تسريت <sup>(٧)</sup> أمتي فهي حرة، يَزِيدُ <sup>(٨)</sup> طلب الولد على التحصين، والوطء،  
والتَّبَوُّثُ، والمنع من الخروج.

وألغينا التَّعْلِيْقَ <sup>(٩)</sup> بتَسْرِي أمة الغير، وإن وجد.

ولو قال: أول ولد تلدينه ذكراً فأنت حرة <sup>(١٠)</sup>، فولدت ذكراً وأنثى، ولم يدر

نسخة م  
لوحة  
٣٥١

(١) ف: كتب (من) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) سقط من غ: لو.

(٣) (فهو قِنْ) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٣٥١.

(٤) س، غ، ي، ف: (أو) بدلاً من (ولو).

(٥) (يردها) أي: أبو يوسف (وقبلها) محمد. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٣٥١.

(٦) ي: و.

(٧) ف: سريت.

(٨) (يزيد) أبو يوسف. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٣٥١.

(٩) غ: لتعليق.

(١٠) غ: حر.

الأول<sup>(١)</sup>، رَقَ الذَّكْرَ، وَعَتَقَ نَصْفَ الْأُمِّ<sup>(٢)</sup> الْأُنْثَى<sup>(٣)</sup>.

أو: إن لم أحج العام فعبيدي حر، فبرهن العبد على تضحيته بالكُوفَةِ، أفْتَى<sup>(٤)</sup> بعْتقه.

### بَابُ التَّدْبِيرِ

هُوَ تَعْلِيْقُ الْعَتَقِ بِمَطْلُقِ مَوْتِهِ، كَإِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ<sup>(٥)</sup> مُدَبَّرٌ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرٍ مِنِّي، أَوْ دَبَّرْتُكَ، فَلَا<sup>(٦)</sup> نَجِيزَ تَمْلِيكِه وَلَا رَهْنَه<sup>(٧)</sup>.

● وَيُسْتَعْمَلُ، وَيُؤَجَّرُ، وَتَوَطَّأُ، وَتُنْكَحُ.

وَبِمَوْتِهِ يَعْتَقُ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ وَسَعَهُ، وَإِلَّا فَبِحَسَابِهِ، وَسَعَى<sup>(٨)</sup> فِيهَا بَقِي، وَفِي قِيَمَتِهِ، لَدَيْنِ مُسْتَعْرِقٍ.

نسخة م  
لوحة  
٣٥٢

(١) غ: الأولى.

(٢) س، غ: الأم ونصف.

ن: الأم و.

(٣) ي، ف: والأنثى.

(٤) (أفتى) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥١.

(٥) غ: أو أنت.

(٦) ي: ولا.

(٧) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٢٧٤. والكتاب للقدوري وشرحه

الجوهرية النيرة ج ٢ ص ٢٩٩. والننف للسغدري ج ١ ص ٤١٦. والمبسوط للسرخسي ج ١

ص ٩٢٨. وروضة القضاة ج ٣ ص ١٠٩٨. وتحفة الفقهاء ج ٢ ص ٤١١. وبدائع الصنائع

ج ٤ ص ١١٢. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٥ ص ١٩. وكنز الدقائق وشرحه

تبيين الحقائق ج ٣ ص ٩٧.

(٨) س، غ، ف: ويسعى.

وأجزنا ببيعته في أنت حر إن مات فلان، أو أنا، أو قبل موتي بشهر<sup>(١)</sup>، كما في<sup>(٢)</sup> إن مُتُّ من مرضي، أو سفري هَذَا، أو إلى عشر سنين<sup>(٣)</sup>. ويعتق إذا وجد الشرط<sup>(٤)</sup>.  
ولو قال لَعْبْدِهِ وَمُدَبَّرِهِ: أَحَدَكُمَا حُرٌّ، وَالْآخَرُ مُدَبَّرٌ، ومات بلا بَيَانٍ، يَخْصُّ<sup>(٥)</sup> الْعِتْقَ بِالْعَبْدِ، وَأَشَاعَهُمَا، وَهُوَ رَوَايَةٌ<sup>(٦)</sup>.  
ولو أعتق أحد الشَّرِيكَيْنِ، ودَبَّرَ الْآخَرَ، معاً، عَتَقَ، ويغرمه<sup>(٧)</sup> نصف قيمته قِنًّا لَا مُدَبَّرًا<sup>(٨)</sup>.  
ولو أسلم مُدَبَّرٌ، أو أُمٌّ وَلَدَ ذِمِّيٍّ، وَأَبِيٍّ، حكمنا بعتقهما بعد السَّعَايَةِ لا قبلها<sup>(٩)</sup>.  
ويَقْوَمُ بنصف قيمته عبداً، وقيل: بِثَلَاثَيْهَا<sup>(١٠)</sup>.

### باب الاستيلاء<sup>(١١)</sup>

يثبت نسب ولد الأَمَةِ من سيدها بالدَّعْوَةِ<sup>(١٢)</sup>، ولا يثبت بالإقرار بِوَطْئِهَا،

- 
- (١) (بشهر) وأبطله زُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٢.  
(٢) سقط من ن: في.  
(٣) س: (عشرين سنة) بدلاً من (عشر سنين).  
(٤) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لَمُنًلَا مَسْكِينٍ ج ١ ص ٢٢٤.  
(٥) (يَخْصُّ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٢.  
(٦) (وَأَشَاعَهُمَا) مُحَمَّدٌ (وهو رَوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٢.  
(٧) (ويغرمه) أَي: أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٢.  
(٨) (مُدَبَّرًا) كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٢.  
(٩) (قبلها) كَمَا قَالَ زُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٢.  
(١٠) ي: بثلاثيها، والله أعلم.  
(١١) الْاِسْتِيْلَادُ: لُغَةً: طَلَبُ الْوَلَدِ. وَشَرْعًا: طَلَبُ الْمَوْكَلِ الْوَلَدَ مِنْ أَمَةٍ بِالْوَطْءِ. / اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ١٤ نَقْلًا عَنِ الدَّرَرِ.  
(١٢) الدَّعْوَةُ: الْاِدْعَاءُ فِي النَّسَبِ. وَالِدَعْيُ كَغَنِيٍّ: مَنْ تَبَنَّيْتَهُ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (الدعاء)

عندنا<sup>(١)</sup>.وَإِنْ حَصَّنَهَا وَلَمْ يَعْزِلْ<sup>(٢)</sup> عَنْهَا، تَجِبُ<sup>(٣)</sup> الدَّعْوَةُ.فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَهَا، ثَبِتَ نَسَبُهُ بِدُونِهَا، وَيَنْتَفِي<sup>(٤)</sup> بِنَفْسِهِ<sup>(٥)</sup>.وَلَا يُخْرِجُهَا<sup>(٦)</sup> عَنْ مَلِكِهِ إِلَّا بِالْعِتْقِ.

● وَتَوَطَّأَ، وَتُسْتَخْدَمُ، وَتُزَوَّجُ، وَتُعْتَقُ بِمَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ، وَلَمْ تَسْعَ لَغَرِيمٍ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ عِنْدَنَا<sup>(٧)</sup>، فَهَلَاكُهَا عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَا يُوجِبُ ضِمَانًا<sup>(٨)</sup>. وَكَذَا هَلَاكُ الْمُدَبِّرِ، وَالْمُكَاتَبِ، وَقَوْمَاها بِثُلْثِ قِيَمَتِهَا أُمَةً<sup>(٩)</sup>.

وَلَوْ وَلَدَتْ أُمَةً مِنْ زَوْجِهَا، فَمَلِكُهَا وَحْدَهَا، تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدَهُ<sup>(١٠)</sup> عِنْدَنَا، كَمَا لَوْ مَلِكُهَا.

وَلَوْ وَطِئَ أُمَةً ابْنَهُ، فَوَلَدَتْ، فَادْعَاهُ، ثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَإِنْ كَذَبَهُ، وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدَهُ.

ص ١٦٥٥.

(١) انظر: تَحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٤٠٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٤ ص ١٢٣. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ٣٣٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وَشَرْحِيهِ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَّقَى ج ١ ص ٥٣٤.

(٢) س: ينعرل.

(٣) غ: يجب.

(٤) غ: وينتفي ولا يخرجها.

(٥) سقط من ي: بنفيه.

(٦) سقط من غ: ولا يخرجها.

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٣.

(٨) (ضماناً) عنده. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٣.

(٩) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٠٢. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٣٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٠٠.

(١٠) ن: ولد له.

ولزمه قيمتها<sup>(١)</sup>، لا قيمة ولدها. ونفينا مهرها، ولم نوجه<sup>(٢)</sup>.  
 وإن ادعاه بعد بيع أمه، يثبت<sup>(٣)</sup> ويغرمه قيمته، ونفياه<sup>(٤)</sup>.  
 ولا يثبت بوطء الجد مع بقاء الأب حراً مسلماً عاقلاً.  
 ولو ادعى ولد أمة مشتركة، ثبت نسبه منه، وصارت أم ولده، ولزمه نصف قيمتها،  
 ونصف عُقْرِهَا<sup>(٥)</sup>، لا قيمته.  
 وإن ادعياه معاً، ثبت نسبه منهما، وصارت أم ولدهما<sup>(٦)</sup>، وتقاصاً في عُقْرِهَا، وورث  
 من كل إرث ابن، وورثاً<sup>(٧)</sup> منه إرث أب.  
 ولا يعتبر قول القَائِفِ<sup>(٨)</sup> عندنا، أو ولد أمة مُكَاتِبَةٍ. فإن صدقه، لزم النسب،  
 والعُقْر، وقيمة الولد. ● ولم تصر أم ولده<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٥٤

- (١) غ: قيمتا.  
 (٢) (ولم نوجه) نحن عليه، وأوجه زُفَر والشَّافِعِيُّ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٣.  
 (٣) (يثبته) أي: يثبت أبو يُوْسُف نسبه منه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٣.  
 (٤) ي: ونفياه كما لو باعها.  
 (٥) العُقْر: صَدَاقُ الْمَرْأَةِ إِذَا أُتِيَتْ بِشُبْهَةٍ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (عقر) ص ١٨٠.  
 وقيل: هو مَهْرٌ مِثْلُهَا فِي الْجَمَالِ. أي: ما يرغب به في مثلها جمالاً فقط. / رَدُّ الْمُحْتَار - باب  
 المهرج ٣ ص ١٠١ نَقْلًا عَنِ الْفَتْحِ فِي بَابِ نِكَاحِ الرَّفِيقِ.  
 والعقر بالضم، ويفتح. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (العُقْرَة) ص ٥٦٩ وفيه مَعَانٍ أُخْرَى.  
 (٦) س: ولديها.  
 (٧) ف: ورثا.  
 (٨) ي: القافة.  
 الْقَائِفُ: قَافَ الرَّجُلُ الْأَثَرُ قَوْفًا، مِنْ بَابِ قَالَ: تَبِعَهُ، وَاقْتَفَاهُ كَذَلِكَ، فَهُوَ قَائِفٌ، وَالْجَمْعُ:  
 قَافَةٌ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (قاف) ص ٥١٩.  
 (٩) ف: كتب (أم ولده) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.



وإن كذبه، لم يثبت النسب، وينفي شرط تصديقه في رواية<sup>(١)</sup>.

أو إن شريكه استولدها، فأنكر، حكم<sup>(٢)</sup> بالسَّعَايَةِ لِلْمُنْكَرِ في نصف قيمتها. وقالوا:  
تخدمه<sup>(٣)</sup> يوماً، وتتوقف<sup>(٤)</sup> يوماً.

فإن جنت<sup>(٥)</sup>، فنصف الأَرَشَ على المُنْكَرِ<sup>(٦)</sup>، ونصفه<sup>(٧)</sup> موقوف، ويوجه<sup>(٨)</sup> في  
كسبها<sup>(٩)</sup>، لا الكل<sup>(١٠)</sup>. أو جنى عليها، فنصفه للمُنْكَرِ<sup>(١١)</sup>، والنصف موقوف، ويجعله<sup>(١٢)</sup>  
لها لا الكل<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) (وينفي) أبو يُوسُفَ (شرط تصديقه) لثبوت نسبه (في رواية) عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.
- (٢) (حكم) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.
- (٣) سقط من ن: وقالوا: تخدمه.
- (٤) س: ويتوقف.
- (٥) ن: حنث.
- (٦) (على المُنْكَرِ) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.
- (٧) غ: ونصف.
- (٨) (ويوجه) أي: أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.
- (٩) سقط من ن: في كسبها.
- (١٠) (لا الكل) كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.
- (١١) (للمُنْكَرِ) عند أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.
- (١٢) سقط من ن: والنصف موقوف، ويجعله.
- (١٣) ي: الكل، والله أعلم.

(ويجعله) أي: أبو يُوسُفَ النصف الآخر (لها لا الكل) لها كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَانُ  
لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٤.

## باب (١) الْمَكَاتِب

ندب كتابة مَنْ عُلِمَ فِيهِ خَيْرٌ<sup>(٢)</sup>.

وهي تَحْرِيرُ الْقِنِّ، يَدًا فِي الْحَالِ، وَرَقَبَةً فِي الْمَالِ.

فَإِذَا كُتِبَ بِمَالٍ مُؤَجَّلٍ أَوْ مُنَجَّمٍ، وَقَبْلَ، صَح<sup>(٣)</sup>.

وكذا بمعجل، ومن صَغِيرٍ مِمِّزٍ عِنْدَنَا.

ولا نوجب حط شيء من البدل.

وَتَصِحَّ<sup>(٤)</sup> بِجَعَلْتُ عَلَيْكَ أَلْفًا تَوُدِّيَهَا إِلَيَّ نَجُومًا: أَوْهَا كَذَا، وَآخِرَهَا كَذَا. فَإِذَا أَدَيْتَهَا فَأَنْتَ حُرٌّ، وَإِلَّا فَقِنَّ، فَيُخْرَجُ<sup>(٥)</sup> مِنْ يَدِهِ دُونَ مَلَكِهِ، وَيَغْرَمُ أَرَشَ جُنَايَتِهِ عَلَيْهِ، وَعَلَى وَلَدِهِ وَمَالِهِ، وَالْعُقْرُ بَوَاطِنُهَا.

وتفسد إن كاتبه على خمرٍ، أو خنزيرٍ، أو قيمته.

ويعتق بأداء قيمته، وطرده في أداء الخمر، وإن لم يُعْلَقْ عِتْقُهُ بِأَدَائِهَا، فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ.

(١) ن: كتاب.

(٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٣٣٩. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٠٨٦. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٤١٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٤ ص ١٣٤.

(٣) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّبَرَةِ ج ٢ ص ٣٠٨. وَالتَّنْفُ لِلْسَّغْدِيِّ ج ١ ص ٤٢١. وَالْمُبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ٩٦٥. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٠٨٧. وَالْهَدَايَةُ وَشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ١٥٨. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ٣٥٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٤٩.

(٤) غ: ويصح.

(٥) ن: فخرج.

ويسعى في قيمته بلا نقصٍ عن المسمى.

أو كاتبه على ألفٍ وخدمته أبداً، فإن أداها، عتق.

ونفينا استرداد الفضل إن كانت <sup>(١)</sup> أكثر من قيمته <sup>(٢)</sup>.

ولو كاتب ذمّي عبده الكافر بخمرٍ معلوم، وأسلم <sup>(٣)</sup> أحدهما، يعتق بدفع قيمتها،

قيل: وبدفع <sup>(٤)</sup> عيناها <sup>(٥)</sup>.

● والكتابة على عَيْنٍ لغيره، فاسدة، في ظاهر الرواية <sup>(٦)</sup>.

وعلى عَيْنٍ في يد عبده، جائزة، في رواية، كالدرهم.

ويجيزها <sup>(٧)</sup> على ألفٍ، على أن يرد له المولى عبداً، كما لو عينه ثم ظهر مستحقاً.

ونجيزها على عبدٍ غير موصوف.

وأوقفنا عتق من أدى حصته في: إن أديتما ألفاً عتقتما <sup>(٨)</sup>، على أداء الباقي.

وإن كاتبهما متكافلين، فأدى أحدهما، رجع على شريكه بحصته إن كفل <sup>(٩)</sup> بإذنه.

(١) ف: كان.

(٢) (قيمتها) وحكم زُفر باسترداده. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٤.

(٣) ي: أو أسلم.

(٤) ي: ودفع.

(٥) غ: (عليها) بدلاً من (عينها).

(٦) (ظاهر الرواية) وروى الحسن أنها جائزة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٥.

(٧) ي: ونجيزها.

(ويجيزها) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٥.

(٨) غ: عتقتها.

(٩) ي: كفلهما.

وَتَصَحَّ كِتَابَتُهَا عَنْ <sup>(١)</sup> نَفْسِهَا وَطِفْلِهَا <sup>(٢)</sup>.

وَيَجِبُ <sup>(٣)</sup> الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ بِدَفْعِ أَحَدِهِمْ.

وَلَوْ كَاتَبَهُ فِي مَرَضِهِ بِالْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ، وَقِيمَتُهُ أَلْفٌ، وَلَا مَالٌ لَهُ سِوَاهُ، وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ، أَدَّى ثُلُثِي الْبَدَلِ حَالًا، وَالْبَاقِي إِلَى أَجَلِهِ، وَإِلَّا رُدَّ رَقِيقًا <sup>(٤)</sup>. وَأَمْرٌ <sup>(٥)</sup> بِثُلُثِي الْقِيَمَةِ حَالًا، أَوْ بِأَلْفٍ إِلَى سَنَةٍ، وَقِيمَتُهُ أَلْفَانِ. وَلَمْ يَحْزُوا <sup>(٦)</sup>، أَدَّى ثُلُثِي الْقِيَمَةِ حَالًا، وَإِلَّا رُدَّ رَقِيقًا.

وَلَوْ كَاتَبَ حُرٌّ عَبْدًا بِأَلْفٍ، وَأَدَّى، عَتَقَ. وَإِنْ قَبَلَ، صَارَ مُكَاتَبًا. أَوْ كَاتَبَ حَاضِرًا وَغَائِبًا، وَقَبِلَ الْحَاضِرُ، صَحَّ.

وَلَا يُطَالِبُ الْغَائِبُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قَبِلَ <sup>(٧)</sup> وَعَتَقَا بِأَدَاءِ أَحَدِهِمَا، وَيَسْقُطُ الْبَدَلُ بِإِعْتَاَقِهِمَا <sup>(٨)</sup>.

### فصل فيما للمكاتب <sup>(٩)</sup> فعله

يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ، وَيَشْتَرِيَ، وَيَسَافِرَ، وَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ عَدَمَهُ، وَيَزُوجَ أُمَّتَهُ لَا عَبْدَهُ <sup>(١٠)</sup>،

(١) ي: على.

(٢) ي: وطفلها.

(٣) س: ونجبر.

(٤) سقط من ن: (ولو كاتبه في مرضه... وإلا رُدَّ رقيقاً).

(٥) (وأمر) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٣٥٥.

(٦) غ: يحزوا.

(٧) ف: قبل العقد.

(٨) ي: بإعتاقهما، والله أعلم.

(٩) غ: الكاتب.

(١٠) غ: عبده، ولا يتزوج أُمته لا عبده.

ولا يتزوج إِلَّا بِإِذْنٍ، ولا يكفل، ولا يهب، ولا يتصدق إِلَّا بِبَيْعٍ، ولا يقرض، ولا يعتق ولو بِمَالٍ<sup>(١)</sup>.

وأجزنا كتابته، ولا نلغيها<sup>(٢)</sup>.

● ويكون الولاء له إن أدى بعد عتقه، ولسيده لو قبله.

ويتصرف الأب والوصي في رقيق الصَّغِير كالمُكَاتَب.

ولا يملك مُضَارِب، وشَرِيكَ عِنَان، شَيْئاً من ذَلِكَ. ويلحقها<sup>(٣)</sup> بالمُكَاتَب.

ولو ولد له من أُمِّه، أو ملك ابنه، أو أباه، أو أُمُّ ولده معه، دخل في كتابته، وامتنع بيعها، وهو جائز إن لم يكن معها<sup>(٤)</sup>. وكذا بيع أخيه ونحوه، كابن عمه.

وأنفذنا تَحْرِيرَ مولاه من دخل في كتابته.

ويتبع المولود من المُكَاتَبِينَ أُمَّه، فتختص بكسبه.

ولو وَطِئَ مَشْرِيَّتَهُ، فاستحقت، أو ردت لفساد البيع، يجب العُقْرُ حال كتابته. أو منكوحته بغير إِذْنٍ، أخذ به بعد العِتْقِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٥٦.

(٢) (ولا نلغيها) نحن ومَالِك، وألغاهَا زُفَرُ وَالشَّافِعِيُّ، وهو القياس. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٥.

(٣) (من ذَلِكَ) عند أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، لعدم كونها من التجارة (ويلحقها) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٦.

(٤) (جائز) عند أَبِي حَنِيفَةَ (إن لم يكن) ولد (معه) وهما أَلْغِيَاهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٦.

(٥) ي: العتق، والله أعلم.

## فصل في استيلاء المُكَاتِبَةِ والمُدَبِّرَةِ

تصير<sup>(١)</sup> المُكَاتِبَةُ والمُدَبِّرَةُ بدعوة ولدهما، أم ولد.  
وتَصِحَّ كتابة المُدَبِّرِ وأمِّ الولد، وعتقت بموته مجاناً.  
وعليه السَّعَايَةُ في كلِّ البدل، أو ثُلثي قيمته بموته فقيراً، ويخصها بأقلها، لا بأقل ثُلثيهما<sup>(٢)</sup>.  
ويَصِحَّ تدبيرُ مُكَاتِبِهِ<sup>(٣)</sup>، وعليه السَّعَايَةُ في ثُلثي قيمته، أو ثُلثي البدل، بموته معسراً<sup>(٤)</sup>. وعينا الأقل، وهو الأظهر.  
ولو أذن لشريكه أن ي كاتب نصيبه بألفٍ ويقبضها، فكاتب<sup>(٥)</sup> وقبض بعضها، ثم عجز، فالمقبوض له<sup>(٦)</sup>. وجعلاه بينهما وإن لم يعجز.  
ولو دبر أحدهما عبدهما<sup>(٧)</sup>، ثم حرره الآخر موسراً، للمُدَبِّرِ تضمين المعتق حصته مُدَبِّراً<sup>(٨)</sup>. ● وضمننا المُدَبِّرَ.

نسخة م  
لوحة  
٣٥٧

- (١) غ: وتصير.
- (٢) (فقيراً) عند أبي حنيفة رحمه الله (ويخصها) أي: أبو يوسف (بأقلها) قدرأ (لا بأقل ثُلثيهما) يعني: يسعى عند مُحَمَّدٍ في الأقل من ثُلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٦.
- (٣) ي: مكاتبه، فإن عجز بقي مدبراً.
- (٤) (معسراً) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٦.
- (٥) سقط من س، غ، ف: فكاتب.
- (٦) (المقبوض له) أي: للقابض عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٦.
- (٧) سقط من س، غ، ف: عبدهما.

ي: عبده.

- (٨) (مُدَبِّراً) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٦.

وتدبير أحدهما بعد تَحْرِيرِ الآخر<sup>(١)</sup>، يسقط الضمان<sup>(٢)</sup>، وأوجباه لو موسراً،  
والسَّعَايَةَ<sup>(٣)</sup> لو معسراً<sup>(٤)</sup>.

### فصل في عجز المُكَاتِبِ وموته

عجز مُكَاتِبٍ عن نَجْمٍ، وله مال سيصل، لم<sup>(٥)</sup> يعجزه الحَاكِمُ إلى ثلاثة أيام، وإلاَّ  
عجزه بطلب مولاه، أو هو برضاه، وقيل: بدونه. ويرى<sup>(٦)</sup> تَأْخِيرَهُ نَجْمَيْنِ، وتعود  
أَحْكَامُ الرِّقِ<sup>(٧)</sup>.

ويطيب له ما في يده، ولو من الصَّدَقَةِ، في الصَّحِيحِ.

وإن مات عن وفاءٍ، قضى منه بدل الكتابة، وحكم بعْتَقِهِ في آخر حياته، ولا تبطل  
عندنا.

أو عن وَلَدٍ وُلِدَ له في كتابته<sup>(٨)</sup>، سعى كَأَبِيهِ. فإذا أدى، حُكِمَ بعْتَقِهِ وعِتْقُ أَبِيهِ قبل  
موته.

أو عن وَلَدٍ مشترى، فتعجيل البدل شرط العِتْقِ<sup>(٩)</sup>، وجعلاه كالأول.

(١) ي: (صاحبه) بدلاً من (الآخر).

(٢) (يسقط الضمان) عن الْمُحَرَّرِ عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٧.

(٣) ي: أو السَّعَايَةَ.

(٤) ي: معسراً، والله أعلم.

(٥) ي: لا.

(٦) (ويرى) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٧.

(٧) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلجَّصَّاصِ ج ٨ ص ٣٦٥. والكتاب لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه

اللُّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ١٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ١٦٩.

(٨) سقط من س، غ، ف: في كتابته.

(٩) (العِتْقُ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٧.

وإن ترك ولدًا من حرة، ودينًا يفي بالبدل، فجنى الولد، فقصي<sup>(١)</sup> بالأرث على عاقلة الأم، لم يكن ذلك قضاءً بعجز أبيه.

وإن اختصم موالي الأم والأب في ولائه، فقصي به لموالي الأم، يكون<sup>(٢)</sup> قضاءً بعجزه<sup>(٣)</sup>.

وإن قتل خطأ، فصالح على مالٍ، أو أقر به، فقصي عليه بالقيمة، ثم عجز أو أقر به عمدًا، ثم صالح، فالمطالبة بعد العتق<sup>(٤)</sup>.

وإن عجز قبل الحكم عليه بأرث الخطأ، دفعه المولى أو فداه، ونفينا مطالبة العبد، وما عددنا القيمة بتكرار جنائياته<sup>(٥)</sup> قبل القضاء.

❶ ولا تنفسخ<sup>(٦)</sup> بموت المولى، ويؤدى البدل إلى ورثته على حكمه.

وإن حرروه<sup>(٧)</sup>، عتق مجاناً<sup>(٨)</sup>، ولا<sup>(٩)</sup> ينفذ تحرير بعضهم، ولا يبرأ من حظه.

نسخة م  
لوحة  
٣٥٨

(١) ي: وقضي.

(٢) ي: (لم يكن ذلك) بدلاً من (يكون).

(٣) س: بتعجزه.

(٤) (بعد العتق) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٥٧.

(٥) في هامش م: كتب (جنائيته) تحتها.

في هامش ن، ف: كتب (جنائيته) مقابلها.

ي: (بتكرير جنائيته) بدلاً من (بتكرار جنائياته).

(٦) ي: ينفسخ.

(٧) ي: (حرر من) بدلاً من (حرروه).

(٨) غ: مجاناً، ولا ينفذ تحرير بعضه.

(٩) ي: ولم.



ولو أوصى، ثم عتق، ثم مات، فهي باطلة<sup>(١)</sup>. وأجازها، كما لو قال: إذا عتقت فقد أوصيت بكذا<sup>(٢)</sup>.

### باب الولاء

يثبت الولاء لمن أعتق، ولو بتدبير، أو كتابة، أو استيلاء، أو ملك قريب، أو كفارة، ولغا شرطه لغيره، أو سائبة<sup>(٣)</sup>.

ولو أعتق حَامِلاً من زوجها القن، فولدت<sup>(٤)</sup> لأقل من ستة أشهر، لم ينتقل ولاؤه عن موالي الأم أبداً. أو<sup>(٥)</sup> لأكثر، ينتقل بعق أبيه إلى مواليه<sup>(٦)</sup>.

ولو تزوجت معتقة بمولى مُوَالَاةٍ، فولدت، يكون ولاؤه لمواليها<sup>(٧)</sup>، ويجعله<sup>(٨)</sup>

(١) (فهي باطلة) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٣٥٨.

(٢) غ: كذا.

ي: بكذا، والله أعلم.

(٣) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٣٩٧. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣١٨. والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ١٠١١. ورؤضة القضاة ج ٣ ص ١١٢٧. وثخفة الفقهاء ج ٢ ص ٤٢٤. وبدائع الصنائع ج ٤ ص ١٥٩. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٢١٨.

(٤) غ: فولدت.

(٥) غ: و.

(٦) غ: المواليه.

سقط من ي: عن موالي الأم أبداً. أو لأكثر، ينتقل بعق أبيه إلى مواليه.

انظر: كنز الدقائق وشرحه تبيين الحقائق ج ٥ ص ١٧٥.

(٧) ي: (للموالي لها) بدلاً من (لمواليها).

(٨) (ويجعله) أبو يوسف. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٣٥٨.

لمواليه.

ويتقدم الْمُعْتَقُ عَلَى ذَوِي أَرْحَامٍ<sup>(١)</sup> الْمُعْتَقِ، وَيَتَأَخَّرُ عَنْ عَصَبَتِهِ.

فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى، ثُمَّ الْمُعْتَقُ، وَرِثَهُ أَقْرَبُ عَصَبَةِ مَوْلَاهُ<sup>(٢)</sup>، لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ، أَوْ أَعْتَقَ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَعْتَقْنَ، أَوْ كَاتِبْنَ، أَوْ كَاتَبَ مِنْ كَاتِبْنَ، أَوْ جَرَّ وَلَاءَ مُعْتَقِهِنَّ، أَوْ مُعْتَقِ مُعْتَقِهِنَّ<sup>(٤)</sup>.

(١) ي: الأرحام.

(٢) ي: (العصبات للمولى و) بدلاً من (عصبة موله).

(٣) غ: عتق.

(٤) قوله ﷺ: ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن، أو كاتب من كاتبن، أو دبّرن، أو دبّر من دبّرن، أو جرّ ولأه مُعْتَقِهِنَّ.

قال جَمَالُ الدِّينِ الزَّيْلَعِيُّ فِي: نَصَبِ الرَّايَةِ ج ٤ ص ١٥٤: قلت: غَرِيبٌ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ الْوَلَاءَ لِلْكَبِيرِ مِنَ الْعَصَبَةِ، وَلَا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن، انتهى. وأخرج أيضاً عن إِبْرَاهِيمَ، قال: كان عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، لَا يورثون النساء من الولاء، إلا ما أعتقن، وأخرج ابن أبي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ، أَوْ أَعْتَقَ مِنْ أَعْتَقْنَ، وَأَخْرَجَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: لَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ، أَوْ كَاتِبْنَ، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ سَيَرِينَ، وَابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَالنَّخَعِيِّ، وَأَخْرَجَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُمَرَ، وَزَيْدٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يورثون النساء من الولاء، إلا ما أعتقن، انتهى. وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: لَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا كَاتِبْنَ، أَوْ أَعْتَقْنَ، قَالَ الْحَكَمُ: وَأَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِثْلَهُ، قَالَ الْحَكَمُ: وَكَانَ شَرِيحٌ يَقُولُهُ، وَأَخْرَجَ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، كَقَوْلِ الْحَسَنِ الْمُتَقَدِّمِ.

ولو أسلم رجل على يد رجل ووالاه<sup>(١)</sup>، أو وَّالَى غيره، على أن يرثه<sup>(٢)</sup> إذا مات،  
ويعقل<sup>(٣)</sup> عنه إذا<sup>(٤)</sup> صح عندنا، فيعقل عنه، ويرثه إن لم يكن له وارث.

● وَيُؤَخَّرُ عَنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

ويجوز فسخه قولاً بمحضر من الآخر، وفعلاً بِمُؤَالَاة<sup>(٥)</sup> غيره، إِلَّا أن يعقل عنه.

ولا يوالي عَتِيقُ أَحَدًا، ولو أقر به عَتَاقَةً، فقال: بل مُؤَالَاةٌ، تثبت<sup>(٦)</sup> المُؤَالَاةُ،  
والانتقال عنها<sup>(٧)</sup> ممتنع<sup>(٨)</sup>.

وكذا الحكم<sup>(٩)</sup> لو كذبه أَصْلًا فَوَالَى غيره<sup>(١٠)</sup>.

ولو والت، فولدت مجهول النسب، فهو تَبَعٌ لها<sup>(١١)</sup>.

(١) غ: وولاه.

(٢) ي: (يرث عنه) بدلاً من (يرثه).

ف: من يرثه.

(٣) ي: (ويرث) بدلاً من (ويعقل).

(٤) س، غ، ي، ف: إذا جنى.

(٥) ن: بموالات.

(٦) س: يثبت.

(٧) غ: عنه.

(٨) (ممتنع) هنا عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٩.

(٩) (الحكم) عنده. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٩.

(١٠) (فوالى غيره) وهما أجازا موالاته لغيره. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٩.

(١١) (تبع لها) فيه عند أبي حَنِيفَةَ، حتى يكون مولاها مولاها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة

وكذا الحكم<sup>(١)</sup> لو أقرت به، أو أنشأته وهو معها<sup>(٢)</sup>.

(١) (الحكم) عنده. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٥٩.

(٢) ي: معها، والله أعلم.

## كِتَابُ الْإِيمَانِ

الْيَمِينِ: تَقْوِيَّةُ أَحَدِ طَرَفِي الْخَبَرِ بِالْمُقْسَمِ بِهِ. وَيَكُونُ<sup>(١)</sup>:

غَمُوسًا، إِنْ حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ كَاذِبًا عَمْدًا، فَيَأْتِمُ، وَلَا نَوْجِبَ كِفَارَةً.

وَلَعُوءًا، إِنْ حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ يَظُنُّهُ كَمَا قَالَ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ. وَلَا نَفْسَهَا بِالْخَالِيَةِ عَنِ الْقَصْدِ.

● وَمُنْعَقِدَةً، إِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ تَرْكِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

وَيَلْزِمُهُ بِالْحِنْثِ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ<sup>(٣)</sup>، كَهَا<sup>(٤)</sup> فِي الظُّهَارِ، أَوْ كَسَوْتِهِمْ بِمَا يَسْتَرُ عَامَةَ الْبَدَنِ، عَلَى الْأَصَحِّ. فَإِنْ عَجَزَ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَالْتَّابِعُ وَالْحِنْثُ شَرْطُ عِنْدِنَا<sup>(٥)</sup>.

(١) ف: وتكون.

(٢) ي: (أمر) بدلًا من (فعل).

(٣) سقط من س: مساكين.

(٤) ي: كما.

(٥) سقط من ي: فإن عجز، صام ثلاثة أيام. والتتابع والحنث شرط عندنا.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ٢ ص ٢٧٥. ومختصر الطحاوي وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٣٧٣. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرية النيرة ج ٢ ص ٤٥٩. والتنف للسغدري ج ١ ص ٣٧٩. والمبسوط للسرخسي ج ١ ص ١٠٣٧. وروضة القضاة ج ٣ ص ١١٠٨. وثخفة الفقهاء ج ٢ ص ٤٣٠ و٥٠٥. وبدائع الصنائع ج ٣ ص ٣. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٥ ص ٨٠ و٥٩. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٣ ص ١٠٧.

وَالْمُخْطِئِ وَالْمُكْرَهِ<sup>(١)</sup> فِي الْحَلِفِ وَالْحِنْثِ كَالْمُتَعَمِّدِ، وَالْمُخْتَارِ<sup>(٢)</sup> عِنْدَنَا.  
وَيَجِبُ الْبِرُّ فِي الْحَلِفِ عَلَى فِعْلِ الْفَرْضِ، وَتَرْكِ الْمَعْصِيَةِ، وَالْحِنْثِ فِي عَكْسِهِ.  
وَيُرَجَّحُ الْبِرُّ فِي فِعْلِ الْمَبَاحِ، وَالْحِنْثِ فِي تَرْكِ الْقُرْبَةِ<sup>(٣)</sup>.

### فصل فيما يكون يميناً وما لا يكون

وَيَحْلِفُ بِاللَّهِ، وَبِأَسْمَائِهِ، كَالرَّحْمَنِ، وَالرَّحِيمِ، وَالْخَالِقِ، وَالْحَقِّ، وَبِصِفَاتِهِ الَّتِي  
يُحْلِفُ بِهَا عَرَفًا، وَقِيلَ: بِصِفَاتِ الذَّاتِ مَطْلَقًا، كَعِزَّةِ اللَّهِ، وَجَلَالِهِ، وَكِبَرِيَّائِهِ، وَعَظَمَتِهِ،  
وَقُدْرَتِهِ، لَا الْفِعْلَ كَالرِّضَا، وَالْغَضَبِ.  
وَبِأَشْهَدَ، وَأَقْسَمَ، وَأَحْلَفَ، عِنْدَنَا.

● وما شرطنا النية، كَأَشْهَدُ بِاللَّهِ<sup>(٤)</sup>، وَلَعَمْرُ اللَّهِ<sup>(٥)</sup>، وَإِيْمُ اللَّهِ، وَعَهْدُ اللَّهِ، وَمِيثَاقُهُ،  
مَعَ الْوَاوِ، أَوْ<sup>(٦)</sup> الْبَاءِ، أَوْ<sup>(٧)</sup> التَّاءِ.

نسخة م  
لوحة  
٣٦١

- (١) ن: أَوْ الْمَكْرَهِ.  
(٢) سقط من س: و.  
(٣) ي: الْقُرْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
(٤) (كَأَشْهَدُ بِاللَّهِ) وَشَرْطُهَا زُفَرُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦١.  
(٥) لَعَمْرُ اللَّهِ: عَمَرَ الرَّجُلُ، مِنْ بَابِ فَهَمَ، وَعُمُرًا أَيْضًا بِالضَّمِّ، أَي: عَاشَ زَمَانًا طَوِيلًا. وَمِنْهُ  
قَوْلُهُمْ: أَطَالَ اللَّهُ عُمُرَكَ، بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا. وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الْقَسَمِ إِلَّا الْمَفْتُوحُ مِنْهَا، تَقُولُ:  
لَعَمْرُ اللَّهِ، فَالِلَامِ لَتَوْكِيدِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مُحَذَوْفٌ تَقْدِيرُهُ: لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمِي، أَوْ لَعَمْرُ اللَّهِ مَا  
أُقْسِمُ بِهِ. فَإِنْ لَمْ تُدْخِلْ عَلَيْهِ اللَّامَ، نَصَبْتَهُ نَصَبَ الْمَصَادِرِ، فَقُلْتَ: عَمَرَ اللَّهُ مَا فَعَلْتُ كَذَا.  
وَعَمَرَكَ اللَّهُ، يَعْنِي: بَتَعْمِيرِكَ اللَّهُ، أَي: بِإِقْرَارِكَ لَهُ بِالْبَقَاءِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (عَمَرَ)  
ص ١٩٠.

(٦) ي: و.

(٧) ي: و.

وقد يُضْمَرُ، فيُنْصَبُ الاسم، وقيل: يخفض، لا بعلمه، وغضبه<sup>(١)</sup>، وسخطه<sup>(٢)</sup>، ورحمته، والنَّبِيُّ، والقُرْآنُ، والكُعْبَةُ، وبحق الله، على المَذْهَبِ، وقيل: يجعله يميناً<sup>(٣)</sup>، كتحريم الحلال عندنا.

ولا بقوله: إن فعل كذا فعلية غضب الله، أو سخطه، أو هو زانٍ، أو سارق، أو شارب خمرٍ، أو أكل ربا.

ولو قال: إن فعل كذا فهو يَهُودِيٌّ، أو نَصْرَانِيٌّ، أو كافر، أو بريء من الله<sup>(٤)</sup>، أو من النَّبِيِّ، أو من الإسلام، أو من القرآن، كان يميناً عندنا<sup>(٥)</sup>.

● ويتعدد<sup>(٦)</sup> اليمين<sup>(٧)</sup> في: والله، ووالله<sup>(٨)</sup> لا أفعل كذا<sup>(٩)</sup>، أو والله، والرحمن، والرحيم، في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ، كوالله لا أفعل كذا، والله لا أفعل كذا<sup>(١٠)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٦٢

(١) س: وبغضبه.

(٢) غ: وسخطه.

(٣) (على المَذْهَبِ) إذ هو قول أبي حَنِيفَةَ ومُحَمَّدٍ، ورواية عن أبي يُوسُفَ (وقيل: يجعله) أبو يُوسُفَ (يميناً) في رواية أخرى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦١.

(٤) غ: الله، أو من الله.

(٥) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٤٦٤. والتَّنْفُ للسُّغْدِيِّ ج ١ ص ٣٧٩. وروضة القضاة ج ٣ ص ١١١. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٢ ص ٤٣٧. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ٥ ص ٦٦. والاختيار ج ٣ ص ٣٨٧. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١١١. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٣٤٤. والفتاوى الهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٥٢.

(٦) س، غ، ف: وتعدد.

(٧) غ: باليمين.

(٨) سقط من غ: ووالله.

(٩) سقط من ي: لا أفعل كذا.

(١٠) سقط من ي: والله لا أفعل كذا.

وإن وصل بحلفه إن شاء الله، بر<sup>(١)</sup>.

### باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والإتيان وغير ذلك

حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا، لَا يَحْنُثُ بِدُخُولِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدٍ، وَبَيْعَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَكَنِيسَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَظُلَّةٍ، وَدِهْلِيزٍ<sup>(٤)</sup>.

أَوْ هَذَا الْبَيْتَ، أَوْ دَارًا<sup>(٥)</sup>، لَا يَحْنُثُ بِدُخُولِهِ بَعْدَ خَرَابِهِ، وَدَارًا خَرِبَةً.  
أَوْ هَذِهِ الدَّارَ، فَوْقَ عَلَى سَطْحِهَا، أَوْ فِي طَاقِ الْبَابِ بَحِثَ لَوْ أَغْلَقَ كَانَ دَاخِلًا.  
أَوْ دَخَلَهَا بَعْدَ خَرَابِهَا، حَنِثَ، إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ<sup>(٦)</sup> مَسْجِدًا، أَوْ بُسْتَانًا، أَوْ حَمَّامًا<sup>(٧)</sup>، أَوْ  
هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا، لَمْ<sup>(٨)</sup> يَحْنُثْ بِالْمُكْثِ.

(١) ي: بر، والله أعلم.

(٢) س: بيعه.

الْبَيْعَةُ: مُتَعَبَّدُ النَّصَارَى. وَجَمْعُهَا: بَيْع. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (بَاعَهُ) ص ٩١١.

(٣) الْكَنِيسَةُ: مُتَعَبَّدُ الْيَهُودِ، أَوْ النَّصَارَى، أَوْ الْكُفَّارِ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (كُنَسَ) ص ٧٣٦.

(٤) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٧ ص ٤٣٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٤٦٠.  
وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٩٦. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ  
ج ٣ ص ١١٧.

الدَّهْلِيزُ: الْمَدْخَلُ إِلَى الدَّارِ، فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَالْجَمْعُ دِهَالِيزُ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ  
(الدهلِيز) ص ٢٠١.

(٥) ي: دار.

(٦) غ: (أَنْ لَا تَجْعَلَ) بَدَلًا مِنْ (إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ).

(٧) س: (حَمَامًا، أَوْ بُسْتَانًا) بَدَلًا مِنْ (بُسْتَانًا، أَوْ حَمَّامًا).

(٨) ي: لا.



أو<sup>(١)</sup> دار زَيْد، حَنْثٌ بِالمِستَأْجرة عندنا كَالْمَمْلُوكَةِ.

وَيَشْتَرِطُ إِضافَتُها إِلَيْه وقت الحَلْفِ كوقت الشرط.

أو لا يدخل بَعْدَ الدَّاءِ، فَاجْتَازَ بِدَجَلَةٍ، حَكَمَ بِالْحَنْثِ لا بَعْدَمِهِ<sup>(٢)</sup>.

● وشرط البرّ في: لا يسكن هذه الدار، أو البيت، أو المَحَلَّةَ، خروجه بأهله ومتاعه كله<sup>(٣)</sup>. ويكتفي<sup>(٤)</sup> بنقل الأكثر. واقتصر<sup>(٥)</sup> على ما تقوم به السكنى، وهو أصح ما يُفْتَى به.

وبرّ في<sup>(٦)</sup>: لا يسكن في<sup>(٧)</sup> هذا المِصرَ بخروجه وحده.

وشرطنا للحَنْثِ دوام السكنى، والركوب، واللبس.

وإن نوى الإنشاء، صُدِّقَ.

وفي: لا يخرج إلّا إلى جنازة، فخرج إليها، ثم أتى<sup>(٨)</sup> حاجة، لا يَحْنُثُ<sup>(٩)</sup>، كلا

(١) س: و.

(٢) (حكم) مُحَمَّدٌ (بالْحَنْثِ لا بَعْدَمِهِ) يعني: حكم أبو يُوسُفَ بَعْدَمَ الحَنْثِ. / البُرْهَانُ للطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٢.

(٣) (كله) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ للطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٣.

(٤) غ: ويكتفي.

(وَيَكْتَفِي) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ للطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٣.

(٥) (واقتصر) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ للطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٣.

(٦) س: في حلفه.

(٧) سقط من ن، ي، ف: في.

(٨) ف: إلى.

(٩) انظر: الهداية وشرحيها فَتَحَ القَدِيرُ والعناية ج ٥ ص ١٠٩.

يُخْرِجُ، فَأُخْرِجَ مَحْمُولًا مَكْرَهًا، أَوْ بَرَضًا<sup>(١)</sup> بِدُونِ أَمْرِهِ، فِي الصَّحِيحِ.

وَحِنْثٌ لَوْ أُخْرِجَ بِأَمْرِهِ، أَوْ خَرَجَ رَاكِبًا، كَلَّا يُخْرِجُ.

أَوْ لَا يَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ، فَخَرَجَ يَرِيدُهَا، ثُمَّ رَجَعَ.

وَفِي: لَا<sup>(٢)</sup> يَأْتِيهَا، لَا، حَتَّى يَدْخُلَهَا.

وَفِي: لِيَأْتِيَنَّهُ غَدًا إِنْ اسْتَطَاعَ، حَمَلَ عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصَّحَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ نَوَى الْقُدْرَةَ،

دَيْنٌ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي: لِيَأْتِيَنَّهُ، فَلَمْ يَأْتِهِ حَتَّى مَاتَ، حِنْثٌ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ.

وَفِي: إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي، شَرَطَ لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ، بِخِلَافِ إِلَّا أَنْ أَذِنَ<sup>(٥)</sup> لَكَ، أَوْ

حَتَّى.

وَلَوْ أَرَادْتَ الْخُرُوجَ، فَقَالَ<sup>(٦)</sup>: إِنْ خَرَجْتَ فَكُذَّا. أَوْ ضَرَبَ الْعَبْدَ، فَقَالَ: إِنْ<sup>(٧)</sup>

ضَرَبْتُ. أَوْ قَالَ: اجْلِسْ فَتَغَدَّ مَعِيَ، فَقَالَ: إِنْ تَغَدَيْتُ، تَقَيَّدَ بِالْفُورِ، وَبِالتَّغْدِي مَعَهُ

عِنْدَنَا، وَمَا أَطْلَقْنَاهُ<sup>(٨)</sup>.

وَهُوَ بَارٌّ فِي: لَا يَرْكَبُ<sup>(٩)</sup> دَابَّةَ زَيْدٍ بَرَكُوبَ دَابَّةِ عَبْدِهِ الْمَأْذُونِ الْمُسْتَغْرَقِ، وَحَانِثٌ فِي

(١) غ: برضا.

(٢) ي: في ولا.

(٣) غ: لصحة.

(٤) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٤ ص ٣٣٦.

(٥) ي: يأذن.

(٦) س: فقالت.

(٧) س: كتب (إن) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٨) (وما أطلقناه) وأطلقه زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٣.

(٩) ي: أركب.

غيره إن نواه. ويحكم<sup>(١)</sup> بِحَنْثِهِ<sup>(٢)</sup> فِيهِمَا بِالْنِيَةِ، لَا مُطْلَقًا<sup>(٣)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٦٤

● وَعَلَى هَذَا دُخُولُ عَبِيدٍ مَأْذُونَةٍ<sup>(٤)</sup> فِي: حَرَرْتُ عِبِيدِي<sup>(٥)</sup>، حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ عَلَى سَرِيرٍ، فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ، أَوْ<sup>(٦)</sup> حَصِيرٍ، أَوْ عَلَى سَرِيرٍ آخَرَ فَوْقَهُ، لَمْ يَحْنُثْ.

وَإِنْ جَعَلَ عَلَى السَّرِيرِ بَسَاطٍ، أَوْ حَصِيرٍ، أَوْ عَلَى الْفِرَاشِ قِرَامٌ<sup>(٧)</sup>، حَنْثٌ. وَقِيلَ: يُلْحِقُ<sup>(٨)</sup> الْفِرَاشَ بِالْقِرَامِ.

وَيَتَقَيَّدُ الْحَلْفُ بِالضَرْبِ، وَالْكُسُوفَةِ، وَالْكَلَامِ، وَالِدُخُولِ بِالْحَيَاةِ، لَا الْغَسْلِ<sup>(٩)</sup>، وَالْحَمْلِ، وَالْمَسِّ.

حَلَفَ لَا يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ، فَمَدَّ شَعْرَهَا، أَوْ خَنَقَهَا، أَوْ عَصَّبَهَا، حَنْثٌ، وَقِيلَ: لَا، حَالَةَ الْمَلَاعِبَةِ.

أَوْ لِيَضْرِبَنَّهَ السَّيَّاطُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَقْتُلَهُ، يَرَادُ<sup>(١٠)</sup> أَشَدَّ الضَّرْبِ، أَوْ بِالسَّيْفِ، الْحَقِيقَةِ<sup>(١١)</sup>.

(١) (ويحكم) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٣.

(٢) سَقَطَ مِنْ غ: بِحَنْثِهِ.

(٣) (لَا مُطْلَقًا) يَعْنِي: قَالَ مُحَمَّدٌ: يَحْنُثُ بِكُلِّ حَالٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٣.

(٤) ي: (عَبْدٌ مَأْذُونٌ) بَدَلًا مِنْ (عَبِيدٍ مَأْذُونَةٍ).

(٥) غ: عِبْدِي.

(٦) غ: أَوْ عَلَى.

(٧) الْقِرَامُ: سِتْرٌ فِيهِ رَقْمٌ وَنُقُوشٌ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (قِرَامٍ) ص ٢٢٢.

(٨) (يُلْحِقُ) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٤.

(٩) ي: بِالْغَسْلِ.

(١٠) غ: يَرَادُ بِهِ.

(١١) ي: الْحَقِيقَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### باب اليمين في الأكل والشرب والشم

حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ، حَنْثٌ<sup>(١)</sup> بِشْمَرِهَا، لَا بَخْلَها.

أَوْ لَا يَأْكُلُ<sup>(٢)</sup> مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَلَا ثَمَرِ<sup>(٣)</sup>هَا بِشْمَنِهَا، أَوْ مِنْ هَذَا الْبُسْرِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ الرُّطَبِ<sup>(٥)</sup>، أَوْ اللَّبَنِ، لَمْ يَحْنَثْ بِرُطْبِهِ، وَتَمَرِهِ<sup>(٦)</sup>، وَشِيرَازِهِ<sup>(٧)</sup>.

وَحَنْثٌ فِي: لَا يَأْكُلُ هَذَا الْحَمَلَ، فَأَكَلَهُ كَبْشًا.

وَفِي: لَا يَكْلُمُ هَذَا الشَّابَّ، فَكَلَّمَهُ شَيْخًا، إِنْ<sup>(٨)</sup> لَمْ يَنْوِ الْحَقِيقَةَ قِيدًا<sup>(٩)</sup>.

وَكَذَا الْحَكْمُ فِي: لَا يَأْكُلُ رُطْبًا أَوْ بُسْرًا، أَوْ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا وَلَا بُسْرًا، فَأَكَلَ<sup>(١٠)</sup>

(١) غ: حيث.

(٢) سقط من ي: لَا يَأْكُلُ.

(٣) ي: ثمرة.

(٤) البُسْر: أوله طَلْعٌ، ثُمَّ خَلَالٌ بِالْفَتْحِ، ثُمَّ بَلَحٌ بَفَتْحَتَيْنِ، ثُمَّ بُسْرٌ، ثُمَّ رُطْبٌ، ثُمَّ تَمَرٌ. الْوَاحِدَةُ: بُسْرَةٌ، وَبُسْرَةٌ. وَالْجَمْعُ: بُسْرَاتٌ، وَبُسْرٌ، بضم السين في الثلاثة. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (بسر) ص ٢١.

(٥) سقط من ف: أَوْ الرُّطَبِ.

(٦) ي، ف: وَثَمَرِهِ.

(٧) انظر: الْأَصْلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ج ٢ ص ٣٢٠. وَالْهِدَايَةُ وَشَرَحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ١١٧.

الشَّيرَاز: هُوَ اللَّبَنُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتُخْرِجَ مِنْهُ مَآؤُهُ، وَجَمْعُهُ: الشَّوَارِيزُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مادة (شرز) ص ١٤٣.

(٨) غ: وَإِنْ.

(٩) سقط من ي: قِيدًا.

(١٠) س: فَأَكَلَهُ.

مُذْنَبًا<sup>(١)</sup>، وينفيه<sup>(٢)</sup> بلا تردد<sup>(٣)</sup>، كما لو حلف لا يشتري رُطْبًا، فاشترى كِبَاسَةً<sup>(٤)</sup> بُسْرَ فيها رُطْبٌ<sup>(٥)</sup>.

وقيل: يرى<sup>(٦)</sup> الحِنْثَ في: لا يأكل لحمًا فأكل سمكًا، ونفوه، كما لو أكل كَبِدًا، أو كَرِشًا، أو لحم خنزير، أو إنسان، على الصَّحِيح<sup>(٧)</sup>.

وشَحْمُ الظَّهْرِ كاللَّحْمِ<sup>(٨)</sup>، وألحقاه بِشَحْمِ البطن.

● وليست الإِلِيَّةُ شَحْمًا وَلَا لَحْمًا<sup>(٩)</sup>.

والحِنْثُ في: لا يأكل من هَذَا الْبَرِّ بِقَضْمِهِ<sup>(١٠)</sup>، وزادا أكل<sup>(١١)</sup> خبزه،

(١) الْمُذْنَبُ: بُسْرٌ مُذْنَبٌ إِذَا بَدَأَ الْإِرْطَابُ مِنْ قَبْلِ ذَنْبِهِ، وَهُوَ مَا سَفَلَ مِنْ جَانِبِ الْقِمَعِ وَالْعِلَاقَةِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مَادَّةُ (ذَنْب) ص ١٠٤.

(٢) (وينفيه) أي: أَبُو يُوسُفُ الْحِنْثُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٤.

(٣) قَالَ الْقُدُورِيُّ: (مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا فَأَكَلَ بُسْرًا مُذْنَبًا، حِنْثٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)، وَقَالَ ابْنُ قُطْلُوبَغَا: (قَالَ جَمَالُ الْإِسْلَامِ: وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَحِنْثُ. وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُمَا، وَاعْتَمَدَهُ الْأَئِمَّةُ الْمَحْبُوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَغَيْرُهُمَا). / الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَبِهِامُشُهُ التَّرْجِيحُ وَالنَّصْحِيحُ ص ٥١٠.

(٤) الْكِبَاسَةُ: عِنَقُودُ النَّخْلِ، وَالْجَمْعُ: كَبَائِسُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِي، مَادَّةُ (كَبَس) ص ٢١٩.

(٥) (فِيهَا رُطْبٌ) وَلَا يُبَيِّنُ حَنِيفَةُ أَنَّهُ أَكَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً، فَيَحِنْثُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٤.

(٦) (وَقِيلَ: يَرَى) أَبُو يُوسُفُ عَلَى رِوَايَةِ شَاذَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٤.

(٧) انْظُرْ: الْأَصْلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ج ٢ ص ٣١٥.

(٨) (كَاللَّحْمِ) فِي الْحُكْمِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٤.

(٩) انْظُرْ: تَحْقِيقَةُ الْمُفْهَمِ ج ٢ ص ٤٧٢. وَالْفَتْاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٢ ص ٥٧. وَالْهِدَايَةُ وَشَرَحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ١١٩. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وَشَرَحَهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٢٥.

(١٠) (بِقَضْمِهِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٥.

(١١) ف: كُلْ.

وطرده<sup>(١)</sup> في سَوِيْقِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَحِنْثَ فِي: لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ بِخَبْزِهِ، لَا بِسَفِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ.

وفي<sup>(٣)</sup>: لَا يَأْكُلُ خَبْزاً أَوْ رَأْساً بِالْمَعْتَادِ أَكْلَهُ، وَبِيعُهُ فِي بَلَدِهِ<sup>(٤)</sup>، أَوْ شَوَاءً، أَوْ طَبِيخاً بِاللَّحْمِ<sup>(٥)</sup>، مَا لَمْ يَنْوِ الْعُمُومَ، أَوْ فَاكْهَةً بِالتُّفَّاحِ وَالْخَوْخِ وَالْمِشْمِشِ وَالْبِطِّيخِ، لَا بِالْقِثَاءِ وَالْخِيَارِ، فِي<sup>(٦)</sup> الصَّحِيحِ.

وَالْعِنَبَ، وَالرُّطَبَ، وَالرُّمَانَ، لَيْسَ مِنَ الْفَاكْهَةِ عِنْدَنَا<sup>(٧)</sup>، وَقَالَا: مِنْهَا<sup>(٨)</sup>.

وَالْإِدَامُ يَخْتَصُّ بِالْخَلِّ، وَالْمِلْحِ، وَالزَّيْتِ، وَالْعَسَلِ<sup>(٩)</sup>، وَنَحْوِهِ، عِنْدَنَا. وَزَادَ<sup>(١٠)</sup> اللَّحْمَ، وَالْبَيْضَ، وَالْجُبْنَ، إِنْ أُكِلَ مَعَ الْخَبْزِ، بَلَا تَرْدَدُ<sup>(١١)</sup>.

وَيَسْمَى الْأَكْلُ مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الظَّهْرِ غَدَاءً، وَمِنْهُ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ عَشَاءً، وَمِنْهُ إِلَى الْفَجْرِ سَحُوراً<sup>(١٢)</sup>.

(١) (وطرده) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٥.

(٢) ي: (بسويقه) بدلاً من (في سويقه).

(٣) سقط من ن: وفي.

(٤) ف: بلدة.

(٥) غ: باللحم.

(٦) ف: على.

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٥.

(٨) انظر: تَحْقِيقَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٢ ص ٤٧٤.

(٩) س: (والعسل، والزيت) بدلاً من (والزيت، والعسل).

(١٠) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ (وزاد) مُحَمَّدٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م،

لَوْحَةٌ ٣٦٥.

(١١) (بلا تردد) يعني: رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٥.

(١٢) السَّحَرُ: بَفَتْحَتَيْنِ: قُبَيْلُ الصُّبْحِ، وَبِضْمَتَيْنِ لُعَّةٌ، وَالْجَمْعُ أَشْحَارٌ.

ولو قال: إن لبست، أو أكلت، أو شربت، ونوى معيّنًا، لم يصدق عندنا، وقيل: يُدَيِّنُهُ<sup>(١)</sup>، كما لو<sup>(٢)</sup> زاد ثوبًا، وطعامًا، وشرابًا.

نسخة م  
لوحة  
٣٦٦

أو: إن شربت من دجلة، فهو على الكرع<sup>(٣)</sup>، وأطلقاه<sup>(٤)</sup>، كما لو قال<sup>(٥)</sup>: من مائها. أو: إن لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا، ولا ماء فيه، أو كان، فصبّ قبل مضيه، أو أطلق ولا ماء فيه، لم يحنث. ويحكم به<sup>(٦)</sup>، كما لو أطلق فصبّ. وحكمنا بانعقاد اليمين على المستحيل عادةً، كصعود السماء، وقلب الحجر ذهبًا<sup>(٧)</sup>.

والسحور، وزان رسول: ما يؤكل في ذلك الوقت. وتسحرت: أكلت السحور. والسحور بالضم: فعل الفاعل.

المُضْبَحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (السحر) ص ٢٦٧.

(١) (يُدَيِّنُهُ) أي: يُصَدِّقُهُ أبو يُوسُفَ في رواية ديانة كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، واختار الخَصَّافُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٥.

(٢) ي: (لو) مكررة.

(٣) في هامش ف: كتب (مخصوص بالكرع) مقابلها.

الكرع: كَرَعَ في الماء كَرْعًا، من باب نَفَعَ، وكُرُوْعًا: شَرِبَ بِغِيْهِ من موضعه. فإن شَرِبَ بكفيه أو بشيء آخر، فليس بكرع. / الْمِضْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (كرع) ص ٥٣١.

(فهو على الكرع) خاصة عند أبي حنيفة، وهو الأخذ بغمه من نفس دجلة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٦.

(٤) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٤٨١.

(٥) سقط من ي: قال.

(٦) (لَمْ يَحْنَثْ) عند أبي حنيفة ومحمد (ويحكم) أبو يوسف (به) أي: بحنثه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٦.

(٧) (ذهبًا) ونفاه زُفِرَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٦.

وَيَحْنُثُ فِي الْحَالِ إِنْ <sup>(١)</sup> كَانَتْ مُطْلَقَةً.

حَلَفَ لَا يَشْمُ رِيحَانًا، حِنْثَ بِشْمٍ مَا لِسَاقِهِ رَائِحَةُ طَيِّبَةٍ، كَمَا لَوَرَقِهِ، أَوْ وَرْدًا بِشْمٍ وَرَقِهِ، أَوْ لَا يَشْتَرِي بِنَفْسَجَا بَوَرَقِهِ، وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِدُهِنِهِ <sup>(٢)</sup>.

### باب الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ وَالْوَقْتُ وَالتَّحْلِي <sup>(٣)</sup>

حَلَفَ لَا يَكْلِمُهُ شَهْرًا، كَفَّ <sup>(٤)</sup> مُذْ حَلَفَ.

فَإِنْ نَادَاهُ نَائِمًا بِحَيْثُ يَسْمَعُ لَوْ مُتَّبِعًا، لَا يَحْنُثُ فِي الْأَظْهَرِ.

أَوْ إِلَّا بِأَذْنِهِ، فَأَذْنٌ، وَلَمْ يَعْلَمْ، فَكَلِمُهُ، حِنْثٌ، وَيَنْفِيهِ <sup>(٥)</sup>.

أَوْ حَتَّى يَكْلِمَهُ، فَتَكْلِمًا مَعًا، أَوْ لَا يَقْرَأُ كِتَابَهُ، فَفَهْمُهُ، حَكْمٌ <sup>(٦)</sup> بِحِنْثِهِ، لَا بَعْدَمَهُ <sup>(٧)</sup>.

أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْدِمَ زَيْدٌ، أَوْ حَتَّى، أَوْ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ، أَوْ حَتَّى، فَكَلِمُهُ قَبْلَهُ، حِنْثٌ.

● وَإِنْ مَاتَ زَيْدٌ، انْحَلَّتِ الْيَمِينُ <sup>(٨)</sup>، وَيَأْبَاهُ <sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٦٧

(١) ي: وإن.

(٢) ي: بدهنه، والله أعلم.

(٣) غ: والتخلي.

(٤) غ: لف.

ي: كفر.

(٥) (حِنْثٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (وَيَنْفِيهِ) أَي: يَنْفِي أَبُو يُوسُفَ الْحِنْثَ، يَعْنِي فِي رِوَايَةٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٦.

(٦) (حَكْمٌ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٦.

(٧) (لَا بَعْدَمَهُ) يَعْنِي: حَكْمٌ أَبُو يُوسُفَ بَعْدَمَ حِنْثِهِ فِيهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٦.

(٨) (الْيَمِينُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٧.

(٩) (وَيَأْبَاهُ) أَي: يَمْنَعُ أَبُو يُوسُفَ انْحِلَالَهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٧.



أو لا يتكلم، فقرأ القرآن، أو سَبَّحَ في الصلاة، لم يَحْنُثْ. قيل: ولا خارجها<sup>(١)</sup>.

أو لا يكلم عبد زيد أو زوجته أو صديقه، أو لا يأكل طعامه، أو لا يدخل داره، أو لا يلبس<sup>(٢)</sup> ثوبه، أو لا يركب دابته، ففعل بعد زوال الملك، والزوجية، والصدقة، لم يَحْنُثْ، بخلاف المتجدد ملكاً، ويتردد<sup>(٣)</sup> فيه.

وإن زاد الإشارة، حَنَثَ بعد الزوال في المرأة والصديق<sup>(٤)</sup> عندنا، وخالفنا، وطرده<sup>(٥)</sup> في الكل<sup>(٦)</sup>.

ويوم أكلهم<sup>(٧)</sup> فَلَانًا فكذا، يكون<sup>(٨)</sup> على المَلَوْنِ<sup>(٩)</sup>. فإن نوى النهار خاصةً، صدق مطلقاً، وقيل: يُدَيِّنُهُ<sup>(١٠)</sup>. أو ليلة أكلهم، يختص<sup>(١١)</sup> بالليل والحين والزمان، ومُنْكَرُهُمَا بلا نية ستة أشهر عندنا، لا<sup>(١٢)</sup> ساعة ولا سنة، والدهر بلا نية العُمُر عندنا. وليس

(١) (خارجها) وهو قول شيخ الإسلام المعروف بخَوَاطِرِ زَادِهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

(٢) ن: يلبس.

(٣) (ويتردد) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

(٤) ي: والصديق فقط.

(٥) (وطرده) مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

(٦) ي: الكل، أو لا يكلم صاحب هذا الطيلسان، فكله بعد بيعه، حنث.

(٧) غ: الكلم.

(٨) س، ف: تكون.

(٩) الْمَلَوَانِ: الليل والنهار. / الْمِصْبَاحُ الْمُثِيرُ، مادة (مللته) ص ٥٨٠.

(١٠) (يُدَيِّنُهُ) أَي: يُصَدِّقُهُ أَبُو يُوسُفَ دِيَانَةً خَاصَّةً. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

(١١) س، ف: تختص.

(١٢) ف: إلا.

كالحين<sup>(١)</sup>، ومُنكره بلا نية مُجْمَل<sup>(٢)</sup>، وألحقاه<sup>(٣)</sup> بالحين.  
 وإن نوى في الكل قدراً، تعين.  
 والأيام، والشهور، والسُّنُون، عشرة عندنا<sup>(٤)</sup>. وقالوا: جُمُعة، وسَنَة، والعُمُر.  
 وقُدِّر مُنكرها بثلاثة من كُلٍّ<sup>(٥)</sup>.  
 لا يفعل كذا، تركه أبداً.  
 ليفعلنه، بَرَّ بمرّة.  
 ولو استحلفه والٍ لِيُعْلِمَنَّهُ بكل دَاْعِر<sup>(٦)</sup>، أو رَبِّ دَيْنٍ، أن<sup>(٧)</sup> لا يخرج من البلد إلّا بإذنه، تقيّد بولايته.  
 وقيام الدين عقد لؤلؤ غير مرصع بذهب، أو فضة ليس بحُلِيٍّ<sup>(٨)</sup>، كخاتم فضة،

(١) في هامش م: كتب (لا لا حين) مقابلها.

ن: (وليس كالحين عندنا) بدلاً من (عندنا وليس كالحين).

(٢) (مُجْمَل) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

(٣) في م: وألحاه. وهو سبق قلم.

(٤) سقط من ي: وليس كالحين، ومُنكره بلا نية مُجْمَل، وألحقاه بالحين. وإن نوى في الكل قدراً، تعين. والأيام، والشهور، والسُّنُون، عشرة عندنا.

(عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

(٥) سقط من غ: من كل.

(٦) الدَّاعِر: دَعَرَ: العود دَعَرًا، فهو دَعِر، من باب تَعَبَ، كَثُرَ دخانه. ومنه قيل للرجل الخبيث المُفْسِد دَعِر، فهو دَاْعِر، بَيْنُ الدَّعَارَةِ. / المِصْبَاحُ الْمُتَيْبِر، مادة (دعر) ص ١٩٤. وانظر: اللُّبَابُ لِلْمِيزَانِيِّ ج ٣ ص ١١٤.

(٧) سقط من ف: أن.

(٨) (بحُلِيٍّ) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٧.

وَمِنْطَقَةٌ<sup>(١)</sup>، وَفُضَّةٌ سَيْفٌ، وَقَالَا: حُلِيِّ، وَبِهِ يُفْتَى<sup>(٢)</sup>.

## باب الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّزْوِجِ وَالصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup> وَالصَّوْمِ وَتَقَاضِي الدَّيْنِ وَعَدَمُ الْمَالِ

إِذَا حَلَفَ عَلَى الْبَيْعِ، وَالشِّرَاءِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالِاسْتِئْجَارِ، وَالْقِسْمَةِ، وَالْخُصُومَةِ، وَالصَّلَاحِ عَنِ مَالٍ، وَضَرَبَ الْوَلَدَ، يَحْنُثُ بِالمَبَاشَرَةِ لَا بِالتَّوَكُّيلِ، إِلَّا إِذَا نَوَاهُ، أَوْ كَانَ ذَا سُلْطَانٍ.

● وَبِهِمَا لَوْ<sup>(٤)</sup> عَلَى النِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْخُلْعِ، وَالْعِتْقِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالْهَبَةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْقَرْضِ، وَالِاسْتِقْرَاضِ، وَالْإِيدَاعِ، وَالِاسْتِيدَاعِ، وَالْإِعَارَةَ، وَالِاسْتِعَارَةَ، وَالْبِنَاءَ، وَالْخِيَاطَةَ، وَالْكُسُوءَ<sup>(٥)</sup>، وَقَضَاءَ الدَّيْنِ، وَقَبْضُهُ<sup>(٦)</sup>، وَالصَّلَاحَ عَنِ دَمِ الْعَمَدِ، وَالذَّبْحِ، وَضَرَبَ الْعَبْدَ<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ زَوَّجَهُ فُضُولِيٌّ، وَأَجَازَ بِالْفِعْلِ، لَمْ يَحْنُثْ فِي الْمُخْتَارِ. وَزَادَ<sup>(٨)</sup> الْإِجَازَةَ بِالْقَوْلِ فِي رِوَايَةٍ.

الْحُلِيِّ: حُلْيُ الْمَرْأَةِ. وَجَمْعُهُ: حُلْيٌّ. مِثْلُ: تَذِيٍّ وَتَذِيٍّ. وَقَدْ تَكْسَرُ الْحَاءُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (حَلَا) ص ٦٤.

(١) الْمِنْطَقَةُ: الْحِزَامُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (نَطَقَ) ص ٢٧٧.

(٢) ي: يَفْتَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) سَقَطَ مِنْ غ: وَالصَّلَاةُ.

(٤) غ: لَوْ حَلَفَ.

(٥) سَقَطَ مِنْ ي: وَالْكُسُوءَةُ.

(٦) ي: وَقَبْضُهُ، وَحَمْلُ الْمَتَاعِ.

(٧) سَقَطَ مِنْ ي: الْعَبْدُ.

(٨) (وَزَادَ) مُحَمَّدٌ فِي عَدَمِ الْحِنْثِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِافِلسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٣٦٨.

وإن نوى بالذبح، والضرب، أو بالتزويج<sup>(١)</sup>، والطلاق، والإعتاق، أن لا يفعله<sup>(٢)</sup> بنفسه، صدق في الأول مطلقاً، وفي الثاني ديانةً.

وإذا تقدمت<sup>(٣)</sup> اللام<sup>(٤)</sup> على مفعول<sup>(٥)</sup> البيع، والشراء، والصياغة، والخياطة، والبناء، كأن بعث لك ثوباً، اقتضت اختصاص الفعل بالمحلول عليه، بأن كان بأمره، وإن لم يكن ملكه.

وإن تقدم عليها، كأن بعث ثوباً لك، اقتضت<sup>(٦)</sup> اختصاص العين به، بأن يكون<sup>(٧)</sup> ملكه وإن لم يكن بأمره، كاقضاءها اختصاص العين به في الأكل، والشرب، والدخول، وضرب الولد، وإن تقدمت.

ولو نوى بأحدهما الآخر، صدق فيما عليه.

إن بعته<sup>(٨)</sup> فهو حر، فباعه لازماً، أو باطلاً، لم يعتق.

وإن باعه بالخيار، أو فاسداً، أو موقوفاً، عتق.

إن لم أبعه فكذا، فأعتقه أو دبّره، حنث.

وحكمنا بالحنث في: لا يَهَبُ عَبْدَهُ لِفُلَانٍ، فوهبه، ولم يقبل، أو قَبِلَ ولم يقبض،

(١) ي: بالتزويج.

(٢) ي: يفعل.

(٣) غ: تقدم.

(٤) ن: (الأيام) بدلاً من (اللام).

(٥) ي: المفعول.

(٦) ي: اقتضى.

(٧) س، ف: تكون.

(٨) غ: بعث.

بِخِلَافِ الْبَيْعِ<sup>(١)</sup>.

قَالَتْ: تَزَوَّجْتُ عَلَيَّ، فَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ لِي طَالِقٌ، طَلَّقْتُ الْمُحَلَّفَةَ.

وَإِنْ نَوَىٰ غَيْرَهَا، دُيِّنَ، وَقِيلَ: يَخْصُهَا<sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا.

حَلَفَ لَا يَصِلِي<sup>(٣)</sup> أَوْ لَا يَصُومُ، حَنْثَ بَرَكَةِ، وَصُومَ سَاعَةَ بَنِيَّتِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَإِنْ زَادَ صَلَاةً وَصُومًا بِشَفْعٍ وَيَوْمٍ، أَوْ لِيَقْضِيَنَّ دِينَهُ قَرِيبًا، حَنْثَ بِتَأْخِيرِهِ شَهْرًا، لَا مَا دُونَهُ.

أَوْ الْيَوْمَ<sup>(٥)</sup> فَقَضَاهُ، فَظَهَرَ مُسْتَحَقًّا، أَوْ زِيُوفًا، أَوْ نَبَهْرَجَةً<sup>(٦)</sup>، أَوْ بَاعَهُ بِهِ<sup>(٧)</sup> شَيْئًا، كَانَ قَضَاءً<sup>(٨)</sup>.

وَإِنْ ظَهَرَ سَاقِطٌ<sup>(٩)</sup>، أَوْ رَصَاصًا، أَوْ

(١) (بِخِلَافِ الْبَيْعِ) وَنَفَاهُ زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٨.

(٢) (يَخْصُهَا) أَبُو يُوسُفٍ مِنَ الْعُمُومِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٦٨.

(٣) غ: يَصِلِي، أَوْ لَا يَصِلِي.

(٤) ي: بَنِيهِ.

(٥) سَقَطَ مِنْ س، غ، ف: الْيَوْمَ.

(٦) النَّبَهْرَج: الزَّيْفُ الرَّدِيءُ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (النَّبَهْرَج) ص ٢٦٤.

(٧) ي: بِهَا.

(٨) ن: (فِيهِ) بَدَلًا مِنْ (قَضَاءً).

(٩) السَّاقِطُ: أَرْدَأُ مِنَ الْبَهْرَجِ. وَعَنِ الْكَرْخِيِّ: السَّاقِطُ عِنْدَهُمْ مَا كَانَ الصُّفْرُ أَوْ النُّحَاسُ هُوَ الْغَالِبُ الْأَكْثَرُ. وَفِي الرِّسَالَةِ الْيُوسُفِيَّةِ: الْبَهْرَجَةُ إِذَا غَلَبَهَا النُّحَاسُ لَمْ تَوْخَذْ، وَأَمَّا السَّاقِطَةُ فَحَرَامٌ أَخَذَهَا لِأَنَّهَا فُلُوسٌ. وَقِيلَ: هِيَ تَعْرِيبُ (سَهْ تُو). / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (سَقِ) ص ١٢٧.

وَدَرَاهِمٌ سَقِطَةٌ، كَتَنُورٌ وَقُدُوسٌ، وَتُسْتَوْقُ بِضَمِّ التَّاءِ: زَيْفٌ بَهْرَجٌ، مُلَبَّسٌ بِالْفِضَّةِ. / الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، مَادَّةُ (سَقِ) ص ١١٥٢.

وهب<sup>(١)</sup> له، لا.

● أو لا يقبض دينه درهماً دون درهم، فقبض بعضه، لم يَحْنَثْ حتى يقبض باقيه.

نسخة م  
لوحة  
٣٦٩

وإن قبضه بوزنتين، لم يفصل بينهما غير الوزن، نفينا الحنث<sup>(٢)</sup>.

أو أنه لا مال له، وله دين، لم يَحْنَثْ<sup>(٣)</sup>.

أو قال: إن كان لي إلا مائة فكذا، لم يَحْنَثْ بملكها<sup>(٤)</sup> أو بعضها<sup>(٥)</sup>.

(١) ف: ذهب.

(٢) (الحنث) وأثبتته زُفَر. / البرهان للطَّوْبُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٦٩.

(٣) ي: يحنث ولو على مليء.

(٤) ن: بملكها.

(٥) ي: بعضها، والله أعلم.

## كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

الإيداع<sup>(١)</sup>: تسليط الغير على حفظ ماله<sup>(٢)</sup>.

والودِيعَة: ما يترك عند الأمين<sup>(٣)</sup>.

ويكون بالإيجاب والقبول، وباللدالة، كوضع المتاع عند الغير.

ولو عند جماعة، تعين لها آخرهم قياماً.

ويحفظها بنفسه، وعياله الذين يحفظ بهم ماله، وإن ناه عنهم إن لم يكن له منه بد<sup>(٤)</sup>.

فإن حفظها بغيرهم، ضمن، إلا إذا خاف الحرق أو الغرق، فسلمها إلى جاره، وألقاها في سفينة أخرى<sup>(٥)</sup>.

(١) ف: والإيداع.

(٢) تُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٧٥.

(٣) كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٧٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٧ ص ٢٧٣. وَمَجْمَعُ الضَّمَانَاتِ ج ١ ص ١٩١. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٤ ص ٣٣٨ نُقْلًا عَنْ الْكَنْزِ. وَذُرَّرُ الْحُكَامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٢ ص ٢٣٠ م ٧٦٣.

(٤) سقط من ي: وإن ناه عنهم إن لم يكن له منه بد.

(٥) انظر: الْاِخْتِيَار ج ٢ ص ٤٧٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٧٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٢٥١. وَالتُّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٢ ص ٤٥٨. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٦٦٢.

قال السُّعْدِيُّ فِي: النَّفْث ج ٢ ص ٥٧٨: لَا تَجُوزُ فِي الْوَدِيعَةِ ثَمَانِيَّةُ أَشْيَاءَ:

١- لَا تَبَاع.

أو<sup>(١)</sup> أمره بحفظها في بيتٍ من داره، فحفظها بمثله<sup>(٢)</sup> منها، فإن حفظها في دار أخرى، ضمن<sup>(٣)</sup>.

وإن سرق وحدها، لم يُضْمَنُوه.

ومودع المودع بريء عندنا<sup>(٤)</sup>، وخيراهُ في تضمين أيهما شاء، كمودع الغاصب.

وخلطها بجنسها بحيث لا تتميز، يوجب الضمان<sup>(٥)</sup>، كخلط المائع بغير جنسه، وخيراهُ بين المشاركة والتضمين.

وكذا خلط المائع بجنسه<sup>(٦)</sup>،

٢- ولا توهب.

٣- ولا ترهن.

٤- ولا يُتصدق بها.

٥- ولا تؤاجر.

٦- ولا تعار.

٧- ولا تستعمل، متفقاً عليه.

٨- لا تودع إلا من كان في عياله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وفي قول ابن أبي ليلى تودع.

(١) غ: و.

(٢) ي: (من مثله) بدلاً من (بمثله).

(٣) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه النافع الكبير ص ٤٣١. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ٤٨٥.

(٤) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة إذا هلك. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٦٩.

(٥) (يوجب الضمان) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٦٩.

(٦) (بجنسه) يوجب الضمان عند أبي حنيفة لما ذكرنا. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٦٩.



ويجعل<sup>(١)</sup> الأقل تابِعاً للأكثر، وخَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

وإن اختلطت بلا صنعه، اشتركا.

وإن طلبها ربها، فحبسها بلا عذرٍ، فهلكت، ضمن<sup>(٣)</sup>.

● ولو<sup>(٤)</sup> تعدى فيها، ثم أزاله، نزيل الضمان، بخلاف المستعير، والمستأجر<sup>(٥)</sup>، والمقر بعد جحوده.

ونفينا الضمان بالجحود في غيبة المودع.

وله السفر بها<sup>(٦)</sup> مع الأمن، وعدم النهي، كالأب والوصي في مال<sup>(٧)</sup> الصبي، ونفياه فيما له حمل<sup>(٨)</sup> ومؤنة<sup>(٩)</sup>.

ولو أودع اثنان مثلياً عند واحد، فدفعت<sup>(١٠)</sup> لأحدهما حظه في غيبة الآخر، فهو ضامن عندنا<sup>(١١)</sup>. ونفياه.

(١) (ويجعل) أبو يونسف. / البرهان للطرايئسي، نسخة م، لوحة ٣٦٩.

(٢) (وخيرُهُ) مُحَمَّد بن المشاركة والتضمين. / البرهان للطرايئسي، نسخة م، لوحة ٣٦٩.

(٣) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٥٣.

(٤) ف: وإن.

(٥) ي: (المستأجر، والمستعير) بدلاً من (المستعير، والمستأجر).

(٦) (السفر بها) عند أبي حنيفة برأ. / البرهان للطرايئسي، نسخة م، لوحة ٣٧٠.

(٧) في هامش م: كتب (بمال) مقابلها.

غ: (بمال في مال) بدلاً من (في مال).

(٨) ن: مكان (حمل) بياض.

(٩) انظر: مختصر الطحاوي وشرحه للجصاص ج ٤ ص ٢١١. وكُنز الدقائق وشرحه البحر

الرائق ج ٧ ص ٢٧٨.

(١٠) س: (فودع) بدلاً من (فدفع).

(١١) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايئسي، نسخة م، لوحة ٣٧٠.

أَوْ وَاحِدٍ عِنْدَ اثْنَيْنِ مَا يَقْسَمُ، اقْتِسَامَهُ<sup>(١)</sup>، وَحَفْظُ كُلِّ<sup>(٢)</sup> نَصْفِهِ.

فَإِنْ دَفَعَهُ إِلَى الْآخَرِ، فَهُوَ ضَامِنٌ<sup>(٣)</sup>.

أَوْ<sup>(٤)</sup> مَا لَا يَقْسَمُ تَهَايُؤًا فِيهِ.

أَوْ عِنْدَ صَبِيٍّ، أَوْ عَبْدٍ مَحْجُورٍ، فَاتْلِفَاهَا، يَضْمَنْهُمَا<sup>(٥)</sup> فِي الْحَالِ، وَخِصَاهُ بِالْعَبْدِ بَعْدَ

الْعَتَقِ.

● وَلَوْ دَفَعَهَا الْعَبْدُ إِلَى مِثْلِهِ، فَالضَّمَانُ عَلَى الدَّافِعِ بَعْدَ الْعَتَقِ<sup>(٦)</sup>، وَيُخَيَّرُهُ<sup>(٧)</sup> فِي تَضْمِينِ أَيِّهَا شَاءَ فِي الْحَالِ، وَوَافِقُ الْأَوَّلِ<sup>(٨)</sup> فِي الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي<sup>(٩)</sup> فِي الثَّانِي، وَقِيلَ: بَعْدَ الْعَتَقِ<sup>(١٠)</sup>.

وَلَوْ دَفَعَهَا الثَّانِي إِلَى ثَالِثٍ، فَالْأَوَّلُ عَلَى حَكْمِهِ<sup>(١١)</sup>، وَالثَّانِي ضَامِنٌ فِي الْحَالِ، وَالثَّالِثُ بَرِيءٌ، وَجَعَلَاهُ كَالثَّانِي.

نسخة م  
لوحة  
٣٧١

(١) غ: أقسامه.

(٢) س: كل واحد.

(٣) (ضامن) عند أبي حنيفة، وغير ضامن عندهما. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٠.

(٤) ف: أو عند اثنين.

(٥) (يضمنها) أبو يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٠.

(٦) (بعد العتق) عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧١.

(٧) س: ويخيره.

ي: ونجيذه.

(ويخيره) أبو يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧١.

(٨) (ووافق) مُحَمَّدٌ (الأول) يعني: أبا حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧١.

(٩) (ووافق) (الثاني) يعني: أبا يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧١.

(١٠) (بعد العتق) فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧١.

(١١) (حكمه) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧١.

ولا ضمان على من<sup>(١)</sup> دفع ما عنده إلى سُلْطَانٍ هددته على دفعه بقطع يده، أو<sup>(٢)</sup> ضربه خمسين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سقط من س: من.

(٢) ي: لو.

(٣) ف: كتب (خمين) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

ي: خمسين، والله أعلم.



## كِتَابُ الْعَارِيَّةِ

هي تملك المنفعة بلا عوض، وقيل: بإباحتها<sup>(١)</sup>.

وتَصَحَّ فيما ينتفع به مع بقاء عينه، بأَعْرُثُكَ، وأَطْعَمْتُكَ أَرْضِي، ومنحتك ثوبي، أو جاريتي، وحملتك على دابتي، وأخدمتك عبدي، وداري لك عُمَرَى سَكْنَى، وهبة سَكْنَى.

ويرجع بها متى شاء.

ونجعلها أمانةً مطلقاً، لا وقت استعملها فقط.

❶ فإن هلكت بلا تعدٍّ، لم يضمن<sup>(٢)</sup>.

ونجيز له إعاره ما لا يختلف استعماله، ومنعوه إيجارتها، كمنع رهنها بلا إذن<sup>(٣)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٧٢

(١) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٤٠٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٨٣. وَالْهِدَايَةُ

وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥

ص ٨٣. وَدُرَرُ الْحُكَامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ٢ ص ٢٢٨، م ٧٦٥.

(٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٣ ص ٣١٣. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه

الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٦٠. وَالْهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٤. وَكَنْزُ

الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٨٤. وَالْعُرَّةُ الْمُئَيَّنَةُ ص ٨٩. وَالْدَّرُّ الْمُخْتَارُ

وَحَاشِيَتُهُ تَكْمِلَةُ رَدِّ الْمُخْتَارِ ج ٨ ص ٣٨٢.

(٣) قَالَ السَّغْدِيُّ فِي: النَّتْفِ ج ٢ ص ٥٨٢: يَجُوزُ فِي الْعَارِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

١- تُسْتَعْمَلُ.

٢- وَتُعَارِ إِذَا كَانَتْ مُرْسَلَةً.

٣- وَتُودَعُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ، وَلَا تُودَعُ فِي قَوْلِ بَعْضٍ.

وإن قيدها بوقتٍ، أو بمكانٍ<sup>(١)</sup>، أو منفعةٍ، لم يتجاوز<sup>(٢)</sup>.

وإن أطلق، انتفع مطلقاً.

ولو أعار<sup>(٣)</sup> أرضاً للغرس<sup>(٤)</sup>، أو البناء، مدةً، ثم رجع قبلها، ألزمناه<sup>(٥)</sup> ما نقصهما

القلع<sup>(٦)</sup>، أو قيمتهما.

ويتملكهما، إلا أن يرفعهما المستعير، وقيل: يتخير المعير إن نقصت الأرض بالقلع.

وإن<sup>(٧)</sup> لم يوقت<sup>(٨)</sup>، رجع متى شاء، إلا إذا أعارها للزراعة، فإنها تترك<sup>(٩)</sup> بأجر المثل

حتى يحصد<sup>(١٠)</sup>.

ويلزم المستعير، والمودع، والمؤجر<sup>(١١)</sup>، والغاصب، مؤنة الرد.

ويبرأ المستعير، والمستأجر، برد الدابة<sup>(١٢)</sup> إلى إسْطَبْلٍ<sup>(١٣)</sup> مَالِكِهَا.

(١) ي: مكان.

(٢) س: يتحاز.

(٣) ف: أعاره.

(٤) ي: للغراس.

(٥) ف: ألزمنا.

(٦) (القلع) خلافاً لَزُفَرٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٢.

(٧) ف: فإن.

(٨) س: توقت.

ف، غ: يتوقت.

(٩) ي: تترك في يده.

(١٠) س: تحصد.

(١١) ي: (والمؤجر، والمودع) بدلاً من (والمودع، والمؤجر).

(١٢) سقط من غ: الدابة.

(١٣) ن: إسْطَبْلٍ.

نسخة م  
لوحة  
٣٧٣

ولو مع عَبْدِهِ، أو أَجِيرِهِ، مَشَاهِرَةً، أو مع عبد ربها، أو <sup>(١)</sup> أَجِيرِهِ. ● وكذا مع أَجْنَبِيٍّ عَلَى الْمُخْتَارِ.

ولا يبرأ في الْوَدِيعَةِ والمَغْصُوبِ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ.  
والمُسْتَعِيرُ يَكْتُبُ: أَطْعَمَنِي أَرْضَهُ <sup>(٢)</sup>. وقالوا: أَعَارَنِي <sup>(٣)</sup>.

الإِصْطَبْلُ: موقف الدواب، شَامِيَّة. / الْقَامُوسُ الْمُحِيط، مادة (الإِصْطَبْل) ص ١٢٤٢.

وقال أبو عمرو: الإِصْطَبْلُ ليس من كلام الْعَرَبِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاح، مادة (الإِصْطَبْل) ص ٧.

وقال الْفَيْثُومِيُّ: الإِصْطَبْلُ عَرَبِيٌّ، وقيل: مُعَرَّبٌ، وهمزته أصل، والجمع إِصْطَبْلَات. / الْمَضْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (الإِصْطَبْل) ص ١٦.

(١) غ: (لا و) بدلاً من (أو).

(٢) (أرضه) الْفَلَانِيَّةُ عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٣.

(٣) ي: أَعَارَنِي، والله أعلم.





## كِتَاب اللَّقِيط

ندب التقاطه.

ولا يجب عندنا إلا إذا خاف ضياعه<sup>(١)</sup>.

ويكون حراً<sup>(٢)</sup>، ولا يأخذه منه أحدٌ، وتجب نفقته وأرشف جنايته في بيت المال<sup>(٣)</sup>، ويوضع<sup>(٤)</sup> إرثه فيه.

فإن أنفق الملتقط عليه، أو على اللقطة، كان متبرعاً، إلا أن يأذن له<sup>(٥)</sup> القاضي به وبالرجوع في الأصح، أو يصدقه بعد البلوغ.

فإن ادعاه واحد، ثبت نسبه منه. أو<sup>(٦)</sup> اثنان معاً، وذكر أحدهما علامةً فيه، كان أحق به، وإلا كان ابنهما.

فإن وجدته مسلم في مواضع المسلمين، كان مسلماً، وإن ادعاه ذمّي، وثبت<sup>(٧)</sup> نسبه منه.

أو ذمّي في مواضع أهل الذمة، كان ذمّياً.

(١) كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لِمُنْثَلَا مُسْكِينٍ ج ١ ص ٢٨٤.

(٢) الأَصْلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ج ٥ ص ٢٤٢. وَالْفَتْاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ٢٨٥ عَنْ خِزَانَةِ الْمُفْتِينَ.

(٣) س: الما.

(٤) ف: يوضع.

(٥) سقط من ي: له.

(٦) س: لو.

(٧) ي: وثبت.

أو الأول في الثاني، أو بالعكس.

فاعتبار المكان، أو الواجد، أو الإسلام، أو الزِّيَّ، روايات<sup>(١)</sup>.

وإن ادعاه عبد، ثبت نسبه منه، وكان حراً، ولا يُرْقُّ إِلَّا بَيِّنَةً.

وإن وجد معه مال، كان له، وينفق عليه منه.

● ولا ينفذ تصرفه عليه بنكاح، وبيع، وشراء، ولا بإجارة، في الأصح.

ويسلمه في حرفة.

ويقبض له الهبة والصدقة<sup>(٢)</sup>.

ويصحّ صلح الإمام عن دمه بالدية، لا عفوه.

ويمنعه<sup>(٣)</sup> من استيفاء القصاص<sup>(٤)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٧٤

(١) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٤ ص ٦٧. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه

الجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ ج ٢ ص ٦٧. والنُّتْفِ للسَّغْدِيِّ ج ٢ ص ٥٨٨. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٤

ص ١٣٩٦. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٦٠٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٦ ص ١٩٧.

(روايات) عن أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَا بُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٣.

(٢) انظر: الْهَدَايَةُ وشرحيها فَتَح الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ١١٠.

(٣) (ويمنعه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَا بُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٤.

(٤) ي: القصاص، والله أعلم.

## كِتَابُ اللَّقْطَةِ

نَدْبَ رَفْعِهَا فِي الْحَلِّ وَالْحَرَمِ.

وَالْإِشْهَادَ عَلَيْهِ شَرْطَ الْأَمَانَةِ عِنْدَنَا. وَيَكْتَفِي بِقَصْدِ رَدِّهَا<sup>(١)</sup>، كَمَا لَوْ خَافَ عَلَيْهَا مِنْ ظَالِمٍ.

وَتُلْتَقَطُ<sup>(٢)</sup> إِبِلٌ، وَبَقَرٌ، وَغَنَمٌ.

وَيُعَرَّفُهَا، حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ رُبَّهَا لَا يَطْلُبُهَا، هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقِيلَ<sup>(٣)</sup>: الْمَائَتَيْنِ حَوْلًا، وَالْعَشْرَةَ شَهْرًا، وَمَا دُونَهَا أَيَّامًا، أَوْ حَوْلًا مطلقًا<sup>(٤)</sup>.

وَمَا لَا يَبْقَى حَتَّى يَخْشَى فُسَادَهُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا إِنْ شَاءَ.

فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا، نَفَذَهُ، أَوْ ضَمَنَهُ، أَوْ الْمَسْكِينَ.

وَلَا يَرْجِعُ الضَّامِنُ عَلَى الْآخَرِ.

(١) (عِنْدَنَا) أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ (وَيَكْتَفِي) أَبُو يُوسُفَ، لِصِرُورَتِهَا لِأَنْ تَكُونَ أَمَانَةً (بِقَصْدِ رَدِّهَا) إِلَى مَالِكِهَا كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧٤.

(٢) س، ف: وَيَلْتَقَطُ.

(٣) (وَقِيلَ) يَعْنِي: رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَعْرِفُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٧٤.

(٤) انْظُر: الْكِتَابَ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحَهُ الْجَوْهَرَةَ النَّيِّرَةَ ج ٢ ص ٧١. وَالتَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٥٨٥. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٣٨٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٦ ص ٢٠٠.

وإن كان للبهيمة نفع<sup>(١)</sup>، أجرها<sup>(٢)</sup> القَاضِي<sup>(٣)</sup>، وأنفق عليها، وإلاَّ أذن بالإنفاق لو مصلحةً، وإلاَّ أمر ببيعها وحفظ ثمنها<sup>(٤)</sup>.

● وتجبس لاستيفاء النفقة.

ولا تسقط<sup>(٥)</sup> بالهلاك قبل الحبس.

ولا يدفعها إلى مُدَّعِيهَا بلا بَيِّنَةٍ، فإن بَيَّنَّ علامتها، حل الدفع، ولم يجبروه<sup>(٦)</sup>. وإن صدقه، قيل بالجبر<sup>(٧)</sup> وعدمه.

ولو دفعها بعلامة، أو تَصَدِّقَ، ثم استحقت، ضمن وَرَجَعَ فِي الصَّحِيحِ. وَبِيعَ عَبْدٌ أَتْلَفَ مَا التَّقْطَهُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ، أو<sup>(٨)</sup> فدى<sup>(٩)</sup> ولم يؤخروه إلى عتقه لو بعده<sup>(١٠)</sup>.

ويُتَنَفَّعُ بِهَا لَوْ فَقِيرًا بِإِذْنِ الْقَاضِي، وقيل: بدونه، وإلاَّ تصدق بها ولو على أصله، وفرعه، وزوجته، لو فَقَرَاء<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: دفع.

(٢) ف: آخرها.

(٣) ي: للقاضي.

(٤) انظر: الهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ١١٨.

(٥) غ: يسقط.

(٦) غ: يجروه.

ي: يحيزوه.

(٧) غ: بالحر.

(٨) سقط من ف: أو.

(٩) سقط من غ: أو فدى.

(١٠) غ: بعد.

(١١) س: فقيراً.

ولا ينتفع بها لو غنياً عندنا.

ويحل أخذ التُّفَّاح، والكُمَثْرَى، من الأنهار. وكذا ما لا يبقى من الشمار تحت الأشجار في غير الأمصار، على المختار، كأخذ النوى، وقشور<sup>(١)</sup> الرُّمَّان، والسنابل بعد رفع الزرع.

ولو سَيَّبَ صيده أو دابته، فأخذها غيره وأصلحها، فإن قال عند التسيب<sup>(٢)</sup>: جعلتها لمن أخذها، أو قال لمعينين: ليأخذها من شاء منكم، ليس له أخذها منه، وإلاَّ جاز.

ولو أعاد اللقطة إلى موضعها، برئ في ظاهر الرواية، وقيل: إنما يبرأ إذا ردها قبل تحوله منه<sup>(٣)</sup>.

ولو أخذ مَكْعَبَةً<sup>(٤)</sup>، ووجد غيره، لا يملكه، ويصير كاللقطة<sup>(٥)</sup>.

(١) ي: وقشر.

(٢) غ: التسيب.

(٣) ي: (إن ادعاه بعد التحول أو قبله لا) بدلاً من (إنما يبرأ إذا ردها قبل تحوله منه).

(٤) المَكْعَب: وَرَّان مَقْوَد: المَدَّاس لا يبلغ الكعْبَيْن، غير عَرَبِيٍّ. / المَصْبَاحُ المُنِير، مادة (الكعب) ص ٥٣٥.

(٥) ي: كاللقطة، والله أعلم.



كِتَابُ الْمَقْشُودِ<sup>(١)</sup>نسخة م  
لوحة  
٣٧٦

● إذا لم يُدَرَّ موضع الغائب، وحياته، ومماته، نصب القاضي من يأخذ حقه،  
ويحفظ ماله، ويبيع ما يخاف هلاكه<sup>(٢)</sup>، وينفق منه على زوجته، وفرعه، وأصله.  
وحكم بموته بعد تسعين سنة<sup>(٣)</sup>، وبموت أقرانه في بلده، في ظاهر الرواية<sup>(٤)</sup>.  
ولم يقتصر على أربعة أعوام.  
ويورث حينئذٍ<sup>(٥)</sup> لا قبله<sup>(٦)</sup>.

ويوقف نصيبه من تركة مورثه، فإن جاء، وإلا رُدَّ إلى ورثته حين موته.

(١) المَقْشُودُ: من غاب فلم يوقف على أثره، ولم يوصل إلى خبره. / طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ ص ٢١٢.

(٢) غ: هلاله.

(٣) س، غ، ي، ف: سنة على المفتي به.

(٤) م: كتب (المذهب) لكنه وضع عليها علامة الشطب.

ي: (المذهب) بدلاً من (الرواية).

في هامش ف: كتب (المذهب) مقابلها.

انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ٩ ص ٣٥٧. ومختصر الطحاوي وشرحه للجصاص  
ج ٨ ص ٤٣٤. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرية النيرة ج ٢ ص ٨٠. وتُحَفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣  
ص ٥٩٨. وبدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٦. والاختيار ج ٢ ص ٥٠٣. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه  
تبيين الحقائق ج ٣ ص ٣١٠.

(٥) س: ح.

(٦) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ١٤١.

ولو انحجب الحاضر به، لم يعطَ شيئاً.

وإن نقص حقه به، يعطى الأقل، ويوقف الباقي، كموته<sup>(١)</sup> عن بنتين، وابن مفقود، وابن ابن<sup>(٢)</sup>.

(١) ف: لموته.

(٢) ي: ابن، والله أعلم.



## كِتَابُ الْإِبَاقِ

يستحب أخذه لمن قَوِيَ عليه<sup>(١)</sup>.

ويستحق الجُعْلُ أربعين درهماً إن رَدَّهُ من<sup>(٢)</sup> مدة سفر، وبحسابه مما<sup>(٣)</sup> دونها<sup>(٤)</sup>.

● ولو مُدَبَّرًا، أو أُمٌّ ولد، لا مُكَاتَبًا<sup>(٥)</sup>، بشرط الإِشهاد على<sup>(٦)</sup> الأخذ، ويكتفي<sup>(٧)</sup>

بقصده مع يمينه.

ولا نوقفه<sup>(٨)</sup> على شرط سيده.

ولا جعلوا لمن عادته الرد بالجُعْل، أجر مثله.

ولغيره مثل نفقته<sup>(٩)</sup>، ويحكم<sup>(١٠)</sup> بالجُعْل أجراً<sup>(١١)</sup>، وإن نقصت<sup>(١٢)</sup> قيمته

(١) النَّتْفُ لِلسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٥٩١.

(٢) ن: كشطت (من).

(٣) ي: عما.

(٤) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ١٣٣.

(٥) ي: مكاتب.

(٦) ي: على رده عند.

(٧) (ويكتفي) أبو يوسف، لصيرورته أميناً. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٧٧.

(٨) غ: نوقفه.

(٩) غ: نفقه.

(١٠) (ويحكم) أبو يوسف آخرًا. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٧٧.

(١١) غ، ي: آخرًا.

(١٢) ف: نقصت.

عنه<sup>(١)</sup>، وهما بهما<sup>(٢)</sup>، إلّا درهماً.

ولو أَبَقَ منه، لم يضمّنه<sup>(٣)</sup>.

ويسقطه<sup>(٤)</sup> بموت المالك بعد الرد إلى بلده قبل القبض، وهو من ورثته، وهما أبقياه كبيعته منه، أو عتقه قبل القبض<sup>(٥)</sup>.

ويسقط بهبته منه قبله، وبهلاكه عنده.

ولا يستحقّه أحد الزوجين على الآخر، كالوصي<sup>(٦)</sup>، والابن على أبيه<sup>(٧)</sup>، وبالعكس لو في عياله<sup>(٨)</sup>.

(١) ي: (نقضه قولاً ورده) بدلاً من (نقصت قيمته عنه).

(٢) ي: بهما.

(٣) الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النِّيْرَةُ ج ٢ ص ٨٣.

(٤) ي: ويسقط.

(ويسقطه) أي: يسقط أبو يُوسُفُ الجُعَلُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٧.

(٥) سقط من ي: وهو من ورثته، وهما أبقياه كبيعته منه، أو عتقه قبل القبض.

(٦) ي: (الوصي) بدلاً من (الآخر، كالوصي).

(٧) ف: ابنه.

(٨) ي: عياله، والله أعلم.

## كِتَابُ الْحَجَرِ

هو المنع من التصرف قولاً لا فعلاً، بصَغَرٍ، ورقٍّ، وجُنُونٍ.

❶ فلا ينفذ تصرف صبي، وعبد بلا إذن، ولا تصرف المجنون المغلوب بحال<sup>(١)</sup>.

ولو عقد أحدهم، وهو يَعْقِلُهُ، يميزه الولي<sup>(٢)</sup>، أو يفسخه.

وإن أتلّفوا شيئاً، ضَمَّنُوا<sup>(٣)</sup>، ولغا إقرار الصبي، والمجنون، وإقرار العبد بهالٍ في حق سيده، ويؤخذ به بعد عتقه، وما ألغيناه بحدٍّ وقود<sup>(٤)</sup>.

ويؤخذ به في الحال.

ولا نَحْجُرُ عَلَى فاسق مصلح لماله<sup>(٥)</sup>.

وتصرف السفية المبذر جائز<sup>(٦)</sup> وإن خلا عن مصلحة، كتزوجه<sup>(٧)</sup>، وإعتاقه، ودعوة

(١) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٥٣٩. ورؤضة القضاة ج ١ ص ٤٣٨. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٢٥٤. والاختيار ج ٢ ص ٢٣١. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١٩٠. والفتاوى الهندية ج ٥ ص ٥٤ عن العيني في شرح الهداية. ودُرر الحُكَّام لِعليّ حيدر ج ٢ ص ٦٤٩، م ٩٤١.

(٢) ي: المولي.

(٣) ف: كتب (ضمنوا) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٤) سقط من ي: ويؤخذ به بعد عتقه، وما ألغيناه بحدٍّ وقود.

(٥) الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٥٥٣. والاختيار ج ٢ ص ٢٤٣.

(٦) (جائز) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٧٨.

(٧) غ: كترجه.

ولد أُمَّتُهُ<sup>(١)</sup>.

وَحَجَرَ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ بِلَا تَوَقُّفٍ عَلَى حَجَرِ الْقَاضِي<sup>(٣)</sup>.

وَنَفِيَا السَّعْيِ آخِرًا<sup>(٤)</sup> عَنْ مَعْتَقِهِ، وَيَسْعَى مُدَبِّرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي قِيَمَتِهِ مُدَبِّرًا.

وَيَبْطُلُ مَا زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ.

وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ زَكَاةَ مَالِهِ، وَيَصْرِفُهَا بِحَضْرَةِ أَمِينِهِ، وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ<sup>(٦)</sup> نَفَقَتَهُ.

وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ، وَعُمْرَةٍ، وَإِنْ قَرْنَهَا<sup>(٧)</sup>، أَوْ<sup>(٨)</sup> تَمَتَّعَ، وَيَذْبَحُ<sup>(٩)</sup> عَنْهُ، وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ ثِقَتَهُ<sup>(١٠)</sup>، وَيُؤَدِّي جَزَاءَ جَنَائِثِهِ إِذَا أَصْلَحَ.

وَالْعَبْدُ الْمَأْذُونُ بِالْحَجِّ إِذَا عَتَقَ، وَنَفَذَ<sup>(١١)</sup> وَصَايَاهُ فِي الْقُرْبِ مِنَ الثُّلُثِ.

● وَالْبَالِغُ بِلَا رُشْدٍ، يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَالَهُ بَعْدَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَإِنْ لَمْ يُؤَنَسْ رُشْدُهُ<sup>(١٢)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٧٩

(١) انظر: الكتاب للقدوري وبهامشه التَّرجِمُح والتَّصْحِيح ص ٢٠٤.

(٢) (وَحَجَرَ) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٨.

(٣) (الْقَاضِي) وَأَوْقَفَهُ أَبُو يُوسُفَ عَلَيْهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٨.

(٤) (آخِرًا) أَي: فِي قَوْلِهَا الْآخِر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٨.

(٥) سَقَطَ مِنْ ن: وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ.

(٦) غ: يَلْزَمُهُ.

(٧) غ: أَقْرَنَهَا.

(٨) ف: وَ.

(٩) غ: (وَيَدْفَعُ) بَدَلًا مِنْ (وَيَذْبَحُ).

(١٠) ي: ثِقَةً.

(١١) س، ف: وَتَنْفِذُ.

(١٢) (وَإِنْ لَمْ يُؤَنَسْ) أَي: لَمْ يَعْرِفْ (رُشْدُهُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَصِحُّ تَصْرِفُهُ قَبْلَهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٩.

وأبقيا الحجرَ عليه حتى يُؤَنَّسَ<sup>(١)</sup>.

ويبلغ الغلام بالاحتلام، والإحبال، والإنزال. والجارية<sup>(٢)</sup> بالحيض، والحبل<sup>(٣)</sup>.

وإِلَّا فَبُلُوْغُهُ بتمام ثَمَانِي عَشْرَةَ<sup>(٤)</sup> سنة، وهي بسبع عشرة<sup>(٥)</sup>. وقدره بخمس عشرة فيهما، وهو رَوَايَةٌ<sup>(٦)</sup>، وبها يُفْتَى<sup>(٧)</sup>.

وَقَدَّرَ أدنى مدة<sup>(٨)</sup> بُلُوْغُهُ بِاثْنِي عَشَرَ<sup>(٩)</sup>، وبُلُوْغُهَا بِتِسْعٍ<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ٨ ص ٤٦٧. ومُختَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ١٨٣. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٥٤٤. والمبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٢٩٢٠. وبدايع الصنائع ج ٧ ص ١٧٠. والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٦٣٧. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٢٥٩. والاختيار ج ٢ ص ٢٤٠.

(٢) م: كتب (و) بالأسود، وهو سبق قلم.

ن: كتب (و) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٣) ي: والحبل والاحتلام.

انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ١ ص ٥٤٨.

(٤) غ: عشر.

(٥) (ب سبع عشرة) سنة عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٧٩.

(٦) س: رواية عنه.

(وهو رواية) عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٧٩.

(٧) قال الزَّمَخْشَرِيُّ في: رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ ص ٣١٣: (حد البُلُوْغُ عندنا تسعة عشر، وعند الشَّافِعِيِّ خمسة عشر. دليلنا في المسألة: لأن الناس يتفاوتون فيه، قد يبلغ الصبي خمسة عشر أو أقل أو أكثر، فأخذنا فيه بالأكثر احتياطاً).

(٨) سقط من س: مدة.

(٩) س: عشرة.

(١٠) الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٢٧٠. والاختيار ج ٢ ص ٢٣٣. وكُنْز الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٥ ص ٢٠٣.

وإن ادعاه المُرَاهِقُ منهما، صُدِّقَ.

والمديون لا يَحْجُرُ الْقَاضِي عليه عندنا<sup>(١)</sup>، بل يجبسه حتى يوفي<sup>(٢)</sup>، ويقضي عنه المجانس لنقده بلا أمره.

ويبيع أحد النقدين بالآخر فقط.

وَحَجَرًا عليه بطلب غرمائه، فيُمنع من التصرف المَانِعَ لحقهم، ويباع ماله إن<sup>(٣)</sup> امتنع، ويقسم ثمنه بالحصص، وينفق عليه وعلى من تلزمه<sup>(٤)</sup> نفقته مما<sup>(٥)</sup> في يده، ويُتْرَكُ له من ثياب بدنه دُسْتُ<sup>(٦)</sup>، وقيل: دَسْتَان.

ويقضي ما أقر به حالة الْحَجْر بعد قَضَاء دينه، أو مما استفاده<sup>(٧)</sup> بعده.

ولو<sup>(٨)</sup> وُجِدَ عنده عَيْنُ اشترائها من شخص، كان فيها أسوة الغرماء<sup>(٩)</sup>.

(١) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٧٩.

(٢) ي: يوفي الدين.

(٣) سقط من غ: إن.

(٤) غ: يلزمه.

(٥) ي: (ما) بدلًا من (مما).

(٦) الدُّسْتُ: من الثياب، ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده في حوائجه، والجمع دُسُوت، مثل:

فَلَسَ وَقُلُوس. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الدست) ص ١٩٤.

(٧) س، غ، ف: استفاد.

(٨) س: لو.

(٩) ي: الغرماء، والله أعلم.

## ● كِتَابُ الْمَأْذُونِ

الإِذْنَ فَكُّ الْحَجْرِ، وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ، عِنْدَنَا، لَا تَوَكُّيلٌ وَإِنَابَةٌ.

فَأَثْبَتْنَاهُ عَامًّا بِذِكْرِ نَوْعٍ أَوْ وَقْتٍ، وَبِالسَّكُوتِ إِنْ رَأَى عَبْدُهُ يَبِيعُ <sup>(١)</sup> وَيَشْتَرِي <sup>(٢)</sup>،  
صَحِيحًا كَانَ أَوْ فَاسِدًا، وَلَوْ لغيره، فَسَكَتَ <sup>(٣)</sup>، لَا بِالِإِذْنِ لَهُ <sup>(٤)</sup> بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، كَطَعَامِ  
الْأَكْلِ، وَثِيَابِ الْكِسْوَةِ، فَيَبِيعُ <sup>(٥)</sup>، وَيَشْتَرِي، وَيُوكَلُ بِهِمَا، وَيَرْهَنُ، وَيُرْتَهَنُ، وَيَسْتَأْجِرُ،  
وَيُضَارِبُ، وَيُعِيرُ، وَيُؤْجِرُ نَفْسَهُ، وَيَقْرَرُ بَدَنَهُ، وَبَغْصَبٍ <sup>(٦)</sup>، وَوَدِيعَةٍ، وَلَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا  
يُزَوِّجُ <sup>(٧)</sup>، وَيُجِيزُ <sup>(٨)</sup> لَهُ تَرْوِيجَ الْأَمَةِ.

وَلَا يُكَاتِبُ، وَلَا يُعْتِقُ عَلَى مَالٍ، وَلَا يُقْرِضُ، وَلَا يَهَبُ، وَيُهْدِي الْيَسِيرَ مِنْ

(١) سقط من س: يبيع.

(٢) التَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٣٩.

(٣) (فسكت) ولم ينهه ولم يثبتته زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٠.

(٤) سقط من غ، ي: له.

(٥) سقط من غ: فَيَبِيعُ.

(٦) ي: وَغَصْبٍ.

(٧) سقط من ي: وَلَا يَزَوِّجُ.

التَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٤٢. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٢٥٢.

(ولا يُزَوِّجُ) رَقِيقًا اشْتَرَاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، لِأَنَّ الْإِذْنَ تَضْمَنُ التَّجَارَةَ، وَهَذَا لَيْسَ

بِتَّجَارَةٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٠.

(٨) (ويجيز) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٠.

الطعام، ويضيف معامله<sup>(١)</sup> عندنا، ويحط من الثَّمَن بعيب ما يُعتاد حطه.  
 وله<sup>(٢)</sup> رد ما ابتاعه بالخيار، وإن أبرأ من الثَّمَن.  
 وإقالة<sup>(٣)</sup> ما ازدادت قيمته<sup>(٤)</sup>، ومنعاه، وهو الأظهر.  
 وعلقنا دينه برقبته، فيباع به عندنا، ككسبه إن لم يفده سيّده.  
 ويقسم ثمنه بالحصص، ويُطالَب بما بقي بعد عتقه.  
 ● وينحجر بحجره إذا علم به أكثر أهل سوقه، وبموت سيده وجنونه<sup>(٥)</sup> مُطْبِقاً،  
 ولحقوقه<sup>(٦)</sup> مُرْتَدّاً<sup>(٧)</sup>.  
 ونَحْجُرُ<sup>(٨)</sup> عليه بإباقه، وكذا بالاستيلاد عندنا<sup>(٩)</sup>.  
 وما أبقينا إذنها كبقائه بعد التدبير.  
 ويضمن قيمتها للغرماء.

نسخة م  
لوحة  
٣٨١

- (١) ف: معاملة.  
 (٢) ف: فله.  
 (٣) غ: وإقاله.  
 (٤) (قيّمته) على الثَّمَن عند أبي حَنِيفَةَ فيها، لأن تصرفه يقع لنفسه كالحر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،  
 نسخة م، لوحة ٣٨٠.  
 (٥) ي: وبجنونه.  
 (٦) س: ولحقوقه.  
 (٧) انظر: الكتاب للْقُدُّورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٩٤. والهِدَايَةُ وشرحيها نَتَائِجُ  
 الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٢٨١.  
 (٨) ي: أو نحجر.  
 (٩) النَّتْفُ لِلْسُّعْدِيِّ ج ٢ ص ٧٤١.



وإقراره بما في يده بعد الحجر، صَحِيحٌ عندنا<sup>(١)</sup>. وألزمه به<sup>(٢)</sup> بعد العتق.  
ومولاه أجنبي عن كسبه عندنا<sup>(٣)</sup> باستغراق الدين له ولرقبته، فتحرير عبده  
ودعوته لغو<sup>(٤)</sup>. واعتبرا هما كإعتاقه، ويضمن به قيمته للغرماء.  
وإن باعه، وغيبه<sup>(٥)</sup> المشتري، أجازوا البيع، وأخذوا الثمن، أو<sup>(٦)</sup> ضَمَّنُوا البائعَ أو  
المشتريَ قيمته.

فإن<sup>(٧)</sup> رُدَّ بعيب<sup>(٨)</sup>، رجع بقيمته، وعاد حقهم<sup>(٩)</sup> فيه.  
فإن غاب البائع، وأنكر المشتري الدين<sup>(١٠)</sup>، يجعله<sup>(١١)</sup> خصماً.  
ونجيز بيعه وشراؤه من سيده<sup>(١٢)</sup> بمثل القيمة<sup>(١٣)</sup>.

(١) (صَحِيحٌ عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨١.

(٢) سقط من ي، ف: به.

(٣) (كسبه عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨١.

(٤) (لغو) عنده. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨١.

(٥) ي: وعينه.

(٦) ي: و.

(٧) ف: وإن.

(٨) سقط من غ: بعيب.

(٩) ي: (هم) بدلاً من (حقهم).

(١٠) سقط من ن: الدين.

(١١) (يجعله) أي: أبو يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨١.

(١٢) غ: السیده.

ي: (مع مولاه) بدلاً من (سيده).

(١٣) غ: قيمته.

ويسقط الثَّمَنُ إن سلم <sup>(١)</sup> المَوْلى المبيع <sup>(٢)</sup> قبل قبضه.  
وبيعه ❶ أو ابتاعه <sup>(٣)</sup> منه بالغبن اليسير فاسد <sup>(٤)</sup>، وخياره بين الفسخ ورفع الغبن.  
ومن الأجنبي جائز مطلقاً <sup>(٥)</sup>، وقيداه باليسير.  
ولو أدانه <sup>(٦)</sup> أحد موليه مائةً وأجنبي مثلها، فبيع بمائة، أو مات عنها، فثلثها  
للمدين <sup>(٧)</sup>، وقالوا: ربعها، ويأخذ الأجنبي ما بقي.  
وقدما الغرماء على المَوْلى فيها وهب له، وما ولدت <sup>(٨)</sup> بعد وجوب الدين <sup>(٩)</sup>.  
ونفينا حُلُولَ المؤجل ببيعه للمعجل <sup>(١٠)</sup>.  
ولو أقر باقتراض <sup>(١١)</sup> حرة أو أمة بإضبعه،

- (١) غ: أسلم.  
(٢) ي: (علم البيع) بدلاً من (سلم المَوْلى المبيع).  
(٣) غ: (إيقاعه) بدلاً من (إبتاعه).  
(٤) (فاسد) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٣٨٢.  
(٥) (جائز مطلقاً) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٣٨٢.  
(٦) غ: أدانه.  
(٧) (فثلثها للمدين) أي: لمولاه الذي أدانه عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٣٨٢.  
(٨) غ: ولده.  
(٩) (وجوب الدين) عليها، وقدم زُفر المَوْلى عليهم في ذلك كله. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٣٨٢.  
(١٠) ي، ف: المعجل.  
(١١) الاقتراض: قَضِضْتُ الخشبَةَ قَضًّا، من باب قَتَلَ: ثَقَبْتُهَا. ومنه: القَضَّة بالكسر، وهي: البَكَارَة، يُقال: اقْتَضَضْتُهَا إذا أزلت قَضَّتَهَا. ويكون الاقتراض قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ. / المصباح المُنِير، مادة (قضضت) ص ٥٠٧.

يُضْمِنُهُ<sup>(١)</sup> قَبْلَ عَتَقِهِ<sup>(٢)</sup>، وَهُمَا بَعْدَهُ.

وَكَذَا حَكْمُ مُكَاتَبٍ أَقْرَبَهُ<sup>(٣)</sup>، ثُمَّ عَجَزَ، فَرَدَّ، وَيُضْمِنُهُ فِي الْحَالِ، وَوَافَقَهُ<sup>(٤)</sup> إِنْ قَضَى بِهِ<sup>(٥)</sup> قَبْلَ عَجْزِهِ.

وَلَوْ قَدِمَ بِلْدًا، وَقَالَ: أَنَا عَبْدُ زَيْدٍ<sup>(٦)</sup>، فَاشْتَرَيْتُ وَبَاعَ، لَزِمَهُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ التَّجَارَةِ.  
وَلَا يَبَاعُ حَتَّى يَحْضُرَ مَوْلَاهُ، وَيَقْرَأُ أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ.  
وَلَوْ أَذِنَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ<sup>(٧)</sup>، أَوْ مَعْتَوْهُ<sup>(٨)</sup> يَعْقِلُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ، صَحَّ تَصَرُّفُهُ عِنْدَنَا.  
وَأَجْزَنَّا بَيْعَ صَبِيٍّ أَجَازَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ<sup>(٩)</sup>.

(١) غ: وَيُضْمِنُهُ.

(يُضْمِنُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٢.

(٢) ي: (قَبْلَ عَتَقِهِ يُضْمِنُهُ) بَدَلًا مِنْ (يُضْمِنُهُ قَبْلَ عَتَقِهِ).

(٣) (أَقْرَبَهُ) أَي: بِالْاِقْتِضَاظِ بِإِصْبَعِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٢.

(٤) (وَيُضْمِنُهُ) أَبُو يُوسُفَ (فِي الْحَالِ، وَوَافَقَهُ) مُحَمَّدٌ، أَي: أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٢.

(٥) سَقَطَ مِنْ ي: بِهِ.

(٦) ي: (فُلَانٍ) بَدَلًا مِنْ (زَيْدٍ).

(٧) ف: لَصَبِيٍّ.

(٨) ي: (مَعْتَقٌ) بَدَلًا مِنْ (مَعْتَوْهُ).

(٩) ي: بُلُوغُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بَعْدَ بُلُوغِهِ) وَأَبْطَلَهُ زُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٨٢.



## كِتَابُ الْغَضَبِ

نسخة م  
لوحة  
٣٨٣

هو إزالة اليد المحقة أو قصرها ❶ عن مالٍ متقومٍ، بإثبات اليد المبطلّة عندنا، لا إثباتها<sup>(١)</sup> فقط<sup>(٢)</sup>.

فيكون استخدام عَبْدٍ الغير، وتحميل دابته، ولبس ثوبه، غصباً.

لا الجلوس على فراشه، ولا زَوَائِدِ المغصوب، إِلَّا بالتعدي عليها، أو<sup>(٣)</sup> المنع بعد طلب المَالِكِ.

ولا مَنَافِعُه، استوفاهَا أو عَطَّلَهَا، إِلَّا أن يكون وقفاً<sup>(٤)</sup>، أو مال يَتِيمٍ، أو مُعَدّاً<sup>(٥)</sup> للاستغلال في اخْتِيَارِ المتأخرين.

ويجب رد عينه في مكان غصبه، فإن نقص ضمن نقصه، وإن<sup>(٦)</sup> هلك وهو مثلي

(١) غ: ي: (لإثباتها) بدلاً من (لا إثباتها).

(٢) انظر: رَوْضَةُ الْقُضَاة ج ٣ ص ١٢٥٨. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ١٢٦. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٧ ص ١٤٣. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةِ ج ٩ ص ٣١٦. وَدُرَرُ الْحُكَامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ٢ ص ٤٩٤، م ٨٨١.

(٣) ي: و.

(٤) غ: وفقاً.

(٥) م: معدى.

(٦) ف: فإن.

صُمِّنَ مثله، وإن انصرم فعليه قيمته<sup>(١)</sup> يوم الخصومة<sup>(٢)</sup>. ويعتبرها<sup>(٣)</sup> يوم الغصب<sup>(٤)</sup> كالقيمي، ● لا يوم الانقطاع<sup>(٥)</sup>.

ولو غصب فلوساً، فكسدت، ردها، وعليه مثلها إن هلك<sup>(٦)</sup>، وألحقها بالمنصرم. والعقار لا<sup>(٧)</sup> يغصب عندنا<sup>(٨)</sup>، وخالفنا، وطرده فيه<sup>(٩)</sup>.

وضمن ما نقص<sup>(١٠)</sup> بسكناه وزرعه، ويتصدق بما<sup>(١١)</sup> زاد على بذره وكُلِّفِه<sup>(١٢)</sup>، وبما<sup>(١٣)</sup> ربح من المشتري<sup>(١٤)</sup> بالنقد المغصوب والمودع<sup>(١٥)</sup>، ولا يوجبه<sup>(١٦)</sup>.

(١) سقط من غ: قيمته.

(٢) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٥ ص ٢٢٢.

(يوم الخصومة) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٣.

(٣) غ: وتعتبرها.

(و) أَبُو يُوسُفَ (يعتبرها) أي: الْقِيَمَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٣.

(٤) ي: (الخصومة) بدلاً من (الغصب).

(٥) (الانقطاع) كما قال مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

(٦) (إن هلك) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

(٧) غ: ولا.

(٨) الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٤١.

(٩) (وطرده) مُحَمَّدٌ وَزَفَرٌ (فيه) كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

(١٠) س: نقض.

(١١) ي: ما.

(١٢) (وكُلِّفِه) عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

(١٣) ي: وما.

(١٤) غ: المشتري.

(١٥) (والمودع) عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

(١٦) (ولا يوجبه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

ولو أزال اسمه، وعُظِمَ مَنَافِعُهُ، بذبح الشاة وطبخها أو شَيَّها، وطحن البُرَّ أو زرعها، واتخاذ الدقيق خبزاً، والصُّفْرُ آنية، والحديد سَيْفًا، وعَصَرَ العنب أو الزَّيْتُون، وغزل القطن، ونسج الغزل، ملكه عندنا، وينفيه آخرًا<sup>(١)</sup>.

● وطرده في البناء على سَاجَةٍ<sup>(٢)</sup>، وإدخال لوح في سفينة موثقة بالساحل.

وتَبَّرَ الْحَجَرَيْنِ مُسْتَشْنَى<sup>(٣)</sup>، وخالفه<sup>(٤)</sup>.

ولو ذبح شاة، أو جَزُورًا، أو قطع منها<sup>(٥)</sup> يداً أو رجلاً، أو خرق<sup>(٦)</sup> ثوباً فاحشاً، ضمنه قيمته أو نقصه.

ولو يسيراً، ضَمَّنَهُ نَقَصَهُ.

(١) (وينفيه) أبو يُوُسُفَ (آخرًا) أي: في قوله الآخر، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٤.

(٢) السَّاجُ: ضَرَبٌ عَظِيمٌ مِنَ الشَّجَرِ، الْوَاحِدَةُ سَاجَةٌ، وَجَمْعُهَا سَاجَاتٌ. وَلَا يَنْبُتُ إِلَّا بِالْهِنْدِ، وَيُجْلَبُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: السَّاجُ: خَشَبٌ أَسْوَدٌ رَزِينٌ، يُجْلَبُ مِنَ الْهِنْدِ، وَلَا تَكَادُ الْأَرْضُ تُبْلِيهِ، وَالْجَمْعُ سَيْجَانٌ، مِثْلُ: نَارٍ وَنِيرَانٍ. وَقَالَ بَعْضُهُم: السَّاجُ يُشَبَّهُ الْأَيْنُوسَ، وَهُوَ أَقْلُ سَوَادٍ مِنْهُ. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (السَّاجِ) ص ٢٩٣.

(٣) (مُسْتَشْنَى) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٣٨٥.

(٤) (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٣٨٥.

(٥) ي: مِنْهَا.

(٦) غ: حَرَقَ.

أو<sup>(١)</sup> صبغه، أو لَتَّ السَّوِيقَ<sup>(٢)</sup> بسمِنٍ، ضَمَّنَه قيمة ثوب أبيض، ومثل<sup>(٣)</sup> السَّوِيقَ.

أو أخذهما<sup>(٤)</sup>، وَرَدَّ<sup>(٥)</sup> ما زاد الصَّبْغُ ومثل السَّمْنِ<sup>(٦)</sup>.

ولو بنى أو غرس في أرض الغير، أَمَرَ برفعه.

وإن نقصت به، تملكه عليه بقيمته مقلوعاً، أو أمره برفعه<sup>(٧)</sup>.

ونضمَّن<sup>(٨)</sup> المسلم قيمة ما أُلِفَ من خمرٍ أو خنزيرٍ لذميٍّ، والذميُّ مثلها وقيمه<sup>(٩)</sup>.

● ويختار<sup>(١٠)</sup> براءة الملتف بإسلامه، لا ضمان قيمتها<sup>(١١)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٨٦

(١) ي: أو غصبه.

(٢) لَتَّ الرَّجُلُ السَّوِيقَ لَتًّا: من باب قَتَلَ: بَلَّهُ بشيء من الماء. وهو أخف من البَسِّ. / المصباح  
المُنِير، مادة (لت) ص ٥٤٩.

والسَّوِيقُ: طعام يُتخذ من مدقوق الحِنْطَةِ والشَّعِير. وتقدم معنى السَّوِيقِ في باب صَدَقَةِ  
الْفَطْرِ.

(٣) ي: (وقيل) بدلاً من (ومثل).

(٤) ي: أخذها.

(٥) ي: أو رد.

(٦) الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٤٦.

(٧) سقط من ي: وإن نقصت به، تملكه عليه بقيمته مقلوعاً، أو أمره برفعه.

(٨) ي: ويضمن.

(٩) ف: أو قيمته.

انظر: الهداية وشرحيها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٣٥٨.

(١٠) (ويختار) أبو يوسف من قولِي أبي حنيفة. / البُرْهَانُ للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(١١) (قيمتها) كما اختاره مُحَمَّد. / البُرْهَانُ للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٣٨٦.



وينفي<sup>(١)</sup> ضمان زق خمر شق لإراقتها<sup>(٢)</sup>.

ورجوع المالك بالجعل على غاصب عبده الآبق<sup>(٣)</sup> عنده، وخالفه<sup>(٤)</sup> فيها.

ولو لم يَأْبُقْ عند مالكه، لزمه ما نقصه الإباق.

وكسر المعازف، وإراقة السكر<sup>(٥)</sup>، والمُنْصَفِ، يوجب ضمانها لغيره هو عندنا<sup>(٦)</sup>، كما في استهلاك أمة مُغْنِيَّة، وكبش نَطُوح، وديك مُقَاتِل، ونفياه، وعليه الفتوى.

ولو قطع يدي المصوب، أو<sup>(٧)</sup> رجله<sup>(٨)</sup>، أو فقا<sup>(٩)</sup> عينيه، ضمنه قيمته، وألقاه عليه.

وإمسك جثته، يمنع<sup>(١٠)</sup> تضمين نقصانه<sup>(١١)</sup>.

واستهلاك جلد الميتة بعد دبغه بمُتَقَوِّم، لا يوجب ضماناً<sup>(١٢)</sup>، كهلاكه<sup>(١٣)</sup>، وأوجبا

(١) (وينفي) أبو يونس. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(٢) ي: لا إراقتها.

(٣) ي: الآبق من.

(٤) ي: وخالفنا.

(وخالفه) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(٥) ف: سكر.

ي: المسكر.

(٦) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(٧) ن: (أو) مكررة.

(٨) غ: رجله.

(٩) غ: قفا.

(١٠) س: تمنع.

(١١) (نقصانه) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(١٢) (ضماناً) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(١٣) ف: لهلاكه.

قيمته طاهراً، كما لو دبغه بترابٍ، أو خَلَّلَ الخمر ثم أتلّفها.

وإن كان باقياً، أخذه، ورَدَّ ما زاد الدباغ.

وإعتاق المشتري من غاصبٍ، نافذٌ عندنا<sup>(١)</sup> بإجازة المالك بيعه، وخالفنا،

وأبطله<sup>(٢)</sup>، كما لو حرّره الغاصبُ ثم ضمنه<sup>(٣)</sup>.

### فصل في دعوى هلاك المغصوب

ويحبس الغاصب بدعوى هلاك المغصوب حتى يعلم أنه لو بقي لأظهره<sup>(٤)</sup>، ثم يقضى عليه ببذله<sup>(٥)</sup>، وبالقضاء به يملكه عندنا.

● ويقبل قوله<sup>(٦)</sup> مع يمينه، إلا أن يبرهن المالك أنها أكثر.

فإن ظهر وقيمه أكثر، وقد ضمنه بقول المالك، أو ببينته، أو نكول الغاصب، ليس للمالك أخذه.

وإن ضمنه بيمينه، أمضى المالك الضمان أو أخذه<sup>(٧)</sup>، ورَدَّ العوض، وكذا إن كانت قيمته مثل ما ضمن أو أقل في الأصح.

(١) نافذ عندنا أي: عند أبي حنيفة وأبي يوسف. / البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(٢) سقط من س: وخالفنا، وأبطله.

(وَأَبْطَلَهُ) أي: أبطل مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ إعتاق المشتري، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وهو القياس. /

البرهان للطراؤليسي، نسخة م، لوحة ٣٨٦.

(٣) ي: ضمنه، والله أعلم.

(٤) في هامش ف: كتب (لو باقياً لأظهره) مقابلها، وكتب معها (خ) أي: في نسخة.

(٥) ي: ببذله.

(٦) ي: قوله في القيمة.

(٧) سقط من ي: أو أخذه.

ولو برهن كل منهما على هلاكه عند الآخر، رجح<sup>(١)</sup> بينة الغاصب لا المالك<sup>(٢)</sup>، أو  
 أطعم المالك ما غصبه<sup>(٣)</sup> منه، نبرئه وإن لم يعلم به.  
 ونجبر<sup>(٤)</sup> نقص ولادة المغصوبة بولدها إن وفى به، وإلا فبحسابه<sup>(٥)</sup>، وما نفينا<sup>(٦)</sup>.  
 ولو ردها حبلى، فماتت بنفاسها، فعليه قيمتها يوم العُلُوق<sup>(٧)</sup>، وقالوا: نقص الحبل  
 على الأصح.  
 ● وهلاك أم الولد عند الغاصب، لا يوجب ضماناً<sup>(٨)</sup>، وأوجباً قيمتها كالمُدَبَّرِ،  
 وهو الأظهر<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
 لوحة  
 ٣٨٨

- 
- (١) (رجح) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٧.
- (٢) (لا) بينة (المالك) على الهلاك عند الغاصب كما قال أبو يُوُسُفٍ في الأمانى. / الْبُرْهَانُ  
 لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٧.
- (٣) ي: غصب.
- (٤) س، ن: ونجيز.
- (٥) سقط من ي: نقص ولادة المغصوبة بولدها إن وفى به، وإلا فبحسابه.
- (٦) ن: نفينا.
- (وما نفينا) أي: جبر النقصان به، ونفاه الشافعي ورفر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م،  
 لوحة ٣٨٧.
- (٧) (العُلُوق) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٧.
- (٨) (ضماناً) عليه عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٨.
- (٩) ي: الأظهر، والله أعلم.



كِتَابُ الْإِكْرَاهِ<sup>(١)</sup>

هو تهديد الغير بما يزيل به رضاه على إيجاد ما يكرهه طبعاً أو شرعاً.  
وشرط قدرة المكره على تحقيق ما هدد به، سلطاناً كان أو غيره، وخوف المكره وقوعه<sup>(٢)</sup> في الحال<sup>(٣)</sup>.

فلو أكره على بيع، أو شراء، أو إجارة، أو إقرار بقتل أو ضرب شديد أو حبس مديد، ففعل، عقدناه فاسداً لا موقوفاً<sup>(٤)</sup>.

وخير بعد زواله بين الإمضاء والفسخ وإن تداولته الأيدي<sup>(٥)</sup>.

(١) الإكراه من المسلط النافذ الأمر يكون بثلاثة أشياء:

- ١- إما بوعيد بتلف نفس المكره، أو تلف بعض أعضائه.
  - ٢- أو بحبس وقيد يلحق به الاغتمام الشديد والمشقة العظيمة من غير خوف منه على النفس، ولا على بعض الأعضاء، أو بحبس يوم، أو تقييد يوم، أو نحوه.
  - ٣- أو لطمّة، أو سوط، أو سوطين، مما لا يلحق الإنسان فيه كبير ضرر، أو مشقة شديدة.
- مختصر الطحاوي وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٤٣٧.

(٢) ي: الوقوع.

(٣) انظر: روضة القضاة ج ٣ ص ١٢٨٠. وتشفة الفقهاء ج ٣ ص ٤٦٩. وبدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٥. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٢٣٢. والاختيار ج ٢ ص ٢٥٩. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ١٨١. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ٦ ص ١٢٨. ودُرر الحُكَّام لِعليّ حيدر ج ٢ ص ٧٣٠، م ١٠٠٣.

(٤) (لا موقوفاً) كما قال زُفر. / البرهان للطرايُسي، نسخة م، لوحة ٣٨٨.

(٥) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٥٦٤.

وجعل قبض الثَّمَنِ أو الأجرة، وتَسْلِيمِ المبيع طوعاً، إجازةً، لا تَسْلِيمِ الواهب طوعاً ما<sup>(١)</sup> وهبه كرهاً.

ولو هلك في يد المشتري وهو غير مكره، ضمن البائع المشتري، أو المُكْرِه قيمته.

فإن ضَمَّنَ المُكْرِه، رجع على المشتري<sup>(٢)</sup> بِالْقِيَمَةِ.

وإن ضمن أحدَ المشتريين<sup>(٣)</sup>، نفذ شراء من بعده لا من قبله.

وإن أجاز عقداً، جاز ما قبله أيضاً.

ويلزم بيع من صادره<sup>(٤)</sup> السُّلْطَانُ إن لم يعين له بيع ماله، أو على أكل ميتة أو دم أو<sup>(٥)</sup> لحم خنزير أو شرب خمر، بضرب أو حبس أو قيد، لم يحل. وحل<sup>(٦)</sup> بقتل أو قطع، وأثم بصره إن علم بالحل، وقيل: ينفيه<sup>(٧)</sup>.

● أو على الكفر، أو سب<sup>(٨)</sup> النَّبِيِّ ﷺ، بالقتل أو القطع، يُرَخَّصُ الإجراء<sup>(٩)</sup> إذا اطمأن قلبه بالإيمان، ولم يَأْثَم، ولم تَبِنْ زوجته<sup>(١٠)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٨٩

(١) سقط من ي: ما.

(٢) سقط من ي: أو المُكْرِه قيمته. فإن ضَمَّنَ المُكْرِه، رجع على المشتري.

(٣) ف: المشتريين.

(٤) س: صادر.

(٥) سقط من س: أو.

(٦) ي: وحل لو.

(٧) (ينفيه) أي: أبو يُوسُف الإثم، وكذا الحكم لو أصابه مخمصة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٨.

(٨) غ: سبب.

(٩) ي: الاجر.

(١٠) الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ١٧٧. والنَّتَفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٦٩٩.

وإن صبر، أُجِرَ.

أو على إتلاف مال مُسْلِمٍ أو ذِمِّيٍّ بهما، أقدم، ويضمنه المكره.

أو على قتل غيره بقتله، لا يرخص، ويأثم به.

وقتلنا الحَامِلَ لا المحمول، وينفيه<sup>(١)</sup>، ولا يقتلان عندنا.

أو على تَرَدُّدٍ من جبل، أو<sup>(٢)</sup> اقتحام نارٍ، أو<sup>(٣)</sup> ماءٍ مهلكٍ، بقتلٍ، له الصبر والاقترحام<sup>(٤)</sup>، وصَبْرُهُ<sup>(٥)</sup> بلا اضطراب.

وكذا الخلاف لو وقعت<sup>(٦)</sup> نارٌ في سفينةٍ إن صبر احترق، وإن ألقى نفسه غرق.

وحكم الترددي والإلقاء في الماء، لزوم الدية على عاقلة<sup>(٧)</sup> المكره<sup>(٨)</sup>، وعَيْنُ<sup>(٩)</sup> قتله، كاقترحام النار، ويُوَافِقُهُ<sup>(١٠)</sup> في الصَّحِيحِ، أو يوجب<sup>(١١)</sup> الدية في ماله.

أو على قطع يد شخصٍ، ففعل، ثم قطع رجله طوعاً، فمات، يوجب<sup>(١٢)</sup> الدية

(١) (وينفيه) أي: أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(٢) غ: و.

(٣) ي: و.

(٤) (والاقتحام) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(٥) (وصبره) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(٦) غ: قعت.

(٧) سقط من س، غ، ف: عاقلة.

(٨) (عاقلة المكره) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(٩) (وعَيْنٌ) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(١٠) (ويُوَافِقُهُ) أي: أبو يُوسُفَ مُحَمَّدًا. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(١١) (يوجب) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(١٢) (يوجب) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

عليهما، وهما القصاص<sup>(١)</sup>.

أو على طلاقٍ أو إعتاقٍ، ففعل، وقع عندنا، ورجع بقيمته، ونصف مهرها إن لم يكن وطئها.

أو على<sup>(٢)</sup> إعتاق نصف عبْدٍ، فأعتق كله، فهو مُخْتَارٌ<sup>(٣)</sup> أو بالعكس.

فالمُكْرَه ضامن للنصف<sup>(٤)</sup>، وأوجبا ضمان الكل فيهما.

ولا يؤثر الإكراه فيما لا يحتمل الفسخ، كالنذر، واليمين، والرجعة، والظهار<sup>(٥)</sup>، وأُلْغِيَ بِاللِّسَانِ<sup>(٦)</sup>.

(١) سقط من س، غ، ف: وهما القصاص.

(٢) سقط من ي: على.

(٣) (فهو مُخْتَار) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(٤) (للنصف) عنده. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٨٩.

(٥) ي: (والظهار، والرجعة) بدلاً من (والرجعة، والظهار).

(٦) ي: باللسان، والله أعلم.



## ● كِتَابُ الْجِنَايَاتِ

ينقسم القتل الذي تتعلق<sup>(١)</sup> به الأحكام إلى: عمد، وشبهه، وخطأ، وما في حكمه، وما هو بسبب.

فإذا قصد مكلّف ضرباً بسلّاح ونحوه، كالمحدد<sup>(٢)</sup> من الخشب والحجر والليطة والنار والإبرة، في المقتل، كان عمداً. وهو مخصوص بمفرّق<sup>(٣)</sup> الأجزاء عندنا<sup>(٤)</sup>، وزاد ما لا يطيقه البدن من المثلّ<sup>(٥)</sup>.

وفي حديد غير محدد روايتان<sup>(٦)</sup>.

ونشب به القود عيناً، لا الخيار بينه وبين الدية.

فلو مات، لا تؤخذ<sup>(٧)</sup> من تركته، ولا نوجب الكفارة للإثم.

(١) غ: يتعلق.

(٢) ن: كالمحدد.

(٣) غ: بمغرق.

(٤) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٩٠.

(٥) انظر: الكتاب للقُدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣٢٣. والنتف للسّغديّ ج ٢ ص ٦٥٩. والمبسوط للسرخسيّ ج ٣ ص ٣٠٧٥. وروضة القضاة ج ٣ ص ١١٤٠. وبدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٣. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٢٠٣. والاختيار ج ٤ ص ٢٧١. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٦ ص ٩٧. ومُلْتَقَى الْأَبْحَرِ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُتَقَى ج ٢ ص ٦١٤. والفتاوى الهندية ج ٦ ص ٢.

(٦) (روايتان) عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٩٠.

(٧) ي: تؤاخذ.

فإن صالح الأولياء، يجب العوض<sup>(١)</sup>.

وإن سقط القود بشبهة كقتل الأب ابنه عمداً، تجب<sup>(٢)</sup> الدية في ماله في<sup>(٣)</sup> ثلاث سنين.

وإن عفا بعضهم أو صولح، يجب لمن بقي حظه من الدية في ماله، وقيل: على عاقلته.

وأثبتوا في النفس شبه<sup>(٤)</sup> العمد بلا تردد.

● ويكون عمداً فيما سواها<sup>(٥)</sup>، وهو أن يعتمد ضربه بما لا يفرق الأجزاء<sup>(٦)</sup>، وخصاه بما لا يقتل غالباً، فيأثم، وتجب<sup>(٧)</sup> الدية المغلظة<sup>(٨)</sup> على عاقلته، والكفارة عليه، فيعتق رقة مؤمنة، فإن لم يجد يصوم شهرين مُتَتَابِعِينَ. وإذا رمى غرضاً فأصاب آدمياً، أو شخصاً ظنه حريياً فظهر مسلماً، كان خطأً.

نسخة م  
لوحة  
٣٩١

(١) ي: العوض في ماله.

(٢) غ: يجب.

ف: فتجب.

(٣) سقط من غ: في.

(٤) غ: شبهه.

(٥) غ: سواه.

(٦) (الأجزاء) عند أبي حنيفة وإن كان مما لا يطيقه البدن من المُثَقَّل. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة

م، لوحة ٣٩١.

(٧) غ: ويجب.

(٨) غ: المغلظة.

ن: طمس بعض حروف (وتجب الدية المغلظة).

ويجري مجراه نائماً انقلب على آدمي فقتله، فتلزمه<sup>(١)</sup> الكفارة، والدية<sup>(٢)</sup> المخففة على عاقلته.

وإذا حفر بئراً أو<sup>(٣)</sup> وضع حجراً، في غير ملكه، فمات به آدمي، كان متسبباً، فتجب<sup>(٤)</sup> الدية على عاقلته لا الكفارة<sup>(٥)</sup>.

ولو تلف به مال، ضمنه من ماله، ويمنع الكل من الإرث إلا هذا.

ونجعل عمد<sup>(٦)</sup> غير المكلف خطأً، فتجب<sup>(٧)</sup> الدية على<sup>(٨)</sup> عاقلته، لا في ماله، ولا تكفير فيه، ولا حرمان، عندنا.

ونخص القصاص بالسَّيْف<sup>(٩)</sup>، لا بـ

(١) غ: فيلزمه.

ي: وتلزمه.

ن: طمس بعض حروف (فتلزمه الكفارة).

(٢) ف: وتجب الدية.

(٣) ف: و.

ن: طمس بعض حروف (حفر بئراً أو وضع).

(٤) غ: فيجب.

(٥) سقط من ف: لا الكفارة.

(٦) غ: عمداً.

(٧) غ: فيجب.

(٨) سقط من م، ن: على.

(٩) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣٣٢. والتنف للسُّغْدِيّ ج ٢ ص ٦٦٢. والمبسوط للسرخسيّ ج ٣ ص ٣١١٢. وروضة القضاة ج ٣ ص ١١٣٩. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٢٢٢. والاختيار ج ٤ ص ٢٨٧. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٦ ص ١٠٦.

قتل<sup>(١)</sup> به.

ولم يخصوه بغير من قصد التعذيب.

ويستحقه من يستحق ميراثه بفرائض الله<sup>(٢)</sup>، ويدخل الزوجان عندنا<sup>(٣)</sup>.

### باب ما يوجب القَوْد وما لا يوجبُه

يجب القِصَاصُ بقتل كل<sup>(٤)</sup> محقون الدم على التأييد عمداً.

فيقتل الحر بالحر، والعبد بالعبد، وهو بالحر، وبعكسه عندنا، ● والذَّمِّيُّ بالمسلم، وعكسناه، فيقتل به عندنا<sup>(٥)</sup>، والمُسْتَأْمِنُ بالذَّمِّيِّ، لا بعكسه، والرجل بالمرأة، والكبير بالصَّغِيرِ، والصَّحِيحُ بالأعمى، وبالزَّمن، وبناقص الأطراف، وبالمجنون<sup>(٦)</sup>، والفرع بأصله<sup>(٧)</sup>، لا بعكسه<sup>(٨)</sup>، ولم يقتصوا منه<sup>(٩)</sup> بذبحه<sup>(١٠)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٩٢

(١) غ: (بالقتل) بدلاً من (بها قتل).

(٢) ي: الله تعالى.

(٣) ن: طمس بعض حروف (الزوجان عندنا).

ي: عندنا، والله أعلم.

(٤) سقط من س، غ، ف: كل.

(٥) (به) أي: بالذَّمِّيِّ (عندنا) ونفاه زُفَر، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِك. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة

٣٩٢.

(٦) غ: وبالمجنون.

(٧) ن: طمس بعض حروف (بأصله).

(٨) غ: (بالعكس منه) بدلاً من (بعكسه).

ي: (با بعكسه) بدلاً من (بعكسه).

(٩) سقط من غ: منه.

(١٠) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٣٠. وَرَوْضَةُ الْقَضَاة ج ٣

ويسقط قِصَاصُ ورثته على أصله، ولا يقاد مَوْلَى بَعْبِدِهِ، وعبدِ فرعهِ<sup>(١)</sup>، وعبدِ مَلِكٍ<sup>(٢)</sup> بعضه، وقتلنا عبداً أقر بالقتل عمداً، ● ولم يُلَغِ<sup>(٣)</sup> عندنا<sup>(٤)</sup>، ولغا بالخطأ في حق سيده.

وللكبار<sup>(٥)</sup> القَوْد قبل كبر الصغار<sup>(٦)</sup>، وأوقفاه على بُلُوغهم، كتوقف استيفاء الحاضر على قدوم الغائب.

وإعادة البينة بعد قدومه شرطٌ عندنا<sup>(٧)</sup>، واكتفيا بحضوره وطلبه.

ويقاد جمعٌ بفردٍ، وفردٌ بجمعٍ، اكتفاءً.

ولا تجبُ دية البقية عندنا<sup>(٨)</sup>.

ويَقْتُلُ أبو المعتوه<sup>(٩)</sup> قاتل وليه<sup>(١٠)</sup>، أو يصلح على<sup>(١١)</sup> الدية أو أكثر، ولا يعفو.

ص ١١٤٤. والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٢١٥. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٠٢. وَالْفَتَاوَى الْبَزَازِيَّةُ بهامشِ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ ج ٦ ص ٣٨٠.

(١) ي: بفرعه.

(٢) غ: مملك.

(٣) ف: يلغ.

(٤) (ولم يُلَغِ عندنا) وأبطله زُفَرٌ، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٣.

(٥) غ: والكبار.

(٦) (قبل كبر الصغار) عند أبي حَنِيفَةَ، ومعه مَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٣.

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٣.

(٨) سقط من غ: عندنا.

(٩) ي: (المعتق) بدلاً من (المعتوه).

(١٠) سقط من س: وليه.

(١١) ي: على قدر.

وَالْقَاضِي<sup>(١)</sup> كَالأَبِ فِي الصَّحِيحِ، وَيَقْتَصِرُ الوَصِي عَنْ طَرَفِ الصَّبِيِّ، وَعَدْمُهُ رِوَايَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الْأَظْهَرُ عَنْهُمَا.

وَيَصَالِحُ بِقَتْلِ وَلِيهِ، وَقِيلَ: لَا.

وَلَا يُقْتَلُ شَرِيكُ الأَبِ وَالْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ عِنْدَنَا، كَشَرِيكِ المَخْطِئِ، وَلَا قَاتِلُ الرَّهْنِ حَتَّى يَجْتَمَعَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ، وَلَا قَاتِلُ مُكَاتَبٍ تَرَكَ وَفَاءً وَوَارِثًا<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ ادْعَى مَعَ المَوَلَى، وَطَرَدَهُ<sup>(٤)</sup> فِيمَا لَوْ تَرَكَ المَوَلَى وَحْدَهُ.

وَلَوْ رُمِيَ شَخْصًا عَمْدًا، فَنَفِذَ إِلَى آخِرِ، يَقْتَصِرُ لِلأَوَّلِ، وَتَجِبُ الدِّيةُ لِلثَّانِي.

أَوْ جَرَحَهُ عَمْدًا، فَصَارَ ذَا فَرَّاشٍ حَتَّى مَاتَ، يَقْتَصِرُ.

أَوْ شَهَرَ عَلَى رَجُلٍ عَصًا فِي مِصْرٍ لَيْلًا، أَوْ نَهَارًا فِي غَيْرِهِ، أَوْ سِلَاحًا مَظْلَقًا، فَقَتَلَهُ المَشْهُورَ عَلَيْهِ، لَمْ<sup>(٥)</sup> يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. فَإِنْ ضَرَبَهُ الشَّاهِرُ، فَانْصَرَفَ، فَقَتَلَهُ المَشْهُورَ عَلَيْهِ، قَتِلَ بِهِ.

● وَكَذَا الْحَكَمُ لَوْ شَهَرَ عَلَيْهِ عَصًا نَهَارًا فِي مِصْرٍ، فَقَتَلَهُ الْآخَرُ<sup>(٦)</sup>.

وَيَجِبُ قَتْلُ مَنْ شَهَرَ عَلَى المُسْلِمِينَ سِلَاحًا، وَيَهْدَرُ دَمُهُ، وَتَجِبُ دِيَّتُهُ لَوْ كَانَ<sup>(٧)</sup> غَيْرَ

نسخة م  
لوحة  
٣٩٤

(١) ي: والقصاص.

(٢) (رواية) عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٩٣.

(٣) غ: وارثًا.

(٤) (وطرده) أي: مُحمَّد عدم القتل. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٣٩٣.

(٥) س: لا.

(٦) (فقتله الآخر) يعني: يُقتل المشهور عليه عند أبي حنيفة، وهما نفيه. / البرهان للطرابلسي،

نسخة م، لوحة ٣٩٤.

(٧) سقط من ي: كان.

مكلف<sup>(١)</sup>، وقيل: ينفِها<sup>(٢)</sup>.

ولو دَخَلَ عليه<sup>(٣)</sup> لَصَ لِيلاً، فأَخْرَجَ قَدْرَ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ، فَصَاحَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتْرَكْهُ، فَقَتَلَهُ، هَدَرَ دَمَهُ.

أو وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ أَوْ أَمَّتَهُ مِنْ يَرِيدَ<sup>(٥)</sup> الْفَجْورِ بِهَا كَرْهًا، قَتَلَهُ. وَلَوْ رَاضِيَةً، قَتَلَهَا.  
وَيَجْرِي الْقِصَاصُ فِي الْمَارِنِ<sup>(٦)</sup>، وَالْأُذُنِ، وَالسِّنِّ، وَالشَّجَّةِ الَّتِي يُمْكِنُ<sup>(٧)</sup> الْمِثْلَةُ فِيهَا، وَالْعَيْنِ<sup>(٨)</sup> الَّتِي ذَهَبَ ضَوْؤُهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ، لَا فِي الْمَقْلُوعَةِ، وَاللِّسَانِ، وَالذَّكْرِ<sup>(٩)</sup> إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحَشْفَةَ<sup>(١٠)</sup>.

وَالْخَنْقُ وَالتَّغْرِيقُ لَا يُوجِبُ الْقَوْدَ إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ<sup>(١١)</sup>، وَأُطْلِقَاهُ.

وَلَوْ مَاتَ بِفَعْلٍ<sup>(١٢)</sup> نَفْسَهُ وَزَيْدٌ وَأَسَدٌ وَحِيَّةٌ، ضَمِنَ زَيْدٌ ثَلَاثَ الدِّيَةِ.

- 
- (١) ن: طمس بعض حروف (المُسْلِمِينَ سلاحاً، ويهدر دمه، وتجب ديته لو كان غير مكلف).
- (٢) (وقيل: ينفِها) أي: أبو يُوسُفُ الدِّية، فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٩٤.
- (٣) سَقَطَ مِنْ ي: عَلَيْهِ.
- (٤) ن: طَمَسَتْ حُرُوفَ (وَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ لَصَ لِيلاً، فَأَخْرَجَ قَدْرَ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ، فَصَاحَ).
- (٥) غ: يَرِ.
- (٦) الْمَارِنُ: مَا دُونَ قِصْبَةِ الْأَنْفِ، وَهُوَ مَا لَا نَ مِنْهُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (مَرْن) ص ٢٣٨.
- (٧) وَالْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (الْمَارِن) ص ٥٦٩.
- (٨) س: تُمْكِنُ.
- (٩) ي: (وَفِي الْعَيْنِ) بَدَلًا مِنْ (وَالْعَيْنِ).
- (١٠) (و) لَا فِي (اللِّسَانِ، وَالذَّكْرِ) وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ مِنْ أَصْلِهِمَا يَجِبُ الْقِصَاصُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٩٤.
- (١١) سَقَطَ مِنْ ي: وَهِيَ قَائِمَةٌ، لَا فِي الْمَقْلُوعَةِ، وَاللِّسَانِ، وَالذَّكْرِ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الْحَشْفَةَ.
- (١٢) (إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ) مِنْهُ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٩٤.
- (١٣) غ: بِفَعْلِهِ.

وموت الصبي بتأديب الأب أو الوصي، يوجب الدية<sup>(١)</sup>، كَأَمَّ وغير معتاد<sup>(٢)</sup>، وأهدراه كضربه للتَّعْلِيمِ، وضرب<sup>(٣)</sup> معلمه بإذن أبيه<sup>(٤)</sup>.

### فصل في قصاص الأطراف

يشترط لِقَصَاصِ الأطراف تماثلها في الدية والصحة.

وقطعها من المَفْصِلِ، فلا يجزئ<sup>(٥)</sup> في عظم، ولا بين طرفي<sup>(٦)</sup> حُرَّ وَحُرَّةٍ وَعَبْدَيْنِ عندنا، كحُرٍّ وَعَبْدٍ، وكيد كَامِلَةٍ وَسَلِيمَةٍ<sup>(٧)</sup> بناقصة وشَلَاءَ.

ويقتص ذو<sup>(٨)</sup> الكَامِلَةِ الناقصة، أو يأخذ<sup>(٩)</sup> الأَرُشَ، كمشجُوج لا يقي<sup>(١٠)</sup> رأس شَاجِهٍ بالشَّجَّةِ، أو يفضل عنها.

● ولا تقطع<sup>(١١)</sup> يد اثنين بيدٍ عندنا، فيضمنان<sup>(١٢)</sup> ديتها<sup>(١٣)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٩٥

(١) (الدية) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٤.

(٢) سقط من غ: كَأَمَّ وغير معتاد.

(٣) ي: أو ضرب.

(٤) ي: أبيه، والله أعلم.

(٥) ف: يجزي.

(٦) سقط من غ، ف: طرفي.

(٧) ن: طمس بعض حروف (وكيد كَامِلَةٍ وَسَلِيمَةٍ).

(٨) غ: ذو اليد.

(٩) غ: بأخذ.

(١٠) س، ف: يقي.

(١١) غ: يقطع.

(١٢) ن: طمس بعض حروف (فيضمنان).

(١٣) ف: ديتها.



ولو قطع يُمْنَى<sup>(١)</sup> رجلين، قطعاً يمناه، واقتسماً دية الأخرى. فإن قُطِعَ لأحدهما، أخذ الآخر الدية.

ولا يرجح<sup>(٢)</sup> بالقرعة أو السبق عندنا.

ولو قضى بهما، فعفا أحدهما قبل استيفاء الأرش، حكم<sup>(٣)</sup> للعافي بنصف الأرش، وللآخر ب كله، ومنعه من<sup>(٤)</sup> القصاص، كما لو عفا أحدهما بعد أخذهما<sup>(٥)</sup> الأرش، وأجازا<sup>(٦)</sup> له القصاص كعفو أحدهما قبل القضاء.

ويقطع الذمّي بالمسلم، وكذا بعكسه عندنا.

ولو قطع يد رجل خطأ، ثم قتله عمداً<sup>(٧)</sup> قبل البرء، أو خطأ بعده<sup>(٨)</sup>، أو قطعته عمداً<sup>(٩)</sup>، ثم قتله خطأ قبل البرء، أو عمداً بعده، أخذ بالأمرين.

وكذا الحكم لو تعمدهما ولا بُرء بينهما<sup>(١٠)</sup>.

واكتفيا بالقتل كالاكتفاء بالدية في خطأين لا بُرء بينهما، وفي ضربه رجلاً مائة سوطٍ برّاً من تسعين، ومات من عشرة.

(١) ف: يميني.

(٢) ي: ترجيح.

(٣) (حكم) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٥.

(٤) سقط من ن: من.

(٥) ي: أخذ.

(٦) ن: وأجازاه.

(٧) ن: طمس بعض حروف (ولو قطع يد رجل خطأ، ثم قتله عمداً).

(٨) ي: (بعده خطأ) بدلاً من (خطأ بعده).

(٩) غ: عمد.

(١٠) (ولا بُرء بينهما) يعني: للولّي الأخذ بالأمرين عند أبي حنيفة، فإن شاء قطع وقتل، وإن شاء قتل فقط. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٥.

وموته بعد عفوه عن قطع أو شَجَّةٍ<sup>(١)</sup>، يوجب<sup>(٢)</sup> الدية في مال الجاني<sup>(٣)</sup>، وأسقطاها كعفوه<sup>(٤)</sup> عنهما، وما يحدث منهما<sup>(٥)</sup>، أو عن الجنائية.

● ولو قطع يد من له قتله، ثم عفا عنه، فَبَرَأَتْ، فعليه أَرْشُهَا<sup>(٦)</sup>، وأهدراه، كما لو سرى<sup>(٧)</sup> إلى نفسه.

نسخة م  
لوحة  
٣٩٦

وسراية الطرف المستوفى إلى النفس، يوجب<sup>(٨)</sup> الدية على عاقلة المستوفى عندنا<sup>(٩)</sup>، وأهدراها، كَسَرَايَةِ قطع الإمام، وهو الأظهر.

ولو قطعت يده عمداً، فارتد، فتاب، ثم مات منه، تجب ديته<sup>(١٠)</sup>، وحكم بنصفها<sup>(١١)</sup>، أو قطع يد قاطعه، ثم مات المقتص، قتل به.

وأوجبنا الدية على أحد مستحقي قود قتل جاهلاً بعفو شريكه، لا القصاص.

(١) ي: (قطعه أو شجته) بدلاً من (قطع أو شَجَّة).

(٢) س: توجب.

(٣) (في مال الجاني) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٥.

(٤) س: لعفوه.

ف: بعفوه.

(٥) غ: منها.

(٦) (فعليه أَرْشُهَا) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

(٧) ي: (لو اقتص فسرى) بدلاً من (لو سرى).

(٨) ي: توجب.

(٩) (المستوفى عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

(١٠) ي: دية.

(١١) (تجب ديته) عند أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ (وحكم) مُحَمَّدٌ (بنصفها) لا غير. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

ولو سَرَت جَنَازَةُ عَبْدِهِ بَعْدَمَا <sup>(١)</sup> فَدَاهُ، دَفَعَهُ، أَوْ فَدَاهُ، وَيُعَيَّنُ الدِّيَّةَ <sup>(٢)</sup>.

### فصل في اعتبار حال المرمي

اعتبرنا حال المرمي وقت الرمي لا وقت <sup>(٣)</sup> الوُصُول <sup>(٤)</sup>، فَرِدَّتْهُ بَيْنَهُمَا، لَا تَنْفِي الدِّيَّةَ، وَنَفْيَاهَا <sup>(٥)</sup>، كإِسْلَامِهِ.

وإِعتاقه بَيْنَهُمَا <sup>(٦)</sup>، يوجب قِيمَةً <sup>(٧)</sup> عَلَى الرامي، وَالزَّم <sup>(٨)</sup> فصل <sup>(٩)</sup> ما بين قيمته مرمياً وغير مرمي <sup>(١٠)</sup> بلا تردد <sup>(١١)</sup>.

(١) سقط من س، غ، ف: ما.

(٢) غ: الداية.

ي: الدية، والله أعلم.

(أو فداه) بالدية عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (وَيُعَيَّنُ) أَبُو يُوسُفَ (الدية). / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

(٣) سقط من ي: وقت.

(٤) (لا وقت الوُصُول) كما قال زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

(٥) (لا تنفي الدية) عند أبي حَنِيفَةَ (و) هما (نفياها) أي: لزوم الدية كزُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

(٦) سقط من ي: بينهما.

(٧) س، ي: قيمته.

(٨) (على الرامي) عند أبي حَنِيفَةَ (وَالزَّم) مُحَمَّدُ الرامي. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

(٩) س، غ، ف: فضل.

(١٠) ي: (مومياً وغير موم) بدلاً من (مرمياً وغير مرمي).

(١١) (بلا تردد) يعني: رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ كُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٦.

وحل صيد من أحرم أو ارتد بينهما، لا صيد من تحلل أو أسلم<sup>(١)</sup>.

### باب الشهادة بالقتل والصلح عنه

ترد شهادة وليين بعفو ثالثهما<sup>(٢)</sup>.

● فإن صدقهما القاتل، استحقوا الدية أثلاثاً.

وإن كذبهما، لا شيء لهما، واستحق الآخر ثلثها.

وكذا<sup>(٣)</sup> شهادة اثنين اختلفا في مكان القتل أو زمانه، أو فيما به القتل، أو قال أحدهما:

قتله بعصاً<sup>(٤)</sup>، وقال الآخر: لم أدر<sup>(٥)</sup> بماذا قتل.

وإن شهدا به، وقالوا: لم ندر بماذا قتل، تجب<sup>(٦)</sup> الدية في ماله.

ولو أقر كلُّ منهما أنه قتله، وقال الولي: قتلته، جاز له<sup>(٧)</sup> قتلها.

ولو كان مكان الإقرار شهادة، رُدَّت.

وَيَصِحُّ الصِّلْحُ<sup>(٨)</sup> عَنِ الْعَمْدِ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ، وَيَكُونُ حَالًا، إِلَّا أَنْ يُؤْجَلَ.

(١) ي: أسلم، والله أعلم.

(٢) غ: ثالثها.

(٣) ف: فكذا.

(٤) ن: طمس بعض حروف (قتله بعصاً).

(٥) سقط من س: أدر.

(٦) غ: يجب.

(٧) ف: لهما.

(٨) س: صلح.

ن: طمس بعض حروف (الصلح).

ولو وجب قَوْدُ عَلَى حُرٍّ وَعَبْدٍ، فَوَكَّلَ الْحُرُّ وَمَوْلَى الْعَبْدِ رَجُلًا بِالْصَّلَحِ عَنْهُمَا  
بِأَلْفٍ، فَفَعَلَ، وَجِبَ أَنْصَافًا<sup>(١)</sup>.

---

(١) ي: أَنْصَافًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



## كِتَاب الدِّيَات

تُغْلَظُ دِيَّةُ شَبِّهِ الْعَمْدِ فِي الْإِبِلِ فَقَطْ، فَتَجِبُ<sup>(١)</sup> مِائَةُ أَرْبَاعاً مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ إِلَى جَذَعَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وَجَعَلَهَا<sup>(٣)</sup> ثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعِينَ ثَنِيَّاتٍ<sup>(٤)</sup> حَوَامِلَ<sup>(٥)</sup>.

وَتَجِبُ فِي الْخَطَأِ أَمْخَاساً، عَشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ، وَبَنَاتُ لَبُونٍ، وَابْنُ مَخَاضٍ، وَحِقَّةٌ<sup>(٦)</sup>، وَجَذَعَةٌ، أَوْ أَلْفُ دِينَارٍ، وَمِنْ الْوَرَقِ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ عِنْدَنَا، لَا اثْنَا عَشَرَ<sup>(٧)</sup>.

(١) غ: فيجب.

(٢) (إِلَى جَذَعَةٍ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَمَعَهَا مَالِكٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٩٧.

(٣) (وَجَعَلَهَا) مُحَمَّدٌ، وَمَعَهُ الشَّافِعِيُّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٩٧.

(٤) ي: ثنيه.

الثَّنِيَّةُ: الثَّنِي: الْجَمَلُ يَدْخُلُ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، وَالنَّاقَةُ ثَنِيَّةٌ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (الثَّنِيَّة) ص ٨٥.

(٥) سقط من س: حوامل.

(٦) ف: (وعشرون حقة) بدلاً من (وحقة).

(٧) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلجَصَّاصِ ج ٥ ص ٤٠٢. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٤١. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُهُ اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٣٦. وَالتَّنْفِيسُ لِلْسَّعْدِيِّ ج ٢ ص ٦٦٧. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ٣ ص ٣٠٨٤. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١١٧١. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ١٥٧. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٢٧٠. وَالْإِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٠٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٢٦.

وجواز أخذ مائتي بقرة، أو حُلَّة، أو ألفي شاة، رِوَايَةٌ<sup>(١)</sup>، وبها قالوا.

● وِدْيَةُ الْكِتَابِيِّ كَدِيَّةِ الْمُسْلِمِ عِنْدَنَا، لَا تُثْلَثُّهَا، وَلَا نَصْفُهَا<sup>(٢)</sup>.

وِدْيَةُ الْمَجُوسِيِّ كَالْكِتَابِيِّ عِنْدَنَا، لَا ثَمَانِئَةُ دِرْهَمٍ.

وَتَنْصَفُ الدِّيَّةَ لِلْإِنَاثِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا<sup>(٣)</sup>.

### فصل فيما تجب<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup> الدِّيَّةُ أو الْأَرَشُ أو الْحُكُومَةُ

تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي النَّفْسِ، وَالْمَارِنِ، وَاللِّسَانِ، وَالذَّكْرِ، وَالْحَشْفَةِ، وَالْعَقْلِ، وَالسَّمْعِ،  
وَالْبَصَرِ، وَالشَّمِ، وَالذَّوْقِ.

وَكَذَا فِي حَاجِبِي الْحَرِّ، وَشَعْرَ رَأْسِهِ، وَلَحِيَّتِهِ، إِنْ لَمْ يَنْبِتْ<sup>(٦)</sup> عِنْدَنَا، لَا حُكُومَةُ<sup>(٧)</sup>

(١) سقط من ي: رِوَايَةٌ.

(٢) رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٣٩٧.

(٣) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ  
ج ٦ ص ١٢٨.

(٤) ي: دُونَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْهِدَايَةُ وَشَرْحَاهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةِ ج ١٠ ص ٢٧٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٣٠٦.  
وَكََنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٢٨.

(٥) غ: يَجِبُ.

(٦) سقط من غ: فِيهِ.

(٧) س، ف: تَنْبِتُ.

(٨) الْحُكُومَةُ: أَنْ يُقَوِّمَ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ حِينَ وَقَعَتْ بِهِ الْجَنَاحَةُ لَوْ كَانَ عَبْدًا، ثُمَّ يُقَوِّمَ لَوْ كَانَ عَبْدًا  
لَيْسَ بِهِ الْجَنَاحَةُ، فَيُنْظَرُ: كَمْ بَيْنَهُمَا مِنَ الْقِيَمَةِ؟ فَيَكُونُ عَلَيْهِ مَا يَقَابِلُهُ مِنَ الدِّيَةِ. / مُخْتَصَرُ  
الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٥ ص ٤٥١.



عَدْلٍ، وتسقط إن نبتت<sup>(١)</sup> سوداء، وكذا الحكم لو نبتت بيضاء في الحر<sup>(٢)</sup>، وأوجبا حكومةً كما في العبد.

وتجب<sup>(٣)</sup> في العَيْنَيْنِ، والشفَتَيْنِ<sup>(٤)</sup>، واليدين، والرَّجْلَيْنِ، والأنثَيْنِ، وتُدْيِي المرأة، وفي<sup>(٥)</sup> أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ.

ونصفها أو ربعها في وَاحِدٍ من اثنين أو أربع<sup>(٦)</sup>.

وعُشْرُهَا<sup>(٧)</sup> في كل إَصْبَعٍ.

● ويقسم على مَفَاصِلِهَا، والكَفُّ يتبع<sup>(٨)</sup> الإِصْبَعُ، والإِصْبَعَيْنِ<sup>(٩)</sup> كالثَلَاثِ، وأوجبا<sup>(١٠)</sup> الأَكْثَرُ مِنَ الْأَرْضِ وحكومة الكَفِّ<sup>(١١)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٣٩٩

(١) غ: بنت.

(٢) (في الحر) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٨.

(٣) غ: ويجب.

(٤) ي: والشفَتَيْنِ والأذْنَيْنِ.

(٥) سقط من غ: و.

س: كتب (في) بالأَسْوَدِ، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

سقط من ي: في.

(٦) ي: أربعة.

(٧) س: عشر.

غ، ف: وعشر.

ي: وعشرين.

(٨) س، غ، ف: تتبع.

(٩) (والإِصْبَعَيْنِ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٩.

(١٠) سقط من غ: و.

(١١) الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٣ ص ٣٠٨٠. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١١٧٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣

ص ١٥٥. وَالْهَدَايَةُ وَشَرَاهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةِ ج ١٠ ص ٢٧٩.

وإن شُلَّتْ بقطع جارتها عمداً، فعليه أَرْشُهُمَا عندنا<sup>(١)</sup>، كما لو شُلَّ<sup>(٢)</sup> الكَفُّ بقطعها أو بَاقِيهَا بقطع مَفْصِلِ منها<sup>(٣)</sup>، أو الساعد بقطع الكَفِّ.

وأوجبا الْقِصَاصَ وَالْأَرْشَ<sup>(٤)</sup> وإن قطعت يد<sup>(٥)</sup> من نصف الساعد، تجب<sup>(٦)</sup> ديتها، وحكومة<sup>(٧)</sup> فيه، كما في الإصْبَعِ الزائدة.

واللازم<sup>(٨)</sup> في<sup>(٩)</sup> ذَكَرِ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ، وعين<sup>(١٠)</sup> الصبي وَلِسَانَهُ وَذَكَرَهُ، إن لم تعلم<sup>(١١)</sup> صحته، حكومة عندنا، لا دية.

وتجب<sup>(١٢)</sup> في كل سن نصف عشر الدِّية.

ونبات سِنِ الْكَبِيرِ، مسقط له عندنا<sup>(١٣)</sup>، كَالصَّغِيرِ، وأبقياه كما لو نبت عليها<sup>(١٤)</sup> اللَّحْمُ بردها إلى مكانها.

- 
- (١) (فعليه أَرْشُهُمَا عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٩.
- (٢) ي: (مثل) بدلاً من (شُلَّ).
- (٣) غ: منها.
- (٤) (الْقِصَاصُ) لِلأَوَّلَى (وَالْأَرْشُ) لِلثَّانِيَةِ، وبه قال زُفَرٌ وَالْحَسَنُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٩.
- (٥) ي: يده.
- (٦) غ: يجب.
- (٧) م: كتب (واحكومة)، وهو سبق قلم.
- (٨) غ، ي، ف: ويلزم.
- (٩) سقط من ي: في.
- (١٠) م: كتب (و) بِالْأَسْوَدِ، وهو سبق قلم.
- (١١) ي: يعلم.
- (١٢) سقط من ي: تجب.
- (١٣) (مسقط له) أي: لِلْأَرْشِ (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٩.
- (١٤) ن: طمس بعض حروف (كما لو نبت عليها).

ولو أَصْفَرَتْ، يجب<sup>(١)</sup> الأَرَشُ فِي رِوَايَةِ<sup>(٢)</sup>، كاسودادها، واخضرارها، واحمرارها<sup>(٣)</sup>.  
والحكومة في أُخْرَى، وبها قال<sup>(٤)</sup>.

### فصل في الشَّجَاجِ وَالْجَنِينِ

يَجِبُ فِي الْمُوضَّحَةِ<sup>(٥)</sup> لو خطأ، نصفُ عُشْرِ الدِّيَةِ، وفي الهَاشِمَةِ<sup>(٦)</sup> عُشرها، وفي  
الْمُنْقَلَةِ<sup>(٧)</sup> عُشْرٌ ونصفه، وفي الأَمَّةِ أو<sup>(٨)</sup> الْجَائِفَةِ ثُلُثُهَا، فَإِنْ نَفَذَتْ فَثُلَاثُهَا.  
ويقتص في الْمُوضَّحَةِ لو عمداً.

وفي الْحَارِصَةِ<sup>(٩)</sup>، والدَّامِعَةِ<sup>(١٠)</sup>، والدَّامِيَةِ<sup>(١١)</sup>،

(١) ي: (واصفاره يوجب) بدلاً من (ولو اصفرت يجب).

(٢) ف: رواية وصار.

(في رِوَايَةِ) عن أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٩.

(٣) ي: (كاسوداده، واخضراره، واحمراره) بدلاً من (كاسودادها، واخضرارها، واحمرارها).

(٤) ي: قالاً، والله أعلم.

(٥) الْمُوضَّحَةُ: أَوْضَحَتِ الشَّجَّةَ بِالرَّأْسِ: كَشَفَتِ الْعِظْمَ، فَهِيَ مُوضَّحَةٌ. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (وضح) ص ٦٦٢.

(٦) الْهَاشِمَةُ: هِيَ الشَّجَّةُ الَّتِي تَهْشِمُ الْعِظْمَ. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (هَشَمَ) ص ٦٣٨.

(٧) الْمُنْقَلَةُ: هِيَ الشَّجَّةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا الْعِظَامُ. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (نقلته) ص ٦٢٣.

(٨) ي: و.

(٩) الْحَارِصَةُ: فِي الشَّجَاجِ: هِيَ الَّتِي تَحْرِصُ الْجِلْدَ، أَي: تَشْقِيهِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (حرص) ص ٦٩. وَالْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (حرص) ص ١٣٠.

(١٠) الدَّامِعَةُ: مِنَ الشَّجَاجِ: الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ كَدَمِ الْعَيْنِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (دمعة) ص ٩٩. وَانْظُرْ: الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الدمع) ص ١٩٩.

(١١) الدَّامِيَةُ: هِيَ الشَّجَّةُ الَّتِي تَدْمَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسِيلَ مِنْهَا دَمٌ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (دمعة) ص ٩٩. وَالْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (دَمِيَ) ص ٢٠٠.

والبَاضِعَةُ<sup>(١)</sup>، والمُتَلَا حِمَةٌ<sup>(٢)</sup>، والسَّمْحَاقُ<sup>(٣)</sup>، حكومةٌ، بأن يُقَوِّمَ<sup>(٤)</sup> عبداً سالماً وسليماً، فيجب من الدِّية بنسبة<sup>(٥)</sup> ما نقص من قيمته. وفي ظاهر الرواية، القصاص<sup>(٦)</sup>.  
ولو زال سمعه، أو<sup>(٧)</sup> بصره، أو كلامه، بمُوضحة، لزم<sup>(٨)</sup> أرشها مع الدِّية<sup>(٩)</sup>، واقتصرنا عليها لو زال عقله أو شعر رأسه بها<sup>(١٠)</sup>.

(١) البَاضِعَةُ: هي الشَّجَّة التي تشق اللَّحْم، ولا تبلغ العظم، ولا يسيل منها دم. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (البضعة) ص ٥١.

(٢) المُتَلَا حِمَةٌ: من الشَّجَاج: التي تشق اللَّحْم، ولا تصدع العظم، ثم تلتحم بعد شقها. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (اللحم) ص ٥٥١.

(٣) السَّمْحَاقُ: القشرة الرَّقِيقَةُ فوق عظم الرأس إذا بلغت الشَّجَّة. / المِصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (سَمَحَ) ص ٢٨٨.

(٤) غ: تقوم.

(٥) س: (بقدر) بدلاً من (بنسبة).

غ: بنسبته.

ف: بنسيئته.

(٦) انظر: المَبْسُوطُ للسَّرْحَسِيِّ ج ٣ ص ٣٠٨٣. وتُحَفَّةُ الفُقَهَاء ج ٣ ص ١٦٤. والهِدَايَةُ وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٢٨٤. والاختيار ج ٤ ص ٣٢٢. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٣٢. والفتاوى الهندية ج ٦ ص ٢٨.

(٧) ف: و.

ن: طمس بعض حروف (سمعه أو).

(٨) ي: (خطأ لزمه) بدلاً من (لزم).

(٩) (مع الدِّية) عند أبي حَنِيفَةَ ومُحَمَّد، وقال أبو يُوسُف: يدخل أرشها في دية السمع والكلام، ولا يدخل في دية البصر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٣٩٩.

(١٠) ي: (فلا يجب الأرش عندنا) بدلاً من (بها).

(رأسه بها) أي: بالمُوضحة، فلا يجب أرشها مع الدِّية، وأوجه زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ،

نسخة م، لوحة ٣٩٩.

● والتحامها، وزوال أثرها، يسقط الأَرَش، ويحكم<sup>(١)</sup> بأَرَش الأَلَم لا أجر الطبيب<sup>(٢)</sup> وثمان الأدوية<sup>(٣)</sup>.

ولو ضرب بطن امرأة حرة، فألقت جنيناً ميتاً، يجب<sup>(٤)</sup> غُرَّة، نصف عشر الدِّية على العاقلة في سنة<sup>(٥)</sup>.

أو حياً، فمات، فدِّية.

أو ميتاً، فماتت الأم، فدِّية وغُرَّة.

وإن ماتت، فخرج حياً، ثم مات، فدَيَّتَان.

أو ماتت، ثم خرج ميتاً، فدِّية فقط. ولا نوجب فيه كفَّارَةً.

ويرثه غير ضارِّبه.

ولو ضرب بطن امرأته، فألقت جنيناً ميتاً، وجبت الغُرَّة<sup>(٦)</sup> على عاقلته<sup>(٧)</sup>.

(١) (يسقط الأَرَش) عند أبي حنيفة (ويحكم) أبو يوسف. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤٠٠.

(٢) ن: طمس (أجر الطبيب).

(٣) (وثمان الأدوية) إلى أن يبرأ كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيّ، نسخة م، لوحة ٤٠٠.

(٤) ي، ف: تجب.

(٥) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ١٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ١٨٠. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٢٩٩. والاختيار ج ٤ ص ٣٢٩. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِّ وشرحه مَجْمَع الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٦٤٩. وَمَجْمَع الضَّمَانَات ج ١ ص ٤٤٣. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٦ ص ٣٤.

(٦) ن: طمس حروف (امرأته، فألقت جنيناً ميتاً، وجبت الغُرَّة).

(٧) انظر: الْجَامِع الصَّغِيرَ لِمُحَمَّد بن الحسن وشرحه النَّافِع الْكَبِير ص ٥١٨. وَالتَّنْفِ لِلْسُّغْدِي ج ٢ ص ٦٧٢. وَكَنَز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ٦ ص ١٤٠.

أو شربت دواءً، أو عاجلت فَرْجَهَا حتى<sup>(١)</sup> أسقطته، ضُمِّنَ عاقلتها الغُرَّةُ إن فعلت<sup>(٢)</sup> بلا إذن<sup>(٣)</sup>.

وفي جَنِينِ الأَمَةِ لو ذكراً، نصف عُشر قيمته<sup>(٤)</sup> لو كان حياً. وعشرها لو أنثى في ماله حالاً عندنا، لا عشر قيمة الأُم مطلقاً، وقيل: يوجب<sup>(٥)</sup> نقص قيمة الأُم كالبهيمة<sup>(٦)</sup>.

### باب ما يُحدِّثُهُ الْإِنْسَانُ فِي الطَّرِيقِ أَوِ الْمَسْجِدِ

من<sup>(٧)</sup> أراد أن يُخْرِجَ إِلَى طَرِيقِ الْعَامَةِ مِيزَاباً، أَوْ رَوْشَنّاً، أَوْ دُكَّاناً، أَوْ أَخْرَجَهُ<sup>(٨)</sup>، فَلَكَ حَرٌّ مَكْلَفٌ لَيْسَ لَهُ مِثْلُهُ، الْمَنْعُ وَالْمُطَالَبَةُ بِالنَّزْعِ<sup>(٩)</sup>، وَإِنْ لَمْ يُضِرَّ بِهِمْ<sup>(١٠)</sup> كَمَا<sup>(١١)</sup> فِي الْمَضَرِّ، وَقِيدَهُمَا<sup>(١٢)</sup> بِهِ، وَيُؤَافِقُ الْأَوَّلُ فِي الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي فِي الثَّانِي<sup>(١٣)</sup>.  
وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي الْخَاصِّ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِهِمْ.

(١) سقط من س: حتى.

(٢) ن: طمست (عاجلت فَرْجَهَا حتى أسقطته، ضُمِّنَ عاقلتها الغُرَّةُ إن فعلت).

(٣) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٤٢.

(٤) ن: طمست (لو ذكراً، نصف عشر قيمته).

(٥) (وقيل: يوجب) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٠.

(٦) ي: كالبهيمة، والله أعلم.

(٧) سقط من ي: من.

(٨) ي: إخراجة.

(٩) ي: بالنوع.

(١٠) (بهم) ذَلِكَ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٠.

(١١) ف: لما.

(١٢) (وقيدهما) أَي: قِيدَ مُحَمَّدٍ الْمَنْعِ وَالْمُطَالَبَةِ بِالنَّزْعِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٠.

(١٣) (ويوافق) أَبُو يُوسُفَ (الأول في الأول) وهو المنع قبل الإخراج والوضع (و) يوافق (الثاني في الثاني) وهو عدم النزاع بعد الوضع. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٠.

فَإِنْ تَلَفَ بِهِ نَفْسٌ، تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، أَوْ مَالُ ضَمْنِهِ بِمَفْرَدِهِ، كَمَا لَوْ وَضَعَ<sup>(١)</sup> فِي الْعَامِ حَجْرًا، أَوْ جَمْرًا، أَوْ حَفَرَ بَثْرًا، أَوْ رَشَّ مَاءً يُزْلِقُ عَادَةً، أَوْ<sup>(٢)</sup> حَمَلَ شَيْئًا فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ مَالٍ، لَا مَا تَلَفَ بِسُقُوطِ رِءَاءٍ عَنْ<sup>(٣)</sup> لَابِسِهِ، أَوْ بِوُقُوعٍ فِي الْوَعَةِ حَفَرَهَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ، ● أَوْ فِي مَلَكِهِ، أَوْ بِتَعَمُّدِ مَرُورِهِ<sup>(٤)</sup> عَلَى قَنْطَرَةٍ أَوْ خَشْبَةٍ وَضَعْتَا بِغَيْرِ إِذْنٍ<sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ حَفَرَ أَحَدٌ ثَلَاثَةَ بَثْرًا فِي دَارٍ بَيْنَهُمْ بِلَا إِذْنٍ، فَتَلَفَ بِهَا إِنْسَانٌ، فَثُلُثَا دِيَّتِهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ<sup>(٦)</sup>، وَقَالَا: نَصَفَهَا.

وَمَوْتُهُ فِيهَا غَمًّا، هَدَرَ. وَكَذَا جَوْعًا عِنْدَنَا. وَاعْتَبَرَهُ<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ جَرَّ الْوَاقِعَ شَخْصًا، وَهُوَ آخِرٌ، وَجْهَلَتْ كَيْفِيَّةَ مَوْتِهِمْ، يُوجِبُ<sup>(٨)</sup> عَلَى عَاقِلَتِي الْحَافِرِ وَالثَانِي ثُلُثِي دِيَّةِ الْأَوَّلِ<sup>(٩)</sup>، وَيُلْغَى الثُّلُثُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ دِيَّةِ الثَّانِي، وَيُلْغَى النِّصْفُ. وَأَوْجَبَ<sup>(١٠)</sup> عَلَى الْحَافِرِ دِيَّةَ الْأَوَّلِ، وَعَلَى<sup>(١١)</sup> الْأَوَّلِ دِيَّةَ الثَّانِي، كَوُجُوبِهَا لِلثَّالِثِ عَلَى الثَّانِي.

(١) غ: ضع.

(٢) ي: لو.

(٣) ي: (هو) بدلًا من (عن).

(٤) ي: مرور.

(٥) كُنَزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٢.

(٦) (على عاقلته) أي: عاقلة الحافر، عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(٧) (هدر) عند أبي حنيفة (وكذا) موته (جوعًا) هدر (عندنا) أي: عند أبي حنيفة وأبي يوسف

(واعتبره) مُحَمَّدٌ، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(٨) (يوجب) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(٩) (دية الأول) استحسانًا، وقيل: هو قول أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(١٠) (وأوجب) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(١١) سقط من غ: و.

ولو حفرها قِنٌّ، فمات فيها إنسانٌ، فأعتقه سيّده مع علمه به<sup>(١)</sup>، ثم آخر، ضَمَّنَ مولاہ دِيَّةً<sup>(٢)</sup>، وولِّيَ الثاني يستحق منها قدر قيمته<sup>(٣)</sup>، وأوجبا له على مولاہ نصف قيمته. ولو وضع أهل مسجدٍ فيه حُبًّا لَصَبِّ الماء، أو فرشوا حُصْرًا<sup>(٤)</sup>، أو حَصًّا<sup>(٥)</sup>، أو علقوا قنديلاً، أو فعله غيرهم بإذنهم، فعطب به إنسانٌ، كان هَدْرًا<sup>(٦)</sup>. وفعلٌ غيرهم ذَلِكَ بغير إذنهم، يوجب الضمان عندنا<sup>(٧)</sup>، ونفياه، وبه يُفْتَى، ونوجهه بحفر أجنبی وبناؤه.

ولو جلس<sup>(٨)</sup> فيه رجل منهم لغير صلاةٍ، فعطب به أحد<sup>(٩)</sup>، فهو ضامن عندنا<sup>(١٠)</sup>، ونفياه، كالماتنظر لها على الصَّحِيح<sup>(١١)</sup>.

(١) في هامش م، ف: كتب (مولاہ عالمًا به) مقابلها.

سقط من ف: به.

(٢) ي: دية الأول.

(٣) (قدر قيمته) أي: قيمة العبد والخافر، عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(٤) غ: حصيراً.

(٥) ن: حصباً.

(٦) س: (مقدراً) بدلاً من (هدراً).

(٧) (عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(٨) ي: (حبس) بدلاً من (جلس).

(٩) ي: أحدهم.

(١٠) (ضامن عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.

(١١) ي: الصحيح، والله أعلم.

(على الصَّحِيح) عن أبي حَنِيفَةَ، نص عليه شمس الأئمة السرخسي في الجَامِعِ

الصَّغِير. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠١.



## فصل في الحائط المائل

إذا مال حائط شخصٍ إلى طريق العامة، فَطَالَِبَ بنقضه مُسْلِمٌ أو ذِمِّيٌّ، ولم ينقضه في مدة يقدر على نقضه، ضمن ما تَلَفَ بسقوطه<sup>(١)</sup>.

وإن مال إلى دار إنسانٍ، طَالَِبُهُ هو<sup>(٢)</sup>، وصح التأجيل، والإبراء فيه فقط.

وإن بناه مائلاً، ضمن<sup>(٣)</sup> ما تَلَفَ به بلا طلب<sup>(٤)</sup>.

ولو كان خمسةً، فَطُوْلِبَ<sup>(٥)</sup> أحدهم به، فخُمس الدِّية على عاقلته<sup>(٦)</sup>، وقالوا: نصفها.

ويَبْرَأُ بالبيع بعد الطلب<sup>(٧)</sup>، وإن رُدَّ بعيبٍ، أو بخيار<sup>(٨)</sup> رؤية، أو شرط للمشتري.

ولو أشرع<sup>(٩)</sup> جناحاً، أو مِيزَاباً، أو وضع خشبةً في الطريق، ثم باع الدار والخشبة،

(١) مَجْمَعُ الضَّمَانَات ج ١ ص ٤١١.

(٢) سقط من ي: هو.

(٣) ي: يضمن.

(٤) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحِيسِيِّ ج ٣ ص ٣١٥٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ١٩٦. وَالْفَتَاوَى

الْخَانِيَّة ج ٣ ص ٤٦٣. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٢١. وَكَتَنَزُ

الدَّقَائِقُ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٧.

(٥) س: فوطولب.

(٦) (على عاقلته) عند أبي حَنِيفَةَ، لصحة الطلب في الخمس خاصة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م،

لوحة ٤٠١.

(٧) ن: طمس بعض حروف (بعد الطلب).

(٨) غ: بخيا.

ي: خيار.

(٩) ي: شرع.

لا<sup>(١)</sup>.

وَيَصِحُّ<sup>(٢)</sup> الإِشْهَادُ بِالطَّلَبِ عَلَى أَبِ<sup>(٣)</sup> الطِّفْلِ، وَوَصِيَّه<sup>(٤)</sup>، وَالرَّاهِنِ دُونَ الْمُرْتَهَنِ،  
وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمُسْتَعِيرِ.

وَلَوْ أَشْهَدَ عَلَى أَحَدِ الْوَرِثَةِ، أَوْ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ، صَحٌّ، وَقِيلَ: لَا<sup>(٥)</sup>.

### بَابُ جُنَايَةِ الْبَهِيمَةِ وَالْجُنَايَةِ عَلَيْهَا

يُضْمَنُ الرَّابِكُ مَا ❶ وَطِئَتْ دَابَّتُهُ بِيَدِهَا أَوْ<sup>(٦)</sup> رَجَلِهَا، وَلَوْ فِي مَلَكِهِ.

وَمَا كَدَمَتْ أَوْ صَدَمَتْ<sup>(٧)</sup> فِي غَيْرِهِ، لَا مَا نَفَحَتْ<sup>(٨)</sup> بِرِجْلِهَا أَوْ ذَنْبِهَا، إِلَّا إِذَا أَوْقَفَهَا  
فِي الطَّرِيقِ.

وَلَوْ أَصَابَتْ بِيَدِهَا أَوْ رَجْلِهَا حَصَاةً أَوْ نَوَآةً، أَوْ أَثَارَتِ غُبَارًا، أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا،  
فَفَقَقًا عَيْنًا، لَمْ يُضْمَنَّ.

وَلَوْ حَجَرًا<sup>(٩)</sup> كَبِيرًا، ضُمِّنَ.

نسخة م  
لوحة  
٤٠٢

(١) ي: (الحشبة والدار ولا) بدلاً من (الدار والحشبة، لا).

(٢) سقط من ي: و.

(٣) ي: أبي.

(٤) ف: أو وصيه.

(٥) ي: لا، والله أعلم.

(٦) س: و.

(٧) ي: صدمت أو خبطت.

(٨) غ: نفخت.

النَّفْعُ: نَفَحَتِ الدَّابَّةُ نَفْحًا: ضَرَبَتْ بِحَافِرِهَا. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (نَفَحَتْ) ص ٦١٦.

(٩) سقط من ي: حَجَرًا.

وإن راثت أو بالت في الطريق، فَتَلَفَ به شيءٌ، لا، إِلَّا إذا أوقفها لغيره<sup>(١)</sup>.

ويضمن السائق ما أصابت بيدها<sup>(٢)</sup>، لا ما نَفَحَتْ<sup>(٣)</sup> بِرِجْلِهَا، في الأصح، كالقائد.

وتجب الكَفَّارَةُ عَلَى الرَّاكِبِ<sup>(٤)</sup>.

ويحرم الميراث والوصية فيما وَطِئَتْ بيدها أو رجلها فقط.

فلو نَخَسَهَا أو ضربها بلا إذن راكبها، فَأَلْقَتْه، فمات، أو أَتْلَفَتْ شَيْئًا، لزمه.

وإن قتلت الناحس، هُدِرَ دَمُهُ.

أو بإذنه، فَوَطِئَتْ إِنْسَانًا<sup>(٥)</sup> عَلَى الفور، وجبت دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهَا<sup>(٦)</sup>.

ولو اصطدم حُرَّانِ خَطَأً، فماتا، أَلْزَمْنَا عَاقِلَةَ كُلِّ دِيَّةِ الْآخَرِ، ولم نلحقه بالعمد في

سقوط النصف.

أو عبدان، هُدِرَ دَمُهُمَا مَظْلَقًا.

أو حُرٌّ وَعَبْدٌ، تجب<sup>(٧)</sup> عَلَى عَاقِلَةِ الْحَرِّ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْخَطَأِ، ونصفها في العمد،

ويأخذها وَرَثَةُ الْحُرِّ، ويسقط الْبَاقِي.

(١) غ: بغيره.

(٢) سقط من ي: بيدها.

(٣) غ: نفخت.

(٤) انظر: تَحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ١٨٨. وَالْهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٢٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٤٩.

(٥) س: إنسا.

(٦) انظر: التَّتَفُّ لِلْسُّعْدِيِّ ج ٢ ص ٦٨٥.

(٧) غ: يجب.

ولو قاد قطاراً، فوطئَ بَعِيرٌ شخصاً، فقتله، لزمَت دِيَّتُهُ<sup>(١)</sup> عاقلته.

ولو معه سائق، لزمَت عاقلتهما<sup>(٢)</sup>.

ويشارك السائق<sup>(٣)</sup> الراكب، وقيل: لا.

ولو ربط بَعيراً على قطار سائر بلا علم القائد، فقتل شخصاً، أُخِذَت الدِّيةُ من

عاقلته، ورجعت ● بها على عاقلة الرابط.

نسخة م  
لوحة  
٤٠٣

ويضمن الجَمَلُ الصائل عندنا بقتله، وإن لم يمكن دفعه إلاَّ به<sup>(٤)</sup>.

ولو أرسل بهيمةً، فذهبت في فورها، ولم تقف<sup>(٥)</sup>، ولم تعطف، أو عطفت والطريق

وَاحِدٌ، فَأُتِلِفَتْ<sup>(٦)</sup> شَيْئاً، فهو هَدْرٌ، و<sup>(٧)</sup> يحكم<sup>(٨)</sup> بضمانه، كما لو أرسلها، واستمر خلفها<sup>(٩)</sup>.

وإن انفلتت<sup>(١٠)</sup>، ولم يَسْقُهَا، فَأُتِلِفَتْ<sup>(١١)</sup> ما لا أو إنساناً، ليلاً أو نهاراً، لا.

ولو ساقها من زرعه بقدر ما يُخْرِجُها من ملكه، فتلقت، لا يضمنها في الصَّحِيح.

(١) ي: الدية.

(٢) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ٦ ص ١٥١.

(٣) غ: السابق.

(٤) ي: (إلا به دفعه) بدلاً من (دفعه إلا به).

(٥) غ: يقف.

(٦) س: فَأُتِلِفَ.

(٧) سقط من ي: فهو هدر و.

(٨) (فهو هَدْرٌ) عند أبي حَنِيفَةَ (ويحكم) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرِائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٣.

(٩) ي: خلفها، وساقها.

(١٠) غ: أُتِلِفَتْ.

(١١) ن: طمس بعض حروف (يَسْقُهَا فَأُتِلِفَتْ).

وإن زاد عليه، يصير غاصباً، وإن قصد ردها إلى مَالِكِهَا<sup>(١)</sup>.  
 ولو فقأ عَيْنَ شَاةٍ<sup>(٢)</sup> قَصَّابٌ، لزمه نَقْصُهَا<sup>(٣)</sup>.  
 أو عَيْنَ فَرَسٍ أو حِمَارٍ أو بَدَنَةٍ جَزَّازٌ، لزمه رُبُعُ الْقِيَمَةِ.  
 أو قطع يد<sup>(٤)</sup> بهيمة غير مأكولة، لزمه قيمتها.  
 ولا خيار للمَالِكِ في إمساكها وأخذ النقصان.  
 وكذا الحكم في المأكولة، في ظاهر الرواية<sup>(٥)</sup>.

### بَابُ جِنَايَةِ الْمَمْلُوكِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهِ

لا يوجب<sup>(٦)</sup> جنایات المَمْلُوكِ إِلَّا دَفْعاً وَاحِداً لو محلاً له، وإِلَّا توجبُ قِيَمَةً<sup>(٧)</sup> وَاحِدَةً.

فإذا<sup>(٨)</sup> جنى عبدٌ خطأً، دَفَعَهُ مَوْلَاهُ بِالْجِنَايَةِ، أو فداه بأَرْشِهَا<sup>(٩)</sup>.

(١) ي: (صاحبها) بدلاً من (مَالِكِهَا).

(٢) س: شاة عين.

(٣) الجامع الصغیر لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه لابن مازة ص ٦٠٩.

(٤) سقط من س: يد.

(٥) ي: الرواية، والله أعلم.

(٦) س: نوجب.

غ، ف: توجب.

(٧) غ: قيمته.

(٨) ي: فإن.

(٩) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٣٣٧. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبیین

الحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٥٣.

فَإِنْ فَدَاهُ، فَجَنَى، يُخَيَّرُ<sup>(١)</sup> أَيْضًا.

وَإِنْ جَنَى جَنَاتَيْنِ، دَفَعَهُ بِهِمَا، أَوْ فَدَاهُ بِأَرْشِهِمَا<sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ أَعْتَقَهُ، أَوْ دَبَّرَهُ، أَوْ اسْتَوْلَدَهَا، أَوْ ضَرَبَهُ فَتَقَصَّصَهُ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ وَهَبَهُ لغير وَلِيِّ  
الْجَنَائَةِ<sup>(٣)</sup> جَاهِلًا<sup>(٤)</sup> بِهَا، ضَمِنَ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْضِ.  
وَلَوْ عَالِمًا بِهَا، لَزِمَهُ الْأَرْضُ.

وَمَا جَعَلْنَاهُ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ بِالرَّهْنِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالْعَرْضِ عَلَى الْبَيْعِ، وَالْإِقْرَارِ بِهِ<sup>(٥)</sup>  
بَعْدَ الْعِلْمِ بِهَا<sup>(٦)</sup>.

وَعَكْسَانَهُ لَوْ عُلِقَ عَتَقَهُ بِقَتْلِ زَيْدٍ، أَوْ رَمِيَهُ، أَوْ شَجَّهِ، إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup>.

● وَلَوْ جَنَى مُكَاتَبٌ خَطَأً، ثُمَّ جَنَى أُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَقْضَى بِالْأُولَى، أَوْ جَبْنَا عَلَيْهِ  
قِيَمَةً وَاحِدَةً لَا تَتَيْنِ.

وَالْزِمْنَا الْمَوْلَى عَنْ جَنَايَاتِ الْمُدَبَّرِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ، بِقِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(٨)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٠٤

(١) س، غ: تخير.

(٢) ن: طمس بعض حروف (فداه بأرشيهما).

(٣) سقط من ي: أو ضربه فتقصه، أو باعه، أو وهبه لغير ولي الجنائية.

(٤) ي: حاملاً.

(٥) س، ن، ف: به للغير.

(٦) سقط من ي: بها.

(بعد العلم بها) وجعله زُفَرٌ مُخْتَارًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٣.

(٧) (إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ) وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَصِيرُ مُخْتَارًا، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،  
لوحة ٤٠٣.

(٨) سقط من ي: لا تَتَيْنِ. وَالْزِمْنَا الْمَوْلَى عَنْ جَنَايَاتِ الْمُدَبَّرِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ، بِقِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ.

فَإِنْ دَفَعَهَا بِقَضَاءٍ، ثُمَّ جَنَى أُخْرَى<sup>(١)</sup>، شَارَكَ<sup>(٢)</sup> الْأَوَّلَ وَلَوْ بَغِيرَهُ، فَلَهُ اتِّبَاعُ الْمَوْلَى أَوْ وَلِيِّ الْجِنَايَةِ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَا: لَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى.

وَلَوْ أَقْرَأَ بِجِنَايَةٍ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ الْعَتَقِ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ.

وَلَوْ قَتَلَ عَبْدٌ رَجُلَيْنِ عَمْدًا، وَلِكُلِّ وَلِيَّانِ، فَعَفَى أَحَدُ وَلِيِّ كُلِّ مِنْهُمَا، دَفَعَ مَوْلَاهُ نَصْفَهُ إِلَى الْآخَرِينَ، أَوْ فَدَاهُ بِدِيَةٍ.

فَإِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا عَمْدًا، وَالْآخَرَ خَطَأً، فَعَفَا أَحَدُ وَلِيِّ الْعَمْدِ، فَدَاهُ بِدِيَةِ لَوْلِيِّ<sup>(٤)</sup> الْخَطَأِ، وَبَنَصَفَهَا لَغَيْرِ الْعَافِي، أَوْ دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ.

وَالْقِسْمَةُ تَكُونُ أَثْلَاثًا<sup>(٥)</sup>، وَقَالَا: أَرْبَاعًا.

وَكَذَا الْخِلَافُ فِي قِيَمَةِ الْمُدَبَّرِ.

وَلَوْ قَتَلَ عَبْدُهُمَا قَرِيبَهُمَا، فَعَفَوْهُ أَحَدُهُمَا يَبْطُلُ الْكُلُّ، وَيَأْمُرُ<sup>(٦)</sup> الْعَافِي بِدَفْعِ نَصْفِ نَصِيبِهِ إِلَى الْآخَرِ، أَوْ فِدَائِهِ بِرُبْعِ الدِّيَةِ، بَلَا تَرَدُّدٍ<sup>(٧)</sup>.

وَلَوْ قَطَعَ عَبْدٌ يَدَ حُرٍّ عَمْدًا، وَدَفَعَ<sup>(٨)</sup> إِلَيْهِ، فَحَرَّرَهُ، فَمَاتَ مِنَ الْقَطْعِ، كَانَ الْعَبْدُ صَاحِبًا بِالْجِنَايَةِ. وَإِنْ لَمْ يَحْرُرْهُ، رَدَّهُ وَلِيَّهُ، وَقَتْلُ، أَوْ عَفَا.

(١) ي: آخر.

(٢) ي: شارك الثاني.

(٣) (وَلِيِّ الْجِنَايَةِ) الْأَوَّلَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٠٤.

(٤) ي: لولي.

(٥) (أَثْلَاثًا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٠٤.

(٦) (يَبْطُلُ الْكُلُّ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (وَيَأْمُرُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٠٤.

(٧) (بَلَا تَرَدُّدٍ) يَعْنِي: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ كُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٠٤.

(٨) ف: أو دفع.

وإن جنى<sup>(١)</sup> مأذون مديون خطأ، فحرّره سيده بلا علم، لزمه لربّ الدّين<sup>(٢)</sup> قيمة، ولولّي<sup>(٣)</sup> الجناية أُخرى.

ولدت مأذونة مديونة، بيع الولد معها للدّين.

وإن جنت، فولدت، لم يدفع معها.

ولو زعم رجل أن زيدا حرّ عبده، فقتل العبد وليّه خطأ، لا شيء له.

ولو<sup>(٤)</sup> أمر عبدٌ محجورٌ صبيّاً حرّاً بقتل رجل، فقتله، تجب ديّته على عاقلة الصبي، ثم ترجع<sup>(٥)</sup> عليه بعد العتق.

أو أمر عبداً، فدفعه مولاه، أو فداه، رجع بأقلهما.

ولو قال مُعتقٌ لرجل<sup>(٦)</sup>: قتلْتُ أباك خطأ وأنا عبد، وقال بعد العتق، كان القول للمقر.

أو قال لمعتقته: قطعْتُ يدك<sup>(٧)</sup> أو أخذتُ منك ألفاً وأنت أمتي، وقالت بعد العتق، كان القول لها. وجعله<sup>(٨)</sup> له، كما في الجماع وأخذ الغلّة، إلّا فيما كان قائماً بعينه.

(١) ي: جنى عبد.

(٢) ي: المال.

(٣) ي: (ولي) بدلاً من (ولولي).

(٤) ي: (أو) بدلاً من (ولو).

(٥) غ، ي: يرجع.

(٦) ي: الرجل.

(٧) غ: يداك.

(٨) (كان القول لها) عند أبي حنيفة وأبي يوسف فيضمن (وجعله) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِ،



وجناية المغصوب خطأً على مولاه وماله، معتبرة<sup>(١)</sup>، كالعمد. وعلى غاصبه وماله، هَذَر، وعكسائه، كالمودَع، والمستعار.

ولو اشترى عبداً، فُقُتِلَ<sup>(٢)</sup> قبل القبض عمداً، فإن أمضاه فالفِقْصَاصُ له<sup>(٣)</sup>، وإلا فهو للبائع.

وأوجب<sup>(٤)</sup> القِيَمَةَ في الوجهين، ويوافق<sup>(٥)</sup> الأول في الأول، والثاني<sup>(٦)</sup> في الثاني. ولو قتل عبداً أو أمة خطأً، تجب القِيَمَةُ على عاقلته<sup>(٧)</sup>، وينقص من قيمة كُلِّ<sup>(٨)</sup> عشرة إن بلغت دية الحر والحررة.

وَيَرْجِعُ<sup>(٩)</sup> إلى وجوبها في ماله بِالْغَةِ ما بلغت، كالمغصوب، وكالأطراف، على ظَاهرِ الرِّوَايَةِ.

(١) ي: معتبر.

(معتبرة) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٢) ي: فقتله.

(٣) (فالفِقْصَاصُ له) أي: للمشتري عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٤) (وأوجب) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٥) (ويوافق) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٦) سقط من ن: و.

(٧) (على عاقلته) عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ، وهو قول أبي يُوسُفَ الأول. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٨) ي: (قيمه) بدلاً من (قيمة كل).

(٩) (وَيَرْجِعُ) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

وفي رواية<sup>(١)</sup>، تقدّر<sup>(٢)</sup> بما<sup>(٣)</sup> تقدّر<sup>(٤)</sup> من دية الحر، فلا تزداد<sup>(٥)</sup> يده على خمسة آلاف إلا خمسة.

ولو قطعت يد عبدٍ عمداً، فحرره مولاه، فمات منه، ولا وراث له غيره، اقتص منه، وحكم<sup>(٦)</sup> بأرّش اليد، كما لو ورثه غيره.

ولو قال: أحدكم<sup>(٧)</sup> حرّ، فشحّجاً، فبين في أحدهما، يجب أرشُهُما للموَلَّى.

وإن قتلها رجل، وقيمتها سواء، لزمه قيمة ودية.

وإن قتل كلاً رجل معاً، تجب قيمتهما، وإلا لزم الأول قيمة، والثاني دية.

ولو فُكّت عينا عبد، دفعه سيده<sup>(٨)</sup>، وأخذ قيمته، وإمساكه يمنع أخذ نقصانه<sup>(٩)</sup>.

### ● باب غصب العبد والمُدَبِّر والصبي والجناية في ذلك

لو قطع يد عبده، فغصبه رجل، ومات<sup>(١٠)</sup> منه، ضمن قيمته أقطع. وإن قطعها عند

نسخة م  
لوحة  
٤٠٦

(١) وفي رواية عن مُحَمَّد. / البرهان للطَّائِبِي، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٢) س، غ: بقدر.

ف: يقدر.

(٣) غ: ما.

(٤) س، غ، ي، ف: يقدر.

(٥) غ: يزداد.

(٦) (اقتص) المَوَلَّى (منه) أي: من القاطع، عند أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُف (وحكم) له مُحَمَّد. /

البرهان للطَّائِبِي، نسخة م، لوحة ٤٠٥.

(٧) ي: أحدهما.

(٨) ي: (مولاه) بدلاً من (سيده).

(٩) ي: نقصانه، والله أعلم.

(١٠) سقط من ي: ومات.

الغاصب، فمات منه، لا<sup>(١)</sup>.

ولو جنى مُدَبِّر عند غاصبه، ثم عند سيده، ضمن قيمته لهما، ورجع بنصف قيمته على الغاصب. وجعله له، وقال<sup>(٢)</sup>: يدفعه إلى الأول، ويرجع ثانياً بمثله لنفسه، وبعكسه<sup>(٣)</sup> لا يرجع به ثانياً.

ولو كانتا عند غاصبه، دفع سيده قيمته لهما، ورجع بها عليه، ودفع نصفها إلى الأول، ثم يرجع به ثانياً.

ولا شيء على من غصب صبيّاً حراً، فمات في يده فجأةً أو بحُمَى.

وإن مات بصاعقة أو نهش حيّة، أو جبن<sup>(٤)</sup> ديتّه على عاقلة<sup>(٥)</sup> الغاصب، كصبي أُودِعَ عبداً<sup>(٦)</sup> فقتله.

ولو طعماً فأكله، لا. ويحكم بضمانه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٣٦٦. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٦ ص ١٦٥.

(٢) (وجعله) أي: مُحَمَّد (له) أي: للموَلَّى (و) أبو حنيفة وأبو يوسف (قالا). / البرهان للطَّرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٠٦.

(٣) ف: ولو بعكسه.

(٤) ي: أو جبا.

(٥) ي: عاقلته.

(٦) ن: عبده.

(٧) ي: بضمانه، والله أعلم.

(فأكله، لا) يضمنه، عند أبي حنيفة ومحمد (ويحكم) أبو يوسف (بضمانه) وكذا الشافعي. / البرهان للطَّرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٠٦.

## باب الْقَسَامَةِ

إذا وجد قتيل في مَحَلَّةٍ أو أكثره، ولم يُدْرَ قَاتِلُهُ، وادعى وَلِيُّهُ على أهلها أو على بعضهم، ولا بَيِّنَةٌ له، يُحْلَفُ<sup>(١)</sup> خمسون رجلاً من أحرارهم الْمُكَلَّفِينَ، يتخيرهم الوليُّ، بالله ما قتلناه<sup>(٢)</sup>، ولا علمنا له قاتلاً<sup>(٣)</sup>.

وإن قال<sup>(٤)</sup> أحدهم: قتله زيد، استثناه في يمينه. فإذا حلفوا، قضى بالدية عندنا.

● وإن نكلوا، حبسوا لِيُقَرُّوا أو يَحْلِفُوا، ويوجبها به<sup>(٥)</sup>.

وإن نقصوا، كرر الحلف عليهم، ليتم العدد.

ولا يُحْلَفُ الوليُّ مع اللوث<sup>(٦)</sup> عندنا.

ولا قَسَامَةٌ ولا دِيَّةٌ<sup>(٧)</sup> في ميت لا<sup>(٨)</sup> أثر به، أو سال الدم من أنفه أو فمه<sup>(٩)</sup> أو دبره،

نسخة م  
لوحة  
٤٠٧

(١) غ: تحلف.

(٢) غ: قتلناه، ولا علمناه.

(٣) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ٣٧. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣٦٥. والثنف للسغدري ج ٢ ص ٦٧٩. والمبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٣١٠٣. ورؤضة القضاة ج ٣ ص ١٢٠٥. وثخفة الفقهاء ج ٣ ص ٢٠٠. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٣٧٢. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٦ ص ١٦٩. والدر المختار وحاشيته رد المختار ج ٦ ص ٦٢٦.

(٤) ن: كان.

(٥) (أو يحلفوا) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد (ويوجبها) أي: أبو يوسف الدية (به) أي: بالنكول. / البرهان للطرايس، نسخة م، لوحة ٤٠٧.

(٦) اللوث: بالفتح، البيئة الضعيفة غير الكاملة. / المصباح المنيّر، مادة (اللوث) ص ٥٦٠.

(٧) سقط من ي: ولا دية.

(٨) غ: لا بد.

(٩) ي: (فمه أو أنفه) بدلاً من (أنفه أو فمه).

بِخِلَافِ عَيْنِهِ أَوْ <sup>(١)</sup>أُذُنِهِ.

وَتَسْقُطُ بِدَعْوَاهُ عَلَى غَيْرِهِمْ، لَا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.  
وَشَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ <sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِهِمْ مَرْدُودَةٌ عِنْدَنَا <sup>(٣)</sup>، كَمَا لَوْ  
كَانَ مِنْهُمْ <sup>(٤)</sup>، وَقَبْلَاهَا.

وَلَوْ وَجَدَ فِي دَارِ رَجُلٍ، وَعَاقَلْتَهُ فِي بَلَدِهِ، يَدْخُلُ <sup>(٥)</sup> مَعَهُ فِي الْقَسَامَةِ كَالدِّيَّةِ إِذَا ثَبِتَ <sup>(٦)</sup>  
أَنَّهُ لَهُ <sup>(٧)</sup> بِالْبَيِّنَةِ، وَيَرْجِعُ <sup>(٨)</sup> إِلَى وَجُوبِهَا عَلَيْهِ وَحْدَهُ.

أَوْ فِي دَارِ امْرَأَةٍ، وَعَاقَلْتَهَا فِي غَيْرِ بَلَدِهَا، تَخْتَصُ <sup>(٩)</sup> الْقَسَامَةَ بِهَا. وَيُوجِبُهَا <sup>(١٠)</sup> عَلَى  
عَاقَلَتِهَا كَالدِّيَّةِ.

أَوْ فِي دَارِ نَفْسِهِ، فَدَيْتُهُ عَلَى عَاقَلَتِهِ عِنْدَنَا <sup>(١١)</sup>. وَأَهْدَرَاهَا.

أَوْ فِي دَارِ مُشْتَرَكَةٍ، تَجِبُ عَلَى الرَّؤُوسِ.

(١) غ: و.

(٢) سقط من غ: من عينه.

(٣) (مردودة عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٠٧.

(٤) سقط من س، ي: كما لو كان منهم.

(٥) ف: تدخل.

(٦) ف: ثبتت.

(٧) سقط من ي: له.

(٨) (أنها له بالبيينة) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، وهو قول أبي يوسف الأول (ويرجع) أبو  
يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٠٧.

(٩) غ: يختص.

(١٠) (تختص القسامة بها) عند أبي حنيفة ومحمد (ويوجبها) أبو يوسف آخرًا. / البرهان  
للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٠٧.

(١١) (على عاقلته عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٠٧.

● أو في مبيعة لم تقبض، أو بخيار، فهي على عاقلة البائع، وذو اليد<sup>(١)</sup>. وألزمنا في البت<sup>(٢)</sup> عاقلة المشتري، وفي الخيار من<sup>(٣)</sup> تصير<sup>(٤)</sup> له، وهي على الملاك عندنا، ويضم<sup>(٥)</sup> إليهم السكان، كما في السفينة.

ولو وجد في مسجد محلّة، تكون القسامة، والدّية على أهلها.

أو في<sup>(٦)</sup> جامع أو شارع، فلا قسامة، وتجب<sup>(٧)</sup> ديتّه في بيت المال.

أو في وسط الفرات، أهدرناه، كالبريّة.

أو محتبساً<sup>(٨)</sup> بالشاطئ، أو بين قريتين، يجب<sup>(٩)</sup> على أقربهما إن سمع منهما<sup>(١٠)</sup> الصوت.

أو على دابة ومعها سائق أو<sup>(١١)</sup> راكب، تجب ديتّه على عاقلته.

وإذا التقى قوم بالسلاح غير متأولين، فأجلوا عن قتيل، تجب ديتّه على أهل المَحَلّة، إلّا أن يدعي الوليّ على أولئك، أو على معين منهم<sup>(١٢)</sup>.

(١) (ذو اليد) في المبيعة بالخيار، عند أبي حنيفة. / البرّهان للطّرّائسيّ، نسخة م، لوحة ٤٠٨.

(٢) غ، ف: البيت.

(٣) سقط من ي: من.

(٤) غ، ي: يصير.

(٥) (على الملاك عندنا) أي: عند أبي حنيفة ومحمّد (ويضم) أبو يوسف. / البرّهان للطّرّائسيّ،

نسخة م، لوحة ٤٠٨.

(٦) سقط من ي: في.

(٧) غ: ويجب.

(٨) غ: محتبساً.

(٩) س: تجب.

(١٠) س: منها.

(١١) ي: أو قائد أو.

(١٢) ي: منهم، والله أعلم.

## بَابُ الْعَاقِلَةِ

يلزم<sup>(١)</sup> العَاقِلَةَ كُلِّ دِيَّةٍ وَجِبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ، وَهِيَ أَهْلُ الدِّيَّانِ عِنْدَنَا إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْهُمْ، لَا قَبِيلَتَهُ مُطْلَقاً<sup>(٢)</sup>.

وَتُؤْخَذُ<sup>(٣)</sup> مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ. فَإِنْ خَرَجَتْ فِي أَكْثَرِ أَوْ أَقَلِّ، أُخِذَ مِنْهَا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دِيَّوَانِيًّا، عَقِلَ عَنْهُ قَبِيلَتُهُ، تَقْسَمُ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، لَا يَزِيدُ أَحَدٌ<sup>(٥)</sup> مِنْهُمْ عَلَى أَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ كُلِّ الدِّيَّةِ فِي الْمُدَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ.

● فَإِنْ<sup>(٦)</sup> لَمْ تَتَسَّعِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ، ضُمَّ إِلَيْهَا أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ نَسَباً عَلَى تَرْتِيبِ الْعَصَبَاتِ.

وَتُؤْخَذُ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْقَاتِلِ كَأَحَدِهِمْ.

وَيَعْقَلُ عَنْ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ، مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ عِنْدَنَا، كَمَوْلَى<sup>(٨)</sup> الْعَتَاقَةِ.

وَلَا يَعْقَلُ صَبِيَّ وَامْرَأَةً<sup>(٩)</sup>، وَلَا كَافِرًا عَنْ مُسْلِمٍ، وَبِالْعَكْسِ.

(١) س: تلزم.

(٢) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٧٠. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١١٨٦. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٣٩٤. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٧٦.

(٣) غ، ف: ويؤخذ.

(٤) غ: يقسم.

(٥) ي: واحد.

(٦) ف: وإن.

(٧) س، غ، ي: ويؤخذ.

(٨) غ: كموالي.

(٩) ي: وامراته.

ولا تعقل<sup>(١)</sup> جناية العمد والعبد، ولا ما لزم صلحاً أو اعترافاً منه، إلا أن يصدقوه.  
ولا ما دون أرش الموضحة.  
وإن لم يكن<sup>(٢)</sup> للقاتل عاقلة، تجب<sup>(٣)</sup> الدية في بيت المال، وقيل: في ماله<sup>(٤)</sup>.

---

(١) غ: يعقل.

(٢) ف: تكن.

(٣) غ: يجب.

(٤) ي: ماله، والله أعلم.



## كِتَابُ الْحُدُودِ

الْحَدُّ: عقوبة مُقَدَّرَةٌ حَقًّا لِّلَّهِ تَعَالَى.

## [حد الزَّنا]

وَالزَّنا: إِبْلاَجٌ مُّكَلَّفٌ ذَكَرَهُ فِي قُبُلٍ مُّشْتَهَاةٍ، خَالٍ عَنِ الْمَلِكِ وَشَبِهُتِهِ، أَوْ تَمَكِّينٍ مُّكَلَّفَةٍ<sup>(١)</sup> مِنْهُ<sup>(٢)</sup>.

وهو يختص بالقُبُل<sup>(٣)</sup>، وألحقا به الدُّبُر.

ويثبت بشهادة أربعة رجال بالزنا، لا بالوطء والجماع، ونشترط<sup>(٤)</sup> اجتماعهم، فيسألهم الإمام عن ماهيته، وكيفيته، ومكانه، وزمانه، والمُزَنِّي بها<sup>(٥)</sup>.

(١) ي: المكلفة.

(٢) انظر: الجامع الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحَهُ لِابْنِ مَازَةَ ص ٣٧٥. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٣٠١. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٢١٢. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٣. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٤٦٧. وَالِاخْتِيَارُ ج ٣ ص ٤٥١. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٦٣. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٢.

(٣) (وهو) أَي: الزَّنا (يختص بالقُبُل) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٠٩.

(٤) ي: ويشترط.

(٥) انظر: الْأَصْلُ لِمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ ج ٧ ص ١٤٧. وَمُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ١٧٧. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٢١٤. وَالنُّقَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ بَابِ الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ١٩٤. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ١٥١ عَنِ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ.

فإن بينوه، وقالوا: رأيناه وطئها كالميل في الْمُكْحَلَةِ<sup>(١)</sup>، وَعُدْلُوا<sup>(٢)</sup> سراً وجهرًا، حكم به<sup>(٣)</sup>.

وبإقراره أربعاً في مجالسه الأربعة، كلما أقرّ، رده حتى يغيب عن بصره، ويسأله في الرابع كما مر<sup>(٤)</sup>.

فإذا بينه، ندب تَلْقِيْنَهُ بِلَعْلِكَ لَمَسْتَ، أو قَبَلْتَ، أو وَطِئْتَ بِشِبْهَةٍ، فإن رجع قبل الحد أو في وسطه، خُلِّيَ سَبِيلُهُ، وَإِلَّا حُدَّ.

واعتبروا الإقرار من ذِمِّي بِذِمِّيَّةٍ<sup>(٥)</sup> ● كشهادة أهل الذمة.

ولم يحدوا بظهور حَبَلٍ بِلَا بَعْلٍ.

ويسقطه بالإقرار به مرةً بعد القضاء بالبينه، وكما<sup>(٦)</sup> لو أقر قبله وأقامه.

فإن كان مُحْصَنًا<sup>(٧)</sup>، رُجِمَ في فضاءٍ حتى يموت.

تبدأ الشهود به، ثم الإمام، ثم الناس<sup>(٨)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤١٠

(١) غ: الكمحلة.

(٢) س، ف: وعدوا.

(٣) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ١٦٩. والمَبْسُوطُ للسَّرَخْسِيِّ ج ١ ص ١٠٩٦.

(٤) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٧٣. والمَبْسُوطُ للسَّرَخْسِيِّ ج ١ ص ١١٢٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢١٧. والهِدَايَةُ وشرحيها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٢١٨. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٦٤.

(٥) س: من ذمية.

(٦) سقط من ي: و.

(٧) الْمُحْصَنُ: أَحْصَنَ الرَّجُلُ إِذَا تَزَوَّجَ، فَهُوَ مُحْصَنٌ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (حصن) ص ٥٩.

(٨) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٥٩. وَالتَّنْفُ لِلْسَّغْدِيِّ ج ٢ ص ٦٣٣. وَرَوْضَةُ الْقَضَاة ج ٣ ص ١٢٩٥. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٢٠. وَالهِدَايَةُ

فَإِنْ أَبَى أَحَدُ الشُّهُودِ، سَقَطَ. أَوْ غَابَ، انْتُظِرَ، وَيَتَرَدَّدُ فِيهِمَا<sup>(١)</sup>.

وَيَبْدَأُ الْإِمَامُ لَوْ مُقَرَّأً، ثُمَّ النَّاسَ<sup>(٢)</sup>.

وَيُحْفَرُ لَهَا فِي الرِّجَمِ إِلَى صَدْرِهَا، لَا لَهُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَصَّنًا، جُلِدَ مِائَةً، وَالْعَبْدُ خَمْسِينَ.

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا، وَهِيَ جَالِسَةٌ، بِسَوْطٍ لَا ثَمَرَةَ لَهُ، مَتَوَسِّطًا<sup>(٣)</sup>.

وَيُنَزَّعُ<sup>(٤)</sup> ثِيَابُهُ، وَالْفَرُّو وَالْحَشْو عَنْهَا<sup>(٥)</sup>.

وَيُفَرَّقُ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا وَجْهَهُ وَ<sup>(٦)</sup>رَأْسَهُ وَفَرْجَهُ<sup>(٧)</sup>. وَيَرْجَعُ<sup>(٨)</sup> إِلَى ضَرْبِ رَأْسِهِ سَوْطًا<sup>(٩)</sup>.

وَيُؤَخَّرُ جُلْدُ الْمَرِيضِ حَتَّى يَبْرَأَ، وَالْحَامِلِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ نِفَاسِهَا، وَرَجْمُهَا حَتَّى تَلِدَ.

وشرحها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٢٢٤.

(١) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ١٨٢. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٢٢٠.

(٢) انظر: الْهِدَايَةُ وشرحها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٢٢٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ

الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٦٨. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ١٢.

(٣) الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحِيسِيِّ ج ١ ص ١١٠٤.

(٤) س، غ، ف: وَيَنْزَعُ.

(٥) كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ١ ص ٣٧٨.

(٦) سَقَطَ مِنْ ي: وَجْهَهُ وَ.

(٧) ن: طَمَسَتْ حُرُوفَ (وَرَأْسَهُ وَفَرْجَهُ).

(٨) (وَيَرْجَعُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤١٠.

(٩) الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٦٠.

● وَتَأْخِيْرُهُ إِلَى اسْتِغْنَاءِ الْوَلَدِ لِعَدَمِ الْمُرَبِّي، رِوَايَةٌ<sup>(١)</sup>.

وشرط لإحصان الرجم: الحرية، والتكليف، والوطء بنكاحٍ صَحِيحٍ، وهما بصفة الإحصان، ونزید<sup>(٢)</sup> الإسلام<sup>(٣)</sup>.

ويثبت برجلٍ وامرأتين عندنا، وما خصّيناه بالرجال<sup>(٤)</sup>.

وقولهم: دخل بها، مقبول، كجَمَاعَها. وخالفه<sup>(٥)</sup>.

ولا يجمع بين جلد ونفي حَدًّا عندنا، كَرَجْمٍ وَجَلْدٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) (رِوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١١.

(٢) ي: ويزيد.

(٣) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ لِابْنِ مَازَةَ ص ٣٧٢. وَمُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ١٥١. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْبَابِ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٦٢. وَالتَّنْفِثُ لِلْسُّعْدِيِّ ج ٢ ص ٦٣٤. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٢٩١. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٢١٥. وَكَتَنُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٧٢. وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ١٦، وَفِيهِ قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ:

شرائط الإحصان تسع أتت	متى اختل شرط فلا ترجها
بُلُوغٌ وَعَقْلٌ وَحَرِيَّةٌ	وَدَيْنٌ وَفَقْدُ ارْتِدَادِهَا
وَوَطْءٌ بَعْقَدٍ صَحِيحٍ لِمَنْ	غَدَتْ مِثْلُهُ فِي الَّذِي قَدَمَا

وَفِي: طَرِيقَةُ الْخِلَافِ ص ١٩٩: الْإِسْلَامُ مِنْ شَرَايِطِ الْإِحْصَانِ.

(٤) س، غ، ي، ف: (قصرناه على الرجال) بدلاً من (خصّيناه بالرجال).

(بالرجال) كما خصّه زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ بِشَهَادَتِهِمْ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١١.

(٥) (مقبول) أي: كافٍ لثبوت الإحصان عند أبي حَنِيفَةَ (كجَمَاعَها) وبِأَصْعَها (وخالفه) مُحَمَّدٌ فِيهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١١.

(٦) ي: (كجلد ورجم) بدلاً من (كرجم وجلد).

وإن نفى بما يرى، جاز.

ولا يحد عبده عندنا إلا بإذن الإمام<sup>(١)</sup>.

### باب ما يوجب الحد من الوطء وما لا يوجبه

لا حد بشبهة المحل، وإن علم حرمة، كوطء أمة فرعه، ومكاتبه، ومشاركة، ومبيعة قبل التسليم، ومعتدة الكنايات<sup>(٢)</sup>، وبشبهة<sup>(٣)</sup> الفعل إن ظن حله، كمعتدة الثلاث، والطلاق على مال، وكذا وطء المُرْتَهَن في الأصح. وطردها في أمة أصله، وزوجته، وسيده.

وحد بوطء أمة أخيه وعمه وإن<sup>(٤)</sup> ظن حله، وبأجنبية وجدها على فراشه وإن كان أعمى، لا<sup>(٥)</sup> بأجنبية زفت إليه، وقيل: هي زوجتك، ويلزمه مهرها. ولا بزنا في دار حرب أو بغي عندنا<sup>(٦)</sup>.

ونفيناه عن مكلفة زنا بها غير مكلف، فلا يحد<sup>(٧)</sup> عندنا<sup>(٨)</sup>، وحُدَّ لو بعكسه.

(١) ي: الإمام، والله أعلم.

(٢) غ: الكناية.

(٣) غ: (ولا بشبهة) بدلاً من (وبشبهة).

(٤) سقط من ي: إن.

(٥) س: (و) بدلاً من (لا).

(٦) انظر: كُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ٣ ص ١٧٥.

(٧) س: تحد.

(٨) (عندنا) وأثبتته زُفَرُ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ،

ويجد مُسْتَأْمِنًا زَنَا، كما لو قذف أو قتل <sup>(١)</sup>، ونفاه عن ذِمَّةِ زَنَا بها حَرْبِي <sup>(٢)</sup>.

وَيُحَدُّ مُسْلِمٍ وَذِمِّي <sup>(٣)</sup> زَنَا بِمُسْتَأْمِنَةٍ.

والإقرار به مع إنكار الآخر غير موجب <sup>(٤)</sup>.

وواطئ محرمة بعد العقد، والعلم بالحرمة <sup>(٥)</sup>، ومستأجرته <sup>(٦)</sup> للزنا <sup>(٧)</sup>. واللائط <sup>(٨)</sup>،

يُعْزَرُ عِنْدَنَا <sup>(٩)</sup>، كما لو أتى امرأته في الموضع المكروه، أو عبده <sup>(١٠)</sup>، أو بهيمة، أو أجنبية في غير السبيلين، وحكما بالحد.

ولو وَطِئَ صَغِيرَةً مُشْتَهَاءَةً بِشَبْهَةٍ، أو كَبِيرَةً مُكْرَهَةً، فأفضاهما، تجب الدية، وزاد

(١) (ويجد) أَبُو يُوسُفَ (مُسْتَأْمِنًا زَنَا) فِي دَارِنَا (كَمَا) يَجِدُ (لَوْ قَذَفَ) مُسْلِمًا (أَوْ قَتَلَ) مُعْصُومًا، وَلَمْ

يَجِدْهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١٢.

(٢) (ونفاه) أَي: مُحَمَّدٌ حَدَّ الزَّنا (عَنْ ذِمَّةِ زَنَا بِهَا حَرْبِي) مُسْتَأْمِنٌ، وَأَوْجِبَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو

يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١٣.

(٣) ي: أَوْ ذِمِّي.

(٤) (غير موجب) عَلَى الْمُقَرَّرِ حَدًّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمُوجِبٌ عِنْدَهُمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ

م، لَوْحَةٌ ٤١٣.

(٥) ي: بِحَرَمَةٍ.

(والعلم بالحرمة) يَعْزَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَما حَكْمًا بِالْحَدِّ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ

لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١٣.

(٦) غ: وَمُسْتَأْجَرِيهِ.

(٧) (وَ) وَاطِئٌ (مُسْتَأْجَرَتُهُ لِلزَّنا) بِهَا يَعْزَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَما حَكْمًا بِالْحَدِّ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. /

الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١٣.

(٨) كَتَبَ فِي هَامِشٍ ف: مُطْلَبُ حَكْمِ اللُّوَاطَةِ.

(٩) (عِنْدَنَا) أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤١٣.

(١٠) ي: عَبْدًا.

العُقْرُ<sup>(١)</sup>.

ويسقطه<sup>(٢)</sup> عمن اشترى مَزْنِيَّتَهُ، أو نكحها، أو دفعت إليه بجنايتها عليه، أو قتلها<sup>(٣)</sup> به<sup>(٤)</sup>، أو غصبها وأدَّى بدلها، وأبقياها<sup>(٥)</sup>.

وأسقطناه عن المكره آخرًا، كالمكرهه.

ويؤخذ الخليفة بالقصاص، والمال، لا بالحد<sup>(٦)</sup>.

## ● فصل في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

إذا شهدوا بحدٍّ متقادم لا لبعدهم، رُدَّتْ، إلَّا في حد القذف وضمان المسرُوق<sup>(٧)</sup>.  
وقدّر التقادم بشهر<sup>(٨)</sup>، وقيل: بنصفه، أو بما يراه القاضي<sup>(٩)</sup>.

(١) (وزاد) مُحَمَّد (العُقْر) أي: مَهْر المِثْلِ، لأنَّ العُقْرَ يجب بالاستمتاع، والدية بالجناية، فلا يتداخلان، ولا حد عليه، لما علم من عدم اجتماع العُقْر والعُقْر. واقتصر أبو حنيفة وأبو يُوسُف رَحِمَهُمَا اللَّهُ على الدية. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِي، نسخة م، لوحة ٤١٣.

(٢) (ويسقطه) أي: أبو يُوسُف الحد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِي، نسخة م، لوحة ٤١٣.

(٣) غ، ف: (وقبلها) بدلًا من (أو قتلها).

(٤) ي: (عليه) بدلًا من (به).

(٥) ي: (ونفياها كما لو كانت حرة) بدلًا من (وأبقياها).

(و) أبو حنيفة ومُحَمَّد (أبقياها) أي: الحد. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِي، نسخة م، لوحة ٤١٣.

(٦) ي: بالحد، والله أعلم.

(٧) الهداية وشرحاها فَتْح الْقَدِير والعناية ج ٥ ص ٢٧٨.

(٨) (بشهر) وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يُوسُف ومُحَمَّد، وهو الأصح. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِي، نسخة م، لوحة ٤١٤.

(٩) (أو بما يراه القاضي) لما في نَوَادِر الْمُعَلَّى: قال أبو يُوسُف: جهدنا على أبي حنيفة أن يوقت في ذلك وقتًا، فأبى، وفوضه إلى رأي القاضي في كل عصر، لاختلاف أحوال الشهود والناس. / البُرْهَان لِلطَّرَائِضِي، نسخة م، لوحة ٤١٤.

وَحُدُّ لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ زَنَّا<sup>(١)</sup> بَغَائِبَةٍ، أَوْ أَقْرَبَهُ بِمَجْهُولَةٍ.

وَإِخْتِلَافُهُمْ فِي طَوْعِهَا<sup>(٢)</sup> مَنَاعٍ<sup>(٣)</sup>، كَاخْتِلَافُهُمْ فِي الْبَلَدِ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى زَمْنِهِ، وَلَوْ عَلَى كُلِّ زَنَّا أَرْبَعَةَ.

وَلَوْ اخْتَلَفُوا فِي زَاوِيَتِي بَيْتٍ، قَبْلَنَا<sup>(٤)</sup> شَهَادَتِهِمْ، كَمَا لَوْ قَالُوا: تَعَمَدْنَا النَّظَرَ إِلَى الْعَوْرَةِ، فِي الصَّحِيحِ.

وَلَوْ حَدَّ، فَظَهَرَ أَحَدُهُمْ عَبْدًا أَوْ مَحْدُودًا فِي قَذْفٍ، حُدُّوا.

وَأَرْشُ ضَرْبِهِ هَدْرٌ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ سَرَى إِلَى نَفْسِهِ. وَأَوْجَبَاهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، كَمَا لَوْ رَجِمَ.

وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ بَعْدَ الرِّجْمِ، حَدِينَاهُ<sup>(٦)</sup>، وَغَرَمَ الرَّاجِعُ<sup>(٧)</sup> رُبْعَ الدِّيَةِ، أَوْ قَبْلَ الْإِمْضَاءِ<sup>(٨)</sup>، ● حُدُّوا<sup>(٩)</sup>، وَخَالَفْنَا، وَقَصَرَهُ<sup>(١٠)</sup> عَلَى الرَّاجِعِ.

نسخة م  
لوحة  
٤١٥

(١) سقط من ي: زنا.

(٢) ف: طولها.

(٣) (مَنَاعٍ) من لزوم الحد عند أبي حَنِيفَةَ ومعه زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٤.

(٤) غ: قلنا.

ي: قبلت.

(٥) (هَدْرٌ) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٤.

(٦) س، غ، ي، ف: حددناه.

وكتب في هامش ف: خ حكمنا بحده.

(٧) سقط من ي: الراجع.

(٨) (أو قبل الإمضاء) أي: لو رجع أحدهم بعد الْقَضَاءِ قبل الإِمضَاءِ، حدوا كلهم عند أبي حَنِيفَةَ وأبي يُونُسَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٤-٤١٥.

(٩) ن: كتب (حُدُّوا) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(١٠) (وخالفنا، وقصره) مُحَمَّدٌ وَزُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٥.



أَوْ وَاحِدٍ مِنْ خَمْسَةٍ<sup>(١)</sup>، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ رَجَعَ آخِرُ، حَدَا، وَغَرَمَا رُبْعَ الدِّيَةِ.

وَضَمَانِ دِيَةِ الْمَرْجُومِ عَلَى الْمَزْكِيِّ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup> إِنْ ظَهَرُوا عَبِيدًا، وَقَالَا: فِي بَيْتِ الْمَالِ<sup>(٣)</sup>.

### فَصْلٌ فِي حَدِّ الشُّرْبِ

يُحَدُّ الْحَرَّ الْمَكْلُوفَ بِشَرْبِ الْخَمْرِ طَوْعًا، وَلَوْ قَطْرَةً.

وَبِالسُّكْرِ مِنَ النَّبِيذِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ، ثَمَانِينَ جَلْدَةً، مَفْرَقَةً، مُجَرَّدًا، فِي الْمَشْهُورِ<sup>(٤)</sup>.

وَالْعَبْدَ أَرْبَعِينَ.

وَلَا نَقْصَرَهُ عَلَى أَرْبَعِينَ فِي الْحَرِّ، وَعِشْرِينَ فِي الْعَبْدِ.

وَيُثَبَّتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، وَيُاقَرَّارُهُ<sup>(٥)</sup>، وَاكْتَفَيْنَا بِمِرَّةٍ، وَيُشْرَطُهُ<sup>(٦)</sup> مَرَّتَيْنِ.

(١) غ: خمس.

(٢) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٥.

(٣) ي: المال، والله أعلم.

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ١٨٧.

(٤) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ٣٧٥. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٣٩.

وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٢٣١. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٣٠١.

وَالدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ٣٧.

(في المشهور) وعن مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثَارًا لِلتَّخْفِيفِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلسِيِّ، نسخة م، لوحة

٤١٥.

(٥) ي: وإقراره.

(٦) (ويشروطه) أَبُو يُوسُفَ وَزُقَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٥.

وَبَقَاءَ رِيحِهَا شَرْطُ عِنْدِنَا<sup>(١)</sup>، إِلَّا لَبَعْدَ مَسَافَةٍ، وَنِفَاهُ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الصَّحِيحُ<sup>(٣)</sup>.  
 وَلَوْ تَقَيَّأَهَا، أَوْ وَجَدَ مِنْهُ رِيحَهَا، أَوْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ، أَوْ أَقْرَسَ سَكَرَانٍ بِغَيْرِ الْقَذْفِ، لَمْ  
 يَحْدُ.

● وَالسَّكْرُ الْمَوْجِبُ لَهُ مَا يَمْنَعُ مَعْرِفَةَ الْعَبْرَاءِ مِنَ الْخَضِرَاءِ<sup>(٤)</sup>، وَقَالَا: مَا<sup>(٥)</sup> يَخْتَلِطُ  
 بِهِ الْكَلَامُ، وَبِهِ يُفْتَى<sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
 لوحة  
 ٤١٦

### فصل في الأشربة

حرم منها أربعة:

الخمير: وهي النِّئِيُّ<sup>(٧)</sup> من ماء العنب إذا غُلِيَ واشتد.

وَقَذْفُهُ بِالزَّبْدِ شَرْطُ عِنْدِنَا<sup>(٨)</sup>، وَنِفَايَاهُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

- (١) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة وأبي يوسف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٥.  
 (٢) (ونفاؤه) أي: نفى مُحَمَّدٌ اشتراط بقاءه، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٥.  
 (٣) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٣٩١. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وشرحه تَبَيِّنُ الْحَقَائِقُ ج ٣ ص ١٩٥.  
 (٤) (الْعَبْرَاءُ مِنَ الْخَضِرَاءِ) أي: الأرض من السماء، عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٦.  
 (٥) ي: ما لا.  
 (٦) ي: يفتى، والله أعلم.  
 (٧) ف: التي.

النِّئِيُّ: مَهْمُوزٌ، وَزَانٌ حِمْلٌ، كُلُّ شَيْءٍ شَأْنُهُ أَنْ يُعَالَجَ بِطَبِخٍ، أَوْ شَيْءٍ، وَلَمْ يُنْضَجْ، فَيُقَالُ:  
 لَحْمٌ نِيءٌ. / الْبِصْبَاحُ الْمُبَيِّرُ، مادة (النْي) ص ٦٣٢.

(٨) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٦.

وَالْعَصِيرُ: إِذَا طَبَخَ حَتَّى ذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثُلُثَيْهِ، وَيَسْمَى الطَّلَا، وَالْمُنْصَفُ، وَالْبَادِقُ.  
أَوِ الْمُنْصَفُ لَذَاهِبِ النِّصْفِ، وَالْبَادِقُ لِمَا دُونَهُ.

وَالسَّكَّرُ: وَهُوَ النَّيُّ مِنْ مَاءِ الرُّطْبِ.

وَنَقِيعُ الزَّيْبِ.

وَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُ الْخَمْرِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>.

وَتَحِلُّ بِالتَّخْلِيلِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>.

وَلَا تَحِلُّ بِالطَّبَخِ.

وَبِيعُ غَيْرِهَا جَائِزٌ عِنْدَنَا<sup>(٣)</sup>، ونفياه، وهو الأظهر<sup>(٤)</sup>.

وَيَحِلُّ عِنْدَنَا<sup>(٥)</sup> نَبِيذُ التَّمْرِ، وَالزَّيْبُ، إِذَا طَبَخَ أَدْنَى طَبَخَةٍ.

وَإِنْ اشْتَدَّ إِذَا شَرِبَ لَغِيرٍ<sup>(٦)</sup> لَهُوَ مَا لَمْ يَسْكُرْ.

(١) سقط من ي: فقط.

(٢) ي: عندنا كالتخليل.

انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ٣٨٧. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرية النيرة ج ٢ ص ٤٢٣. والكتاب للقدوري وبهامشه الترجيح والتصحیح ص ٤٨٧. والمبسوط للسرخسي ج ٢ ص ٢٨٢٦. وروضة القضاة ج ٣ ص ١٣٣٠. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٥٥٦. وبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١١٢. والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٢٢٣. والاختيار ج ٣ ص ٥٠٩. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٦ ص ٤٤. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لَمُنَا مَسْكُونِ ج ٢ ص ٢١٦.

(٣) (جائز عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٦.

(٤) غ: الظاهر.

(٥) (ويحل عندنا) أي: عند أبي حنيفة وأبي يوسف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٧.

(٦) ف: بغير.

والتخذ من العسل والتين والحبوب طبخ<sup>(١)</sup> أو لا. وألحقها<sup>(٢)</sup> بالخمير في المشهور<sup>(٣)</sup>،  
وبه يُفتَى<sup>(٤)</sup>.

وأوجبا<sup>(٥)</sup> الحد بالسكر منها في الصَّحِيح<sup>(٦)</sup>.

ويحل الخليطان عندنا، كالإتِّبَاز في الدُّبَاء<sup>(٧)</sup>، والْحَنْتَم<sup>(٨)</sup>، والمُزَفَّت<sup>(٩)</sup>،  
والنَّقِير<sup>(١٠)</sup>.

### فصل في حد القذف

إِذَا قَذَفَ الحر المكلف أو العبد حراً مسلماً مكلفاً عفيفاً عن الزنا:

بَصْرِيحِهِ، كَيَا زَانِي، يَا عَاهِر، يَا ابْنَ الزَّانَا<sup>(١١)</sup>، يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ.

(١) سقط من س: طبخ.

(٢) (وألحقها) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٧.

(٣) ن: المشهور عنه.

(٤) سقط من غ: وبه يفتَى.

(٥) (و) أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ (أوجبا). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٧.

(٦) (في الصَّحِيح) عنهما. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٧.

(٧) الدُّبَاء: الْقَرْع، الْوَاحِدَةُ دُبَّاءَةٌ. / مُخْتَارُ الصَّحَاح، مادة (دبي) ص ٨٣.

(٨) الْحَنْتَم: الْخَرْفُ الْأَخْضَر، أَوْ كُلُّ خَرْفٍ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: هِيَ جِرَارٌ حُمْرٌ تُحْمَلُ فِيهَا الْخَمْرُ

إِلَى الْمَدِينَةِ. الْوَاحِدَةُ حَنْتَمَةٌ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (حتم) ص ٨٠.

(٩) الْمُزَفَّت: الْوَعَاءُ الْمَطْلِيُّ بِالزَّرْفِ، وَهُوَ الْقَار. وَهَذَا مِمَّا يُحْدِثُ التَّغْيِيرَ فِي الشَّرَابِ سَرِيعاً. /

الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (زفت) ص ١٢١.

(١٠) النَّقِير: الْخَشَبَةُ الْمَنْقُورَةُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (نقر) ص ٢٥٤.

ي: (وَالنَّقِيرُ وَالْمَزْفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بَدَلًا مِنْ (وَالْمُزَفَّتِ وَالنَّقِيرِ).

(١١) غ، ي: الزَّانِي.

أو<sup>(١)</sup> بدلالته، كلست بأبيك<sup>(٢)</sup>، أو لست بابن فلان، في غضب، حُدَّ<sup>(٣)</sup> ثَمَانِينَ بطلبه، مفرقاً، منزوع الفرو والحشو فقط.

● لا بكنائته، كقوله في خصومة: لست بزاني، ولا بابن<sup>(٤)</sup> زانية<sup>(٥)</sup>.

ولا بنفيه عن جده، أو نسبته إلى عمه أو خاله أو رابِّه<sup>(٦)</sup>، ولا بيا ابن ماء السماء، ويا<sup>(٧)</sup> نَبَطِيٍّ لَعَرَبِيٍّ، ولا بقذف امرأة لم يُدْرَ أبو ولدها، ولا<sup>(٨)</sup> ملاعنة بوليد، ومُكَاتَبٍ<sup>(٩)</sup> مات عن وفاء، ومُسْلِمٍ<sup>(١٠)</sup> زنا في كفره، وواطئ<sup>(١١)</sup> في غير ملكه أو أمة مشتركة.

(١) ف: و.

(٢) غ، ن، ف: لأبيك.

(٣) ف: حدا.

(٤) ن: ابن.

(٥) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ٢٠٢. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٣٩٣. والتنف للسعدي ج ٢ ص ٦٤١. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٢٣. والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٤٧٦. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٥ ص ٣١٦. والاختيار ج ٣ ص ٤٩٧. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٠٠. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لمُنْزَلًا مُسْكِينٍ ج ١ ص ٢٥٢.

(٦) غ: ربه.

(٧) غ: (ولا يا) بدلاً من (ويا).

ي: (ولا بيا) بدلاً من (ويا).

(٨) سقط من ي: لا.

(٩) غ: ولا مكاتب.

(١٠) غ: ولا مسلم.

(١١) غ: ولا واطئ.

ولو قال لامراته: يا زانية، وعكست<sup>(١)</sup>، حُدَّتْ ولا لعان، وإن قالت<sup>(٢)</sup>: زني بك، بطلا.

ولو أقر بولد، ثم نفاه، لَاعَنَ، وإن عكس حُدَّ، ويثبت النسب فيهما.

وإن قال: ليس بابني ولا بابنك، بطلا.

ونكاح أمه في كفره<sup>(٣)</sup>، وبنت ملموسته بشهوة، لا ينفي إحصانه<sup>(٤)</sup>، كوطء أمته المَجُوسِيَّةَ وامراته الحائض.

ولا يُطَالَب وَلَدٌ وَعَبْدٌ أَبَاهُ وَسَيِّدَهُ<sup>(٥)</sup> بقذف أمه<sup>(٦)</sup>.

وأجزناه لعبد وابن كافرٍ قُذِفَ أصله<sup>(٧)</sup>.

ولولد وَلِدٍ قُذِفَ جده مع وجود أبيه<sup>(٨)</sup>.

ومنع<sup>(٩)</sup> ولد البنت<sup>(١٠)</sup>.

(١) ي: وعكسه.

ف: وعكسته.

(٢) ي: قال.

(٣) (في كفره) لا ينفي إحصانه عند أبي حنيفة، حتى لو قذفه أحد بعد إسلامه يلزمه الحد عنده، وهما نفياه، فلا يلزمه عندهما. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٨.

(٤) (لا ينفي إحصانه) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٨.

(٥) ي: (ومولاه) بدلاً من (وسيده).

(٦) كُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٠٣.

(٧) (قُذِفَ أصله) الميت مُحْصَنًا، ومنعه زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٨.

(٨) (مع وجود أبيه) ومنعه زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٨.

(٩) (ومنع) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٨.

(١٠) سقط من ي: قذف أصله. ولولد ولد قذف جده مع وجود أبيه. ومنع ولد البنت.

ولا يُطالَبُ بقذف الميت غَيْرُ أصله وفرعه.

والمُغْلَبُ فيه حق الله عندنا<sup>(١)</sup>.

● ونص<sup>(٢)</sup> في الأصل<sup>(٣)</sup> أنه حق العبد كالتقصاص، ولذا لم يَصِحَّ رجوع المُقَرَّبِ به.

وحد بقوله: زَنَأْتُ فِي الْجَبَلِ<sup>(٤)</sup>، يريد الصعود، لا بيا زانية لرجل، وعكس<sup>(٥)</sup>

فيهما<sup>(٦)</sup>.

وما جعلنا مصدق القاذف قاذفاً، إِلَّا إذا زاد على صدقت، هو كما قلت<sup>(٧)</sup>.

ولو قذف، أو زنا، أو شرب مراراً، فحد مرةً، كفى لكله إن اتحد الجنس.

واختلاف الشَّاهِدِينَ في زمانه أو مكانه، غير مَانِعٍ من القبول<sup>(٨)</sup>، ورداها، كما لو

(١) سقط من ي: عندنا.

(٢) (نص) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٩.

(٣) انظر: الْأَصْلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ج ٧ ص ١٩٧.

(٤) ي: (بِالْجَبَلِ) بدلاً من (فِي الْجَبَلِ).

زَنَأْتُ فِي الْجَبَلِ زَنَاءً: مَهْمُوزٌ مِنْ بَابِ نَفَعٍ، وَزُنُوءٌ أَيْضاً: صَعِدَ، فَهُوَ زَانِيٌّ، وَيتعدى  
بِالْهَمْزَةِ. / الْمِضْبَاحُ الْمُثْنِي، مادة (زنى) ص ٢٥٧.

(٥) (لرجل) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ اسْتِحْسَاناً (وعكس) مُحَمَّدُ الْحَكَم. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،  
نسخة م، لوحة ٤١٩.

(٦) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحِيسِيِّ ج ١ ص ١١٤٨. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٣٠٨. وَالْهِدَايَةُ  
وشرحها فَتَحُ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٣٣٠. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣  
ص ٢٠٤.

(٧) (كما قلت) وجعله زُفْرٌ قَاذِفًا بَدُونِ الزِّيَادَةِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٩.

(٨) (من القبول) أَي: قَبُولُ الشَّهَادَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٩.

اختلفا في قذف <sup>(١)</sup> بالعَرَبِيَّةِ والعَجَمِيَّةِ <sup>(٢)</sup>.

### فصل في التَّعْزِيزِ

يُعَزَّرُ من قذف مَمْلُوكًا أو كافرًا بالزنا.

أو مسلمًا بيا فاسق، يا فاجر، يا خائن، يا لصّ، يا سارق، يا منافق <sup>(٣)</sup>، يا خبيث، يا  
دُيُوث، يا مُخَنَّث، يا لوطي، يا من يلعب بالصَّبِيَّانِ، يا آكل الربا، يا شارب الخمر، يا ابن  
القعبة، يا قَرَطْبَانَ <sup>(٤)</sup>، يا مأوى الزواني أو <sup>(٥)</sup> اللصوص، يا حرام زاده <sup>(٦)</sup>.

لا بيا كلب، يا تيس، يا حِمَار، يا خنزير، يا قرد، يا بقر، يا حية، يا حَجَّام، يا مؤاجر،

(١) ي: (بالقذف) بدلًا من (في قذف).

(٢) ي: والعجمية، والله أعلم.

(٣) ي: منافق، يا زنديق.

(٤) القَرَطْبَانَ: الدُّيُوث، والذي لا غَيْرَ له، أو القَوَاد. / القَامُوسُ الْمُحِيط، مادة (قرطبه) ص ١٥٩،  
ومادة (الغيرة) ص ٥٨٣.

قال الفَيَّومِيّ في: المصْبَاحُ المُنِير، مادة (القَرَطْم) ص ٤٩٨: (في التَّهْذِيب: وأما  
القَرَطْبَانَ الذي تقوله العَامَّةُ للذي لا غَيْرَ له، فهو مُغَيَّرٌ عن وجهه. قال الأصْمَعِيُّ: أصله  
كَلْتَبَانَ من الكَلْب وهو القيادة، والتاء والنون زائدتان، قال: وهذه اللفظة هي القديمة عن  
العَرَب، وَغَيَّرَتْهَا العَامَّةُ الْأَوَّلَى، فقالت: قَلْطَبَانَ، ثم جاءت عَامَّة سُقْلَى فغَيَّرَتْ عَلَى  
الْأَوَّلَى، وقالت: قَرَطْبَانَ.

(٥) س، غ، و.

(٦) زاده: ابن، باللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ. والمقصود بـ (يا حرام زاده): يا ابن الحرام، أي: ولد غير شرعي. /  
انظر: ترجمة جوجل، شبكة الإنترنت.



يا ولد الحرام، يا عَيَّار<sup>(١)</sup>، يا ناكس، يا منكوس، يا سُخْرَةَ<sup>(٢)</sup>، يا ضُحْكَةَ<sup>(٣)</sup>، يا كَشْحَانَ<sup>(٤)</sup>،  
يا أبله، يا موسوس.

وقيل: يعزر إن قاله لشَرِيف<sup>(٥)</sup> النفس.

ويقدر<sup>(٦)</sup> أكثره بخمسة ❶ أو تسعة وسبعين سوطاً، وهما بتسعة وثلاثين، ولا  
ينقص عن ثلاثة<sup>(٧)</sup>.

واختير تفويض كلفيته وكميته وحبسه إلى الإمام.

ويضرب غير مفرق أشد الضرب<sup>(٨)</sup>، ثم الزاني دونه، ثم الشارب، ثم القاذف<sup>(٩)</sup>.

(١) العَيَّار: من الرِّجَالِ الذي لَا يُخَلِّي نَفْسَهُ وَهَوَاهَا، لَا يَرُوعُهَا، وَلَا يَزْجُرُهَا، نَقْلًا عَنْ ابْنِ  
الْأَثْبَارِيِّ. / الْمُضْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (عار) ص ٤٤٠.

(٢) السُّخْرَةُ: وَرَآنَ غُرْفَةً، مَا سَخَّرَتْ مِنْ خَادِمٍ أَوْ دَابَّةٍ بَلَا أَجْرٍ وَلَا ثَمَنٍ. / الْمُضْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة  
(سخرت) ص ٢٦٩.

(٣) الضُّحْكَةُ: وَرَآنَ غُرْفَةً، يَكْثُرُ النَّاسُ الضَّحْكُ مِنْهُ. / الْمُضْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (ضحك) ص ٣٥٨.

(٤) الكَشْحَانَ: الدِّيُوثُ الذي لَا غَيْرَةَ لَهُ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (كشخ) ص ٢٢٤. وانظر: الْقَامُوسُ  
الْمُحِيطُ، مادة (الكشخان) ص ٣٣١.

(٥) غ: الشريف.

(٦) ي: ويقدره.

(ويقدر) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَا بُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤١٩.

(٧) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ٢٠٦. والكتابُ لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه  
الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ ج ٢ ص ٤٠٠. وَالتَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٦٤٦. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ٢  
ص ٢٨٤٥. وَرَوْضَةُ الْقَضَاةِ ج ٣ ص ١٣٠١. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٢٣١. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ  
ج ٧ ص ٦٣. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٤٧٩. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥  
ص ٣٤٨. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٣ ص ٤٩٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٠٨.

(٨) الْفَرُوقُ لِلْكَرَائِسِيِّ ص ١٩٤.

(٩) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١١١٥.

ويعزّر امرأته لترك الزّينة، والإجابة إلى الفراش، وغُسلِ الجَنَابَةِ، وعلى الخروج من البيت.

ولو عَزَّرَ أو حُدَّ فمات، هُدِرَ دَمُهُ، إِلَّا الزوجة بتعزير زوجها<sup>(١)</sup>.

---

(١) ي: زوجها، والله أعلم.

كِتَابُ السَّرِقَةِ<sup>(١)</sup>

يُقَطَّعُ مُكَلَّفٌ سَرَقَ نَصَاباً مُحَرَّزاً بِمَكَانٍ لَا شَبْهَةَ لَهُ فِيهِ، أَوْ حَافِظُ، وَلَوْ نَائِماً عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَقَدَرُهُ عِنْدَنَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ مُضْرُوبَةٍ فِي الْأَصْح<sup>(٢)</sup>، لَا رُبْعَ دِينَارٍ، إِذَا طَالَبَهُ الْمَالِكُ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ<sup>(٣)</sup>، وَبَيْنَا<sup>(٤)</sup> مَا هَيْتُهَا وَكَيْفِيَّتُهَا وَزَمَانُهَا وَمَكَانُهَا، أَوْ أَقْرَ مَرَّةً، وَيُشْرَطُ<sup>(٥)</sup> مَرَّتَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

وَيُقَطَّعُ بِطَلَبِ أَمِينٍ أَوْ غَاصِبٍ سَرَقَ مِنْهُ<sup>(٧)</sup> عِنْدَنَا، وَمَا نَفَيْنَاهُ لَغِيْبَةٍ<sup>(٨)</sup> الْمَالِكِ،

(١) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي: رَدِّ الْمُحْتَارِ ج ٤ ص ٨٢: كَأَنَّهُمْ تَرْجِعُوهَا بِالْكِتَابِ دُونَ الْبَابِ، لِاشْتِمَالِهَا عَلَى بَيَانِ حُكْمِ الضَّمَانِ الْخَارِجِ عَنِ الْحُدُودِ.

(٢) (مُضْرُوبَةٍ فِي الْأَصْح) وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْمُضْرُوبَ وَغَيْرَ الْمُضْرُوبِ سَوَاءٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٢٠.

(٣) انْظُرْ: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلجَصَّاصِ ج ٦ ص ٢٤٥. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ ج ٢ ص ٤٠٥. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١١٥٤. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٣ ص ١٣١٠. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٢٣٤. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٧ ص ٦٥. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٣٥٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٥ ص ٥٤.

(٤) غ: وَبَيْنَاهَا.

(٥) غ: وَيَشْتَرَطُ.

(٦) (مَرَّةً) وَاحِدَةً، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (وَيُشْرَطُ) أَبُو يُوسُفَ (مَرَّتَيْنِ) وَعَنْهُ أَنَّهُ شَرَطَهُ فِي مَجْلِسَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، وَذَكَرَ بِشَرِّ رَجُوعِهِ إِلَى قَوْلِهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٢٠.

(٧) غ: مِنْ.

(٨) غ: لَغِيْبَتِهِ.

ف: بِغِيْبَةٍ.

● وبسرقة السَّاج، والقَنَا، والآبُنُوس، والصَّنَدَل، والفُصُوص، واليَاقُوت، والزَّبَرَجَد، واللُّؤْلُؤ، والأبواب، والأواني المتخذة من الخشب.

لا بما يوجد مباحاً في دارنا، كخشب، وحشيش، وقَصَب، وسمك، وطيْر، وصيد، وفَهْد، وكلب، وزَرْنِيخ، ونُورَة، ومَغْرَة<sup>(١)</sup>.

ولا بما يتسارع إليه الفساد عندنا، من لبن، ولحم<sup>(٢)</sup>، وفاكهة رَطْبَة، وبَطِيخ.

وقيل: يراه<sup>(٣)</sup> في غير الماء، والتراب، والطين، والسَّرْقِين<sup>(٤)</sup>.

وفي صبي حُر، ومصحف، مُحَلِّين<sup>(٥)</sup>.

وجزما بعدمه<sup>(٦)</sup>، كدفاتر العلم، والزرع قبل حصده، والثمر على الشجر.

(١) ي: (ومغرة ونورة) بدلاً من (ونورة ومغرة).

انظر: الجامع الصَّغِير لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه النَّافِع الكَبِير ص ٢٩٥. والأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ٧ ص ٢٤٢. والمَبْسُوط للسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١١٦٥. وتُخَفَّةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٤٢. والهِدَايَة وشرحيها فَتْح الْقَدِير والعِنَايَة ج ٥ ص ٣٦٤. وَكَنْزُ الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِق ج ٣ ص ٢١٤.

المَغْرَة: الطين الأحمر، بفتح الميم والغين، والتسكين تخفيف. / المَصْبَاحُ الْمُئَيَّر، مادة (المغرة) ص ٥٧٦.

(٢) س، غ: أو لحم.

ن: طمس بعض حروف (بما يتسارع إليه الفساد عندنا، من لبن، ولحم).

(٣) وقيل: يراه أي: أبو يُوْسُف القطع في رِوَايَة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢١.

(٤) ي: (والسرقين، والطين) بدلاً من (والسرقين).

(٥) غ: مجلين.

(٦) (و) أبو حَنِيفَة ومُحَمَّد (جزما بعدمه) أي: بعدم القطع. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢١.

ويرى القطع بنبش<sup>(١)</sup>، وصليب<sup>(٢)</sup>، كدفاتر الحساب، وينفيه في عبد صغير لا يعبر عن نفسه<sup>(٣)</sup>، ككبير، وآلة لهو<sup>(٤)</sup>، ومال عامة أو مشترك، ومثل دينه ولو مؤجلاً أو زائداً، ويتردد<sup>(٥)</sup> فيما ليس من جنسه، وفيما قطع به، ولم يتغير، وجزماً بالقطع في الأول، وعدمه في الثاني. ●

ولا قطع بنهب، وخيانة، واختلاس<sup>(٦)</sup>.

### فصل في الجزز والأخذ منه

لا يُقَطَّعُ السارق من أصله وفرعه نسباً، وكذا من رَحِمِهِ المَحْرَم، وزوج<sup>(٧)</sup> سيدته، وامرأة سيده عندنا.

(١) (ويرى) أبو يُوسُفَ (القطع بنبش) أي: نبش قبر وأخذ كفن منه، ونفاه أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّدَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢١.

(٢) ي: وصليب ذهب.

(٣) (وينفيه) أي: أبو يُوسُفَ القطع (في) سرقة (عبد صغير لا يعبر عن نفسه) استحساناً، لأنه آدمي من وجه، مال من وجه. وحكم أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّدَ بقطعه، لأنه مال مطلق كسائر الأموال. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢١.

(٤) ي: لهو، وأشربة مطربة.

(٥) (ويتردد) أبو يُوسُفَ في القطع وعدمه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢١.

(٦) ي: واختلاس، والله أعلم.

انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ٢٧١. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرية النيرة ج ٢ ص ٤١٠. والنُتْفُ لِلشُّعْدِيِّ ج ٢ ص ٦٤٧. والمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١١٦٩. والهَدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ٥ ص ٣٧٣. والاختيار ج ٣ ص ٥٣٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢١٧.

(٧) غ: ومن زوج.

ولا نقطع أحد الزوجين بالآخر<sup>(١)</sup>، وطرده في المُحَرِّزِ عنه، وكذا الحكم في خَتْنِهِ وَصَهْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

وعكسه السرقة من بيته<sup>(٣)</sup> المؤجر عندنا<sup>(٤)</sup>، ونفياه، كما لو سَرَقَ من<sup>(٥)</sup> مُكَاتِبِهِ، أو بيتِ أذن في دخوله، أو من<sup>(٦)</sup> حَمَامٍ نهاراً على الصَّحِيحِ، أو من المَغْنَمِ<sup>(٧)</sup>، أو من<sup>(٨)</sup> قطارٍ حملاً أو بعيراً<sup>(٩)</sup>، أو من حِرْزٍ ولم يُخْرِجْهُ منه.

وقطعناه بأخذه بعد إلقائه إلى الخارج، وبتحميله على دابة خرجت بسوقه<sup>(١٠)</sup>، وبرميه<sup>(١١)</sup> في نهرٍ أخرجه بقوة جريه في<sup>(١٢)</sup> الصَّحِيحِ، وبدخوله مع رفقة، وإن لم يأخذ

(١) انظر: مُختَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٦ ص ٢٦٥. والهداية وشرحيها فتح القدير والعناية ج ٥ ص ٣٨٢. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٣ ص ٢٢٠.

(٢) الختن: عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ، والجمع أختان. وختن الرجل عند العامة زواج ابنته.

وقال الأزهري: الختن أبو المرأة، والختنة أمُّها. فالأختان من قبل المرأة، والأحماء من قبل الرجل، والأصهار يعُمُّهُمَا.

المُصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (ختن) ص ١٦٤. وانظر: المُصْبَاحُ المُنِيرُ، مادة (الصهر) ص ٣٤٩.

(٣) س: بيت.

(٤) عندنا أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٢.

(٥) غ: منه.

(٦) سقط من ي: من.

(٧) ي: مغنم.

(٨) سقط من ي: من.

(٩) س: بعير.

(١٠) (بسوقه) إياها، ونفاها زُفِرَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٢.

(١١) سقط من ن: و.

(١٢) ف: (على) بدلاً من (في).

شَيْئاً عِنْدَنَا إِذَا نَابَ كُلًّا نَصَابٌ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُقَطَّعُ عِنْدَنَا دَاخِلٌ نَاوِلٌ خَارِجاً، وَخَارِجٌ أَخَذَ مِنْ دَاخِلٍ، وَطَارَ صُرَّةً خَارِجَةً مِنْ كُمٍّ، ● وَقِيلَ: يَقْطَعُهُ<sup>(٢)</sup>، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ<sup>(٣)</sup> يَدَهُ<sup>(٤)</sup> فِي جَيْبٍ غَيْرِهِ، أَوْ كُمِّهِ، أَوْ صَنْدُوقِهِ، أَوْ شَقَّ حِمْلًا فَأَخَذَ مِنْهُ، أَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ حَجَرَةٍ مِنْ<sup>(٥)</sup> دَارٍ إِلَى صَحْنِهَا، أَوْ سَرَقَ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجْرِ مِنْ بَعْضٍ<sup>(٦)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٢٣

### فصل في كيفية القطع وغيره

تُقَطَّعُ<sup>(٧)</sup> يَمِينُ السَّارِقِ مِنَ الزَّنْدِ، وَتُحْصَمُ.

ثُمَّ رَجُلُهُ الْيُسْرَى إِنْ عَادَ.

فَإِنْ سَرَقَ ثَالِثًا، حُبِسَ حَتَّى يَتُوبَ، وَلَمْ يَقْطَعْ عِنْدَنَا<sup>(٨)</sup>.

وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، أَوْ إِبْهَامُهَا، أَوْ إصْبَعَانِ سِوَاهَا، أَوْ رَجُلُهُ الْيُمْنَى مَقْطُوعَةً،

(١) سقط من س: وبدخوله مع رفقته، وإن لم يأخذ شيئاً عندنا إذا نابَ كُلًّا نصاب.

(٢) (وقيل: يقطعه) أَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، فِي الْوَجْهِ كُلِّهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٢٣.

(٣) غ: دخل.

(٤) سقط من ف: يده.

(٥) سقط من غ، ي: من.

(٦) ي: بعض، والله أعلم.

(٧) غ: يقطع.

(٨) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٦ ص ٣١٤. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ ج ٢ ص ٤١٥. وَطَرِيقَةُ الْخَلَّافِ ص ٢٢٧. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٣٩٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٢٥. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٢ ص ١٨٢.

أو سَلَاء، لم يقطع<sup>(١)</sup> عندنا.

وطردناه بملكه المَسْرُوق بعد الْقَضَاء به، وبنقص<sup>(٢)</sup> قيمته عن النصاب.

وقطعنا الحاضر آخرًا إن برهن على سرقتهما عند غيبة أحدهما<sup>(٣)</sup>.

ونفى<sup>(٤)</sup> قطع محجور أقر بسرقة عَيْن قائمة فكذبه مولاه، وهي للمُقَرَّر له عندنا<sup>(٥)</sup>،

وقالا: لمولاه.

● والقطع بطلب الحاضر يُسقط حَقَّ الغائب<sup>(٦)</sup>.

واختلاف الشَّاهدين في لون البقرة بياضاً وسواداً، وقيل: صفرةً وحمرةً، لا يمنع القطع<sup>(٧)</sup>، وَرَدَّاهَا، كما لو<sup>(٨)</sup> ذكر المدعي لوناً وخالفه أحدهما، أو اختلفا في الْقِيَمَة، أو الذكورة والأنوثة، أو في وصف المغصوب.

ولا نَجْمع بين القطع والضمان، وطرده في المُوسِرِ إلى وقت القطع.

ويرد<sup>(٩)</sup> المَسْرُوق لو قائماً.

نسخة م  
لوحة  
٤٢٤

(١) ف: تقطع.

(٢) ي: وتنقص.

(٣) (عند غيبة أحدهما) أي: أحد السارقين، ونفاه زُفر، وهو قول أبي حَنِيفَةَ الأول. / البُرْهَان للطرَّابُلَيْسِي، نسخة م، لوحة ٤٢٣.

(٤) (ونفى) مُحَمَّد. / البُرْهَان للطرَّابُلَيْسِي، نسخة م، لوحة ٤٢٣.

(٥) (فكذبه مولاه) في ذَلِكَ، وحكم أبو حَنِيفَةَ وأبو يُوسُف بقطعه (وهي) أي: العين (للمُقَرَّر له عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطرَّابُلَيْسِي، نسخة م، لوحة ٤٢٣.

(٦) (حق الغائب) عند أبي حَنِيفَةَ، ولا يُسقط عندهما. / البُرْهَان للطرَّابُلَيْسِي، نسخة م، لوحة ٤٢٤.

(٧) (لا يمنع القطع) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للطرَّابُلَيْسِي، نسخة م، لوحة ٤٢٤.

(٨) سقط من س: لو.

(٩) ف: ورد.



وضمان المستهلك رَوَايَةٌ<sup>(١)</sup>.

ولو صبغ به بما يزيد في قيمته، فقطع، لم يؤخذ منه<sup>(٢)</sup>، وحكم<sup>(٣)</sup> بأخذه<sup>(٤)</sup> وضمان الزيادة.

وضرب الحَجَرَيْنِ دراهم ودنانير، لا يمنع الأخذ.

ولا يقطعه إن شق الثوب فاحشاً قبل إخراجهِ<sup>(٥)</sup>، كذبح الشاة قبله<sup>(٦)</sup>.

### باب قُطَاعِ الطَّرِيقِ

خرج ذو مَنَعَةٍ لقطع الطريق، فأخذ قبله، حُبِسَ حتى يتوب.

وإن<sup>(٧)</sup> أخذ نصاباً معصوماً، قُطعت يده ورِجلُهُ من خِلاف.

وإن قُتِلَ ولو بغير سلاح، قُتِلَ حَدًّا<sup>(٨)</sup> وإن عفا الولي.

(١) رَوَايَةٌ حسنية عنه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٤.

(٢) سقط من ن: منه.

ي: منه، ولم يضمن.

(٣) (لم يؤخذ) الْمَسْرُوقُ (منه) ولم يضمن قيمته، عند أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ (وحكم) مُحَمَّدٌ. /

البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٤.

(٤) ي: بالأخذ.

(٥) (ولا يقطعه) أَبُو يُوسُفَ (إن شق الثوب) شَقًّا (فاحشاً قبل إخراجهِ) من الحِرْزِ، وحكم أَبُو

حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ بقطعه إن ساوى عشرة بعد شقه، وإلَّا فلا يقطع اتفاقاً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،

نسخة م، لوحة ٤٢٤-٤٢٥.

(٦) ي: قبله، والله أعلم.

(٧) غ: فإن.

(٨) س: حد.

وإن فعلهما، فالإمام يقطع ويقتل ثم يَصْلِبُ، أو يقتل فقط، أو يَصْلِبُهُ حياً<sup>(١)</sup>، وَيَبْعُجُ بطنه برمح حتى يموت، ونفى القطع بلا تردد<sup>(٢)</sup>.  
وَيُنْزَلُ بعد ثلاثة أيام، وقيل: يرى<sup>(٣)</sup> تَرْكُهُ حتى يسقط<sup>(٤)</sup>.  
ولا يضمن ما أخذ، ونَحْدُ غير المباشر أيضاً.  
وإن جرح فقط، أو قتل فتاب قبل أن يؤخذ، أو كان بعض القطاع غير مكلف أو ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ من المقطوع عليه، أو قطع بعض القافلة على بعض، صار الحق للولي.  
وقاطع الطريق ليلاً أو نهاراً في المَصْر أو بقربه<sup>(٥)</sup>، لا يَحْدُّ عندنا<sup>(٦)</sup>، وقيل: يَحْدُّه<sup>(٧)</sup> إن قطع في المَصْر ليلاً، وخارجه نهاراً بسلاح، وقيل: مطلقاً<sup>(٨)</sup>.

(١) (ثم يَصْلِبُ) إن شاء، عند أبي حَنِيفَةَ (أو يقتل فقط، أو يَصْلِبُهُ حياً) في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٥.

(٢) (ونفى) مُحَمَّدُ (القطع) وقال: يُقْتَلُ أو يُصْلَبُ (بلا تردد) يعني: رُوِيَ عن أبي يُوسُفَ أنه مع أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ، وفي عامة المباسيط وشروح الجامع ذكره مع مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٥.

(٣) (وقيل: يرى) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٥.

(٤) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِيِّ ج ٣ ص ٨٢. وَالتَّنْفُ لِلْسَّغْدِيِّ ج ٢ ص ٦٥٤. وَالمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١١٩٠. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٤٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٧ ص ٩٠. وَالهِدَايَةُ وَشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٤٢٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٣٧.

(٥) ف: بقرية.

(٦) سقط من ي: عندنا.

(٧) (وقيل: يَحْدُّه) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٥.

(٨) ي: مطلقاً، والله أعلم.

كِتَابُ الصَّيْدِ<sup>(١)</sup>نسخة م  
لوحة  
٤٢٦

يَحِلُّ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ صَيْدُ مُسْلِمٍ حَلَالٌ وَكِتَابِي، ❶ بِالْكَلْبِ، وَالْفَهْدِ، وَالْبَازِي،

وَسَائِرُ الْجَوَارِحِ الْمُعَلَّمَةِ، وَبِالسَّهَامِ<sup>(٢)</sup> الْمَحْدَدَةِ.وَتَعَلَّمُ الْكَلْبَ وَنَحْوَهُ بِغَلْبَةِ ظَنِّ مُعَلِّمِهِ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْرَاهُ بِتَرْكِ<sup>(٤)</sup> الْأَكْلِ ثَلَاثًا، وَهُوَ

(١) لِلْاصْطِيَادِ سَبْعَ شُرَاطٍ، أَرْبَعٌ فِي الْمُرْسَلِ:

١- أَنْ يَكُونَ مُعَلَّمًا.

٢- وَأَنْ يَكُونَ ذَا جَارِحَةٍ، غَيْرِ نَجَسٍ الْعَيْنِ.

٣- وَأَنْ يَجْرَحَهُ الْكَلْبُ أَوْ الْبَازِي.

٤- وَأَنْ يَمْسُكَ عَلَى صَاحِبِهِ.

وِثْلَاثٌ فِي الْمُرْسَلِ:

١- أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا يَعْقِلُ الْإِرْسَالَ.

٢- التَّسْمِيَةُ فِي حَالِ الْإِرْسَالِ عِنْدَ الذِّكْرِ.

٣- أَنْ يَلْحَقَهُ الْمُرْسَلُ، أَوْ مَنْ قَامَ مَقَامَهُ، قَبْلَ انْقِطَاعِ الطَّلَبِ، وَالتَّوَارِي.

الْجَوْهَرَةُ النَّبِيرَةُ ج ٢ ص ٤٢٨.

(٢) ف: وَالسَّهَامِ.

(٣) (بِغَلْبَةِ ظَنِّ مُعَلِّمِهِ) أَنَّهُ تَعْلَمُ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ بِالثَّلَاثِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ. /

الْبَرْهَانَ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٢٦.

(٤) ي: بِتَرْكِهِ.

رِوَايَةٌ<sup>(١)</sup>، كَتَعْلَمُ الْبَازِي بِعَوْدِهِ إِذَا دَعَاهُ.

وَنَشْرَطُ تَسْمِيَةَ الذَّاكِرِ لَهَا عِنْدَ الْإِرْسَالِ أَوْ الرَّمْيِ<sup>(٢)</sup> أَوْ الذَّبْحِ، وَالْجَرَحِ شَرْطٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَقِيلَ، يَحِلُّهُ<sup>(٣)</sup> بَدُونَهُ.

وَلَا يَحْرَمُ بِأَكْلِ الْبَازِي مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

وَيَحْرَمُ بِأَكْلِ الْكَلْبِ وَنَحْوِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْحَرَمَةُ سَارِيَةٌ إِلَى مَا بَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَيْدِهِ<sup>(٦)</sup>، وَخَصَّاهَا بِمَا<sup>(٧)</sup> لَمْ يُحْرِزْهُ فِيهِ.

وَيَذْبَحُ مَا أَدْرَكَ فِيهِ حَيَاةً فَوْقَ حَيَاةِ<sup>(٨)</sup> الْمَذْبُوحِ. فَإِنْ لَمْ<sup>(٩)</sup> يَتِمَكَّنْ مِنْ ذَبْحِهِ، حَرَمٌ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ<sup>(١٠)</sup>، كَمَا لَوْ خَنَقَهُ الْكَلْبُ وَلَمْ يَجْرَحْهُ، أَوْ شَارَكَهُ كَلْبٌ لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ.

(١) (وهو رِوَايَةٌ) رواها الحسن عنه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٦.

(٢) ف: الرمي عليه.

(٣) (وقيل: يحله) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٦.

(٤) سقط من غ: منه.

(٥) انظر: الْأَصْلُ لِمُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ ج ٥ ص ٣٥٠. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ

ج ٢ ص ٤٢٨. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ١ ص ١٤٧٠. وَرَوُضَةُ الْقَضَاءِ ج ٣ ص ١٣٦٣.

وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ١٠٣. وَبِدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ٥٤. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣

ص ٣٥٧. وَالْهَدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ١١٣. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤

ص ٢١١. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٦ ص ٤٦٣.

(٦) (من صيده) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٦.

(٧) غ: لما.

(٨) سقط من ي: فوق حياة.

(٩) سقط من غ: لم.

(١٠) (في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ) وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَحِلُّ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. / الْبُرْهَانُ

لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٦.

ولو أرسله مُسْلِمٌ فأغراه مَجُوسِيٌّ، أو لم يرسله أحد، فزجره مُسْلِمٌ فانزجر، أو وقع السَّهْمُ به فَتَحَامَلَ حتى غاب عن بصره، وهو في طلبه، حَلَّ<sup>(١)</sup>.

وإن قعد عن طلبه، ثم وجده مَيِّتًا، ● أو قتله المِعْرَاضُ بِعُرْضِهِ<sup>(٢)</sup>، أو البُنْدُوقَةُ، أو وقع في ماء، أو على سطح، أو جبل فَتَرَدَّى منه إلى الأرض، حَرَّمَ. ولو وقع عليها ابتداءً، حَلَّ.

ويحرم المبان منه إلا أن يقطع نِصْفَيْنِ أو أثلاثًا، والأكثر مما يلي العَجْز. ولو أرسل كلبه على صيدٍ، فأخذ غيره في سُنَّه<sup>(٣)</sup>، أو على صيود، وسمى مرةً فأخذها من فورهِ، حَلَّتْ.

ولا يقطع الإرسال كُموُنٌ فَهْدٌ أو كلبٍ اعتاده. ولو وَقَذَهُ<sup>(٤)</sup> الكلبُ، ثم قتله، أو أرسل كلبيه معاً فَوَقَذَهُ أحدهما، ثم قتله الآخر، حَلَّ<sup>(٥)</sup>.

ولو رماه بسهم فلم يشخه، فرماه آخر فقتله، حَلَّ، وكان للثاني.

(١) انظر: الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه النافع الكبير ص ٤٨٧. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٦ ص ٥٠.

(٢) المِعْرَاضُ: مثل المِفْتَاح: سَهْمٌ لا رِيْشَ له. والعُرْضُ: وَزَانٌ قُفْلٌ: الناحية والجانب.

المِصْبَاح المُنِير، مادة (عرض) ص ٤٠٢.

(٣) ف: سنه.

(٤) وَقَذَهُ: ضَرَبَهُ حتى اسْتَرَحَى وَأَشْرَفَ على الموت، وبَابُهُ وَعَدَ.

وَشَاءٌ مَوْقُودَةٌ: قُتِلَتْ بالخَشَبِ.

مُخْتَار الصَّحاح، مادة (وقذ) ص ٣٠٤.

(٥) سقط من غ: حل.

ولو أئخنه الأول، حُرْمَ، وضمن الثاني له قيمته مجروحاً.  
 ولو رمى<sup>(١)</sup> ذنباً فأصاب ظنبياً، أكلناه.  
 ولو فرّخ طير، أو باض، أو تَكَنَّسَ<sup>(٢)</sup> ظنبِي في أرضٍ لم تُعَدَّ لَذَلِكَ، كان لمن أخذه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ف: أرمى.

(٢) الكَانِسُ: الظَّنْبِيُّ يدخل في كِنَاسِهِ، وهو مَوْضِعُهُ في الشَّجَرِ يَكْتَنُّ فيه ويستتر. وقد كَنَسَ الظَّنْبِيُّ من باب جَلَسَ. وَتَكَنَّسَ مِثْلُهُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (كنس) ص ٢٤١.

(٣) ي: أخذه، والله أعلم.

انظر أوجه الصيد، وشروط كل منها في: التُّنْفُ للسُّعْدِيِّ ج ١ ص ٢٣٤.

## كِتَابُ الذَّبَائِحِ

تَحِلُّ<sup>(١)</sup> ذَبِيحَةُ مُسْلِمٍ، وَكِتَابِي، وَأَخْرَسٌ، وَأَقْلَفٌ، وَامْرَأَةٌ، وَصَبِيٌّ مُمَيِّزٌ<sup>(٢)</sup>.  
لَا وَثْنِي، وَمَجْجُوسِيٍّ، وَمُرْتَدٍّ.

وَنُحْرَمُ ذَبِيحَةَ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا، وَأَحْلُوها لَوْ سَهْوًا<sup>(٣)</sup>.

● وَكُرِهَ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ بَعْدَ الْإِضْجَاعِ<sup>(٤)</sup> وَالتَّسْمِيَةِ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ.

وَأَنْ يَذْكُرَ مَعَ اسْمِ<sup>(٥)</sup> اللَّهِ غَيْرَهُ<sup>(٦)</sup> مَوْضُوعًا بِلَا عَطْفٍ، وَحَرَّمَ إِنْ عَطَفَ.

وَيَتَعَيَّنُ الذَّبْحُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَاللِّبَّةِ<sup>(٧)</sup> تَحْتَ الْعَقْدَةِ. وَقِيلَ: مُطْلَقًا.

وَقَطَّعُ ثَلَاثَ مِنَ الْحُلُقُومِ<sup>(٨)</sup>، وَالْمَرِيءِ<sup>(٩)</sup>،

(١) غ: يحل.

(٢) ن: طمس بعض حروف (وامرأة، وصبي مُمَيِّز).

(٣) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٢٢٥. والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٩ ص ٤٨٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيُّنُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٨٧.

(٤) س: الاضطجاع.

(٥) سقط من غ: اسم.

(٦) ي: غيره لو.

(٧) اللَّبَّةُ: رَأْسُ الصَّدْرِ. / حَاشِيَةُ الشَّلْبِيِّ عَلَى تَبْيِينِ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٨٦ عَنِ الْإِثْقَانِيِّ.

(٨) الْحُلُقُومُ: هُوَ الْحَلْقُ، وَهُوَ مَا بَعْدَ الْفَمِ، وَهُوَ مَوْضِعُ النَّفْسِ، وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (حَلْق) ص ١٤٦.

(٩) الْمَرِيءُ: وَزَانُ كَرِيمٍ، رَأْسُ الْمَعِدَةِ وَالْكَرْشِ، اللَّازِقُ بِالْحُلُقُومِ، يَجْرِي فِيهِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ. / الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (المريء) ص ٥٦٩.

وَالْوَدَجَيْنِ<sup>(١)</sup>، كَافٍ<sup>(٢)</sup>.

وَيُعَيِّنُ آخِرًا مَعَ الْأَوَّلَيْنِ أَحَدَ الْوَدَجَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وَيُذَبِّحُ<sup>(٤)</sup> بِكُلِّ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، كُمْدِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>، وَمَرْوَةٍ، وَلِيْطَةٍ<sup>(٦)</sup>.

وَكُرِّهَ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ الْمُتَفَصِّلَيْنِ، وَحُرْمَ بِالْمُتَّصِلَيْنِ.

وَنُدَبَ إِحْدَادُ الشَّفَرَةِ قَبْلَ إِضْجَاعِ الذَّبِيحَةِ.

وَكُرِّهَ النَّخَعَ<sup>(٧)</sup>، وَقَطَعَ الرَّأْسَ<sup>(٨)</sup>.

(١) الْوَدَجَانِ: ثَنِيَّةٌ وَدَجٌ، بَفَتْحَتَيْنِ: عِرْقَانِ عَظِيمَانِ فِي جَانِبِي قَدَامِ الْعُنُقِ، بَيْنَهُمَا الْحُلُقُومُ وَالْمَرِيءُ. / اللَّبَابُ لِلْمَيْدَانِي ج ٣ ص ٩٣ عَنِ الْقُهْطَانِيِّ. وَانْظُرْ: الْمُصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَةُ (الْوَدَج) ص ٦٥٢.

(٢) (كَافٍ) لِلْحِلِّ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٢٨.

(٣) (وَيُعَيِّنُ) أَبُو يُوسُفَ (آخِرًا) أَي: فِي قَوْلِهِ الْآخِرَ لِلْقَطْعِ (مَعَ الْأَوَّلَيْنِ) وَهَمَا: الْحُلُقُومُ، وَالْمَرِيءُ (أَحَدَ الْوَدَجَيْنِ) وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ أَنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ أَيْضًا، وَعَنَهُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ قَطْعِ أَكْثَرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٢٨.

(٤) غ: وَنَذَبِحَ.

(٥) غ: كَمَدْتَهُ.

(٦) انْظُرْ: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٤٧٩.

(٧) النَّخَعُ: هُوَ أَنْ يَبْلُغَ بِالسَّكِينِ النَّخَاعَ، وَهُوَ عِرْقٌ أَبْيَضٌ فِي جَوْفِ عَظْمِ الرِّقَبَةِ يَمْتَدُّ إِلَى الصُّلْبِ. وَقِيلَ: أَنْ يَمْدَ رَأْسُهَا حَتَّى يَظْهَرَ مَذْبَحُهَا. وَقِيلَ: أَنْ يَكْسِرَ عُنُقَهَا قَبْلَ أَنْ تَسْكُنَ مِنَ الْاضْطِرَابِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ، لِأَنَّهُ تَعْذِيبُ الْحَيَوَانَ بِلَا ضَرُورَةٍ، وَقَدْ نَهَيْنا عَنْهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٢٨. وَانْظُرْ: الْمُصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَةُ (النَّخَاعَةُ) ص ٥٩٦.

(٨) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وَشَرَحَهُ رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٣٦٢.



وَيُذْبِحُ صَيْدُ اسْتَأْنَسَ.

واكتفوا بجرح نَعَم<sup>(١)</sup> تَوْحَشَ<sup>(٢)</sup> أو تَرَدَّى في بئر<sup>(٣)</sup>.

وَيُسَنُّ نَحْرُ<sup>(٤)</sup> الإبل، وذَبْحُ<sup>(٥)</sup> غيرها. وكره عكسه<sup>(٦)</sup>.

والمذبوح من القفا<sup>(٧)</sup> لم يجرموها<sup>(٨)</sup>.

وأكل جنين ميت تَمَّ خَلْقُهُ حرام<sup>(٩)</sup>.

(١) غ: ونعم.

(٢) غ: وتوحش.

(٣) كَنَزُ الذَّقَائِقِ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ١٩٤.

(٤) النَّحْرُ: قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر. / تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٥ ص ٢٩٣.

(٥) الذَّبْحُ: قطع العروق في أعلى العنق تحت اللَّحْيَيْنِ. / تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٥ ص ٢٩٣.

اللَّحْيَانِ: الذَّقْنُ، منبت اللَّحْيَةِ من الإنسان وغيره. / اليَصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الْحِيَة) ص ٥٥١. ومُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (لَحِي) ص ٢٤٨.

(٦) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٢٣٩. والكتاب للقدوري وشرحه

الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٤٣٦. والمبسوط للسرخسي ج ٢ ص ١٤٨٠. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٠. والاختيار ج ٤ ص ٢٢٧.

(٧) غ: القفا أو.

ن، ف: القفا و.

(٨) سقط من ي: لم يجرموها.

(٩) ي: حرام، والله أعلم.

(حرام) عند أبي حنيفة، وإن أشعر، وهو قول إبراهيم والحكم بن عيينة، وبه أخذ زفر والحسن بن زياد. وقال أبو يوسف ومحمد: حلال. وبه قال الشافعي. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٢٨.

## فصل فيما يحل ويحرم

حَرَّمَ كل ذي ناب، ❶ وَمَخْلَبٍ، من سَبْعٍ وطيْر، والحشرات كلها، والزناير،  
والحُمُر الأهلية، والبغال المتولدة منها.

نسخة م  
لوحة  
٤٢٩

ولحم الخيل مكروه<sup>(١)</sup> تحريماً<sup>(٢)</sup>، أو تنزيهاً، وبه قال<sup>(٣)</sup>.

وحَرَّمَ الضَّبُّ، والضَّبُعُ، والثَّعْلَبُ، عندنا.

وحلَّ الأَرَبُ، وغُرَابُ الرِّزْعِ<sup>(٤)</sup>، لا الذي يأكل الحَيْفَ.

وكَرِهَ الرَّخَمَ<sup>(٥)</sup>، والبُغَاثُ<sup>(٦)</sup>، ولا يؤكل من مائي المولد عندنا، إلا السمك،

(١) س: مكروه.

(٢) (مكروه تحريماً) في رواية عن أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٢٩.

(٣) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٢٨٨. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٤٤٢. وروضة القضاة ج ٣ ص ١٣٤٢. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٨٩. وطريقة الخلاف ص ٢٨٥. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ٣٨. والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٣٥٨. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٩ ص ٤٩٩. والاختيار ج ٤ ص ٢٤٠. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبين الحقائق ج ٥ ص ٢٩٤.

(٤) غُرَابُ الرِّزْعِ: هو المعروف بالزَّعْج، لأنه يأكل الحَبَّ، وليس من سباع الطير. / اللُّبَابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ٩٥.

(٥) الرَّخْمَةُ: طائر يأكل العذرة، وهو من الخبائث، وليس من الصيد، ولهذا لا يجب على المُحْرِمِ الفدية بقتله، لأنه لا يؤكل. والجمع رَخَمٌ. / المِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (الرَّخْمَةُ) ص ٢٢٤.

(٦) البُغَاثُ: (مثلث الباء) من الطير، ما لا يصيد، ولا يرغب في صيده، لأنه لا يؤكل، قاله الأزهرى. وقال ابن السكيت: البُغَاثُ طائر أَبْعَثُ دون الرَّخْمَةِ، بطيء الطيران. / المِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مادة (البغاث) ص ٥٦.

وَالْجَرِيثُ<sup>(١)</sup>، وَالْمَارْمَاهِي<sup>(٢)</sup>، مَعَ كَرَاهَةِ الطَّافِي<sup>(٣)</sup>، لَا<sup>(٤)</sup> مُطْلَقًا.

وَحَلَّ بِلَا ذِكَاةٍ كَالْجَرَادِ<sup>(٥)</sup>.

وَلَوْ ذَبَحَ الْمُنْخَنِقَةَ، أَوْ الْمَوْقُودَةَ، أَوْ الْمُتَرَدِّيَةَ، ● أَوْ النَّطِيحَةَ<sup>(٦)</sup>، أَوْ الَّتِي بَقَرَ  
الذَّبُّ بطنها وفيها حياة خفية، حَلَّتْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

وَتَقْدِيرُ<sup>(٧)</sup> الْحَيَاةِ<sup>(٨)</sup> بِيَوْمِ رِوَايَةِ<sup>(٩)</sup>.

(١) الْجَرِيثُ: الْجَرِي، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّمَكِ. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (جَرَتْ) ص ٥٠.

(٢) سَقَطَ مِنْ غ: وَ.

الْمَارْمَاهِي: وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ السَّمَكِ يَشْبَهُ الْحَيَاتِ، وَيُسَمَّى: الْحَنْكَلِيسَ، أَوْ الْأَنْقَلِيسَ. /  
الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مَادَّةُ (جَرَتْ)، هَامِشٌ ص ٥١.

(٣) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي: رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ ص ٥١٢: السَّمَكُ الطَّافِي لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ يَحِلُّ أَكْلُهُ.

(٤) سَقَطَ مِنْ ي: لَا.

(٥) انْظُرْ: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٧ ص ٢٧٣. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُهُ  
الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٤٤٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٩٠.

(٦) الْمُنْخَنِقَةُ: هِيَ الَّتِي مَاتَتْ بِالْخَنْقِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْنُقُونَ الْبَهِيمَةَ  
وَيَأْكُلُونَهَا، فَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

الْمَوْقُودَةُ: هِيَ الَّتِي تُضْرَبُ حَتَّى تَمُوتَ.

الْمُتَرَدِّيَةُ: هِيَ الَّتِي تَقَعُ مِنْ مَكَانٍ عَالٍ، أَوْ فِي بَثْرٍ، فَتَمُوتُ.

النَّطِيحَةُ: هِيَ الَّتِي يَنْطَحُهَا غَيْرُهَا، فَتَمُوتُ.

رُوحُ الْمَعَانِي ج ٧ ص ٢٨ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

(٧) ن: وَتَقْدَرُ.

(٨) ي: (وَتَقْدِيرُهَا) بَدَلًا مِنْ (وَتَقْدِيرِ الْحَيَاةِ).

(٩) (رِوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٣٠.

ويكتفي<sup>(١)</sup> بأكثره، لا بما فوق حياة المذبوح<sup>(٢)</sup>.  
 وَتَحِلُّ ذَبِيحَةٌ عَلِمَ حَيَاتُهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَحَرَّكْ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يُخْرَجْ مِنْهَا دَمٌ، وَإِلَّا فَلَا بَدَّ مِنْ أَحَدِهِمَا.  
 وَكُرِهَ مِنَ الشَّاةِ الْحَيَاءُ<sup>(٤)</sup>، وَالْخُصِيَّةُ<sup>(٥)</sup>، وَالْغُدَّةُ، وَالْمَثَانَةُ، وَالْمَرَارَةُ<sup>(٦)</sup>.  
 وَحُرِّمَ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) (ويكتفي) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٠.  
 (٢) (المذبوح) واكتفى به مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٠.  
 (٣) ف: يتحرك.  
 (٤) الْحَيَاءُ: حَيَاءُ الشَّاةِ مَمْدُودٌ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: الْحَيَاءُ اسْمٌ لِلذُّبْرِ مِنْ كُلِّ أُنْثَى مِنَ الظَّلْفِ وَالْخُفِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ الْفَارَابِيُّ فِي بَابِ فَعَالٍ: الْحَيَاءُ فَرْجُ الْجَارِيَةِ وَالنَّاقَةِ. / الْمِصْبَاحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (حَيٍّ) ص ١٦٠.  
 (٥) غ: والخصية.  
 (٦) ن: والمرّة.  
 انظر: الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٤٤٨. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ٦١.  
 (٧) ي: المسفوح، والله أعلم.  
 وانظر أنواع الذبائح في: التَّتَفُّ لِلْسُّعْدِيِّ ج ١ ص ٢٤٠.

## كِتَاب الْأُضْحِيَّةِ

هي واجبة عندنا، على كل حر<sup>(١)</sup>، مُسْلِم، مقيم، مُوسِر<sup>(٢)</sup>، فَجَر<sup>(٣)</sup> يوم النحر وتَلَوِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَسَنَّاها في رِوَايَةٍ<sup>(٥)</sup>.

فَيَذْبَحُ عن نفسه شاةً، أو سُبُعَ بَدَنَةٍ، لا عن طفله الفقير في ظاهر الرواية<sup>(٦)</sup>، ولا عن الغني من ماله في أصح ما يفتى به<sup>(٧)</sup>.

- (١) سقط من ي: حر.
- (٢) قال القُدُورِي: (الأضحية واجبة على كل حر مُسْلِم، مقيم، مُوسِر)، وقال قَاسِمُ بن قُطْلُوبُغَا: (وهذا قول أبي حَنِيفَةَ ومُحَمَّدَ والحسن وزُفَر وإحدى الروائين عن أبي يُوسُف، وعنه أنها سُنَّة. وذكر الطَّحَاوِيُّ أن على قول أبي حَنِيفَةَ واجبة، وعلى قول أبي يُوسُف ومُحَمَّد سُنَّة مؤكدة. وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف. وعلى قول أبي حَنِيفَةَ اعتمد المصححون كالمُحَبُّوبِيِّ والنَّسْفِيِّ وغيرهما). / الكتاب للقدوري وبهامشه التَّرجِيح والتَّصْحِيح ص ٤٩٩.
- (٣) غ: فحل.
- (٤) أيام الأضحية في قول أبي حَنِيفَةَ وأصحابه وأبي عَبْدِ اللَّهِ ثلاثة أيام: يوم النحر، ويومان بعده. وعند الشَّافِعِيَّة أربعة: يوم النحر، وثلاثة أيام بعده. / التَّنْف للسَّعْدِي ج ١ ص ٢٣٨.
- (٥) سقط من غ: في رواية.
- (٦) (في ظاهر الرواية) وَرَوَى الحسن عن أبي حَنِيفَةَ أنها تجب عن ولده الصَّغِير. / البُرْهَان للطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٠.
- (٧) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلجَّصَّاص ج ٧ ص ٣٠٥. والكتاب للقدوري وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَة ج ٢ ص ٤٤٩. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ١٤٨٤. وَرَوْضَةُ الْقُضَاة ج ٣ ص ١٣٤٨. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ١١٣. وَطَرِيقَةُ الْخِلَاف ص ٢٨٨. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٥ ص ٦٥. وَالْفَتَاوَى الْخَائِيَّة ج ٣ ص ٣٤٤. وَالْهِدَايَة وشرحيها نَتَائِج الْأَفْكَار وَالْعِنَايَة ج ٩ ص ٥٠٦. وَالْاِخْتِيَار ج ٤ ص ٢٥١.

وَلَا يَذْبَحُ الْمُضَرِّيُّ قَبْلَ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>.

فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ، ذَبَحَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

وَتَسْقُطُ<sup>(٢)</sup> بِإِفْتِقَارِهِ قَبْلَ مَضِيِّ وَقْتِهَا.

وَإِنْ تَعَيَّبَتْ قَبْلَ إِضْجَاعِهَا، وَهِيَ لَغَنِيٌّ، بَدَّلَهَا بِغَيْرِهَا.

وَإِنْ سُرِقَتْ أَوْ ضَلَّتْ، فَاشْتَرَى أُخْرَى، ثُمَّ وَجَدَهَا فِي أَيَّامِ النَّحْرِ، ذَبَحَ إِحْدَيْهِمَا لَوْ غَنِيًّا، وَكِلَيْهِمَا لَوْ فَقِيرًا، إِلَّا إِذَا نَوَاهَا عَنِ الْأَوْكَلِ.

وَأَجْزَا تَضْحِيَّةَ بَدَنَةٍ طَرَأَ فِيهَا شَرَكَةٌ، أَوْ عَيْبٌ بِمُقَدِّمَاتِ الذَّبْحِ، وَتَضْحِيَّةٌ مَغْصُوبَةٌ أَدَّى بِدَلْهَا بَعْدَمَا<sup>(٣)</sup> ذَبَحَهَا<sup>(٤)</sup>، وَذَبَحَ اثْنَيْنِ غُلَطًا<sup>(٥)</sup> فِي أُضْحِيَّتَيْهِمَا<sup>(٦)</sup>، وَلَا ضِمَانَ عَلَيْهِمَا، وَتَرَادًّا<sup>(٧)</sup> قَائِمَتَيْنِ<sup>(٨)</sup>، وَتَبَارَا لَوْ مَأْكُولَتَيْنِ.

وَلَوْ مَاتَ أَحَدُ سَبْعَةٍ<sup>(٩)</sup>، فَأَذِنَ وَرَثَتُهُ بِالذَّبْحِ عَنْهُ، أَجْزَأُ هُمْ، وَقِيلَ: يَنْفِيهِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢.

(٢) غ: ويسقط.

(٣) ن، ي: (بعد) بدلًا من (بعدها).

(٤) (بعدها ذبحها) ولم يحزها زُفَرٌ، وهو قول الأئمة الثلاثة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٠.

(٥) ف: غلط.

(٦) (في أُضْحِيَّتَيْهِمَا) فذبح كل منهما أُضْحِيَّةَ الْآخَرِ، ولم يحزه زُفَرٌ، وهو القياس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٠.

(٧) ف: وترادا لو.

ي: وتراد لو.

(٨) غ: وقائمتين.

(٩) غ: السبعة.

(١٠) (ينفيه) أي: أَبُو يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٠.

نسخة م  
لوحة  
٤٣١

● ويقسم وزناً لا جُزَافاً، إِلَّا إذا ضُمَّ إلى اللَّحْمِ شيءٌ من الأكارع أو الجلد، ويأكل منها، ويطعم الغَنِيِّ والفَقِيرَ، ويدَّخر، ويتصدق بجلدها، أو يعمله نحو جِرَابٍ أو<sup>(١)</sup> غُرْبَالٍ.

وَنُدِبَ أَنْ لَا تَنْقُصَ<sup>(٢)</sup> الصَّدَقَةُ مِنَ الثُّلُثِ.

وَأَنْ يَذْبَحَ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ يَحْسِنُهُ، وَإِلَّا وَكَّلَ وَحْضَرُ<sup>(٣)</sup>.

وَكُرِّهَ ذَبْحُ الْكِتَابِيِّ، وَالِانْتِفَاعُ بِلَبْنِهَا<sup>(٤)</sup>، وَجَزُّ صَوْفِهَا قَبْلَ الذَّبْحِ<sup>(٥)</sup>.

(١) ي: و.

(٢) غ، ف: ينقص.

(٣) غ: وحضره.

انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٣٤٥. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمُزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٣٧١. وَالنُّفَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٧٨.

(٤) ي: بثلاثها.

(٥) ي: الذبح، والله أعلم.

انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٤٥٨.





## كِتَابُ الشَّهَادَةِ

هي إخبار صِدْقٍ لِإثبات حق، بلفظ الشهادة عند القاضي، من حُرٍّ، عاقلٍ، بالغٍ، مُسْلِمٍ، عَدْلٍ باجتناب الكِبائر وعَدَم الإصرار على الصغائر.

وتلزم بطلب المُدَّعي.

ويُستحب كتمها في الحدود.

وأن يقول في السرقة: أَخَذَ لَا سَرَقَ.

وَشُرْطَ لِلزَّنا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، ولَبْقِيَةِ الحدود والقصاص رجُلان، وكَفَى لِلْمالِ وتَوَابِعِهِ رجل وامرأتان، وكذا للنكاح ونحوه عندنا، وللولادة، والبكارة، وعيوب النساء التي لا يطلع عليها الرِّجال امرأة، ولم نشترط لها أربعاً، ولا عَيَّنوا اثنتين<sup>(١)</sup>.

وشهادتهن<sup>(٢)</sup> على الاستِهْلال<sup>(٣)</sup> في حق الإرث، مردودة عندنا<sup>(٤)</sup>، وقَبَلَهَا كما

(١) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥١٩. وَرَوْضَةُ الْقَضَاةِ ج ١ ص ١٩٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٠٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمُزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٣٨. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب العِنَايَةِ ج ٣ ص ١٢٩. وَالدُّرُّ الْمُخْتَارُ وحاشيته تَكْمِلَةُ رَدِّ الْمُخْتَارِ ج ٧ ص ٧١. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٤ ص ٣٤٥ م ١٦٨٤.

(٢) غ: وشهادتين.

ف: وشهادته.

(٣) الاستِهْلال: اسْتَهْلَ الصَّبِيُّ: صاح عند الولادة. / مُخْتَارُ الصَّحَّاحِ، مادة (هـ) ص ٢٩١.

(٤) (مردودة عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣١.

في <sup>(١)</sup> الصلاة ❶ عليه.

وَالْقَاضِي يَكْتَفِي بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ عِنْدَنَا <sup>(٢)</sup>، وَشَرْطُ <sup>(٣)</sup> السَّوَالِ سِرّاً وَعَلَانِيَةً، كَمَا فِي الْحُدُودِ، وَالْقِصَاصِ، وَطَعْنِ الْخَصْمِ، وَبِهِ يُفْتَى، وَكَفَى سِرّاً فِي زَمَانِنَا <sup>(٤)</sup>.

وَالْوَاحِدُ كَافٍ لِتَرْكِيبَةِ السَّرِّ، وَالرُّسَالَةِ، وَالتَّرْجَمَةِ، عِنْدَنَا، وَشَرْطُ <sup>(٥)</sup> الْعَدَدِ <sup>(٦)</sup>.

وَيَقُولُ الْمُزَكِّي: هُوَ عَدْلٌ، قِيلَ: وَجَائِزُ الشَّهَادَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ أَوْ رَأَى مِنْ بَيْعٍ، وَإِقْرَارٍ، وَغَضَبٍ، وَقَتْلٍ، وَحَكَمٍ قَاضٍ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، لَا بِمَا لَمْ يَعَايَنَهُ إِلَّا النِّسْبَ، وَالْمَوْتَ، وَالنِّكَاحَ، وَالْدُخُولَ، وَوِلَايَةِ الْقَاضِي إِذَا أَخْبَرَهُ مِنْ يَثْقُ بِهِ، وَقِيلَ: يَزِيدُ <sup>(٧)</sup> الْوَلَاءَ، كَمَا زَادَ أَصْلُ الْوَقْفِ فِي رِوَايَةِ <sup>(٨)</sup>، وَعَلَيْهَا الْفَتْوَى.

وَيَشْهَدُ لِمَنْ رَأَى فِي يَدِهِ شَيْئاً أَنَّهُ لَهُ، وَيَشْتَرِطُ ظَنُّ كَوْنِهِ لَهُ <sup>(٩)</sup>.

(١) ف: في وجوب.

(٢) (بظاهر العدالة عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

(٣) غ: وشرط.

(٤) سقط من ي: في زماننا.

(٥) (والت ترجمة) عن الشاهد (عندنا) أي: عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والاثنان أفضل (وشرط)

مُحَمَّدَ، كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

(٦) س، غ، ي، ف: (عدد البينة) بدلاً من (العدد).

وكتب أيضاً في هامش ف: خ العدد.

(٧) (يزيد) أبو يوسف آخرًا. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

(٨) (كما زاد) مُحَمَّدٌ (أصل الوقف في رواية) عنه. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

(٩) (ويشترط) أبو يوسف لجواز الشهادة باليد (ظن كونه له) وعزاه في الفوائد الظهيرية إلى

مُحَمَّدَ أَيْضاً. / البرهان للطرايضي، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

وَالْمَذْهَبُ عِنْدَنَا عَدَمُ شَرْطِ التَّصَرُّفِ.

وترد إن فسر التَّحْمِلُ <sup>(١)</sup> بالتَّسَامُعِ، أو بمعاينة <sup>(٢)</sup> اليد، لا إن فسرهُ بحضور دفنهِ، أو الصلاة عليه.

ويرى <sup>(٣)</sup> القَضَاءُ لِلْوَارِثِ بعد الشهادة أنه ملك مورثه بلا شرط جَرٍّ، كما لو شهدا بملكه، أو يده، أو يد <sup>(٤)</sup> مودعه، أو مستعيره وقت موته <sup>(٥)</sup>.

● ونسيان الرَّاوي الرَّوَايَةَ، والقَاضِي والشَّاهِدَ <sup>(٦)</sup> الحادثة، يمنع <sup>(٧)</sup> من الْعَمَلِ بخطه <sup>(٨)</sup>. وأجازاه، وبه يُقْتَى <sup>(٩)</sup>.

### بَابُ مَنْ تَرَدَّدَتْ شَهَادَتُهُ وَمَنْ لَا تَرَدُّ <sup>(١٠)</sup>

رددنا شهادة الأعمى فيما سبَّله التَّسَامُعُ كما في غيره، ولا يقبل <sup>(١١)</sup> عندنا إلَّا في

(١) غ: التحميل.

(٢) ي: معاينة.

(٣) (ويرى) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

(٤) سقط من غ: يد.

(٥) (وقت موته) أي: موت المورث، وشرط أبو حَنِيفَةَ ومُحَمَّدٌ لقبولها الجر والنقل. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٢.

(٦) ي: أو الشاهد.

(٧) س: تمنع.

(٨) (خطه) كَلَّا مِنْهُمْ، عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٣.

(٩) ي: يفتى، والله أعلم.

(١٠) ي: (الرجوع عن الشهادة) بدلًا من (من ترد شهادته ومن لا ترد).

(١١) س، ف: تقبل.

رِوَايَةٌ<sup>(١)</sup>.

وترد عندنا إن عمي بعد التَّحْمُلِ فِي الدَّيْنِ وَالْعَقَارِ كَمَا فِي الْمَنْقُولِ.

ويقبلها<sup>(٢)</sup> كما لو غاب المشهود<sup>(٣)</sup> عليه أو مات.

ولو جُنَّ<sup>(٤)</sup>، أو خَرَسَ، أو فَسَقَ، بعد الأداء، امتنع القَضَاءُ.

ولا تقبل شهادة صبي، ورقيق، وكافر على مُسْلِمٍ، إِلَّا إِذَا أَدَّوْهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ،

وَالْحَرِيَّةِ، وَالْإِسْلَامِ<sup>(٥)</sup>. ولا محدود في قَذْفٍ عِنْدَنَا وَإِنْ تَابَ، إِلَّا إِذَا حَدَّ كَافِرًا ثُمَّ أَسْلَمَ<sup>(٦)</sup>.

ونردها من أحد الزوجين لِلْآخِرِ<sup>(٧)</sup>، كَالْأَصْلِ لِفِرْعِهِ، وَبِالْعَكْسِ. وَالْمَوْلى

لِعَبْدِهِ، وَمُكَاتِبُهُ<sup>(٨)</sup>، وَالشَّرِيكَ<sup>(٩)</sup> لَشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكْتِهَا، وَالْمُخَنَّثُ، وَالنَّائِثَةُ،

(١) (فِي رِوَايَةٍ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبِهَا قَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ، وَكَذَا أَبُو يُوسُفَ، وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَالثَّوْرِيِّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٣٣.

(٢) (وَيَقْبَلُهَا) أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٣٣.

(٣) ي: الشهود.

(٤) غ: جن الشاهد.

(٥) ن: (وَالْإِسْلَامَ، وَالْحَرِيَّةَ) بَدَلًا مِنْ (وَالْحَرِيَّةِ، وَالْإِسْلَامِ).

(٦) ي: (وَأَسْلَمَ) بَدَلًا مِنْ (ثُمَّ أَسْلَمَ).

(٧) قَالَ الْغَزْنَويُّ فِي: الْعُرَّةُ الْمُنيْفَةُ ص ١٦٢: لَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: تَقْبَلُ.

(٨) ي: أو مكاتبه.

(٩) ي: أو الشريك.

وَالْمُعْنِيَّةُ، وَالْمُعْنَى لِلنَّاسِ، وَمُدْمِنُ الشُّرْبِ<sup>(١)</sup> عَلَى اللَّهِ، وَمَرْتَكِبُ<sup>(٢)</sup> مَا<sup>(٣)</sup> يُوْجِبُ  
الْحَدَّ، وَاللَّاعِبُ بِالْتَّرْدِ وَالطَّيُورِ وَالطُّنْبُورِ<sup>(٤)</sup>، وَالْمَقَامِرُ بِالشَّطْرُنْجِ، ● وَأَكَلَ الرَّبَا،  
وَالْعَدُوَّ إِنْ كَانَتْ الْعَدَاوَةُ دُنْيَوِيَّةً، وَعَامِلٌ، وَدَّلَالٌ، وَنَخَّاسٌ، غَيْرُ عَدُوٍّ<sup>(٥)</sup>، وَمُظْهِرٌ  
سَبِّ السَّلَفِ، وَدَاخِلُ الْحَمَّامِ بِلَا إِزَارٍ، وَفَاعِلُ الْمُسْتَخَفِّ كَالْبُولِ وَالْأَكْلِ فِي الطَّرِيقِ  
وَالْمَشِيِّ بِالسَّرَاوِيلِ فَقَطْ، وَمَدُّ الرَّجْلِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ، وَكَشَفُ الرَّأْسِ فِي مَوْضِعٍ يُعَدُّ قِلَّةً  
مَرْوَةً، وَمَجَازَفٌ<sup>(٦)</sup> فِي كَلَامِهِ، وَسُخْرَةٌ<sup>(٧)</sup>، وَرَقَاصٌ.

وَلَا<sup>(٨)</sup> تَرَدُّ بِدَنَاءَةِ الصَّنْعَةِ فِي الْأَصْحَحِ، نَحْوُ: كَسَّاحٌ<sup>(٩)</sup>، وَحَجَّامٌ، وَحَائِكٌ. وَلَا<sup>(١٠)</sup>  
بِكُونِهِ قَرَوِيًّا أَوْ بَدَوِيًّا عِنْدَ الْعَامَةِ.

وَتَقْبَلُ لِأَخِيهِ، وَعَمَّهُ، وَأَبُوِيهِ رِضَاعًا، وَامْرَأَةً<sup>(١١)</sup> ابْنَهُ وَأَبِيهِ<sup>(١٢)</sup>، وَزَوْجَ بَنَتِهِ، وَأَصْلُ

(١) غ: الشري.

(٢) سقط من غ: و.

(٣) سقط من غ: ما.

(٤) ي: (والطنبور والطيور) بدلًا من (والطنبور).

(٥) غ: عدل.

(٦) س: ومجازفة.

(٧) السُّخْرَةُ: مَنْ يَسْخَرُ مِنَ النَّاسِ.

السُّخْرَةُ: مَنْ يَسْخَرُ مِنْهُ النَّاسُ.

الْمُعْجَمُ الْعَرَبِيُّ الْأَسَاسِيُّ، مَادَّةُ (سخر) ص ٦١٣.

(٨) ف: كتب (ولا) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٩) كَسَّاحٌ: كَسَحْتُ الْبَيْتَ كَسْحًا، مِنْ بَابِ نَفَعَ: كَسَّحْتُ. / الْوَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مَادَّةُ (كسحت) ص ٥٣٣.

(١٠) ف: قيل: ولا.

(١١) ف: أو امرأة.

(١٢) ف: (وابنه) بدلًا من (وأبيه).

امراته وفرعها، ومن الأَقْلَف، والخَصِي<sup>(١)</sup>، وولد الزنا، والخُنْثَى، والمَوْلَى لِمُعْتَقِهِ<sup>(٢)</sup>،  
ومن الذَّمِّي على مثله عندنا<sup>(٣)</sup>.

وَقَبِلُوهَا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ<sup>(٤)</sup>.

ولو شَهِدَ ولم يبرح حتى قال: أوهمت بعض شهادتي، تقبل لو عدلاً.

- (١) ن: ومن الخصي.  
(٢) غ: المعتقة.  
(٣) سقط من ي: عندنا.  
(٤) انظر: الأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ١١ ص ٥١١. وَرَوْضَةُ الْقُضَاة ج ١ ص ٢٣٨ و ٢٠٠. والكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥٢٦. وَالتَّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٩٦. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرَخْسِيِّ ج ٢ ص ٢٠١٢. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٦٢٤. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ٤٥٩. وَالْهِدَايَةُ وَشَرَحِيهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٣٩٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرَحَهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٢٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرَحَهُ رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١٤٩.

الْخَطَّابِيَّة: أصحاب أبي الْخَطَّابِ مُحَمَّد بن أبي زَيْنَب الْأَسَدِيِّ الْأَجْدَع. وهو الذي عزا نفسه إلى جَعْفَرِ الصَّادِق، فلما وقف الصَّادِق على غُلُوِّه الْبَاطِل في حقه تبرأ منه ولعنه، وأخبر أصحابه بِالْبَرَاءَةِ منه، وشدد القول في ذَلِكَ، وبالع في التبري عنه واللعن عليه، فلما اعتزل عنه ادعى الأمر لنفسه. وزعم أبو الْخَطَّابِ أَنَّ الْأَئِمَّةَ أَنْبِيَاءَ، ثم آلهة، وقال بِالْإِلَهِيَّةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ وَالْإِلَهِيَّةِ آبَائِهِ. وَتَأَوَّلَ الْخَطَّابِيَّةُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ - الْحَجَر: ٢٩، و ص: ٧٢، قالوا: فهو آدم، ونحن وُلْدُهُ. وعبدوا أبا الْخَطَّابِ، وزعموا أَنَّهُ إِلَه، وزعموا أَنَّ جَعْفَرِ الصَّادِقِ إِلَهُهُمْ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ أبا الْخَطَّابِ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَأَعْظَمَ مِنْ عَلِيٍّ. وَالْخَطَّابِيَّةُ يَتَدَيَّنُونَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ. وَالْمَعْمَرِيَّةُ مِنَ الْخَطَّابِيَّةِ اسْتَحَلُّوا الْخَمْرَ وَالزَّنا وَسَائِرَ الْمَحْرَمَاتِ، وَتَرَكُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ.

مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ ج ١ ص ٧٦. وَالْمِلَلُ وَالنَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ج ١ ص ١٨٣.

وَلَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى جَرْحٍ إِلَّا فِي ضَمَنِ حَقِّ اللَّهِ <sup>(١)</sup> أَوْ حَقِّ الْعَبْدِ <sup>(٢)</sup>.

### باب الاختلاف في الشهادة

إِنْ وَاْفَقْتُ الشَّهَادَةَ الدَّعْوَى، قَبِلْتُ، وَإِلَّا لَا.

فَلَوْ ادْعَى دَارًا <sup>(٣)</sup> شَرَاءً، فَشَهِدَا بِمِلْكٍ مُطْلَقٍ، لَغَتِ، ❶ وَبِالْعَكْسِ <sup>(٤)</sup> لَا.

وَاتِفَاقَهُمَا لَفْظًا وَمَعْنَى شَرْطٍ عِنْدَنَا <sup>(٥)</sup>، وَاكْتَفِيَا بِالْمَعْنَى، فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِأَلْفٍ وَالْآخَرِ بِأَلْفَيْنِ مُرَدُودَةٌ، وَقَبْلَاهَا بِأَلْفٍ، كَمَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَلْفٍ وَالْآخَرُ بِأَلْفٍ وَمِائَةٍ، وَالِدَّعْوَى بِالْأَكْثَرِ.

وَلَوْ شَهِدَا بِأَلْفٍ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ نَصْفُهَا، قُبِلَتْ. وَقِيلَ: يَوْجِبُ <sup>(٦)</sup> نَصْفُهَا.

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْهَدَ حَتَّى يَقْرَأَ الْمُدَّعِي بِمَا قَبِضَ.

وَشَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِنِكَاحٍ بِأَلْفٍ، وَالْآخَرُ بِأَلْفٍ وَمِائَةٍ، مَقْبُولَةٌ بِأَلْفٍ <sup>(٧)</sup> عِنْدَنَا <sup>(٨)</sup>، وَرَدَّاهَا <sup>(٩)</sup> كَالْبَيْعِ وَالكِتَابَةِ.

(١) ي: الله تعالى.

(٢) ي: العبد، والله أعلم.

(٣) غ: دار.

(٤) ف: (والأمر بالعكس) بدلًا من (وبالعكس).

(٥) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٢٩.

(عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٥.

(٦) (وقيل: يوجب) أبو يوسف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٥.

(٧) غ: بالألف.

(٨) (بألف عندنا) أي: عند أبي حنيفة استحسانًا. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٥.

(٩) ن: ورداها، وصار.

وتقبل<sup>(١)</sup> لو اختلفا<sup>(٢)</sup> في مكانِ قَوْلِي أو زمانه، نحو: بيع، وشراء، وطلاق، وإعتاق.  
وترد<sup>(٣)</sup> لو في مكانِ فِعْلِي، كغصبٍ وجناية، وأَلْحَقَ<sup>(٤)</sup> الرَّهْنَ والهبة مع القبض  
بِالْفِعْلِي، وهما بالقَوْلِي. فلو شهدا بقتل زَيْد يوم النَّحْرِ بِمَكَّةَ، وآخران<sup>(٥)</sup> به<sup>(٦)</sup> فيه  
بَعَكَّةَ، ردتا<sup>(٧)</sup>. فَإِنْ قَضَى بالسَّابِقَةِ، ردت<sup>(٨)</sup> اللاحقة<sup>(٩)</sup>.

### باب الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ

خصوها بما لَا يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ.

ولا نجيزها<sup>(١٠)</sup> فِي قَذْفٍ وَقَوْدٍ<sup>(١١)</sup>.

وتكفي<sup>(١٢)</sup> شهادة الفرعين على كُلِّ من الأصلين.

(١) ي: وقبلت.

(٢) غ: اختلفنا.

(٣) ي: وردت.

(٤) (وألحق) مُحَمَّدٌ، ومعه زُفَر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٥.

(٥) ن: (وشهد آخران) بدلاً من (وآخران).

(٦) سقط من غ: به.

(٧) ي: رددناها.

(٨) ي: (لغت) بدلاً من (ردت).

(٩) ي: اللاحقة، والله أعلم.

(١٠) غ: نجيز.

(١١) انظر: الْمَبْسُوطُ لِلسَّرْحَسِيِّ ج ٢ ص ٢٠٠٨. والْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ٤٨٥. والهِدَايَةُ

وشرحها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٤٦٢. والْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٥٢٣ عن الْهِدَايَةِ.

(١٢) غ: ويكفي.



ويقول الأصل<sup>(١)</sup>: أَشْهَدُ عَلَى شَهِادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا<sup>(٢)</sup>.

والفرع<sup>(٣)</sup> حين الأداء: أَشْهَدُ<sup>(٤)</sup> أَنَّ فُلَانًا أَشْهَدَنِي عَلَى شَهِادَتِهِ أَنَّ فُلَانًا أَقَرَّ<sup>(٥)</sup>

عنده بكذا، وقال لي: أَشْهَدُ عَلَى شَهِادَتِي بِذَلِكَ<sup>(٦)</sup>.

ويشترط لشهادة الفرع موتُ الأصل، أو عجزه عن حضور مجلس الحكم لمرضٍ،

أو ● سفرٍ، ويقدره<sup>(٧)</sup> بما لا يقدر على<sup>(٨)</sup> الإياب يوم الذهاب في رواية<sup>(٩)</sup>.

وصح تعديلهم الأصول، ولا يوجب<sup>(١٠)</sup> عليهم<sup>(١١)</sup>، وشَرَطَهُ<sup>(١٢)</sup> لقبولهم.

وتبطل شهادة الفُرُوع بإنكار الأصول الشهادة، لا الإشهاد بعد القضاء<sup>(١٣)</sup>.

(١) سقط من غ: الأصل.

(٢) انظر: الكتاب للقدوري وبهامشه الترجيح والتصحیح ص ٥٤٥. واللُّبَابُ للميداني ج ٣ ص ١٥١.

(٣) غ: ويقول الفرع.

(٤) س: اشهدوا.

(٥) غ: أقرأ.

(٦) كُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٣٩. واللُّبَابُ للميداني ج ٣ ص ١٥١.

(٧) (ويقدره) أي: أبو يُوسُفُ السفر. / البُرْهَانُ للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٤٣٦.

(٨) سقط من ي: على.

(٩) (في رواية) عنه. / البُرْهَانُ للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٤٣٦.

(١٠) (ولا يوجب) أي: أبو يُوسُفُ التَّعْدِيلُ. / البُرْهَانُ للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٤٣٦.

(١١) ي: عليهم، فينظر الحَاكِمُ فيهم.

(١٢) (وشَرَطَهُ) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ للطَّرَائِصِي، نسخة م، لوحة ٤٣٦.

(١٣) الكتاب للقدوري وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥٣٦.

ولو أخبروا فُرُوعَهُمْ بِمَعْرِفَتِهِمُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>، فَجَاءَ<sup>(٢)</sup> الْمُدَّعِي بِامْرَأَةٍ، وَقَالَا:

لَا نَدْرِي، أَهِيَ هَذِهِ أَوْ<sup>(٣)</sup> لَا، قِيلَ لَهُ: هَاتِ شَاهِدِينَ أَنَّهُ هِيَ، كَالشَّهَادَةِ بِبَيْعٍ مَحْدُودٍ بِلَا مَعْرِفَةٍ عَيْنِهِ<sup>(٤)</sup>.

ولو قالَا<sup>(٥)</sup>: هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو التَّمِيمِيَّةِ<sup>(٦)</sup> أَوِ الْمِصْرِيَّةِ، لَمْ تَجْزِ<sup>(٧)</sup> حَتَّى يَنْسِبَاهَا إِلَى

فَخَذَهَا، وَسَكَّهَ خَاصَةً<sup>(٨)</sup>.

(١) سقط من س: عليها.

ي: عليه.

(٢) ف: فجاءه.

(٣) س، ي: أم.

غ: و.

(٤) غ: عيبه.

(٥) ي: قال.

(٦) غ: التيمية.

(٧) غ: يجوز.

(٨) ي: (وسكتها الخاصة، والله أعلم) بدلاً من (وسكَّهَ خاصة).

الْفَخْذُ: فَخَذٌ مِثْلُ كَتِفٍ، وَفَخَذٌ كَفَلْسٍ، وَفَخَذٌ كَعَرْقٍ. وَالْفَخْذُ فِي الْعَشَائِرِ، قَالُوا: الشَّعْبُ بوزن الكعب: مَا تَشَعَّبَ مِنْ قَبَائِلِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَالْجَمْعُ شُعُوبٌ، وَهُوَ أَيْضاً الْقَبِيلَةُ الْعَظِيمَةُ.

وقيل: أَكْبَرُهَا الشَّعْبُ، ثُمَّ الْقَبِيلَةُ، ثُمَّ الْفَصِيلَةُ، ثُمَّ الْعِمَارَةُ بِالْكَسْرِ، ثُمَّ الْبَطْنُ، ثُمَّ الْفَخْذُ.

مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (فَخَذَ) ص ٢٠٧، وَمَادَّةُ (شَعْبَ) ص ١٤٢.

السَّكَّةُ: الزُّقَاقُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (سَكَّكَ) ص ١٢٩.

## باب الرجوع عن الشَّهَادَةِ

لا<sup>(١)</sup> يَصِحُّ الرجوع عنها إِلَّا عند قاضٍ. فَإِنْ رَجَعَا قَبْلَ حُكْمِهِ، لَمْ يَقْضَ. وَبَعْدَهُ<sup>(٢)</sup>، لَمْ يَنْقُضْ<sup>(٣)</sup>.

وَضَمْنَا لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مَا أَتْلَفَاهُ إِذَا قَبِضَهُ الْمُدْعَى دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا.

وَيُعْتَبَرُ<sup>(٤)</sup> مَنْ بَقِيَ لَا مِنْ رَجْعٍ. فَلَوْ رَجَعَ وَاحِدٌ مِنْ<sup>(٥)</sup> ثَلَاثَةٍ، لَمْ يَضْمَنْ. فَإِنْ رَجَعَ آخَرُ<sup>(٦)</sup>، ضَمْنَا النِّصْفَ.

وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ، ضَمِنَتِ الرُّبْعَ. وَإِنْ رَجَعَتَا<sup>(٧)</sup>، ضَمِنَتَا النِّصْفَ.

أَوْ رَجُلٌ وَعَشْرُ<sup>(٨)</sup> نِسْوَةٍ، فَرَجَعَتِ ثَمَانٍ، لَمْ يَضْمَنْ. فَإِنْ رَجَعَتِ أُخْرَى، ضَمِنَ رُبْعَهُ.

وَإِنْ رَجَعُوا، فَالْغُرْمُ عَلَيْهِمْ أَسَدَاسًا<sup>(٩)</sup>، وَقَالَا: أَنْصَافًا.

(١) غ: ولا.

(٢) غ: (ولو بعده) بدلًا من (وبعده).

(٣) انظر: الكتاب للْقُدُورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥٤١. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٦٢٨. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٤٧٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٢٤٣. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٥ ص ٥٠٤.

(٤) غ: وتعتبر.

(٥) ي: (أحد) بدلًا من (واحد من).

(٦) غ: الآخر.

(٧) م، غ: كتب (جعتا) وهو سبق قلم.

(٨) س، غ: عشرة.

(٩) (أَسَدَاسًا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٣٦.

أو رجلان وامرأتان، ثم رجعوا<sup>(١)</sup>، غرموا أثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

أو رجلان وامرأة، ضمنا دونها.

ولو شهدا عليها أو عليه بنكاحٍ بقدر<sup>(٣)</sup> مَهْرٍ مِثْلِهَا، ثم رجعا، لم يضمننا.

● فَإِنْ زَادَا<sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ، وَهِيَ الْمُدَّعِيَّةُ، ضَمْنَا الزِّيَادَةَ.

وإن نقصا عنه، وهو المُدَّعِي، لا.

ولو ادعاه بباطئة، وهي بِالْفِ، وهو مَهْرٌ مِثْلُهَا، فشهدا بباطئة<sup>(٥)</sup>، وقضى لها<sup>(٦)</sup>، ثم

رجعا بعد المس، ينفي ضمان البَخْسِ<sup>(٧)</sup>.

ولو رجعوا بعدما شهدوا ببيعٍ أو شراءٍ، لم يضمنوا إلا ما نقص عن الْقِيَمَةِ، أو زاداً<sup>(٨)</sup> عليها.

أو بطلاقٍ قبل الدخول، ضمنوا نصف المهر. ولو بعده، لا.

أو بإعتاقٍ، ضمنوا الْقِيَمَةَ.

(١) سقط من س: ثم رجعوا.

(٢) ن: طمس بعض حروف (ثم رجعوا، غرموا أثلاثاً).

(٣) ف: يقدر.

(٤) س، غ، ف: زاد.

(٥) ف: كتب (باطئة) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(٦) س، غ، ي، ف: بها.

(٧) (ينفي) أَبُو يُوسُفَ (ضمان البَخْسِ) أي: نقص المهر عن الشَّاهِدِينَ، وضمنها أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ تِسْعِمَائَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٧.

(٨) س، غ، ي: زاد.

أَوْ بِقِصَاصٍ<sup>(١)</sup>، ضَمِنُوا<sup>(٢)</sup> الدِّيَّةَ، وَلَا نَقْتَصْ وَإِنْ قَالُوا<sup>(٣)</sup> تَعْمَدُنَا<sup>(٤)</sup>.

وَلَوْ رَجَعَ الْفُرُوعُ، ضَمِنُوا، لَا الْأُصُولُ بَلَمْ نَشْهَدْهُمْ عَلَى شَهَادَتِنَا، وَضَمَّنَهُمْ<sup>(٥)</sup>  
بِأَشْهَدْنَاهُمْ<sup>(٦)</sup> وَغَلَطْنَا، أَوِ الْكُلَّ ضَمِنَ الْفُرُوعُ فَقَطْ<sup>(٧)</sup>. وَخَيْرُهُ<sup>(٨)</sup> فِي تَضْمِينِ أَيْهَا شَاءَ.

وَلَمْ يَعتَبَرْ قَوْلَ الْفُرُوعِ بَعْدَ الْقَضَاءِ، كَذَبَ الْأُصُولُ أَوْ غَلَطُوا.

وَلَوْ<sup>(٩)</sup> رَجَعَ شَهُودُ<sup>(١٠)</sup> الْيَمِينِ وَالشَّرْطِ، خَصَّيْنَا<sup>(١١)</sup> الضَّامَانَ<sup>(١٢)</sup> بِشَهُودِ<sup>(١٣)</sup>

(١) غ: نقصاص.

(٢) ي: ضمنا.

ن: طمست حروف (بقصاص، ضمنوا).

(٣) ي: قالوا.

(٤) ن: طمست حروف (تعمدنا).

(٥) (وَضَمَّنَهُمْ) مُحَمَّدٌ، ...، وَلَمْ يَضْمَنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م،  
لَوْحَةٌ ٤٣٧.

(٦) غ: بأشهدنا.

(٧) (فَقَطْ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٣٧.

(٨) (وَخَيْرُهُ) أَي: خَيْرَ مُحَمَّدَ الْوَلِيِّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٣٧.

(٩) غ: لو.

(١٠) غ: اشهود.

(١١) س، غ، ي، ف: (قصرنا) بدلاً من (خَصَّيْنَا).

ن: طمست حروف (خَصَّيْنَا).

(١٢) فِي هَامِشِ م، ن: كَتَبَ (وَقَصَرْنَا الضَّامَانَ عَلَى) مُقَابِلِهَا.

ن: طمست حروف (الضمان).

(١٣) س، غ، ي، ف: (على شهود) بدلاً من (بشهود).

اليمين<sup>(١)</sup>. أو شهود الشرط فقط<sup>(٢)</sup>، نفينا الضمان في<sup>(٣)</sup> الأصح.

أو المزكون، فعليهم الضمان<sup>(٤)</sup>، ونفياه<sup>(٥)</sup>، كشهود الإحصان.

● وشاهد الزور يُشَهَّرُ فقط<sup>(٦)</sup> عندنا<sup>(٧)</sup>، وزادا ضربه وحبسه.

ويرجع<sup>(٨)</sup> في توبته إلى رأي القاضي، وقيل: يقدر بعام أو نصفه<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٣٨

(١) (بشهود اليمين) وأوجه زُفِرَ على الفريقين بالسَّوِيَّة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٧.

(٢) سقط من س، غ، ي، ف: فقط.

(٣) ي: على.

(٤) (فعليهم الضمان) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٧.

(٥) ي: ونفيناها.

(٦) سقط من ي: فقط.

(٧) سقط من غ: عندنا.

(فقط عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ، ولا يعزر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٨.

(٨) ف: طمست حروف (ويرجع).

(٩) ي: نصفه، والله أعلم.

## كِتَابُ الْقَضَاءِ

يشترط في من يفوض إليه أن يكون من أهل الشهادة، لا الاجتهاد، على الصحيح.  
وينبغي أن يكون موثقاً به في عفافه، وصلاحه، وعقله، وفهمه، وعلمه بالسنة  
والآثار ووجوه الفقه.

وأن يكون المفتي كذلك<sup>(١)</sup>.

ولا ينبغي أن يكون فظاً غليظاً<sup>(٢)</sup>.

ولا أن يسأله.

وكره التقليد لمن يخاف الحيف، ورخص لمن أمنه في الصحيح، وقيل: يحرم إلا أن  
يُكره عليه<sup>(٣)</sup>.

وفرض على المتعين له<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: مُختَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٦١. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه  
الجَوْهَرَةُ النِّيرَةُ ج ٢ ص ٥٤٦. والنُّتْفُ للسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٧٠. والمَبْسُوطُ للسَّرَخْسِيِّ ج ٢  
ص ٢٠٠٥. وروضة القضاء ج ١ ص ٥٢. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٦٣٥. وبدائع الصنائع  
ج ٧ ص ٢. والفتاوى الخانيّة ج ٢ ص ٣٦٢. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٧  
ص ٢٥٢. والاختيار ج ٢ ص ١٩٧. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٤ ص ١٧٥.  
ودُرَرُ الْحُكَامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٤ ص ٥٧٢ م ١٧٨٥.

(٢) المَبْسُوطُ للسَّرَخْسِيِّ ج ٢ ص ٢٠٠٤.

(٣) سقط من غ: عليه.

(٤) ي: (عليه أن يعين) بدلاً من (على المتعين له).

وصح<sup>(١)</sup> تقلده، ولو من السُّلْطَان الجائر وأهل البغي<sup>(٢)</sup>، وتولية المرأة<sup>(٣)</sup> عندنا<sup>(٤)</sup>، وكذا تولية الفاسق الجاهل<sup>(٥)</sup>، ولا تصح في رِوَايَةِ النُّوَادِر<sup>(٦)</sup>.

ولو أخذه بالرشوة<sup>(٧)</sup>، لا يصير قَاضِيًا، ولا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى عليه، وقيل:

- (١) ي: (وجاز) بدلاً من (وصح).
  - (٢) الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة ج ٣ ص ٣٠٧.
  - (٣) ي: (وقضاء المرأة في غير حد وقود جائز) بدلاً من (وتولية المرأة).
  - (٤) انظر قَضَاءُ الْمَرْأَةِ فِي: رَوْضَةُ الْقَضَاء ج ١ ص ٥٣. وَرُؤُوسُ الْمَسَائِل ص ٥٢٦. وَالْهِدَايَةُ وشرحها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٢٩٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ١٨٧.
  - (٥) س، ي: والجاهل.
  - (٦) ي: النوادر، واختارها الطحاوي.
- (في رِوَايَةِ النُّوَادِر) عن أئمتنا الثلاثة، واختارها الطَّحَاوِيُّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِلِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٩.
- (٧) انظر الرشوة في: الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ٣٦٢. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ١١٦. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٦ ص ٢٨٤. وَالنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةُ ج ٣ ص ١٠٦. وَالْهِدَايَةُ وشرحها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٢٥٤، وفي فَتَحُ الْقَدِيرِ قَالَ الْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ: الرشوة أربعة أقسام:

١- ما هو حرام على الآخذ والمعطي، وهو الرشوة على تقليد القضاء والإمارة، ثم لا يصير قَاضِيًا.

٢- ارتشاء القاضي ليحكم، وهو كذلك، حرام من الجانبين، ثم لا ينفذ قضاؤه في تلك الواقعة التي ارتشى فيها، سواء كان بحق أو بباطل.

٣- أخذ المال لِيُسَوِّيَ أمره عند السُّلْطَان دفعاً للضرر أو جلباً للنفع، وهو حرام على الآخذ لا الدافع.

٤- ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع إليه على نفسه وماله، حلال للدافع، حرام على



ينفذ.

ولو كان عدلاً، ففسق بأخذ الرشوة أو غيرها، يستحق العزل، وقيل: ينزل، واختاره الكرخي<sup>(١)</sup>، والطحاوي، وعليّ الرازي<sup>(٢)</sup>.

وإذا قلد، سلم إليه ديوان من تقدمه، ونظر في حال المحبوسين، فيلزم من أقر بحق أو قامت عليه بينة.

ولا يقبل على من أنكر قول المعزول<sup>(٣)</sup> بلا بينة، وينادى عليه<sup>(٤)</sup>. فإن لم يظهر له

الآخذ.

وفيه الأدلة.

(١) الكرخي: أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم. انتهت إليه رئاسة الحنفية. تفقه عليه الجصاص والدامغاني وآخرون. كان واسع العلم والرواية، كثير الصلاة والصوم. له: المختصر، والجامع الكبير، والجامع الصغير. توفي سنة ٣٤٠هـ.

الجواهر المضية ج ٢ ص ٤٩٣. وتاج التراجم ص ١٣٩. والفوائد البهية ص ١٨٣.

(٢) عليّ الرازي: الإمام. قال الصيمري: من أقران محمد بن شعاع. وكان عارفاً بمذهب أصحابنا، وطعن على مسائل من الجامع، ومن الأصول، مع ورع، وزهد، وسخاء، وإفضال. روى عن محمد وأبي يوسف. وله كتاب الصلاة. وعده صاحب الهداية من أولي طبقات المقلدين، وهم أصحاب الترجيح، مثل: أبي الحسن القدوري، وصاحب الهداية، وأمثالهما، دون طبقة المجتهدين، كالخفاف، والطحاوي، والكرخي، والسرخسي، والحلواني، وقاضيخان، وصاحب الذخيرة، وصاحب الخلاصة.

الجواهر المضية ج ٢ ص ٦٢٤، وفي هامشه: (في طبقات طاش كبري زاده ص ٣٨: عليّ بن مقلد الرازي). وطبقات الحنفية لابن الجنائي ص ١٣٥. والفوائد البهية ص ٢٣٤.

(٣) غ، ي: (قول المعزول على من أنكر) بدلاً من (على من أنكر قول المعزول).

(٤) س: عليهم.

سقط من غ: عليه.

خصم، أخذ منه كفيلاً وأطلقه. وإن أبى، استظهر فيه ثم حلاه.

وعمل في الودائع<sup>(١)</sup> وغلات الأوقاف بينة أو إقرار، لا بقول المَعزُول، إلا أن يقر ذو اليد أنه سلمها إليه.

ويجلس له جلوساً ظاهراً في المسجد أو في داره، ويأذن للناس بالدخول، ويتخذ مترجماً، وكاتباً عدلاً.

ولا يستخلف إلا إذا فُوِّضَ إليه ذلك.

ويرد هَدِيَّةٌ إلا من قريبٍ مَحْرَمٍ، أو معتادٍ بقدر العادة<sup>(٢)</sup>.

وأجاز<sup>(٣)</sup> له حضور دعوة قريبه الخاصة كالعامة، وعيادة المرضى، وشهادة الجَنَائِز إذا لم يكن لهم دعوى<sup>(٤)</sup>.

ويأخذ رزقه من بيت المال إذا لم يشترطه، ولو غنياً في الصَّحِيح.

وَلْيُسَوِّ بين الخصمين جلوساً وإقبالاً.

وَلْيَتَّقِ المُزَاحَ، والمضاحكة، والإشارة إلى أحدهما، وتَلْقِيْن حِجَّتِهِ. ويحيزه<sup>(٥)</sup> للشَّاهد في غير محل<sup>(٦)</sup> التهمة<sup>(٧)</sup>.

(١) ي: الوقائع.

(٢) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ١٦. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النِّيْرَةُ ج ٢ ص ٥٤٨. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٨٨. وَالهِدَايَةُ وشرحيها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٧ ص ٢٧١. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٢ ص ٢١١. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه لِمُنَلا مَسْكِينِ ج ٢ ص ٥٤. وَالْفَتَاوَى الْبِرَّازِيَّةُ ج ٥ ص ١٣٩.

(٣) (وأجاز) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٩.

(٤) (دعوى) وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ مَنَعَاهُمَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٩.

(٥) (ويحيزه) أَي: أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٩.

(٦) سقط من ي: محل.

(٧) ف: للتهمة.

ويكف عنه إذا حدث له هَمٌّ، أو نعاس، أو غضبٌ، أو جوع، أو عطش، أو حاجة<sup>(١)</sup>.  
ولا ينبغي أن يبيع ويشترى<sup>(٢)</sup> بنفسه في مجلس القضاء، ولا<sup>(٣)</sup> في غيره على  
الصَّحِيح<sup>(٤)</sup>.

● ويقضي لمن قلده<sup>(٥)</sup> وعليه، لا لمن لا<sup>(٦)</sup> تقبل شهادته له.

وَيُمْضِي حَكْمَ قَاضٍ رَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ<sup>(٧)</sup> لَمْ يَخَالَفْ مَدْلُولَ الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةَ الْمَشْهُورَةَ،  
أَوِ الْإِجْمَاعَ.

وَإِذَا قَضَى فِي حَادِثَةٍ بَيِّنَةٍ، ثُمَّ قَالَ: رَجَعْتُ عَنْ قَضَائِي، أَوْ: بَدَأَ لِي غَيْرُ ذَلِكَ، أَوْ:  
وَقَعْتُ فِي تَلْبِيسِ الشُّهُودِ، أَوْ: أَبْطَلْتُ حَكْمِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ، مَضَى قَضَاؤُهُ، إِنْ كَانَ بَعْدَ  
دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَشَهَادَةِ مُسْتَقِيمَةٍ<sup>(٨)</sup>.

### فصل في الحبس

وَإِذَا ثَبِتَ الْحَقُّ لِلْمُدْعَى، أَمَرَهُ بِدَفْعِهِ. فَإِنْ أَبَى، وَطَلَبَ ذُو الْحَقِّ حَبْسَهُ، يَحْبِسُهُ

(١) انظر: الْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٢ ص ٣٦٥.

(٢) غ: أَوْ يَشْتَرِي.

(٣) سقط من ي: و.

(٤) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٨.

(على الصَّحِيح) للوجه الثاني، وعن مُحَمَّدٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِي غَيْرِ مَجْلَسِ  
الْقَضَاءِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٣٩.

(٥) ي: يَقلده.

(٦) سقط من ي: لا.

(٧) س: وَإِنْ.

(٨) ي: مُسْتَقِيمَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بِالثَّمَنِ<sup>(١)</sup>، والقرض<sup>(٢)</sup>، والكفالة<sup>(٣)</sup>، والمهر المعجل، لا في غيرها إن ادعى الفقر، إلا أن يُثَبَّتْ غريمُه غناه.

وَرُويَ<sup>(٤)</sup> أن القول لمن عليه، إلا فيما بدله<sup>(٥)</sup> مال، وقيل: مطلقاً<sup>(٦)</sup>.

ومدة الحبس إلى القَاضِي، وقيل: شهر أو أكثر إلى نصف سنة<sup>(٧)</sup>.

ثم يسأل عن حاله، فإن<sup>(٨)</sup> لم يظهر له مال، أطلقه.

ولغريمه<sup>(٩)</sup> ملازمته، وأخذ فضل كسبه<sup>(١٠)</sup>، ومنعاه منهما إلى<sup>(١١)</sup> أن يقيم بينة أنه<sup>(١٢)</sup>

اكتسب مالاً.

(١) ي: في الثمن.

(٢) ف: أو القرض.

ي: وقرضه.

(٣) ن: ومال الكفالة.

(٤) (وَرُويَ) عن أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٠.

(٥) س: بدل.

(٦) (مطلقاً) أي: في جميع الأحوال، وهو قول الخَصَّافِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٠.

(٧) (وقيل) مدته (شهر) وهو اخْتِيَارُ الطَّحَاوِيِّ، لأن ما زاد في حكم الآجل، وما دونه في حكم

العاجل (أو أكثر) منه (إلى نصف سنة) روايات عن أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،

لوحة ٤٤٠.

(٨) ف: وإن.

(٩) ي: ولغريمته.

ف: ولغيره.

(١٠) (كسبه) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٠.

(١١) س: إلا.

(١٢) ي: (أن قد) بدلاً من (أنه).

وتقدم بينة اليَسَارِ على بينة<sup>(١)</sup> الإِعْسَارِ، وترد على إفلاسِه قبل حبسه في الأصح<sup>(٢)</sup>.

ويُحْبَسُ الرجل في نفقة زوجته المقدرة، لا بدين ولده، إلا إذا أبى من الإنفاق عليه<sup>(٣)</sup>.

وفي التهمة بشهادة مستورين أو عدل.

ولا يقضى على غائب عندنا، إلا أن يكون له وَكِيلٌ<sup>(٤)</sup>، أو وصي<sup>(٥)</sup>، أو يكون ما يُدَّعى عليه سبباً لما يُدَّعى على الحاضر، كمن ادعى عينا في يد غيره أنه اشتراها من زيد الغائب.

ولو شرطاً، لا في اختيار الأكثر، كمن قال: إن طَلَّقَ فُلَانٌ امرأته فأنت طالق، فبرهنت عليه.

وقضاؤه بخلاف مذهبه ناسياً، نافذ عندنا. وكذا عامداً في رواية<sup>(٦)</sup>. وألغياه مطلقاً، وعليه الفتوى.

(١) سقط من ي: بينة.

(٢) (في الأصح) وهو رواية الأصل، وعليها عامة المشايخ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٠.

(٣) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الحَقَائِقُ ج ٤ ص ١٨٠.

(٤) ي: (ولي) بدلاً من (وكيل).

(٥) ن: أو وصي.

(٦) (نافذ عندنا) أي: عند أبي حنيفة رواية واحدة (وكذا) قضاؤه (عامداً) نافذ (في رواية) عنه، وغير نافذ في أخرى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٠.

وبشهادة<sup>(١)</sup> الزور في العُقُود، والفسوخ، نافذ<sup>(٢)</sup> ظاهراً وباطناً عندنا<sup>(٣)</sup>. وقصره  
على الظاهر كما في الأملاك المُرْسَلَة، وعليه الفتوى.

● وبعلمه قبل ولايته، أو في غير محلها، باطل<sup>(٤)</sup>، كما في حَدٍّ وَقَوْدٍ قبلها. وأجازاه  
كعلمه بعدها.

نسخة م  
لوحة  
٤٤١

ولو<sup>(٥)</sup> قال قاضي عالمٌ عدلٌ<sup>(٦)</sup>: قضيتُ على هَذَا بالرجم، أو القطع، أو الضرب،  
فافعله، وسعك فعله، وأوقفه<sup>(٧)</sup> آخرًا على معاينة الحُجَّة.

أو<sup>(٨)</sup> قال بعد العزل: أخذتُ منك ألفاً ودفعتها<sup>(٩)</sup> إلى زَيْدٍ، قضيتُ بها عليك.  
أو<sup>(١٠)</sup> قال: قطعتُ يدك في حقٍّ، فقال: بل ظلمًا، كان القول للقاضي بلا يمين، إن  
صدقه أنه فعله وهو قاضي.

وكذا لو زعم أنه فعله قبل القَضَاء، أو بعد العزل في الصَّحِيح.  
ويُقرض القاضي مال الطفل<sup>(١١)</sup>، ويكتب الصك، لا الأب على الأصح،

(١) ي: وشهادة.

(٢) ي: نافذة.

(٣) (وباطناً عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٠.

(٤) (باطل) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤١.

(٥) ف: كتب (لو) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٦) ي: (عدل عالم) بدلاً من (عالم عدل).

(٧) ي: ووافقه.

(وَأَوْفَقَهُ) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤١.

(٨) ف: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٩) ف: فدفعتها.

(١٠) ف: كتب (أو) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(١١) ي: الطفل والغائب.

والوصي<sup>(١)</sup>.

## باب التَّحْكِيمِ، وَكِتَاب الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لو حَكَّمَا رَجُلًا يَصْلُحُ قَاضِيًا لِحَكْمِ بَيْنَهُمَا، فَحَكَمَ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوْدٍ وَدِيَّةٍ ۝ عَلَى الْعَاقِلَةِ بَيِّنَةٍ، أَوْ إِقْرَارٍ، أَوْ نُكُولٍ، صَحَّ، وَلَكِنْ لَا يُفْتَى بِهِ.

وَيَصَحُّ رَجُوعُ كُلِّ مِنْهُمَا قَبْلَ حُكْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمْضَاهُ الْقَاضِي إِنْ وَافَقَ مَذْهَبَهُ، وَإِلَّا أَبْطَلَهُ.

وَبَطَلَ حُكْمُهُ لِأَبْوِيهِ، وَوَلَدِهِ، وَزَوْجَتِهِ، وَصَحَّ عَلَيْهِمْ.

وَيَكْتُبُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوْدٍ، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ ذَهَابُ الشَّاهِدِ وَإِيَابُهُ فِي يَوْمِهِ، عَلَى الْمُفْتَى بِهِ<sup>(٣)</sup>.

(١) ف: (لا الوصي، وكذا الأب على الأصح) بدلاً من (لا الأب على الأصح، والوصي).

وكتب في هامش ف: خ لا الأب على الأصح.

ي: والوصي، والله أعلم.

(٢) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٦٦. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٥٥٢. والمبسوط للسرخسي ج ٢ ص ٢٥٣٣. وروضة القضاة ج ١ ص ٧٩ و ج ٣ ص ٩٣٨. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٧ ص ٣١٥. والاختيار ج ٢ ص ٢٢٨. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ١٩٣. وكنز الدقائق وشرحه رمز الحقائق ج ٢ ص ١٢٩. وكنز الدقائق وشرحه البحر الرائق ج ٧ ص ٢٤. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٣ ص ١٢٤. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِّ وشرحه مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرِّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ١٧٣. وَدُرَرُ الْحُكَامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٤ ص ٦٩٥، ١٨٤١م.

(٣) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٤٥. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٥٥٢. والمبسوط للسرخسي ج ٢ ص ١٩٩٧. وروضة القضاة ج ١ ص ٣٣٤. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٧ ص ٢٨٦. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٤ ص ١٨٢.

ولا يختص بالعقار في المختار.

فإن شهدوا على خصم، حكم<sup>(١)</sup> بالشهادة، وكتب بحكمه سجلاً، وإلا لم يحكم.  
وكتب الشهادة إلى مُعَيَّن ليحكم بها، ويسمى كتاباً حكماً، ولا يصح التعميم بدون التعيين.

ويقرؤه<sup>(٢)</sup> على من يسافر به، ويختمه بحضورهم، ويسلمه إليهم.  
ويكتفي<sup>(٣)</sup> آخراً بالشهادة على القاضي، واختاره<sup>(٤)</sup> السرخسي<sup>(٥)</sup>.  
فإذا وصل إلى<sup>(٦)</sup> المكتوب إليه، نظر<sup>(٧)</sup> ختمه، ولا<sup>(٨)</sup> يقبله قبل حضور الخصم.  
فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي، قرأه علينا، وختمه، وسلمه إلينا في مجلس

(١) سقط من ي: حكم.

(٢) ف: ويقرؤ.

(٣) (ويكتفي) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٤٢.

(٤) غ: (واختاره) مكررة.

(٥) السرخسي: أبو بكر شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل. تخرج بعبد العزيز الحلواني. كان عالماً أصولياً مناظراً، من أئمة الحنفية. من كتبه: المبسوط، الذي أملاه في السجن بأورجند من غير مطالعة كتاب ولا مراجعة تعليق، وله في أصول الفقه جزءان، وشرح السير الكبير، وأملاهما وهو في السجن أيضاً، فلما وصل إلى باب الشروط، حصل الفرج فأطلق، فخرج من أورجند إلى قرغانة، فأنزله الأمير حسن بمنزله، فوصل إليه الطلبة فأكمل الإملاء في دهليز الأمير. مات في حدود سنة ٥٠٠هـ، وقيل: مات سنة ٤٨٨هـ، وقيل: مات في حدود سنة ٤٩٠هـ.

تاج التراجم ص ١٨٢. والفوائد البهية ص ٢٦١.

(٦) سقط من ن: إلى.

(٧) ي: نظر إلى.

(٨) ي: ولم.



حكمه، فَضَّهْ، وقرأه عليه، وألزمه بها فيه.

ويبطل بموت الكاتب وعزله، وبموت المكتوب إليه، إلَّا إذا كتب بعد اسمه: وإلى كل من يصل إليه من قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ، لا بموت الخصم<sup>(١)</sup>.

---

(١) ي: الخصم، والله أعلم.



## كِتَاب الدَّعْوَى

هي إضافة الشيء<sup>(١)</sup> إلى نفسه حال المنازعة.

والمُدَّعي من لا يجبر على الخصومة، والمُدَّعى عليه بخلافه<sup>(٢)</sup>.

ولا بد لصحتها من ذكر جنس المدعى، وقدره، ونوعه<sup>(٣)</sup>، وصفته، لو ديناً<sup>(٤)</sup>، وإحضاره لو عيناً في يد الخصم، ليشار إليها في الدعوى والشهادة والحلف.

فإن تعسر، ذكر قيمتها، وقيل: لا يشترط.

ومن ذكر أنه في يده، وأنه يطالبه<sup>(٥)</sup>.

وتثبت<sup>(٦)</sup> اليد في المنقول بتصادقهما<sup>(٧)</sup>، لا في العقار، إلا ببينة<sup>(٨)</sup> أو علم القاضي.

(١) ي: شيء.

(٢) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٤٩٧. والمبسوط للسرخسي ج ٢ ص ٢٠٧٤. وتُحَقِّقَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٢٩٠. وبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٦ ص ٢٢٤. والهِدَايَةُ وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ١٥٣. والاختيار ج ٢ ص ٢٧٠. وكَنْزُ الدَّقَائِق وشرحه رَمَزُ الْحَقَائِق ج ٢ ص ١٨٦. وَذَرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ٤ ص ١٧٣ م ١٦١٣.

(٣) ي: (نوعه، وقدره) بدلاً من (نوعه).

(٤) ي: ديناراً.

(٥) ي: يطالبه به.

(٦) غ: ويثبت.

(٧) غ: ابتصادقهما.

(٨) ن: (بنفيه) بدلاً من (ببينة).

وشهرته لا تغني عن تحديده في الدعوى والشهادة<sup>(١)</sup>، واكتفيا بها، كما اكتفينا<sup>(٢)</sup> بذكر ثلاثة من حدوده، ولا يُشترط الأربعة عندنا<sup>(٣)</sup>.

فإذا<sup>(٤)</sup> صحت الدعوى، سأل المدعى عليه<sup>(٥)</sup> عنها.

فإن أقر أو أنكر، فبرهن<sup>(٦)</sup>، قضى عليه، وإلا حلف بطلبه.

وإن<sup>(٧)</sup> نكّل مرةً بلا أحلف<sup>(٨)</sup>، أو سكت، قضى عليه.

وعرض اليمين ثلاثاً، ندب<sup>(٩)</sup>، وعنهما<sup>(١٠)</sup> أنه حتم.

ورد اليمين على المدعي، والقضاء بشاهد ويمين<sup>(١١)</sup>، ممتنعان<sup>(١٢)</sup> عندنا.

● والقائل: لا أقر ولا أنكر<sup>(١٣)</sup>، يُحبس عندنا<sup>(١٤)</sup>. وقالوا: يُحلف.

نسخة م  
لوحة  
٤٤٣

(١) (والشهادة) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٢.

(٢) س، غ، ف: اكتفيا.

(٣) (الأربعة عندنا) وشرطه زُفِرَ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِك. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٢.

(٤) ي: فإن.

(٥) ف: كتب (المدعى عليه) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٦) ي: فبرهن المدعي.

(٧) غ: إن.

(٨) ي: (آفة) بدلاً من (أحلف).

(٩) سقط من ي: ندب.

(ندب) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٢.

(١٠) غ: وعنهما.

(١١) انظر الشاهد واليمين في: رَوُضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٢١٤.

(١٢) س: ممتنعان.

(١٣) ي: أنكر بشاهد.

(١٤) (يحبس عندنا) أي: عند أبي حنيفة حتى يقر أو ينكر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

وقوله: لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ فِي الْمِصْرِ، يَمْنَعُ التَّحْلِيلَ<sup>(١)</sup>، وَيَأْمُرُ<sup>(٢)</sup> بِهِ، كَالْغَائِبَةِ مَسَافَةً الْقَصْرِ بِلَا تَرَدُّدٍ<sup>(٣)</sup>.

وَلَهُ أَخَذَ كَفِيلَ بِنَفْسِهِ<sup>(٤)</sup> ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

فَإِنْ أَبَى، لَازَمَهُ حَيْثُ سَارَ.

وَلَوْ<sup>(٥)</sup> غَرِيبًا، فَبَقْدَرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي.

وَلَوْ قَالَ: لَا بَيِّنَةَ لِي، أَوْ: لَا شَهَادَةَ، ثُمَّ أَقَامَهَا، قَبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ.

وَالْتَحْلِيلُ فِي نِكَاحٍ، وَرَجْعَةٍ<sup>(٦)</sup>، وَفِيءٍ، وَوَلَاءٍ، وَوِلَادٍ، وَرِقٍّ<sup>(٧)</sup>، مُتَّفَقٌ عِنْدَنَا<sup>(٨)</sup> كَالْحَدِّ<sup>(٩)</sup> وَاللَّعَانِ. وَحَلْفًا<sup>(١٠)</sup> فِيهَا<sup>(١١)</sup>، وَعَلِيهِ الْفَتْوَى، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهَا الْمَالُ.

وَجَاوَدَ الْقَصَاصُ إِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ، يَجْبَسُ<sup>(١٢)</sup> حَتَّى<sup>(١٣)</sup> يَقْرَأَ أَوْ يَحْلِفَ.

(١) (يمنع التحليل) أي: تحليف المدعى عليه عند أبي حنيفة وإن طلبه غريمه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٢) (ويأمر) أبو يونس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٣) (بلا تردد) يعني: روي عن محمد التحليف وعدمه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٤) (بنفسه) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٥) ن: طمست حروف (ولو).

(٦) ن: طمس بعض حروف (ورجعة).

(٧) ن: طمست حروف (ورق).

(٨) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٩) ن: طمست حروف (كالحد).

(١٠) ف: كتب (وحلفا) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(١١) ف: فيها كلها.

(١٢) (يجبس) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(١٣) ن: حين.

وفيما دونها، يقتص<sup>(١)</sup>، وأوجبا<sup>(٢)</sup> المال فيهما.  
 ويستحلف السارق، فإن نَكََلَ ضَمَّنَ المَالَ ولم يُقْطَعْ<sup>(٣)</sup>، وكذا الزوج بدعوى امرأته  
 طلاقاً قبل الوطء، فإن نَكََلَ ضمن<sup>(٤)</sup> نصف المهر.  
 ولو باع عقاراً، وقريبه حاضر يعلم البيع، ثم ادّعاه، لا تسمع.  
 ومن ظَفَرَ بجنس حقه أخذه، وبخلافه<sup>(٥)</sup> لا يأخذه<sup>(٦)</sup> عندنا<sup>(٧)</sup>.

### فصل في كيفية الاستحلاف

يُحْلَفُ المسلم بالله، لا بطلاقٍ وعتاقٍ، إلا إذا أَلَحَّ الخصم.  
 ويغلظ<sup>(٩)</sup> بذكر أوصافه إن شاء القَاضِي، لا بزمان ومكان عندنا.  
 واليهُودِيُّ بالله الذي أنزل التوراة على مُوسَى<sup>(١٠)</sup>، والنَّصْرَانِيُّ بالله الذي أنزل

(١) (يقتص) منه عنده. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٢) غ: وأوجب.

ف: كتب (أوجبا) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَانِ.

(٣) (ولم يُقْطَعْ) اتفاقاً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٤) ف: إن.

(٥) غ: ضمن المال، ولم يقطع، وكذا الزوج بدعوى امرأته طلاقاً إلى.

(٦) سقط من س: و.

(٧) غ: يأخذ.

(٨) ي: عندنا، والله أعلم.

انظر: النَّتْفُ لِلسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٣٨. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ١ ص ٤٣٦.

(٩) س، غ، ي، ف: وتغلظ.

(١٠) ي: موسى عَلَيْهِ السَّلَام.

الإنجيل على عيسى<sup>(١)</sup>، والمَجُوسِيَّ بالله الذي خلق النار، والوثني بالله. والاقتصار على اسم الله في الكل رِوَايَةٌ<sup>(٢)</sup>.

ولا يُحْلَفُونَ في<sup>(٣)</sup> بيوت عِبَادَتِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

وإذا جحد البيع، أو ● النكاح، أو الغصب، أو الطلاق<sup>(٥)</sup>، حُلِّفَ على الحاصل بالله ما بينكما بيع<sup>(٦)</sup> قائم، ولا نكاح قائم<sup>(٧)</sup>، وما يجب عليك رده<sup>(٨)</sup>، وما هي بائن منك الآن. ويراه<sup>(٩)</sup> على السبب، كدعوى شفعة الجوار، ونفقة المبتوتة على من لا يراها. وَيُحْلَفُ الْوَارِثُ على<sup>(١٠)</sup> العلم، والمشتري ونحوه على البتات. ولو افتدى المُنْكَرَ يمينه، أو صالح عنها بشيء، صح، ولم يُحْلَفْ بعده<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ١٠٥.

(في الكل رِوَايَةٌ) عن أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٣.

(٣) سقط من غ: في.

(٤) ي: عبادتهم.

انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥٠٨. والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٨ ص ١٩٥.

(٥) غ: اطلاق.

(٦) ي: بيع حاصل.

(٧) غ: (ولا نكاح قائم) مكررة.

(٨) سقط من غ: وما يجب عليك رده.

(٩) (وما هي بائن منك الآن) ولا يحلف بالله ما طلقها، فلعله طلقها ثم نكحها، وهذا عند أبي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (ويراه) أي: أَبُو يُوسُفَ التحليف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٤.

(١٠) ن: على نفي.

(١١) ي: بعده، والله أعلم.

### باب التحالف

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثَّمَن، أو وصفه، أو قدر المبيع، قُضِيَ لمن برهن.  
وإن برهنا، فلمثبت<sup>(١)</sup> الزِّيَادَة.

وإن عجزا، ولم يرض أحدهما بدعوى الآخر، تحالفا، وبدأ القاضِي بيمين المشتري في الصَّحِيح<sup>(٢)</sup>، وبمن شاء في المقايضة والصَّرْف<sup>(٣)</sup>.

وفسخ بطلب أحدهما، وقيل: يفسخ بالتحالف.

وإن نكَلَ أحدهما، لزمه دعوى الآخر.

وإن اختلفا في الأجل، أو شرط الخيار، أو قبض بعض الثَّمَن، لم يتحالفا عندنا، واكتفينا بيمين المُنْكَر<sup>(٤)</sup>.

أو في قدر الثَّمَن بعد الإقالة، تحالفا، وعَادَ البيعُ، إلا في السَّلَم، وصُدِّقَ المُسَلَّم إليه<sup>(٥)</sup>.

أو بعد هلاك المبيع، أو خروجه عن ملكه، أو تعيَّبه<sup>(٦)</sup> بحيث لا يقدر على رده، لم

(١) س، غ: فللمثبت.

(٢) (في الصَّحِيح) وهو المَرْوِيُّ عن أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وهو قول مُحَمَّدٍ وَزُّفَرٍ. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٤.

(٣) انظر: الكتاب للْقُدُّورِيِّ وشرحه اللَّبَّابُ لِلْمِيدَانِيِّ ج ٣ ص ١٣٤. والهِدَايَةُ وشرحيها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةِ ج ٨ ص ٢٠٥.

(٤) (بيمين المُنْكَر) وحلفهما زُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَان لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٤.

(٥) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٤ ص ٣٠٤.

(٦) ن: بغيبة.



يتحالفاً<sup>(١)</sup> عندنا، وصدَّق المشتري، وخالفنا، وأمر<sup>(٢)</sup> بالتحالف<sup>(٣)</sup> والفسخ على قيمته.

أو بعد<sup>(٤)</sup> هلاك بعضه<sup>(٥)</sup>، فالتحالف ممتنع<sup>(٦)</sup>، إلا أن يرضى<sup>(٧)</sup> ● بترك حصة الهالك.

ويحكم<sup>(٨)</sup> به وبالفسخ في القائم، وأمر<sup>(٩)</sup> به فيهما.

أو في الأجرة قبل استيفاء المنفعة، تحالفاً<sup>(١٠)</sup>. وبعده، لا. وصدَّق المستأجر، ويعتبر<sup>(١١)</sup> بعض المدة بكلها.

أو في بدل الكتابة، فالقول للمكاتب<sup>(١٢)</sup>، وأمر<sup>(١٣)</sup> بالتحالف<sup>(١٤)</sup> والفسخ<sup>(١٥)</sup>.

(١) غ: يتخالف.

(٢) (وأمر) مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٤.

(٣) غ: بالتخالف.

(٤) سقط من ي: بعد.

(٥) غ: بعضه.

(٦) (فالتحالف ممتنع) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٤.

(٧) ي: يرضى البائع.

(٨) (ويحكم) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(٩) (وأمر) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(١٠) غ: تحالف.

(١١) ن: وتعتبر.

(١٢) (للمكاتب) عند أبي حنيفة مع يمينه. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(١٣) غ: وأمر.

(١٤) غ: بالتخالف.

(١٥) سقط من ي: والفسخ.

أو في متاع البيت قبل الفرقة أو بعدها، صدق كل منهما فيما<sup>(١)</sup> صَلَّحَ<sup>(٢)</sup> له، والزوج فيما صَلَّحَ لهما. فإن مات أحدهما، فالصالح لهما للحي منهما، ويحكم<sup>(٣)</sup> لها منه، أو لورثتها بجهاز مثلها، وجعله<sup>(٤)</sup> له ولورثته بعده، وما قسمناه بينهما<sup>(٥)</sup>.

ولو كان أحدهما مُكَاتَبًا، أو مأذونًا، فهو للحر في الحياة، وللحي في الممات، وألحقاهما بالأحرار<sup>(٦)</sup>.

### فصل فيمن لا يكون خصماً

إذا قال الخصم: هَذَا الشَّيْءُ أَوْدَعْنِيهِ أَوْ آجَرْنِيهِ أَوْ أَعَارَنِيهِ زَيْدُ الْغَائِبِ، أَوْ رَهْنِي عِنْدِي، أَوْ غَضِبْتَهُ مِنْهُ، وبرهن عليه، اندفعت الخصومة عنه<sup>(٧)</sup>.

وكذا الحكم<sup>(٨)</sup> لو قال شهوده: نعرفه بوجهه دون نسبه. ويقيها<sup>(٩)</sup> إن كان معروفاً بالحيلة<sup>(١٠)</sup>، لا مطلقاً<sup>(١١)</sup>، كما لو قال ذو اليد: ابتعته من الغائب، وقال المدعي: غصبته،

(١) سقط من غ: فيما.

(٢) ي: يصلح.

(٣) (للحي منهما) عند أبي حَنِيفَةَ، لأن اليد للحي دون الميت (ويحكم) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(٤) (وجعله) أي: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ لهما. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(٥) (بينهما) كما قسمه زُفَرٌ، وحكم في الْبَاقِي مثل أبي حَنِيفَةَ، وعنه أن المباع كله بينهما نصفان. وهو قول الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(٦) ي: بالأحرار، والله أعلم.

(٧) سقط من غ: عنه.

(٨) (وكذا الحكم) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(٩) (ويقيها) أي: أبو يُوسُفَ آخرًا. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(١٠) غ: بالحيلة.

(١١) (لا مطلقاً) يعني: أَبْقَى مُحَمَّدُ الْخُصُومَةَ وَإِنْ كَانَ ذُو الْيَدِ غَيْرَ مَتَّهِمٍ بِالْحِيلِ. / البُرْهَانُ

أو: سرقته مني.

وإن قال: اشتريته من فلان، وقال ذو اليد: أودعنيهِ فلان ذلك، اندفعت بغير بَيِّنَةٍ.

وإن قال: سرق مني، وقال ذو اليد: أودعنيهِ فلان<sup>(١)</sup>، وبرهن، لا. ودفعها<sup>(٢)</sup>، كما

في غضب<sup>(٣)</sup> مني<sup>(٤)</sup>.

### ● باب ما يدعيه الرجلان

برهنا على نكاح امرأة حية<sup>(٥)</sup>، ولم يسبق لأحدهما توقيت، ولا يد، ولا قضاء، سقطا، ويرجع<sup>(٦)</sup> إلى تصديقها.

أو على شراء، ورهن مع قبض، قضى بالشراء.

أو على هبة، ورهن<sup>(٧)</sup>، قدم الرهن.

للطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(١) سقط من ي: ذلك، اندفعت بغير بَيِّنَةٍ. وإن قال: سرق مني، وقال ذو اليد: أودعنيهِ فلان.

(٢) غ: ودفعها.

(وبرهن) على ذلك (لا) يندفع عند أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ استحساناً (ودفعها)

مُحَمَّد. / البَرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٥.

(٣) غ: غضب.

ي: غصبت.

(٤) ي: مني، والله تعالى أعلم.

(٥) سقط من ي: حية.

(٦) غ: وترجع.

(٧) ن: طمست حروف (أو على هبة، ورهن).

أو على صَدَقَةٍ<sup>(١)</sup>، وهبة، قضى بينهما ما لا يقسم. وقيل: مطلقاً.

أو على شراء، ومهر<sup>(٢)</sup>، يجعله<sup>(٣)</sup> بينهما، ويحكم لها بنصف قيمته، وقدمه<sup>(٤)</sup> على المهر، وحكم لها<sup>(٥)</sup> بقيمته.

أو على ملكٍ مطلقٍ، وهو في يد غيرهما، أو يدهما. ووقتاً<sup>(٦)</sup>، قضى لأسبقهما في ظاهر الرواية<sup>(٧)</sup>، وجعله بينهما آخر<sup>(٨)</sup>، كما إذا لم يُوقتاً، أو تساويا فيه<sup>(٩)</sup>، أو وقت أحدهما على الصحيح<sup>(١٠)</sup>.

أو<sup>(١١)</sup> في يد أحدهما، ووقتاً<sup>(١٢)</sup>، قدم أسبقهما، ورجع إلى تقديم الخارج، كما لو اتحد الوقتان، أو لم يُوقتاً.

(١) ن: طمست حروف (على صَدَقَةٍ).

(٢) سقط من ف: و.

(٣) (يجعله) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٤) (وقدمه) أي: مُحمَّدُ الشَّراء. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٥) سقط من س: بنصف قيمته، وقدمه على المهر، وحكم لها.

(٦) ي: ووقت وقتاً.

(٧) (في ظاهر الرواية) عن أبي حَنِيفَةَ، وهو قول أبي يُوسُف الآخر، وقول مُحمَّد الأول. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٨) ي: (آخرأ بينهما) بدلاً من (بينهما آخرأ).

(وَجَعَلَهُ) مُحمَّدُ (بينهما آخرأ) أي: في قوله الآخر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٩) سقط من ي: فيه.

(١٠) (على الصحيح) وهو ظاهر الرواية عن أبي حَنِيفَةَ، وقول مُحمَّد الآخر، وأبي يُوسُف الأول. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(١١) ي: أو وقتاً وهو.

(١٢) سقط من ي: ووقتاً.

وإن وقت أحدهما، قضى للخارج. ويرجع إلى تقديم ذي الوقت، وهو رواية<sup>(١)</sup>.

أو على إرث، والعين في يد آخر<sup>(٢)</sup> أو يدهما، ووقتا، فهي لأسبقهما، ويرجع إليه، ووافقتهما، أو جعلها بينهما<sup>(٣)</sup>.

وإن وقت أحدهما، قضى لهما<sup>(٤)</sup>.

وإن كانت في يد أحدهما، ووقتا، قضى لأسبقهما، وجعلها<sup>(٥)</sup> للخارج، كما لو اتحد الوقتان، أو لم يُوقتَا، أو وقت أحدهما<sup>(٦)</sup>.

ولو برهن خارجان<sup>(٧)</sup> على الشراء من زيد، ووقتا، قضى لأسبقهما<sup>(٨)</sup>.

فإن اتحد الوقتان، أو لم يُوقتَا، أخذ كُلُّ نصفه ببدله إن شاء. وبإباء أحدهما قبل القضا، يأخذ الآخر كله. وبعده، لا.

(١) (قضى للخارج) عند أبي حنيفة ومحمد (ويرجع) أبو يوسف (إلى تقديم ذي الوقت، وهو رواية) عن أبي حنيفة. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٢) ي: الآخر.

(٣) (فهي لأسبقهما) عند أبي حنيفة (ويرجع) أبو يوسف (إليه) أي: إلى قول أبي حنيفة (ووافقتهما) محمد في رواية أبي حفص (أو جعلها بينهما) في رواية أبي سليمان، وهو قول أبي يوسف الأول. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٤) (قضى لهما) بها إجماعاً، لأنها ادعيا تلقي الملك من رجلين، فلا عبرة للتأريخ. وقيل: يقضي للمؤرخ عند أبي يوسف. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٥) (وجعلها) محمد. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٦) (أو وقت أحدهما) فإنه يقضى بها للخارج إجماعاً. وقيل: عند أبي يوسف للموقت. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

(٧) ي: الخارجان.

(٨) (لأسبقهما) وقتاً اتفاقاً. / البرهان للطبرائسي، نسخة م، لوحة ٤٤٦.

وإن وقت<sup>(١)</sup> أحدهما، قضى له.

وإن كان في يدهما، وسبق توقيت أحدهما، كان له، وإلا كان بينهما.

أو في يد أحدهما، كان للخارج إن سبق توقيته، وإلا لذي اليد، أو أحدهما على الشراء منه، والآخر من عمر، وكان بينهما وإن سبق توقيت أحدهما.

ولو برهن خارج، وذو يد، على التناج، قضى لذي اليد.

● فإن<sup>(٢)</sup> وقتا، قضى لمن وافق سنهها تاريخه.

وإن أشكل، كانت بينهما.

أو خالفهما، سقطا، وتركت في يد ذي اليد.

أو على الملك، والتناج، قضى لذي التناج.

أو على سبب ملك لا يتكرر، كغزل قطن أو نسجه أو جز صوف، قضى لذي اليد.

أو يتكرر، كبناء وغرس، قضى للخارج.

فإن أشكل، تسأل<sup>(٣)</sup> أهل الخبرة. فإن أشكل عليهم، قضى للخارج.

أو كل منهما على الشراء من الآخر بلا سبق تاريخ، سقطا، وترك في يد ذي اليد.

أو الخارج على الملك، وذو اليد على الشراء منه، قضى لذي اليد.

أو أحد خارجين على الغصب، والآخر على الودعة، استويا.

أو أحدهما على نصف دار، والآخر على كلها، فهي مقسومة أرباعاً<sup>(٤)</sup>، وقالوا:

(١) سقط من غ: وقت.

(٢) س: فإذا.

(٣) ي، ف: يسأل.

(٤) (أرباعاً) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرْأَبْلِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

أَثَلَاثًا.

ولو كانت في يدهما، سُلِّمَتْ لمدعي الكل.

ورجع اللابس والراكب على أخذ الكم<sup>(١)</sup> واللجام<sup>(٢)</sup>.

وصاحبُ الحمل والجدوع<sup>(٣)</sup> على غيره.

وقول مميز مجهول الحال ادعى الحرية على ذي يد ادعى رقه.

وإن<sup>(٤)</sup> ادعى أنه ابن فلان من أم ولده، وصدقه، فالقول لذي اليد<sup>(٥)</sup>، وقالوا:

للصبي<sup>(٦)</sup>.

أو ادعت أنها أم ولد فلان<sup>(٧)</sup>، وصدقها، كان القول لذي اليد، ويجعله<sup>(٨)</sup> لها.

وُنُصِفَ ثوبٌ طرفه في يد واحد، وبأقيه مع آخر<sup>(٩)</sup>. وساحة دارٍ، بيتٌ منها لرجلٍ،

وعشره<sup>(١٠)</sup> لآخر.

(١) ف: بالكم.

(٢) انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ٢٨٠.

(٣) ي: والجدوع والاتصال.

(٤) سقط من س: و.

(٥) (فالقول لذي اليد) عند أبي حنيفة رحمه الله. / البرهان للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

(٦) ف: كتب (للصبي) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٧) ف: لفلان.

(٨) (كان القول لذي اليد) عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله (ويجعله) أبو يوسف. / البرهان

للطراؤلسي، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

(٩) س: الآخر.

(١٠) س، غ، ن: عشرة.

وكذا الحكم<sup>(١)</sup> في حائط، أو خُصٍّ<sup>(٢)</sup>، وَجْهُهُ أو قِمْطُهُ<sup>(٣)</sup> إلى أحدهما<sup>(٤)</sup>. وجعله

لمن وجهه وقِمْطه إليه.

ولو ادعى كُلُّ أرضاً أنها في يده، وقد حفر أحدهما فيها، أو لَبَنَ، كانت في يده، كما

لو برهن أنها في يده.

أو<sup>(٥)</sup> أحدهما أن<sup>(٦)</sup> التركة قرضة، والآخر أنها وديعته، وصدقهما الوَارِث، فهما<sup>(٧)</sup>

سواء<sup>(٨)</sup>، ورجحا الوَدِيعَةِ.

أو العبد عتقاً في الصحة، وآخر دِيناً، وصدقهما الوَارِث، عتق، وعليه السعاية

للغريم عندنا<sup>(٩)</sup>، ونفياها<sup>(١٠)</sup>.

(١) وكذا الحكم) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

(٢) ي: حص.

الْخُصْ: بيت من قصب. / الْمُغْرِبُ لِلْمُطَرِّزِيِّ، مادة (خصص) ص ٨٨.

(٣) الْقِمْطُ: ما يُشَدُّ به الْأَخْصَاصُ. وَالْقِمَاطُ: حبل تُشَدُّ به قوائم الشاة عند الذبح، وكذا ما يُشَدُّ

به الصبي في المهد. وَقِمَطَ الشاة والصبي بِالْقِمَاطِ، من باب نَصَرَ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (قمط)

ص ٢٣٠. وانظر: الْبُصْبَاحُ الْمُنِيرُ، مادة (القماط) ص ٥١٦.

(٤) سقط من س: إلى أحدهما.

(٥) غ: أو ادعى.

(٦) ن: أن هذه.

(٧) غ: فيها.

(٨) (فهما سواء) فيها عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

(٩) (للغريم عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

(١٠) ي: ونفياها، والله أعلم.



## باب دعوى النسب

ولدت مبيعة لأقل من ستة أشهر مذ بيعت، فادعاه البائع، ثبت نسبه عندنا، وإن ادعاه المشتري معه، وما نفيناها<sup>(١)</sup>، ❖ فيفسخ<sup>(٢)</sup> البيع، ويرد الثَّمَن<sup>(٣)</sup>.

وإن<sup>(٤)</sup> ادعاه بعد عتقها أو موتها، ثبت منه، وعليه رد الثَّمَن<sup>(٥)</sup>. واكتفيا برد حصة الولد<sup>(٦)</sup>، وقيل: لا يرد حصتها في الإعتاق بالاتفاق.

وإن مات الولد، أو ادعاه المشتري، ثم ادعاه البائع، رُدَّتْ دعوته<sup>(٧)</sup>، كما لو ولدت لأكثر من ستة أشهر، إلا أن يُصدقه المشتري.

وإن ادعاه، وبرهن على بيعها لأقل من ستة أشهر، والمشتري لأكثر منها، يجعله له، لا للبائع.

ولو برهن كل من اثنين أن هذا عبده ولد من عبده وأُمته، كان لهما، ونسبه يثبت<sup>(٨)</sup> من الأَمَتَيْنِ<sup>(٩)</sup> كالْعَبْدَيْنِ.

(١) (وما نفيناها) أي: ثُبُوت النسب كما نفاه زُفَر والشَّافِعِيُّ وَمَالِك، وهو القياس. / البُرْهَان للَطَّرِ ابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٧.

(٢) ي: ويفسخ.

(٣) انظر: الهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِج الْأَفْكَار وَالْعِنَايَةِ ج ٨ ص ٢٩٣. وَكُنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الْحَقَائِق ج ٤ ص ٣٢٩.

(٤) سقط من غ: إن.

(٥) (رد الثَّمَن) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَان للَطَّرِ ابُلُسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٦) سقط من ف: واكتفيا برد حصة الولد.

(٧) ي: دعواه.

(٨) ي: ثابت.

(٩) س، غ: الاثنين.

ولو جلبت أمته عنده، وجاءت بتوأمين، فباع أحدهما، وأعتقه<sup>(١)</sup> المشتري، ثم ادعى الآخر، يثبت<sup>(٢)</sup> نسبهما، ويبطل<sup>(٣)</sup> إعتاق المشتري.

ولو استحقت أمة بعدما استولدها المشتري الثاني<sup>(٤)</sup>، غرم العقر وقيمة الولد وقت الخصومة، ويرجع بالثمن وقيمه على البائع، وهو<sup>(٥)</sup> بالثمن فقط<sup>(٦)</sup>.

ولو اشترى زوجته الموطوءة، ثم أعتقها، ثم جاءت بولدٍ لأكثر من نصف سنةٍ منذ اشتراها، لا يثبت<sup>(٧)</sup> إلا بدعوة، وأثبت<sup>(٨)</sup> إلى سنتين بدونها.

ولو كان صبي في يد زوجين، فزعم أنه ابنه من غيرها، وزعمت أنه ابنها من غيره، كان ابنهما.

أو في يد مُسلمٍ وذمّيٍّ، فادعى المسلم أنه عبده، والذمّيُّ أنه ابنه، كان حراً ابناً للذمّيِّ.

ف: اثنين.

(من الأمتين) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(١) ي: إن أعتقه.

(٢) ي: ثبت.

(٣) ي: وبطل.

(٤) سقط من ي: الثاني.

(٥) ي: وهو يرجع.

(٦) بالثمن فقط) ولا يرجع عليه بقيمة الولد عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٧) لا يثبت<sup>(٧)</sup> أبو يوسف. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٨) وأثبت<sup>(٨)</sup> محمد منه. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

أو ادعى 'أب' وابن، أو مُسْلِمٌ وذِمِّي<sup>(١)</sup>، ولد أُمَّتُهَا، خصصناه بأَعْلَاهُمَا<sup>(٢)</sup>.  
أو قِنْ متزوج بأَمَةٍ لَقِيْطًا<sup>(٣)</sup>، وصَدَقَهُ المَوْكِيُّ، ثبت نسبه منه. ويجعله رقيقاً لا  
حرّاً<sup>(٤)</sup>.

أو مَوْكِيٌّ أُمَةٌ ولدت ثلاثة في<sup>(٥)</sup> بطون أكبرهم، قصرنا البنوة عليه<sup>(٦)</sup>.

أو قال أحدهم: ولدي، ومات بلا بَيَّان، فثلث الثاني والثالث حر<sup>(٧)</sup> كالأول. ●  
وأعتقا نصف الثاني وكل الثالث، أو يرى<sup>(٨)</sup> عتق نصف الأول.

ولو ولدت مبانته المعتدة ولدين في بطن، أحدهما لأقل<sup>(٩)</sup> من سنتين من وقت  
الإبانة، والآخر<sup>(١٠)</sup> لأكثر، فنفاهما، ثبت نسبهما، ونفاه<sup>(١١)</sup>.

(١) ي: وذمي، أنه.

(٢) س، غ، ي، ف: (خصصنا أعلاهما به) بدلاً من (خصصناه بأَعْلَاهُمَا).

(بأَعْلَاهُمَا) وهما: الأب والمسلم، وأثبتته زُفَرٌ منهما. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٣) غ: لقيطا.

(٤) (ويجعله) أَبُو يُوسُفَ (رقيقاً لا حرّاً) كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٥) سقط من س: في.

(٦) (البنوة عليه) وعداها زُفَرٌ إِلَى الآخرين. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٧) (والثالث حر) عند أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٨.

(٨) (أو يرى) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(٩) غ: الأقل.

سقط من ي: ولو ولدت مبانته المعتدة ولدين في بطن، أحدهما لأقل.

(١٠) ي: والأكثر.

(١١) (ثبت نسبهما) عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، لأن نسب الأول لما ثبت عند تولده لعدم المانع،  
ثبت الثاني تبعاً له (ونفاه) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

أو نُعِيَّ<sup>(١)</sup> إليها زوجها، فاعتدت، وتزوجت، وجاءت<sup>(٢)</sup> بولد، ثم جاء<sup>(٣)</sup> الأول، فهو للأول<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> للثاني<sup>(٦)</sup>. ويجعله<sup>(٧)</sup> للأول إن جاءت به<sup>(٨)</sup> لأقل من نصف سنة من حين العقد، لا لأقل من سنتين من حين وطء<sup>(٩)</sup> الثاني<sup>(١٠)</sup>.

ودعوتهم ولد أمتهم صَحِيحَةٌ وإن كثروا<sup>(١١)</sup>، ويقصرها<sup>(١٢)</sup> على اثنين، لا<sup>(١٣)</sup>

(١) غ: بغى.

(٢) س: فجاءت.

(٣) ي: جاء الزوج.

(٤) ي: (له) بدلاً من (لأول).

(٥) غ: و.

(٦) ي: للثاني آخرأ وعليه الفتوى.

(وجاءت بولد، ثم جاء) الزوج (الأول) حياً (فهو) أي: الولد (لأول) في رواية عن أبي حَنِيفَةَ (أو للثاني) في رواية عَبْدَ الْكَرِيمِ الْجُرْجَانِيِّ عنه، وهو قول ابن أبي كَيْلَى. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(٧) (ويجعله) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(٨) سقط من ي: به.

(٩) س: وطئ.

ي: وطء الزوج.

(١٠) ي، ف: الثاني. ولو قال: حمل أمتي منك فردّه، ثم ادعاه المقر، فهو لغو.

(١١) ي: كفروا.

(صَحِيحَةٌ) ويثبت نسبه منهم (وإن كثروا) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م،

لوحة ٤٤٩.

(١٢) (ويقصرها) أي: أَبُو يُوسُفَ الصَّحَّة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(١٣) غ: لا على.

ثلاثة<sup>(١)</sup>.

---

(١) ي: ثلاثة، والله أعلم.

(ثلاثة) يعني: قال مُحَمَّد: يثبت من ثلاثة لا غير. / البُرْهَانُ لِلطَّرِيقِ الْإِسْلَامِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.



## كِتَابُ الْإِقْرَارِ

إذا أقر حر، مكلف، أو مأذون، بحقٍّ لمَعْلُومٍ، طائعاً، ولو<sup>(١)</sup> سكران من<sup>(٢)</sup> محرّم، صح وإن كان مجهولاً، كشيءٍ، وحقٍّ<sup>(٣)</sup>.

ويجبر على بيّانه بما له قيمة عرفاً، أو بهالٍ لم يصدّق في أقل من درهمٍ.

فإن ادعى المقر له أكثر، صدّق المقر مع يمينه.

أو بهالٍ عَظِيمٍ، لم يصدّق في أقل من نصاب الزكاة، ونصاب السرقة رِوَايَةً<sup>(٤)</sup>.

والأصح<sup>(٥)</sup> اعتبار حاله في غناه وإحماله، أو بأموالٍ عظامٍ كانت ثلاثة نُصُبٍ، أو بدراهم<sup>(٦)</sup> كثيرة فهي عشرة<sup>(٧)</sup>. وقالوا: نصاب.

(١) ي: أو.

(٢) س: (في) بدلاً من (من).

(٣) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ١ ص ٥٥٥. وَرَوْضَةُ الْقُضَاةِ ج ٢ ص ٧١٥. وَتُحْفَةُ الْمُفَقِّهَاءِ ج ٣ ص ٣١٩. وَالْهَدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٨ ص ٣٢٠. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢. وَدُرَرُ الْحُكَّامِ لِعَلِيِّ حَيْدَرٍ ج ٤ ص ٨٤ م ١٥٧٢.

(٤) (رِوَايَةً) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(٥) ي: وقيل: الأصح.

(٦) م: بدراهم. وهو سبق قلم.

زاد في ي: يجب ثلاثة أو بدراهم.

(٧) (فهي عشرة) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

أو بسهم من دارٍ، فهو سدس<sup>(١)</sup>، وأمرًا بالبيّان، أو بعبدٍ، أو شِرْكٍ فيه يوجب<sup>(٢)</sup> قيمة الوسط في الأول، والشرط في الثاني، ● لا البيّان<sup>(٣)</sup>.

أو بكذا درهمًا، لزمه درهم<sup>(٤)</sup>.

أو بكذا كذا، أحد عشر.

أو بكذا وكذا<sup>(٥)</sup>، أحد وعشرون<sup>(٦)</sup>.

ولو ثلث بالواو، يزداد<sup>(٧)</sup> مائة.

أو ربّع، زيد ألف<sup>(٨)</sup>.

أو بخمسة<sup>(٩)</sup> في خمسة، وعنّي المعية، لزمه عشرة.

وإن عنّي الحساب، أوجبنا خمسة، لا خمسة وعشرين<sup>(٩)</sup>.

(١) (فهو سدس) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(٢) (يوجب) أبو يوسف. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٤٩.

(٣) (لا البيّان) يعني: أوجب مُحمّد البيّان فيهما، والقول قوله في مقدار ما أقر به. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٠.

(٤) ي: (درهمان) بدلًا من (درهم).

زاد في س، غ، ن، ف: وقيل درهمان.

(٥) غ: وبكذا.

سقط من ن: بكذا وكذا.

(٦) ن: (أحد وعشرون) مكررة.

(٧) غ: ويزداد.

ي: تزداد.

(٨) ف: خمسة.

(٩) (لا خمسة وعشرين) كما قال زُفر، وهو قول الحسن. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٠.



أو بمائة ودرهم، كانت دراهم.  
أو بمائة ورطل سَمْنٍ، أو صاع<sup>(١)</sup> تمر، كانت منها.  
أو بمائة وثوب أو ثوبين، فَسَّرَ المائة.  
أو وثلاثة أثواب، كانت أثواباً.  
أو بثوب في منديل، أو في<sup>(٢)</sup> ثوب، أو بتمر في قَوْصَرَةٍ<sup>(٣)</sup>، لزمه<sup>(٤)</sup>.  
أو بثوب في عشرة، يوجب وَاحِداً، لا أحد عشر<sup>(٥)</sup>.  
أو بدابة في إصْطَبَلٍ، لزمته فقط.  
أو بخاتم، لزمه الحَلَقَةُ والفَصّ.  
أو بسَيْفٍ، لزمه النَّصْل، والجَفْن، والحمائل.  
أو بدين مؤجل، وأنكر المقر له الأجل، استحلف عليه.  
أو بدين، لزمه وإن قال: كنتُ كاذباً.  
ويرى<sup>(٦)</sup> تحليف المقر له على أن المقر لم يكن كاذباً فيما أقر، ولست بمبطل فيما تدعيه

(١) ن، ي: أو وصاع.

(٢) سقط من غ: في.

(٣) م، ن: قصورة.

القَوْصَرَةُ: وتخفف، وعاء للتمر. / القَامُوسُ الْمُحِيطُ، مادة (القصر) ص ٥٩٥.

(٤) انظر: الأصل لمُحَمَّد بن الحسن ج ٨ ص ١٩٢. والهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٨ ص ٣٤٠.

(٥) (يوجب) أَبُو يُوسُفٍ ثوباً (وَاحِداً) وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ (لا أحد عشر) ثوباً، كما قال مُحَمَّد. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٠.

(٦) (ويرى) أَبُو يُوسُفٍ. / الْبَرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٠.

عليه، وبه يُفْتَى.

وَالزَّمَنَاهُ<sup>(١)</sup> بِالْفَيْنِ فِي: لَهُ<sup>(٢)</sup> عَلَيَّ أَلْفٌ، بَلْ أَلْفَانِ، لَا<sup>(٣)</sup> بِثَلَاثَةٍ<sup>(٤)</sup>.

وَبِأَلْفٍ فِي غَضَبِنَا مِنْهُ أَلْفًا، وَكُنَا عَشْرَةَ، وَالْمَدْعَى يَخْصُهُ، لَا بَعْشَرَهَا<sup>(٥)</sup>، وَأَسْقَطْنَا  
الْأَخِيرِينَ فِي: أَوْصَى أَبُو بَالْتُلُثٍ لَزَيْدٍ، بَلْ لَعَمْرُو، بَلْ<sup>(٦)</sup> لَبَكْرٍ، لَا الْوَارِثُ<sup>(٧)</sup>.

وَنَلْزِمُ الْمَقْرَ عَلَى مَوْرَثِهِ<sup>(٨)</sup> بَدِينٍ مَعَ جَحْدِ الْبَاقِيْنَ بِكُلِّهِ إِنْ وَفَى<sup>(٩)</sup> مَا وَرَثَهُ، لَا  
بِحَصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ.

● وَلَوْ قَالَ: عَلَيَّ أَوْ قَبْلِي، فَقَدْ أَقْرَبَ دَيْنٍ.

أَوْ: عِنْدِي أَوْ مَعِي، فَبَأْمَانَةٍ.

أَوْ: لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، فَقَالَ: أَتَزِنُهَا، أَوْ: انْتَقِدْهَا، أَوْ: أَجْلِنِي<sup>(١٠)</sup> بِهَا، أَوْ: قَضَيْتُكَهَا، أَوْ:  
أَحْلَيْتُكَ بِهَا، صَارَ مَقْرًا.

وَبِلَا كِنَايَةٍ، لَا.

نسخة م  
لوحة  
٤٥١

(١) سقط من غ: و.

(٢) سقط من غ: له.

(٣) سقط من غ: لا.

(٤) (لا بثلاثة) كما قال زُفَرٌ، وهو القياس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٠.

(٥) (لا بعشرها) فقط كما قال زُفَرٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٠.

(٦) ي: ويل.

(٧) (لا الوارث) وحكم زُفَرٌ لكل منهم بثلث المال، وأسقط الابن. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م،  
لوحة ٤٥٠.

(٨) ي: مورث.

(٩) ي: (أوفى) بدلًا من (إن وفى).

(١٠) غ: اجعلني.

أو قال: هَذَا لِبَكْرٍ، بل أودعنيهِ عَمَرُو، كان لِبَكْرٍ. ولا يرى<sup>(١)</sup> ضمانه لَعَمَرُو إن دفعه لِبَكْرٍ بَقَضَاء<sup>(٢)</sup>. وضمنه<sup>(٣)</sup> كما في: غَصَبْتُهُ مِنْ بَكْرٍ بِلٍ مِنْ<sup>(٤)</sup> بَشَرٍ.

وإن قال: غَصَبْتُ هَذَا<sup>(٥)</sup> مِنْ هَذَا أَوْ هَذَا، فادعاه كُُلُّ مِنْهُمَا، وحلف لهما، وأراد<sup>(٦)</sup> قسمته بالصلح، يبطله<sup>(٧)</sup> آخرًا. وأجازه<sup>(٨)</sup>.

أو قال: لَهُ عَلَيَّ مِنْ دَرَاهِمٍ، أَوْ مَا بَيْنَ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ، فَالْإِلَازِمُ<sup>(٩)</sup> تِسْعَةٌ<sup>(١٠)</sup>، وَقَالَ: عَشْرَةٌ، وَمَا قَصَرَنَاهُ عَلَى ثَمَانِيَةٍ<sup>(١١)</sup>.

أو: مِنْ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا<sup>(١٢)</sup>، لَزِمَهُ مَا بَيْنَهُمَا فَقَطْ.

وَيَحْكُمُ<sup>(١٣)</sup> بِاللِزْوَمِ فِي: لَهُ عَلَيَّ فِي عِلْمِي أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ.

(١) (ولا يرى) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٢) سَقَطَ مِنْ غ: لِبَكْرٍ بَقَضَاء.

(٣) (وضمنه) مُحَمَّدٌ مُطْلَقًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٤) سَقَطَ مِنْ س: مِنْ.

(٥) سَقَطَ مِنْ س، غ، ف: هَذَا.

(٦) ن: وَأَرَادَ.

(٧) (يبطله) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٨) غ: وَأَجَازَهُ.

(٩) (وأجازه) مُحَمَّدٌ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(١٠) ن: فَالْإِلَازِمَةُ.

(١١) (فالإلزام تسعة) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(١٢) (وما قصرناه على ثمانية) وَقَصْرُهُ زُفْرٌ عَلَيْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(١٣) زَادَ فِي ن، ي: الْحَائِطُ.

(١٣) (ويحكم) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

وَيَصِحُّ الإِقْرَارُ بِالْحَمْلِ، وَكَذَا لِلْحَمْلِ إِنْ بَيَّنَّ سَبَباً<sup>(١)</sup> صَالِحاً كَالْوَصِيَّةِ وَالْإِرْثِ.  
وإن أبهم، يبطله<sup>(٢)</sup>. وأجازه<sup>(٣)</sup>.  
وَتَصْدِيقُهُ بَعْدَ مَوْتِهَا عَلَى نِكَاحٍ أَقْرَتْ بِهِ، لَعُو<sup>(٤)</sup>. وَقِيلَ: الْأَصَحُّ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي  
تَصْدِيقِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ<sup>(٥)</sup>.

### باب الاستثناء وما في معناه

يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ مَا أَقْرَبَهُ مُتَّصِلاً، لَا اسْتِثْنَاءَ الْكُلِّ بِلَفْظِهِ، وَلَا الْقِيَمِيِّ مِنَ  
الدَّرَاهِمِ عِنْدَنَا. وَخَالَفْنَا، وَالْغَيُّ<sup>(٦)</sup> اسْتِثْنَاءَ أَحَدِ النَّقْدِيِّينَ مِنَ الْآخَرِ.  
وَيُطْلَ إِقْرَارُ وَصِلٍ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(٧)</sup>.  
وَاسْتِثْنَاءُ بِنَاءِ دَارٍ أَقْرَبَهَا.  
وَإِنْ قَالَ: بِنَاؤُهَا لِي، وَالْعَرَصَةُ<sup>(٨)</sup> لَهُ، كَانَ كَمَا قَالَ.

(١) س: شيئاً.

(٢) (يبطله) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٣) (وأجازه) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٤) (لعو) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٥) زَادَ فِي ي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بعد موته) فَلَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِأَنَّهُ ثُبُوتُ الْمَقْرَبِ، وَهُوَ النِّكَاحُ بَعْدَ مَوْتِهِ، مُحَالٌ، فَلَا  
يَتَصَوَّرُ بَقَاؤُهُ. وَعِنْدَهُمَا يَصِحُّ حَتَّى يَجِبَ لَهَا الْمَهْرُ، لِأَنَّهَا مُحَلُّ النِّكَاحِ، فَأَمَّا بَقَاؤُهُ بِنِكَاحِهَا، وَلِذَا  
جَازَ لَهَا غَسْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتْ، لِقَوَاتِ الْمُحَلِّ، وَلِذَا لَا يَحِلُّ لَهُ غَسْلُهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ،  
نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٦) (والغى) مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥١.

(٧) غ: (والغى) اسْتِثْنَاءَ أَحَدِ النَّقْدِيِّينَ مِنَ الْآخَرِ. وَيُطْلَ إِقْرَارُ وَصِلٍ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) مَكْرُورَةٌ.

زَادَ فِي ي: تَعَالَى.

(٨) الْعَرَصَةُ: بَوْزَنُ الضَّرْبَةِ: كُلُّ بَقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ، لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ. وَالْجَمْعُ: الْعَرَاصُ،

● ولو قال: له عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، فَإِنْ عَيْنَهُ، سَلَّمَ<sup>(١)</sup> وتسلم، وإِلَّا فَعَلِيهِ الْأَلْفُ، وَإِنْ وَصَلَ نَفِي الْقَبْضِ بِهِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ بَيَّنَّ أَنَّهُ ثَمَنُ خَمْرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ.

وإن قال: هي قَرْضٌ، أَوْ ثَمَنُ مَبِيعٍ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا أَنهَا<sup>(٤)</sup> زَيْوُفٌ، أَوْ نَبَهْرَجَةٌ، فَعَلِيهِ الْجِيَادُ<sup>(٥)</sup>، وَصَدَقَاهُ إِنْ وَصَلَ، كَمَا فِي ابْتَعْتَ مِنْهُ شَيْئًا<sup>(٦)</sup> وَلَمْ أَقْبِضْهُ، وَفِي: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ، إِلَّا أَنهَا<sup>(٧)</sup> وَزَنَ خَمْسَةً، وَنَقَدَ بِلَدِهِمْ وَزَنَ<sup>(٨)</sup> سَبْعَةً.

ولو أقر بَوَدِيعَةٍ أَوْ غَضَبٍ، وَجَاءَ بِمَعِيبٍ، صُدِّقَ.

ولو أقر له، فقال: بِلَ لَزَيْدٍ، أَوْ بِزَيْوُفٍ، فقال: بِلَ هِيَ جِيَادُ، أَوْ بِثَمَنِ عَبْدٍ، فقال: بِلَ أُمَةٍ، أَوْ قَرْضٍ، أَبْقَيْنَا إِقْرَارَهُ.

أو قال: هَذَا<sup>(٩)</sup> لَكَ ابْتَعْتَهُ مِنْكَ مُتَّصِلًا، وَبَرَهَنَ، قَبْلَنَاهُ.

ولو قال: أَخَذْتَ مِنْكَ أَلْفًا وَدِيعَةً، وَهَلَكْتَ، فقال: بِلَ غَضَبًا، ضَمِنَ.

وإن قال: أَعْطَيْتُهَا وَدِيعَةً، فقال: بِلَ غَضَبْتُهَا<sup>(١٠)</sup>، لَا.

وَالْعَرَصَاتُ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مَادَّةُ (عَرَصَ) ص ١٧٨.

(١) ي: مسلم.

(٢) سقط من ي: به.

(٣) زاد في ي: أَوْ أَقْرَضَنِي.

(٤) غ: نَهَا.

(٥) (فَعَلِيهِ الْجِيَادُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٥٢.

(٦) زاد في ي: بِأَلْفٍ.

(٧) سقط من غ: أَنَّهَا.

(٨) س: وَزَنَ.

(٩) ف: هَذَا.

(١٠) ي: غَضَبْتُهَا.

ولو قال: آجَرْتُ<sup>(١)</sup> أو<sup>(٢)</sup> أَعَرْتُ بعيري أو ثوبي هَذَا فَلَانًا، فركبه أو لبسه، ثم رَدَّهُ، فالقول للمقر<sup>(٣)</sup>، كما في: أَخَذْتُ مِنْكَ أَلْفًا وَدِيعَةً، فقال: بل قرضاً. وقالوا: للمقر له، كما في قوله<sup>(٤)</sup>: كَانَ هَذَا وَدِيعَةً لِي عِنْدَكَ، فَأَخَذْتَهُ، فقال: بل هو لي.

ولو قال: هَذِهِ أَلْفٌ مُضَارَبَةٌ زَيْدٌ بِالنِّصْفِ<sup>(٥)</sup>، بَلْ عَمَرُوا، وادعاهَا كُلُّ<sup>(٦)</sup> مِنْهُمَا، ثم ربح ألفاً، يحكم<sup>(٧)</sup> لَزَيْدٍ بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَلِعَمَرُوا بِأَلْفٍ<sup>(٨)</sup>، وَأَوْجَبَ<sup>(٩)</sup> لِكُلِّ أَلْفًا، وَالتَّصَدَّقُ بِالرِّبْحِ.

وَجَعَلْنَا الْقَوْلَ لِمُضَارِبٍ مَعَهُ أَلْفٌ، فقال: إِنَّهَا أَصْلٌ وَرِبْحٌ لَا<sup>(١٠)</sup> لِرِبِّ الْمَالِ فِي أَنَّهَا أَصْلٌ<sup>(١١)</sup>.

ولرجل في يده مال، فقال: هو ميراث لي ولأخي هَذَا، لَا لِلْمَقْر لَهُ إِنْ ادْعَى الْإِنْفِرَادَ بِالْأَبْنِيَّةِ<sup>(١٢)</sup>.

(١) غ: اجرتا.

(٢) غ: و.

(٣) (فالقول للمقر) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٢.

(٤) سقط من ي: قوله.

(٥) س، ف: كتب (بالنصف) بالأسود، فأوهم أنها من الْبُرْهَانِ.

(٦) غ: كلاً.

(٧) (يحكم) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٢.

(٨) زاد في ف: بلا تضمين ربح.

(٩) (وأوجب) مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٢.

(١٠) سقط من غ: لا.

(١١) (في أنها أصل) كما قال زُفَرٌ، وهو قول أبي حَنِيفَةَ الأول. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٢.

(١٢) ن: (بلا بينة) بدلاً من (بالأبنيَّة).

(بلاأبنيَّة) والميراث، كما قال زُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٢.

● ولو قال: ما في يدي تركة زوجتي أُخْتُكَ بِنِي<sup>(١)</sup> وبينك، فنفي<sup>(٢)</sup> زوجيته<sup>(٣)</sup>، يعطيه<sup>(٤)</sup> النصف، وأحرماه، إلا أن يثبتها.

ونفي<sup>(٤)</sup> الضمان عن مُسْلِمٍ أقر بإتلاف مال حُرْبِيٍّ في داره، وعن حُرْبِيٍّ أقر بأخذ مالٍ قبل إسلامه، أو بإتلاف خمرٍ بعد إسلام مَالِكِهَا.

### باب إقرار المريض

يُقَدِّمُ دين الصحة، وما عرف سببه في مرض موته، على ما أقر به فيه، ولا يساويه عندنا، ويؤخر الإرث عنه<sup>(٥)</sup>.

ولو قضى دين بعض الغرماء، لا يختص به عندنا، إلا أن يكون ثمنًا أو قرضًا لزماء في مرضه.

وصح إقراره لأجنبي وإن استغرق ماله.

وتوقف<sup>(٦)</sup> لو ارثه على تصديق بقية الورثة عندنا.

ولو<sup>(٧)</sup> أقر لأجنبي، ثم قال: هو ابني، ثبت<sup>(٨)</sup> نسبه، وبطل<sup>(٩)</sup> إقراره.

(١) س: ويني.

(٢) غ: زوجيتها.

(٣) (يعطيه) أبو يُوْسُف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٣.

(٤) (ونفي) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٣.

(٥) انظر: الْهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ٨ ص ٣٨٠. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيِّنُ الْحَقَائِقِ ج ٥ ص ٢٣.

(٦) س، غ، ي، ف: ويوقف.

(٧) ي: وإن.

(٨) ي: يثبت.

(٩) ي: ويبطل.

أو لأَجَنِيَّةٍ، ثم نكحها، أبقيناه<sup>(١)</sup>، بخلاف الوصية والهبة.  
 أو لمبانيةٍ بأمرها، كان لها الأقل من الإرث والدين.  
 وصح إقراره بالولد، والوالدين، والزوجة، والمولى.  
 وإقرارها بهؤلاء إلا<sup>(٢)</sup> بالولد، حتى تشهد قابلة، أو<sup>(٣)</sup> يصدقها الزوج، ولا بد من  
 تصديق هؤلاء.

وصح التصديق<sup>(٤)</sup> بعد موت المقر، إلا تصديق الزوج على ما تقدم.  
 وإن أقر بأخ أو عم، لم يثبت نسبه.  
 فإن لم يكن له وارث، استحق المقر له تركته ميراثاً، حتى لو أوصى لآخر بكل<sup>(٥)</sup>  
 ماله<sup>(٦)</sup>، كان له ثلثه، والباقي للمقر له، ويصح الرجوع عنه.  
 ولو أقر أحد<sup>(٧)</sup> أبين بأخ أو أخت لأب، وكذبه الآخر، حكموا له بنصف نصيبه،  
 ولها بثلثه، لا بثلثه<sup>(٨)</sup>، وبخمس<sup>(٩)</sup>، أو بقبض أبيه نصف دينه، اختص الآخر بالباقي.

(١) أبقيناه أي: الإقرار، وأبطله زُفر. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٣.

(٢) ي: لا.

(٣) س: و.

(٤) زاد في غ: هؤلاء وصح التصديق.

(٥) ي: (له بجميع) بدلاً من (لآخر بكل).

(٦) زاد في ي: لآخر.

(٧) سقط من ي: أقر.

(٨) ي: أخذ.

(٩) ي: ثلثه.

(١٠) غ: وبخمس.

ي: وخمس.



● وجعلوا الطلق كالمرض، لا ما بعد ستة أشهر.

وإذا خيف الموتُ على المسلول ونحوه، كانت هبته من ثلث ماله، وإلاَّ فمن كله<sup>(١)</sup>.



## كِتَابُ الصُّلْحِ

هو عقد يرفع النزاع.

ونجيزه مع السكوت.

والإنكار كالإقرار<sup>(١)</sup>.

ويعتبر بيعاً إن وقع بمالٍ عن مالٍ بإقرارٍ، فثبت<sup>(٢)</sup> فيه الشفعة، والرد بالعيب، وخيار الرؤية، والشرط.

ويفسد بجهالة البذل المُحتَاج إلى قبضه، لا بجهالة المصالح عنه.

فإن استحق المصالح عنه، أو بعضه، رجع المدعى عليه بحسب ذلك من العوض.

أو المصالح عليه، أو بعضه، رجع بكل المصالح عنه، أو<sup>(٣)</sup> ببعضه.

وإجارة<sup>(٤)</sup> إن وقع عن مالٍ بمنفعةٍ، فيشترط التوقيت، ويبطل بالموت على ما يفصل.

(١) انظر: مُختَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٣ ص ١٩٦. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ٤٠٣. وكُنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الحَقَائِق ج ٥ ص ٢٩. والنُّقَايَة وشرحها فتح باب العناية ج ٣ ص ١٨٥. ومُلْتَقَى الأَبْحُر وشرحه مَجْمَع الأَنْهَر والدُّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٣٠٧. وَمَجْمَع الصَّمَانَات ج ٢ ص ٨٠٣. ودُرَر الحُكَّام لِعَلِيِّ حَيْدَر ج ٤ ص ٧٣١م.

(٢) غ: فيثبت.

(٣) سقط من ي: أو المصالح عليه، أو بعضه، رجع بكل المصالح عنه، أو.

(٤) ي: وأجازه.

وافْتِدَاءَ لِلْيَمِينِ<sup>(١)</sup> فِي حَقِّ الْمُنْكَرِ، وَمَعَاوِضَةً<sup>(٢)</sup> فِي حَقِّ الْمُدْعَى، إِنْ وَقَعَ عَنْ سَكُوتٍ  
أَوْ إِنْكَارٍ، فَلَا تَجِبُ<sup>(٣)</sup> الشَّفْعَةُ إِنْ صَالِحٌ عَنْ دَارٍ، وَتَجِبُ<sup>(٤)</sup> إِنْ صَالِحٌ عَلَيْهَا.  
وَلَوْ اسْتَحَقَّ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ، رَدَّ الْبَدَلِ، وَخَاصِمُ الْمُسْتَحَقِّ أَوْ بَعْضُهُ فَبَقْدَرِهِ.  
أَوْ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ أَوْ بَعْضُهُ، رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى فِي كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ.  
وَلَوْ هَلَكَ بَدَلُ الصَّلَحِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، كَانَ كَاسْتِحْقَاقِهِ فِي الْفَصْلَيْنِ.  
وَلَوْ صَالِحٌ عَنْ بَعْضِ دَارٍ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْضُهَا، لَمْ يَرْجَعْ بِشَيْءٍ.  
أَوْ عَنْ دَارٍ<sup>(٥)</sup> بِبَعْضٍ مَعْلُومٍ مِنْهَا، لَمْ يَصِحَّ، إِلَّا<sup>(٦)</sup> إِذَا أَبْرَأَهُ عَنْ دَعْوَى الْبَاقِي.  
أَوْ زَادَهُ دَرَاهِمًا.

وَيُجِيزُهُ<sup>(٧)</sup> عَنْ شَاةٍ بِصُوفِهَا الْمَشْرُوطُ جَزْءُهُ فِي الْحَالِ. وَمَنْعُهُ، وَهُوَ<sup>(٨)</sup> رِوَايَةٌ<sup>(٩)</sup>، كَمَا لَوْ  
كَانَ عَلَى حَمْلِهَا، أَوْ لَبْنِهَا، أَوْ صُوفٍ غَيْرِهَا، أَوْ مَعْلَقًا بِشَرَطٍ، أَوْ مُضَافًا إِلَى وَقْتٍ<sup>(١٠)</sup>.

(١) ي: اليمين.

(٢) ي: ومنعاً وضة.

(٣) غ: يجب.

(٤) س، غ: ويجب.

(٥) ي: (ويصح عنها) بدلاً من (أو عن دار).

(٦) سقط من ي: لم يصح، إلا.

(٧) غ، ي: ونجيزه.

(وَيُجِيزُهُ) أي: أَبُو يُوسُفُ الصَّلَحِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥٤.

(٨) سقط من ي: وهو.

(٩) (ومنعه) مُحَمَّدٌ (وهو رِوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥٤.

(١٠) زاد في ي: والله أعلم.

باب فيما يجوز عنه الصُّلْحُ<sup>(١)</sup>

يجوز الصُّلْحُ عن دعوى المال، والمنفعة، والجناية عمداً أو خطأً في النفس وما دونها بخلاف الحد، وعن النكاح والرق، واعتبرا خُلْعاً وَعِتْقاً على مال<sup>(٢)</sup>.

ولو صولح بَعَبْدَيْنِ عن<sup>(٣)</sup> قتل عميدٍ، ثم ظهر أحدهما حراً، له العبد فقط. ويضيف إليه<sup>(٤)</sup> قيمته لو عبداً لإتمام الدِّيَةِ نقداً<sup>(٥)</sup>.

ولو صولح، أو عفا عن شَجَّةِ عميدٍ، فمات منها، فالدِّيَةُ في مال الجاني<sup>(٦)</sup>. واكتفيا ببدل الصلح، كما لو صولح، أو عفا عنها<sup>(٧)</sup> وعما يحدث منها.

❶ ولا يَصِحَّ صُلْحٌ مأذون عن نفسه<sup>(٨)</sup>، وصح<sup>(٩)</sup> عن عبده.

نسخة م  
لوحة  
٤٥٥

- (١) ي: (الصلح عنه) بدلاً من (عنه الصُّلْحُ).
- (٢) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٦. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ٨ ص ٤١٣. وكنز الدقائق وشرحه تبیین الحقائق ج ٥ ص ٣٤.
- (٣) ن: (على) بدلاً من (عن).
- ف: (من) بدلاً من (عن).
- (٤) (فقط) عند أبي حنيفة، لأن الصلح وقع على ما دخل تحت العقد، فيلغو ما لا يدخل (ويضيف) أبو يوسف (إليه) أي: إلى العبد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٤.
- (٥) (نقداً) كما قال مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٤.
- (٦) (في مال الجاني) عند أبي حنيفة استحساناً، والقصاص قياساً. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٤.
- (٧) سقط من ن: عنها.
- (٨) غ: نفسها.
- (٩) ي: ويصح.

وصلحُ الغاصب عن الهالك بنقذ<sup>(١)</sup> أكثر<sup>(٢)</sup> من قيمته قبل القضاء بها، جائز عندنا<sup>(٣)</sup>، كما في القِيَمِيِّ عن المِثْلِيِّ، وألغيا<sup>(٤)</sup> الفضل، كما لو أعتق مؤسراً عبداً مشتركاً، فصالح<sup>(٥)</sup> على أكثر من حصته.

ولو اشترى براً بثمان مؤجل، فوجده معيباً، فصالحه على أن يزيد تماً إلى أجل، فهو فاسد<sup>(٦)</sup>. وأجازاه إن نقد الثمن في المجلس.

ولو صالح<sup>(٧)</sup> على خدمة عبد، أو سكنى دار، أو زراعة أرض، أو لبس ثوب، أو ركوب دابة شهراً، فمات المدعى عليه، لا يبطله<sup>(٨)</sup>. أو المدعى، يبطله<sup>(٩)</sup> في اللبس والركوب، وأبطله<sup>(١٠)</sup> في الكل.

أو أتلّف المحلّ أجنبي، وأخذت<sup>(١١)</sup> منه قيمته، يُخَيَّر<sup>(١٢)</sup> بين المطالبة بنظيره،

(١) س: ينفذ.

غ: ينقد.

(٢) سقط من س: أكثر.

(٣) (جائز عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايوسي، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(٤) سقط من ي: قيمته قبل القضاء بها، جائز عندنا، كما في القِيَمِيِّ عن المِثْلِيِّ، وألغيا.

(٥) زاد في ي: شريكه.

(٦) (فهو) أي: الصلح (فاسد) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايوسي، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(٧) ي: صولح.

(٨) (لا يبطله) أي: أبو يوسف الصلح. / البرهان للطرايوسي، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(٩) (يبطله) أبو يوسف. / البرهان للطرايوسي، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(١٠) (وأبطله) مُحَمَّد. / البرهان للطرايوسي، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(١١) ي: أو أخذت.

(١٢) غ: يحيره.

ن: يحيزه.

ونقض الصلح. وأبطله<sup>(١)</sup>، كما لو استهلكه<sup>(٢)</sup> المالك.

ويرى<sup>(٣)</sup> استتجار ما صالح على خدمته بعد تسليمه، وخالفه<sup>(٤)</sup>.

وأجاز صلح الأجير الخاص، والمودع بعد دعوى الرد أو الهلاك<sup>(٥)</sup>، كدعوى المالك الاستهلاك.

ولو صالح الأب عن دار لطفله بمثل قيمتها، أو غبن يسير، جاز<sup>(٦)</sup> إن كان للمدعي بينة عادلة، وإلا لا<sup>(٧)</sup>.

### باب الصُّلْحِ عَنِ الدَّيْنِ وَالتَّوَكُّيلِ بِهِ

يعتبر الصُّلْحُ عما استحق بعقد المداينة على بعضه<sup>(٨)</sup>، أخذاً لبعض الحق، وإسقاطاً للباقي، لا معاوضة.

فيصحّ عن ألفٍ بخمسائة، ولو زيوفاً أو مؤجلة، لا عن دراهم بدنانير مؤجلة، ولا عن مؤجلة ببعضها<sup>(٩)</sup> معجلة، ولا عن سودٍ بنصفها بيبض.

ولو قال: أدّ إليّ غداً ألفاً على أنك بريء من الفضل، ففعل، بريء، وإلا لا.

(يُخَيَّرُهُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(١) (وأبطله) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(٢) ي: استهلك.

(٣) (ويرى) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(٤) (وخالفه) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٥.

(٥) ي: الهالك.

(٦) ي: (صح) بدلاً من (جاز).

(٧) زاد في ي: والله أعلم.

(٨) ي: بعض.

(٩) ي: (بنصفها) بدلاً من (ببعضها).

ويبرئه<sup>(١)</sup> مطلقاً.

أو قال سِرّاً: لَا أَقِرُّ بِمَالِكَ حَتَّى تُؤَخِّرَهُ عَنِّي أَوْ تَحْطَّ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ، ففعل، جاز عليه.

● ولو توكل بالصُّلْحِ عَنْ دَمِ عَمَدٍ أَوْ<sup>(٣)</sup> دِينَ بِيَعْضِهِ، لَمْ يَلْزَمْهُ مَا صَالِحٌ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَهُ.

نسخة م  
لوحة  
٤٥٦

ولو<sup>(٤)</sup> صالِحٌ عَنْهُ بِلَا أَمْرٍ، صَحَّ إِنْ ضَمَّنَ الْمَالَ، أَوْ أَضَافَهُ إِلَى مَالِهِ، أَوْ قَالَ: عَلَى أَلْفٍ، وَسَلَمَهَا، وَإِلَّا تَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

### فصل في الدَّيْنِ المشترك ومصالحة بعض الورثة

إذا صولح أحد رَبِّي الدَّيْنِ عَنْ نَصِيْبِهِ بِثَوْبٍ، طَالَِبَ شَرِيْكُهُ الْمَدْيُونَ نَصِيْبِهِ، أَوْ أَخَذَ نَصْفَ الثَّوْبِ، إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ لَهُ رُبْعَ الدَّيْنِ<sup>(٦)</sup>.

وإن قبض حصته منه، شاركه فيها، ورجعا بالباقي على الغريم.

وإن اشترى بنصيبه شيئاً<sup>(٧)</sup>، ضمَّنه<sup>(٨)</sup> رُبْعَ الدَّيْنِ.

(١) (وإِلَّا) أَي: وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ (لَا) يَبْرَأُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (ويبرئه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرِائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥٥.

(٢) غ: تحطه.

(٣) س، غ، ي: و.

(٤) ي: وإن.

(٥) زاد في ي: والله أعلم.

(٦) ن: طمس بعض حروف (رُبْعَ الدَّيْنِ).

(٧) سقط من ي: شيئاً.

(٨) ي: ضمن.



ولو أتلف للمديون شيئاً، فقاَصَصَه بقيمته، يمنع<sup>(١)</sup> شريكه من الرجوع عليه بحصته، كالدين القديم أو<sup>(٢)</sup> الإبراء. وأجازه<sup>(٣)</sup>، كما لو غَصَب منه<sup>(٤)</sup> شيئاً، وهلك عنده، أو استأجر به عيناً.

والتزوج به إتلاف في ظاهر الرواية.

وتأجيل نصيبه موقوف على رضا شريكه<sup>(٥)</sup>.

ولو صولح<sup>(٦)</sup> أحد الورثة عن عرض أو عقار بمال، أو عن أحد النقيدين بالآخر، صح، قل أو أكثر<sup>(٧)</sup>.

أو عن<sup>(٨)</sup> نقيدين وغيرهما بنقد، لا، إلا أن يكون أكثر من حظه من ذلك النقد.

أو عن عين ودين على الناس ليكون الدين لهم، فالصلح لغو<sup>(٩)</sup>. وأجازه في غير الدين إن بينوا حصته.

وإن شرطوا عليه، أبرأ<sup>(١٠)</sup> الغرماء.

(١) (يمنع) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٦.

(٢) س، غ، ي، ف: و.

(٣) غ: وأجازه.

(وَأَجَازَهُ) مُحَمَّد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٦.

(٤) سقط من ي: منه.

(٥) (على رضا شريكه) عند أبي حنيفة، ونافذ عندهما. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٦.

(٦) ي: صالح.

(٧) ي: أكثر.

(٨) ن: على.

(٩) (لغو) عند أبي حنيفة في الدين والعين جميعاً. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٦.

(١٠) ف: إبراء.

أو باعوه شيئاً بحظه، وأحالهم به، جاز.  
وإن صولح بمَكِيل، أو موزون، وأَعْيَانِ التَّرَكَةِ<sup>(١)</sup> غَيْرُ مَعْلُومَةٍ، قيل بالجواز  
وعدمه.  
ولو استغرقها الدَّيْن، لا تَصِحَّ<sup>(٢)</sup> الْقِسْمَةُ وَالصِّلَحُ<sup>(٣)</sup>. وإن لم يستغرقها، قيل:  
يَصِحَّ<sup>(٤)</sup>.

(١) ي: الشركة.

(٢) ي: يصح.

(٣) غ: ولا الصلح.

(٤) زاد في ي: والله أعلم.

كِتَابُ السَّيْرِ<sup>(١)</sup>

فَرَضَ الْجِهَادَ كِفَايَةً ابْتِدَاءً<sup>(٢)</sup>، عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ، حَرٍّ، ذَكَرٍ، صَحِيحٍ.

فَإِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ، سَقَطَ عَنِ الْبَاقِيْنَ، وَإِلَّا أَثْمُوا بِتَرْكِهِ.

وَعَيْنًا إِنْ هَجَمَ الْعَدُو، فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ بِلَا إِذْنٍ.

● وَكَرِهَ الْجُعْلُ إِنْ وَجِدَ فِيَّ<sup>(٣)</sup>، وَإِلَّا فَلَا بِأَسِّ بِتَقْوِيَةِ الْقَاعِدِ الْمُجَاهِدِ.

فَإِذَا<sup>(٤)</sup> حَاصِرَ الْمُسْلِمُونَ أَهْلَ الْحَرْبِ، دَعَوْهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ نَدْبًا إِنْ بَلَّغْتَهُمُ الدَّعْوَةَ، وَإِلَّا وَجُوبًا.

فَإِنْ أَسْلَمُوا فِيهَا، وَإِلَّا إِلَى الْجُزْيَةِ إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا.

فَإِنْ قَبِلُوا، صَارَ لَهُمْ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا، وَإِلَّا اسْتَعْنَا بِاللَّهِ، وَحَارَبْنَاهُمْ بِنَصَبِ الْمَجَانِيْقِ عَلَيْهِمْ، وَإِحْرَاقِهِمْ، وَإِغْرَاقِهِمْ<sup>(٥)</sup>، وَقَطَعَ أَشْجَارَهُمْ، وَإِفْسَادَ زُرُوعِهِمْ<sup>(٦)</sup>،

(١) السَّيْرُ لُغَةً: جَمْعُ سَيْرَةٍ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ، وَغَلَبَ اسْمُ السَّيْرِ فِي أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْمَغَازِي. /

الْمُضْبَحُ الْمُئَيَّرُ، مَادَّةُ (سَار) ص ٢٩٩.

وَالسَّيْرُ شَرْعًا: عِبَارَةٌ عَنِ الْاِقْتِدَاءِ بِهَا يَخْتَصُّ بِسَيْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَغَازِيهِ. وَالسَّيْرُ هَهُنَا هُوَ

الْجِهَادُ لِلْعَدُو، وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ. / الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥٧١.

(٢) سَقَطَ مِنْ غ: ابْتِدَاءً.

(٣) سَقَطَ مِنْ غ: فِيَّ.

(٤) ن: فَإِنْ.

(٥) سَقَطَ مِنْ ي: وَإِغْرَاقِهِمْ.

(٦) غ، ي: زُرْعَهُمْ.

ورميهم، وإن تترسوا بمسلم، ولا نقصده.

ولا بأس بإخراج النساء، والمصاحف، في عسكر يؤمن<sup>(١)</sup> عليه<sup>(٢)</sup>.

وحرم غدر، وغلول، ومثلة، وقتل امرأة، وغير مكلف، وشيخ فان، وأعمى، ومقعد، إلا<sup>(٣)</sup> أن يكون أحدهم ملكاً، أو ذا رأي في الحرب<sup>(٤)</sup>.

وكره قتل أب مشرك ابتداءً، لا دفعاً، ويشغله الابن ليقته غيره<sup>(٥)</sup>.

### فصل في المَوَادَعَة

ويصالحهم الإمام إن خيراً ولو بهال منهم<sup>(٦)</sup>، لا منا، إلا لخوف الهلاك<sup>(٧)</sup>.

ونقاتلهم<sup>(٨)</sup> بلا<sup>(٩)</sup> نبذ إن خان<sup>(١٠)</sup> ملكهم، أو

(١) س: يؤمن.

(٢) مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ١٩٠.

(٣) ي: لا.

(٤) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٤٣. والكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٥٧١. والنُتْفُ للسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧٠٤. والمَبْسُوطُ للسَّرَخْسِيِّ ج ١ ص ١١٩٧. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٤٩٩. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِع ج ٧ ص ٩٨. وَالْهِدَايَةُ وشرحيها فَتْحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٤٤٤. وَالْاِخْتِيَار ج ٤ ص ٧.

(٥) زاد في ي: والله أعلم.

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٤١.

(٦) سقط من ن: منهم.

(٧) ي: هلاك ونبذه لو خيراً.

(٨) ي: ويقاتلهم.

(٩) ف: (على) بدلاً من (بلا).

(١٠) ي: خاف.

أَحَدٌ<sup>(١)</sup> مِنْهُمْ بَعْلَمَهُ، وَالْمُرْتَدَّيْنِ بِلَا مَالٍ. فَإِنْ أَخَذَ، لَمْ يَرُدْ.

وَنَبْطِلُ شَرْطَ رَدِّ مَنْ خَرَجَ إِلَيْنَا مِنْ رِجَالِهِمْ مُسْلِمًا، كَنَسَائِهِمْ، وَعَبِيدِهِمْ.

وَلَا يَبَاعُ السِّلَاحُ، وَالْكُرَاعُ مِنْهُمْ، وَلَا يُجْهَزُ إِلَيْهِمْ، بِخِلَافِ الطَّعَامِ وَالثِّيَابِ.

● وَصَحَّ أَمَانُ مُسْلِمٍ مَكْلُفٍ، وَلَوْ عَبْدًا.

وَالِإِذْنُ لَهُ بِالْقِتَالِ شَرْطٌ، وَنِفَاهُ بِلَا تَرَدُّدٍ<sup>(٢)</sup>.

وَيُنْبَذُ لَوْ شَرَاءً، وَيُؤَدَّبُ، لَا أَمَانُ ذِمِّيٍّ، وَتَاجِرٍ، وَأَسِيرٍ، وَمُسْلِمٍ لَمْ يَهَاجِرْ إِلَيْنَا<sup>(٣)</sup>.

وَلَوْ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، يَجِيزُ الْقَتْلَ، وَالْإِسْتِرْقَاقَ، وَالتَّخْرِيرَ ذِمَّةً، وَعَيْنَ<sup>(٤)</sup> التَّخْرِيرِ.

وَشَرْطُ صَيْرُورَةِ دَارِ الْإِسْلَامِ دَارَ حَرْبٍ، زَوَالُ الْأَمْنِ، وَاتِّصَالُهَا بِهَا، وَظُهُورُ أَحْكَامِ الْكُفْرِ فِيهَا<sup>(٥)</sup>. وَاكْتِفَاءُ بِالثَّلَاثِ، كَعَكْسِهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) ي: أحداً.

(٢) ف: تردد.

(٣) (وَالِإِذْنُ لَهُ) أَي: لِلْعَبْدِ (بِالْقِتَالِ شَرْطٌ) لَصَحَّةِ أَمَانِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (وَنِفَاهُ) مُحَمَّدٌ (بِلَا تَرَدُّدٍ) يَعْنِي: رُؤْيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْجَوَازَ بِدُونِهِ، كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْكَرْخِيِّ. وَرُؤْيَ عَنْهُ كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ رِوَايَةُ الطَّحَاوِيِّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥٨.

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابَ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحَهُ الْجَوْهَرَةَ النَّيِّرَةَ ج ٢ ص ٥٧٦. وَالتَّنْفَ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٧١٨. وَالْهِدَايَةَ وَشَرْحَهَا فَتَحَ الْقَدِيرَ وَالْعِنَايَةَ ج ٥ ص ٤٥٥. وَالْإِخْتِيَارَ ج ٤ ص ١٦. وَكَتَبَ الدَّقَائِقَ وَشَرْحَهُ تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٣ ص ٢٤٥.

(٥) (يَجِيزُ) أَبُو يُوسُفَ (الْقَتْلَ، وَالْإِسْتِرْقَاقَ، وَالتَّخْرِيرَ) لِيَصِيرُوا (ذِمَّةً) لَنَا (وَعَيْنَ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥٨.

(٦) (أَحْكَامُ الْكُفْرِ فِيهَا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٥٨.

(٦) زَادَ فِي ي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## باب الفنائم

إذا فتح الإمام بلدةً عَنَوَةً، قسمها بين الغانمين كالمَنْقُولِ.  
ونجيز أن يقر أهلها عليها، ويضع الخَرَاجَ والجزية عليهم، ولم يجعلوها وقفاً.  
وقتل الأسرى، أو استرقهم، أو تركهم أحراراً ذِمَّةً لنا<sup>(١)</sup>.  
وحرّم ردهم<sup>(٢)</sup> إلى دار الحرب منّا، وكذا<sup>(٣)</sup> بهالٍ على المشهور<sup>(٤)</sup>.  
● وله فِدَاءُ أَسْرَانَا<sup>(٥)</sup> بهم في الأظهر<sup>(٦)</sup>، وبه قالاً.  
ولا نترك مواشي شقّ نقلها<sup>(٧)</sup>، ولم يعقروها، فتذبح وتحرق، كسلاحٍ يمكن حرقه،  
وإلا دفن في مَضِيعَةٍ.  
ولا تقسم<sup>(٨)</sup> غَنِيمَةً في دارهم عندنا بلا حاجة، وقيل: يكره<sup>(٩)</sup>، إلا للإيداع.

نسخة م  
لوحة  
٤٥٩

- (١) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٥ ص ٤٧٣. والاختيار ج ٤ ص ٢٨. والنقاية وشرحها فتح باب العناية ج ٣ ص ٢٧٢.  
(٢) غ: (درهم) بدلاً من (ردهم).  
(٣) ي: (أو) بدلاً من (وكذا).  
(٤) انظر: كنز الدقائق وشرحه رمز الحقائق ج ١ ص ٤٢٢.  
(٥) ي: أسرانا.  
(٦) (في الأظهر) من الروایتين عن أبي حنيفة، ذكره في السير الكبير. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٥٩.  
(٧) س: نقبلها.  
(٨) س، غ: يقسم.  
(٩) س، غ: تكره.

(وقيل: يكره) قسمتها في دارهم، ولا تبطل، لأنهم لو اشتغلوا بها يتكاسلون في أمر الحرب، فربما يكرون عليهم، وهي كراهة تنزيه عند محمد. وقال أبو يوسف: تأخير القسمة

ولو لحقهم مدد قبل إحرازها بدارنا، شاركهم<sup>(١)</sup> عندنا، كالرَّدء المعين، لا سُوقي<sup>(٢)</sup> لم يُقَاتِل، ولا من مات ثمة عندنا<sup>(٣)</sup>.

ولو بعد الإحراز، يورث نصيبه، ويتنفع منها قبله بعَلَف وطعام ودهن مطلقاً، وقيل: عند الحاجة، كالسلاح والثياب والدواب، لا بعده.

ويرد ما فضل كثر من ما باع منها قبل القسمة، ويتصدق به بعدها<sup>(٤)</sup>.

ولو أسلم أحد منهم قبل الظهور عليهم، أحرز نفسه، وطفله، وكل مالٍ معه، ووَدِيعَة<sup>(٥)</sup> عند مُسْلِمٍ أو ذِمِّيٍّ، دون ولده الكَبِير وزوجته وعَبْدَه الْمُقَاتِل، وكذا وديعته عند حَرْبِيٍّ، وعقاره<sup>(٦)</sup>، وما غُصِبَ منه<sup>(٧)</sup>.

وحكما له بالوَدِيعَة، والمغصوب<sup>(٨)</sup>، ويرجع إليه في العَقَار بلا تردد<sup>(٩)</sup>.

إلى الخروج إلى دار الإسلام أحب إليّ. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ٤٥٩.

(١) ي: شاركناهم.

(٢) غ: ستوقي.

(٣) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجَوْهَرَة النِّيْرَة ج ٢ ص ٥٨١.

(٤) غ: بعده.

(٥) ي: أو وديعة.

(٦) ي: أو عقاره.

(٧) انظر: كَنْز الدَّقَائِق وشرحه تَبْيِين الحَقَائِق ج ٣ ص ٢٤٨.

(وما غصب منه) فيء عند أبي حَنِيفَة. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ٤٥٩.

(٨) س: وبالمغصوب.

(٩) زاد في ي: والله أعلم.

(ويرجع) أبو يُوسُف (إليه) أي: إلى قول أبي حَنِيفَة (في العَقَار) ويجعله فَيْئاً (بلا تردد) يعني: عن مُحَمَّد كقول أبي حَنِيفَة ذكره في المَبْسُوط، وكقول أبي يُوسُف الأول ذكره في الهداية. / البُرْهَان لِلطَّرَائِصِيّ، نسخة م، لوحة ٤٥٩.

## فصل في كيفية القسمة والتنزيل

يقسم أربعة الأخماس بين الغانمين، فيعطى الرجل سهماً، وللْفَارِسِ سهمان عندنا<sup>(١)</sup>، وقالوا: ثلاثة<sup>(٢)</sup>.

● وَيُسْهِمُ<sup>(٣)</sup> لفرسين، وهما لَوَاحِدٍ، ولو بِرْدُونًا<sup>(٤)</sup>، لا لبغلٍ وراحلةٍ.

ويعتبر الْفَارِسُ<sup>(٥)</sup>، والرجل<sup>(٦)</sup>، عند مجاوزة الدرب، عندنا، لا وقت القتال.

فيستحق من نَقَقَ<sup>(٧)</sup> فرسه بعدها، سهم فَارِسٍ.

ومن باعه، أو أجره، أو رهنه، سهم راجل، في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ<sup>(٨)</sup>.

ومن اشترى فرساً بعدها، سهم راجل، في الظَّاهِرِ<sup>(٩)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٦٠

- (١) (سهمان عندنا) أي: عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٥٩.
- (٢) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٧ ص ١٢٠. والكتاب لِلْقُدُّورِيِّ وشرحه الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٥٩٠. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٥١٦. وَالْهِدَايَةُ وشرحيها فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٥ ص ٤٩٢. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٤٤. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٣ ص ٢٥٤.
- (٣) (وَيُسْهِمُ) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٠.
- (٤) الْبِرْدُونُ: يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِيِّ مِنَ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ، مِنَ الْفَصِيلَةِ الْخَيْلِيَّةِ، عَظِيمُ الْخَلْقَةِ، غَلِيظُ الْأَعْضَاءِ، قَوِيُّ الْأَرْجُلِ، عَظِيمُ الْحَوَافِرِ. وَجَمْعُهُ: بَرَادِينُ، وَهُوَ لَفْظٌ أَقْرَهُ مَجْمَعُ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَضْرُورٍ. / الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، مادة (برذن) ص ٨٢.
- (٥) فِي هَامِشٍ م: كُتِبَ (ويعتبر الغازي فَارِسًا وراجلاً) مقابلها.
- (٦) ي: (الرجل، والفارس) بدلاً من (الفارس، والرجل).
- (٧) نَقَقَتِ الدَّابَّةُ: مَاتَتْ، وَبَابُهُ دَخَلَ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (نقق) ص ٢٨٠.
- (٨) (في ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ) وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ سَهْمُ فَارِسٍ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٠.
- (٩) (في الظَّاهِرِ) مِنَ الرَّوَايَةِ. وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ سَهْمُ



ويرضخ الإمام لعبدٍ، وصبيٍّ، وامرأةٍ، وذمّيٍّ، بما يراه إذا أعانوا، وهو من أربعة الأخماس عندنا، والخمس الآخر<sup>(١)</sup> بين اليتامى والمساكين وأبناء السبيل.

ويقدم<sup>(٢)</sup> فقراء ذوي القربى منهم.

وسقط أغنيائهم.

وسهم<sup>(٣)</sup> النبي ﷺ بموته<sup>(٥)</sup> كالصفي<sup>(٦)</sup>.

ولو دخل جمع ذو منعة<sup>(٧)</sup> دارهم بلا إذن الإمام، خُمس ما أخذوه، لا واحد<sup>(٨)</sup> أو اثنان عندنا، إلا إذا كان بإذنه، في المشهور.

وَيُنْفَلُ بقوله لسرية: جعلت لكم الرُّبْع بعد الخُمس.

أو يُطْلَقُ ولا يُنْفَلُ<sup>(٩)</sup> بعد إحرازها إلا من الخُمس.

الفرسان، لأنه اجتهد حتى جعل نفسه منهم عند القتال. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٦٠.

(١) غ، ي: الأخير.

(٢) س، غ، ف: وتقدم.

(٣) ف: (وسقط سهم) بدلاً من (وسهم).

(٤) ف: (عَلَيْهِ السَّلَام) بدلاً من (ﷺ).

(٥) س: (بموته عليه الصلاة والسلام) بدلاً من (ﷺ بموته).

زاد في ي: عندنا.

(٦) غ: كالصبي.

الصفي: قال الأصمعي: الصفايا جمع صفي، وهو ما يصطفيه الرئيس لنفسه دون أصحابه،

مثل: الفرّس، وما لا يستقيم أن يُقسّم على الجيش. / المصباح المُنِير، مادة (صفو) ص ٣٤٤.

(٧) غ: منعمة.

(٨) س: واحداً.

(٩) غ: ينفك.

ولا يستحق سلبه عندنا، وهو مركبه، وثيابه، وسلاحه، وما معه، إلا بقول الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه، لا بإزالة مَنْعَةِ المَقْبَلِ وقت الحَرْبِ بقطع طرفيه أو أسره. ● ويستحقه من أثخنه لو مسلماً، لا من قتله بعده<sup>(١)</sup>.

وأجاز<sup>(٢)</sup> وطء أمة استبرأها بعد تنفيلٍ أو شراءٍ، وأوقفاه على إخراجها<sup>(٣)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٦١

### باب استيلاء الكفار

سَبَى التُّرْكُ الرُّومَ، وأخذوا أموالهم، ملكوها<sup>(٤)</sup>، ويصير<sup>(٥)</sup> لنا بغلبتنا عليهم، وإن كان بيننا وبين الرُّومِ موادة<sup>(٦)</sup>.

ولو غلبوا على أموالنا، وأحرزوها بدارهم<sup>(٧)</sup>، ملكوها عندنا.

ولم يملكوا حرنا، ومُدَبَّرنا، وأمَّ ولدنا، ومُكَاتَبنا.

وكذا القِنُّ المسلم إذا أَبَقَ إليهم<sup>(٨)</sup> فأخذوه<sup>(٩)</sup>، وحكما بملكه كما لو كان كافراً.

(١) انظر: مُخْتَصَر الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٥٠.

(٢) (وأجاز) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦١.

(٣) زاد في ي: والله أعلم.

(٤) ي: وملكوها.

(٥) ي: وتصير.

(٦) انظر: الهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ٦ ص ٣. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٦٠.

(٧) غ: بدراهم.

(٨) ي: عليهم.

(٩) (فأخذوه) عند أبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦١.

أو<sup>(١)</sup> أخذوه من دارنا، أو نَدَّ إليهم جهل فأخذوه.  
 وإذا ظهرنا عليهم، يأخذ من وجد ملكه قبل القسمة مجاناً، وبعدها بالقيمة.  
 وبالثمن إن اشتراه تاجر منهم، وخرج به<sup>(٢)</sup>.  
 ولا يسقط<sup>(٣)</sup> من ثمنه ما أخذه<sup>(٤)</sup> من بدل أرضه، وتردد<sup>(٥)</sup> في حط<sup>(٦)</sup> حصته.  
 وبالقيمة إن وُهب له.  
 فإن تكرر الأسر والشراء، أخذه الأول من الثاني بثمنه<sup>(٧)</sup>، ثم القديم بالثمين.  
 وليس له أخذه إن غاب المشتري الأول، أو أبى من أخذه<sup>(٨)</sup>.  
 ● ولو أسلم عبد ثمة فجاءنا، أو ظهرنا عليهم، عتق<sup>(٩)</sup>.

### باب المُسْتَأْمِنِ

دخل تاجرنا دارهم<sup>(١٠)</sup> بأمان، حرم عليه التعرض لدمائهم وأموالهم، إلا إذا غدره

(١) س: و.

(٢) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٥٨٥.

(٣) ف: (يسقط) مكررة.

(٤) س، غ، ي، ف: أخذ.

(٥) (وتردد) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦١.

(٦) ي: حظ.

(٧) ف: (قيمه) بدلاً من (بثمنه).

(٨) زاد في ي: وإدخال المستأمن عبده المسلم دارهم عتق.

(٩) زاد في ي: والله أعلم.

(١٠) غ: دراهم.

سقط من ن: دارهم.

مَلِكُهُمْ، أَوْ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ لَا عَلَى الْأَسِيرِ<sup>(١)</sup> وَإِنْ أَطْلَقُوهُ.

فَلَوْ أَخْرَجَ شَيْئًا<sup>(٢)</sup> مَلَكَهُ خَبِيثًا، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ أَدَانَهُ حَرْبِيٌّ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ<sup>(٤)</sup> غَضِبَ أَحَدُهُمَا مَالِ الْآخَرِ وَخَرَجَا إِلَيْنَا، لَمْ يَقْضِ بِشَيْءٍ. وَيَرَاهُ<sup>(٥)</sup> عَلَى الْمُسْلِمِ فِي الدِّينِ، كَمَا يُفْتَى بِالرَّدِّ فِي الْغَضَبِ.

وَإِنْ<sup>(٦)</sup> أَسْلَمَ حَرْبِيَّانِ، ثُمَّ خَرَجَا إِلَيْنَا، قَضَىٰ بَيْنَهُمَا بِالدِّينِ، لَا بِالْغَضَبِ.

وَقَتْلُ أَحَدِ الْأَسِيرَيْنِ صَاحِبَهُ لَا يُوجِبُ غَيْرَ الْكَفَّارَةِ فِي الْخَطَأِ<sup>(٧)</sup>، وَأَوْجِبُ الدِّيَّةَ فِي الْعَمْدِ، وَكِلَيْهِمَا فِي الْخَطَأِ، كَالْمُسْتَأْمِنَيْنِ، وَقِيلَ: يَوْجِبَانِ الْقَوْدَ فِي عَمْدِ الْفَرِيقَيْنِ.

وَمَنْ أَسْلَمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِدَارِنَا، فَمَالُهُ وَدَمُهُ غَيْرُ مَعْصُومٍ عِنْدَنَا، فَلَا يُجِبُ عَلَى قَاتِلِهِ سِوَى<sup>(٨)</sup> الْكَفَّارَةِ فِي الْخَطَأِ، وَقِيلَ: يَوْجِبُ<sup>(٩)</sup> دِيَّتَهُ<sup>(١٠)</sup> فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ.

وَالزَّانِي ثَمَّةٌ لَا يَجِدُ عِنْدَنَا إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَ الْخَلِيفَةِ.

(١) ي: اليسير.

(٢) زاد في ي: من.

(٣) انظر: الهداية وشرحيها فَتَحَ الْقَدِيرُ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ١٧. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٦٦. وَمُلْتَقَى الْأَبْحَرِ وَشَرْحِيهِ مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ١ ص ٦٥٥. وَالذَّرُّ الْمُخْتَارُ وَحَاشِيَتُهُ رَدُّ الْمُخْتَارِ ج ٤ ص ١٦٦.

(٤) غ: و.

(٥) (لم يقض بينهما بشيء) في الصور كلها، عند أبي حنيفة ومحمد (ويراه) أي: أبو يوسف الْقَضَاءُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٢.

(٦) س، غ، ف: وإذا.

(٧) (في الخطأ) عند أبي حنيفة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٢.

(٨) غ: (سوى) مكررة.

(٩) (يوجب) أبو يوسف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٢.

(١٠) غ: دية.

ولو دخل حَرْبِيَّ<sup>(١)</sup> دارنا غير مُسْتَأْمِنٍ، فأخذه مُسْلِمٌ قبل إسلامه، فهو فَيءٌ<sup>(٢)</sup>.

وكذا الحكم بعده، وجعله لآخذه في الأولَى، وحرّاً في الثانية<sup>(٣)</sup>.

وإن دخل مُسْتَأْمِنًا<sup>(٤)</sup>، لا يمكن من الإقامة ● سنة، وقيل له: إن أقمتها<sup>(٥)</sup> وضعت الجزية عليك.

فإن مكث بعده سنة، صار ذِمِّيًّا، ومنع من العود كما لو وضع عليه الخَرَجُ<sup>(٦)</sup>.

أو نكحت ذِمِّيًّا، لا عكسه.

وحل دمه بعوده، فإن ظهر عليهم فقتل أو أُسر، سقط دينه، وصارت وديعته فيئًا، وقيل: يجعلها<sup>(٧)</sup> للمودع.

وإن مات أو قُتِلَ، ولم<sup>(٨)</sup> يظهر عليهم، يكونان لورثته.

وإن أسلم هنا، فظهر عليهم، يصير ماله ثمة من زوجة وولدٍ ومالٍ ولو عند مُسْلِمٍ أو ذِمِّيٍّ<sup>(٩)</sup> فيئًا<sup>(١٠)</sup>.

(١) ن: الحربي.

(٢) (فهو فَيءٌ) عند أبي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٢.

(٣) سقط من ف: وحرّاً في الثانية.

زاد في ي: كما لو أسلم قبل خروجه.

(٤) ن: مستأمن.

(٥) ي: أقمت.

(٦) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ٢٤.

(٧) (يجعلها) أبو يُونُسُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٣.

(٨) سقط من ي: و.

(٩) غ: ذمياً.

(١٠) زاد في ي: والله أعلم.

### باب العُشْر والخَرَاج

يؤخذ العُشْرُ من أرض العَرَب، وهي ما بين العُدَيْب<sup>(١)</sup> إلى أَقْصَى حَجَر<sup>(٢)</sup> باليَمَن<sup>(٣)</sup> بِمَهْرَةٍ<sup>(٤)</sup>، وبين الدَّهْنَاء<sup>(٥)</sup> إلى حد الشَّام.

ومما فتح عَنَوَةً، وقسم<sup>(٦)</sup> بين الغانمين، أو أسلم أهلها قبل الفَتْح.

والخَرَاج<sup>(٧)</sup> من سواد العِراق، وهو ما بين العُدَيْب إلى عَقَبَةِ حُلُوان<sup>(٨)</sup>، والْعَلْث<sup>(٩)</sup>

(١) العُدَيْب: تَصْغِيرُ الْعَذْب، ماء عن يمين القادسية لبني تَمِيم، بينه وبين القادسية أربعة أميال، منه إلى مفازة القرون في طريق مَكَّة. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاع ج ٢ ص ٩٢٥. وفي: الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٣: (العذيب هو ماء لتَمِيم).

(٢) (أَقْصَى حَجَر) أي: صَخْر. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٣.

(٣) غ: باليمن.

(٤) مَهْرَةٌ: بِالْفَتْحِ ثَم السَّكُون، قال: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ بِالتَّحْرِيكِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مَهْرَةٌ، وَهُمْ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَانَ نَحْوُ شَهْرٍ، وَكَذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَضْرَمَوْتٍ. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاع ج ٣ ص ١٣٣٩.

(٥) الدَّهْنَاء: بِالْفَتْحِ، ثَم السَّكُون، وَنُونٌ، وَأَلْفٌ مَمْدُودَةٌ، وَتَقْصُرُ، قِيلَ: هَذَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ. وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ يُقْصَرُ لَا غَيْرَ. وَهِيَ مِنْ دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ، وَطَوْلُهَا مِنْ حَزَنٍ يَنْسُوعَةٌ إِلَى رَمْلِ يَبْرِينَ، وَهِيَ مِنْ أَكْثَرِ بِلَادِ اللَّهِ كَلًّا مَعَ قَلَّةِ أَعْدَاءِ مِيَاهِ، وَإِذَا أَخْصَبَتْ رُبْعَتِ الْعَرَبُ جَمْعًا، لَسَعَتْهَا وَكَثُرَتْ شَجَرُهَا. قِيلَ: لَا يَعْرِفُ سَاكِنُهَا الْحُمَّى لَطِيبُ تَرْبَتِهَا وَهَوَائِهَا. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاع ج ٢ ص ٥٤٦.

(٦) سقط من غ: وقسم.

(٧) سقط من س: الخَرَاج.

(٨) حُلُوانُ الْعِراق: هِيَ آخِرُ حُدُودِ السَّوَادِ، مِمَّا يَلِي الْجِبَالَ. سُمِّيَتْ بِحُلُوانَ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ قُضَاعَةَ، كَانَ أَقْطَعَهُ إِيَاهَا بَعْضُ الْمُلُوكِ، فَسُمِّيَتْ بِهِ. كَانَتْ مَدِينَةً عَامِرَةً لَمْ يَكُنْ بِالْعِراقِ بَعْدَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَوِاسِطَ وَبَغْدَادَ أَكْبَرَ مِنْهَا. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاع ج ١ ص ٤١٨.

(٩) الْعَلْثُ: بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ فَتْحِهَا، قَرْيَةٌ عَلَى دِجْلَةٍ بَيْنَ عُكْبَرَا وَسَامَرَا، مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْعَلَوِيِّينَ، كَانَتْ فِي شَرْقِي دِجْلَةٍ، وَصَارَتْ مِنْ عَمَلِ دُجَيْلٍ عَلَى الشَّطِيطَةِ. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاع ج ٢ ص ٩٥٦.

إِلَى عَبَّادَانَ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ أَرْضِ مِصْرَ وَالشَّامِ<sup>(٢)</sup>.

وَمَا صَوْلِحَ<sup>(٣)</sup> أَهْلَهَا<sup>(٤)</sup> أَوْ<sup>(٥)</sup> أَقْرَأُوا عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup>، إِلَّا مَكَّةَ الْمُشَرَّفَةَ.

وَلَا يَكْرَهُ بَيْعَ أَرْضِهَا كِبْنَائِهَا، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْهَا<sup>(٧)</sup>.

واعتبر<sup>(٨)</sup> الموات بما تحبى به، لا بحيزه<sup>(٩)</sup>.

فَإِنْ كَانَ بَعِينٍ، اسْتَخْرَجَهَا.

أَوْ بَيْتٍ، احْتَفَرَهَا.

(١) عَبَّادَان: جَزِيرَةٌ فِي فَمِ دِجْلَةِ الْعَوْرَاءِ (وَهُوَ اسْمٌ لِدِجْلَةِ الْبَصْرَةِ)، لِأَنَّهَا تَتَفَرَّقُ عِنْدَ الْبَحْرِ فَرَقَتَيْنِ عِنْدَ قَرْيَةٍ تُسَمَّى الْمَحْرَزَى: فَفَرَقَةٌ تَذْهَبُ إِلَى جِهَةِ الْيَمِينِ يُرْكَبُ فِيهَا إِلَى بَرِّ الْعَرَبِ نَاحِيَةَ الْبَحْرَيْنِ وَغَيْرِهَا، وَفَرَقَةٌ إِلَى جِهَةِ الْيَسَارِ يُرْكَبُ فِيهَا إِلَى نَوَاحِي فَارِسَ، يَمُرُّ بِجَنَابَةِ وَسِيفِافَ إِلَى الْهِنْدِ، فَتَصِيرُ الْجَزِيرَةُ عَلَى شَكْلِ مِثْلٍ، ضُلْعَانِ مِنْهُ هَاتَانِ السَّاحَتَانِ، وَالثَّالِثَةُ الْبَحْرُ الْأَعْظَمُ. وَفِي هَذِهِ الْجَزِيرَةِ عَبَّادَانُ بَلِيدَةٌ فِيهَا مَشَاهِدٌ وَرِبَاطَاتٌ لِلْمَتَعَبِدِينَ. / مَرَاوِدُ الْأَطْلَافِ ج ٢ ص ٩١٣.

(٢) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُ الْجَوْهَرَةِ النَّيِّرَةِ ج ٢ ص ٥٩٨. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا فَتَحُ الْقَدِيرِ وَالْعِنَايَةُ ج ٦ ص ٣١. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ٧٨.

(٣) زَادَ فِي ي: عَلَيْهِ.

(٤) سَقَطَ مِنْ ي: أَهْلَهَا.

(٥) س: وَ.

(٦) سَقَطَ مِنْ ي: عَلَيْهَا.

(٧) (وَلَا يَكْرَهُ) أَبُو يُوسُفَ (بَيْعَ أَرْضِهَا) أَي: أَرْضِ مَكَّةَ (كِبْنَائِهَا، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْهَا)، وَيُكْرَهُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٦٣.

(٨) (واعتبر) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٦٣.

(٩) (لَا بِحَيْزِهِ) أَي: نَاحِيَتِهِ، يَعْنِي: قَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ كَانَ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ عَشْرِيًّا فَعَشْرِيًّا، وَإِنْ كَانَ خَرَجِيًّا فَخَرَجِيًّا، لِأَنَّ مَا يَقْرُبُ مِنَ الشَّيْءِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلُسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٦٣.

أو بقاء<sup>(١)</sup> السماء أو الأنهار العظام<sup>(٢)</sup> كالنَّيْل ودِجْلَة<sup>(٣)</sup>، صار عُشْرِيًّا.

وإن كان بقاء احتفاره الأعاجم كنهر المَلِك<sup>(٤)</sup> ويزدجرد<sup>(٥)</sup>، صار خَرَجِيًّا.

ويؤخذ ما وضعه عُمَرُ<sup>(٦)</sup> من كل جَرِيْبٍ يصلح للزرع، صاعٌ ودرهمٌ.

ومن جَرِيْبِ الرطبة، خمسة دراهم.

ومن جَرِيْبِ الكَرَمِ أو<sup>(٧)</sup> النخل المُتَّصِل، عشرة<sup>(٨)</sup>.

ومن غيره كالْبُسْتَانِ وَالزَّعْفَرَانِ<sup>(٩)</sup>، بحسب الطاقة.

وينقص منه بنقص الغلَّة.

ولا يوظف ابتداءً أكثر مما وظفه عُمَرُ<sup>(١٠)</sup>، وأجازه<sup>(١١)</sup>.

(١) زاد في غ: من.

(٢) غ: لعظام.

(٣) ي: والدجلة.

(٤) نهر المَلِك: كورة واسعة من نواحي بَغْدَاد أسفل من نهر عِيسَى، يُقَال: كانت تشتمل على ثلاثمائة وستين قَرِيَّةَ عمود، يأخذ من الفُرَات العظمى، حيث يصب آخره في دِجْلَة. قيل: حفره الإسكندر، وقيل: الملك أنفور شاه آخر ملوك النُّبُط. / مَرَايِدُ الْأَطْلَاح ج ٣ ص ١٤٠٦.

(٥) غ: ويزدجر.

(٦) زاد في ي: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) ف: و.

(٨) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٧ ص ٢١٢.

(٩) ي: أو الزعفران.

(١٠) زاد في ي: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١١) (مما وظفه عُمَرُ) عند أبي حَنِيفَةَ، ومعه أبو يُوسُفَ في رِوَايَةٍ، وهو الصَّحِيح (وأجازه) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٣.



ويسقط إن غلب الماء أو انقطع، أو أصاب<sup>(١)</sup> الزرع آفة.

وإن عطّلها<sup>(٢)</sup> صاحبها، أو أسلم، أو اشتراها مُسْلِم، يجب<sup>(٣)</sup>.

❶ ولا عُشْر في خارج أرض الخَراج.

وجاز للسلطان:

أن يجعل الخَراج لرب الأرض، لا العُشْر.

وأن يقطع من الطريق الجادة إن لم يضر بالمارة<sup>(٤)</sup>.

### فصل في الجزية

إذا وُضِعَت الجزيةُ بتراضٍ، لم تُغَيَّر، وإلاّ توضع على الفقير المُعْتَمِل<sup>(٥)</sup>، في كل سنة اثنا عشر درهماً، وعلى<sup>(٦)</sup> وسط الحال ضعفه، وعلى<sup>(٧)</sup> المكثّر ضعفه.

ونأخذها أول السنة مُنْجَمَةً على الشهور<sup>(٨)</sup> في الأصح، لا في آخرها<sup>(٩)</sup> جُمْلَةً.

ويؤدّيها بنفسه قائماً، والقابض قاعد، ولا تقبل على يد نائبه في الأصح.

(١) غ: صاب.

(٢) غ: عطّلها.

(٣) غ: ويجب.

(٤) زاد في ي: والله أعلم.

(٥) المُعْتَمِل: أي: القادر على العمل والكسب. / البُرْهَان لِلطَّرَابُلسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٤.

(٦) ي: (وهما) بدلاً من (وعلى).

(٧) سقط من ي: على.

(٨) ف: المشهور.

(٩) سقط من ي: لا في آخرها.

وتوضع على كتابي، ومَجُوسِيٍّ، ووَثْنِيَّ عَجَمِيٍّ<sup>(١)</sup>، لا عَرَبِيٍّ، ومُرْتَدٍّ، وصبي، وامرأة، وعبد، ومُكَاتَّب، ولا<sup>(٢)</sup> زَمَن، وأَعْمَى، ولو<sup>(٣)</sup> غنيين، وقيل: يوجبها<sup>(٤)</sup> على غنيهما، ولا فَقِير غير مُعْتَمِل، وراهب غير مخالط.

وشرط العجزِ رِوَايَةٍ، وبها يقول<sup>(٥)</sup>.

ونسقطها بالإسلام، والموت<sup>(٦)</sup>.

وكذا الحكم في تكررها عندنا<sup>(٧)</sup>، وأبقياها.

وَيُمَيِّزُ الذَّمِّيَّ عَنَا فِي الرِّزْيِّ والمركب والسَّرَجِ، فلا يلبس المُخْتَصَّ بأهل العلم والزهد والشَّرَف.

ولا يركب الخيل، ولا يحمل السلاح، في حضر.

ويركب على سَرَجٍ كالإكاف عند الضرورة.

وَيُمَيِّزُ بِيوتهم ونسأؤهم في الطريق والحَمَام.

(١) سقط من ي: عَجَمِيٍّ.

(٢) سقط من ي: لا.

(٣) ف: كتب (لو) بالأسود، فأوهم أنها من البُرْهَان.

(٤) س: يوجبها.

(وَقِيلَ: يوجبها) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٤.

(٥) (رِوَايَةٍ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ (وبها يقول) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٤.

(٦) انظر: الهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ٦ ص ٤٨. والاختِيار ج ٤ ص ٦٧. والنُّقَايَةُ وشرحها فتح باب العِنَايَةُ ج ٣ ص ٢٩٨.

(٧) (عندنا) أَي: عند أَبِي حَنِيفَةَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٤.

ولا تحدث بَيْعَةً وَكَنِيسَةً<sup>(١)</sup>، ويعاد المنهدم<sup>(٢)</sup> بلا زِيَادَةٍ، ولا نقل عن محله<sup>(٣)</sup>.

ويمنعون من إظهار شعائرهم<sup>(٤)</sup>، وتعلية<sup>(٥)</sup> أبنتهم علينا.

ولا ينقض عهدهم بقتل مُسْلِمٍ، ووطء مسلمة، ولا بسب<sup>(٦)</sup> النَّبِيِّ<sup>(٧)</sup>، كالإباء عن أداء الجزية على المَذْهَب، بل بالحقاق<sup>(٨)</sup> بدار الحَرْب، أو بالغلبة على موضع للحراب<sup>(٩)</sup>.

وتصرف الجزية، والخَرَّاج، وَهَدِيَّةُ أَهْلِ الحَرْب، في مصالحنا من سد الثغور، وبناء القناطر والجسور، وَكِفَايَةِ القُضَاةِ والعُلَمَاءِ والعُمَمَالِ والمُقَاتِلَةِ وذرائعهم.

ولا يورث عَطَاءٌ من مات في نصف السنة، وإن مات في آخرها يستحب دفعه<sup>(١٠)</sup>

لورثته<sup>(١١)</sup>.

(١) زاد في ي: في دارنا.

(٢) ي: المهدم.

(٣) انظر: الهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ٥٧. والاختيار ج ٤ ص ٧٢.

(٤) ي: شعارهم.

(٥) غ، ن: (ومن تعلية) بدلاً من (وتعلية).

(٦) ي: (وسب) بدلاً من (ولا بسب).

(٧) زاد في ي: ﷺ.

(٨) غ: بالحقاق.

(٩) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٦٠٢. وكنز الدقائق وشرحه تبين

الحقائق ج ٣ ص ٢٧٦.

(١٠) ي: دفعها.

(١١) زاد في ي: والله أعلم.

### ● باب ما يصير به المرء مسلماً أو مُرتدّاً وبيان أحكامه<sup>(١)</sup>

يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الصَّغِيرِ تَبَعاً لِأَحَدِ أَبَوَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَلِلْسَابِي، وَلِلدَّارِ.  
وَيُلْغِي رَدَّ الْمُؤَمِّرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ، وَاعْتَبَرَهَا، كِاسَلَامُهُ عِنْدَنَا، وَمَا أَلْغَيْنَاهُمَا<sup>(٣)</sup>.  
وَبِإِسْلَامِ الْوُثْنِيِّ وَشَبَّهَهُ بِتَلْفُظِهِ بِأَحَدِي كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَلَوْ سَكَرَانَ أَوْ مُكْرَهًا.  
وَالْكِتَابِيُّ بِكُلَيْهِمَا، مَعَ التَّبَرِّي عَنْ دِينِهِ، وَدُخُولِهِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ.  
وَيَكْفُرُ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا لَا يَلِيْقُ بِهِ، أَوْ سَخَّرَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءَهُ، أَوْ<sup>(٤)</sup> بِأَمْرِ مَنْ  
أَوْامَرَهُ، أَوْ أَنْكَرَ وَعَدَهُ أَوْ وَعِيدَهُ، أَوْ عَابَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَوْ بِشَعْرَةٍ مِنْ شَعْرَاتِهِ<sup>(٥)</sup>، أَوْ أَنْكَرَ  
خِلَافَةَ الشَّيْخَيْنِ، أَوْ رَمَى عَائِشَةَ<sup>(٦)</sup> بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ.

- (١) ي: (وأحكام المرتدين) بدلاً من (وَيَبَيَّنْ أَحْكَامَهُ).  
(٢) (لأحد أبويه) أي: لمن أسلم منهما، أو كان مسلماً، دون جده، في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ  
الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٦٥.  
(٣) (ويلغي) أَبُو يُوسُفَ (ردّة) الْوَلَدِ (المُؤَمِّرِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الْقِيَاسُ  
(وَاعْتَبَرَهَا) مُحَمَّدٌ مِنْهُ، وَهُوَ الرِّوَايَةُ الْآخَرَى عَنْهُ... وَصَارَ (كَأ) عِتْبَارَ (إِسْلَامِهِ عِنْدَنَا، وَمَا  
أَلْغَيْنَاهُمَا)، وَالْغَايَةُ زُفْرُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ  
٤٦٥.

- (٤) زاد في س: أمر.  
(٥) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلجَصَّاصِ ج ٦ ص ١٤١.  
(٦) عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَكْبَارِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَانَتْ تُكْنَى  
بِأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُخْتِهَا أَسْمَاءَ. قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ،  
وَبَنِي بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَقَبِضَ عَنِّي وَأَنَا ابْنَةُ ثَمَانِ عَشْرَةِ سَنَةٍ). كَانَتْ أَحَبَّ نِسَائِهِ إِلَيْهِ  
ﷺ، وَأَكْثَرَهُنَ رِوَايَةً لِلْحَدِيثِ عَنْهُ ﷺ. تُوُفِّيَتْ سَنَةَ ٥٧ هـ، وَقِيلَ: سَنَةَ ٥٨ هـ، وَدُفِنَتْ بِالْبَقِيعِ،  
فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ.

ويستحب عرض الإسلام على المُرْتَدِّ، وإمهاله ثلاثة أيام إن طلبه، وقيل: مطلقاً<sup>(١)</sup>، وتكشف شبهته، فإن أسلم وإلا قتل<sup>(٢)</sup>.

ولا تقتل المُرْتَدَّةَ عندنا، بل تحبس<sup>(٣)</sup> وتضرب أياماً<sup>(٤)</sup> لتسلم<sup>(٥)</sup>.

ويقتل الساحر والساحرة، ولا تقبل<sup>(٦)</sup> توبته<sup>(٧)</sup> في الأصح<sup>(٨)</sup>.

ولا يجبر منتقل عن ملة إلى<sup>(٩)</sup> ملة<sup>(١٠)</sup> على الإسلام.

وبيع المُرْتَدِّ، وشرأوه، وإجارته، وهبته، ووصيته، وإعتاقه<sup>(١١)</sup>، موقوف عندنا<sup>(١٢)</sup>.  
فإن أسلم، نفذ، وإلا لغا، وأمضياه<sup>(١٣)</sup>، كقبوله الهبة ودعوة ولد أمته<sup>(١٤)</sup>.

(١) زاد في ي: ولا يجبان عندنا في ظاهر المذهب.

(وقيل) يمهل (مطلقاً) يعني: وإن لم يطلب الإمهال، وهو رواية النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٦٥.

(٢) انظر: كنز الدقائق وشرحه رمز الحقائق ج ١ ص ٤٤٢.

(٣) غ: تحبس.

(٤) غ: (إياهما) بدلاً من (أياماً).

(٥) غ: لتسلم.

(٦) غ: يقبل.

(٧) ي: توبتها.

(٨) انظر: فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٦ ص ٩٨. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٩٣.

(٩) م، س: كتب (إلى) بالأسود، وهو سبق قلم.

(١٠) ي: (أخرى) بدلاً من (إلى ملة).

(١١) ي: (وإعتاقه، وهبته، ووصيته) بدلاً من (وهبته، ووصيته، وإعتاقه).

(١٢) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٦٥.

(١٣) ي: وأمضاه.

(١٤) س: (أم ولده) بدلاً من (ولد أمته).

وتصرف<sup>(١)</sup> المُرْتَدَّة في مالها، وكسب ردتِه<sup>(٢)</sup>، فَيء<sup>(٣)</sup> إن قتل أو مات، وجعلاه لورثته ككسبه قبلها، وكسب المُرْتَدَّة<sup>(٤)</sup>.

وليس<sup>(٥)</sup> الكل فيئاً عندنا، إِلَّا إذا لحق<sup>(٦)</sup> به ثم ظهر عليه<sup>(٧)</sup>.

وإذا حكم بلحاظه، عتق مُدْبِرَه، وأُمُّ ولده، وحل دَيْئُه، وقسم ماله بين ورثته<sup>(٨)</sup>.

فإن عاد ● مسلماً، أخذ ما وجده<sup>(٩)</sup>.

ولا ينقض بيعهم وكتابتهم، ويأخذ ما بقي من بدلها، ويكون الولاء له.

ويعتبر<sup>(١٠)</sup> كونه وَاِرِثاً وقت الْقَضَاء بلحاظه<sup>(١١)</sup>، لا وقت اللحاق<sup>(١٢)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٦٦

(١) ي: وكتصرف.

(٢) غ: (ردية) بدلاً من (ردته).

(٣) (فَيء) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٥.

(٤) (وكسب المُرْتَدَّة) وإنما كان كسبها لورثتها عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٥.

(٥) ي: (في ليس) بدلاً من (وليس).

(٦) ي: ألحق.

(٧) زاد في ي: فإن عاد وأخذه فظهر عليه كان لورثته.

(٨) ن: الورثة.

(٩) انظر: الكتاب للقُدُورِيِّ وشرحه العَجُوهرة النيرة ج ٢ ص ٦٠٦. والهداية وشرحها فتح القدير والعناية ج ٦ ص ٦٨.

(١٠) (ويعتبر) أبو يُوْسُف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٦.

(١١) غ: بلحاظه.

(١٢) (لا وقت اللحاق) يعني: قال مُحَمَّد: يعتبر كونه وَاِرِثاً وقت اللحاق. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٦.

وَدَيْنَ الْإِسْلَامَ يَقْضَىٰ مِنْ كَسْبِهِ، وَدَيْنَ الرَّدَّةِ مِنْ كَسْبِهَا<sup>(١)</sup>.  
 وَفِي الْبِدَايَةِ بِالْإِيْفَاءِ مِنْ كَسْبِ<sup>(٢)</sup> الْإِسْلَامِ أَوْ الرَّدَّةِ، رَوَايَتَانِ<sup>(٣)</sup>، وَأُطْلِقَاهُ<sup>(٤)</sup>.  
 وَلَوْ ارْتَدَ الزَّوْجَانِ، وَلَحَقَا، فَوُلِدَتْ، ثُمَّ وَلَدَ لَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ، صَارَ الْوَلَدَانِ فَيئًا.  
 وَيَجِبُ الْوَلَدُ عَلَى الْإِسْلَامِ<sup>(٥)</sup>، لَا وَلَدَ الْوَلَدِ<sup>(٦)</sup>، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ<sup>(٧)</sup>.  
 وَلَوْ ارْتَدَ بَعْدَ قَطْعِ يَدِهِ<sup>(٨)</sup> عَمْدًا، فَمَاتَ، أَوْ لَحِقَ، ثُمَّ جَاءَ مُسْلِمًا وَمَاتَ<sup>(٩)</sup> مِنْهُ، ضَمِنَ  
 الْقَاطِعُ نِصْفَ الدِّيَةِ مِنْ مَالِهِ لَوْرَثَتِهِ.  
 وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْ، وَأَسْلَمَ، وَمَاتَ، ضَمِنَ الدِّيَةَ، وَخَالَفْنَا، وَأَوْجِبُ<sup>(١٠)</sup> نِصْفَهَا.  
 وَلَوْ قَطَعَ مُرْتَدًّا، أَوْ مَاتَ<sup>(١١)</sup> مِنْهُ مُسْلِمًا، هَدَرَ دَمَهُ<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) (مِنْ كَسْبِهَا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٦٦.  
 (٢) سَقَطَ مِنْ غ: كَسْبُ.  
 (٣) (رَوَايَتَانِ) يَعْنِي: رَوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِكَسْبِ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ لَمْ يَفِ بِهِ يَقْضَىٰ مِنْ كَسْبِ الرَّدَّةِ. /  
 الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٦٦.  
 (٤) (وَأُطْلِقَاهُ) فَقَالَا: تَقْضَىٰ دِيُونُهُ مِنْ كَسْبِهِ، لِثُبُوتِ مُلْكِهِ فِيهَا، حَتَّىٰ جَرَى الْإِرْثُ فِيهَا. /  
 الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٦٦.  
 (٥) ي: (عَلَى الْإِسْلَامِ الْوَلَدُ) بَدَلًا مِنْ (الْوَلَدُ عَلَى الْإِسْلَامِ).  
 (٦) سَقَطَ مِنْ ن: لَا وَلَدَ الْوَلَدِ.  
 (٧) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٩١.  
 (٨) ي: يَدِ.  
 (٩) غ: أَوْ مَاتَ.  
 (١٠) (وَمَاتَ، ضَمِنَ) الْقَاطِعُ (الدِّيَةَ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ اسْتِحْسَانًا (وَخَالَفْنَا، وَأَوْجِبُ)  
 مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٦٦.  
 (١١) ف: (قَطَعَ مُرْتَدًّا وَمَاتَ) بَدَلًا مِنْ (قَطَعَ مُرْتَدًّا، أَوْ مَاتَ).  
 (١٢) زَادَ فِي ي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## بابُ الْبُغَاةِ

خرج قوم مُسْلِمُونَ عن طاعة الإمام الحق، وغلبوا على بلد، دعاهم إلى الجماعة<sup>(١)</sup>، وكشف شبهتهم.

فإن بدؤوه بقتالٍ، قاتلهم حتى يفرق جمعهم. وقيل: يبدؤهم.

فإن كان لهم فئة، أجهز على جريحهم، واتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ عندنا، ولم يسب<sup>(٢)</sup> ذريتهم<sup>(٣)</sup>، وحبس أموالهم، ومَتَّاهَبَهُمْ للخروج حتى يتوبوا.

وإن احتاج، قاتل بسلاحهم، وخيلهم<sup>(٤)</sup>.

ولو قتل باغٍ مثله، فظَهَرَ<sup>(٥)</sup> عليهم، لم يقضِ بشيء.

وإن غلبوا على مِصْرٍ، فقتل مِصْرِيٍّ مثله، فظَهَرَ عليها قبل أن يجري فيها

حكمهم<sup>(٦)</sup>، قتل به<sup>(٧)</sup>.

(١) زاد في ي: استحباباً.

(٢) س، ي، ف: تسب.

(٣) ي: ذراهم.

(٤) انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٦١١. والنُتْفُ للسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٦٩١. وتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣ ص ٥٣٦. والهِدَايَةُ وشرحها فَتْحُ الْقَدِيرِ والعِنَايَةُ ج ٦ ص ١٠١. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٣ ص ٢٩٣. والنَّقَايَةُ وشرحها فتح باب العِنَايَةُ ج ٣ ص ٣٠٩.

(٥) ن: ظهر.

(٦) ي: (حكمهم فيها) بدلاً من (فيها حكمهم).

(٧) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه الْبَحْرُ الرَّائِقُ ج ٥ ص ١٥١.



ويحرم<sup>(١)</sup> الباغي بقتله العادل، وإن ادعى أنه مُحِقٌّ<sup>(٢)</sup>، وورثاه كعكسه.

● وكره بيع السلاح من أهل الفتنة إن علم أنه منهم<sup>(٣)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٦٧

(١) (ويحرم) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرِيقِ، نسخة م، لوحة ٤٦٦.

(٢) ي: بحق.

(٣) غ: منه.

زاد في ي: والله أعلم.

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه البَحْرُ الرَّائِقُ ج ٥ ص ١٥٤.



## كِتَابُ (١) الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ

نص (٢) أن كل مكروه تحريمًا حرام، وقالوا: إليه أقرب، كما أن المكروه تنزيهاً إلى الحل أقرب (٣).

## فصل في أواني الأكل والشرب وقبول الخبر وعدمه

حرم الأكل، والشرب، والاحتحال، والادّهان، والتطيب، من إناء ذهب أو فضة، على الرجل والمرأة (٤).

وجاز من رصاص، وزجاج، وبلّور (٥)، وعقيق.

وكذا حكم الشرب من إناء مفضّض، والركوب والجلوس على سرج وكرسي مفضّض (٦)، إذا اتقى موضع الفضّة. ويحكم بالكراهة بلا تردد. ويطردها (٧) في ثوب

(١) ي: باب.

(٢) (نص) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٧.

(٣) زاد في ي: والله أعلم.

انظر: النَّقَايَةُ وشرحها فتح باب الْعِنَايَةِ ج ٣ ص ٣. ومُلْتَقَى الْأَبْحُرِ وشرحيه مَجْمَع الْأَنْهَرِ وَالذَّرُّ الْمُنتَقَى ج ٢ ص ٥٢٣.

(٤) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلجَّصَّاصِ ج ٨ ص ٥٤٧. وَالتَّنْفِ لِلْسَّغْدِيِّ ج ٢ ص ٨٠٩.

(٥) سقط من ف: و.

(٦) سقط من س: مفضض.

(٧) (موضع الفضّة) عند أبي حنيفة (ويحكم) أبو يوسف (بالكراهة بلا تردد) يعني: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ الْكِرَاهَةُ وَعَدَمُهَا (ويطردها) أي: أبو يوسف الكراهة. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٧.

مكتوبٌ بذهبٍ أو فضةٍ<sup>(١)</sup>.

ويقبل قول الخادم الكافر في شرائه<sup>(٢)</sup> اللَّحْمِ مِنْ ذَبِيحَةِ مُسْلِمٍ أَوْ مَجُوسِيٍّ، والصبي والِقِنِّ فِي الْهَدِيَّةِ<sup>(٣)</sup> والإِذْنِ، والفاسق في المعاملات لا في الديانات كالإخبار بحل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته<sup>(٤)</sup>.

والمستور كالفاسق، في ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ<sup>(٥)</sup>.

فيتحرى المخبر، فإن ظن صدقه قبله<sup>(٦)</sup>، وإِلَّا لَا<sup>(٧)</sup>.

### فصل في اللُّبْسِ

حرم على الرجل لا المرأة لبس الحرير والدُّبَّاجِ، إِلَّا قدر أربعة أصابع<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٦١٧.

(٢) غ: شراء.

(٣) غ: الهداية.

(٤) غ: ونجاسة.

(٥) (في ظاهِرِ الرِّوَايَةِ) وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٧.

(٦) ي: قبل.

(٧) زاد في ي: والله أعلم.

انظر: الهداية وشرحها نتایج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٥. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وَشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٠. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وَشرحه رَمَزُ الْحَقَائِقِ ج ٢ ص ٣٧٤.

(٨) انظر: الكسب لمحمد بن الحسن وشرحه للسرخسي ص ٢٢٩. وَمُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشرحه لِلْجَصَّاصِ ج ٨ ص ٥٢٩ و ٥٤٧ و ٥٥٠. وَالْمَبْسُوطُ لِلْسَّرَخْسِيِّ ج ٣ ص ٣٦٥٥. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٥٨٣. وَبَدَائِعُ الصَّنَائِعِ ج ٥ ص ١٣٠. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٤١٢. وَالْهَدَايَةُ وَشرحها نتایج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ١٧. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ١٢٢.

وَلُبْسُ خَالِصِهِ مَكْرُوهٌ فِي الْحَرْبِ <sup>(١)</sup> عِنْدَنَا <sup>(٢)</sup>، وَأَبَاحَاهُ <sup>(٣)</sup>، كَمَا أُبِيحَ فِيهِ <sup>(٤)</sup> مَا سَدَاهُ  
غَزَلٌ وَلُحْمَتُهُ حَرِيرٌ مُطْلَقًا <sup>(٥)</sup> فِي عَكْسِهِ.

وَيَكْرَهُ مَا سَدَاهُ ظَاهِرُ كَالْعَتَابِيِّ <sup>(٦)</sup>، وَقِيلَ: لَا.

وَتَوَسَّدُ الْحَرِيرَ، وَافْتَرَاشَهُ، وَجَعَلَهُ سِتْرًا، حَلَالٌ عِنْدَنَا <sup>(٧)</sup>، وَحَرَّمَاهُ، وَهُوَ <sup>(٨)</sup>  
الصَّحِيحُ <sup>(٩)</sup>.

وَحُلْ لَهْنُ التَّحْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، لَا لِلرَّجَالِ، إِلَّا بِالْمِنْطَقَةِ، وَحِلْيَةُ <sup>(١٠)</sup> السَّيْفِ،  
وَالخَاتَمُ مِنَ الْفِضَّةِ وَإِنْ سُمِرَ فَضُّهُ بِذَهَبٍ.

وَكْرَهُ التَّخْتِمَ بِالصُّفْرِ، وَالْحَدِيدِ، وَالْحَجَرِ <sup>(١١)</sup>.

● وَجَزَمَ بِجَوَازِ شَدِّ السِّنِّ بِالذَّهَبِ، كَالْفِضَّةِ، وَكَاتَّخَاذِ الْأَنْفِ مِنْهُ.

نسخة م  
لوحة  
٤٦٨

(١) سقط من ي: فِي الْحَرْبِ.

(٢) (فِي الْحَرْبِ عِنْدَنَا) أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٦٧.

(٣) غ: وَأَبَاحَا.

ف: كَتَبَ (أَبَاحَاهُ) بِالْأَسْوَدِ، فَأَوْهَمَ أَنَّهَا مِنَ الْبُرْهَانِ.

(٤) سقط من ي: فِيهِ.

(٥) غ، ي: وَمُطْلَقًا.

(٦) (كَالْعَتَابِيِّ) لِأَن لَابَسَهُ فِي مَنْظَرِ الْعَيْنِ لَابَسَ حَرِيرَ، وَفِيهِ خِيَلَاءُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م،  
لَوْحَةُ ٤٦٧.

(٧) (حَلَالٌ عِنْدَنَا) أَي: عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٦٧.

(٨) ي: فَهُوَ.

(٩) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَبِهَامِشِهِ التَّرْجِيحُ وَالتَّصْحِيحُ ص ٥٩١. وَالتَّنْفِ لِلْسُّغْدِيِّ ج ١  
ص ٢٤٨.

(١٠) غ: وَحِيلَةٌ.

(١١) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٦١٤.

وكره إلباس الصبي الذَّهَبَ والحريرَ عندنا.  
واتخاذ<sup>(١)</sup> خرقه<sup>(٢)</sup> للعرق والمخاط والوضوء تكبراً<sup>(٣)</sup>، لا الرِّيِّمَةَ<sup>(٤)</sup>.

### فصل في النَّظَرِ والمس

يُحْرَمُ النَّظَرُ إِلَى غَيْرِ وَجْهِ الْحَرَّةِ، وَكُفْيَهَا<sup>(٥)</sup>، وَقَدَمَيْهَا.  
وإليه إن خاف الشهوة، إِلَّا الْخَاطِبَ، وَالْحَاكِمَ، وَالشَّاهِدَ لِلأَدَاءِ لَا لِلتَّحْمُلِ فِي الْأَصَحِّ.

وَيَنْظُرُ الطَّبِيبُ إِلَى مَوْضِعِ مَرَضِهَا، وَالْخَاتِنُ وَالْقَابِلَةُ إِلَى الذَّكَرِ وَالْقُبُلِ، وَالْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَمَنِ الرَّجُلُ<sup>(٦)</sup> كَالرَّجُلِ مِنَ الرَّجُلِ، وَمَنْ أُمَّتُهُ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ إِلَى فَرْجِهَا كَزَوْجَتِهِ<sup>(٧)</sup>.  
وَمَنْ<sup>(٨)</sup> مُحَرَّمُهُ، وَأُمَّةُ الْغَيْرِ، وَمُدَبِّرَتُهُ، وَمُكَاتِبَتُهُ، وَأُمُّ وَلَدِهِ، إِلَى الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ

(١) ي: واتخاذ.

(٢) سقط من ي: خرقه.

(٣) ي: تكبر.

(٤) سقط من غ: لا الرِّيِّمَةَ.

زاد في ي: والله أعلم.

انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ١٧. وكُنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تبيين الحقائق ج ٦ ص ١٤.

الرِّيِّمَةُ: خِيْطٌ يُشَدُّ فِي الْإِصْبَعِ لِيُسْتَذَكَّرَ بِهِ الْحَاجَةُ، وَكَذَا الرِّثْمَةُ بِسُكُونِ التَّاءِ. تقول منه: أَرَثَمَهُ: إِذَا شَدَّ فِي إِصْبَعِهِ الرِّيِّمَةَ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (رثم) ص ٩٨.

(٥) زاد في ي: قيل.

(٦) سقط من ي: الرجل.

(٧) ي: كزوجه.

(٨) سقط من ي: من.

والصدر والساقين والعُصْدَيْن. قيل: ويطرده<sup>(١)</sup> في ذراعي الحرة.

ولا يمس ذلك إن خاف الاشتها، إلا إذا أراد الشراء.

قيل: وتباح الخلوة والمسافرة بأمة غيره كحرمه، ولا تعرض أمة بلغت في إزار

واحد. قيل: وطرده<sup>(٢)</sup> في مشتهة يُجامع<sup>(٣)</sup> مثلها.

ولا يحل بالجبِّ والخِصاء ما كان حراماً قبله.

وعَبْدُهَا كالأجنبي عندنا.

ويعزل عن امرأته بإذنها<sup>(٤)</sup>، وأمته<sup>(٥)</sup> بدونه<sup>(٦)</sup>.

## ● فصل في الاستبراء

يستحب لمن أراد بيع<sup>(٧)</sup> أمته الموطوءة أن يستبرئها، ولم يوجبوه.

(١) قيل: ويطرده) أي: أبو يوسف حل النَّظَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٨.

(٢) ي: ويطرده.

(قيل: وطرده) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٨.

(٣) غ: تجامع.

(٤) ف: بإذنه.

(٥) ي: (وعن أمته) بدلاً من (وأمته).

(٦) ف: بدونها.

زاد في ي: والله أعلم.

انظر: الكتاب للقدوريّ وشرحه الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ ج ٢ ص ٦١٩. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاء ج ٣

ص ٥٦٨. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّة ج ٣ ص ٤٠٧. وَالْهِدَايَةُ وشرحها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ

ج ١٠ ص ٢٤. وَالْإِخْتِيَار ج ٤ ص ١٠٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٧.

(٧) س: (أن يبيع) بدلاً من (بيع).

ويحرم على من ملك أمة وطؤها، ولمسها، والنظر إلى فرجها بشهوة، حتى يستبرئها بحیضة<sup>(١)</sup>، أو وضع حمل، أو شهر لإيأس أو صغر، ولو بكَراً ملكها من امرأة، ولا تُوجِبُهُ آخرًا بالإقالة قبل القبض، ونفيناها بزناها<sup>(٢)</sup>، وما قدرناه بحولين في ممتدة الطهر، فقدره<sup>(٣)</sup> بعدة الوفاة أو نصفها، وبه<sup>(٤)</sup> يُفْتَى، وهما بثلاثة أشهر<sup>(٥)</sup>.

ولو ملك مَكَاتَبُ أُخْتِهِ، فحاضت، فعجز، فعلى المَوْلَى استبراؤها<sup>(٦)</sup>.

ويعتبر<sup>(٧)</sup> حیضة وجد الشراء فيها، أو وجدت قبل القبض، ولا يكره الحيلة لإسقاطه<sup>(٨)</sup>، وخالفه<sup>(٩)</sup>، واختير الأول عند فراغها بأن يتزوجها قبل الشراء، أو<sup>(١٠)</sup> يزوجه قبل أن يقبضها، ثم يطلقها قبل الوطء، أو<sup>(١١)</sup> يكاتبها ثم يفسخ برضاها<sup>(١٢)</sup>.

(١) م: بحیضة. وهو سبق قلم.

(٢) (ونفيناها) أي: الاستبراء عن مولاها (بزناها) لعدم سببه، وهو حدوث الملك، وأوجهه زُفر، لثلا يسقي بمائه زرع غيره. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٩.

(٣) (ممتدة الطهر) وقدره زُفر بهما اعتباراً بأكثر مدة الحمل، وهو رواية عن أبي حَنِيفَةَ (فقدره) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٩.

(٤) ي: وبها.

(٥) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢١.

(٦) (استبراؤها) عند أبي حَنِيفَةَ، لاستحداث الملك فيها، وهما نفياها. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٩.

(٧) (ويعتبر) أَبُو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٩.

(٨) ي: لإسقاطها.

(٩) (ولا يكره) أَبُو يُوسُفَ (الحيلة لإسقاطه) أي: الاستبراء (وخالفه) مُحَمَّد، وكرهه. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٦٩.

(١٠) ي: و.

(١١) ي: و.

(١٢) زاد في ي: والله أعلم.



## فصل في الابتیاع والتزوج وغيره

يجوز شراء أمة زيد ممن قال إنه وكلني ببيعها، أو ملكنيها، لو ثقة، وإلا لا، إلا أن يظن صدقه<sup>(١)</sup>.

وإن لم يعلم أنها لزيد، جاز شراؤها وإن كان فاسقاً، إلا أن لا يملك مثله مثلها<sup>(٢)</sup> فيتنزه.

وإن كان عبداً، لا يشتريها إلا إذا أخبر أن مولاه ولّاه<sup>(٣)</sup> بيعها<sup>(٤)</sup> وهو ثقة، وإلا<sup>(٥)</sup> تعتبر<sup>(٦)</sup> غلبة الظن.

ويحرم على المسلم أخذ دينه من ثمن خمر باعها مسلم لا كافر.

ولا بأس عندنا ببيع العصير من خمار.

ويكره أن يقرض بقالاً درهماً ليأخذ منه<sup>(٧)</sup> ما شاء مفرقاً.

وإن أودعه، ثم أخذ، لا.

ولو أخبرها<sup>(٨)</sup> ثقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثاً، أو غير ثقة ومعه كتاب

انظر: الهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٤٠.

(١) ن: صدقها.

(٢) سقط من غ: مثلها.

(٣) سقط من غ: ولّاه.

(٤) ف: ببيعها.

(٥) غ: ولا.

(٦) س، غ: يعتبر.

(٧) ي: (به) بدلاً من (منه).

(٨) ي: أخبره.

بطلاقها ولم تدّر أنه منه، إلا أنها تحرت فترجح صدقه، جاز<sup>(١)</sup> الاعتداد والتزوج<sup>(٢)</sup>.

### فصل في الاحتكار

يحرم احتكار أقوات الأدميين والبهائم أربعين يوماً، وقيل: شهراً.

وَتَلَقَّى الْجَلَبُ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ<sup>(٣)</sup>، ويطرده<sup>(٤)</sup> في كل ما يضرُّ بهم<sup>(٥)</sup> حبسه، ولو نقداً أو<sup>(٦)</sup> ثياباً، لا غلة ضيعته<sup>(٧)</sup>.

وكذا حكم ما جلبه من بلد آخر<sup>(٨)</sup>.

وكرهه<sup>(٩)</sup> في حبّ كل موضع<sup>(١٠)</sup> يُجَلَبُ إِلَى الْبَلَدِ غَالِباً، لا مطلقاً<sup>(١١)</sup>.

وإذا رفع المحتكر إلى الْقَاضِي<sup>(١٢)</sup>، أمره ببيع ما يفضل عن قوته وقوت عياله. فإن

نسخة م  
لوحة  
٤٧٠

(١) زاد في ي: لها.

(٢) زاد في ي: والله أعلم.

(٣) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٥٤٦.

(٤) ويطرده) أي: أبو يُوسُفُ الاحتكار. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٠.

(٥) ف: (يضرهم) بدلاً من (يضر بهم).

(٦) غ: و.

(٧) ي: ضيعة.

(٨) (من بلد آخر) عند أبي حَنِيفَةَ، لأن حق العامة إنما يتعلق بها جمع في بلدة أو جلب إلى فَنَائِهَا. /

البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٠.

(٩) (وكرهه) مُحَمَّدٌ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٠.

(١٠) ي: (ما) بدلاً من (حب كل موضع).

(١١) (لا مطلقاً) كما أطلقه أبو يُوسُفُ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٠.

(١٢) زاد في غ: آخر.

أَبِي، عَزَّرَهُ بِمَا يَرَاهُ<sup>(١)</sup>، وَبَاعَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَلَا يَسْعُرُ السُّلْطَانُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى أَرْبَابَ الْحَبِّ عَنِ الْقِيَمَةِ تَعْدِيًّا فَاحْشًا، فَيَسْعُرُ<sup>(٣)</sup> بِمَشُورَةِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ<sup>(٤)</sup>.

فَإِنْ<sup>(٥)</sup> بَاعَ أَحَدٌ بِأَزِيدَ مِنْهُ، أَجَازَهُ الْقَاضِي إِنْ كَانَ الْحَجَرُ عَلَى مَجْهُولِينَ<sup>(٦)</sup>. وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الْمَعْلُومِينَ<sup>(٧)</sup>.

### فصل في تعشير المصحف ونقطه وتحليته ونقش المسجد وغير ذلك

لا بأس:

- (١) ي: يرى.
- (٢) (وباع عليه) قيل: بالاتفاق: أما عندهما فلائهما يريان الحجر، وأما عند أبي حنيفة فلائهما يراه بدفع ضرر عام، كالطبيب الجاهل، والمفتي الماجن، والمكاري المفسد. وهذا كذلك. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٠.
- (٣) ي: فيسعره.
- (٤) انظر: الكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٦٢٣. وبدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩. والهداية وشرحها نتائج الأفكار والعناية ج ١٠ ص ٥٨. والاختيار ج ٤ ص ١٣٠. وكنز الدقائق وشرحه تبين الحقائق ج ٦ ص ٢٧.
- (٥) ي: وإن.
- (٦) (على مجهولين) وهذا على قول أبي حنيفة واضح، لأنه لا يرى الحجر على الحر، وفي إبطال بيعه نوع حجر عليه، وكذا عندهما، لأنها لا يريان الحجر على مجهولين. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٠.
- (٧) ف: معلومين.

زاد في ي: والله أعلم.

(في المعلومين) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٠.

بَتَعَشِيرِ الْمُصْحَفِ وَنَقْطِهِ فِي زَمَانِنَا كَتَحْلِيلَتِهِ.

وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَتَزْيِينِهِ بِمَاءِ الذَّهَبِ وَنَحْوِهِ<sup>(١)</sup>، لَا مِنْ غَلَّةٍ وَقَفِهِ، وَهُوَ قُرْبَةٌ فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: مَكْرُوهٌ<sup>(٢)</sup>.

وَيَكْرَهُ فِيهِ عَمَلُ الدُّنْيَا كَخِيَاطَةٍ، وَكِتَابَةٍ بِأُجْرَةٍ<sup>(٣)</sup>، إِلَّا<sup>(٤)</sup> لِمُضْرُورَةٍ، وَغُلُقِ بَابِهِ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا إِذَا خِيفَ عَلَى مَتَاعِهِ.

وَلَا نَكَرَهُ:

دُخُولُ الدُّمِيِّ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَلَا طَرْدُهَا فِي كُلِّ مَسْجِدٍ، كَعِيَادَتِهِ.

وَخِصَاءُ الْبَهَائِمِ، وَإِنْزَاءُ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ.

وَقَبُولُ هَدِيَّةِ الْعَبْدِ التَّاجِرِ، وَإِجَابَةُ دَعْوَتِهِ، وَاسْتِعَارَةُ<sup>(٦)</sup> دَابَّتِهِ<sup>(٧)</sup>.

وَكْرَهُ قَبُولَ هَدِيَّتِهِ<sup>(٨)</sup> النَّقْدِينَ وَالثِّيَابَ.

(١) زاد في ي: تبرعاً.

(٢) انظر: الجَامِعُ الصَّغِيرُ لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَشَرْحُهُ لِابْنِ مَازَةَ ص ٢٠٣. وَمُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحُهُ لِلْجَصَّاصِ ج ٨ ص ٥٣١. وَالْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةَ النَّيِّرَةَ ج ٢ ص ٦١٨. وَالْاِخْتِيَارُ ج ٤ ص ١٤٨. وَكُنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٣٠. وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ ج ٥ ص ٣١٩.

(٣) ي: بأجر.

(٤) ي: لا.

(٥) غ: الصلاة.

(٦) غ: واستعار.

(٧) الْكِتَابُ لِلْقُدُورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةَ النَّيِّرَةَ ج ٢ ص ٦١٨.

(٨) ي: هدية.

واستخدام الخَصِيّ، وجعل<sup>(١)</sup> الرأية في عنق العبد.

وحل قيده، والحُقْنَةُ للتداوي<sup>(٢)</sup>.

وجاز للعمّ والأُمّ والمَلْتَقَطُ شراء وبيع<sup>(٣)</sup> ما لا بد للصَّغِيرِ منه<sup>(٤)</sup> لو في حجرهم، وتَوَجَّرَ أُمُّهُ فقط.

ونَحَرَمَ اللعب بالشَّطْرُنِجِ، وإن لم تفتة الصلاة، ولم يقامر به<sup>(٥)</sup>، كالنَّزْدِ، والأربعة عشر، والوشام، ووصل الشعر<sup>(٦)</sup>، واستماع المِلاهي، إِلَّا طَبْلَ الغُزَاةِ، والدُّفِّ في العُرْسِ<sup>(٧)</sup>.

● وينهى الإمام من أظهر الفسق في داره. فإن لم يكف، حبسه، أو ضربه، أو أزعجه منها.

ويجب على من رأى مُنْكَرًا أن ينهى عنه، وإن كان يفعل مثله.

ويحرم على الْمُغْنِيّ، والنائحة، والقَوَال، أخذ المال المشروط دون غيره.

ولا بأس بدخول الحَمَامِ للرجال والنساء إذا اتَّزَرَ، وَعَضَّ البصر.

وكره عَمَزُ الأَعْضاء فيه إِلَّا<sup>(٨)</sup> لتعب ونحوه.

(١) سقط من س، غ، ف: جعل.

(٢) كَنَزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٣٣.

(٣) سقط من ي: وبيع.

(٤) زاد في ي: وبيعه.

(٥) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه لِلجَصَّاصِ ج ٨ ص ٥٤٤. وَتُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ ج ٣ ص ٥٩٢.

(٦) ي: المشعر.

(٧) الْهِدَايَةُ وشرحاها نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٦٢.

(٨) زاد في ي: لحاجة.

والجلوس<sup>(١)</sup> على القبور.

والإشارة إلى الهلال عند رؤيته.

ويقود أباه الذمّي من البيعة إلى البيت.

ويحمل الخل والهرة إلى الخمر والميتة، دون عكسه.

ويعلم البازي ونحوه بطير<sup>(٢)</sup> مذبح لا حي.

ولا بأس بإسقاط حمل لم يستبن شيء من خلقه.

وتقطع ميت اعترض في بطن حامل خيف عليها، ولم يخرج إلا به.

وشق<sup>(٣)</sup> بطن من ماتت، فاضطرب الولد فيه.

وكذا بطن من ابتلع ذرة غيره، ومات مفلساً، وقيل: لا.

ولا بأس بثقب أذني<sup>(٤)</sup> الصغيرة، والحجامة، والفصادة، عند الحاجة<sup>(٥)</sup>.

### فصل في التعلم والتعلیم والكسب

يجب تعلم ما يحتاج إليه لإقامة الفرائض، ومعرفة الصحيح من<sup>(٦)</sup> غيره، والحلال

من الحرام.

(١) ف: (ويكره الجلوس) بدلاً من (والجلوس).

(٢) ف: بغير.

(٣) ف: ويشق.

(٤) ي: أذن.

(٥) زاد في ي: والله أعلم.

(٦) س: عن.

ويستحب ما لا يحتاج إليه كتعلم الفقير أحكام الزكاة والحج، ليعلمها<sup>(١)</sup> من وجبا عليه.

وتباح الزيادة على ذلك للزينة والكمال.

ويكره<sup>(٢)</sup> لمباهة العلماء، وممارسة السفهاء.

ويجب على العالم التعلّم حتى يفهم المتعلم<sup>(٣)</sup>.

ويجب الكسب بقدر كفاية نفسه وعياله، وقضاء دينه.

وتستحب الزيادة لمواساة الفقراء، ومجازاة الأقرباء.

وتباح<sup>(٤)</sup> للتجمل<sup>(٥)</sup> والتنعم.

ويكره للتفاخر والتكاثر ولو من حلّ.

وفُضِّلَ كسب الجهاد، ثم التجارة، ثم الزراعة، ثم الصناعة<sup>(٦)</sup>.

ولزم العاجز عنه السؤال. فإن عجز واشتدّ جوعه، وجب على من علم به أن يطعمه، أو يدّل عليه من يطعمه.

ويكره إعطاء السائل في المسجد، إلا إذا لم يتخطّ رقاب<sup>(٧)</sup> الناس في المختار.

(١) س: ليعلمها.

(٢) ف: وتكره.

(٣) زاد في ي: ولا يجب عليه أن يجيب عن كل ما يسأل عنه، إلا إذا لم يوجد غيره.

(٤) س، ي، ف: ويباح.

(٥) غ: للتجميل.

(٦) ن: (الصياغة) بدلاً من (الصناعة).

(٧) س: (رقاب) مكررة.

ولا يحل قبول هَدِيَّةِ أُمَرَاءِ الْجَوْرِ، إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنْ أَكْثَرَ مَا لَهُمْ حَلَالٌ<sup>(١)</sup>.

### فصل في الخَمَسِ مِنَ الْفِطْرَةِ<sup>(٢)</sup> والمَسَابِقَةِ وَالْقَيْلُولَةِ<sup>(٣)</sup>

يسن<sup>(٤)</sup> تقليم الأظفار، وبتف الإبط، وحلق العانة، والشارب. وحسن قصه<sup>(٥)</sup>، وتركه مع الأظفار في الجهاد.

● والخِتَانُ لِلرِّجَالِ، وَعُدَّ مَكْرَمَةً لِلنِّسَاءِ، وَقَدَّرَ وَقْتَهُ بِسَبْعِ سَنِينَ، أَوْ تَسْعٍ، أَوْ<sup>(٦)</sup> عَشْرِ، وَقِيلَ: بِمَا يُطَاقُ أَلَمُهُ<sup>(٧)</sup>.

نسخة م  
لوحة  
٤٧٢

ويترك لو وُلِدَ شَبِيهًا بِالْمَخْتُونِ، أَوْ أَسْلَمَ كَبِيرًا وَخِيفَ<sup>(٨)</sup> عَلَيْهِ.

وإن تركه أهل بلد، قوتلوا عليه.

وتجوز<sup>(٩)</sup> المسابقة بالخيول، والبغال، والحمير، والإبل، والأقدام، والرمي.

وحل الجُعْلُ من أحد الجانبين، أو من ثالثٍ لَأَسْبَقَهُمَا.

وحرّم من الجانبين إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ مُحِلٌّ فَرَسَهُ، كَقَوْلِهِمَا: إِنْ سَبَقَهُمَا أَخَذَ مِنْهُمَا، وَإِنْ

سَبَقَاهُ لَا شَيْءَ لَهُمَا.

(١) زاد في ي: والله أعلم.

(٢) غ: المفطرات.

(٣) الْقَيْلُولَةُ: النّوم في الظَّهِيرَةِ. / مُخْتَارُ الصَّحَاحِ، مادة (قيل) ص ٢٣٣.

(٤) ن: سن.

(٥) غ: قصبه.

(٦) سقط من س: أو.

(٧) غ: اله.

(٨) ن، ف: أو خيف.

(٩) غ: ويجوز.



وَيُلْحَقُ بِهَا طَالِبَانُ<sup>(١)</sup> اخْتَلَفَا فِي مَسْأَلَةِ وَرَجْعَا إِلَى شَيْخٍ.  
وَتَضْرِبُ الدَّابَّةُ عَلَى النَّفَارِ دُونَ<sup>(٢)</sup> الْعِثَارِ.  
وَتَسْتَحِبُّ الْقَيْلُولَةَ<sup>(٣)</sup>.

### فصل في مقدار الأكل واللُّبْسِ ووليمة العُرسِ

يَجِبُ الْأَكْلُ وَاللُّبْسُ بِقَدْرِ مَا يَدْفَعُ الْهَلَكَ<sup>(٤)</sup>.  
وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةُ لِيَسْهَلَ عَلَيْهِ الصُّومُ، وَيَتِمَكَّنَ مِنَ الصَّلَاةِ قَائِماً، وَسِتْرٍ غَيْرِ  
الْعَوْرَةِ.  
وَيَبَاحُ التَّرْتُّينُ بِالثُّوبِ الْجَمِيلِ فِي الْجُمُعِ، وَالْأَعْيَادِ<sup>(٥)</sup>، وَمَجَامِعِ النَّاسِ، وَالْأَكْلُ إِلَى  
الشُّبْعِ، وَيَحَاسِبُ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> يَسِيراً.  
وَيَحْرَمُ الزَّائِدُ عَلَيْهِ، إِلَّا إِذَا قَصَدَ بِهِ التَّقْوَى عَلَى الصُّومِ، أَوْ لَثَلَا يَسْتَحْيِي الضَّيْفَ<sup>(٧)</sup>،  
وَلُبْسُ الْأَحْمَرِ وَالْمُعْصَفَرِ.  
وَلَا يَظَاهِرُ بَيْنَ جُبَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي الشِّتَاءِ إِذَا اكْتَفَى بِدُونِ ذَلِكَ<sup>(٨)</sup>.  
وَنَدَبُ لِبْسِ الْبَيَاضِ أَوْ السَّوَادِ، وَإِرْسَالُ طَرَفِ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ قَدْرَ شِبْرٍ أَوْ إِلَى

(١) غ: طالبا.

(٢) ي: (لا) بدلاً من (دون).

(٣) زاد في ي: والله أعلم.

(٤) زاد في ي: ويستتر العورة.

(٥) ي: (العيد والجمعة) بدلاً من (الجمع والأعياد).

(٦) زاد في ي: حساباً.

(٧) غ: ضيف.

(٨) غ: (بدونه) بدلاً من (بدون ذلك).

وسط الظهر أو موضع الجلوس<sup>(١)</sup>.

وتحرم الرِّيَاضَةُ بتقليل الأكل إلى أن يضعف عن أداء الفرائض.

والامتناع عن<sup>(٢)</sup> أكل الميتة<sup>(٣)</sup> حال المَخْمَصَةِ حتى يموت، لا الامتناع من التداوي.

ويكره اتخاذ ألوان الأطعمة، ووضع الخبز على المائدة أكثر من الحاجة، وأكل وسط الخبز أو<sup>(٤)</sup> ما انتفخ منه وترك باقيه، إلا أن يأكله غيره، ووضع المَمْلَحَةِ<sup>(٥)</sup> عليه، ومسح<sup>(٦)</sup> الأصابع أو السكين به، وترك لقمة سقطت من يده.

وتسن البَسْمَلَةُ<sup>(٧)</sup> في أوله، والْحَمْدُكَةُ في آخره. فإن<sup>(٨)</sup> نُسِيَتْ، قيل: باسم الله على<sup>(٩)</sup> أوله وآخره.

● وغسل اليدين قبله وبعده.

ويبدأ بالشبان قبله، وبالشيوخ بعده.

وينفق على نفسه وعياله بلا إسراف، ولا تقتير، ولا يتكلف لهم كل<sup>(١٠)</sup> ما

نسخة م  
لوحة  
٤٧٣

(١) زاد في ي: وإذا أراد تجديد لفها نقضها، ولا بأس بلبس القلائس.

(٢) ي: من.

(٣) غ: (أكل ميتة) بدلاً من (أكل الميتة).

(٤) س، ي: و.

(٥) غ: المحلة.

(٦) غ: وصح.

(٧) م: كتب (البسمة) وهو سبق قلم.

(٨) ف: وإن.

(٩) سقط من ف: على.

(١٠) سقط من ي: كل.

ف: بكل.

يشتَهونه<sup>(١)</sup>، ولا يمنعهم جميعه، ولا يستديم الشَّبَع<sup>(٢)</sup>.

وإذا<sup>(٣)</sup> أدى الفرائض في أوقاتها كما أمر<sup>(٤)</sup>، واحترز<sup>(٥)</sup> عن<sup>(٦)</sup> الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وعن السُّخْتِ، وظلم كل مُسْلِمٍ ومعاهد، وتنعم بأنواع الفواكه والمناظر الحَسَنَةِ والجَوَارِ<sup>(٧)</sup> الجميلة، فلا بأس به.

وإن قنع بأدنى الكِفَايَةِ، وصَرَفَ الباقي فيما هو خير وأبقى، كان أولى.

وتسن وليمة العُرس ولو بشاة، وإجابة الدعوة إن لم يعلم ثَمَّةَ هَوًّا محرِّماً، فإن حدث بعدما حَضَرَ، منعهم إن قدر، وإلا انصرف إن كان مقتدى به، وإلا قعد إن لم يكن على المائدة، ولا يرفع منها شيئاً، ولا يعطي سائلاً إلا بإذن.

ويكره اتخاذ الضيافة أيام المصيبة إلا للفقراء إذا كانت الورثة مكلفين.

ويستحبُّ للجيران أن يطبخوا لهم طعاماً<sup>(٨)</sup>.

(١) ن، ف: يشتهون.

زاد في ي: كله.

(٢) الكسب لمُحَمَّد بن الحسن وشرحه للسَّرَخْسِيِّ ص ١٨٢. والمَبْسُوط للسَّرَخْسِيِّ ج ٣ ص ٣٦٤٨.

(٣) زاد في ي: شبع و.

(٤) ي: مر.

(٥) غ: واحتراز.

(٦) زاد في غ: ارتكاب.

(٧) ي، ف: والجواري.

(٨) زاد في ي: والله أعلم.

## فصل في الكلام والسلام

ينقسم الكلام إلى ما فيه أجر: كالتسبيح، والتحميد، وقراءة القرآن والأحاديث النبوية، وعلم الفقه.

ويأثم فاعله في مجلس الفسق<sup>(١)</sup>. وإن سبَّح فيه للإنكار عليهم، أو ليعتبروا، أو في السوق<sup>(٢)</sup> بنية الاشتغال عن الدنيا، كان حسناً.

وكره لترويج سلعته، كالترجيع بقراءة القرآن واستماعه، وقيل: لا بأس به، وكرفع<sup>(٣)</sup> الصوت عند قراءة القرآن، والجنازة، والزحف، والوعظ، وعند استماع الغناء المحرم.

والقراءة عند القبور مكروهة، ونفاها، وبه يؤخذ<sup>(٤)</sup>.

وإلى ما ليس فيه أجر ولا وزر كقمتُ وقعدتُ.

وإلى ما فيه وزر كالغيبة والنميمة والكذب إلا<sup>(٥)</sup> للخديعة في الحرب، والصلح بين اثنين، وإرضاء أهله، ودفع الظالم<sup>(٦)</sup> عن ظلمه.

(١) ن: (الفقه) بدلاً من (الفسق).

ي: الفسقة.

(٢) غ: (الفسق) بدلاً من (السوق).

(٣) س، ن: (وكره رفع) بدلاً من (وكرفع).

(٤) (والقراءة عند القبور مكروهة) عند أبي حنيفة، لأنه لم يصحَّ عنده في ذلك شيء عن النبي ﷺ (ونفاها) مُحَمَّد (وبه يؤخذ) لقول النبي ﷺ: اقرأوا يس على موتاكم. رواه أبو داود. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٣.

(٥) ي: لا.

(٦) ي: المظالم.

ويكره التعريض به إلا عند الاحتياج<sup>(١)</sup>، كأكلتُ يعني أمس، جواباً لمن دعاه. وقيل<sup>(٢)</sup>: يكره مطلقاً.

ولا غيبة لغير معين، ولا ظالم<sup>(٣)</sup>، ولا يصلي على غير الأنبياء والملائكة إلا بطريق التبع.

ويختتم حافظ القرآن في كل أربعين يوماً مرةً.

ويتقدم الشاب العالم على الشيخ الجاهل.

ويسن السلام إلا وقت الخطبة، والتلاوة، وكون القاضي في المحكمة.

ويجب الرد إلا على القاضي والخطيب.

ويسلم الراكب على الراجل<sup>(٤)</sup>، والرجل على المرأة، ويجب الذمّي بقوله: وعليك، ولا يبدؤه<sup>(٥)</sup> به.

● ويبيح:

للرجل<sup>(٦)</sup> معانقة مثله، وتقبيله، للمبرة بلا شهوة<sup>(٧)</sup>، كالمصافحة.

(١) ن: (الحاجة) بدلاً من (الاحتياج).

(٢) س: (ولا) بدلاً من (وقيل).

(٣) س: لظالم.

(٤) في هامش ف: كتب (الماشي) مقابلها.

(٥) ف: يبدأ.

(٦) ف: الرجل.

(٧) زاد في س: وصار.

(ويبيح) أبو يوسف (للرجل معانقة مثله) من الرجال (وتقبيله، للمبرة بلا شهوة) وكرهها أبو حنيفة ومحمد. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٤.

وتقبيل يد العالم<sup>(١)</sup>، والسُّلْطَانُ العادل، للتبرك<sup>(٢)</sup>.

ويحرم تقبيل الأرض بين يدي العالم للتحية، وقيام التالي للدخل عليه إلا لأُستاذه أو أبيه.

ويكره الانحناء للسُّلْطَانِ أو غيره، قيل: والقيام للتَّعْظِيمِ، كتقبيل يد نفسه، أو يد<sup>(٣)</sup> المُحَيَّا عند السَّلَام.

ويجب تشميت العاطس الحَامِدُ بريحك<sup>(٤)</sup> الله، وإن تكرر منه في مجلس إلى الثلاث، ويقول هو: غفر الله لي ولكم، أو: يهديكم الله ويصلح بالكم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ وشرحه للجصاص ج ٨ ص ٥٥٢.

(٢) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٥، وفيه قال الزَّيْلَعِيُّ: ذكر أبو الليث أن التقبيل على خمسة أوجه:

١ - قُبْلَةُ الرَّحْمَةِ، قُبْلَةُ الْوَالِدِ لولده، وَقَبْلَ النَّبِيِّ ﷺ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٢ - وَقُبْلَةُ التَّحِيَةِ، قُبْلَةُ الْمُؤْمِنِينَ بعضهم بعضاً.

٣ - وَقُبْلَةُ الشَّفَقَةِ، قُبْلَةُ الْوَلَدِ لوالديه.

٤ - وَقُبْلَةُ الْمَوَدَّةِ، قُبْلَةُ الرَّجُلِ أَخَاهُ عَلَى الْجَبْهَةِ.

٥ - وَقُبْلَةُ الشَّهْوَةِ، قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ.

وزاد بعضهم: قُبْلَةُ الدِّيَانَةِ، وَهِيَ قُبْلَةُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

(٣) سقط من غ: يد.

(٤) غ: فيرحمك.

(٥) زاد في ي: والله أعلم.

## كِتَابُ الْوَصَايَا

الْوَصِيَّةُ: تَمْلِكُ مِضافٍ إِلَى ما بَعْدَ المَوْتِ<sup>(١)</sup>.

وَتَجِبُ عَلَى مَدْيُونٍ<sup>(٢)</sup> بِمَا عَلَيْهِ لِلَّهِ أَوْ لِلْعِبَادِ، وَإِلَّا<sup>(٣)</sup> تَسْتَحِبُّ مَعَ تَنْقِصِهَا عَنِ الثُّلُثِ<sup>(٤)</sup> إِنْ اسْتَغْنَتِ الْوَرِثَةُ بِنَصِيبِهِمْ، وَإِلَّا اسْتَحَبَّ تَرْكُهَا.

وَتَصِحَّ مِنْ مُسْلِمٍ لِدَمِيٍّ كَعَكْسِهِ، وَلْمُكَاتِبِهِ، وَمُدَبَّرِهِ، وَأُمِّ وَلَدِهِ، وَلِعَبْدِهِ بِرِقْبَتِهِ، وَلابْنِهِ الْقَرْنِ وَالذَّمِّيِّ، وَتَبْطُلُ بَعْتُهُ وَإِسْلَامُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَلِلْحَمَلِ<sup>(٦)</sup>، وَبِهِ إِنْ وَلَدَ<sup>(٧)</sup> لِأَقْلَى الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ الْوَصِيَّةِ، وَبِأُمِّهِ دُونَهُ.

وَتَتَوَقَّفُ<sup>(٨)</sup> لَوَارِثِهِ، وَبِمَا فَوْقَ الثُّلُثِ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ، وَكَذَا الْوَصِيَّةُ لِلْقَاتِلِ الْمُكَلَّفِ.

(١) انظر: تَحْفَةُ الْمُفْقَهَاءِ ج ٣ ص ٣٣٨. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَتَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ ج ٨ ص ٤٥٩.

(٢) غ: المديون.

(٣) سقط من ي: وَإِلَّا.

(٤) ن: (لِلثُلُثِ) بَدَلًا مِنْ (عَنِ الثُّلُثِ).

(٥) انظر: الْكِتَابُ لِلْقُدُّورِيِّ وَشَرْحُهُ الْجَوْهَرَةَ النَّيِّرَةَ ج ٢ ص ٦٢٧. وَالتُّنْفُ لِلْسُّغْدِيِّ ج ٢ ص ٨١٤. وَالْمَبْسُوطُ لِلسَّرَخْسِيِّ ج ٣ ص ٣٢٣٤. وَالْفَتَاوَى الْخَانِيَّةُ ج ٣ ص ٤٩٥. وَالْهِدَايَةُ وَشَرْحُهَا نَتَائِجُ الْأَفْكَارِ وَالْعِنَايَةُ ج ١٠ ص ٤١٣. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ١٨٢.

(٦) غ: والحمل.

(٧) غ: ولدا.

(٨) ي: ويتوقف.

ويلغيها<sup>(١)</sup>، كما لو قتله عمداً بعدها.

وَتَصَحَّ بِإِشَارَةِ الْأَخْرَسِ وَكُتَابَتِهِ، لَا بِإِشَارَةِ مُعْتَقَلِ اللِّسَانِ، إِلَّا إِذَا دَامَ إِلَى الْمَوْتِ عَلَى الْمَفْتَى بِهِ<sup>(٢)</sup>.

وتلغو ممن أحاط دينه بهاله، ومن مكاتَّب مات عن وفاءٍ، وكذا من صبي مُمَيِّزٍ عندنا.

وأوقفنا الملك على قبولها<sup>(٣)</sup>، إِلَّا إِذَا مَاتَ الْمُوصِي ثُمَّ الْمُوصَى لَهُ<sup>(٤)</sup> قبل قبوله<sup>(٥)</sup>.

● واعتبرناه بعد موت الموصي وإن ردها في حياته<sup>(٦)</sup>.

ولو أجازها الورثة في حياته، ثم ردوا بعد موته<sup>(٧)</sup>، صح عندنا، كرجوعه عنها قولاً وفعلاً بأن باع أو وهب أو ذبح الموصى به.

نسخة م  
لوحة  
٤٧٥

(١) ي: ويلغيها.

(ويلغيها) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٤.

(٢) سقط من س: به.

(٣) (على قبولها) أي: قبول الوَصِيَّةِ، ولم يوقفه زُفَرٌ فِي رِوَايَةٍ، وكذا الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٤.

(٤) ي: (الموصى له بعد موت الموصي) بدلاً من (الموصي ثم الموصى له).

(٥) ي: (قوله) بدلاً من (قبوله).

(٦) (في حياته) وقال زُفَرٌ: إِذَا رَدَّهَا فِي حَيَاتِهِ، لَمْ يَصَحَّ قَبُولُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٥.

(٧) في هامش م: كتب (وفاته) مقابلها.



وَيَجْعَلُ<sup>(١)</sup> جُحُودَهُ<sup>(٢)</sup> رَجُوعًا، وَخَالَفَهُ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الْمَفْتِيُّ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

### بَابُ الْوَصِيِّ

لِغَارَدِ الْوَصِيِّ فِي غِيْبَةِ الْمَوْصِيِّ بَعْدَ الْقَبُولِ، وَصَحَّ فِي وَجْهِهِ.

وَلَوْ سَكَتَ حَتَّى مَاتَ، خَيْرٌ.

فَإِنْ قَبَلَ بَعْدَ رَدِّهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَهُ قَاضٍ، اعْتَبَرْنَاهُ<sup>(٥)</sup>.

وَيُضْمُ الْقَاضِي مُعِينًا لِمَنْ تَحَقَّقَ عَجْزُهُ، لَا بِمَجَرَّدِ شَكْوَاهُ.

فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ عَجْزُهُ<sup>(٦)</sup> أَصْلًا أَوْ<sup>(٧)</sup> خِيَانَتَهُ<sup>(٨)</sup>، بَدَّلَهُ بغيره، وَلَا يَعْزِلُهُ بِشَكَايَةِ الْوَرِثَةِ.

وَلَوْ أَوْصَى<sup>(٩)</sup> إِلَى عَبْدٍ أَوْ فَاسِقٍ أَوْ كَافِرٍ، بَدَّلَهُ بغيره.

أَوْ إِلَى عَبْدِهِ فِي الْوَرِثَةِ كَبَارٍ، لَمْ يَصَحَّ.

وَإِنْ كَانُوا صَغَارًا، فَهِيَ صَحِيحَةٌ<sup>(١٠)</sup>.

(١) (ويجعل) أَبُو يُوسُفَ . / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٥.

(٢) غ: جُحُودًا.

(٣) (وخالفه) مُحَمَّدٌ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ رَجُوعًا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٥.

(٤) زَادَ فِي ي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) (اعتبرناه) أَي: الْقَبُولُ، وَالْغَايَةُ زُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٥.

(٦) غ: عَجْزٌ.

(٧) غ: وَ.

(٨) ي: خِيَانَتِهِ.

(٩) غ: وَلَوْ أَوْصَى.

(١٠) (فهِيَ صَحِيحَةٌ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْغَايَةُ هَا. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٥.

أو إلى اثنين، يميز<sup>(١)</sup> انفراد أحدهما بالتصرف كما في التجهيز وشراء الكفن.  
وحاجة الصغار، وقضاء الدين، والخصومة، وقبول الهبة، ورد الوديعة،  
والمغصوب، والمشتري فاسداً، وتنفيذ وصية معينة، وعق عبد معين.  
وإذا<sup>(٢)</sup> مات أحدهما<sup>(٣)</sup>، عوض القاضي عنه.  
ووصي الوصي وصي<sup>(٤)</sup> التركتين عندنا.  
وكذا الحكم لو قال: جعلتك وصياً على تركتي<sup>(٥)</sup>. وخصاه بها.  
وطرده<sup>(٦)</sup> فيما لو أوصى إلى زيد بالأعيان، وبكر بالديون، أو جعل أحدهما على  
بعضها، والآخر على الباقي، وشركا بينهما.  
وبيعه وشراؤه من اليتيم جائز عندنا<sup>(٧)</sup> لو مصلحةً، وأبطلاه<sup>(٨)</sup>، كوصي القاضي.  
وأجزناه للأب بمثل القيمة كالاقتراض<sup>(٩)</sup>، ولا يقترضه<sup>(١٠)</sup> الوصي.  
● ولا يبيع ولا يشتري<sup>(١١)</sup> له بالغبن الفاحش.

- (١) يميز) أبو يوسف. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٥.
- (٢) غ: فإذا.
- (٣) س: أحدها.
- (٤) سقط من غ: وصي.
- (٥) (على تركتي) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٥.
- (٦) (وطرده) أي: محمد التخصيص. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٥.
- (٧) (عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٥.
- (٨) ف: وأبطله.
- (٩) (كالاقتراض) وأبطله زفر. / البرهان للطرايبي، نسخة م، لوحة ٤٧٥.
- (١٠) ن: يعترضه.
- (١١) ي: يشتريه.

وَيُضَارِبُ الْوَصِي فِي مَالِهِ، وَيُدْفَعُهُ مُضَارَبَةً، وَيَحْتَالُ بِهِ لَوْ<sup>(١)</sup> خَيْرًا، وَيَأْكُلُ مِنْهُ عِنْدَ اشْتِغَالِهِ بِحَاجَتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ<sup>(٢)</sup> فِي قَوْلِهِ: أَدَيْتُ خَرَاجَهُ.

وَجُعِلَ آبِقُهُ كَمَا فِي نَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ مَمْلُوكِهِ، وَأَوْقَفَهُ<sup>(٣)</sup> عَلَى حِجَّتِهِ.

وَتَصَحَّ قَسَمَتُهُ عَنِ الْوَرِثَةِ مَعَ الْمَوْصِي لَهُ، لَا الْعَكْسَ.

وَيَقْسَمُ<sup>(٤)</sup> الْقَاضِي مَطْلَقًا، وَيَقْبِضُ حَظَّ الْغَائِبِ.

وَيَبِيعُ وَصِي الْأَبِ غَرَضًا<sup>(٥)</sup> وَرِثَةَ كِبَارٍ غُيِّبَ وَصْغَارٍ.

وَكَذَا حُكْمُ الْعَقَّارِ<sup>(٦)</sup>، وَأَلْغِيَاهُ فِي حِصَّةِ الْكِبَارِ.

وَلَهُ بَيْعُ كُلِّ التَّرَكَةِ لِذَيْنِ أَوْ وَصِيَّةٍ بِنَقْدٍ<sup>(٧)</sup> وَلَا نَقْدٍ فِيهَا<sup>(٨)</sup>، وَإِنْ كَانَتِ الْوَرِثَةُ كِبَارًا حُضُورًا<sup>(٩)</sup>، وَخَصَّاهُ بِقَدْرِهِمَا.

وَيَقْدَمُ وَصِي الْأَبِ عَلَى الْجَدِّ. فَإِنْ لَمْ يَوْصَ، قَامَ الْجَدُّ مَقَامَهُ، وَلَا يَلِي عَلَى مَالٍ

(١) زَادَ فِي غ: كَانَ.

(٢) (وَيُصَدِّقُهُ) أَي: أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٦.

(٣) (وَأَوْقَفَهُ) أَي: مُحَمَّدٌ تَصَدِّيقُهُ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٦.

(٤) غ: وَيَقِيمُ.

(٥) ي، ف: عَرَضًا.

(٦) (وَكَذَا حُكْمُ الْعَقَّارِ) يَعْنِي: لَهُ بَيْعُهُ عَلَيْهَا، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٦.

(٧) ي: تَنْقُدُ.

(٨) زَادَ فِي ي: وَلَوْ بِحُضُورِ كِبَارِ الْوَرِثَةِ.

(٩) فِي هَامِشِ م، ن: كَتَبَ (وَلَوْ بِحُضُورِ كِبَارِ الْوَرِثَةِ) مُقَابِلَهَا.

سَقَطَ مِنْ ي: وَإِنْ كَانَتِ الْوَرِثَةُ كِبَارًا حُضُورًا.

(كِبَارًا حُضُورًا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٦.

الطفل غيرهما<sup>(١)</sup>.

وشهادة الوصيين لَوَارِثِ كَبِيرٍ فِي التَّرَكَةِ مَرْدُودَةٌ<sup>(٢)</sup>، وقبلها كما في غيرها.

ويرد<sup>(٣)</sup> شهادة اثنين<sup>(٤)</sup> على ميت بدين لاثنين شهدا لهما بمثله، كما في الوصية،

وقبلها<sup>(٥)</sup> كما في الوصية<sup>(٦)</sup> بعين، وهما روايتان<sup>(٧)</sup>.

### باب الوصية بثُلث المال

أوصى بحقوق الله تعالى<sup>(٨)</sup>، قدمت الفرائض وإن أخرها.

وقدم<sup>(٩)</sup> الحج على الزكاة، بلا تردد<sup>(١٠)</sup>.

(١) زاد في ي: إلا بإذن القاضي.

(٢) (في التركة مردودة) عند أبي حنيفة. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(٣) (ويرد) أبو يوسف. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(٤) س: ابنين.

(٥) (وقبلها) مُحَمَّد. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(٦) سقط من ي: وقبلها كما في الوصية.

(٧) زاد في ي: والله أعلم.

(وهما روايتان) عن أبي حنيفة. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(٨) سقط من س، غ، ف: تعالى.

(٩) (وقدم) مُحَمَّد. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(١٠) غ: ترد.

(بلا تردد) يعني: روي عن أبي يوسف تقديم الحج كما قال مُحَمَّد، لأنه يتأدى بالبدن والمال، والزكاة بالمال فحسب، فكان الحج أقوى فيبدأ به. وروي عنه تقديم الزكاة بكل حال، لأن حق الفقير في القبض بات، فكان ممتزجاً بالحقين، والحج تمحض حقاً لله تعالى، فكانت الزكاة أقوى. / البرهان للطرابُلسي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

ويبدأ بما بدأ<sup>(١)</sup> إن تساوت وضاق الثلث عنها.

أو بثلث ماله لشخص، وبسُدُسِهِ<sup>(٢)</sup> لآخر، ولم تجز<sup>(٣)</sup> الورثة قسم الثلث بينهما أثلاثاً.

أو لكل بثلثه قسم أنصافاً<sup>(٤)</sup>.

أو لأحدهما بجميع ماله، وللآخر بثلثه، فالثلث<sup>(٥)</sup> بينهما أنصافاً<sup>(٦)</sup>، وقالوا: أرباعاً. والموصى له بأكثر من الثلث لا يفضل على الموصى له بالثلث عندنا<sup>(٧)</sup>، إلا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة، وفضلاه مطلقاً.

● والإعتاق لا يساوي المحاباة<sup>(٨)</sup> إلا إذا قدم<sup>(٩)</sup> عليها، وقدماه مطلقاً<sup>(١٠)</sup>، وما رجحنا المَقْدَم.

ولو أوصى لرجل بجزء من ماله، بيَّنه<sup>(١١)</sup> الورثة.

(١) زاد في غ، ي: به.

(٢) ي: وسدسه.

(٣) غ: يجوز.

(٤) سقط من ف: أنصافاً.

(٥) سقط من س: فالثلث.

(٦) سقط من ي: أو لأحدهما بجميع ماله، وللآخر بثلثه، فالثلث بينهما أنصافاً.

(أنصافاً) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(٧) بالثلث عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٧٦.

(٨) المحاباة) عند أبي حنيفة. / البرهان للطبرائلي، نسخة م، لوحة ٤٧٧.

(٩) ي: تقدم.

(١٠) سقط من ي: مطلقاً.

(١١) زاد في س: وبين.

أو بسهم، استحق أقل سهامهم، وهو لا يزداد على السُّدُسِ<sup>(١)</sup>، أو<sup>(٢)</sup> لا ينقص عنه<sup>(٣)</sup>، ولم يَزِدْهُ عَلَى الثُّلُثِ، وقيل: السَّهْمُ كالجُزءِ.

أو بثلث دراهمه، أو غنمه، فهلك ثلثاها<sup>(٤)</sup>، والباقي يخرج من الثلث، أعطياه كله، لا ثلثه<sup>(٥)</sup>.

أو بثلث<sup>(٦)</sup> أثواب مُخْتَلَفَةِ الجنس، أخذ ثلث ما بقي. وكذا الدور والعبيد<sup>(٧)</sup>.  
أو بأمة فولدت بعد موته قبل القسمة، ولم يخرجها من الثلث، فهو مأخوذ منها ثم منه<sup>(٨)</sup>، وقالوا: منها<sup>(٩)</sup>.

أو بثلثه لزيد وعمرو، وأحدهما ميت، أخذ الحي كله، وقيل: يعطيه<sup>(١٠)</sup> نصفه<sup>(١١)</sup> إن لم يعلم موته، كما لو قال بينهما.

(١) (على السُّدُسِ) فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٧.

(٢) غ، ف: و.

(٣) (لا ينقص عنه) أي: عن السُّدُسِ فِي رِوَايَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٧.

(٤) ن: ثلثاه.

(٥) (لا ثلثه) فَقَطْ كَمَا قَالَ زُفَرٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٧.

(٦) ي: بثلاثة.

ف: ذكر أيضاً في الهامش (ثلاثة) مقابلاً.

(٧) (وكذا الدور والعبيد) فِي الْحَكْمِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٧.

(٨) (ثم منه) أي: من الولد إن فضل شيء، عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٧.

(٩) غ: منها.

(١٠) (وقيل: يعطيه) أَبُو يُوسُفَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٧.

(١١) غ: نصف.

أَوِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ وَهَن ثَلَاثَ، قَسَمَ أَخْمَاسًا، وَقَالَ <sup>(١)</sup>: أَسْبَاعًا <sup>(٢)</sup>.  
أَوْ بِمِائَةِ لَبْكَرٍ، وَمِائَةِ لَعَمْرُو، ثُمَّ قَالَ لِآخِرٍ: أَشْرَكَتْكَ مَعَهُمَا، أَخَذَ ثَلَاثَهُمَا. وَلَوْ  
تَفَاوَتَا <sup>(٣)</sup>، أَخَذَ نِصْفَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا.

أَوْ بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ مُتَفَاوِتَةٍ لثَلَاثَةِ، فَضَاعَ ثَوْبٌ، وَلَمْ يَدْرَ أَيُّ، وَالْوَارِثُ يَقُولُ لِكُلِّ <sup>(٤)</sup>:  
هَلَكَ حَقُّكَ بَطَلْتَ، إِلَّا أَنْ <sup>(٥)</sup> يَسْلَمَهُمُ الْبَاقِي، فَيَأْخُذُ ذُو الْجِدِّ ثَلَاثِيهِ <sup>(٦)</sup>، وَذُو الرَّدِيِّ  
ثَلَاثِيهِ، وَذُو الْوَسْطِ ثَلَاثِيهِمَا.

أَوْ بَيْتَ عَيْنٍ مِنْ دَارٍ مَشْرُوكَةٍ فَقَسَمَتْ وَوَقَعَ فِي حِظِّهِ، يَسْتَحِقُّ كُلَّهُ، وَقَالَ <sup>(٧)</sup>: نِصْفُهُ،  
وَالْآ <sup>(٨)</sup> مِثْلَ ذِرْعِهِ، وَحَكَمَ <sup>(٨)</sup> بِنِصْفِهِ.

أَوْ بِالْفِ وَلَهُ <sup>(٩)</sup> عَيْنٌ وَدَيْنٌ، فَإِنْ خَرَجْتَ مِنْ ثَلَاثِ <sup>(١٠)</sup> الْعَيْنِ، دَفَعْتَ إِلَيْهِ، وَالْآ <sup>(١١)</sup>  
أَخَذَ <sup>(١٢)</sup> ثَلَاثَ الْعَيْنِ وَثَلَاثَ مَا يَقْبُضُ مِنَ الدَّيْنِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ.

نسخة م  
لوحة  
٤٧٨

(١) غ: وقال.

(٢) (وهن ثلاث، قسم) الثُّلُثُ بَيْنَهُمْ (أَخْمَاسًا) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ (وَقَالَ) مُحَمَّدٌ: تَقْسَمُ  
(أَسْبَاعًا). / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِئِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٧٧.

(٣) ف: (تعاونوا) بدلًا من (تفاوتوا).

(٤) غ: الكل.

(٥) غ: (إذا) بدلًا من (أن).

(٦) ي: ثلثه.

(٧) (ووقع) البيت (في حظه) أي: حظ الموصي (يستحق) الموصي له (كله) أي: كل البيت، عند  
أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ (وَقَالَ) مُحَمَّدٌ يَسْتَحِقُّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِئِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٧٧.

(٨) (مثل ذرعه) عندهما (وحكم) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَافِئِيِّ، نَسْخَةُ م، لَوْحَةُ ٤٧٨.

(٩) ي: أو له.

(١٠) غ: الثلث.

(١١) ي: (وقالا) بدلًا من (والآ).

(١٢) غ: (والأخذ) بدلًا من (والآ أخذ).

ولو قال لورثته: لَزَيْدَ عَلَيَّ دَيْنٌ فَصَدَّقُوهُ، يصدق إلى الثُّلث.<sup>(١)</sup>  
 فَإِنْ أَوْصَى بِالثُّلثِ<sup>(٢)</sup>، عزل الثُّلث لها، والثُّلثان للورثة، وقيل لكل: صدقوه فيما  
 شئتم، وصرف لها ما فضل من الثُّلث.  
 ولو ترك ابنين، فأقر أحدهما بَوَصِيَّةٍ<sup>(٣)</sup>، أنفذناه في ثلث نصيبه لا<sup>(٤)</sup> نصفه<sup>(٥)</sup>.  
 أو ثلاثة وثلاثة آلاف، فادعى رجل أن أباهم أوصى له بألفٍ، وصدق أحدهم،  
 أمرناه بدفع ثلث نصيبه لا ثلاثة أخماسه<sup>(٦)</sup>.  
 وألغينا الوصية بنصيب ابنه، وصحت بمثل نصيبه<sup>(٧)</sup>.  
 فَإِنْ<sup>(٨)</sup> كان له ابنان، أخذ الثُّلث.  
 أو ثلاثة وأوصى<sup>(٩)</sup> بمثل نصيب أحدهم لبكر، وبالثُّلث لعمر، ولم يجزوا<sup>(١٠)</sup>،  
 يأمر<sup>(١١)</sup> لبكر بثلث الثُّلث، ولعمر بثلثيه، وحكم<sup>(١٢)</sup> بخمسين لبكر، وبثلاثة أخماسه  
 لعمر.

(١) ي: (بوصايا) بدلاً من (بالثُّلث).

(٢) زاد في ي: إليه.

(٣) زاد في ن: في.

(٤) (لا) في (نصفه) كما قال زُفَر، وهو القياس. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(٥) (لا ثلاثة أخماسه) كما قال زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(٦) (نصيبه) واعتبرها زُفَر. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(٧) ف: وإن.

(٨) س، غ، ف: (وقد أوصى) بدلاً من (وأوصى).

(٩) غ: يجزوا.

(١٠) (يأمر) أَبُو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(١١) (وحكم) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.



والوصية<sup>(١)</sup> بشراء عَبْدٍ بكلِّ ماله ليعتق، تبطل<sup>(٢)</sup> بالرد<sup>(٣)</sup>، ونفذاها من ثلثه، كالوصية به ليحج<sup>(٤)</sup> عنه.

وكذا الحكم<sup>(٥)</sup> لو هَلَكَ بَعْضُ أَلْفٍ عَيْنَهَا ليعتق<sup>(٦)</sup> بها عندنا<sup>(٧)</sup>، وأبقياها<sup>(٨)</sup>، وهي بثلث ماله لِعَبْدِهِ توجبُ تَحْرِيرَ ثُلُثِهِ، والسعاية في ثلثي قيمته، واستحقاقه ثلثَ بَاقِي<sup>(٩)</sup> تركته<sup>(١٠)</sup>، وحكما يعتق كله وتتميم الثلث له<sup>(١١)</sup>.

ولا تصح<sup>(١٢)</sup> له بعين من ماله.

ولو أوصى بعته فمات فجنى ودفع بها، بطلت. وإن فدى لا.

أو بثلث ماله لِرَبِّدٍ، وترك عبداً ومالاً، فادعى زَيْدٌ عتقه في صحته، والوارث في

(١) سقط من غ: و.

(٢) غ: يطل.

(٣) (بالرد) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(٤) ي: (للحج) بدلاً من (ليحج).

زاد في ن: به.

(٥) زاد في ي: عندنا.

(٦) ي: يعتق.

(٧) سقط من ي: عندنا.

(٨) عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(٩) زاد في ي: كتعيناها للحج.

زاد في ف: كتعيناها للحج.

(٩) ف: (ما في) بدلاً من (بَاقِي).

(١٠) (بَاقِي تركته) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٨.

(١١) سقط من غ: له.

(١٢) ي: يصح.

مرضه، كان القول للوَارِث، ❶ ولا شيء لَزَيْدٍ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ مِنْ ثَلَاثَةِ (١) شَيْءٍ، أَوْ يَرْهَنَ عَلَى دَعْوَاهُ.

ولو ادعى رجل ديناً، والعبد عتقاً، وقال الوَارِث: صدقتها، فعلى العَبْدِ السَّعَايَةُ فِي قِيَمَتِهِ، وَتَدْفَعُ (٢) لِلْغَرِيمِ (٣)، وَنَفْيَاهَا.

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والثمرة وبالخاتم (٤) والدابة

تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ، وَسَكْنَى دَارِهِ مَدَّةً مَعْلُومَةً وَأَبَدًا.  
فَإِنْ خَرَجَا مِنَ الثُّلُثِ، سَلِمَا لِلْمَوْصِي لَهُ لَيْسَ يَسْكُنُ وَيُسْتَعْمَلُ (٥)، وَلَا يَسَافِرُ بِهِ إِلَّا إِلَى بَلَدِهِ، وَإِلَّا انْتَفَعَا بِحَسَابِهِ، أَوْ اقْتَسَمَا الدَّارَ.  
وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْعُ (٦) مَا فِي يَدِهِ، وَقِيلَ: يُحْيِزُهُ (٧)، وَكَذَا بَغَلَّتُهُمَا (٨)، وَلَا يُسْتَعْمَلُ وَلَا يَسْكُنُ فِي الْأَصَحِّ.  
وَبِشْمَرَةٍ بُسْتَانِهِ. فَإِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ، اسْتَحَقَّ هَذِهِ وَحْدَهَا فَقَطْ (٩) إِلَّا إِذَا زَادَ أَبَدًا،

(١) غ: ثلث.

(٢) ن، ي: ويدفع.

(٣) (وتدفع للغريم) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٩.

(٤) ي: وبالخادم.

(٥) زاد في ي: ولا يؤجر ولا يستأجر.

(٦) ف: (مع) بدلًا من (بيع).

(٧) (وقيل: يحيزه) أي: أبو يُوسُفُ البيهقي. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٩.

(٨) غ: بغلتها.

(٩) سقط من س، غ، ي، ف: فقط.

أو كانت مَعْدُومَةً<sup>(١)</sup>، أو أوصى<sup>(٢)</sup> بَغْلَتِهِ.

ولو أوصى بَصُوفِ غَنَمِهِ، وولدها، ولبنها، استحق الموجود عند موته<sup>(٣)</sup>.

أو بخاتم لبكر، ثم<sup>(٤)</sup> بَفَصِّهِ لَعَمْرُو<sup>(٥)</sup>، يخص<sup>(٦)</sup> الثاني بالفَصِّ<sup>(٧)</sup>، وجعله<sup>(٨)</sup> بينهما، وقيل: هو بينهما<sup>(٩)</sup> اتفاقاً.

أو بعيد لأحدهما، وبخدمته للآخر<sup>(١٠)</sup>، صحت.

أو بالكِرَاعِ في سَبِيلِ الله، فهي باطلة<sup>(١١)</sup>، وجعلاه<sup>(١٢)</sup> وقفاً في يد الإمام.

(١) ف: كتب (معدومة) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٢) غ: أو أوصى.

(٣) زاد في ي: وإن زاد أبداً.

انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وشرحه تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٠٢.

(٤) س: (لم) بدلاً من (ثم).

(٥) س: لعمر.

(٦) ن: ويخص.

(يخص) أبو يُوسُفَ. / البرهان للطِّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٩.

(٧) زاد في ي: كما لو وصل.

(٨) ي: وجعل.

(وجعله) مُحَمَّدٌ. / البرهان للطِّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٩.

(٩) غ: (وقيل: هو بينهما) مكررة.

(١٠) س: لآخر.

(١١) (فهي) أي: الوصية (باطلة) عند أبي حَنِيفَةَ. / البرهان للطِّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٧٩.

(١٢) ي: وجعلها.

أو بثلاث ماله في سَبِيلِ الله، يَخْصُهُ <sup>(١)</sup> بِمُنْقَطِعِ الْغَزَاةِ، وَزَادَ <sup>(٢)</sup> مُنْقَطِعِ الْحَاجِ.  
وَأَجَازَ <sup>(٣)</sup> الْوَصِيَّةَ لِلْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْإِنْفَاقَ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup>.

### باب الوصية للأقارب والموالي <sup>(٦)</sup> والجيران وغيرهم

إِذَا أَوْصَى لِأَهْلِهِ، تَكُونُ <sup>(٧)</sup> لِأَهْلِ بَيْتِهِ.

أَوْ لَجَنَسِهِ، لِأَهْلِ بَيْتِ أَبِيهِ.

أَوْ لِأَهْلِهِ، فَهِيَ لَزَوْجَتِهِ <sup>(٨)</sup>، وَزَادَ <sup>(٩)</sup> كُلَّ مَنْ فِي عِيَالِهِ.

أَوْ لِأَقْرَبِهِ أَوْ أَنْسَابِهِ <sup>(١٠)</sup>، فَهِيَ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي <sup>(١١)</sup> رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهُ <sup>(١٢)</sup>،

وَجَعَلَهَا لِكُلِّ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى أَقْصَى أَبٍ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ قَبْلِ أَبَوَيْهِ. ●

نسخة م  
لوحة  
٤٨٠

(١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَخْصُهُ أَي: أَبُو يُوسُفَ سَبِيلِ اللَّهِ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٩.

(٢) (وَزَادَ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٩.

(٣) (وَأَجَازَ) مُحَمَّدٌ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٩.

(٤) غ: الْإِنْفَاقُ.

(٥) زَادَ فِي ي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) غ: وَالْمَوْلَى.

(٧) ي: يَكُونُ.

(٨) (فَهِيَ لَزَوْجَتِهِ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَطْ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٩.

(٩) غ: وَزَادَ.

(١٠) س: لِأَنْسَابِهِ.

(١١) س: ذَوِي.

(١٢) (مُحْرَمٍ مِنْهُ) عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيَدْخُلُ فِيهَا الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ وَوَلَدُ الْوَلَدِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، وَعَنْهُ وَعَنْ

أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْجَدَّ وَوَلَدَ الْوَلَدِ لَا يَدْخُلُ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْوَلَدَانِ وَالْوَلَدُ وَالْوَارِثُ. / الْبُرْهَانُ  
لِلطَّرَابُلسِيِّ، نَسْخَةٌ م، لَوْحَةٌ ٤٧٩.

ولا يدخلان فيها كالولد، وأدخل<sup>(١)</sup> الجدَّ والحَفْدَةَ، وهو<sup>(٢)</sup> الظَّاهِرُ عنهما.  
وتكون<sup>(٣)</sup> لاثنتين فصاعداً<sup>(٤)</sup>.

فإن<sup>(٥)</sup> كان له عَمَانٌ وخالان، فهي لعمِّه<sup>(٦)</sup>.

ولو عم وخالان، له النصف ولهما<sup>(٧)</sup> النصف، وسويا بينهم كما في العم والعمة.  
أو لبني فلان، فهي للذكور دون الإناث آخرأً، وجعلها<sup>(٨)</sup> بينهم على السواء، كما في  
لولد<sup>(٩)</sup> فلان، ويوافقهما<sup>(١٠)</sup>.

أو<sup>(١١)</sup> لورثته، قسم كتركته.

أو لأيتام بني فلان أو عميانهم أو زَمَنَاهُمْ أو أراملهم أو أيامهم، استحق الكل إن  
كانوا يُحْصَوْنَ، وإلا بطلت في الأيامى وكانت لفُقَرَاءِ الْبَاقِينَ.

(١) (وأدخل) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(٢) سقط من س: هو.

(٣) غ، ي: ويكون.

(٤) سقط من س: وتكون لاثنتين فصاعداً.

(٥) ف: وإن.

(٦) (فهي لعمِّه) عند أبي حَنِيفَةَ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(٧) س: وهما.

(٨) ي: (وأشرك) بدلاً من (وجعلها).

(٩) غ، ي: ولد.

(١٠) ي: ويوافقهما.

(دون الإناث) عند أبي حَنِيفَةَ (آخرأً) أي: في قوله الآخر، اعتباراً للحقيقة (وجعلها)  
مُحَمَّد (بينهم على السواء) وهو قول أبي حَنِيفَةَ الأول (ويوافقهما) يعني: رُوِيَ عن أبي  
يُوسُفَ كل من القولين. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرْأَبُلْسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(١١) ي: و.

أو لأصهاره، تكون<sup>(١)</sup> لكل ذي رحم محرم من امرأته، وامرأة أبيه وابنه، وامرأة كل<sup>(٢)</sup> ذي رحم محرم منه.

أو لأختانه، لزواج كل<sup>(٣)</sup> ذات رحم محرم منه<sup>(٤)</sup>.

أو لمواليه وله مُعْتَقٌ وَمُعْتَقٌ، تبطل، وقيل: يكون<sup>(٥)</sup> لهما<sup>(٦)</sup>، وقيل: يجعلها<sup>(٧)</sup> للأعلى أو الأدنى<sup>(٨)</sup>.

ويستحق ولد الأدنى مع أبيه، ويجعلها<sup>(٩)</sup> لمن ورث ولاءهم من أبيه<sup>(١٠)</sup>، ومنعهم<sup>(١١)</sup> كما منعنا دخولهم مع مواليه.

أو لجيرانه<sup>(١٢)</sup>، فهي ملاصقيه<sup>(١٣)</sup>،

(١) ي: يكون.

(٢) ن: (كل) مكررة.

(٣) سقط من س: كل.

(٤) سقط من ي: منه. أو لأختانه، لزواج كل ذات رحم محرم منه.

(٥) س، ف: تكون.

(٦) (وقيل: يكون لهما) وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف، وقول زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(٧) (وقيل: يجعلها) أبو يوسف. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(٨) س، ن: للأدنى.

(٩) (ويجعلها) أي: أبو يوسف الوصية. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(١٠) زاد في ي: عند عدم مواليه.

(١١) (ومنعهم) مُحَمَّد. / الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(١٢) غ: الجيرانه.

(١٣) انظر: الاختيار ج ٤ ص ٤٠٧. وَكَتَبَ الدَّقَائِقُ وَشَرَحَهُ تَبَيَّنَ الْحَقَائِقُ ج ٦ ص ٢٠٠.

(فهو) أي: الوصية (لملاصقيه) خاصة عند أبي حنيفة، ومعه زُفَرٍ، وهذا هو القياس. /

الْبُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

وزادا<sup>(١)</sup> من يسكن<sup>(٢)</sup> محلته، ويجمعهم مسجدها.

أو للعلماء، استحقتها الفقهاء وأهل التفسير والحديث، قيل: والكلام.

أو للعقلاء، استحقتها زهاد العلماء<sup>(٣)</sup>.

### فصل في وصية الذمّي

تصحّ<sup>(٤)</sup> وصية الذمّي بما هو قُرْبَةٌ في المِلَّتَيْنِ، كالوصية للفقراء والمساكين، ولإسراج بيت المقدس، ونحوه<sup>(٥)</sup>، وهي بما هو قربة عندهم، كأن تجعل<sup>(٦)</sup> داره كنيسة لقوم غير معينين صَحِيحَةً<sup>(٧)</sup> كما يصحّ<sup>(٨)</sup> لمعينين. وأبطلها<sup>(٩)</sup> كبطلائها بما هو قربة عندنا، كوصيته<sup>(١٠)</sup> بالحج لغير معين.

وبما ليس بقُرْبَةٍ في المِلَّتَيْنِ، كالوصية لنائحة ومغنية<sup>(١١)</sup> غير معينة.

(١) ف: وزاد.

(٢) غ: سكن.

(٣) زاد في ي: والله أعلم.

(٤) سقط من ي: تصحّ.

(٥) غ: ونحو.

(٦) غ: يجعل.

(٧) (صَحِيحَةً) عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِصِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٠.

(٨) ف: تصح.

(٩) ي: وبطلها.

(١٠) س: كوصية.

(١١) غ: ومغنيته.

وتتوقف<sup>(١)</sup> لَوَارِثُهُ، وبها<sup>(٢)</sup> زاد على الثُّلُثِ.

وَتَصَحَّحَ مِنَ الْمُسْتَأْمِنِ بِكُلِّ مَالِهِ، لَا لَهُ فِي رِوَايَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) س، ي: ويتوقف.

(٢) سقط من س: و.

(٣) زاد في ي: والله أعلم.



## ● كِتَابُ الْفَرَائِضِ

نسخة م  
لوحة  
٤٨١

يُقَدَّمُ تجهيز الميت على قَضَاءِ دَيْنِهِ، إِلَّا فِي الْمَرْهُونِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ تَنْفُذُ<sup>(١)</sup> وَصَايَاهُ، ثُمَّ يَقْسَمُ الْبَاقِي بَيْنَ وَرَثَتِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَيَسْتَحِقُّ الْمِيرَاثَ بِقَرَابَةٍ، وَنِكَاحٍ، وَوَلَاءٍ<sup>(٣)</sup>.

وَيَبْدَأُ بِذَوِي السَّهَامِ الْمُقَدَّرَةِ، ثُمَّ بِالْعَصَبَاتِ النَّسَبِيَّةِ، ثُمَّ بِالْمُعْتِقِ، ثُمَّ بِعَصَبَتِهِ<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ بِالرَّدِّ، ثُمَّ بِذَوِي الْأَرْحَامِ، ثُمَّ بِمَوْلَى الْمُوَالَاةِ، ثُمَّ بِالْمُقَرَّرِ لَهُ بِنَسَبٍ لَمْ يَثْبَتْ، ثُمَّ بِالْمَوْصَى<sup>(٥)</sup> لَهُ بِكُلِّ الْمَالِ، ثُمَّ تَوْضِعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

وَيَمْتَنَعُ بِالرَّقِّ، وَالْقَتْلِ مَبَاشَرَةً بِغَيْرِ حَقٍّ، وَاخْتِلَافِ الْمِلَّتَيْنِ، وَالذَّارَيْنِ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا كَمُسْتَأْمِنِينَ مِنْ دَارَيْنِ.

وَفَرَضَ اللَّهُ الثُّمْنَ، وَالسُّدُسَ، وَضَعَفَهُمَا مَرَّتَيْنِ.

وَيُخْرِجُ كُلٌّ مِنْ سَمِيهِ<sup>(٦)</sup> إِلَّا النِّصْفَ فَإِنَّهُ مِنْ اثْنَيْنِ. وَالسُّدُسَ، وَضَعَفَاهُ مَعَ النِّصْفِ،

(١) غ: ينفذ.

(٢) انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ ج ٦ ص ٢٢٩. وَكَنْزُ الدَّقَائِقِ وَشَرْحُهُ لِمُنَافَاةٍ مَسْكُونٍ ج ٢ ص ٢٩٠.

(٣) الاختيار ج ٤ ص ٤٢٧.

(٤) غ: بصبته.

(٥) س، غ، ف: الموصى.

(٦) ف: سمييه.

من ستة. ومع الرُّبْع من اثْنَيْ عَشَرَ. ومع (١) الثُّمْن من أربعة وعشرين. فيعطى (٢) النصف للزوج، والرُّبْع للزوجة، ومع الولد أو (٣) ولد الابن وإن سفل يعطى الربع، وهي الثُّمْن، والنصف للبنت، ثم لبنت الابن (٤)، ثم للأُخت لأبوين، ثم لأب.

والسدس لأب، ثم للجد، مع الولد أو (٥) ولد الابن. وللأُمّ معهما، ومع الاثنين (٦) من الإخوة والأخوات، لا أولادهم (٧). ثم للجدّة الصَّحِيحَة، والجدات إذا اجتمعن. ولبنت الابن مع البنت، وللأُخت لأب مع الأُخت لأبوين، وللواحد من ولد الأُمّ. والثُلث للاثنتين فأكثر من ولد الأُمّ بينهم بالسوية، وللأُمّ عند عدم من ترث معه السدس، وفرض لها ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في زوج وأبوين، أو زوجة وأبوين (٨).

والثُلثان للبتّنتين فصاعداً، وللأُختين لأبوين، أو لأب.

ولا يعتبر (٩) الجهات في الجدات، واعتبرها (١٠)، كما في ابني عم أحدهما زوج (١١) أو

(١) سقط من غ: و.

(٢) غ: فيعطى.

(٣) غ، ف: و.

(٤) سقط من ي: وإن سفل يعطى الرُّبْع، وهي الثُّمْن، والنصف للبنت، ثم لبنت الابن.

(٥) غ: و.

(٦) ن: (الابنين) بدلاً من (الاثنتين).

(٧) س: ولادهم.

(٨) سقط من غ: أو زوجة وأبوين.

(٩) (ولا يعتبر) أبو يُوسُف. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨١.

(١٠) (واعتبرها) مُحَمَّد. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِيسِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨١.

(١١) ف: الزوج.

أَخْ لَأُمٍّ، وَفِي أُخْتَيْنِ أَعْتَقْتُ إِحْدِيَهُمَا<sup>(١)</sup> أَبَاهُمَا<sup>(٢)</sup>.

### فصل في العَصَبَات

انحصرت العَصَبَاتُ النَّسَبِيَّةُ فِي عَصَبَةِ نَفْسِهِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ كُلُّ ذَكَرٍ لَا يَدْخُلُ<sup>(٤)</sup> فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أَنْثَى، وَبِغَيْرِهِ، ❶ وَهِيَ الْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ مَعَ أَخِيهَا، وَالْأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ<sup>(٥)</sup> أَخِيهَا وَمَعَ غَيْرِهِ، وَهِيَ الْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ.

وَيَقْدُمُ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ الْأَخُ<sup>(٦)</sup> لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا، ثُمَّ الْأَعْمَامُ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْأَبِ، ثُمَّ أَعْمَامُ الْجَدِّ، ثُمَّ الْمُعْتَقُ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ.

وَلَا يَرِثُ الْمُذْلِيُّ مَعَ الْمُذْلَى بِهِ سِوَى وَلَدِ الْأُمِّ.

وَيُحْجَبُ الْمَحْجُوبُ، لَا الْمَحْرُومُ.

وَلَا يَنْحَجِبُ الْأَبُ، وَالْإِبْنُ، وَالزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ، وَالْأُمُّ<sup>(٧)</sup>، حَجَبَ حَرَمَانِ.

وَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ أَوْ الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ الثَّلَاثِينَ، سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخَوَاتُ

(١) غ، ي: إحداهما.

(٢) زاد في ي: والله أعلم.

(٣) ي: (بنيه) بدلاً من (بنفسه).

ف: نفسه.

(٤) ف: تدخل.

(٥) ي: أو مع.

(٦) س: أخ.

(٧) زاد في ي: والبنت.

لأب، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَعْصِبُهُنَّ<sup>(١)</sup>.

### فصل في الْعَوَلِ<sup>(٢)</sup>

تَعُولُ سِتَّةٌ إِلَى سَبْعَةٍ فِي نِصْفٍ وَثَلَاثِينَ، كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وإِلَى ثَمَانِيَةٍ لَوْ مَعَهُنَّ أُمٌّ.

وإِلَى تِسْعَةٍ فِي زَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ وَوَلَدِي أُمٍّ.

وإِلَى عَشْرَةٍ لَوْ مَعَهُنَّ أُمٌّ.

وَاثْنَا<sup>(٤)</sup> عَشَرَ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ فِي رُبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسُدُسٍ، كَزَوْجَةٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ،

وَأُخْتُ لَأُمٍّ.

وإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ لَوْ مَعَهُنَّ أُمٌّ.

وإِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ فِي زَوْجَةٍ وَأُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ وَأُمٍّ وَوَلَدِيهَا<sup>(٥)</sup>.

وَأَرْبَعَةَ وَعِشْرُونَ إِلَى سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ فَقَطْ فِي زَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ، وَتَسْمَى

الْمَنْبَرِيَّةَ<sup>(٦)</sup>.

(١) ف: يعصبنهن.

زاد في ي: والله أعلم.

(٢) سقط من ي: في.

(٣) ن: طمس أكثر حروف (لأبوين).

(٤) س، غ، ف: وتقول اثنا.

(٥) ي: وولديها.

(٦) زاد في ي: والله أعلم.

### فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين

إذا قوبل عددٌ بآخر، فإن ساواه<sup>(١)</sup> كاثنين واثنين<sup>(٢)</sup>، سُمِّيَا متماثلين، فلا حاجة إلى ضرب أحدهما في الآخر.

وإن<sup>(٣)</sup> أفنى<sup>(٤)</sup> أقلهما الأكثر بمرتين، أو أكثر كاثنين مع أربعة فما فوقها<sup>(٥)</sup> من الشفع، وكثلاثة مع ستة، سُمِّيَا متداخلين، فيكتفى بضرب أحدهما.

وإن أفناهما عدد ثالث، كأربعة مع ستة، وثمانية مع اثني عشر، وخمسة عشر مع خمسة وعشرين، وكاثنين<sup>(٦)</sup> وعشرين مع ثلاثة وثلاثين، سُمِّيَا متوافقين.

فيكتفى بضرب كسر المفني كالنصف والرُّبُع والخُمُس، وكجزء من أحد عشر.

وإن لم يفنهما عدد ثالث، كاثنين مع ثلاثة<sup>(٧)</sup>، سُمِّيَا متباينين، فيضرب أحدهما في الآخر.

### باب<sup>(٨)</sup> التصحيح

يُحتاج<sup>(٩)</sup> في تصحيح المسائل إلى ثلاثة أصول بين السَّهَام والرُّؤُوس، وأربعة بين

(١) س: سواه.

(٢) ي: (كابنين وابنين) بدلاً من (كاثنين واثنين).

(٣) س: فإن.

(٤) غ: أفنى.

(٥) ي: فوقها.

(٦) ي: واثنين.

(٧) زاد في ي: وتسعة مع عشرة.

(٨) زاد في ف: في.

(٩) ف: تحتاج.

الرُّؤُوسِ وَالرُّؤُوسِ.

فَإِنْ انْقَسَمَتِ سَهَامُ الْوَرِثَةِ عَلَيْهِمْ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الضَّرْبِ، كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ، وَكَأَبَوَيْنِ وَبَنَتَيْنِ.

● وَإِنْ انْكَسَرَتْ عَلَى طَائِفَةٍ. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ سَهَامِهِمْ وَرُؤُوسِهِمْ مُوَافَقَةٌ، ضَرْبٌ وَفَّقَ عَدَدَ رُؤُوسِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، كَأَبَوَيْنِ وَعَشْرَ بَنَاتٍ، وَفِي أَصْلِهَا وَعَوْلُهَا، كَزَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَسِتْ بَنَاتٍ.

نسخة م  
لوحة  
٤٨٣

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ <sup>(١)</sup> بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ، ضُرِبَ عَدَدُ رُؤُوسٍ مِنْ انْكَسَرَتْ سَهَامُهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، كَزَوْجٍ، وَأُمٍّ، وَثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ أُمٍّ <sup>(٢)</sup>.

وَإِنْ انْكَسَرَتْ السَّهَامُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ أَعْدَادِ رُؤُوسِهِمْ <sup>(٣)</sup> أَوْ وَفَّقَهَا مِمَّا ثَلَّةً، ضَرْبٌ أَحَدَ الْأَعْدَادِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، كَسِتْ بَنَاتٍ، وَثَلَاثَ جَدَاتٍ، وَثَلَاثَةَ أَعْمَامٍ.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا <sup>(٤)</sup> تَدَاخُلٌ، ضُرِبَ أَكْثَرُهَا <sup>(٥)</sup> فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، كَأَرْبَعَ زَوْجَاتٍ، وَثَلَاثَ جَدَاتٍ، وَاثْنَيْ عَشَرَ عَمًّا.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا <sup>(٦)</sup> تَوَافُقٌ، ضَرْبٌ وَفَّقَ أَحَدَ الْأَعْدَادِ فِي جَمِيعِ الثَّانِي، ثُمَّ مَا بَلَغَ فِي وَفَّقَ الثَّالِثَ إِنْ وَافَّقَهُ، وَإِلَّا فِي جَمِيعِهِ، ثُمَّ فِي الرَّابِعِ كَذَلِكَ، ثُمَّ يَضْرِبُ الْمَبْلُغَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ،

(١) ف: تكن.

(٢) زاد في ي: أو في أصلها وعولها كزوج وخمس أخوات أبويات.

(٣) سقط من ي: رؤوسهم.

(٤) ف: بينهما.

(٥) ي: أكثرهما.

(٦) ف: بينهما.

كأربع زوجاتٍ، وثَمَانِي عشرة<sup>(١)</sup> بنتاً، وخمس عشرة جَدَّةً، وستة أعمام، يضرب نصف<sup>(٢)</sup> عدد النسوة في عدد الأعمام، ثم الحاصل أعني<sup>(٣)</sup> اثني<sup>(٤)</sup> عشر في ثُلُث التسعة وفق البنات، ثم الحاصل أعني الستة والثلاثين<sup>(٥)</sup> في ثُلُث الخمسة عشر، ثم<sup>(٦)</sup> الحاصل وهو مائة وثمانون في أربعة وعشرين، يبلغ<sup>(٧)</sup> أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين، ومنها تَصَحَّحَ.

وإن كان بينها<sup>(٨)</sup> تباين، ضرب أول الأعداد في الثاني<sup>(٩)</sup>، ثم ما بلغ في الثالث، ثم ما بلغ في الرابع، ثم الحاصل في أصل المَسْأَلَةِ، كامرأتين<sup>(١٠)</sup>، وست جداتٍ، وعشر بناتٍ، وسبعة أعمام، يضرب عدد المرأتين في الثلاثة وفق<sup>(١١)</sup> الجدات يبلغ<sup>(١٢)</sup> ستة، ثم يضرب<sup>(١٣)</sup>

(١) غ: عشر.

(٢) سقط من ف: نصف.

(٣) سقط من ي: أعني.

(٤) س، غ، ف: الاثني.

(٥) ي: (ستة وثلاثين) بدلاً من (أعني الستة والثلاثين).

(٦) زاد في ي: تضرب.

(٧) س، غ، ف: تبلغ.

(٨) غ: بينها.

سقط من ي: بينها.

(٩) سقط من ي: في الثاني.

(١٠) غ: (كل مرأتين) بدلاً من (كامرأتين).

(١١) ف: ووفق.

(١٢) غ: وتبلغ.

ف: تبلغ.

(١٣) س، ف: تضرب.

في الخمسة وفق البنات يبلغ<sup>(١)</sup> ثلاثين، ثم يضرب<sup>(٢)</sup> في السبعة يبلغ<sup>(٣)</sup> مائتين وعشرة، فيضرب<sup>(٤)</sup> في أربعة وعشرين تصير خمسة آلاف وأربعين، ومنها تصحح<sup>(٥)</sup>.

### ❶ فصل في معرفة نصيب كل فريق وكل فرد منه

نسخة م  
لوحة  
٤٨٤

يعرف حظ كل فريق<sup>(٦)</sup> من التصحيح بضرب<sup>(٧)</sup> ما لكل فريق من أصل المسألة في المضروب في أصلها، وحظ كل فرد بقسمة ما لكل فريق من أصل المسألة على عدد رؤوسهم، ثم ضرب الخارج في المضروب<sup>(٨)</sup>، كأن للمرأتين في مسألة التباين ثلاثة، فإذا قسمت عليهما<sup>(٩)</sup> كان واحداً ونصفاً، فيضرب في المضروب الذي هو مائتان وعشرة، يحصل<sup>(١٠)</sup> ثلاثمائة وخمسة عشر يكون نصيب كل زوجة.

وكان للبنات ستة عشر، فإذا قسمت عليهن خرج<sup>(١١)</sup> واحد وثلاثة أخماس، واحد فيضرب في المضروب، فيحصل ثلاثمائة وستة وثلاثون، وقس عليه.

- (١) ف: تبلغ.
- (٢) س، ف: تضرب.
- (٣) س، ف: تبلغ.
- (٤) س، غ، ف: فتضرب.
- (٥) زاد في ي: والله أعلم.
- (٦) هذا آخر ما ورد في مخطوطة ي، والصفحات المكملية للمتن غير موجودة، لكن جاءت بعدها صفحات فيها مسائل فقهية متفرقة وتملكات.
- (٧) غ: بضر.
- (٨) ف: (القسمة) بدلاً من (المضروب).
- (٩) س: عليها.
- غ: عليه.
- (١٠) ف: تحصل.
- (١١) س: (خرج عليهن) بدلاً من (عليهن خرج).



وإذا أردت قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء، فاجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل<sup>(١)</sup> وَاِرْثْ فِي الْعَمَلِ، ومجموع الدَّيْنِ<sup>(٢)</sup> كالتَّصْحِيحِ، فإذا كانت التركة تسعةً، وكان لواحد عشرة، ولآخر خمسة، فقد توافقا بالثلث، فاضرب العشرة في ثلث التسعة، واقسم<sup>(٣)</sup> الثلاثين الحاصلة على ثلث التَّصْحِيحِ<sup>(٤)</sup>، يُصِيبُ ذَا الْعَشْرَةِ سِتَّةً، وافعل هَكَذَا بِالْخَمْسَةِ.

ولو كانت ثلاثة عشر، يضرب صاحب العشرة في كلها، فيحصل مائة وثلاثون، ويقسم<sup>(٥)</sup> على كل<sup>(٦)</sup> التَّصْحِيحِ، فيُصِيبُ ذَا<sup>(٧)</sup> الْعَشْرَةِ ثَمَانِيَةً وَثُلُثَانًا، وعلى هَذَا.

ولو صولح بعض الورثة على شيءٍ طرحت سهامه من التَّصْحِيحِ، وقسم ما بقي على سهام من بقي، كزوج وأُمٍّ وعم. فإن<sup>(٨)</sup> صولح الزوج على ما في ذمته من المهر، قسم باقي التركة بين الأُمِّ والعم أثلاثاً بقدر سهامهما تأخذ سهمين، وهو سَهْمًا، أو العم<sup>(٩)</sup> على شيءٍ تأخذ<sup>(١٠)</sup> الأُمُّ خُمُسِي الْبَاقِي، والزوج ثلاثة أخماسه، أو الأُمُّ على شيءٍ يأخذ الزوج ثلاثة أرباع الباقي والعم رُبْعَهُ.

(١) سقط من س: كل.

(٢) س، ن، ف: الديون.

(٣) سقط من س: و.

(٤) سقط من غ: التَّصْحِيحِ.

(٥) ف: وتقسم.

(٦) س: (كل على) بدلاً من (على كل).

(٧) غ: ذو.

(٨) ف: وإن.

(٩) ف: (العم) مكررة.

(١٠) غ: يأخذ.

## فصل في الردِّ

يرد على ذوي الفروض ما فضل عنهم بقدر فروضهم، إلا على الزوجين.  
وانحصر في جنس، وجنسين، وثلاثة.

وسهام<sup>(١)</sup> المردود إليها في اثنين وثلاثة وأربعة وخمسة، فإن كان من يرد عليه جنساً واحداً، تكون المسألة من عدد رؤوسهم، كبتين، أو جدتين، وإلا فمن سهامهم، فتجعل<sup>(٢)</sup> من اثنين في سدسين، كولد أم، وجدة. ومن ثلاثة في ثلث وسدس، كولدي<sup>(٣)</sup> أم، وجدة. ومن أربعة في نصف وسدس، كبت، وبنت ابن. ومن خمسة في ثلثين وسدس، كأختين لأبوين، وولد أم. وفي نصف وسدسين، كثلاث أخوات مختلفات.

● وإن كان مع الأول من لا يرد عليه، أعط فرضه من أقل<sup>(٤)</sup> مخرجه، ثم اقسام الباقي على من يرد عليه، كزوج، وثلاث بنات، وإن لم يستقم.

فإن وافق الباقي رؤوسهم، كزوج، وست بنات، فاضرب وفق رؤوسهن، وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه، يكن<sup>(٥)</sup> ثمانية، ومنها<sup>(٦)</sup> تصح.

وإن لم يوافق، كزوج، وخمس بنات، فاضرب كل رؤوسهن في مخرج فرض من لا يرد عليه، يكن<sup>(٧)</sup> عشرين، ومنها تصح.

نسخة م  
لوحة  
٤٨٥

(١) س، ن، ف: والسهام.

(٢) غ: فيجعل.

(٣) ف: كولد.

(٤) ن: أول.

(٥) س، ف: تكن.

(٦) غ: ومنها.

(٧) ف: تكن.

وإن كان مع الثاني من لا يرد عليه، فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، على<sup>(١)</sup> مسألة من يرد عليه، كزوجة، وأربع جدات، وست أخوات لأُم.

وإن لم يستقم، فاضرب سهام من يرد عليه في مخرج فرض<sup>(٢)</sup> من لا يرد عليه، كأربع زوجات، وتسع بنات، وست جدات، فيضرب<sup>(٣)</sup> خمسة في ثمانية تبلغ<sup>(٤)</sup> أربعين، ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه، وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه.

وتصحّ على كل فرد<sup>(٥)</sup> من ألف وأربعمائة وأربعين.

### فصل في الفرقى والحرقى والحمل والخنثى

لا توارث بين العرقى والهدمى والحرقى، إلا إذا علم ترتيب موتهم. والموقوف للحمل حظ أربعة<sup>(٧)</sup>، ويفتي<sup>(٨)</sup> بواحد، وهو المختار<sup>(٩)</sup>، لا اثنين<sup>(١٠)</sup>.

(١) ن: (في) بدلاً من (على).

(٢) سقط من ن: فرض.

(٣) ف: فتضرب.

(٤) س، غ، ف: يبلغ.

(٥) سقط من ف: كل.

(٦) ف: (من) مكررة.

(٧) حظ أربعة من البنين أو البنات، أيها أكثر عند أبي حنيفة، رواه عنه ابن المبارك. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٨٥.

(٨) (وفيتي) أبو يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٨٥.

(٩) (وهو المختار) للفتوى. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٨٥.

(١٠) (لا) نصيب (اثنين) كما قال محمد، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف. / البرهان للطرابلسي، نسخة م، لوحة ٤٨٥.

وَإِذَا وُلِدَ بَفَرْجٍ وَذَكَرَ، كَانَ خُنْثَى.

فَإِنْ بَالَ مِنْ أَحَدِهِمَا، اعْتَبَرَ بِهِ.

● أَوْ مِنْهَا، اعْتَبَرَ الْأَسْبَقُ.

وَإِنْ اسْتَوَيَا، كَانَ مُشْكِلًا، وَالكَثْرَةُ غَيْرُ مَعْتَبَرَةٍ عِنْدَنَا<sup>(١)</sup>، وَرَجَحَا بَهَا.

فَإِنْ بَلَغَ، وَخَرَجَتْ لَهُ لِحْيَةٌ، أَوْ وَصَلَ إِلَى النِّسَاءِ، كَانَ رَجُلًا.

وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ ثَدْيٌ، أَوْ لَبَنٌ، أَوْ حَاضٌ، أَوْ حَبِلَ، أَوْ أَمَكْنَ وَطْؤُهُ، كَانَ امْرَأَةً.

وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عَلَامَةٌ، أَوْ تَعَارَضَتْ، كَانَ مُشْكِلًا، فَيُصَلَّى بِقِنَاعٍ، وَيَقِفُ بَيْنَ صَفِّ

الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ وَالْحُلِيَّ، وَلَا يَخْلُو بِهِ إِلَّا مُحَرَّمَهُ، وَلَا يَسَافِرُ إِلَّا مَعَهُ،

وَيَشْتَرِي لَهُ أَمَةً تَحْتَنُّهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ تَبَاعَ، وَيُرَدُّ ثَمْنُهَا.

وَلَهُ مَعَ الْابْنِ أَقْلُ النَّصِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، وَيَرْجَعُ<sup>(٣)</sup> إِلَى إِيْجَابِ نِصْفِهِمَا، فَيُعْطِيهِ<sup>(٤)</sup> ثَلَاثَةَ مِنْ

سَبْعَةٍ، وَوَافِقٌ<sup>(٥)</sup> فِي رِوَايَةٍ، وَأَعْطَاهُ خَمْسَةَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ.

### فَصْلُ<sup>(٦)</sup> الْمُنَاسَخَةِ

إِذَا مَاتَ بَعْضُ الْوَرِثَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، فَإِنْ كَانَ وَرِثَةُ الثَّانِي عَيْنَ وَرِثَةِ الْأَوَّلِ، كَمَنْ

(١) (غير معتبرة عندنا) أي: عند أبي حنيفة. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٦.

(٢) (أقل النصيين) يعني: أسوأ الحاليين عند أبي حنيفة، وهو قول عامة الصَّحَابَةِ، وعليه

الْفَتْوَى. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٦.

(٣) (ويرجع) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٦.

(٤) (فيعطيه) أبو يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٦.

(٥) (ووافق) مُحَمَّدُ أَبَا يُوسُفَ. / البُرْهَانُ لِلطَّرَائِضِيِّ، نسخة م، لوحة ٤٨٦.

(٦) زاد في س، غ، ف: في.

مات عن بنين، وبنات من امرأة، ثم مات أحدهم، قسمت بين الباقيين<sup>(١)</sup>.

وإن كان ورثته غير ورثة الأول، صحح المسألة الأولى، ثم الثانية.

فإن استقام نصيب الثاني على مسأله، فبها، كموت شخص عن ابن وبنت، وموت الابن عن ابنين<sup>(٢)</sup>، وإلا:

فإن كان بينهما موافقة، فاضرب وفق التصحيح الثاني في كل الأول، كموته عن زوجة، وأخت لأب، وخمسة أعمام، ثم موت الأخت عن زوج، وأم، وبنت، وعم<sup>(٣)</sup>، تصحح الأولى من عشرين بضرب رؤوس الأعمام في أصل المسألة، ثم اضرب وفق الثانية، وهي ستة في العشرين تبلغ<sup>(٤)</sup> مائة وعشرين، ومنها تصحح المسألتان.

وإن كان بينهما مباينة، فاضرب كل التصحيح الثاني في كل الأول<sup>(٥)</sup>، كزوجة، وأخت لأبوين، وثلاثة أعمام، ثم موت الزوجة عن خمسة إخوة، تصحح الأولى من اثني عشر بضرب رؤوس الأعمام في أصل المسألة، ثم اضرب مسألتها التي هي خمسة في الاثني عشر تبلغ ستين، ومنها تصحح المسألتان.

وإذا مات ثالث أو رابع، فاجعل مبلغ المسألتين مقام تصحيح الأولى، والثالثة مقام الثانية، في العمل، وهلم جرا<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الأصل لمحمد بن الحسن ج ٦ ص ١٢٩. والكتاب للقدوري وشرحه الجوهرة النيرة ج ٢ ص ٦٧١.

(٢) سقط من غ: كموت شخص عن ابن وبنت، وموت الابن عن ابنين.

(٣) سقط من ن: و.

(٤) س: يبلغ.

(٥) ف: كتب (الأول) بالأسود، فأوهم أنها من البرهان.

(٦) ● م: كتب المؤلف ما يأتي: (انتهى نقله من المسودة في خامس عشر، جمادى الأولى، سنة عشرين وتسعمائة. وهي أول نسخة نقلت من المسودة على يد جامعها: إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ابن الشيخ علي الطرابلسي، ثم المصري الحنفي).

.....

● س: كتب في آخر المخطوطة ما يأتي: (نجزت هذه النسخة المباركة، وهي البرهان على مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ، تأليف: الشَّيْخ، الإمام، العلامة، العالم، العامل، إمام أهل وقته، والمفرد في وصفه ونعته، سيدنا ومولانا: الشَّيْخ إِبْرَاهِيمَ بن مُوسَى بن أَبِي بَكْر ابن الشَّيْخ عَلِيِّ الطَّرَابُلُسِيِّ، ثم المُصْزِي الحَنَفِيِّ، سقى الله تعالى ثراه صوب رحمته ورضوانه، وبَوَّأَهُ أعلَىٰ فراديس جَنَّاتِهِ، ونفعنا بعلمه، ورفعنا به، ووفقنا لفهم حسن القول وصوابه، وجعلنا ممن لا ذنبنا به، ولازم الوقوف على بابه، بجاه سيدنا مُحَمَّد وآله وأصحابه).

قال مؤلفه رَحِمَهُ اللهُ: وكانت البَدَاءَةُ في كتابتها في سادس عشر، جُمَادَى الأول، سنة ٩٢٠، وانتهأوها في ثاني عشر، المحرم الحرام، سنة ٩٢٢، نفع الله تعالى بها من طالعها، وقرأها، واستكتبها، وكتبها، وجميع المُسْلِمِينَ، آمين.

كتبت لسيدنا ومولانا قَاضِي قُضَاةِ الْإِسْلَام، وَوَاحِدَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَام، النَّاطِرِ عَلَى المسجد الحرام، وَالْخَطِيبِ بتلك المشاعر الْفَخَامِ وَالْمَوَاقِفِ الْجِسَام، مولانا أَفندي فضيل چَلْبِي، أدام الله تعالى عُلُوَّهُ، وَأَبَدَ سُمُوَّهُ، وَبَلَّغَهُ مَرْجُوَّهُ، وكبت حاسده وعدوه، وجعله مُعَانًا فِي الدَّارَيْنِ بِالْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ، آمين، على يد أَقْلٍ عَبِيدَ اللَّهِ تَعَالَى، وأحوجهم إلى مغفرته، رضي الدِّينُ مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الْقَارَانِي الْمِصْرِي، نزِيل مَكَّة الْمُشْرِفَةِ. ووافق ختامها يوم الخميس سابع شَوَّالِ الْمُبَارَك، سنة ٩٧١، ختمها الله تعالى بالخير، آمين).

ويلاحظ أن هناك خلافاً بين ما كتبه الإمام الطَّرَابُلُسِيُّ من تَارِيخِ الانتهاء من نقله من المسودة كما تقدم آنفاً، وبين ما كتبه ناسخ المخطوطة س.

● غ: كتب في آخر المخطوطة ما يأتي: (تَمَّتْ كتاب مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، بيد أفقر الْفُقَرَاءِ إِلَى اللَّهِ الْمَنَان: عَبْد الْقَادِر بن عَبْد اللَّطِيف بن يُوسُف بن مولانا قَاضِي بُرْهَان الدِّين بن مُحَمَّد بن تاج الدِّين بن يُوسُف بن مولانا أَحْمَد عَرَفَةَ مُحَمَّد مع بده بن مُحَمَّد بن قَاسِم بن حسن بن مَلِك رَا بن السوهي، الْمُتَلَتَانِي، ثم الْكُجَرَاتِي، غفر الله له، ولهم، وآبائهم، وأجدادهم، وأستأذه، ومشايخه، بِجَعَتِ النَّبِيُّ وآله.

مؤرخاً ٥ صفر، ختم الله الخير بِأَظْفَرِ، سنة خمس وتسعين وتسعمائة).

● ن: كتب في آخر المخطوطة ما يأتي: (تم هذا الكتاب في يوم الأربعاء، سَلَخ شهر

.....

رَبِيعُ الْأَوَّلِ، عامَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَلْفَ، مِنْ نَسْخَةٍ بِخَطِ الْمَصْنَفِ، انْتَهَى نَقْلُهُ مِنَ الْمُسَوَّدَةِ فِي جُمَادَى الْأَوَّلِ، سَنَةِ عَشْرِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ، وَهِيَ أَوَّلُ نَسْخَةٍ نَقَلْتُ مِنَ الْمُسَوَّدَةِ عَلَى يَدِ جَامِعِهَا: إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الطَّرَابُلسِيِّ، ثُمَّ الْمُصَرِّفِ الْحَنْفِيِّ).

● ف: كُتِبَ فِي آخِرِ الْمَخْطُوطَةِ مَا يَأْتِي: (وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، سَنَةِ ١١١٨)، أَي: ١١١٨ هـ.





## الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ٢- فهرس الأعلام.
- ٣- فهرس الشعر.
- ٤- فهرس المصادر.
- ٥- فهرس الموضوعات.



## ١- فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

الآية القرآنيّة الكريمة	رقم الصفحة
﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً﴾ - النساء: ٢٥	١٣٥، ١٣٤



٢- فهرس الأعلام<sup>(١)</sup>

العَلَم	رقم الصفحة
إِبْرَاهِيم بن حسن بن مُحَمَّد أمين البُخَارِيّ الحُسَيْنِيّ	١٣٠
إِبْرَاهِيم بن الشَّيْخ فَتْح الدِّين صَدَقَة	٥٠
إِبْرَاهِيم بن مُوسَى الطَّرَابُلُسِيّ، بُرْهَان الدِّين	٣، ٧، ٨، ١١، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٨٦، ٩١، ١٠١، ١٠٥، ١١٦، ١٢٨، ١٢٩
إِبْرَاهِيم بن نُوح الهريبطي القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ	٥٧
أَحْمَد بن إِيْنَال	٣١، ١٨
أَحْمَد خان بن غازي سُلْطَان مُحَمَّد خان (السُّلْطَان)	١٠٠
أَحْمَد بن عَبْد القَادِر القُرْشِيّ	٥٧
أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثعلب، المعروف بابن السَّاعَاتِيّ	٧٦
أَحْمَد بن مُحَمَّد القَسْطَلَانِيّ المِصْرِيّ	٥٩
أَحْمَد بن النَّاصِر مُحَمَّد بن قَلَاوُون	٣١
أَحْمَد بن يُوسُف بن الشَّلْبِيّ	٦٣
أَرْسُوف	٢٨

(١) رَتَّبْتُ الأَعْلَام الوَارِدَة فِي مِتن الكِتَاب عَلٰى الحُرُوف الهِجَائِيَّة، دُون اعتِبَار ل (ال، ابن، أَبُو، أُمّ، بنت).

العَلَم	رقم الصفحة
الأَرَمَن	٢٨
د. أَسْمَاء قَحْطَان الدُّورِي	٥
د. إِسْمَاعِيل عَبْد الرَّحْمَن نَجْم الدِّين الْكُورَانِي	١٢٥، ١٢١، ١٠٦، ١٠١، ٩١
آسيا	٢٧
الأَشْرَفِيَّة	٦٠، ٤٧، ٤٦، ٤٤، ٢٥
ابن بنت الأَعَزَّ	٣٤
الإِفْرَنْج	٢٨، ٢٧، ٢٣
الأَقْصَرَائِي	٤٥
الآنْدَلُس	٢٨
أَنْطَاكِيَّة	٢٨
إِنْبَال بن عَبْد الله العَلَايِي	٢٦، ١٨
أَيُّوب نَجْم الدِّين، الملك الصالح	٢٢، ٢١
الأيُّوْبِيَّة (الدولة)	٣٣، ٢٣، ٢٢
الأيُّوْبِيُون	٢٣، ٢١
باب بني سَيْبَة	٣٤٥
باب النّصْر	٦٣
بَانْيَاس	٢٨
البُخَارِيّ صاحب الصّحیح	٥٠
البَدْر البَغْدَادِيّ الحَنْبَلِيّ	٤٥
بَرْسَبَاي الدُّقْمَاقِيّ	٦٠، ٥٧، ٤٦، ٢٨، ٢٦، ٢٥
بَرْقُوق بن أنص الجركسي	٣٥، ٢٧، ٢٥، ٢٢
بِشْر الحَنْفِيّ المِصْرِيّ	٦١
البَصْرَة	٦٠٢
بَغْدَاد	٦٦١، ٩٦، ٩٥، ٣٤، ٣٣، ٢٧، ٢٥

العَلَم	رقم الصفحة
بَغْرَاس	٢٨
البَقِيع	٥٥
أبو بَكْر سَيْف الدِّين	٣١
أبو بَكْر بن مُحَمَّد بن الصدر الحَنْبَلِيّ	٤٥
البوتيجي	٤٥
بُولَاق	٧١
بَيْرَس البُنْدُقْدَارِيّ	٣٤، ٢٨، ٢٧، ٢٤
البيت الحرام	٣٣
بَيْت المَقْدِس	٩٢٣
بَيْرُوت	٧١، ٢٨
بَيْسَان	٢٧
التَّاج بن عَرَبْشَاه	٤٥
التتار	٣٤، ٣٣، ٢٨، ٢٧، ٢٣
تربة يلغا	٥٦
التُّرْكُمَان	٢٨
تُرْكِيَا	٩٠، ٩١، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥
ابن تَغْرِي بَرْدِي	٣٥
تَقِيّ الدِّين بن تَيْمِيَّة	٣٤
تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيْد	٣٥، ٣٤
تَقِيّ الدِّين السُّبْكِيّ	٣٤
تَمْرُبَعَا الظَّاهِرِيّ	٣٢، ١٩
ابن التنسي	٤٥
تُورَان شَاه	٢٣، ٢٢
تُونُس	١٤٢، ٨٥

العَلَم	رقم الصفحة
تَيَمُّور لَنَك	٣٢
جَارُ اللَّهِ بِن فَهْد	٦٥
الْجَامِعَ الْأُمَوِيَّ	٥٠
جَامِعَ الْحَيْدَرِ خَانَةَ، بَغْدَاد	٩٦
جَامِعَ الْقَجَاسِي	٨١
جَامِعَةُ آلِ الْبَيْتِ، الْأُرْدُنَّ	٨
جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ بِنِ سُعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ	٨١، ٨٢، ١١٢، ١١٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٥
جَامِعَةُ دَهْلُو، الْعِرَاقُ	٩١، ١٠١، ١٠٦، ١٢١، ١٢٥
جَامِعَةُ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالِمِيَّةِ، الْأُرْدُنَّ	٧، ٨٦، ٩٦
جَانِ بِلَاطُ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْرَفِيَّ	١٩
جَبْت	٢٨
جَبَلَةٌ	٢٨
الْجُبْحَفَةُ	٣٤٠
الْجُرَاكِسَةُ	١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٥
الْجِصَّاصُ	١٤١
الْجَوَالِي الْمِصْرِيَّةِ	٦٥
الْحِجَّازُ	٢٨، ٣٣
ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ	٣٤، ٣٥، ٤٥، ٤٩
حَسَنُ بِنِ أَحْمَدَ النَّوِيرِيَّ	٤٥
حَسَنُ الشُّرْبُلَالِيَّ	١٠١
حِصْنُ الْأَكْرَادِ	٢٨
حِصْنُ عَكَّا	٢٨
حِصْنُ الْمَرْقَبِ	٢٨
حَلَبُ	٢٧، ٢٨
الْحِمَصِيَّ	٤٥



العَلَم	رقم الصفحة
أبو حَنِيفَةَ	٣، ٨، ٩، ١١، ١٤، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ١٠٥، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٠
الحوازية	٦٣
خَالِد بن عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْهَرِيّ	٦٣
حُشَقْدَم بن عَبْدِ اللَّهِ	١٨
الْخَصَّاف أَحْمَد بن عَمْرُو	٦٩، ٧٠، ٨٦
الْخَطَّابِيَّة	٨٠٢
ابن خَلْدُون	٣٥
دِجْلَةَ	٣٠٥، ٦٦١، ٦٦٧، ٨٧٦
ابن دَقِيقِ الْعِيد. انظر: تَقِيّ الدِّين بن دَقِيقِ الْعِيد.	
دِمَشْق	٤٢، ٤٣، ٥٠، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٨٦
الدَّهْنَاء	٨٧٤
الدولة الأيُوبِيَّة. انظر: الأيُوبِيَّة.	
دولة المَمَالِيك البَحْرِيَّة	٢١
دولة المَمَالِيك الجراكسة	٢٢
ابن الدَّيْرِيّ	٤٥
الدَّيْمِيّ عُثْمَان بن مُحَمَّد	٤٩، ٥٠، ٥٢، ٦٠
ذَات عِرْق	٣٤٠
الدَّهَبِيّ	٣٥
ذو الْحَلِيفَةِ	٣٤٠
الرَّضِيّ الْأَوْجَاقِي	٥٩
ابن الرُّفْعَةِ	٣٥
رَوْضَةُ خَيْرِي، مِصْر	١٢٨
زاوية صُوفِيّ عَلِيّ بك	٩٠

العَلَم	رقم الصفحة
زُفَر	١٥٩، ١٥٥، ٧٧
زُوَيْلَة	٢٠
زَيْن الدِّين العِرَاقِيّ	٣٤
زَيْنَب بنت البَاعُونِيّ	٦٠
ابن السَّاعَاتِيّ	٧٦
السَّخَاوِيّ	٦٥، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٠، ٤٩، ٤٥، ٣٥
سِرَاج الدِّين البُلْقِينِيّ	٣٥
السَّرْحَسِيّ	٨٢٠
سري الدِّين ابن السُّحْنَة	٦٣
أبو السُّعُود العِرَاقِيّ	٥٨، ٥٧، ٥٦
سَلَامَش بن الظَّاهِر بَيْرَس	٣١
سَلِيم الأول	٢٠
سَلِيم خان ابن السُّلْطَان مُصْطَفَى خان (السُّلْطَان)	١٠٦
السُّنْبَاطِيّ	٥٣
السُّيُوطِيّ	٥٢، ٥٠، ٣٥
الشَّافِعِيّ	١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ٧٧، ٦٣
الشَّافِعِيَّة	٦٣
الشَّافِعِيَّون	٤٥
الشَّام	١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤١، ٤٣، ٣٤٠، ٣٩٨، ٥٨٧، ٨٧٤، ٨٧٥
شَجَرَة الدَّرَّاءِ خَلِيل	٢٣، ٢٢
الشَّرَف بن عِيَد	٤٤، ٤٣
ابن أَبِي شَرِيف	٦٧
السَّقِيف	٢٨

العَلَم	رقم الصفحة
الشمس بن زُهْرَة	٤٥
الشُّمْنِي	٤٥
شَهَاب الدِّين الشويكي	٦٠
الشَّهَاب صاحب المُسَنَد	٤٩
صَافِيثَا	٢٨
صالح بن عَبْد الله	٩٦
صَدْر الشَّرِيعَة	٧٥
الصَّرْعَتُمُشِيَة	٤٥
الصَّعِيد	٣٢
صَفَد	٢٨
الصَّلَاح الطَّرَابُلُسيّ	٤٩، ٤٧، ٤٥، ٤٤
أُمّ الصَّلَاح الطَّرَابُلُسيّ	٤٧
أ. د. صَلاح مُحمَّد أبو الحاج	٩٦، ٨٦، ٧١، ٨
طَبْرِيَة	٢٨
الطَّحَاوِيّ	٨١٣، ٢٤٢، ٢١٢، ١٤١
طَرَابُلُس الشَّام	٥٩، ٤٥، ٤٢، ٤١، ٢٨
الطَّرَابُلُسيّ بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيم. انظر: إِبْرَاهِيم بن مُوسَى الطَّرَابُلُسيّ.	
طَرَسُوس	٢٨
ابن طولون	٦١، ٥٠
طومان باي ابن أَخِي الغُورِيّ	٢٠
طومان باي الأَشْرَفِيّ	٣٢، ٢٠
عَائِشَة	٨٨٠
عَبَادَان	٨٧٥
عَبْد الْكَرِّ بن الشَّحْنَة	٦١
عَبْد الرَّحْمَنِ الْقَاضِي زَيْن الدِّين الزُّرْعِيّ	٤٩

العَلَم	رقم الصفحة
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ	٤٣
عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ يُوسُفَ السُّوهِى الْمُلْتَانِيّ الْكُجَرَاتِيّ	٩٦، ٩٥
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ	٢٣٢
عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ	٢٣٢
أ. د. عَبْدُ الْمَلِكِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيّ	٨
عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ أَحْمَدَ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ ابْنِ نَقِيبِ الْأَشْرَافِ، تَاجِ الدِّينِ	٦٠
عُثْمَانُ بْنُ جَعْفَرٍ، فَخْرُ الدِّينِ	٣١، ١٨
الْعُثْمَانِيُّونَ	٢٦
الْعُدَيْبُ	٨٧٤
عُزْبَانُ الْحِجَازِ	٢٨
عَرَفَةُ	٣٥٦، ٣٥٢، ٣٤٧، ٣٣٩، ٢٧١، ٢١٣، ١٧٣، ٣٦٣
عُرْنَةُ	٣٤٨
عِزُّ الدِّينِ أَبِيكَ	٢٣، ٢١، ١٧
الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ	٣٥، ٣٤
الْعَقَبَةُ	٣٥٠، ٣٤٩
عَقَبَةُ حُلُوانَ	٨٧٤
عَكَّةُ	٨٠٤
عَلَاءُ الدِّينِ السَّيْرَامِيّ	٣٤
عَلَاءُ الدِّينِ كَجَكِ بْنِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ قَلَاوُونَ	٣١
الْعُلْتُ	٨٧٤
عَلِيّ الرَّازِيّ	٨٣١

العَلَم	رقم الصفحة
عَلِيّ بن مُحَمَّد بن فتح المَوْصِلِيّ الناصح	٤٥
عَلِيّ بن مُحَمَّد بن يُوسُف القَبَانِيّ الدِّمِيَّاطِيّ	١١٥
عُمَرُ أفندي المفتي	١٠١
عُمَر بن الخطَّاب	١٧٦، ٢٣٢
عُمَر الصَّعِيدِيّ	٦٠
عَمَّان	٩٦، ٨٦، ٧١، ٩
عَيْن جَالُوت	٢٧، ٢٣
العَيْنِيّ	٤٥
العَرَاقَة	٥٧، ٥٦
العَرَاقِيّ. انظر: أَبُو السَّعُود العَرَاقِيّ.	
فَارِس	٢٨
الفَارِسِيَّة	٢٥٨، ٢٢٧، ٢١٩
الفاطميون	٢١
فرج بن بَرْقُوق	٣٢، ٢٧
الْفَيُومِيّ	١٤٠
قَاسِم الزَّيْن التُّرْكُمَانِيّ الدَّمَشْقِيّ	٤٤
قَاسِيُون	٦٠
قَانِصُوه الغُورِيّ الأَشْرَفِيّ	٢٠
قَانِصُوه مَمْلُوك قَايْتَبَاي	١٩
القَاهِرَة	٦٣، ٥٩، ٥٤، ٤٥، ٤٣، ٤٢، ٣٦، ٣٤، ٢٤
	١٠١، ٨٦، ٦٧
قُبْرُص	٢٨، ٢٥
قجاس	٤٦
القجاسية	٦٥، ٥٩
أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّورِيّ	٥

العَلَم	رقم الصفحة
الْقُدُس	٦١
الْقُدُورِيّ	١٤١، ٧٥
الْقَرَاة	٦٧
قَرْن المَنَازِل	٣٤٠
الْقُرَيْن	٢٨
قُزَح	٣٤٨
الْقُصِير	٢٨
الْقُطَب ابن سُلْطَان	٦٣
قلعة الرَّوْضَة	٢١
قنطرة الموسكي	٥٧
قَيْسَارِيَّة	٢٨
ابن القِيم	٣٥
الكَرْخِيّ	٨١٣
ابن الكركي	٦٧
كُلِّيَّة القَانُون والسِّيَاسَة، جَامِعَة دَهوَك، العِرَاق	١٢٥، ١٢١، ١٠٦، ١٠١، ٩١
الكَمَال بن الهَمَام	٣٥
الْكُوفَة	٦٤١، ٦٠٢، ٤٨٥، ٤٤٧
لويس التاسع ملك فرنسا	٢٣
المُؤَيَّد شَيْخ بن عَبْد الله المَحْمُودِيّ	٣٥
المُؤَيَّدِيَّة	٤٤، ٤٢
مَالِك	١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ٧٧، ٥٥
المَالِكِيُون	٤٥
مُحَسَّر	٣٤٨
مَحَلَّة جَدِيد حَسَن بَاشَا	٩٦

العَلَم	رقم الصفحة
مُحَمَّد ﷺ	٧، ٣٤، ٨٦، ٩١، ٩٦، ١١٦، ١٢٥، ١٤٨، ١٦٦، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٦٥٩، ٧١٤، ٨٦٩، ٨٧٩، ٨٨٠
مُحَمَّد بن أَبِي أَحْمَد	١٠١
مُحَمَّد بن أَحْمَد بن حَمَزَة الرَّمْلِيّ	٦٢
مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد القَازَانِيّ المِصْرِيّ، رَضِيّ الدِّين	٩٠، ٩١
مُحَمَّد بن الْأَشْرَف قَايْتَبَاي	١٩
مُحَمَّد التُّرْكْمَانِيّ	٥٩
مُحَمَّد جَمْعَمَق بن عَبْد الله العَلَايِيّ الظَّاهِرِيّ	١٧، ١٨، ٢٥
مُحَمَّد بن الحسن	٥٣، ٧٦، ٧٧، ١٤١، ١٥٣، ١٥٦
مُحَمَّد الشَّامِيّ	٩٠
مُحَمَّد الشمس بن مُحَمَّد. انظر: الغَرَايِيّ.	
مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمَن السَّخَاوِيّ. انظر: السَّخَاوِيّ.	
مُحَمَّد بن عَبْد العَالِ الحَنَفِيّ	٦١
مُحَمَّد بن عَبْد الْقَادِرِ الحَنَفِيّ	٨١
مُحَمَّد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد الخَطِيب الرَّشِيدِيّ، شمس الدِّين	٥٠
مُحَمَّد بن عَبْد النَّبِيِّ النَّيْسَابُورِيّ	٩٥
مُحَمَّد العَلَمِيّ، شمس الدِّين	٦٢
مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد الدَّمَشَقِيّ الحَنَفِيّ ابن القِصِّيف	٤٤
مُحَمَّد بن عَلِيّ بن أَحْمَد المَوْفَّق	٤٧
مُحَمَّد بن عَلِيّ بن دَقِيق العِيند، تَقِيّ الدِّين. انظر: تَقِيّ الدِّين بن دَقِيق العِيند.	

العَلَم	رقم الصفحة
أ. د. مُحَمَّد عَلِيّ سَمِيرَان	٨
مُحَمَّد بن عُمَر النِّينِي	٤٥
مُحَمَّد بن قَلَاوُون	٢٥
مُحَمَّد بن مُحَمَّد المَعْبَر	٤٥
مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يُوسُف، الصَّلَاح الطَّرَابُلُسِيّ. انظر: الصَّلَاح الطَّرَابُلُسِيّ.	
مُحَمَّد حَنِيْفَة	٨٥
مُحَمَّد زَيْن العَابِدِيْن	٨١
مُحَمَّد عَابِد السَّنْدِيّ	١١٥، ١١١
مُحَمَّد يُوسُف عَلِيّ بن حَافِظ أَحْمَد عَلِيّ البَهْوَالِي المَدَنِيّ	١٣٠، ١٢٨
أ. د. مَحْمُود عَلِيّ السَّرطَاوِيّ	٨
مُحْيِي الدِّين بن عَرَبِيّ	٦٢
ابن المَخْلُطَة	٤٥
مَدْرَسَة السُّلْطَان العُورِيّ	٢٠
المَدْرَسَة القُجَّاسِيَة	٦٥
مَدْرَسَة أَبِي عُمَر	٦٠
مَدِيرِيَة الأَثَار العَامَة بِبَغْدَاد	٩٥
المَدِينَة المُنَوَّرَة	٣٦٨، ٣٤٠، ١١٥، ١١١، ٨٠، ٥٤
المَرْغِينَانِيّ	٧٥
المَرْقِيَة	٢٨
مَرْكَز جَمْعَة المَاجِد، دُبِّي	٨٥
مُرْدَلِفَة	٣٦٣، ٣٤٨، ٣٣٩، ٢١٣
مُسْلِم صَاحِب الصَّحِيْح	٥٠
مُضَر	٣٢، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٣، ٢١، ١٧، ١٣، ١٢٨، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٧، ٤٥، ٤٣، ٣٤، ٣٣، ٨٧٥



العَلَم	رقم الصفحة
المُطَرِّزِيّ	١٤٠
المُظَفَّرُ قُطْرُ	٢٧، ٢٣
المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سَعُود، الرِّيَّاض	١٣٥، ١٣٠، ١١٦، ١١٢، ٨١
المَعُول	٣٣
المَقْرِيْزِيّ	٥٤، ٣٥
مَكْتَبَة دار الكتب الوطنية، تُونس	٨٥
مَكْتَبَة السُّلَيْمَانِيَّة، تُرْكِيَا	١٠٥، ١٠١، ١٠٠، ٩٠
مَكْتَبَة الشَّيْخ عارف حكمت	٨٠
مَكْتَبَة الغَزَالِيّ، باكستان	١٣٤
مَكْتَبَة الفاتح، إسطنبول	١٢٤، ١٢٠
مَكْتَبَة المَحْمُودِيَّة	١١٦، ١١٥، ١١٢، ١١١
المَكْتَبَة المركزية، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سَعُود الإسلاميَّة، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة	١٢٨
مَكْتَبَة الملك عَبْد العَزِيز، المَدِينَة المُنَوَّرَة	١١٥، ١١١، ٨٠
مَكَّة	٣٤٥، ٣٤٢، ٣٤١، ٢١٥، ١٤١، ٩١، ٤٢، ٣٦٨، ٣٦٣، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥١، ٣٤٩، ٣٤٧، ٨٧٥، ٨٠٤، ٦٦٢، ٥٨١، ٤٥٤، ٤٤٨، ٣٧٠
الملك الظَّاهِر سَيْف الدِّين جَقْمَق. انظر: مُحَمَّد جَقْمَق.	
المَمَالِيك	٢٩، ٢٧، ٢٦، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٧، ١٥، ٣٦، ٣٣، ٣٠
المَمْلَكَة الأَرْدُنِّيَّة الهاشِمِيَّة	٩٦، ٨٦، ٨
المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُودِيَّة	١٣٥، ١٣٠، ١٢٨، ١١٦، ١١٢، ٨٢، ٨١
الْمَنْصُورَة	٢٢
الْمَنْصُور سَيْف الدِّين قَلَاوون	٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٢

العَلَم	رقم الصفحة
الْمَنْصُورُ عَلِيٌّ بْنُ قُطْرُ	٢٣
أ. د. مُنِيرُ حَمِيدِ الْبِيَّاتِي	١٣٥، ١٣٠، ١١٦، ١١٢، ٨١
ابن الْمُنِيرِ الْإِسْكَندَرَانِي	٣٥
مَهْرَة	٨٧٤
ابن مَوْدُودِ الْمُوصِلِي	٧٥
النَّاصِرُ مُحَمَّدُ بْنُ قَلَاوُون. انظر: مُحَمَّدُ بْنُ قَلَاوُون.	
نَجْمُ الدِّينِ أَيُّوبُ. انظر: أَيُّوبُ.	
نَجْمُ الدِّينِ الْغَزِّي	٦٢، ٥٠
النَّسَائِيُّ صَاحِبُ السُّنَنِ	٥٦، ٤٩
النَّسَفِيُّ	٧٥
أَبُو النَّصْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَائِدُ بَابِي	١٩
النَّصْرَانِيَّةُ	٣٤
النَّظَامِيَّةُ	٤٥
نهر الملك	٨٧٦
نهر يز دجرد	٨٧٦
النَّيْلُ	٨٧٦، ٤٧١، ٣٢
هَلَالُ - بَنُ يَحْيَى بْنِ مُسْلِمٍ - الرَّأْيُ الْبَصْرِيُّ	٨٦، ٧٠، ٦٩
الهند	٢٨
هِنْدُ بِنْتُ عَمْرِو التَّمِيمِيَّةِ أَوْ الْمِصْرِيَّةِ	٨٠٦
ابن الْوَرْدِيِّ	٣٥
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (السُّعُودِيَّة)	١١٥، ١١١، ٨٠
يَافَا	٢٨
أ. د. يَعْزُبُ قَحْطَانُ الدُّورِيِّ	٥
يَعْقُوبُ (الْمَالِكِيُّ)	٤٥

العَلَم	رقم الصفحة
د. يعلَى قَحَطَان الدُّورِي	٩٥٣
د. يَعمُر قَحَطَان الدُّورِي	٥
يَلْبَاي الإينَالِي	٣٢١٩
يَلْمَلَم	٣٤٠
أبو يُوسُف	١٥٦، ١٥٣، ١٤١، ٧٧، ٧٦
يُوسُف بن إبرَاهِيم الوانوغِي	٤٣
يُوسُف بن بَرَسْبَاي	٣١



## ٣- فهرس الشَّعر

أول البيت	آخره	رقم الصفحة
قل للسَّخَاوِيِّ	مُلْتَطِم	٥٠
والحافظُ الدِّيَمِي	من الدَّيَمِ	٥٠
وإن تَجِدْ عَيْباً	وعَلَا	٨١



## ٤- فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ

● الاختيار لتعلييل المُختار: الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي، المتوفى سنة ٦٨٣هـ=١٢٨٤م.

تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأحمد محمد برهوم، وعبد الله حرز الله.

الطبعة الأولى، دار الرسالة العالمية، بيروت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● الاستيعاب في أسماء الأصحاب: انظر: الإصابة في تمييز الصحابة.

● أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزي، المتوفى سنة ٦٣٠هـ=١٢٣٣م.

الناشر: المكتبة الإسلامية، طهران، سنة ١٣٧٧هـ، وهي طبعة مصورة على مطبوعة الوهبيّة بمصر، سنة ١٢٨٠هـ.

● الإسعاف في أحكام الأوقاف: الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي، المتوفى سنة ٩٢٢هـ=١٥١٦م.

دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور صلاح محمد أبو الحاج.

الطبعة الأولى، دار الفاروق، عمان، الأردن، سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

● الإسعاف في أحكام الأوقاف: الطرابلسي، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي، المتوفى سنة ٩٢٢هـ=١٥١٦م.

مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، سنة ١٤٠٦هـ، وهي الطبعة المشار إليها في هوامش الكتاب.

● إسعاف المولى القدير: انظر: زاد الفقير.

● **أَسْنَى الْمَطَالِبِ** شرح رَوْضِ الطَّالِبِ: الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو يَحْيَى زَكْرِيَّا بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الشَّافِعِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٢٦هـ = ١٥٢٠م.

تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّد مُحَمَّد تامر.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

● **الإصابة في تمييز الصحابة:** ابن حَجَر الْعَسْقَلَانِيّ، شَهَاب الدِّين أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الْكِنَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٥٢هـ = ١٤٤٩م.

وبهامشه:

الاسْتِيعَاب فِي أَسْمَاء الْأَصْحَاب، لابن عَبْدِ الْبَرِّ، أَبُو عَمَر يُونُس بن عَبْدِ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الْبَرِّ بن عَاصِم النَّمَرِيّ الْقُرْطُبِيّ الْأَنْدَلُسِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

الناشر: مَكْتَبَةُ الْمُثَنَّى بِبَغْدَاد، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى الَّتِي تَمَّ طَبْعُهَا فِي مَطْبَعَةِ السَّعَادَةِ بِوَصْر، سنة ١٣٢٨هـ.

● **الأصل:** مُحَمَّد بن الْحَسَن الشَّيْبَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ = ٨٠٤م.

تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةٌ: د. مُحَمَّد بُوَيْنُو كَالْن.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم، بَيْرُوت، سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

● **الأعلام - قَامُوسُ تَرَاجُمٍ لِأَشْهُرِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمُسْتَعَرَبِينَ** وَالْمُسْتَشْرِقِينَ: الزَّرْكَلِيُّ، خَيْر الدِّين، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

الطَّبْعَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ، دار الْعِلْم لِلْمَلَايِين، بَيْرُوت، سنة ٢٠٠٢م.

● **إِعْلَامُ الْمُوقَّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ:** ابن الْقِيَم، شمس الدِّين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر بن أَيُّوب بن سَعْد الزُّرْعِيّ الدَّمَشْقِيّ، الْمَشْهُور بِابْنِ قِيَمِ الْجَوْزِيَّة، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٥١هـ = ١٣٥٠م.

حَقَّقَهُ وَعَلَقَ عَلَيْهِ وَعَمِلَ فَهَارِسُهُ: عَصَام فَارِس الْحَرَسْتَانِيّ.

وخرَجَ أَحَادِيثُهُ: حَسَّان عَبْد الْمَنَّان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الْجِيل، بَيْرُوت، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

● **الإمام زُكْر بن الْهَذِيل، أَصُولُهُ وَفَقْهُهُ:** د. عَبْد السَّاتر حَامِد الدَّبَّاع، الْمُتَوَفَّى سنة



١٤٣٩هـ = ٢٠١٨م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، وزارة الأوقاف العِراقِيَّة، مَطْبَعَةُ وزارة الأوقاف، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٩م.

● الإمام زُفَر وَاَرَاؤُهُ الْفِقْهِيَّة: د. أَبُو الْيَقْظَان عَطِيَّة الْجُبُورِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٢٠٠٥م.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الحرية للطَّبَاعَةِ، بَغْدَاد، سنة ١٩٨٠م.

● الانتقاء في فَصَائِلِ الْأَيِّمَةِ الثَّلَاثَةِ الْفُقَهَاء، مَالِك، وَالشَّافِعِي، وَأَبِي حَنِيفَةَ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، أَبُو عَمْرٍو يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمِ النَّمَرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٤٦٣هـ = ١٠٧١م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّة، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، دار البشائر الإسلاميَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

● أُنَيْسُ الْفُقَهَاء فِي تَعْرِيفَاتِ الْأَلْفَاظِ الْمَتَدَاوِلَةِ بَيْنَ الْفُقَهَاء: الْقُونَوِّي، قَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّؤُومِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٨هـ = ١٥٧٠م.  
ويليه:

الشروط والوثائق، للإمام أبي نصر أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرْقَنْدِيِّ الْحَاكِمِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٥٠هـ = ١١٥٥م.

تَحْقِيقُ: د. يَحْيَى مُرَاد.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

● الْبَحْرُ الرَّائِقُ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: ابْنُ نُجَيْمٍ، زَيْنُ الدِّينِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سنة ٩٧٠هـ = ١٥٦٣م.

وجزوهُ الثامن وهو الْأَخِيرُ:

تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الطُّورِيِّ الْحَنْفِيِّ الْقَادِرِيِّ، كَانَ حَيًّا سنة ١١٣٨هـ = ١٧٢٦م.

الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، دار الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م، وَهِيَ طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

● **بدائع الزهور في وقائع الدهور:** ابن إياس، مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إِيَّاس الحَنَفِيُّ المِصْرِيُّ،  
الْمُتَوَفَّى سنة ٩٣٠هـ = ١٥٢٤م.

تَحْقِيق: مُحَمَّد مُصْطَفَى.

الناشر: فرانز شتاينر - فيسبادن، النشرات الإسلاميّة تصدرها: جمعية المستشرقين الألمانية، طبع  
دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة.

● **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع:** الكاسانيّ، علاء الدّين أبو بكر بن مسعود بن  
أحمد، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٨٧هـ = ١١٩١م.

دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، وهي طبعة مُصَوَّرة.

● **البداية والنهاية:** ابن كثير، عماد الدّين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ  
الدمشقيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٤هـ = ١٣٧٣م.

تَحْقِيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ.

الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

● **تاج التراجم في من صنف من الحنفيّة:** قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله، زين الدّين،  
السودوني الجبالي المِصْرِيُّ الحَنَفِيُّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٧٩هـ = ١٤٧٤م.

تَحْقِيق: إبراهيم صالح.

الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، سنة ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

● **تاريخ الأدب العربيّ:** كارل بروكلمان، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

نقله إلى العربيّة: الأستاذ الدكتور عبد الحليم النجار، وآخرون.

وأشرف على الترجمة إلى اللغة العربيّة: الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي.

الهيئة المِصْرِيّة العامة للكتاب - المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، سنة ١٩٩٣ -

١٩٩٩م.

● **تاريخ الخلفاء:** السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، الْمُتَوَفَّى سنة

٩١١هـ = ١٥٠٥م.

تحقيق: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج.

الطبعة الأولى، دار المنهاج، جدة، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

● تبيض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان: الشيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

علق عليه: محمد عاشق إلهي البري.

دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

● تبين الحقائق: انظر: كنز الدقائق.

● تحفة الفقهاء: السمرقندي، علاء الدين محمد بن أحمد، المتوفى سنة ٥٣٩هـ.

تحقيق: د. محمد زكي عبد البر.

الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، القاهرة، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

● التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المتوفى سنة ٩٠٢هـ = ١٤٩٧م.

عني بطبعه ونشره: أسعد طرابزوني الحسيني.

سنة ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

● ترجمة جوجل، شبكة الإنترنت، <https://translate.google.com>.

● الترجيح والتصحيح: قاسم بن قطلوبغا. انظر: الكتاب، للقدوري.

● تزيين المسالك بمناقب سيدنا الإمام مالك: الشيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ = ١٥٠٥م.

مطبوع في بداية كتاب المدونة الكبرى للإمام مالك.

دار الفكر، بيروت.

● التعريفات: الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد بن علي، المتوفى سنة ٨١٦هـ = ١٤١٣م.

دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

- تَكْمِلَةُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ: الطُّورِيّ. انظر: الْبَحْرُ الرَّائِقِ.
- تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ: الْمِزِّيّ، جِمال الدِّين أبو الْحَجَّاجِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٧٤٢هـ = ١٣٤١م.
- تحقيق: د. بشار عَوَّاد معروف.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مُوسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- الْجَامِعُ الصَّغِيرُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ = ٨٠٤م.
- وشرحه:
- شرح الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ حُسَامِ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ابْنُ مَازَةَ، الْبُخَارِيُّ الْحَنْفِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْصِّدْقِ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٣٦هـ = ١١٤١م.
- تحقيق: د. صَلاح عَوَّاد جَمْعَةُ عَبْدِ اللَّهِ الْكُبَيْسِيّ، وَ د. خَمِيسَ دَحَامَ عَلِيّ مُضْعِنِ الزُّوْبَعِيّ، وَ د. حَاتِمَ عَبْدِ اللَّهِ شُوَيْشِ الْعِيسَاوِيّ.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- الْجَامِعُ الصَّغِيرُ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ = ٨٠٤م.
- وشرحه:
- النَّافِعُ الْكَبِيرُ، لِأَبِي الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ أَمِينِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ الْهِنْدِيِّ اللَّكْنَوِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٠٤هـ = ١٨٨٧م.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، عَالَمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ: الْقُرْطُبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ فَرْحِ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٦٧١هـ = ١٢٧٣م.
- الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنْفِيَّةِ: الْقُرَشِيُّ، مُحْيِي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُنَاصَرٍ، نَصْرُ اللَّهِ بْنِ سَالِمَ بْنِ أَبِي الْوَفَاءِ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٥هـ = ١٣٧٣م.
- تحقيق: د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدَ الْحُلُو، الْمُتَوَفَّى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والإعلان، القاهرة، ومؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

- الجوهرية النيرة: انظر: الكتاب، للقدوري.
- حاشية الشلبي على تبين الحقائق: انظر: كنز الدقائق.
- ابن حجر العسقلاني ودراسة مُصنّفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة: د. شاكر محمّد عبد المنعم.

الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف العراقية، دار الرسالة للطباعة، بغداد، سنة ١٩٧٨م.

- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

تحقيق: مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، المتوفى سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٩٦٧م.

- أبو حنيفة، حياته وعصره، آراؤه وفقهه: مُحمّد أبو زهرة، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العربي، مصر، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة.

- خُطَط دِمَشَق، دراسة تاريخية شاملة على مدى ألف عام من سنة ٤٠٠هـ - حتى سنة ١٤٠٠هـ، لدور القرآن والحديث والمدارس والبيمارستانات والجوامع الكبرى والخوانق والربط والزوايا والأسواق والخانات والحمامات والدروب: العلي، أكرم حسن.

الطبعة الأولى، دار الطباع، دِمَشَق، سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

- الخُطَط المَقْرِيزِيَّة: انظر: المَوَاعِظ والاعتبار.

- خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المُجَبِّي، مُحمّد أمين بن فضل الله بن محب الله بن مُحمّد الدِمَشَقِيّ الحَنَفِيّ، المتوفى سنة ١١١١هـ=١٦٩٩م.

دار صادر، بيروت، وهي مُصَوَّرة على المطبوعة بالمطبعة الوهبيّة بمصر، التي تم طبعها سنة

- الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أحمد بن محمد المكي الشافعي، المتوفى سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.  
علق عليه: محمد عاشق إلهي البرني.  
دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.
- دُرر الحُكّام شرح مَجَلَّة الأحكام: عليّ حيدر، المتوفى سنة ١٣٢١هـ.  
تعريب: المحامي فهمي الحسيني.  
الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.
- الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار: الحَصَكْفِي، علاء الدين محمد بن عليّ بن محمد الدمشقي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ=١٦٧٧م.  
وحاشيته:  
ردّ المختار، للسيد محمد أمين عابدين ابن السيد عمر عابدين بن عبد العزيز الدمشقي الحنفي، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ=١٨٣٦م.  
وحاشية:  
قُرّة عيُون الأخبار تكملة ردّ المختار، لنجل مؤلف ردّ المختار، وهو محمد علاء الدين ابن السيد محمد أمين عابدين ابن السيد عمر عابدين، المتوفى سنة ١٣٠٦هـ=١٨٨٩م.  
دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م، وهي طبعة مصوّرة على الطبعة الثانية المطبوعة بمصر، سنة ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.
- الدرّ المنتقى: انظر: مُلتقى الأبحر.
- رؤوس المسائل (المسائل الخلافية بين الحنيفة والشافعية): الزمخشري، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الخوارزمي الحنفي، المتوفى سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.  
تحقيق: عبد الله نذير أحمد.  
الطبعة الثانية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.
- ردّ المختار: انظر: الدرّ المختار، للحصكفي.

● رَسَائِلُ ابْنِ نُجَيْمِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ (المُسَمَّاةُ، الرِّسَالُ الزَّيْنِيَّةُ فِي مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ): ابْنُ نُجَيْمٍ، زَيْنُ الدِّينِ بْنِ اِبْرَاهِيْمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٠هـ = ١٥٦٣م.

دراسة وتحقیق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية: الأستاذ الدكتور مُحَمَّدُ أَحْمَدُ سِرَاج، والأستاذ الدكتور عَلِيَّ جَمْعَةُ مُحَمَّد.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار السَّلَام، الْقَاهِرَةُ، مِصْرُ، سَنَةَ ١٤١٩-١٤٢٠هـ = ١٩٩٨-١٩٩٩م.

● رَمَزُ الْحَقَائِقِ شَرْحُ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: الْعَيْنِيُّ، بَدْرُ الدِّينِ أَبُو الثَّنَاءِ وَأَبُو مُحَمَّدٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْعَيْنَتَابِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٥٥هـ = ١٤٥١م.  
اعتنى بإخراجه: نَعِيمُ أَشْرَفُ نور أحمد.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، منشورات إدارة القرآن والعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، كراتشي، باكستان، سَنَةَ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

● رُوحُ الْمَعَانِي فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمَثَانِي: الْأَلُوسِيِّ، أَبُو الثَّنَاءِ شَهَابُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٧٠هـ = ١٨٥٤م.  
تَحْقِيقٌ: مجموعة من المحققين.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ، سَنَةَ ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

● رَوْضَةُ الْقُضَاةِ وَطَرِيقُ النِّجَاةِ: السَّمْنَانِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الرَّحْبِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٩٩هـ = ١١٠٥م.

تَحْقِيقٌ: د. صَلَاحُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّطِيفِ النَّاهِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٣٣هـ = ٢٠١١م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوتُ، لُبْنَانُ، وَدَارُ الْفُرْقَانِ، عَمَّانُ، الْأُرْدُنُّ، سَنَةَ ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● الرُّوْضُ الْمِعْطَارُ فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ: الْحَمِيرِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الصُّنْهَاجِيِّ السَّبْتِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٢٧هـ.

تَحْقِيقٌ: د. إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

مَكْتَبَةُ لُبْنَانِ، بَيْرُوتُ، دار القلم للطباعة، لُبْنَانُ، سَنَةَ ١٩٧٥م.

● زاد الفقيّر: الكمّال بن الهمام، كمّال الدّين مُحَمَّد بن عَبْد الواحد السيّوآسيّ السّكندريّ الحنفيّ، المتوفّى سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م.

وشرحه:

إسعاف المولى القدير، لشهاب الدّين أحمد بن إبراهيم التّوئسيّ، الشهير بالدقدوسيّ، المتوفّى سنة ١١٣٣هـ.

قرأه وعلق عليه: د. لؤي عبد الرّؤوف الخليليّ الحنفيّ.

الطّبعة الأولى، دار النّور المبيّن، عمّان، الأردنّ، سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م.

● سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السّجستانيّ، المتوفّى سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

تحقيق وتخرّيج وتعليق: الشّيخ شعيب الأزنوّوط، وآخرين.

الطّبعة الأولى، دار الرّسالة العالمية، بيروت، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● سير أعلام النبلاء: الدّهبيّ، شمس الدّين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التّركمانيّ الدّمشقيّ، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.

أشرف على تحقيق الكتاب، وخرّج أحاديثه: الشّيخ شعيب الأزنوّوط.

الطّبعة العاشرة، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● الشّافعيّ: مُحَمَّد أبو زهرة، المتوفّى سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

دار الفكر العربيّ، القاهرة.

● شدّرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد، شهاب الدّين أبو الفلاح عَبْد الحيّ بن أحمد بن مُحَمَّد العكريّ الحنبليّ الدّمشقيّ، المتوفّى سنة ١٠٨٩هـ=١٦٧٩م.

تحقيق: محمّد الأزنوّوط.

وأشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه: عَبْد القادر الأزنوّوط.

الطّبعة الأولى، دار ابن كثير، دمسق وبيروت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.



● شرح أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، المسمى بـ (لَوَامِعُ الْبَيِّنَاتِ شرح أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى والصفات): الرَّازِي، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فَخْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْخَطِيبِ التِّيمِّيِّ الْبَكْرِيِّ الْقُرَشِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٦٠٦هـ = ١٢١٠م.

راجعه وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: طه عَبْدُ الرَّؤُوفِ سَعْد.

المَكْتَبَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ لِلتُّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ، دار التوفيق النموزجية للطباعة، سنة ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

● شرح الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: ابن مازة. انظر: الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ.

● شرح اللَّمَعِ: الشَّيرَازِي، أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ، المُتَوَفَى سنة ٤٧٦هـ = ١٠٨٣م. تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْمَجِيدِ التُّرْكِيُّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بَيْرُوت، سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

● شرح مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ: الْجَصَّاص. انظر: مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ.

● شرح مُنْهَلِ مَسْكِينٍ: انظر: كَنْزُ الدَّقَائِقِ.

● صُبْحُ الْأَعْشَى فِي صِنَاعَةِ الْإِنْشَاءِ: الْقَلْقَشَنْدِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٨٢١هـ = ١٤١٨م.

دار الكتب الخديوية، المَطْبَعَةُ الْأَمِيرِيَّةُ بِالْقَاهِرَةِ، سنة ١٣٣٣هـ = ١٩١٥م.

● الضَّوءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقُرْنِ التَّاسِعِ: السَّخَاوِيُّ، شمس الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، المُتَوَفَى سنة ٩٠٢هـ = ١٤٩٧م.

منشورات دار مَكْتَبَةُ الْحَيَاةِ، بَيْرُوت.

● طَبَقَاتُ الْحَنْفِيَّةِ: ابن الحَنَائِي، المَوْلى عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيٍّ جَلَبِي بن أمر الله بن عَبْد الْقَادِرِ الْحَمِيدِيِّ الرَّومِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَى سنة ٩٧٩هـ = ١٥٧٢م.

تَحْقِيقُ: سُفْيَانُ بْنُ عَائِشَ بْنِ مُحَمَّدٍ، وفراس بن خَلِيلٍ مشعل.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار ابن الجَوْزِيِّ، عَمَّان، الْأُرْدُنُّ، سنة ١٤٢٥هـ.

- **الطَّبَقَاتُ السَّنِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ:** الغَزِّي، تَقِيُّ الدِّينِ بن عَبْدِ الْقَادِرِ التَّمِيمِيِّ الدَّارِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٠٥ هـ.  
تَحْقِيقُ: د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدَ الْحُلُو.
- **الطَّبَعَةُ الْأُولَى،** دار الرِّفَاعِيِّ، الرِّيَاض، سنة ١٩٨٣ م.
- **طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى:** السُّبْكِيِّ، تاج الدِّينِ أَبُو نصر عَبْدِ الْوَهَّابِ بن عَلِيِّ بن عَبْدِ الْكَافِي، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧١ هـ = ١٣٧٠ م.  
تَحْقِيقُ: د. مَحْمُودُ مُحَمَّدَ الطَّنَاحِيِّ، و د. عَبْدِ الْفَتَّاحِ مُحَمَّدَ الْحُلُو.
- **الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ،** هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الْقَاهِرَة، مِصْر، سنة ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م.
- **طَرِيقَةُ الْخِلَافِ فِي الْفِقْهِ بَيْنَ الْأَيْمَةِ الْأَسْلَافِ:** الْأَسْمَنْدِيِّ، الْعَلَاءُ الْعَالِمُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدَ بن عَبْدِ الْحَمِيدِ السَّمَرْقَنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٥٢ هـ.  
تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدَ زَكِيَّ عَبْدِ الْبَرِّ.  
مَكْتَبَةُ دار التُّرَاثِ، الْقَاهِرَة.
- **طَلِبَةُ الطَّلَبَةِ فِي الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ عَلَى أَلْفَاظِ كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ:** النَّسْفِيِّ، نَجْمُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بن مُحَمَّدَ بن أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٣٧ هـ = ١١٤٢ م.  
تَحْقِيقُ: الشَّيْخُ خَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَكَّ.  
الطَّبَعَةُ الثَّالِثَةُ، دار النفائس، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٣١ هـ = ٢٠١٠ م.
- **و (طَلِبَةُ) بفتح الطاء وكسر اللام،** وتخفف بإسكان اللام مع كسر الطاء، مثل: كَلِمَة، وَكَلِمَة، أَي: مَا طَلَبَهُ الطُّلَّابُ.
- **عَصْرُ سَلَاطِينِ الْمَمَالِكِ وَنَتَاجِهُ الْعِلْمِيِّ وَالْأَدَبِيِّ:** مَحْمُودُ رِزْقِ سَلِيم.
- **مَكْتَبَةُ الْآدَابِ وَمَطْبَعَتُهَا بِالْجَاهِيزِ بِالْقَاهِرَة،** سنوات مُخْتَلِفَة.
- **الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ:** ابن عَابِدِينَ، السَّيِّدُ مُحَمَّدُ أَمِينُ عَابِدِينَ  
ابن السَّيِّدِ عُمَرُ عَابِدِينَ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّمَشَقِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٢٥٢ هـ = ١٨٣٦ م، انْتَهَى

من تحريرها وتنميقها في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٣٨ هـ.

اعتنى به: مُحَمَّد عُثْمَان.

الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ٢٠٠٨ م.

● العَقِيْدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَذَاهِبُهَا: أ. د. قَحْطَان عَبْد الرَّحْمَنِ الدُّوْرِي.

الطبعة السادسة، كتاب - ناشرون، بيروت، سنة ١٤٣٧ هـ = ٢٠١٦ م.

● الْعِنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ: الْبَابَرْتِي. انظر: الْهَدَايَةُ.

● الْغُرَّةُ الْمُتَيْفَةُ فِي تَحْقِيقِ بَعْضِ مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: الْعَزَنَوِي، سِرَاج

الدِّين أَبُو حَفْصِ عُمَرَ بْنِ إِسْحَاقِ الْهِنْدِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٧٧٣ هـ = ١٣٧٢ م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّد زَاهِدِ بْنِ الْحَسَنِ الْكُوْثَرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م.

الْمَكْتَبَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ لِلتُّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ، دار التوفيق النموذجية، سنة ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.

● الْفَتَاوَى الْبِرَازِيَّةُ: انظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ.

● الْفَتَاوَى الْحَانِيَّةُ: انظر: الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ.

● الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ أَوْ الْفَتَاوَى الْعَالَمَكِيرِيَّةُ: الشَّيْخُ نِظَام.

هَذِهِ الْفَتَاوَى جُمِعَتْ بِأَمْرِ سُلْطَانِ الْهِنْدِ مُحْيِي الدِّينِ مُحَمَّدٍ أَوْرُنْكَ زَيْبِ عَالَمَكِيرٍ، الْمُتَوَفَّى

سنة ١١١٨ هـ = ١٧٠٧ م، إِذْ أَلَفَ لَجَنَةً مِنْ مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْهِنْدِ، وَجَعَلَ رَئِيسَهُمُ الشَّيْخُ نِظَام.

وَبِهَامِشِ الْأَجْزَاءِ ١-٣: الْفَتَاوَى الْحَانِيَّةُ، أَوْ: فَتَاوَى قَاضِيحَانَ، وَهُوَ أَبُو الْمَحَاسَنِ الْحَسَنُ

ابْنُ الْقَاضِي بَدْرِ الدِّينِ مَنْصُورِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْزَجَنْدِيِّ،

الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي إِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ خَانَ، الْمُتَوَفَّى سنة ٥٩٢ هـ = ١١٩٦ م.

وَبِهَامِشِ الْأَجْزَاءِ ٤-٦: الْفَتَاوَى الْبِرَازِيَّةُ، الْمُسَمَّاةُ بِالْجَامِعِ الْوَجِيزِ، لِلْإِمَامِ حَافِظِ الدِّينِ

مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابٍ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْبِرَّازِ الْكُرْدَرِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سنة ٨٢٧ هـ = ١٤٢٤ م.

تَصْحِيْحٌ وَمِرَاجَعَةٌ: مُحَمَّدُ بَكُ الْحُسَيْنِيِّ.

الطبعة الأولى، دار النوادر، سوريا، لبنان، الكويت، سنة ١٤٣٤ هـ = ٢٠١٣ م، وهي طبعة

مُصَوَّرَةٌ عَلَى الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُؤْلَاقِ مِصْرَ، سنة ١٣١٠ هـ.

- فَتَحَ بابَ العِناية بِشَرْحِ النُّقَاية: عَلِيّ القَارِي. انظر: النُّقَاية.
- فَتَحَ القَدِيرَ الجَامِعَ بينَ فَنَيِ الرِّوَايةِ والدِّرَايةِ من عِلْمِ التَّفْسِيرِ: الشُّوكَانِي، مُحَمَّدُ بنَ عَلِيّ بنِ مُحَمَّدٍ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠هـ=١٨٣٤م.
- الطَّبَّعةُ الأوَّلَى، دار ابن حَزَم، بَيْرُوت، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- فَتَحَ القَدِيرُ: الكَمالَ بنَ الهُمَام. انظر: الهَدَاية.
- الفُرُوقُ في الفُرُوقِ في فِقْهِ الإمامِ أبي حَنِيفَةَ الثَّمَمَانِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: الكَرَابِيسِي، أَبُو المُظَفَّرِ أسْعَدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ الحُسَيْنِ النِّسَابُورِيِّ الحَنَفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٧٠هـ=١١٧٤م.
- ويليه:
- اختلاف أبي حَنِيفَةَ وابنِ أَبِي لَيْلَى، للإمامِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بنِ إِبْرَاهِيمَ الأَنْصَارِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٨٢هـ=٧٩٨م.
- وفي مُقَدِّمةِ كتابِ الفُرُوقِ: ترجمةُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدَ بنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، للحافظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بنِ أَحْمَدَ بنِ عُثْمَانَ الدَّهَبِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٨هـ=١٣٤٨م.
- تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ فَرِيدُ المَزِيدِي.
- الطَّبَّعةُ الأوَّلَى، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
- فَهَرَسَتْ الكُتُبَ العَرَبِيَّةَ المَحْفُوظَةَ بِالكَتَبْخَانَةِ المِصْرِيَّةِ (الكَتَبْخَانَةُ الخَدِيويَّة): أَحْمَدُ المِيهِي، وَمُحَمَّدُ البِلاوي.
- الطَّبَّعةُ الأوَّلَى، المَطْبَعَةُ العُثْمَانِيَّةُ بِمِصْرَ، سنة ١٣٠٦هـ.
- فَهَرَسَ المَكْتَبَةُ الأَزْهَرِيَّةُ:
- (ج ٢)، فَهَرَسَ الكُتُبَ المَوْجُودَةَ بِالمَكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ إِلَى سنة ١٣٦٤هـ=١٩٤٥م.
- مَطْبَعَةُ الأَزْهَرِ، سنة ١٣٦٥هـ=١٩٤٦م.
- و (ج ٧) وَهُوَ مَلْحَقُ فَهْرِسِ الكُتُبِ المَوْجُودَةِ بِالمَكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ إِلَى سنة ١٣٨٢هـ.
- مَطْبَعَةُ الأَزْهَرِ، سنة ١٣٨٢هـ=١٩٦٢م.

● الفَوَائِدُ الْبَهِيَّةُ فِي تَرَاجُمِ الْحَنَفِيَّةِ: اللَّكْنَوِيُّ، أَبُو الْحَسَنَاتِ مُحَمَّدُ عَبْدَ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ أَمِينِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ الْهِنْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٠٤هـ = ١٨٨٧م.

ومعه:

كتاب: التَّعْلِيلَاتُ السَّيِّئَةُ عَلَى الْفَوَائِدِ الْبَهِيَّةِ، وكتاب: طَرَبُ الْأَمْثَالِ بِتَرَاجُمِ الْأَفْضَالِ، وكلاهما لأبي الْحَسَنَاتِ نَفْسِهِ.  
اعتنى به: أَحْمَدُ الزَّرْعَبِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، شركة دار الْأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

● الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ: الْفَيْرُوزَابَادِيُّ، مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الطَّاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الصَّدِيقِيِّ الشَّيرَازِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨١٧هـ = ١٤١٥م.

تَحْقِيقُ: مَكْتَبُ تَحْقِيقِ التُّرَاثِ فِي مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بَيْرُوت، سَنَةَ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

● قُرَّةُ عُيُونِ الْأَخْيَارِ تَكْمِلَةُ رَدِّ الْمُخْتَارِ: مُحَمَّدُ عَلَاءُ الدِّينِ. انظر: الدَّرُّ الْمُخْتَارُ، لِلْحَصْكَفِيِّ.

● الْكِتَابُ: الْقُدُورِيُّ، أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٢٨هـ = ١٠٣٧م.

وبهامشه:

التَّرْجِيحُ وَالتَّصْحِيحُ عَلَى الْقُدُورِيِّ (تَصْحِيحُ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ)، لَزَيْنِ الدِّينِ قَاسِمِ بْنِ قُطْلُوبَغَا بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّودُونِيِّ الْجَمَالِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنَفِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٨٧٩هـ = ١٤٧٤م.

تَحْقِيقُ: د. عَبْدُ اللَّهِ نَذِيرُ أَحْمَدِ مَزِي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَوْسَسَةُ الرِّيَانِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، بَيْرُوت، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

● الكتاب: القُدُورِيُّ، أبو الحُسَيْنِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدَ بنِ أَحْمَدَ البَغْدَادِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

وشرحه:

الجَوْهَرَةُ النَّيِّرَةُ، لأبي بَكْرٍ بنِ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدَ الحَدَّادِ الزَّيْدِيِّ اليمَنِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٨٠٠هـ=١٣٩٧م.

تَحْقِيقُ: إِيَّاسُ قَبْلَان.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

● الكتاب: القُدُورِيُّ، أبو الحُسَيْنِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدَ بنِ أَحْمَدَ البَغْدَادِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٤٢٨هـ=١٠٣٧م.

وشرحه:

اللُّبَّابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ، لِعَبْدِ الْعَزِيِّ بنِ طَالِبِ بنِ حَمَادَةَ الْغُنَيْمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْمِيدَانِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٢٩٨هـ=١٨٨١م.

تَحْقِيقُ وَتَعْلِيلُ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْمَهْدِيُّ.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتاب الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

● كتاب الكسب: مُحَمَّدُ بنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٨٩هـ=٨٠٤م.

وشرحه، للإمام السَّرْحَسِيِّ شمس الأئمة مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي سَهْلٍ، المُتَوَفَّى سنة ٤٨٣هـ=١٠٩٠م.

ويليه:

رِسَالَةُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَبَعْضُ قَوَاعِدِهِمَا فِي الْمَعَامِلَاتِ الْمَالِيَةِ، للإمام شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيِّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بنِ عَبْدِ السَّلَامِ بنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٢٨هـ=١٣٢٨م.

تَحْقِيقُ: عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو غُدَّة، المُتَوَفَّى سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، طِبَاعَةُ شَرَكَةِ دَارِ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

● الكَشَاف عن حَقَائِق التَّنْزِيل وَعُيُونُ الْأَقْوِيل فِي وَجْهِهِ التَّأْوِيل: الزَّمَخْشَرِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ جَارُ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْخَوَارِزْمِيُّ الْحَنْفِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٣٨هـ=١١٤٤م.

اعتنى به وَخَرَجَ أَحَادِيثُهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: خَلِيلُ مَأْمُونٍ شَيْحًا.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار المَعْرِفَةِ، بَيْرُوت، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

● كَشَفُ الظُّنُونِ عَنْ أَسَامِي الْكُتُبِ وَالْفُنُونِ: حَاجِي خَلِيفَةَ، مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الشَّهِيرُ بِ (حَاجِي خَلِيفَةَ)، وَد (كَاتِبِ جَلِيلِي)، المُتَوَفَّى سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٧م.

طبع بعناية: مُحَمَّدُ شَرَفُ الدِّينِ يَاقِيَا، وَرَفَعَتْ بَيْلَكَه الْكَلِيسِي.

دار إحياء التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، لُبْنَان، وَهِيَ طَبَعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبَعَةِ إِسْتَنْبُولِ سَنَةِ ١٩٤١م.

● الْكَمَالُ بْنُ الْهُمَامِ، المُتَوَفَّى سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م، وَتَحْقِيقُ رِسَالَتِهِ: إِعْرَابُ قَوْلِهِ ﷺ: كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ... .

دراسة وَتَحْقِيق: د. قَحْطَانُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الدُّورِيِّ.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، كِتَاب - نَاشِرُونَ، بَيْرُوت، سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

● كَنْزُ الدَّقَائِقِ: النَّسْفِيُّ، أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِحَافِظِ الدِّينِ النَّسْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م.

وشرحہ:

تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ، لِأَبِي عُمَرَ فَخْرِ الدِّينِ عُثْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّيْلَعِيِّ الْحَنْفِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٤٣هـ=١٣٤٣م.

وبہامشہ:

حَاشِيَةُ أَبِي الْعَبَّاسِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الشُّعُودِيِّ الْمَصْرِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِالشَّلَسِيِّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٢١هـ=١٦١٢م، وَهِيَ الْحَاشِيَةُ الْمُسَمَّاةُ (تَجْرِيدُ الْفَوَائِدِ الرَّقَائِقِ فِي شَرْحِ كَنْزِ الدَّقَائِقِ).

مَكْتَبَةُ إِمدَادِيَّة، مُلْتَان، بَاكِسْتَان، وَهِيَ طَبَعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● كَنْزُ الدَّقَائِقِ: النَّسْفِيُّ، أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، المعروف بحافظ الدّين النَّسْفِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ٧١٠هـ = ١٣١٠م.

وشرحه:

شرح مُنَلا مُسْكِين، مُعِينُ الدّين مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ الْقَرَاهِي، المُتَوَفَّى سنة ٩٥٤هـ = ١٥٤٧م.

تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عُمَرُ الدَّمِيَّاطِيُّ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ٢٠٠٨م.

● الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ بِأَعْيَانِ الْمِئَةِ الْعَاشِرَةِ: الْغَزِّي، نَجْمُ الدّين أَبُو الْكَارِمِ مُحَمَّدُ بْنُ بَدْرِ الدّين مُحَمَّدُ بْنُ رَاضِي الدّين مُحَمَّدُ الْعَامِرِيُّ الْقُرَشِيُّ الدَّمَشَقِيُّ الشَّافِعِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٦١هـ = ١٦٥١م.

تَحْقِيقُ: جَبْرَائِيلُ سُلَيْمَانُ جَبَّور.

الناشر: مُحَمَّدُ أَمِينُ دِمَجٍ وَشُرَكَاهُ، بَيْرُوت.

● اللَّبَابُ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: الْمِيدَانِيُّ. انظر: الْكِتَابُ، لِلْقُدُّورِيِّ.

● مَالِكُ: مُحَمَّدُ أَبُو زُهْرَةَ، المُتَوَفَّى سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

دار الفكر الْعَرَبِيّ، الْقَاهِرَةُ.

● الْمَبْسُوطُ: السَّرْحَسِيُّ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَهْلٍ، المُتَوَفَّى سنة ٤٨٣هـ = ١٠٩٠م.

اعتنى به: حَسَنُ عَبْدُ الْمَنَّانِ.

الطَّبَعَةُ الْأُولَى، بَيْتُ الْأَفْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ، الْأُرْدُنّ، السُّعُودِيَّة، سنة ٢٠١٠م.

● مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ: انظر: مُلْتَقَى الْأَبْحُرِ.

● مَجْمَعُ الضَّمَانَاتِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ: ابْنُ غَانِمٍ، غِيَاثُ الدّين أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ غَانِمٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٣٠هـ = ١٦٢٠م.

دراسة وتَحْقِيقُ: الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ سِرَاجٍ، وَالْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ عَلِيٌّ جَمْعَةُ مُحَمَّدٍ.



الطَّبَّعَةُ الْأُولَى، دار السَّلَام، القَاهِرَة، مِصْر، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

● المَجْمَعُ الْمُؤَسَّسُ لِلْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَس: ابن حَجَر العَسْقَلَانِي، شَهَاب الدِّين أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَد بن عَلِي بن مُحَمَّد الكِنَانِي، المُتَوَفَى سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

تَحْقِيق: د. يُوسُف عَبْد الرَّحْمَن المرعشلي.

الطَّبَّعَةُ الْأُولَى، دار المَعْرِفَة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِ ابْنِ عَابِدِينَ: ابن عَابِدِينَ، السَّيِّدُ مُحَمَّد أمين عَابِدِينَ ابن السَّيِّدِ عُمَر عَابِدِينَ بن عَبْد العَزِيز الدَّمَشَقِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَى سنة ١٢٥٢هـ=١٨٣٦م.

عالم الكتب، بَيْرُوت، طَبَّعَة مُصَوَّرَة.

● المَخْصُوفُ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ: الرَّازِيّ، أَبُو عَبْد الله فَخْر الدِّين مُحَمَّد بن عُمَر بن الْحُسَيْنِ الْخَطِيبِ التَّيْمِيّ الْبَكْرِيّ الْقُرَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَى سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

تَحْقِيق: د. طه جَابِر العَلَوَانِي، المُتَوَفَى سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

الطَّبَّعَةُ الثَّانِيَة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

● الْمُحِيطُ الْبُرْهَانِيّ لِمَسَائِلِ الْمَبْسُوطِ وَالْبَاحِثِينَ وَالسَّيْرَ وَالزِّيَادَاتِ وَالنَّوَادِرِ وَالْفَتَاوَى وَالْوَقَاعَاتِ مُدَلَّلَة بِدَلَالِلِ الْمُتَقَدِّمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ابن مَارَة، بُرْهَان الدِّين أَبُو الْعَالِي مُحَمَّد بن تَاج الدِّين أَحْمَد بن بُرْهَان الدِّين عَبْد العَزِيز بن عُمَر مَارَة الْبُخَارِيّ، المُتَوَفَى سنة ٦١٦هـ=١٢١٩م.

اعتنى بإخْرَاجِهِ وَتَقْدِيمِهِ: نَعِيم أَشْرَف نور أَحْمَد.

الطَّبَّعَةُ الْأُولَى، إِدَارَة الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّة، كراتشي، بَاكِسْتَان، وَالْمَجْلِسُ الْعِلْمِيّ، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

● مُخْتَارُ الصَّحَاح: الرَّازِيّ، مُحَمَّد بن أَبِي بَكْر بن عَبْد الْقَادِر، المُتَوَفَى بَعْدَ سَنَةِ ٦٦٦هـ.

مَكْتَبَة لُبْنَان، بَيْرُوت، سنة ١٩٨٥م.

● مُخْتَصَرُ الطَّحَاوِيّ: الطَّحَاوِيّ، أَبُو جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة بن سَلَمَة بن عَبْد الْمَلِكِ الْأَزْدِيّ الْحَجَرِيّ الْمِصْرِيّ، المُتَوَفَى سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

وشرحہ:

شرح مُختصر الطّحاوي، للإمام أبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي الجصاص، المتوفّي سنة ٣٧٠هـ=٩٨٠م.

تحقيق: ج ١-٢ د. عصمت الله عنايت الله مُحمّد، وج ٣-٤ أ. د. سائد بن مُحمّد يحيى بكداش، وج ٥-٦ د. مُحمّد عبّيد الله خان، وج ٧-٨ د. زَيْنَب مُحمّد حسن فلاتة.

كتب الدراسة، وأعد الكتاب بأجزائه الثّمانية للطّباعة، وراجع وصححه: أ. د. سائد بن مُحمّد يحيى بكداش.

الطّبعة الثالثة، دار السّراج، المديّنة المنوّرة، ودار البشائر الإسلاميّة، بيروت، لبّان، سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

● مرّاصد الاطّلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، وهو مُختصر مُعجم البلدان ليأفوت: البغداديّ، صفي الدّين عبّد المؤمن بن عبّد الحقّ، المتوفّي سنة ٧٣٩هـ=١٣٣٨م.

دار الجليل، بيروت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م، وهي طبعة مُصوّرة على الطّبعة المصريّة.

● مُسنّد الإمام أحمد بن حنبل: المتوفّي سنة ٢٤١هـ=٨٥٥م.

تحقيق: جماعة بإشراف الشّيخ شعيب الأرناؤوط.

الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م.

● المصباح المُنير في غريب الشّرح الكبير: الفيوميّ، أحمد بن مُحمّد بن عليّ المقرّي، المتوفّي سنة ٧٧٠هـ=١٣٦٨م.

الطّبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● المُعجم العربيّ الأساسيّ: جماعة من كبار اللّغويّين العرب.

المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم، توزيع: لاروس، سنة ١٩٨٩م.

● مُعجم المؤلّفين - تراجم مصنفي الكتب العربيّة: عمّر رضا كحّالة، المتوفّي سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٧م.

الطّبعة الأولى، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

● مُعجم المُصنّفين: التونكي، محمّد حسن، المتوفّي سنة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م تقرّيباً.

مَطْبَعَة وَزَنَكُوغَراف طَبَارَة فِي بَيْرُوت - سوريَة، طَبَع فِي ظَل دَوْلَة السُّلْطَان مَلِك الدَّكْن، سَنَة

١٣٤٤هـ.

● مُعْجَم المَطْبُوعَات العَرَبِيَّة والمُعَرَّبَة، وَهُوَ شَامِل لَأَسْمَاء الكُتُب المَطْبُوعَة فِي الأَقْطَار الشَّرْقِيَّة والغَرِبِيَّة، مَعَ ذِكْر أَسْمَاء مُؤَلِّفِيهَا وَلَمْعَة مَن تَرَجَمْتَهُمْ، وَذَلِكَ مَن يَوْم ظَهْور الطَّبَاعَة إِلَى نَهَايَة السَّنَة الهِجْرِيَّة ١٣٣٩ المُوَافِقَة لِسَنَة ١٩١٩ مِيلَادِيَّة: يُوسُف اليَان سَرَكِيْس، المُتَوَفَّى سَنَة ١٣٥١هـ=١٩٣٢م.

مَكْتَبَة الثَّقَافَة الدِّيْنِيَّة بِالقَاهِرَة.

● المُعْجَم الوَسِيْط: مَجْمَع اللُّغَة العَرَبِيَّة (المِصْرِي).

قَام بِإِخْرَاجِهِ: إِبْرَاهِيْم مُصْطَفَى، وَأَحْمَد حَسَن الزِّيَّات، وَحَامِد عَبْد القَادِر، وَمُحَمَّد عَلِي النَّجَّار.

دَار الدَّعْوَة.

● المُغْرِب فِي تَرْتِيب المُغْرِب: المُطَرِّزِي، أَبُو الفَتْح نَاصِر الدِّين بَن عَبْدِ السَّيِّد أَبِي المَكَارِم بَن عَلِيّ ابْن المُطَرِّز الخَوَارِزْمِيّ الحَنْفِيّ، المُتَوَفَّى سَنَة ٦١٠هـ=١٢١٣م. تَحْقِيق: مَحْمُود فَاخُورِي، وَعَبْد الحمِيد مُخْتَار.

الطَّبَعَة الأَوَّلَى، مَكْتَبَة لُبْنَان نَاشِرُون، بَيْرُوت، سَنَة ١٩٩٩م.

● مُغْنِي المُحْتَاج إِلَى مَعْرِفَة مَعَانِي أَلْفَاظ المُنْهَاج: الشَّرْبِينِي، شَمْس الدِّين مُحَمَّد بَن أَحْمَد القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ الخُطِيب، المُتَوَفَّى سَنَة ٩٧٧هـ=١٥٧٠م.

دَار إِحْيَاء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوت، سَنَة ١٩٥٨م، وَهِيَ طَبَعَة مُصَوَّرَة عَلَى طَبَعَة مَكْتَبَة وَمَطْبَعَة مُصْطَفَى البَابِي الحَلْبِيّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْر.

● مَقَالَات الإِسْلَامِيَّيْن وَاخْتِلَاف المُصَلِّين: الأَشْعَرِيّ، أَبُو الحَسَن عَلِيّ بَن إِسْمَاعِيل بَن أَبِي بَشَر إِسْحَاق، المُتَوَفَّى سَنَة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تَحْقِيق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّين عَبْد الحمِيد، المُتَوَفَّى سَنَة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

المَكْتَبَة العَصْرِيَّة، بَيْرُوت وَصِيْدَا، سَنَة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م، وَهِيَ طَبَعَة مُصَوَّرَة عَلَى الطَّبَعَة المِصْرِيَّة.

● المَقْصِدُ الْأَسْنَى فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى: الْعَزَالِي، أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطُّوسِي الشَّافِعِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٠٥هـ = ١١١١م.  
تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدٌ عُثْمَانُ الْخَشْت.

مَكْتَبَةُ الْقُرْآن، الْقَاهِرَة، مطابع ابن سينا، الْقَاهِرَة.

● المَكَايِيلُ وَالْأَوْزَانُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَمَا يَعَادِلُهَا فِي النِّظَامِ الْمَتْرِي: فَالْتَرَهْتَس.  
ترجمه عن الألمانية: الدكتور كَامِلُ الْعَسْلِي.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة، رَوَائِعُ مَجْدَلَاوِي، عَمَّان، الْأُرْدُن، سَنَةَ ٢٠٠١م.

● مُلْتَقَى الْأَبْحُر: الْحَلَبِي، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٥٦هـ = ١٥٤٩م.  
وشرحه:

مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحُر، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شَيْخٍ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ دَامَادِ  
أَفَنْدِي، الْمَدْعُو بِشَيْخِ زَادِهِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٧٨هـ = ١٦٦٧م.

وَالدَّرُّ الْمُتَنَقَّى فِي شَرْحِ الْمُتَنَقَّى، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُتَلَقَّبُ بِعَلَاءِ الدِّينِ  
الْحَضْرَكَنِيِّ الدَّمَشَقِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٨هـ = ١٦٧٧م.

دار إحياء التراث العربي، بَيْرُوت، وَهِيَ طَبَعَةُ مُصَوَّرَة.

● الْمِلَالُ وَالنَّحْل: الشَّهْرَسْتَانِي، أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدُ  
الشَّافِعِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨هـ = ١١٥٣م.

تَضَحِيحٌ وَتَعْلِيلٌ: أَحْمَدُ فَهْمِي مُحَمَّد.

الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّة، دار الكتب الْعِلْمِيَّة، بَيْرُوت، لُبْنَان، سَنَةَ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

● مَنَاقِبُ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ مَالِكٍ: الزَّوَاوِي، شَرْفُ الدِّينِ عِيْسَى بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ مَنْصُورٍ بْنِ  
يَحْيَى الْجَمِيرِيِّ الْمَالِكِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣هـ = ١٣٤٢م.

مطبوع في بِدَايَةِ كِتَابِ الْمُدَوَّنَةِ الْكُبْرَى لِلْإِمَامِ مَالِكٍ، فِي أَسْفَلِ صَفْحَاتِ تَرْيِينِ الْمَسَالِكِ.

دار الفكر، بَيْرُوت.

● مناهج الفقهاء في استنباط الأحكام وأسباب اختلافهم: أ. د. قحطان عبد الرحمن الدُّورِي.

الطبعة الأولى، كتاب - ناشرون، بيروت، سنة ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

● المَوَاعِظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقرئية: المقرئ، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد، المتوفى سنة ٨٤٥هـ = ١٤٤١م.

الطبعة الثانية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، سنة ١٩٨٧م، وهي طبعة مصورة على طبعة دار الطباعة المصرية ببولاق القاهرة التي طبعت سنة ١٢٧٠هـ.

● الموسوعة الحرة، ويكيبيديا: شبكة الإنترنت، <https://ar.wikipedia.org>.

● الموسوعة العربية الميسرة.

إشراف: محمد شفيق غربال.

دار الجيل والجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، سنة ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م، طبعة مصورة.

● الموسوعة الفقهية الكويتية.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، طباعة ذات السلاسل، الكويت، سنة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

● النافع الكبير: اللكنوي. انظر: الجامع الصغير، لمحمد بن الحسن.

● نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار: ابن قودر. انظر: الهداية.

● الثنف في الفتاوى: السعدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد، المتوفى سنة ٤٦١هـ = ١٠٦٨م.

تحقيق: د. صلاح الدين عبد اللطيف الناهي، المتوفى سنة ١٤٣٣هـ = ٢٠١١م.

الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الفرقان، عمان، الأردن، سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

● النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدّين أبو المّحاسن يوسّف الأتابكيّ، المتوفّى سنة ٨٧٤هـ=١٤٧٠م.

ج ١-١٢: دار الكتب المصريّة، مَصَوْرَة بمطابع كوستاتسوماس بالقاهرة، وج ١٣-١٦: طبعة الهيئة المصريّة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٠-١٩٧٢م.

● نصب الرّاية لأحاديث الهداية: الزّيلعيّ، جمال الدّين أبو محمّد عبد الله بن يوسّف الحنفيّ، المتوفّى سنة ٧٦٢هـ=١٣٦٠م.

مع حاشيته:

بُغية الألمعيّ في تخريج الزّيلعيّ.

تصحيح: المجلس العلميّ. وزاده تصحيحاً: محمّد عوامه.

الطّبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلاميّة، جدة، ومؤسّسة الريان، بيروت، والمكتبة المكيّة، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● نظم العقيان في أعيان الأعيان: السيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر الشّافعيّ، المتوفّى سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

حرره: د. فيليب حتي، سنة ١٩٢٧م.

المكتبة العلميّة، بيروت، وهي مَصَوْرَة على طبعة المطبعة السورية الأمريكيّة في نيويورك لصاحبها سلوم مكرزل.

● النّقاية: المحبوبيّ، صدر الشّريعة (الأصغر) عبّيد الله بن مسعود بن تاج الشّريعة محمّد، المتوفّى سنة ٧٤٧هـ=١٣٤٦م.

وشرحها:

فتح باب العناية بشرح النّقاية، لنور الدّين أبو الحسن عليّ القاريّ بن سلّطان محمّد الهرويّ الحنفيّ، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م.

اعتنى به: محمّد نزار تميم، وهيثم نزار تميم.

الطّبعة الأولى، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● النُّور السَّافِر عن أخبار القرن العاشر: العَيْدَرُوس، عَبْد الْقَادِر بن شَيْخ بن عَبْد الله الحُسَيْنِي الحَضْرَمِيّ الْيَمَنِيّ الْهِنْدِيّ، المُتَوَفَّى سنة ١٠٣٨ هـ.

تَحْقِيق: د. أَحْمَد حَالو، وَمَحْمُود الْأَرْنُوط، وأكرم البوشي.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار صادر، بَيْرُوت، سنة ٢٠٠١ م.

● نَيْل الْأَوْطَار من أسرار مُنْتَقَى الأخبار من أَحَادِيث سيد الأخيار: الشُّوكَانِي، مُحَمَّد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد، المُتَوَفَّى سنة ١٢٥٠ هـ=١٨٣٤ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار ابن حَزْم، بَيْرُوت، لُبْنَان، سنة ١٤٢١ هـ=٢٠٠٠ م.

● الْهَدَايَةُ شرح بَدَايَةِ الْمُبْتَدِي: كلاهما لِلْمَرْغِينَانِي، بُرْهَان الدِّين عَلِيّ بن أَبِي بَكْر بن عَبْد الْجَلِيل الْفَرْغَانِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٥٩٣ هـ=١١٩٧ م.

وشرحها:

فَتْح الْقَدِير لِلْعَاجِز الْفَقِير، لَكَمَال الدِّين مُحَمَّد بن عَبْد الْوَاحِد السِّيَاسِي السَّكَنْدَرِيّ الْحَنْفِيّ، المعروف بابن الْهُمَام، المُتَوَفَّى سنة ٨٦١ هـ=١٤٥٧ م.

وَتَكْمِلَةُ فَتْح الْقَدِير:

نَتَائِج الْأَفْكَار في كشف الرموز والأسرار، لشمس الدِّين أَحْمَد بن قودر، المعروف بقَاضِي زاده أفندي، قَاضِي عَسْكَر روملي، المُتَوَفَّى سنة ٩٨٨ هـ.

وشرح:

الْعِنَايَةُ عَلَى الْهَدَايَةِ، لِأَكْمَل الدِّين مُحَمَّد بن مَحْمُود الْبَابَرْتِيّ، المُتَوَفَّى سنة ٧٨٦ هـ=١٣٨٤ م.

دار الفكر، بَيْرُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ.

● هَدِيَّة الْعَارِفِينَ أَسْمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ وَأَثَارُ الْمُصَنِّفِينَ: الْبَغْدَادِيّ، إِسْمَاعِيلُ بَاشَا ابن مُحَمَّد أمين بن مير سَلِيم الْبَابَانِي أَصْلًا وَالْبَغْدَادِيّ مَوْلَدًا وَمَسْكَنًا، المُتَوَفَّى سنة ١٣٣٩ هـ=١٩٢٠ م.

دار إحياء التُّرَاث الْعَرَبِيّ، بَيْرُوت، وهي طَبْعَةٌ مُصَوَّرَةٌ عَلَى طَبْعَةِ إِسْتَانْبُول سنة ١٩٥١ م.

● أَبُو يُوسُف: مَحْمُود مَطْلُوب أَحْمَد، المُتَوَفَّى سنة ١٤٢٨ هـ=٢٠٠٧ م.

الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مَطْبَعَةُ دار السَّلَام، بَغْدَاد، سنة ١٩٧٢ م.





## ٥- فهرس المَوْصُوعَات

- الإهداء ..... ٥
- مُقدِّمة الطَّبَّعة الأولى ..... ٧
- خطة البَحْث: ..... ٨

## القسم الأول

## الدراسة ١١

- تَمْهِيْد ..... ١٣
- مناهج كتابة شخصية المؤلف وعَصْرُه ..... ١٣
- الْمَنْهَج الأول: ..... ١٣
- الْمَنْهَج الثاني: ..... ١٤
- الْمَنْهَج الْمُخْتَار: ..... ١٤

## الفصل الأول

عَصْر بُرْهَان الدِّين إِبْرَاهِيم الطَّرَابُلُسِيّ (العَصْر المَمْلُوكِيّ) ١٥

- تَمْهِيْد: الملوك الذين عاصرهم الطَّرَابُلُسِيّ ..... ١٧
- الْمَبْحَاث الأول: المَمَالِيك وأصلهم ودولتاهم ..... ٢١
- الْمَبْحَاث الثاني: إِيْجَابِيَّات حكم المَمَالِيك وسلبياته ..... ٢٧
- الجوانب الإِيْجَابِيَّة: ..... ٢٧
- الجوانب السلبية: ..... ٢٩
- الْمَبْحَاث الثالث: الحركة العِلْمِيَّة فِي العَصْر المَمْلُوكِيّ ..... ٣٣

## الفصل الثاني

حياة بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ وَمُصَنَّفَاتِهِ ٣٧

- المَبْحَثُ الأول: حياة بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ ..... ٣٩
- اسمه ونسبه: ..... ٣٩
- مولده: ..... ٤١
- رحلاته: ..... ٤٢
- شيوخه: ..... ٤٣
- تلاميذه: ..... ٥٩
- رفقاؤه: ..... ٦٣
- صفاته وثناء العلماء عليه: ..... ٦٤
- وظائفه: ..... ٦٥
- وفاته: ..... ٦٦
- المَبْحَثُ الثاني: مُصَنَّفَاتُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ ..... ٦٩

## الفصل الثالث

مَنْهَجُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ فِي كِتَابِهِ (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ

النُّعْمَانِ)، وَوَصَفُ نُسَخِهِ الْمَخْطُوطَةِ ٧٣

- المَبْحَثُ الأول: مَنْهَجُ بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ الطَّرَابُلُسِيِّ فِي كِتَابِهِ: (مَوَاهِبُ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ) ..... ٧٥
- المَبْحَثُ الثاني: وَصْفُ نُسَخِ مَخْطُوطِ (مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ) ..... ٧٩
- النسخة الأولى: ..... ٨٠
- النسخة الثانية: ..... ٨٥

- النسخة الثالثة: ..... ٩٠
- النسخة الرابعة: ..... ٩٥
- النسخة الخامسة: ..... ١٠٠
- النسخة السادسة: ..... ١٠٥
- النسخة السابعة: ..... ١١١
- النسخة الثامنة: ..... ١٢٠
- النسخة التاسعة: ..... ١٢٨
- النسخة العاشرة: ..... ١٣٤
- عَمَلِي فِي التَّحْقِيقِ ..... ١٣٩

### القسم الثاني

- تَحْقِيقُ نَصِّ كِتَابِ مَوَاهِبِ الرَّحْمَنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ ١٤٣
- [مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ وَمَنْهَجُهُ] ..... ١٤٥
- كِتَابُ الطَّهَارَةِ ..... ١٦١
- فصل في نواقض الوُضُوء ..... ١٦٦
- فصل في الغُسل ..... ١٧٠
- باب المياه ..... ١٧٣
- فصل في الآبار ..... ١٧٩
- فصل في الأسَّار وغيرها ..... ١٨٣
- باب التَّيَمُّم ..... ١٨٦
- باب المسح على الخُفَّيْنِ ..... ١٩٤
- باب الحَيْضِ والنِّفَاسِ ..... ١٩٨
- باب الأَنْجَاسِ والطَّهَارَةِ مِنْهَا ..... ٢٠٣

٢٠٦.....	[وَسَائِلُ التَّطْهِيرِ]
٢٠٩.....	[الاستنجاء]
٢١١.....	كِتَابُ الصَّلَاةِ
٢١١.....	باب مَوَاقِيتِهَا
٢١٤.....	[الْأَوْقَاتُ الَّتِي يُكْرَهُ فِيهَا التَّنَفُّلُ]
٢١٦.....	فصل في الأذان والإقامة
٢١٩.....	فصل في شروط الصلاة
٢٢٤.....	باب صفة الصلاة
٢٢٥.....	[سُنَنُ الصَّلَاةِ]
٢٢٦.....	فصل في بَيَانِ تَرْكِيبِهَا
٢٣٤.....	باب الإِمَامَةِ
٢٤٠.....	باب البناء وعدمه بسبق الحدث
٢٤٢.....	[مَبْطَلَاتُ الصَّلَاةِ]
٢٤٣.....	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
٢٤٧.....	باب الوُثْرُ والنوافل ومنذور الصلاة
٢٥٣.....	[صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ]
٢٥٣.....	باب قَضَاءِ الْفَوَائِتِ
٢٥٥.....	باب سجود السَّهْوِ
٢٥٧.....	باب سجود التلاوة
٢٦٠.....	باب صلاة المريض
٢٦٣.....	باب صلاة المسافر

- باب صلاة الجمعة..... ٢٦٥
- باب صلاة العيدين..... ٢٦٩
- باب صلاة الكسوف..... ٢٧١
- باب الاستسقاء..... ٢٧٢
- باب صلاة الخوف..... ٢٧٤
- باب الجَنَائِز..... ٢٧٥
- فصل في الصلاة عليه..... ٢٧٨
- فصل في حمل الجنازة..... ٢٨٠
- باب الشَّهِيد..... ٢٨٢
- باب الصلاة في الكَعْبَةِ..... ٢٨٤
- كِتَابُ الزَّكَاةِ..... ٢٨٥
- فصل في زكاة سائمة الإبل..... ٢٩٠
- [أنصبة الإبل]..... ٢٩٠
- فصل في زكاة سائمة البقر والغنم والخيول..... ٢٩٢
- باب زكاة النَّقْدَيْنِ وَالْعُرُوضِ..... ٢٩٥
- فصل في العَاشِرِ..... ٢٩٩
- فصل في الرِّكَازِ..... ٣٠١
- باب العُشْرِ..... ٣٠٣
- باب مصارف الزكاة..... ٣٠٧
- باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ..... ٣١٠

٣١٣	كِتَابُ الصَّوْمِ.....
٣١٧	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده.....
٣٢٣	فصل فيما يوجب الكَفَّارَةَ.....
٣٢٤	فصل في العوارض.....
٣٢٧	باب المنذورات.....
٣٣٢	باب الاعتكاف.....
٣٣٧	كِتَابُ الْحَجِّ.....
٣٣٩	[فروض الحج]
٣٤٠	فصل في وقت الحج ومَوَاقِيتُ الإحرام.....
٣٤٣	باب الإحرام.....
٣٤٥	فصل في أفعال الحج والْعُمْرَةِ.....
٣٥٢	[عَمَلُ الْعُمْرَةِ].....
٣٥٢	فصل في الحج عن الغير وإحرام الرِّقِيقِ والمنكوحَةِ.....
٣٥٥	فصل في الْقِرَانِ والتَّمَتُّعِ وإضافة الإحرام إلى الإحرام.....
٣٥٩	باب الجنائيات.....
٣٦٢	فصل في الْمُفْسِدِ وغيره.....
٣٦٣	فصل في جزاء الصيد.....
٣٦٩	باب الإحصار.....
٣٧١	باب الهَدْيِ.....
٣٧٥	كِتَابُ الْبَيْعِ.....
٣٨٠	فصل فيما يدخل تَبَعاً وما لا يدخل، وزيادة المبيع قبل قبضه، وبيع الثمار.....

- باب خِيَارِ الشَّرْطِ ..... ٣٨٦
- باب خِيَارِ الرُّؤْيَةِ ..... ٣٨٩
- باب خِيَارِ الْعَيْبِ ..... ٣٩٢
- فصل في كَسْبِ الْمَيْبَعِ ..... ٣٩٩
- باب الْبَيْعِ الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ وَالْمَكْرُوهِ، وَالتَّصَرُّفِ فِي الْبَدَلَيْنِ وَالزِّيَادَةِ فِيهِمَا ..... ٤٠٠
- فصل في الْإِقَالَةِ ..... ٤٠٩
- باب الْبَيْعِ مُرَابَحَةً وَتَوَلِيَّةً وَوَضِيعَةً ..... ٤١١
- باب الرِّبَا ..... ٤١٤
- باب السَّلَمِ ..... ٤١٨
- باب الصَّرْفِ ..... ٤٢٤
- كِتَابُ الشُّفْعَةِ ..... ٤٣١
- فصل في طلبها والخصومة فيها ..... ٤٣٣
- فصل فيما يبطل الشُّفْعَةُ وما لا يبطلها ..... ٤٣٧
- كِتَابُ الْإِجَارَةِ ..... ٤٤١
- باب ما يجوز من الإجارة وما يكون خلافاً فيها ..... ٤٤٥
- باب الإجارة الفاسدة والمختلف فيها ..... ٤٤٨
- باب تنوع الأجير وحكمه وتوابع الإجارة ..... ٤٥٤
- فصل في الْحَمَامِيِّ وَالنَّسَاجِ وَالْحَفَّارِ ..... ٤٥٨
- فصل في الْمُكَّارِيِّ وَرَاعِي الْبَقْرِ وَفَسْخَ الْإِجَارَةِ وَبَقَائِهَا لِلْعَذْرِ وَحَرْقِ الْخَصَائِدِ .. ٤٦٠
- فصل في الْمُرَارَعَةِ وَالْمُعَامَلَةِ ..... ٤٦٣
- [الْمُسَاقَاةُ] ..... ٤٦٥

٤٦٩	كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ .....
٤٧٠	مَسَائِلُ الشَّرْبِ .....
٤٧٣	كِتَابُ الشَّرَكَةِ .....
٤٨٣	كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ .....
٤٨٦	فصل .....
٤٩١	كِتَابُ الْقِسْمَةِ .....
٤٩٣	فصل في كيفية القِسْمَةِ ودعوى الغَلَطِ والتَّهَائُؤِ .....
٤٩٤	[المُهَيَّأَةُ] .....
٤٩٧	كِتَابُ الْهَبَةِ .....
٤٩٩	فصل في الرجوع وعدمه .....
٥٠٢	فصل .....
٥٠٥	كِتَابُ الْوَقْفِ .....
٥٠٨	فصل في إجارته وشرط استبداله والزِّيَادَةُ والنقص والشهادة به .....
٥٠٩	فصل في الوقف على نفسه وولده ونسله وعقبه .....
٥١٣	كِتَابُ الْوَكَاةِ .....
٥١٤	باب الوكالة بالبيع والشراء .....
٥١٧	فصل في الوكالة بالخصومة والقبض .....
٥١٩	فصل في تصرف الوَكِيلِ وعزله .....
٥٢٣	كِتَابُ الْكَفَالَةِ .....
٥٢٨	باب كفالة الرجلين والعَبْدَيْنِ وغير ذلك .....
٥٣١	كِتَابُ الْحَوَاةِ .....



٥٣٣ .....	كِتَابُ الرَّهْنِ .....
٥٣٥ .....	باب ما يجوز رَهْنُهُ والارتهان به وما لا يجوز .....
٥٤٠ .....	باب وضع الرَّهْنِ على يد عَدْلٍ، وتوكيله ببيعه .....
٥٤١ .....	باب التصرف في الرَّهْنِ والجناية منه وعليه .....
٥٤٤ .....	فصل .....
٥٤٥ .....	كِتَابُ النِّكَاحِ .....
٥٤٧ .....	فصل في المحرمات وغيرها .....
٥٥١ .....	باب الأولياء .....
٥٥٤ .....	فصل في الكفاءة والعقد بالوكالة والأصالة وغيرها .....
٥٥٧ .....	باب المهر .....
٥٦٦ .....	باب نكاح الرِّقِيق .....
٥٦٩ .....	باب نكاح الكفار .....
٥٧١ .....	باب القَسَم .....
٥٧٣ .....	كِتَابُ الرُّضَاعِ .....
٥٧٧ .....	كِتَابُ الطَّلَاقِ .....
٥٧٩ .....	باب الطلاق الصَّرِيح والكِنَايَةِ .....
٥٨٤ .....	فصل في إضافة الطلاق ووصفه والشهادة به .....
٥٨٨ .....	فصل في الطلاق قبل الدخول .....
٥٨٩ .....	باب التَّعْلِيْق والاستثناء والإيهام .....
٥٩٢ .....	باب الاختِيَار والمشِيئة .....
٥٩٦ .....	باب طلاق الفَارِّ .....

باب الرَّجْعَةِ.....	٥٩٨
باب الإِيلَاء.....	٦٠١
باب الخُلْع.....	٦٠٥
باب الظُّهَار.....	٦٠٨
باب اللَّعَان.....	٦١٢
فصل في العيوب والعَيِّن.....	٦١٥
باب العِدَّة.....	٦١٦
فصل في الحِدَاد.....	٦١٩
باب ثُبُوت النَّسَبِ.....	٦٢٠
باب الحَصَانَةِ.....	٦٢٣
باب النفقة.....	٦٢٥
كِتَابُ الْإِعْتِقَاقِ.....	٦٣١
باب الْعِتْقِ عَلَى مَالٍ وَالْحَلْفِ بِهِ.....	٦٣٤
باب عَتَقَ الْبَعْضُ وَغَيْرِهِ.....	٦٣٦
باب التَّدْيِيرِ.....	٦٤١
باب الاسْتِيلَادِ.....	٦٤٢
باب الْمُكَاتَبِ.....	٦٤٦
فصل فيما لِلْمُكَاتَبِ فَعْلُهُ.....	٦٤٨
فصل في استيلاد المُكَاتَبَةِ والمُدَبَّرَةِ.....	٦٥٠
فصل في عجز المُكَاتَبِ وموته.....	٦٥١
باب الْوَلَاءِ.....	٦٥٣

٦٥٧ .....	كِتَابُ الْإِيمَانِ .....
٦٥٨ .....	فصل فيما يكون يَمِينًا وما لا يكون .....
٦٦٠ .....	باب الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَالسَّكْنَى وَالْإِتْيَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .....
٦٦٤ .....	باب الْيَمِينِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالشَّمِّ .....
٦٦٨ .....	باب الْيَمِينِ فِي الْكَلَامِ وَالْوَقْتُ وَالتَّحْلِي .....
٦٧١ .....	باب الْيَمِينِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّزْوِجِ وَالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَتَقَاضِي الدَّيْنِ وَعَدَمُ الْمَالِ .....
٦٧٥ .....	كِتَابُ الْوَدِيعَةِ .....
٦٨١ .....	كِتَابُ الْعَارِيَةِ .....
٦٨٥ .....	كِتَابُ اللَّقِيطِ .....
٦٨٧ .....	كِتَابُ اللَّقْطَةِ .....
٦٩١ .....	كِتَابُ الْمَفْقُودِ .....
٦٩٣ .....	كِتَابُ الْإِبَاقِ .....
٦٩٥ .....	كِتَابُ الْحَجَرِ .....
٦٩٩ .....	كِتَابُ الْمَادُونِ .....
٧٠٥ .....	كِتَابُ الْغَضَبِ .....
٧١٠ .....	فصل فِي دَعْوَى هَلَاكِ الْمَغْصُوبِ .....
٧١٣ .....	كِتَابُ الْإِكْرَاهِ .....
٧١٧ .....	كِتَابُ الْجَنَائِزَاتِ .....
٧٢٠ .....	باب مَا يُوجِبُ الْقَوْدَ وَمَا لَا يُوجِبُهُ .....
٧٢٤ .....	فصل فِي قِصَاصِ الْأَطْرَافِ .....
٧٢٧ .....	فصل فِي اعْتِبَارِ حَالِ الْمُرْمِي .....
٧٢٨ .....	باب الشَّهَادَةِ بِالْقَتْلِ وَالصِّلْحِ عَنْهُ .....

٧٣١	كِتَابُ الدِّيَّاتِ .....
٧٣٢	فصل فيها تجب فيه الدية أو الأرش أو الحكومة .....
٧٣٥	فصل في الشجاج والجنين .....
٧٣٨	باب ما يُحْدِثُهُ الإنسان في الطريق أو المسجد .....
٧٤١	فصل في الحائط المائل .....
٧٤٢	باب جِنَايَةِ الْبَهِيمَةِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهَا .....
٧٤٥	باب جِنَايَةِ الْمَمْلُوكِ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهِ .....
٧٥٠	باب غصب العبد والمُدَبَّر والصبي والجِنَايَةِ فِي ذَلِكَ .....
٧٥٢	باب الْقَسَامَةِ .....
٧٥٥	باب الْعَاقِلَةِ .....
٧٥٧	كِتَابُ الْحُدُودِ .....
٧٥٧	[حد الزَّنا] .....
٧٦١	باب ما يوجب الحدَّ من الوطء وما لا يوجبهُ .....
٧٦٣	فصل في الشهادة على الزَّنا والرجوع عنها .....
٧٦٥	فصل في حدِّ الشُّرْبِ .....
٧٦٦	فصل في الأشربة .....
٧٦٨	فصل في حد القذف .....
٧٧٢	فصل في التَّعْزِيزِ .....
٧٧٥	كِتَابُ السَّرِقَةِ .....
٧٧٧	فصل في الحرز والأخذ منه .....
٧٧٩	فصل في كيفية القطع وغيره .....
٧٨١	باب قُطَاعِ الطريق .....

٧٨٣ .....	كِتَابُ الصَّيْدِ .....
٧٨٧ .....	كِتَابُ الذَّبَائِحِ .....
٧٩٠ .....	فصل فيما يحلُّ ويحرمُ .....
٧٩٣ .....	كِتَابُ الْأُصْحِيَةِ .....
٧٩٧ .....	كِتَابُ الشَّهَادَةِ .....
٧٩٩ .....	باب من تُردُّ شهادتهُ ومن لا تُردُّ .....
٨٠٣ .....	باب الاختلاف في الشهادة .....
٨٠٤ .....	باب الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ .....
٨٠٧ .....	باب الرجوع عن الشَّهَادَةِ .....
٨١١ .....	كِتَابُ الْقَضَاءِ .....
٨١٥ .....	فصل في الحبس .....
٨١٩ .....	باب التَّحْكِيمِ، وكتاب القاضي إلى القاضي .....
٨٢٣ .....	كِتَابُ الدَّعْوَى .....
٨٢٦ .....	فصل في كيفية الاستحلاف .....
٨٢٨ .....	باب التحالف .....
٨٣٠ .....	فصل فيمن لا يكون خصماً .....
٨٣١ .....	باب ما يدعيه الرجلان .....
٨٣٧ .....	باب دعوى النسب .....
٨٤٣ .....	كِتَابُ الْإِقْرَارِ .....
٨٤٨ .....	باب الاستثناء وما في معناه .....
٨٥١ .....	باب إقرار المريض .....

٨٥٥ .....	كِتَابُ الصُّلْحِ
٨٥٧ .....	باب فيما يجوز عنه الصُّلْحُ
٨٥٩ .....	باب الصُّلْحِ عَنِ الدَّيْنِ وَالتَّوَكُّلِ بِهِ
٨٦٠ .....	فصل في الدَّيْنِ المشترك ومصالحة بعض الورثة
٨٦٣ .....	كِتَابُ السَّيْرِ
٨٦٤ .....	فصل في المَوَادَّعَةِ
٨٦٦ .....	باب الغنائم
٨٦٨ .....	فصل في كيفية القسمة والتنفيل
٨٧٠ .....	باب استيلاء الكفار
٨٧١ .....	باب المُسْتَأْمِنِ
٨٧٤ .....	باب العُشْرِ وَالْخَرَاجِ
٨٧٧ .....	فصل في الجزية
٨٨٠ .....	باب ما يصير به المرء مسلماً أو مُرْتَدّاً وَبَيَانُ أَحْكَامِهِ
٨٨٤ .....	باب البُغَاةِ
٨٨٧ .....	كِتَابُ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ
٨٨٧ .....	فصل في أواني الأكل والشرب وقبول الخبر وعدمه
٨٨٨ .....	فصل في اللُّبْسِ
٨٩٠ .....	فصل في النَّظَرِ وَالْمَسِّ
٨٩١ .....	فصل في الاستبراء
٨٩٣ .....	فصل في الابتياح والتزوج وغيره
٨٩٤ .....	فصل في الاحتكَّارِ

- فصل في تَعَشِيرِ الْمُصْحَفِ وَنَقْطِهِ وَتَحْلِيَّتِهِ وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ..... ٨٩٥
- فصل في التعلّم والتّعلّم والكسب ..... ٨٩٨
- فصل في الخَمْسِ مِنَ الْفِطْرَةِ وَالْمَسَابِقَةِ وَالْقَيْلُوكَةِ ..... ٩٠٠
- فصل في مقدار الأكل واللُّبْسِ ووليمة العُرس ..... ٩٠١
- فصل في الكلام والسَّلام ..... ٩٠٤
- كِتَابُ الْوَصَايَا** ..... ٩٠٧
- باب الوصي ..... ٩٠٩
- باب الوصية بثُلثِ المال ..... ٩١٢
- باب الوصية بالخدمة والسكنى والثمره وبالخاتم والدابة ..... ٩١٨
- باب الوصية للأقارب والموالي والجيران وغيرهم ..... ٩٢٠
- فصل في وصية الذَّمِّي ..... ٩٢٣
- كِتَابُ الْفَرَائِضِ** ..... ٩٢٥
- فصل في الْعَصَبَاتِ ..... ٩٢٧
- فصل في الْعَوْلِ ..... ٩٢٨
- فصل في مَعْرِفَةِ التَّمَاثِلِ وَالتَّدَاخُلِ وَالتَّوَافُقِ وَالتَّبَايُنِ بَيْنَ الْعَدِيدِينَ ..... ٩٢٩
- باب التَّصْحِيحِ ..... ٩٢٩
- فصل في مَعْرِفَةِ نَصِيبِ كُلِّ فَرِيقٍ وَكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ ..... ٩٣٢
- فصل في الرَّدِّ ..... ٩٣٤
- فصل في الْغَرْقَى وَالْحَرْقَى وَالْحَمْلَ وَالْخُنْثَى ..... ٩٣٥
- فصل الْمُنَاسَخَةِ ..... ٩٣٧

- الفَهَارِسُ الْعَامَّةُ ..... ٩٤١
- ١- فِهْرِسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ ..... ٩٤٣
- ٢- فِهْرِسُ الْأَعْلَامِ ..... ٩٤٥
- ٣- فِهْرِسُ الشُّعْرِ ..... ٩٦١
- ٤- فِهْرِسُ الْمَصَادِرِ ..... ٩٦٣
- ٥- فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ ..... ٩٨٩

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



- Najm Al-Deen Al-Ghazzi, deceased in 1061H, in Al-Kawakeb Al-Saera bi Aaian Al-Miya Al-Ashera.
- Ibn Al-Imad Al-Hanbali, deceased in 1089H, in Shatharat Al-Thahab.
- Al-Muhibbi, deceased in 1111H, in Khulasat Al-Athar.

and so on.

Al-Tarabulusi explained his intensive book (Mawaheb Al-Rahman) through his large and detailed book, which he called: (Al-Burhan).

I obtained ten manuscript copies of (Mawaheb Al-Rahman).

This study includes the following:

1. Al-Tarabulusi time, life, books, his method in (Mawaheb Al-Rahman) and describe the manuscript copies.
2. Authenticity of (Mawaheb Al-Rahman).

### **Keywords:**

Critical Study and Authenticity.

Jurisprudence.

Hanafi.

Mawaheb Al-Rahman.

Al-Tarabulusi.

In the Name of God, the Merciful, the Compassionate

## ***Abstract***

**Mawaheb Al-Rahman  
fi Mathhab Abi Hanifa Al-No'man**

**By  
Burhan Al-Deen abi Ishaq Ibrahim ibn Musa  
Al-Tarabulusi, deceased in 922H=1516AD**

*Study and Authenticity By*

**Dr. Yala Kahtan Al-Douri**

*A PhD thesis under Supervision of*

**Prof. Dr. Mahmoud Ali Al-Sartawi**

The World Islamic Sciences & Education University W.I.S.E.  
Amman, Jordan

The subject is Critical Study and Authenticity of Book Manuscript: (Mawaheb Al-Rahman fi Mathhab Abi Hanifa Al-No'man). By: Burhan Al-Deen Abi Ishaq Ibrahim ibn Musa ibn Abi Bakr Al-Shaikh Ali Al-Tarabulusi Al-Hanafi, deceased in 922H=1516A. D.

It is an intensive book which includes all the Hanafi jurisprudence chapters.

Al-Tarabulusi is a great scholar that praised by many scholars such as:

- Al-Sakhawi, deceased in 902H, in Al-Daw' Al-Lami'.
- Taqi Al-Deen Al-Dari Al-Ghazzi, deceased in 1005H, in Al-Tabaqat Al-Saniyya fi Tarajum Al-Hanafiyya.
- Al-Aidarous, deceased in 1038H, in Al-Nour Al-Safer.



# **Mawaheb Al-Rahman fi Mathhab Abi Hanifa Al-No'man**

**By**

**Burhan Al-Deen abi Ishaq Ibrahim ibn Musa  
Al-Tarabulusi, deceased in 922H=1516AD**

*Study and Authenticity By*

**Dr. Yala Kahtan Al-Douri**

*Amman - Hashemite Kingdom of Jordan*



**BOOKS - PUBLISHER**

كتاب - ناشر | Beirut - Lebanon  
بيروت - لبنان